
شرح ابن عقيل
على
ألفية ابن مالك
١
٢

بسم الله الرحمن الرحيم

مؤسسة الرسالة ناشرون

انتشار بألوان الطيف

دمشق - سوريا

هاتف: ٢٣٢١٢٧٥ ١١ (٩٦٣)
فاكس: ٢٣١١٨٣٨ ١١ (٩٦٣)
ص.ب: ٣٠٥٩٧

بيروت - لبنان

تلفاكس: ١٧٠٠٣٠٢ (٩٦١)
١٧٠٠٣٠٤ (٩٦١)
ص.ب: ١١٧٤٦٠

Resalah Publishers

Damascus - Syria
Tel:(963) 11 2321275
Fax:(963) 11 2311838
P.O.Box: 30597
Telefax: (961) 1 700 302
(961) 1 700 304
P.O.Box: 117460
Beirut - Lebanon

الطبعة الأولى

١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

Http://www.resalah.com
E-mail: resalah@resalah.com
facebook.com/ResalahPublishers
twitter.com/resalah1970

③

ISBN 978-9933-23-297-9





على

ألفية ابن مالك

القاضي

بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل

٦٩٨ - ٧٦٩ هـ

ومعه كتاب

منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف العلامة

محمد محيي الدين عبد الحميد

وبذيله

فوائد منتقاة من كتب النحاة

علي محمد زينو

مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث

الجزء الأول

مؤسسة الرسالة ناشرون


بسم الله الرحمن الرحيم



الحمد لله الذي أنزل القرآنَ بلسان العرب الصُّرحاء، وأبقاه مناراً لهدايةِ ألسُن الفُصَحاء، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ إمام الصُّلحاء، وعلى آله الطاهرين وأصحابه النُّصَحاء، وبعدُ.

فإنّ حرصَ مؤسسة الرسالة ناشرون على تقديم تراث هذه الأمة مخدوماً الخدمةَ اللائقة كان ـ ولا يزال ـ حاديَها إلى إعادة نشر أُمّات أسفارِ العلوم الإسلامية، وكُبرَيات دواوين فنون العربيّة.

ويلحَظُ الناظرُ أنه قد كان لعلوم اللغة وآدابها نصيبٌ من الاهتمام غير منقوص، وذَنوبٌ من العناية ليس بمغموص.

وها هي ذي تَضَعُ بين يدي القراء الأفاضل، والدارسين الأماثل، جوهرةً من جواهر النحو العربيّ، هي «شرحُ ابن عقيل على ألفيةِ ابن مالك» مشفوعاً بتحقيقاتٍ للعلاّمة الكبير مُحيي الدين عبد الحميد رحمه الله.

وطلباً من المؤسسة ـ أمدّها اللهُ بتوفيقه ـ أنْ يكون ما تنشره مُفعماً بالفوائد، مليئاً بالعوائد، فقد عُهِد إليّ ـ أيُّها العبدُ الضعيفُ ـ أن أقوم بإثراء هذا السِّفْر بمختاراتٍ من كتب النَّحْويين تَسُرُّ الناظرين، وتنفع القارئين، وتُيسّر على الدارسين.

وتالله، لقد أُسنِد إليّ ما لم أكن لأجرُؤَ عليه لولا لزوم الاستجابة لرغبة المؤسسة الكريمة! فاستعنتُ بمن هو وحدَهُ المستعان، واتّكلتُ على من لا يكون إلا عليه التُّكلان، سائلاً إياه ـ جلّ في علاه ـ أن يكون عليّ فاتحاً، ولصدري شارحاً.

وكنتُ إذا أمسكت القلم اعتَرَتْني رهبة، وأخذتني رِعدة، فكيف لمثلي أن يخطَّ سطراً بجوار ما كتبه العلاّمةُ المُجيد مُحيي الدين عبد الحميد؟

ولقد قلتُ في ذلك:

ومن أنا حتّى يُقْرَنَ اسْمِيَ باسمِهِ ... ولكنّني باسمٍ لهُ أتشرَّفُ

هو الشمسُ في كبْدِ السماءِ منيرةً ... كذلك نورُ الشمس للنجم يكسِفُ

ولكنه استنهضَ الهمّةَ، وقوى العزيمة، تذكُّري قولَ أبي تمام ومن اقتفاه:

كم تركَ الأولُ للآخِرِ

وشدَّ من الأَزْر ما مرّ بي في بعض «رسائل الجاحظ»:

وقالوا: ليس مما يستعملُ الناسُ كلمةٌ أضرُّ بالعلم والعلماء، ولا أضرُّ بالخاصّة والعامّة من قولهم: «ما ترك الأول للآخر شيئاً»، ولو استعمل الناسُ معنى هذا الكلام؛ فتركوا جميعَ التكلُّف، ولم يتعاطَوا إلا مقدار ما كان في أيديهم؛ لفقدوا علماً جمّاً، ومَرافقَ لا تُحصى، ولكنْ أبى اللهُ إلا أن يقسِمَ نِعَمَهُ بينَ طبقاتِ جميعِ عبادِهِ قسمةَ عدلٍ، يُعطي كلَّ قرنٍ وكلّ أُمّةٍ حصَّتَها ونصيبَها؛ على تمام مراشدِ الدين، وكمال مصالح الدنيا. اهـ.

ولقد رسمتُ لنفسي في هذا العمل منهجاً يهدف إلى إضافةِ ما يكون توضيحاً لمعنى غامض، أو تبياناً لمُرادٍ بين الكلمات خافٍ، أو إيراداً لفائدةٍ تزيدُ صورة المبحث الذي يكون بين يَدَيِ الناظر إليه وضوحاً، أو تُتحِفُ ذلك المبحثَ بشيءٍ جديدٍ له به علاقة، وبينه وبينه صلة، فيحصل من ذلك على منفعة.

ولم أشَأْ حرمانَ القارئ الفاضل من بيان نسبة ما يُذكَرُ من القراءات القرآنية إلى أصحابها، وإيضاحِ أحوال الأحاديث النبوية الشريفة، فقمتُ ـ بحمد الله ـ بتخريج الوارد من ذلك مُركِّزاً على المخارج التي روَتْ مواضعَ الشواهد التي سيقت هذه القراءات، وتلك الأحاديث؛ لأجلها.

ولقد قام العمل على أساس التنقيب في عددٍ من أهمّ شروح الألفيّة، وعددٍ آخرَ من غيرها من كتب النحو، اخترتُها على سبيل الاصطفاء والاكتفاء، وإنه ليستعصي على أحدٍ في مثل هذا المقام أن يستقصي، وإنني لو فعلتُ ذلك لأخَذَ مني التخليصُ دهوراً لا شهوراً، ناهيك عن خروج العمل عن جادّته المفضِيَةِ به إلى غاياته المرسومة، ومقاصده المنشودة.

وبذلك يكون عملي في انتقاء باقة الفوائد ـ وسائرِ خدمتي لهذا السّفر ـ إتماماً لعمل إخوتي وأحبابي في مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث، الذين شمّروا عن سواعد الجدّ في خدمة هذا الكتاب، فاعتَنَوا به وأعدُّوهُ، ووضعوا خلاصاته المشجَّرة وقابلوه، واستدركوا قصور بعض طبعاتِهِ وصحَّحوه، وفي هذه الحلّة القشيبة أخرجوه، فلهم ـ بعد الله جلَّ وعزَّ ـ حمدي وافراً، وإنني لهم ما فتئتُ شاكراً.

وأنا أعلم أن بضاعتي في هذه السطور بضاعةٌ مُزجاة، لكنني أطمع أن تنفَعَني بسببها ـ بظهر الغيب من أخٍ صالحٍ تسرُّهُ ـ دعوةٌ مهداة.

فإن أصبتُ فيما كتبتُ فبفضل الذي إليه المصير، وإن أسأتُ فمن نقصي ومما بي من تقصير، وأرجو ممن يطلع على زلّة أن يتكرّم بالصَّفْح، ويتفضّل بالنُّصْح، وكلّ ابنِ آدم خطّاءٌ نسّاء، والكمال لخالق الأرض والسماء، ومن له العزّة والكبرياء.

هذا والله أعلم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين

علي محمد زينو

إجازة في اللغة العربية والدراسات الإسلامية

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله المنعوتِ بِجَمِيلِ الصفات، وصلى الله على سيدنا محمد أشرفِ الكائنات، المبعوث بالهدى ودينِ الحق لِيُظْهِرَهُ على الدين كُلِّه، وعلى آله وصحبه الذين نَصَبُوا أنفسهم للدفاع عن بَيْضَةِ الدِّين، حتى رَفَعَ الله بهم مَنَارَهُ، وأعلى كلمتَهُ، وجعله دِينَهُ المرضيَّ، وَطَرِيقَهُ المستقيم.

وبعد...

قد كان مما جَرَى به القضاء أني كتبتُ منذ أربع سنينَ تعليقاتٍ على كتاب الخلاصة (الألفية) الذي صَنَّفه إمامُ النحاة، أبو عبد الله جمالُ الدين محمدُ بنُ مالكٍ، المولودُ بِجَيَّانَ سنةَ ستمائة من الهجرة، والمتوفى في دمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة، وعلى شرحه الذي صَنَّفه قاضي القضاة بهاءُ الدين عبدُ الله بن عَقِيل، المصري، الهاشمي، المولود في سنة ثمان وتسعين وستمائة، والمتوفى في سنة تسع وستين وسبعمائة من الهجرة، ولم يكن يَدُور بخَلَدي - علم الله - أن تعليقاتي هذه ستحوز قبولَ القَرَأَةِ ورضاهم، وأنها سَتَحُلُّ من أنفسهم المحلَّ الذي حَلَّتْهُ، بل كنتُ أقول في نفسي: «إنه أثر يذكرني به الإخوان والأبناء، ولعله يجلب لي دعوة رجل صالح فأكون بذلك من الفائزين».

ثم جَرَت الأيام بغير ما كنت أرتقب؛ فإذا الكتابُ يروق قُرَّاءَهُ، وينال منهم الإعجابَ كلَّ الإعجاب، وإذا هم يطلبون إليَّ في إلحاح أن أعيد طبعه، ولم يكن قد مضى على ظهوره سنتان، ولم أشأ أن أجيب هذه الرغبة إلا بعد أن أعيد النظر فيه، فأصلح ما عسى أن يكون

قد فَرَطَ مِنِّي، أو أتمم بحثاً، أو أُبْدِلَ عبارةً بعبارة أسْهَلَ منها وَأَدْنى إلى القَصْد، أو أضبط مثالاً أو كلمة غفلتُ عن ضَبْطها، أو ما أشْبَه ذلك من وُجُوهِ التحسين التي أستطيع أن أُكافئ بها هؤلاء الذين رَأَوْا في عملي هذا ما يستحقُّ التشجيعَ والتنويه به والإشَادَةَ بذكره، وما زالت العَوَائِقُ تدفعني عن القيام بهذه الأُمْنِيَّةِ الشريفة وتَذُودُني عن العمل لتحقيقها، حتى أَذِنَ الله تعالى، فَسَنَحَت لي الفرصة، فلم أتأخر عن اهْتِبَالِهَا، وعمدت إلى الكتاب، فأعملْتُ في تعليقاتي يَدَ الإصلاح والزيادة والتهذيب، كما أعملتُ في أصله يَدَ التصحيح والضَّبْطِ والتحرير، وسيجد كل قارئ أثر ذلك واضحاً إن شاء الله.

والله ـ سبحانه وتعالى! ـ المسئول أن يوفقني إلى مَرْضاتِهِ، وأن يجعل عملي خالصاً لوجهه، وأن يكتبني ويكتبه عندهُ من المقبولين، آمين.

كتبه المعتز بالله تعالى

محمد محيي الدين عبد الحميد



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله على نَعْمَائِهِ، وصلاته وسلامُه على خاتم أنبيائه، وعلى آله وأصحابه وأوليائه.

اللهم إني أحمدكَ أرْضى الحمد لك، وأحَبَّ الحمد إليك، وأفْضَلَ الحمد عندك، حَمْداً لا ينقطع عَدَدُه، ولا يَفْنَى مَدَدُه.

وأسألك المَزِيدَ من صلواتك وسلامك على مَصْدَر الفضائل، الذي ظَلّ ماضياً على نفَاذ أمرك، حتى أضاءَ الطريق للخابط، وهَدَى الله به القلوب، وأقام به مُوضِحَاتِ الأعلام: سيدنا محمد بن عبد الله، أفضل خلق الله، وأكرمهم عليه، وأعلاهم منزلَةً عنده، صلى الله عليه وعلى صحابته الأخيار، وآله الأبرار.

ثم أما بعد: فلعلك لا تجد مؤلِّفاً ـ ممن صنَّفوا في قواعد العربية ـ قد نال من الحُظْوَةِ عند الناس، والإقبال على تصانيفه: قراءةً، وإقراءً، وشرحاً، وتعليقاً، مثل أبي عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك، صَاحِبِ التآليف المفيدة، والتصنيفات المُمْتِعَةِ، وأفْضَلِ مَنْ كتب في علوم العربية من أهل طبقته علماً، وأوسعهم اطِّلاَعاً، وأقدرهم على الاستشهاد لما يَرَى من الآراء بكلام العرب، مع تَصَوُّن، وعفَّة، ودين، وكمال خُلُق.

فلابن مالك مؤلفاتٌ في العربية كثيرة: متعددة المشارب، مختلفة المَنَاحي، وقَلَّ أن تجد من بينها كتاباً لم يتناوله العلماء منذ زَمَنِهِ إلى اليوم: بالقراءة، والبحث، وبيان معانيه: بوضع الشروح والتعليقات عليه.

ومن هذه المؤلفات كتابه «الخُلَاصَة» الذي اشتهر بين الناس باسم «الألفية»[١] والذي جمع فيه خلاصة علمي النحو والتصريف، في أرجوزة ظريفة، مع الإشارة إلى مذاهب العلماء، وبيان ما يختاره من الآراء، أحياناً.

وقد كثر إقبال العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه بنوع خاص، حتى طُويت مُصنَّفات أئمة النحو من قبله، ولم ينتفع مَنْ جاء بعدهُ بأن يحاكوه أو يَدَّعُوا أنهم يزيدون عليه وينتصفون منه، ولو لم يُشِرْ في خطبته إلى ألفية الإمام العلامة يحيى زين الدين بن عبد النور الزَّوَاوِي الجزائري، المتوفى بمصر في يوم الإثنين آخر شهر ذي القعدة من سنة ٦٢٧ هـ، والمعروف بابن مُعْطٍ ـ لَمَا ذكرهُ الناسُ، ولا عَرَفُوه.

وشروحُ هذا الكتاب أكثر من أن تَتَّسعَ هذه الكلمة الموجَزَةُ لتعدادها، وبيان مزاياها، وما انفرد به كل شرح منها، وأكثرها لأكابر العلماء ومبرّزيهم: كالإمام أبي محمدٍ عبدِ الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري الشافعي الحنبلي، المتوفى ليلةَ الجمعة، الخامس من شهر ذي القعدة من سنة ٧٦١ هـ، والذي يقول عنه ابن خلدون: «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية، يقال له ابن هشام، أَنْحى من سيبويه» اهـ.

وقد شرح ابنُ هشام الخلاصَةَ مرتين: إحداهما في كتابه «أوضح المسالك إلى ألفيَّةِ ابن مالك»[٢]، والثانية في كتاب سماه «دَفْع الخَصَاصة عن قُرّاء الخُلَاصة» ويقال: إنه أربع مجلدات، ويقول السيوطي بعد ذكر هذين الكتابين: «وله عدة حواش على الألفية والتسهيل» اهـ.

وممن شرح الخلاصة العلامةُ محمد بدرُ الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك، المتوفى بدمشق في يوم الأحد، الثامن من شهر المحرم سنة ٦٨٦هـ، وهو ابن الناظم.

---

(١) تسمية الألفية مأخوذة من قوله في أولها:

وأستعين الله في ألفيَّهْ ... مقاصد النحو بها محويَّهْ

وتسمية الخلاصة مأخوذة من قوله في آخرها:

حوى من الكافية الخلاصهْ ... كما اقتضى رضاً بلا خصاصهْ

(٢) قد أخرجنا هذا الكتاب إخراجاً جيداً، وشرحناه ثلاثة شروح، أخرجنا منها الوجيز والوسيط، وقد شرعنا في إخراج زبدة البسيط؛ الذي أودعناه مالا يحتاج طالب علم العربية إلى ما وراءه.

ومنهم العلامة الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبد الله بن عمر، المرادي، المصري، المتوفى في يوم عيد الفطر سنة ٧٤٩هـ.

ومنهم الشيخ عبد الرحمن زين الدين أبو بكر، المعروف بابن العيني الحنفي، المتوفى سنة ٨٤٩هـ.

ومنهم الشيخ عبد الرحمن بن علي بن صالح المكُوديُّ، المتوفى بمدينة فاس سنة ٨٠١هـ.

ومنهم أبو عبد الله محمد شمس الدين بن أحمد بن علي بن جابر، الهَوَّاري، الأندلسي، المرسيني، الضرير.

ومنهم أبو الحسن علي نور الدين بن محمد المصري، الأشموني، المتوفى في حدود سنة ٩٠٠هـ[1].

ومنهم الشيخ إبراهيم برهان الدين بن موسى بن أيوب، الأبناسِيُّ، الشافعي، المتوفى في شهر المحرم من سنة ٨٠٢هـ.

ومنهم الحافظ عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر السِّيُوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ.

ومنهم الشيخ محمد بن قاسم الغزّيُّ، أحد علماء القرن التاسع الهجري.

ومنهم أبو الخير محمد شمس الدين بن محمد، الخطيب، المعروف بابن الجَزَرِي، المتوفى في سنة ٨٣٣هـ.

ومنهم قاضي القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عَقيل، القرشي، الهاشمي، العقيلي ـ نسبة إلى عَقيل بن أبي طالب ـ الهمداني الأصل، ثم البالسي، المصري، المولود في يوم الجمعة، التاسع من شهر المحرم من سنة ٦٩٨هـ، والمتوفى بالقاهرة في ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول من سنة ٧٦٩هـ، وشَرْحُه هو الذي نعاني إخراجه للناس اليوم.

(١) قد أخرجنا هذا الكتاب إخراجاً دقيقاً، وشرحناه شرحاً شاملاً جامعاً لأشتات الفن وأدلة مسائله، وظهر منه ـ منذ عهد بعيد ـ أربع مجلدات ضخام، والله المسئول أن يوفق لإكمال إظهاره بمنِّه وفضله.

وقد شرح الكتابَ ـ غيرَ هؤلاء ـ الكثيرُ من العلماء، ولَسْتَ تجد شرحاً من هذه الشروح لم يتناوله العلماء: بالكتابة عليه، وبيان ما فيه من إشارات، وإكمال ما عسى أن يشتمل عليه من نقص، وكُلُّ ذلك ببركة صاحب الأصل المشروح، وبما ذاع له بين أساطين العلم من شهرة بالفقه في العربية وسَعَةِ الباع.

وهذه الشروح مختلفة؛ ففيها المختصر، وفيها المطول، وفيها المتعقبُ صاحبهُ للنَّاظم يتحامل عليه، ويتلمسُ له المزَالق، وفيها المتحيز له، والمصحح لكل ما يَجيء به، وفيها الذي اتخذ صاحبه طريقاً وسطاً بين الإيجاز والإطناب، والتحامل والتحيز.

ومن هؤلاء الذين سلكوا طريقاً بين الطريقين بهاءُ الدين بن عَقِيل؛ فإنه لم يعمد إلى الإيجاز حتى يترك بعض القواعد الهامَّة، ولم يقصد إلى الإطناب؛ فيجمع من هنا ومن هنا، ويبين جميع مذاهب العلماء ووجوه استدلالهم، ولم يتعسف في نقد الناظم: بحق، وبغير حق، كما لم يَنْحَزْ له بحيث يتقبل كل ما يجيء به: وافق الصواب، أو لم يوافقه.

ولصاحب هذا الشرح ـ من الشهرة في الفن والبراعة فيه، ومن البركة والإخلاص ـ ما دفع علماء العربية إلى قراءة كتابه والاكتفاءِ به عن أكثر شروح الخلاصة.

وقد أردت أن أقوم لهذا الكتاب بعملٍ أتقرب به إلى الله تعالى، فرأيت ـ في أول الأمر ـ أن أُتَمِّم ما قصر فيه من البحث: فأبيِّن اختلاف النحويين واستدلالاتهم، ثم نظرت فإذا ذلك يخرج بالكتاب عن أصل الغرض منه، وقد يكون الإطناب باعثاً على الازورار عنه، ونحن في زمن أقلُّ ما فيه من عَابٍ أنك لا تجد راغباً في علوم العرب إلا في القليل النادر؛ لأنهم قوم ذهبت مدنيتهم، ودالت دولتهم، وأصبحت الغَلَبة لغيرهم.

فاكتفيت بما لا بد منه، من إعراب أبيات الألفية، وشرح الشواهد شرحاً وسطاً بين الاقتصار والإسهاب، وبيان بعض المباحث التي أشار إليها الشارح أو أغفلها بتّةً في عبارة واضحة وفي إيجاز دقيق، والتذييلِ بخلاصة مختَصَرَة في تصريف الأفعال؛ فإن ابن مالك قد أغفل ذلك في «ألفيته»، ووضع له لاميةً خاصة، سماها «لامية الأفعال».

وأريد أن أنبِّهك إلى أنني وُفِّقْتُ في تصحيح هذه المطبوعة تصحيحاً دقيقاً؛ فإنَّ نُسَخَ الكتاب التي في أيدي الناس ـ رغم كثرتها، وتعدد طبعها ـ ليس فيها نسخة بلغت من الإتقان حداً ينفي عنك الريب والتوقف؛ فإنك لتجد في بعضها زيادة ليست في بعضها الآخر، وتجد بينها تفاوُتاً في التعبير، وقد جمع الله تعالى لي بين اثنتي عشرة نسخة مختلفة، في زمان الطبع ومكانه، ويَسَّرَ لي ـ سبحانه! ـ مُعَارَضَةَ بعضها ببعض، فاستخلَصْتُ لك من بينها أكملَهَا بياناً، وأصَحَّهَا تعبيراً، وأدناها إلى ما أُحِبُّ لك، فجاءت ـ فيما أعتقد ـ خَيْرَ ما أُخْرِجَ للناس من مطبوعات هذا الكتاب.

وقد وضعنا زيادات بعض النسخ بين علامتين هكذا [ ].

والله ـ سبحانه! ـ المسئول أن ينفع بهذا العمل على قدر العَنَاء فيه، وأن يجعله في سبيل الإخلاص فيه لوجهه؛ إنه الرب المعين، وعليه التكلان.

محمد محيي الدين عبد الحميد



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

١ ـ قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ ... أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ[1]

٢ ـ مُصَلِّياً عَلَى النَّبِيِّ المُصْطَفَى ... وَآلِهِ المُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا[2]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، وصلاته وسلامه على من لا نبي بعده.

(١) «قال» فعل ماض «محمد» فاعل «هو» مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ «مالك» مضاف إليه، وكان حق «ابن» أن يكون نعتاً لـ«محمد» ولكنه قطعه عنه، وجعله خبراً لضميره، والأصل أن ذلك إنما يجوز إذا كان المنعوت معلوماً بدون النعت حقيقة أو ادعاءً، كما أن الأصل أنه إذا قُطع النعت عن إتباعه لمنعوته في إعرابه ينظر في الداعي إليه؛ فإن كان النعت لمدح أو ذم وجب حذف العامل، وإن كان لغير ذلك جاز حذف العامل وذكره، والجملة هنا ـ وهي قوله: «هو ابن مالك» ـ ليست للمدح ولا للذم، بل هي للبيان، فيجوز ذكر العامل وهو المبتدأ، وإذاً فلا غبار على عبارة الناظم حيث ذكر العامل وهو المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله، «أحمد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، «ربي» رب: منصوب على التعظيم، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال آخر الكلمة بحركة المناسبة، رب مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، «الله» عطف بيان لـ«رب»، أو بدل منه، منصوب بالفتحة الظاهرة، «خير» منصوب بعامل محذوف وجوباً تقديره: أمدح، وقيل: حال لازمة، و«خير» مضاف، و«مالك» مضاف إليه، والجملة من «أحمد» وفاعله وما تعلق به من المعمولات في محل نصب مفعول به لقال، ويقال لها: مقول القول.

(٢) «مصلياً» حال مقدرة، ومعنى كونها مقدرة أنها تحدث فيما بعد، وذلك لأنه لا يصلي على النبي صلوات الله عليه في وقت حمده لله، وإنما تقع منه الصلاة بعد الانتهاء من الحمد، وصاحبها الضمير المستتر وجوباً في «أحمد»، «على النبي» جار ومجرور متعلق بالحال، «المصطفى» نعت للنبي، وهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، «وآله» الواو عاطفة، «آل» معطوف على النبي، و«آل» مضاف، والهاء مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر، «المستكملين» نعت لـ«آل» مجرور بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها، لأنه جمع مذكر سالم، وفيه ضمير مستتر هو فاعله، «الشرفا» ـ بفتح الشين ـ مفعول به =

٣ ـ وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ ... مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ(١)

٤ ـ تُقَرِّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ ... وَتَبْسُطُ البَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ(٢)

٥ ـ وَتَقْتَضِي رِضاً بِغَيْرِ سُخْطِ ... فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِ(٣)

٦ ـ وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلا ... مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الجَمِيلا(٤)

= لـ«المستكملين»، منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق، أو بضم الشين نعت ثان للآل مجرور بكسرة مقدرة على الألف، إذ هو مقصور من الممدود ـ وأصله «الشرفاء» جمع شريف ككرماء وظرفاء وعلماء وبخلاء ونجباء في جمع كريم وظريف وعليم وبخيل ونجيب ـ وعلى هذا الوجه يكون مفعول قوله: «المستكملين» محذوفاً، وكأنه قد قال: مصلياً على الرسول المصطفى وعلى آله المستكملين أنواع الفضائل الشرفاء.

(١) «وأستعين» الواو حرف عطف، «أستعين»: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الله» منصوب على التعظيم، وجملة الفعل وفاعله وما تعلق به من المعمولات في محل نصب معطوفة على الجملة السابقة الواقعة مفعولاً به لـ«قال» «في ألفيه» جار ومجرور متعلق بـ«أستعين» «مقاصد» مبتدأ، و«مقاصد» مضاف، و«النحو» مضاف إليه «بها» جار ومجرور متعلق بـ«محويه» «محويه» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر نعت أول لألفية.

(٢) «تقرب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «ألفية» «الأقصى» مفعول به لـ«تقرِّب» «بلفظ» جار ومجرور متعلق بتقرِّب «موجز» نعت للفظ «وتبسط» الواو حرف عطف، تبسط: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «ألفية» أيضاً «البذل» مفعول به «لتبسط» «بوعد» جار ومجرور متعلق «بتبسط» «منجز» نعت لـ«وعد»، وجملتا الفعلين المضارعين اللذين هما «تقرب» و«تبسط» مع فاعليهما الضميرين المستترين وما يتعلق بكل منهما في محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتاً لألفية، والجملتان نعتان ثان وثالث لألفية.

(٣) «وتقتضي» الواو حرف عطف، «تقتضي»: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «ألفية» «رضاً» مفعول به لـ«تقتضي» «بغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لـ«رضاً»، و«غير» مضاف، و«سخط» مضاف إليه «فائقة» حال من الضمير المستتر في «تقتضي»، وفاعل «فائقة» ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «ألفية» مفعول به لاسم الفاعل الذي هو «فائقة» و«ألفية» مضاف، و«ابن» مضاف إليه، و«ابن» مضاف، و«معط» مضاف إليه، وجملة «تقتضي» مع فاعله وما تعلق به من المعمولات في محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتاً «لألفية» أيضاً.

(٤) «وهو» الواو للاستئناف، و«هو»: ضمير منفصل مبتدأ «بسبق» جار ومجرور متعلق بـ«حائز» الآتي بعد، والباء للسببية «حائز» خبر المبتدأ «تفضيلا» مفعول به لـ«حائز»، وفاعله ضمير مستتر فيه «مستوجب» خبر ثان لـ«هو»، وفاعله ضمير مستتر فيه «ثنائي» ثناء: مفعول به لـ«مستوجب»، و«ثناء» مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «الجميلا» نعت لـ«ثناء»، والألف للإطلاق.

٧ ـ واللهُ يَـقْـضـي بِـهِـبـاتٍ وافِـرَهْ لــي ولَــهُ فــي دَرَجــاتِ الآخِــرَهْ[(١)]





---

(١) «والله» الواو للاستئناف، ولفظ الجلالة مبتدأ «يقضي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «الله»، والجملة من الفعل الذي هو «يقضي» وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «بهبات» جار ومجرور متعلق بـ«يقضي» «وافره» نعت لـ«هبات» «لي، وله، في درجات» كل واحد منهن جار ومجرور وكلهن متعلقات بيقضي، و«درجات» مضاف، و«الآخره» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وسكّنه لأجل الوقف. وكان من حق المسلمين عليه أن يعمَّهم بالدعاء ليكون ذلك أقربَ إلى الإجابة.

تنبيه: ابن معط هو الشيخ زين الدين أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي ـ نسبة إلى زواوة، وهي قبيلة كبيرة كانت تسكن بظاهر بجاية من أعمال إفريقيا الشمالية ـ الفقيه الحنفي.

وُلد في سنة ٥٦٤ هـ، وأقرأ العربية مدة بمصر ودمشق، وروى عن القاسم ابن عساكر وغيره، وهو أجلُّ تلامذة الجزولي، وكان من المنفردين بعلم العربية، وهو صاحب الألفية المشهورة وغيرِها من الكتب الممتعة، وقد طُبعت ألفيته في أوروبا، وللعلماء عليها عدة شروح. وتُوفي في شهر ذي القعدة من سنة ٦٢٨هـ بمصر، وقبره قريب من تربة الإمام الشافعي رضي الله عنهم جميعاً.

انظر ترجمته في «شذرات الذهب» لابن العماد ٥/ ١٢٩، وفي «بغية الوعاة» للسيوطي ص٤١٦، وانظر: «النجوم الزاهرة» ٦/ ٢٧٨.

الكَلامُ وَما يَتألفُ مِنْهُ[١]

٨ ـ كَلامُنا لَفْظٌ مُفيدٌ كـ«اسْتَقِمْ» | واسمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ[٢]

٩ ـ واحِدُهُ كَلِمَةٌ والقَوْلُ عَمْ | وَكِلْمَةٌ بِها كَلامٌ قَدْ يُؤَمْ[٣]

---

(١) «الكلام» خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضافين، وأصل نظم الكلام «هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه» فحذف المبتدأ ـ وهو اسم الإشارة ـ ثم حذف الخبر ـ وهو الباب ـ فأقيم «شرح» مقامه، فارتفع ارتفاعه، ثم حذف «شرح» أيضاً وأقيم «الكلام» مقامه، فارتفع كما كان الذي قبله «وما» الواو عاطفة و«ما» اسم موصول معطوف على الكلام بتقدير مضاف، أي: شرح ما يتألف، و«يتألف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «الكلام»، و«منه» جار ومجرور متعلق بـ«يتألف»، والجملة من الفعل الذي هو «يتألف» والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٢) «كلامنا» كلام: مبتدأ، وهو مضاف، ونا مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «لفظ» خبر المبتدأ «مفيد» نعت لـ«لفظ»، وليس خبراً ثانياً «كاستقم» إن كان مثالاً فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كاستقم، وإن كان من تمام تعريف الكلام فهو جار ومجرور أيضاً متعلق بمحذوف نعت لـ«مفيد» «واسم» خبر مقدم «وفعل، ثم حرف» معطوفان عليه الأول بالواو والثاني بـ«ثم» «الكلم» مبتدأ مؤخر، وكأنه قال: كلام النحاة هو اللفظ الموصوف بوصفين أحدهما الإفادة والثاني التركيب المماثل لتركيب «استقم»، والكلم ثلاثة أنواع: أحدها الاسم وثانيها الفعل وثالثها الحرف، وإنما عطف الفعل على الاسم بالواو لقرب منزلته منه حيث يدل كل منهما على معنى في نفسه، وعطف الحرف بـ«ثم» لبعد رتبته.

(٣) «واحده كلمة» مبتدأ وخبر، والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب «والقول» مبتدأ «عم» يجوز أن يكون فعلاً ماضياً، وعلى هذا يكون فاعله ضميراً مستتراً فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «القول»، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون «عم» اسم تفضيل ـ وأصله أعم ـ حُذفت همزته كما حُذفت من خير وشر لكثرة استعمالهما وأصلهما أخير وأشر؛ بدليل مجيئهما على الأصل أحياناً، كما في قول الراجز:

بِلالٌ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الأَخْيَرِ

وقد قُرئ: (سيعلمون غداً من الكذاب الأشر) بفتح الشين وتشديد الراء، وعلى هذا يكون أصل «عم» أعم كما قلنا، وهو على هذا الوجه خبر للمبتدأ «وكلمة» مبتدأ أول «بها» جار ومجرور متعلق بـ«يؤم» الآتي «كلام» مبتدأ ثان «قد» حرف تقليل «يؤم» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «كلام»، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، ومعنى «يُؤم» يُقصد، وتقدير البيت: ولفظ =

الكلامُ المُصْطَلَحُ عليه عند النحاة عبارة عن: «**اللفظِ المفيدِ فائدةً يَحْسُنُ السكوتُ عليها**».

«**فاللفظُ**»: جنسٌ[1] يشمل الكلامَ، والكلمة، والكلمَ.

ويشمل المُهْمَل كـ«ديز»، والمستعمَلَ كـ«عَمْرٍو».

«**ومفيد**»: أخرج المهمَلَ.

و«**فائدة يحسنُ السكوتُ عليها**»، أخرج الكلمة، وبعضَ الكلم ـ وهو ما تركَّبَ من ثلاثِ كلماتٍ فأكثر ولم يَحْسُنِ السكوت عليه ـ نحو: «إنْ قامَ زَيْدٌ».

ولا يتركب الكلام إلا من اسمين، نحو: «زيدٌ قائمٌ»، أو من فعل واسم، كـ«قامَ زَيْدٌ»، وكقول المصنف: «اسْتَقِمْ»؛ فإنه كلام مركب من فعل أمر وفاعلٍ مستتر، والتقدير: استقم أنت، فاستغنى بالمثال عن أن يقول: «فائدة يحسنُ السكوتُ عليها»، فكأنه قال: «الكلام: هو اللَّفظُ المفيدُ فائِدَةً كفائدةِ استقم».

وإنما قال المصنف: «كلامنا»؛ ليُعلمَ أنَّ التعريفَ إنما هو للكلام في اصطلاح النحويين، لا في اصطلاح اللغويين، وهو في اللغة: اسمٌ لكل ما يُتَكَلَّمُ به، مفيداً كان أو غيرَ مفيد.

والكَلِمُ: اسمُ جِنْسٍ[٢] واحدُه كلمةٌ، . . . .

= كلمة معنى الكلام قد يقصد بها، يعني أن لفظ الكلمة قد يُطلق ويُقصد بها المعنى الذي يدل عليه لفظ الكلام، ومثال ذلك ما ذكر الشارح من أنهم قالوا: «كلمة الإخلاص» وقالوا: «كلمة التوحيد» وأرادوا بهذين قولنا: «لا إله إلا الله» وكذلك قال عليه الصلاة والسلام: «**أفضل كلمة قالها شاعر كلمة لبيد**» وهو يريد قصيدة لبيد بن ربيعة العامري التي أولها:

أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ ما خَلاَ اللهَ بَاطِلُ ... وَكُلُّ نَعِيمٍ لا مَحَالَةَ زائِلُ

(1) لفظٌ: أي: صوتٌ معتمدٌ على مقطعٍ، فَخَرَجَ به ما ليس بلفظٍ من الدَّوالِّ، كالإشارة، والخطّ، والرمز. يُنظر: «البهجة المرضية» ص٣٨، «توضيح المقاصد» ١/ ٢٦٧، «شرح الأشموني» ١/ ٥٦.

(٢) **اسم الجنس على نوعين**: **أحدهما** يقال له: اسم جنس جمعي، **والثاني** يقال له: اسم جنس إفرادي. فأما اسم الجنس الجمعي، فهو «ما يدل على أكثر من اثنين ويفرَّق بينه وبين واحده بالتاء»، والتاء غالبًا تكون في المفرد، كبقرة وبقر، وشجرة وشجر، ومنه: كلم وكلمة، وربما كانت زيادة التاء في الدالِّ على الجمع، مثل كمء للواحد وكمأة للكثير، وهو نادر، وقد يكون الفرق بين الواحد والكثير بالياء، كزنج وزنجي، =

وهي: إما اسم، وإما فعل، وإما حرف[1]؛ لأنها

إن دَلَّتْ على مَعنىً في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم. وإن اقترنت بزمان فهي الفعل. وإن لم تدلَّ على معنىً في نفسها ـ بل في غيرها ـ فهي الحرف.

والكَلِمُ: ما تركَّب من ثلاثِ كلماتٍ فأكثرَ، كقولك: «إنْ قامَ زَيْدٌ».

والكلمة: هي اللفظُ الموضوعُ لمعنىً مفردٍ، فقولنا: «الموضوع لمعنًى» أخرج المهمَلَ كـ«ديز»، وقولنا: «مفرد» أخرج الكلام، فإنه موضوع لمعنًى غيرِ مفرَدٍ[2].

ثم ذكر المصنف رحمه الله تعالى أنَّ القولَ يَعُمُّ الجميعَ، والمراد: أنه يقعُ على الكلام أنه قول، ويقعُ أيضاً على الكَلِمِ والكلمة أنه قول. وزَعَمَ بعضُهم أن الأصْلَ استعمالُه في المفرد.

= وروم وورومي. وأما اسم الجنس الإفرادي فهو «ما يصدق على الكثير والقليل واللفظ واحد»، كماء وذهب وخل وزيت.

فإن قلت: فإني أجد كثيرًا من جموع التكسير يفرق بينها وبين مفردها بالتاء، كما يفرق بين اسم الجنس الجمعي وواحده، نحو قرى وواحده قرية، ومُدى وواحده مُدية، فبماذا أفرِّق بين اسم الجنس الجمعي وما كان على هذا الوجه من الجموع؟

فالجواب على ذلك أن تعلم أن بين النوعين اختلافًا من وجهين: **الوجه الأول**: أن الجمع لابد أن يكون على زنة معينة من زنات الجموع المحفوظة المعروفة، فأما اسم الجنس الجمعي فلا يلزم فيه ذلك، أفلا ترى أن بقرًا وشجرًا وثمرًا لا يوافق زنة من زنات الجمع! **والوجه الثاني**: أن الاستعمال العربي جرى على أن الضمير وما أشبهه يرجع إلى اسم الجنس الجمعي مذكرًا، كقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠] وقولهِ جلَّ شأنُه: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، فأما الجمع، فإن الاستعمال العربي جرى على أن يعود الضمير إليه مؤنثًا، كما تجد في قوله تعالى: ﴿لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ﴾ [الزمر: ٢٠]، وقوله سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [العنكبوت: ٥٨]، وكقول الشاعر:

في غُرَفِ الجَنَّةِ العُلْيا التي وَجَبَت ... لَهُم هُناكَ بِسَعيٍ كانَ مَشكُورِ

(1) قيل: إن أول من قسم الكلمةَ إلى هذه القسمة، وسماها بهذه الأسماء أمير المؤمنين عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه. يُنظَر: «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» للمرادي ١/ ٢٧١. شرح وتحقيق: عبد الرحمن ابن علي سليمان. دار الفكر العربي ـ القاهرة. ط١: ١٤٢٢/ ٢٠٠١.

(2) كالمضاف والمضافِ إليه عندما يُتَلَفَّظُ بهما منفردَين، كقولك: «قلمُ الكاتب» فهو ليس بكَلِمٍ، ولا كلمةٍ، ولا كلام.

ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يُقْصَد بها الكلامُ[1]، كقولهم في «لا إلهَ إلَّا اللهُ»: «كلمة الإخلاص».

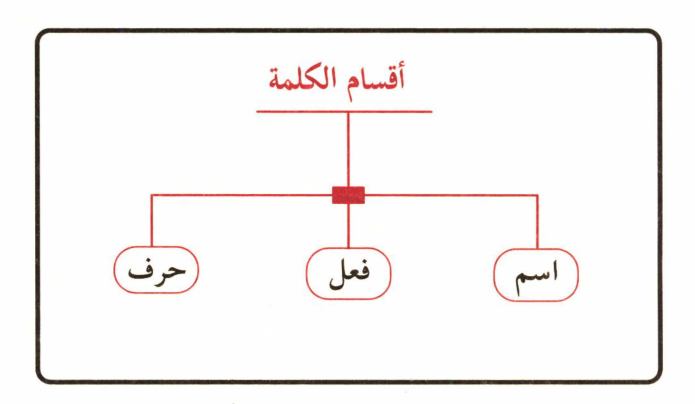
وقد يجتمع الكلامُ والكَلِمُ في الصِّدْقِ، وقد ينفرد أحدهما.

فمثال اجتماعهما: «قد قام زَيْدٌ» فإنه كلام؛ لإفادته مَعْنىً يحسنُ السكوتُ عليه، وكلمٌ؛ لأنه مركَّبٌ من ثلاث كلمات.

ومثالُ انفرادِ الكَلِمِ: «إنْ قامَ زَيْدٌ»[٢].

ومثالُ انفرادِ الكلامِ: «زَيْدٌ قائمٌ»[٣].



---

(١) وهذا من باب تسمية الشيء باسم جُزئه، أو بعضِه.
يُنظر: «البهجة المرضية» ص٤٠، و«توضيح المقاصد» ١/ ٢٧٤، و«شرح الأشموني» ١/ ٦٩.

(٢) لم يكن هذا المثال ونحوه كلامًا لأنه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه.

(٣) لم يكن هذا المثال ونحوه كَلِمًا لأنه ليس مؤلفًا من ثلاث كلمات.

علامات الاسم

١٠ ـ بـالـجـرِّ والـتَّـنْـويـنِ والـنِّـدا وَأَلْ وَمُـسْـنَـدٍ لِـلاسْـمِ تَـمْـيـيـزٌ حَـصَـلْ[١]

ذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ في هذا البيت علاماتِ الاسم[2].

فمنها الجرُّ، وهو يشمل الجرَّ بالحرفِ، والإضافةِ، والتبعيةِ[3]، نحو: مَرَرْتُ بِغُلامِ زَيْدٍ الفاضِلِ، فالغلام: مجرور بالحرف، وزَيْدٍ: مجرور بالإضافة، والفاضِلِ: مجرور بالتَّبَعية[4]، وهو أَشْمَلُ من قول غيره: «بحرف الجرِّ»، لأن هذا لا يَتَناوَلُ الجَرَّ بالإضافة، ولا الجَرَّ بالتبعية.

---

(١) «**بالجر**» جار ومجرور متعلق بقوله: «حصل» الآتي آخر البيت، ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف خبر مقدم مبتدؤه المؤخر هو قوله: «تمييز» الآتي «**والتنوين، والندا، وأل، ومسند**» كلهن معطوفات على قوله: «الجر»، «**للاسم**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم إن جعلت قوله: «بالجر» معلقاً بـ«حصل»، فإن جعلت «بالجر» خبراً مقدماً ـ وهو الوجه الثاني ـ كان هذا الجار والمجرور متعلقاً «بحصل» «**تمييز**» مبتدأ مؤخر، وقد عرفت أن خبره واحد من اثنين «**حصل**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «تمييز»، والجملة في محل رفع نعت لـ«تمييز»، وتقدير البيت: التمييز الحاصل بالجر والتنوين والندا وأل والإسناد كائن للاسم، أو التمييز الحاصل للاسم عن أخويه الفعل والحرف كائن بالجر والتنوين والنداء وأل والإسناد، أي: كائن بكل واحد من هذه الخمسة.

(2) بدأ بالاسم لشَرَفه باستغنائه عن الحرف والفعل بقَبوله الإسنادَ بطرَفيه، واحتياجِ كلٍّ من الفعل والحرف إليه. يُنظر: «البهجة» ص٤٠، و«حاشية الصبان» ١/ ٧٠.

وقد قال البصريون: إنه مشتقٌّ من «السُّمُوّ»، وقال الكوفيون: إنه مشتقٌّ من السِّمَةِ، والأول أرجح وهو يدلُّ على المسمى دلالة الإشارة دونَ الإفادة. فإذا قلت: «سعيدٌ» فكأنك أشرتَ إليه، وليس في ذلك إفادةٌ، وتتحقَّقُ الإفادة بكون الاسم في جملة مفيدة.

وقد يكون الاسم حسّياً مثل «محمد» و«جبل»، وقد يكون معنوياً مثل «شرف» و«حكمة».

(3) وزاد بعضُهم: الجرّ بالمجاورة. كقولهم: هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ.

(4) واجتمعت في قولك: «بسم الله الرحمن الرحيم»: اسم: مجرور بالحرف، ولفظ الجلالة: مجرور بالإضافة، والرحمن الرحيم: مجروران بالتبعيّة.

ومنها التنوين[1]، وهو على أربعة أقسام[٢]:

١ ـ **تنوينُ التمكين**: وهو اللَّاحق للأسماء المُعْرَبة[3]، كـ«زَيْدٍ»، و«رَجُلٍ»، إلا جَمْعَ المؤنَّث السالم، نحو «مُسْلِماتٍ»، وإلا نحو «جَوارٍ» و«غَواشٍ» وسيأتي حكمهما.

٢ ـ **وتنوين التنكير**: وهو اللَّاحق للأسماء المبنية فَرْقاً بين مَعْرِفتها ونكرتها[4]، نحو «مررتُ بسيبويهِ وبسيبويْهٍ آخَرَ».

٣ ـ **وتنوينُ المُقابلة**: وهو اللَّاحق لجمعِ المؤنَّث السالم، نحو «مُسْلِماتٍ»، فإنه في مقابلة النون في جمع المذكَّر السالم، كَمُسْلِمينَ.

٤ ـ **وتنوين العِوَضِ**: وهو على ثلاثة أقسام:

أ ـ عوض عن جملة، وهو الذي يلحق «إذْ» عِوَضاً عن جملة تكونُ بعدها، كقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤][5] أي: حين إذْ بَلَغَتِ الرُّوحُ الحُلْقومَ، فحذف «بلغت الروح الحلقوم» وأتى بالتنوين عوضاً عنه.

ب ـ وقسم يكون عوضاً عن اسمٍ، وهو اللَّاحق لـ«كلٍّ» عوضاً عمَّا تضافُ إليه، نحو «كلٌّ

---

(1) وهو إلحاقُ نونٍ ساكنةٍ زائدةً بآخِرِ الأسماء لفظاً لا خطّاً لغير توكيد.
ينظر: «أوضح المسالك» ١/ ٢٩ وسيصرّح المصنف بكونه أربعة أقسام، وسيعدُّ ستة أقسام، فلا تستغرب. إذ إنه سيذكُرُ بعد قليل أن الأربعةَ هي من خواص الاسم، والاثنان الزائدان يكونان في الاسم والفعل والحرف. وقد زاد بعضُهم: «تنوين الاضطرار» كقوله: سلام الله يا مطرٌ علينا.

(٢) في نسخة: «وهو أقسام» بدون ذكر العدد، والمراد ـ على ذكر العدد ـ أن المختص بالاسم أربعة أقسام.

(3) ليدلّ على بقاء الاسم على حالة الصرف، ولذا سمّوه تنوين الصرف.
وقال الأشموني في «شرحه» ١/ ٧٦: ليدل على شدة تمكنُّه في باب الاسمية، أي: أنه لم يُشبِهِ الحرفَ فيُبنَى، ولا الفعل فيُمنَعَ من الصرف.

(4) قال المرادي ١/ ٢٧٦: ويطَّردُ في ما آخرُهُ «ويه».
وهو في اسم الفعل واسم الصوت سماعيٌّ. «حاشية الصبان» ١/ ٧٦.

(5) حينَ: ظرف زمان متعلق بـ«تنظرون».
إذْ: ظرف مبني على السكون في محلّ جر بالإضافة، وحُرّك بالكسر تخلُّصاً من التقاء الساكنين: الذال والنون أو التنوين.

قائِمٌ» أي: «كلُّ إنْسانٍ قائِمٌ» فحذف «إنسان» وأتي بالتنوين عوضاً عنه[(١)].

ج ـ وقسم يكون عوضاً عن حرف، وهو اللّاحق لـ«جَوارٍ، وغَواشٍ» ونحوهما رفعاً وجرًّا، نحو «هؤلاءِ جَوارٍ، ومرَرْتُ بِجَوارٍ» فحُذِفَت الياءُ وأتي بالتنوين عوضاً عنها.

٥ ـ **وتنوينُ الترنم**[(٢)]: وهو الذي يلحقُ القوافي المُطْلَقَة بحرْفِ عِلَّة[(3)]، كقوله: [الوافر]

ش١ ـ أقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابَنْ ... وَقولي إنْ أصبتُ لَقَدْ أصابَنْ[(٤)]

---

(١) ومنه قول الله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤]، وقوله جل شأنه: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [الروم: ٢٦]، وقوله تباركت كلماته: ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ﴾ [الإسراء: ٢٠]، ومثل «كل» في هذا الموضوع كلمة «بعض». ومن شواهد حذف المفرد الذي من حق «بعض» أن يضاف إليه والإتيان بالتنوين عوضًا عنه قولُ رُؤبَةَ بنِ العجَّاج في مطلع أُرجوزة طويلة يمدح فيها تميماً:

دايَنْتُ أرْوَى والدُّيُونُ تُقْضَى ... فَمَطَلَتْ بَعْضًا وأدَّت بَعْضَا

يريد: فمطلَتْ بعضَ الدَّين وأدَّتْ بعضه الآخر.

(٢) هذا النوع خامس، ولا يختص بالاسم، وقد ذكره وما بعده استطرادًا.

(3) وذلك في لغةِ تميمٍ وقيسٍ. «توضيح المقاصد» ١/ ٢٧٧.

(٤) هذا بيت من الطويل [بل هو من الوافر] لجرير بن عطية بن الخطفي، أحد الشعراء المجيدين، وثالث ثلاثة أُلقيت إليهم مقادة الشعراء في عصر بني أمية، وأولهم الفرزدق، وثانيهم الأخطل.

اللغة: «أقلي» أراد منه في هذا البيت معنى: اتركي، والعرب تستعمل القلَّة في معنى النفي بتة، يقولون: قلَّ أن يفعل فلان كذا، وهم يريدون أنه لا يفعله أصلاً «اللوم» العذل والتعنيف «عاذل» اسم فاعل مؤنث بالتاء المحذوفة للترخيم، وأصله: عاذلة، من العذل، وهو اللوم في تسخط، و«العتاب» التقريع على فعل شيء أو تركه.

المعنى: اتركي أيتها العاذلة هذا اللوم والتعنيف، فإني لن أستمع لما تطلبين من الكفِّ عما آتي من الأمور والفعلِ لِمَا أَذَرُ منها، وخير لك أن تعترفي بصواب ما أفعل.

الإعراب: «**أقلي**» فعل أمر من الإقلال، مسند للياء التي لمخاطبة الواحدة مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبني على السكون في محل رفع «**اللوم**» مفعول به لأقلي «**عاذل**» منادى مرخم حُذفت منه ياء النداء، مبني على ضم الحرف المحذوف في محل نصب، وأصله: يا عاذلة «**والعتابا**» الواو عاطفة، العتابا: معطوف على اللوم «**وقولي**» فعل أمر، والياء فاعله «**إن**» حرف شرط «**أصبت**» فعل ماض فعل الشرط، وتاء المتكلم أو المخاطبة فاعله. وهذا اللفظ يروى بضم التاء على أنها للمتكلِّم، وبكسرها على أنها للمخاطبة «**لقد أصابا**» جملة في محل نصب مقول القول، وجواب الشرط محذوف يدلُّ عليه ما قبلَه، والتقدير: إنْ أصبتُ فقولي: لقد أصابا، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله. =

فجيء بالتنوين بَدَلاً من الألف لأجل الترنم[1]، وكقوله: [الكامل]

ش٢ ـ أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكابَنا لَمَّا تَزُلْ بِرِحالِنا وَكَأَنْ قَدِنْ[2]

= الشاهد فيه: قوله: «والعتابن، وأصابن» حيث دخلهما ـ في الإنشاد ـ تنوين الترنم، وآخرهما حرف العلة، وهو هنا ألف الإطلاق، والقافية التي آخرها حرف علَّة تُسمَّى مطلقة.

(1) قال المرادي ١/٢٧٨: وقولهم: تنوين الترنُّم. قال المصنّف: هو على حذف مضافٍ، أي: تنوين ذي ترنُّمٍ، وإنما هو عوضٌ من الترنُّمِ؛ لأن الترنُّم: مدُّ الصوت بمدّةٍ تُجانسُ حرفَ الرويّ.

(٢) هذا البيت للنابغة الذبياني، أحدِ فحول شعراء الجاهلية وثالث شعراء الطبقة الأولى منهم، والحَكَمُ في سوق عُكاظ، من قصيدة له يصفُ فيها المتجرِّدة زوجَ النعمان بن المنذر، ومطلعها:

مِن آلِ مَيَّةَ رائِحٌ أو مُغتَدِي عَجْلانَ ذا زادٍ وغيرَ مُزَوَّدِ

اللغة: «رائح» اسم فاعل من راح يروح رواحًا، إذا سار في وقت العشيِّ «مغتدي» اسم فاعل من اغتدى الرجل يغتدي، إذا سار في وقت الغداة، وهي من الصبح إلى طلوع الشمس، وأراد بالزاد في قوله: «عجلان ذا زاد» ما كان من تسليم ميَّة عليه أو ردِّها تحيتَه «أزِفَ» دنا وقرب، وبابه طرب، ويروى «أَفِدَ» وهو بوزنه ومعناه «الترحُّل» الارتحال «تزُل» مضموم الزاي مضارع زال، وأصله تزول، فحذفت الواو عند الجزم للتخلص من التقاء الساكنين.

المعنى: يقول في البيت الذي هو المطلع: أتمضي أيها العاشق مفارقًا أحبابك اليوم مع العشي، أو غدًا مع الغداة؟! وهل يكون ذلك منك وأنت عجلان، تزودت منهم أو لم تتزود. ثم يقول في البيت الشاهد: لقد قرب موعد الرحيل، إلا أن الركاب لم تغادر مكان أحبابنا بما عليها من الرحال، وكأنها قد زالت لقرب موعد الفراق.

الإعراب: «أزف» فعل ماض «الترحل» فاعل «غير» نُصب على الاستثناء «أن» حرف توكيد ونصب «ركابنا» ركاب: اسم أن، والضمير المتصل مضاف إليه «لما» حرف نفي وجزم «تزل» فعل مضارع مجزوم بـ«لمَّا» «برحالنا» برحال: جار ومجرور متعلق بـ«تزُل» ورحال مضاف، و«نا» مضاف إليه «كأن» حرف تشبيه ونصب، واسمها ضمير شأن محذوف، وخبرها جملة محذوفة تقديرها: «وكأن قد زالت» فحذف الفعل وفاعله المستتر فيه وأبقى الحرف الذي هو «قد».

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهدان للنحاة؛ أولهما دخول التنوين الذي للترنم على الحرف، وهو «قد»؛ فذلك يدلُّ على أن تنوين الترنُّم لا يختصُّ بالاسم؛ لأن الشيء إذا اختصَّ بشيء لم يجئ مع غيره. والثاني في تخفيف «كأن» التي للتشبيه، ومجيء اسمها ضمير الشأن، والفصل بينها وبين خبرها بـ«قد»؛ لأن الكلام إثبات. ولو كان الكلام نفيًا لكان الفصل بـ«لم»، كما في قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا﴾ [الأعراف: ٩٢]، ومثل هذا البيت في الاستشهاد على ذلك قولُ الشاعر:

لا يَهُولَنَّكَ اصطِلاءُ لَظَى الحَرْ بِ فَمَحذُورُها كأنْ قَد أَلَمَّا

وسيأتي شرح ذلك في باب إنَّ وأخواتها.

٦ ـ **والتنوين الغالي**، وأثبَتَه الأخْفشُ[1]: وهو الذي يَلْحَقُ القَوافي المُقَيَّدَةَ، كقوله:

[الرجز]

ش٣ ـ وَقاتِمِ الأعْماقِ خاوي المُخْتَرَقْنْ[2]

وظاهر كلام المصنِّف أنَّ التنوينَ كُلَّهُ من خواصِّ الاسم، وليس كذلك، بل الذي يختصُّ به الاسمُ إنما هو تنوينُ التمكينِ، والتنكيرِ، والمقابلةِ، والعِوَضِ، وأما تنوين

(1) وأنكره السيرافيُّ والزَّجَّاج. «توضيح المقاصد» ١/ ٢٧٦.

(٢) هذا البيت لرؤبة بن العجاج، أحد الرجَّاز المشهورين وأمضغهم للشيح والقيصوم، والذي أخذ عنه العلماء أكثر غريب اللغة، وكان في عصر بني أمية، وبعده:

مُشْتَبِهِ الأعلام لَمَّاعِ الخَفَقْنْ

اللغة: «القاتم» كالأقتم: الذي تعلوه القُتمة، وهي لون في غُبرة وحُمرة، و«أعماق» جمع عمق، بفتح العين وتضم، وهو ما بَعُدَ من أطراف الصحراء، و«الخاوي» الخالي، و«المخترق» مهب الرياح، وهو اسم مكان من قولهم: خرق المفازة واخترقها، إذا قطعها ومرَّ فيها، و«الأعلام» علامات كانوا يضعونها في الطريق للاهتداء بها، واحدها عَلَم، بفتح العين واللام جميعًا، و«الخفق» اضطراب السَّراب، وهو الذي تراه نصفَ النهار كأنه ماء، وأصله بسكون الفاء، فحرَّكها بالفتح ضرورة.

المعنى: كثير من الأمكنة التي لا يهتدي أحد إلى السير فيها لشدة التباسها وخفائها، قد أعملتُ فيها ناقتي وسرتُ فيها، يريد أنه شجاع شديد الاحتمال، أو أنه عظيم الخبرة بمسالك الصحراء.

الإعراب: «**وقاتم**» الواو واو ربَّ، قاتم: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وقاتم مضاف، و«**الأعماق**» مضاف إليه «**خاوي**» صفة لقاتم، وخاوي مضاف، و«**المخترق**» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكنه لأجل الوقف، وخبر المبتدأ جملة من فعل ماض وفاعل في محل رفع، وذلك في قوله بعد أبيات:

تَنَشَّطَتْهُ كُلُّ مِغْلَاةِ الوَهَقْ

الشاهد فيه: قوله: «المخترقن» و«الخفقن» حيث أدخل عليهما التنوين مع اقتران كل واحد منهما بأل، ولو كان هذا التنوين مما يختصُّ بالاسم لم يلحق الاسم المقترن بأل، وإذا كان آخر الكلمة التي في آخر البيت حرفًا صحيحًا ساكنًا كما هنا، تُسمَّى القافيةُ حينئذٍ «قافية مقيدة».

الترنُّم والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف[١].

ومن خواص الاسم:

النداءُ،[2] نحو: «يا زَيْدُ» **والألف واللام**، نحو: «الرَّجلُ»، **والإسناد إليه**، نحو: «زَيْدٌ قائِمٌ».

فمعنى البيت: حَصَلَ للاسم تمييزٌ عن الفعل والحرف: بالجرِّ، والتنوين، والنداء، والألف واللام، والإسناد إليه: أي الإخبار عنه.

واستعمل المصنف «أل» مكان الألف واللام[3]، وقد وقع ذلك في عبارة بعض المتقدمين، وهو الخليل، واستعمل المصنف «مُسْنَد» مكان «الإسناد له»[4].



(١) هذا الاعتراض لا يرد على الناظم؛ لأن تسمية نون الترنم والنون التي تلحق القوافي المطلقة تنوينًا إنما هي تسمية مجازية، وليست من الحقيقة التي وُضع لها لفظ التنوين؛ فأنت لو أطلقت لفظ التنوين على المعنى الحقيقي الذي وُضع له لم يشملهما، والأصل أن يُحمل اللفظ على معناه الحقيقي، ولذلك نرى أنه لا غبار على كلام الناظم.

(2) أي: صلاحيتُه لأن يُنادى. «البهجة» ص٤٠.

والنداء: هو الدعاء بـ«يا» النداء أو إحدى أخواتها، وهو من خواص الاسم؛ لأن المنادى مفعولٌ به، والمفعول به لا يكون إلا اسماً؛ لأنه مخبرٌ عن المعنى. «توضيح المقاصد» ١/ ٢٨٣.

(3) المراد «ال» التعريف، لا الموصولة. فافطَنْ.

والموصولة تدخل على الفعل كما سيذكر المصنفُ من بعدُ.

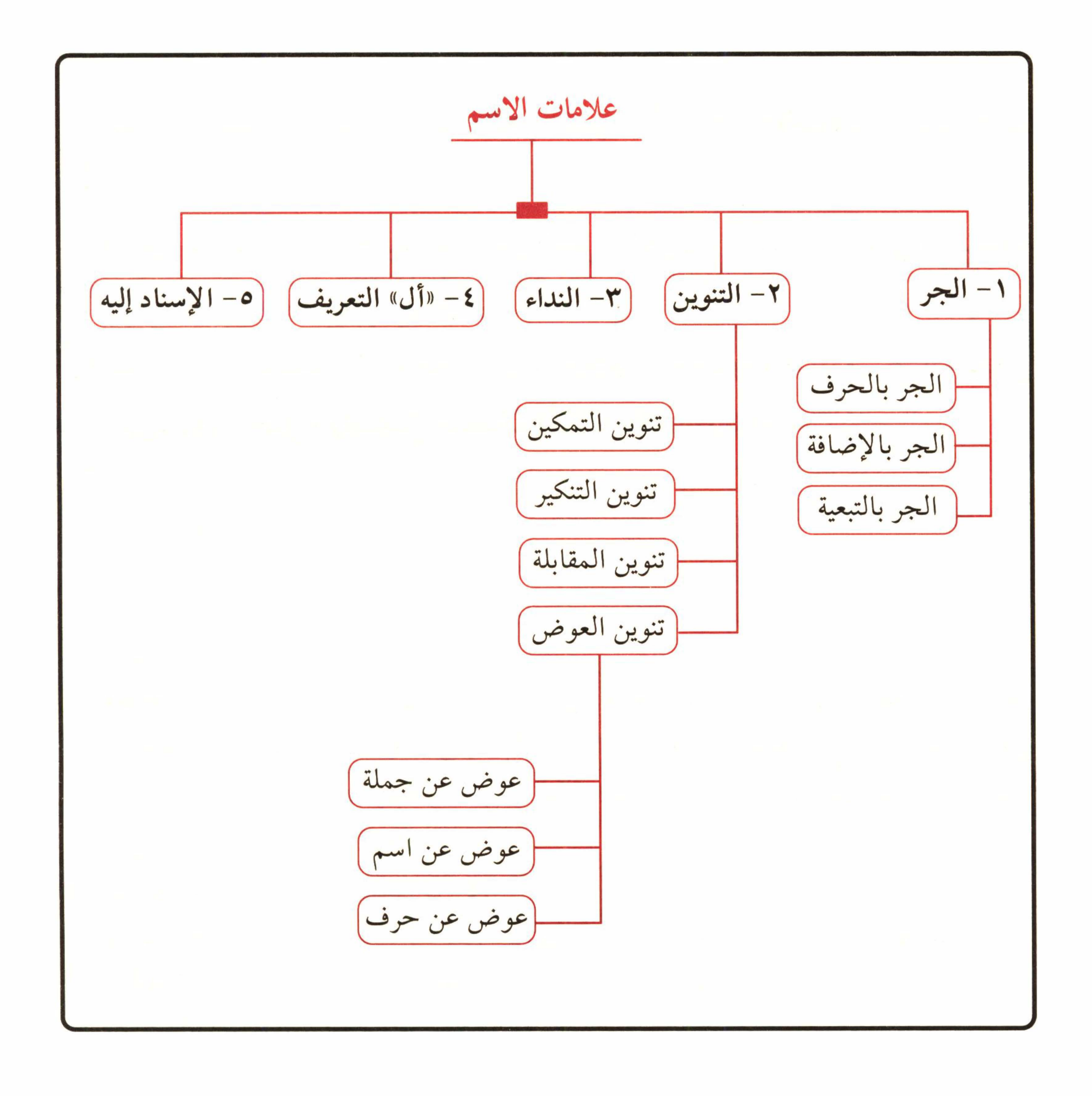
(4) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/ ٣٥:

الإسنادُ إليه: أن تنسب إليه ما تحصل به الفائدة.

وقال صاحب «ضياء السالك إلى أوضح المسالك» موضّحاً عبارة ابن هشام:

أي: الإخبار عنه بشيءٍ، وجعلُهُ متحدَّثاً عنه؛ لأنه لا يُتَحَدَّثُ إلا عن الاسم.

«ضياء السالك إلى أوضح المسالك» وهو «صفوة الكلام على توضيح ابن هشام» تأليف محمد عبد العزيز النجار. مؤسسة الرسالة ناشرون. بيروت. ط١: ١٤٢٢/ ٢٠٠١.


علامات الاسم
١- الجر
٢- التنوين
٣- النداء
٤- «أل» التعريف
٥- الإسناد إليه
الجر بالحرف
الجر بالإضافة
الجر بالتبعية
تنوين التمكين
تنوين التنكير
تنوين المقابلة
تنوين العوض
عوض عن جملة
عوض عن اسم
عوض عن حرف

علامات الفعل

١١ ـ بِتا فَعَلْتِ وَأَتَتْ وَيا افْعَلي وَنونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلي(١)

ثم ذكر المصنِّف أنَّ الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء «فَعَلْتِ» والمراد بها تاء الفاعل، وهي المضمومةُ للمتكلِّم، نحو: «فعلتُ» والمفتوحةُ للمخاطَبِ، نحو: «تبارَكْتَ» والمكسورةُ للمخاطَبةِ، نحو: «فعلتِ».

ويمتاز أيضاً بتاء «أَتَتْ»، والمراد بها تاء التأنيث الساكنة، نحو: «نِعْمَتْ» و«بِئْسَتْ» فاحترزنا بالساكنة(2) عن اللَّاحقة للأسماء، فإنها تكون متحركة بحركة الإعراب، نحو «هذه مسلمةٌ ورأيتُ مسلمةً، ومرَرْتُ بمسلمةٍ» ومن اللَّاحقة للحرف، نحو: «لَاتَ، ورُبَّتَ، وثُمَّتَ»(٣) وأما تسكينها مع ربَّ وثمَّ فقليل، نحو: «رُبَّتْ وثُمَّتْ».

---

(١) «بتا» جار ومجرور متعلق بـ«ينجلي» الواقع هو وفاعله الضمير المستتر فيه في محل رفع خبراً عن المبتدأ، فإن قلتَ: يلزم تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو لا يجوز، قلتُ: إن ضرورة الشعر هي التي ألجأته إلى ذلك، وإن المعمول لكونه جارًّا ومجروراً يحتمل فيه ذلك التقدم الذي لا يسوغ في غيره، وتا مضاف، و«فعلت» قصد لفظه: مضاف إليه «وأتت» الواو حرف عطف، أتت: قصد لفظه أيضاً: معطوف على فعلت «ويا» معطوف على تاء، ويا مضاف، و«افعلي» مضاف إليه، وهو مقصود لفظه أيضاً «ونون» الواو حرف عطف، نون: معطوف على تاء، وهو مضاف، و«أقبلن» قصد لفظه: مضاف إليه «فعل» مبتدأ «ينجلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(2) المراد الساكنة أصلاً وإن تحرّكت لسبب عارضٍ كالتقاء الساكنين؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾ [الحجرات: ١٤].

(٣) أما دخول التاء على «لا» فأشهر من أن يُستدل عليه، بل قد استُعملت «لات» حرف نفي بكثرة، وورد استعماله في فصيح الكلام، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، وأما دخولها على رُبَّ، ففي نحو قول الشاعر:

وَرُبَّتَ سَائِلٍ عَنِّي حَفِيٍّ ... أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا

ونحو قول الآخر:

مَاوِيَّ يَا رُبَّتَمَا غَارَةٍ ... شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالْمِيسَمِ

وأما دخولها على «ثم» ففي نحو قول الشاعر:

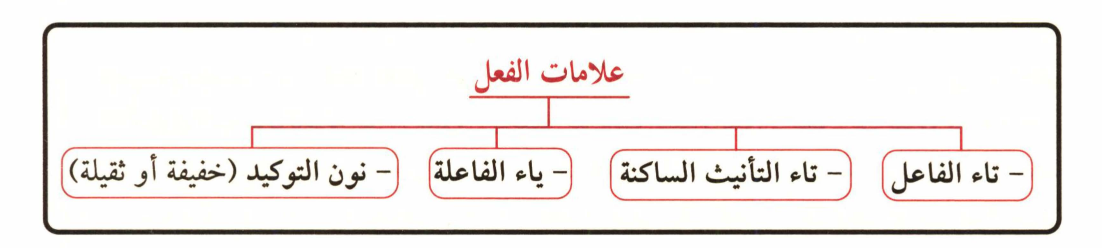
وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ... فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنِينِي

ويمتاز أيضاً بياء «افْعَلي» والمراد بها ياء الفاعلة، وتلحقُ فعلَ الأمرِ، نحو: «اضْرِبي» والفعلَ المضارع، نحو: «تَضْرِبينَ»، ولا تلحقُ الماضيَ.

وإنما قال المصنِّف: «يا افعلي» ولم يقُلْ: «ياء الضمير»؛ لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلِّم، وهي لا تختصُّ بالفعل، بل تكون فيه، نحو: «أكْرَمَني» وفي الاسم، نحو: «غُلَامي» وفي الحرف، نحو: «إنِّي» بخلاف ياء «افْعَلي» فإن المراد بها ياء الفاعلة على ما تقَدَّم، وهي لا تكون إلا في الفعل.

ومما يُميِّز الفعلَ نونُ «أَقْبِلَنَّ» والمرادُ بها نونُ التوكيد: خفيفةً كانت أو ثقيلةً، فالخفيفة نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥] والثقيلة نحو قوله تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ﴾ [الأعراف: ٨٨].

فمعنى البيت: ينجلي الفعلُ بتاء الفاعل، وتاءِ التأنيث الساكنة[1]، وياءِ الفاعلة[2]، ونونِ التوكيد[3].



---

(١) بقبول تاء التأنيث وتاء الفاعل أبطل الجمهور مذهب القائل بأن «ليس» حرف، ومذهبَ القائل بأن «عسى» حرف، وبقبول تاء التأنيث وحدها أبطلوا مذهب القائل بأن «نعم» و«بئس» اسمان.

(2) بقَبول ياء المخاطَبَة رُدَّ على من قال: إن «هاتِ» و«تعالَ» اسما فعلَيْن.
يُنظَرُ «أوضح المسالك» ١/ ٣٧. والقائل الزمخشري كما في «حاشية الصبان» ١/ ٨٦.

(3) قال في «البهجة المرضية» ص٤٢: ولا يقدح في ذلك دخولُ النونِ على الاسم في قوله:

أقـائـلُـنَّ أحـضِـروا الـشـهـودا

لأنه ضرورة.

والرجز منسوب لرؤبة في ملحقات «ديوانه» ص١٧٣، ولرجل هُذَلي في «شرح أشعار الهذليين» ٢/ ٦٥١.

وقال في «توضيح المقاصد» ١/ ٢٩١: دخولها على اسم الفاعل مما لا يُلتَفَتُ إليه لنُدُورِهِ.

قال الصبان في «حاشيته» ١/ ٨٨: وسهَّل شذوذَه مشابهته للمضارع لفظاً ومعنى.

الحرف وأقسام الأفعال

١٢ ـ سِواهُما الحَرْفُ كَهَلْ وَفي وَلَمْ ... فِعْلٌ مُضارِعٌ يَلي لَمْ كَيَشَمْ[(١)]

١٣ ـ وَماضِيَ الأَفْعالِ بِالتَّا مِزْ وَسِمْ ... بِالنُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ إنْ أَمْرٌ فُهِمْ[(٢)]

يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخُلوِّه عن علاماتِ الأسماء وعلاماتِ الأفعال، ثمَّ مَثَّلَ بـ«هل وفي ولم» مُنَبِّهاً على أنَّ الحرف ينقسم إلى قسمين: مختصٍّ، وغيرِ مُختصٍّ، فأشار بهل إلى غير المختص، وهو الذي يدخل على الأسماء والأفعال، نحو: «هَلْ زَيْدٌ قائِمٌ» و«هَلْ قامَ زَيْدٌ».

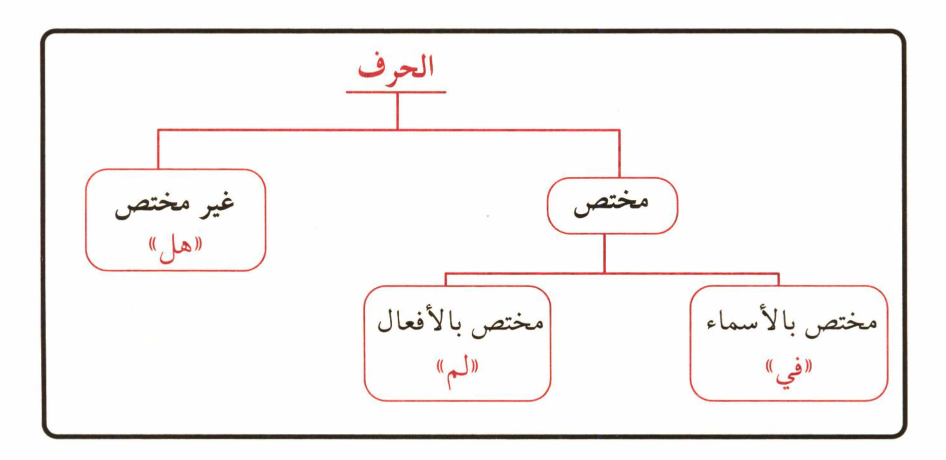
---

(١) «سواهما» سوى: خبر مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وسوى مضاف، والضمير مضاف إليه «الحرف» مبتدأ مؤخر، ويجوز العكس، لكن الأولى ما قدمناه «كهل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كهل، «وفي، ولم» معطوفان على هل «فعل» مبتدأ «مضارع» نعت له «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل مضارع، والجملة خبر المبتدأ «لم» مفعول به لـ«يلي»، وقد قصد لفظه «كيشم» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كيشم، وتقدير البيت كله: الحرف سوى الاسم والفعل، وذلك كهل وفي ولم، والفعل المضارع يلي لم، وذلك كائن كيشم، ويشم فعل مضارع ماضيه قولك: شممت الطيب ونحوه ـ من باب فرح ـ إذا نشقته، وفيه لغة أخرى من باب نصر ينصر حكاها الفراء.

(٢) «وماضي» الواو للاستئناف، ماضي: مفعول به مقدم لقوله: مز، الآتي، وماضي مضاف، و«الأفعال» مضاف إليه «بالتا» جار ومجرور متعلق بمز «مز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وسم» الواو عاطفة أو للاستئناف، سم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالنون» جار ومجرور متعلق بسم «فعل» مفعول به لسم، وفعل مضاف، و«الأمر» مضاف إليه «إن» حرف شرط «أمر» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتقديره: إن فهم أمر «فهم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أمر، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية، وجواب الشرط محذوف يدل عليه المذكور، وتقديره «إن فهم أمر فسم بالنون... إلخ».
وتقدير البيت: ميز الماضي من الأفعال بقبول التاء التي ذكرنا أنها من علامات كون الكلمة فعلاً، وعلِّم فعل الأمر بقبول النون إن فُهم منه الطلب.

ومز: أمر من ماز الشيء يميزه ميزاً ـ مثل باع يبيع بيعاً ـ إذا ميزه، وسم: أمر من وسم الشيء يسمه وسماً ـ مثل وصفه يصفه وصفاً ـ إذا جعل له علامة يعرفه بها، والأمر في قوله: «إن أمر فهم» هو الأمر اللغوي، ومعناه الطلب الجازم على وجه الاستعلاء.

وأشار بـ«في» و«لم» إلى المختص، وهو قسمان: مختص بالأسماء كـ«في»، نحو: «زيد في الدار»، ومختص بالأفعال كـ«لم»، نحو: «لَمْ يَقُمْ زيد».



ثم شرع في تبيين أن الفعل[1] ينقسم إلى ماضٍ، ومضارعٍ، وأمرٍ، فجعل علامة المضارع[2] صحةَ دخول «لم» عليه، كقولك في يَشَمُّ: «لَمْ يَشَمَّ» وفي يضرب: «لَمْ يَضْرِبْ» وإليه أشار بقوله: **فعل مضارع يَلي لم كـ«يَشَم»**.

ثم أشار إلى ما يميِّز الفِعلَ الماضيَ بقوله: «وماضيَ الأفعال بالتَّا مِزْ» أي: مَيِّزْ ماضي الأفعالِ بالتاء، والمراد بها تاءُ الفاعل، وتاءُ التأنيث الساكنة، وكلٌّ منهما لا يدخل إلا على ماضي اللفظ، نحو: «تَبارَكْتَ يا ذا الجَلالِ والإكْرامِ» و«نِعْمَتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ» و«بِئْسَتِ المرأةُ دَعْدٌ».

ثم ذكر في بقيَّة البيت أنَّ علامة فعل الأمر: **قبولُ نون التوكيد، والدلالة على الأمر**[3] بصيغته، نحو: «اضْرِبَنَّ، واخْرُجَنَّ».

---

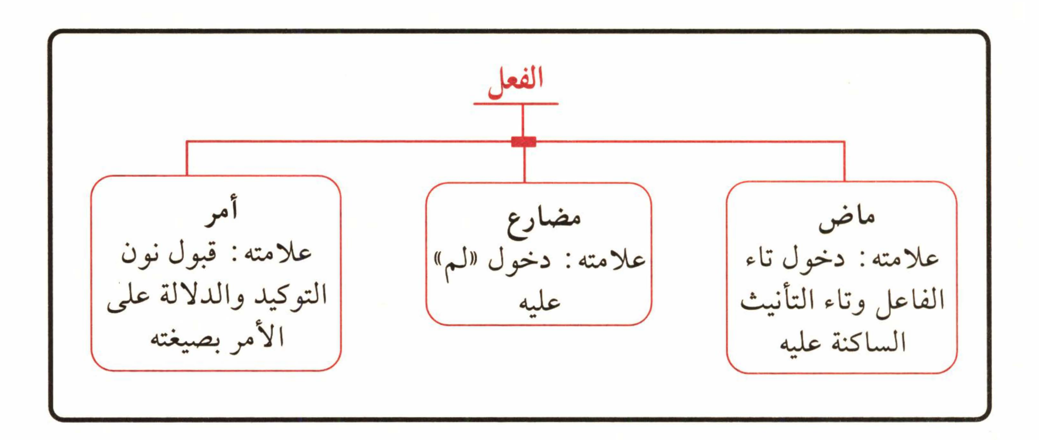
(1) قال في «ضياء السالك» ١/ ٣٩: هو كلمةٌ تدلُّ على مَعْنى ـ أي: حدثٍ ـ وزمنٍ.

(2) قال في «البهجة المرضية» ص٤٣: وقدم المضارع لشرفه بالإعراب.

(3) قال الأشموني ١/ ٩٢: وهو الطلبُ.

وقال في «البهجة» ص٤٣: طلبُ إيجاد الشيء.

وقال في «ضياء السالك» ١/ ٤١: هو كلمةٌ تدلُّ بصيغتها ـ من غير زيادةٍ ـ على معنى مطلوبٍ تحقيقُه في المستقبل.



فإن دَلَّتِ الكلمة على الأمر ولم تقبل نونَ التوكيد، فهي اسْمُ فِعْلٍ[1]، وإلى ذلك أشار بقوله:

١٤ ـ والأمْرُ إنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ فيهِ هو اسْمٌ نَحْوُ «صَهْ» وَ«حَيَّهَلْ»[2]

---

(١) وكذا إذا دلَّت الكلمةُ على معنى الفعل المضارع ولم تقبل علامته، وهي لم، فإنها تكون اسم فعل مضارع، نحو: أوه، وأف، بمعنى: أتوجع، وأتضجَّر، وإنْ دلَّت الكلمةُ على معنى الفعل الماضي وامتنع قَبولها علامته امتناعًا راجعًا إلى ذات الكلمة، فإنها تكون اسم فعل ماض، نحو: هيهات، وشتان، بمعنى: بَعُدَ، وافترق، فإن كان امتناع قبول الكلمة الدالة على الماضي لا يرجع إلى ذات الكلمة، كما في فعل التعجب نحو: «ما أحسنَ السماءَ!» وكما في: «حبذا الاجتهاد» فإن ذلك لا يمنع من كون الكلمة فعلاً.

(٢) «والأمر» الواو عاطفة أو للاستئناف، الأمر: مبتدأ «إن» حرف شرط «لم» حرف نفي وجزم «يك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، وأصله يكن «للنون» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك مقدماً «محل» اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة، وسُكِّن لأجل الوقف «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمحل «هو اسم» مبتدأ وخبر، والجملة منهما في محل جزم جواب الشرط، وإنما لم يجئ بالفاء للضرورة، والجملة من الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ، أو تجعل جملة «هو اسم» في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «الأمر» في أول البيت، وتكون جملة جواب الشرط محذوفة دلت عليها جملة المبتدأ وخبره، والتقدير على هذا: والدال على الأمر هو اسم إن لم يكن فيه محل للنون فهو اسم، وحذف جواب الشرط عندما لا يكون فعل الشرط ماضياً ضرورة أيضاً؛ فالبيت لا يخلو من الضرورة «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«صه» مضاف إليه، وقد قصد لفظه «وحيهل» معطوف على صه.

فَصَهْ وحَيَّهَلْ: اسمان وإن دَلَّا على الأمر، لعدم قَبولهما نونَ التوكيد، فلا تقول: صَهَنَّ، ولا: حَيَّهَلَنَّ، وإن كانت «صَهْ» بمعنى اسكُتْ، وحَيَّهَل بمعنى أَقْبِلْ، فالفارق[(١)]

(١) أربع فوائد:

الأولى: **أسماء الأفعال على ثلاثة أنواع**: **النوع الأول**: ما هو واجب التنكير، وذلك نحو: ويهًا وواهًا، **والنوع الثاني**: ما هو واجب التعريف، وذلك نحو: نزالِ وتَراكِ وبابهما، **والثالث**: ما هو جائز التنكير والتعريف، وذلك نحو: صه، ومه؛ فما نُوِّنَ وجوبًا أو جوازًا فهو نكرة، وما لم يُنَوَّن فهو معرفة.

والفائدة الثانية: **توافِقُ أسماءُ الأفعالِ الأفعالَ في ثلاثة أمور**؛ **أولها**: الدلالة على المعنى، **وثانيها**: أن كل واحد من أسماء الأفعال يوافق الفعل الذي يكون بمعناه في التعدي واللزوم غالبًا، **وثالثها**: أنه يوافق الفعل الذي بمعناه في إظهار الفاعل وإضماره؛ ومن غير الغالب في التعدي نحو: «آمين» فإنه لم يُحفظ في كلام العرب تعديه لمفعول، مع أنه بمعنى: استجب، وهو فعل متعد، وكذا «إيه» فإنه لازم مع أن الفعل الذي بمعناه ـ وهو زدني ـ متعد.

وتخالفهما في سبعة أمور:

الأول: أنه لا يبرز معها ضمير، بل تقول: «صه» بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث، بخلاف «اسكت» فإنك تقول: اسكتي، واسكتا، واسكتوا، واسكتن.

والثاني: أنها لا يتقدم معمولها عليها؛ فلا تقول: «زيدًا عليك» كما تقول: «محمدًا الزم».

والثالث: أنه يجوز توكيد الفعل توكيدًا لفظيًّا باسم الفعل؛ تقول: انزل نَزالِ، وتقول: اسكت صه، كما تقول: انزل انزل؛ واسكت اسكت، ولا يجوز توكيد اسم الفعل بالفعل.

والرابع: أن الفعل إذا دل على الطلب جاز نصب المضارع في جوابه، فتقول: انزل فأُحدِّثَك، ولا يجوز نصب المضارع في جواب اسم الفعل ولو كان دالًّا على الطلب، كصه ونزال.

والخامس: أن أسماء الأفعال لا تعمل مضمرة، بحيث تُحذف ويبقى معمولها، ولا متأخِّرةً عن معمولها؛ بل متى وجدتَ معمولاً تقدم على اسم فعل، تعيَّن عليك تقديرُ فعل عامل فيه؛ فنحو قول الشاعر:

يا أَيُّها المائِحُ دَلْوِي دُونَكا ... إِنِّي رأيتُ النّاسَ يَحمَدُونَكا

يقدَّر: خذ دلوي، ولا يجوز أن يكون قوله: «دلوي» معمولاً لدونكا الموجود، ولا لآخَرَ مثله محذوف على الأصح.

والسادس: أن أسماء الأفعال غير متصرفة؛ فلا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، بخلاف الأفعال.

والسابع: أنها لا تقبل علامات الأفعال، كالنواصب والجوازم ونون التوكيد وياء المخاطبة وتاء الفاعل، وهو ما ذكره الشارح في هذا الموضع؛ فاحفظ هذا كلَّه، وكن منه على ثَبتٍ، والله يتولاك.

=

بينهما قَبولُ نون التوكيدِ وَعَدَمُه، نحو: «اسْكُتَنَّ، وَأَقْبِلَنَّ»، ولا يجوز ذلك في: «صه، وحيَّهل»[1].

= **والفائدة الثالثة**: اختلف النُّحاة في أسماء الأفعال؛ فقال جمهور البصريين: هي أسماء قامت مقام الأفعال في العمل، ولا تتصرف تصرفَ الأفعال بحيث تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، ولا تصرفَ الأسماء بحيث يُسند إليها إسنادًا معنويًّا فتقع مبتدأ وفاعلاً؛ وبهذا فارقت الصفات كأسماء الفاعلين والمفعولين. وقال جمهور الكوفيين: إنها أفعال؛ لأنها تدل على الحدث والزمان، كل ما في الباب أنها جامدة لا تتصرف؛ فهي كـ«ليس وعسى» ونحوهما. وقال أبو جعفر بن صابر: هي نوع خاص من أنواع الكلمة؛ فليست أفعالاً وليست أسماء؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ولا تصرف الأسماء، ولأنها لا تقبل علامة الأسماء ولا علامة الأفعال، وأعطاها أبو جعفر اسمًا خاصًّا بها حيث سمَّاها «خالفة».

والفائدة الرابعة: ما ذكره الناظم ـ من أن الفعل ثلاثة أقسام: ماض ومضارع وأمر ـ هو مذهب البصريين من النحاة، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل قسمان: ماض، ومضارع، وأما ما نسميه: فعل الأمر، فهو عندهم من المضارع ومقتطع منه، فأصل «اضرب» عندهم «لتضرب» بلام الأمر، فحذفت اللام، ثم حذف حرف المضارع، ثم جيء بهمزة الوصل توصُّلاً إلى النطق بالضاد الساكنة، وهو تكلُّف لا داعي له.

(1) وفائدةٌ خامسة:

الأصلُ أن الحرف غير المختصّ لا يعمل، وشذّت «ما» و«لات»، و«لا».

والأصل أن الحرف المختصّ يعمل، وشذت «قد» و«سين الاستقبال» و«سوف» المُختصّةُ بالفعل ولا تعمل فيه.

وشذت ـ كذلك ـ «ال» المختصة بالاسم ولا تعملُ فيه.

المُعْرَبُ والمَبْني[١] [من الأسماء]

١٥ ـ والاِسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْني لِشَبَهٍ مِنَ الحُروفِ مُدْني[٢]

يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين:

أحدهما المعرب[3]، وهو: ما سَلِمَ من شَبَهِ الحروف.

والثاني المبني[4]، وهو: ما أَشْبَهَ الحروف، وهو المعنيُّ بقوله: «لِشَبَهٍ من الحروف مُدْني» أي: لشبه مُقَرِّبٍ من الحروف[5]، فعِلَّةُ البناء منحصرةٌ عندَ المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ في شَبَهِ الحَرف.

---

(١) أي: هذا باب المعرب والمبني، وإعرابه ظاهر.

(٢) «والاسم» الواو للاستئناف، الاسم: مبتدأ أول «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «معرب» مبتدأ مؤخر، والجملة منه ومن خبره خبر المبتدأ الأول، «ومبني» مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير «ومنه مبني» ولا يجوز أن تعطف قوله: «مبني» على معرب؛ لأنه يستلزم أن يكون المعنى أن بعض الاسم معرب ومبني في آن واحد، أو يستلزم أن بعض الاسم معرب ومبني وبعضه الآخر ليس بمعرب ولا مبني، وهو قول ضعيف أباه جمهور المحققين من النحاة «لشبه» جار ومجرور متعلق بمبني، أو متعلق بخبر محذوف مع مبتدئه، والتقدير: «وبناؤه ثابت لشبه»، «من الحروف» جار ومجرور متعلق بشبه أو بمدني «مدني» نعت لشبه، وتقدير البيت: والاسم بعضه معرب وبعضه الآخر مبني؛ وبناء ذلك المبني ثابت لشبه مدنٍ له من الحرف، ومدني: اسم فاعل فعله أدنى؛ تقول: أدنيت الشيء من الشيء، إذا قربته منه، والياء فيه هنا ياء زائدة للإشباع، وليست لام الكلمة؛ لأن ياء المنقوص المنكر غير المنصوب تحذف وجوباً.

وتضمن هذا البيت على هذا الإعراب والتفسير قضيتين: الأولى: أن الاسم منحصر في قسمين المعرب والمبني، والثانية: أن سبب بناء المبني منه منحصر في شبهه للحرف لا يتجاوزه.

(3) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/ ٤٤:

مُعْرَبٌ، وهو الأصل، ويُسمَّى متمكّناً.

قلت: وله قسمان أمكنُ وغير أمكن سيذكرهما المصنف قريباً.

وقال المرادي ١/ ٢٩٦: الإعراب تغيير أواخِرِ الكلِمِ؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً.

(4) قال في «أوضح المسالك»: ومبنيٌّ، وهو الفرع، ويُسمَّى غير متمكّن.

(5) قال في «البهجة المرضية» ص٤٤:

واحترز به من غير المُدني، وهو ما عارضه ما يقتضي الإعراب، كـ«أيّ» في الاستفهام والشرط، فإنها أشبهت الحرفَ في المعنى، لكنْ عارضَهُ لزومُها الإضافةَ.

=

ثم نَوَّعَ المصنِّفُ وُجوه الشبه في البيتين اللذين بعدَ هذا البيت، وهذا قريب من مذهب أبي عليٍّ الفارسي، حيث جعل البناء منحصراً في شَبَهِ الحَرْفِ، أو ما تضمَّن معناه، وقد نصَّ سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ على أن علَّة البناء كُلَّها ترجع إلى شبه الحرف[1]، وممَّن ذكره ابن أبي الرَّبيع[٢].

= قلت: والإضافةُ من خصائص الاسم.

وانظر «أوضح المسالك» ١/ ٤٥ ـ ٤٦.

(1) ليس نصه واضحاً عند ذِكره المبنيَّ، يُنظَرُ «الكتاب» ١/ ٢٠.

تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. ط٣: ١٤٠٨/ ١٩٨٨. الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة.

(٢) **اعلم أنهم اختلفوا في سبب بناء بعض الأسماء**: أهو شيء واحد يوجد في كلِّ مبنيٍّ منها، أو أشياء متعددة يوجد واحد منها في بعض أنواع المبنيات وبعض آخر في نوع آخر وهكذا؟

فذهب جماعة إلى أن السبب متعدد، وأن من الأسباب مشابهةَ الاسم في المعنى للفعل المبني، ومثاله عند هؤلاء من الاسم: «نزال وهيهات» فإنهما لما أشبها «انزل وبعد» في المعنى، بُنيا.

وهذا السبب غير صحيح؛ لأنه لو صحَّ للزم بناء نحو: «سقيًا لك» و«ضربًا زيدًا» فإنهما بمعنى فعل الأمر، وهو مبني. وأيضًا يلزمه إعراب نحو: «أف» و«أوه» ونحوهما من الأسماء التي تدلُّ على معنى الفعل المضارع المعرب، ولم يقل بذلك أحد، وإنما العِلَّة التي من أجلها بُني «نزال» و«شتان» و«أوه» وغيرها من أسماء الأفعال هي مشابهتها الحرفَ في كونها عاملةً في غيرها غيرَ معمولة لشيء، ألا ترى أنك إذا قلت: نزال، كان اسم فعل مبنيًّا على الكسر لا محل له من الإعراب، وكان له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، وهذا الفاعل هو المعمول لاسم الفعل، ولا يكون اسم الفعل أبدًا متأثرًا بعامل يعمل فيه، لا في لفظه ولا في محلِّه.

وقال قوم منهم ابن الحاجب: إن من أسباب البناء عدمَ التركيب، وعليه تكون الأسماء قبل تركيبها في الجمل مبنية.

وهو ظاهر الفساد، والصواب أن الأسماء قبل تركيبها في الجمل ليست معربة ولا مبنية؛ لأن الإعراب والبناء حكمان من أحكام التراكيب، ألا ترى أنهم يعرِّفون الإعراب بأنه: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل. أو يعرفونه بأنه: تغير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها، والبناء ضده، فما لم يكن تركيب لا يجوز الحكم بإعراب الكلمة ولا ببنائها.

وقال آخرون: إن من أسباب البناء أن يجتمع في الاسم ثلاثة أسباب من موانع الصرف، وعلَّلوه بأن السببين يمنعان من صرف الاسم، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب بالمرة، ومثلوا لذلك بـ«حَذام، وقَطام» =

١٦ ـ كالشَّبَهِ الوَضْعيِّ في اسْمَيْ جِئْتَنا ... والمَعْنَويِّ في مَتَى وَفي هُنا[١]

١٧ ـ وَكَنِيابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلَا ... تَأَثُّرٍ وَكافْتِقارٍ أُصِّلا[٢]

ذكر في هذين البيتين وُجوهَ شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع:

(فالأول) شَبَهُهُ له في الوَضْعِ، كأن يكون الاسْمُ موضوعاً على حرف، كالتاء في «ضَرَبْتُ»، أو على حرفين، كـ«نا» في «أكْرَمْنا»، وإلى ذلك أشار بقوله: «في اسْمَيْ جِئْتَنا» فالتاء في «جئتنا» اسم؛ لأنه فاعل، وهو مبني؛ لأنه أشبه الحرفَ في الوضع في كونه على

= ونحوِهما، وادَّعَوا أن سبب بناء هذا الباب اجتماع العَلَمية والتأنيث والعدلِ عن حاذمة وقاطمة.

وهو فاسد؛ فإنا وجدنا من الأسماء ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف وهو مع ذلك معرب، ومثاله «أذربيجان» فإن فيه العَلَميةَ والتأنيث والعُجمة والتركيب وزيادة الألف والنون، وليس بناء حذام ونحوه لِمَا ذكروه، بل لمضارعته في الهيئة نزال ونحوَه مما بُني لشبهه بالحرف في نيابته عن الفعل وعدم تأثره بالعامل.

وقال قوم منهم الذين ذكرهم الشارح: إنه لا علَّة للبناء إلا مشابهة الحرف، وهو رأي الحذَّاق من النحويين، كل ما في الأمر أن شبه الحرف على أنواع.

(١) «كالشبه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كالشبه «الوضعي» نعت للشبه «في اسمي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للوضعي، واسمي مضاف، و«جئتنا» قصد لفظه: مضاف إليه «والمعنوي» معطوف على الوضعي «في متى، وفي هنا» جاران ومجروران متعلقان بمحذوف نعت للمعنوي، وتقدير البيت: والشبه المُدني من الحروف مثل الشبه الوضعي الكائن في الاسمين الموجودين في قولك: «جئتنا» وهما تاء المخاطب و«نا»، ومثل الشبه المعنوي الكائن في «متى» الاستفهامية والشرطية، وفي «هنا» الإشارية.

(٢) «وكنيابة» الواو عاطفة، والجار والمجرور معطوف على «كالشبه»، «عن الفعل» جار ومجرور متعلق بنيابة «بلا تأثر» الباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى غير مجرور بالباء، وظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لنيابة، ولا مضاف، وتأثر مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية التي يقتضيها ما قبله «وكافتقار» الواو حرف عطف، والجار والمجرور معطوف على كنيابة «أُصِّلا» فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على افتقار، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر نعت لافتقار، وتقدير البيت: ومثل النيابة عن الفعل في العمل مع أنه لا يتأثر بالعامل، ومثل الافتقار المتأصل، والافتقار المتأصل: هو الافتقار اللازم له الذي لا يفارقه في حالة من حالاته.

حرفٍ واحدٍ، وكذلك «نا» اسْمٌ؛ لأنها مفعول، وهو مبني؛ لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين[(١)].

(والثاني) شَبَه الاسم له في المعْنَى، وهو قسمان:

أحدهما: ما أشبه حرفاً موجوداً، **والثاني**: ما أشبه حرفاً غيرَ موجودٍ.

فمثالُ الأول: «مَتَى» فإنها مبنية لشبهها الحَرْفَ في المعنى، فإنها تستعمل للاستفهام، نحو: «مَتَى تَقومُ؟» وللشرط، نحو: «مَتَى تَقُمْ أَقُمْ» وفي الحالتين هي مُشْبِهة لِحَرفٍ موجودٍ؛ لأنها في الاستفهام كالهمزة، وفي الشرط كـ«إنْ».

ومثالُ الثاني: «هُنا» فإنها مبنية لشبهها حرفاً كان ينبغي أن يوضَعَ فَلم يوضَعْ، وذلك لأن الإشارة مَعْنًى من المعاني، فحقُّها أن يوضع لها حرفٌ يدلُّ عليها، كما وضعوا للنفي «ما»،

(١) الأصل في وضع الحرف أن يكون على حرف هجاء واحد، كـ«باء الجر ولامه وكافه وفاء العطف وواوه وألف الاستفهام» وما شاكل ذلك، أو على حرفي هجاء ثانيهما لين، كـ«لا وما» النافيتين، والأصل في وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعدًا، كما لا يحصى من الأسماء.

فما زاد من حروف المعاني على حرفين من حروف الهجاء، مثل: إن وليت وإلا وثم ولعل ولكن، فهو خارج عن الأصل في نوعه، وما نقص من الأسماء عن ثلاثة الأحرف، كـ«تاء الفاعل ونا» وأكثرِ الضمائر، فهو خارج عن الأصل في نوعه.

وما خرج من الحروف عن الأصل في نوعه قد أشبه الأسماء، وما خرج من الأسماء عن الأصل في نوعه أشبه الحروف، وكلا الشبهين راجع إلى الوضع، وكان ذلك يقتضي أن يأخذ المشبه حكم المشبه به في الموضعين، إلا أنهم أعطَوا الاسم الذي يشبه الحرف حكم الحرف ـ وهو البناء ـ ولم يعطوا الحرف الذي أشبه الاسم حكم الاسم ـ وهو الإعراب ـ لسببين:

أولهما: أن الحرف حين أشبه الاسم قد أشبهه في شيء لا يخصه وحده، فإن الأصل في وضع الفعل أيضًا أن يكون على ثلاثة أحرف، بخلاف الاسم الذي قد أشبه الحرف؛ فإنه قد أشبهه في شيء يخصه ولا يتجاوزه إلى نوع آخر من أنواع الكلمة.

والسبب الثاني: أن الحرف لا يحتاج في حالة ما إلى الإعراب؛ لأن الإعراب إنما يحتاج إليه من أنواع الكلمة ما يقع في مواقع متعددة من التراكيب بحيث لا يتميز بعضها عن بعض بغير الإعراب، والحرف لا يقع في هذه المواقع المتعددة، فلم يكن ثَمَّةَ ما يدعو إلى أن يأخذ حكم الاسم حين يشبهه.

ومعنى هذا الكلام أن في مشابهة الحرف للاسم قد وجد المقتضي ولكن لم ينتفِ المانع؛ فالمقتضي هو شبه الاسم، والمانع هو عدم توارد المعاني المختلفة عليه، وشرط تأثير المقتضي أن ينتفيَ المانع.

وللنهي «لا»، وللتمنّي «لَيتَ»، وللترجّي «لَعَلَّ» ونحوَ ذلك، فبُنيت أسماءُ الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مُقَدَّراً[1][2].

(والثالث) شبهُه له[3] في النِّيابة عن الفعل[4] وعدمِ التأثُّر بالعامل، وذلك كأسماء الأفعال، نحو «دَراكِ زَيْداً» فدَراكِ مبنيٌّ؛ لشبهه بالحرف في كونه يَعْملُ ولا يَعْمَلُ فيه غيرُه[5]، كما أنَّ الحرفَ كذلك.

---

(١) نقل ابن فلاح عن أبي علي الفارسي أن أسماء الإشارة مبنية؛ لأنها من حيث المعنى أشبهت حرفًا موجودًا، وهو أل العهدية؛ فإنها تشير إلى معهود بين المتكلم والمخاطب، ولما كانت الإشارة في «هنا» ونحوها حسية وفي أل العهدية ذهنية، لم يرتضِ المحققون ذلك، وذهبوا إلى ما ذكره الشارح من أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها في المعنى حرفًا مقدرًا.

ونظير «هنا» فيما ذكرناه «لدى» فإنها دالة على الملاصقة والقرب زيادةً على الظرفية، والملاصقة والقرب من المعاني التي لم تضع العرب لها حرفًا، وأيضًا «ما» التعجبية، فإنها دالة على التعجب، ولم تضع العرب للتعجب حرفًا، فيكون بناء كل واحد من هذين الاسمين لشبهه في المعنى حرفًا مقدرًا، فافهم ذلك.

(2) قال في «البهجة» ص٤٥: وإنما أُعرب «ذانِ» و«تانِ»؛ لأن شَبَهَ الحرفِ عارَضَهُ ما يقتضي الإعراب، وهو التثنية التي هي من خصائص الأسماء.

ويُنظر: «أوضح المسالك» ١/ ٤٦، و«شرح الأشموني» ١/ ١٠٧ ـ ١٠٨.

(3) ويُسمى: الشبه الاستعمالي.

«أوضح المسالك» ١/ ٤٦، و«البهجة المرضية» ص٤٥، و«شرح الأشموني» ١/ ١٠٥.

(4) أي: في العمل.

يُنظر الأشموني ١/ ١٠٤ ـ ١٠٥. وقال الصبان: زاد في «التصريح»: والمعنى.

وينظر: «توضيح المقاصد» ١/ ٣٠٠، و«البهجة المرضية» ص٤٥.

(٥) اسم الفعل ما دام مقصودًا معناه لا يدخل عليه عامل أصلاً، فضلاً عن أن يعمل فيه، وعبارة الشارح كغيره توهم أن العوامل قد تدخل عليه ولكنها لا تؤثر فيه، فكان الأولى به أن يقول: «ولا يدخل عليه عامل أصلاً» بدلاً من قوله: «ولا يعمل فيه غيره» وقولنا: «ما دام مقصودًا منه معناه» نريد به الإشارة إلى أن اسم الفعل إذا لم يُقصد به معناه ـ بأن يقصد لفظه مثلاً ـ فإن العامل قد يدخل عليه، وذلك كما في قول زهير بن أبي سلمى المزني:

وَلَـنِـعْـمَ حَـشْـوُ الـدِّرْعِ أَنْـتَ إِذَا ... دُعِـيَـتْ نَـزَالِ وَلُـجَّ فِـي الـذُّعْـرِ

فنزال في هذا البيت مقصود بها اللفظ، ولذلك وقعت نائب فاعل، فهي مرفوعة بضمة مقدرة على آخرها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي، ومثله قول زيد الخيل:

وَقَـدْ عَـلِـمَـتْ سَـلَامَـةُ أَنَّ سَـيْـفِـي ... كَـرِيـهٌ كُـلَّـمَـا دُعِـيَـتْ نَـزَالِ =

واحترز بقوله: «**بلا تأثر**» عمَّا ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل، نحو: «ضَرْباً زَيْداً» فإنه نائب مَنابَ «اضْرِبْ» وليس بمبني، لتأثُّرِه بالعامل، فإنه منصوب بالفعل المحذوف، بخلاف «دَرَاكِ» فإنه وإن كان نائباً عن «أَدْرِك» فليس متأثراً بالعامل(1).

وحاصلُ ما ذكره المصنِّف أن المصدَرَ الموضوعَ مَوْضِعَ الفعلِ وأسماءَ الأفعال اشتركا في النيابة مَنابَ الفعل، لكنَّ المصدر متأثرٌ بالعامل، فأُعرِبَ لعدم مشابهته الحرفَ، وأسماء الأفعال غير متأثِّرة بالعامل، فبُنيت لمشابهتها الحرفَ في أنها نائبةٌ عن الفعل وغيرُ متأثرة به.

وهذا الذي ذكره المصنف مبنيٌّ على أنَّ أسماء الأفعال لا محلَّ لها من الإعراب، والمسألة خلافية(٢)، وسنذكر ذلك في باب أسماء الأفعال.

= ونظيرهما قول جريبة الفقعسي:

عَـرَضْـنَـا نَـزالِ فَـلَـم يَـنـزِلُـوا وَكَـانَـتْ نَـزَالِ عَـلـيـهـم أَطَـمّ

(1) قال المرادي ١/ ٣٠٠:

تنبيهٌ: ما ذكَرَ من أن أسماء الأفعال لا تتأثر بالعوامل لا لفظاً، ولا محلاً، هو مذهب أبي الحسن الأخفش، ومن وافقه عليه، وعليه بنى الناظم.

ونسبه [أبو علي الفارسي] في «الإيضاح» إلى الجمهور.

وقال الأشموني بشأن أسماء الأفعال: إنها تعمل نيابةً عن الأفعال، ولا يعمل غيرُها فيها بناءً على الصحيح من أنّ أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب. «شرحه» ١/ ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٢) **إذا قلت**: «هيهات زيد» مثلاً **فللعلماء في إعرابه ثلاثة آراء**:

الأول ـ وهو مذهب الأخفش، وهو الصحيح الذي رجَّحه جمهور علماء النحو ـ أن هيهات اسم فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وزيد: فاعل مرفوع بالضمة، وهذا الرأي هو الذي عليه قولُ الناظم: إن سبب البناء في أسماء الأفعال كونها نائبة عن الفعل وغير متأثرة بعامل، لا ملفوظ به ولا مقدر.

والثاني ـ وهو رأي سيبويه ـ أن هيهات: مبتدأ مبنيٌّ على الفتح في محل رفع؛ فهو متأثر بعامل معنوي، وهو الابتداء، وزيد: فاعل سد مسد الخبر.

والثالث ـ وهو رأي المازني ـ أن هيهات: مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه، وزيد: فاعل به، وكأنك قلت: بَعُدَ بعدًا زيد، فهو متأثر بعامل لفظي محذوف من الكلام، ولا يجري كلام الناظم على واحد من هذين القولين: الثاني والثالث.

وعلَّة بناء اسم الفعل على هذين القولين تضمن أغلب ألفاظه ـ وهي الألفاظ الدالة على الأمر منه ـ معنى لام الأمر، وسائره محمول عليه، يعني أن اسم الفعل ـ على هذين الرأيين ـ أشبه الحرف شبهًا معنويًّا لا نيابيًّا.

(والرابع) شَبَهُ الحرف في الافتقار اللازم(1)، وإليه إشار بقوله: «وَكافْتِقارٍ أصِّلا» وذلك كالأسماء الموصولة، نحو «الذي» فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصِّلَةِ، فأشبهت الحرفَ في ملازمة الافتقار، فبنيت(٢)(3).

وحاصِل البيتين: أنَّ البناء يكون في ستة أبواب: المضمرات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال، والأسماء الموصولة.

١٨ ـ وَمُعْرَبُ الأَسْماءِ ما قَدْ سَلِما   مِنْ شَبَهِ الحَرفِ كَأَرْضٍ وَسُما(٤)

---

(1) قال الأشموني في «شرحه» ١/١٠٦ ـ ١٠٧: الشبه الافتقاري، وهو أن يفتقرَ الاسم إلى الجملةِ افتقاراً مؤصّلاً ـ أي: لازماً ـ كالحرف، كما في «إذ» و«إذا» و«حيث» والموصولات الاسمية.
أما ما افتقر إلى مُفرَدٍ كـ«سبحان»، أو إلى جملة لكنِ افتقاراً غير مؤصّلٍ. أي: غير لازم. كافتقار المضاف في نحو ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] إلى الجملة بعدَه فلا يُبنى؛ لأن افتقار «يوم» إلى الجملة بعده ليس لذاته، وإنما هو لعارض كونه مضافاً إليها.

(٢) زاد ابن مالك في «شرح الكافية» الكبرى نوعًا خامسًا سمَّاه الشبه الإهمالي، وفسَّره بأن يشبه الاسم الحرف في كونه لا عاملاً ولا معمولاً، ومثل له بأوائل السور نحو: «الٓمٓ»، «قٓ»، «صٓ» وهذا جارٍ على القول بأن فواتح السور لا محلَّ لها من الإعراب؛ لأنها من المتشابه الذي لا يُدرَك معناه، وقيل: إنها في محل رفع على أنها مبتدأ خبره محذوف، أو خبر مبتدؤه محذوف، أو في محل نصب بفعل مقدر، كـ: اقرأ ونحوه، أو في محل جرٍّ بواو القسم المحذوفة. وجعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التركيب، وأسماء الهجاء المسرودة، وأسماء العدد المسرودة.
وزاد ابن مالك أيضًا نوعًا سادسًا سماه: الشبه اللفظي، وهو: أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف من حروف المعاني، وذلك مثل «حاشا» الاسمية؛ فإنها أشبهت «حاشا» الحرفية في اللفظ.
واعلم أنه قد يجتمع في اسم واحد مبني شبهان فأكثر، ومن ذلك المضمرات؛ فإن فيها الشبه المعنوي، إذ التكلُّم والخطاب والغَيبة من المعاني التي تتأدَّى بالحروف، وفيها الشبه الافتقاري؛ لأنَّ كل ضمير يفتقر افتقارًا متأصلاً إلى ما يفسِّره، وفيها الشبه الوضعي، فإن أغلب الضمائر وضع على حرف أو حرفين، وما زاد في وضعه على ذلك فمحمول عليه، طردًا للباب على وتيرة واحدة، وقد نصَّ على ذلك ابن مالك في متن «التسهيل».

(3) وانظر للشبه الإهماليّ: «توضيح المقاصد» ١/٣٠١، و«شرح الأشموني» ١/١٠٩ ـ ١١٠، و«البهجة المرضية» ص٤٥.

(٤) **«ومعرب»** مبتدأ، ومعرب مضاف، و**«الأسماء»** مضاف إليه **«ما»** اسم موصول في محل رفع خبر المبتدأ **«قد سلما»** قد: حرف تحقيق، وسلم: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والألف في «سلما» للإطلاق **«من شبه»** جار ومجرور=

يريد أن المعربَ خِلَافُ المَبْنِيِّ، وقد تقدَّم أنَّ المبني ما أَشْبَهَ الحَرف، فالمعربُ ما لم يُشْبِهِ الحَرْفَ، **وينقسم إلى صحيح**، وهو: ما ليس آخره حرفَ علَّةٍ، كأَرْضٍ، **وإلى معتلٍّ**، وهو: ما آخرُه حرفُ عِلَّة، كَسُماً ـ وسُماً: لغةٌ في الاسم، وفيه ستُّ لغات: «اُسم» بضم الهمزة وكسرها، و«سُمٌ» بضم السين وكسرها، و«سُماً» بضم السين وكسرها أيضاً.

وينقسم المعرب أيضاً إلى **متمكن أمْكَنَ**، وهو المنصرف، كزَيْدٍ وعَمْرو، **وإلى متمكن غير أمكن**، وهو غير المنصرف، نحو: أحمدَ ومساجدَ ومصابيحَ، فغير المتمكن هو المبنيُّ، والمتمكن: هو المعرب، وهو قسمان: متمكِّن أمْكَنُ، ومتمكِّن غير أمكن(١).

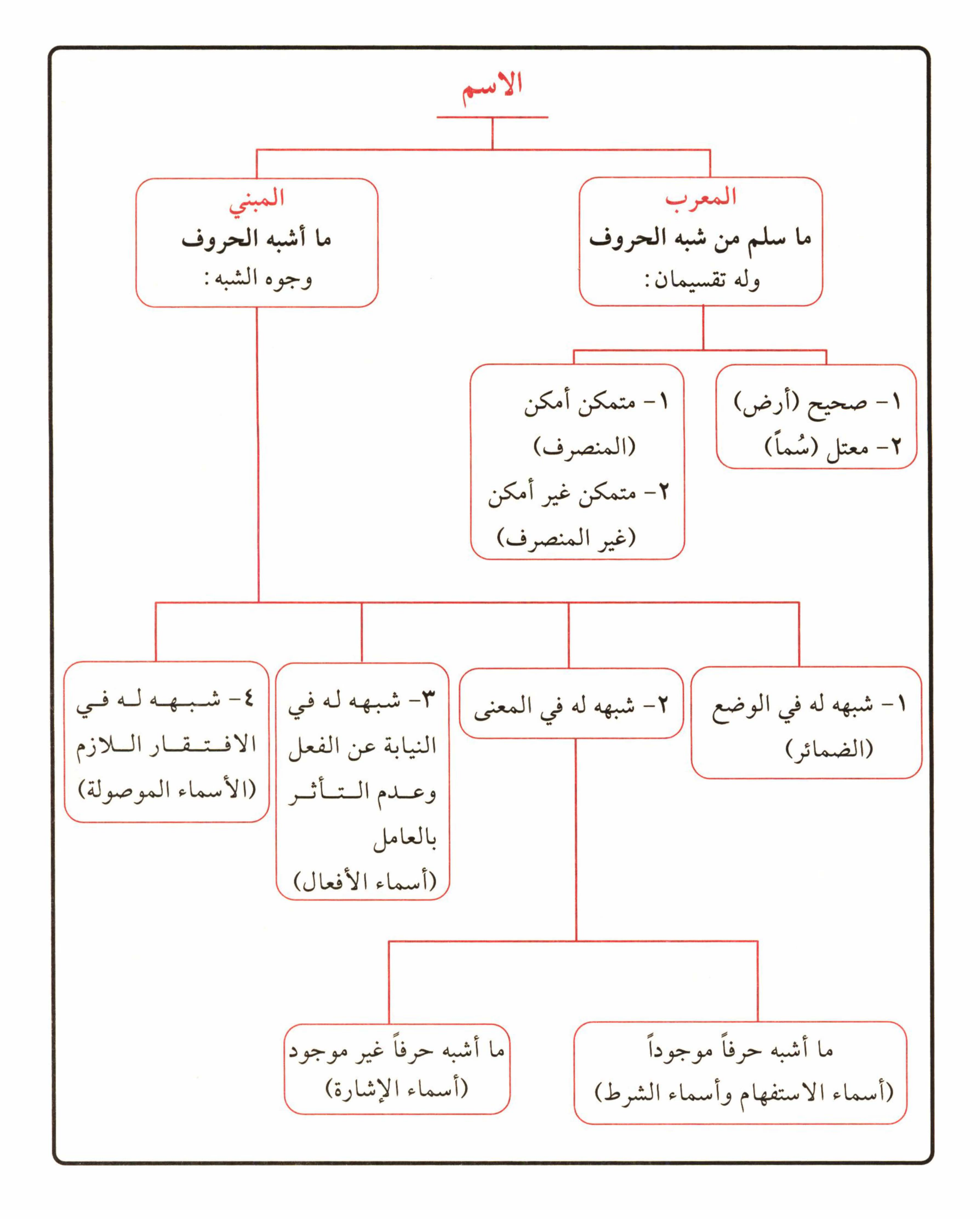
   

= متعلق بقوله: سلم، وشبه مضاف، و«الحرف» مضاف إليه «كأرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كأرض «وسما» الواو حرف عطف، سما: معطوف على أرض، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر، وهو ـ بضم السين مقصوراً ـ إحدى اللغات في اسم كما سيذكره الشارح، ونظيره في الوزن هدى وعلا وتقى وضحا.

وههنا سؤال، وهو أن الناظم في ترجمة هذا الباب بدأ بالمعرب وثنى بالمبني فقال: «المعرب والمبني» وحين أراد التقسيم بدأ بالمعرب أيضاً فقال: «والاسم منه معرب ومبني» ولكنه حين بدأ في التفصيل وتعريف كل واحد منهما بدأ بالمبني وأخر المعرب، فما وجهه؟

والجواب عن ذلك أنه بدأ في الترجمة والتقسيم بالمعرب لكونه أشرف من المبني بسبب كونه هو الأصل في الأسماء، وبدأ في التعريف بالمبني لكونه منحصراً، والمعرب غير منحصر، ألا ترى أن خلاصة الكلام في أسباب البناء قد أنتجت أن المبني من الأسماء ستة أبواب ليس غير؟!

(١) والمتمكن الأمكن هو الذي يدخله التنوين إذا خلا من أل ومن الإضافة، ويجر بالكسرة، ويسمَّى المنصرف، والمتمكن غير الأمكن هو الذي لا ينوَّن، ولا يجرُّ بالكسرة إلا إذا اقترن بأل أو أضيف، ويسمَّى الاسم الذي لا ينصرف.


الاسم
المعرب
ما سلم من شبه الحروف
وله تقسيمان:
١- صحيح (أرض)
٢- معتل (سُماً)
١- متمكن أمكن
(المنصرف)
٢- متمكن غير أمكن
(غير المنصرف)
المبني
ما أشبه الحروف
وجوه الشبه:
١- شبهه له في الوضع
(الضمائر)
٢- شبهه له في المعنى
٣- شبهه له في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل
(أسماء الأفعال)
٤- شبهه له في الافتقار اللازم
(الأسماء الموصولة)
ما أشبه حرفاً موجوداً
(أسماء الاستفهام وأسماء الشرط)
ما أشبه حرفاً غير موجود
(أسماء الإشارة)

المعرب والمبني من الأفعال

١٩ ـ وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا   وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إنْ عَرِيَا[(١)]

٢٠ ـ مِنْ نونِ تَوْكِيدٍ مُباشِرٍ وَمِنْ   نونِ إناثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ[(٢)]

لما فَرَغَ من بيان المعرب والمبني من الأسماء، شَرَعَ في بيان المعرب والمبنيِّ من الأفعال، ومَذْهَبُ البصريين أن الإعرابَ أَصْلٌ في الأسماء فَرْعٌ في الأفعال[(٣)]، فالأصل في

(١) «وفعل» مبتدأ، وفعل مضاف، و«أمر» مضاف إليه «ومضي» يُقرأ بالجر على أنه معطوف على أمر، ويقرأ بالرفع على أنه معطوف على فعل «بنيا» فعل ماض مبني للمجهول، والألف التي فيه للتثنية، وهي نائب فاعل، وذلك إذا عطفت «مضي» على «فعل» فإن عطفته على «أمر» فالألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل «وأعربوا» فعل وفاعل «مضارعاً» مفعول به «إن» حرف شرط «عريا» فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، وألفه للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه، وجواب الشرط محذوف يدل عليه السابق من الكلام، أي: إن عري الفعل المضارع من النون أعرب، وعري من باب رضي بمعنى خلا، ويأتي من باب قعد بمعنى آخر، تقول: عراه يعروه عرواً ـ مثل سما يسمو سمواً ـ إذا نزل به، ومنه قول أبي صخر الهذلي:

وَإنّـي لَـتَـعْـرُونِـي لِـذِكْـرَاكِ هِـزَّةٌ   كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

(٢) «من نون» جار ومجرور متعلق بعري، ونون مضاف، و«توكيد» مضاف إليه، «مباشر» صفة لنون «ومن نون» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق، ونون مضاف، و«إناث» مضاف إليه «كيرعن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف وتقديره: وذلك كائن كيرعن «من» اسم موصول مفعول به ليرعن، باعتباره فعلاً قبل أن يقصد لفظه مع سائر التركيب، مبني على السكون في محل نصب، فأما بعد أن قصد لفظ الجملة فكل كلمة منها كحرف من حروف زيد مثلاً «فتن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مَنْ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٣) لما كان الأصل عند البصريين في الأسماء الإعراب، فإن ما كان منها معربًا لا يسأل عن علَّة إعرابه؛ لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علَّته، وما جاء منها مبنيًّا يُسأل عن علَّة بنائه، وقد تقدَّم للناظم والشارح بيان علَّة بناء الاسم وأنها مشابهته للحرف؛ ولما كان الأصل في الأفعال عندهم أيضًا البناء، فإن ما جاء منها مبنيًّا لا يُسأل عن علَّة بنائه، وإنما يُسأل عن علَّة إعراب ما أعرب منه، وهو المضارع.
وعلَّة إعراب الفعل المضارع عند البصريين أنه أشبه الاسم في أن كلَّ واحد منهما يتوارد عليه معان تركيبية لا يتضح التمييز بينها إلا بالإعراب، فأما المعاني التي تتوارد على الاسم، فمثل الفاعلية والمفعولية والإضافة في نحو قولك: ما أحسن زيد؛ فإنك لو رفعت زيدًا لكان فاعلاً، وصار المراد نفي إحسانه، ولو =

الفعل البناء عندَهم(١)، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال، والأولُ هو الصحيحُ، ونَقَلَ ضياءُ الدِّين بن العِلْج في «البسيط» أن بعض النحويِّين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال، فَرْعٌ في الأسماء.

والمبنيُّ من الأفعال ضربان:

(أحدهما) ما اتُّفِقَ على بنائه، وهو الماضي، وهو مبني على الفتح(٢)، نحو: «ضَرَبَ وانْطَلَقَ» ما لم يتصل به واو جمعٍ فيضم، أو ضميرُ رفعٍ متحرك فيسكَّن.

(والثاني) ما اخْتُلِفَ في بنائه والراجحُ أنه مبني، وهو فعل الأمر، نحو: «اضْرِبْ» وهو مبني عند البصريين، ومُعْرَب عند الكوفيين(٣).

= نصبته لكان مفعولاً به، وصار المراد التعجب من حسنه، ولو جررته لكان مضافًا إليه، وصار المراد الاستفهام عن أحسن أجزائه.

وأما المعاني التي تتوارد على الفعل، فمثل النهي عن الفعلين جميعًا، أو عن الأول منهما وحده، أو عن فعلهما متصاحبين في نحو قولك: لا تُعْنَ بالجَفاء وتمدح عمرًا، فإنك لو جزمت «تمدح» لكنت منهيًّا عنه استقلالاً، وصار المراد أنه لا يجوز لك أن تعنى بالجفاء ولا أن تمدح عمرًا، ولو رفعت «تمدح» لكان مستأنفًا غير داخل في حكم النهي، وصار المراد أنك مَنهيٌّ عن الجَفاء مأذون لك في مدح عمرو، ولو نصبته لكان معمولاً لأن المصدرية المقدرة بعد واو المعية، وصار المراد أنك منهي عن الجمع بين الجفاء ومدح عمرو، وأنك لو فعلت أيَّهما منفردًا جاز.

(١) صرح بذلك ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/ ٥١.
وعُلِّلَ بأن الفعل لا تعرضُ لهُ معانٍ مختلفةٌ يحتاج معها إلى التمييز بينها.

(٢) بني الفعل الماضي لأن البناء هو الأصل، وإنما كان بناؤه على حركة مع أن الأصل في البناء السكون؛ لأنه أشبه الفعلَ المضارع المعرب في وقوعه خبرًا وصفة وصلة وحالاً، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، وإنما كانت الحركة في الفعل الماضي خصوص الفتحة؛ لأنها أخفُّ الحركات، فقصدوا أن تتعادل خِفَّتها مع ثقل الفعل بسبب كون معناه مركَّبًا؛ لئلا يجتمع ثقيلان في شيء واحد، وتركيب معناه هو دلالته على الحدث والزمان.

(٣) عندهم أن نحو: «اضْرِبْ» مجزوم بلام الأمر مقدَّرة، وأصله: لِتَضْرِبْ، فحُذفت اللام تخفيفًا، فصار «تَضْرِبْ» ثم حُذف حرف المضارعة قصدًا للفرق بين هذا وبين المضارع غير المجزوم عند الوقف عليه، فاحتيج بعد حذف حرف المضارعة إلى همزة الوصل توصلاً للنطق بالساكن، وهو الضاد، فصار «اضْرِبْ»، وفي هذا من التكلُّف ما ليس يخفى.

والمعرب من الأفعال هو المضارع[1]، ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نونُ التوكيدِ، أو نونُ الإناثِ، فمثال نون التوكيد المباشرة: «هَلْ تَضْرِبَنَّ» والفعلُ معها مبني على الفتح، ولا فَرْقَ في ذلك بين الخفيفة والثقيلة[٢]، فإن لم تتصل به لَمْ يُبْنَ، وذلك كما إذا فَصَلَ بينه وبينها ألفُ اثنين نحو: «هَلْ تَضْرِبانِّ»، وأصله: هل تَضْرِبانِنَّ، فاجتمعت ثلاثُ نونات، فحذفت الأولى ـ وهي نون الرفع ـ كراهَةَ توالي الأمثال، فصار «هل تَضرِبانِّ»[٣].

وكذلك يعرب الفعلُ المضارع إذا فَصَلَ بينه وبين نون التَّوكيد واوُ جمعٍ، أو ياء مخاطبةٍ، نحو: «هل تَضْرِبُنَّ يا زيدون؟» و«هل تَضْرِبِنَّ يا هند؟» وأصل «تضربُنَّ»: تضربونَنَّ، فحذفت النون الأولى لتوالي الأمثال، كما سبق، فصار تضربونَّ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار تَضْرِبُنَّ، وكذلك «تَضْرِبِنَّ» أصلُه: تضربينَنَّ، ففُعل به ما فعل بتضربونَنَّ.

---

(1) والمضارعَةُ: المشابَهَةُ.

وقال الأشموني: وأعربوا مضارعاً: بطريق الحمل على الاسم؛ لمشابهته إياه في الإبهام والتخصيص، وقَبول لام الابتداء، والجريان على لفظ اسم الفاعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف، وتعيين الحروف الأصول والزوائد. «حاشيته» ١/ ١١٣ ـ ١١٤.

وقال ١/ ١١٥: والمضارع يُغنيه عن الإعراب وضعُ اسمٍ مكانَهُ.

وينظر: «توضيح المقاصد» ١/ ٣٠٢ ـ ٣٠٤، و«البهجة» ص٤٦.

(٢) لا فرق في اتصال نون التوكيد بالفعل المضارع ومباشرتها له بين أن تكون ملفوظًا بها كما في مثال الشارح، وأن تكون مقدرة كما في قول الشاعر، وهو الأضبط بن قريع:

لاَ تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَر ... كَعَ يَوماً والدَّهرُ قَدْ رَفَعَهْ

فإن أصل قوله: «لا تهينَ» لا تهينَنْ، بنونين، أولاهما لام الكلمة، والثانية نون التوكيد الخفيفة، فحُذفت نون التوكيد الخفيفة، وبقي الفعل بعد حذفها مبنيًا على الفتح في محل جزم بلام النهي، ولو لم تكن نون التوكيد مقدرة في هذا الفعل لوجب عليه أن يقول: لا تُهِن، بحذف الياء التي هي عين الفعل تخلصًا من التقاء الساكنين، وهما الياء وآخر الفعل، ثم بكسر آخر الفعل تخلصًا من التقاء ساكنين آخرين هما آخر الفعل ولام التعريف التي في أول «الفقير» لأن ألف الوصل لا يُعتد بها، إذ هي غير منطوق بها، فلما وجدناه لم يحذف الياء، علمنا أنه قد حذف نون التوكيد وهو ينويها.

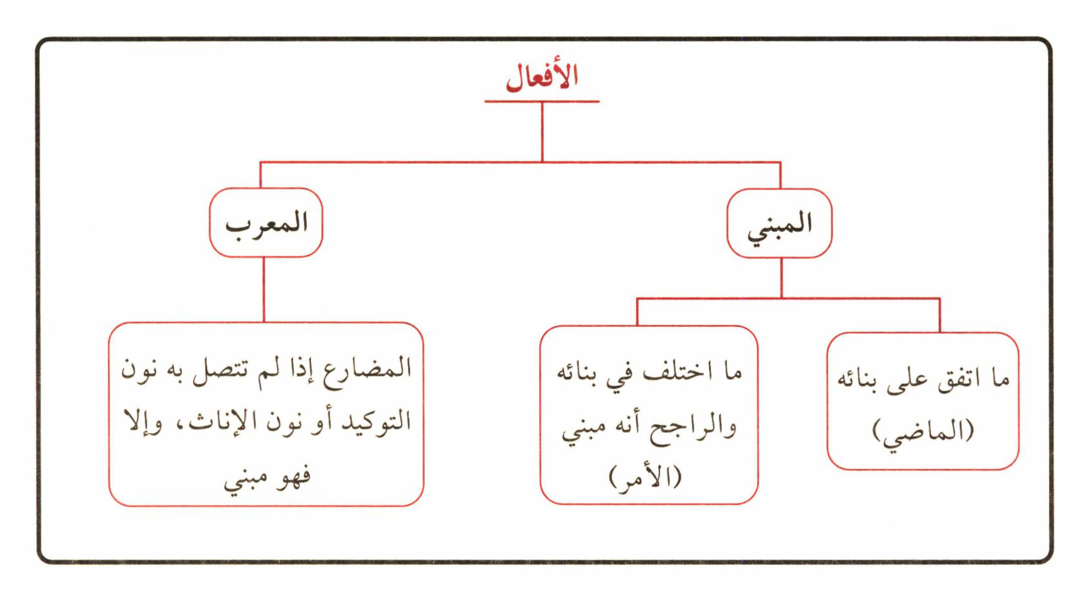
(٣) أي: بعد أن حرك نون التوكيد بالكسر بعد أن كانت مفتوحة، فرقًا بينها وبين نون التوكيد التي تتصل بالفعل المسند للواحد في اللفظ، فإن ألف الاثنين تظهر في النطق كحركة مشبعة، فلو لم تُكسر النون في المثنى، التبس المسند للاثنين في اللفظ بالمسند إلى المفرد.

وهذا هو المراد بقوله: «وأعربوا مضارعاً إن عريا، من نون توكيد مباشر» فشَرَطَ في إعرابه أن يَعْرَى من ذلك، ومفهومُه أنه إذا لم يَعْرَ منه يكون مبنيًّا.

فعلم أن مذهبه أن الفعل المضارع لا يُبنَى إلا إذا باشرته نون التوكيد، نحو: «هَلْ تضربَنَّ يا زَيدُ» فإن لم تباشره أُعرب، وهذا هو مذهب الجمهور.

وذهب الأخفش إلى أنه مبنيٌّ مع نون التوكيد، سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل، ونقل عن بعضهم: أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد.

ومثال ما اتصلت به نون الإناث: «الهندات يَضْرِبْنَ» والفعلُ معها مبنيٌّ على السكون، ونقل المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ في بعض كتبه أنه لا خلاف في بناء الفعل المضارع مع نون الإناث. وليس كذلك، بل الخلاف موجود، وممن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عُصفور في «شرح الإيضاح»[(١)].



(١) ممن قال بإعرابه السهيليُّ وابن درستويه وابن طلحة. ورأيهم أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره شبهه بالماضي في صيرورة النون جزءاً منه؛ فتقول في نحو: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]: يرضعن: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها شبه يرضعن بأرضعن في أن النون قد صارت فيه جزءاً منه.

بناء الحرف
وعلامات البناء وعلامات الإعراب

٢١ ـ وكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنا ... والأصْلُ في المَبْنيِّ أَنْ يُسَكَّنا(١)

٢٢ ـ وَمِنْهُ ذو فَتْحٍ وَذو كسْرٍ وَضَمْ ... كأيْنَ أَمْسِ حَيْثُ والساكِنُ كَمْ(٢)

الحروفُ كلُّها مَبنيَّة؛ إذ لا يعتورها ما تفتقر في دلالتها عليه إلى إعرابٍ(3)، نحو: «أَخَذْتُ مِنَ الدَّراهِم» فالتبعيض مستفاد من لفظ «من» بدون الإعراب.

والأصلُ في البناءِ أن يكون على السكون، لأنه أخفُّ من الحركة، ولا يُحَرَّكُ المبنيُّ إلا لسبب، كالتخَلُّصِ من التقاء الساكنين(4)، وقد تكونُ الحركةُ فتحةً، كـ«أَيْنَ» وَ«قامَ» و«إنَّ»،

---

(١) «كل» مبتدأ، وكل مضاف، و«حرف» مضاف إليه «مستحق» خبر المبتدأ «للبنا» جار ومجرور متعلق بمستحق «والأصل» مبتدأ «في المبني» جار ومجرور متعلق بالأصل «أن» مصدرية «يسكنا» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المبني، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ، والتقدير: والأصل في المبني تسكينه، والمراد كونه ساكناً.

(٢) «ومنه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ذو» مبتدأ مؤخر مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وذو مضاف، و«فتح» مضاف إليه «وذو» معطوف على ذو السابق «كسر» مضاف إليه «وضم» معطوف على كسر بتقدير مضاف، أي: وذو ضم «كأين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «أمس حيث» معطوفان على أين بحرف عطف محذوف «والساكن» الواو عاطفة أو للاستئناف، الساكن: مبتدأ «كم» خبر المبتدأ، ويجوز العكس.

(3) «شرح الأشموني» ١/ ١١٩، «البهجة المرضية» ص٣٤٦، و«توضيح المقاصد» ١/ ٣٠٧.
وقال المرادي: واعترِضَ بأنَّ من الحروف ما يكونُ لمعانٍ كثيرةٍ كـ«مِن».
وأُجيبَ بأن الحرف إنما جيء به ـ في الأصل ـ ليدُلَّ على معنىً واحدٍ ليس غيرُ.

(4) وثمةَ أسبابٌ أخرى، ككون المبنيّ من حرفٍ واحدٍ، ككثيرٍ من الضمائر المتصلة، أو لكونه مُقَدَّماً في أوائلِ الكلمةِ كباء الجرّ.

وقد تكونُ كسرةً، كـ«أمْسِ» وَ«جَيْرِ»[1]، وقد تكون ضمّةً، كـ«حيث»، وهو اسم، و «مُنْذُ» وهو حرف [إذا جررت به] وأما السكون، فنحو: «كَمْ»، و«اضْرِبْ»، وَ«أَجَلْ».

وعُلِم مما مثَّلنا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون في الفعل، بل في الاسمِ والحرف[2]، وأن البناء على الفتح أو السكون يكون في الاسم والفعل والحرف[٣].

٢٣ ـ والرَّفْعَ والنَّصْبَ اجْعلَنْ إعرابا ... لاسمٍ وفِعْلٍ نحوُ لَنْ أهابا[٤]

٢٤ ـ والاسمُ قَدْ خُصِّصَ بالجرِّ كَما ... قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بأنْ يَنْجَزِما[٥]

---

(1) جَيْرِ: حرف جوابٍ بمعنى «نعم» مبنيٌّ على الكسر لا محلّ له من الإعراب.
قيل: إنها لم تُبْنَ على الفتح كما بُنِيَت «كيف» و«أين» لقلّة استعمالها بخلافهما.

(2) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ص٥٤ معللاً ذلك: لِثِقَلِهما، وثِقَلِ الفِعْلِ.
وقاله الأشموني كذلك. «شرحه» ١/ ١٢٠.

(٣) ذكر الناظم والشارح أن من المبنيَّات ما يكون بناؤه على السكون، ومنه ما يكون بناؤه على حركة من الحركات الثلاث.

واعلم أنه ينوب عن السكون في البناء الحذف، والحذف يقع في موضعين: الأول: الأمر المعتل الآخر، نحو: اغز وارم واسع، **والثاني**: الأمر المسند إلى ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة، نحو: اكتبا واكتبوا واكتبي.

وأنه ينوب عن الفتح في البناء شيئان: أولهما: الكسر، وذلك في جمع المؤنث السالم إذا وقع اسمًا لـ«لا» النافية للجنس، نحو: لا مسلمات، **وثانيهما**: الياء، وذلك في جمع المذكر السالم والمثنى إذا وقع أحدهما اسمًا لـ«لا» النافية للجنس أيضاً، نحو: لا مسلمين.

وأنه ينوب عن الضم في البناء شيئان: أحدهما: الألف، وذلك في المثنى إذا وقع منادى، نحو: يا زيدان، **وثانيهما**: الواو، وذلك في جمع المذكر السالم إذا وقع منادى أيضًا، نحو: يا زيدون.

(٤) **«والرفع»** مفعول به أول لاجعلن مقدم عليه **«والنصب»** معطوف عليه **«اجعلن»** اجعل: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت **«إعرابا»** مفعول ثان لاجعلن **«لاسم»** جار ومجرور متعلق بإعراباً **«وفعل»** معطوف على اسم **«نحو»** خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك نحو **«لن»** حرف نفي ونصب واستقبال **«أهابا»** فعل مضارع منصوب بلن، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، ونحو مضاف، وجملة الفعل والفاعل في قوة مفرد مضاف إليه، أو المضاف إليه قول محذوف وهذه الجملة مقوله، والتقدير: نحو قولك: لن أهابا.

(٥) **«والاسم»** مبتدأ **«قد»** حرف تحقيق **«خصص»** فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ **«بالجر»** جار ومجرور متعلق بخصص =

٢٥ ـ فارْفَعْ بِضَمٍّ وانْصِبَنْ فَتْحاً وجُرْ   كَسْراً كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرْ[١]

٢٦ ـ واجْزِمْ بِتَسْكِينٍ وغَيْرُ ما ذُكِرْ   يَنوبُ نَحْوُ جا أَخو بَني نَمِرْ[٢]

أنواع الإعراب أربعة: الرفع، والنصب، والجر، والجزم، فأما الرفع والنصب، فيشترك فيهما الأسماء والأفعال، نحو: «زيدٌ يَقومُ» و«إنَّ زيداً لن يَقومَ» وأما الجرُّ فيختصُّ بالأسماء، نحو: «بزيدٍ» وأما الجزم فيختصُّ بالأفعال، نحو: «لَم يَضْرِبْ».

= «كما» الكاف حرف جر، وما: مصدرية «قد» حرف تحقيق «خصص» فعل ماض مبني للمجهول «الفعل» نائب فاعله، وما مع مدخلوها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، أي: ككون الفعل مخصصاً «بأن» الباء حرف جر، وأن حرف مصدري ونصب «ينجزما» فعل مضارع منصوب بأن، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل، وأن ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالباء، أي بالانجزام، والجار والمجرور متعلق بخصص.

(١) «فارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بضم» جار ومجرور متعلق بارفع «وانصبن» الواو عاطفة، انصب: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وهو معطوف على ارفع «فتحاً» منصوب على نزع الخافض، أي بفتح «وجر» الواو عاطفة، جر: فعل أمر معطوف على ارفع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كسراً» مثل قوله: فتحاً، منصوب على نزع الخافض «كذكر الله عبده يسر» الكاف حرف جر ومجروره محذوف، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك، وذكر: مبتدأ، وذكر مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله، وعبد: مفعول به لذكر منصوب بالفتحة الظاهرة، وعبد مضاف، والضمير مضاف إليه، ويسر: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذكر، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ذكر.

(٢) «واجزم» الواو عاطفة، اجزم: فعل أمر معطوف على ارفع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بتسكين» جار ومجرور متعلق باجزم «وغير» الواو للاستئناف، غير: مبتدأ، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «ذكر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «ينوب» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو «جا» فعل ماض قصر للضرورة «أخو» فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وأخو مضاف، و«بني» مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم، وبني مضاف، و«نمر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسُكّن لأجل الوقف، والجملة من الفعل وفاعله في قوة مفرد مجرور بإضافة «نحو» إليه، أو في محل نصب مقول لقول محذوف يقع «نحو» مضافاً له كما سبق.

والرفع يكونُ بالضمَّة، والنصبُ يكونُ بالفتحة، والجرُّ يكون بالكسرة، والجزم يكون بالسكون، وما عدا ذلك يكون نائباً عنه، كما نابت الواو عن الضمَّة في «أخو» والياءُ عن الكسرة في «بَني» من قوله: «جا أخو بني نمر» وسيذكر بعد هذا مَواضعَ النيابة.

أنواع الإعراب

- مشترك بين الأسماء والأفعال
  - ١- الرفع
  - ٢- النصب
- مختص بالأسماء
  - ٣- الجر
- مختص بالأفعال
  - ٤- الجزم

إعراب الأسماء السِّتَّة

٢٧ ـ وارْفَعْ بِواوٍ وانْصِبَنَّ بِالألِفْ   واجْرُرْ بِياءٍ ما مِنَ الأسما أَصِفْ[١]

شَرَعَ في بيان ما يُعْرَبُ بالنيابة كما سبق ذِكرُه، والمراد بالأسماء التي سيصفها **الأسماءُ السِّتَّة، وهي: أبٌ، وأخٌ، وحَمٌ، وهَنٌ، وفوهُ، وذو مالٍ.** فهذه ترفع بالواو، نحو: «جاء أبو زيدٍ» وتنصب بالألف، نحو: «رأيتُ أباه» وتجرُّ بالياء، نحو: «مَرَرْتُ بأبيه».

والمشهورُ أنها معربةٌ بالحروف، فالواو نائبة عن الضمَّة، والألف نائبة عن الفتحة، والياء نائبة عن الكسرة، وهذا هو الذي أشار إليه المصنِّف بقوله: «**وارفع بواو**... إلى آخر البيت»، **والصحيحُ أنها معربة بحركات مُقَدّرة** على الواو والألف والياء، فالرفعُ بضمَّة مقدرة على الواو، والنصب بفتحة مقدَّرةٍ على الألف، والجرُّ بكسرة مقدَّرةٍ على الياء، فعلَى هذا المذهبِ الصحيحِ لم يَنُبْ شيءٌ عن شيءٍ مما سبقَ ذِكرُه[٢].

---

(١) «وارفع» الواو للاستئناف، ارفع: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بواو» متعلق بارفع «وانصبن» الواو عاطفة، انصب: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهو معطوف على ارفع «بالألف» جار ومجرور متعلق بانصب «واجرر» الواو عاطفة، اجرر: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهو معطوف على ارفع «بياء» جار ومجرور متعلق باجرر «ما» اسم موصول تنازعه الأفعال الثلاثة «من الأسما» جار ومجرور متعلق بأصف الآتي، أو بمحذوف حال من ما الموصولة «أصف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد ضمير محذوف منصوب المحل بأصف، أي: الذي أصفه.

(٢) **في هذه المسألة أقوال كثيرة، وأشهر هذه الأقوال ثلاثة، الأول**: أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب، وهذا رأي جمهور البصريين، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قولَيه، وهو الذي ذكره الناظم هنا ومال إليه.

والثاني: أنها معربة من مكان واحد أيضًا، وإعرابها بحركات مقدَّرة على الواو والألف والياء، فإذا قلت: «جاء أبوك» فأبوك: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، وهذا مذهب سيبويه، وهو الذي ذكره الشارح وزعم أنه الصحيح، ورجَّحه الناظم في كتابه «التَّسهيل»، ونسبه جماعةٌ من المتأخرين إلى جمهور البصريين.

والصحيح أن مذهب هؤلاءِ هو الذي قدَّمنا ذِكرَه، قال أَتباع سيبويه: إن الأصل في الإعراب أن يكون=

٢٨ ـ مِنْ ذاكَ «ذو» إنْ صُحْبَةً أبانا   والفَمُ حَيْثُ الميمُ مِنْهُ بانا[(١)]

أي: من الأسماء التي تُرْفَع بالواو وتُنْصَبُ بالألف وتجرُّ بالياء، ذو، وفَمٌ، ولكن يُشترطُ في «ذو» أن تكون بمعنى صاحب، نحو: «جاءني ذو مالٍ» أي: صاحبُ مالٍ، وهو المراد بقوله: «إن صُحْبَةً أبانا» أي: إن أَفْهَمَ صُحْبةً، واحترز بذلك عن «ذو» الطائية، فإنها لا تُفْهِمُ صحبة، بل هي بمعنى «الذي»، فلا تكونُ مثل «ذي» بمعنى صاحب، بل تكون مبنيّةً، وآخرُها الواو رفعاً ونصباً وجرًّا، نحو: «جاءني ذو قامَ» وَ«رَأَيْتُ ذو قامَ» وَ«مَرَرْتُ بِذو قامَ» ومنه قولُه: [الطويل]

= بحركات ظاهرة أو مقدرة، فمتى أمكن هذا الأصل لم يجز العدولُ عنه إلى الفروع، وقد أمكن أن نجعل الإعراب بحركات مقدرة، فيجب المصير إليه.

والقول الثالث: قول جمهور الكوفيين، وحاصله أنها معربة من مكانين، قالوا: إن الحركات تكون إعرابًا لهذه الأسماء في حال إفرادها، أي قطعها من الإضافة، فتقول: هذا أب لك، وقد رأيت أخًا لك، ومَرْرتُ بحَمٍ، فإذا قلت في حال الإضافة: «هذا أبوك» فالضمَّة باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد، فوجب أن تكون علامة إعراب، لأن الحركة التي تكون علامة إعراب للمفرد في حالة إفراده هي بعينها التي تكون علامة لإعرابه في حال إضافته، ألا ترى أنك تقول: «هذا غلام» فإذا قلت: «هذا غلامك» لم يتغير الحال؟ فكذا هنا.

وكذا الواو والألف والياء مع هذه الحركات في حال إضافة الأسماء الستة تجري مجرى الحركات في كونها إعرابًا، بدليل أنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر، فدلَّ ذلك على أن الضمة والواو جميعًا علامة للرفع، والفتحة والألف جميعًا علامة للنصب، والكسرة والياء جميعًا علامة للجر، وإنما ألجأ العربَ إلى ذلك قلَّةُ حروف هذه الأسماء، فرفدوها في حال الإضافة التي هي من خصائص الاسم بحروف زائدة تكثيرًا لحروفها.

(١) «من ذاك» من ذا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «ذو» مبتدأ مؤخر «إن» حرف شرط «صحبة» مفعول به مقدم لأبان «أبانا» أبان: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو، وألفه للإطلاق، وهو فعل شرط مبني على الفتح في محل جزم، والجواب محذوف، والتقدير: إن أبان ذو صحبة فارفعه بالواو «والفم» معطوف على ذو «حيث» ظرف مكان «الميم» مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق ببان الآتي «بانا» فعل ماض بمعنى انفصل، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الميم، وألفه للإطلاق، وجملته في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «الميم»، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة «حيث» إليها.

ش٤ ـ فَإمَّا كِرامٌ موسِرونَ لَقيتُهُمْ فَحَسْبيَ مِنْ ذو عِنْدَهُمْ ما كَفانيا[(١)]

(١) هذا بيت من الطويل، وهو من كلام منظور بن سحيم الفقعسي؛ وقد استشهد به ابنُ هشام في «أوضح المسالك» (ش٧) في مبحث الأسماء الستة، وفي باب الموصول كما فعل الشارحُ هنا، واستشهد به الأُشموني (ش١٥٥) مرتين أيضاً. وقبلَ البيت المستشهَد به قوله:

ولَستُ بِهَاجٍ فِي القِرَى أهلَ مَنزلٍ عَلَى زَادِهِم أَبكِي وأُبكي البَوَاكِيَا
فَإمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقيتُهُم فَحَسبِي مِن ذُو عندَهُمْ... البيت
وإمَّا كِرَام مُعسِرُون عَذَرتُهُمْ وإمَّا لِئَامٌ فادَّخَرتُ حَيائِيَا
وعِرضِي أبقَى ما ادَّخَرتُ ذَخِيرةً وبَطْنِيَ أطْويهِ كَطَيِّ رِدائِيَا

اللغة: «هاج» اسم فاعل من الهجاء، وهو الذم والقدح، تقول: هجاه يهجوه هجوًا وهجاء «القرى» بكسر القاف مقصورًا إكرامُ الضيف، و«في» هنا دالَّة على السببية والتعليل، مثلها في قوله ﷺ: «**دَخَلَتِ امرأةٌ النَّارَ في هِرَّة**» أي: بسبب هِرَّة ومن أجل ما صنعته معها، يريد أنه لن يهجوَ أحدًا ولن يذمَّه ويقدح فيه بسبب القِرى على أية حال.

وذلك لأن الناس على ثلاثة أنواع: النوع الأول: كرام موسرون، والنوع الثاني: كرام معسرون، غير واجدين ما يقدمونه لضيفانهم. والنوع الثالث: لئام بِهِم شُحٌّ وبخل وضَنَانة، وقد ذكر هؤلاء الأنواع الثلاثة وذكر مع كل واحد حاله بالنسبة له.

«كرام» جمع كريم، وأراد الطيب العنصر الشريف الآباء، وقابلهم باللئام «موسرون» ذوو ميسرة وغنى، وعندهم ما يقدمونه للضيفان «معسرون» ذوو عسرة وضيق، لا يجدون ما يقدمونه مع كرم نفوسهم وطيب عنصرهم.

الإعراب: «**إما**» حرف شرط وتفصيل مبنيّ على السكون لا محلَّ له من الإعراب «**كرام**» فاعل بفعل محذوف يفسره السِّياق؛ وتقدير الكلام: إما لقيني كرام، ونحو ذلك، مرفوع بذلك الفعل المحذوف، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «**موسرون**» نعت لكرام، ونعت المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «**لقيتهم**» لقي فعل ماض مبني على فتح مقدَّر لا محلَّ له من الإعراب، والتاء ضمير المتكلم فاعل لقي مبني على الضم في محل رفع، وضمير الغائبين العائد إلى كرام مفعول به مبني على السكون في محل نصب، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب تفسيرية «**فحسبي**» الفاء واقعة في جواب الشرط حرفٌ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، حسب: اسم بمعنى كاف خبر مقدم، وحسب مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر «**من**» حرف جر مبني على السكون لا محل له «**ذو**» اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بمن، وإن رويت «ذي» فهو مجرور بمن، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة، والجار والمجرور متعلق بحسب «**عندهم**» عند: ظرف متعلق بمحذوف يقع صلة للموصول الذي هو ذو بمعنى الذي، وعند مضاف، وضمير الغائبين مضاف إليه مبني على السكون في =

وكذلك يُشتَرَطُ في إعراب الفم بهذه الأحْرُفِ زَوالُ الميم منه، نحو «هذا فوهُ» و«رَأيْتُ فاهُ» و«نَظَرْتُ إلى فيهِ» وإليه أشار بقوله: «**والفَمُ حَيْثُ الميمُ مِنْهُ بانا**» أي: انفصلت منه الميم، أي: زالت منه، فإن لم تَزُلْ منه أُعرب بالحركات، نحو: «هَذا فَمٌ» وَ«رَأَيْتُ فَماً» و«نَظَرْتُ إلى فَمٍ».

= محل جر «ما» اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ مؤخر مبني على السكون في محل رفع «**كفانيا**» كفى: فعل ماض مبني على فتح مقدَّر على الألف منع من ظهوره التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الذي هو ما، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به مبني على الفتح في محل نصب، والألف للإطلاق، وجملة كفى وفاعله ومفعوله لا محلَّ لها صلة ما.

الشاهد فيه: قوله: «فحسبي من ذو عندهم» فإن «ذو» في هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذي، وقد رُويت هذه الكلمة بروايتين:

فمن العلماء من روى: «فحسبي من ذي عندهم» بالياء واستدل بهذه الرواية على أن «ذا» الموصولة تعامل معاملة «ذي» التي بمعنى صاحب والتي هي من الأسماء الستة، فتُرفع بالواو وتُنصب بالألف وتُجر بالياء، كما في هذه العبارة على هذه الرواية، ومعنى ذلك أنها معربة ويتغير آخرها بتغير التراكيب.

ومن العلماء من روى: «فحسبي من ذو عندهم» بالواو، واستدل بها على أن «ذو» التي هي اسم موصول مبنية، وأنها تجيء بالواو في حالة الرفع وفي حالة النصب وفي حالة الجر جميعًا. وهذا الوجه هو الراجح عند النحاة. وسيذكر الشارح هذا البيت مرة أخرى في باب الموصول وينبِّه على الروايتين جميعًا، وعلى أن رواية الواو تدل على البناء، ورواية الياء تدل على الإعراب، لكن على رواية الياء يكون الإعراب فيها بالحروف نيابة عن الحركات على الراجح، وعلى رواية الواو تكون الكلمة فيها مبنية على السكون، فاعرف ذلك ولا تنسَه.

قال ابن منظور في لسان العرب: «وأما قول الشاعر:

فإنَّ بَيتَ تَميمٍ ذُو سَمِعتَ بِهِ

فإن «ذو» هنا بمعنى الذي، ولا يكون في الرفع والنصب والجر إلا على لفظ واحد، وليست بالصفة التي تعرب نحو قولك: مررت برجل ذي مال، وهو ذو مال، ورأيت رجلاً ذا مال. وتقول: رأيت ذو جاءك، وذو جاءك، وذو جاؤوك، وذو جاءتك، وذو جئتك، بلفظ واحد للمذكر والمؤنث. ومن أمثال العرب: أتى عليه ذو أتى على الناس، أي: الذي أتى عليهم، قال أبو منصور: وهي لغة طيِّئ، وذو بمعنى الذي» اهـ.

وفي البيت الذي أنشده في صدر كلامه شاهدٌ كالذي معنا على أن «ذو» التي بمعنى الذي تكون بالواو ولو كان موضعها جرًا أو نصبًا؛ فإن قول الشاعر: «ذو سمعتَ به» نعت لـ«بيت تميم» المنصوب على أنه اسم إن، ولو كانت «ذو» معربة لقال: فإن بيت تميم ذا سمعتَ به، فلما جاء بها بالواو في حال النصب، علمنا أنه يراها مبنية، وبناؤها ـ كما علمت ـ على السكون.

٢٩ ـ أبٌ أخٌ حَمٌ كَذاكَ وَهَنُ وَالنَّقْصُ في هذا الأخيرِ أحْسَنُ[١]

٣٠ ـ وَفي أبٍ وَتالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُها مِنْ نَقْصِهِنَّ أشْهَرُ[٢]

يعني أن «أباً، وأخاً، وَحماً» تَجْري مَجْرَى «ذو»، و«فم» اللَّذَيْنِ سبقَ ذِكرُهما، فتُرْفَع بالواو وتُنْصَبُ بالألفِ وتُجَرُّ بالياءِ، نحو: «هذا أبوه وأخوه وحَموها» و«رأيتُ أباه وأخاه وحَماها» و«مررتُ بأبيه وأخيه وحَميها» **وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة**، وسيذكرُ المصنِّفُ في هذه الثلاثة لغتين أخْرَيَيْنِ.

وأما «هَنٌ» فالفصيحُ فيه أن يُعْرَب بالحركات الظاهرة على النون، ولا يكون في آخره حرف علَّة، نحو: «هذا هَنُ زَيْدٍ» و«رأيتُ هَنَ زَيْدٍ» و«مرَرْتُ بِهَنِ زَيْدٍ»[٣][4]. وإليه أشار بقوله: «**والنقص في هذا الأخيرِ أَحْسَنُ**» أي: النقصُ في «هَنٍ» أحْسَنُ من الإتمام، والإتمام جائز، لكنه قليل جدًّا، نحو: «هَذا هَنوهُ» و«رأيت هَناهُ» و«نظرت إلى هَنيهِ» وأنكر الفَرَّاء جوازَ إتمامه، وهو محجوجٌ بحكاية سيبويه الإتمامَ عن العرب[5]، ومن حَفِظَ حُجَّةٌ على مَنْ لم يحفظ.

---

(١) «أب» مبتدأ «أخ حم» معطوفان على أب مع حذف حرف العطف «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر تنازعه كل من أب وما عُطف عليه «وهن» الواو عاطفة، هن: مبتدأ، وخبره محذوف، أي: وهن كذاك «والنقص» مبتدأ «في هذا» جار ومجرور متعلق بالنقص، أو بأحسن «الأخير» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة أو هو نعت له «أحسن» خبر المبتدأ الذي هو النقص.

(٢) «وفي أب» جار ومجرور متعلق بيندر الآتي «وتاليه» معطوف على أب «يندر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النقص «وقصرها» الواو عاطفة، قصر: مبتدأ، وقصر مضاف، والضمير مضاف إليه «من نقصهن» من نقص: جار ومجرور متعلق بأشهر، ونقص مضاف، والضمير مضاف إليه «أشهر» خبر المبتدأ الذي هو قصرها.

(٣) ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «**مَن تعزَّى بعَزاء الجاهلية فأَعضُّوه بهنِ أبيه ولا تَكنوا**» وتعزَّى بعزاء الجاهلية معناه: دعا بدعائها فقال: يا لفلان ويا لفلان، والغرض أنه يدعو إلى العصبية القَبَلية التي جهد النبيُّ ﷺ جهده في محوها. ومعنى «**أعضوه بهن أبيه**» قولوا له: أُعضض أيرَ أبيك، ومعنى «**ولا تكنوا**» قولوا له ذلك بلفظ صريح مبالغة في التشنيع عليه، ومحلُّ الاستشهاد قوله صلوات الله عليه: «**بهن أبيه**» حيث جرَّ لفظ الهن بالكسرة الظاهرة. **ومن ذلك قولُهم في المَثَل**: «مَن يطُلْ هَنُ أبيه ينتطِقْ به» يريدون: من كثر إخوته اشتدَّ بهم ظهره وقوي بهم عزُّه (وانظره في مجمع الأمثال رقم ٤٠١٥ في ٢/ ٣٠٠ بتحقيقنا).

(4) الحديث الشريف الوارد في تحقيق الشيخ أخرجه أحمد (١٦٩٦)، وأبو داود (١٤٣٩)، والترمذي (٤٧٠).

(5) «الكتاب» ٣/ ٣٦١.

وأشار المصنف بقوله: «وفي أبٍ وتاليِيه ينذُرُ. . . إلى آخر البيت» إلى اللغتينِ الباقيتين في «أب» وتاليِيه، وهما «أخٌ» و«حَمٌ» فإحدى اللغتين النَّقْصُ، وهو حذف الواو والألف والياء والإعرابُ بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم، نحو: «هَذا أبُهُ وأخُهُ وحَمُها» و«رأيْتُ أبَهُ وأخَهُ وحَمَها» و«مررتُ بأَبِهِ وأخِهِ وحَمِها» وعليه قولُه: [الرجز]

ش٥ ـ بأَبِهِ اقْتَدَى عَديٌّ في الكَرَمْ وَمَنْ يُشابِهْ أَبَهُ فَما ظَلَمْ[1]

وهذه اللغةُ نادرةٌ في «أب» وتاليِيه، ولهذا قال: **«وفي أبٍ وتاليِيهِ ينذُرُ»** أي: يندرُ النقصُّ، واللغة الأخرى[2] في «أب» وتاليِيه أن يكون بالألف، رفعاً ونصباً وجرّاً، نحو: «هذا أَباهُ وأَخاهُ وحَماها»، وَ«رَأَيْتُ أَباهُ وأخاهُ وحَماها»، و«مَرَرْتُ بأَباهُ وأَخاهُ وحَماها» وعليه قولُ الشاعر: [الرجز]

---

(١) ينسب هذا البيت لرؤبةَ بن العجَّاج، من كلمة يزعمون أنه مدح فيها عَدِيَّ بن حاتم الطائي، وقبله قوله:

أنْتَ الحَلِيمُ والأمِيرُ المُنتَقِمْ تَصْدَعُ بِالحَقِّ وتَنفِي مِنْ ظُلَمْ

اللغة: «عدي» أراد به عدي بن حاتم الطائي الجَوَاد المشهور «اقتدى» يريد أنه جعله لنفسه قدوة فسار على نهج سيرته «فما ظلم» يريد أنه لم يظلم أمه؛ لأنه جاء على مثال أبيه الذي ينسب إليه، وذلك لأنه لو جاء مخالفًا لما عليه أبوه من السَّمت أو الشَّبه أو من الخلق والصفات، لنسبه الناس إلى غيره، فكان في ذلك ظلم لأمه واتهام لها (انظر مجمع الأمثال رقم ٤٠٢٠ في ٢/ ٣٠٠ بتحقيقنا).

الإعراب: «**بأبه**» الجار والمجرور متعلق باقتدى، وأب مضاف، والضمير مضاف إليه «**اقتدى عدي**» فعل ماض وفاعله «**في الكرم**» جارٌّ ومجرور بالكسرة الظاهرة متعلق باقتدى أيضًا، وسكن المجرور للوقف «**ومن**» اسم شرط مبتدأ «**يشابه**» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من «**أبه**» مفعول به ليشابه ومضاف إليه «**فما**» الفاء واقعة في جواب الشرط، وما نافية «**ظلم**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط، وهذا أحد ثلاثة أقوال، وهو الذي نرجِّحه من بينها وإنْ رجَّح كثير من النحاة غيرَه.

الشاهد فيه: قوله: «بأبه. . . يشابه أبه» حيث جرَّ الأول بالكسرة الظاهرة ونصب الثانيَ بالفتحة الظاهرة، وهذا يدلُّ على أن قوماً من العرب يُعربون هذا الاسم بالحركات الظاهرة على أواخره ولا يجتلبون لها حروف العِلَّة لتكون علامة إعراب.

(2) وتُسمّى: لغة القَصْر.

ش٦ ـ إنَّ أَبـاهـا وَأَبـا أَبـاهـا قَـدْ بَـلَـغـا فـي الـمَـجْـدِ غـايَـتـاهـا[١]

فعلامة الرفعِ والنَّصب والجرِّ حركةٌ مُقَدَّرَةٌ على الألف، كما تَقرَّر في المقصور، وهذه اللغة أَشْهَرُ من النقص.

وحاصِلُ ما ذكره أنَّ في «أب، وأخ، وحم» **ثلاثَ لُغاتٍ**: **أشهرُها**: أنْ تكونَ بالواو والألف والياء، **والثانيةُ**: أن تكونَ بالألف مطلقاً[٢]، **والثالثة**: أن تُحذف منها الأحرفُ

---

(١) نسب العيني والسيد المرتضَى في «شرح القاموس» هذا البيت لأبي النَّجم العِجلي، ونسبه الجوهري لرؤبةَ ابن العجاج، وذكر العيني أن أبا زيد نسبه في «نوادره» لبعض أهل اليمن، وقد بحثت «النوادر» فلم أجد فيها هذا البيت، ولكني وجدت أبا زيد أنشد فيها عن أبي الغول لبعض أهل اليمن:

أيَّ قَـلُـوصِ رَاكِـبٍ تَـرَاهَـا طَـارُوا عَـلَـيـهُـنَّ فَـشُـلْ عَـلاَهَـا

واشـدُدْ بِـمَـثْـنـى حَـقَـبٍ حَـقْـوَاهَـا نَـاجِـيَـةً ونَـاجِـيًـا أَبَـاهَـا

وفي هذه الأبيات شاهد للمسألة التي معنا، وقافيتها هي قافية بيت الشاهد، ومن هنا وقع السهو للعيني، فأما الشاهد في هذه الأبيات ففي قوله: «وناجيًا أباها» فإن «أباها» فاعل بقوله: «ناجيًا» وهذا الفاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهذه لغة القصر، ولو جاء به على لغة التمام لقال: «وناجيًا أبوها».

الإعراب: «**إن**» حرف توكيد ونصب «**أباها**» أبا: اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف، ويحتمل أن يكون منصوبًا بالألف نيابة عن الفتحة كما هو المشهور، وأبا مضاف، والضمير مضاف إليه «**وأبا**» معطوف على اسم إن، وأبا مضاف، وأبا من «**أباها**» مضاف إليه، وهو مضاف، والضمير مضاف إليه «**قد**» حرف تحقيق «**بلغا**» فعل ماض، وألف الاثنين فاعله، والجملة في محل رفع خبر إن «**في المجد**» جار ومجرور متعلق بالفعل قبله وهو بلغ «**غايتاها**» مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المثنى الألف، أي: منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وغايتا مضاف، وضمير الغائبة مضاف إليه، وهذا الضمير عائد على المجد، وإنما جاء به مؤنثًا ومن حقه التذكير لأنه اعتبر المجد صفة أو رتبة أو منزلة، والمراد بالغايتين المبدأ والنهاية، أو نهاية مجد النسب ونهاية مجد الحسب، وهذا الأخير أحسن.

الشاهد فيه: الذي يتعين الاستشهاد به في هذا البيت لِمَا ذكر الشارح هو قولُه: «أباها» الثالثة؛ لأن الأولى والثانية يحتملان الإجراء على اللغة المشهورة الصحيحة، كما رأيت في الإعراب، فيكون نصبها بالألف، أما الثالثة، فهي في موضع الجر بإضافة ما قبلها إليها، ومع ذلك جاء بها بالألف، والأرجح إجراء الأولين كالثالثة؛ لأنه يبعد جدًّا أن يجيءَ الشاعر بكلمة واحدة في بيت واحد على لغتين مختلفتين.

(٢) هذه لغة قوم بأعيانهم من العرب، واشتهرت نسبتها إلى بني الحارث وخثعم وزبيد، وكلهم ممن يُلزمون المثنى الألف في أحواله كلِّها، وقد تكلَّم بها في الموضعين النبيُّ ﷺ، وذلك في قوله: «**ما صَنَعَ أبا جَهْلٍ؟**»، وقولهِ: «**لا وِتْرانِ في لَيْلة**»، وعلى هذه اللغة قال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه: «لا قَوَدَ في مُثَقَّل ولو ضَرَبَه بأبا قُبيس» وأبو قبيس: جبل معروف.

الثلاثة، وهذا نادر[1]، **وأن في «هَنٍ» لغتين: إحداهما النقص**، وهو الأشْهَرُ، **والثانية الإتْمامُ**، وهو قليل[2].

٣١ ـ وَشَرْطُ ذا الإعْرابِ أَنْ يُضَفْنَ لَا ... لِلْيا كَجا أَخو أَبيكَ ذا اعْتِلَا[٣]

ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالحُروفِ شروطاً أربعة:

(أحدها): أن تكون مضافة، واحتُرز بذلك من ألا تُضاف، فإنها حينئذ تُعرب بالحركات الظاهرة، نحو «هذا أَبٌ» وَ«رَأَيْتُ أباً» و«مَرَرْتُ بأَبٍ».

(الثاني): أن تضافَ إلى غير ياءِ المتكلِّم، نحو: «هذا أَبو زَيْدٍ وَأَخوهُ وَحَموه»، فإن

---

(1) قال الأشموني: وزاد في «التسهيل» في «أب» التشديد، فيكون فيه أربع لغات، وفي «أخ» التشديد، و«أخْ» بإسكان الخاء، فيكون فيه خمس لغات.

وفي «حم»: «حمو» كـ«قرو» و«حمء» كـ«قرء» و«حمأ» كـ«خطأ»؛ فيكون فيه ست لغات.

«التسهيل» للناظم كما في «شرحه» له ١/ ٤٣، وعنه «شرح الأشموني» ١/ ١٣١، وانظر «توضيح المقاصد» ١/ ٣١٩.

(2) زاد في «همع الهوامع» ١/ ١٣٠: «هنّ» بتشديد النون جاعلاً الأفصَحَ القصر، ثم النقص، ثم التشديد. وانظر «حاشية الصبان» ١/ ١٣٢.

(٣) «وشرط» الواو للاستئناف، شرط: مبتدأ، وشرط مضاف، و«ذا» مضاف إليه «الإعراب» بدل أو عطف بيان أو نعت لذا «أن» حرف مصدري ونصب «يضفن» فعل مضارع مبني للمجهول وهو مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل نصب بأن، وأن ومدخولها في تأويل مصدر خبر المبتدأ، أي: شرط إعرابهن بالحروف كونهن مضافات، و«لا» حرف عطف «لليا» معطوف على محذوف، والتقدير: لكل اسم لا للياء «كجا» الكاف حرف جر، ومجروره محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك، وجا: أصله جاء: فعل ماض «أخو» فاعل جاء مرفوع بالواو، وأخو مضاف، وأبي من «أبيك» مضاف إليه مجرور بالياء، وأبي مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه «ذا» حال منصوب بالألف نيابة عن الفتحة، وهو مضاف، و«اعتلا» مضاف إليه، وأصله اعتلاء، فقصره للاضطرار. وتقدير البيت: وشرط هذا الإعراب (الذي هو كونها بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جراً) في كل كلمة من هذه الكلمات كونها مضافة إلى اسم؛ أي اسم من الأسماء لا لياء المتكلم، ومثال ذلك قولك: جاء أخو أبيك ذا اعتلاء، فأخو: مثال للمرفوع بالواو وهو مضاف لما بعده، وأبيك: مثال للمجرور بالياء وهو مضاف لضمير المخاطب، وذا: مثال للمنصوب بالألف وهو مضاف إلى «اعتلا» وكل واحد من المضاف إليهن اسم غير ياء المتكلم كما ترى.

أُضيفت إلى ياء المتكلِّم أُعربت بحركات مُقَدَّرَة[١]، نحو: «هذا أبي» و«رأيت أَبي»، و«مررتُ بأبي»، ولم تعرب بهذه الحُروف، وسيأتي ذِكرُ ما تعرب به حينئذ.

(الثالث): أن تكون مُكَبَّرَة، واحترز بذلك من أن تكون مُصَغَّرَةً، فإنها حينئذٍ تعربُ بالحركات الظاهرة، نحو: «هذا أُبَيُّ زَيْدٍ وَذُوَيُّ مالٍ، ورأيت أُبَيَّ زيدٍ وذُوَيَّ مالٍ» و«مررت بأُبَيِّ زيدٍ وذُوَيِّ مالٍ».

(الرابع): أن تكون مفردة، واحتُرز بذلك من أنْ تكونَ مجموعةً أو مُثَنّاةً، فإن كانت مجموعةً أعربت بالحركات الظاهرة[٢]، نحو: «هؤلاء آباءُ الزَّيدِينَ» و«رأيت آباءَهُم» و«مررت بآبائِهِم» وإن كانت مُثَنَّاة أعربت إعْرابَ المثنَّى، بالألف رفعاً، وبالياء جرًّا ونصباً، نحو: «هذان أبَوَا زيدٍ» و«رأيت أبَوَيْهِ» و«مررتُ بأبَوَيْهِ».

ولم يذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ من هذه الأربعة سوى الشرطين الأوَّلَيْنِ، ثم أشار إليهما بقوله: «**وشَرْطُ ذا الإعراب أنْ يُضَفْنَ لا لِلْيا**» أي: شَرْطُ إعرابِ هذه الأسماءِ بالحروف أنْ تُضافَ إلى غير ياءِ المتكلِّم، فعُلِم من هذا أنَّه لابدَّ من إضافتها، وأنه لابدَّ أن تكون [إضافتها] إلى غير ياءِ المتكلِّم.

ويمكن أن يُفهَمَ الشرطان الآخران من كلامه، وذلك أنَّ الضمير في قوله: «يُضَفْنَ» راجعٌ إلى الأسماء التي سَبَقَ ذكرها، وهو لم يذكرها إلا مفردةً مكبَّرة، فكأنَّه قال: «وشَرْطُ ذا الإعرابِ أنْ يضاف أبٌ وأخواتهُ المذكورةُ إلى غير ياءِ المتكلِّم».

---

(١) على ما قبل ياء المتكلم، وتكون الياء حينئذٍ في محل جرٍّ بالإضافة.

(٢) المراد جمع التكسير كما مثّل، فأما جمع المذكر السالم فإنها لا تُجمع عليه إلا شذوذًا، وهي حينئذٍ تُعرب إعرابَ جمع المذكر السالم شذوذًا، بالواو رفعًا، وبالياء المكسور ما قبلَها نصبًا وجرًّا، ولم يجمعوا منها جمع المذكر إلا الأب وذو.

فأما الأب فقد ورد جمعه في قول زياد بن واصل السلمي:

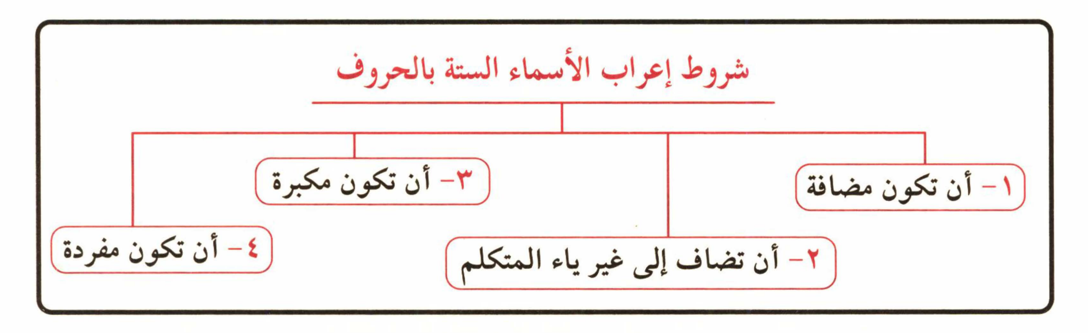
فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أصواتَنَا ... بَكَيْنَ وفَدَّيْنَنَا بالأبِينَا

وأما «ذو» فقد ورد جمعه مضافًا مرتين: إحداهما إلى اسم الجنس، والأخرى إلى الضمير شذوذًا، وذلك في قول كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني:

صَبَحنَا الخَزرَجِيَّة مُرهَفَاتٍ ... أبَارَ ذَوِي أَرُومَتِهَا ذَوُوهَا

ففي «ذووها» شذوذ من ناحيتين: إضافته إلى الضمير، وجمعه جمعَ المذكر السالم.

واعلم أن «ذُو» لا تستعمل إلا مضافة، ولا تضاف إلى مُضْمَرٍ، بل إلى اسم جنسٍ ظاهرٍ غير صِفَة، نحو: «جاءني ذو مالٍ»، فلا يجوز: «جاءني ذو قائم»[١].



---

(١) **اِعلم أن الأصل في وضع «ذو» التي بمعنى صاحب أن يُتوصَّل بها إلى نعت ما قبلها بما بعدها، وذلك يستدعي شيئين:**

أحدهما: أن يكون ما بعدها مما لا يمتنع أن يوصف به.

والثاني: أن يكون ما بعدها مما لا يصلح أن يقع صفة من غير حاجة إلى توسط شيء، ومن أجل ذلك لازمت الإضافة إلى أسماء الأجناس المعنوية، كالعِلم والماء والفضل والجاه؛ فتقول: محمد ذو علم، وخالد ذو مال، وبكر ذو فضل، وعلي ذو جاه، وما أشبه ذلك؛ لأن هذه الأشياء لا يُوصف بها إلا بواسطة شيءٍ، ألا ترى أنك لا تقول: محمد فضل، إلا بواسطة تأويل المصدر بالمشتق، أو بواسطة تقدير مضاف، أو بواسطة قصد المبالغة.

فأما الأسماء التي يمتنع أن تكون نعتًا ـ وذلك الضمير والعلم ـ فلا يُضاف «ذو» ولا مثنّاه ولا جمعه إلى شيءٍ منها، وشذَّ قولُ كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني الذي سبق إنشاده:

صَبَحنَا الخَزرجِيَّة مُرهَفَاتٍ ... أَبَارَ ذَوِي أَرُومَتِهَا ذَوُوهَا

كما شذَّ قول الآخر:

إِنَّمَا يَعرفُ ذَا الفَضـ ... ـل مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ

وشذَّ كذلك ما أنشده الأصمعي قال: أنشدني أعرابي من بني تميم ثم من بني حنظلة لنفسه:

أهنَأُ المعرُوفِ مَا لَمْ ... تُبتَذَلْ فيهِ الوُجُوهُ

إنما يَصطَنِعُ المعـ ... ـرُوفَ في النَّاسِ ذَوُوهُ

وإن كان الاسم أو ما يقوم مقامه مما يصحُّ أن يكون نعتًا بغير حاجة إلى شيءٍ ـ وذلك الاسم المشتق والجملة ـ لم يصحَّ إضافة «ذو» إليه، وندر نحو قولهم: اذهب بذي تسلم، والمعنى: اذهب بطريق ذي سلامة.

فتلخَّص أن «ذو» لا تُضاف إلى واحد من أربعة أشياء: العَلَم، والضمير، والمشتق، والجملة، وأنها تُضاف إلى اسم الجنس الجامد، سواء أكان مصدرًا أم لم يكن.

إعراب المثنى

٣٢ ـ بالألِفِ ارْفَعِ المُثَنَّى وكِلَا ... إذا بِمُضمَرٍ مُضافاً وُصِلَا[١]

٣٣ ـ كِلْتا كَذاكَ اثْنانِ واثْنَتانِ ... كابْنَيْنِ وابْنَتَيْنِ يَجْرِيانِ[٢]

٣٤ ـ وَتَخْلُفُ اليا في جَميعِها الألِفْ ... جَرًّا ونَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ[٣]

ذكر المصنِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ أنَّ مما تنوبُ فيه الحروفُ عن الحركات الأسماءُ الستةُ، وقد تقدَّم الكلامُ عليها، **ثم ذكر المثَّنى**، وهو مما يعرب بالحروف.

وحَدُّهُ: «لفظٌ دالٌّ على اثنين، بزيادةٍ في آخرِه، صالحٌ للتجريدِ، وعَطْفِ مِثْلِهِ عليه»[4]

---

(١) «بالألف» جار ومجرور متعلق بارفع التالي «ارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المثنى» مفعول به لارفع، منصوب بفتحة مقدرة على الألف «وكلا» معطوف على المثنى «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «بمضمر» جار ومجرور متعلق بـ«وُصل» الآتي «مضافاً» حال من الضمير المستتر في وصل «وصلا» فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف، والتقدير: إذا وُصل كلا بالضمير حال كون كلا مضافاً إلى ذلك الضمير فارفعه بالألف.

(٢) «كلتا» مبتدأ «كذاك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والكاف حرف خطاب «اثنان» مبتدأ «واثنتان» معطوف عليه «كابنين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير الذي هو ألف الاثنين في قوله: «يجريان» الآتي «وابنتين» معطوف على ابنين «يجريان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وألف الاثنين فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وما عُطف عليه.

(٣) «وتخلف» فعل مضارع «اليا» فاعله «في جميعها» الجار والمجرور متعلق بتخلف، وجيمع مضاف، والضمير مضاف إليه «الألف» مفعول به لتخلف «جرًّا» مفعول لأجله «ونصباً» معطوف عليه «بعد» ظرف متعلق بتخلف، وبعد مضاف، و«فتح» مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فتح، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر نعت لفتح.

(4) نقل في «البهجة المرضية» ص٥١ عن «التسهيل» أنه: الاسم الدالُّ على شيئين متّفقي اللفظ، بزيادة ألفٍ أو ياءٍ ونون مكسورة في آخره. والذي في «التسهيل»؛ كما في «شرحه» للناظم ١/ ٥٩: التثنية: جعلُ الاسم القابلِ دليلَ اثنين، متفقين في اللفظ غالباً، وفي المعنى على رأيٍ، بزيادة ألفٍ في آخره رفعاً، وياء مفتوح ما قبلها جرّاً ونصباً، تليهما نونٌ مكسورة.

وعرَّفه في «توضيح المقاصد» ١/ ٣٢٣ بأنه: الاسم الدال على اثنين في زيادة في آخرِهِ صالحةٍ للتجريد. =

فيدخُلُ في قولنا: «لفظ دالٌّ على اثنين» المثنى، نحو: «الزيدان» والألفاظُ الموضوعة لاثنين، نحو: «شَفْع»، وخرج بقولنا[١]: «بزيادَة» نحو: «شَفْع»، وخرج بقولنا: «صالح للتجريد» نحو «اثنان» فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة منه، فلا تقول: «اثْنٌ»، وخرج بقولنا: «وعَطْفِ مثله عليه» ما صَلَحَ للتجريد وعطف غيرِهِ عليه، كـ«القَمَرَيْنِ» فإنه صالح للتجريد، فتقول: «قمر»، ولكن يُعْطَف عليه مُغايره لا مثله، نحو: «قمر» و«شمس»، وهو المقصود بقولهم: «القَمَرَيْنِ»[٢].

وأشار المصنف بقوله: «**بالألف ارفع المثَّى وكلا**» إلى أنَّ المثنَّى يُرْفَع بالألف، وكذلك شِبْهُ المثنَّى، وهو: كلُّ ما لا يَصْدُقُ عليه حدُّ المثنَّى، وأشار إليه المصنفُ بقوله: «وكِلَا»، فما لا يصدقُ عليه حدُّ المثنَّى مما دلَّ على اثنين بزيادة أو شبهها، فهو مُلْحَقٌ بالمثنَّى، فـ«كلا» و«كلتا» و«اثنان» و«اثنتان» مُلْحَقة بالمثنَّى؛ لأنها لا يصدقُ عليها حَدُّ المثنَّى[3]، لكنْ

= وفي «شرح الأشموني» ١/ ١٣٧: اسمٌ ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادةٍ أغنت عن العاطف والمعطوف.

وفي «أوضح المسالك» ١/ ٦٣: هو ما وُضِعَ لاثنين، وأغنى عن المتعاطفَيْن.

(١) وخرج بقوله: «دالٌّ على اثنين» الاسمُ الذي تكون في آخره زيادة المثنَّى وهو مع ذلك لا يدلُّ على اثنين، وإنما يدلُّ على واحد أو على ثلاثة فصاعدًا، فأما ما يدلُّ على الواحد مع هذه الزيادة، فمثاله من الصفات: «رَجْلان، وشَبْعان، وجَوعان، وسكران، وندمان» ومثاله من الأعلام: «عثمان، وعفَّان، وحسَّان» وما أشبه ذلك، وأما ما يدلُّ على الثلاثة فصاعدًا، فمثاله: «صِنْوان، وغِلْمان، وصِرْدان، ورُغْفان، وجِرْذان» وإعراب هذين النوعَين بحركات ظاهرة على النون، والألف ملازمة لها في كلِّ حال؛ لأنها نون الصيغة، وليست النون القائمة مقامَ التنوين.

(٢) سِرُّ هذه المسألة أنه يُشترط في المثنَّى أنْ يتفقَ لفظ المفردين ومعناهما، فإن اختلف اللفظان في الحروف أو في الحركات أو في المعنى، لم تكن تثنيتهما من المثنى على التحقيق، فمثال ما اختلف المفردان في الحروف: شمس وقمر، فقد قالوا فيهما: القمرين، وعمر وأبو بكر، فقد قالوا فيهما: العمرين، والأب والأم، فقد قالوا فيهما: الأبوين، ومثال ما اختلفا في الحركات: قوله عليه الصلاة والسلام: «**اللهُمَّ أعزَّ الإسلامَ بأحَدِ العُمرَين**» يريد عمرَ بن الخطاب وعَمرو بن هشام المكنى أبا جهل، ومثال ما اختلفا فيه في المعنى قولهم: «القلم أحسنُ اللِّسانين»، فهذا كلُّه ملحق بالمثنَّى عند الجمهور.

(3) قال المرادي ١/ ٣٢٥: هما اسمان مُفْرَدا اللفظ مثنَّيا المعنى. وذكر ١/ ٣٢٧ أن ذلك مذهب البصريين، وأنه ذهب الكوفيون إلى أنهما من قبيل المثنى لفظاً ومعنى.

لا يُلْحَق «كلا» و«كِلْتا» بالمثنَّى إلا إذا أُضيفا إلى مُضْمَرٍ (1)، نحو: «جاءني كِلاهما»، و«رأيت كِلَيْهما» و«مررت بِكِلَيْهِما» و«جاءتني كِلْتاهُما» و«رأيت كِلْتَيْهِما» و«مررت بكِلْتَيْهِما» فإن أُضيفا إلى ظاهر، كانا بالألف رفعاً ونصباً وجرًّا، نحو: «جاءني كِلاَ الرجلين وكِلْتا المرأتين»، و«رأيت كِلا الرجلين وكِلْتا المرأتين» و«مَرَرْتُ بكلا الرَّجلين وكِلْتا المرأَتين»؛ فلهذا قال المصنِّف: «وكلا إذا بمُضْمَرٍ مضافاً وُصِلا»(٢).

ثم بَيَّنَ أنَّ «اثنين» و«اثنتين» يجريان مجرى «ابنين» و«ابنتين» فـ«اثنان» و«اثنتان» مُلْحَقانِ بالمثنَّى (3) [كما تقدم] و«ابنانِ» و«ابنتانِ» مثنًّى حقيقة.

ثم ذكر المصنِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ أنَّ الياء تخلُفُ الألِفَ في المثنَّى والملحَقِ به في

---

(1) هما ملازمان للإضافة: إما إلى مضمر أو ظاهر، فلا تخدعنَّك «إذا»!

(٢) هذا الذي ذكره الشارح تبعًا للناظم ـ من أن لـ«كلا وكلتا» حالتين: حالة يعاملان فيها معاملة المثنَّى، وحالة يعاملان فيها معاملة المفرد المقصور، فيكونان بالألف في الأحوال الثلاثة كالفتى والعصا ـ هو مشهور لغة العرب، والسِّرُّ فيه ـ على ما ذهب إليه نُحاة البصرة ـ أن كلا وكلتا لفظهما لفظ المفرد ومعناهما معنى المثنَّى، فكان لهما شبهان: شبه بالمفرد من جهة اللفظ، وشبه بالمثنى من جهة المعنى، فأخذا حكم المفرد تارة وحكم المثنَّى تارة أخرى، حتى يكون لكل شبه حظٌّ في الإعراب، وفي إعادة الضمير عليهما أيضًا.
ومن العرب مَن يعاملهما معاملة المقصور في كل حال، فيغلب جانب اللفظ، وعليه جاء قول الشاعر:

نِعْمَ الفَتَى عَمَدَتْ إليهِ مَطِيَّتِي ... فِي حينَ جَدَّ بنَا المسِيرُ كِلَانَا

ومحلُّ الشاهد في قوله: «**كلانا**» فإنه توكيد للضمير المجرور محلًّا بالباء في قوله: «بنا» وهو مع ذلك مضاف إلى الضمير، وقد جاء به بالألف في حالة الجر.
وقد جَمَعَ في عَود الضمير عليهما بين مراعاة اللفظ والمعنى الأسودُ بن يعفر في قوله:

إنَّ المَنِيَّةَ والحُتُوفَ كِلَاهُمَا ... يُوفِي المَخَارِمَ يَرقُبَانِ سَوَادِي

فتراه قال: «يوفي المخارم» بالإفراد، ثم قال: «يرقبان» بالتثنية، فأما الإعراب في هذا البيت، فإن جعلت «كلاهما» توكيدًا، كان كإعراب المقصور، ولكن ذلك ليس بمتعين، بل يجوز أن يكون «كلاهما» مبتدأ خبره جملة المضارع بعده، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن، وعلى هذا يكون اللفظ كإعراب المثنى جاريًا على اللغة الفصحى.

(3) قال في «البهجة المرضية» ص٥٢: بلا شرطٍ، سواءٌ أُفرِدا، نحو: ﴿حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ﴾ [المائدة: ١٠٨] أم رُكِّبا، نحو: ﴿ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٥٩] أم أُضيفا، نحو: اثناك، واثنتاك، واثناكم، واثنتاكم، وكاثنتينِ ثنتانِ في لغة تميمٍ.

حالَتي الجرِّ والنَّصبِ، وأن ما قبلَها لا يكونُ إلا مفتوحاً، نحو: «رأيت الزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِما» و«مررت بالزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِما» واحترز بذلك عن ياء الجمع؛ فإنَّ ما قبلها لا يكون إلا مكسوراً، نحو: «مررتُ بالزَّيْدِينَ» وسيأتي ذلك.

وحاصِلُ ما ذكره أنَّ المثنَّى وما أُلحق به يُرْفَعُ بالألف، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالياء، وهذا هو المشهور، والصحيحُ أن الإعراب في المثنَّى والملحقِ به بحركة مقدَّرة على الألف رفعاً، والياءِ نصباً وجرًّا.

وما ذكره المصنف من أن المثنَّى والملحَقَ به يكونان بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرًّا **هو المشهور في لغة العرب**، ومن العرب(١)(2) من يجعل المثنى والملحَقَ به بالألف مطلقاً، رفعاً ونصباً وجرًّا، فيقول: «جاء الزيدان كلاهما»، و«رأيت الزيدان كلاهما» و«مررت بالزيدان كلاهما».

---

(١) هذه لغة كنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني هُجَيم وبطون من ربيعة بكر بن وائل وزبيد وخثعم وهَمْدان وعُذرة، وخرِّج عليه قولُه تعالى: ﴿إنَّ هذانِ لَساحران﴾ [طه: ٦٣]. وقولُه ﷺ: «**لا وِتران في ليلة**»، وجاء عليها قول الشاعر:

تَـزَوَّدَ مِـنَّـا بَـيْـنَ أُذْنَـاهُ طَـعْـنَـةً ... دَعَـتـهُ إلـى هَـابِـي الـتُّـرَابِ عَـقِـيـمِ

فإن من حق «هذان، ووتران، وأذناه» لو جرينَ على اللغة المشهورة أن تكون بالياء؛ فإن الأولى اسم إن، والثانية اسم لا، وهما منصوبان، والثالثة في موضع المجرور بإضافة الظرف قبلها.

وفي الآية الكريمة تخريجات أخرى تجريها على المستعمل في لغة عامة العرب، منها: أن «إن» حرف بمعنى «نعم» مثلها في قول عُبيد الله بن قيس الرُّقَيَّات:

بَـكَـرَ الـعَـوَاذِلُ فـي الـصَّـبُـو ... حِ يَـلُـمْـنَـنِـي وَأَلُـومُـهُـنَّـهْ

ويَـقُـلْـنَ شَـيْـبٌ قَـدْ عَـلاَ ... كَ وَقَـدْ كَـبِـرْتَ فَـقُـلْـتُ إنَّـهْ

يريد: فقلت: نعم، والهاء على ذلك هي هاء السكت. و«هذان» في الآية الكريمة حينئذ مبتدأ، واللام بعده زائدة، و«ساحران» خبر المبتدأ.

ومنها: أن «إن» مؤكدة ناصبة للاسم رافعة للخبر، واسمها ضمير شأن محذوف، و«هذان ساحران» مبتدأ وخبر كما في الوجه السابق، والجملة في محل رفع خبر إن، والتقدير: إن (أي الحال والشأن) هذان لساحران.

(2) أما القراءة التي ساقها العلامة محيي الدين عبد الحميد، فإنها بتشديد النون من ﴿إنَّ﴾، وهي قراءةُ عامة القُرّاء، ولم يُخفّفها إلا ابن كثير، وفي رواية حفص عن عاصم. =

إعراب جمع المذكَّر السالم وما أُلحق به

٣٥ ـ وارْفَعْ بِواوٍ وَبيا اجْرُرْ وانْصِبِ ... سالِمَ جَمْعِ عامِرٍ وَمُذْنِبِ[١]

ذكر المصنِّفُ قسمين يُعربان بالحروف، أحدهما: الأسماء الستة، والثاني: المثنّى، وقد تقدَّمَ الكلام عليهما، **ثم ذكر في هذا البيتِ القسمَ الثالثَ**، وهو **جمع المذكَّر السالم وما حُمِل عليه**، وإعرابه: بالواو رفعاً، وبالياءِ نصباً وجرًّا.

وأشار بقوله: «عامِرٍ ومُذْنِبِ» إلى ما يُجْمَع هذا الجمعَ، **وهو قسمان: جامد، وصفة**.

فيشترط في الجامد: أن يكونَ: عَلَماً لمذكَّر عاقل، خالياً من تاء التأنيث، ومن التركيب، فإن لم يكُن عَلَماً، لم يجمع بالواو والنون، فلا يقال في «رجل»: «رَجُلونَ» نعم إذا صُغِّر جاز ذلك، نحو: «رُجَيْلٍ» و«رُجَيْلون»؛ لأنه وَصْفٌ[٢]. وإن كان عَلَماً لغير مذكر لم يُجمَع بهما، فلا يقال في «زينب»: «زينبون» وكذا إنْ كان عَلَماً لمذكَّر غير عاقل، فلا

= انظر «النشر» ٢/ ٢٤٤. قدّم له وعلق عليه: جمال الدين محمد شرف. دار الصحابة للتراث.بطنطا ط١ (د. ت).
وأما الحديث فقد أخرجه أحمد (١٦٢٩٦)، وأبو داود (١٤٣٩)، وابن حبان (٢٤٤٩) من حديث طَلْق بن علي رضي الله عنه.

(١) «وارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بواو» جار ومجرور متعلق بارفع «وبيا» جار ومجرور متعلق باجرر الآتي، ولقوله: انصب، معمول مثله حُذف لدلالة هذا عليه، أي: اجرر بياء وانصب بياء «اجرر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، وهو معطوف بالواو على اجرر «سالم» مفعول به تنازعه كل من ارفع واجرر وانصب، وسالم مضاف و«جمع» مضاف إليه، وجمع مضاف و«عامر» مضاف إليه، «ومذنب» معطوف على عامر.

(٢) وجاء من ذلك قولُ الشاعر:

زَعَمتْ تُمَاضِرُ أنَّنِي إمَّا أَمُتْ ... يَسدُدْ أُبَينُوهَا الأصَاغِرُ خَلَّتي

محلُّ الشاهد في قوله: «أُبينوها» فإنه جَمْعَ مصغَّرَ «ابن» جمع مذكر سالماً ورفعه بالواو نيابة عن الضمة، ولولا التصغير لما جاز أن يجمعه هذا الجمع؛ لأن ابنًا اسم جامد وليس بعلم، وإنما سوَّغ التصغيرُ ذلك لأن الاسم المصغر في قوة الوصف، ألا ترى أن رُجيلاً في قوة قولك: رجل صغير، أو حقير، وأن أُبينًا في قوة قولك: ابن صغير؟

يقال في «لاحِقٍ» اسمَ فرسٍ: «لاحقون» وإنْ كان فيه تاء التأنيث، فكذلك لا يجمَعُ بهما، فلا يقالُ في «طَلْحَة»: «طَلْحون» وأجاز ذلك الكوفيُّون[1]، وكذلك إذا كان مركَّباً، فلا يقالُ في «سيبويه»: «سيبويهون» وأجازَهُ بعضُهم.

ويشترطُ في الصفة: أن تكونَ صفةً، لمذكَّر عاقل، خاليةً من تاء التأنيث، ليست من باب «أَفْعَلَ فَعْلاء»، ولا من باب «فَعْلَانَ فَعْلَى»، ولا مما يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث.

فخرج بقولنا: «صفة لمذكر» ما كان صفةً لمؤنَّث، فلا يقال في «حائض»: «حائضون».

وخرج بقولنا: «عاقل» ما كان صفةً لمذكَّر غيرِ عاقِلٍ، فلا يقال في «سابق» صفة فَرَسٍ: «سابقون».

وخرج بقولنا: «خالية من تاء التأنيث» ما كان صفة لمذكَّر عاقل ولكن فيه تاءُ التأنيث، نحو «عَلَّامة»، فلا يقال فيه: عَلَّامون.

وخرج بقولنا: «ليست من باب أفعَل فَعْلَاء» ما كان كذلك، نحو: «أَحْمَرَ» فإن مؤنَّثه «حمراء» فلا يقال فيه: «أحمرون»، وكذلك ما كان من باب فَعْلَان فَعْلَى، نحو: «سَكْران،

---

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز جمع العَلَم المذكَّر المختوم بتاء التأنيث كـ«طلحة وحمزة» جمع مذكر سالماً، بالواو والنون أو الياء والنون، بعد حذف تاء التأنيث التي في المفرد، ووافقهم على ذلك أبو الحسن بن كيسان، وعلى ذلك يقولون: جاء الطلحون والحمزون، ورأيت الطلحين والحمزين، **ولهم على ذلك ثلاثة أدلة**:

الأول: أن هذا عَلَمٌ على مذكَّر وإنْ كان لفظه مؤنثًا، والعبرة بالمعنى لا باللفظ.

والثاني: أن هذه التاء في تقدير الانفصال، بدليل سقوطها في جمع المؤنث السالم في قولهم: طلحات، وحمزات.

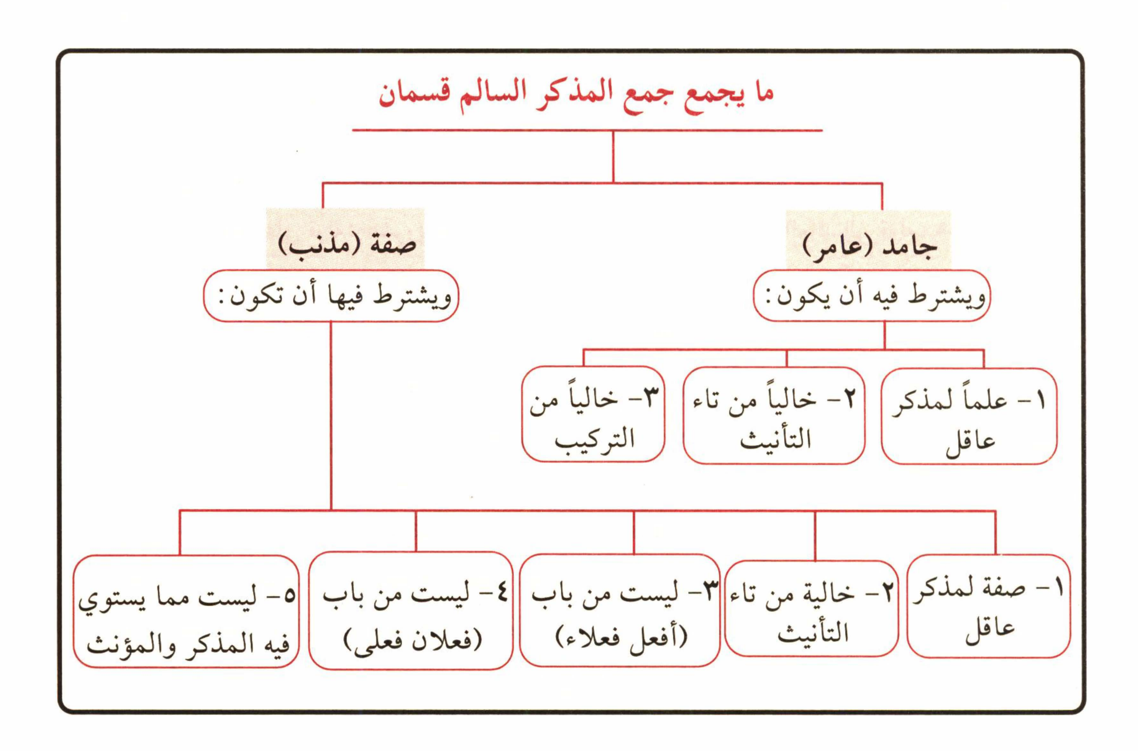
والثالث: أن الإجماع منعقد على جواز جمع العلم المذكر المختوم بألف التأنيث جمع مذكر سالمًا، فلو سمَّينا رجلاً بحمراء، أو حبلى، جاز جمعه على حمراوين وحبلين، ولا شكَّ أن الاسم المختوم بألف التأنيث أشدُّ تمكنًا في التأنيث من المختوم بتاء التأنيث، وإذا جاز جمع الاسم الأَشدِّ تمكنًا في التأنيث جمعَ مذكر سالماً، فجواز جمع الاسم الأخفِّ تمكنًا في التأنيث هذا الجمعَ جائز من باب أولى.

واختلف النحاة في جمع العلم المركَّب تركيبًا مزجيًا، هل يُجمع جمع مذكر سالمًا؟ فقال الجمهور: لا، وقال قوم: نعم، ويجمع صدره، فيقال في جمع سيبويه: سيبون، وقال قوم: نعم، وتُجمع جملته، فيقال: سيبويهون. أما المركب تركيبًا إسناديًا، فقد أجمعوا على أنه لا يُجمَع بالواو والنون أو الياء والنون.

وسَكْرَى» فلا يقال: «سكرانون»، وكذلك إذا استوى في الوصف المذكرُ والمؤنث، نحو «صَبور، وجَريح» فإنه يقال: «رَجُل صبور»، و«امرأة صَبور»، و«رجل جَريح»، و«امرأة جَريح»، فلا يقال في جمع المذكَّر السالم: «صبورون» ولا «جريحون».

وأشار المصنِّفُ رحمه الله إلى الجامد الجامعِ للشروط التي سبق ذِكرُها بقوله: «عامر» فإنه عَلَم لمذكَّر عاقل خالٍ من تاء التأنيث ومن التركيب، فيقال فيه: عامرون.

وأشار إلى الصفة المذكورة أوَّلاً بقوله: «ومُذْنِبِ» فإنه صفة لمذكَّر عاقل خاليةٌ من تاء التأنيث وليست من باب «أفْعَلَ فَعْلاء» ولا من باب «فَعْلَان فَعْلَى»، ولا ممَّا يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث، فيقال فيه: «مُذْنبون».



٣٦ ـ وَشِبْهِ ذَيْنِ وَبِهِ عِشْرونا وَبابُهُ أُلْحِقَ والأَهْلُونا[١]

٣٧ ـ أولو وَعالَمونَ عِلِّيُّونا وَأَرَضُونَ شَذَّ والسِّنونا[٢]

٣٨ ـ وَبابُهُ وَمِثْلَ حينٍ قَدْ يَرِدْ ذا البابُ وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ[٣]

أشار المصنف رحمه الله بقوله: «وشبه ذين» إلى شبه «عامر»، وهو كلُّ عَلَمٍ مُستجْمِعٍ للشروط السابق ذكرُها، كـ«محمد» و«إبراهيم»، فتقول: «محمدون» و«إبراهيمون». وإلى شبه «مُذْنِب»، وهو كلُّ صفة اجتمع فيها الشروط، كـ«الأفْضَلِ» و«الضَّرَّاب» ونحوِهما، فتقول: «الأفْضَلونَ» و«الضَّرَّابونَ».

وأشار بقوله: «وبه عشرونا» إلى ما أُلحقَ بجمع المذكَّر السالم في إعرابه، بالواو رفعاً، وبالياء جرًّا ونصباً.

---

(١) «وشبه» الواو حرف عطف، شبه: معطوف على عامر ومذنب، وشبه مضاف، و«ذين» مضاف إليه مبني على الياء في محل جر «وبه» جار ومجرور متعلق بقوله: ألحق، الآتي «عشرونا» مبتدأ «وبابه» الواو عاطفة، باب: معطوف على قوله: عشرون، وباب مضاف، والهاء ضمير الغائب العائد إلى قوله: «عشرونا» مضاف إليه «ألحق» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله: «عشرونا» والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «والأهلون» معطوف على قوله: «عشرون».

(٢) «أولو» و«عالمون» و«عليون» و«أرضون»: كلهن معطوف على قوله: عشرون «شذ» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المتعاطفات كلها، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها، لأنها استئنافية، وقيل: بل الجملة في محل رفع خبر عن المتعاطفات، والمتعاطفات مبتدأ، وعلى هذا يكون قد أخبر عن الأخير منها فقط، و«السنون» و«بابه» معطوفان على قوله: «عشرون».

(٣) «ومثل» الواو عاطفة أو للاستئناف، مثل: نصب على الحال من الفاعل المستتر في قوله: «يرد» الآتي، ومثل مضاف، و«حين» مضاف إليه «قد» حرف تقليل «يرد» فعل مضارع «ذا» اسم إشارة فاعل يرد «الباب» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة «وهو» مبتدأ «عند» ظرف متعلق بيطرد الآتي، وعند مضاف، و«قوم» مضاف إليه «يطرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير المنفصل الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وتقدير البيت: وقد يرد هذا الباب (وهو باب سنين) معرباً بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء، مثل إعراب «حين»: بالضمة رفعاً، والفتحة نصباً، والكسرة جراً، والإعراب بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء يطرد في كل جمع المذكر وما ألحق به عند قوم من النحاة أو من العرب.

وجمع المذكر السالم هو ما سَلِمَ فيه بناءُ الواحد ووُجِدَ فيه الشروطُ التي سبق ذكرها.

فما لا واحِدَ له من لفظه[1]، أو له واحدٌ غيرُ مستكمِلٍ للشروط، فليس بجمع مذكَّر سالم، بل هو مُلْحَق به، **فـ«عشرون» وبابه** ـ وهو «ثلاثون» إلى «تسعين» ـ مُلْحَق بجمع المذكَّر السالم؛ لأنَّه لا واحد له من لفظه؛ إذ لا يقال: «عِشْرٌ»، وكذلك «**أَهْلونَ**» مُلْحَقٌ به، لأنَّ مفرده ـ وهو «أَهْلٌ» ـ ليس فيه الشروطُ المذكورة[٢]؛ لأنه اسم جنسٍ جامد، كـ«رجل»، وكذلك «**أولو**»؛ لأنَّه لا واحد له من لفظه، و«**عالَمونَ**» جمع «عالَم»، و«عالَم» كـ«رجل» اسمُ جنسٍ جامدٍ، **وَ«عِلِّيُّون»** اسم لأَعْلَى الجنَّة، وليس فيه الشروطُ المذكورة، لكونه لِمَا لا يعقل، **وَأَرَضون** جمعُ «أرْضٍ»، وَ«أرْضٌ»[٣] اسم جنس جامد مؤنَّث[4]، و«**السِّنون**»: جمع «سَنَة»[5]، والسنة: اسم جنسٍ مؤنَّث، فهذه كلُّها مُلْحَقة بالجمع المذكَّر؛ لِمَا سبق من أنها غير مستكمِلَةٍ للشروط.

وأشار بقوله: «وبابه» إلى باب «سَنَة»، وهو: كلُّ اسم ثلاثيٍّ حُذِفَتْ لامُه وَعوِّضَ عنها هاء التأنيث ولم يُكسَّر، كـ«مئة» و«مِئينَ»، و«ثُبَةٍ» و«ثُبينَ». وهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوِه، فإنْ كُسِّرَ كـ«شَفَةٍ» وَ«شِفاه» لم يُستعمَل كذلك إلا شذوذاً، كـ«ظُبَة»، فإنهم كسَّروهُ على «ظُباةٍ»، وجمعوه أيضاً بالواو رَفْعاً وَبالياء نَصْباً وَجرًّا، فقالوا: «ظُبُونَ»، وَ«ظُبينَ».

وأشار بقوله: «**وَمِثْلَ حينٍ قَدْ يَرِد ذا البابُ**» إلى أنَّ «سِنين»[٦] ونحوَه قد تلزمُه الياء وَيُجْعَلُ الإعرابُ على النون، فتقول: هذه سِنينٌ، وَرأيتُ سِنيناً، وَمررتُ بِسِنينٍ، وَإن شئت

---

(1) هو اسم جمع لا جمعٌ. يُنظر الأشموني ١/ ١٤٩.

(٢) وقد جُمع لفظُ «أهلٍ» جمعَ مذكَّر سالمًا شذوذًا، وذلك كقول الشَّنفرى:

وَلِي دُونَكُمْ أهلُونَ سِيدٌ عَمَلَّسٌ ... وأرقَطُ ذُهلُولٌ وعَرفَاءُ جَيْألُ

(٣) وقد جَمَعَ لفظَ «أرض» جمعَ مذكر سالمًا ذلك الذي يقول:

لَقَد ضَجَّتِ الأَرْضُونَ إذْ قَامَ مِن بَنِي ... سَدُوسٍ خَطِيبٌ فَوقَ أعوَادِ مِنبَرِ

(4) بدليل أنه يُصغَّر «أُرَيْضَة».

(5) أرضون، وسنون، جَمْعا تكسير لتغيُّر واحدِهما. يُنظر المرادي ١/ ٣٣٤.

(٦) اعلم أن إعراب «سنين» وبابه إعرابَ الجمع بالواو رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا هي لغة الحجاز وعلياء قيس، وأما بعض بني تميم وبني عامر، فيجعل الإعراب بحركات على النون ويلتزم الياء في جميع الأحوال، =

حذفت التَّنْوين، وَهو أقلُّ من إثباته، واختُلف في اطِّراد هذا[1]، **والصحيحُ أنه لا يَطَّرد**، وأنه مقصور على السَّماع، ومنه قولُهُ ﷺ: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْها عليهم سِنيناً كِسِنينِ يوسُفَ**» في إحدى الروايتين[2]، ومثلُه قولُ الشاعر: [الطويل]

= وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله: «ومثل حين»، وقد تكلَّم النبيُّ ﷺ بهذه اللغة، وذلك في قوله يدعو على المشركين مِنْ أهلِ مكَّة: «**اللهمَّ اجعلْها علَيهِمْ سنينًا كَسِنينِ يُوسُفَ**»، وقد رُوي هذا الحديثُ برواية أخرى على لغة عامَّة العرب: «**اللهُمَّ اجْعَلْها علَيهم سِنينَ كسِنِي يُوسُفَ**»، فإما أن يكونَ عليه الصلاة والسلام قد تكلَّم باللغتين جميعًا مرَّة بهذه ومرَّة بتلك؛ لأن الدعاء مقامُ تكرارٍ للمدعوِّ به، وهذا هو الظاهر، وإما أن يكون قد تكلَّم بإحدى اللغتين، ورواه الرُّواة بهما جميعًا، كلٌّ منهم رواه بلغة قبيلته؛ لأن الرواية بالمعنى جائزة عند المحدِّثين، وعلى هذه اللغة جاء الشاهد رقم «٧» الذي رواه الشارح، كما جاء قول جَرير:

أرَى مَرَّ السِّنِينِ أخَذنَ مِنِّي ... كما أخَذَ السِّرَارُ مِنَ الهِلالِ

وقولُ الشاعر:

ألَمْ نَسْقِ الحَجِيجَ سَلِي مَعدًّا ... سِنِينًا ما تُعَدُّ لنا حسابًا

وقول الآخَر:

سِنِينِي كُلُّهَا لاقَيتُ حَرْبًا ... أُعَدُّ مَعَ الصَّلادِمَةِ الذُّكُورِ

ومن العربِ من يُلزِمُ هذا البابَ الواو ويفتح النون في كلِّ أحواله، فيكونُ إعرابه بحركاتٍ مقدَّرة على الواو منع من ظهورها الثِّقَل، ومنهم مَن يُلزمه الواوَ ويجعل الإعراب بحركاتٍ ظاهرة على النون، كإعراب زيتون ونحوه، ومنهم من يُجري الإعراب الذي ذكرناه أولاً في جميع أنواع جمع المذكَّر وما أُلحق به، إجراء له مُجرى المفرد، ويتخرَّج على هذه اللغة قولُ ذي الإصبَع العَدواني:

إنِّي أبِيٌّ أبِيٌّ ذُو مُحافَظَةٍ ... وابنُ أبِيٍّ أبِيٍّ مِن أبِيِّينِ

ويجوز في هذا البيت أن تخرِّجه على ما خُرِّج عليه بيت سُحيم الشاهدُ (رقم ٩) الآتي قريبًا، فتلخَّص لك من هذا أن ما ذكرناه في سنين وبابِه أربعُ لغات، وأن ما ذكرناه في الجمع عامَّةً لغتان.

(1) ممن يرى اطراده الفرّاء. ذكره الأشموني ١/ ١٥٥.
«حاشية الصبان» على «شرح الأشموني على ألفية ابن مالك»، ومعه «شرح الشواهد» للعيني.
تحقيق: محمود بن الجميل. مكتبة الصفا ـ القاهرة. ط١: ١٤٢٣/ ٢٠٠٢.

(2) هذا الحديث بهذه الرواية في «مسند أحمد» برقم (١٠٧٥٤)، وهو بالرواية الثانية التي ساقها الشيخ محيي الدين عبد الحميد في «صحيح البخاري» (٤٨٢١) و«صحيح مسلم» (٧٠٦٧).

ش٧ ـ دَعانيَ مِنْ نَجْدٍ فإنَّ سِنينَهُ لَعِبْنَ بِنا شيباً وَشَيَّبْنَنا مُرْدا[(١)]

[الشاهد فيه إجراءُ السنين مُجْرَى الحيْنِ، في الإعراب بالحَرَكات، وإلزامُ النُّونِ مع الإضافة].

---

(١) البيت للصِّمَّة بن عبد الله، أحدِ شعراء عصر الدولة الأُموية، وكان الصِّمَّة قد هوي ابنة عمٍّ له اسمها «رَيَّا»، فخطبها، فرضي عمُّه أن يزوِّجَها له على أن يَمهَرَها خمسين من الإبل، فذكر ذلك لأبيه، فساق عنه تسعة وأربعين، فأبى عمُّه إلا أن يُكمِلَها له خمسين، وأبى أبوه أن يُكمِلَها، ولَجَّ العنادُ بينَهما، فلم يرَ الصِّمة بُدًّا من فراقهما جميعًا، فرحل إلى الشام؛ فكان وهو بالشام يحنُّ إلى نجد أحيانًا ويذمُّه أحيانًا أخرى، وهذا البيت من قصيدة له في ذلك.

اللغة: «دعاني» أي: اتركاني، ويروى في مكانه: ذراني، وهما بمعنى واحد «نجد» بلاد بعينها، أعلاها تهامة واليمن، وأسفلها العراق والشام، و«الشِّيب» بكسر الشين جمع أَشيَب، وهو الذي وَخَطَ الشَّيبُ شَعْرَ رأسه، و«المُرْد» بضم فسكون جمع أَمرَد، وهو من لم ينبت بوجهه شعر.

الإعراب: «**دعاني**» دعا: فعل أمر مبني على حذف النون، وألف الاثنين فاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول به مبني على الفتح في محل نصب «**من نجد**» جار ومجرور متعلق بدعاني «**فإن**» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب «**سنينه**» سنين: اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو محلُّ الشاهد، وسنين مضاف، والضمير العائد إلى نجد مضاف إليه، وجملة «لَعِبْنَ» من الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن «**بنا**» جار ومجرور متعلق بـ: لعبن «**شيبًا**» حال من الضمير المجرور المحلِّ بالباء في: بنا، وجملة «**شيبننا**» من الفعل وفاعله ومفعوله معطوفة بالواو على جملة لعبن «**مردًا**» حال من المفعول به في قوله: «شيبننا».

الشاهد فيه: قوله: «فإنَّ سنينَه» حيث نصبه بالفتحة الظاهرة، بدليل بقاء النون مع الإضافة إلى الضمير، فجعل هذه النون الزائدة على بنية الكلمة كالنون التي من أصل الكلمة في نحو مسكين وغسلين، ألا ترى أنك تقول: هذا مسكين، ولقد رأيت رجلاً مسكينًا، ووقعت عيني على رجل مسكين، وتقول: هذا الرجل مسكينكم، فتكون حركات الإعراب على النون سواء أُضيفت الكلمة أم لم تضف؛ لأن مثلها مثل الميم في غلام والباء في كتاب، ولو أن الشاعر اعتبر هذه النون زائدة مع الياء للدلالة على أن الكلمة جمع مذكر سالم، لَوجب عليه هنا أن ينصبَه بالياء ويحذف النون فيقول: «فإن سنيه» ومثل هذا البيت قولُ رسول الله ﷺ: «**اللهمَّ اجعلها عليهم سنينًا كسنينِ يوسف**» والأبيات التي أنشدناها (في ص٥٦، ٥٧) وتقدَّم لنا ذِكر ذلك.

حركات نون المثنى ونون الجمع المذكر السالم

٣٩ ـ وَنونَ مَجْموعٍ وَما بِهِ التَحَقْ ... فافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ(١)

٤٠ ـ وَنونُ ما ثُنِّيَ والمُلْحَقِ بِهْ ... بِعَكْسِ ذاكَ اسْتَعْمَلوه فانْتَبِهْ(٢)

حَقُّ نونِ الجمعِ وَما أُلحِقَ به الفتحُ، وقد تُكْسَرُ شُذوذاً، ومنه قوله: [الوافر]

ش٨ ـ عَرَفْنا جَعْفَراً وَبَني أبيهِ ... وَأَنْكَرْنا زَعانِفَ آخَرينِ(٣)

---

(١) «ونون» مفعول مقدم لافتح، ونون مضاف، و«مجموع» مضاف إليه «وما» الواو عاطفة، ما: اسم موصول معطوف على مجموع، مبني على السكون في محل جر «به» جار ومجرور متعلق بالتحق الآتي «التحق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «فافتح» الفاء زائدة لتزيين اللفظ، وافتح: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وقل» فعل ماض «من» اسم موصول في محل رفع فاعل قلَّ «بكسره» الجار والمجرور متعلق بنطق، وكسر مضاف، والضمير العائد على النون مضاف إليه «نطق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وتقدير البيت: افتح نون الاسم المجموع والذي التحق به، وقلَّ من العرب من نطق بهذه النون مكسورة، أي: في حالتي النصب والجر، أما في حالة الرفع فلم يُسمع كسر هذه النون من أحد منهم.

(٢) «ونون» الواو عاطفة، نون: مبتدأ، ونون مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «ثني» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما «والملحق» معطوف على ما «به» جار ومجرور متعلق بالملحق «بعكس» جار ومجرور متعلق باستعملوه، وعكس مضاف، وذا من «ذاك» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «استعملوه» فعل ماض، والواو فاعل، والهاء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «نون» في أول البيت «فانتبه» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، يريد أن لغة جمهور العرب جارية على أن ينطقوا بنون المثنى مكسورة، وقليل منهم من ينطق بها مفتوحة.

(٣) هذا البيت لجَرير بن عطية بن الخَطَفي من أبيات خاطب بها فَضَالة العُرَني، وقبله قولُه:

عَرينٌ مِن عُرينةَ لَيْسَ مِنّا ... بَرِئتُ إلى عُرَينةَ مِنْ عَرينِ

اللغة: «جعفر» اسم رجل من ولد ثعلبة بن يربوع «وبني أبيه» إخوته، وهم عرين وكليب وعبيد «زعانف» جمع زِعْنِفة ـ بكسر الزاي والنون بينهما عين مهملة ساكنة ـ وهم الأتباع، وفي القاموس: «الزعنفة ـ بالكسر والفتح ـ القصير والقصيرة، وجمعه زعانف، وهي أجنحة السَّمك، وكل جماعة ليس أصلهم واحد» اهـ. والزعانف أيضًا: أهداب الثوب التي تَنُوس منه، أي تتحرَّك، ويقال للئام الناس ورُذالهم: الزعانف. =

وقولُه: [الوافر]

ش٩ ـ أَكُلَّ الدَّهْرِ حِلٌّ وارْتِحالٌ   أَمَا يُبْقِي عَلَيَّ وَلَا يَقِينِي
وَماذا تَبْتَغِي الشُّعَراءُ مِنِّي   وَقَدْ جاوَزْتُ حَدَّ الأرْبَعِينِ (١)

= الإعراب: «عرفنا» فعل وفاعل «جعفراً» مفعوله «وبني» معطوف على جعفر، وبني مضاف، وأبي من «أبيه» مضاف إليه، وأبي مضاف، وضمير الغائب العائد إلى جعفر مضاف إليه «وأنكرنا» الواو حرف عطف، أنكرنا: فعل وفاعل «زعانف» مفعول به «آخرين» صفة له منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم، وجملة أنكرنا ومعمولاته معطوفة على جملة عرفنا ومعمولاته.

الشاهد فيه: كسر نون الجمع في قوله: «آخرين» بدليل أن القصيدة مكسورة حرف القافية، وقد روينا لك البيت السابق على بيت الشاهد ليتضحَ لك ذلك، وأول الكلمة قوله:

أَتُوعِدُنِي وَرَاءَ بَنِي رِيَاحِ   كَذَبْتَ لَتَقْصُرَنَّ يَدَاكَ دُونِي

(١) هذان البيتان لسُحَيم بن وَثيل الرِّياحي، من قصيدة له يمدح بها نفسه ويعرِّض فيها بالأُبَيرد الرِّياحي ابنِ عمِّه، وقبلهما:

عَذَرْتُ البُزْلَ إنْ هِيَ خَاطَرَتْنِي   فَمَا بَالِي وَبَالُ ابْنَيْ لَبُونِ

وبعدهما قولُه:

أَخُو خَمسِينَ مُجْتَمِعٌ أَشُدِّي   ونَجَّذَنِي مُدَاوَرَةُ الشُّؤُونِ

اللغة: «يبتغي» معناه يطلب، ويروى في مكانه: «يدَّري» بتشديد الدال المهملة، وهو مضارع ادَّراه، إذا ختله وخدعه.

المعنى: يقول: كيف يطلب الشعراء خديعتي ويطمعون في خَتْلي وقد بلغتُ سنَّ التجربة والاختبار التي تمكنني من تقدير الأمور ورد كيد الأعداء إلى نحورهم! يريد أنه لا تجوز عليه الحيلة، ولا يمكن لعدوه أن يخدعه.

الإعراب: «أكلَّ» الهمزة للاستفهام، وكل: ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم، وكل مضاف، و«الدهر» مضاف إليه «حل» مبتدأ مؤخر «وارتحال» معطوف عليه «أما» أصل الهمزة للاستفهام، وما نافية، وأما هنا حرف استفتاح «يبقي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على الدهر «على» جار ومجرور متعلق بيبقي «ولا» الواو عاطفة، ولا زائدة لتأكيد النفي «يقيني» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، والنون للوقاية، والياء مفعول به «وماذا» ما: اسم استفهام مبتدأ، وذا: اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع خبر «تبتغي» فعل مضارع «الشعراء» فاعله «مني» جار ومجرور متعلق بتبتغي، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بتبتغي، وهو محذوف، أي: تبتغيه «وقد» الواو حالية، قد حرف تحقيق «جاوزت» فعل وفاعل «حدَّ» مفعول به لجاوز، وحد مضاف، و«الأربعين» مضاف إليه مجرور بالياء المكسور ما قبلها تحقيقًا المفتوحُ ما بعدها تقديرًا، وقيل: مجرور بالكسرة الظاهرة؛ لأنه عومل معاملة «حين» في جعل الإعراب على النون، وسنوضح ذلك في بيان الاستشهاد بالبيت. =

وليس كسرُها لغة، خلافاً لمن زعم ذلك[1].

وَحَقُّ نون المثنَّى والمُلْحَقِ به الكَسْرُ، وَفتْحُها لغةٌ، ومنه قوله: [الطويل]

ش١٠ ـ عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشيَّةً   فـمـا هـي إلا لَـمْـحَـةٌ وَتَـغـيـبُ[2]

= **الشاهد فيه:** قوله: «الأربعين» حيث وردت الرواية فيه بكسر النون كما رأيت في أبيات القصيدة؛ فمن العلماء من خرَّجه على أنه معرب بالحركات الظاهرة على النون على أنه عُومل معاملة المفرد من نحو «حين ومسكين وغسلين ويقطين»، ومنهم من خرَّجه على أنه جمع مذكر سالم معرب بالياء نيابة عن الكسرة، ولكنه كسر النون، وعليه الشارح هنا.

ونظيره بيت ذي الإصبَع العَدواني الذي رويناه لك (ص٥٧)، وقولُ الفرزدق:

مَـا سَـدَّ حَـيٌّ ولا مَـيْـتٌ مَـسَـدَّهَـا   إلا الـخـلائـفُ مِـنْ بَـعْـدِ الـنَّـبِـيِّـيـنِ

(1) زعم ذلك ابن مالك نفسُه كما نقل السيوطي في «البهجة المرضية» ص٥٥ عن «شرح الكافية».
ونقل الأشموني ١/ ١٥٨ عن «شرح التسهيل» مثل ذلك، وقال: وجزم به في «شرح الكافية».
وانظر «توضيح المقاصد» ١/ ٣٣٨.

(٢) البيت لحُميد بن ثَور الهلالي الصحابي أحدِ الشعراء المجيدين، وكان لا يقاربه شاعر في وصف القَطاة، وهو من أبيات قصيدة له يصف فيها القطاة، وأول الأبيات التي يصف فيها القطاة قوله:

كما انْقَبَضَتْ كَدْرَاءُ تَسْقِي فِرَاخَهَا   بِشَمْظَةَ رِفْهًا والمِيَاهُ شُعُوبُ

غَدَتْ لم تُصَعِّد في السماء وتَحْتَهَا   إذا نَظَرتْ أَهوِيَّةٌ ولُهُوبُ

فَجَاءَتْ وَمَا جَاءَ القَطَا ثُمَّ قَلَّصَتْ   بِمِفْحَصِها والوَارِداتُ تَنُوبُ

اللغة: «الأحوذيان» مثنَّى أحوذي، وهو الخفيف السريع، وأراد به هنا جناحَ القطاة، يصفها بالسرعة والخفة، و«استقلت» ارتفعت وطارت في الهواء، و«العشية» ما بين الزوال إلى المغرب، و«هي» ضمير غائبة يعود إلى القطاة على تقدير مضافين. وأصل الكلام: فما زمان رؤيتها إلا لمحة وتغيب.

المعنى: يريد أن هذه القطاة قد طارت بجناحين سريعين، فليس يقع نظرك عليها حين تَهُمَّ بالطيران إلا لحظةً يسيرة ثم تغيب عن ناظريك، فلا تعود تراها، يقصد أنها شديدة السرعة.

الإعراب: «**على أحوذيين**» جار ومجرور متعلق باستقلت «**استقلَّت**» استقلَّ: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على القطاة التي تقدم وصفها «**عشيةً**» ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق باستقلت «**فما**» الفاء عاطفة، ما نافية «**هي**» مبتدأ بتقدير مضافين. والأصل: فما زمان مشاهدتها إلا لمحة وتغيب بعدها «**إلا**» أداة استثناء ملغاة لا عمل لها «**لمحة**» خبر المبتدأ «**وتغيب**» الواو عاطفة، وتغيب فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على القطاة، والجملة من الفعل والفاعل معطوفة على جملة المبتدأ والخبر.

الشاهد فيه: فتح نون المثنى من قوله: «أحوذيين» وهي لغة وليست بضرورة؛ لأن كسرها يأتي معه الوزن ولا يفوت به غَرَض. =

وظاهرُ كلامِ المصنِّف رحمه الله تعالى أنَّ فتحَ النون في التثنية ككسر نون الجمع في القِلَّة، وليس كذلك، بل كَسْرُها في الجمع شاذٌّ، وفتحُها في التثنية لغة[(1)] كما قَدَّمْناه. وهل يختصُّ الفتحُ بالياءِ أو يكون فيها وفي الألف؟ قولان: وظاهرُ كلام المصنِّفِ الثاني[(٢)] [(3)].

---

(1) حكاها الكسائي والفراء مع الياء لا الألف، «توضيح المقاصد» ١/ ٣٣٨ و«شرح الأشموني» ١/ ١٥٩.

(٢) **اعلم أنهم اتفقوا على زيادة نون بعد ألف المثنى ويائه وبعد واو الجمع ويائه؛ واختلف النحاة في تعليل هذه الزيادة على سبعة أوجه: الأول** ـ وعليه ابن مالك ـ: أنها زيدت دفعًا لتوهم الإضافة في «رأيت بنين كرماء» إذ لو قلت: «رأيت بني كرماء» لم يدرِ السامع الكرام هم البنون أم الآباء؟ فلما جاءت النون، علمنا أنك إن قلت: «بني كرماء» فقد أردت وصف الآباء بالكرم، وأن بني مضاف وكرماء مضاف إليه، وإن قلت: «بنين كرماء» فقد أردت وصف الأبناء أنفسهم بالكرم، وأن كرماء نعت لبنين، وبعدًا عن توهُّم الإفراد في «هذين» ونحو «الخوزلان» و«المهتدين»؛ إذ لولا النون لالتبست الصفة بالمضاف إليه على ما علمت أولاً، ولالتبس المفرد بالمثنى أو بالجمع. **الثاني**: أنها زيدت عوضًا عن الحركة في الاسم المفرد، وعليه الزجاج. **والثالث**: أن زيادتها عوض عن التنوين في الاسم المفرد، وعليه ابن كيسان، وهو الذي يجري على ألسنة المُعرِبين. **والرابع**: أنها عوض عن الحركة والتنوين معًا، وعليه ابن ولَّاد والجُزُولي. **والخامس**: أنها عوض عن الحركة والتنوين فيما كان التنوين والحركة في مفرده، كمحمد وعلي، وعن الحركة فقط فيما لا تنوين في مفرده، كزينب وفاطمة، وعن التنوين فقط فيما لا حركة في مفرده، كالقاضي والفتى، وليست عوضًا عن شيء منهما فيما لا حركة ولا تنوين في مفرده، كالحبلى، وعليه ابن جِنِّي. **والسادس**: أنها زيدت فرقًا بين نصب المفرد ورفع المثنى، إذ لو حذفت النون من قولك: «عليَّان» لأشكل عليك أمره، فلم تدر أهو مفرد منصوب أم مثنى مرفوع، وعلى هذا الفراء. **والسابع**: أنها نفس التنوين حرِّك للتخلص من التقاء الساكنين.

ثم المشهور الكثير أن هذه النون مكسورة في المثنَّى مفتوحةٌ في الجمع، فأما مجرد حركتها فيهما؛ فلأجل التخلص من التقاء الساكنين، وأما المخالفة بينهما؛ فلتميز كل واحد من الآخر، وأما فتحها في الجمع؛ فلأن الجمع ثقيل، لدلالته على العدد الكثير، والمثنى خفيف، فقُصدت المعادلة بينهما، لئلا يجتمعَ ثقيلان في كلمة، وورد العكس في الموضعين، وهو فتحها مع المثنى وكسرها مع الجمع، ضرورةً لا لغة.

ثم قيل: ذلك خاصٌّ بحالة الياء فيهما، وقيل: لا، بل مع الألف والواو أيضًا.

وذكر الشيباني وابن جنِّي أن من العرب مَن يضم النون في المثنى، وعلى هذا ينشدون قولَ الشاعر:

يَـا أبـتَـا أرَّقَـنِـي الـقِـذَّانُ ... فـالـنَّـومُ لا تَـطْـعَـمُـهُ الـعَـيْـنَـانُ

وهذا إنما يجيء مع الألف لا مع الياء. والقِذَّان: البراغيث، واحدها قُذَذ، بوزن صُرَد. وسُمع تشديد نون المثنَّى في تثنية اسم الإشارة والموصول فقط، وقد قرئ بالتشديد في قوله تعالى: ﴿فذانِّك بُرْهَـٰنَانِ﴾ [القصص: ٣٢]، وقوله: ﴿واللَّذَانِّ يَأْتِيَـٰنِهَا﴾ [النساء: ١٦]، وقوله: ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هاتَيْنِّ﴾ [القصص: ٢٧]، وقولِه سبحانه: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱللَّذَيْنِّ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩].

(3) الآيات الأربع اللائي ساقهن الشيخ عبد الحميد قَرَأَ بتشديد النون فيها وفي ﴿(هذانِّ خصمان اختصموا)﴾ [الحج: ١٩٠] ابنُ كثيرٍ من العشرة، ووافقه أبو عمرو ورُوَيس في ﴿(فذانِّك)﴾ فقط. ينظر «النشر» ٢/ ١٩٠.

ومن الفتحِ مع الألف قولُ الشاعر: [الرجز]

ش١١ ـ أَعْرِفُ مِنْها الجِيْدَ والعَيْنانا ... وَمَنْخِرَيْنِ أشبها ظَبْيانا[١]

وقد قيل: إنه مصنوع[٢]، فلا يُحْتَجُّ به.

---

(١) البيت لرجل من ضَبَّةَ كما قال المفضَّل، وزعم العيني أنه لا يُعرف قائله، وقيل: هو لرؤبة، والصحيح الأول، وهو من رجز أوله:

إنَّ لِسَلْمَى عِنْدَنَا دِيوَانا ... يُخزِي فُلانًا وَابنَهُ فُلانَا

كانَتْ عَجُوزًا عُمِّرتْ زَمَانَا ... وَهيَ تَرَى سَيِّئَهَا إحسَانَا

اللغة: «الجيد» العنق «منخرين» مثنى مَنْخِر، بزنة مَسْجِد، وأصله مكان النخير، وهو الصوت المنبعث من الأنف، ويُستعمل في الأنف نفسه لأنه مكانه، واستعماله في الصوت من باب تسمية الحال في شيء باسم محلِّه، كإطلاق لفظ القرية وإرادة سكانها «ظبيان» اسم رجل، وقيل: مثنى ظَبْي، وليس بشيء، قال أبو زيد: «ظبيان: اسم رجل، أراد: أشبها منخري ظبيان، فحُذف، كما قال الله عز وجل: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] يريد: أهل القرية» اهـ. وتأويل أبي زيد في القرية على أنه مجاز بالحذف، وهو غير التأويل الذي ذكرناه آنفًا.

الإعراب: «**أعرف**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**منها**» جار ومجرور متعلق بأعرف «**الجيد**» مفعول به لأعرف «**والعينانا**» معطوف على الجيد منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «**ومنخرين**» معطوف عى الجيد أيضًا منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى «**أشبها**» أشبه: فعل ماض، وألف الاثنين فاعل «**ظبيانا**» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على أنه مفرد كما هو الصحيح، فأما على أنه مثنى فهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف، كما في قوله: «والعينانا» السابق، وذلك على لغة من يُلزم المثنى الألف، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب صفة لمنخرين.

الشاهد فيه: قوله: «والعينانا» حيث فتح نون المثنى، وقال جماعة منهم الهَرَوي: الشاهد فيه في موضعين: أحدهما ما ذكرنا، وثانيهما قوله: «ظبيانا»، ويتأتَّى ذلك على أنه تثنية ظبي، وهو فاسد من جهة المعنى، والصواب أنه مفرد، وهو اسم رجل كما قدَّمنا لك عن أبي زيد، وعليه لا شاهد فيه، وزعم بعضهم أن نون «منخرين» مفتوحة، وأن فيها شاهدًا أيضًا، فهو نظير قول حُميد بن ثور: «على أَحوَذِيَّيْنَ» الذي تقدم (الشاهد رقم ١٠).

(٢) حكى ذلك ابنُ هشام رحمه الله، وشُبهة هذا القيل أن الراجز قد جاء بالمثنى بالألف في حالة النصب، وذلك في قوله: «والعينانا» وفي قوله: «ظبيانا» عند الهروي وجماعة، ثم جاء به بالياء في قوله: «منخرين» فجمع بين لغتين من لغات العرب في بيت واحد، وذلك قلما يتفق لعربي.

ويردُّ هذا الكلامَ شيئان:

أولهما: أن أبا زيد رحمه الله قد روى هذه الأبيات ونسبها لرجل من ضبة، وأبو زيد ثقة ثَبت، حتى إن سيبويه رحمه الله كان يعبِّر عنه في «كتابه» بقوله: «حدثني الثقة» أو «أخبرني الثقة» ونحوِ ذلك. =

إعراب جمع المؤنث السالم وما ألحق به

٤١ ـ وَمـا بِـتـا وَأَلِـفٍ قَـدْ جُـمِـعـا   يُكْسَرُ في الجَرِّ وَفي النَّصْبِ مَعا[(١)]

لمَّا فَرَغَ من الكلام على الذي تَنوب فيه الحروفُ عن الحركات، **شَرَعَ في ذِكر ما نابَتْ فيه حركةٌ عن حركةٍ، وهو قسمان، أحدهما: جمعُ المؤنَّثِ السالمُ**، نحو «مُسْلِماتٍ»، وقيَّدنا بـ«السالم» احترازاً عن جمع التكسير، وهو ما لم يَسْلَمْ فيه بِناءُ الواحِدِ، نحو: «هُنود» وأشار إليه المصنِّفُ رحمه الله تعالى بقوله: «**وما بِتا وألفٍ قَدْ جُمِعا**» أي: جُمِعَ بالألف والتاء المَزيدتين، فخرج نحو قُضاة[(٢)]، فإنَّ ألفه غيرُ زائدةٍ، بل هي منقلبة عن أصْلٍ وهو الياء؛ لأن أصله «قُضَيَةٌ»، ونحو «أبياتٍ»[(٣)] فإنَّ تاءه أصليَّة. والمراد منه: ما كانت الألف والتاء سبباً في دَلالَته على الجمع، نحو: «هِنْداتٍ»، فاحترز بذلك عن نحو «قُضاةٍ» و«أبْياتٍ»، فإن كلَّ واحد منهما جمعٌ مُلتَبِسٌ بالألف والتاء، وليس مما نحن فيه؛ لأنَّ دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء، وإنما هو بالصِّيغَةِ.

= **وثانيهما**: أن الرواية عند أبي زيد في «نوادره»:

وَمَـنْـخِـرَانِ أَشْـبَـهَـا ظَـبْـيَـانَـا

بالألف في «منخرين» أيضًا؛ فلا يتمُّ ما ذكروه من الشُّبهة لادِّعاء أن الشاهد مصنوع، فافهم ذلك وتدبَّره.

(١) «**وما**» الواو للاستئناف، ما: اسم موصول مبتدأ «**بتا**» جار ومجرور متعلق بجُمع الآتي «**وألف**» الواو حرف عطف، ألف: معطوف على تا «**قد**» حرف تحقيق «**جمعا**» جمع: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «**يكسر**» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع مبتدأ، والجملة من الفعل المضارع ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ «**في الجر**» جار ومجرور متعلق بيكسر «**وفي النصب**» الواو حرف عطف، في النصب: جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول «**معاً**» ظرف متعلق بمحذوف حال.

(٢) مثل قضاة في ذلك: بناة، وهداة، ورماة، ونظيرها: غزاة، ودعاة، وكساة، فإن الألف فيها منقلبة عن أصل، لكن الأصل في غزاة ودعاة وكساة واو، لا ياء كما هو أصل ألف بناة وهداة ورماة.

(٣) ومثل أبيات في ذلك: أموات، وأصوات، وأثبات، وأحوات جمع حوت، وأسحات جمع سُحت بمعنى حرام.

فاندفع بهذا التقرير الاعتراضُ على المصنف بمثل «قُضاةٍ» و«أبيات» وعُلِم أنه لا حاجةَ إلى أن يقول: بألف وتاء مزيدتين، فالباء في قوله: «بتا» متعلقة بقوله: «جُمِع».

وحكمُ هذا الجمع أنْ يُرْفَعَ بالضمَّةِ، وينصبَ ويُجرَّ بالكسرة، نحو: «جاءَني هِنْداتٌ» و«رَأَيْتُ هِنْداتٍ» و«مَررْتُ بِهِنْداتٍ» فنابت فيه الكسرةُ عن الفتحة[1]. وزعم بعضُهم[2] أنَّه مبنيٌّ في حالة النصب، وهو فاسدٌ؛ إذ لا موجِبَ لبنائه[٣].

٤٢ ـ كَذا أولاتُ والَّذي اسْماً قَد جُعِلْ كـأذرِعـاتٍ فِـيـهِ ذا أيْـضـاً قُـبِـلْ[٤]

---

(1) قال الأشموني ١/ ١٦٢ ـ ١٦٣: وإنما نُصِبَ بالكسرة مع تأتِّي الفتحة؛ ليجري على سَنَن أصله، وهو جمع المذكر السالم في حمل نصبه على جرّه.

قال: وجوّز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقاً، وهشام [بن معاوية الضرير الكوفي] فيما حُذِفَت لامُهُ.

(2) هو الأخفش كما ذكر الأشموني ١/ ١٦٢، والسيوطي في «البهجة» ص٥٦.

(٣) **اختلف النحويون في جمع المؤنث السالم إذا دخل عليه عامل يقتضي نصبه**؛ فقيل: هو مبني على الكسر في محل نصب، مثل: هؤلاء وحذام ونحوهما، وقيل: هو معرب. ثم قيل: يُنصب بالفتحة الظاهرة مطلقًا، أي: سواء أكان مفرده صحيح الآخر، نحو زينبات وطلحات في جمع زينب وطلحة، أم كان معتلًّا، نحو لغات وثبات في جمع لغة وثُبَة. وقيل: بل يُنصب بالفتحة إذا كان مفرده معتلًّا، وبالكسرة إذا كان مفرده صحيحًا. وقيل: يُنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة مطلقًا، حملاً لنصبه على جرِّه، كما حمل نصب جمع المذكر السالم ـ الذي هو أصل جمع المؤنث ـ على جره، فجُعلا بالياء، وهذا الأخير هو أشهر الأقوال وأصحُّها عندهم، وهو الذي جرى عليه الناظم هنا.

ثم اعلم أن **الجمع بالألف والتاء ينقاس في خمسة أشياء: أولها**: ما كان مقترنًا بالتاء، سواء أكان عَلَمَ مؤنث كفاطمة، أم علم مذكر كطلحة، أم غير علم كزَفرة. **وثانيها**: ما كان آخره ألف التأنيث الممدودة كصحراء، أو المقصورة كحُبلى. **وثالثها**: ما كان علمًا لمؤنث، كزينب ودعد. **ورابعها**: مصغر ما لا يعقل، كـ«دُريهم». **وخامسها**: وصف ما لا يعقل، كأيام معدودات وجبال راسيات.

(٤) «**كذا**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**أولات**» مبتدأ مؤخر «**والذي**» الواو للاستئناف، الذي: اسم موصول مبتدأ أول «**اسماً**» مفعول ثان لجعل الآتي «**قد**» حرف تحقيق «**جعل**» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ـ وهو المفعول الأول ـ ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها صلة الموصول «**كأذرعات**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كأذرعات «**فيه**» جار ومجرور متعلق بقبل الآتي «**ذا**» مبتدأ ثان «**أيضاً**» مفعول مطلق حُذف عامله «**قبل**» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى =

أشار بقوله: «**كذا أولاتُ**» إلى أنَّ «أولاتِ» تَجري مَجْرَى جمعِ المؤنَّث السَّالمِ في أنها تُنصَبُ بالكَسرة، وليست بجمع مؤنَّث سالم، بل هي مُلْحَقةٌ به، وذلك لأنَّها لا مفردَ لها من لَفظها.

ثم أشار بقوله: «**والَّذي اسْماً قدْ جُعِلْ**» إلى أن ما سُمِّيَ به من هذا الجمع والملحق به، نحو: «أَذْرِعاتٍ» يُنْصَبُ بالكسرة كما كان قبل التسمية به، ولا يحذف منه التنوين، نحو: «هذه أَذْرِعاتٌ» و«رَأَيْتُ أَذْرِعاتٍ» و«مَرَرْتُ بأَذْرِعاتٍ»، **هذا هو المذهب الصحيح، وفيه مذهبان آخران**:

أحدهما: أنه يرفع بالضمة وينصب ويجرُّ بالكسرة، ويُزال منه التنوينُ، نحو: «هذه أذرعاتُ» و«رأيتُ أذْرِعاتِ» و«مررْتُ بأذرعاتِ».

والثاني: أنَّه يرفعُ بالضمَّة وينصبُ ويجرُّ بالفتحة، ويحذفُ منه التنوين، نحو: «هذه أذرعاتُ» و«رأيت أذرعاتَ» و«مَرَرْتُ بأَذرعاتَ»، ويُرْوى قولُه: [الطويل]

ش١٢ ـ تَنَوَّرْتُها مِن أَذْرِعات وَأَهْلُها ... بِيَثْرِبَ أَدْنى دارِها نَظَرٌ عالي[1]

= ذا، والجملة خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول وهو «الذي»، أي: وقد قيل هذا الإعراب في الجمع الذي جعل اسماً كأذرعات، والتقدير الإعرابي للبيت: وأولات كذلك، أي: كالجمع بالألف والتاء، والجمع الذي جُعل اسماً ـ أي سُمِّي به بحيث صار علماً، ومثاله أذرعات ـ هذا الإعراب قد قُبل فيه أيضاً، وأذرعات في الأصل: جمع أذرعة الذي هو جمع ذراع، كما قالوا: رجالات وبيوتات وجمالات، وقد سُمِّي بأذرعات بلد في الشام كما ستسمع في الشاهد رقم ١٢.

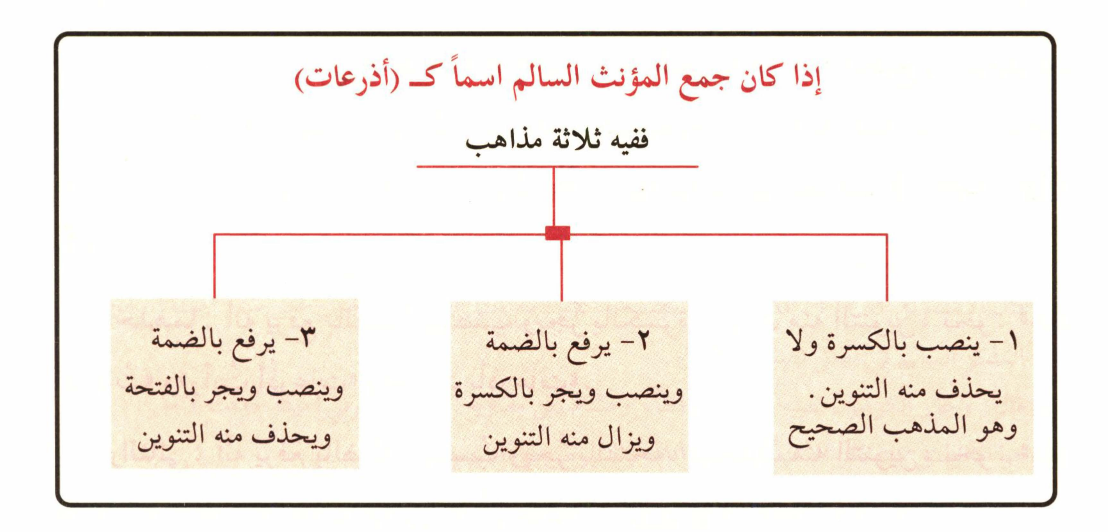
(١) البيت لامرئ القيس بن حُجر الكِندي من قصيدة مطلعها:

أَلاَ عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي ... وهَل يَعِمَنْ مَنْ كانَ في العُصُرِ الخَالِي

اللغة: «تنورتها» نظرت إليها من بعيد، وأصل التنور: النظر إلى النار من بعيد، سواء أراد قصدها أم لم يُرِد، و«أذرعات» بلد في أطراف الشام، و«يثرب» اسم قديم لمدينة الرسول ﷺ «أدنى» أقرب «عال» عظيم الارتفاع والامتداد.

الإعراب: «**تنَّورتها**» فعل وفاعل ومفعول به «**من**» حرف جر «**أذرعات**» مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة إذا قرأته بالجر منونًا أو من غير تنوين، فإن قرأته بالفتح قلت: وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العَلَمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بتنور «**وأهلها**» الواو للحال، وأهل: مبتدأ، وأهل مضاف، والضمير مضاف إليه «**بيثرب**» جار ومجرور متعلق بمحذوف=

بكسرِ التَّاءِ منوَّنةً كالمذهب الأوَّل، وبكسرها بلا تنوين كالمذهب الثاني، وبفتحها بلا تنوين كالمذهب الثالث.



= خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال «أدنى» مبتدأ، وأدنى مضاف، ودار من «دارها» مضاف إليه، ودار مضاف، وضمير الغائبة مضاف إليه «نظر» خبر المبتدأ «عال» نعت لنظر.

الشاهد فيه: قوله: «أذرعات» فإن أصله جمع، كما بيَّنا في تقدير بيت الناظم، ثم نُقل فصار اسم بلد؛ فهو في اللفظ جمع وفي المعنى مفرد. ويروى في هذا البيت بالأوجه الثلاثة التي ذكرها الشارح، فأما من رواه بالجرِّ والتنوين فإنما **لاحظ حاله قبل التسمية به** من أنه جمع بالألف والتاء المزيدتين، والذين يلاحظون ذلك يستندون إلى أن التنوين في جمع المؤنث السالم تنوين المقابلة؛ إذ هو في مقابلة النون التي في جمع المذكر السالم، وعلى هذا لا يُحذف التنوين ولو وُجد في الكلمة ما يقتضي منعَ صرفها؛ لأن التنوين الذي يُحذف عند منع الصرف هو تنوين التمكين، وهذا عندهم كما قلنا تنوين المقابلة.

وأما من رواه بالكسر من غير تنوين ـ وهم جماعة منهم المبرِّد والزجَّاج ـ **فقد لاحظوا فيه أمرين**: **أولهما**: أنه جمع بحسب أصله، **وثانيهما**: أنه عَلَمٌ على مؤنث، فأعطَوه من كل جهة شَبَهًا؛ فمن جهة كونه جمعًا نصبوه بالكسرة نيابة عن الفتحة، ومن جهة كونه علم مؤنث حذفوا تنوينه.

وأما الذين روَوه بالفتح من غير تنوين ـ وهم جماعة منهم سيبويه وابن جِنِّي ـ **فقد لاحظوا حالته الحاضرة فقط**، وهي أنه علم على مؤنث، فقد اجتمع فيه العلمية والتأنيث، وكلُّ اسم تجتمع فيه العلمية مع التأنيث يكون ممنوعًا من الصرف، فيُجرُّ بالفتحة نيابةً عن الكسرة.

إعراب ما لا ينصرف

٤٣ ـ وَجُرَّ بِالفَتْحةِ ما لَا يَنْصَرِفْ ... ما لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ «أَلْ» رَدِفْ[(١)]

أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني مما ناب فيه حركةٌ عن حركةٍ، وهو الاسمُ الذي لا يَنْصرفُ، وحكمُه أنه يرفعُ بالضمَّة، نحو: «جاءَ أَحْمَدُ» وينصبُ بالفتحة، نحو: «رأيت أَحْمَدَ» ويجرُّ بالفتحة أيضاً، نحو: «مررتُ بأحْمَدَ» فنابت الفتحة عن الكسرة، هذا إذا لم يُضَفْ أو يقع بعد الألف واللام، فإن أضيف جُرَّ بالكسرة، نحو: «مررتُ بأَحْمَدِكُمْ» وكذا إذا دخله الألفُ واللَّامُ، نحو: «مَرَرْتُ بالأحْمَدِ»[(٢)]، ....

(١) «وجر» الواو للاستئناف، جر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالفتحة» جار ومجرور متعلق بجر «ما» اسم موصول مفعول به لجر، مبني على السكون في محل نصب «لا» نافية «ينصرف» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وسُكِّن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ما» مصدرية ظرفية «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يضف» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه، والجملة صلة ما المصدرية «أو» عاطفة «يك» معطوف على يضف، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف، وهو متصرف من كان الناقصة، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «بعد» ظرف متعلق بمحذوف خبر يك، وبعد مضاف، و«أل» مضاف إليه مقصود لفظه «ردف» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وسُكِّن للوقف، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب حال من الاسم الموصول وهو ما، أي: اجرر بالفتحة الاسم الذي لا ينصرف مدة عدم إضافته وكونه غير واقع بعد أل.

(٢) قد دخلت «أل» على العلم، إما للمح الأصل، وإما لكثرة شياعه بسبب تعدُّد المسمَّى بالاسم الواحد وإن تعدد الوضع، وقد أُضيف العلم لذلك السبب أيضًا.

فمن أمثلة دخول أل على العلم قولُ الراجز:

باعَدَ أُمَّ العَمْرِو مِن أسِيرِهَا ... حُرَّاسُ أبوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

ومثل هذا قول جرير بن عطية:

أواصِلٌ أنتَ أُمَّ العَمْرِو أم تَدَعُ ... أم تَقطَعُ الحَبلَ مِنهُمْ مِثلَمَا قطعُوا

ومن أمثلة إضافة العلم قولُ الشاعر:

عَلَا زَيدُنَا يَومَ النَّقَا رَأسَ زَيدِكُمْ ... بِأبيَضَ مَاضِي الشَّفرَتَينِ يَمَانِ

فإنه يجرُّ بالكسرة(١)(2).

(١) سواء أكانت «أل» معرفةً، نحو: «الصلاةُ في المَساجِدِ أفضلُ منها في المَنازِلِ»، أو موصولةً، كالأعمى والأصمِّ واليقظان، أو زائدة، كقول ابنِ ميَّادةَ يمدح الوليد بن يزيد:

رَأيتُ الوليدَ بنَ اليَزيدِ مُبارَكًا شَدِيدًا بأعباءِ الخِلافَةِ كَاهِلُهْ

فإنَّ الاسمَ مع كلِّ واحدٍ منها يُجَرُّ بالكسرة.

(2) ظاهر كلام الناظم أن ما لا ينصرف إذا أُضيفَ أو تبعَ «الـ» يبقى في هاتين الحالتين ممنوعاً من الصرف، وهو اختيار جماعة، وهو ظاهر كلامه في «التسهيل» كما في «شرحه» ١/ ٤١.

وذهب جماعةٌ منهم المبرد والسيرافي وابن السرَّاج والزجاجي إلى أنه يكون منصرفاً مطلقاً.

واختار ابن مالك في «نُكَتِهِ على مقدمة ابن الحاجب» أنه إن زالت منهُ علّةٌ فمنصرف، وإن بقيت العلتان فغير منصرف، وتابعه ابن الخباز الموصلي وابن القَوبَع.

ينظر «شرح الأشموني» و«حاشية الصبان» عليه ١/ ١٦٩، و«البهجة المرضية» ص٥٨ ـ ٥٩.

إعراب الأمثلة (الأفعال) الخمسة

٤٤ ـ واجْعَلْ لِنَحْوِ «يَفْعَلَانِ» النُّونا رَفْعاً وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونا[١]

٤٥ ـ وَحَذْفُها لِلجَزْمِ والنَّصْبِ سِمَهْ كَلَمْ تَكُوني لِتَرومي مَظْلَمَهْ[٢]

لمَّا فرغ من الكلامِ على ما يُعْرَبُ من الأسماءِ بالنيابة، شَرَعَ في ذكر ما يُعرَب من الأفعال بالنيابة، **وذلك الأمثلةُ الخمسةُ**، فأشار بقوله: «يفعلان» إلى كلِّ فعل اشتمل على ألف اثنين، سواء كان في أوله الياء، نحو: «يَضْرِبانِ» أو التاء، نحو: «تَضْرِبانِ» وأشار بقوله: «وَتَدْعينَ» إلى كلِّ فعلٍ اتَّصل به ياءُ مخاطبةٍ، نحو: «أنتِ تَضْرِبينَ».

وأشار بقوله: «وَتَسْأَلونَ» إلى كلِّ فعل اتَّصل به واوُ الجمع، نحو: «أَنتمْ تَضْرِبونَ» سواءٌ كان في أولِهِ التاءُ كما مُثِّلَ، أو الياء، نحو: «الزَّيْدونَ يَضْرِبون».

---

(١) «واجعل» الواو للاستئناف، اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لنحو» جار ومجرور متعلق باجعل، ونحو مضاف، و«يفعلان» قصد لفظه مضاف إليه «النونا» مفعول به لاجعل «رفعاً» مفعول لأجله، أو منصوب على نزع الخافض «وتدعين» الواو عاطفة، وتدعين معطوف على يفعلان، وقد قصد لفظه أيضاً «وتسألونا» الواو عاطفة، تسألون: معطوف على يفعلان، وقد قصد لفظه أيضاً، وأراد من «نحو يفعلان» كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين، ومن «نحو تدعين» كل فعل مضارع اتصلت به ياء المؤنثة المخاطبة، ومن نحو «تسألون» كل فعل مضارع أتصلت به واو الجماعة.

(٢) «وحذفها» الواو للاستئناف، حذف: مبتدأ، وحذف مضاف، وها: مضاف إليه «للجزم» جار ومجرور متعلق بسمة الآتي «والنصب» معطوف على الجزم «سمه» خبر المبتدأ، والسمة ـ بكسر السين المهملة ـ العلامة، وفعلها وَسَم يَسِمُ سِمةً على مثال وعد يعد عدة ووصف يصف صفة وومق يمق مقة «كلم» الكاف حرف جر، والمجرور بها محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك، ولم: حرف نفي وجزم وقلب «تكوني» فعل مضارع متصرف من كان الناقصة مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة اسم تكون، مبني على السكون في محل رفع «لترومي» اللام لام الجحود، وترومي فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد لام الجحود، وعلامة نصبه حذف النون، والياء فاعل «مظلمه» مفعول به لترومي؛ والمظلمة ـ بفتح اللام ـ الظلم، وأن المصدرية المضمرة مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بلام الجحود، واللام ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر تكوني، وجملة تكون واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول الذي قدرناه.

فهذه الأمثلةُ الخمسةُ ـ وهي: «يَفْعَلانِ» و«تَفْعَلانِ» و«يَفْعَلونَ» و«تَفْعَلونَ» و«تَفْعَلينَ» ـ تُرْفَعُ بثبوت النون، وتُنصَب وتجزم بحذفها، فنابت النونُ فيه عن الحركة التي هي الضمَّة، نحو: «الزَّيْدانِ يَفْعَلانِ» فـ«يفعلان» فعل مضارع مرفوع، وعلامةُ رفعه ثبوت النون. وتنصب وتجزم بحذفها، نحو: «الزَّيْدانِ لَنْ يَقوما» و«لَمْ يَخْرُجا» فعلامة النصب والجزم سُقوطُ النون من «يقوما» و«يخرجا»[1] ومنه قولُه تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤].

(1) وذكر الأشموني ١/ ١٧١ أن هذا مذهب الجمهور، وأن بعضهم ذهب إلى أنها مُعربةٌ بحركات مقدّرة على لام الفعل.

إعراب ما اعتلَّ من الأسماء

٤٦ ـ وَسَمِّ مُعْتَلًّا مِنَ الأسْماءِ ما كالمُصْطَفى والمُرْتَقي مَكارِما[١]

٤٧ ـ فالأوَّلُ الإعْرابُ فيهِ قُدِّرا جَميعُهُ وَهْوَ الّذي قَدْ قُصِرا[٢]

٤٨ ـ والثّانِ مَنْقوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرْ وَرَفْعُهُ يُنْوَى كَذا أَيضاً يُجَر[٣]

---

(١) «وسم» الواو للاستئناف، سم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «معتلًّا» مفعول ثان لسمِّ مقدم على المفعول الأول «من الأسماء» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما «ما» اسم موصول مفعول أول لسمِّ، مبني على السكون في محل نصب «كالمصطفى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «والمرتقي» معطوف على المصطفى «مكارما» مفعول به للمرتقي، والمعنى: سم ما كان آخره ألفاً كالمصطفى، أو ما كان آخره ياء كالمرتقي ـ حال كونه من الأسماء، لا من الأفعال ـ معتلاً.

(٢) «فالأول» مبتدأ أول «الإعراب» مبتدأ ثان «فيه» جار ومجرور متعلق بـ«قُدِّر» الآتي «قدرا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الإعراب، والألف للإطلاق «جميعه» جميع: توكيد لنائب الفاعل المستتر، وجميع مضاف، والهاء مضاف إليه، والجملة من الفعل ونائب الفاعل خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، ويجوز أن يكون «جميعه» هو نائب الفاعل لقدر، وعلى ذلك لا يكون في «قدر» ضمير مستتر، كما يجوز أن يكون «جميعه» توكيداً للإعراب ويكون في «قدر» ضمير مستتر عائد إلى الإعراب أيضاً «هو الذي» مبتدأ وخبر «قد» حرف تحقيق «قصرا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الذي، والألف للإطلاق، والجملة لا محل لها صلة الذي. والمعنى: فالأول ـ وهو ما آخره ألف من الأسماء كالمصطفى ـ الإعراب جميعه، أي: الرفع والنصب والجر، قدر على آخره الذي هو الألف، وهذا النوع هو الذي قد قصرا، أي: سُمِّي مقصوراً، من القصر بمعنى الحبس، وإنما سُمي بذلك لأنه قد حُبس ومُنع من جنس الحركة.

(٣) «والثاني منقوص» مبتدأ وخبر «ونصبه» الواو عاطفة، نصب: مبتدأ، ونصب مضاف، والهاء ضمير الغائب العائد على الثاني مضاف إليه «ظهر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على نصب، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو نصب «ورفعه» الواو عاطفة، ورفع: مبتدأ، ورفع مضاف، والهاء ضمير الغائب مضاف إليه «ينوى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على رفع، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو رفع «كذا» جار ومجرور متعلق بـ«يجر»، «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «يجر» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنقوص.

شَرَعَ في ذكر إعراب المعتلِّ من الأسماء والأفعال، فذَكَرَ أنَّ ما كان مثل «المُصْطَفَى» و«المُرْتَقي» يُسمَّى مُعْتلًّا، وأشار بـ«المُصْطَفَى» إلى ما في آخِرِهِ ألفٌ لازمة قبلَها فتحةٌ، مثل: «عَصاً» وَ«رَحىً»، وأشار بـ«المُرْتَقي» إلى ما في آخره ياءٌ مكسور ما قبلها، نحو: «القاضي» و«الدَّاعي»[1].

ثم أشار إلى أن ما في آخره ألفٌ مفتوحٌ ما قبلها يُقَدَّرُ فيه جميعُ حركات الإعرابِ: الرفعُ، والنصب، والجرُّ[2]، وأنه يُسمَّى المقصور[3]، **فالمقصور هو: الاسم المُعَرب الذي في آخره ألفٌ لازمةٌ**، فاحترز بـ«الاسم» من الفعل، نحو: «يَرْضَى»، وبـ«المُعْرَبِ» من المبني، نحو: «إذا»، وبـ«الألف» من المنقوص، نحو: «القاضي» كما سيأتي، وبـ«لازمة» من المثنَّى في حالة الرفع، نحو: «الزَّيْدانِ»، فإن ألفه لا تلزمه؛ إذ تقلب ياءً في الجرِّ والنصب، نحو: «[رأيتُ] الزَّيْدَيْنِ».

وأشار بقوله: «**والثانِ منقوص**» إلى «المُرْتَقي»، **فالمنقوصُ هو: الاسم المُعْرَب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة**[4]، نحو: «المُرْتَقي»، فاحترز بـ«الاسم» عن الفعل، نحو: «يَرْمي»، وبـ«المعرب» عن المبني، نحو: «الَّذي»، وبقولنا «قبلَها كسرة» عن التي قبلها سكون، نحو: «ظَبْيٌ» وَ«رَمْيٌ»، فهذا معتلٌّ جارٍ مَجْرَى الصحيح في رفعه بالضمَّة، ونصبِهِ بالفتحة، وجرِّه بالكسرة.

وحكمُ هذا المنقوص أنَّه يظهرُ فيه النَّصبُ[5][٦]، نحو: «رَأَيْتُ القاضَيَ»، وقال الله

---

(1) قال المرداوي ١/٣٤٦: وليس في الأسماء ما حرفُ إعرابه واوٌ لازمةٌ قبلها ضمّة!

(2) لتعذُّر تحريك الألف.

(3) وسُمّي مقصوراً؛ لأنه قُصِرَ عن ظهور الحركات، والقصر: المنع. «توضيح المقاصد» ١/٣٤٧.

(4) وسمي منقوصاً؛ لأنه تُحذَف لامُهُ للتنوين. «توضيح المقاصد» ١/٣٤٧.

(5) لخفة الفتح.

(٦) من العرب مَنْ يعاملُ المنقوصَ في حالة النصب معاملتَه إيَّاه في حالتي الرفع والجرِّ؛ فيقدر فيه الفتحة على الياء أيضًا، إجراء للنصب مُجرى الرفع والجرِّ، وقد جاء من ذلك قول مجنونِ ليلى:

وَلَـوْ أنَّ وَاشٍ بـالـيَـمَـامَـةِ دارُهُ ... وَدَارِي بأعلى حَضرَمَوتَ اهتَدَى لِيَا

وقولُ بِشر بن أبي خازم، وهو عربي جاهلي:

كَـفَـى بـالـنَّـأيِ مِـن أسـمـاءَ كَـافِـي ... ولَـيـسَ لِـنـأيِـهَـا إذ طَـالَ شَـافِـي

=

تعالى: ﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١] ويُقَدَّرُ فيه الرفعُ والجَرُّ لثقلهما على الياء[١]، نحو: «جاءَ القاضي و«مَرَرْتُ بالقاضي»، فعلامة الرفع ضمةٌ مُقَدَّرة على الياء، وعلامةُ الجرِّ كسرةٌ مقدَّرةٌ على الياء[2].

وعُلِمَ ممَّا ذُكر أن الاسمَ لا يكونُ في آخره واوٌ قبلها ضمَّة، نعم إن كان مبنيًّا وُجد ذلك فيه، نحو: «هو» ولم يوجد ذلك في المعرَب إلَّا في الأسماء الستَّة في حالة الرفع، نحو: «جاءَ أبوهُ» وأجاز ذلك الكوفيون **في موضعين آخَرين، أحدهما**: ما سمي به من الفعل، نحو «يَدْعُو» و«يَغْزُو» **والثاني**: ما كان أعجميًّا، نحو: « سَمَنْدُو»، و«قَمَنْدُو».

= فأنت ترى المجنون قال: «أن واشٍ» فسكن الياء ثم حذفها مع أنه منصوبٌ؛ لكونه اسم أن، وترى بِشرًا قال: «كافي» مع أنه حال من النأي أو مفعول مطلق.

وقد اختلف النُّحاة في ذلك، فقال المبرِّد: هو ضرورة، ولكنها من أحسن ضرورات الشعر، والأصح جوازه في سعة الكلام؛ فقد قرئ: «مِنْ أوسَطِ ما تُطعِمونَ أَهالِيْكم» [المائدة: ٨٩] بسكون الياء.

(١) من العرب من يعامل المنقوص في حالتي الرفع والجرِّ كما يعاملُه في حالة النصب، فيُظهر الضمة والكسرة على الياء كما يظهر الفتحةَ عليها، وقد ورد من ذلك قول جَرير بن عطية:

فَيَومًا يُوافِينَ الهَوى غيرَ ماضِي ... ويَومًا تَرَى مِنهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ

وقولُ الآخر:

لعَمرُكَ مَا تَدرِي مَتَى أنتَ جَائِيٌ ... ولكنَّ أقصَى مُدَّةِ الدَّهرِ عَاجِلُ

وقول الشمَّاخ بن ضرار الغطفاني:

كأنَّها وقد بَدَا عَوَارِضُ ... وفَاضَ مِنْ أيدِيهنَّ فائِضُ

وقول جريرٍ أيضًا:

وَعِرقُ الفَرَزدقِ شرُّ العُرُوقِ ... خَبِيثُ الثَّرَى كَابِيُ الأَزْنُدِ

ولا خلاف بين أحد من النحاة في أن هذا ضرورةٌ لا تجوز في حالة السَّعة، والفرق بين هذا والذي قبله أن فيما مضى حمل حالة واحدة على حالتين؛ ففيه حمل النصب على حالتي الرفع والجر؛ فأعطينا الأقل - وهو النصب - حكم الأكثر، ولهذا جوَّزه بعضُ العلماء في سعة الكلام، وورد في قراءة جعفرٍ الصادق رضي الله عنه: «من أوسَطِ ما تُطعِمونَ أَهالِيْكم»، أما هذه، ففيه حمل حالتين - وهما حالة الرفع وحالة الجرِّ - على حالة واحدة وهي حالة النصب، وليس من شأن الأكثر أن يُحمل على الأقل، ومن أجل هذا اتفقت كلمة النحاة على أنه ضرورة يُغتفر منها ما وقع فعلاً في الشعر، ولا ينقاس عليها.

(2) وقد تكون هذه الياء محذوفة وتُقَدَّر عليها الحركات، كما في قوله تعالى: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ﴾ [البقرة: ١٨٦] أو قولِه: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [الرعد: ٧].

إعراب ما اعتلَّ من الأفعال

٤٩ ـ وأيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ ... أَوْ واوٌ او ياءٌ فَمُعْتَلًّا عُرِفْ[(١)]

أشار إلى أنَّ المعتلَّ من الأفعال هو ما كان في آخره واوٌ قبلها ضمَّةٌ، نحو: «يَغْزُو» أو ياء قبلها كسرة، نحو: «يَرْمي» أو ألف قبلها فتحة، نحو: «يَخْشَى».

٥٠ ـ فالأَلِفَ انْوِ فيهِ غَيْرَ الجَزْمِ ... وَأَبْدِ نَصْبَ ما كَيَدْعو يَرْمي[(٢)]

---

(١) «أي» اسم شرط مبتدأ، وأي مضاف، و«فعل» مضاف إليه «آخر» مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لآخر، وهو الذي سوغ الابتداء به «ألف» خبر المبتدأ الذي هو آخر، والجملة مفسرة لضمير مستتر في كان محذوفاً بعد أي الشرطية، أي: فهذه الجملة في محل نصب خبر كان المحذوفة مع اسمها وكان هي فعل الشرط، وقيل: آخر اسم لكان المحذوفة، وألف خبرها، وإنما وقف عليه بالسكون ـ مع أن المنصوب المنون يوقف عليه بالألف ـ على لغة ربيعة التي تقف على المنصوب المنون بالسكون، ويبعد هذا الوجه كون قوله: «أو واو أو ياء» مرفوعين، وإن أمكن جعلهما خبراً لمبتدأ محذوف وتكون «أو» قد عطفت جملة على جملة، لكن ذلك تكلف «أو واو أو ياء» معطوفان على ألف، «فمعتلًّا» الفاء واقعة في جواب الشرط، و«معتلًّا» حال من الضمير المستتر في عرف مقدم عليه «عرف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل، وخبر «أي» هو مجموع جملة الشرط والجواب على الذي نختاره في أخبار أسماء الشرط الواقعة مبتدأ، والتقدير: أي فعل مضارع كان هو ـ أي الحال والشأن ـ آخره ألف أو واو أو ياء فقد عُرف هذا الفعل بأنه معتل، يريد أن المعتل من الأفعال المعربة هو ما آخره حرف علة: ألف أو واو أو ياء.

(٢) «فالألف» مفعول لفعل يفسره ما بعده، وهو على حذف «في» توسعاً، والتقدير: ففي الألف انو «انو» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فيه» جار ومجرور متعلق بانو «غير» مفعول به لانو، وغير مضاف، و«الجزم» مضاف إليه «وأبد» الواو حرف عطف، أبد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «نصب» مفعول به لأبد، ونصب مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «كيدعو» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة لما «يرمي» معطوف على يدعو مع إسقاط حرف العطف، يريد أن ما كان من الأفعال المعربة آخره ألف يُقدَّر فيه الرفع والنصب اللذان هما غير الجزم مما يلحق الأفعال من أنواع الإعراب، وما كان من الأفعال المعربة آخره واو كيدعو أو ياء كيرمي يظهر فيه النصب.

٥١ ـ والرَّفْعَ فيهِما انْوِ واحْذِفْ جازِما ثَـلاثَـهُـنَّ تَـقْـضِ حُـكْـمـاً لازِمـا[١]

ذكرَ في هذين البيتَين كيفيةَ الإعرابِ في الفعل المعتلِّ، فذكر أنَّ الألف يُقَدَّر فيها غيرُ الجزم، وهو الرفع والنَّصب، نحو: «زَيْدٌ يَخْشَى» فـ«يخشى» مَرْفوعٌ، وعلامة رَفْعِهِ ضمَّةٌ مقدَّرة على الألف، و «لَنْ يَخْشَى» فـ«يَخشى» منصوب، وعلامةُ النصب فتحةٌ مقدَّرةٌ على الألف، وأما الجزمُ فيظهر؛ لأنه يُحْذَفُ له الحرفُ الآخِرُ، نحو: «لَمْ يَخْشَ».

وأشار بقوله: «**وأَبْدِ نَصْبَ ما كَيَدْعو يَرْمي**» إلى أنَّ النصب يظهر فيما آخرُه واو أو ياء[2]، نحو: «لَنْ يَدْعوَ» و«لَنْ يَرْميَ».

وأشار بقوله: «**والرَّفْعَ فيهِما انْوِ**» إلى أنَّ الرفع يُقَدَّرُ في الواو والياء، نحو: «يَدْعو» و«يَرْمي» فعلامةُ الرفعِ ضمَّةٌ مقدَّرةٌ على الواو والياء[3].

وأشار بقوله: «**واحْذِفْ جازِماً ثَلاثَهُنَّ**» إلى أن الثلاث ـ وهي الألف والواو والياء ـ تُحْذَفُ في الجَزْمِ، نحو: «لَمْ يَخْشَ» و«لَمْ يَغْزُ» و«لَمْ يَرْمِ» فعلامةُ الجَزْمِ حذفُ الألف والواو والياء.

---

(١) «والرفع» الواو حرف عطف، الرفع: مفعول به مقدم على عامله وهو انو الآتي «فيهما» جار ومجرور متعلق بانو «انو» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «واحذف» فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جازماً» حال من فاعل احذف المستتر فيه «ثلاثهن» ثلاث: مفعول به لاحذف بتقدير مضاف، ومعمول جازماً محذوف، والتقدير: واحذف أواخر ثلاثهن حال كونك جازماً الأفعال؛ أو يكون «ثلاثهن» مفعولاً لجازماً، ومعمول احذف هو المحذوف، والتقدير: واحذف أحرف العلة حال كونك جازماً ثلاثهن «تقض» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر الذي هو احذف، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حكماً» مفعول به لتقض على تضمينه معنى تؤدي «لازماً» نعت لحكماً.

(2) لخفة الفتحة.

(3) للثقل.

وحاصِلُ ما ذكره: أنَّ الرفع يُقَدَّر في الألف والواو والياء، وأنَّ الجزم يظهرُ في الثلاثة بحذفها، وأن النصبَ يظهرُ في الياء والواو، و يُقدَّر في الألف(١)(2).



(١) وقد ورد عن بعض العرب نصب الفعل المضارع المعتلِّ بالواو أو بالياء بفتحة مقدَّرة، ومن ذلك قول عامر ابن الطُّفيل:

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَن وِرَاثَةٍ ... أَبَى اللهُ أن أسْمُو بأمٍّ ولا أبِ

ومن ذلك قول حندج بن حندج:

ما أَقْدَرَ اللهَ أن يُدنِي عَلَى شَحَطٍ ... مَنْ دَارُهُ الحَزنُ مِمَّن دَارُهُ صُولُ

كما ورد عنهم جزمُ الفعل المعتلِّ بالسكون وبقاءُ حرفِ العِلَّةِ، كقول عبد يغوث:

وتَضحَكُ مِنِّي شَيخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كأنْ لَمْ تَرَى قَبلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا

(2) هذا الذي أورده الشيخ عبد الحميد يأتي في الشعر ضرورةً لا في النثر.

وقد تُحذف في غير الجزم دون لزوم بل للتخفيف، كما في قوله تعالى: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٩].

وكالبيت الأخير الذي ساقَهُ قول أحدهم:

هجوتَ زبَّانَ ثم جئت معتذراً ... من هجو زبّان لم تهجُوْ ولم تَدَعِ

وقد قيل: إن الألف في «ترى» والواو في «تهجو» وأمثالهما إشباعٌ للحركةِ، وليس الحرف المعتلّ من الفعل.

النَّكِرَةُ والمَعْرِفَةُ (١)

٥٢ ـ نَكِرَةٌ قابلُ «أَلْ» مُؤَثِّرا ... أوْ واقِعٌ مَوْقِعَ ما قَدْ ذُكِرا (٢)

النكرة(3): ما يقبل «أل» وتؤثّر فيه التعريفَ، أو يقع مَوْقِعَ ما يقبل «أل»(٤).

---

(١) أصل النكرة مصدر: «نَكِرت الرجل» بكسر الكاف، وفي القرآن الكريم: ﴿فَلَمَّا رَءَآ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾ [هود: ٧٠] وأصل المعرفة مصدر: «عرفت الرجل» من باب ضرب. أو يكون أصل النكرة اسم مصدر «نكَّرت» بتشديد الكاف، والمعرفة اسم مصدر «عرَّفت» بتشديد الراء، ثم نقل كلٌّ منهما: الأول اسماً للاسم المنكَّر، والثاني اسمًا للاسم المعرَّف، وهما حينَئذٍ اسما جنس، وليس علمين، وإلا لوجب منعهما من الصرف للعلمية والتأنيث اللَّفظي، كحمزة وطلحة.

(٢) «**نكرة**» مبتدأ، وجاز الابتداء بها لأنها في معرض التقسيم، أو لكونها جارية على موصوف محذوف، أي: اسم نكرة، ويؤيد ذلك الأخير كون الخبر مذكراً «**قابل**» خبر المبتدأ، ويجوز العكس لكن الأول أوْلى، لكون النكرة هي المحدث عنها، وقابل مضاف، و«**أل**» مضاف إليه، مقصود لفظه «**مؤثراً**» حال من أل «**أو**» عاطفة «**واقع**» معطوف على قابل، و«**موقع**» مفعول فيه ظرف مكان، وموقع مضاف، و«**ما**» اسم موصول مبني على السكون في محل جر مضاف إليه «**قد**» حرف تحقيق «**ذكرا**» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «قابل أل»، والألف للإطلاق، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(3) النكرة هي: ما شاعت في جنسٍ، مثل: «رجل»، و«امرأة»، و«نجم».

والنكرة هي الأصل في الأسماء تتفرع عنها المعرفة؛ لأن لكل معرفةٍ نكرة، وثمةَ نكراتٌ لا معارفَ لها، والنكرة مطلقة، والمعرفة مقيدة.

والنكرة تدل على معناها دون قرينة، وتفتقر المعرفة إلى القرينة، كقرينة العلَميّة، أو «ال» التعريف، أو الإشارة، أو صلة الموصول.

(٤) اعترض قوم على هذا التعريف بأنه غير جامع، وذلك لأن لنا أسماء نكرات لا تقبل أل، ولا تقع موقع ما يقبل أل، وذلك أربعة أشياء: الحال في نحو: «جاء زيد راكبًا»، والتمييز في نحو: «اشتريت رطلاً عسلاً»، واسم لا النافية للجنس في نحو: «لا رجل عندنا»، ومجرور رُبَّ في نحو: «رب رجلٍ كريم لقيته».

والجواب: أن هذه كلَّها تقبل «أل» من حيث ذاتُها، لا من حيثُ كونُها حالاً أو تمييزًا أو اسم «لا» أو مجرور «رُبَّ».

واعتُرض عليه أيضًا بأنه غيرُ مانع، وذلك لأنَّ بعضَ المعارف يقبل «أل» نحو: يهود ومجوس، فإنك تقول: =

فمثالُ ما يقبل«أل» وتؤثِّر فيه التعريف: «رَجُلٌ» فتقول: «الرجل».

واحترز بقوله: «وتؤثِّر فيه التعريفَ» مما يقبلُ «أل» ولا تؤثِّرُ فيه التعريفَ، كـ«عَبَّاس» عَلَماً، فإنك تقول فيه: العَبَّاس، فتُدْخِلُ عليه «أل» لكنها لم تؤثِّر فيه التعريفَ؛ لأنه معرفةٌ قَبْلَ دخولها عليه.

ومثالُ ما وقع موقع ما يقبل «أل»: «ذو» التي بمعنى صاحب، نحو: «جاءَني ذو مالٍ» أي: صاحبُ مال، فـ«ذو» نكرةٌ، وهي لا تقبل «أل» لكنَّها واقعةٌ موقع «صاحب»، و«صاحب» يقبلُ «أل» نحو: «الصاحب».

٥٣ ـ وغَـيْـرُهُ مَـعْـرِفَـةٌ كَـهُـمْ وَذي وَهِـنْـدَ وابْـنـي والـغُـلَامِ والَّـذي[١]

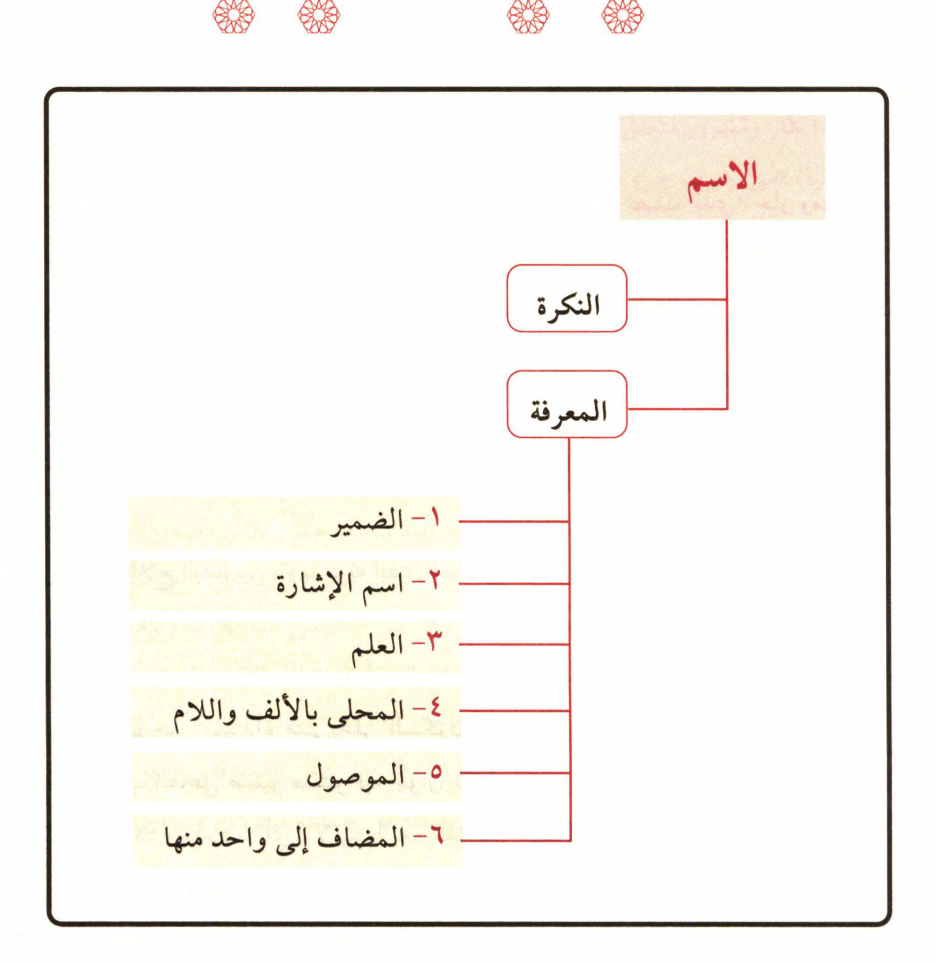
= اليهود والمجوس، وبعض المعارف يقع موقع ما يقبل أل، مثل ضمير الغائب العائد إلى نكرة، نحو قولك: لقيت رجلاً فأكرمته، فإن هذا الضمير واقع موقع رجل السابق، وهو يقبل «أل».

والجواب: أن يهود ومجوس اللذَين يقبلان «أل» هما جمع يهودي ومجوسي؛ فهما نكرتان، فإن كانا عَلَمين على القبيلين المعروفين، لم يصحَّ دخول أل عليهما، وأما ضمير الغائب العائد إلى نكرة، فهو عند الكوفيين نكرة، فلا يضرُّ عندهم صدق هذا التعريف عليه، والبصريون يجعلونه واقعًا موقع «الرجل» لا موقع رجل، وكأنك قلت: لقيت رجلاً فأكرمت الرجل، كما قال تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥ ـ ١٦] وإذا كان كذلك، فهو واقع موقع ما لا يقبل أل؛ فلا يصدق التعريف عليه.

(١) «وغيره» غير: مبتدأ، وغير مضاف، والهاء العائد على النكرة مضاف إليه «معرفة» خبر المبتدأ «كهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كهم «وذي، وهند، وابني، والغلام، والذي» كلهن معطوفات على هم، وفي عبارة المصنف قلب، وكان حقه أن يقول: والمعرفة غير ذلك؛ لأن المعرفة هي المحدث عنها.

وهذه العبارة تنبئ عن انحصار الاسم في النكرة والمعرفة، وذلك هو الراجح عند علماء النحو، ومنهم قوم جعلوا الاسم على ثلاثة أقسام: الأول: النكرة، وهو ما يقبل أل كرجل وكريم، والثاني: المعرفة، وهو ما وُضع ليُستعمل في شيء بعينه كالضمير والعلم، والثالث: اسم لا هو نكرة ولا هو معرفة، وهو ما لا تنوين فيه ولا يقبل أل كمن وما، وهذا الرأي ليس بسديد.

أي: غيرُ النَّكِرَةِ المعرفَةُ، وهي ستةُ أقسامٍ: المضمر، كـ«هُمْ»، واسم الإشارة، كـ«ذي»، والعَلَمُ، كـ«هِندَ»، والمُحلَّى بالألف واللَّام، كـ«الغُلَام»، والموصولُ، كـ«الَّذي» وما أُضيفَ إلى واحِدٍ منها، كـ«ابْني»[1]، وسنتكلَّم على هذه الأقسام.



---

(1) وزِيْدَ نوعٌ سابعٌ هو المنادى المقصودُ، كقولك: «يا رجلُ».

زاده ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/ ٩٣، والناظمُ في «شرح الكافية».

لكنه اختار في «التسهيل». كما في «شرحه» له ٣/ ٣٩٨. أن تعريفه بالإشارة إليه، وهو قول سيبويه في «الكتاب» ٢/ ١٩٧. وزاد ابن كيسان «مَنْ» و«ما» الاستفهاميتين.

الضمير

٥٤ ـ فَما لِذي غَيْبَةٍ اوْ حُضورِ كَأَنْتَ وَهْوَ سَمِّ بِالضَّميرِ[١]

يُشيرُ إلى أنَّ الضَّميرَ[2]: ما دَلَّ على غَيْبَةٍ، كـ«هو»، أو حُضورٍ، وهو قسمان: أحدهما: ضميرُ المخاطَبِ، نحو: «أَنْتَ»، والثاني: ضميرُ المتكلِّم، نحو: «أنا».

٥٥ ـ وذو اتِّصالٍ مِنْهُ مالاَ يُبْتَدا وَلا يَلي إلَّا اخْتِياراً أَبَدا[٣]

---

(١) «فما» اسم موصول مفعول به أول لسمِّ، مبني على السكون في محل نصب «لذي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما، وذي مضاف، و«غيبة» مضاف إليه «أو» عاطفة «حضور» معطوف على غيبة «كأنت» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف؛ أو متعلق بمحذوف حال من ما «وهو» معطوف على أنت «سمِّ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالضمير» جار ومجرور متعلق بسم، وهو المفعول الثاني لسم.

(2) قال الأشموني في «شرحه» ١/ ١٨٥: أعرف الضمائر ضمير المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب السالم عن الإبهام.

والضميرُ هو اصطلاح البصريين، ويسمونه أيضاً المُضمَرَ، والكوفيون يسمونه الكناية والمكني. «توضيح المقاصد» ١/ ٣٥٩.

(٣) «وذو» مبتدأ، وذو مضاف، و«اتصال» مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لذي اتصال «ما» اسم موصول خبر المبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «لا» نافية «يبتدا» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، أي: لا يبتدأ به، كذا قال الشيخ خالد، وهو عجيب غاية العجب، لأن نائب الفاعل إذا كان راجعاً إلى ما كان هو العائد، وإن كان راجعاً إلى شيء آخر غير مذكور، فسد الكلام، ولزم حذف العائد المجرور بحرف جر مع أن الموصول غير مجرور بمثله، وذلك غير جائز، والصواب أن في قوله: «يبتدا» ضميراً مستتراً تقديره هو يعود إلى ما هو العائد؛ وأن أصل الكلام: ما لا يبتدأ به؛ فالجار والمجرور نائب فاعل، فحذف الجار وأوصل الفعل إلى الضمير فاستتر فيه، فتدبر ذلك وتفهمه «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة معطوفة على جملة الصلة «إلا» قصد لفظه: مفعول به لـ«يلي»، «اختياراً» منصوب على نزع الخافض، أي: في الاختيار «أبداً» ظرف زمان متعلق بـ«يلي».

٥٦ ـ كالياءِ والكافِ مِن «ابْني أَكْرَمَكْ» والياءِ والها مِنْ «سَلِيهِ ما مَلَكْ»[١]

الضميرُ البارِزُ ينقسم إلى: مُتَّصِل، ومُنْفَصِل، فالمتصل هو: الذي لا يُبْتَدأ به، كالكاف من «أَكْرَمَكَ» ونحوِه[2]، ولا يقع بعد «إلَّا» في الاختيار[٣]، فلا يقال: ما أكْرَمْتُ إلَّاكَ، وقد جاء شذوذاً في الشعر، كقوله: [الطويل]

ش١٣ ـ أعوذُ بِرَبِّ العَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ فَما لي عَوْضُ إلَّاهُ ناصِرُ[٤]

---

(١) «كالياء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالياء «والكاف» معطوف على الياء «من» حرف جر، ومجروره قول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الياء والكاف «ابني» مبتدأ ومضاف إليه «أكرمك» أكرم: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ابني، والكاف مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وهو ابني «والياء والها» معطوفان على الياء السابقة «من» حرفٌ جار لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال، أي: والياء والهاء حال كونهما من قولك. . . إلخ «سليه» سلي: فعل أمر، وياء المخاطبة فاعل، والهاء مفعول أول «ما» اسم موصول مفعول ثان لسلي «ملك» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما، والعائد إلى الموصول محذوف، أي: سليه الذي ملكه.

(2) عدّد المرادي ١/ ٣٦١ الضمائر المتصلة وعدّها فبلغت معه ستةً وثلاثين ضميراً متصلاً، قال: والسابع والثلاثون «ياء المخاطبة» نحو «تفعلين يا هندُ» على مذهب سيبويه. وهو في «الكتاب» ١/ ٢٠.

(٣) أجاز جماعة ـ منهم ابن الأنباري ـ وقوعه بعد «إلا» اختيارًا؛ وعلى هذا فلا شذوذ في البيتين ونحوهما.

(٤) هذا البيت من الشواهد التي لا يُعرف لها قائل.

اللغة: «أعوذ» ألتجئ وأتحصن، و«الفئة» الجماعة، و«البغي» العدوان والظلم، و«عوض» ظرف يستغرق الزمان المستقبل مثل «أبدًا» إلا أنه مختص بالنفي، وهو مبني على الضم كقبل وبعد.

المعنى: إني ألتجئ إلى ربِّ العرش وأتحصَّن بحِماه من جماعة ظلموني وتجاوزوا معي حدودَ النَّصَفة؛ فليس لي مُعين ولا وَزَرٌ سواه.

الإعراب: «أعوذ» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «برب» جار ومجرور متعلق بأعوذ، وربِّ مضاف، و«العرش» مضاف إليه «من فئة» جار ومجرور متعلق بأعوذ «بغت» بغى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى فئة، والتاء للتأنيث، والجملة في محلِّ جرٍّ صفة لفئة «عليَّ» جار ومجرور متعلِّق ببغى «فما» نافية «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عوض» ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب متعلق بناصر الآتي «إلاه» إلا: حرف استثناء، والهاء ضمير وضع للغائب، وهو هنا عائد إلى رب العرش، مستثنى مبني على الضمِّ في محل نصب «ناصر» مبتدأ مؤخر. =

وقوله: [البسيط]

ش١٤ ـ وَما عَلَيْنا إذا ما كُنْتِ جارَتَنا ... أَلَّا يُـجـاوِرَنـا إِلَّاكِ دَيَّـارُ[1]

= الشاهد فيه: قوله: «إلاه» حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا، وهو شاذ لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، إلا عند ابن الأنباري ومن ذهب نحو مذهبه؛ فإن ذلك عندهم سائغ جائز في سعة الكلام، ولك عندهم أن تحذو على مثاله.

وقد هوَّن هذا الشذوذَ أن الأصل في الضمير أن يكون متصلاً، بدليل أنه لا يعدل عن الضمير المتصل إلا إذا تعذَّر الإتيان به، وشيء آخر يسهِّل هذا الشذوذ، وهو أن إلا بمعنى غير، وأنت لو جئت بـ«غير» هنا، لَوجبَ أن تقول: «غيره» فتأتي بالضمير المتصل، فقد حمل الشاعر «إلا» على «غير» لكونهما بمعنًى واحد.

(١) وهذا البيت أيضًا من الشواهد التي لا يُعرف قائلها.

اللغة: «وما علينا» يُروى في مكانه: «وما نبالي» من المبالاة بمعنى الاكتراث بالأمر والاهتمام له والعناية به، وأكثر ما تُستعمل هذه الكلمة بعد النفي، كما رأيت في بيت الشاهد، وقد تُستعمل في الإثبات إذا جاءت معها أخرى مَنفيَّة، وذلك كما في قول زهير بن أبي سُلمى المزني:

لَـقَـدْ بَـالَـيْـتُ مَـظْـعَـنَ أُمِّ أوفَـى ... وَلَـكِـنْ أُمُّ أوفَـى لا تُـبـالِـي

و«ديَّار» معناه: أحد، ولا يُستعمل إلا في النفي العام، تقول: ما في الدار من ديَّار، وما في الدار دَيُّور، تريد: ما فيها من أحد، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ نُوحٌ رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: ٢٦] يريد: لا تذر منهم أحدًا، بل استأصِلْهم وأفنِهم جميعًا.

المعنى: إذا كنتِ جارتنا فنحن لا نكترث بعدم مجاورة أحد غيرك، يريد أنها هي وحدها التي يُرغَب في جِوارها ويُسَرُّ له.

الإعراب: «وما» نافية «نبالي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن «إذا» ظرف متضمِّن معنى الشرط «ما» زائدة «كنت» كان الناقصة واسمها «جارتنا» جارة: خبر كان؛ وجارة مضاف، ونا مضاف إليه، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذا إليها «أن» مصدرية «لا» نافية «يجاورنا» يجاور: فعل مضارع منصوب بأن، ونا: مفعول به ليجاور «إلاك» إلا: أداة استثناء، والكاف مستثنى مبني على الكسر في محلِّ نصب، والمستثنى منه ديار الآتي «ديار» فاعل يجاور، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لنبالي، أي: وما نبالي عدم مجاورة أحد سواك، ومن رواه: «وما علينا» تكون ما نافية أيضًا، وعلينا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع مبتدأ مؤخرًا، ويجوز أن تكون «ما» استفهامية بمعنى النفي مبتدأ، وعلينا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر؛ والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه منصوب على نزع الخافض، وكأنه قد قال: أي شيء كائن علينا في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا؟! ويجوز أن تكون ما نافية، وعلينا متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والمصدر منصوب على نزع الخافض أيضًا، =

٥٧ ـ وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنا يَجِبْ ... وَلَفْظُ ما جُرَّ كَلَفْظِ ما نُصِبْ[١]

المضمراتُ كلُّها مبنيةٌ، لشبهها بالحروف في الجمود[٢]؛ ولذلك لا تُصَغَّرُ ولا تُثَنَّى ولا

= والتقدير على هذا: وما علينا ضرر في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا.

الشاهد فيه: قوله: «إلاك» حيث وقع الضمير المتصل بعد «إلا» شذوذًا.

وقال المبرد: ليست الرواية كما أنشدها النحاة «إلاك» وإنما صحة الرواية:

أَلَّا يُجَاوِرَنَا سِوَاكِ دَيَّارُ

وقال صاحب «اللُّبّ»: رواية البصريين:

أَلَّا يُجَاوِرَنَا حَاشَاكِ دَيَّارُ

فلا شاهد فيه على هاتين الروايتين؛ فتفطَّن لذلك.

(١) «وكل» مبتدأ أول، وكل مضاف، و«مضمر» مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بيجب الآتي «البنا» مبتدأ ثان «يجب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى البنا، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «ولفظ» مبتدأ، ولفظ مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «جر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «كلفظ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ولفظ مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «نصب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما المجرورة محلًّا بالإضافة، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٢) قد عرفت ـ فيما مضى أولَ باب المعرب والمبني ـ أن الضمائر مبنية لشبهها بالحروف شبهًا وضعيًّا، بسبب كون أكثرها قد وُضع على حرف واحد أو حرفين، وحُمل ما وضع على أكثرَ من ذلك عليه، حملاً للأقل على الأكثر.

وقد ذكر الشارح في هذا الموضع وجهًا ثانيًا من وجوه شبه الضمائر بالحروف، وهو ما سمّاه بالشبه الجمودي، وهو: كون الضمائر بحيث لا تتصرف تصرف الأسماء، فلا تثنَّى ولا تصغَّر ولا تجمع، وأما نحو: «هما وهم وهُنَّ وأنتما وأنتم وأنتن»، فهذه صيغٌ وُضعت من أوَّل الأمر على هذا الوجه، وليست علامةُ المثنَّى والجمع طارئةً عليها.

ونقول: قد أشبهت الضمائر الحروف في وجه ثالث، وهي أنها مفتقرة في دلالتها على معناها البتَّةَ إلى شيء، وهو المرجع في ضمير الغائب، وقرينة التكلُّم أو الخطاب في ضمير الحاضر. وأشبهته في وجه رابع، وهو أنها استغنت بسبب اختلاف صيغها عن أن تُعرب، فأنْتَ ترى أنهم قد وضعوا للرفع صيغة لا تُستعمل في غيره، وللنصب صيغة أخرى، ولم يُجيزوا إلا أن تستعمل فيه، فكان مجرد الصيغة كافيًا لبيان موقع الضمير، فلم يحتج للإعراب ليبينَ موقعه، فأشبه الحروف في عدم الحاجة إلى الإعراب وإن كان سبب عدم الحاجة مختلفًا فيهما (وانظر: ص٢٧ ـ ٣٠).

تُجْمَعُ، وإذا ثَبَتَ أنها مبنيَّةٌ، **فمنها ما يشترك فيه الجرُّ والنَّصبُ**، وهو: كلُّ ضميرِ نَصْبٍ أو جرٍّ مُتَّصِلٍ، نحو: «أكْرَمْتُكَ» و«مَرَرْتُ بِكَ» و«إِنَّهُ» و«لَه»، فالكافُ في «أكرمتُكَ» في موضع نصبٍ، وفي «بِكَ» في موضع جرٍّ، والهاءُ في «إنَّه» في موضع نصب، وفي «لَهُ» في موضع جرٍّ.

ومنها ما يشترك فيه الرفع والنَّصبُ والجرُّ، وهو «نا» وأشارَ إليه بقوله:

٥٨ ـ لِلرَّفْعِ والنَّصْبِ وَجَرٍّ «نا» صَلَحْ   كـاعْـرِفْ بِـنـا فَـإِنَّـنـا نِـلْـنـا الـمِـنَـحْ[1]

أي: صَلَحَ لفظُ «نا» للرفع، نحو: «نِلْنا»، وللنَّصب، نحو: «فإِنَّنا»، وللجرِّ، نحو: «بِنا».

ومما يُستعمل للرفعِ والنَّصبِ والجرِّ الياءُ، فمثالُ الرفع نحو «اضْربي» ومثالُ النصب نحو «أكْرَمَني» ومثالُ الجر نحو: «مَرَّ بي».

ويستعمل في الثلاثة أيضاً «هُمْ» فمثالُ الرفع: «هُمْ قائمون»، ومثالُ النصب: «أكْرَمْتُهُم»، ومثالُ الجرِّ: «لَهُمْ».

وإنما لم يَذْكرِ المصنِّفُ «الياء» و«هم»؛ لأنهما لا يُشْبِهانِ «نا» من كلِّ وجه؛ لأنَّ «نا» تكونُ للرفع والنَّصبِ والجرِّ والمعنى واحدٌ، وهي ضمير مُتَّصِلٌ في الأحوال الثلاثة، بخلاف الياء، فإنها ـ وإن استعملت للرفع والنَّصب والجرِّ وكانت ضميراً متصلاً في الأحوال الثلاثة ـ لم تكن بمعنى واحدٍ في الأحوال الثلاثة؛ لأنها في حالة الرفع للمخاطَبِ[2]، وفي حالتي النَّصب والجرِّ للمتكلِّم، وكذلك «هم»؛ لأنها ـ وإن كانت بمعنى

---

(١) «للرفع» جار ومجرور متعلق بصلح الآتي «والنصب وجر» معطوفان على الرفع و«نا» مبتدأ، وقد قصد لفظه «صلح» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نا، والجملة من صلح وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «كاعرف» الكاف حرف جر، والمجرور محذوف، والتقدير: كقولك، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك... إلخ، واعرف: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بنا» جار ومجرور متعلق باعرف «فإننا» الفاء تعليلية، وإن: حرف توكيد ونصب، ونا: اسمها «نلنا» فعل وفاعل، والجملة من نال وفاعله في محل رفع خبر إن «المنح» مفعول به لنال، منصوب بالفتحة الظاهرة، وسُكِّن لأجل الوقف.

(٢) كان على الشارح أن يقول «للمخاطبة» لأن الياء في نحو «اضربي» ضمير المؤنثة المخاطبة، ويُعتذر عنه بأنه أراد الجنس.

واحد في الأحوال الثلاثة ـ فلَيْستْ مِثْلَ «نا»؛ لأنها في حالة الرفع ضميرٌ منفصلٌ، وفي حالتي النَّصبِ والجرِّ ضميرٌ متَّصلٌ.

٥٩ ـ وَأَلِفٌ والواوُ والنُّونُ لِما غابَ وَغَيْرِهِ كَقاما واعْلَما[١]

الألف والواو والنونُ من ضمائر الرفع المتصلة، وتكونُ للغائب وللمخاطَبِ، فمثالُ الغائبِ: «الزَّيْدانِ قاما» و«الزَّيْدونَ قاموا» و«الهِنْداتُ قُمْنَ» ومثالُ المخاطب «اعْلَما» و«اعْلَمْنَ»، ويدخلُ تحتَ قولِ المصنِّفِ: «وغيرِه» المخاطبُ والمتكلِّمُ، وليس هذا بجيِّد؛ لأنَّ هذه الثلاثَةَ لا تكونُ للمتكلِّم أصلاً، بل إنما تكونُ للغائب أو المخاطَبِ، كما مثَّلْنا.

٦٠ ـ وَمِنْ ضَميرِ الرَّفْعِ ما يَسْتَتِرُ كافْعَلْ أوافِقْ نَغْتَبِطْ إذْ تَشْكُرُ[٢]

ينقسمُ الضميرُ إلى مُستَترٍ وبارزٍ[٣]، والمستتر إلى واجبِ الاستتار وجائزِه؛ والمراد

(١) «ألف» مبتدأ، وهو نكرة، وسوغ الابتداء به عطف المعرفة عليها «والواو، والنون» معطوفان على ألف «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «غاب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما، والجملة لا محل لها صلة ما «وغيره» الواو حرف عطف، غير: معطوف على ما، وغير مضاف، والضمير مضاف إليه «كقاما» الكاف جار لقول محذوف، والجار والمجرور يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك، وقاما: فعل ماض وفاعل «واعلما» الواو عاطفة، واعلما: فعل أمر، وألف الاثنين فاعله، والجملة معطوفة بالواو على جملة قاما.

(٢) «من ضمير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وضمير مضاف، و«الرفع» مضاف إليه «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر، مبني على السكون في محل رفع «يستتر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة ما «كافعل» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور يتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك، وافعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أوافق» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «نغتبط» بدل من أوافق «إذ» ظرف وُضع للزمن الماضي؛ ويستعمل مجازاً في المستقبل، وهو متعلق بقوله: «نغتبط» مبني على السكون في محل نصب «تشكر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها.

(٣) المنقسم هو الضمير المتصل لا مطلق الضمير، والمراد بالضمير البارز ما له صورة في اللفظ حقيقة، نحو التاء والهاء في: أكرمته، والياءِ في: ابني، أو حكمًا، كالضمير المتصل المحذوفِ من اللفظ جوازًا في نحو قولك: جاء الذي ضربت؛ فإن التقدير: جاء الذي ضربته، فحذفت الهاء من اللفظ، وهي منوية، لأن الصِّلة لابدَّ لها من عائد يربطها بالموصول.

=

بواجب الاستتار: ما لا يَحُلُّ محلَّه الظاهِرُ، والمرادُ بجائز الاستتار: ما يَحُلُّ مَحَلَّهُ الظاهِرُ.

وذكر المصنفُ في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار أربعةً:

الأول: فعلُ الأمْرِ للواحِدِ المخاطَبِ: كـ«افْعَلْ»، التقدير: «أنت»، وهذا الضمير لا يجوز إبرازُهُ؛ لأنه لا يَحُلُّ محلَّه الظاهر، فلا تقول: «افْعَلْ زَيْدٌ»، فأما «افْعَلْ أَنْتَ» فـ«أنت» تأكيدٌ للضمير المستتر في «افْعَلْ» وليس بفاعل لـ«افْعَلْ»، لصحَّة الاستغناء عنه، فتقول: افْعَلْ، فإن كان الأمر لواحدةٍ، أو لاثنين، أو لجماعة، بَرَزَ الضمير، نحو: «اضْرِبي» و«اضْرِبا» و«اضْرِبوا» و«اضْرِبْنَ».

الثاني: الفعلُ المضارعُ الذي في أوَّله الهمزة، نحو: «أوافِقُ» والتقدير: «أنا»، فإن قلْتَ: «أوافقُ أنا» كان «أنا» تأكيداً للضَّميرِ المستَتر.

الثالث: الفعلُ المضارعُ الذي في أوّله النون، نحو: «نَغْتَبِطُ» أي: «نحن».

الرابع: الفعلُ المضارعُ الذي في أوَّله التاءُ لخطاب الواحِدِ، نحو: «تَشْكُرُ» أي: «أنت»، فإن كان الخطاب لواحدةٍ أو لاثنين أو لجماعة، بَرَزَ الضمير، نحو: «أَنْتِ تَفْعَلينَ» و«أَنْتما تَفْعَلَانِ» و«أَنْتُم تَفْعَلونَ» و«أَنْتُنَّ تَفْعَلْنَ».

= **ومن هنا تعلم أن البارز ينقسم إلى قسمين: الأول**: المذكور، **والثاني**: المحذوف.

والفرق بين المحذوف والمستتر من وجهين: الأول: أن المحذوف يمكن النطق به، وأما المستتر فلا يمكن النطق به أصلاً، وإنما يستعيرون له الضمير المنفصل حين يقولون: مستتر جوازًا تقديره هو، أو يقولون: مستتر وجوبًا تقديره أنا أو أنت، وذلك لقصد التقريب على المتعلمين، وليس هذا هو نفس الضمير المستتر على التحقيق.

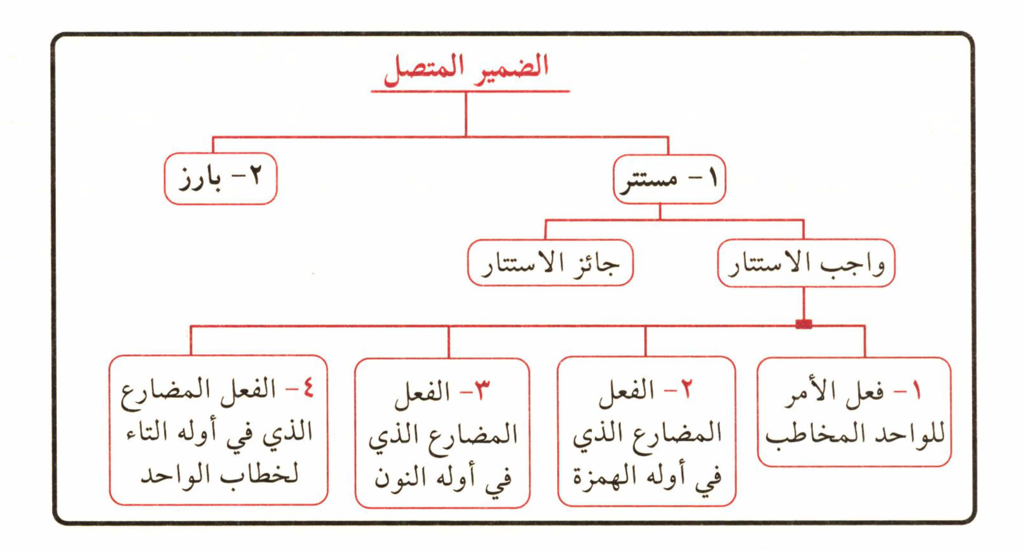
والوجه الثاني: أن الاستتار يختصُّ بالفاعل الذي هو عمدة في الكلام، وأما الحذف، فكثيرًا ما يقعُ في الفضلات، كما في المفعول به في المثال السابق، وقد يقعُ في العُمُد في غير الفاعل كما في المبتدأ، وذلك كثير في العربية، ومنه قول سويد بن أبي كاهل اليَشكُري في وصف امرئ يُضمر بُغضَه:

مُسْتَسِرُّ الشَّنْءِ لَو يفقِدُني ... لَبدَا مِنهُ ذُبابٌ فَنَبَع

يريد: هو مستسر البغض، فحذف الضمير؛ لأنه معروف ينساق إلى الذهن، ومثل ذلك أكثر من أن يحصَى في كلام العرب.

هذا[١] ما ذكره المصنف من المواضع التي يجب فيها استتار الضَّميرِ.

ومثال جائز الاستتار: «زَيْدٌ يَقومُ»، أي: هو، وهذا الضمير جائز الاستتار؛ لأنه يَحُلُّ مَحَلَّه الظاهِرُ، فتقول: «زيد يقوم أبوه»، وكذلك كلُّ فعلٍ أُسنِدَ إلى غائبٍ أو غائبة، نحو: «هِنْدٌ تَقومُ»، وما كان بمعناه، نحو: «زَيْدٌ قائِمٌ»، أي: «هو».



(١) **وبقيت مواضعُ أخرى يجب فيها استتارُ الضمير**: **الأول**: اسم فعل الأمر، نحو: صه، ونزال. ذكره في «التسهيل». **والثاني**: اسم فعل المضارع، نحو: أف وأوه. ذكره أبو حيان. **والثالث**: فعل التعجب، نحو: ما أحسنَ محمدًا! **والرابع**: أفعل التفضيل، نحو: محمد أفضل من علي. **والخامس**: أفعال الاستثناء، نحو: قاموا ما خلا عليًّا، أو ما عدا بكرًا، أو لا يكون محمدًا. زادها ابن هشام في «التوضيح» تَبَعًا لابن مالك في باب الاستثناء من «التسهيل» وهو حق. **السادس**: المصدر النائب عن فعل الأمر، نحو قول الله تعالى: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤].

وأما مرفوع الصفة الجارية على مَن هي له، فجائز الاستتار قطعًا، وذلك نحو: «زيد قائم» ألا ترى أنك تقول في تركيب آخر: «زيد قائم أبوه»، وقد ذكره الشارح في جائز الاستتار، وهو صحيح. وكذلك مرفوع نعم وبئس، نحو: «نعم رجلاً أبو بكر، وبئست امرأة هند»؛ وذلك لأنك تقول في تركيب آخر: «نعم الرجل زيد، وبئست المرأة هند».

=

٦١ ـ وَذو ارْتِفاعٍ وانْفِصالٍ أَنا هو وَأَنْتَ والفُروعُ لاَ تَشْتَبِهُ[١]

تقدَّم أنَّ الضمير ينقسم إلى مستتر وإلى بارزٍ، وسبق الكلام في المستتر، والبارزُ ينقسم إلى: مُتَّصلٍ، ومنفصلٍ، فالمتَّصل يكون مرفوعاً، ومنصوباً، ومجروراً، وسبق الكلامُ في ذلك، والمنفصل يكون مرفوعاً، ومنصوباً، ولا يكون مجروراً.

وذكر المصنِّف في هذا البيت المرفوعَ المنفصل، وهو اثنا عشر: «**أَنا**» للمتكلم وَحْدَه، و«**نَحْنُ**» للمتكلِّم المُشارَكِ أو المُعَظِّمِ نَفْسَه، و«**أَنْتَ**» للمُخاطَبِ، و«**أَنْتِ**» للمخاطَبةِ، و«**أَنْتُما**» للمخاطَبيْنِ أو المخاطَبَتَيْنِ، و«**أَنْتُمْ**» للمخاطَبينَ، و«**أَنْتُنَّ**» للمخاطَبات، و«**هو**» للغائب، و«**هيَ**» للغائبة، و«**هُما**» للغائبَيْنِ أو الغائبَتَيْنِ، و«**هُمْ**» للغائِبينَ، و«**هُنَّ**» للغائبات[2].






---

(١) «**وذو**» مبتدأ، وذو مضاف، و«**ارتفاع**» مضاف إليه «**وانفصال**» معطوف على ارتفاع «**أنا**» خبر المبتدأ «**هو، وأنت**» معطوفان على أنا «**والفروع**» مبتدأ «**لا**» نافية «**تشتبه**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الفروع، والجملة من الفعل المضارع المنفي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «الفروع».

(2) ذكر في «البهجة المرضية» ص٦٤ أن هذه المجموعة قد تُستَعْمَلُ مجرورةً كقولك: «أنا كأنتَ» وأشباهه، وقد تُستعمل منصوبةً كقولك: «ضربتُك أنتَ» ونحْوها.

من أحكام الاتصال والانفصال

٦٢ ـ وَذو انْتِصابٍ فِي انْفِصالٍ جُعِلاَ إيَّايَ والتَّفْريعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ[(١)]

أشار في هذا البيت إلى المنصوب المنفصل، وهو اثنا عشر: «**إيَّايَ**» للمتكلِّم وَحْدَه، و«**إيانا**» للمتكلِّم المشارَكِ أو المعظِّمِ نفسَه، و«**إيَّاكَ**» للمخاطبِ، و«**إيَّاكِ**» للمخاطبة، و«**إياكما**» للمخاطَبَينِ أو المخاطبَتَينِ، و«**إيَّاكُم**» للمخاطَبِين و«**إيَّاكُنَّ**» للمخاطبات، و«**إيَّاه**» للغائب، و«**إيَّاها**» للغائبة، و«**إيَّاهما**» للغائِبَيْنِ أو الغائبتَيْنِ، و«**إيَّاهُمْ**» للغائِبينَ، و«**إياهُنَّ**» للغائبات[(٢)].

---

(١) «وذو» مبتدأ، وذو مضاف، و«انتصاب» مضاف إليه «في انفصال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في «جعل» الآتي «جعلا» جعل: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو «إياي» مفعول ثان لجعل، والجملة من جعل ومعموليه في محل رفع خبر المبتدأ «والتفريع» مبتدأ «ليس» فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على التفريع «مشكلاً» خبر ليس، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «التفريع».

(٢) اختُلف في هذه اللواحق التي بعد «إيَّا» فقيل: هي حروف تبيِّنَ الحالَ وتوضح المرادَ من «إيَّا» متكلِّمًا أو مخاطبًا أو غائبًا، مفردًا أو مثنًّى أو مجموعًا، ، ومثلها مثل الحروف التي في أنت وأنتما وأنتن، ومثل اللواحق في أسماء الإشارة، نحو: تلك وذلك وأولئك، وهذا مذهب سيبويه والفارسيِّ والأخفش. قال أبو حيان: وهو الذي صحَّحه أصحابنا وشيوخنا.

وذهب الخليل والمازني، واختاره ابن مالك، إلى أن هذه اللواحق أسماء، وأنها ضمائر أُضيفت إليها «إيَّا» زاعمين أنَّ «إيَّا» أُضيفَتْ إلى غيرِ هذه اللَّواحق في نحو: «إذا بلغ الرجلُ الستين فإيَّاه وإيَّا الشوابّ» فيكون في ذلك دليلٌ على أن اللواحق أسماء.

وذلك باطل لوجهين: الأول: أن هذا الذي استشهدوا به شاذٌّ، ولم تعهد إضافة الضمائر. والثاني: أنه لو صحَّ ما يقولون، لكانت «إيَّا» ونحوُها ملازمةً للإضافة، وقد علمنا أن الإضافة من خصائص الأسماء المعربة؛ فكان يلزم أن تكون «إيا» ونحوها معربة، ألست ترى أنهم أعربوا «أيّ» الموصولة والشرطية والاستفهامية لما لازمها من الإضافة؟

وقال الفراء: إن «إيا» ليست ضميرًا، وإنما هي حرف عِمادٍ جيء به توصُّلاً للضمير، والضمير هو اللواحق، وجيء بهذا العماد ليكون دعامةً يعتمدُ عليها؛ ولتمييز هذه اللواحق عن الضمائر المتصلة. =

٦٣ ـ وَفي اخْتيارٍ لَا يَجيءُ المُنْفصِلْ إذا تَـأَتَّـى أَنْ يَـجـيءَ الـمُـتَّـصِـلْ[١]

كلُّ موضع أَمْكَنَ أن يُؤتَى فيه بالضمير المُتَّصِلِ لا يجوز العدولُ عنه إلى المنفَصلِ[2]، إلا فيما سيذكرُه المصنِّفُ، فلا تقول في «أكرمتُكَ»: «أكرمْتُ إيَّاكَ»؛ لأنه يمكن الإتيان بالمتَّصلِ، فتقولُ: «أكرمْتُكَ».

فإن لم يمكنِ الإتيانُ بالمتَّصل تعيَّن المنفصِلُ، نحو: «إيَّاكَ أكْرَمْتُ»[٣]، وقد جاء الضَّميرُ في الشعر منفصلاً مع إمكان الإتيان به متصلاً، كقوله: [البسيط]

= وزعم الزجّاج أنَّ الضمائر هي اللواحقُ موافقًا في ذلك للفرَّاء، ثم خالفه في «إيَّا» فادَّعى أنها اسم ظاهر مضاف إلى الكاف والياء والهاء.

وقال ابن درستويه: إنَّ هذا اسمٌ ليس ظاهرًا ولا مضمرًا، وإنما هو بين بين.

وقال الكوفيون: المجموع من «إيَّا» ولواحقِها ضميرٌ واحد.

(١) «وفي اختيار» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل يجيء الآتي «لا» نافية «يجيء» فعل مضارع «المنفصل» فاعل يجيء «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «تأتى» فعل ماض «أن» حرف مصدري ونصب «يجيء» فعل مضارع منصوب بأن «المتصل» فاعل يجيء، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل تأتي، والتقدير: إذا تأتى مجيء المتصل، والجملة من تأتى وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: إذا تأتَّى مجيء المتصل فلا يجيء المنفصل.

(2) سبَبُ ذلك أن الضمير المتصل أشدّ اختصاراً من المنفصل، والضمائر وُضعَتْ لغرض الاختصار.

ينظر: المرادي ١/ ٣٦٧، والأشموني ١/ ١٩٦، و«البهجة» ص٦٤.

(٣) **اعلم أنه يتعين انفصال الضمير ولا يمكن المجيء به متصلاً في عشرة مواضع:**

الأول: أن يكون الضمير محصوراً، كقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وكقول الفرزدق:

أَنَـا الـذائِـدُ الـحَـامِـي الـذِّمـارَ وإنَّـمَـا يُـدَافِـعُ عَـن أحـسَـابِـهِـم أنَـا أو مِـثـلِـي

إذ التقدير: لا يدافع عن أحسابهم إلَّا أنا أو مثلي.

ومن هذا النوع قول عَمرو بن مَعديكَرِب الزبيدي:

قَـد عَـلِـمَـت سَـلـمـى وجَـاراتُـهـا مـا قَـطَّـرَ الـفَـارِسَ إلَّا أنَـا

الثاني: أن يكون الضمير مرفوعًا بمصدر مضاف إلى المنصوب به، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ هو» وكقول الشاعر:

بِـنَـصْـرِكُـمْ نَـحْـنُ كُـنـتُـمْ فـائِـزِيـنَ وقَـدْ أغرَى العِدَى بِكُمُ استِسلامُكُمْ فَشَلا

الثالث: أن يكونَ عاملُ الضمير مضمَراً، نحو قول السَّموأل:

وإنْ هُوَ لَـمْ يَحمِلْ على النَّفسِ ضَيمَها فَـلَـيْـسَ إلـى حُـسْـنِ الـثَّـنـاءِ سَـبـيـلُ =

ش١٥ ـ بِالباعِثِ الوارِثِ الأمْواتِ قَدْ ضَمِنَتْ ... إيَّاهُمُ الأَرْضُ في دَهْرِ الدَّهاريرِ[(١)]

= وكقول لَبيد بن ربيعة:

فإنْ أنْتَ لَمْ يَنفَعْكَ عِلْمُكَ فانتَسِبْ ... لَعلَّكَ تَهدِيكَ القُرُونُ الأوائلُ

الرابع: أن يكون عاملُ الضمير متأخرًا عنه، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] وهذا هو الموضع الذي أشار إليه الشارح.

الخامس: أن يكون عاملُ الضمير معنويًّا، وذلك إذا وقع الضمير مبتدأ، نحو: «اللهم أنا عبدٌ أثيم، وأنْتَ مولىً كريم» ومنه: «أنا الذائد» في بيت الفرزدق السابق.

السادس: أن يكون الضمير معمولاً لحرف نفي، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ [هود: ٣٣]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١١٤]، ﴿إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الشعراء: ١١٥]، وكقول الشاعر:

إنْ هُوَ مُستَولِيًا على أحَدٍ ... إلَّا على أضْعفِ المَجانِينِ

السابع: أن يفصل بين الضَّمير وعامله بمعمولٍ آخر، كقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة: ١]، وكقول الشاعر:

مُبَرَّأً مِن عُيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمِ ... فاللهُ يَرعَى أبا حَفصٍ وإيَّانا

الثامن: أن يقعَ الضمير بعدَ واو المعية، كقول أبي ذؤيب الهُذَلي:

فآلَيتُ لا أنفَكُّ أحْذُو قَصِيدَةً ... تَكُونُ وإيَّاها بِهَا مثَلاً بَعدِي

التاسع: أن يقع الضميرُ بعد «أمَّا» نحو: «أمَّا أنا فشاعرٌ، وأمَّا أنتَ فكاتبٌ، وأمَّا هو فنحوي».

العاشر: أن يقع بعد اللَّام الفارقة، نحو قول الشاعر:

إنْ وَجَدتُ الصَّديقَ حَقًّا لإيَّا ... كَ فَمُرْني فَلَنْ أزَالَ مُطِيعَا

وسيأتي موضعُ ذِكْرِ تفصيلَه المصنف والشارح.

(١) البيت من قصيدة للفَرَزْدق يفتخر فيها ويمدح يزيدَ بن عبد الملكِ بن مروان، وقبله:

يَا خَيْرَ حَيٍّ وَقَتْ نَعْلٌ لَهُ قَدَمَا ... ومَيِّتٍ بَعدَ رُسْلِ اللهِ مَقبُورِ

إنِّي حَلَفْتُ وَلَم أَحْلِفْ عَلى فَنَدٍ ... فِنَاءِ بَيتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعْمُورِ

اللغة: «الباعث» الذي يبعث الأموات ويحييهم بعد موتهم «الوارث» هو الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك «ضمنت» بكسر الميم مخففة بمعنى تضمَّنت، أي اشتملت، أو بمعنى تكفلَّت بهم «الدهارير» الزمن الماضي، أو الشدائد، وهو جمعٌ لا واحدَ له من لفظه.

الإعراب: «**بالباعث**» جار ومجرور متعلق بقوله: «حلفت» في البيت الذي أنشدناه قبل هذا البيت «**الوارث**» صفة ثانية، أو معطوف عليه بإسقاط حرف العطف للضرورة، أو مضاف إليه «**والأموات**» يجوز فيه وجهان؛ أحدهما: جرُّه بالكسرة الظاهرة على أنه مضاف إليه، والمضاف هو الباعث والوارث، على مثال قوله:

يَا مَن رَأى عَارِضاً أُسَرُّ لَهُ ... بَينَ ذِرَاعي وجَبهَةِ الأَسَدِ =

٦٤ ـ وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هاءَ سَلْنيهِ وَما أَشْبَهَهُ في كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمَى[(١)]

٦٥ ـ كَذاكَ خِلْتَنيهِ واتِّصالا أَخْتارُ غَيْري اخْتارَ الانْفِصالا[(٢)]

= وقولهم: «قَطَعَ اللهُ يَدَ ورِجْلَ مَنْ قالَها». والوجه الثاني: نصب الأموات بالفتحة الظاهرة على أنه مفعول به تنازعه الوصفان، فأُعمل فيه الثاني وحُذف ضميره من الأوَّل لكونه فضلة «**ضمنت**» ضمن: فعل ماض، والتاء للتأنيث «**إياهم**» مفعول به تقدَّم على الفاعل «**الأرض**» فاعل ضمن «**في دهر**» جار ومجرور متعلق بضمنت، ودهر مضاف، و«**الدهارير**» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «ضمنت إيَّاهم» حيث عدل عن وصل الضمير إلى فصله؛ وذلك خاصٌّ بالشعر، ولا يجوز في سعة الكلام، ولو جاء به على ما يستحقُّه الكلام لقال: «قَدْ ضَمِنَتْهم الأرْضُ».

ومثل هذا البيت قول زياد بن منقذ العَدَوي التميمي من قصيدة له يقولها في تذكر أهله والحنين إلى وطنه، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها، وكان أهله بنجد في وادي أُشَيٍّ، بزنة المصغَّر (وانظر ١/ ٦٥ من كتابنا: هداية السالك إلى أوضح المسالك ـ ١/ ٩٠ من كتابنا: عدة السالك):

وَمَا أُصَاحِبُ مِن قَومٍ فأذكُرُهُمْ إلَّا يَزيدُهُمُ حُبًّا إلَيَّ هُمُ

فقد جاء بالضمير منفصلاً، وهو قوله: «هم» في آخر البيت، وكان من حقِّه أن يجيءَ به متصلاً بالعامل، وهو قوله: «يزيد» ولو جاء به على ما يقتضيه الاستعمال لقال: «إلَّا يزيدونهم حبًّا إليَّ». ومثل ذلك قول طَرَفَةَ بن العبد البكري:

أَصَرَمْتَ حَبْلَ الوَصْلِ بَلْ صَرَمُوا يَا صَاحِ بَلْ قَطَعَ الوِصَالَ هُمُ

وكان من حقِّه أن يقول: «بَلْ قَطَعوا الوِصالَ» لكنَّه اضطر ففصل.

(١) «**وصل**» الواو للاستئناف، صل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**أو**» حرف عطف دال على التخيير «**افصل**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة افصل معطوفة على جملة صل «**هاء**» مفعول به تنازعه الفعلان، فأُعمل فيه الثاني، وهاء مضاف، و«**سلنيه**» قصد لفظه: مضاف إليه «**وما**» الواو حرف عطف، ما: اسم موصول معطوف على سلنيه «**أشبهه**» أشبه: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والهاء مفعول به، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما «**في كنته**» جار ومجرور متعلق بانتمى الآتي «**الخلف**» مبتدأ «**انتمى**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخلف، والجملة من انتمى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وانتمى معناه انتسب، والمراد أن بين العلماء خلافاً في هذه المسألة، وأن هذا الخلاف معروف، وكل قول فيه معروف النسبة إلى قائله.

(٢) «**كذاك**» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «**خلتنيه**» قصد لفظه مبتدأ مؤخر «**واتصالاً**» الواو عاطفة، اتصالاً: مفعول مقدم لأختار «**أختار**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «**غيري**» غير: مبتدأ، وغير مضاف، والياء التي للمتكلم مضاف إليه «**اختار**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود لغيري، والجملة من اختار وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «**الانفصالا**» مفعول به لاختار، والألف للإطلاق.

أشار في هذين البَيتَين إلى المواضع التي يجوزُ أنْ يؤتَى فيها بالضَّميرِ منفصلاً مع إمكان أنْ يؤتَى به متصلاً.

فأشار بقوله: «سَلْنيه» إلى ما يتعدَّى إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل، وهما ضميران[1]، نحو: «الدِّرْهَمُ سَلْنيهِ» فيجوزُ لك في هاء «سَلْنيه» الاتِّصالُ، نحو: «سَلْنيهِ»، والانفصالُ، نحو: «سَلْني إيَّاه»، وكذلك كلُّ فعل أشبهه، نحو: «الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَهُ» وَ«أَعْطَيْتُكَ إيَّاهُ».

وظاهر كلامِ المصنِّف أنَّه يجوزُ في هذه المسألة الانفصالُ والاتصالُ على السواء، وهو ظاهر كلام أكثر النحويين[2]، وظاهر كلام سيبويه[3] أن الاتصال فيها واجبٌ، وأن الانفصال مخصوص بالشعر.

وأشار بقوله: «**في كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمى**» إلى أنه[4] إذا كان خبرُ «كان» وأخواتها ضميراً، فإنه يجوز اتصالُه وانفصالُه، واخْتُلِفَ في المختار منهما، فاختار المصنِّفُ الاتِّصالَ، نحو «كُنْتُهُ»[5]، واختار سيبويه الانفصالَ، نحو: «كنت إياه»[6][7] [تقول: الصديق كُنتَه، وكنت إيَّاه].

---

(1) قاله ابن هشام بعبارة أخرى في «أوضح المسالك» ١/ ١٠٤ ـ ١٠٥:
أن يكون عاملُ الضمير عاملاً في ضميرٍ آخَرَ أعرفَ منه، مُقَدَّم عليه، وليس مرفوعاً.
وقال المرادي ١/ ٣٧١: ما وقع ثانيَ ضميرين بفعلٍ غير ناسخ.
وقال الأشموني ١/ ١٩٩: من كل ثاني ضميرين أولها أخصُّ، وغير مرفوع، والعامل فيهما غير ناسخ.
ولك أن تقول: أن يقع الضمير بعد فعل متعدٍّ إلى ضميرَين أولهما أعرفُ من الثاني، وهذا الأول ليس في موضع رفعٍ، والثاني منهما ليس خبراً في الأصل.

(2) كالرماني، وابن الطراوة؛ كما في «البهجة» ص٦٤، و«توضيح المقاصد» ١/ ٣٧٢، وزعم المراديُّ أن القول الآخر هو قولُ الأكثرين.

(3) «الكتاب» ٢/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤، وهو المراد بقول الناظم: «غيري» ولم يصرّح باسمه تأدُّباً.

(4) وهي الصورة الثانية.

(5) لأن الخبر ضمير، والأصل في الضمير الاتصال؛ لأنه أخصَرُ.

(6) وعُلّل بأن الضمير كان في الأصل خبراً لمبتدأ، والأصل في الخبرِ الانفصالُ عن المبتدأ.

(٧) قد ورد الأمران كثيرًا في كلام العرب؛ فمن الانفصال قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:
لَئِنْ كَانَ إيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعدَنَا ... عَنِ العَهدِ والإنسَانُ قَد يَتَغَيَّرُ
=

وكذلك **المختارُ عند المصنفِ** الاتصالُ في نحو: «خِلْتَنيهِ»[(١)]، وهو: كلُّ فعلٍ تَعدَّى إلى مفعولَين، الثاني منهما خَبَرٌ في الأصل وهما ضميرانِ، ومذهَبُ سيبويه أنَّ المختارَ في هذا أيضاً الانفصالُ، نحو: «خِلْتَني إيَّاهُ» ومذهَبُ سيبويه أرْجَحُ؛ لأنه هو الكثيرُ في لسانِ العَرَبِ على ما حكاه سيبويه عنهم، وهو المُشافِهُ لهم، قال الشاعر: [الوافر]

ش١٦ ـ إذا قالَتْ حَذامِ فَصَدِّقوها ... فَإنَّ القَوْلَ ما قالَتْ حَذامِ[(٢)]

= وقولُ الآخر:

لَيْسَ إيَّايَ وإيَّاكِ ولاَ نَخْشَى رَقِيبَا

ومن الاتصال قولُ أبي الأسود الدُّؤلي يخاطبُ غلامًا له كانَ يشربُ النبيذَ فيضطرب شأنُه وتسوءُ حالُه:

فإنْ لا يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فإنَّهُ ... أخُوها غَذَتْهُ أمُّهُ بِلِبَانِها

وقول رسول الله ﷺ لعمرَ بن الخَطَّاب في شَأْنِ ابنِ الصيَّادِ: «**إنْ يَكُنْه فَلَنْ تُسلَّطَ عليه، وإلَّا يَكُنْه فلا خَيْرَ لَكَ في قَتْلِه**»، ومنه الشاهد رقم ١٧ الآتي في ص١١٥.

(١) قد وردَ الأمرانِ في فصيحِ الكلامِ أيضًا، فمِنَ الاتصالِ قولُه تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا﴾ [الأنفال: ٤٣].

وقول الشاعر:

بُلِّغْتُ صُنعَ امرِئٍ بَرٍّ إخالُكَهُ ... إذْ لَمْ تَزَلْ لاكتِسَابِ الحَمْدِ مُبتَدِرَا

ومن الانفصال قولُ الشَّاعرِ:

أخِي حَسِبتُكَ إيَّاهُ وقَدْ مُلِئَتْ ... أرجَاءُ صَدْرِكَ بالأضْغَانِ والإحَنِ

(٢) هذا البيت قيل: إنه لديسم بن طارق، أحدِ شعراء الجاهلية، وقد جرى مجرى المثل، وصار يُضرب لكل من يعتدُّ بكلامه ويتمسك بمقاله، ولا يلتفت إلى ما يقولُ غيره، وفي هذا جاء به الشارح، وهو يريد أنَّ سيبويه هو الرجل الذي يعتدُّ بقوله ويعتبرُ نقلُه؛ لأنَّه هو الذي شافَهَ العَرَبَ، وعنهم أخذَ، ومن ألسنتهم استمدَّ.

المفردات: «حذام» اسم امرأة، زعم بعض أرباب الحواشي أنها الزَّبَّاء، وقال: وقيل: غيرها، ونقول: الذي عليه الأدباء أنها زرقاءُ اليمامة، وهي امرأة من بنات لقمان بن عاد، وكانت ملكة اليمامة، واليمامة اسمها، فسمِّيت البلدُ باسمها، زعموا أنها كانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام، وهي التي يشير إليها النابغةُ الذُّبياني في قوله:

وَاحْكُمْ كَحُكْمِ فَتاةِ الحَيِّ إذْ نَظَرَتْ ... إلَى حَمَامٍ سِرَاعٍ وَاردِ الثَّمَدِ

قالَتْ: ألاَ لَيتَمَا هذا الحَمَامُ لَنَا ... إلى حمَامتِنَا أو نِصْفُهُ فَقَدِ

الإعراب: «**إذا**» ظرف تضمن معنى الشرط «**قالت**» قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث «**حذام**» فاعل قال مبني على الكسر في محل رفع «**فصدقوها**» الفاء واقعة في جواب إذا، وصدق فعل أمر مبني على حذف النون، والواو فاعل، وها مفعول به «**فإن**» الفاء للعطف، وفيها معنى التعليل، وإن: حرف توكيد ونصب «**القول**» =

٦٦ ـ وَقَـدِّمِ الأخَـصَّ فـي اتِّـصَـالِ وَقَـدِّمَـنْ مـا شِـئْـتَ فـي انْـفِـصَـالِ[١]

ضميرُ المتكلِّم أخصُّ من ضمير المخاطَبِ، وضميرُ المخاطَبِ أخَصُّ من ضمير الغائب، فإن اجتمعَ ضميران منصوبان أحدُهما أخَصُّ من الآخر، فإنْ كانا متَّصلين، وَجَبَ تقديمُ الأخَصِّ منهما، فتقول: «الدرهم أعطيتُكَه» و«أعطيتَنيهِ»، بتقديم الكاف والياء على الهاء؛ لأنهما أخَصُّ من الهاء؛ لأنَّ الكافَ للمخاطَبِ، والياءَ للمتكلِّم، والهاءَ للغائب، ولا يجوزُ تقديمُ الغائب مع الاتِّصال، فلا تقول: أعطيْتُهوك، ولا أعطيْتَهوني، وأجازه قوم، ومنه ما رواه ابن الأثير في «غريب الحديث» من قول عثمان رضي الله عنه: **«أراهُمُني الباطِلُ شَيْطاناً»**[2].

فإنْ فُصِلَ أحَدُهما، كُنْتَ بالخيار، فإنْ شِئْتَ قَدَّمْتَ الأخَصَّ، فقلت: «الدرهم أعْطَيْتُكَ

= اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «ما» اسم موصول خبر إنَّ مبني على السكون في محلِّ رفع «**قالت**» قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث «**حذام**» فاعل قالت، والجملة من الفعل الذي هو «قال» والفاعل لا محلَّ لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، أي: ما قالته حذام.

التمثيل به: قد جاء الشارح بهذا البيت وهو يزعم أن مذهب سيبويه أرجح مما ذهب إليه الناظم، وكأنه أراد أن يُعرَف الحقُّ بأن يكون منسوبًا إلى عالم جليل كسيبويه، وهي فكرة لا يجوز للعلماء أن يتمسكوا بها، ثم إن الأرجح في هذه المسألة ليس هو ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، بل الأرجح ما ذهب إليه ابن مالك والرُّمَّاني وابن الطَّرَاوة من أن الاتصال أرجح في خبر كان وفي المفعول الثاني من مفعولَي ظن وأخواتها، وذلك من قِبَل أن الاتصال في البابين أكثر وروداً عن العرب؛ وقد ورد الاتصال في خبر «كان» في الحديث الذي رويناه لك، وورد الاتصال في المفعول الثاني من باب ظن في القرآن الكريم فيما قد تلونا من الآيات، ولم يرد في القرآن الانفصال في أحد البابين أصلاً، وبحسبك أن يكون الاتصال هو الطريق الذي استعمله القرآن الكريم باطِّراد.

(١) «**وقدم**» الواو عاطفة، قدم: فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وحُرِّك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**الأخص**» مفعول به لقدم «**في اتصال**» جار ومجرور متعلق بقدم «**وقدمن**» الواو عاطفة، قدم: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**ما**» اسم موصول مفعول به لقدم المؤكد، مبني على السكون في محل نصب «**شئت**» فعل وفاعل، وجملتهما لا محل لها صلة ما الموصولة، والعائد محذوف، والتقدير: وقدمن الذي شئته «**في انفصال**» جار ومجرور متعلق بقدِّمن.

(2) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (رأى) للإمام مجد الدين ابن الأثير (٦٠٦هـ). تحقيق: رضوان مامو. مؤسسة الرسالة.

إيَّاه»، و«أعْطَيْتني إيَّاه». وإن شئت قَدَّمْتَ غيرَ الأخَصِّ، فقلتَ: «أعْطَيْتُهُ إيَّاكَ»، و«أعطَيْتَه إياي»، وإليه أشار بقوله: «**وَقَدِّمَنْ ما شِئْتَ في انفصال**».

وهذا الذي ذكره ليس على إطلاقه، بل إنما يجوز تقديمُ غيرِ الأخَصِّ في الانفصال عند أمْنِ اللَّبْس، فإنْ خِيفَ لبسٌ لم يَجُزْ، فإنْ قلتَ: «زيدٌ أعْطَيْتُكَ إيَّاه»[1]، لم يجز تقديمُ الغائب، فلا تقول: زيد أعطيته إياك؛ لأنه لا يُعْلَم هل زيد مأخوذ أو آخِذٌ.

٦٧ ـ وَفي اتِّحادِ الرُّتْبَةِ الزَمْ فَصْلا　　وَقَدْ يُبيحُ الغَيْبُ فيهِ وَصْلا[2]

إذا اجتمع ضميران وكانا منصوبَين واتَّحدا في الرُّتبة ـ كأنْ يكونا لمتكلِّمين، أو مخاطبين، أو غائبين ـ فإنه يلزم الفَصْلُ في أحدهما، فتقول: «أعْطَيْتَني إيَّايَ»، و«أعْطَيْتُك إيَّاكَ»، و«أعْطَيْتُهُ إيَّاهُ». ولا يجوز اتصالُ الضميرين، فلا تقول: «أعْطَيْتَنيني»، ولا: «أعْطَيْتُكَكَ»، ولا «أعْطَيْتُهوهُ»، نعم إن كانا غائبين واخْتَلَفَ لفظهُما فقد يتصلان، نحو: «الزَّيْدانِ الدِّرْهَمُ أعْطَيْتُهُماهُ»، وإليه أشار بقوله في الكافية:

مَعَ اخْتِلافٍ ما وَنَحْوَ «ضَمِنَتْ　　إياهُمُ الأرْضُ» الضَّرورَةُ اقْتَضَتْ

وربما أُثبت هذا البيتُ في بعض نُسخ الألفية، وليس منها.

وأشار بقوله: «**ونحوَ ضَمِنَتْ**....» إلى آخرِ البيت، إلى أن الإتيانَ بالضمير منفصلاً في موضع يجبُ فيه اتِّصالُه ضرورةٌ، كقوله:

بِالباعِثِ الوارِثِ الأمْواتِ قَدْ ضَمِنَتْ　　إيَّاهُمُ الأرْضُ في دَهْرِ الدَّهارير[3]

وقد تقدَّم ذكر ذلك.

---

(١) إنما يقعُ اللَّبس فيما إذا كان كلُّ واحد من المفعولين يصلح أن يكون فاعلاً، كما ترى في مثال الشارح، ألست ترى أن المخاطب وزيدًا يصلح كلٌّ منهما أنَ يكونَ آخذًا ويصلح أن يكون مأخوذًا؟ أما نحو: «الدرهم أعطيته إياك» أو «الدرهم أعطيتك إيَّاه» فلا لَبْسَ؛ لأنَّ المخاطب آخذٌ تقدَّم أو تأخر، والدرهم مأخوذٌ تقدَّم أو تأخر.

(٢) «وفي اتحاد» الواو حرف عطف، والجار والمجرور متعلق بالزم الآتي، واتحاد مضاف، و«الرتبة» مضاف إليه «الزم» فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فصلاً» مفعول به لالزم «وقد» الواو عاطفة، قد: حرف دال على التقليل «يبيح» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «الغيب» فاعل يبيح «فيه» جار ومجرور متعلق بيبيح «وصلاً» مفعول به ليبيح.

(٣) مضى شرح هذا البيت قريباً (ص١٠٩) فارجع إليه هناك، وهو الشاهد رقم ١٥.

نون الوقاية

٦٨ ـ وَقَبْلَ يا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ الْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ و«لَيْسِي» قَدْ نُظِمْ[١]

إذا اتصل بالفعل ياءُ المتكلم لحقته لزوماً نونٌ تسمَّى نونَ الوقاية، وسُمِّيت بذلك لأنها تَقِي الفعلَ من الكسر[2]**، وذلك نحو: «أكْرَمَني»، و«يُكْرِمُني»، و«أكْرِمْني» وقد جاء حَذْفُها مع «ليس» شذوذاً**[3]**، كما قال الشاعر:** [الرجز]

ش١٧ ـ عَدَدْتُ قَوْمي كَعَديدِ الطَّيْسِ إذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرامُ لَيْسِي[٤]

---

(١) «وقبل» الواو حرف عطف، قبل: ظرف زمان متعلق بالتزم الآتي، وقبل مضاف، و«يا» مضاف إليه، ويا مضاف، و«النفس» مضاف إليه «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من يا النفس، ومع مضاف، و«الفعل» مضاف إليه «التزم» فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وسكّن لأجل الوقف، و«نون» نائب فاعل لالتزم مرفوع بالضمة الظاهرة، ونون مضاف، و«وقاية» مضاف إليه «وليسي» الواو عاطفة، ليسي: قصد لفظه مبتدأ «قد» حرف تحقيق «نظم» فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وسكنه لأجل الوقف، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ليسي، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

(2) وقيل: تقي الفعل من التباسه بالاسم المضاف إلى ياء المتكلم. يُنظر «البهجة المرضية» ص٦٦.

(3) حكى سيبويه في «الكتاب» ١/ ٢٥٠ أنه حدثه من سمعه أن بعضهم قال: «عليه رَجُلا ليسني».

(٤) هذا البيت نسبه جماعة من العلماء ـ ومنهم ابن منظور في «لسان العرب» (ط ي س) ـ لرؤبة بن العجَّاج، وليس موجودًا في ديوان رجزه، ولكنه موجود في زيادات الديوان.

اللغة: «كعديد» العديد كالعدد، يقال: هم عديد الثرى، أي: عددهم مثل عدده، و«الطيس» بفتح الطاء المهملة، وسكون الياء المثناة من تحت، وفي آخره سين مهملة: الرملُ الكثير، وقال ابن منظور: «واختلفوا في تفسير الطيس، فقال بعضهم: كل مَنْ على ظهر الأرض من الأنام فهو من الطَّيس، وقال بعضهم: بل هو كل خلق كثير النسل، نحو النمل والذباب والهوامّ، وقيل: يعني الكثير من الرمل» اهـ. «ليسي» أراد: غيري، استثنى نفسه من القوم الكرام الذين ذهبوا، هذا ويُروى صدرُ الشاهد:

عَهدِي بِقَومِي كَعَدِيدِ الطَّيسِ

وهي الرواية الصحيحة المعنى.

المعنى: يفخر بقومه ويتحسَّر على ذهابهم، فيقول: عهدي بقومي الكرام الكثيرين كثرة تشبه كثرة الرمل حاصل، وقد ذهبوا إلا إياي، فإنني بقيت بعدهم خَلَفًا عنهم.

الإعراب: «عددت» فعل وفاعل «قومي» قوم: مفعول به، وقوم مضاف، وياء المتكلِّم مضاف إليه «كعديد»=

واخْتُلِفَ في «أفعل» التعجب: هل تلزمه نونُ الوقاية أم لا؟ فتقول: «ما أفْقَرَني إلى عفو الله!»، و«ما أفقَري إلى عفو الله!»، عند مَن لا يلتزمها فيه، والصحيح أنها تلزم[(١)].

٦٩ ـ و«لَيْتَنِي» فَشا وَ«لَيْتي» نَدَرا وَمَعْ «لَعَلَّ» اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرا[(٢)]

٧٠ ـ في الباقيات واضْطِراراً خَفَّفا مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفا[(٣)]

= جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف، والتقدير: عددتهم عدًّا مثل عديد، وعديد مضاف، و«الطيس» مضاف إليه «إذ» ظرف دالٌّ على الزمان الماضي، متعلق بعددت «ذهب» فعل ماض «القوم» فاعله «الكرام» صفة للقوم، والجملة في محل جر بإضافة الظرف إليها «ليسي» ليس: فعل ماض ناقص دال على الاستثناء، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من القوم، والياء خبره مبني على السكون في محلِّ نصب.

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهدان، وكلاهما في لفظ «ليسي»، أما الأول: فإنه أتى بخبره ضميرًا متصلاً، ولا يجوز عند جمهرة النحاة أن يكون إلا منفصلاً، فكان يجب عليه ـ على مذهبهم هذا ـ أن يقول: ذهب القوم الكرام ليس إياي. والثاني، وهو الذي جاء الشارح بالبيت من أجله هنا: حيث حذف نون الوقاية من ليس من اتصالها بياء المتكلِّم، وذلك شاذ عند الجمهور الذين ذهبوا إلى أن «ليس» فعل، وانظر ما ذكرناه في ص١١١ ـ ١١٢.

(١) الخلاف بين البصريين والكوفيين في اقتران نون الوقاية بأفعل في التعجب مبني على اختلافهم في أنه هو اسم أو فعل، فقال الكوفيون: هو اسم، وعلى هذا لا تتصل به نون الوقاية؛ لأنها إنما تدخل على الأفعال لتقيها الكسر الذي ليس منها في شيء، وقال البصريون: هو فعل، وعلى هذا يجب اتصاله بنون الوقاية لتقيه الكسر.

(٢) «**وليتني**» الواو عاطفة، ليتني، قصد لفظه: مبتدأ «**فشا**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ليتني، والجملة من فشا وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «**وليتي**» الواو عاطفة، ليتي، قصد لفظه: مبتدأ «**ندرا**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، والجملة في محل رفع خبر «**ومع**» الواو عاطفة، مع: ظرف متعلق باعكس الآتي، ومع مضاف، و«**لعل**» قصد لفظه: مضاف إليه «**اعكس**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله محذوف، والتقدير: واعكس الحكم مع لعل «**وكن**» الواو عاطفة، كن: فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**مخيراً**» خبره.

(٣) «**في الباقيات**» جار ومجرور متعلق بمخيَّر في البيت السابق «**واضطراراً**» الواو عاطفة، اضطراراً: مفعول لأجله «**خففا**» فعل ماض، والألف للإطلاق «**مني**» قصد لفظه: مفعول به لخفف «**وعني**» قصد لفظه أيضاً: معطوف على مني «**بعض**» فاعل خفف، وبعض مضاف، و«**من**» اسم موصول: مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «**قد**» حرف تحقيق «**سلفا**» سلف: فعل ماض، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة، والجملة من سلف وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من.

ذكر في هذَيْنِ البيتين حكمَ نون الوقاية مع الحروف، فذكر «ليت» وأنَّ نون الوقاية لا تُحْذَفُ منها إلا ندوراً، كقوله: [الوافر]

ش١٨ ـ كَمُنْيَةِ جابِرٍ إذْ قالَ لَيْتي أُصادِفُهُ وَأُتْلِفُ جُلَّ مالي[(١)]

---

(١) هذا البيت لزيد الخير الطائي، وهو الذي سمَّاه النبيُّ ﷺ بهذا الاسم، وكان اسمه في الجاهلية قبل هذه التسمية زيد الخيل؛ لأنه كان فارسًا.

اللغة: «المنية» بضم فسكون: اسم للشيء الذي تتمناه، وهي أيضًا اسم للتَّمني، والمنية المشبَّهة بمنية جابر تقدم ذكرها في بيت قبل بيت الشاهد، وذلك في قوله:

تَمَنَّى مَزْيَدٌ زَيدًا فلاقَى أخا ثِقَةٍ إذا اختَلَفَ العَوالي
كَمُنْيَةِ جابرٍ إذ قالَ ليتِي أُصَادِفُهُ وأَفْقِدُ جُلَّ مَالِي
تَلاقَيْنَا فما كُنَّا سَواءً ولكِنْ خَرَّ عَن حَالٍ لِحَالِ
ولَوْلَا قَوْلُهُ يا زَيدُ قَدْني لَقَدْ قَامَتْ نُوَيرَةُ بِالمآلِي
شَكَكْتُ ثِيابَهُ لَمَّا التَقَينا بِمُطَّرِدِ المَهَزَّةِ كالخِلالِ

«مَزْيد» بفتح الميم وسكون الزاي: رجل من بني أسد، وكان يتمنى لقاء زيد ويزعم أنه إن لقيه نال منه، فلمَّا تلاقيا، طعنه زيد طعنة فوَلَّى هاربًا «أخا ثقةٍ» أي: صاحب وثوق في نفسه واصطبار على منازلة الأقران في الحرب «العوالي» جمع عالية، وهي ما يلي موضع السنان من الرمح، واختلافها: ذهابها في جهة العدو وعودتها عند الطعن «جابر» رجل من غطفان كان يتمنى لقاء زيد، فلما تلاقيا قهره زيد وغلبه «وأتلف» يروى: «وأفقد».

الإعراب: «كمنية» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف، والتقدير: تمنى مزيد تمنيًا مشابهًا لمنية جابر، ومنية مضاف، و«جابر» مضاف إليه «إذا» ظرف للماضي من الزمان «قال» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى جابر، والجملة في محلِّ جرٍّ بإضافة إذ إليها «ليتي» ليت: حرف تمن ونصب، والياء اسمه مبني على السكون في محل نصب «أصادفه» أصادف: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والهاء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر ليت «وأفقد» الواو حالية، وأفقد: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة في محلِّ رفع خبر لمبتدأ محذوف، وتقديره: وأنا أفقد. وجملة المبتدأ وخبره في محلِّ نصب حال «جلَّ» مفعول به لأفقد، و«جلَّ» مضاف، ومال من «مالي» مضاف إليه، ومال مضاف، وياء المتكلِّم مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «ليتي» حيث حذف نون الوقاية من «ليت» الناصبة لياء المتكلم، وظاهر كلام المصنف والشارح أن هذا الحذف ليس بشاذ، وإنما هو نادر قليل، وهذا الكلام على هذا الوجه هو مذهب الفراء من النُّحاة؛ فإنه لا يلزم عنده أن تجيء بنون الوقاية مع ليت، بل يجوز لك في السَّعة أن تتركها وإن كان الإتيان بها أولى، وعبارة سيبويه تفيد أن ترك النون ضرورة حيث قال: «وقد قالت الشعراء: «ليتي» إذا =

والكثيرُ في لسان العربِ ثبوتُها، وبِهِ وَرَدَ القرآنُ، قال الله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾ [النساء: ٧٣].

وأما «لعَلَّ» فذكر أنَّها بعكس «ليت»[١]، فالفصيحُ تجريدُها من النُّونِ، كقوله تعالى حكاية عن فرعون: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦]، ويقلُّ ثبوتُ النونِ، كقول الشاعر: [الطويل]

ش١٩ ـ فقُلْتُ أَعيراني القَدومَ لعَلَّني أَخُـطُّ بِـهـا قَـبْـراً لأَبْـيَـضَ مـاجِـدِ[٢]

= اضطروا، كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا: الضاربي» اهـ. وانظر شرح الشاهد (٢١) الآتي.
ومثل هذا الشاهد ـ في حذف نون الوقاية مع ليت ـ قولُ ورقةَ بن نوفل الأسدي:

فَـيـا لَـيـتِـي إذا مـا كَـانَ ذَاكُـمْ وَلَـجْـتُ وكُـنْـتُ أَوَّلَـهُـمْ وُلُـوجَـا

وقد جمعَ بين ذكرِ النُّون وتركها حارثةُ بن عبيد البكري أحدُ المعمّرين في قوله:

ألا يـا لَـيـتَـنِـي أَنـضَـيـتُ عُـمْـرِي وهَـلْ يُـجْـدِي عَـلـيَّ الـيـومَ لـيـتِـي

(١) لأنها أبعَدُ عن الفعل لشبهها بحروف الجر «شرح السيوطي على ألفية ابن مالك» المسمى «البهجة المرضية» ص٦٧. دراسة وتحقيق: علي سعد الشينوي. منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي. طرابلس الغرب. ط١: ١٤٠٣ من وفاة الرسول ﷺ.

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لا يُعرف قائلها.

اللغة: «أعيراني» ويُروى: «أعيروني» وكلاهما أمر من العارية، وهي أنْ تعطي غيرك ما ينتفع به مع بقاء عينه ثم يرده إليك «القدوم» بفتح القاف وضم الدال المخفَّفة: الآلة التي يُنْجَرُ بها الخشب «أَخُطُّ بها» أي: أنحت بها، وأصل الخطِّ من قولهم: خطَّ بأصبعه في الرمل «قبرًا» المراد به الجَفن، أي: القِراب، وهو الجِرَاب الذي يُغمَد فيه السيف «لأبيض ماجد» لسيف صقيل.

الإعراب: «**فقلت**» فعل وفاعل «**أعيراني**» أعيرا: فعل أمر مبني على حذف النون، والألف ضمير الاثنين فاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول أوَّل لأعيرا «**القدوم**» مفعول ثان لأعيرا «**لعلّني**» لعل هنا حرف تعليل ونصب، والنون للوقاية، والياء اسم لعل «**أخط**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر لعل «**بها**» جار ومجرور متعلق بأخط «**قبرًا**» مفعول به لأخط «**لأبيض**» اللام حرف جرٍّ، وأبيض مجرور بها، وعلامة جرِّه الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف الوصفية ووزن الفعل، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقبر «**ماجد**» صفة لأبيض مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «لعلّني» حيث جاء بنون الوقاية مع لعلَّ، وهو قليل.

ونظيرُه قول حاتم الطائي يخاطب امرأته، وكانت قد لامته على البَذْلِ والجُودِ:

أَرِيـنِـي جَـوادًا مـاتَ هُـزلاً لَـعَـلَّـنِـي أرى مَـا تَـرَيـنَ أو بَـخِـيـلاً مُـخَـلَّـدا =

ثم ذكر أنَّك بالخيار في الباقيات، أي: في باقي أَخَوات «لَيتَ» و«لعَلَّ» ـ وهي: «إنَّ»، و«أنَّ»، و«كأنَّ»، و«لكنَّ» ـ فتقول: «إنِّي» و«إنَّني»، و«أنِّي» و«أنَّني»، و«كأنِّي» و«كأنَّني»، و«لكنِّي» و«لكنَّني».

ثم ذكر أن «مِنْ»، و«عَنْ» تلزمهما نونُ الوقاية، فتقول: «منِّي» و«عنِّي» بالتشديد، ومنهم من يحذف النون فيقول: «مِنِي» وَ«عَنِي» بالتخفيف، وهو شاذٌّ، قال الشاعر: [الرمل]

ش٢٠ ـ أيُّها السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي ... لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَلاَ قَيْسُ مِنِي[(١)]

= والكثير في الاستعمال حذف النون مع «لعلَّ» وهو الذي استعمله القرآن الكريم، مثل قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦]، وقولُه سبحانه: ﴿لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا﴾ [المؤمنون: ١٠٠]، ومنه قول الفرزدق:

وإنِّي لَراجٍ نَظرةً قِبَلَ الَّتي ... لَعلِّي وإن شَطَّتْ نَوَاهَا أزورُهَا

وقول الآخر:

وَلِي نَفسٌ تُنازِعُنِي إذا ما ... أَقُولُ لَهَا لعلِّي أو عَسَانِي

(١) وهذا البيت أيضًا من الشواهد المجهول قائلُها، بل قال ابن الناظم: إنه من وضع النحويين، وقال ابن هشام عنه: «وفي النفس من هذا البيت شيء»، ووجه تشكك هذين العالِمَين المحقِّقَين في هذا البيت أنه قد اجتمع فيه الحرفان: «من» و«عن» وأتى بهما على لغة غير مشهورة من لغات العرب، وهذا يدلُّ على قصد ذلك وتكلُّفِه.

اللغة: «قيس» هو قيس عَيلان أبو قبيلة من مضر، واسمه الناس ـ بهمزة وصل ونون ـ ابن مضر بن نزار، وهو أخو إلياس، بياء مثناة تحتية ـ وقيس هنا غير منصرف؛ للعلمية والتأنيث المعنوي؛ لأنه بمعنى القبيلة، وبعضهم يقول: قيس بن عيلان.

الإعراب: «**أيها**» أي: منادى حُذف منه حرفُ النِّداء مبني على الضمِّ في محل نصب، وها للتنبيه «**السائل**» صفة لأي «**عنهم**» جار ومجرور متعلق بالسائل «**وعني**» معطوف على عنهم «**لست**» ليس: فعل ماض ناقص، والتاء اسمها «**من قيس**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس «**ولا**» الواو عاطفة، ولا نافية «**قيس**» مبتدأ «**مني**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وهذه الجملة معطوفة على جملة «ليس» واسمها وخبرها.

الشاهد فيه: قوله: «عني» و«مني» حيث حذف نون الوقاية منهما شذوذًا للضرورة.

٧١ ـ وَفي لَدُنِّي لَدُنِي قَلَّ وفي ... قَدْني وَقَطْني الحَذْفُ أيضاً قَدْ يَفِي[١]

أشار بهذا إلى أنَّ الفصيح في «لَدُنِّي» إثباتُ النُّونِ، كقوله تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦] ويقلُّ حذفُها، كقراءة مَنْ قرأ: ﴿مِنْ لَدُنِي﴾ بالتخفيف[2]. والكثيرُ في «قَدْ»، و«قَطْ» ثبوتُ النون، نحو: «قَدْني» وَ«قَطْني»، ويقلُّ الحذف، نحو: «قَدي» و«قَطي»، أي: حَسْبي، وقد اجتمع الحذفُ والإثباتُ في قوله: [الرجز]

ش٢١ ـ قَدْنيَ مِنْ نَصرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي ... لَيْسَ الإمامُ بالشَّحيحِ المُلْحِدِ[٣]

---

(١) «في لدني» جار ومجرور متعلق بقل «لدني» قصد لفظه: مبتدأ «قل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على لدني المخففة، والجملة من قل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «وفي قدني» جار ومجرور متعلق بيفي الآتي «وقطني» معطوف على قدني «الحذف» مبتدأ «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «قد» حرف تقليل «يفي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الحذف، والجملة من يفي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «الحذف» والجملة من هذا المبتدأ وخبره معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة.

(2) هي قراءة نافع وأبو جعفر. انظر «النشر» ٢/ ٢٣٩.

(٣) هذا البيت لأبي نُخَيلَةَ حميد بن مالك الأرقط أحدِ شعراء عصر بني أمية، من أرجوزة له يمدح فيها الحجَّاج ابن يوسف الثقفي ويعرِّض بعبد الله بن الزبير.

اللغة: أراد بالخُبيبَين عبدَ الله بن الزبير ـ وكنيته أبو خُبيب ـ ومصعبًا أخاه، وغلَّبه لشهرته، ويروى: «الخُبيبِين» بصيغة الجمع، يريد أبا خبيب وشيعتَه، ومعنى «قدني» حسبي وكفاني «ليس الإمام... إلخ» أراد بهذه التعريضَ بعبد الله بن الزبير؛ لأنه كان قد نصَّب نفسَه خليفةً بعد موتِ معاويةَ بنِ يزيدَ، وكان ـ مع ذلك ـ مبخلاً لا تبضُّ يده بعطاء.

الإعراب: «قدني» قد: اسم بمعنى حسب مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، والنون للوقاية، و«قد» مضاف، والياء التي للمتكلِّم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «من نصر» جار ومجرور متعلِّق بمحذوف خبر المبتدأ، ونصر مضاف، و«الخبيبين» مضاف إليه «قدي» يجوز هنا أن يكون «قد» هذا اسم فعل، وقد جعله ابن هشام اسم فعل مضارع بمعنى يكفيني، وجعله غيره اسم فعلٍ ماض بمعنى: كفاني، وجعله آخرون اسم فعل أمر بمعنى: ليكفِني، وهذا الأخير رأي ضعيف جدًّا، وياء المتكلم على كل هذه الآراء مفعول به، ويجوز أن يكون «قد» اسمًا بمعنى حسب مبتدأ، وياء المتكلم مضاف إليه، والخبر محذوف، وجملة المبتدأ وخبره مؤكدة لجملة المبتدأ وخبره السابقة «ليس» فعل ماض ناقص «الإمام» اسمها «بالشحيح» الباء حرف جر زائدة، الشحيح: خبر ليس منصوب بفتحة مقدَّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «الملحد» صفة للشحيح.

=

. . . .

= **الشاهد فيه:** قوله: «قدني» و«قدي» حيث أثبت النون في الأولى وحذفها من الثانية، وقد اضطربت عبارات النحويين في ذلك؛ فقال قوم: إن الحذف غير شاذ، ولكنه قليل، وتبعهم المصنف والشارح.

وقال سيبويه: «وقد يقولون في الشعر: قطي وقدي، فأما الكلام فلا بدَّ فيه من النون، وقد اضطر الشاعر فقال: قدي، شبَّهه بحسبي؛ لأن المعنى واحد» اهـ.

وقال الأعلم: «وإثباتها (النون) في «قد» و«قط» هو المستعمل؛ لأنهما في البناء ومضارعة الحروف بمنزلة «من» و«عن» فتلزمهما النون المكسورة قبل الياء؛ لئلا يغير آخرهما عن السكون» اهـ.

وقال الجوهري: «وأما قولهم: قدك، بمعنى حسب، فهو اسم، وتقول: قدي، وقدني، أيضًا، بالنون على غير قياس؛ لأن هذه النون إنما تُزاد في الأفعال وقاية لها، مثل: ضربني وشتمني».

وقال ابن بَرِّي يردُّ على الجوهري: «وهم الجوهريَّ في قوله: إن النون في قدني زِيدَتْ على غير قياس، وجعل النون مخصوصًا بالفعل لا غير، وليس كذلك، وإنما تزاد وقاية لحركة أو سكون في فعل أو حرف، كذلك في «من» و«عن» إذا أضفتهما لنفسك: مني وعني، فزدت نون الوقاية لتبقى نون «من» و«عن» على سكونها، وكذلك في قد وقط، وتقول: قدني وقطني، فتزيد نون الوقاية لتبقى الدال والطاء على سكونها، وكذلك زادوها في ليت، فقالوا: ليتني، لتبقى حركة التاء على حالها، وكذلك قالوا في ضرب: ضربني، لتبقى الباء على فتحها، وكذلك قالوا في اضرب: اضربني، أدخلوا نون الوقاية لتبقى الباءُ على سكونها» اهـ.

ولابن هشام هنا كلام كثير وتفريعات طويلة لم يسبقه إليها أحد من قُدامى العلماء، وهي في «مغني اللبيب»، وقد عنينا بذكرها والردِّ عليها في حواشينا المستفيضة على «شرح الأشموني» فارجع إليها هناك إن شئت (وانظر الأبيات التي أنشدناها في شرح الشاهد رقم ١٨، ففيها شاهد لهذه المسألة، وهو رابع تلك الأبيات).

هذا، ولم يتكلَّم المصنف ولا الشارح عن الاسم المعرب إذا أُضيف لياء المتكلِّم. واعلم أن الأصل في الاسم المعرب ألا تتصل به نون الوقاية، نحو ضاربي ومكرمي، وقد ألحقت نون الوقاية باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلِّم في قوله ﷺ: «فَهَلْ أنتم صادِقُوني»، وفي قول الشاعر:

وَلَيسَ المُوَافِيِنِي لِيُرفَدَ خَائِباً ... فَإنَّ لَهُ أضعَافَ مَا كَانَ أَمَّلا

وفي قول الآخر:

ألاَ فَتًى مِن بَنِي ذُبيَان يَحمِلُنِي ... ولَيسَ حَامِلَنِي إلّا ابنُ حَمَّالِ

وفي قول الآخر:

وليسَ بمُعيينِي وفي النَّاس مَمتَعٌ ... صَدِيقٌ إذا أعيَا عَلَيَّ صَدِيقُ

كما لحقت أفعل التفضيل في قوله ﷺ: «**غير الدَّجالِ أخوفَني علَيكُم**» لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب.

العَلَـمُ(١)

٧٢ ـ اِسْمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقا عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخِرْنِقا(٢)

٧٣ ـ وَقَرَنٍ وَعَدَنٍ وَلاَحِقِ وَشَذْقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَواشِقِ(٣)

العَلَم: هو الاسم الذي يعيِّن مسماه مطلقاً، أي: بلا قَيْدِ التكلُّم أو الخطاب أو الغَيْبَةِ.

فالاسم: جنسٌ، يشملُ النَّكرة والمعرفةَ، و«يعيِّن مسمَّاه» فَصْل أَخْرَجَ النكرةَ، و«بلا قيد» أَخْرَجَ بقيةَ المعارِف، كالمضمَر، فإنَّه يعيِّن مسمَّاه بقيد التكلُّم، كـ«أنا»، أو الخطاب، كـ«أنْتَ»، أو الغيبة، كـ«هو».

ثم مَثَّلَ الشيخُ بأعلام الأَناسيِّ وغيرِهم، تنبيهاً على أن مُسَمَّيات الأعلام: العقلاء وغيرهم، من المألوفات، فـ«جعفر»: اسم رجل، و«خِرْنِقُ»: اسم امرأة من شعراء العرب(٤)، وهي أخت طَرَفَةَ بن العَبْدِ لأمِّهِ، و«قرنٌ»: اسم قبيلة، و«عَدَنٌ»: اسم مكان، و«لاحِقٌ»: اسمُ فرسٍ، و«شَذْقم»: اسم جَمَل، و«هَيْلَة»: اسم شاة، و«واشِق»: اسم كلب.

---

(١) لفظ «العلم» في اللغة مشترك لفظي بين عدَّة معان، منها الجبل، قال الله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ﴾ [الرحمن: ٢٤] أي: كالجبال، وقالت الخنساء تَرثي أخاها صخراً:

وإنَّ صَخراً لتَأتَمُّ الهُدَاةُ بِهِ كأنَّهُ عَلَمٌ في رأسِهِ نارُ

ومنها الراية التي تُجعل شعارًا للدولة أو الجند، ومنها العلامة، ولعل المعنى الاصطلاحي مأخوذ من هذا الأخير، وأصل الترجمة: «هذا باب العلم» فحذف المبتدأ ثم الخبر، وأقام المضاف إليه مُقامه، وليس يخفى عليك إعرابه.

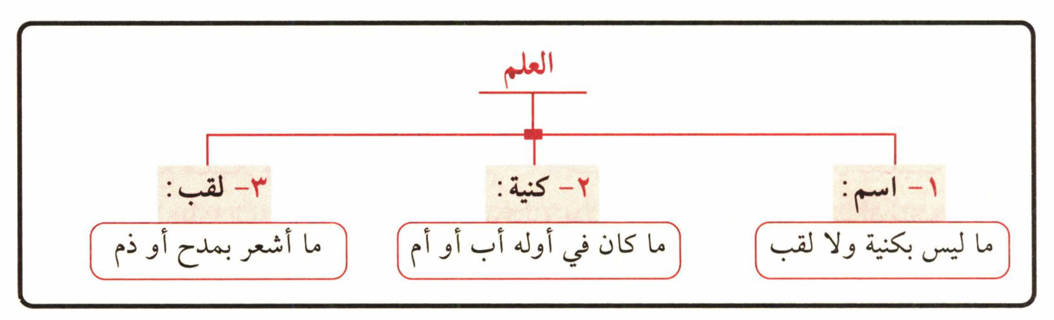
(٢) «اسم» مبتدأ «يعين» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم «المسمى» مفعول به ليعين، والجملة من يعين وفاعله ومفعوله في محل رفع صفة لاسم «مطلقاً» حال من الضمير المستتر في يعين «علمه» علم: خبر المبتدأ، وعلم مضاف، والضمير مضاف إليه، ويجوز العكس، فيكون «اسم يعين المسمى» خبراً مقدماً، و«علمه» مبتدأ مؤخراً «كجعفر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كقولك جعفر... إلخ.

(٣) «وخرنقاً، وقرن، وعدن، ولاحق، وشذقم، وهيلة، وواشق» كلهن معطوفات على جعفر.

(٤) لعلَّ الأولى ـ بل الأصوب ـ أن يقول: «من شواعر العرب».

٧٤ ـ واسْـمـاً أتَـى وكُـنْـيَـةً ولَـقـبـا وَأَخِّـرَنْ ذا إنْ سِـواهُ صَـحِـبـا[١]

ينقسم العَلَمُ إلى ثلاثة أقسام: إلى اسم وكُنْيَةٍ ولَقَب، والمراد بالاسم هنا ما ليس بكُنْيَة ولا لَقَبٍ، كـ«زيد وعمرو»، وبالكُنْيَة: ما كان في أوَّله أبٌ أو أمٌّ، كـ«أبي عبد الله»، و«أمّ الخير»، وباللقب: ما أشْعَرَ بمدحٍ، كـ«زين العابدين»، أو ذَمٍّ كـ«أنفِ النّاقَةِ»[2].



وأشار بقوله: «**وأخِّرَنْ ذا . . . إلخ**» إلى أنَّ اللَّقَبَ إذا صَحِبَ الاسمَ وجبَ تأخيرُه[3]، كـ«زيدٌ أنفُ الناقة»، ولا يجوز تقديمُه على الاسم، فلا تقول: أنفُ الناقة زيد، إلا قليلاً، ومنه قولهُ: [البسيط]

ش٢٢ ـ بأنَّ ذا الكَلْبِ عَمْراً خَيْرَهُمْ حَسَباً بِـبَطْنِ شِرْيـانَ يَعْـوي حَـوْلَـهُ الـذِّيـبُ[٤]

---

(١) «واسماً» حال من الضمير المستتر في أتى «أتى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العلم «وكنية، ولقبا» معطوفات على قوله: اسماً «وأخرن» الواو حرف عطف، أخر: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذا» مفعول به لأخر، وهو اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب «إن» حرف شرط «سواه» سوى: مفعول به مقدم لصحب، وسوى مضاف، وضمير الغائب العائد إلى اللقب مضاف إليه «صحبا» صحب: فعل ماض فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اللقب، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن صحب اللقب سواه فأخِّره.

(2) الفرق بين اللقب والكنية: أن اللقب يُمدَح الملقَّب به ـ أو يُذَمُّ ـ بمعنى لفظه، أما الكنية فلا يُعَظَّمُ المكنى بها بمعناها بل بعدم التصريح باسمه؛ لكون البعض يأنف أن يُخاطب باسمه.

(3) علَّله في «شرح التسهيل» ١/ ١٧٤ بأن الغالب أن اللقب منقولٌ من اسم غيرِ إنسان كـ«بطة»، و«قفّة» فلو قُدِّمَ لتوهَّم السامع أن المرادَ مسمَّاهُ الأصلي، وذلك مأمون بتأخيره، فلم يُعْدَل عنه. وعنه في «البهجة» ص٧١.

(٤) البيت لجنوب أخت عمرو ذي الكلب بن العجلان أحد بني كاهل، وهو من قصيدة لها ترثيه بها، وأولها:

كـلُّ امـرئٍ بِـمِـحَـالِ الـدَّهْـرِ مَـكْـذُوبُ وَكُـلُّ مَـنْ غـالَـبَ الأيَّـامَ مَـغـلُـوبُ

=

وظاهرُ كلامِ المصنف أنه يجب تأخيرُ اللَّقبِ إذا صحبَ سواه، ويدخل تحت قوله: «سواه» الاسمُ والكنيةُ، وهو إنما يجب تأخيرُه مع الاسم، فأما مع الكُنية، فأنت بالخيار(١) بين أن تُقَدِّم الكُنْيَةَ على اللقب فتقول: «أبو عبد الله زينُ العابدين»، وبين أن تقدِّم اللقبَ على الكُنية فتقول: «زَيْنُ العابدين أبو عبد الله».

= اللغة: «محال الدهر» بكسر الميم، بزِنَةِ كتاب: كيدُه أو مكرُه، وقيل: قوَّته وشدَّته «شِرْيان» بكسر أوَّله وسكون ثانيه: موضع بعينه، أو واد، أو هو شجر تُعمل منه القِسيُّ «يعوي حولَه الذيب» كناية عن موته، والباء من قولها: «بأن» متعلقة بأبلغ في بيت قبل بيت الشاهد، وهو قوله:

أبـلِـغْ هُـذيـلاً وأبـلِـغْ مَـن يُـبَـلِّـغُـهُـمْ   عَنِّي حَديثًا وَبَعضُ القَولِ تكذيبُ

الإعراب: «بأن» الباء حرف جرٍّ، وأن حرف توكيد ونصب «ذا» بمعنى صاحب: اسم أن منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف، و«الكلب» مضاف إليه «عمرًا» بدل من «ذا» «خيرهم» خير صفة لعمرًا، وخير مضاف، والضمير مضاف إليه «حسبًا» تمييز «ببطن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن، وبطن مضاف، و«شريان» مضاف إليه «يعوي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل «حوله» حول: ظرف متعلِّق بيعوي، وحول مضاف، وضمير الغائب العائد إلى عمرو مضاف إليه «الذيب» فاعل يعوي، والجملة من يعوي وفاعله في محل نصب حال من عمرو، ويجوز أن يكون قولها: «ببطن» جارًّا ومجروراً متعلقاً بمحذوف حال من عمرو، وتكون جملة «يعوي. . . إلخ» في محل رفع خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بأبلغ في البيت الذي أنشدناه.

الشاهد فيه: قولها: «ذا الكلب عمرًا» حيث قدمت اللَّقب ـ وهو قولها: «ذا الكلب» ـ على الاسم ـ وهو قولها: «عَمرًا» ـ والقياس أن يكون الاسم مقدَّمًا على اللَّقب، ولو جاءت بالكلام على ما يقتضيه القياس لقالت: «بأن عمرًا ذا الكلب».

وإنما وجب في القياس تقديمُ الاسم وتأخير اللَّقب؛ لأن الاسم يدلُّ على الذات وحدَها، واللقب يدلُّ عليها وعلى صفة مدح أو ذم، كما هو معلوم، فلو جئت باللقب أولاً، لَمَا كان لذِكر الاسم بعده فائدة، بخلاف ذكر الاسم أولاً؛ فإن الإتيان بعدَه باللَّقب يفيدُ هذه الزيادة، ومثل هذا البيت في تقديم اللَّقب على الاسم قولُ أوس بن الصامت بن قيس بن أصرم الأنصاري الخزرجي:

أنـا ابـنُ مُـزَيْـقِـيَـا عَـمـرٍو وَجَـدِّي   أبُـوهُ عَـامِـرٌ مَـاءُ الـسَّـمَـاءِ

والشاهد في قوله: «مزيقيا عمرو» فإن «مزيقيا» لقب، و«عمرو» اسم صاحب اللقب، وقد قدم هذا اللقب على الاسم كما ترى، أما قوله: «عامر ماء السماء» فقد جاء على الأصل؛ لأن «عامرًا» اسم، و«ماء السماء لقب»، وقد قدم الاسم وأخر اللقب.

(١) هذا الذي ذكره الشارح هو ما ذكرَه كبارُ النحويين من جواز تقديم الكنية على اللقب أو تأخيرها عنه، والذي نريد أنْ ننبِّهَ عليه أن الشارح وغيره ـ كصاحب «التوضيح» ابنِ هشام الأنصاري ـ ذكروا أنَّ قولَ ابن مالك:

وأخِّـرَنْ ذا إنْ سِـواه صَـحِـبـا =

ويوجد في بعض النُّسَخ بدلَ قوله: «**وأخِّرَنْ ذا إن سواه صحبا**»: «**وذا اجْعَل آخراً إذا اسماً صَحِبا**» **وهو أحْسَنُ منه**، لسلامَتِهِ مما وَرَدَ على هذا؛ فإنَّه نصٌّ في أنه إنما يجبُ تأخيرُ اللَّقب إذا صَحِبَ الاسمَ، ومفهومُه أنه لا يجبُ ذلك مع الكنية، وهو كذلك كما تقدَّم، ولو قال: «**وأخِّرَنْ ذا إنْ سِواها صَحِبا**» لَما وَرَدَ عليه شيء؛ **إذ يصير التقدير**: وأخِّرِ اللَّقَبَ إذا صَحِبَ سِوى الكُنية، وهو الاسمُ، فكأنَّه قال: وأخِّر اللَّقَبَ إذا صحب الاسم.

٧٥ ـ وَإنْ يَكـونـا مُـفْـرَدَيْـنِ فَـأَضِـفْ   حَـتْـمـاً وَإلَّا أَتْـبِـعِ الَّـذي رَدِفْ[1]

= مُوهِمٌ لخلاف المراد، معتمدين في ذلك على مذهب جمهرة النُّحاةِ، لكن قال السيوطي في «هَمْعه»: إن كان (أي اللقب) مع الكنية، فالذي ذكروه جواز تقدمه عليها وتقدمِها عليه، ومقتضى تعليل ابن مالك امتناع تقديمه عليها، وهو المختار، وهذا يفيد أن الذي يوهمه كلام المصنف مقصود له، وأن مذهبه وجوب تأخير اللقب على ما عداه، سواء أكان ما عداه اسماً أم كنية.

وكنت قد كتبت على هامش نسختي تصحيحًا لبيت المصنف هذا نصُّه: «وأخرن هذا إن اسمًا صحبا» ثم ظهر لي أنه لا يجوز تصحيح العبارة بشيء مما ذكرناه وذكره الشارح أو غيره، وعبارة ابن هشام في «أوضح المسالك» تفيد أن هذه العبارة التي اعترضها الشارح قد وردت على وجه صحيح في نظر الجمهور، قال ابن هشام: «وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضي أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية، كأبي عبد الله أنف الناقة، وليس كذلك» اهـ. ومعنى ذلك أنه قد وردت في النسخة المعتمدة عنده على الوجه الصحيح في نظر الجمهور، وقد ذكر الشارح هنا نصَّ هذه النسخة.

(١) «إن» حرف شرط «يكونا» فعل مضارع متصرف من كان الناقصة فعل الشرط مجزوم بإن، وعلامة جزمه حذف النون، والألف اسمها مبني على السكون في محل رفع «مفردين» خبر يكون منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثنى «فأضف» الفاء واقعة في جواب الشرط، وأضف: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط «حتماً» مفعول مطلق عامله محذوف «وإلا» الواو عاطفة، إلا: هو عبارة عن حرفين أحدهما إن، والآخر لا، فأدغمت النون في اللام، وإن: حرف شرط، ولا: نافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه الكلام السابق، أي: وإن لم يكونا مفردين «أتبع» فعل أمر مبني على السكون، وحرِّك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وحذف الفاء منها للضرورة، لأن جملة جواب الشرط إذا كانت طلبية وجب اقترانها بالفاء، فكان عليه أن يقول: وإلا فأتبع «الذي» اسم موصول مفعول به لأتبع، مبني على السكون في محل نصب «ردف» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، وجملة ردف وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وهو «الذي».

إذا اجتمع الاسمُ واللقبُ، فإمَّا أنْ يكونا مُفْرَدَين، أو مركَّبَين، أو الاسمُ مركَّباً والَّلقَبُ مفرداً، أو الاسمُ مفرداً واللقبُ مركَّباً.

فإن كانا مفردَين وَجَبَ عند البصريين الإضافةُ[١]، نحو: «هذا سعيدُ كُرْزٍ»، و«رأيتُ سعيدَ كُرْزٍ»، و«مرَرْتُ بسعيدِ كُرْزٍ». وأجاز الكوفيون الإتْباعَ[2]، فتقول: «هذا سعيدٌ كرزٌ»، و«رأيت سعيداً كرزاً»، و«مررت بسعيدٍ كرزٍ»، ووافقهم المصنِّف على ذلك في غير هذا الكتاب[3].

وإن لم يكونا مفردين ـ بأن كانا مركَّبَين، نحو: «عبد الله أنْفُ الناقة»، أو مركَّباً ومفرداً، نحو: «عبد الله كرز»، و«سعيد أنف الناقة» ـ وجب الإتباعُ، فتُتْبِعُ الثانيَ الأولَ في إعرابه، ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب، نحو: «مررت بزَيْدٍ أنْفُ الناقة»، و«أنْفَ الناقة»، فالرفع على إضمار مبتدأ، والتقدير: «هو أنْفُ الناقة»، والنصب على إضمار فعلٍ[4]، والتقدير: «أَعني أنْفَ الناقة»، فيُقطعُ مع المرفوع إلى النَّصب، ومع المنصوب إلى الرفع، ومع المجرور إلى النصب أو الرفع، نحو: «هذا زَيْدٌ أنْفَ الناقة»، و«رأيت زيداً أنْفُ الناقة»، و«مررت بزَيْدٍ أنْفَ الناقة»، و«أنْفُ الناقة».

---

(١) وجوب الإضافة عندهم مشروط بما إذا لم يمنع منها مانع، كأن يكون الاسم مقترنًا بأل، فإنه لا تجوز فيه الإضافة، فتقول: جاءني الحارث كرز، بإتباع الثاني للأول بدلاً أو عطفَ بيان، إذ لو أضفت الأول للثاني، لَلزم على ذلك أن يكون المضاف مقرونًا بأل والمضاف إليه خاليًا منها ومن الإضافة إلى المقترن بها، وذلك لا يجوز عند جمهور النحاة.

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه: بقي أن يقال: كيف أوجب البصريون هنا إضافة الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين ولا مانع، مع أن مذهبهم أنه لا يجوز أن يُضاف اسم إلى ما اتحد به في المعنى كما سيأتي في باب الإضافة؟

ويمكن أن يُجاب عن هذا بأن امتناع إضافة الاسم إلى ما اتحد به في المعنى إنما هو في الإضافة الحقيقية التي يُعرف فيها المضاف بالمضاف إليه، وإضافة الاسم إلى اللقب من قبيل الإضافة اللفظية على ما اختاره الزمخشري.

(2) على أن اللقب بدلٌ أو عطفُ بيانٍ من الاسم.

(3) في «الكافية» و«التسهيل». عن «البهجة» ص٧١.

(4) أي: مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: أعني.

٧٦ ـ وَمِنْهُ مَنْقولٌ كَفَضْلٍ وَأَسَدْ ... وَذو ارْتِجالٍ كَسُعادَ وَأُدَدْ[(١)]

٧٧ ـ وَجُمْلَةٌ وَما بِمَزْجٍ رُكِّبا ... ذا إنْ بِغَيْرِ «وَيْهِ» تَمَّ أُعْرِبا[(٢)]

٧٨ ـ وَشاعَ في الأعلامِ ذو الإضافَهْ ... كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبي قُحافَهْ[(٣)]

ينقسِم العَلَمُ إلى مُرْتَجَلٍ، وإلى منقول، فالمرتَجَلُ هو: ما لم يَسبِقْ له استعمالٌ قبل العَلَمية في غيرها، كـ«سُعاد»، و«أُدَد». **والمنقول**: ما سَبَقَ له استعمالٌ في غير العَلَمية. والنقل إما من صفة كـ«الحارِث»، أو من مَصْدَر كـ«فَضْل»، أو من اسم جنس كـ«أَسَدٍ»، وهذه تكون معرَبة، أو من جملة، كـ«قامَ زَيْدٌ»، وَ«زَيْدٌ قائِمٌ»[(٤)]، وحُكْمُها أنها تُحْكَى، فتقول: «جاءَني زَيْدٌ قائِمٌ»، وَ«رَأَيْتُ زَيْدٌ قائِمٌ»، وَ«مَرَرْتُ بزَيْدٌ قائِمٌ»، **وهذه من الأعلام المركَّبة**.

---

(١) «ومنه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «منقول» مبتدأ مؤخر «كفضل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كفضل «وأسد» معطوف على فضل «وذو» الواو عاطفة، وذو: معطوف على قوله: منقول، وذو مضاف، و«ارتجال» مضاف إليه «كسعاد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كسعاد «وأدد» معطوف على سعاد.

(٢) «وجملة» مبتدأ خبره محذوف، وتقديره: ومنه جملة، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بالواو على جملة «ومنه منقول» في البيت السابق «وما» الواو عاطفة، وما اسم موصول معطوف على جملة، مبني على السكون في محل رفع «بمزج» جار ومجرور متعلق بقوله: ركب، الآتي «ركبا» ركب: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محلَّ لها من الإعراب صلة الموصول «ذا» اسم إشارة مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «إن» حرف شرط «بغير» جار ومجرور متعلق بقوله: تم، الآتي، وغير مضاف، و«ويه» قصد لفظه: مضاف إليه «تم» فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط «أعرب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ذا، والجملة من هذا الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه خبر المبتدأ، وتقدير الكلام: هذا أعرب إن تم بغير لفظ ويه أعرب.

(٣) «وشاع» فعل ماض «في الأعلام» جار ومجرور متعلق بقوله: شاع «ذو» فاعل شاع، وذو مضاف، و«الإضافة» مضاف إليه «كعبد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كعبد، وعبد مضاف، و«شمس» مضاف إليه «وأبي» الواو عاطفة، وأبي: معطوف على عبد، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وأبي مضاف، و«قحافة» مضاف إليه.

(٤) الذي سُمع عن العرب هو النقل من الجمل الفعلية، فقد سمَّوا «تأبَّط شرًّا» وسمَّوا «شابَ قَرناها» ومنه قول الشاعر، وهو من شواهد سيبويه:

=

ومنها أيضاً: ما رُكِّب تركيبَ مَزْجٍ، كـ«بَعْلَبَكَّ»، و«مَعْدِي كَرِب»، و«سيبَوَيْهِ»، وذكَرَ المصنِّفُ أنَّ المركَّب تركيبَ مَزْجٍ إنْ خُتِمَ بغير «وَيْهِ» أُعربَ، ومفهومُه أنه إنْ خُتِم بـ«وَيْهِ» لا يُعربُ، بل يُبنى، وهو كما ذكره، فتقول: «جاءَني بَعْلَبَكُّ»، و«رَأَيْتُ بَعْلَبَكَّ»، و«مَرَرْتُ بِبَعلَبَكَّ»، فتُعربه إعرابَ ما لا ينصرفُ(1). ويجوز فيه أيضاً البناءُ على الفتح، فتقول: «جاءَني بَعْلَبَكَّ»، و«رَأَيْتُ بَعْلَبَكَّ»، و«مَرَرْتُ بِبَعْلَبَكَّ»، ويجوز أن يُعربَ أيضاً إعْرابَ المتضايفَين(2)، فتقول: «جاءَني حَضْرُمَوْتٍ»، وَ«رَأَيْتُ حَضْرَمَوْتٍ»، و«مَرَرْتُ بِحَضْرِمَوْتٍ».

وتقول [فيما خُتِم بِـ«وَيْهِ»]: «جاءني سيبويهِ»، و«رأيتُ سيبويهِ»، و«مررتُ بسيبويهِ»، فتبنيه على الكسر، وأجاز بعضُهم إعْرابَهُ إعرابَ ما لا ينصرفُ(3)، نحو: «جاءني سيبويهُ»، و«رأيت سيبويهَ»، و«مررت بسيبويهَ».

ومنها: ما ركِّب تركيبَ إضافة، كـ«عَبْدِ شَمْسٍ»، و«أبي قُحافة»(4)، وهو مُعرَب، فتقول: «جاءني عَبْدُ شَمْسٍ وأبو قُحافَةَ»، و«رَأَيْتُ عَبْدَ شَمْسٍ وأبا قُحافَةَ»، و«مرَرْتُ بِعَبْدِ شَمْسٍ وأبي قُحافَةَ».

ونَبَّهَ بالمثالَين على أنَّ الجزءَ الأوَّلَ يكونُ معرباً بالحركات، كـ«عَبْدِ» وبالحروفِ، كـ«أَبي»، وأنَّ الجزءَ الثانيَ يكونُ مُنْصَرِفاً، كـ«شَمْسٍ»، وغيرَ مُنْصَرفٍ، كـ«قُحافَةَ»(5).

= كَذَبْتُم وَبَيتِ اللهِ لا تَنْكِحُونَها ... بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تُصَرُّ وتُحْلَبُ

وسمَّوا «ذرَّى حَبًّا» ويشكر، ويزيد، وتغلب، فأما الجملة الاسمية فلم يسمُّوا بها، وإنما قاسها النحاة على الجملة الفعلية.

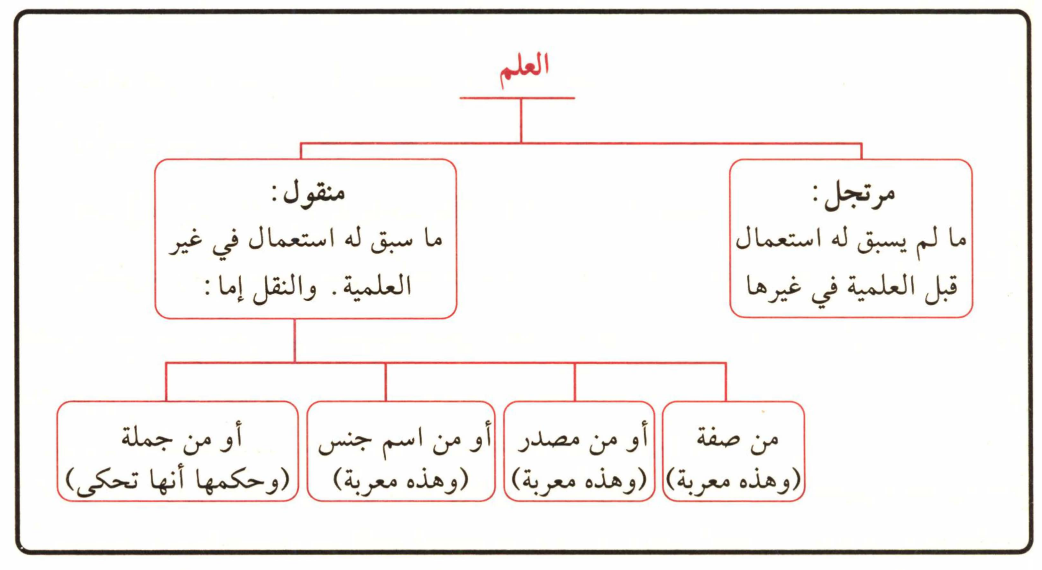
(1) هو علمٌ مركَّبٌ مزجيّاً، فالقياس أن يكون ممنوعاً من الصرف، فتمعَّن!

(2) أي: المضاف والمضاف إليه.

(3) بناؤه على الكسر سماعيٌّ، وإعرابُهُ إعرابَ ما لا ينصرف قياسي لأنه علمٌ مركَّبٌ ممزوج.

(4) قال الأشموني ١/ ٢٢١: وهو كل اسمين جُعِلا اسماً واحداً مُنزَلاً ثانيهما من الأول منزلةَ التنوين، وهو على ضربين غير كنيةٍ، وكنية.

(5) مُنِعَ من الصرف للعلمية والتأنيث.



٧٩ ـ وَوَضَعوا لِبَعْضِ الاَجْناسِ عَلَمْ كَعَلَمِ الأَشْخاصِ لَفْظاً وَهْوَ عَمْ[١]

٨٠ ـ مِنْ ذاك أمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ وَهَكَذا ثُعالَةٌ لِلثَّعْلَبِ[٢]

---

(١) «ووضعوا» الواو عاطفة، ووضع: فعل ماض، والواو ضمير الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع «لبعض» جار ومجرور متعلق بوضعوا، وبعض مضاف، و«الأجناس» مضاف إليه «علم» مفعول به لوضعوا، وأصله منصوب منون فوقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «كعلم» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلم، وليس حالاً منه لأنه نكرة وصاحب الحال إنما يكون معرفة، وعلم مضاف، و«الأشخاص» مضاف إليه «لفظاً» تمييز لمعنى الكاف، أي: مثله من جهة اللفظ «وهو» ضمير منفصل مبتدأ «عم» يجوز أن يكون فعلاً ماضياً، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير العائد إلى علم الجنس، وعلى هذا تكون الجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون عم أفعل تفضيل وأصله أعم فسقطت همزته لكثرة الاستعمال كما سقطت من خير وشر، ويكون أفعل التفضيل على غير بابه، وهو خبر عن الضمير الواقع مبتدأ.

(٢) «من» حرف جر «ذاك» ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بمن، والكاف حرف خطاب، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أم» مبتدأ مؤخر، وأم مضاف، و«عريط» مضاف إليه «للعقرب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر، والتقدير: أم عريط كائن من ذاك حال كونه علماً للعقرب «وهكذا» الواو عاطفة، وها: حرف تنبيه، والكاف حرف جر، وذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ثعالة» مبتدأ مؤخر «للثعلب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير الخبر كما تقدم فيما قبله.

٨١ ـ وَمِثْلُهُ بَرَّةُ لِلْمَبَرَّهْ ... كَذا فَجارِ عَلَمٌ لِلْفَجْرَهْ[١]

العلم على قسمين: علم شخصٍ، وعَلَم جِنْسٍ.

فعَلَم الشخص له حكمان:

معنويٌّ، وهو: أن يُراد به واحِدٌ بعينه، كـ«زيد»، و«أحْمَدَ».

ولفظيٌّ، وهو: صحة مجيءِ الحال متأخِّرةً عنه، نحو: «جاءَني زَيْدٌ ضاحِكاً» ومَنْعُهُ من الصَّرْف مع سَبَبٍ آخَرَ غيرِ العلمية، نحو: «هذا أحْمَدُ»[2] ومَنْعُ دخول الألف واللام عليه، فلا تقول: «جاءَ العَمْرو»[٣].

---

(١) «ومثله» الواو عاطفة، مثل: خبر مقدم، ومثل مضاف، والهاء ضمير غائب عائد على المذكور قبله من الأمثلة مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر «برّة» مبتدأ مؤخر «للمبرة» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر، لأنه في تقدير مشتق «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فجار» مبتدأ مؤخر مبني على الكسر في محل رفع «علم» مبتدأ خبره محذوف «للفجرة» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف، والتقدير: فجار كذا علم موضوع للفجرة، ويجوز أن يكون قوله: «للفجرة» جارًّا ومجروراً في محل الوصف لعلم، ويجوز غير هذين الإعرابين لعلم أيضاً، فتأمل.

(2) هذا السبب هنا هو وزنُ الفعل.

(٣) اعلم أن العَلَم بحسب الأصل لا تدخله الألف واللام، ولا يضاف، وذلك لأنه معرفة بالعلمية، وأل والإضافة وسيلتان للتعريف، ولا يجوز أن يجتمع على الاسم الواحد معرِّفان، إلا أنه قد يحصل الاشتراك الاتفاقي في الاسم العلم؛ فيكون لك صديقان اسمُ كل واحد منهما زيد أو عمرو، مثلاً، وفي هذه الحالة يشبه العلم اسم الجنس، فتصل به أل وتضيفه، كما تفعل ذلك برجل وغلام، وقد جاء ذلك عنهم؛ فمن دخول «أل» على علم الشخص قول أبي النَّجم العِجلي:

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِو مِن أسِيرِهَا ... حُرَّاسُ أبوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

وقولُ الأخطل التغلبي:

وقَدْ كَانَ مِنهُم حَاجِبٌ وابنُ أُمِّهِ ... أبُو جَندَلٍ والزَّيدُ زَيْدُ المَعَارِكِ

وفي هذا البيت اقتران العلم بأل وإضافته.

ومن مجيء العلم مضافًا قولهم: ربيعة الفرس، وأنمار الشاة، ومضر الحمراء؛ وقال رجل من طيِّئ:

عَلَا زَيْدُنا يومَ النَّقَا رأسَ زَيدِكُمْ ... بأبيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَينِ يَمَانِ

وقال ربيعة الرَّقِّي:

لَشَتَّانَ ما بَينَ اليَزِيدَينِ في النَّدَى ... يَزيدِ سُلَيمٍ والأغَرِّ بنِ حَاتِمِ

وقال الراجز يخاطب أميرَ المؤمنين عمرَ بن الخطاب: =

وعَلَمُ الجنس كعلم الشخصِ في حكمه [اللفظيِّ]، فتقول: «هذا أُسامَةُ مُقْبِلاً» فتمنعه من الصَّرف وتأتي بالحال بعده، ولا تُدْخِلُ عليه الألفَ واللَّام، فلا تقولُ: «هذا الأسامة»(١).

وحكمُ عَلَمِ الجِنْسِ في المعنى كحُكْمِ النكرة مِنْ جهة أنه لا يَخُصُّ واحداً بعينه، فكلُّ أسدٍ يَصْدُقُ عليه «أُسامَةُ»، وكلُّ عَقْرَبٍ يصدقُ عليها «أُمُّ عِرْيَطٍ»، وكلُّ ثَعْلَبٍ يصدقُ عليه «ثُعالَةُ»(٢).

= يَا عُمَرَ الخَيرِ جُزِيتَ الجَنَّهْ أُكْسُ بُنَيَّاتِي وأمَّهُنَّهْ

أَقْسَمْتُ بِاللهِ لَتَفعَلَنَّهْ

والشواهد على ذلك كثيرة، وانظر ص٩٥ السابقة.

(١) ذكر الشارح من أحكام العلم اللفظيةِ ثلاثةَ أحكام يشترك فيها النوعان، وترك ثلاثة أخرى:

(الأول) أنه يبتدأ به بلا احتياج إلى مسوِّغ، تقول: أسامةُ مقبل، وثُعالةُ هارب، كما تقول: عليٌّ حاضرٌ، وخالد مسافر.

(الثاني) أنه لا يُضافُ بحسَب أصل وضعه؛ فلا يجوز أن تقول: أسامتنا؛ كما يمتنع أن تقول: محمَّدُنا، فإن حصل فيه الاشتراك الاتفاقي، صحَّت إضافته على ما علمت في عَلَمِ الشَّخْصِ.

(الثالث) أنه لا يُنعت بالنكرة؛ لأنه معرفة، ومن شرط النعت أن يكون مثل المنعوت في تعريفه أو تنكيره، كما هو معلوم.

(٢) ههنا أربعة أشياء أريد أنْ أبيِّن لك حقيقةَ كلٍّ واحد منها بيانًا قريبَ الفهم، وأفرِّق لك بين كلٍّ منها والآخرين، وهي: علم الشخص، وعلم الجنس، واسم الجنس، والنكرة.

أما علم الشخص، فهو اللفظ الذي وُضع للذات مع جميع مشخَّصاتها التي تتميز بها عن جميع ما عداها من الذوات، نحو: محمد وعلي وأبي بكر وأم كلثوم، فإن كل واحد من هذه الألفاظ قد وضعه أبوه لذات ولده مع كل الصفات التي تتميز بها هذه الذات، من طول أو قصر، وبياض أو سمرة، وعَبالة أو نحافة، وسلامة أو غيرها، وإذا أُطلق فُهم منه هذه الذات الموجودة في الخارج مع كل المشخَّصات، ما ذكرناه منها وما لم نذكره، وهو يشبه الاسمَ المقترن بأل التي للعهد في الدلالة على فرد معيَّن، والفرق بينهما أن دلالة مصحوبَ أل العهدية على تعيُّن المراد حاصل بواسطة أل، أما دلالة علم الشخص على تعين مسمَّاه، فمن جوهر اللفظ، وهذا يُفهم من قول الناظم:

اسمٌ يُعيِّن المُسمَّى مُطلقَا

وأما علم الجنس واسم الجنس والنكرة، فإن لكل واحد منها حقيقة، وهي في أسامة مثلاً وفي أسد أيضًا: الحيوان المفترس ذو الأظفار التي يغتال بها، ولكل واحد منها أفراد متعددة يصدق عليها، والفرق بين هذه الثلاثة اعتباري، وذلك أنا نقدر أن علم الجنس قد وُضع للحقيقة بشرط أن تكون هذه الحقيقة حاضرة في الذهن في حين الوضع، فلفظ «أسامة» موضوع للحقيقة ـ وهي الحيوان المفترس المتصف بما عُرف =

وعَلَمُ الجنس يكونُ للشخص كما تقدَّم، ويكونُ للمعنى كما مَثَّل بقوله: «بَرَّة للمبَرَّه، وفَجَارِ للفَجرَه».

العلم

- **١- علم شخص**
  - حكمه
    - **معنوي**: يراد به واحد بعينه
    - **لفظي**:
      - ١- صحة مجيء الحال متأخرة عنه
      - ٢- منعه من الصرف مع سبب آخر غير العلمية
      - ٣- منع دخول الألف واللام عليه
- **٢- علم جنس**
  - كعلم الشخص في حكمه اللفظي. وحكمه المعنوي كحكم النكرة من جهة أنه لا يخص واحداً بعينه

= عنه من الصفات ـ بشرط حضور هذه الحقيقة في ذهن الواضع، ويقدر اسم الجنس موضوعًا لهذه الحقيقة من غير اشتراط حضورها في ذهن الواضع، ولما كانت الحقيقة متحققة في كلِّ فرد، صلح للواحد وللكثير، والنكرة لم تُوضع للحقيقة أصلاً، وإنما وُضعت للفرد الواحد من الأفراد التي تصدق على كل واحد منها هذه الحقيقة.

اسْـمُ الإشَـارَةِ[1]

٨٢ ـ بِـذا لِـمُـفْـرَدٍ مُـذَكَّـرٍ أَشِـرْ   بِذي وَذِهْ تي تا عَلَى الأنْثَى اقتَصِرْ[٢]

يُشارُ إلى المفرد المذكَّر بـ «ذا» ومذهَبُ البصريين أن الأَلِفَ من نفس الكلمة، وذهب الكوفيون إلى أنها زائدة[٣].

ويُشارُ إلى المؤنثة بـ«ذي»، و«ذِهْ» بسكون الهاء، و«تي»، و« تا»، و«ذِهِ» بكسر الهاء: باختلاسٍ، وبإشباعٍ، و«تِه» بسكون الهاء، وبكسرها: باختلاسٍ، وإشباعٍ[4]، و«ذات».

---

(1) هو اسمٌ يُعيّن مسماه بالإشارة الحسّيّة أو المعنوية.

(٢) «بذا» جار ومجرور متعلق بقوله: «أشر» الآتي «لمفرد» جار ومجرور متعلق بأشر كذلك «مذكر» نعت لمفرد «أشر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بذي» جار ومجرور متعلق بقوله: اقتصر، الآتي «وذه» الواو عاطفة، وذه: معطوف على ذي «تي تا» معطوفان على ذي بإسقاط حرف العطف «على الأنثى» جار ومجرور متعلق بقوله: اقتصر، الآتي أيضاً «اقتصر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة «اقتصر» معطوفة على جملة «أشر» بإسقاط العاطف.

(٣) **ههنا ثلاثة أمور:**

أولها: أن الشارح لم يذكر ـ تبعًا للمصنف ـ في هذا الكتاب من ألفاظ الإشارة إلى المفرد المذكَّر سوى «ذا» وقد ذكر العلماء أربعة ألفاظ أخرى: الأولى: «ذاءِ» بهمزة مكسورة بعد الألف، والثاني: «ذائهِ» بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة، والثالث: «ذاؤُهُ» بهمزة مضمومة وبعدها هاء مضمومة، الرابع: «آلك» بهمزة ممدودة بعدها لام ثم كاف، وممن ذكر «آلك» الناظم في كتابه «التسهيل».

الأمر الثاني: أن «ذا» إشارة للمفرد، وهذا المفرد إما أن يكون مفردًا حقيقة أو حكمًا؛ فالمفرد الحقيقي نحو: هذا زيد، وهذا خالد، وهذا الكتاب، والمفرد حكمًا نحو: هذا الرهط، وهذا الفريق، ومنه قول الله تعالى: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨] أي بين المذكور من الفارض والبكر، وربما استعمل «ذا» في الإشارة إلى الجمع، كما في قول لبيد بنِ ربيعة العامريّ:

وَلَـقَـدْ سَئِـمْـتُ مِـنَ الـحيَـاةِ وطُـولِـهَـا   وسُـؤالِ هـذا الـنَّـاسِ كَـيْـفَ لَـبِـيـدُ

الأمر الثالث: أن الأصل في «ذا» أن يُشارَ به إلى المذكَّر حقيقة، كما في الأمثلة التي ذكرناها، وقد يُشار به إلى المؤنث إذا نزِّل منزلةَ المذكر، كما في قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٨] أشار إلى الشمس ـ وهي مؤنثة بدليل قوله: «بازغة» ـ بقوله: «هذا ربي» لأنَّه نزلها منزلة المذكَّر، ويقال: بل لأنه أخبر عنها بمذكر، ويقال: بل لأن لغة إبراهيم عليه السلام الذي ذكر هذا الكلام على لسانه لا تفرِّق بين المذكَّر والمؤنَّث.

(4) الاختلاس أن تقول: «تِهِ»، والإشباعُ أن تقول: «تِهِيْ».

٨٣ ـ وَذانِ تانِ لِلمُثَنَّى المُرْتَفِعْ ... وفي سِواهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ[١]

يُشارُ إلى المثنَّى المذكَّر في حالة الرفع بـ«ذان» وفي حالة النَّصبِ والجَرِّ بـ«ذَيْنِ» وإلى المؤنثتين بـ«تانِ» في الرفع، و«تَيْنِ» في النَّصْبِ والجرِّ[2].

٨٤ ـ وَبأُولى أشِرْ لِجمعٍ مُطْلَقا ... والمَدُّ أَوْلَى وَلَدى البُعْدِ انْطِقا[٣]

٨٥ ـ بِالكافِ حَرْفاً دونَ لامٍ أو مَعَهْ ... واللَّامُ إن قَدَّمْتَ ها مُمْتَنِعَهْ[٤]

---

(١) «وذان» الواو عاطفة، ذان: مبتدأ «تان» معطوف عليه بإسقاط حرف العطف «للمثنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «المرتفع» نعت للمثنى، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على ما قبلها «وفي سواه» الجار والمجرور متعلق بقوله: «اذكر» الآتي، وسوى مضاف، والهاء ضمير الغائب العائد إلى المثنى المرتفع مضاف إليه، وقد أعمل الحرف في «سوى» لأنها عنده متصرفة وليست ظرفاً ليس غير «ذين» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله: «اذكر» الآتي «تين» معطوف على ذين بإسقاط حرف العطف «اذكر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة «اذكر» معطوفة بالواو على ما قبلها.

(2) إعرابُ أسماء الإشارة المثناة بإعراب المثنى بالحروف (الألف رفعاً، والياء نصباً وجرّاً) تعليلُهُ أن التثنية عارضت شَبَهَ الحروف؛ لكون هذه التثنية من خصائص الاسم، فلم يَعُدْ يؤثر شبه الحرف، فخرجَ الإعرابُ من البناء إلى الإعراب. ينظر «توضيح المقاصد» ١/ ٤٠٧ بتصرف.

وذكر المرادي أن المحققين كالفارسي يرون أن «ذين» و«تين» ليسا تثنيةً حقيقية، بل ألفاظٌ وُضعت لمثنى.

(٣) «وبأولى» الواو عاطفة، والباء حرف جر، و«أولى» مجرور المحل بالباء، والجار والمجرور متعلق بقوله: «أشر» الآتي «أشر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لجمع» جار ومجرور متعلق بقوله: «أشر» السابق «مطلقاً» حال من قوله: «جمع» «والمد» مبتدأ «أولى» خبره «ولدى» الواو عاطفة، لدى: ظرف بمعنى عند متعلق بقوله: انطق، الآتي، ولدى مضاف، و«البعد» مضاف إليه «انطقا» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف للإطلاق، ويجوز أن تكون الألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة للوقف، وهذا أَوْلى وأقرب.

(٤) «بالكاف» جار ومجرور متعلق بقوله: انطق، في البيت السابق «حرفاً» حال من «الكاف» «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال ثان من «الكاف» ودون مضاف، و«لام» مضاف إليه «أو» حرف عطف «معه» مع: ظرف معطوف على الظرف الواقع متعلقه حالاً وهو دون، ومع مضاف، والهاء ضمير الغائب مضاف إليه «واللام» مبتدأ «إن» حرف شرط «قدمت» قدم: فعل ماض مبني على الفتح المقدر في محل جزم على أنه فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعله، و«ها» مفعول به لقدم «ممتنعه» خبر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف دل عليه المبتدأ وخبره، والتقدير: واللام ممتنعة إن قدمت ها فاللام ممتنعة، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها، لأنها معترضة بين المبتدأ وخبره.

يُشارُ إلى الجمْعِ ـ مذكَّراً كان أو مؤنَّثاً ـ بـ«**أولى**»[1]؛ ولهذا قال المصنِّف: «**أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقا**»، ومقتضى هذا أنه يُشار بها إلى العقلاء وغيرهم، وهو كذلك، ولكن الأكثر استعمالُها في العاقل، ومِنْ ورودها في غير العاقلِ قولُه: [الكامل]

ش٢٣ ـ ذُمَّ المنازِلَ بَعدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى ... والـعَـيْـشَ بَـعْـدَ أولـئِـكَ الأيّـامِ[2]

---

(1) زيادة الواو رسماً ـ لا لفظاً ـ بعد الهمزة وقبل اللام؛ منعاً للالتباس بـ«إلى» أو «الأُلى» الموصولة.

(٢) البيت لجرير بن عطيةَ بن الخَطَفي من كلمة له يهجو فيها الفرزدق، وقبله ـ وهو المطلع ـ قوله:

سَـرَتِ الـهُـمُـومُ فَـبِـتـنَ غَـيـرَ نِـيَـامِ ... وأخُـو الـهُـمُـومِ يَـرُومُ كُـلَّ مَـرَامِ

اللغة: «ذم» فعل أمر من الذم، ويجوز لك في الميم تحريكها بإحدى الحركات الثلاث: الكسر؛ لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين؛ فهو مبني على السكون وحُرِّكَ بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف؛ لأن الفتحة أخف الحركات، وهذه لغة بني أسد، والضم؛ لإتباع حركة الذال، وهذا الوجه أضعف الوجوه الثلاثة «المنازل» جمع منزل أو منزلة، وهو محل النزول، وكونه ههنا جمع منزلة أَوْلى؛ لأنه يقول فيما بعد: «منزلة اللوى» واللوى ـ بكسر اللام مقصورًا ـ موضع بعينه «العيش» أراد به الحياة.

المعنى: ذمَّ كلَّ موضعٍ تنزل فيه بعد هذا الموضع الذي لقيت فيه أنواع المسرَّة، وذم أيام الحياة التي تقضيها بعد هذه الأيام التي قضيتها هناك في هناءة وغبطة.

الإعراب: «**ذمَّ**» فعل أمر مبني على السكون لا محلَّ له من الإعراب، وهو مفتوح الآخر للخفَّة، أو مكسوره على الأصل في التخلُّص من التقاء الساكنين، أو مضمومه للإتباع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**المنازل**» مفعول به لذم «**بعد**» ظرف متعلق بمحذوف حال من المنازل، وبعد مضاف، و«**منزلة**» مضاف إليه، ومنزلة مضاف، و«**اللوى**» مضاف إليه «**والعيش**» الواو عاطفة، والعيش: معطوف على المنازل «**بعد**» ظرف متعلق بمحذوف حال من العيش، وبعد مضاف، وأولاء من «**أولئك**» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «**الأيام**» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه.

الشاهد فيه: قوله: «أولئك» حيث أشار به إلى غير العقلاء، وهي «الأيام»، ومثله في ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقد ذكر ابنُ هشام عن ابن عطية أن الرواية الصحيحة في بيت الشاهد:

والـعـيـش بـعـد أولـئـك الأقـوام

وهذه هي رواية «النقائض بين جرير والفرزدق» وعلى ذلك لا يكون في البيت شاهد؛ لأن الأقوام عقلاء، والخطب في ذلك سهل؛ لأن الآية الكريمة التي تلوناها كافية أعظمَ الكفاية للاستشهاد بها على جواز الإشارة بأولاء إلى الجمع من غير العقلاء.

وفيها لُغتان: المدُّ، وهي لُغة أهل الحجاز، وهي الواردة في القرآن العزيز. والقَصْرُ، وهي لُغة بني تميم.

وأشار بقوله: «**وَلَدَى البُعْدِ انطِقا بالكاف . . .**» إلى آخر البيت، إلى أنَّ المُشارَ إليه له رُتْبتان: القربُ، والبعدُ، فجميعُ ما تقدَّم يُشارُ به إلى القريب، فإذا أُريد الإشارةُ إلى البعيد أُتيَ بالكافِ وَحْدَها، فتقول: «ذاكَ»، أو الكافِ واللّامِ، نحو: «ذَلِكَ».

وهذه الكاف حَرْفُ خطابٍ(1)، فلا مَوْضِعَ لها من الإعراب، وهذا لا خلاف فيه.

فإنْ تقدَّمَ حَرْفُ التَّنبيه الذي هو «ها» على اسم الإشارة، أَتَيْتَ بالكاف وَحْدَها، فتقول: «هذاكَ»(٢)، وعليه قولُه: [الطويل]

ش٢٤ ـ رأَيْتُ بَني غَبْراءَ لاَ يُنْكِرونَني ... وَلاَ أَهْلُ هـذاكَ الـطِّرافِ الـمُـمَـدَّدِ(٣)

---

(1) أي: ليست ضميراً متصلاً، فافطَنْ.

(٢) إذا كان اسم الإشارة لمثنى أو لجمع، فإن ابن مالك يرى أنه لا يجوز أن يُؤتَى بالكاف مع حرف التنبيه حينئذ، وذهب أبو حيان إلى أن ذلك قليل لا ممتنع، ومما ورد منه قول العَرْجي، وقيل: قائله كامل الثقفي:

يَـا مَـا أُمـيـلِـحَ غِـزْلانـا شَـدَنَّ لَـنَـا ... مِـن هـؤلـيَّـائِـكُـنَّ الـضَّـالِ والـسَّـمُـرِ

الشاهد فيه هنا قوله: «هؤليائكن» فإنه تصغير «أولاء» الذي هو اسم إشارة إلى الجمع، وقد اتَّصلت به «ها» التنبيه في أوَّله، وكاف الخطاب في آخره.

(٣) هذا البيت لطرفة بن العبد البكري، من معلقته المشهورة التي مطلعها:

لِـخَـوْلَـةَ أَطْـلاَلٌ بِـبُـرْقَـةِ ثَـهْـمَـدِ ... تَـلُوحُ كَباقِي الوَشْمِ في ظَاهِرِ اليَدِ

وقبل بيت الشاهد قوله:

وَمَـا زالَ تَـشْـرابِـي الـخُـمُـورَ وَلَـذَّتـي ... وبَـيـعـي وإِنْـفـاقِـي طَـريـفـي ومُـتْـلَـدِي

إلـى أن تَـحَـامَـتْـنِـي الـعَـشِـيـرَةُ كُـلُّـهَـا ... وأُفْـرِدْتُ إِفْـرادَ الـبـعِـيـرِ الـمُـعَـبَّـدِ

اللغة: «خولة» اسم امرأة «أطلال» جمع طلل، بزنة جبل وأجبال، والطلل: ما شخص وظهر وارتفع من آثار الديار كالأثافي «برقة» بضم فسكون: هي كلُّ رابية فيها رمل وطين أو حجارة، وفي بلاد العرب نيِّفٌ ومئة برقة عدَّها صاحب «القاموس»، وألَّف فيها غيرُ واحد من علماء اللغة، ومنها برقة ثهمد «تلوح» تظهر «الوشم» أن يُغرزَ بالإبرة في الجلد ثم يُذرَّ عليه الكحلُ أو دخانُ الشحم فيبقى سواده ظاهرًا «البعير المعبد» الأجرب «بني غبراء» الغبراء هي الأرض، سُمِّيت بهذا لغبرتها، وأراد ببني الغبراء الفقراء الذين لصقوا بالأرض لشدَّة فقرهم، أو الأضياف، أو اللصوص «الطِّراف» بكسر الطاء بزنة الكتاب: البيت من الجلد، وأهل الطراف الممدد الأغنياء. =

ولا يجوز الإتيانُ بالكاف واللّام، فلا تقولُ: «هذالِكَ».

وظاهرُ كلام المصنِّف أنه ليس للمشار إليه إلا رتبتان: قُرْبى، وبُعْدَى، كما قَرَّرْناهُ، والجمهورُ على أن له ثلاثَ مراتبَ: قُرْبى، ووُسْطَى، وبُعْدَى، فيُشارُ إلى مَنْ في القُرْبى بما ليسَ فيهِ كافٌ ولا لامٌ، كـ«ذا»، و«ذي»، وإلى مَنْ في الوُسْطَى بما فيه الكاف وحدَها، نحو: «ذاك»، وإلى مَنْ في البُعْدَى بما فيه كافٌ ولامٌ[1]، نحو: «ذَلِكَ»[2].

٨٦ ـ وَبِـهُـنـا أَوهَـهُـنـا أَشِـرْ إلَـى دانـي الـمَـكـانِ وَبِـهِ الـكـافَ صِـلا[٣]

= **المعنى**: يريد أن جميع الناس ـ من غير تفرقة بين فقيرهم وغنيِّهم ـ يعرفونه، ولا ينكرون محلَّه من الكرم والمواساة للفقراء وحسن العِشرة وطيب الصحبة للأغنياء، وكأنه يتألم من صنيع قومه معه.

الإعراب: «**رأيت**» فعل وفاعل «**بني**» مفعول به، وبني مضاف، و«**غبراء**» مضاف إليه، ثم إذا كانت «رأى» بصرية، فجملة «**لا ينكرونني**» من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب حال من بني غبراء، وإذا كانت «رأى» علمية ـ وهو أوْلى ـ فالجملة في محل نصب مفعول ثان لرأى «**ولا**» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «**أهل**» معطوف على الواو الذي هو ضمير الجماعة في قوله: «لا ينكرونني» وأهل مضاف، واسم الإشارة من «**هذاك**» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «**الطراف**» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه «**الممدد**» نعت للطراف.

الشاهد فيه: قوله: «هذاك» حيث جاء بـ«ها» التنبيه مع الكاف وحدها، ولم يجئ باللام. ولم يقع لي ـ مع طويل البحث وكثرة الممارسة ـ نظير لهذا البيت مما اجتمعت فيه «ها» التنبيه مع كاف الخطاب بينهما اسم إشارة للمفرد، ولعل العلماء الذين قرَّروا هذه القواعد قد حفظوا من شواهد هذه المسألة ما لم يبلغنا، أو لعل قداماهم الذين شافهوا العرب قد سمعوا ممن يُوثَق بعربيته استعمال مثل ذلك في أحاديثهم في غير شذوذ ولا ضرورة تُحوِج إليه؛ فلهذا جعلوه قاعدة.

(1) وتسمى: لام البُعد، ولا محل لها.

(2) قال الأشموني ١/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧: يُفصَلُ بين «ها» التنبيه وبين اسم الإشارة بضمير المشار إليه، نحو: «ها أنا ذا» و«ها نحن ذان» و«ها نحن أولاء».

(٣) «**وبهنا**» الواو عاطفة، بهنا: جار ومجرور متعلق بقوله: «أشر» الآتي، «**أو**» حرف عطف «**ههنا**» معطوف على هنا «**أشر**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**إلى**» حرف جر يتعلق بأشر «**داني**» مجرور بإلى، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء للثقل، وداني مضاف، و«**المكان**» مضاف إليه «**وبه**» الواو عاطفة، به: جار ومجرور متعلق بقوله: صلا، الآتي «**الكاف**» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله: صلا، الآتي «**صلا**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف للإطلاق، ويجوز أن تكون هذه الألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة للوقف.

٨٧ ـ فـي الـبُـعْـدِ أَوْ بِـثَـمَّ فُـهْ أَوْ هَـنَّـا أَوْ بِـهُـنَـالِـكَ انْـطِـقَـنْ أَوْ هِـنَّـا[١]

يُشار إلى المكانِ القريب بـ«هُنا» ويَتَقَدَّمُها هاءُ التنبيه، فيقالُ: «ههُنا»، ويُشارُ إلى البعيدِ على رأي المصنف بـ«هُناكَ، وهنالك، وهنَّا» بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النُّون، وبـ«ثَمَّ» و«هِنَّتْ»، وعلى مذهب غيره «هُناك» للمتوسط، وما بعده للبعيد[2].





---

(١) «في البعد» جار ومجرور متعلق بقوله: «صلا» في البيت السابق «أو» حرف عطف معناه هنا التخيير «بثم» جار ومجرور متعلق بقوله: «فه» الآتي «فه» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» حرف عطف «هنا» معطوف على قوله: «ثم» السابق «أو» حرف عطف «بهنالك» جار ومجرور متعلق بقوله: انطق، الآتي «انطقن» انطق: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد الخفيفة حرف لا محل له من الإعراب «أو» حرف عطف «هنا» معطوف على قوله: «هنالك».

(2) أسماء الإشارة إلى المكان «هنا» ونحوها كلُّها مبنيةٌ في محل نصبٍ على الظرفية المكانية، ويجوز أن تُسبَقَ بحرفِ جرٍّ، فتكون في محل جرٍّ بحرف الجر. تقول: وصلتُ إلى هناك.

المَوْصولُ

٨٨ ـ مَوْصولُ الاسْماءِ «الَّذي» الأُنْثَى الَّتي ... والـيـا إذا مـا ثُـنِّـيـا لاَ تُـثْـبِـتِ[١]

٨٩ ـ بَـلْ مـا تَـلـيـهِ أوْلِـهِ الـعَـلاَمَـهْ ... والـنّـونُ إنْ تُـشْـدَدْ فَـلاَ مَـلاَمَـهْ[٢]

٩٠ ـ والنّـونُ مِـنْ ذَيْـنِ وَتَـيْـنِ شُـدِّدا ... أيْـضـاً وَتَـعْـويـضٌ بِـذاكَ قُـصِـدا[٣]

---

(١) «موصول» مبتدأ أول، وموصول مضاف، و«الأسماء» مضاف إليه «الذي» مبتدأ ثان، وخبر المبتدأ الثاني محذوف تقديره: منه، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «الأنثى» مبتدأ «التي» خبره، والجملة معطوفة على الجملة الصغرى السابقة ـ وهي جملة المبتدأ الثاني وخبره ـ بحرف عطف مقدر، والرابط للجملة المعطوفة بالمبتدأ الأول مقدر، وكان أصل الكلام: موصول الأسماء أنثاه التي، ويجوز أن يكون قوله: «الأنثى» مبتدأ وخبره محذوف، والتقدير: كائنة منه، فيكون على هذا قوله: «التي» بدلاً من الأنثى «واليا» مفعول مقدم لقوله: «لا تثبت» الآتي «إذا» ظرف ضُمِّن معنى الشرط «ما» زائدة «ثنيا» ثني: فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وهي جملة الشرط «لا» ناهية «تثبت» فعل مضارع مجزوم بلا، وعلامة جزمه السكون، وحُرك بالكسر لأجل الرويِّ والوزن، وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام، والتقدير: ولا تثبت الياء، إذا ثنيتهما ـ أي الذي والتي ـ فلا تثبتها.

(٢) «بل» حرف عطف معناه الانتقال «ما» اسم موصول مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتقدير: بل أول ما... إلخ، فهو مبني على السكون في محل نصب «تليه» تلي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الياء، والهاء ضمير الغائب العائد إلى ما مفعول به مبني على الكسر في محل نصب، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «أوله» أول: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير الذي للغائب مفعول أول «العلامه» مفعول ثان لأول «والنون» مبتدأ «إن» شرطية «تشدد» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على المبتدأ الذي هو النون «فلا» الفاء لربط الشرط بالجواب، ولا: نافية للجنس «ملامه» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب، وسكونه للوقف، وخبر «لا» محذوف، وتقديره: فلا ملامة عليك، مثلاً، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) «والنون» مبتدأ «من ذين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه ضمير مستتر في «شددا» الآتي «وتين» معطوف على «ذين» «شددا» شدد: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النون، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «أيضاً» مفعول مطلق حذف فعله العامل فيه «وتعويض» مبتدأ «بذاك» جار ومجرور متعلق بقوله: قصد، الآتي «قصدا» قصد: فعل ماض مبني =

ينقسم الموصول[1] إلى: اسمي، وحرفي، ولم يذكر المصنفُ الموصولاتِ الحرفيةَ[2]، وهي خمسة أحرف:

أحدها: «أنْ» المصدرية، وتوصَلُ بالفعل المتصرف: ماضياً، مثل: «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قامَ زَيْدٌ»[3] ومضارعاً، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يقومَ زَيْدٌ» وأمراً، نحو: «أَشَرْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ»[٤]. فإن وقع بعدها فعل غير متصرِّف ـ نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[النجم: ٣٩][5] وقولِه تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥][6] ـ فهي مُخفَّفة من الثقيلة.

ومنها: «أنَّ» وتوصَلُ باسمها وخبرها، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ أَنَّ زَيْداً قائِمٌ» ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١][7] و«أنْ» المخفَّفة كالمُثقَّلة، وتوصَلُ

= للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تعويض، والجملة من قصد ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: تعويض.

(1) سُمِّيَ موصولاً لأنه لا يتمّ معناهُ إلا بالصلة.

(2) لأنَّها لا تُعَدُّ من المعارف. «البهجة» ص٧٥.

والموصول الحرفيّ: هو الحرف الذي يُؤَوّلُ مع صلته بمصدر، ولا يحتاج إلى عائد.

(3) جملة «قام زيدٌ» صلة الموصول الحرفي لا محلَّ لها من الإعراب.

وجملة «أن قام» مؤولة بمصدرٍ مجرور بـ«من» متعلّق بـ«عجبت»، والتقدير: عجبتُ من قيامِ زيدٍ.

(٤) اختلف العلماء في «أن» الداخلة على فعل الأمر في نحو هذا المثال، فقال قوم منهم سيبويه: هي مصدرية مؤولة بما بعدها باسم يكون مجرورًا بالباء المذكورة؛ لأن حرف الجر يتطلب الاسم، فإن لم توجد الباء في اللفظ فهي مقدرة. وقال قوم منهم الزمخشري: إن لم تذكر الباء، فهي مفسِّرة، نظيرها في قوله تعالى: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟﴾ [ص: ٦]، فإن تقدَّم عليها حرف الجرِّ فهي مصدرية. وقال قوم: هي زائدة، ومعنى «بأنْ قُمْ»: بلفظ قم.

(5) أنْ: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف.

وخبرُها جملة «ليس» مع اسمها وخبرها.

(6) أنْ: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف.

وخبرُها جملة «عسى» مع اسمها وخبرِها.

وجملَةُ «أنْ» مع اسمها وخبرِها في تأويلِ مصدر مجرور معطوف على «ملكوت» الذي في أول الآية، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾.

(7) «أنا أنزلنا» في تأويل مصدر مرفوع فاعل لـ«يكفهم».

باسمها وخبرها، لكن اسْمُها يكونُ محذوفاً، واسمُ المُثَقَّلة مذكوراً.

ومنها: «كَيْ» وتوصَلُ بفعل مضارع فقط، مثل: «جِئْتُ لِكَيْ تُكْرِمَ زَيْداً»(1).

ومنها: «ما» وتكون مصدرية ظرفيةً، نحو: «لَا أَصْحبُكَ ما دُمْتَ مُنْطلِقاً» [أي: مُدَّةَ دَوامِكَ مُنْطلِقاً]، وغيرَ ظرفيةٍ، نحو: «عَجِبْتُ مِمَّا ضَرَبْتَ زَيْداً»(2).

وتوصَلُ بالماضي كما مُثِّل، وبالمضارع، نحو: «لا أَصْحَبُكَ ما يَقومُ زَيْدٌ»(3)، و«عجبتُ ممَّا تَضْرِبُ زَيْداً»(4)، ومنه(٥): ﴿بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾(6) [ص: ٢٦]. وبالجملة الاسمية، نحو: «عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدٌ قائِمٌ، ولا أَصْحَبُكَ ما زَيْدٌ قائِمٌ» وهو قليل(٧). وأكثرُ ما توصَلُ الظرفيةُ المصدرية بالماضي، أو بالمضارع المنفيِّ بـ«لم»، نحو: «لا أَصْحَبُكَ ما لَمْ تَضْرِبْ زَيْداً» ويقلُّ وَصْلُها ـ أعني المصدرية الظرفية ـ بالفعل المضارع الذي ليس منفيًّا بـ«لم»، نحو: «لا أَصْحَبُكَ ما يَقومُ زَيْدٌ»(8)، ومنه قوله: [الوافر]

---

(1) «كي» وصِلَتُها في تأويل مصدر مجرور بحرف الجر «اللام»، متعلق بـ«جئت».

(2) ما وصلَتها في تأويل مصدر مجرور بحرف الجر «من»، متعلق بـ«عجبت».

(3) «ما» وصلتها في تأويل مصدر منصوب على الظرفية متعلق بـ«أصحب».

(4) «ما» وصلَتُها في تأويل مصدر مجرور بحرف الجر «من»، متعلق بـ«عجبت».

(٥) أي من وصلها بالفعل، بقطع النظر عن كونه ماضيًا أو مضارعًا.

(6) «ما» وصلتُها في تأويل مصدر مجرور بحرف الجر «الباء»، والجار والمجرور متعلقان بصفة ثانية لـ«عذاب» في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ والتقدير: عذاب شديد كائنٌ.

(٧) اختلف النحويون فيما إذا وقع بعد «ما» هذه جملة اسمية مصدرة بحرف مصدري، نحو قولهم: لا أفعل ذلك ما أنَّ في السماء نجمًا، ولا أكلِّمه ما أنَّ حِراءَ مكانه؛ فقال جمهور البصريين: «أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف، والتقدير على هذا: لا أكلِّمه ما ثبت كونُ نجمٍ في السماء، وما ثبتَ كونُ حِراءَ مكانَه، فهو حينئذ من باب وصل «ما» المصدرية بالجملة الفعلية الماضوية، ووجه ذلك عندهم أن الأكثر وصلها بالأفعال، والحمل على الأكثر أوْلى، وذهب الكوفيون إلى أنَّ «أنْ» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع أيضًا، إلا أنَّ هذا المصدر المرفوع مبتدأ خبره محذوف، والتقدير على هذا الوجه: لا أفعل كذا ما كون حراء في مكانه ثابت، وما كون نجم في السماء موجود، فهو من باب وصل «ما» بالجملة الاسمية؛ لأن ذلك أقلُّ تقديرًا.

(8) «ما يقوم» في تأويل مصدر منصوب على الظرفية الزمانية، أي: مدة قيام زيد.

ش٢٥ ـ أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ[١]

ومنها: «لَو» وتوصَلُ بالماضي، نحو: «وَدِدْتُ لَوْ قامَ زَيدٌ»، وبالمضارع، نحو: «وَدِدْتُ لَوْ يَقومُ زَيْدٌ»[2].

فقولُ المصنِّفِ: «موصولُ الأسماء» احترازٌ من الموصول الحَرْفي، وهو «أنْ» و«أنَّ»

(١) اشتهر أن هذا البيت للحطيئة ـ واسمه جَرول ـ يهجو امرأته، وهو بيت مفرد ليس له سابق أو لاحق، وقد نسبه ابن السكِّيت في كتاب «الألفاظ» (ص٧٣ ط. بيروت) ـ وتبعه الخطيب التبريزي في «تهذيبه» ـ إلى أبي غريب النصري.

اللغة: «أطوف» أي أُكثر التجوال والتطواف والدوران، ويروى: «أطود» بالدال المهملة مكان الفاء، والمعنى واحد «آوي» مضارع أوى ـ من باب ضرب ـ إلى منزله، إذا رجع إليه وأقام به «قعيدته» قعيدة البيت: هي المرأة، وقيل لها ذلك لأنها تطيل القعودَ فيه «لكاع» يريد أنها متناهية في الخبث.

المعنى: أنا أكثر دوراني وارتيادي الأماكن عامة النهار في طلب الرزق وتحصيل القوت، ثم أعود إلى بيتي لأقيم فيه، فلا تقع عيني فيه إلا على امرأة شديدة الخبث متناهية في الدناءة واللؤم.

الإعراب: «**أطوف**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، و«**ما**» مصدرية «**أطوف**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، و«ما» مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول مطلق عامله قوله: «أطوف» الأول «**ثم**» حرف عطف «**آوي**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**إلى البيت**» جار ومجرور متعلِّق بقوله: «آوي» «**قعيدته**» قعيدة: مبتدأ، وقعيدة مضاف، والضمير مضاف إليه «**لكاعِ**» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محلِّ جرٍّ نعت لقوله: «بيت» وهذا إعراب على حسب الظاهر، وأحسن من ذلك أن يكون خبر المبتدأ محذوفًا، ويكون قوله: «لكاع» منادى بحرف نداء محذوف، وجملة النداء في محل نصب مفعول به للخبر، وتقدير الكلام على هذا الوجه: قعيدته مقول لها: يا لكاع.

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهدان للنحاة، أوَّلهما في قوله: «ما أطوف» حيث أدخل «ما» المصدرية الظرفية على فعل مضارع غير منفي بلم، وهو الذي عناه الشارح من إتيانه بهذا البيت ههنا، والشاهد الثاني يذكر في أواخر باب النداء في ذكر أسماء ملازمة للنداء، وهو في قوله: «لكاع» حيث يدل ظاهره على أنه استعمله خبرًا للمبتدأ فجاء به في غير النداء ضرورة، والشائع الكثير في كلام العرب أن ما كان على زِنَةِ فَعَالِ ـ بفتح الفاء والعين ـ مما كان سَبًّا للإناث، لا يُستعملُ إلا منادًى، فلا يؤثِّر فيه عامل غير حرف النداء، تقول: يا لكاع، ويا دفار، ولا يجوز أن تقول: هذه لكاع، ولا أن تقول: رأيت دفار، ولا أن تقول: مررت بدفار؛ ومن أجل هذا يخرج قوله: «لكاع» هنا على حذف خبر المبتدأ وجعل «لكاع» منادى بحرف نداء محذوف، كما قلنا في إعراب البيت.

(2) «لو» والفعل في تأويل مصدر منصوب على أنه مفعول به لـ«وددت».

و«كَيْ» و«ما» و«لَوْ» وعلامتهُ صحَّةُ وقوعِ المصدر مَوقِعَهُ، نحو: «وددْتُ لوْ تقومُ» أي: قيامَكَ، و«عَجِبْتُ مِمَّا تَصْنَعُ»، وَ«جِئْتُ لِكَيْ أقْرَأ»، و«يُعْجِبني أنكَ قائِمٌ»، و«أريدُ أنْ تَقومَ» وقد سبق ذِكْرُه.

وأما الموصول الاسميُّ، فـ«الذي» للمفرد المذكَّرِ[١]، و«الَّتي» للمفردة المؤنَّثَة.

فإن ثَنَّيْتَ أَسقَطْتَ الياء وأتيتَ مكانَها بالألف في حالة الرفع، نحو: «اللّذَانِ»، و«اللّتَانِ» وبالياء في حالَتي الجرِّ والنَّصبِ[2]، فتقول: «اللَّذَيْنِ، و«اللَّتَيْنِ».

وإنْ شِئتَ شَدَّدْتَ النُّونَ عوضاً عن الياء المحذوفة، فقلت: «اللَّذانِّ» و«اللَّتانِّ»[3]، وقد قُرِئ: ﴿واللَّذانِّ يأْتِيانِها منكم﴾[4] [النساء: ١٦] ويجوز التشديد أيضاً مع الياء، وهو مذهب الكوفيين، فتقول: «اللَّذيْنِّ»، و«اللَّتَيْنِّ» وقد قُرِئ: ﴿ربَّنا أَرْنا اللَّذَيْنِّ﴾ [فصلت: ٢٩] بتشديد النون.

وهذا التشديد يجوز أيضاً في تثنية «ذا»، و«تا» اسمَي الإشارة، فتقول: «ذانِّ»، و«تانِّ» وكذلك مع الياء، فتقول: «ذَيْنِّ» و«تَيْنِّ» وهو مذهبُ الكوفيين، والمقصودُ بالتشديد أنْ يكونَ عِوَضاً عن الألف المحذوفة، كما تقدَّم في «الَّذي»، و«الَّتي»[5].

---

(١) لا فرقَ بين أنْ يكونَ المفرد مفردًا حقيقةً، كما تقولُ: زيد الذي يزورُنا رجلٌ كريم، وأنْ يكونَ مفردًا حُكْمًا، كما تقول: الفريق الذي أكون فيه فريق مخلص نافع، كما أنه لا فرق بين أنْ يكونَ عاقلاً، كما مثَّلنا، وأنْ يكون غير عاقل، كما تقول: اليوم الذي سافرتُ فيه كان يومًا ممطرًا.

(2) يرى بعض النحاة أن الموصول المثنى معربٌ بالحروف لا مبنيّ؛ لأن التثنية من خصائص الأسماء؛ مما أضعف شبهه بالحرف.

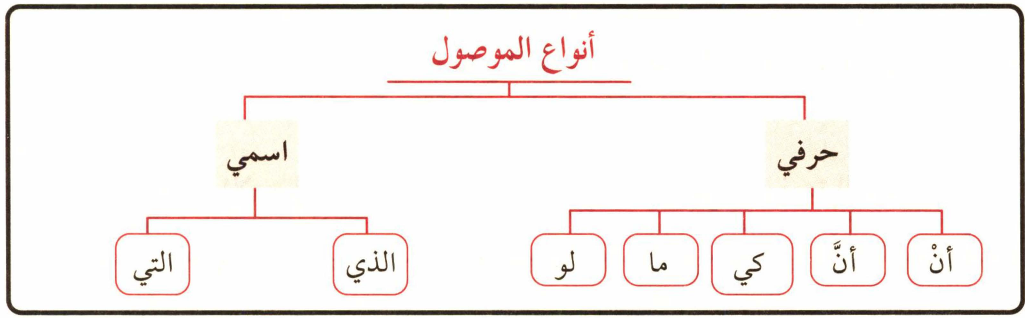
ويرى بعضُهم أنه مبنيٌّ جاء على صورة المعرب، فهو مبني على الألف رفعاً، أو الياء نصباً أو جراً.

(3) هي لغة تميم وقيس. «أوضح المسالك» ١/ ١٤٨.

(4) قال في «النشر» ٢/ ١٩٠: واختلفوا في «اللذان» و«هاذان»، و«هاتين»، و«فذانك»، و«الذين» في ﴿حم﴾ السجدة، فقرأ ابن كثير بتشديد النون في الخمسة، وهو على أصله في مدّ الألف وتمكين الياء لالتقاء الساكنين، ووافقه أبو عمرو ورويس في «فذانك» وقرأ الباقون بالتخفيف فيهنّ.

(5) قال في «أوضح المسالك» ١/ ١٤٩ ـ ١٥٠: وبلحارث بن كعب، وبعض ربيعة، يحذفون نون «اللذان» و«اللتان» قال:

أبَـنـيْ كـلـيـبٍ إنَّ عـمَّـيَّ الـلـذا =



٩١ ـ جَمْعُ الّذي الأُلى الّذينَ مُطْلَقا وَبَعضُهُمْ بالواوِ رَفْعاً نَطَقا(١)

٩٢ ـ باللّاتِ واللّاءِ الّتي قَدْ جُمِعا واللّاءِ كالّذينَ نَزْراً وَقَعا(٢)

= وقال:

همـا اللـتـا لـو ولـدت تـمـيـم

ولا يجوز ذلك في «ذان» و«تان» للإلباس. ا.هـ.

والإلباس في حالة الحذف ـ لو جازت ـ يكون بالمفرد: «ذا» و«تا».

والشطر الأول للفرزدق، وعجزه:

قتلا الملوكَ وفكّكا الأغلالا

وعجز الثاني ـ وهو للأخطل ـ:

لـقـيـل فـخـرٌ لـهُـمْ صـمـيـمُ

(١) «جمع» مبتدأ، وجمع مضاف، و«الذي» مضاف إليه «الأُلى» خبر المبتدأ «الذين» معطوف على الخبر بتقدير حرف العطف «مطلقاً» حال من الذين «وبعضهم» الواو عاطفة، بعض: مبتدأ، وبعض مضاف، والضمير العائد إلى العرب مضاف إليه «بالواو» جار ومجرور متعلق بقوله: نطق، الآتي «رفعاً» يجوز أن يكون حالاً، وأن يكون منصوباً بنزع الخافض، وأن يكون مفعولاً لأجله «نطقا» نطق: فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «بعضهم» والألف للإطلاق، والجملة من نطق وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو بعضهم.

(٢) «باللات» جار ومجرور متعلق بقوله: جمع، الآتي «واللاء» معطوف على اللات «التي» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «جمعا» جمع: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على التي، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «واللاء» الواو حرف عطف، اللاء: مبتدأ «كالذين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير المستتر في «وقع» الآتي «نزراً» حال ثانية من الضمير المستتر في وقع «وقعا» وقع: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «اللاء» والألف للإطلاق، والجملة من وقع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: اللاء.

يُقالُ في جمع المذكَّر «الأُلى» مطلقاً، عاقلاً كان أو غيرَهُ، نحو: «جاءني الأُلى فَعَلوا» وقد يستعمل في جمع المؤنث، وقد اجتمع الأمران في قوله: [الطويل]

ش٢٦ ـ وَتُبْلي الأُلى يَسْتَلْئِمونَ عَلَى الأُلى   تَراهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كالحِدَأ القُبْلِ[١]

---

(١) هذا البيت من كلام أبي ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي، وقبله:

وتِلكَ خُطوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبابَنا   قَديمًا فَتُبلِينا المَنُونُ ومَا نُبلِي

اللغة: «خطوب» جمع خطب، وهو الأمر العظيم «تملَّت شبابنا» استمتعت بهم «تبلينا» تفنينا «المنون» المنية والموت «يستلئمون» يلبسون اللَّأْمة، وهي الدِّرع، و«يوم الروع» يوم الخوف والفزع، وأراد به يوم الحرب «الحِدَأ» جمع حِدَأَة، وهو طائر معروف، ووزنه عِنَبة وعِنَب، وأراد بها الخيلَ على التشبيه «القُبل» جمعُ قَبْلاء، وهي التي في عينها القَبَل، بفتح القاف والباء جميعًا، وهو الحَوَل.

المعنى: إن حوادث الدهر والزمان قد تمتعت بشبابنا قديمًا، فتبلينا المنون وما نبليها، وتبلي من بيننا الدَّارِعين والمقاتِلَة فوق الخيول التي تراها يوم الحرب، كالحدأ في سرعتها وخِفَّتها.

الإعراب: «**وتبلي**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على المنون في البيت الذي ذكرناه في أول الكلام على البيت «**الألى**» مفعول به لتبلي «**يستلئمون**» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعله، والجملة لا محلَّ لها صلة الموصول «**على**» حرف جرٍّ «**الألى**» اسم موصول مبني على السكون في محلِّ جرٍّ بعلى، والجار والمجرور متعلِّق بمحذوف حال صاحبه «الألى» الواقع مفعولاً به لتبلي «**تراهن**» ترى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والضمير البارز مفعول أول «**يوم**» ظرف زمان متعلق بقوله: ترى، ويوم مضاف، و«**الروع**» مضاف إليه «**كالحدأ**» جار ومجرور متعلق بترى، وهو المفعول الثاني «**القُبل**» صفة للحدأ، وجملة ترى وفاعله ومفعوليه لا محلَّ لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله: «الألى يستلئمون»، وقوله: «الألى تراهن» حيث استعمل لفظ الألى في المرة الأولى في جمع المذكر العاقل، ثم استعمله في المرة الثانية في جمع المؤنث غير العاقل؛ لأن المراد بـ«الأُلى تراهن .... الخ» الخيل كما بيَّنا في لغة البيت؛ والدليل على أنه استعملها هذا الاستعمالَ ضميرُ جماعة الذكور في «يستلئمون» وهو الواو، وضمير جماعة الإناث في «تَراهنَّ» وهو «هُنَّ».

ومن استعمال «الأُلى» في جمع الإناث العاقلات قول مجنون بني عامر:

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الأُلى كُنَّ قبلَهَا   وحَلَّت مَكانًا لم يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبلُ

وقول الآخر:

فأَمَّا الأُلَى يَسكُنَّ غَوْرَ تِهامَةٍ   فَكُلُّ فَتاةٍ تَترُكُ الحِجْلَ أقصَمَا

وهذا البيت يقعُ في بعضِ نسخ الشَّرح، ولا يقعُ في أكثرها، ولهذا أثبتناه ولم نشرحه، ومن استعماله في جمع الذكورِ العُقلاء قول الشاعر:

فإنَّ الأُلى بالطَّفِّ مِن آلِ هاشمٍ   تآسَوا فَسَنُّوا للكرامِ التآسِيَا

=

فقال: «يَسْتَلْئِمونَ» ثم قال: «تراهُنَّ».

ويقالُ للمذكَّر العاقل في الجمع: «الَّذينَ» مُطْلقاً، أي: رفعاً ونصباً وجرًّا، فتقول: «جاءَني الّذينَ أَكْرَموا زَيْداً»، و«رأيتُ الَّذين أكْرَموه»، و«مرَرْتُ بالَّذين أكْرَموهُ»(1).

وبعضُ العرب يقولُ: «الَّذونَ» في الرفع، و«الَّذينَ» في النَّصبِ والجرِّ، وهُمْ بنو هُذَيلٍ(2)، ومنه قوله: [الرجز]

ش٢٧ ـ نَحْنُ الَّذونَ صَبَّحوا الصَّباحا   يَـوْمَ الـنُّـخَـيْـلِ غـارَةً مِـلْـحـاحـا(٣)

= ومن استعماله في الذكور غير العُقلاء ـ وإنْ كان قَدْ أعادَ الضمير عليه كما يعيده على جمع المؤنثات ـ قول الآخر:

تُـهَـيِّـجُـنِـي لِـلـوَصْـلِ أيَّـامُـنَـا الأُلـى   مَـرَرْنَ عَـلَـيْـنَـا والـزَّمـانُ وَرِيـقُ

(1) قال في «البهجة المرضية» ص٧٨: ولم يُعرَب في هذه الحالة مع أن الجمعَ من خصائص الأسماء؛ لأن «الذين» ـ كما سبق ـ للعقلاء فقط، و«الذي» عامٌّ له ولغيره، فلم يجريا على سنن الجموع المتمكنة.

(2) قال المصنف في «شرح التسهيل» ١/ ١٤٢: وهذا مشهورٌ في لغة طيّئ، فيقولون: نُصِرَ الذون آمنوا على الذين كفروا، وهي لغة هذيل وعقيل أيضاً.

«المساعد على تسهيل الفوائد». تحقيق وتعليق د. محمد كامل بركات. جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. مكة المكرمة ١٤٠٠/ ١٩٨٠.

(٣) اختُلف في نسبة هذا البيت إلى قائله اختلافًا كثيرًا، فنسبه أبو زيد (النوادر ٤٧) إلى رجل جاهلي من بني عقيل سمَّاه أبا حرب الأعلم، ونسبه الصاغاني في «العُباب» إلى ليلى الأخيلية، ونسبه جماعة إلى رؤبة بن العجاج، وهو غير موجود في ديوانه، وبعد الشاهد في رواية أبي زيد:

نَـحنُ قَـتَـلْـنَـا الـمَـلِـكَ الـجَـحْـجَـاحَـا   ولَـم نَـدَعْ لِـسَـارحٍ مُـرَاحَـا

إلَّا دِيَـارًا أوْ دَمًّـا مُـفَـاحَـا   نـحـنُ بَـنُـو خُـوَيـلِـدٍ صُـرَاحَـا

لا كَـذِبَ الـيَـوْمَ ولَا مُـزَاحَـا

اللغة: «نحن الَّذونَ» هكذا وقع في رواية النحويين لهذا البيت، والذي رواه الثقة أبو زيد في «نوادره»: «نحن الذين» على الوجه المشهور في لغة عامَّة العرب، وقوله: «صبَّحوا» معناه: جاؤوا بعَدَدهم وعُدَدهم في وقت الصباح مباغتين للعدو، وعلى هذا يجري قول الله تعالى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ﴾ [الحجر: ٨٣] «النُّخيل» بضمِّ النون وفتح الخاء: اسم مكان بعينه «غارة» اسم من الإغارة على العدو «ملحاحًا» هو مأخوذ من قولهم: «ألحَّ المَطَر» إذا دام، وأراد أنها غارة شديدة تدوم طويلاً «مفاحًا» بضم الميم: مُراقًا حتى يسيل «صراحًا» يريد أن نسبهم إليهم صريح خالص لا شبهة فيه ولا ظِنَّة، وهو بزنة غُراب، وجعله العيني ـ وتبعه البغدادي ـ بكسر الصاد جمع صريح، مثل: كريم وكرام. =

ويُقالُ في جمع المؤنث: «اللَّاتِ، و«اللَّاءِ» بحذف الياء، فتقولُ: «جاءَني اللَّاتِ فعَلْنَ»(1)، و«اللَّاءِ فَعَلْنَ» ويجوزُ إثباتُ الياءِ، فتقولُ: «اللَّاتي»، و«اللَّائي»(2).

وقد وَرَدَ «اللَّاء» بمعنى الَّذين، قال الشاعر: [الوافر]

ش٢٨ ـ فَما آباؤنا بأَمَنَّ مِنْهُ ... عَلَيْنا اللَّاءِ قَدْ مَهَدوا الحُجورا(٣)

[كما قد تجيء «الألى» بمعنى «اللَّاءِ» كقوله: [الطويل]

فأَمَّا الأُلى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهامَةٍ ... فَكُلُّ فَتاةٍ تَتْرُكُ الحِجْلَ أَقْصَما]

= **الإعراب**: «**نحن**» ضمير منفصل مبتدأ «**الَّذون**» اسم موصول خبر المبتدأ «**صبَّحوا**» فعل وفاعل، والجملة لا محلَّ لها من الإعراب صلة «**الصباحا**، **يوم**» ظرفان يتعلقان بقوله: «صبَّحوا» ويوم مضاف، و«**النُّخَيل**» مضاف إليه «**غارة**» مفعول لأجله، ويجوز أن يكون حالاً بتأويل المشتق؛ أي مغيرين، وقوله: «**مِلْحاحا**» نعت لغارة.

الشاهد فيه: قوله: «الَّذون» حيث جاء به بالواو في حالة الرفع، كما لو كان جمع مذكر سالمًا، وبعض العلماء قد اغترَّ بمجيء «الَّذون» في حالة الرفع ومجيء «الَّذين» في حالتي النصب والجر؛ فزعم أن هذه الكلمة معربة، وأنها جمع مذكر سالم حقيقة، وذلك بمعزل عن الصواب، والصحيح أنه مبني جيء به على صورة المعرب، والظاهر أنه مبني على الواو إن كان بالواو، وعلى الياء إن كان بالياء.

(1) وقد يحذفون الياء والتاء تخفيفاً فيقولون «اللا»، كما قال:

وكنت من اللّا لا يُعيِّرُها ابنُها ... إذا ما الغلامُ الأحمقُ الأمَّ عيّرا

«شرح التسهيل» ١/ ١٤٤.

(2) ويُقال في جمع المؤنث أيضاً: «اللواتي» و«اللوا» بحذف التاء والياء تخفيفاً، ويُقال أيضاً: «اللّواء» بحذف التاء من «اللواتي» وقلب الياء همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف. ويُقال كذلك: «اللاءات».

ينظر «المساعد»: ١/ ١٤٤ ـ ١٤٥، و«توضيح المقاصد» ١/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧.

(٣) البيت لرجل من بني سليم، ولم يعيِّنه أحدُ ممَّن اطلعنا على كلامهم من العلماء.

اللغة: «أمنّ» أفعل تفضيل من قولهم: منَّ عليه، إذا أنعمَ عليه «مَهَدوا» بفتح الهاء مخفَّفة، من قولك: مَهَدْتُ الفراش مهدًا، إذا بسطته ووطأته وهيَّأته، ومن هنا سمِّي الفراش مهادًا؛ لوثارته، وقال الله تعالى: ﴿فَلِأَنفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ﴾ [الروم: ٤٤] أي: يوطئون، ومن ذلك: تمهيد الأمور، أي تسويتها وإصلاحها «الحجور» جمع حجر بفتح الحاء أو كسرها أو ضمها، وهو حضن الإنسان، ويقال: نشأ فلان في حجر فلان، بكسر الحاء أو فتحها، يريدون: في حفظه وستره ورعايته.

المعنى: ليس آباؤنا ـ وهم الذين أصلحوا شأننا ومهدوا أمرنا وجعلوا لنا حجورهم كالمهد ـ بأكبر نعمةً علينا وفضلاً من هذا الممدوح. =

٩٣ ـ وَمَنْ وَما وَأَلْ تُساوي ما ذُكِرْ وَهَكَذا «ذو» عِنْدَ طَيِّىءٍ شُهِرْ[١]

٩٤ ـ وَكالَّتي أيضاً لَديْهِمْ ذاتُ وَمَوْضِعَ اللَّاتي أتى ذَواتُ[٢]

أشار بقوله: « تساوي ما ذُكِر» إلى أنَّ «مَنْ»، وَ«ما» و«الألف والّلام» تكونُ بلفظ واحد[3] للمذكَّر والمؤنَّث، [المفرد] والمثنَّى والمجموع، فتقول: «جاءَني مَنْ قامَ»، و«مَنْ قَامَتْ»، و«مَنْ قاما»، و«مَنْ قامَتا»، و«مَنْ قاموا»، و«مَنْ قُمْنَ»، و«أَعْجَبَني ما رُكِبَ»، و«ما رُكِبَتْ»، و«ما رُكِبا»، و«ما رُكِبَتا»، و«ما رُكِبوا»، و«ما رُكِبْنَ»، و«جاءَني القائم»، و«القائِمةُ»، و«القائمانِ»، و«القائمَتان»، و«القائمونَ»، و«القائماتُ».

= **الإعراب:** «ما» نافية بمعنى ليس «آباؤنا» آباء: اسم ما، وآباء مضاف، والضمير مضاف إليه «بأمن» الباء زائدة، وأمن خبر ما «منه، علينا» كلاهما جار ومجرور متعلق بقوله: أمن، وقوله: «اللاء» اسم موصول صفة لآباء «قد» حرف تحقيق «مهدوا» مهد: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله «الحجورا» مفعول به لمهد، والألف للإطلاق، وجملة الفعل الماضي ـ الذي هو مهد ـ وفاعله ومفعوله لا محلَّ لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله: «اللاءِ» حيث أطلقه على جماعة الذكور؛ فجاء به وصفًا لآباء. وقد استعملوا «الأُلاء» اسماً موصولاً وأصله اسم إشارة، وأطلقوا على جمع الذكور كما في قول خلف بن حازم:

إلى النَّفَرِ البِيضِ الأُلاءِ كأنَّهُمْ صفَائحُ يَومَ الرَّوعِ أخلَصَهَا الصَّقْلُ

وقول كُثَيِّر بن عبد الرحمن المشهور بكثيِّر عَزَّة:

أبَى اللهُ للشُّمِّ الأُلاءِ كأنَّهُمْ سُيُوفٌ أجادَ القَينُ يَومًا صِقَالَهَا

(١) «ومن» مبتدأ «وما، وأل» معطوفان على من «تساوي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الألفاظ الثلاثة من وما وأل، والجملة من تساوي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «ما» اسم موصول مفعول به لقوله: «تساوي» وقوله: «ذكر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» الواقع مفعولاً به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وهكذا» ها: حرف تنبيه، كذا: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير في قوله: «شهر» الآتي «ذو» مبتدأ «عند» ظرف متعلق بقوله: «شهر» الآتي، وعند مضاف، و«طيء» مضاف إليه «شهر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ذو» والجملة من شهر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ذو.

(٢) «كالتي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أيضاً» مفعول مطلق فعله محذوف «لديهم» لدى: ظرف متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق، ولدى مضاف، والضمير مضاف إليه «ذات» مبتدأ مؤخر «وموضع» منصوب على الظرفية المكانية ناصبه قوله: «أتى» الآتي، وموضع مضاف، و«اللاتي» مضاف إليه «أتى ذوات» فعل ماض وفاعله.

(3) ويُسمّى «المشترَك».

وأكثرُ ما تستعمل« ما » في غير العاقل، وقد تستعملُ في العاقل(١)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ﴾ [النساء: ٣] وقولُهم: « سُبْحانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا » و«سُبْحانَ ما يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بحَمْدِهِ»(2).

و«مَنْ» بالعَكْس، فأكثر ما تستعملُ في العاقل، وقد تستعملُ في غيره(٣)، كقوله تعالى: ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰٓ أَرۡبَعٖۚ يَخۡلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُۚ﴾ [النور: ٤٥].

ومنه قولُ الشاعر: [الطويل]

ش٢٩ ـ بَكَيْتُ على سِرْبِ القَطا إذْ مَرَرْنَ بي ... فَقُلْتُ وَمِثْلي بالبُكاءِ جَديرُ

---

(١) **تستعمل «ما» في العاقل في ثلاثة مواضع: الأول**: أنْ يختلطَ العاقل مع غير العاقل، نحو قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الجمعة: ١] فإن «ما» يتناول ما فيهما من إنسٍ ومَلَك وجنٍّ وحَيَوانٍ وجمادٍ، بدليل قوله: ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ﴾ [الإسراء: ٤٤]. **والموضع الثاني**: أن يكون أمره مبهمًا على المتكلم، كقولك ـ وقد رأيت شبحًا من بعيد ـ: انظر ما ظهر لي. وليس منه قوله تعالى: ﴿إِذۡ قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ عِمۡرَٰنَ رَبِّ إِنِّي نَذَرۡتُ لَكَ مَا فِي بَطۡنِي مُحَرَّرٗا﴾ [آل عمران: ٣٥] لأن إبهام ذكورته وأنوثته لا يخرجه عن العقل، بل استعمال «ما» هنا فيما لا يعقل، لأن الحمل ملحق بالجماد. **والموضع الثالث**: أن يكون المراد صفات مَن يعقل، كقوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم﴾ [النساء: ٣] وهذا الموضع هو الذي ذكره الشارح بالمثال الأول من غير بيان.

(2) سُبْحان: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. ما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالإضافة، وصلتُها لا محل لها من الإعراب.

(٣) **تُستعمل «مَن» في غير العاقل في ثلاثة مواضع:**

الأول: أن يقترن غير العاقل مع مَنْ يعقل في عموم فصل بمن الجارة، نحو قوله تعالى: ﴿فَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ بَطۡنِهِۦ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ رِجۡلَيۡنِ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰٓ أَرۡبَعٖۚ﴾ [النور: ٤٥] ومن المستعملة فيما لا يعقل مجاز مرسل علاقته المجاورة في هذا الموضع.

والموضع الثاني: أن يشبه غير العاقل بالعاقل فيستعار له لفظه، نحو قوله تعالى: ﴿مَن لَّا يَسۡتَجِيبُ لَهُۥٓ﴾ [الأحقاف: ٥] وقولِ الشاعر:

أَسِربَ القَطا هَلْ مَنْ يُعيرُ جناحَه

وهو الذي استشهد به المؤلف فيما يلي، وسنذكر معه نظائره، واستعمال «مَنْ» فيما لا يعقل حينئذ استعارة؛ لأن العلاقة المشابهة.

والموضع الثالث: أن يختلط من يعقل بما لا يعقل، نحو قول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسۡجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الرعد: ١٥] واستعمال «مَنْ» فيما لا يعقل في هذا الموضع من باب التغليب، واعلم أن الأصل تغليب =

أَسِرْبَ القَطا هَل مَنْ يُعيرُ جَناحَهُ لَعَلِّي إلى مَنْ قَد هَوِيتُ أَطِيرُ[1]

= مَنْ يعقل على ما لا يعقل، وقد يُغلَّب ما لا يعقل على من يعقل لنُكتة، وهذه النكت تختلف باختلاف الأحوال والمقامات.

(١) هذان البيتان للعباس بن الأحنف أحد الشعراء المولَّدين، وقد جاء بهما الشارح تمثيلاً لا استشهاداً، كما يفعل المحقق الرَّضِيُّ ذلك كثيرًا؛ يمثل بشعر المتنبي والبحتري وأبي تمام، وقيل: قائلهما مجنون ليلى، وهو ممن يُستشهد بشعره، وقد وجدت بيت الشاهد ثابتًا في كل ديوان من الديوانين: ديوان المجنون، وديوان العباس، وذلك من خَلط الرواة.

اللغة: «السِّرب» جماعة الظباء والقطا ونحوهما، و«القطا» ضرب من الطير قريب الشبه من الحمام «جدير» لائق وحقيق «هَوِيتُ» بكسر الواو، أي أحببت.

الإعراب: «**بكيت**» فعل وفاعل «**على سرب**» جار ومجرور متعلق ببكيت، وسرب مضاف، و«**القطا**» مضاف إليه «**إذ**» ظرف زمان متعلق ببكيت مبني على السكون في محل نصب «**مررن**» فعل وفاعل، والجملة في محل جرٍّ بإضافة إذ إليها، أي: بكيت وقت مرورهن بي «**بي**» جار ومجرور متعلق بمر «**فقلت**» فعل وفاعل «**ومثلي**» الواو للحال، مثل: مبتدأ، ومثل مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**بالبكاء**» جار ومجرور متعلق بقوله: «جدير» الآتي «**جدير**» خبر المبتدأ «**أسرب**» الهمزة حرف نداء، وسرب: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وسرب مضاف، و«**القطا**» مضاف إليه، «**هل**» استفهامية «**من**» اسم موصول مبتدأ «**يعير**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى مَنْ، والجملة مِنْ يعير وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، هكذا قالوا، وعندي أن جملة «يعير جناحه» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من، وأما خبر المبتدأ فمحذوف، وتقدير الكلام: هل الذي يعير جناحه موجود «**جناحه**» جناح: مفعول به ليعير، وجناح مضاف، والضمير مضاف إليه «**لعلي**» لعل: حرف ترجٍّ ونصب، والياء ضمير المتكلم اسمها «**إلى**» حرف جر «**من**» اسم موصول مبني على السكون في محل جر بإلى، والجار والمجرور متعلق بقوله: أطير، الآتي «**قد**» حرف تحقيق «**هَوِيتُ**» فعل ماض وفاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، والتقدير: إلى الذي قد هويته «**أطير**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة من أطير وفاعله في محل رفع خبر «لعل».

الشاهد فيه: قوله: «أَسِربَ القطا» وقوله: «من يعير جناحه» والنداء معناه طلب إقبال من تناديه عليك، ولا يتصور أن تطلب الإقبال إلا من العاقل الذي يفهم الطلب ويفهم الإقبال، أو الذي تجعله بمنزلة من يفهم الطلب ويفهم الإقبال، فلما تقدم بندائه، استساغ أن يطلق عليه اللفظ الذي لا يُستعمل بحسب وضعه إلا في العقلاء، وقد تمادى في معاملته معاملة ذوي العقل، فاستفهم منه طالبًا أن يعيره جناحه، والاستفهام وطلب الإعارة إنما يُتصور توجيههما إلى العقلاء.

ومثل ذلك قول امرئ القيس بن حجر الكندي:

أَلَا عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي وهَل يَعِمَنْ مَن كانَ فِي العُصُرِ الخَالِي

وأما «الألفُ واللّامُ» فتكون للعاقل ولغيره، نحو: «جاءَني القائِمُ، والمَرْكوبُ» واخْتُلِفَ فيها، فذهب قومٌ إلى أنها اسمٌ موصولٌ، وهو الصحيح. وقيل: إنها حرفٌ موصولٌ. وقيل: إنها حرفُ تعريفٍ(1)، وليست من الموصولية في شيء.

وأما «مَنْ» و«ما» غيرُ المصدرية فاسْمانِ اتفاقاً، وأما «ما» المصدرية فالصحيح أنَّها حَرْفٌ، وذهب الأخفش إلى أنها اسم.

ولغةُ طيِّءٍ استعمالُ «ذو» موصولَةً، وتكون للعاقل ولغيره، وأشهرُ لغاتهم فيها أنَّها تكونُ بلفظٍ واحد: للمذكَّرِ، والمؤنَّثِ، مفرداً، ومثنًى، ومجموعاً(٢)، فتقول: «جاءني ذو قامَ»، و«ذو قامَتْ»، و«ذو قاما»، و«ذو قامَتا»، و«ذو قاموا»، و«ذو قُمْنَ». ومنهم مَنْ يقولُ في المفردِ المؤنَّثِ: «جاءني ذاتُ قامَتْ»، وفي جمع المؤنث: «جاءني ذَواتُ قُمْنَ» وهو المُشار إليه بقوله: «وكالتي أيضاً .... البيت» ومنهم مَنْ يُثَنِّيها ويجمعها فيقول: «ذَوَا»، وَ«ذَوُو» في الرفع، و«ذَوَيْ»، و«ذَوِي» في النصب والجر، و«ذَواتا» في الرفع، و«ذَواتَيْ» في

---

(1) مذهب ابن السراج والفارسي والجمهور أنها اسم موصول، وذهب المازني إلى أنها حرفٌ موصول، وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف.
يُنظَر: «المساعد» ١/ ١٤٩، والأشموني ١/ ٢٥١ ـ ٢٥٢، و«أوضح المسالك» ١/ ١٥٩، والمرادي ١/ ٤٣٤.
وقال الأشموني: والدليل على اسميتها أشياءُ: الأول: عود الضمير عليها. والثاني: استحسان خلوّ الصفة معها عن الموصوف. الثالث: إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضيّ. الرابع: دخولها على الفِعْل.
«شرح الأشموني» ١/ ٢٥٢ باختصار، وانظر المرادي ١/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥.

(٢) لا فرق بين أن يكون ما استُعمل فيه «ذو» الموصولة عاقلاً أو غير عاقل؛ فمن استعمالها في المفرد المذكر العاقل قول منظور بن سحيم الذي سيستشهد الشارح به، وقول قوال الطائي:

فَقُولَا لِهذا المَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيًا ... هَلُمَّ فإنَّ المَشْرَفِيَّ الفَرائِضُ

يريد: فقولا لهذا المرء الذي جاء ساعيًا.
ومن استعمالها في المفرد المؤنث غير العاقل قول سنان بن الفحل الطائي:

فإنَّ الماءَ مَاءُ أبِي وجَدِّي ... وبئري ذُو حَفَرتُ وَذُو طَوَيتُ

يريد: وبئري التي حفرتها والتي طويتها؛ لأن البئر مؤنثة بدون علامة تأنيث.
ومن استعمالها في المفرد المذكر غير العاقل قول قوال الطائي أيضًا:

أظُنُّكَ دونَ المالِ ذُو جِئتَ طَالِبًا ... سَتَلقَاكَ بِيضٌ لِلنُّفُوسِ قَوابِضُ

الجرِّ والنصب، و«ذَواتُ» في الجمع، وهي مبنيةٌ على الضَّمِّ، وحكى الشيخ بهاءُ الدين بن النَّحاس أن إعرابها كإعراب جمع المؤنَّث السالم.

والأشهر في «ذو» هذه ـ أعني الموصولَة ـ أنْ تكونَ مبنيةً، ومِنْهم مَنْ يُعْرِبها: بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جرًّا، فيقول: «جاءني ذو قامَ»، و«رأيت ذا قامَ»، و«مَرْرتُ بِذي قامَ» فتكون مثلَ «ذي» بمعنى «صاحب»، وقد رُوي قوله: [الطويل]

فَـإمَّـا كِـرامٌ مـوسِـرونَ لَـقـيـتُـهـمْ ... فَحَسْبيَ مِنْ ذي عِنْدَهُمْ ما كَفانِيَا[١]

بالياء على الإعراب، وبالواو على البناء.

وأما «ذاتُ» فالفصيح فيها أنْ تكونَ مبنيةً على الضمِّ رفعاً ونصباً وجرًّا، مثل: «ذَواتُ» ومنهم[2] من يُعْرِبُها إعرابَ «مسلماتٍ» فيرفعُها بالضمَّة، وينصبُها ويجرُّها بالكسرة[٣].

٩٥ ـ ومِثْلُ ما «ذا» بَعْدَ ما اسْتِفْهامِ ... أَوْ مَـنْ إذا لَـمْ تُـلْـغَ فـي الـكَـلامِ[٤]

---

(١) قد مضى شرح هذا البيت في باب «المعرب والمبني» (الشاهد رقم ٤) شرحًا وافيًا لا تحتاج معه إلى إعادة شيء منه هنا، وقد ذكرنا هناك أن المؤلف سينشده مرة أخرى في باب الموصول، وأنه سيذكر فيه روايتين، وقد بينا ثَمَّةَ تخريج كل واحدة منهما ووجهَ الاستدلال بهما.

(2) أي بعض بني طيئ.

(٣) قال ابن منظور: «قال شَمِر: قال الفرَّاء: سمعت أعرابيًّا يقول: بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامةِ ذاتِ أكرمكم الله بها، فيجعلون مكان الذي ذو، ومكان التي ذات، ويرفعون التاءَ على كل حال، ويخلطون في الاثنين والجمع، وربما قالوا: هذا ذو تعرف، وفي التثنية: هذان ذوا تعرف، وهاتان ذوا تعرف، وأنشد الفراء:

وبِـئـري ذو حَـفَـرْتُ وذو طَـوَيْـتُ

ومنهم من يثنّي ويجمع ويؤنِّث، فيقول: هذان ذوا قالا، وهؤلاء ذوو قالوا، وهذه ذات قالت، وأنشد:

جَـمَـعْـتُـهَـا مِـن أيـنُـقٍ مَـوَارِقِ ... ذَوَاتُ يَـنْـهَـضْـنَ بِـغَـيْـرِ سَـائِـقِ»

اهـ كلام ابن منظور، وهو في الأصل كلام الفراء.

(٤) «ومثل» خبر مقدم، ومثل مضاف، و«ما» مضاف إليه «ذا» مبتدأ مؤخر «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من ذا، وبعد مضاف، و«ما» قصد لفظه: مضاف إليه، وما مضاف، و«استفهام» مضاف إليه «أو» حرف عطف «من» معطوف على ما «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تلغ» فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، ونائب الفاعل ضمير مستتر =

يعني أن «ذا» اختصَّتْ من بين سائر أسماءِ الإشارة بأنها تستعمل موصولَةً، وتكونُ مثلَ «ما» في أنها تستعمل بلفظٍ [واحِدٍ]: للمذكَّرِ والمؤنَّثِ، مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً، فتقول: «مَنْ ذا عِنْدَكَ» و«ماذا عِنْدَكَ» سواءٌ كان ما عنده مفرداً مذكراً أو غيره.

وشَرْطُ استعمالها موصولةً أن تكون مسبوقة بـ«ما» أو «مَنْ» الاستفهاميتين، نحو: «مَنْ ذا جاءك»، و«ماذا فَعَلْتَ» فـ«مَنْ»: اسمُ استفهامٍ، وهو مبتدأ، و«ذا» موصولةٌ بمعنى «الذي»، وهو خَبَرُ مَنْ، و«جاءك» صلة الموصول، والتقدير: «مَن الذي جاءك؟». وكذلك «ما» مبتدأ، و«ذا» موصولٌ [بمعنى الذي]، وهو خبر ما، و«فَعَلْتَ» صلته، والعائد محذوف، تقديره: «ماذا فعلته؟» أي: «ما الذي فعلته؟».

واحترز بقوله: «**إذا لم تُلْغَ في الكلام**» من أن تجعل «ما» مع «ذا» أو «مَنْ» مع «ذا» كلمةً واحدةً للاستفهام، نحو: «ماذا عِنْدَكَ؟» أي: أيُّ شيءٍ عندك؟ وكذلك «مَنْ ذا عندك؟» فماذا: مبتدأ، و«عندك» خبره. [وكذلك «مَنْ ذا» مبتدأ، و«عندك» خبره]. فذا في هذين الموضعَين مُلغاة؛ لأنها جُزْء كلمة؛ لأنَّ المجموع اسم استفهام[1].

= فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ذا، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، وتقديره: ذا مثل ما حال كونها بعد ما أو من الاستفهاميتين، إذا لم تلغ في الكلام فهي كذلك، وقوله: «في الكلام» جار ومجرور متعلق بقوله: تلغ.

(1) إذا جعلتَ «ماذا» و«من ذا» كلمتين، فهما مبتدأ وخبر، والجملة التي بعدهما لا محل لها صلة، وإذا جعلتهما كلمة واحدة ـ بأن تجعل «ذا» زائدة، أو تجعلها مركبة مع ما أو مع من ـ فإذا قلت: «ماذا فعلت؟» فماذا: اسم استفهام مفعول مقدم، وإذا قلت: «ماذا عندك؟» فماذا: اسم استفهام مبتدأ، وعندك ظرف متعلق بمحذوف خبر.

صلة الموصول

٩٦ ـ وَكُلُّهـا يَـلْـزَمُ بَـعْـدَهُ صِـلَـهْ   عَـلَـى ضَـمـيـرٍ لائِـقٍ مُـشْـتَـمِـلَـهْ[١]

الموصولاتُ كُلُّها ـ حرفيةً كانت أو اسميةً ـ يلزم أن يقع بعدها صِلَةٌ تبين معناها.[2]

ويشترطُ في صلة الموصول الاسميِّ أنْ تشتملَ على ضميرٍ لائقٍ بالموصول[3]: إنْ كان مفرداً فمفردٌ، وإن كان مذكَّراً فمذكَّرْ، وإنْ كان غيرَهما فغيرُهما، نحو: «جاءَني الَّذي

---

(١) «وكلها» الواو للاستئناف، كل: مبتدأ، وكل مضاف، والضمير مضاف إليه، ومرجعه الموصولات الاسمية وحدها، خلافاً لتعميم الشارح، لأن الناظم نعت الصلة بكونها مشتملة على عائد، وهذا خاص بصلة الموصول الاسمي، ولأن الناظم لم يتعرض للموصول الحرفي هنا أصلاً، بل خص كلامه بالاسمي، ألا ترى أنه بدأ الباب بقوله: «موصول الأسماء»؟ «يلزم» فعل مضارع «بعده» بعد: ظرف متعلق بقوله: يلزم، وبعد مضاف، والضمير العائد على كل مضاف إليه «صلة» فاعل يلزم «على ضمير» جار ومجرور متعلق بقوله: «مشتملة» الآتي «لائق» نعت لضمير «مشتملة» نعت لصلة.

(2) قال المرادي: فإن قلت: مقتضى قوله: «يلزم أنها لا تُحذَفُ، وحذفُها جائزٌ إذا دلَّ عليها دليلٌ أو قُصِدَ الإبهام، ولم يكن صلة «أل» كقول الشاعر:

نـحـنُ الألـى فـاجـمَـعْ جـمـو   عَـكَ ثـم وجِّـهْـهُـم إلـيـنـا

أي: نحن الألى عُرفوا بالشجاعة، ونحو ذلك.

قلت: المراد أنها تلزم لفظاً وتقديراً، فهي لازمةٌ فيه، وإن حُذفت لفظاً.

«توضيح المقاصد» ١/ ٤٤١.

وقال الأشموني ١/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩: لا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول، وأما نحو ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠] ففيهِ متعلّقٌ بمحذوف دلت عليها صلة «الـ» لا بصلتها، والتقدير: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين. ويُشتَرَطُ في الصلة أن تكون معهودة، أو مُنزَلَةً مَنزِلَةَ المعهود، وإلا لم تصلح للتعريف.

(3) وهو المسمى: العائد.

وقد تشتمل بدلاً من الضمير على اسمٍ ظاهر كقوله:

سعادُ الذي أضناكَ حبَّ سعاد

وقوله:

وأنت الذي في رحمةِ الله أطمع

وهو قليلٌ شاذٌّ لا يُقاس عليه. ينظر: الأشموني ١/ ٢٦٠، والمرادي ١/ ٤٤٢ ـ ٤٤٣.

ضَرَبْتُهُ» وكذلك المثنَّى والمجموع، نحو: «جاءَني اللَّذانِ ضَرَبْتُهما، والّذينَ ضَرَبْتُهُمْ» وكذلك المؤنَّث، تقول: «جاءَتِ الَّتي ضَرَبْتُها، واللَّتانِ ضَرَبْتُهما، واللّاتي ضَرَبْتُهنَّ».

وقد يكونُ الموصولُ لفظُه مفرداً مذكَّراً، ومعناه مثنى أو مجموعاً أو غيرَهما، وذلك نحو: «مَنْ، وما» إذا قَصَدْتَ بهما غيرَ المفرد المذكَّر، فيجوزُ حينئذ مراعاة اللَّفظِ ومراعاة المعنى، فتقول: «أعجَبَني مَنْ قامَ، ومَنْ قامَتْ، ومَنْ قاما، ومَنْ قامَتا، ومَنْ قاموا، ومَنْ قُمْنَ» على حسب ما يُعْنَى بهما.

٩٧ ـ وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُها الّذي وُصِلْ   بِهِ كَمَنْ عِنْدي الّذي ابْنُهُ كُفِلْ[١]

صِلَةُ الموصول لا تكون إلا جملةً أو شِبْهَ جُمْلَةٍ، ونعني بشبه الجملة الظرفَ[2] والجارَّ والمجرور، وهذا في غيرِ صِلَةِ الألفِ واللّام، وسيأتي حكمها.

---

(١) «وجملة» خبر مقدم «أو شبهها» أو: حرف عطف، شبه: معطوف على جملة، وشبه مضاف، والضمير مضاف إليه «الذي» اسم موصول مبتدأ مؤخر «وصل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله: «كلها» في البيت السابق «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «وصل» وتقدير الكلام على هذا الوجه: والذي وُصل به كل واحد من الموصولات السابق ذكرها جملة أو شبه جملة، وقيل: قوله: «جملة» مبتدأ، وقوله: «الذي» خبره، ونائب فاعل وصل ليس ضميراً مستتراً، بل هو الضمير المجرور بالباء في قوله: «به» وليس هذا الإعراب بجيد «كمن» الكاف جارة لمحذوف تقديره: كقولك، ومن: اسم موصول مبتدأ «عندي» عند: ظرف متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة، وعند مضاف، والضمير مضاف إليه «الذي» خبر المبتدأ «ابنه» ابن: مبتدأ، وابن مضاف والضمير مضاف إليه «كفل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ابن» والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: ابنه، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الذي.

(2) قيّده ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/ ١٦٧ بالظرف المكاني.

وقال في «ضياء السالك»: لأنه هو الذي يكون متعلقُهُ في الصلة كوناً عامّاً واجبَ الحذف، أو كوناً خاصّاً واجب الذكر، إلا عند وجود قرينة، فيجوز حذفه وذكره، أما ظرف الزمان فلا يكون متعلقُهُ إلا خاصّاً، ولا يُحذَفُ إلا بقرينةٍ، ويُشتَرط لوقوعه صلة: أن يكون الزمن قريباً من الكلام؛ نحو: نزلنا المنزل الذي البارحةَ، أو أمسِ، أو آنفاً... تُريد: الذي نزلناه البارحةَ... إلخ. فإن كان الزمن بعيداً من زمن الإخبار، لم يُحذَف العامل.

وَيُشْتَرَطُ في الجملةِ الموصولِ بها ثلاثَةُ شروطٍ:

أحدها: أن تكون خبرية[(١)].

الثاني: كونها خاليةً من معنى التَّعجب[(٢)].

الثالث: كونها غيرَ مفتقرة إلى كلامٍ قبلها. واحتُرزَ بـ«الخبرية» من غيرها، وهي الطَّلَبية والإنشائية، فلا يجوز: «جاءَني الَّذي اضْرِبْهُ» خلافاً للكسائي، ولا: «جاءَني الّذي لَيْتَهُ قائِمٌ» خلافاً لهشام، واحتُرز بـ«خالية من معنى التَّعجب» من جملة التعجُّب، فلا يجوز: «جاءَني الّذي ما أَحْسَنَهُ» وإنْ قلنا إنها خبرية، واحترز «بغير مفتقرة إلى كلام قبلها» من نحو: «جاءني الَّذي لَكِنَّهُ قائم»، فإن هذه الجملة تستدعي سَبْقَ جملةٍ أخرى، نحو: «ما قَعَدَ زَيْدٌ لَكِنَّهُ قائم».

---

(١) ذهب الكسائي إلى أنه يجوز أن تكون صلة الموصول جملة إنشائية، واستدل على ذلك بالسماع، فمن ذلك قول الفرزدق:

وَإِنِّـي لَـرَاجٍ نَـظْـرَةً قِـبَـلَ الَّـتـي ... لَـعَـلِّـي وإن شَـطَّـت نَـواهَـا أَزُورُهَـا

وقول جميل بن معمَّر العُذري المعروف بجميل بُثَينة:

ومـاذَا عَـسَـى الـوَاشُـونَ أن يَـتَـحَـدَّثُـوا ... سِـوَى أنْ يَـقُـولُـوا إنَّـنِـي لَـكِ عَـاشِـقُ

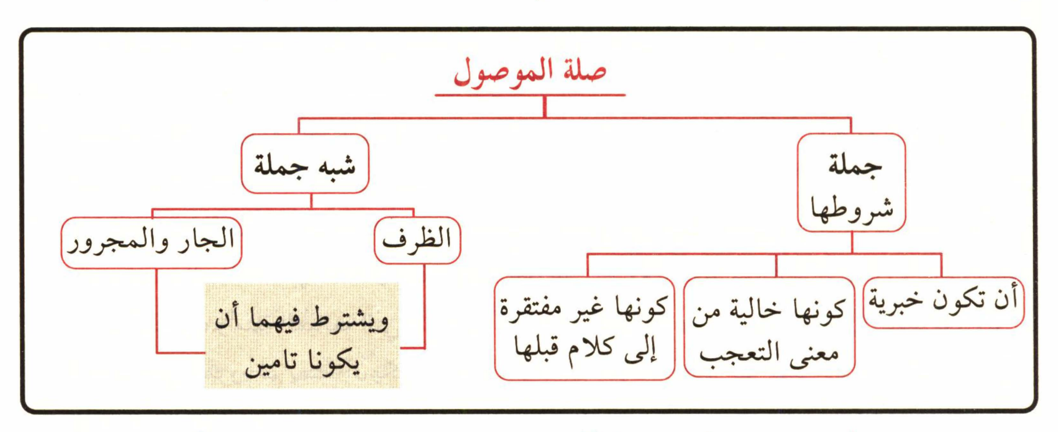
وزعم الكسائي أن جملة «لعلي أزورها» من لعلَّ واسمها وخبرها صلة التي، كما زعم أن «ما» في قول جميل: «وماذا» اسم استفهام مبتدأ، و«ذا» اسم موصول خبره، وجملة عسى واسمها وخبرها صلة.

والجواب: أن صلة «التي» في البيت الأول محذوفة، والتقدير: قبل التي أقول فيها لعلي .... إلخ، أو الصلة هي جملة أزورها، وخبر لعلَّ محذوف. «وماذا» كلها في البيت الثاني اسم استفهام مبتدأ، وليس ثمة اسم موصول أصلاً.

(٢) **اختلف العلماء في جملة التعجب: أخبرية هي أم إنشائية؟** فذهب قوم إلى أنها جملة إنشائية، وهؤلاء جميعًا قالوا: لا يجوز أن يوصل بها الاسم الموصول، وذهب فريق إلى أنها خبرية، وقد اختلف هذا الفريق في جواز وصل الموصول بها؛ فقال ابن خروف: يجوز، وقال الجمهور: لا يجوز؛ لأنَّ التعجب إنما يُتكلَّم به عند خفاء سببِ ما يُتعجَّب منه؛ فإن ظهر السبب بطل العجب، ولا شك أن المقصود بالصلة إيضاح الموصول وبيانه، وكيف يمكن الإيضاح والبيان بما هو غير ظاهر في نفسه؟ فلما تنافيا لم يصحَّ ربط أحدهما بالآخر.

ويؤيِّد هذا التفصيلَ قولُ الشارح فيما بعد: «فلا يجوز: جاءني الذي ما أحسنه، وإن قلنا إنها خبرية» فإن معنى هذه العبارة: لا يجوز أن تكون جملة التعجب صلة إن قلنا إنها إنشائية وإن قلنا إنها خبرية؛ فلا تلتفت لما قاله الكاتبون في هذا المقام مما يخالف هذا التحقيق.

ويشترطُ في الظَّرف والجارِّ والمجرور أنْ يكونا تامَّيْنِ، والمعنِيُّ بالتامِّ: أن يكون في الوَصْلِ به فائدة، نحو: «جاء الّذي عِنْدَكَ، والّذي في الدَّارِ» والعاملُ فيهما فعلٌ محذوف وجوباً، والتقدير: «جاء الذي اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ» أو «الذي اسْتَقَرَّ في الدَّارِ» فإن لم يكونا تامَّيْنِ، لم يَجُز الوَصْلُ بهما، فَلَا تقول: «جاء الذي بِكَ» ولا «جاء الذي اليَوْمَ».



٩٨ ـ وَصِفَـةٌ صَـرِيحَـةٌ صِلَـةُ أَلْ   وَكَـوْنُـهـا بِـمُـعْـرَبِ الأفْـعـالِ قَـلْ[١]

الألفُ واللّامُ لا توصَلُ إلا بالصفة الصريحة، قال المصنِّف[2] في بعض كُتُبِه: وأعني بالصفة الصريحة اسمَ الفاعلِ، نحوُ: «الضارب» واسمَ المفعولِ، نحوُ: «المضروب»[3] والصفةَ المشبهة، نحو: «الحَسَنُ الوَجْه» فخرج نحو: «القُرَشِيِّ»، و«الأفْضَلِ»[٤].

---

(١) «وصفة» الواو للاستئناف، صفة: خبر مقدم «صريحة» نعت لصفة «صلة» مبتدأ مؤخر، وصلة مضاف، و«أل» مضاف إليه «وكونها» كون: مبتدأ، وهو من جهة الابتداء يحتاج إلى خبر، ومن جهة كونه مصدراً لكان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر، فالضمير المتصل به اسمه «بمعرب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره من حيث النقصان، ومعرب مضاف، و«الأفعال» مضاف إليه «قل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «كونها» الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(2) أي: ابن مالك. وعبارته في «شرح التسهيل» ١/ ٢٠٠، وعَنَيْتُ بالصفة المحضة: أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، والصفات المشبَّهة بأسماء الفاعلين.

(3) زاد الأشموني: أمثلة المبالغة، أي: صِيَغ المبالغة من اسم الفاعل كـ«فعّال»، و«فَعُول» ونحوها.

(٤) أما خروج نحو «القرشي»، فلأنه ليس وصفًا، وإنما هو مؤول بالوصف، فإنهم يؤولونه بالمنسوب إلى قريش ليصحِّحوا وقوعَه نعتًا، وأما خروج نحو «الأفضل» فلعدَم مشابهته للفعل، وسنوضحه، وخرج أيضًا ما سُمِّي به من الصفات، كالصاحب والأبطح والأجدع.

وفي كون الألف واللّام الداخلَتين على الصفة المشبَّهةِ موصولةً خلافٌ، وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور في هذه المسألة، فمرة قال: إنها موصولة، ومرَّة منع ذلك[١].

وقد شذَّ وَصْلُ الألف واللام بالفعل المضارع، وإليه أشار بقوله: «**وكونُها بمُعرَب الأفعال قَلْ**» ومنه قوله: [البسيط]

ش٣٠ـ ما أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى حُكومَتُهُ ... وَلَا الأصيلِ وَلَا ذي الرَّأيِ والجَدَلِ[٢]

---

(١) **للعلماء خلاف طويل في جواز وصل «أل» بالصفة المشبهة**؛ فجمهورهم على أن الصفة المشبهة لا تكون صلة لـ«أل»؛ فـ«أل» الداخلة على الصفة المشبهة عند هؤلاء معرفة لا موصولة، والسرُّ في ذلك أن الأصل في الصلات للأفعال، والصفة المشبهة بعيدةُ الشبه بالفعل من حيثُ المعنى، وذلك لأن الفعل يدلُّ على الحدوث، والصفة المشبهة لا تدلَّ عليه، وإنما تدل على اللزوم، ويؤيد هذا أنهم اشترطوا في اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة التي تقع صلة لـ«أل» أن يكون كل واحد منها دالًّا على الحدوث، ولو دلَّ أحدها على اللزوم لم يصحَّ أنْ يكونَ صلة لـ«أل»، بل تكون أل الداخلة عليه معرفة، وذلك كالمؤمن والفاسق والكافر والمنافق.

وذهب قوم إلى أنه يجوز أن تكون الصفة المشبهة صلة لأل؛ لأنها أشبهت الفعل من حيث العمل وإن خالفته في المعنى، أفلست ترى أنها ترفع الضمير المستتر والضمير البارز والاسم الظاهر كما يرفعها الفعل جميعًا؟ وأجمعوا على أن أفعل التفضيل لا يكون صلة لأل؛ لأنه لم يشبه الفعل، لا من حيث المعنى ولا من حيثُ العمل؛ أما عدم مشابهته الفعلَ من حيثُ المعنى؛ فلأنه يدلُّ على الاشتراك مع الزيادة، والفعل يدلُّ على الحدوث، وأما عدم شبهه بالفعل من حيث العمل؛ فلأن الفعل يرفع الضمير المستتر والبارز، ويرفع الاسم الظاهر، أما «أفعل» التفضيل، فلا يرفع باطِّراد إلا الضمير المستتر، ويرفع الاسم الظاهر في مسألة واحدة هي المعروفة بمسألة الكُحل.

(٢) هذا البيت للفرزدق، من أبيات له يهجو بها رجلاً من بني عُذْرة، وكان هذا الرجل العذري قد دخل على عبد الملك بن مروان يمدحه، وكان جريرٌ والفرزدق والأخطل عنده، والرجل لا يعرفهم، فعرفه بهم عبد الملك؛ فما عَتَّم العذري أن قال:

فَحَيَّا الإلهُ أبا حَزرَةٍ ... وأرغَمَ أنفَكَ يا أخطَلُ

وَجَدُّ الفَرَزدَقِ أَتعِسْ بِهِ ... وَدَقَّ خَياشِيمَه الجَندَلُ

و«أبو حزرة»: كنية جرير، و«أرغم أنفك» يدعو عليه بالذلِّ والمهانة حتى يلصق أنفه بالرَّغام، وهو التراب، و«الجَدُّ» الحظُّ والبخت، وفي قوله: «وجَدُّ الفرزدق أتعِسْ به» دليل على أنه يجوز أن يقع خبر المبتدأ جملةً إنشائية، وهو مذهب الجمهور، وخالف فيه ابن الأنباري، وسنذكر في ذلك بحثًا في باب المبتدأ والخبر، فأجابه الفرزدق ببيتين ثانيهما بيت الشاهد، والذي قبله قوله:

يا أرغَمَ الله أنفاً أنْتَ حامِلُهُ ... يا ذا الخَنَى وَمَقالِ الزُّورِ والخَطَلِ

=

وهذا عند جمهور البصريين مخصوصٌ بالشعر، وزعم المصنِّفُ ـ في غير هذا الكتاب ـ أنه لا يختصُّ به، بل يجوز في الاختيار[1]، وقد جاء وَصْلُها بالجملة الاسمية، وبالظرف شذوذاً، فمن الأول قولهُ: [الوافر]

ش٣١ ـ مِنَ القَوْمِ الرَّسولُ اللهِ مِنهُمْ   لَـهُـمْ دانَـتْ رِقـابُ بَـنـي مَـعَـدِّ[2]

= **اللغة**: «الخنى» بزنة الفتى: هو الفُحش، و«الخَطَلُ» بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة: هو المنطق الفاسد المضطرب، والتفحُّش فيه «الحَكَم» بالتحريك: الذي يحكِّمه الخصمان كي يقضي بينهما ويفصل في خصومتهما «الأصيل» ذو الحسب، و«الجدل» شدة الخصومة.

المعنى: يقولُ: لستَ أيها الرجل بالذي يرضاه الناس للفصل في أقضيتهم، ولا أنت بذي حسب رفيع، ولا أنت بصاحب عقل وتدبير سديد، ولا أنت بصاحب جدل، فكيف نرضاك حكمًا؟

الإعراب: «**ما**» نافية تعمل عمل ليس «**أنت**» اسمها «**بالحكم**» الباء زائدة، الحكم: خبر ما النافية «**الترضى**» أل: موصول اسمي نعت للحكم، مبني على السكون في محل جرّ «**ترضى**» فعل مضارع مبني للمجهول «**حكومته**» حكومة: نائب فاعل لترضى، وحكومة مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة لا محل لها صلة الموصول «**ولا**» الواو حرف عطف، لا: زائدة لتأكيد النفي «**الأصيل**» معطوف على الحكم «**ولا**» مثل السابق «**ذي**» معطوف على الحكم أيضًا، وذي مضاف، و«**الرأي**» مضاف إليه، «**والجدل**» معطوف على الرأي.

الشاهد فيه: قوله: «الترضى حكومته» حيث أتى بصلة «أل» جملةً فعلية فعلها مضارع، ومثله قول ذي الخِرَق الطُّهَوي:

يَقُولُ الخَنَى وأبغَضُ العُجْمِ نَاطِقًا   إلى ربِّنا صَوتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ
فَيَستَخرِجُ اليَربُوعَ مِن نَافِقَائِهِ   وَمِن جُحرِه بالشيخَةِ اليَتَقَصَّعُ

(1) نقل السيوطي قوله، وهو: لأنه متمكن من أن يقول: المرضي.
قال السيوطي: ورُدَّ بأنه لو قاله لوقَعَ في محظورٍ أشدّ من جهة عدم تأنيث الوصف المُسنَد إلى المؤنث. «البهجة المرضية» ص٨٤، وانظر «المساعد» ١/ ١٥٠.

(2) هذا البيت من الشواهد التي لا يُعرفُ قائلُها، قال العيني: «أنشده ابن مالك للاحتجاج به، ولم يعزُه إلى قائله» اهـ. وروى البغدادي بيتًا يشبه أن يكون هذا البيت، ولم يعزُه أيضًا إلى قائل، وهو:

بَلِ القَومُ الرَّسُولُ اللهِ فِيهِمْ   هُمُ أهلُ الحكُومَةِ من قُصَيِّ

اللغة: «دانت» ذلَّت وخضعت وانقادت «معدُّ» هو ابن عدنان، وبنو قصي هم قريش، وبنو هاشم قومُ النبيِّ ﷺ منهم.

الإعراب: «**من القوم الرسول الله**» الجار والمجرور متعلق بمحذوف يجوز أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، ويكون تقدير الكلام: هو من القوم ... إلخ، والألف واللام في كلمة «**الرسول**» موصول بمعنى الذين صفة للقوم مبني على السكون في محل جرٍّ، ورسول مبتدأ، ورسول مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه =

ومن الثاني قوله: [الرجز]

= «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة أل الموصولة «لهم» جار ومجرور متعلق بقوله: «دانت» الآتي «دانت» دان: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث «رقاب» فاعل دان، ورقاب مضاف، و«بني» مضاف إليه، وبني مضاف، و«معد» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «الرسول الله منهم» حيث وصل أل بالجملة الاسمية، وهي جملة المبتدأ والخبر، وذلك شاذ.

ومن العلماء من يجيب عن هذا الشاهد ونحوِه بأن «أل» إنما هي هنا بعض كلمة، وأصلها: «الذين» فحذف ما عدا الألف واللام، قال هؤلاء: ليس حذف بعض الكلمة وإبقاء بعضها بعَجَبٍ في العربية، وهذا لبيد بن ربيعة العامري يقول:

دَرَسَ الـمَـنَـا بِـمُـتَـالِـعٍ فـأَبَـانِ

أراد «المنازل» فحذف حرفين لغير ترخيم. وهذا رؤبة يقول:

أَوَالِـفًـا مـكَّـةَ مِـن وُرْقِ الـحَـمِـي

أراد «الحمام» فحذف الميم ثم قلب فتحة الميم كسرة والألفَ ياء، وقد قال الشاعر ـ وهو أقرب شيء إلى ما نحن بصدده ـ:

وإِنَّ الَّـذي حَـانَـتْ بِـفَـلْـجٍ دِمَـاؤُهُـمْ هُـمُ الـقَـومُ كـلُّ الـقَـومِ يـا أُمَّ خَـالِـدِ

أراد: «وإنْ الذين» بدليل ضمير جماعة الذكور في قوله: «دماؤهم» وقوله فيما بعد: «هم القوم» وعليه خرَّجوا قولَ الله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوٓاْ﴾ [التوبة: ٦٩] أي كالذين خاضوا.

وفي الآية تخريجان آخران، أحدهما: أن الذي موصول حرفي كما، أي: وخضتم كخوضهم. وثانيهما: أن الذي موصول اسمي صفة لموصوف محذوف، والعائد إليه من الصلة محذوف. أي: وخضتم كالخوض الذي خاضوه ـ قالوا: وربما حذف الشاعر الكلمة كلها فلم يُبقِ منها إلا حرفًا واحدًا، ومن ذلك قول الشاعر:

نَـادَوهُـمُ أن ألـجِـمُـوا ألا تَـا قَـالُـوا جـمـيـعًـا كُـلُّـهُـم: ألا فَـا

فإن هذا الراجز أراد في الشطر الأول: «ألا تركبون» فحذف ولم يُبقِ إلا التاء، وحذف من الثاني الذي هو الجواب فلم يبق إلا حرف العطف، أصله: «ألا فاركبوا».

وبعض العلماء يجعل الحروف التي تُفتتح بها بعض سور القرآن ـ نحو «ألم»، «حم»، «ص» ـ من هذا القبيل؛ فيقولون: ألم أصله: أنا الله أعلم، أو ما أَشبهَ ذلك، وانظر مع هذا ما ذكرناه في شرح الشاهد رقم ٣١٦ الآتي في باب الترخيم.

قلت: وهذا الذي ذهبوا إليه ليس إلا قيامًا من ورطة للوقوع في ورطة أخرى أشد منها وأنكى؛ فهو تخلص من ضرورة إلى ضرورة أصعب منها مخلصًا وأعسر نجاء. ولا يشك أحد أن هذا الحذف بجميع أنواعه التي ذكروها من الضرورات التي لا يسوغ القياس عليها، ولذلك استبعد كثير تخريج الآية الكريمة التي تلوناها أولاً على هذا الوجه، كما استبعد كثيرون تخريجها على أن «الذي» موصول حرفي.

ش٣٢ ـ مَنْ لَا يَزالُ شاكِراً عَلَى المَعَهْ فَـهْـوَ حَـرٍ بِـعـيـشَـةٍ ذاتِ سَـعَـهْ[١]

٩٩ ـ أيٌّ كما وَأُعْرِبَتْ ما لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِها ضَميرٌ انْحَذَفْ[٢]

---

(١) وهذا البيت أيضًا من الشواهد التي لم ينسبوها إلى قائل معين.

اللغة: «المعه» يريد: الذي معه «حر» حقيق، وجدير، ولائق، ومستحق «سعة» بفتح السين، وقد تكسر: اتساع ورفاهية ورَغَد.

المعنى: من كان دائم الشكر لله تعالى على ما هو فيه من خير، فإنه يستحق الزيادة ورغد العيش، وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧].

الإعراب: «**من**» اسم موصول مبتدأ «**لا يزال**» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على المبتدأ «**شاكرًا**» خبر لا يزال، والجملة من يزال واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «**على**» حرف جر «**المعه**» هو عبارة عن «**أل**» الموصولة بمعنى الذي، وهي مجرورة المحل بعلى، والجار والمجرور متعلق بشاكر، ومع: ظرف متعلق بمحذوف واقع صلة لأل، ومع مضاف، والضمير مضاف إليه «**فهو حر**» الفاء زائدة، و«هو» ضمير منفصل مبتدأ، و«حر» خبره، والجملة منهما في محل رفع خبر المبتدأ، وهو «من» في أول البيت، ودخلت الفاء على جملة الخبر لشبه المبتدأ بالشرط «بعيشة» جار ومجرور متعلق بقوله: «حر» الواقع خبرًا لـ«هو»، «ذات» صفة لعيشة، وذات مضاف، و«سعة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، ولكنه سكَّنه للوقف.

الشاهد فيه: قوله: «المعه» حيث جاء بصلة «أل» ظرفًا، وهو شاذ على خلاف القياس.

ومثل هذا البيت ـ في وصل أل بالظرف شذوذًا ـ قول الآخر:

وغَـيَّـرَنِـي مـا غَـالَ قَـيـسًـا وَمَـالِـكًـا وَعَـمـرًا وَحُـجـرًا بـالـمُـشَـقَّـرِ أَلْـمَـعَـا

يريد: الذين معه، فاستعمل أل موصولة بمعنى الذين، وهو أمر لا شيء فيه، وأتى بصلتها ظرفًا، وهو شاذ، فإن أل بجميع ضروبها وأنواعها مختصة بالأسماء؛ وقال الكسائي في هذا البيت: إن الشاعر يريد «معًا» فزاد أل.

(٢) «**أي**» مبتدأ «**كما**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «**وأعربت**» الواو عاطفة، أعرب: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء تاء التأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «أي»، «**ما**» مصدرية ظرفية «**لم**» حرف نفي وجزم «**تضف**» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «أي» «**وصدر**» الواو واو الحال، صدر: مبتدأ، وصدر مضاف، ووصل من «**وصلها**» مضاف إليه، ووصل مضاف، والضمير مضاف إليه «**ضمير**» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر في تضف العائد على أي «**انحذف**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ضمير» والتقدير: أي مثل ما ـ في كونها موصولاً صالحاً لكل واحد من المفرد والمثنى والجمع مذكراً كان أو مؤنثاً ـ وأعربت هذه الكلمة مدة عدم إضافتها في حال كون صدر وصلها ضميراً محذوفاً.

يعني أن «أيًّا» مثلُ «ما» في أنها تكون بلفظ واحد للمذكَّر والمؤنَّث، مفرداً كان أو مثنًّى أو مجموعاً، نحو: «يُعْجِبُني أَيُّهُمْ هوَ قائِمٌ»(1).

ثم إن «أيًّا» لها أربعةُ أحوالٍ:

أحدها: أن تضافَ ويُذْكَرَ صَدْرُ صلتها، نحو: «يُعجبني أيُّهم هوَ قائِمٌ».

الثاني: ألَّا تُضافَ ولا يذكرَ صدرُ صلتها، نحو: «يُعْجِبُني أيٌّ قائمٌ».

الثالث: ألَّا تضافَ ويذكرَ صدرُ صلتها، نحو: «يُعْجِبُني أيٌّ هو قائم» وفي هذه الأحوال الثلاثةِ تكون معربة بالحركات الثلاث، نحو: «يُعْجِبُني أيُّهم هو قائم، ورأيت أيَّهم هو قائم، ومررت بأيِّهم هو قائم» وكذلك: «أيٌّ قائم، وأيًّا قائم، وأيٍّ قائم» وكذا: «أيٌّ هو قائم، وأيًّا هو قائم، وأيٍّ هو قائم».

الرابع: أن تضافَ ويحذفَ صدرُ الصلة، نحو: «يعجبني أيُّهُمْ قائمٌ» ففي هذه الحالة تُبنَى على الضمّ، فتقول: «يُعْجبني أَيُّهُمْ قائمٌ، ورأيتُ أيُّهُمْ قائمٌ، ومررت بأيُّهُمْ قائم» وعليه قولهُ تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩] وقولُ الشاعر: [المتقارب]

ش٣٣ ـ إذا ما لَقيتَ بَني مالِكٍ فَسَلِّمْ عَلى أيُّهُمْ أَفْضَلُ(٢)

---

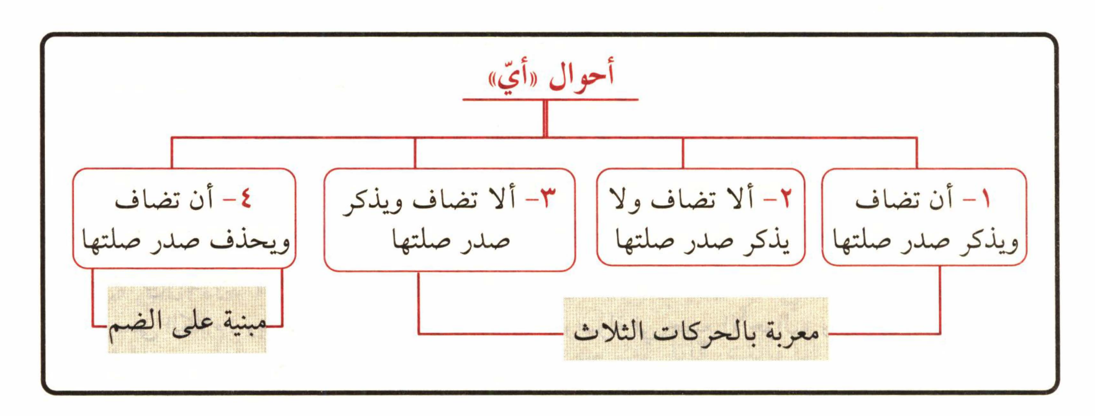
(1) وقد خالف ثعلبٌ في عدم موصوليتها. وقال أبو موسى [الحامضي]: إذا أُريد بها المؤنث لحقتها التاء، وحكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة يثنونها ويجمعونها.

«توضيح المقاصد» ١/ ٤٤٧ ـ ٤٤٨، و«شرح الأشموني» ١/ ٢٦٦.

(٢) هذا البيت يُنسب لغسان بن وعلة أحد الشعراء المخضرمين من بني مرَّة بن عباد، وأنشده أبو عَمرٍو الشيباني في كتاب «الحروف»، وابن الأنباري في كتاب «الإنصاف»، وقال قبل إنشاده: «حكى أبو عمرو الشيباني عن غسان ـ وهو أحد من تُؤخذ عنهم اللغة من العرب ـ أنه أنشده» وذكر البيت.

الإعراب: «**إذا**» ظرف تضمن معنى الشرط «**ما**» زائدة «**لقيت**» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وهي جملة الشرط «**بني**» مفعول به للقي، وبني مضاف، و«**مالك**» مضاف إليه «**فسلم**» الفاء داخلة في جواب الشرط، وسلم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**على**» حرف جر «**أيهم**» يُروى بضمٍّ أي وبجرِّه، وهو اسم موصول على الحالين؛ فعلى الضم هو مبني، وهو الأكثر في مثل هذه الحالة، وعلى الجر هو معرب بالكسرة الظاهرة، وعلى الحالين هو مضاف، والضمير مضاف إليه «**أفضل**» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو أفضل، والجملة من المبتدأ وخبره لا محلَّ لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو «أي». =

وهذا مستفاد من قوله: «**وأُعْرِبت ما لم تُضَف...**» إلى آخر البيت، أي: وأُعربت «أيٌّ» إذا لم تُضَفْ في حالة حذف صَدْرِ الصلة، فدخل في هذه الأحوالُ الثلاثَةُ السابقَةُ، وهي ما إذا أضيفت وذُكِرَ صَدْرُ الصلة، أو لم تُضَفْ ولم يذكر صَدْرُ الصلة، أو لم تُضف وذُكِر صدر الصلة، وخرج الحالةُ الرابعة، وهي ما إذا أُضيفت وحُذف صدر الصلة، فإنها لا تعرب حينئذ[1].



= **الشاهد فيه:** قوله: «أيهم أفضل» حيث أتى بأي مبنيًّا على الضمِّ ـ على الرواية المشهورة الكثيرة الدوران على ألسنة الرواة ـ لكونه مضافًا، وقد حذف صدر صلته وهو المبتدأ الذي قدرناه في إعراب البيت، وهذا هو مذهب سيبويه وجماعة من البصريين في هذه الكلمة: يذهبون إلى أنها تأتي موصولة، وتكون مبنية إذا اجتمع فيها أمران، أحدهما: أن تكون مضافة لفظًا، والثاني: أن يكون صدر صلتها محذوفًا، فإذا لم تكن مضافة أصلاً، أو كانت مضافة لكن ذُكر صدر صلتها؛ فإنها تكون معربة، وذهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب ـ وهما شيخان من شيوخ سيبويه ـ إلى أن أيًّا لا تجيء موصولة، بل هي إما شرطية وإما استفهامية، لا تخرج عن هذين الوجهين، وذهب جماعة من الكوفيين إلى أنها قد تأتي موصولة، ولكنها معربة في الأحوال كلها؛ أُضيفَتْ أو لم تُضَفْ، حُذِفَ صَدْرُ صلتها أو ذُكِرَ.

(1) خالف في ذلك ـ كما يذكر الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد ـ الخليل ويونس.
والتفصيل أن الخليل جعلها استفهامية محكية بقول مقدّر، والتقدير: ثم لننزعن من كل شيعة الذي يقال فيهم: أيهم أشدّ.
وأما يونس فجعلها استفهامية أيضاً لكنه حكم بتعليق الفعل قبلهما عن العمل؛ لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب.
«شرح الأشموني» ١/ ٢٦٧، و«توضيح المقاصد» ١/ ٤٤٨ ـ ٤٤٩.

١٠٠ ـ وَبَعْضُهُمْ أعْرَبَ مُطْلَقاً وفي ... ذا الحَذْفِ أيًّا غَيرُ أيٍّ يَقْتَفي[(١)]

١٠١ ـ إنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ وإنْ لَمْ يُسْتَطَلْ ... فالحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ[(٢)]

١٠٢ ـ إنْ صَلَحَ الباقي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ ... والحَذْفُ عِنْدَهُم كَثيرٌ مُنْجَلي[(٣)]

١٠٣ ـ في عائِدٍ مُتَّصِلٍ إنِ انْتَصَبْ ... بِفِعْلٍ او وَصْفٍ كَمَنْ نَرْجو يَهَبْ[(٤)]

---

(١) «وبعضهم» الواو للاستئناف، بعض: مبتدأ، وبعض مضاف، والضمير مضاف إليه «أعرب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض، والجملة من أعرب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو بعضهم «مطلقاً» حال من مفعول به لأعرب محذوف، والتقدير: وبعضهم أعرب أيًّا مطلقاً «وفي ذا» جار ومجرور متعلق بقوله: «يقتفي» الآتي «الحذف» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له «أيًّا» مفعول به لقوله: «يقتفي» الآتي «غير» مبتدأ، وغير مضاف، و«أي» مضاف إليه «يقتفي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، ومعنى الكلام: وبعض النحاة حكم بإعراب أي الموصولة في جميع الأحوال، وغير أي يقتفي ويتبع أيًّا في جواز حذف صدر الصلة، إذا كانت الصلة طويلة.

(٢) «إن» شرطية «يستطل» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط «وصل» نائب فاعل ليستطل وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، وتقديره: إن يستطل وصل فغير أي يقتفي أيًّا «وإن» الواو عاطفة، إن: شرطية «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يستطل» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وجملته فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «وصل» «فالحذف» الفاء واقعة في جواب الشرط، والحذف: مبتدأ «نزر» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط «وأبوا» فعل وفاعل «أن» مصدرية «يختزل» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، وسكن للوقف، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «وصل» والمراد أنهم امتنعوا عن تجويز الحذف، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لأبوا.

(٣) «إن» شرطية «صلح» فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: إن صلح الباقي بعد الحذف للوصل فقد أبوا الحذف «الباقي» فاعل صلح «لوصل» جار ومجرور متعلق بصلح «مكمل» نعت لوصل «والحذف» مبتدأ «عندهم» عند: ظرف متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلي، وعند مضاف، والضمير العائد إلى العرب أو النحاة مضاف إليه «كثير» خبر المبتدأ «منجلي» خبر ثان، أو نعت للخبر.

(٤) «في عائد» جار ومجرور متعلق بكثير أو بمنجل في البيت السابق «متصل» نعت لعائد «إن» شرطية «انتصب» فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم، وسكِّن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يرجع إلى عائد «بفعل» جار ومجرور متعلق بانتصب «أو وصف» معطوف على فعل «كمن» الكاف جارة، ومجرورها محذوف، ومن: اسم موصول مبتدأ «نرجو» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو، وفاعله=

يعني أن بعضَ العربِ[1] أعْربَ «أيًا» مطلقاً، أي: وإنْ أُضيفَتْ وحُذِفَ صَدْرُ صِلَتِها، فيقول: «يعجبني أيُّهُمْ قائم، ورأيت أيَّهُم قائمٌ، ومررت بأيِّهِمْ قائم» وقد قُرِئَ: «ثم لننزعن من كل شيعة أيَّهم أشدُّ» [مريم: ٦٩] بالنصب[2]، وروي: فَسَلِّمْ على أيِّهِمْ أَفْضَلُ [ش٣٣] بالجرّ.

وأشار بقوله: «**وفي ذا الحذف** . . . إلى آخره» إلى المواضع التي يُحْذف فيها العائدُ على الموصول، وهو إما أنْ يكونَ مرفوعاً أو غيرَه، فإن كان مرفوعاً، لم يُحذَفْ إلا إذا كانَ مبتدأً وخبرُه مفردٌ، نحو: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] و﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، فلا تقول: «جاءني اللَّذانِ قامَ» ولا«اللذان ضُرِبَ»، لرفع الأول بالفاعليَّةِ والثاني بالنيابة، بل يقال: « قاما، وضُرِبا» وأما المبتدأ، فيُحذف مع «أيٍّ» وإنْ لم تَطُلِ الصِّلَةُ[3]، كما تقدَّم من قولك: «يُعْجِبُني أيُّهُمْ قائم» ونحوه، ولا يُحذَفُ صدرُ الصِّلة مع غير «أيٍّ» إلا إذا طالَتِ الصِّلَةُ، نحو: «جاء الذي هو ضاربٌ زيداً» فيجوزُ حذفُ «هو» فتقول: « جاء الذي ضاربٌ زيداً» ومنه قولهم: «ما أنا بالذي قائلٌ لَكَ سوءاً» التقديرُ: «بالذي هو قائل لك سوءاً» فإن لم تَطُلِ الصلة، **فالحذف قليل، وأجازَه الكوفيون قياساً**، نحو: «جاء الذي قائمٌ» التقدير: «جاء الذي هو قائمٌ» ومنه قولُه تعالى: «تماماً على الذي أحسَنُ» [الأنعام: ١٥٤][4] في قراءة الرفع، والتقدير: «هو أَحْسَنُ»[5].

= ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، ومفعوله محذوف، وهو العائد، والتقدير: كمن نرجوه، والجملة لا محلَّ لها صلة «يهب» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وسُكِّن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «من» والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(1) بعض النحاة لا بعض العرب كما عند الأشموني ١/ ٢٦٧، و«البهجة» ص٨٥، وهو أدقُّ!

(2) وقد قُرِئَ شاذًّا بالنصب: (أيَّهم أشدُّ) وأُوِّلت قراءة الضمّ على الحكاية، أي: الذي يُقال فيه: أيُّهم أشدّ. حكاها سيبويه في الكتاب عن هارون الأعور. «الكتاب» ٢/ ٣٩٩.

(3) طول الصلة بزيادتها على المبتدأ والخبر من المعمولات كالجار والمجرور، والمفعول به.

(4) هي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق. «البحر المحيط» ٤/ ٢٥٦، وفي هذه المطبوعة اسمُهُ «يحيى بن معمر» وهو خطأ، فاسمه بالياء على وزن الفعل. وما سيورده الشيخ عبد الحميد من قراءة ﴿(إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً ما بعوضةٌ فما فوقها)﴾ [البقرة: ٢٦] هي قراءة الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة، ورؤبة بن العجاج، وقطرُب. «البحر المحيط» ١/ ٢٦٧.

(٥) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوزُ حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقًا، أي: سواء أكان الموصول أيًّا أم غيره، وسواء أطالت الصِّلَة أم لم تَطُلْ، وذهب البصريون إلى جواز حذف هذا العائد إذا كان الموصول أيًّا =

وقد جوَّزوا في «**لا سيَّما زَيْدٌ**» إذا رُفع زيد: أن تكون «ما» موصولةً، وزيد: خَبَراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: «لا سيَّ الذي هو زَيدٌ» فحذف العائد الذي هو المبتدأ ـ وهو قولك: هو ـ وجوباً، فهذا مَوْضِعٌ حُذِفَ فيه صَدْرُ الصِّلَةِ معَ غير«أيٍّ» وجوباً ولم تَطُلِ الصِّلَةُ، وهو مَقيسٌ وليس بشاذ(١).

= مطلقًا، فإنْ كانَ الموصول غير أي، لم يجيزوا الحذف إلا بشرط طول الصلة؛ فالخلاف بين الفريقين منحصر فيما إذا لم تطل الصلة وكان الموصول غير «أي»، فأما الكوفيون فاستدلوا بالسماع؛ فمن ذلك قراءة يحيى بن يَعمَر: «تمامًا على الذي أحسنُ» قالوا: التقدير: على الذي هو أحسن، ومن ذلك قراءة مالك بن دينار وابن السمَّاك: «إنَّ اللهَ لا يَسْتَحْيِيْ أن يَضْرِبَ مَثَلاً ما بَعُوضةٌ فما فوقها» قالوا: التقدير: مثلاً الذي هو بعوضةٌ فما فوقها، ومن ذلك قول الشاعر:

لا تَنوِ إلا الـذِي خَيـرٌ فَمَـا شَقِيَـتْ ... إلَّا نُـفُـوسُ الأُلَـى لِـلـشَّـرِّ نَـاوُونَـا

قالوا: التقدير: لا تنوِ إلا الذي هو خيرٌ. ومن ذلك قول الآخر:

مَنْ يُعْنَ بـالـحَمْدِ لَمْ يَنطِقْ بِمَا سَفَهٌ ... وَلَا يَحِدْ عَنْ سَبيلِ المَجْدِ والكَرَمِ

قالوا: تقدير هذا البيت: من يُعنَ بالحمدِ لم ينطِقْ بالذي هو سَفَهٌ. ومن ذلك قول عدي بن زيد العبادي:

لـم أرَ مِـثْـلَ الـفِـتْـيَـانِ فـي غَـبَـنِ الـ ... أيَّـامِ يَـدرُونَ مَـا عَـواقِـبُـهـا

قالوا: ما موصولة، والتقدير: يدرون الذي هو عواقبها.

وبعض هذه الشواهد يحتمل وجوهًا من الإعراب غير الذي ذكروه، فمن ذلك أن «ما» في الآية الثانية يجوز أن تكون زائدة، وبعوضةٌ: خبر مبتدأ محذوف، ومن ذلك أن «ما» في بيت عدي بن زيد يحتمل أن تكون استفهامية مبتدأ، وما بعدها خبر؛ والجملة في محل نصب مفعول به ليدرون، وقد علِّق عنها لأنها مصدَّرة بالاستفهام، والكلام يطولُ إذا نحن تعرضنا لكلِّ واحد من هذه الشواهد، فلنجتزئ لك هنا بالإشارة.

(١) الاسم الواقع بعد «لا سيَّما» إما معرفة، كأن يقال لك: أكرم العلماء لا سيما الصالح منهم، وإما نكرة، كما في قول امرئ القيس:

ألا رُبَّ يَـومٍ صَـالـحٍ لَـكَ مِـنـهُـمَـا ... وَلَا سِـيَّـمَـا يـومٍ بِـدَارَةِ جُـلـجُـلِ

فإن كان الاسم الواقع بعد «لا سيما» نكرة، جاز فيه ثلاثة أوجه: الجر، وهو أعلاها، والرفع، وهو أقلُّ من الجرِّ، والنصبُ، وهو أقلُّ الأوجه الثلاثة.

فأما الجرُّ، فتخريجه على وجهين: أحدهما: أنْ تكون «لا» نافية للجنس، و«سيّ» اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، و«ما» زائدة، وسيّ مضاف، و«يوم» مضاف إليه، وخبر لا محذوف، والتقدير: ولا مثل يوم بدارة جلجل موجود. **والوجه الثاني**: أن تكون «لا» نافية للجنس أيضًا، و«سي» اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و«ما» نكرة غير موصوفة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، و«يوم» بدل مِنْ «ما».

وأما الرفع، فتخريجه على وجهين أيضًا: أحدهما: أن تكون «لا» نافية للجنس أيضًا و«سي» اسمها، و«ما»=

وأشار بقوله: «**وأَبَوا أن يُختَزَل إن صَلَحَ الباقي لوَصْلٍ مُكْملِ**» إلى أنَّ شرطَ حذفِ صَدْرِ الصِّلةِ ألَّا يكونَ ما بعده صالحاً لأنْ يكونَ صلَةً، كما إذا وقع بعده جملةٌ، نحو: «جاءَ الذي هو أبوهُ مُنْطَلِقٌ»، أو «هو ينطلق» أو ظرفٌ، أو جارٌّ ومجرور، تامَّان، نحو: «جاء الذي هو عِندَكَ» أو «هو في الدارِ»، فإنه لا يجوز في هذه المواضع حَذْفُ صَدْرِ الصِّلَة، فلا تقول: «جاءَ الَّذي أبوه مُنْطَلِقٌ» تعني: «الذي هو أبوهُ مُنطلق»؛ لأن الكلام يتمُّ دونه، فلا يُدْرَى أَحُذِفَ منه شيءٌ أم لا؟ وكذا بقية الأمثلة المذكورة، ولا فَرْقَ في ذلك بين «أيٍّ» وغيرِها، فلا تقول في «يعجبني أيُّهُمْ هو يقوم»: «يعجبني أيُّهُمْ يقوم» لأنه لا يُعلَم الحذفُ.

ولا يختصُّ هذا الحكم بالضمير إذا كانَ مبتدأً، **بل الضابطُ أنَّه متى احتمل الكلامُ الحذفَ وعَدَمَهُ، لم يَجُزْ حذفُ العائدِ**، وذلك كما إذا كان في الصِّلَة ضميرٌ غيرُ ذلك الضمير المحذوفِ صالحٌ لِعَوْدِهِ على الموصول، نحو: «جاء الذي ضَرَبْتُهُ في دارِهِ»، فلا يجوز حَذْفُ الهاء من ضَرَبْتُهُ، فلا تقول: «جاء الذي ضَرَبتُ في دارِهِ» لأنه لا يُعلَمُ المحذوف.

= نكرة موصوفة مبني على السكون في محل جر بإضافة «سي» إليها، و«يوم» خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو يوم، وخبر لا محذوف، وكأنك قلت: ولا مثل شيء عظيم هو يوم بدارة جلجل موجود. **والوجه الثاني**: أن تكون «لا» نافية للجنس أيضًا، و«سي» اسمها، و«ما» موصول اسمي بمعنى الذي مبني على السكون في محل جرٍّ بإضافة «سي» إليه، و«يوم» خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو يوم، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول؛ وخبر «لا» محذوف، وكأنك قلت: ولا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل موجود. وهذا الوجه هو الذي أشار إليه الشارح.

وأما النصب، فتخريجه على وجهين أيضًا: أحدهما: أن تكون «ما» نكرة غير موصوفة، وهو مبني على السكون في محل جرٍّ بإضافة «سي» إليها، و«يومًا» مفعول به لفعل محذوف، وكأنك قلت: ولا مثل شيء أعني يومًا بدارة جلجل. **وثانيهما**: أن تكون «ما» أيضًا نكرة غير موصوفة، وهو مبني على السكون في محل جرٍّ بالإضافة، و«يومًا» تمييز لها.

وإن كان الاسم الواقعُ بعدَها معرفةً، كالمثال الذي ذكرناه، فقد أجمعوا على أنه يجوز فيه الجر والرفع، واختلفوا في جواز النصب؛ فمن جعل النصب على المفعولية أجازه، كما أجازه في النَّكرة، ومن جعل النَّصب على التمييز وقال: إن التمييز لا يكون إلا نكرة، منع النصب في المعرفة؛ لأنه لا يجوز عنده أن تكون تمييزًا، ومَن جعل نصبه على التمييز وجوَّز أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة الكوفيين، جوَّز نصب المعرفة بعد «سيَّما».

والحاصل أن نصب المعرفة بعد «لا سيما» لا يمتنع إلا بشرطين: التزام كون المنصوب تمييزًا، والتزام كون التمييز نكرة.

وبهذا يظهر لك ما في كلام المصنِّفِ من الإيهام، **فإنَّه** لم يبيِّنْ أنه متى صلَح ما بعدَ الضميرِ لأنْ يكونَ صِلَةَ لا يحذف، سواء أكان الضميرُ مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وسواء أكان الموصول أيًّا أم غيرَها، بل ربما يُشعر ظاهرُ كلامه بأنَّ الحكم مخصوصٌ بالضمير المرفوع وبغير «أيٍّ» من الموصولات؛ لأنَّ كلامَه في ذلك، والأمر ليس كذلك، بل لا يُحْذفُ مع «أيٍّ» ولا مع غيرها متى صَلَحَ ما بعدها لأن يكونَ صلة كما تقدَّم، نحو: «جاء الذي هو أبوهُ مُنطلقٌ، ويعجبني أيُّهُمْ هو أبوه منطلق» وكذلك المنصوب والمجرور، نحو: «جاء الذي ضَرَبْتُهُ في دارِهِ، ومرَرْتُ بالذي مررت به في داره»، و«يعجبني أيُّهُمْ ضربته في داره، ومررت بأيِّهم مررت به في داره»[1].

وأشار بقوله: «**والحذفُ عندَهم كثيرٌ مُنْجَلي** ... إلى آخره» إلى العائد المنصوب.

وَشَرْطُ جواز حَذْفِهِ أن يكون: متصلاً منصوباً بفعل تامٍّ أو بوصف[2]، نحو: «جاءَ الذي ضَرَبْتُهُ، والّذي أنا مُعْطيكَهُ دِرْهَمٌ».

فيجوزُ حَذْفُ الهاءِ من «ضربته» فتقول: «جاءَ الَّذي ضَرَبْتُ» ومنه قَوْلُه تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: ١١] وقولُه تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١] التقدير: «خَلَقْتُهُ»، وَ«بَعَثَه»[٣].

---

(1) لأنه لا يُعلَمُ: هل الجائي هو المضروبُ أم غيرُه؟

(2) وثمةَ شرطٌ آخرُ ذكره في «أوضح المسالك» ١/ ١٧٢ بقوله: غيرُ صلةِ الألف واللام.
وبيانُهُ: أنه يُشترَط في حذف العائد المتصل المنصوب بالوصف ألا يكون هذا الوصفُ صلة الألف واللام، كقولك: جاء الضاربُهُ زيدٌ؛ لأنَّ اسمية «ال» خفيّة، ودليل هذه الاسمية لها عودُ الضمير عليها، فإذا حُذِفَ لم يَعُدْ ثمةَ دليلٌ على اسميَّتها.

(٣) لم يذكر الشارح شيئًا من الشواهد من الشعر العربي على جواز حذف العائد المنصوب بالفعل المتصرف، بل اكتفى بذكر الآيتين الكريمتين؛ لأن مجيئه في القرآن دليل على كثرة استعماله في الفصيح، ومن ذلك قول عروةَ بن حِزام:

وَمَا هُوَ إلّا أنْ أراهَا فُجَاءَةً ... فأُبهَتَ حَتَّى مَا أَكادُ أُجيبُ
وأُصْرَفَ عَنْ وَجهِي الذِي كُنتُ أَرْتَئِي ... وأَنْسَى الذِي أعدَدْتُ حِينَ أُجِيبُ

أراد أن يقول: أصرفُ عن وجهي الذي كنت أرتئيه، وأنسى الذي أعددته، فحذف العائد المنصوب بأرتئي وبأعددت، وكل منهما فعل تام متصرف.

وكذلك يجوزُ حذفُ الهاء من «مُعْطيكَهُ»، فتقول: «الذي أنا مُعْطيكَ دِرْهَم» ومنه قولُه:

[البسيط]

ش٣٤ ـ ما الله موليكَ فَضْلٌ فاحْمَدَنْهُ بِهِ ... فَـمـا لَـدَى غَـيْـرِهِ نَـفْـعٌ وَلاَ ضَـرَرُ[1]

---

(١) هذا البيت من الشواهد التي ذكروها ولم ينسبوها إلى قائل معيَّن.

اللغة: «موليك» اسم فاعل من: أَولاه النعمة، إذا أعطاه إيَّاها «فضل» إحسان.

المعنى: الذي يمنحك الله من النعم فضل منه عليك، ومنَّة جاءتك من عنده من غير أن تستوجبَ عليه سبحانه شيئًا من ذلك، فاحمَدْ ربَّك عليه، واعلم أنَّه هو الذي ينفعُك ويضرُّك، وأنَّ غيرَه لا يملكُ لك شيئًا من نفعٍ أو ضُرٍّ.

الإعراب: «ما» اسم موصول مبتدأ «الله» مبتدأ «موليك» مولي: خبر عن لفظ الجلالة، وله فاعل مستتر فيه عائد على الاسم الكريم، والكاف ضمير المخاطب مبني على الفتح في محل جر بالإضافة، وهو المفعول الأول للمولى، وله مفعول ثانٍ محذوف، وهو العائد على الموصول، والتقدير: موليكه، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «فضل» خبر عن «ما» الموصولة «فاحمدنه» الفاء عاطفة، احمد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والنون نون التوكيد، والضمير البارز المتصل مفعول به «به» جار ومجرور متعلق باحمد «فما» الفاء للتعليل، وما: نافية تعمل عمل ليس «لدى» ظرف متعلق بمحذوف خبر «ما» مقدم على اسمها، وجاز تقديمه لأنه ظرف يُتوسَّع فيه، ولدى مضاف، وغير من «غيره» مضاف إليه، وغير مضاف، والضمير الموضوع للغائب العائد على الله سبحانه مضاف إليه «نفع» اسم «ما» مؤخَّر «ولا» الواو عاطفة، ولا: نافية «ضرر» معطوف على نفع، ويجوز أن تكون «ما» نافية مهملة، و«لدى» متعلق بمحذوف خبر مقدَّم، و«نفع» مبتدأ مؤخَّر.

الشاهد فيه: قوله: «ما الله موليك» حيث حذف الضمير العائد على الاسم الموصول لأنه منصوب بوصف، وهذا الوصف اسم فاعل، وأصل الكلام: ما الله موليكه، أي: الشيء الذي الله تعالى معطيكه هو فضل وإحسان منه عليك.

واعلم أنه يُشترط في حذف العائد المنصوب بالوصف ألا يكون هذا الوصف صلة لـ«أل»، فإنْ كان الوصف صلة لـ«أل» كان الحذف شاذًّا، كما في قول الشاعر:

مَا الْمُسْتَفِزُّ الْهَوَى مَحْمودَ عَاقِبَةٍ ... وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرِ

كان ينبغي أن يقول: ما المستفزه الهوى محمود عاقبة، فحذف الضمير المنصوب مع أنَّ ناصبَه صلة لأل، ومثله قول الآخر:

في الْمُعْقِبِ الْبَغْيَ أَهْلَ الْبغيِ مَا ... يَنْهَى امْرأً حَازِمًا أنْ يَسْأَمَا

أراد أنْ يقول: في المعقبه البغي، فلم يتسع له الكلامُ.

وإنما يمتنعُ حذف المنصوب بصلة أل إذا كان هذا المنصوب عائدًا على أل نفسها؛ لأنه هو الذي يدلُّ على اسمية أل؛ فإذا حُذف زال الدليل على ذلك.

تقديره: الذي الله موليكَهُ فَضْلٌ، فحُذِفَتِ الهاء.

وكلامُ المصنفِ يقتضي أنه كثير، وليس كذلك، بل الكثير حَذْفُهُ من الفعل المذكور، وأما [مع] الوصف فالحذفُ منه قليل"(1).

فإن كانَ الضميرُ منفصلاً(٢) لم يَجُزِ الحذفُ، نحو: «جاء الذي إيَّاهُ ضَرَبْتُ» فلا يجوزُ حذفُ «إيَّاه»(3). وكذلك يمتنع الحذفُ إنْ كانَ متَّصلاً منصوباً بغير فعل أو وصفٍ، وهو الحرف، نحو: «جاء الذي إنَّهُ مُنْطلِقٌ» فلا يجوزُ حذفُ الهاء(٤)، وكذلك يمتنعُ الحذفُ إذا كان منصوباً [متَّصلاً] بفعل ناقص، نحو: «جاء الذي كانَهُ زَيْدٌ».

---

(1) لأن عملَ الفعل أصلٌ، وعمل الوصف فرعٌ، والفرعُ ضعيفٌ.

(٢) الذي لا يجوز حذفه هو الضمير الواجب الانفصال، فأما الضمير الجائز الانفصال فيجوز حذفه، وإنما يكون الضمير واجب الانفصال إذا كان مقدَّمًا على عامله، كما في المثال الذي ذكره الشارح، أو كان مقصورًا عليه، كقولك: جاء الذي ما ضربت إلا إياه، والسِّرُّ في عدم جواز حذفه حينئذ أن غرض المتكلِّم يفوت بسبب حذفه، ألا ترى أنك إذا قلت: «جاء الذي إياه ضربت» كان المعنى: جاء الذي ضربتُه ولم أضربْ سواه، فإذا قلت: «جاء الذي ضربتُ» صار غيرَ دالٍّ على أنك لم تضرب سواه، وكذلك الحال في قولك: «جاء الذي ما ضربتُ إلا إيَّاه» فإنه يدلُّ على أنك قد ضربت هذا الجائي ولم تضرب غيرَه، فإذا قلت: «جاء الذي ما ضربت» دلَّ الكلام على أنك لم تضرب هذا الجائي فحسب، فانعكس المعنى بالنسبة للجائي، ولم يدلَّ شيء بالنظر لغير الجائي.

فأما المنفصل جوازًا فيجوزُ حذفُه، والدليل على ذلك قول الشاعر:

مَا اللهُ مُولِيكَ فَضلٌ فاحمَدَنْهُ بِهِ

فإنَّ التقدير يجوزُ أنْ يكونَ: «ما الله موليكه» ويجوز أن يكون: «ما الله موليك إياه» وقد عرفت فيما سبق (في مباحث الضمير) السرَّ في جواز الوجهين، ومما يدلُّ على جواز حذف الجائز الانفصال قولُ الله تعالى: ﴿فَٰكِهِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمْ رَبُّهُمْ﴾ [الطور: ١٨] فإنه يجوز أنْ يكونَ التقدير: «بالذي آتاهموه ربهم» وأن يكون التقدير: «بالذي آتاهم إياه ربهم» والثاني أَوْلى؛ فيُحمل عليه تقدير الآية الكريمة، وكذلك قول الله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] فإنه يجوزُ أنْ يكونَ التقدير: «ومن الذي رزقناهموه» كما يجوزُ أنْ يكونَ التقدير: «ومن الذي رزقناهم إيَّاه».

(3) لأنه لا يُعلَمُ: هل الجائي هو المضروب أم غيرُه.

(٤) إنما قال الشارح: «فلا يجوزُ حذف الهاء» إشارة إلى أن الممنوع هو حذف الضمير المنصوب بالحرف مع إبقاء الحرف، فأما إذا حذفت الضمير والحرف الناصب له جميعًا فإنه لا يمتنع، ومن ذلك قول الله ﷻ: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢]، هذا إذا قدَّرتَ أصل الكلام: أين شركائي الذين كنتم =

١٠٤ ـ كَذاكَ حَذْفُ ما بِوَصْفٍ خُفِضا كَأَنْتَ قاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى[١]

١٠٥ ـ كَذا الّذي جُرَّ بما المَوْصولَ جَرْ كَـ«مُرَّ بِالّذي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرْ»[٢]

لمَّا فَرَغَ من الكلامِ على الضَّمير المرفوع والمنصوب، شَرَعَ في الكلام على المجرور، وهو إمَّا أنْ يكون مجروراً بالإضافة، أو بالحرف.

فإن كان مجروراً بالإضافة لم يُحْذَفْ، إلا إذا كان مجروراً بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو: «جاء الذي أنا ضارِبُهُ: الآنَ، أو غداً» فتقول: جاء الذي أنا ضارِبٌ، بِحَذْفِ الهاء.

وإن كان مجروراً بغير ذلك لم يُحْذَفْ[3]، نحو: «جاء الذي أنا غُلَامُه، أو أنا

= تزعمون أنهم شركائي؟ على حد قول كُثيِّر:

وَقَد زَعَمتْ أَنِّي تَغَيَّرتُ بَعدَها وَمَنْ ذَا الذِي يَا عَزُّ لا يَتَغَيَّرُ

فإنْ قدَّرتَ الأصل: «الذين كنتم تزعمونهم شركائي» لم يكن من هذا النوع.

(١) «كذاك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «حذف» مبتدأ مؤخر، وحذف مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «بوصف» جار ومجرور متعلق بقوله: «خفض» الآتي «خفضا» خفض: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «كأنت» الكاف جارة لقول محذوف، أي كقولك، أنت: مبتدأ «قاض» خبر المبتدأ «بعد» ظرف متعلق بمحذوف نعت للقول الذي قدرناه مجروراً بالكاف، وبعد مضاف، و«أمر» مضاف إليه «من قضى» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمر، أي: بعد فعل أمر مشتق من مادة قضى، يشير إلى قوله تعالى: ﴿فاقض ما أنت قاض﴾ [طه: ٧٢] كما قال الشارح.

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذي» اسم موصول مبتدأ مؤخر «جر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «الذي» والجملة لا محل لها صلة «بما» جار ومجرور متعلق بالفعل الذي قبله «الموصول» مفعول مقدم لجر الآتي «جر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» والجملة لا محل لها صلة «كمر» الكاف جارة لقول محذوف، وهي ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك، مر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالذي» جار ومجرور متعلق بمر السابق «مررت» فعل ماض وفاعل، والجملة لا محل لها صلة، والعائد محذوف تقديره «به» وقوله: «فهو بر» الفاء واقعة في جواب شرط محذوف، وهو: ضمير منفصل مبتدأ، بر: خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب ذلك الشرط المحذوف.

(3) قال الصبان في «حاشيته» ١/ ٢٧٨: لأن الحذفَ إنما هو لكون المجرور منصوباً محلاًّ، وهو فيما ذكر غيرُ منصوبٍ محلاًّ.

مَضْروبُه، أو أنا ضارِبُه أَمْسِ» وأشار بقوله: «كأنْتَ قاضٍ» إلى قوله تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢] التقدير: «ما أنت قاضيه» فحذفت الهاء، وكأنَّ المصنِّفَ استغنى بالمثال عنْ أنْ يُقيِّدَ الوصفَ بكونه اسمَ فاعلٍ بمعنى الحال أو الاستقبال.

وإن كان مجروراً بحرفٍ، فلا يحذف إلا إنْ دَخل على الموصول حرفٌ مثلُه، لَفْظاً ومعنى، واتفق العاملُ فيهما مادةً، نحو: «مررتُ بالذي مررتَ به، أو أنْتَ مارٌّ به» فيجوز حذف الهاء، فتقول: «مَررتُ بالذي مَررْتَ» قال الله تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣] أي: منه، وتقول: «مررت بالذي أنْتَ مارٌّ» أي به، ومنه قولُه: [الطويل]

ش٣٥ـ وَقَدْ كُنْتَ تُخْفي حُبَّ سَمْراءَ حِقْبَةً ... فَبُحْ لَانَ مِنْها بالَّذي أَنْتَ بائحُ[1]

---

(١) هذا البيت لعنترة بن شداد العبسي، الشاعر المشهور والفارس المذكور، من كلمة مطلعها:

طَرِبتَ وهَاجَتْكَ الظِّباءُ السَّوانِحُ ... غَداةَ غَدَتْ مِنها سَنِيحٌ وبَارِحُ

تَغَالَتْ بِيَ الأشْوَاقُ حَتَّى كأنَّمَا ... بِزَنْدَينِ في جَوفِي مِنَ الوَجْدِ قَادِحُ

اللغة: «طربتُ» الطَّربُ: خفَّة تعتريك من سرور أو حزن «هاجتك» أثارت همَّك وبعثت شوقك «الظباء» جمع ظبي «السوانح» جمع سانح، وهو ما أتاك عن يمينك فولاك مياسره من ظبي أو طير أو غيرهما، ويقال له: سنيح «بارح» هو ضد السانح، وهو ما أتاك عن يسارك فولاك ميامنه «قادح» اسم فاعل من قدح الزند قدحًا، إذا ضربه لتخرج منه النار «حِقْبة» بكسر فسكون، في الأصل تطلق على ثمانين عامًا، وقد أراد بها المدة الطويلة «فبح» أمر من «باح بالأمر يبوح به» أي: أعلنه وأظهره «لان» أي الآن، فحذف همزة الوصل والهمزة التي بعد اللام، ثم فتح اللام لمناسبة الألف، وقيل: بل هي لغة في الآن، ومثله قول جَرير بن عطية:

أَلَانَ وقَدْ نَزَعتَ إلى نُمَيرٍ ... فَهذَا حِينَ صِرتَ لَهُم عَذَابَا

وقولُ الآخر:

ألا يَا هِندُ هِندَ بَني عُمَيرٍ ... أَرَثٌّ لَانَ وَصلُكِ أم جديدُ

وقول أشجع السلمي:

أَلَانَ استَرَحْنَا واستَرَاحَتْ رِكَابُنَا ... وأَمسَكَ مَن يُجدِي وَمَن كَانَ يَجتَدِي

وروى الأَعلَمُ بيت الشاهد هكذا:

تَعَزَّيتَ عَن ذِكرَى سُمَيَّةَ حِقبَةً ... فَبُحْ عَنكَ مِنهَا بالَّذي أنْتَ بائحُ

وأنشده الأخفش كما في الشرح، وهو كذلك في المشهور من شعر عنترة.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وتاء المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل رفع «تخفي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة من تخفي وفاعله خبر «كان» في محلِّ نصب «حب» مفعول به لتخفي، وحب مضاف، و«سمراء» مضاف إليه «حقبة» ظرف =

أي: أنت بائحٌ به.

فإنِ اختلَفَ الحرفان لم يَجُز الحذفُ، نحو: «مَرَرْتُ بالَّذي غَضِبْتَ عَلَيْهِ» فلا يجوزُ حَذْفُ «عليه» وكذلك: «مَرَرْتُ بالَّذي مَرَرْتَ بِهِ عَلَى زَيْدٍ» فلا يجوزُ حَذْفُ «به» منه، لاختلاف معنى الحَرْفَين؛ لأنَّ الباءَ الداخلة على الموصولِ للإلصاق، والداخلة على الضمير للسببية، وإن اختلف العاملانِ لم يَجُزِ الحذفُ أيضاً، نحو: «مَرَرْتُ بالَّذي فَرِحْتَ بِهِ» فلا يجوزُ حذفُ «به».

وهذا كلُّه هو المشارُ إليه بقوله: «**كذا الَّذي جُرَّ بما الموصولَ جَرْ**» أي كذلك يُحذف الضميرُ الذي جُرَّ بمثل ما جُرَّ الموصولُ به[1]، نحو: «مَرَرْتُ بالَّذي مَرَرْتَ فَهْوَ بر» أي: «بالذي مررت به» فاستغنى بالمثال عن ذكر بقية الشروط التي سبق ذكرها[2].

= زمان متعلق بـ«تُخْفي» «**فبح**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**لان**» ظرف زمان متعلق بـ«بُحْ» «**بالذي**» جار ومجرور متعلق بـ«بُحْ» أيضًا «**أنت بائح**» مبتدأ وخبر، والجملة منهما لا محل لها صلة الموصول المجرور محلًّا بالباء، والعائد محذوف؛ وتقدير الكلام: فَبُحِ الآن بالذي أنتَ بائح به.

الشاهد فيه: قوله: «بالذي أنت بائح» حيث استساغ الشاعر حذفَ العائد على الموصول من جملة الصلة لكونه مجرورًا بمثل الحرف الذي جَرَّ الموصول ـ وهو الباء ـ والعامل في الموصول متَّحدٌ مع العامل في العائد مادةً: الأول «بح» والثاني «بائح»، ومعنًى؛ لأنهما جميعًا من البوح بمعنى الإظهار والإعلان.

(١) ومثله أن يكون الموصول وصفًا لاسم وقد جُرَّ هذا الموصوف بحرف مثل الذي جرَّ العائد، ومنه قول كعب ابن زهير:

إنْ تُعْنَ نَفسُكَ بالأمرِ الذي عُنِيَتْ ... نُفُوسُ قَومٍ سَمَوا تَظفَرْ بِمَا ظَفِرُوا

لَا تَرْكَنَنَّ إِلَى الأمْرِ الَّذِي رَكَنَتْ ... أبنَاءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّها القَدَرُ

ففي كلِّ بيت من هذين البيتين شاهد لما ذكرناه.

أما البيت الأول: فإن الشاهد فيه قوله: «بالأمر الذي عُنِيَت»، فإن التقدير فيه: بالأمر الذي عنيت به، فحذف المجرور ثم الجارَّ؛ لكون الموصوف بالموصول مجرورًا بمثل الذي جرَّ ذلك العائد.

وأما البيت الثاني: فالشاهد فيه قوله: «إلى الأمر الذي ركنت»، فإن تقدير الكلام: إلى الأمر الذي ركنت إليه، فحذف المجرور ثم حذف الجار؛ لكون الموصوف ـ وهو الأمر ـ مجرورًا بحرف جر مماثل للحرف الذي جُرَّ به ذلك العائد.

(٢) من أحكام صلة الموصول أنه يجب تأخرها عن الموصول، وأن تتصل به.

أما تأخرها عنه؛ فلأنها كالجزء المتمِّم له، ومن شأن الجزء المتمم أن يقع بعد ما له التمام، وعلى ذلك يجب ألا تتقدَّم على الموصول، لا هي ولا شيء من متعلقاتها، ولهذا قدَّر النحاة في قوله تعالى: =

المَعَرَّفُ بأداةِ التَّعريفِ

١٠٦ ـ أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوِ اللَّامُ فَقَطْ فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ «النَّمَطْ»(١)

اختلف النحويُّون في حرف التعريف في «الرَّجُلِ» ونحوه، فقال الخليل: المُعَرِّفُ هو «أَلْ»، وقال سيبويه: هو اللَّام وَحْدَها(2)، فالهمزة عند الخليل همزة قَطْعٍ(3)، وعند سيبويه

= ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠] أن «فيه» متعلق بمحذوف تدل عليه صلة «أل»، وتقدير الكلام: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين، لئلا يتقدم معمول صلة أل عليها.

وأما اتصالها به فقد خالفوا هذا؛ فأجازوا أن يفصل بين الموصول وصلته: جملة القسم، وجملة النداء، والجملة الاعتراضية، فمثال الأولى قول الشاعر:

ذَاكَ الَّذِي وَأَبِيكَ يَعْرِفُ مَالِكًا وَالحَقُّ يَدْفَعُ تُرَّهَاتِ البَاطِلِ

ومثال الثانية قول الفرزدق:

تَعَشَّ فإنْ عَاهَدتَنِي لا تَخونُنِي نَكُنْ مِثلَ مَنْ يا ذِئبُ يَصطَحِبَانِ

ومثال الثالثة قول الشاعر:

وإنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي لَعلِّي وإن شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

إذا جعلت جملة «أزورها» صلة التي، وجملة «لعلَّ» ومعموليها لا محلَّ لها معترضة بين الموصول والصلة.

(١) «أل» مبتدأ «حرف» خبر المبتدأ، وحرف مضاف، و«تعريف» مضاف إليه «أو» عاطفة «اللام» مبتدأ، وخبره محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: أو اللام حرف تعريف «فقط» الفاء حرف زائد لتزيين اللفظ، وقط: اسم بمعنى حسب ـ أي كاف ـ حال من «اللام» وتقدير الكلام: أو اللام حال كونه كافيك، أو الفاء داخلة في جواب شرط محذوف و«قط» على هذا إما اسم فعل أمر بمعنى انتهِ، وتقدير الكلام: «إذا عرفت ذلك فانته» وإما اسم بمعنى كاف خبر لمبتدأ محذوف، أي: إذا عرفت ذلك فهو كافيك، وقوله: «نمط» مبتدأ «عرفت» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع نعت لنمط «قل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق بقل «النمط» مفعول به لقل، لأنه مقصود لفظه، وقيل: إن «عرفت» فعل شرط حذفت أداته، وجملة «قل» جواب الشرط حذفت منه الفاء، والتقدير: نمط إن عرفته فقل فيه النمط، أي: إن أردت تعريفه، وجملة الشرط وجوابه ـ على هذا ـ خبر المبتدأ، وهو تكلف لا داعي له.

(2) ولسيبويه قولٌ ثانٍ يُوافقُ الخليل نقله ابن مالك في «التسهيل» كما في «المساعد» ١/ ١٩٥، ونقله ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/ ١٧٩، والأشموني في «شرحه» ١/ ٢٨٢.

(3) ورجَّح الأشموني هذا القول بدليل سلامته من دعوى الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة، وهو الحرف، وللزوم فتح همزته، وكون همزة الوصل مكسورة في الأصل. «شرحه» ١/ ٢٨٢.

همزةُ وَصْلٍ اجْتُلِبَتْ للنُّطق بالساكن[(١)].

والألفُ واللَّام المُعَرِّفة تكونُ للعهدِ، كقولك: «لَقيتُ رَجُلاً فأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ»، وقولِهِ تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٦][(2)].

ولاسْتِغْراقِ الجِنْسِ، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢] وعلامتُها أنْ يصلح موضعَها «كُلٌّ».

ولتعريفِ الحقيقة، نحو: «الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ المَرْأَةِ» أي: هذه الحقيقةُ خيرٌ مِنْ هذه الحقيقة.

---

(١) **ذهب الخليل إلى أن أداة التعريف هي «أل» برُمَّتها، وأن الهمزة همزة أصلية، وأنها همزة قطع**؛ بدليل أنها مفتوحة؛ إذ لو كانت همزة وصل لكُسِرَت؛ لأن الأصل في همزة الوصل الكسر، ولا تُفتحُ أو تُضمُّ إلا لعارضٍ، وليس هنا عارض يقتضي ضمَّها أو فتحَها؛ وبقي عليه أن يجيبَ عمَّا دعا إلى جعلها في الاستعمال همزة وصل، والجوابُ عندَه أنها إنما صارت همزة وصل في الاستعمال لقصد التخفيف الذي اقتضاه كثرةُ استعمال هذا اللفظ.

وذهب سيبويه رحمه الله إلى أن أداة التعريف هي اللَّام وحدَها، وأنَّ الهمزة زائدة، وأنها همزة وصل أُتي بها توصُّلاً إلى النُّطق بالساكن.

فإن قيل: فلماذا أُتي بالهمزة ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ولم تتحرَّكِ اللَّام؟ أجيب عن ذلك بأنها لو حُرِّكت لكانت إما أن تُحرَّك بالكسر فتلتبسَ بلام الجرِّ، أو بالفتح فتلتبسَ بلام الابتداء، أو بالضم فتكون مما لا نظيرَ له في العربية؛ فلأجل ذلك عُدِلَ عن تحريك اللَّام وأُبقيت على أصل وَضْعها، وجيء بهمزة الوصل قبلها.

(2) قال في «أوضح المسالك» ١/ ١٨١:

والعهد إمّا ذِكْريٌّ، نحو ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٦].

أو علميّ، نحو: ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾ [طه: ١٢]، ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠].

أو حضوري، نحو: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

وقوله يحتاجُ بياناً، فالذكري: هو الذي تقدَّم على «الـ» في الكلام ذكرٌ لمصحوبها، فالرسولُ ذُكِرَ في الآية قبل قوله: ﴿ٱلرَّسُولُ﴾.

والعلمي: هو ما يكون مصحوبُ «ال» معلوماً لدى المخاطب. فالواد المقدس يعلَمُ السامعُ أنه «طوى»، والغار يعلم أنه «غار حراء».

والحضوري: ما يكون مصحوبُ «ال» حاضراً فيه في وقتِ الكلام. فقوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ هو يوم عرفة، وهو حاضرٌ إذ أنَّ الآية نزلت فيه.

و«النَّمَطُ» ضَرْبٌ من البُسُط، والجمع أنْماطٌ، مثل: سَبَبٍ وأسباب، والنَّمَط أيضاً الجماعة من النَّاس الذين أمْرُهم واحِدٌ، كذا قاله الجوهري.

١٠٧ ـ وَقَد تُزادُ لَازِماً كَاللَّاتِ ... والآنَ والذينَ ثُمَّ اللَّاتِ[١]

١٠٨ ـ وِلِاضْطِرارٍ كَبَناتِ الأَوْبَرِ ... كَذا وَطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ السَّرِي[٢]

ذَكَرَ المصنفُ في هذين البيتينِ أنَّ الألفَ واللَّام تأتي زائدةً، وهي في زيادتها على قسمين: لازمةٌ، وغيرُ لازمةٍ.

ثُمَّ مَثَّلَ للزائدة اللَّازمة[3] بـ«اللَّات»[٤] وهو اسمُ صَنمٍ كانَ بمكَّةَ، وبـ«الآن» وهو ظرف زمانٍ مبنيٌّ على الفتح[٥]، واختُلِفَ في الألف واللام الدَّاخلَةِ عليه، فذهبَ قومٌ إلى أنَّها

---

(١) «قد» حرف تقليل «تزاد» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «أل» «لازماً» حال من مصدر الفعل السابق، وتقديره: تزاد حال كون الزيد لازماً، وقيل: هو مفعول مطلق، وهو وصف لمصدر محذوف، أي: زيداً لازماً، وأنكر هذا ابن هشام على المعربين «كاللات» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كاللات «والآن، والذين، ثم اللات» معطوفات على اللات.

(٢) «لاضطرار» جار ومجرور متعلق بتزاد «كبنات» الكاف جارة لقول محذوف، وهي ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر، أي: وذلك كائن كقولك... إلخ، وبنات مضاف، و«الأوبر» مضاف إليه «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ من مادة القول محذوف أيضاً «طبت» فعل وفاعل «النفس» تمييز «يا» حرف نداء «قيس» منادى مبني على الضم في محل نصب «السري» نعت له، وتقدير الكلام: وقولك: «طبت النفس يا قيس» كذلك.

(3) قال المرادي ١/ ٤٦٤: وإنما حُكِمَ على «الـ» في هذه الكلمات بالزيادة؛ لأنها تعرّفت بغيرِها.

وبيان قوله: أي: بغير «الـ»، ولأنه لا يجتَمعُ في الكلمة معرِّفان.

واعلم أن هذه الزائدة اللازمة لا تُصاحبُ إلا الاسم، وأما غير اللازمة فسيأتي الكلام عنها.

(٤) مثل اللَّات كلُّ عَلَمٍ قارنت «أل» وضعَه لمعناه العلمي، سواء أكان مرتَجَلاً أم كان منقولاً؛ فمثال المرتجل من الأعلام التي فيها «أل» وقد قارنت وضعه: السموءَل، وهو اسم شاعر جاهلي مشهور يُضرب به المثل في الوفاء. ومثال المنقول من الأعلام التي فيها «أل» وقد قارنت وضعه للعلمية أيضًا: العُزَّى، وهو في الأصل مؤنَّث الأعز وصف من العزَّة، ثم سمِّي به صنمٌ أو شجرة كانت غطفان تعبدُها، ومنه اللَّات؛ وهو في الأصل اسم فاعل من لَتَّ السَّويق يلُتُّه؛ ثم سُمِّي به صنم؛ وأصله بتشديد التاء؛ فلمَّا سُمِّي به خُفِّفت تاؤه؛ لأنَّ الأعلام كثيرًا ما يُغيَّر فيها، ومنه «اليسع» فإن أصله فعل مضارع ماضيه وسع، ثم سُمِّي به.

(٥) **أكثر النحاة على أن «الآن» مبني على الفتح**؛ ثم اختلفوا في سبب بنائه، فذهب قوم إلى أن علَّة بنائه تضمنه =

لتعريف الحضور، كما في قولك: «مَرَرْتُ بِهذا الرَّجُل»؛ لأنَّ قولك: «الآنَ» بمعنى: هذا الوقت، وعلى هذا لا تكون زائدة، وذهب قومٌ ـ منهم المصنِّفُ ـ إلى أنها زائدةٌ، وهو مبنيٌّ لتضمُّنه معنى الحرف، وهو لام الحضور.

ومَثَّل أيضاً بـ«الَّذين»، و«اللَّات» والمراد بهما ما دَخَلَ عليه «أل» من الموصولات، وهو مبنيٌّ على أنَّ تعريف الموصول بالصِّلة، فتكون الألف واللام زائدة، وهو مذهب قوم، واختاره المصنِّفُ.

وذهب قوم إلى أنَّ تعريفَ الموصول بـ«أل» إنْ كانت فيه نحو: «الذي» فإنْ لم تكُنْ فيه فَبِنِيَّتِها، نحو: «مَنْ، وَما» إلَّا «أيًّا» فإنَّها تتعرف بالإضافة، فعلى هذا المذهب لا تكونُ الألفُ واللَّامُ زائدةً، وأما حَذْفُها في قراءة مَنْ قرأ: «صراطَ لذينَ أَنعمتَ عليهم» فلا يدلُّ على أنها زائدة، إذ يحتمل أن تكون حُذِفت شذوذاً وإن كانت مُعَرِّفة، كما حُذفتْ من قولهم: «سَلامُ عَلَيْكُمْ» من غير تنوين، يريدون «السَّلام عليكم».

= معنى «أل» الحضورية؛ وهذا الرأي هو الذي نقله الشارح عن المصنف وجماعة؛ وهؤلاء يقولون: إن «أل» الموجودة فيه زائدة؛ وبناؤه لتضمنه معنى «أل» أخرى غيرِ موجودة؛ ونظير ذلك بناء «الأمس» في قول نُصيَب بن رباح:

وإِنِّـي وقَـفْـتُ الـيَـومَ والأَمْـسِ قَـبْـلَـهُ ... بِـبَـابِـك حَـتَّـى كـادَتِ الـشَّـمـسُ تَـغْـرُبُ

فإنهم جعلوا بناءه في هذا وما أشبهه لتضمنه معنى «أل» غيرِ الموجودة فيه، وهذا عجيب منهم؛ لأنهم ألغوا الموجود، واعتبروا المعدوم.

وقال قوم: بني «الآن» لتضمنه معنى الإشارة؛ فإنه بمعنى: هذا الوقت، وهذا قول الزجاج. وقيل: بني «الآن» لشبهه بالحرف شبهًا جموديًّا، ألا ترى أنه لا يُثنَّى ولا يُجمع ولا يُصغَّر؟ بخلاف غيره من أسماء الزمان، كحين ووقت وزمن وساعة.

ومن الناس من يقول: الآن اسم إشارة إلى الزمان، كما أن هنا اسم إشارة إلى المكان؛ فبناؤه على هذا لتضمنه معنًى كان حقُّه أن يُؤدَّى بالحرف.

ومن النُّحاة من ذهب إلى أنه معرب، وأنه ملازم للنصب على الظرفية، وقد يخرج عنها إلى الجرِّ بمن فيقال: سأحالفك من الآنِ، بالجرِّ، ويقول صاحب «النكت»: «وهذا قول لا يمكن القدح فيه، وهو الراجح عندي، والقول ببنائه لا توجد له علَّة صحيحة» اهـ.

وأمَّا الزائدةُ غيرُ اللَّازمة، فهي الداخلة ـ اضطراراً[1] ـ على العَلَمِ، كقولهم في «بَناتِ أَوْبَرَ» ـ علمٌ لضَرْبٍ من الكَمْأَةِ ـ: «بنات الأوبر» ومنه قولُه: [الكامل]

ش٣٦ ـ وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَساقلاً وَلَـقَـدْ نَـهَـيْـتُـكَ عـن بَـنـاتِ الأَوْبَـرِ[٢]

---

(1) هذا الاضطرارُ يكون في الشعر فقط ليسلم الوزنُ.

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لم يعرفوا لها قائلاً، وممن استشهد به أبو زيد في «النوادر».

اللغة: «جنيتك» معناه: جنيت لك؛ ومثله في حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجرورًا قولُه تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣]، و﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [الأعراف: ٤٥]، و﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩]، «أكمؤًا» جمع كَمْءٍ بزنة فَلْسٍ، ويجمع الكَمْءُ على كَمْأَة أيضًا، فيكون المفرد خاليًا من التاء وهي في جمعه؛ على عَكْس تمرة وتمرٍ، وهذا من نوادر اللغة، «وعساقلاً» جمع عُسقول، بزنة عُصفور، وهو نوع من الكمأة، وكانَ أصلُه عساقيل، فحُذفت الياء كما حُذِفَتْ في قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٥٩] فإنه جمع مفتاح، وكان قياسه مفاتيح، فحُذفت الياء. ويقال: المفاتح جمع مِفْتَح، وليس جمعَ مفتاحٍ، فلا حذف، وكذا يقال: العساقل جمع عَسْقَل، بزنة جَعْفَر، و«بنات الأوبر» كمأة صغار مزغبة كلون التراب، وقال أبو حنيفة الدينوري: بنات أوبر كمأة كأمثال الحصى صغار، وهي رديئة الطعم.

الإعراب: «**ولقد**» الواو للقسم، واللّام للتأكيد، وقد: حرفُ تحقيق «**جنيتك**» فعل وفاعل ومفعول أول «**أكمؤًا**» مفعول ثان «**وعساقلاً**» معطوف على قوله: أكمؤًا «**ولقد**» الواو عاطفة، واللام موطئة للقسم، و«**قد**» حرف تحقيق «**نهيتك**» فعل وفاعل ومفعول «**عن**» حرف جرٍّ «**بنات**» مجرور بـ«عن»، وبنات مضاف، و«**الأوبر**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قولُه: «بنات الأوبر» حيث زاد «أل» في العَلَم مضطرًّا؛ لأن «بنات أوبر» علم على نوع من الكمأة رديء، والعلم لا تدخلُه «أل» فرارًا من اجتماع معرِّفين، وهما حينئذ العلمية وأل، فزادها هنا ضرورة، قال الأصمعي: «وأما قول الشاعر:

وَلَـقَـد نَـهَـيـتُـكَ عـن بَـنَـاتِ الأَوبَـرِ

فإنه زاد الألف واللام للضرورة، وكقول الراجز:

بَـاعَـدَ أُمَّ الـعَـمـرو مِـنْ أَسِـيـرِهَـا حُـرَّاسُ أَبـوَابٍ لَـدَى قُـصُـورِهَـا

(وقد سبق لنا ذكر هذا البيت في باب العلم، ونسبناه هناك لأبي النجم العِجلي) وقولِ آخر:

يَا لَـيـتَ أُمَّ الـعَـمـرِو كَـانَـتْ صَـاحِـبِي مَـكَـانَ مَـنْ أَشـتَـى عَـلَـى الـرَّكَـائِـبِ

قال: وقد يجوز أن «أوبر» نكرة فعرَّفه باللّام، كما حكى سيبويه أنَّ عِرْسًا من ابن عِرْسٍ قَدْ نكَّره بعضُهم فقال: هذا ابنُ عِرْسٍ مُقبلٌ» اهـ كلامُ الأصمعي.

والأصل: «بناتُ أوْبَرَ» فزيدَت الألفُ واللَّامُ، وزعم المبَرِّد[1] أنَّ «بنات أوْبَرَ» ليس بعَلَمٍ، فالألفُ واللَّام عندَه غير زائدة.

ومنه الدَّاخلةُ اضطراراً على التميز، كقوله: [الطويل]

ش٣٧ ـ رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجوهَنا ... صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ ياقَيْسُ عَنْ عَمْرو[٢]

والأصلُ: «وطِبْتَ نفساً» فزاد الألفَ واللَّامَ، وهذا بناءً على أنَّ التَّمييز لا يكونُ إلَّا

---

(1) «المقتضب» ٤/ ٤٨ ـ ٤٩.

(٢) البيت لرشيد بن شهاب اليشكري، وزعم التَّوَّزي ـ نقلاً عن بعضهم ـ أنه مصنوع لا يُحتجُّ به، وليس كذلك؛ لأن العلماء عرفوا قائله ونسبوه إليه.

اللغة: «رأيتك» الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري، وهو المذكور في آخر البيت «وجوهنا» أراد بالوجوه ذواتهم، ويروى: «لما أن عرفت جلادنا» أي: ثباتنا في الحرب وشدةَ وقع سيوفنا «صددت» أعرضت ونأيت «طبت النفس» يريد أنك رضيت «عمرو» كان صديقًا حميمًا لقيس، وكان قوم الشاعر قد قتلوه.

المعنى: يندِّد بقيس لأنه فرَّ عن صديقه لمَّا رأى وَقْع أسيافهم ورضي من الغنيمة بالإياب؛ فلم يدافع عنه ولم يتقدَّم للأخذ بثأره بعد أن قتل.

الإعراب: «**رأيتك**» فعل وفاعل ومفعول، وليس بحاجة لمفعول ثان؛ لأن «رأى» هنا بصرية «**لما**» ظرفية بمعنى حين تتعلق برأى «**أن**» زائدة «**عرفت**» فعل وفاعل «**وجوهنا**» وجوه: مفعول به لعرف، ووجوه مضاف، والضمير مضاف إليه «**صددت**» فعل وفاعل، وهو جواب «لما» و«**طبت**» فعل وفاعل، والجملة معطوفة على جملة صددت «**النفس**» تمييز نسبة «**يا قيس**» يا حرف نداء، و«قيس» منادى، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين العامل ومعموله «**عن عمرو**» جار ومجرور متعلق بصددت، أو بطبت على أنه ضمنه معنى تسلَّيت.

الشاهد فيه: قوله: «طبت النفس» حيث أدخل الألف واللام على التمييز الذي يجب له التنكير ضرورة، وذلك التخريج جارٍ على مذهب البصريين، وقد ذكر الشارح أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز، بل يجوز عندهم أن يكون معرفة وأن يكون نكرة؛ وعلى ذلك لا تكون «أل» زائدة، بل تكون معرِّفة.

ومن العلماء مَن قال: «النفس» مفعول به لصددت، وتمييز طبت محذوف، والتقدير على هذا: صددت النفس وطبت نفسًا يا قيس عن عمرو، وعلى هذا لا يكون في البيت شاهد، ولكن في هذا التقدير من التكلُّف ما لا يخفى.

ومن هذا النوع أل الداخلة على الحال، كما في قولهم: «ادخلوا الأول فالأول» فإن «أل» فيه زائدة؛ لأن الحال يجب أن يكون نكرة.

نكرةً، وهو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى جواز كونه مَعْرِفَةً، فالألفُ واللّام عندَهم غيرُ زائدة.

وإلى هذين البيتَين اللّذين أنشدناهما أشار المصنِّف بقوله: «كَبنات الأَوْبَرِ»، وقولِه: «وطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ السَّري».

١٠٩ ـ وَبَعْضُ الاعْلامِ عَلَيْهِ دَخَلَا ... لِلَمْحِ ما قَدْ كانَ عَنْهُ نُقِلَا[١]

١١٠ ـ كالفَضْلِ والحارِثِ والنُّعْمانِ ... فَذِكْرُ ذا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ[٢]

ذكر المصنِّفُ فيما تقدَّم أنَّ الألف واللّام تكونُ مُعَرِّفَةً، وتكونُ زائدةً، وقد تقدَّم الكلام عليهما، **ثم ذكر في هذين البيتين أنها تكون لِلَمْحِ الصِّفَة**[3]، والمراد بها الداخلةُ على ما سُمِّيَ به من الأعلام المنقولة مما يصلح دخولُ «أل» عليه،[4] كقولك في «حَسَنٍ»: «الحَسَن» وأكثرُ ما تدخل على المنقول من صفة، كقولك في «حارث»: «الحارث» وقد تدخلُ على المنقول من مَصْدر، كقولك في «فَضْل»: «الفَضْل» وعلى المنقول من اسمِ جِنْسٍ غيرِ

---

(١) «وبعض» مبتدأ، وبعض مضاف، و«الأعلام» مضاف إليه «عليه» جار ومجرور متعلق بدخل الآتي «دخلا» دخل: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أل، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «للمح» جار ومجرور متعلق بدخل، ولمح مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «كان» فعل ماض، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على بعض الأعلام «عنه» جار ومجرور متعلق بقوله: نقل، الآتي «نقلا» نقل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على بعض الأعلام، والألف للإطلاق، والجملة في محل نصب خبر كان، والجملة من كان ومعموليها لا محل لها صلة الموصول.

(٢) «كالفضل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالفضل «والحارث والنعمان» معطوفان على الفضل «فذكر» مبتدأ، وذكر مضاف، و«ذا» اسم إشارة مضاف إليه «وحذفه» الواو حرف عطف، حذف: معطوف على المبتدأ، وحذف مضاف، والضمير مضاف إليه «سيان» خبر المبتدأ وما عطف عليه، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

(3) المراد بلمح الصفة ـ أو لمح الأصل ـ أن يُنظَرَ ويُلْمَحَ أصلُ العلَمَ المنقول عنه قبل أن يكون علَماً، والغايةُ من ذلك كونُ صلةٍ معنوية بين المعنى القديم والمعنى الجديد.

(4) وهو بابٌ سماعيٌّ لا قياسي. كما ذكر في «أوضح المسالك» ١/ ١٨٤، و«شرح الأشموني» ١/ ٢٩١.

مصدرٍ، كقولك في «نُعمان»: «النُّعْمان» وهو في الأصل من أسماءِ الدَّم[1]، فيجوز دخولُ «أل» في هذه الثلاثة نظراً إلى الأصل، وحَذْفُها نظراً إلى الحال.

وأشار بقوله: «**للمح ما قَدْ كانَ عَنْهُ نُقِلَا**» إلى أنَّ فائدةَ دخول الألف واللَّامِ الدلالةُ على الالتفات إلى ما نُقِلَتْ عنه من صفة أو ما في معناها.

وحاصلهُ: أنَّك إذا أردْتَ بالمنقول من صفة[2] ونحوِه أنَّه إنَّما سمِّيَ به تفاؤلاً بمعناه، أَتَيْتَ بالألف واللام للدَّلالة على ذلك، كقولك: «الحارث» نظراً إلى أنه إنَّما سمِّي به للتفاؤل، وهو أنَّه يَعيشُ ويَحْرُثُ، وكذا كلُّ ما دلَّ على مَعْنًى وهو مما يوصَفُ به في الجملة، كفَضْلٍ ونحوه، وإنْ لم تنظر إلى هذا ونَظَرْتَ إلى كونه عَلَماً، لم تُدْخِل الألفَ واللَّام، بل تقولُ: فضلٌ، وحارث، ونعمان، فدخولُ الألفِ واللَّامِ أفادَ معْنًى لا يستفاد بدونهما، فليسَتا بزائدتين، خلافاً لمن زعم ذلك، وكذلك أيضاً ليس حذفهما وإثباتهما على السواءِ، كما هو ظاهر كلام المصنِّف، بل الحذفُ والإثباتُ يُنَزَّل على الحالتَين اللَّتَينِ سبقَ ذكرُهما، وهو أنَّه إذا لُمِحَ الأصلُ جيء بالألف واللَّام، وإنْ لم يُلْمَح لم يُؤْتَ بهما.

١١١ ـ وقد يَصيرُ عَلَماً بالغَلَبَهْ ... مُضافٌ اوْ مَصْحوبُ أَل كالعَقَبَهْ[3]

---

(١) **هنا شيئان:**

الأول: أن الذي تلمحه حين تدخل «أل» على نعمان هو وصف الحمرة التي يدل عليها لفظه بحسب الأصل الأول التزامًا؛ لأن الحمرة لازمة للدم.

والثاني: أن الناظم في كتاب «التسهيل» جعل «نعمان» من أمثلة العلم الذي قارنت «أل» وضعه، كاللَّات والعُزَّى والسَّمَوْءَل، وهذه لازمة، بدليل قوله هناك: «وقد تُزادُ لازمًا» وهنا مثَّل به لما زِيدتْ عليه «أل» بعد وضعه لِلَمْحِ الأصل، وهذه ليست بلازمة على ما قال: «فذكر ذا وحذفه سِيَّان»، والخطب في هذا سهل؛ لأنه يحمل على أن العرب سمت «النعمان» أحيانًا مقرونًا بأل، فيكون من النوع الأول، وسمت أحيانًا أخرى «نعمان» بدون أل، فيكون من النوع الثاني.

(٢) **الأمثلة التي ذكرها الناظم ثلاثة**: **أحدها** يدل على الوصف المقصود بدلالة المطابقة، وهو «الفضل» لأنه في الأصل مصدر، ولا دلالة له إلا على الحدث، وهو الوصف. **والثاني** يدل عليه بدلالة التضمن، وهو «الحارث» لأنه اسم فاعل يدلُّ على الذات والوصف، **وثالثها** يدلُّ على الوصف بدلالة الالتزام، وهو «النعمان» فإنه موضوع للدَّمِ، والحُمْرةُ لازمةٌ له.

(٣) «**وقد**» الواو للاستئناف، قد: حرف تقليل «**يصير**» فعل مضارع ناقص «**علماً**» خبر يصير مقدم على اسمه «**بالغلبة**» جار ومجرور متعلق بيصير «**مضاف**» اسم يصير مؤخر عن خبره «**أو مصحوب**» أو: حرف عطف، =

١١٢ ـ وَحَذْفَ أَلْ ذي إنْ تُنادِ أو تُضِفْ أَوْجِبْ وَفي غَيْرِهِما قَدْ تَنْحَذِفْ[(١)]

من أقسام الألف واللام أنها تكون للغَلَبَة، نحو: «المَدينةُ»، و«الكِتابُ»، فإنَّ حَقَّهُما الصِّدْقُ على كلِّ مدينة وكلِّ كتاب، لكنْ غَلَبَت «المَدينَةُ» على مدينة الرَّسول ﷺ، و«الكِتابُ» على كتاب سيبويه رحمه الله تعالى، حتى إنَّهما إذا أُطْلِقا لم يتبادَرْ إلى الفَهْم غيرُهما.

وحكم هذه الألف واللَّامِ أنها لا تُحذفُ إلا في النِّداء أو الإضافة، نحو: «يا صَعِقُ» في الصَّعِقِ[(٢)]، و«هذه مدينةُ رسول الله ﷺ».

وقد تحْذَفُ في غيرهما شذوذاً، سُمِعَ من كلامهم: «هذا عيُّوقُ طالعاً» والأصل العَيُّوق[(٣)]، وهو اسْمُ نَجْمٍ.

وقد يكونُ العلَمُ بالغَلَبَة أيضاً مضافاً: كابْنِ عُمَرَ، وابْنِ عَبَّاسٍ، وابْنِ مَسْعودٍ، فإنَّه غَلَبَ على

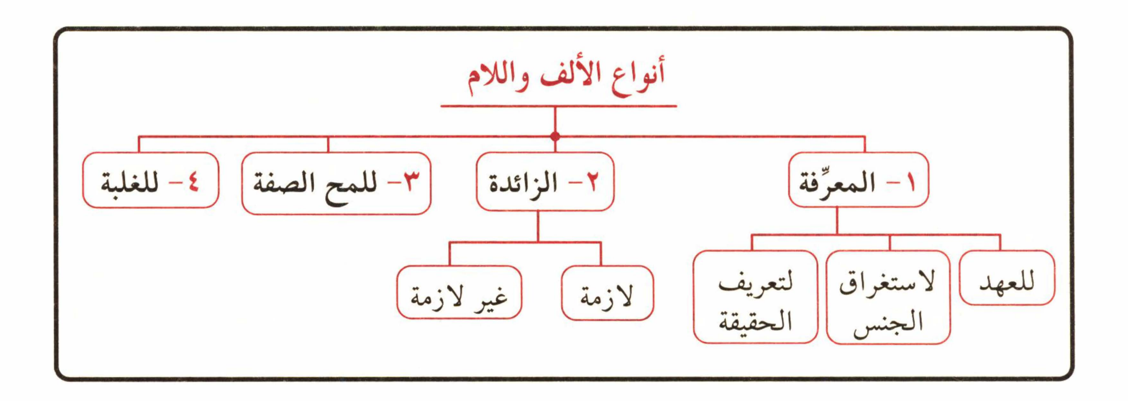
= ومصحوب: معطوف على مضاف، ومصحوب مضاف، و«أل» قصد لفظه: مضاف إليه «كالعقبة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كالعقبة.

(١) «وحذف» الواو للاستئناف، حذف: مفعول به مقدم على عامله وهو «أوجب» الآتي، وحذف مضاف، و«أل» قصد لفظه: مضاف إليه «ذي» اسم إشارة نعت لأل «إن» شرطية «تناد» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» عاطفة «تضف» معطوف على «تناد» مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أوجب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجواب الشرط محذوف لدلالة هذا عليه، أو جملة أوجب وفاعله في محل جزم جواب الشرط، وحذف الفاء منها ـ مع أنها جملة طلبية ـ ضرورة «وفي» الواو حرف عطف، في: حرف جر «غيرهما» غير: مجرورة بفي، وغير مضاف، والضمير ـ الذي يعود على النداء والإضافة ـ مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بتنحذف الآتي «قد» حرف تقليل «تنحذف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «أل» وتقدير البيت: إن تناد أو تضف فأوجب حذف أل هذه، وقد تنحذف أل في غير النداء والإضافة.

(٢) الصَّعِق في أصل اللغة اسم يطلق على كلِّ مَنْ رُمي بصاعقة، ثم اختُصَّ بعد ذلك بخويلد بن نفيل، وكان من شأنه أنه كان يطعم الناس بتهامة، فعصفت الريح التراب في جفانه، فسبَّها، فرُمي بصاعقة، فقال الناس عنه: الصَّعِق.

(٣) العيوق في أصل الوضع كلمة على زنة فَيعول؛ من قولهم: عاق فلان فلانًا يَعوقُه، إذا حال بينه وبين غرضه، ومعناه عائق، وهو بهذا صالح للإطلاق على كلِّ معوِّق لغيره، وخصُّوا به نجمًا قريبًا من نجم الثريا ونجم الدَّبَران، زعموا أنهم سمَّوه بذلك لأن الدبران يطلب الثّريا والعيوق يحول بينه وبين إدراكها.

العَبادلة(١) دون غيرهم من أولادهم، وإنْ كان حَقُّه الصِّدْقَ عليهم، لكِنْ غلب على هؤلاء، حتَّى إنَّه إذا أُطْلِقَ «ابنُ عمرَ» لا يُفهمُ منه غير عبد الله، وكذا «ابن عباس» و«ابن مسعود» رضي الله عنهم أجمعين، وهذه الإضافة لا تفارقُه، لا في نداء ولا في غيرِه، نحو: «يا ابْنَ عُمَرَ».



(١) العبادلة: جمع عبدل، بزنة جعفر، وعبدل يحتمل أمرين: أولهما: أن يكون أصله «عبد» فزيدت لام في آخره، كما زيدت في «زيد» حتى صار زيدلاً. والثاني: أن يكونوا قد نحتوه من «عبد الله» فاللَّام هي لام لفظ الجلالة، والنحت باب واسع؛ فقد قالوا: عبشم، من عبد شمس، وعبدر، من عبد الدار، ومرقس، من امرئ القيس، وقالوا: حمدلة، من الحمد لله، وسبحلة، من سبحان الله، وجعفدة، من قولهم: جُعلت فداءك، وطلبقة، من قولهم: أطال الله بقاءك، وأشباه لهذا كثيرة.

وقال الشاعر، ويُنسب لعمر بن أبي ربيعة، فجاء بالفعل واسم فاعله على طريق النحت:

لَقَدْ بَسْمَلَتْ لَيْلَى غَداةَ لَقِيتُهَا ... فَيَا حَبَّذا ذَاكَ الحَبِيبُ المُبَسْمِلُ

ولكثرة ما ورد من هذا النحو نرى أنه يجوز لك أن تقيس عليه؛ فتقول: «مشأل مشألة» إذا قال: ما شاء الله، وتقول: «سبحر سبحرة» إذا قال: سبحان ربي، وتقول: «نعمص نعمصة» إذا قال: نعم صباحك، وتقول: «نعمس نعمسة» إذا قال: نعم مساؤك، وهكذا.

وقدامى العلماء يرون باب النحت مقصورًا على ما سُمع منه عن العرب، وهو من تحجير الواسع، فتدبَّر هذا ولا تكن أسيرَ التقليد، وانظر القسم الأول من كتابنا: «دروس التصريف» (ص٢٢ طبعة ثانية).

وقد قال ابن مالك في «التسهيل» (ص٧٠): «وقد يبنى من جزأي المركب فعلل (يريد اسماً على مثال جعفر) بفاء كل منهما وعينه، فإن اعتلَّت عينُ الثاني كمل البناء بلامه أو بلام الأول ونسب إليه» اهـ. فظاهر كلامه هذا يدلُّ على أنه قياسي عنده.

وممن منع القياس على هذا أبو حيان حيث يقول: «وهذا الحكم لا يطَّرد، وإنما يقال منه ما قالته العرب» اهـ. ونرى لك ألا تأخذَ بهذا الرأي.

الابْتِــداء

١١٣ ـ مُـبْـتَـدَأٌ زَيْـدٌ وَعَـاذِرٌ خَـبَـرْ إنْ قُـلْـتَ زَيْـدٌ عَـاذِرٌ مَـنِ اعْـتَـذَرْ[١]

١١٤ ـ وَأَوّلٌ مُـبْـتَـدَأٌ والـثَّـانـي فَـاعِـلٌ اغْـنَـى فـي «أَسَـارٍ ذانِ»[٢]

١١٥ ـ وَقِسْ وَكَاسْتِفْهامٍ النَّفْيُ وَقَدْ يَـجـوزُ نَـحْـوُ «فـائِـزٌ أُولـو الـرَّشَـدْ»[٣]

ذكر المصنف أن المبتدأ[4] على قسمين:

مبتدأ له خَبَر، ومبتدأ له فاعِل سَدَّ مَسَدَّ الخبر، فمثالُ الأوَّلِ: «زَيْدٌ عاذِرٌ من اعْتَذَرْ»

---

(١) «مبتدأ» خبر مقدم «زيد» مبتدأ مؤخر «وعاذر» الواو عاطفة، وعاذر مبتدأ «خبر» خبر المبتدأ «إن» شرطية «قلت» قال: فعل ماض فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعل «زيد» مبتدأ «عاذر» خبره، وفاعله ـ من جهة كونه اسم فاعل ـ ضمير مستتر فيه، والجملة من المبتدأ والخبر مقول القول «من» اسم موصول مفعول به لعاذر «اعتذر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها صلة الموصول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقدير الكلام: إن قلت: «زيد عاذر من اعتذر» فزيد مبتدأ وعاذر خبره.

(٢) «وأول» مبتدأ «مبتدأ» خبره «والثاني» مبتدأ «فاعل» خبر «أغنى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل، والجملة في محل رفع صفة لفاعل «في» حرف جر، ومجروره قول محذوف «أسار» الهمزة للاستفهام، وسار: مبتدأ، و«ذان» فاعل سدَّ مسد الخبر، والجملة من المبتدأ وفاعله مقول القول المحذوف، وتقدير الكلام: وأول اللفظين مبتدأ وثانيهما فاعل أغنى عن الخبر في قولك: أسار ذان.

(٣) «وقس» الواو عاطفة، قس: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله ومتعلقه محذوفان، والتقدير: وقس على ذلك ما أشبهه «وكاستفهام» الواو حرف عطف، والكاف حرف جر، واستفهام: مجرور بها، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «النفي» مبتدأ مؤخر «وقد» الواو حرف عطف، قد: حرف تقليل «يجوز» فعل مضارع «نحو» فاعل يجوز «فائز» مبتدأ «أولو» فاعل بفائز سد مسدَّ الخبر، وأولو مضاف، و«الرشد» مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وفاعله المغني عن الخبر مقول قول محذوف، والتقدير: وقد يجوز نحو قولك: فائز أولو الرشد، والمراد بنحو هذا المثال: كل وصف وقع بعده مرفوع يستغنى به ولم تتقدمه أداة استفهام ولا أداة نفي.

(4) المبتدأ: هو الاسم الصريحُ أو المؤوَّل المجرَّد من العوامل اللفظية غير الزائدة، مُخبَرَاً عنه، أو وصفاً رافعاً لما يُستغنى به عن الخبر. يُنظر: «توضيح المقاصد» ١/ ٤٧٠، و«شرح الأشموني» ١/ ٣٠٠ ـ ٣٠١.
والمراد بالمجرَّد عن العوامل اللفظية: المتلفَّظ بها كاسم «كان»، والفاعل.
وغير الزائدة: «أي»، وشبهُها كـ«ربّ» و«لعلّ» الجارة.

والمراد به: ما لم يكن المبتدأ فيه وصفاً مشتملاً على ما يُذْكَر في القسم الثاني، فزيد: مبتدأ، وعاذر: خبرُه، ومن اعتذر: مفعول لعاذر، ومثال الثاني: «أَسارٍ ذانِ؟» فالهمزة للاستفهام، وسارٍ: مبتدأ، وذان: فاعِل سَدَّ مَسَدَّ الخبر.

ويُقاس على هذا ما كان مثلَهُ، وهو: كلُّ وَصْفٍ اعْتَمَدَ على استفهام أو نفي ـ نحو: «أقائِمٌ الزَّيْدانِ» و«ما قائِمٌ الزَّيْدانِ» فإن لم يعتمد الوَصْفُ لم يكن مبتدأ، وهذا **مذهب البصريين إلَّا الأخفش** [1] ـ ورَفَعَ [2] فاعلاً ظاهراً كما مُثِّل، أو ضميراً منفصلاً، نحو: «أقائِمٌ أنتما» وتَمَّ الكلام به، فإنْ لم يتمَّ به [الكلام] لم يكن مبتدأ، نحو: «أقائِمٌ أَبَواهُ زَيْدٌ» فزيد: مبتدأ مؤخَّر، وقائِم: خبر مقدَّم، وأبواه: فاعل بقائم، ولا يجوز أن يكون «قائم» مبتدأ؛ لأنه لا يستغني بفاعله حينئذٍ، إذ لا يقال: «أقائِمٌ أَبَواهُ» فيتمَّ الكلام، وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ، إذا رفع ضميراً مستتراً، فلا يقال في «ما زَيْدٌ قائِمٌ وَلَا قاعِدٌ»: إن «قاعداً» مبتدأ، والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر؛ لأنه ليس بمنفصل، على أن في المسألة خلافاً [3].

ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف كما مُثِّل، أو بالاسم كقولك: «كَيْفَ جالِسٌ العُمَرانِ؟» [4] وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف كما مُثِّل، أو بالفعل كقولك: «لَيْسَ قائِمٌ الزَّيْدانِ» فليس: فعل ماضٍ [ناقص]، وقائم: اسمه، والزيدان: فاعِل سَدَّ مَسَدَّ خبر ليس، وتقول: «غَيْرُ قائِمٍ الزَّيْدانِ» فغيرُ: مبتدأ، وقائم: مخفوض بالإضافة، والزيدان: فاعل بقائم سَدَّ مَسَدَّ خبر غير؛ لأن المعنى: ما قائِمٌ الزَّيْدان، فعومل «غَيْرُ قائِم» مُعامَلَةَ «ما قائِمٌ». ومنه قولُه: [الخفيف]

---

(1) ومذهب الكوفيين كمذهب الأخفش، والردُّ عليهم: أنه يجوز أن يكون هذا الوصفُ خبراً مقدّماً، كما سيأتي.

(٢) «ورفع» هذا الفعل معطوف بالواو على «اعتمد» في قوله: «وهو كلُّ وصف اعتمدَ على استفهام أو نفي»، وكذلك قوله: «وتم الكلام به»، ويتحصل من ذلك أنه قد **اشترط في الوصف الذي يرفع فاعلاً يغني عن الخبر ثلاثة شروط**: **أولها**: أن يكون معتمدًا على استفهام أو نفي عند البصريين. **والثاني**: أن يكون مرفوعه اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا منفصلاً، وفي الضمير المنفصل خلاف سنذكره. **والثالث**: أن يتم الكلام بمرفوعه المذكور.

(٣) سنبسط القول في هذه المسألة قريبًا (انظر ص**١٨٧ ـ ١٨٨** من هذا الجزء).

(٤) «كيف» اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال من «العمران» الآتي، و«جالس» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، و«العمران» فاعل بجالس أغنى عن الخبر مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى.

ش٣٨ - غَيْرُ لَاهٍ عِداكَ فاطَّرِحِ اللَّهْـ ... ـوَ وَلَا تَـغْـتَـرِرْ بِـعَـارِضِ سِـلْـمِ(١)

فغيرُ: مبتدأ، ولاهٍ: مخفوضٌ بالإضافة، وعِداكَ: فاعل بِلَاهٍ سَدَّ مَسَدَّ خَبَرِ غير، ومثلُه قولُه: [المديد]

ش٣٩ - غَـيْـرُ مَـأْسـوفٍ عَـلَـى زَمَـنٍ ... يَـنْـقَـضـي بِـالْـهَـمِّ والْـحَـزَنِ(٢)

---

(١) لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «لاه» اسم فاعل مأخوذ من مصدر لها يلهو، وذلك إذا ترك وسَلَا وروَّح عن نفسه بما لا تقتضيه الحكمة، ولكن المراد هنا لازم ذلك، وهو الغفلة «اطَّرح» بتشديد الطاء: أي اترك «سلم» بكسر السين أو فتحها: أي صلح وموادعة. وإضافة عارض إليه من إضافة الصفة للموصوف.

المعنى: إن أعداءك ليسوا غافلين عنك، بل يتربصون بك الدوائر؛ فلا تركن إلى الغفلة، ولا تغترَّ بما يبدو لك منهم من المهادنة وترك القتال؛ فإنهم يأخذون في الأهبة والاستعداد.

الإعراب: «**غير**» مبتدأ، وغير مضاف، و«**لاه**» مضاف إليه «**عداك**» «عِدا»: فاعل لاه سد مسد خبر غير؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، و«عدا» مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه «**فاطرح**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**اللَّهو**» مفعول به لاطرح «**ولا**» الواو عاطفة، لا: ناهية، «**تغترر**» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**بعارض**» جار ومجرور متعلِّق بـ«**تغترر**» وعارض مضاف، و«**سلم**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «غير لاهٍ عداك» حيث استغنى بفاعل «لاه» عن خبر المبتدأ وهو غير؛ لأن المبتدأ المضاف لاسم الفاعل اسم دال على النفي؛ فكأنه «ما» في قولك: «ما قائم محمد» فالوصف مخفوض لفظًا بإضافة المبتدأ إليه، وهو في قوة المرفوع بالابتداء، وللكلام بقية تأتي في شرح الشاهد التالي لهذا الشاهد.

(٢) البيت لأبي نُوَاس الحسن بن هانئ بن عبد الأول الحَكَمي، وهو ليس ممن يُستشهد بكلامه، وإنما أورده الشارح مثالاً للمسألة؛ ولهذا قال: «ومثله قوله»، وبعد هذا البيت الممثَّل به بيت آخر، وهو:

إِنَّـمـا يَـرجُـو الـحَـيَـاةَ فَـتًـى ... عَـاشَ فِـي أمـنٍ مِـنَ الـمِـحَـنِ

اللغة: «مأسوف» اسم مفعول من الأسف، وهو أشد الحزن، وفعله من باب فرح، وزعم ابن الخشَّاب أنه مصدر جاء على صيغة اسم المفعول، مثل: الميسور، والمعسور، والمجلود، والمحلوف، بمعنى اليسر والعسر والجلد والحلف، ثم أريد به اسم الفاعل، وستعرف في بيان الاستشهاد ما ألجأه إلى هذا التكلف، ووجهَ الرد عليه.

المعنى: إنه لا ينبغي لعاقل أن يأسف على زمن ليس فيه إلا هموم تتلوها هموم، وأحزان تأتي من ورائها أحزان، بل يجب عليه أن يستقبل الزمان بغير مبالاة ولا اكتراث.

الإعراب: «**غير**» مبتدأ، وغير مضاف، و«**مأسوف**» مضاف إليه «**على زمن**» جار ومجرور متعلق بمأسوف، على أنه نائب فاعل سد مسد خبر المبتدأ «**ينقضي**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو =

فغير: مبتدأ، ومأسوف: مخفوض بالإضافة، وعلى زمن: جارٌّ ومجرور في موضع رفع بمأسوف لنيابته مَنابَ الفاعلِ، وقد سَدَّ مَسَدَّ خبر «غير».

وقد سأل أبو الفتحِ بنُ جِنِّي وَلَدَهُ عن إعراب هذا البيت، فارتَبَكَ في إعرابه.

ومَذْهَبُ البصريين ـ إلا الأخفشَ ـ أنَّ هذا الوصف لا يكونُ مبتدأً إلا إذا اعتمد على نفيٍ أو استفهام[1]، وذهب الأخفش والكوفيُّون إلى عدم اشتراطِ ذلك، فأجازوا «قائِمٌ الزَّيْدانِ» فقائم: مبتدأ، والزيدان: فاعِلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ.

= يعود على «زمن» والجملة من ينقضي وفاعله في محل جر صفة لزمن «**بالهمِّ**» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في ينقضي «**والحزن**» الواو حرف عطف، والحزن: معطوف على الهمِّ.

التمثيل به: في قوله: «غير مأسوف على زمن» حيث أجرى قوله: «على زمن» النائب عن الفاعل مُجرى الزيدين في قولك: «ما مضروب الزيدان» في أن كلَّ واحد منهما سدَّ مسدَّ الخبر؛ لأن المتضايفَين بمنزلة الاسم الواحد، فحيث كان نائب الفاعل يسدُّ مع أحدهما مسدَّ الخبر، فإنه يسدُّ مع الآخر أيضًا، وكأنه قال: «ما مأسوف على زمن» على ما بيناه في الشاهد السابق.

هذا أحد توجيهاتٍ ثلاثةٍ في ذلك ونحوه، وإليه ذهب ابن الشَّجَري في «أماليه».

والتوجيه الثاني لابن جني وابن الحاجب، وحاصله أن قوله: «غير» خبر مقدم، وأصل الكلام: «زمن ينقضي بالهم غير مأسوف عليه» وهو توجيه ليس بشيء؛ لما يلزم عليه من التكلفات البعيدة؛ لأن العبارة الواردة في البيت لا تصير إلى هذا إلا بتكلُّف كثير.

والتوجيه الثالث لابن الخشاب، وحاصله أن قوله: «غير» خبر مبتدأ محذوف تقديره: «أنا غير . . . إلخ» وقوله: «مأسوف» ليس اسم مفعول، بل هو مصدر، مثل: «الميسور، والمعسور، والمجلود، والمحلوف» وأراد به هنا اسم الفاعل، فكأنه قال: «أنا غير آسف . . . إلخ» وانظر ما فيه من التكلف والمشقة والجهد.

ومثل هذا البيت والشاهد السابق قولُ المتنبي يمدح بدر بن عمار:

لَيسَ بِالمنكَرِ أن بَرَّزتَ سَبْقاً ... غَيرُ مَدفُوعٍ عَنِ السَّبقِ العِرَابُ

فغير: مبتدأ، وهو مضاف إلى مدفوع، والعراب: نائب فاعل لمدفوع سد مسدَّ خبر غير.

(١) مذهب جماعة من النُّحاة أنه يجب أن يكونَ الفاعل الذي يرفعه الوصفُ المعتمد اسماً ظاهراً، ولا يجوز أن يكون ضميراً منفصلاً، فإن سُمع ما ظاهره ذلك، فهو محمول على أن الوصف خبر مقدم والضمير مبتدأ مؤخر، وعند هؤلاء أنك إذا قلت: «أمسافر أنت؟» صحَّ هذا الكلام عربيةً، ولكن يجب أن يكون «مسافر» خبرًا مقدَّمًا، و«أنت» مبتدأ مؤخرًا. والجمهور على أنه يجوز أن يكون الفاعل المغني عن الخبر ضميرًا بارزًا كما يكون اسمًا ظاهرًا، ولا محلَّ لإنكار ذلك عليهم بعد وروده في الشعر العربي الصحيح، وفي القرآن الكريم عباراتٌ لا يجوز فيها عربيةً أن تُحمَلَ على ما ذكروا من التقديم والتأخير؛ فمن ذلك قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [مريم: ٤٦] إذ لو جعلت «راغب» خبرًا مقدمًا و«أنت» مبتدأ مؤخرًا، لَلَزم =

وإلى هذا أشار المصنِّف بقوله: «**وقد يجوز نحو: فائزٌ أولو الرَّشَد**»

أي: وقد يجوزُ استعمالُ هذا الوصف مبتدأً من غير أن يَسْبِقَه نَفْيٌ أو استفهامٌ.

وزعم المصنفُ أن سيبويه يُجيز ذلك على ضَعْفٍ، ومما ورد منه قولُه: [الوافر]

ش٤٠ ـ فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إذا الدَّاعي المُثَوِّبُ قالَ: يا لا[1]

= عليه الفصل بين «راغب» وما يتعلق به وهو قوله: «عن آلهتي» بأجنبي، وهو «أنت»؛ لأن المبتدأ بالنسبة للخبر أجنبي منه، إذ لا عمل للخبر فيه على الصحيح، ولا يلزم شيء من ذلك إذا جعلت «أنت» فاعلاً؛ لأن الفاعل بالنظر إلى العامل فيه ليس أجنبيًّا منه، ونظير الآية الكريمة في هذا وفي عدم صحة التخريج على التقديم والتأخير قولُ الشاعر: «فخير نحن» في الشاهد رقم: ٤٠ الآتي. ومن ذلك أيضًا قول الشاعر:

أَمُنْجِزٌ أنتُمُ وَعْدًا وَثِقْتُ بِهِ أَمِ اقْتَفَيتُمْ جَمِيعًا نَهْجَ عُرْقُوبِ

ومثله قول الآخر:

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أنتما إذا لم تَكونَا لِي عَلَى مَن أُقَاطِعُ

وقول الآخر:

فَمَا بَاسِطٌ خَيرًا ولَا دَافِعٌ أذًى عَنِ النَّاسِ إلَّا أنتُمُ آلَ دَارِمِ

ولا يجوز في بيت من هذه الأبيات الثلاثة أن تجعل الوصف خبرًا مقدَّمًا والمرفوعَ بعده مبتدأ مؤخَّرًا، كما لا يجوز ذلك في الشاهد الآتي على ما ستعرفه؛ لأنه يلزم على ذلك أنْ يفوتَ التطابقُ بين المبتدأ وخبره، وهو شرط لابدَّ منه، فإن الوصف مفرد، والضمير البارز للمثنى أو للمجموع، أما جعل الضمير فاعلاً، فلا محظور فيه؛ لأن الفاعل يجب إفراد عامله.

(١) هذا البيت لزهير بن مسعود الضَّبِّي.

اللغة: «الناس» هكذا هو بالنون في كافة النسخ، ويُروى: «البأس» بالباء والهمزة، وهو أنسب بعَجُز البيت «المثوب» من التثويب، وأصله: أن يجيء الرجل مستصرخًا فيلوِّح بثوبه ليُرى ويشتهر، ثم سُمِّي الدعاء تثويبًا لذلك «قال يا لا» أي: قال: يا لفلان، فحذف فلانًا وأبقى اللام، وانظر ص١٦٠ السابقة.

الإعراب: «**فخير**» مبتدأ «**نحن**» فاعل سدَّ مسدَّ الخبر «**عند**» ظرف متعلق بخير، وعند مضاف، و«**الناس**» أو «**البأس**» مضاف إليه «**منكم**» جار ومجرور متعلق بخير أيضًا «**إذا**» ظرف للمستقبل من الزمان «**الداعي**» فاعل لفعل محذوف يفسِّره المذكور، والتقدير: إذا قال الداعي، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جرٍّ بإضافة إذا إليها «**المثوب**» نعت للداعي «**قال**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على الداعي، والجملة من قال المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة «**يا لا**» مقول القول، وهو على ما عرفت من أن أصله: يا لفلان.

الشاهد فيه: في البيت شاهدان لهذه المسألة، وكلاهما في قوله: «فخير نحن».

أما الأول: فإن «نحن» فاعل سدَّ مسدَّ الخبر، ولم يتقدم على الوصف ـ وهو «خير» ـ نفي ولا استفهام، =

فخير: مبتدأ، ونحن: فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ، ولم يَسبِقْ «خير» نفيٌ و لا استفهامٌ، وَجُعِلَ من هذا قولُه: [الطويل]

ش٤١ ـ خَبيرٌ بَنو لِهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغياً مَـقـالَـةَ لِـهْـبـيٍّ إذا الـطَّـيْـرُ مَـرَّتِ[1]

فخبير: مبتدأ، وبنو لهب: فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ.

= وزعم جماعة من النحاة ـ منهم أبو علي وابن خروف ـ أنه لا شاهد في هذا البيت، لأن قوله: «خير» خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: «نحن خير . . . إلخ» وقوله: «نحن» المذكور في البيت تأكيد للضمير المستتر في خير، وانظر كيف يلجأ إلى تقدير شيء وفي الكلام ما يغني عنه!

وأما الشاهد الثاني: فإن «نحن» الذي وقع فاعلاً أغنَى عن الخبر هو ضمير منفصل، فهو دليل للجمهور على صحة ما ذهبوا إليه من جواز كون فاعل الوصف المغني عن الخبر ضميراً منفصلاً، ولا يجوز في هذا البيت أن يكون قوله: «نحن» مبتدأ مؤخرًا ويكون «خير» خبرًا مقدمًا؛ إذ يلزم على ذلك الفصل بين «خير» وما يتعلق به ـ وهو قوله: «عند الناس» وقوله: «منكم» ـ بأجنبي، على نحو ما قررناه في قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى﴾ [مريم: ٤٦] (في ص١٨٧ ـ ١٨٨).

فهذا يتمُّ به استدلال الكوفيين على جواز جعل الوصف مبتدأ وإن لم يعتمد على نفي أو استفهام، ويتمُّ به استدلال الجمهور على جواز أن يكون مرفوع الوصف المغني عن خبره ضميرًا بارزًا.

(١) هذا البيت يُنسب إلى رجل طائي، ولم يعيِّنه أحدٌ فيما بين أيدينا من المراجع.

اللغة: «خبير» من الخِبرة، وهي العلم بالشيء، «بنو لهب» جماعة من بني نصر بن الأَزْد، يقال: إنهم أَزجَرُ قوم، وفيهم يقول كثيِّر بن عبد الرحمن المعروف بكثيِّر عزَّة:

تَيَمَّمْتُ لِهبًا أبتَغِي العِلْمَ عِندَهُمْ وقَد صَارَ عِلمُ العَائِفينَ إلَى لِهْبِ

المعنى: إنَّ بني لهب عالمون بالزجر والعِيافة؛ فإذا قال أحدهم كلامًا فاستمع إليه، ولا تُلغِ ما يذكره لك إذا زَجَرَ أو عاف حين تمر الطير عليه.

الإعراب: «**خبير**» مبتدأ، والذي سوَّغ الابتداء به ـ مع كونه نكرة ـ أنه عامل فيما بعده «**بنو**» فاعل بخبير سدَّ مسدَّ الخبر، وبنو مضاف، و«**لهب**» مضاف إليه «**فلا**» الفاء عاطفة، لا: ناهية «**تك**» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**ملغيًا**» خبر تك، وهو اسم فاعل، فيحتاج إلى فاعل، وفاعله ضمير مستتر فيه «**مقالة**» مفعول به لملغ، ومقالة مضاف، و«**لهبي**» مضاف إليه «**إذا**» ظرف للمستقبل من الزمان، ويجوز أن يكون مضمنًا معنى الشرط «**الطير**» فاعل بفعل محذوف يفسِّره المذكور بعده، والتقدير: إذا مرَّت الطير، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة «**إذا**» إليها، وهي جملة الشرط، وجواب الشرط محذوف يدلُّ عليه الكلامُ، والتقدير: إذا مرت الطير فلا تك ملغيًا . . . إلخ «**مرَّت**» مرَّ: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على «الطير» والجملة من مرَّت المذكور وفاعله لا محلَّ لها من الإعراب مفسِّرة. =

١١٦ ـ والثَّانِ مُبْتَداً وَذا الوَصْفُ خَبَرْ إنْ في سِوَى الإفرادِ طِبْقاً اسْتَقَرْ[١]

الوَصْفُ مع الفاعل: إما أن يتطابقا إفراداً أو تثنية أو جمعاً، أو لا يتطابقا، وهو قسمان: ممنوع، وجائز.

فإن تطابقا إفراداً ـ نحو: «أقائم زيد» ـ جاز فيه وجهان[٢]، أحدهما: أنْ يكونَ الوصفُ

= **الشاهد فيه**: قوله: «خبير بنو لهب» حيث استغنى بفاعل خبير عن الخبر، مع أنه لم يتقدَّم على الوصف نفي ولا استفهام، هذا توجيه الكوفيين والأخفش للبيت، ومن ثَمَّ لم يشترطوا تقدُّمَ النفي أو نحوِه على الوصف، استنادًا إلى هذا البيت ونحوه.

ويرى البصريون ـ ما عدا الأخفش ـ أن قوله: «خبير» خبر مقدم، وقوله: «بنو» مبتدأ مؤخر، وهذا هو الإعراب الراجح الذي نَصَرَه العلماء كافة.

فإذا زعم أحد أنه يلزم على هذا محظور ـ وإيضاحه أن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين: إفرادًا وتثنية وجمعًا، وهنا لا تطابق بينهما؛ لأن «خبير» مفرد، و«بنو لهب» جمع؛ فلزم على توجيه البصريين الإخبار عن الجمع بالمفرد ـ فالجواب على هذا أيسر مما تظن؛ فإن «خبير» في هذا البيت يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع؛ بسبب كونه على زنة المصدر مثل الذَّميل والصَّهيل، والمصدر يُخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد، تقول: محمد عدل، والمحمدان عدل، والمحمدون عدل، ومن عادة العرب أن يعطوا الشيءَ الذي يشبه شيئًا بعضَ أحكام ذلك الشيء تحقيقًا لمقتضى المشابهة، وقد وردت صيغة فعيل مخبرًا بها عن الجماعة، والدليل على أنه كما ذكرناه وروده خبرًا ظاهرًا عن الجمع في نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤] وقول الشاعر:

هُـنَّ صَـدِيـقٌ لِـلَّـذِي لَـمْ يَـشِـبِ

(١) «والثان» مبتدأ «مبتدأ» خبر «وذا» الواو عاطفة، ذا: اسم إشارة مبتدأ «الوصف» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «خبر» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة «إن» شرطية «في سوى» جار ومجرور متعلق باستقر الآتي، وسوى مضاف، و«الإفراد» مضاف إليه «طبقاً» حال من الضمير المستتر في «استقر» الآتي، وقيل: هو تمييز محول عن الفاعل «استقر» فعل ماض فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وجواب الشرط محذوف، وتقدير الكلام: «إن في سوى الإفراد طبقاً استقر فالثان مبتدأ... إلخ».

(٢) **ها هنا ثلاثة أمور نحبُّ أن ننبِّهَك إليها**:

الأول: أنه لا ينحصر جواز الوجهين في أن يتطابق الوصف والمرفوع إفرادًا، بل مثله ما إذا كان الوصف مما يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع وكان المرفوع بعده واحدًا منها، نحو: أقتيل زيد؟ ونحو: أجريح الزيدان؟ ونحو: أصديق المحمدون؟

وقد اختلفت كلمة العلماء فيما إذا كان الوصف جمع تكسير والمرفوع بعده مثنًى أو مجموعًا؛ فذكر قوم أنه يجوز فيه الوجهان أيضاً، وذلك نحو: أقيام أخواك؟ ونحو: أقيام إخوتك؟ وعلى هذا تكون الصور التي يجوز فيها الأمران ست صور: أن يتطابق الوصف والمرفوع إفرادًا، وأن يكون الوصف مما يستوي فيه =

مبتدأ، وما بعده فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ. والثاني: أنْ يكونَ ما بعدَه مبتدأ مؤخَّراً، ويكون الوصفُ خبراً مقدَّماً، ومنه قوله تعالى[1]: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [مريم: ٤٦] فيجوز أن يكون «أراغبٌ» مبتدأ، و «أنت» فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر، ويحتمل أن يكون «أنت» مبتدأ مؤخراً، و«أراغب» خبراً مقدماً.

والأوَّل ـ في هذه الآية ـ أَوْلى؛ لأن قوله: «عن آلهتي» معمولٌ لـ«راغب»، فلا يلزم في الوجه الأول الفَصْلُ بين العامل والمعمولِ بأجنبي؛ لأن «أنت» على هذا التقدير فاعل لـ«راغِبٌ»، فليس بأجنبيٍّ منه، وأما على الوجه الثاني، فيلزم [فيه] الفَصْلُ بين العامل والمعمول بأجنبيّ؛ لأن «أنت» أجنبيٌّ من «راغب» على هذا التقدير؛ لأنه مبتدأ، فليس لـ«راغب» عَمَلٌ فيه؛ لأنه خبر، والخبر لا يعملُ في المبتدأ على الصحيح.

= المفرد وغيره والمرفوع مفردًا أو مثنًّى أو مجموعًا، وأن يكون الوصف جمع تكسير والمرفوع مثنى أو جمعًا، وذهب قوم منهم الشاطبي إلى أنه يجب في الصورتين الأخيرتين كون الوصف خبرًا مقدمًا، فتبقى الصور الأربعة جائزة الوجهين.

والأمر الثاني: أنه مع جواز الوجهين فيما ذكرنا من هذه الصور، فإنَّ جَعْلَ الوصف مبتدأ والمرفوعِ بعده فاعلاً أغنى عن الخبر أرجحُ من جَعْل الوصف خبرًا مقدمًا، وذلك لأن جعله خبرًا مقدمًا فيه الحمل على شيء مختلَف فيه؛ إذ الكوفيون لا يجوّزون تقديم الخبر على المبتدأ أصلاً، ومع هذا فالتقديم والتأخير خلاف الأصل عند البصريين.

والأمر الثالث: أن محلَّ جواز الوجهين فيما إذا لم يمنع من أحدهما مانع، فإذا منع من أحدهما مانع تعيَّن الآخر؛ ففي قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى﴾ [مريم: ٤٦] وفي قولك: «أحاضر اليوم أختك» يمتنع جعل الوصف خبرًا مقدمًا، أما في الآية فقد ذكر الشارح وجه ذلك فيها، وقد بيناه فيما مضى، وإن يكن الشارح قد ذكره بعبارة يدل ظاهرها على أنه مرجح لا موجب. وأما المثال؛ فلأنه يلزم على جعل الوصف خبرًا مقدمًا الإخبارُ بالمذكر عن المؤنث، وهو لا يجوز أصلاً، والفصل بين الفاعل والعامل فيه يجوِّز ترك علامة التأنيث من العامل إذا كان الفاعل مؤنثًا، وفي قولك: «أفي داره أبوك» يمتنع جعل «أبوك» فاعلاً؛ لأنه يلزم عليه عود الضمير من «في داره» على المتأخر لفظًا ورتبة، وهو ممتنع.

(١) قد عرفت (ص١٨٧ ـ ١٨٨) أنَّ هذه الآية الكريمة لا يجوز فيها إلا وجه واحد؛ لأن فيها ما يمنع من تجويز الوجه الثاني، وعلى هذا فمراد الشارح أنه مما يجوز فيه الوجهان في حدِّ ذاته مع قطع النظر عن المانع العارض الذي يمنع أحدهما؛ فإذا نظرنا إلى ذلك المانع لم يجز إلا وجه واحد، ومن هنا تعلم أن قول الشارح فيما بعد: «والأوَّل في هذه الآية أولى» ليس دقيقًا، والصواب أن يقول: «والأوَّل في هذه الآية واجب لا يجوز غيره».

وإنْ تَطابَقا تثنيةً، نحو: «أقائمان الزيدان؟» **أو جمعاً**، نحو: «أقائمون الزيدون؟» فما بَعْدَ الوَصْفِ مبتدأ، والوصفُ خبر مقدَّم، وهذا معنى قولِ المصنف: «والثَّانِ مُبْتَداً وَذا الوَصْفُ خَبَرْ . . . إلى آخر البيت» أي: والثاني ـ وهو ما بعد الوصف ـ مبتدأ، والوصف خبرٌ عنه مُقَدَّمٌ عليه إن تَطابَقا في غير الإفراد، وهو التثنية والجمع، هذا على المشهور من لغة العرب، ويجوز على لغة «أكَلوني البَراغيثُ»[1] أن يكون الوصفُ مبتدأ، وما بعده فاعلٌ أَغنَى عن الخبر.

وإنْ لم يتطابَقا ـ وهو قسمان: ممتنع وجائز، كما تقدَّم ـ فمثال الممتنع: «أقائمانِ زَيْدٌ؟» و«أقائمون زيد؟» فهذا التركيبُ غيرُ صحيح، ومثال الجائز: «أقائمٌ الزيدان؟» و«أقائم الزيدون؟» وحينئذٍ يتعيَّن أنْ يكونَ الوصفُ مبتدأً، وما بعدَه فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبر[2].

---

(1) هي لغة طيئ أو أزد شنوءة، وفي إعرابها مذاهبُ:

الأول: البراغيث: فاعلُ «أكل»، والواو: حرف يدلّ على الجماعة.

الثاني: الواو: فاعل «أكل»، والبراغيث: بدلٌ من الواو.

الثالث: الواو: فاعل «أكل»، والبراغيث: مبتدأ مؤخّر، والخبرُ مقدَّمٌ وهو جملة «أكلوني».

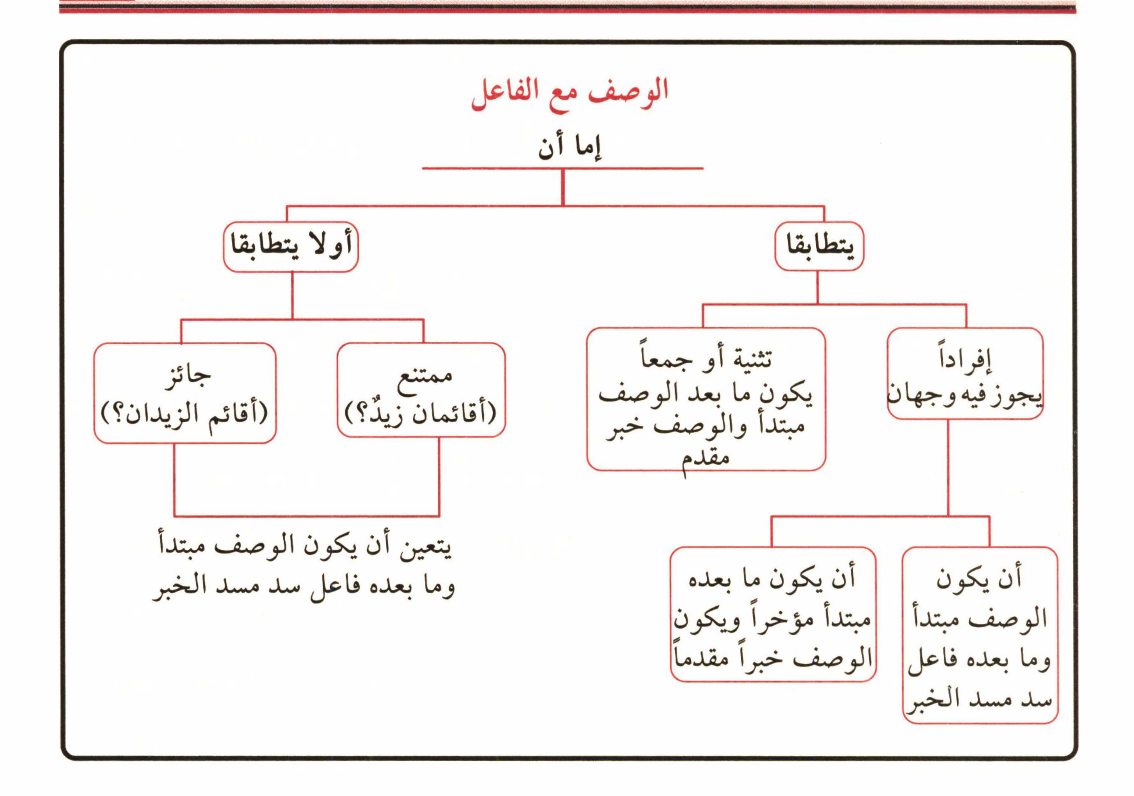
(٢) **أحبُّ أن أجلِّيَ لك حقيقةَ هذه المسألة، وأبينَ لك عِلَلَها وأسبابها بيانًا لا يبقى معه لَبْسٌ عليك في صورة من صورها**، وذلك البيان يحتاج إلى التقدم قبله بشرح أمرين:

الأول: لِمَ جاز في الوصف الذي يقعُ بعدَه مرفوع أنْ يكون الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلاً؟ وأنْ يكونَ الوصف خبرًا مقدمًا والمرفوع مبتدأ مؤخراً؟

والثاني: على أيِّ شيء يستند تعيُّن أحد هذين الوجهين وامتناعُ الآخَر منهما؟

أما عن الأمر الأول، فنقول لك: إنَّ اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما من الأوصاف قد أشبهت الفعل نوعَ شبه من حيث المعنى؛ لدلالتها على الحدث الذي يدلُّ عليه الفعل، وهي في طبيعتها أسماء تقبل علامات الاسم، فتردَّدَ أمرها بينَ أنْ تُعامَلَ معاملةَ الأسماء بالنظر إلى لفظها، وبين أنْ تعاملَ معاملة الأفعال فتسندَ إلى ما بعدها بالنظر إلى دلالتها على معنى الفعل، ثم ترجَّح ثاني هذين الوجهين بسبب دخول حرف النفي أو حرف الاستفهام عليها، وذلك لأن الأصل في النفي وفي الاستفهام أن يكونا متوجهين إلى أوصاف الذوات لا إلى الذوات أنفسها؛ لأن الذوات يقل أن تكون مجهولة، والموضوع للدلالة على أوصاف الذوات وأحوالها هو الفعل، لا جرم كان الأصل في النفي والاستفهام أن يكونا عن الفعل وما هو في معناه، ومن هنا نفهم السِّرَّ في اشتراط البصريين في جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلاً أغنى عن الخبر تقدمَ النفي والاستفهام عليه.

وأما عن الأمر الثاني، فإنا نقرِّر لك أن النحاة بنَوا تجويز الوجهين وتعينَ أحدهما وامتناعَه جميعًا على أصول مقررة ثابتة، فبعضها يرجع إلى حكم الفاعل ورافعه، وبعضها يرجع إلى حكم المبتدأ وخبره، وبعضها إلى حكم عامٍّ للعامل والمعمول، فالفاعل يجب أن يكون عامله مجرَّدًا من علامة التثنية والجمع على أفصح =



= اللغتين، فمتى كان الوصف مثنًّى أو مجموعًا، لم يجز أن يكون المرفوع بعده فاعلاً في الفصحى.

والمبتدأ مع خبره تجب مطابقتهما في الإفراد والتثنية والجمع؛ فمتى كان الوصف مفردًا والمرفوع بعده مثنى أو مجموعًا، لم يجز أن تَجعلَ الوصف خبرًا والمرفوعَ بعده مبتدأ.

وإذا كان الوصف مفردًا والمرفوع بعده مفردًا مثلَه، فقد اجتمع شرط الفاعل مع رافعه وشرطُ المبتدأ مع خبره؛ فيجوز الوجهان.

ثم إن كان الوصف مفردًا مذكرًا والمرفوع مفردًا مؤنثًا، فإذا لم يكن بينهما فاصل امتنع الكلام؛ لأن مطابقة المبتدأ وخبره والفاعل ورافعه في التأنيث واجبة حينئذ، وإن كان بينهما فاصل، صحَّ جعل المرفوع فاعلاً ولم يصحَّ جعله مبتدأ، فإن وجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر لا تزول بالفصل بينهما، وصح جعل المرفوع فاعلاً؛ لأن الفصل يبيح فواتَ المطابقة في التأنيث بين الفاعل المؤنث الحقيقي التأنيث ورافعِه.

وإن كان الوصف والمرفوع مفردين مذكرين وقد وقع بعدهما معمول للوصف، جاز أن يكون المرفوع فاعلاً، ولم يجز أن يكون مبتدأ، إذ يترتب على جعله مبتدأ أن يفصل بين العامل والمعمول بأجنبي.

وإذا كان الوصف مثنى أو مجموعًا والمرفوع مفردًا، لم يصح الكلام بتَّة، لا على اللغة الفصحى ولا على غير اللغة الفصحى من لغات العرب، لأن شرط المبتدأ والخبر ـ وهو التطابق ـ غير موجود، وشرط الفاعل وعامله ـ وهو تجرد العامل من علامة التثنية والجمع ـ غير موجود، وغير الفصحى لا تلحقها علامة التثنية أو الجمع مع الفاعل المفرد.

١١٧ ـ وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالابْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالمُبْتَدَا[١]

مَذْهَبُ سيبويه وجمهورِ البصريين أنَّ المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء[2]، وأنَّ الخبر مرفوعٌ بالمبتدأ.

فالعامل في المبتدأ معنويٌّ، وهو كون الاسمِ مجرَّداً عن العواملِ اللَّفظية غير الزائدة، وما أشبهها. واحتُرِزَ بغير الزائدة من مثل: «بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ» فبحسبك: مبتدأ، وهو مجرَّدٌ عن العوامل اللَّفظيةِ غير الزائدة، ولم يتجرَّدْ عن الزائدة، فإنَّ الباء الداخلةَ عليه زائدةٌ. واحتُرِزَ «بشبهها» من مثل: «رُبَّ رَجُلٍ قائِمٌ» فرجلٌ: مبتدأ، وقائم: خبره، ويدلُّ على ذلك رَفْعُ المعطوف عليه، نحو: «رُبَّ رَجُلٍ قائِمٌ وامْرَأَةٌ».

والعامل في الخبر لفظيٌّ، وهو المبتدأ، وهذا هو مذهبُ سيبويه رحمه الله[3].

وذهب قومٌ إلى أن العاملَ في المبتدأ والخبرِ الابتداء، فالعامل فيهما معنويٌّ[٤].

وقيل: المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ[5].

وقيل: تَرافَعا[6]، ومعناه أنَّ الخبر رَفَعَ المبتدأ، وأنَّ المبتدأ رَفَعَ الخبرَ.

وأعْدَلُ هذه المذاهب مَذْهَبُ سيبويه [وهو الأوَّلُ] وهذا الخلاف مما لا طائل فيه.

---

(١) «ورفعوا» الواو للاستئناف، رفعوا: فعل وفاعل «مبتدأ» مفعول به لرفعوا «بالابتدا» جار ومجرور متعلق برفعوا «كذاك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «رفع» مبتدأ مؤخر، ورفع مضاف، و«خبر» مضاف إليه «بالمبتدا» جار ومجرور متعلق برفع.

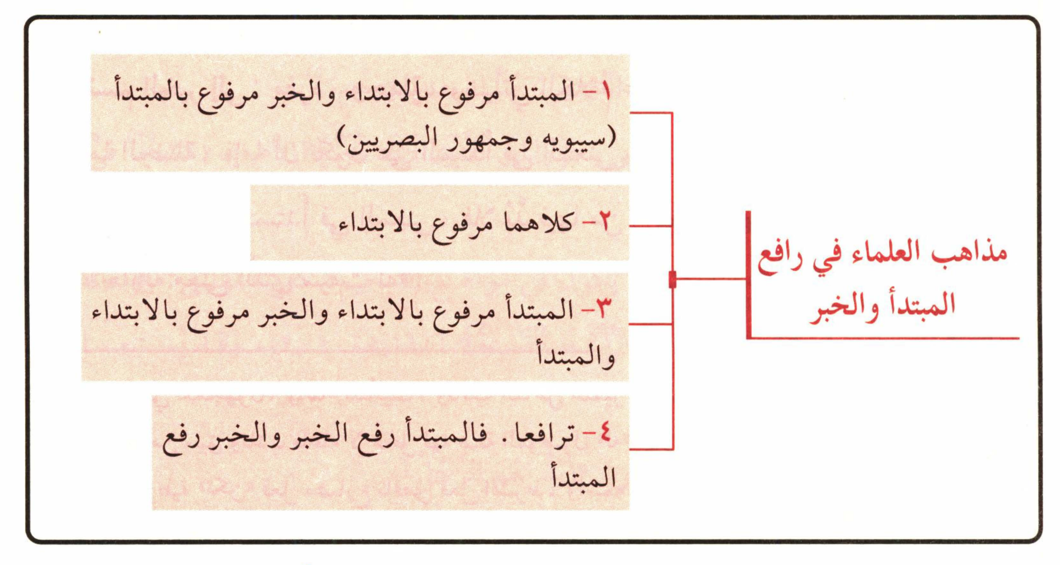
(2) والابتداء: التجرُّد للإسناد. قاله في «أوضح المسالك» ١/ ١٩٥.

(3) «الكتاب» ٢/ ٨٦ وما بعده.

(٤) ضعفوا هذا الرأي بأن الابتداء عامل معنوي، والعامل المعنوي ضعيف، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل في معمولين.

(5) قاله المبرد في «المقتضب» ٢/ ٤٩.

(6) وهو قول الكوفيين وابن جنّي وأبي حيان؛ كما في «همع الهوامع» ١/ ٣١١.



١١٨ ـ والخَبَرُ الجُزْءُ المُتِمُّ الفائِدَهْ ... كــالله بَــرٌّ والأَيـادي شـاهِـدَهْ[١]

عَرَّفَ المصنفُ **الخَبَرَ بأنه الجزءُ المكمِّل للفائدة**، ويَرِدُ عليه الفاعلُ، نحو: «قامَ زَيْدٌ» فإنَّه يَصْدُقُ على زيد أنه الجزءُ المُتِمُّ للفائدة، وقيل في تعريفه: إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملةٌ. ولا يرد الفاعلُ على هذا التعريف[2]، لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ جملةٌ، بل ينتظم منه مع الفعل جملةٌ، وخُلاصَة هذا أنه عَرَّف الخَبَر بما يوجَدُ فيه وفي غيره، والتعريفُ يَنْبغي أنْ يكونَ مختصًّا بالمُعَرَّفِ دونَ غيرِه.

١١٩ ـ وَمُـفْـرَداً يَـأْتـي وَيَـأْتـي جُـمْـلَـهْ ... حـاويَـةً مَـعْـنَـى الَّـذي سِـيقَـتْ لَـهْ[٣]

---

(١) «والخبر» الواو للاستئناف، الخبر: مبتدأ «الجزء» خبر المبتدأ «المتم» نعت له، والمتم مضاف، و«الفائدة» مضاف إليه «كالله» الكاف جارة لقول محذوف، ولفظ الجلالة مبتدأ «بر» خبر المبتدأ «والأيادي شاهده» الواو عاطفة، وما بعدها مبتدأ وخبر، والجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة.

(2) لأن المراد: الجملة الاسمية لا الفعليّة.

(٣) «ومفرداً» حال من الضمير المستتر في «يأتي» الأول «يأتي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخبر «ويأتي» الواو عاطفة، ويأتي فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخبر أيضاً، والجملة معطوفة على جملة «يأتي» وفاعله السابقة «جملة» حال من الضمير المستتر في «يأتي» الثاني، منصوب بالفتحة الظاهرة، وسُكِّن لأجل الوقف «حاوية» نعت لجملة، وفيه ضمير مستتر هو فاعل «معنى» مفعول به لحاوية، ومعنى مضاف، و«الذي» مضاف إليه «سيقت» سيق: فعل =

١٢٠ - وَإِنْ تَكُنْ إِيّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى بِهَا كَنُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى[١]

ينقسم الخبر إلى: مفرد، وجملةٍ، وسيأتي الكلامُ على المفْرَدِ.

فأمَّا الجملة، فإما أن تكونَ هي المبتدأَ في المعنى، أوْ لا.

فإن لم تكن هي المبتدأَ في المعنى، فلا بُدَّ فيها من رابِطٍ يَرْبِطُها بالمبتدأ[٢]، وهذا معنى قوله: «حاويَةً مَعْنَى الَّذي سيقَتْ لَهْ».

= ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى جملة، والجملة من سيق ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «له» جار ومجرور متعلق بسيق.

(١) «وإن» شرطية «تكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على قوله: جملة «إياه» خبر تكن «معنى» منصوب بنزع الخافض أو تمييز «اكتفى» فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف في محل جزم جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر «بها» جار ومجرور متعلق باكتفى «كنطقي» الكاف جارة لقول محذوف، نطق: مبتدأ أول، ونطق مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «الله» مبتدأ ثان «حسبي» خبر المبتدأ الثاني ومضاف إليه، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «وكفى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وأصله: وكفى به، فحذف حرف الجر، فاتصل الضمير واستتر.

(٢) **يشترط في الجملة التي تقع خبرًا ثلاثة شروط:**

الأول: أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ، وقد ذكر الشارح هذا الشرط وفصَّل القول فيه.

والشرط الثاني: ألا تكون الجملة ندائية؛ فلا يجوز أنْ تقولَ: محمد يا أعدل الناس، على أنْ يكون محمد مبتدأ وتكون جملة «يا أعدل الناس» خبرًا عن محمد.

الشرط الثالث: ألا تكون جملة الخبر مصدَّرة بأحد الحروف: لكن، وبل، وحتى.

وقد أجمع النُّحاة على ضرورة استكمال جملة الخبر لهذه الشروط الثلاثة، **وزاد ثعلب شرطًا رابعًا**، وهو: ألا تكون جملة الخبر قَسَمِيةً. **وزاد ابن الأنباري خامسًا**، وهو: ألا تكون إنشائية.

والصحيح عند الجمهور صحة وقوع القسمية خبرًا عن المبتدأ؛ كأن تقول: زيد والله إن قصدته ليعطينك، كما أن الصحيح عند الجمهور جواز وقوع الإنشائية خبرًا عن المبتدأ، كأن تقول: زيد اضربه.

وذهب ابن السراج إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جملة طلبية فهو على تقدير قول؛ فالتقدير عنده في المثال الذي ذكرناه: زيد مقول فيه اضربه، تشبيهًا للخبر بالنعت؛ وهو غير لازم في الخبر عند الجمهور مع أنه يلزم عندهم في النعت، وفرَّقوا بين الخبر والنعت، بأن النعت يُقصَد منه تمييز المنعوت وإيضاحُه، فيجب أن يكون معلومًا للمخاطب قبل التكلم، والإنشاء لا يُعلم إلا بالتكلم، وأما الخبر فإنه يقصد منه الحكم، فلا يلزم أن يكون معلوماً من قبل، بل الأحسن أن يكون مجهولاً قبل التكلُّم ليفيد المتكلِّم المخاطَبَ ما لا =

والرابِطُ: إما ضميرٌ يرجع إلى المبتدأ، نحو: «زَيْدٌ قامَ أبوه» وقد يكونُ الضمير مُقَدَّراً، نحو: «السَّمْنُ مَنَوانِ بِدِرْهَمٍ» التقدير: مَنَوانِ منه بدِرْهَم[1].

أو إشارة إلى المبتدأ، كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[الأعراف: ٢٦][٢] في قراءة مَنْ رَفَعَ اللباس.

أو تَكرارُ المبتدأ بلَفْظِه، وأكثرُ ما يكون في مواضع التفخيم، كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١ ـ ٢] و﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١ ـ ٢]، وقد يُستعمَل في غيرها، كقولك: «زَيْدٌ ما زَيْدٌ».

أو عُمومٌ يدخل تحته المبتدأ، نحو: «زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ».

وإنْ كانت الجملةُ الواقعةُ خبراً هي المبتدأ في المعنى، لم تَحْتَجْ إلى رابِطٍ، وهذا معنى قوله: «وإن تكن . . . إلى آخر البيت» أي: وإنْ تكنِ الجملَةُ إيَّاه ـ أي المبتدأ ـ في المعنى، اكْتَفَى بها عن الرابط، كقولك: «نُطْقي اللهُ حَسْبي»، فنطقي: مبتدأ [أَوَّلُ]، والاسم الكريم: مبتدأ ثانٍ، وحسبي: خبر عن المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول، واستغنى عن الرَّابِطِ؛ لأن قولك: «اللهُ حسبي» هو معنى «نُطْقي» وكذلك «قَوْلي: لا إلهَ إلا الله».

= يعرفه، وقد ورد الإخبار بالجملة الإنشائية في قول العُذري (انظر شرح الشاهد رقم: ٣٠).

وَجَـدُّ الـفَـرَزدَقِ أَتْـعِـسْ بِـهِ ... وَدَقَّ خَـيَـاشِـيـمَـهُ الـجَـنـدَلُ

وكلُّ النحاة أجاز رفعَ الاسم المشغول عنه قبل فعل الطلب، وأجاز جعلَ المخصوص بالمدح مبتدأً خبره جملة نِعْمَ وفاعلِها، وهي إنشائية، وسيمثِّل المؤلف في هذا الموضوع بمثال منه، فاحفظ ذلك كلَّه وكنْ منه على ثَبْتٍ.

(1) مَنَوانِ: مُثَنَّى «مَنًا»، وهو مكيالٌ. وتقدير العبارة: منوان كائنان منه بدرهم، والوصف بـ«كائنان» هو الذي سوَّغ الابتداء بالنكرة.

(٢) هـذه الآيـة الـكـريـمـة أولـهـا: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِي سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيشًا ۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] وقد قرئ فيها في السبعة بنصب «لباس التقوى» وبرفعه، فأما قراءة النصب، فعلى العطف على «لباسًا يواري» ولا كلام لنا فيها الآن.

وأما قراءة الرفع، فيجوز فيها عدَّةُ وجوه من الإعراب، الأول: أن يكون «لباس التقوى» مبتدأ أول، و«ذلك» مبتدأ ثانيًا، و«خير» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وهذا هو الوجه الذي خرَّج الشارح وغيرُه من النحاة الآيةَ عليه. والوجه الثاني: أنْ يكونَ «ذلك» =

١٢١ ـ والـمُـفْـرَدُ الـجـامِـدُ فـارِغٌ وَإنْ يُـشْـتَـقَّ فَـهْـوَ ذو ضَـمـيـرٍ مُـسْـتَـكِـنْ[١]

تقدَّمَ الكلامُ في الخبر إذا كانَ جملةً، **وأما المفردُ**[2]: فإما أن يكون جامداً[3]، أو مشتقًّا.

فإن كان جامداً، فَذَكَرَ المصنِّفُ أنَّه يكونُ فارغاً من الضمير[4]، نحو: «زَيْدٌ أَخوكَ» وذهب الكِسائيُّ والرُّمَّانيُّ وجماعة[5] إلى أنه يتحمَّلُ الضمير، والتقدير عندهم: «زيد أخوك هو» **وأما البصريون** فقالوا: إما أن يكونَ الجامد متضمِّناً معنى المشتق، أو لا، فإن تَضَمَّنَ

= بدلاً من «لباس التقوى». والثالث: أن يكون «ذلك» نعتًا لـ«لباس التقوى» على ما هو مذهب جماعة، و«خير» خبر المبتدأ الذي هو «لباس التقوى». وعلى الوجهين الثاني والثالث لا شاهدَ في الآية لما نحن بصدده؛ لأن الخبر في هذين الوجهين مفرد لا جملة.

(١) «والمفرد» مبتدأ «الجامد» نعت له «فارغ» خبر المبتدأ «وإن» شرطية «يشتق» فعل مضارع فعل الشرط مبني للمجهول، مجزوم بإن الشرطية، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالفتح تخلصاً من التقاء الساكنين وطلباً للخفة، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله: المفرد «فهو» الفاء واقعة في جواب الشرط، والضمير المنفصل مبتدأ «ذو» اسم بمعنى صاحب خبر المبتدأ، وذو مضاف، و«ضمير» مضاف إليه «مستكن» نعت لضمير، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، ويجوز أن يكون قوله: «المفرد» مبتدأ أول، وقوله: «الجامد» مبتدأ ثانياً، وقوله: «فارغ» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، والرابط بين جملة الخبر والمبتدأ الأول محذوف، وتقدير الكلام على هذا: والمفرد الجامد منه فارغ، والشاطبي يوجب هذا الوجه من الإعراب؛ لأن الضمير المستتر في قوله: «يشتق» في الوجه الأول عاد على «المفرد» الموصوف بقوله: «الجامد» بدون صفته، إذ لو عاد على الموصوف وصفته لكان المعنى: إن يكن المفرد الجامد مشتقًّا، وهو كلام غير مستقيم، وزعم أن عود الضمير على الموصوف وحده ـ دون صفته ـ خطأ، وليس كما زعم، لا جرم جوَّزنا الوجهين في إعراب هذه العبارة.

(2) المفرد: ما ليس بجملةٍ ولا شبه جملة.

(3) هو كما نقل السيوطي في «البهجة المرضية» ص٩٣ عن ابن مالك أنه قال في «شرح الكافية»: ما ليس صفةً تتضمَّن معنى فعلٍ وحروفَه.

(4) قال السيوطي في «البهجة» ص٩٣: لأن تحمّل الضمير فرعٌ عن كون المتحمل صالحاً لرفعِ ظاهرٍ على الفاعلية، وذلك مقصورٌ على الفعل أو ما هو في معناه.

(5) هم الكوفيون كما في «البهجة» ص٩٣.

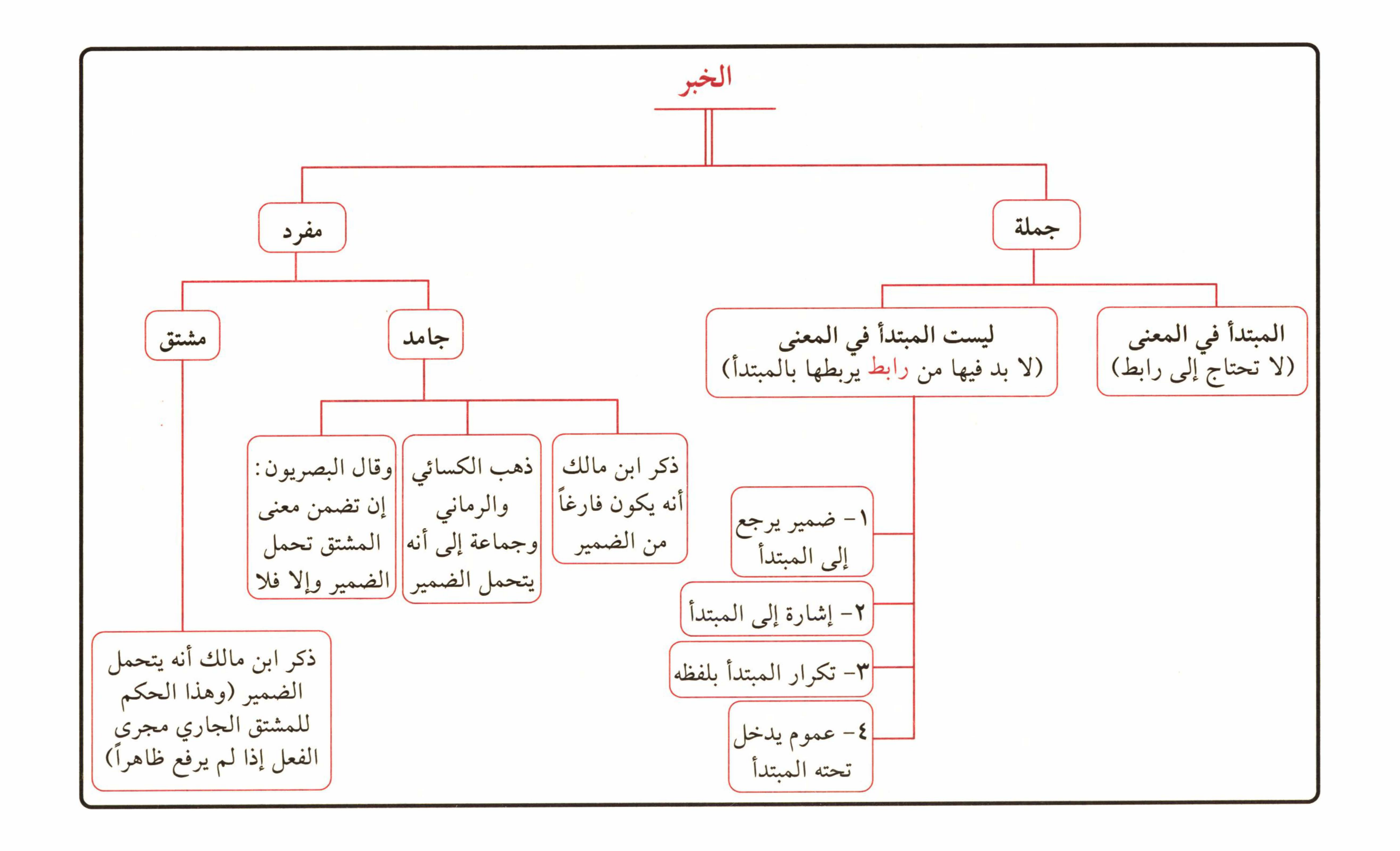
معناه، نحو: «زَيْدٌ أَسَدٌ» أي شُجاع، تَحَمَّلَ الضَّميرَ، وإنْ لم يتضمَّنْ معناه لم يتحمَّل الضمير، كما مُثِّلَ.

وإن كان مشتقًّا، فَذَكَرَ المصنِّفُ أنه يتحمَّلُ الضميرَ، نحو: «زَيْدٌ قائم» أي: هو، هذا إذا لم يرفع ظاهراً.

وهذا الحكم إنما هو للمشتقِّ الجاري مَجْرَى الفعل: كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المُشَبَّهة، واسم التفضيل. فأما ما ليس جارياً مَجْرَى الفعل من المشتقات، فلا يتحمَّلُ ضميراً، وذلك كأسماء الآلة، نحو: «مِفْتاح» فإنَّه مشتقٌّ من «الفَتْح» ولا يتحمَّلُ ضميراً، فإذا قلت: «هذا مِفْتاحٌ» فإنَّه مشتقٌّ من «الفَتْح» ولا يتحمَّلُ ضميراً، فإذا قلت: «هذا مِفْتاحٌ» لم يكن فيه ضمير، وكذلك ما كان على صيغة مَفْعَل وَقُصِدَ به الزمانُ أو المكانُ، كَـ«مَرْمًى» فإنه مشتقٌّ من «الرَّمْيِ» ولا يتحمَّل ضميراً، فإذا قلت: «هذا مَرْمَى زَيْدٍ» تريد مكانَ رَمْيِهِ أو زمانَ رَمْيه، كان الخبرُ مشتقًّا ولا ضميرَ فيه.

وإنما يتحمَّلُ المشتقُّ الجاري مَجْرَى الفعل الضميرَ إذا لم يرفع ظاهراً، فإنْ رفعَه لم يتحمَّل ضميراً، وذلك نحو: «زَيدٌ قائِمٌ غُلَاماه» فغلاماه: مرفوع بقائم، فلا يتحمل ضميراً.

وحاصلُ ما ذكر: أنَّ الجامد يتحمَّلُ الضميرَ مطلقاً عند الكوفيين، ولا يتحمَّل ضميراً عند البصريين إلَّا إنْ أُوِّل بمشتقٍّ، وأنَّ المشتقَّ إنما يتحمَّل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً وكان جارياً مَجْرَى الفِعْل، نحو: «زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» أي: هو، فإن لم يكن جارياً مَجْرَى الفعلِ لم يتحَمَّل شيئاً، نحو: «هذا مِفْتاحٌ»، و«هذا مَرْمَى زَيْدٍ».


الخبر
جملة
مفرد
المبتدأ في المعنى
(لا تحتاج إلى رابط)
ليست المبتدأ في المعنى
(لا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ)
١- ضمير يرجع إلى المبتدأ
٢- إشارة إلى المبتدأ
٣- تكرار المبتدأ بلفظه
٤- عموم يدخل تحته المبتدأ
جامد
مشتق
ذكر ابن مالك أنه يكون فارغاً من الضمير
ذهب الكسائي والرماني وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير
وقال البصريون: إن تضمن معنى المشتق تحمل الضمير وإلا فلا
ذكر ابن مالك أنه يتحمل الضمير (وهذا الحكم للمشتق الجاري مجرى الفعل إذا لم يرفع ظاهراً)

١٢٢ ـ وَأَبْـرِزَنْـهُ مُـطْـلَـقـاً حَـيْـثُ تَـلا   مـا لَـيْـسَ مَـعْـنـاهُ لَـهُ مُـحَـصَّـلا[١]

إذا جَرَى الخبرُ المشتقُّ على مَنْ هو له، استتَر الضميرُ فيه، نحو: «زيد قائم» أي: هو، فلو أَتَيْتَ بعد المشتق بـ«هو» ونحوِه وأبرزتَهُ، فقلت: «زيد قائم هوَ» فقد جوَّزَ سيبويه فيه وجهين: أحدهما: أن يكون «هو» تأكيداً للضمير المستتر في «قائم». والثاني: أن يكون فاعلاً بـ«قائم». هذا إذا جَرَى على مَنْ هو له.

فإن جرى على غير مَنْ هو له ـ وهو المراد بهذا البيت ـ وجب إبرازُ الضَّمير، سواءٌ أُمِنَ اللَّبسُ، أو لم يُؤْمَنْ، فَمثالُ ما أُمِنَ فيه اللَّبْسُ: «زَيْدٌ هِنْدٌ ضارِبُها هو» ومثالُ ما لم يُؤْمَنْ فيه اللَّبْسُ لولا الضمير: «زَيْدٌ عَمْرٌو ضارِبُهُ هو» فيجبُ إبرازُ الضمير في الموضعين عند البصريين، وهذا معنى قولِه: «وَأَبْرِزَنْهُ مطلقاً» أي: سواءٌ أُمِنَ اللَّبْسُ أو لم يُؤمَنْ.

وأما الكوفيون فقالوا: إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ جازَ الأمران، كالمثال الأول، وهو: «زَيْدٌ هِنْدٌ ضارِبُها هو»، فإن شِئْتَ أتيت بـ«هو» وإنْ شئتَ لم تأتِ به، وإنْ خِيفَ اللَّبْسُ وجبَ الإبرازُ، كالمثال الثاني، فإنك لو لم تأتِ بالضمير فقلت: «زَيْدٌ عَمْرٌو ضارِبُهُ» لاحتملَ أن يكون فاعلُ

---

(١) «وأبرزنه» الواو للاستئناف، أبرز: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والضمير المتصل البارز مفعول به لأبرز «مطلقاً» حال من الضمير البارز، ومعناه: سواء أمنت اللبس أم لم تأمنه «حيث» ظرف مكان متعلق بأبرز «تلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر المشتق، والجملة من تلا وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها «ما» اسم موصول مفعول به لتلا، مبني على السكون في محل نصب «ليس» فعل ماض ناقص «معناه» معنى: اسم ليس، ومعنى مضاف، والضمير مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بقوله: «محصلاً» الآتي «محصلاً» خبر ليس، والجملة من ليس ومعموليها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو «ما» وتقدير البيت: وأبرز ضمير الخبر المشتق مطلقاً إن تلا الخبر مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلاً لذلك المبتدأ، وقد عبَّر الناظم في «الكافية» عن هذا المعنى بعبارة سالمة من هذا الاضطراب والقلق، وذلك قوله:

وَإِنْ تَـلا غَـيْـرَ الـذي تَـعَـلَّـقـا   بِـهِ فـأَبْـرِزِ الـضَّـمـيـرَ مُـطْـلَـقـا

في الـمَـذْهَـبِ الـكُـوفِـيِّ شَـرْطُ ذاكَ أَنْ   لا يُـؤْمَـنَ الـلَّـبْـسُ ورأيُـهُـمْ حَـسَـنْ

وقد أشار الشارح إلى اختيار الناظم في غير الألفية من كتبه لمذهب الكوفيين في هذه المسألة، وأنت تراه يقول في آخر هذين البيتين عن مذهب الكوفيين: «ورأيهم حسن».

الضرب زيداً، وأنْ يكونَ عمراً، فلمَّا أتيتَ بالضمير فقلت: «زَيْدٌ عَمْرٌو ضارِبُهُ هو» تعيَّنَ أن يكونَ «زَيْدٌ» هو الفاعلَ.

واختار المصنِّفُ في هذا الكتاب مذهب البصريين، ولهذا قال: «وَأَبْرِزَنْهُ مطلقاً» يعني: سواءٌ خيفَ اللَّبْسُ أو لم يُخَفْ، واختار في غير هذا الكِتابِ[1] مذهبَ الكوفيين، وقد ورد السَّماعُ بمذهبهم، فمن ذلك قولُ الشاعر: [البسيط]

ش٤٢ ـ قَوْمي ذُرا المَجْدِ بانوها وَقَدْ عَلِمَتْ ... بِـكُـنْـهِ ذَلِـكَ عَـدْنـانٌ وَقَـحْـطـانُ[٢]

---

(1) في «الكافية» كما ذكر السيوطي في «البهجة» ص٩٤.

(٢) هذا الشاهد غير منسوب إلى قائل معيَّن فيما بين أيدينا من المراجع.

اللغة: «ذرا» بضم الذال: جمع ذروة، وهي من كل شيء أعلاه «المجد» الكرم «بانوها» جعله العينيُّ فعلاً ماضيًا بمعنى: زادوا عليها وتميَّزوا، ويحتمل أن يكون جمع «بان» جمعًا سالمًا، مثل قاض وقاضون، وغاز وغازون، وحذفت النون للإضافة كما حذفت النون في قولك: «قاضو المدينة ومُفتوها» وهو عندنا أفضل مما ذهب إليه العيني «كنه» كنه كلِّ شيء: غايته، ونهايته، وحقيقته.

الإعراب: «**قومي**» قوم: مبتدأ أول، وقوم مضاف، وياء المتكلِّم مضاف إليه «**ذرا**» مبتدأ ثان، وذرا مضاف، و«**المجد**» مضاف إليه «**بانوها**» بانو: خبر المبتدأ الثاني، وبانو مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى ذرا المجد مضاف إليه، وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول «**وقد**» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق «**علمت**» علم: فعل ماض، والتاء للتأنيث «**بكنه**» جار ومجرور متعلِّق بعلمت، وكنه مضاف، واسم الإشارة في «**ذلك**» مضاف إليه، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «**عدنان**» فاعل علمت «**وقحطان**» معطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله: «قومي ذرا المجد بانوها» حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقًّا ولم يبرز الضمير، مع أن المشتق ليس وصفًا لنفس مبتدئه في المعنى، ولو أبرز الضمير لقال: «قومي ذرا المجد بانوها هم» وإنما لم يبرز الضمير ارتكانًا على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع من غير تردد، فلا لَبْس في الكلام بحيث يُفهم منه معنًى غير المعنى الذي يقصد إليه المتكلم، فإنه لا يمكن أن يتسرب إلى ذهنك أن «بانوها» هو في المعنى وصف المبتدأ الثاني الذي هو «ذرا المجد» لأن ذرا المجد مبنية وليست بانية؛ وإنما الباني هو القوم.

وهذا الذي يدلُّ عليه هذا البيت ـ من عدم وجوب إبراز الضمير إذا أُمِن الالتباس، وقَصْرِ وجوب إبرازه على حالة الالتباس ـ هو مذهب الكوفيين في الخبر والحال والنعت والصلة، قالوا في جميع هذه الأبواب: إذا كان واحد من هذه الأشياء جاريًا على غير مَنْ هو له يُنظر، فإذا كان يُؤمَنُ اللَّبْسُ ويمكن تعين صاحبه من غير إبراز الضمير، فلا يجب إبرازه، وإن كان لا يؤمنُ اللَّبسُ واحتمل عوده على من هو له وعلى غير من هو له، وجب إبراز الضمير، والبيت حجَّةٌ لهم في ذلك.

=

التقدير: بانوها هُم، فحذف الضَّميرَ لأمْن اللَّبْسِ.

١٢٣ ـ وَأَخْبَروا بِظَرفٍ اوْ بِحَرْفِ جَرْ ... ناوينَ مَعْنى «كائِنٍ» أَوِ «اسْتَقَرْ»(١)

تقدَّم أنَّ الخبر يكون مفرداً ويكون جملةً، **وذكَرَ المصنِّفُ في هذا البيتِ أنَّه يكونُ**(2) ظرفاً أو [جارًّا و] مجروراً(٣)، نحو: «زَيْدٌ عِنْدَكَ»، وَ «زَيْدٌ في الدَّارِ» فكلٌّ منهما متعلِّقٌ بمحذوفٍ واجبِ الحذفِ(٤). **وأجاز قومٌ ـ منهم المصنِّفُ ـ** أن يكون ذلك المحذوفُ اسماً أو فعلاً، نحو: «كائن» أو «اسْتَقَر» فإن قدَّرتَ «كائناً» كان من قَبيل الخبر بالمفرد، وإنْ قدَّرت «استقرَّ» كان من قَبيلِ الخبر بالجُملة.

= والبصريون يوجبون إبرازَ الضمير بكلِّ حال، ويرون مثلَ هذا البيت غيرَ موافق للقياس الذي عليه أكثر كلام العرب، فهو عندهم شاذ.

ومنهم مَن زعم أنَّ «ذرا المجد» ليس مبتدأ ثانيًا كما أعربه الكوفيون، بل هو مفعول به لوصف محذوف، والوصف المذكور بعده بدل من الوصف المحذوف، وتقدير الكلام: قومي بانون ذرا المجد بانوها، فالخبر محذوف، وهو جار على مَنْ له، وفي هذا من التكلُّف ما ليس يخفى.

(١) **«وأخبروا»** الواو للاستئناف، وأخبروا: فعل وفاعل **«بظرف»** جار ومجرور متعلق بأخبروا **«أو»** عاطفة **«بحرف»** جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق، وحرف مضاف، و**«جر»** مضاف إليه **«ناوين»** حال من الواو في قوله: «أخبروا» منصوب بالياء نيابة عن الفتحة، وفاعله ضمير مستتر فيه **«معنى»** مفعول به لناوين، ومعنى مضاف، و**«كائن»** مضاف إليه **«أو»** عاطفة **«استقر»** قصد لفظه، وهو معطوف على كائن.

(2) شبه جملة.

(٣) **يُشترط لصحة الإخبار بالظرف والجارِّ والمجرور**: أنْ يكونَ كلُّ واحد منهما تامًّا، ومعنى التمام أنْ يُفهَمَ منه متعلَّقُه المحذوف، وإنما يُفهم متعلَّق كلٍّ واحد منهما منه في **حالتين**:

أولاهما: أنْ يكونَ المتعلَّق عامًّا، نحو: زيدٌ عندَك، وزيدٌ في الدار.

وثانيتهما: أنْ يكونَ المتعلَّق خاصًّا وقد قامت القرينة الدالَّة عليه، كأنْ يقولَ لك قائل: زيدٌ مسافر اليومَ وعَمرٌو غدًا، فتقول له: بل عمرو اليوم وزيد غدًا، وجعل ابن هشام في «المغني» من هذا الأخير قولَه تعالى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ [البقرة: ١٧٨] أي: الحرُّ يُقتلُ بالحرِّ والعبدُ يُقتلُ بالعبدِ.

(٤) **ههنا أمران**:

الأول: أنَّ المتعلَّق يكون واجبَ الحذفِ إذا كان عامًّا، فأما إذا كان خاصًّا ففيه تفصيل، فإنْ قامتْ قرينةٌ تدلُّ عليه إذا حُذفَ، جاز حذفُه وجاز ذِكرُه، وإنْ لم تكنْ هناك قرينةٌ ترشدُ إليه، وجب ذكرُه. هذا مذهب الجمهور في هذا الموضوع، وسنعود إليه في شرح الشاهد رقم **٤٣** الآتي قريبًا، وذهب ابن جنِّي إلى جواز ذكر المتعلَّق إذا كان كونًا عامًّا. =

واختلفَ النَّحويون في هذا، فذهبَ **الأخفشُ** إلى أنَّه من قَبيل الخبر بالمفرد، وأنَّ كُلَّا منهما متعلِّق بمحذوف، وذلك المحذوفُ اسمُ فاعِلٍ، التقدير: «زَيْدٌ كائن عندك، أو مستقرٌّ عندك، أو في الدار» وقد نُسِبَ هذا **لسيبويه**.

وقيل: إنَّهما من قبيل الجملة، وإنَّ كُلَّا منهما متعلِّق بمحذوف هو فِعْل، التقدير: «زَيدٌ اسْتَقَرَّ - أو يَسْتَقِرُّ - عِنْدَكَ، أو في الدَّارِ» ونُسِبَ هذا إلى جمهور البصريين، وإلى سيبويه أيضاً.

وقيل: يجوز أن يُجْعَلَا من قبيل المفرد، فيكون المقدَّرُ مستقرًّا، ونحوَه، وأن يُجْعَلَا من قبيل الجملة، فيكون التقدير: «اسْتَقَرَّ» ونحوه، وهذا ظاهرُ قولِ المصنف: «ناوين معنى كائنٍ أو استقرّ».

وذهب أبو بكر بنُ السَّرَّاجِ إلى أنَّ كُلًّا من الظَّرفِ والمجرور قِسْمٌ برأسه، وليس من قبيل المُفرَد ولا من قبيل الجملة، نَقَلَ عنه هذا المذهَبَ تلميذُه أبو عليٍّ الفارسيُّ في «الشيرازيات».

والحقُّ خلافُ هذا المذهبِ، وأنه متعلِّق بمحذوف، وذلك المحذوف واجب الحذف، وقد صُرِّح به شذوذاً، كقوله: [الطويل]

ش٤٣ - لَكَ العِزُّ إنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإنْ يَهُنْ ... فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كائِنُ[1]

= **الأمر الثاني**: اعلم أنَّه قد اختلفَ النحاةُ في الخبر: أهو متعلَّق الظرف والجار والمجرور فقط، أم هو نفس الظرف والجار والمجرور فقط، أم هو مجموع المتعلق والظرف أو الجار والمجرور؟

فذهب جمهور البصريين إلى أن الخبر هو المجموع، لتوقف الفائدة على كل واحد منهما، والصحيح الذي نرجِّحه أن الخبر هو نفس المتعلَّق وحدَه، وأن الظرف أو الجار والمجرور قيد له، ويؤيِّد هذا أنهم أجمعوا على أن المتعلَّق إذا كان خاصًّا فهو الخبر وحده، سواء أكان مذكورًا أم كان قد حُذف لقرينة تدل عليه، وهذا الخلاف إنما هو في المتعلق العام، فليكن مثلَ الخاص، طردًا للباب على وتيرةٍ واحدة.

(١) هذا البيت من الشواهد التي لم يذكروها منسوبةً إلى قائل معين.

اللغة: «مولاك» يطلق المولى على معان كثيرة، منها: السيِّد، والعبدُ، والحليف، والمعين، والناصر، وابن العمِّ، والمحبُّ، والجار، والصِّهر «يهن» يُروى بالبناء للمجهول، كما قاله العينيُّ وتبعه عليه كثير من أرباب الحواشي، ولا مانع من بنائه للمعلوم، بل هو الواضحُ عندَنا؛ لأن الفعل الثلاثيَّ لازم؛ فبناؤه للمفعول مع غير الظرف أو الجار والمجرور ممتنع، نعم يجوز أن يكون الفعل من أَهنته أُهينه، وعلى هذا يجيء ما ذكره العينيُّ، ولكنه ليس بمتعيِّنٍ، ولا هو مما يدعو إليه المعنى، بل الذي اخترناه أقربُ؛ لمقابلته =

وكما يجبُ حَذْفُ عامل الظَّرفِ والجارِّ والمجرور إذا وقعا خبراً، كذلك يجب حذفُه إذا وقعا صِفَةً، نحو: «مرَرْتُ برَجلٍ عندَك أو في الدَّار» أو حالاً، نحو: «مرَرْتُ بزيدٍ عندَك، أو في الدَّارِ» أو صِلَةً، نحو: «جاء الَّذي عندَك، أو في الدَّارِ» لكن يجبُ في الصِّلَةِ أنْ يكون المحذوفُ فِعْلاً، التقدير: «جاء الذي اسْتَقَرَّ عندَك، أو في الدَّار» وأمَّا الصّفة والحالُ، فحكْمُهما حُكْمُ الخبر كما تقدَّم.

= بقوله: «عزَّ» الثلاثي اللَّازم، وقوله: «بُحبوبة» هو بضم فسكون، وبحبوحة كلِّ شيءٍ وَسَطُه «الهون» الذلُّ والهوان.

الإعراب: «**لك**» جارٌّ ومجرور متعلِّق بمحذوف خبر مقدم «**العزُّ**» مبتدأ مؤخر «**إنْ**» شرطية «**مولاك**» مولى: فاعل لفعل محذوف يقع فعل الشرط يفسِّره المذكور بعدَه، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور بعد أداة الشرط في محلٍّ جزم فعل الشرط، ومولى مضاف، والكاف ضمير خطاب مضاف إليه «**عزَّ**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى مولاك، والجملة لا محلَّ لها مفسِّرة، وجواب الشرط محذوف يدلُّ عليه الكلام، أي: إنْ عزَّ مولاك فلك العِزُّ «**وإنْ**» الواو عاطفة، وإنْ شرطية «**يَهُن**» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى مولاك «**فأنت**» الفاء واقعة في جواب الشرط، أنت: ضمير منفصل مبتدأ «**لدى**» ظرف متعلِّق بكائن الآتي، ولدى مضاف، و«**بحبوحة**» مضاف إليه، وبُحبوحة مضاف، و«**الهون**» مضاف إليه «**كائن**» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محلٍّ جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله: «كائن» حيثُ صرَّح به ـ وهو متعلَّق الظرف الواقع خبرًا ـ شذوذًا، وذلك لأنَّ الأصل عند الجمهور أن الخبر إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا أن يكون كلٌّ منهما متعلقًا بكون عامٍّ، وأنْ يكونَ هذا الكونُ العام واجبَ الحذفِ، كما قرَّره الشارح العلَّامة، فإنْ كان متعلقهما كونًا خاصًّا وجب ذكرُه، إلا أنْ تقوم قرينةٌ تدلُّ عليه إذا حُذف، فإنْ قامتْ هذه القرينةُ جاز ذكرُه وحذفه، وذهب ابن جنِّي إلى أنه يجوز ذكر هذا الكون العام؛ لكون الذكر هو الأصل، وعلى هذا يكونُ ذكرُه في هذا البيت ونحوِه ليس شاذًّا.

كذلك قالوا، والذي يتَّجه للعبد الضعيف ـ عفا الله تعالى عنه ـ وذَكَرَه كثير من أكابر العلماء أن «كائنًا، واستقر» قد يُراد بهما مجرد الحصول والوجود، فيكون كل منهما كونًا عامًّا واجب الحذف، وقد يُراد بهما حصول مخصوص، كالثبات وعدم قبول التحول والانتقال ونحو ذلك، فيكونُ كلٌّ منهما كونًا خاصًّا، وحينئذ يجوزُ ذكرُه، و«ثابت» و«ثبت» بهذه المنزلة؛ فقد يُراد بهما الوجودُ المطلق الذي هو ضد الانتقال، فيكونان عامَّين، وقد يُراد بهما القرار وعدم قابلية الحركة مثلاً، وحينئذ يكونان خاصَّين، وبهذا يُرَدُّ على ابن جني ما ذهب إليه، وبهذا أيضًا يتَّجه ذكر «كائن» في هذا البيت وذكر «مستقر» في نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠]؛ لأن المعنى أنه لما رآه ثابتًا كما لو كان موضعُه بين يديه من أول الأمر.

١٢٤ ـ وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرا عَنْ جُثَّةٍ وَإنْ يُفِدْ فَأَخْبِرا[(١)]

ظرفُ المكانِ يقع خبراً عن الجثَّة، نحو: «زَيدٌ عندَك» **وعن المعنى**، نحو: «القتالُ عندَك» **وأمَّا ظرفُ الزمان، فيقعُ خبراً عن المعنى**، منصوباً أو مجروراً بـ«في»، نحو: «القتالُ يَوْمَ الجُمعة، أو في يوم الجُمعَةِ» **ولا يقعُ خبراً عن الجُثَّة**، قال المصنِّف: إلا إذا أفادَ، نحو «اللَّيلةَ الهِلَالُ، والرُّطَبُ شَهْرَيْ رَبيعٍ» فإنْ لم يُفِدْ لم يقعْ خبراً عن الجُثَّة، نحو: «زَيدٌ اليَوْمَ».

وإلى هذا ذهب قومٌ منهم المصنف، وذهب غيرُ هؤلاء إلى المنع مطلقاً، فإن جاء شيءٌ من ذلك يُؤَوَّل، نحو قولهم: «اللَّيْلَةَ الهِلَالُ، والرُّطَبُ شَهْرَيْ رَبيع»، والتقدير: طلوعُ الهِلَالِ الليلةَ، ووُجودُ الرُّطَبِ شَهْرَيْ رَبيعٍ، هذا مذهبُ جمهور البصريين، وذهب قومٌ ـ منهم المصنِّفُ ـ إلى جواز ذلك من غيرِ شُذوذٍ [لكن] بشرط أن يُفيدَ[(٢)]، كقولك: «نحن في يَوْمٍ طَيِّبٍ، وفي شهر كذا»، وإلى هذا أشار بقوله: «وإنْ يُفِدْ فأَخْبِرا» فإنْ لم يُفِدْ امتنع، نحو: «زَيْدٌ يَوْمَ الجُمُعَةِ».

---

(١) «ولا» الواو للاستئناف، ولا: نافية «يكون» فعل مضارع ناقص «اسم» هو اسم يكون، واسم مضاف، و«زمان» مضاف إليه «خبراً» خبر يكون «عن جثة» جار ومجرور متعلق بقوله: خبراً، أو بمحذوف صفة لخبر «وإن» الواو للاستئناف، إن: شرطية «يفد» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كون الخبر اسم زمان «فأخبرا» الفاء واقعة في جواب الشرط، أخبر فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من فعل الأمر وفاعله في محل جزم جواب الشرط.

(٢) **هنا أمران يحسُنُ بنا أنْ نبينَهما لك بيانًا واضحًا:**

الأول: أن الاسم الذي يقع مبتدأ، إما أنْ يكونَ اسم معنى، كالقتل والأكل والنوم، وإما أن يكون اسم جثة، والمراد بها الجسم على أيِّ وَضْعٍ كان، كـ«زيدٍ والشمسِ والهلالِ والوردِ»، والظرفُ الذي يصحُّ أنْ يقعَ خبرًا، إما أن يكون اسم زمان، كـ«يوم، وزمان، وشهر، ودهر»، وإما أن يكون اسمَ مكان، نحو: «عند، ولدى، وأمام، وخلف»، والغالب أن الإخبار باسم المكان يفيد، سواء أكان المخبَرُ عنه اسم جُثَّة أم كان المخبَرُ عنه اسمَ معنى، والغالب أنَّ الإخبارَ باسم الزمان يفيد إذا كان المخبر عنه اسمَ معنى.

فلمَّا كان الغالبُ في هذه الأحوال الثلاثة حصولَ الفائدة، أجاز الجمهور الإخبار بظرف المكان مطلقًا، وبظرف الزمان عن اسم المعنى بدون شرط إعطاء للجميع حكمَ الأغلب الأكثر، ومن أجل أن الإخبار بالظرف المكاني مطلقًا وبالزمان عن اسم المعنى مفيد غالبًا لا دائمًا.

ومعنى هذا أن حصول الفائدة ليس بواجب في الإخبار حينئذٍ، من أجل ذلك استظهر جماعة من المحقِّقين =

١٢٥ - وَلَا يَجوزُ الابْتِدا بِالنَّكِرَهْ ... ما لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ[١]

١٢٦ - وَهَلْ فَتًى فيكُمْ فَما خِلٌّ لَنا ... وَرَجُلٌ مِنَ الكِرامِ عِنْدَنا[٢]

١٢٧ - وَرَغْبَةٌ في الخَير خَيْرٌ، وَعَمَلْ ... بِرٍّ يَزينُ وَلْيُقَسْ ما لَمْ يُقَلْ[٣]

= أنه لا يجوز الإخبار إلا إذا حصلت الفائدة به فعلاً، فلو لم تحصل الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن المعنى، نحو: «القتال زمانًا» أو لم تحصل من الإخبار باسم المكان، نحو: «زيد مكانًا» ونحو: «القتال مكانًا» لم يَجُزِ الإخبارُ، وإذنْ فالمدارُ عند هذا الفريق من العلماء على حصول الفائدة في الجميع، والغالب أنَّ الإخبار باسم الزمان عن الجثة لا يفيد، وهذا هو السرُّ في تخصيص الجمهورِ هذه الحالةَ بالنصِّ عليها.

الأمر الثاني: أن الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن اسم الجثَّة تحصل بأحد أمور ثلاثة:

أولها: أنْ يتخصَّصَ اسمُ الزمان بوصفٍ أو بإضافة، ويكون مع ذلك مجرورًا بـ«في»، نحو قولك: «نَحْنُ في يَوْمٍ قائظٍ، ونحن في زَمَنٍ كلُّه خيرٌ وبَرَكةٌ» ولا يجوز في هذا إلا الجرُّ بـ«في»، فلا يجوزُ أن تنصبَ الظرفَ ولو أنَّ نصبَه على تقدير: «في».

وثانيها: أن يكون الكلام على تقدير مضاف هو اسم معنى، نحو قولهم: «الليلةَ الهلالُ»، فإنَّ تقديرَه: الليلةَ طلوعُ الهلالِ، ونحو قول امرئ القيس بن حجر الكندي بعد مقتل أبيه: اليومَ خمرٌ وغدًا أمرٌ؛ فإنَّ التقديرَ عند النُّحاة في هذا المثال: اليوم شربُ خمر.

وثالثها: أن يكون اسم الجثة مما يشبه اسم المعنى في حصوله وقتًا بعد وقت، نحو قولهم: «الرُّطَبُ شَهْرَي رَبيعٍ»، و«الوردُ أيَّارَ»، ونحو قولنا: «القطنُ سبتمبر»، ويجوز في هذا النوع أن تجرَّه بفي، فتقول: الرطبُ في شهري ربيع، والورد في أيار؛ وهو شهر من الشهور الرومية يكون زمنَ الربيعِ.

(١) «**لا**» نافية «**يجوز**» فعل مضارع «**الابتدا**» فاعل يجوز «**بالنكرة**» جار ومجرور متعلق بالابتدا «**ما**» مصدرية ظرفية «**لم**» حرف نفي وجزم وقلب «**تفد**» فعل مضارع مجزوم بلم، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على النكرة «**كعند**» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وعند مضاف و«**زيد**» مضاف إليه «**نمرة**» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول المحذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كقولك: عند زيد نمرة.

(٢) «**هل**» حرف استفهام «**فتى**» مبتدأ «**فيكم**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «**فما**» نافية «**خل**» مبتدأ «**لنا**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «**ورجل**» مبتدأ «**من الكرام**» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرجل «**عندنا**» عند: ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه.

(٣) «**رغبة**» مبتدأ «**في الخير**» جار ومجرور متعلق به «**خير**» خبر المبتدأ «**وعمل**» مبتدأ، وعمل مضاف و«**بر**» مضاف إليه «**يزين**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عمل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «**وليقس**» الواو عاطفة أو للاستئناف، واللام لام الأمر، يقس: فعل مضارع مجزوم =

الأصْلُ في المبتدأ أنْ يكونَ معرفةً[(١)]، وقَدْ يكونُ نكرةً، لكِنْ بشرطِ أنْ تُفيدَ، **وتَحْصُلُ الفائدةُ بأحد أمور ذَكَرَ المصنِّفُ منها ستَّةً:**

أحدها: أن يتقدَّم الخبرُ عليها، وهو ظرفٌ أو جارٌّ ومجرور[(٢)]، نحو: «في الدَّارِ رَجُلٌ»، و«عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةٌ»[(٣)]، فإنْ تقدَّم وهو غيرُ ظَرْفٍ ولا جارٍّ ومجرور لم يَجُزْ، نحو: «قائِمٌ رَجُلٌ».

الثاني: أن يتقدَّم على النَّكرة استفهامٌ[(٤)]، نحو: «هَلْ فَتًى فيكُمْ؟».

= بلام الأمر، وهو مبني للمجهول «ما» اسم موصول نائب فاعل يقس «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يقل» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة.

(١) المبتدأ محكومٌ عليه، والخبر حكمٌ، والأصل في المبتدأ أن يتقدَّم على الخبر، والحكمُ على المجهول لا يفيدُ؛ لأن ذِكرَ المجهول أولَ الأمر يورثُ السامع حَيرةً؛ فتبعثه على عدم الإصغاء إلى حكمه، ومن أجل هذا وجب أن يكون المبتدأ معرفةً حتى يكونَ معينًا، أو نكرة مخصوصة، ولم يجب في الفاعل أن يكون معرفة ولا نكرة مخصصة؛ لأن حكمه ـ وهو المعبَّر عنه بالفعل ـ متقدم عليه البتَّة؛ فيتقرَّر الحكم أولاً في ذهن السامع، ثم يطلب له محكومًا عليه أيًّا كان، ومن هنا تعرف الفرقَ بين المبتدأ والفاعل، مع أنَّ كلَّ واحد منهما محكوم عليه، وكل واحد منهما معه حكمه، ومن هنا تعرف أيضًا السرَّ في جواز أنْ يكونَ المبتدأ نكرةً إذا تقدَّم الخبر عليه.

(٢) مثل الظرف والجار والمجرور الجملةُ، نحو قولهم: «قَصَدَكَ غلامُه رجل»، فرجل مبتدأ مؤخر، وجملة «قصدك غلامه» من الفعل وفاعله في محل رفع خبر مقدم، والمسوِّغ للابتداء بالنكرة هو تقديم خبرها وهو جملة.

واعلم أنه لا بدَّ ـ مع تقديم الخبر وكونه أحد الثلاثة: الجملة، والظرف، والجار والمجرور ـ من أنْ يكونَ مختصًّا، وذلك بأن يكون المجرور أو ما أضيف الظرف إليه والمسند إليه في الجملة مما يجوز الإخبار عنه، فلو قلت: «في دارِ رَجُلٍ رَجُلٌ»، أو قلت: «عند رَجُلٍ رَجُلٌ»، أو قلت: «وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ رَجُلٌ»، لم يصحَّ.

(٣) النَّمِرة ـ بفتح النون وكسرِ الميم ـ كساءٌ مخطَّط تلبَسُه الأعرابُ، وجمعه نِمَار.

(٤) اشترط جماعة من النحويين ـ منهم ابن الحاجب ـ لجواز الابتداء بالنكرة بعد الاستفهام شرطين:

الأول: أن يكون حرفُ الاستفهام الهمزة.

والثاني: أن يكون بعده «أم» نحو: أن تقول: أرجل عندك أم امرأة؟ وهذا الاشتراط غير صحيح، فلهذا بادر الناظم والشارح بإظهار خلافه بالمثال الذي ذكراه.

فإن قلت: فلماذا كان تقدم الاستفهام على النكرة مسوِّغًا للابتداء بها؟ فالجواب: أن نذكرك بأن الاستفهام =

الثالث: أنْ يتقدَّمَ عليها نَفْي[(١)]، نحو: «ما خِلٌّ لَنا».

الرابع: أن تُوصَفَ[(٢)]، نحو: «رَجُلٌ مِنَ الكِرام عِنْدَنا».

الخامس: أنْ تكونَ عامِلَةً[(٣)]، نحو: «رَغْبَةٌ في الخَيْرِ خَيْرٌ».

= إما إنكاري وإما حقيقي، أما الاستفهام الإنكاري فهو بمعنى حرف النفي، وتقدُّم حرف النفي على النكرة يجعلها عامَّة، وعموم النكرة عند التحقيق هو المسوِّغ للابتداء بها، إذ الممنوع إنما هو الحكم على فرد مُبْهم غير معين، فأما الحكم على جميع الأفراد فلا مانع منه، وأما الاستفهام الحقيقي، فوجه تسويغه الحقيقي أنَّ المقصودَ به السؤالُ عن فرد غير معيَّن يُطلَب بالسؤال تعيينُه، وهذا الفرد غير المعين شائع في جميع الأفراد، فكأن السؤال في الحقيقة عن الأفراد كلِّهم، فأشبَهَ العمومَ، فالمسوِّغ إما العموم الحقيقي وإما العموم الشبيه به.

(١) قد عرفتَ مما ذكرناه في وجه تسويغ الاستفهامِ الابتداءَ بالنكرة أن الأصل فيه هو النفي؛ لأن النفي هو الذي يجعل النكرة عامّةً متناوِلةً جميع الأفراد، وحمل الاستفهام الحقيقي عليه؛ لأنه شبيه بما هو بمعنى النفي، فالوجه في النفي هو صيرورة النكرة عامة.

(٢) يُشترط في الوصف الذي يسوغ الابتداء بالنكرة أن يكون مخصِّصاً للنكرة، فإن لم يكنِ الوصفُ مخصِّصاً للنكرة ـ نحو أن تقول: «رَجُلٌ مِنَ النَّاس عندَنا» ـ لم يصحَّ الابتداء بالنكرة.

والوصف على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: الوصف اللفظي، كمثال الناظم والشارح.

والنوع الثاني: الوصف التقديري، وهو الذي يكون محذوفًا من الكلام، لكنَّه على تقدير ذكره في الكلام، كقوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤] فإن تقدير الكلام: وطائفة من غيركم، بدليل ما قبله، وهو قوله تعالى: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

والنوع الثالث: الوصف المعنوي، وضابطه ألا يكون مذكورًا في الكلام ولا محذوفًا على نيَّة الذِّكر، ولكن صيغة النكرة تدلُّ عليه، **ولذلك موضعان**: **الموضع الأول**: أنْ تكونَ النكرة على صيغة التصغير، نحو قولك: رُجَيلٌ عندنا، فإن المعنى: رجل صغير عندنا، **والموضع الثاني**: أن تكون النكرة دالة على التعجُّب، نحو «ما» التعجبية في قولك: ما أحسنَ زيدًا، فإنَّ الذي سوَّغ الابتداء بـ«ما» التعجبية ـ وهي نكرة ـ كونُ المعنى: شيءٌ عظيمٌ حسَّنَ زيدًا، فهذا الأمر الواحد ـ وهو كون النكرة موصوفة ـ يشتمل على أربعة أنواع.

(٣) قد تكونُ النكرةُ عاملةً الرفعَ، نحو قولك: ضربٌ الزيدان حَسَنٌ، بتنوين ضرب؛ لأنه مصدر، وهو مبتدأ، والزيدان: فاعل المصدر، وحسن: خبر المبتدأ، وقد تكون عاملةً النَّصبَ كما في مثال الناظم والشارح؛ فإن الجارَّ والمجرور في محل نصب على أنه مفعول به للمصدر، وقد تكون عاملةً الجرَّ، كما في قوله عليه الصلاة والسلام: «خمسُ صَلَواتٍ كتبَهنَّ اللهُ في اليوم واللَّيلةِ»، ومن هذا تعلم أنَّ ذكرَ الأمر الخامس يُغني عن ذكر السادس؛ لأنَّ السادس نوع منه.

السادس: أن تكونَ مُضافةً، نحو: «عَمَلُ بِرٍّ يَزِينُ».

هذا ما ذكره المصنِّفُ في هذا الكتاب، وقد أنْهاها غَيْرُ المصنِّفِ إلى نَيِّفٍ وثلاثين موضعاً [وأكثرَ من ذلك(١)]، فذكر [هذه] السِّتَّةَ المذكورَةَ.

والسابع: أنْ تكونَ شَرْطاً، نحو: «مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ»(٢).

الثامن: أنْ تكونَ جَواباً، نحو أن يقال: مَنْ عندك؟ فتقول: «رَجُلٌ»، التقدير: «رَجُلٌ عِنْدي».

التاسع: أن تكون عامَّةً، نحو: «كُلٌّ يموتُ».

العاشر: أن يُقصَدَ بها التَّنويعُ، كقوله: [المتقارب]

٤٤ ـ فَأقْبَلْتُ زَحْفاً عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ   فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وَثَوْبٌ أَجُرّ(٣)

---

(١) قد علمتَ أنَّ بعض الأمور الستة يتنوَّع كل واحد منها إلى أنواع، فالذين عدُّوا أمورًا كثيرةً لم يكتفوا بذكر جنس يندرج تحته الأنواع المتعددة، وإنما فصَّلوها تفصيلاً لئلا يُحوِجوا المبتدئ إلى إجهاد ذهنه، وسترى في بعض ما يذكره الشارح زيادة على الناظم أنه مندرج تحت ما ذكره، كالسابع والتاسع والثاني عشر والرابع عشر، وسنبيِّنُ ذلك.

(٢) كان يغني عن هذا السابع ذِكرُ التاسع، لأنَّ الابتداء بالشرط إنَّما ساغ لكونه عامًّا.

(٣) هذا البيت من قصيدة لامرئ القيس أثبتها له أبو عَمرٍو الشيباني والمفضَّلُ الضَّبِّي وغيرُهما، وأول هذه القصيدة قوله:

لَا وأبِيكِ ابنةَ العَامِرِي   لَا يَدَّعِي القَومُ أنِّي أفِر

وزعم الأصمعيُّ في روايته عن أبي عَمرو بن العلاء أن القصيدة لرجل من أولاد النمر بن قاسط يقال له: ربيعة بن جشم، وأوَّلها عنده:

أَحَارِ ابنَ عَمرٍو كَأنِّي خَمِرْ   وَيَعدُو عَلَى المَرْءِ مَا يَأتَمِرْ

ويروى صدرُ البيت الشاهد هكذا:

فَلَمَّا دَنوتُ تَسَدَّيْتُهَا

اللغة: «تسدَّيتُها» تخطَّيت إليها، أو علَوتُها، والباقي ظاهر المعنى، ويُروى: «فثوب نسيت».

الإعراب: «**فأقبلت**» الفاء عاطفة، أقبلت: فعل ماض مبني على فتح مقدَّر وفاعل «**زحفًا**» يجوز أن يكون مصدرًا في تأويل اسم الفاعل، فيكون حالاً من التاء في «**أقبلت**» ويجوز بقاؤه على مصدريته، فهو مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: أزحف زحفًا «**على الركبتين**» جار ومجرور متعلق بقوله: «زحفًا» «**فثوب**» مبتدأ «**نسيت**» أو «**لبست**» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر، والرابط ضمير محذوف، والتقدير: نسيته، أو لبسته «**وثوب**» الواو عاطفة، ثوب مبتدأ «**أجرُّ**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا =

[فقوله: «ثوب» مبتدأ، و«لبست» خبره، وكذلك «أجرّ»].

الحادي عشر: أن تكون دُعاءً، نحو: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠].

الثاني عشر: أن يكون فيها معنى التَّعجُّب(١)، نحو: «ما أَحْسَنَ زَيْداً!».

الثالث عشر: أن تكون خَلَفاً من موصوف، نحو: «مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ كافِرٍ».

الرابع عشر: أن تكون مُصَغَّرَة، نحو: «رُجَيْلٌ عِنْدَنا»؛ لأنَّ التصغير فيه فائدةُ معنى الوصف، تقديره: «رَجُلٌ حَقيرٌ عِنْدَنا».

الخامس عشر: أن تكون في معنى المحصور، نحو: «شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ» و«شيء جاءَ

= تقديره: أنا، والجملة في محل رفع خبر، والرابط ضمير منصوب محذوف، والتقدير: أجرُّه، والجملة من المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على الجملة السابقة.

الشاهد فيه: قوله: «ثوب» في الموضعين، حيث وقع كلٌّ منهما مبتدأ، مع كونه نكرة؛ لأنه قصد التنويع، إذ جعل أثوابه أنواعًا، فمنها نوع أذهله حبُّها فنسيه، ومنها نوع قصد أن يجرَّه على آثار سيرهما ليعفيها حتى لا يعرفهما أحد، وهذا توجيه ما ذهب إليه العلَّامة الشارح.

وفي البيت توجيهان آخران ذكرهما ابن هشام وأصلهما للأعلم:

أحدهما: أن جملتي «نسيت، وأجرُّ» ليستا خبرين، بل هما نعتان للمبتدأين وخبراهما محذوفان، والتقدير: فمن أثوابي ثوب منسي وثوب مجرور.

والتوجيه الثاني: أن الجملتين خبران، ولكن هناك نعتان محذوفان، والتقدير: فثوب لي نسيته وثوب لي أجرُّه، وعلى هذين التوجيهين فالمسوغ للابتداء بالنكرة كونُها موصوفة.

وفي البيت رواية أخرى، وهي:

فثوبًا نسيتُ وثوبًا أجرّ

بالنصب فيهما، على أن كلًّا منهما مفعول للفعل الذي بعده، ولا شاهد في البيت على هذه الرواية، ويرجِّحُ هذه الرواية على رواية الرفع أنها لا تُحوِج إلى تقدير محذوف، وأن حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر مما لا يجيزُه جماعة من النُّحاة منهم سيبويه إلَّا لضرورة الشعر.

(١) قد عرفت أنَّ هذا الموضعَ والذي بعده داخلان في الموضع الرابع؛ لأننا بيَّنا لك أنَّ الوصف إما لفظي وإما تقديري، والتقديري أعمُّ من أنْ يكونَ المحذوف هو الوصف أو الموصوف، ومثل هذا يقال في الموضع الرابع عشر، وكذلك في الموضع الخامس عشر على ثاني الاحتمالين، وكان على الشارح ألا يذكرَ هذه المواضع تيسيراً للأمر على الناشئين، وقد سار ابن هشام في «أوضَحه» على ذكر الأجناس العامَّة، وبيان أنواع بعضها.

بِكَ» التقديرُ: «ما أَهَرَّ ذا نابٍ إلَّا شَرٌّ» وَ«ما جاءَ بِكَ إلَّا شيءٌ» على أحد القَوْلَيْنِ، والقول الثاني أن التقدير: «شَرٌّ عَظيمٌ أَهَرَّ ذا نابٍ» و«شَيءٌ عَظيمٌ جاءَ بِكَ»، فيكون داخلاً في قِسْمِ ما جاز الابتداءُ به لكونه موصوفاً؛ لأن الوصف أعَمُّ من أن يكونَ ظاهراً أو مقدَّراً، وهو ها هنا مُقَدَّر.

السادس عشر: أنْ يقع قبلَها واوُ الحالِ، كقوله: [الطويل]

ش٤٥ ـ سَرَيْنا وَنَجْمٌ قَدْ أَضاءَ فَمُذْ بَدا مُـحَـيَّـاكَ أَخْـفَـى ضَـوْءُهُ كُـلَّ شـارِقِ(١)

---

(١) هذا البيت من الشواهد التي لا يُعرف قائلها.

اللغة: «سرينا» من السُّرى، بضم السين، وهو السَّير ليلاً «أضاء» أنار «بدا» ظهر «محيَّاك» وجهك.

المعنى: شبَّه الممدوحَ بالبدر تشبيهًا ضمنيًّا، ولم يكتفِ بذلك حتى جعل ضوء وجهه أشدَّ من نور البدر وغيرِه من الكواكب المشرقة.

الإعراب: «**سرَيْنا**» فعل وفاعل «**ونجم**» الواو للحال، نجم مبتدأ «**قد**» حرف تحقيق «**أضاء**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى نجم، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «**فمذ**» اسم دلَّ على الزمان في محلٍّ رفع مبتدأ «**بدا**» فعل ماض «**محياك**» محيا: فاعل بدا، ومحيًّا مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه، والجملة في محلٍّ جرٍّ بإضافة «مذ» إليها. وقيل: «مذ» مضاف إلى زمن محذوف، والزمن مضاف إلى الجملة «**أخفى**» فعل ماض «**ضوءه**» ضوء: فاعل أخفى، وضوء مضاف، والضمير مضاف إليه «**كلَّ**» مفعول به لأخفى، و«كل» مضاف، و«**شارق**» مضاف إليه، والجملة من الفعل ـ الذي هو أخفى ـ والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وهو «مذ».

الشاهد فيه: قوله: «ونجم قد أضاء» حيث أتى بنجم مبتدأً مع كونه نكرة لسبقه بواو الحال. والذي نريد أن ننبهك إليه هاهنا أن المدار في التسويغ على وقوع النكرة في صدر الجملة الحاليةُ، سواء أكانت مسبوقة بواو الحال كهذا الشاهد، أم لم تكن مسبوقة به، كقول شاعر الحماسة (انظر شرح التبريزي ٤/ ١٣٠ بتحقيقنا):

تَـرَكـتُ ضَـأنـي تَـوَدُّ الـذِّئـبَ رَاعـيَـهَـا وأنَّـــهَـــا لا تَـــرَانـــي آخـــرَ الأبَـــدِ
الـذِّئـبُ يَـطْـرُقُـهَـا فِـي الـدَّهـرِ وَاحِـدَةً وكُـلَّ يَـومٍ تَـرَانِـي مُـديَـةٌ بِـيَـدِي

الشاهد فيهما: قوله: «مديةٌ» فإنه مبتدأ مع كونه نكرة، وسوَّغ الابتداءَ به وقوعه في صدر جملة الحال؛ لأن جملة «مدية بيدي» في محلٍّ نصب حال من ياء المتكلِّم في قوله: «تراني».

ويجوز أن يكون مثلَ بيت الشاهد قولُ الشاعر:

عِـندِي اصطِبَارٌ وشَكوَى عِندَ فَاتِنَتِي فَـهَـل بِـأعـجَـبَ مِـن هـذا امـرُؤٌ سَـمِـعَـا

فإن الواو في قوله: «وشكوى عند فاتنتي» يجوز أنْ تكونَ واو الحال، وشكوى مبتدأ، وهو نكرة، وعند ظرف متعلِّق بمحذوف خبر المبتدأ، فإذا أعربناه على هذا الوجه كان مثل بيت الشاهد تمامًا.

السابع عشر: أنْ تكونَ معطوفةً على مَعرفةٍ، نحو: «زَيدٌ ورَجُلٌ قائِمانِ».

الثامن عشر: أنْ تكونَ معطوفةً على وَصْفٍ، نحو: «تميميٌّ وَرَجُلٌ في الدَّارِ».

التاسع عشر: أنْ يُعْطَفَ عليها موصوفٌ، نحو: «رَجُلٌ وامْرَأَةٌ طَويلَةٌ في الدَّارِ».

العشرون: أنْ تكون مُبْهَمَة، كقول امرئ القيس: [المتقارب]

٤٦ ـ مُـرَسَّـعَـةٌ بَـيْـنَ أَرْسـاغِـهِ   بِـهِ عَـسَـمٌ يَـبْـتَـغـي أَرْنَـبـا[1]

---

(١) اتفق الرواة على أنَّ هذا البيت لشاعر اسمه امرؤ القيس كما قاله الشارح العلَّامة، لكن اختلفوا فيما وراء ذلك؛ فقيل: لامرئ القيس بن حجر الكندي الشاعر المشهور، وقال أبو القاسم الكندي: ليس ذلك بصحيح، بل هو لامرئ القيس بن مالك الحِميَري، لكن الثابت في نسخة ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي ـ برواية أبي عُبيدة والأصمعيِّ وأبي حاتم والزيادي، وفيما رواه الأَعلَم الشَّنْتَمري من القصائد المختارة ـ نسبة هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي، وقال السيد المرتضَى في «شرح القاموس» نقلاً عن «العُباب» ما نصُّه: «هو لامرئ القيس بن مالك الحميري، كما قاله الآمدي، وليس لابن حجر كما وقع في دواوين شعره، وهو موجود في أشعار حمير». اهـ. ومهما يكن من شيء فقد روى الرواة قبلَ بيت الشاهد قولَه:

أَيَـا هِـنْـدُ لَا تَـنْـكِـحِـي بُـوهَـةً   عَـلَـيْـهِ عَـقِـيـقَـتُـهُ أَحْـسَـبَـا

اللغة: «بوهة» هو بضم الباء: الرجل الضعيف الطائش، وقيل: هو الأحمق «عقيقته» العقيقة: الشَّعر الذي يولد به الطفل «أحسبا» الأحسب من الرجال: الرجل الذي ابيضَّتْ جِلْدتُه. وقال القُتَيبي: أراد بقوله: «عليه عقيقته» أنه لا يتنظَّفُ، وقال أبو علي: معناه أنه لم يعقَّ عنه في صِغَره فما زال حتى كبر وشابَتْ معه عقيقتُه «مرسَّعة» هي التميمة يعلِّقها مخافةَ العَطَب على طرف الساعد فيما بين الكوع والكُرسوع. وقيل: هي مثل المعاذة، وكان الرجل من جهلة العرب يشدُّ في يده أو رجله حِرزًا لدفع العين أو مخافةَ أن يموت أو يصيبه بلاء «بين أرساغه» الأرساغ: جمع رُسْغٍ، بوزن «قُفْل»، يعني أنه يجعلها في هذا المكان، ويُروى: «بين أرباقه» والأرباق: جمع رِبْق، بكسر فسكون، وهو الحبل فيه عدَّة عُرًى، ومعناه أنه يجعل تميمته في حبال «عَسَمٌ» اعوجاج في الرسغ ويبس «أرنبًا» حيوان معروف، وإنما طلب الأرنب دون الظباء ونحوِها لِما كانَتْ تزعمُه العربُ من أن الجنَّ تجتنبُها؛ فمن اتخذ كعبَها تميمةً، لم يقربه جنٌّ، ولم يؤذِهِ سحْرٌ، كذا كانوا يزعمون، وأراد أنه جبانٌ شديدُ الخوف.

المعنى: يخاطب هندًا أختَه ـ فيما ذكر الرواة ـ ويقول لها: لا تتزوجي رجلاً من جهلة العرب، يضعُ التمائم ويقعد عن الخروج للحروب، وفي رُسْغه اعوجاج ويبس، لا يبحث إلا عن الأرانب ليتخذَ كعوبها تمائمَ جُبنًا وفَرَقًا. =

الحادي والعشرون: أن تقع بعد «لولا»، كقوله: [البسيط]

ش٤٧ـ لَوْلَا اصْطِبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذي مِقَةٍ لَـمَّـا اسْـتَـقَـلَّـتْ مَـطَـايَـاهُـنَّ لِـلـظَّـعَـنِ[1]

= **الإعراب**: «**مرسَّعةٌ**» مبتدأ «**بين**» ظرف منصوب على الظرفية متعلِّق بمحذوف خبر المبتدأ، و«بين» مضاف، وأرساغ من «**أرساغه**» مضاف إليه، وأرساغ مضاف، والضمير مضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب نعت لبوهة في البيت السابق، والرابط بين جملة الصفة والموصوف هو الضمير المجرور محلًّا بالإضافة في قوله: «أرساغه»، «**به**» جار ومجرور متعلِّق بمحذوف خبر مقدَّم «**عَسَمٌ**» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب صفة ثانية لبوهة «**يبتغي**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى بوهة، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب صفة لبوهة أيضًا «**أرنبًا**» مفعول به ليبتغي، فقد وصف البوهة في هذين البيتين بخمس صفات: الأولى قوله: «عليه عقيقته» والثانية قوله: «أحسبا» والثالثة جملة: «مرسعة بين أرساغه»، والرابعة جملة: «به عسم»، والخامسة جملة: «يبتغي أرنبا».

الشاهد فيه: قوله: «مرسَّعة» فإنها نكرة وقعت مبتدأ، وقد سوَّغ الابتداءَ بها إبهامُها، ومعنى ذلك: أنَّ المتكلِّمَ قصد الإبهام بهذه النكرة، ولم يكن له غرض في البيان والتعيين أو تقليل الشيوع، وأنت خبير بأن الإبهام قد يكونُ من مقاصد البلغاء، ألا ترى أنه لا يريدُ مرسَّعة دون مرسعة، وهذا معنى قصد الإبهام الذي ذكره الشارح.

واعلم أن الاستشهاد بهذا البيت لا يتمُّ إلا على رواية «مرسَّعة» بتشديد السين مفتوحة، وبرفعها وتفسيرها بما ذكرنا، وقد رُوِيَتْ بتشديد السين مكسورة، ومعناها: الرجل الذي فسد موقُ عينه، وعلى هذا تُروى بالرفع والنصب؛ فرفعها على أنها خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو مرسعة، أي: البوهة السابق مرسعة، ونصبها على أنها صفة لبوهة في البيت السابق من باب الوصف بالمفرد، ولا شاهد في البيت لما نحن فيه الآن على إحدى هاتين الروايتين.

(١) لم ينسبوا هذا الشاهد إلى قائل معيَّن.

اللغة: «أودى» فعل لازم معناه هلك «مِقَةٍ» حُبٍّ، وفِعلُه: وَمَقَهُ يَمِقُه مِقَةً، كوَعَدَهُ يَعِدُه عِدَةً، والتاء في مِقَةٍ عوض عن فاء الكلمة، وهي الواو، كـ«عدة»، و«زنة» ونحوِهما «استقلت» نهضت وهمَّت بالمسير «الظعن» الرحيل والسفر، وهو بفتح العين هنا.

المعنى: يقول: إنه صبر على سفر أحبابه، وتجلَّد حين اعتزموا الرحيل، ولولا ذلك الصبرُ الذي أبداه وتمسَّك به، لظهر منه ما يهلك بسببه كلُّ من يحبُّه ويعطف عليه.

الإعراب: «**لولا**» حرف يدلُّ على امتناع الجواب لوجود الشرط «**اصطبار**» مبتدأ، والخبر محذوف وجوبًا تقديره: موجود، وقوله: «**لأودى**» اللام واقعة في جواب لولا، وأودى: فعل ماض «**كل**» فاعل أودى، وكل مضاف، و«**ذي**» مضاف إليه، وذي مضاف، و«**مقة**» مضاف إليه «**لما**» ظرف بمعنى حين مبني على =

الثاني والعشرون: أنْ تقعَ بعدَ فاءِ الجزاءِ، كقولهم: «إنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ في الرِّباطِ»(١).

الثالث والعشرون: أنْ تدخل على النَّكرةِ لامُ الابتداء، نحو «لَرَجُلٌ قائِمٌ».

الرابع والعشرون: أنْ تكونَ بعد «كَم» الخبرية، نحو قوله: [الكامل]

ش٤٨ ـ كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يا جَريرُ وَخالَةٍ   فَـدْعـاءُ قَـدْ حَـلَـبَـتْ عَـلَـيَّ عِـشـاري(٢)

= السكون في محلِّ نصب متعلِّق بقوله: أودى «**استقلت**» استقلَّ: فعل ماض، والتاء للتأنيث «**مطاياهُنَّ**» مطايا: فاعل استقل، ومطايا مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة من استقل وفاعله في محل جرٍّ بإضافة «لمَّا» إليها «**للظعن**» جارٌّ ومجرور متعلِّق باستقلَّت.

الشاهد فيه: قوله: «اصطبار» فإنه مبتدأ مع كونه نكرة، والمسوِّغ لوقوعه مبتدأً وقوعُه بعدَ «لولا».

وإنما كان وقوع النكرة بعد «لولا» مسوِّغًا للابتداء بها لأنَّ «لولا» تستدعي جوابًا يكونُ معلَّقًا على جملة الشرط التي يقعُ المبتدأُ فيها نكرةً، فيكون ذلك سببًا في تقليل شيوع هذه النكرة.

(١) هذا من أمثال العرب، والعَيْر ـ بفتح فسكون ـ هو الحمار، والرِّباط ـ بزنة كتاب ـ ما تُشَدُّ به الدَّابة، ويقال: قطع الظَّبْيُ رباطه، ويريدون: قطع حِبالته، يضرب للرضا بالحاضر وعدمِ الأسف على الغائب، والاستشهاد به في قوله: «فعير» حيث وقع مبتدأ ـ مع كونه نكرة ـ لكونه واقعًا بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط، وانظر هذا المثل في «مجمع الأمثال» للميداني (١/ ٢١ طبع بولاق، رقم ٨٢ في ١/ ٢٥ بتحقيقنا) وانظره في «جمهرة الأمثال» لأبي هلال العسكري (١/ ٨١ بهامش مجمع الأمثال طبع الخيرية) ورواه هناك: «إنْ هَلَكَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ في الرِّباطِ» وقال بعد روايته: يُضرب مثلاً للشيء يُقْدَر على العِوَضِ منه فيستخفُّ بفَقْدِه، ونحو هذا المثل في المعنى قول كثيِّر عزَّة:

هَـلْ وَصْـلُ عَـزَّةَ إلَّا وَصْـلُ غـانِـيَـةٍ   في وَصلِ غَانِيَةٍ مِن وَصْلِهَا بَدَلُ

(٢) البيت للفرزدق من كلمة يهجو فيها جريرًا، وقبله:

كَـمْ مِـن أبٍ لِـيَ يَـا جَـرِيـرُ كـأنَّـهُ   قَـمَـرُ الـمَـجـرَّةِ أو سِـرَاجُ نَـهـارِ

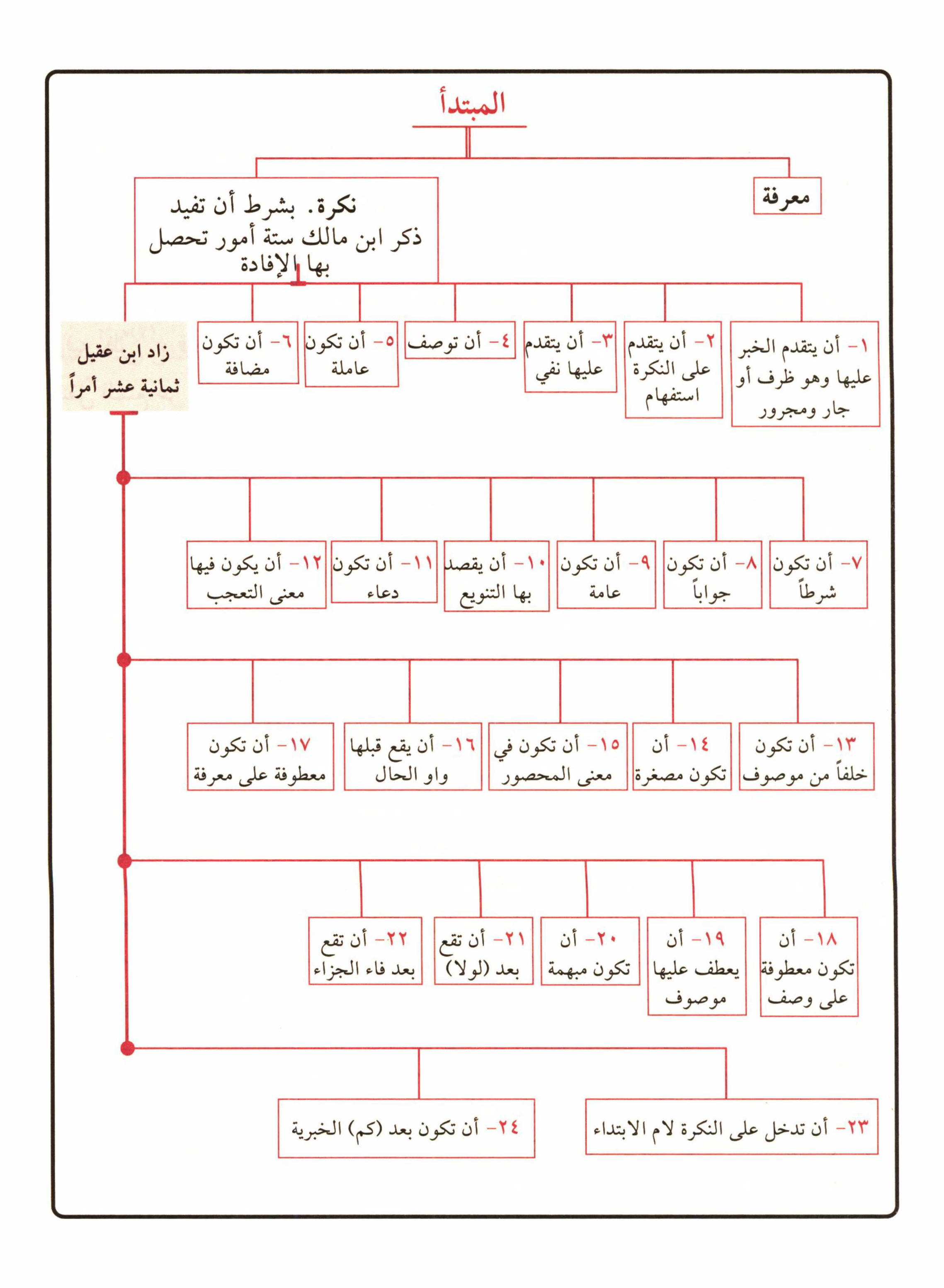
وَرِثَ الـمَـكَـارِمَ كَـابِـرًا عَـن كَـابِـرٍ   ضَـخـمُ الـدَّسِـيـعَـةِ كـلَّ يَـومِ فَـخَـارِ

اللغة: «المجرة» باب السماء، وقيل: هي الطريق التي تسير منها الكواكب «الدسيعة» الجَفنة، أو المائدة الكبيرة، وضخامتها كناية عن الكرم، لأن ذلك يدلُّ على كثرة الأكلة الذين يلتفُّون حولها «فدعاء» هي المرأة التي اعوجَّت إصبعها من كثرة حلبها، ويقال: الفدعاء هي التي أصاب رِجلَها الفَدَعُ من كثرة مشيها وراء الإبل. والفدع: زيغ في القدم بينها وبين الساق، وقال ابن فارس: الفدع: اعوجاج في المفاصل، كأنها قد زالت عن أماكنها «عشاري» العشار: جمع عشراء، بضم العين المهملة وفتح الشين، وهي الناقة التي أتى عليها من وضعها عشرةُ أشهر، وفي التنزيل الكريم: ﴿وَإِذَا ٱلْعِشَارُ عُطِّلَتْ﴾ [التكوير: ٤]. =

وقد أَنْهَى بعضُ المتأخِّرين ذلك إلى نَيِّفٍ وثلاثين موضعاً، وما لم أذكره منها أسْقَطْتُه لرجوعه إلى ما ذكرته، أو لأنه ليس بصحيح.

= **الإعراب:** «**كم**» يجوز أنْ تكونَ استفهاميةً، وأنْ تكونَ خبريةً «**عمَّة**» يجوزُ فيها وفي «**خالة**» المعطوفة عليها الحركاتُ الثلاث: أما الجرُّ فعلى أنَّ «**كم**» خبرية في محلِّ رفع مبتدأ، وخبرُه جملة «**حلبت**» وعمة: تمييز لها، وتمييز كم الخبرية مجرور، كما هو معلوم، وخالة: معطوف عليها، وأما النصب، فعلى أن «**كم**» استفهامية في محل رفع مبتدأ، وخبره جملة «**حلبت**» أيضًا، وعمَّة: تمييز لها، وتمييز كم الاستفهامية منصوب كما هو معلوم، وخالة معطوف عليها، وأما الرفع، فعلى أنَّ كم خبرية أو استفهامية في محل نصب ظرف متعلِّق بحلبت، أو مفعول مطلق عامله «**حلب**» الآتي، وعلى هذين يكون قوله: «**عمة**» مبتدأ، وقوله: «**لك**» جارٌّ ومجرور متعلِّق بمحذوف نعت له، وجملة «**قد حلبت**» في محلِّ رفع خبره، وتمييز «**كم**» على هذا الوجه محذوف، وهي ـ على ما عرفت ـ يجوز أن تكون خبرية فيقدر تمييزها مجرورًا، ويجوز أن تكون استفهامية فيقدر تمييزها منصوبًا، و«**فدعاء**» صفة لخالة، وقد حذف صفة لعمة مماثلة لها، كما حذف صفة لخالة مماثلة لصفة عمة، وأصل الكلام قبل الحذفين: «كم عمة لك فدعاء، وكم خالة لك فدعاء» فحذف من الأول كلمة فدعاء وأثبتها في الثاني، وحذف من الثاني كلمة لك وأثبتها في الأول، فحذف من كل مثل الذي أثبته في الآخر، وهذا ضرب من البديع يسميه أهل البلاغة «الاحتباك».

الشاهد فيه: قوله: «عمَّة» على رواية الرفع حيث وقعت مبتدأ مع كونها نكرة لوقوعها بعد «كم» الخبرية، كذا قال الشارح العلَّامة، وأنت خبير بعد ما ذكرناه لك في الإعراب أنَّ «عمَّة» على أيِّ الوجوه موصوفةٌ بمتعلق الجار والمجرور، وهو قوله: «لك» وبفدعاء المحذوف الذي يرشد إليه وصف خالة به، وعلى هذا لا يكون المسوِّغ في هذا البيت وقوع النكرة بعد «كم» الخبرية، وإنما هو وصف النكرة، وبحثت عن شاهد فيه الابتداء بالنكرة بعد كم الخبرية، ولا مسوغ فيه سوى ذلك، فلم أُوفَّقْ للعثور عليه.


المبتدأ
معرفة
نكرة. بشرط أن تفيد
ذكر ابن مالك ستة أمور تحصل بها الإفادة
١- أن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور
٢- أن يتقدم على النكرة استفهام
٣- أن يتقدم عليها نفي
٤- أن توصف
٥- أن تكون عاملة
٦- أن تكون مضافة
زاد ابن عقيل ثمانية عشر أمراً
٧- أن تكون شرطاً
٨- أن تكون جواباً
٩- أن تكون عامة
١٠- أن يقصد بها التنويع
١١- أن تكون دعاء
١٢- أن يكون فيها معنى التعجب
١٣- أن تكون خلفاً من موصوف
١٤- أن تكون مصغرة
١٥- أن تكون في معنى المحصور
١٦- أن يقع قبلها واو الحال
١٧- أن تكون معطوفة على معرفة
١٨- أن تكون معطوفة على وصف
١٩- أن يعطف عليها موصوف
٢٠- أن تكون مبهمة
٢١- أن تقع بعد (لولا)
٢٢- أن تقع بعد فاء الجزاء
٢٣- أن تدخل على النكرة لام الابتداء
٢٤- أن تكون بعد (كم) الخبرية

١٢٨ ـ والأصْلُ في الأخْبارِ أنْ تُؤخَّرا وَجَـوَّزوا الـتَّـقْـديـمَ إذْ لا ضَـرَرا[١]

الأصْلُ تقديمُ المبتدأ وتأخيرُ الخبرِ، وذلك لأنَّ الخبرَ وصفٌ في المعنى للمبتدأ، فاستحقَّ التأخيرَ كالوصف، ويجوز تقديمُه إذا لم يحصلْ بذلك لَبْسٌ أو نحوه، على ما سَيُبَيَّنُ، فتقول: «قائم زَيْدٌ، وقام أبوهُ زيدٌ، وَأَبوهُ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ، وفي الدَّارِ زَيْدٌ، وعِنْدَكَ عَمْرٌو» وقد وقع في كلامِ بعضِهم أنَّ مذهبَ الكوفيين مَنْعُ تَقَدُّمِ الخبر الجائز التأخير [عند البصريين] وفيه نَظَرٌ[٢]، **فإن بعضهم نقل الإجماعَ ـ من البصريين والكوفيين ـ على جواز «في دارِهِ زَيْدٌ»** فنقلُ المنعِ عن الكوفيينَ مُطلْقاً ليسَ بصحيحٍ[3]، هكذا قال بعضُهم، وفيه بحثٌ[٢].

---

(١) «والأصل» مبتدأ «في الأخبار» جار ومجرور متعلق به «أن» مصدرية «تؤخرا» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الأخبار، والألف للإطلاق، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ «وجوزوا» فعل وفاعل «التقديم» مفعول به لجوزوا «إذ» ظرف زمان متعلق بجوزوا «لا» نافية للجنس «ضررا» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، والألف للإطلاق، وخبر لا محذوف، أي: لا ضرر موجود، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذ إليها.

(٢) في كلام الشارح في هذا الموضوع قلق وركاكة لا تكاد تتبين منهما غرضه واضحًا، فهو أولاً ينقل عن بعضهم أنه ذكر أن الكوفيين لم يجوِّزُوا تقديمَ الخبر على المبتدأ. ثم يعترضُ على هذا النقل بقوله: «وفيه نظر» وينقل عن بعضٍ آخَرَ أنَّ الكوفيين يجوِّزون عبارةً ظاهرُ أمرها أنها من باب تقديم الخبر، فيكونُ كلامُ الناقل الأول على إطلاقه باطلاً؛ وكان ينبغي ـ على ذلك ـ تخصيصُه بما عدا هذه الصورة. ثم يعترض على النقل الثاني بقوله: «وفيه بحث»، وظاهر المعنى من ذلك أنَّ هذه العبارة التي ظنَّها ناقل المثال الثاني من باب تقديم الخبر ليست منه على وجه الجزم والقطع؛ لأنه يجوز فيها أن يكون «زيد» من قوله: «في داره زيد» فاعلاً بالجار والمجرور ولو لم يعتمد على نفي أو استفهام؛ لأن الاعتماد ليس شرطاً عند الكوفيين؛ فيكون تجويز الكوفيين هذه العبارةَ ليس دليلاً على أنهم يجوِّزون تقديم الخبر في صورة من الصور؛ فقد رجع الشارح على أول كلامه بالنقض. هذا من حيث تعبيره، فأما من حيث الموضوعُ في ذاته، فقد ذكر أبو البركات بن الأنباري في كتابه «الإنصاف في مسائل الخلاف» (ص٤٦ طبعة ثالثة بتحقيقنا) أن علماء الكوفة يرون أنه لا يجوزُ أن يتقدَّم الخبر على المبتدأ، مفردًا كان أو جملة، وعقد في ذلك مسألة خاصة، وعلى هذا لا يجوز أن يكون قولك: «في الدار زيد» ـ إنْ صحَّ عندهم هذا التعبير ـ من باب تقديم الخبر على المبتدأ عندهم. فإن قلت: فهذا الخبر جار ومجرور، والذي نقلته عنهم عدم تجويز التقدم إذا كان الخبر مفردًا أو جملة. فالجواب: أنَّ الجارَّ والمجرورَ ـ عند الجمهور خلافًا لابن السرَّاج الذي جعله قسمًا برأسه ـ لا يخلو حالُه مِنْ أنْ يكونَ في تقدير المفرد، أو في تقدير الجملة، وأيضًا فقد علَّلوا عدم تجويز التقدم بأن الخبر اشتمل على ضمير يعود على المبتدأ، فلو قدَّمناه لتقدَّم الضمير على مرجعه، وذلك لا يجوزُ عندَهم، وهذه العِلَّة نفسُها موجودة في الجار والمجرور، سواء أَقدَّرتَ متعلَّقَه اسمًا مشتقًّا أم قدَّرته فعلاً.

(3) ممن نقل هذا المنع عن الكوفيين المراديُّ في «توضيح المقاصد» ١/ ٤٨٢.

نعم مَنَعَ الكوفيون التَّقديمَ في مثل: «زَيْدٌ قائمٌ، وَزَيْدٌ قامَ أَبوهُ، وَزَيْدٌ أَبوهُ مُنْطَلِقٌ» والحقُّ الجواز، إذ لا مانعَ من ذلك، **وإليه أشار بقوله: «وَجَوَّزوا التَّقديم إذْ لا ضَرَرا»** فتقول: «قائمٌ زيدٌ» ومنه قولهم: «مَشْنوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ» فَمَنْ: مبتدأ، ومَشْنوءٌ: خبر مقدَّم. و: «قامَ أَبوهُ زَيْدٌ» ومنه قولُه: [البسيط]

ش٤٩ ـ قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كُنْتَ واحِدَهُ ... وَبـاتَ مُـنْـتَـشِـبـاً فـي بُـرْثُـنِ الأَسَـدِ[١]

فـ«مَنْ كُنْتَ واحِدَه» مبتدأ مؤخَّر، و«قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ»: خَبرٌ مقدَّمٌ، و«أَبوهُ مُنْطَلِقٌ زَيدٌ» ومنه قولُهُ: [الطويل]

ش٥٠ ـ إلَى مَلِكٍ ما أُمُّهُ مِنْ مُحارِبٍ ... أَبـوهُ ولَا كـانَـتْ كُـلَـيْـبٌ تُـصـاهِـرُهْ[٢]

---

(١) البيت لشاعر سيِّدنا رسولِ الله ﷺ حسان بن ثابت الأنصاري.

اللغة: «**ثكلت أمه**» هو من الثكل، وهو فقد المرأة ولدَها «منتشبًا» عالقًا داخلاً «بُرثن الأسد» مِخْلَبُه، وجمعه براثن، مثل: بُرْقُع وبَراقِع، والبراثن للسباع بمنزلة الأصابع للإنسان، وقال ابن الأعرابي: البرثن: الكفُّ بكمالها مع الأصابع.

الإعراب: «**قد**» حرف تحقيق «**ثكلت**» ثكل: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث «**أمه**» أم: فاعل ثكلت، وأم مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة من الفعل وفاعله في محلِّ رفع خبر مقدَّم «**من**» اسم موصول مبتدأ مؤخَّر «**كنت**» كان: فعل ماض ناقص، والتاء ضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محلِّ رفع «**واحده**» واحد: خبر كان، وواحد مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة من «كان» واسمها وخبرها لا محلَّ لها صلة الموصول الذي هو مَنْ «**وبات**» الواو عاطفة، بات: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى مَنْ «**منتشبًا**» خبر بات «**في برثن**» جار ومجرور متعلق بمنتشب، وبرثن مضاف، و«**الأسد**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «قد ثكلت أمه من كنت واحده» حيث قدم الخبر، وهو جملة «ثكلت أمه» على المبتدأ، وهو «من كنت واحده»، وفي جملة الخبر المتقدم ضمير يعود على المبتدأ المتأخر، وسهل ذلك أن المبتدأ ـ وإن وقع متأخرًا ـ بمنزلة المتقدم في اللفظ؛ فإنَّ رتبتَه التقدُّمُ على الخبر، كما نُصَّ عليه في بيت الناظم وفي مطلع شرح المؤلف لهذا الموضوع.

(٢) هذا البيت من كلمة للفرزدق يمدحُ بها الوليدَ بن عبد الملك بن مروان.

اللغة: «محارب» ورد في عدة قبائل، أحدها من قريش، وهو محارب بن فِهر بن مالك بن النضر. والثاني من قيس عيلان، وهو محارب بن خصفة بن قيس عيلان. والثالث من عبد القيس، وهو محارب بن عمرو ابن وديعة بن لكيز بن أفصى بن عبد القيس «كُليب» بزنة التصغير: اسم ورد في عدة قبائل أيضًا: أحدها في خزاعة، وهو كليب بن حُبشية بن سلول. والثاني في تغلب بن وائل، وهو كليب بن ربيعة بن الحارث بن =

فـ«أبوهُ»: مبتدأ [مؤخَّرٌ]، و«ما أمُّه من مُحارِبٍ»: خبرٌ مقدَّمٌ.

ونَقَلَ الشريفُ أبو السعادات هِبَةُ الله بن الشَّجَري الإجماعَ من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملةً، وليس بصحيح، وقد قدَّمنا نقْلَ الخلاف في ذلكَ عن الكوفيين.

١٢٩ ـ فامْنَعْهُ حينَ يَسْتَوي الجُزْآنِ عُـرْفـاً وَنُـكْـراً عـادِمَـيْ بَـيـانِ[1]

= زهير. والثالث في تميم، وهو كليب بن يربوع بن حنظلة بن مالك. والرابع في النَّخَع، وهو كليب بن ربيعة بن خزيمة بن معد بن مالك بن النخع. والخامس في هوازن، وهو كليب بن ربيعة بن صعصعة.

الإعراب: «**إلى ملك**» جار ومجرور متعلّق بقوله: «أسوق مطيتي» في بيت سابق على بيت الشاهد، وهو قوله:

رَأونِـي فَـنَـادَونِـي أسُـوقُ مَـطِـيَّـتِـي بـأصـواتِ هَـلَّالٍ صِـعَـابٍ جَـرَائِـرُهْ

«**ما**» نافية مهملة، أو تعمل عمل ليس «**أمه**» أم: مبتدأ، أو اسم ما، وأم مضاف، والضمير مضاف إليه «**من محارب**» جارٌّ ومجرور متعلِّق بمحذوف خبر المبتدأ، أو خبر «ما» وجملة «ما» ومعموليها في محل رفع خبر مقدم «**أبوه**» أبو: مبتدأ مؤخر، وأبو مضاف، والضمير مضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبرِه في محلِّ جرٍّ صفة لملك «**ولا**» الواو عاطفة، لا: نافية «**كانت**» كان: فعل ماض ناقص، والتاء تاء التأنيث «**كليب**» اسم كان «**تصاهره**» تصاهر: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي، يعود إلى كليب، والضمير البارز مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر «كان»، وجملة كان واسمها وخبرها في محل جرٍّ معطوف على جملة الصفة.

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهد للنحاة وشاهد لعلماء البلاغة، فأما النحاة، فيستشهدون به على تقديم الخبر ـ وهو جملة «ما أمُّه من محارب» ـ على المبتدأ ـ وهو قوله: «أبوه» ـ والتقدير: إلى ملك أبوه ليست أمه من محارب، وأما علماء البلاغة، فيذكرونه شاهدًا على التعقيد اللفظي الذي سببه التقديم والتأخير، ومثله في ذلك قول الفرزدق أيضًا يمدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي، وهو خال هشام بن عبد الملك بن مروان:

وَمَـا مِـثْـلُـهُ فِـي الـنَّـاسِ إلَّا مُـمَـلَّـكًـا أبُـو أُمِّـهِ حَـيٌّ أبُـوهُ يُـقَـارِبُـهْ

التقدير: وما مثلُه في الناس حيٌّ يقاربُه إلا مملَّكًا أبو أمِّه أبوه.

(١) «**فامنعه**» امنع: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير البارز ـ العائد على تقديم الخبر ـ مفعول به لامنع «**حين**» ظرف زمان متعلق بامنع «**يستوي**» فعل مضارع «**الجزآن**» فاعل يستوي، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة «حين» إليها «**عرفاً**» تمييز «**ونكراً**» معطوف عليه «**عادمي**» حال من «الجزآن» وعادمي مضاف و«**بيان**» مضاف إليه، والتقدير: فامنع تقديم الخبر في وقت استواء جزأي الجملة ـ وهما المبتدأ والخبر ـ من جهة التعريف والتنكير، بأن يكونا معرفتين أو نكرتين كل منهما صالحة للابتداء بها، حال كونهما عادمي بيان، أي لا قرينة معهما تعين المبتدأ منهما من الخبر.

١٣٠ ـ كَذا إذا ما الفِعْلُ كانَ الخَبَرا ... أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمالُهُ مُنحَصِرا[١]

١٣١ ـ أوْ كانَ مُسْنَداً لِذي لامِ ابْتدا ... أوْ لازِمِ الصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدا[٢]

ينقسمُ الخبرُ ـ بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيرِه عنه ـ **ثلاثَةَ أقسامٍ**: قسمٌ يجوزُ فيه التقديمُ والتأخيرُ، وقد سبقَ ذكرُه، وقسمٌ يجبُ فيه تأخيرُ الخَبرِ، وقسمٌ يجبُ فيه تقديمُ الخبرِ.

فأشار بهذه الأبياتِ إلى الخبرِ الواجب التأخير، فذكر منه خمسَةَ مواضِعَ:

الأول: أنْ يكونَ كلٌّ من المبتدأ والخبر معرفَةً أو نكرَةً صالحةً لجعلها مبتدأ، ولا مبيِّنَ للمبتدأ من الخبر، نحو: «زَيْدٌ أَخوكَ، وَأَفْضَلُ مِنْ زَيدٍ أفْضَلُ مِنْ عَمْرو» ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوِه، لأنك لو قدَّمته فقلت: «أخوك زيد، وأفضلُ من عَمرٍو أفضلُ مِنْ زيد» لكان المقدَّمُ مبتدأ[٣]، وأنت تريد أن يكون خبراً من غير دليل يدلُّ عليه، فإنْ وُجِدَ دليل يدلُّ

---

(١) «كذا» جار ومجرور متعلق بامنع «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «الفعل» اسم لكان محذوفة تفسرها المذكورة بعدها، والخبر محذوف أيضاً، والجملة من كان المحذوفة واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذا إليها «كان» فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل «الخبرا» الخبر: خبر «كان» والألف للإطلاق، والجملة لا محل لها مفسرة «أو» عاطفة «قصد» فعل ماض مبني للمجهول «استعماله» استعمال: نائب فاعل قصد، واستعمال مضاف والضمير مضاف إليه «منحصراً» حال من المضاف إليه، وجاز ذلك لأن المضاف عامل فيه.

(٢) «أو» عاطفة «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر «مسنداً» خبر كان «لذي» جار ومجرور متعلق بمسند، وذي مضاف، و«لام» مضاف إليه، ولام مضاف، و«ابتدا» مضاف إليه «أو» عاطفة «لازم» معطوف على ذي، ولازم مضاف، و«الصدر» مضاف إليه «كمن» الكاف جارة لقول محذوف كما تقدم مراراً «من» اسم استفهام مبتدأ «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «منجداً» حال من الضمير المستتر في الخبر الذي هو الجار والمجرور، وذلك الضمير عائد على المبتدأ الذي هو اسم الاستفهام.

(٣) إذا كانت الجملة مكوَّنة من مبتدأ وخبر وكانا جميعًا معرفَتين، **فللنُّحاة في إعرابها أربعة أقوال**: **أولها**: أن المتقدِّم مبتدأ والمؤخَّر خبر، سواء أكانا متساويين في درجة التعريف أم كانا متفاوتين، وهذا هو الظاهر من عبارة الناظم والشارح. **وثانيها**: أنه يجوز جعلُ كلٍّ واحد منهما مبتدأ؛ لصحة الابتداء بكلٍّ واحد منهما. **والثالث**: أنه إن كان أحدهما مشتقًّا والآخر جامدًا، فالمشتقُّ هو الخبر، سواء أتقدَّم أم تأخر، وإلَّا ـ بأن كانا جامدين، أو كان كلاهما مشتقًّا ـ فالمقدَّم مبتدأ. **والرابع**: أن المبتدأ هو الأعرف عند المخاطب، سواء أتقدَّم أم تأخَّر، فإنْ تساويا عندَه فالمقدَّم هو المبتدأ.

على أنَّ المتقدِّمَ خبرٌ جاز، كقولك: «أبو يوسُفَ أبو حَنيفَة» فيجوزُ تقدُّمُ الخبرِ ـ وهو أبو حنيفةَ ـ لأنَّه معلومٌ أنَّ المرادَ تشبيهُ أبي يوسفَ بأبي حنيفةَ، لا تشبيهُ أبي حنيفة بأبي يوسف[1]، ومنه قولُه: [الطويل]

ش٥١ ـ بَنونا بَنو أبْنائِنا وبَناتُنا بَنوهُنَّ أبْناءُ الرِّجالِ الأباعِدِ[٢]

---

(1) لأنه لا يُشبَّهُ الأستاذُ بالتلميذ، بل المعهود تشبيه التلميذ بالأستاذ.

(٢) نسب جماعة هذا البيت للفرزدق، وقال قوم: لا يُعلم قائلُه، مع شهرته في كتب النحاة وأهل المعاني والفَرَضيين.

الإعراب: «**بنونا**» بنو: خبر مقدَّم، وبنو مضاف، والضمير مضاف إليه «**بنو**» مبتدأ مؤخَّر، وبنو مضاف، وأبناء من «**أبنائنا**» مضاف إليه، وأبناء مضاف، والضمير مضاف إليه «**وبناتنا**» الواو عاطفة، بنات: مبتدأ أول، وبنات مضاف، والضمير مضاف إليه «**بنوهنَّ**» بنو: مبتدأ ثان، وبنو مضاف، والضمير مضاف إليه «**أبناء**» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وأبناء مضاف، و«**الرجال**» مضاف إليه «**الأباعد**» صفة للرجال.

الشاهد فيه: قوله: «بنونا بنو أبنائنا» حيث قدَّم الخبر ـ وهو ـ «بنونا» ـ على المبتدأ ـ وهو «بنو أبنائنا» ـ مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف؛ فإنَّ كلًّا منهما مضاف إلى ضمير المتكلم، وإنما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية تعيِّن عند السامع المبتدأ منهما؛ فإنك قد عرفتَ أن الخبر هو محطُّ الفائدة، فما يكونُ فيه أساس التشبيه ـ وهو الذي تذكر الجملة لأجله ـ فهو الخبر؛ فإذا سمع أحد هذا البيت تبادر إلى ذهنه أن المتكلِّم به يريد تشبيه أبناء أبنائهم بأبنائهم، دون العكس.

وبعد، فقد قال ابن هشام يعترض على ابن الناظم استشهادَه بهذا البيت: «قد يقال: إنَّ هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير، وإنه جاء على التشبيه المقلوب، كقول ذي الرمة:

وَرَمـلٍ كـأوراكِ الـعَذَارى قَـطَعـتُـهُ

فكان ينبغي أن يستشهد بما أنشده في «شرح التسهيل» من قول حسان بن ثابت:

قَـبِـيـلـةٌ ألأمُ الأحـيَـاءِ أكـرَمُـهَـا وأغـدرُ الـنَّـاسِ بـالـجِـيرانِ وَافِـيـهَـا

إذ المرادُ الإخبارُ عن أكرمها بأنه ألأم الأحياء، وعن وافيها بأنَّه أغدرُ الناس، لا العكس. اهـ كلام ابن هشام».

والجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أنَّ التشبيه المقلوب من الأمور النادرة، والحمل على ما يندر وقوعه لمجرد الاحتمال مما لا يجوز أن يصارَ إليه، وإلا فإن كلَّ كلام يمكن تطريق احتمالات بعيدة إليه؛ فلا تكون ثمَّةَ طمأنينةٌ على إفادة غرض المتكلم بالعبارة.

وثانيهما: أن ما ذكره في بيت حسان من أن الغرض الإخبارُ عن أكرم هذه القبيلة بأنه ألأم الأحياء، وعن أوفى هذه القبيلة بأنه أغدر الأحياء، هذا نفسه يجري في بيت الشاهد فيقال: إن غرض المتكلم الإخبار =

فقوله: «بَنونا» خبرٌ مقدَّم، و«بنو أبنائنا» مبتدأ مؤخَّر؛ لأنَّ المرادَ الحكمُ على بني أبنائهم بأنَّهم كبنيهم، وليس المرادُ الحكمَ على بنيهم بأنَّهم كبَني أبنائهم.

والثاني: أنْ يكونَ الخَبَر فِعْلاً رافعاً لضمير المبتدأ مستتراً، نحو: «زَيْدٌ قامَ» فقام وفاعلهُ المقدَّر[١] خَبَرٌ عن زَيْدٍ، ولا يجوزُ التقديمُ، فلا يقال: «قامَ زَيد» على أن يكون «زيدٌ» مبتدأً مؤخّراً، والفعلُ خبراً مقدَّماً، بل يكون «زيد» فاعلاً لقام، فلا يكون من باب المبتدأ والخبر، بل من باب الفعل والفاعل، فلو كان الفعل رافعاً لظاهِرٍ ـ نحو: «زيد قامَ أبوهُ» ـ جاز التقديمُ، فتقول: «قامَ أَبوهُ زَيدٌ»، وقد تقدَّم ذِكرُ الخلاف في ذلك[٢]، وكذلك يجوزُ التقديمُ إذا رفع الفعل ضميراً بارزاً، نحو: «الزَّيدانِ قاما» فيجوز أن تُقَدِّم الخبرَ فتقول: «قاما الزَّيدانِ» ويكونُ «الزيدانِ» مبتدأ مؤخراً، و «قاما» خبراً مقدماً، ومَنَعَ ذلك قومٌ.

وإذا عرفْتَ هذا، فقولُ المصنِّفِ: «كذا إذا ما الفعلُ كانَ الخَبَرا» يقتضي [وجوبَ] تأخيرِ الخبرِ الفِعْليِّ مُطْلقاً، وليسَ كذلك، بل إنَّما يجبُ تأخيرُه إذا رفع ضميراً للمبتدأ مستتراً، كما تقدَّم.

الثالث: أنْ يكونَ الخبر محصوراً بإنَّما، نحو: «إنَّما زَيد قائم» أو بإلا، نحو: «ما زَيدٌ إلا قائِم» وهو المراد بقوله: «أو قُصِدَ استعماله منحصرا»، فلا يجوز تقديم «قائم» على «زيد» في المثالَين، وقد جاء التقديمُ مع «إلَّا» شذوذاً كقول الشاعر: [الطويل]

ش٥٢ ـ فَيا رَبِّ هَلْ إلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجى ... عَلَيْهِمْ وَهَلْ إلَّا عَلَيْكَ المُعَوَّلُ[٣]

= عن أبناء أبنائهم بأنهم يشبهون أبناءهم، وليس الغرض أن يخبر عن بنيهم بأنهم يشبهون بني أبنائهم، فلما صحَّ أن يكون غرض المتكلِّم معينًا للمبتدأ، صحَّ الاستشهاد ببيت الشاهد.

ومثل بيت الشاهد قول الكُميت بن زيد الأسدي:

كَلامُ النَّبِيِّينَ الهُداةِ كَلامُنَا ... وَأفعالَ أهلِ الجاهِلِيَّةِ نَفعَلُ

فإنَّ الغرض تشبيه كلامهم بكلام النبيين الهداة، لا العكس.

(١) أراد بالمقدر ههنا المستتر فيه.

(٢) يريد خلاف البصريين والكوفيين، حيث جوَّز البصريون التقديم ومنعه الكوفيون (واقرأ الهامشة رقم٢ في ص٢١٨).

(٣) البيت للكُمَيت بن زيد الأسدي، وهو الشاعر المقدَّم، العالِم بلغات العرب، الخبير بأيامها، وأحد شعراء مضر المتعصبين على القحطانية، والبيت من قصيدة له من قصائد تسمَّى الهاشميات قالها في مدح =

[الأصل: «وهَلِ المُعَوَّلُ إلا عليكَ» فَقَدَّمَ الخبر.

الرابع: أن يكون خبرًا لمبتدأ قد دخلَتْ عليه لامُ الابتداء، نحو: «لَزَيْدٌ قائِمٌ» وهو المشار إليه بقوله: «أو كان مُسنَداً لذي لام ابتدا»] فلا يجوزُ تقديمُ الخبرِ على اللَّامِ، فلا

= بني هاشم، وأولها قوله:

أَلَا هَـلْ عَـمٍ فـي رَأْيِـهِ مُـتَـأَمِّـلُ وَهَـلْ مُـدْبِـرٌ بَـعْـدَ الإِسَـاءَةِ مُـقْـبِـلُ

اللغة: «عم» العمى ذهاب البصر من العينين جميعًا، ولا يقال: عمى، إلا على ذلك، ويقال لمن ضلَّ عنه وجه الصواب: هو أعمى وعم، والمرأة عمياء وعمية «مدبر» هو في الأصل مَنْ ولَّاك قَفَاه، ويراد منه الذي يعرض عنك ولا يباليك «المعوَّل» تقول: عوَّلت على فلان؛ إذا جعلته سندَك الذي تلجأ إليه، وجعلت أمورك كلَّها بين يديه، والمعول ههنا مصدر ميمي بمعنى التعويل.

الإعراب: «**يا رب**» يا: حرف نداء، رب: منادى منصوب بفتحة مقدَّرة على ما قبل ياء المتكلِّم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها «**هل**» حرف استفهام إنكاري دال على النفي «**إلا**» أداة استثناء ملغاة «**بك**» جار ومجرور متعلِّق بمحذوف خبر مقدم «**النصر**» مبتدأ مؤخر «**يرتجى**» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على «النصر» ويجوز أن يكون «بك» متعلقًا بقوله: يرتجى، وجملة يُرتجى مع نائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر «**عليهم**» جار ومجرور متعلق في المعنى بالنصر، ولكن الصناعة تأباه؛ لما يلزمُ عليه من الفَصْل بين العامِلِ ومعموله بأجنبي، لهذا يجعلُ متعلِّقًا بيُرتجى «**وهل**» حرف استفهام تضمَّن معنى النفي «**إلَّا**» أداة استثناء مُلْغاة «**عليك**» جارٌّ ومجرور متعلِّق بمحذوف خبر مقدَّم «**المعوَّل**» مبتدأ مؤخَّر.

الشاهد فيه: قوله: «بك النصر» و«عليك المعول» حيثُ قدَّم الخبر المحصور بإلَّا في الموضعين شُذوذًا، وقد كان من حقه أن يقول: هل يرتجى النصر إلا بك، وهل المعول إلا عليك، وأنت خبير بأن الاستشهاد بقوله: «بك النصر» لا يتم إلا على اعتبار أنَّ الجار والمجرور خبرٌ مقدَّم، والنصر مبتدأ مؤخر، فأما على اعتبار أن الخبر هو جملة «**يرتجى**» فلا شاهد في الجملة الأولى من البيت لما نحن فيه، ويكون الشاهد في الجملة الثانية وحدها، وعبارة الشارح تفيد ذلك، فإنه ترك ذكر الاستشهاد بالجملة الأولى لاحتمالها وجهًا آخر، وقد علمت أن الدليل إذا احتمل وجهًا آخر سقط الاستدلال به.

والحكم بشذوذ هذا التقديم إطلاقًا - كما ذكره الشارح - هو رأي جماعة النحاة؛ فأما علماء البلاغة فيقولون: إن كانت أداةُ القَصْرِ هي «إنما» لم يَسُغْ تقديمُ الخبر إذا كان مقصورًا عليه، وإنْ كانت أداةُ القَصْرِ «إلَّا» فإن قدمت الخبر وقدمتَ معه «إلا» كما في هذه العبارة، صحَّ التقديمُ؛ لأن المعنى المقصود لا يضيع؛ إذ تقديم «إلا» معه يبيِّن المرادَ.

وأنت لو جعلت الخبر في صدر البيت هو جملة «يرتجى» وجعلت الجارَّ والمجرور متعلقًا به، كان في هذه العبارة تقديم معمول الخبر على المبتدأ، وهم يستدلُّون بتقديم المعمول على جواز تقدُّم العامل.

تقولُ: «قائمٌ لزَيْدٌ» لأنَّ لام الابتداءِ لها صَدْرُ الكلامِ، وقد جاءَ التقديمُ شذوذاً، كقول الشاعر: [الكامل]

ش٥٣ ـ خالي لأنْتَ وَمَنْ جَريرٌ خالُهُ   يَـنَـلِ الـعَـلَاءَ وَيَـكْـرُمِ الأخْـوالَا[1]

---

(١) البيت من الشواهد التي لم يعرف قائلها.

اللغة: «جرير» يُروى في مكانه: «تميم» ويُروى أيضًا: عويف «العلاء» بفتح العين المهملة ممدودًا: الشَّرفُ والرِّفعة، وقيل: هو مصدر: عَلِيَ في المكان يَعْلَى، على وَزْنِ رَضِيَ يَرْضَى، وأما في المرتبة فيقال: علا يعلو علوًّا، مثل: سما يسمو سموًّا.

الإعراب: «**خالي لأنت**» يجوزُ فيه إعرابان: أحدهما: أنْ يكونَ «**خال**» مبتدأ، وهو مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، واللام للابتداء، و«**أنت**» خبر المبتدأ، وفيه ـ على هذا الوجه من الإعراب ـ شذوذ من حيث دخولُ اللام على الخبر، مع أنها خاصَّة بالدخول على المبتدأ. وثانيهما: أن يكون «خالي» خبرًا مقدمًا، و«لأنت» مبتدأ مؤخّرًا. وهذا الوجه هو الذي قصد الشارح الاستشهاد بالبيت من أجله، وليس شاذًّا من الجهة التي ذكرناها أولاً، وإن كان فيه الشذوذ الذي ذكره الشارح، وسنبيِّنه عندَ الكلام على الاستشهاد «**ومن**» الواو للاستئناف، من: اسم موصول مبتدأ «**جرير**» مبتدأ «**خاله**» خال: خبر المبتدأ الذي هو جرير، وخال مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة من جرير وخبرِه لا محل لها صلة الموصول «**ينل**» فعل مضارع جُزم تشبيهًا للموصول بالشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، يعود إلى من «**العلاء**» مفعول به لينل، وجملة الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ، وهو «من» «**ويكرم**» الواو عاطفة، يكرم: فعل مضارع معطوف على «ينل»، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى «من» «**الأخوالا**» قال العيني: هو مفعول به، وهو بعيد كل البعد، ولا يسوغ إلا على أن يكونَ يكرم مضارع أكرم مبنيًّا للمجهول، والأَوْلى أنْ يكون قوله: «يكرم» مضارع كرم، ويكون قوله: «الأخوالا» تمييزًا: إما على مذهب الكوفيين الذين يجوِّزون دخول «أل» المعرِّفة على التمييز، وإما على أن تكون «أل» زائدة على ما قاله البصريون في قول الشاعر:

... وَطِبتَ النَّفسَ يا قَيسُ عن عَمرِو

الشاهد فيه: في هذا البيت ثلاثة شواهد للنحاة:

الأول: في قوله: «ينل العلاء» فإن هذا فعل مضارع لم يسبقْه ناصبٌ ولا جازم، وقد كان من حقِّه أنْ يجيءَ به الشاعر مرفوعًا فيقول: «ينالُ العَلاء» ولكنَّه جاء به مجزومًا؛ فحذف عين الفعل كما يحذفها في «لم يخف» ونحوِه، والحامل له على الجزم تشبيه الموصول بالشرط، كما شبهه الشاعر به حيث يقول:

كَذاكَ الَّذي يَبغِي عَلى النّاسِ ظالماً   تُصِبهُ عَلى رَغْمٍ عَواقِبُ ما صَنَعْ

وليس لك أن تزعم أن «مَنْ» في قوله: «من جرير خاله» شرطية؛ فلذلك جزم المضارع في جوابها؛ لأن ذلك يستدعي أن تجعل جملة «جرير خاله» شرطاً، وهو غير جائز عند أحد من النحاة؛ لأن جملة الشرط لا تكون اسمية أصلاً (وانظر ـ مع ذلك ـ شرح الشاهد رقم ٥٨ الآتي). =

فـ«لأَنْتَ» مبتدأ [مؤخَّر] و «خالي» خَبَرٌ مُقدَّم.

الخامس: أن يكون المبتدأ لهُ صَدْرُ الكلام، كأسماء الاستفهام(1)، نحو: «مَنْ لي مُنْجِداً؟» فمن: مبتدأ، وَلي: خبرٌ، ومُنْجِداً: حال، ولا يجوزُ تقديمُ الخبرِ على «مَنْ»، فلا تقول: لي مَنْ [منجداً]؟

١٣٢ ـ وَنَحْوُ عِنْدي دِرْهَمٌ وَلي وَطَرْ ... مُلْتَزَمٌ فيهِ تَقَدُّمُ الخَبَرْ(٢)

١٣٣ ـ كَذا إذا عادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ ... مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبيناً يُخْبَرُ(٣)

= **والشاهد الثاني**: في قوله: «ويَكْرُمِ الأخوالا» فإنه تمييز على ما اخترناه، وقد جاء به معرفة، وهذا يدلُّ للكوفيين الذين يرون جواز مجيءِ التمييز معرفة، والبصريون يقولون: أل في هذا زائدةٌ لا معرِّفة.

والشاهد الثالث ـ وهو الذي من أجله أنشد الشارح هذا البيت هنا ـ في قوله: «خالي لأنت» حيث قدم الخبر ـ مع أن المبتدأ متصل بلام الابتداء ـ شذوذًا.

وفي البيت توجيهات أخرى أشرنا إلى أحدها في الإعراب. **والثاني**: أنه أراد: «لخالي أنت» فأخّر اللّام إلى الخبر ضرورة. **والثالث**: أنْ يكونَ أصلُ الكلام: «خالي لهو أنت» فخالي: مبتدأ أول، والضمير مبتدأ ثان، وأنت: خبر الثاني، فحذف الضمير، فاتصلت اللام بخبره مع أنها لا تزال في صدر ما ذكر من جملتها.

ومثل هذا البيت في هذين التوجيهين قول الراجز:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ ... تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

(1) وأسماء الشرط، و«كم الخبرية»، و«ما» التعجُّبيّة، أو المضافُ إلى ما له صدارة الكلام كقولك: ابنُ مَنْ هذا؟

(٢) «ونحو» مبتدأ «عندي» عند: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وعند مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «درهم» مبتدأ مؤخر «ولي» الواو عاطفة، لي: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وطر» مبتدأ مؤخر «ملتزم» اسم مفعول: خبر المبتدأ الذي هو قوله: «نحو» في أول البيت «فيه» جار ومجرور متعلق بملتزم «تقدم» نائب فاعل لقوله: «ملتزم» وتقدم مضاف، و«الخبر» مضاف إليه.

(٣) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يدل عليه ما قبله، أي: يلتزم تقدم الخبر التزاماً كهذا الالتزام «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان، تضمن معنى الشرط «عاد» فعل ماض «عليه» جار ومجرور متعلق بعاد «مضمر» فاعل عاد «مما» جار ومجرور متعلق بعاد أيضاً، وما اسم موصول «به، عنه» متعلقان بيخبر الآتي «مبيناً» حال من المجرور في «به»، «يخبر» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة «ما» وجملة «عاد عليه مضمر» في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي شرط إذا، وجوابها محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقدير البيت: يلتزم تقدم الخبر التزاماً كذلك الالتزام السابق إذا عاد على الخبر ضمير من المبتدأ الذي يخبر بذلك الخبر عنه حال كونه مبيناً ـ أي مفسراً ـ لذلك الضمير.

قال ابن غازي: وهذا البيت مع تعقده وتشتيت ضمائره كان يغني عنه وعما بعده أن يقول:

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ ... مِنْ مُبْتَداً وَمَا لَهُ التَّصَدُّرُ

١٣٤ ـ كَذا إذا يَسْتَوْجِبُ التَّصْديرا كَأَيْـنَ مَـنْ عَـلِـمْـتُـهُ نَـصِـيـرا[١]

١٣٥ ـ وَخَبَرَ المَحْصورِ قَدِّم أَبَدا كَـ«مـا لَـنـا إلَّا اتِّـبـاعُ أَحْـمَـدا»[٢]

أشارَ في هذه الأبياتِ إلى القِسْمِ الثالث، وهو وُجوب تقديم الخَبَرِ، فذكر أنَّه يجب في أربعة مواضع:

الأول: أنْ يكونَ المبتدأُ نكِرةً ليس لها مُسَوِّغ إلا تَقَدُّمُ الخَبَرِ، والخبرُ ظرفٌ أو جارٌّ ومجرور[3]، نحو: «عندَكَ رَجُلٌ، وفي الدَّارِ امرأةٌ»، فيجبُ تقديم الخبر هنا، فلا تقولُ: «رَجُلٌ عِنْدَكَ»، ولا: «امْرَأَةٌ في الدَّارِ»، **وأجمع النُّحاةُ والعرب على مَنْع ذلك**[4]، وإلى هذا أشار بقوله: «ونحوُ عِنْدي دِرْهمٌ وَلي وَطَرْ.... البيت»، فإنْ كانَ للنَّكرة مُسَوِّغ جاز الأمْرانِ[5]، نحو: «رَجُلٌ ظَريف عِنْدي»، و«عِنْدي رَجُل ظَريف».

الثاني: أن يشتمل المبتدأُ على ضمير يعود على شيءٍ في الخبر، نحو: «في الدَّارِ صاحِبُها» فصاحبها مبتدأ، والضمير المتصل به راجع إلى الدار، وهو جزء من الخبر، فلا يجوز تأخير الخبر، نحو: «صاحبُها في الدَّارِ»، لئلا يعودَ الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً.

---

(١) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف مثل سابقه في أول البيت السابق «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «يستوجب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر «التصديرا» مفعول به ليستوجب، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «كأين» الكاف جارة لقول محذوف، أي: اسم استفهام مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم «من» اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر «علمته» فعل وفاعل ومفعول أول «نصيراً» مفعول ثان لعلم، والجملة لا محل لها صلة.

(٢) «وخبر» مفعول مقدم لـ«قدِّم» الآتي، وخبر مضاف و«المحصور» مضاف إليه «قدم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أبداً» منصوب على الظرفية متعلق بقدم «كما» الكاف جارة لقول محذوف، «ما» نافية «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلا» أداة استثناء ملغاة «اتباع» مبتدأ مؤخر، واتباع مضاف و«أحمدا» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، والألف للإطلاق.

(3) بشرط الإفادة كما تقدَّم.

(4) لأنه لو قُدِّم مثلُ هذا المبتدأ أو أُخِّر مثلُ هذا الخبر، لاحتيج إلى مسوِّغٍ للابتداء بالنكرة.

(5) والأصلُ تقديم المبتدأ.

وهذا مرادُ المصنِّف بقوله: «كذا إذا عاد عليه مُضْمَرُ. . . . البيت» أي: كذلك يجبُ تقديمُ الخَبَرِ إذا عادَ علَيهِ مُضْمَرٌ مما يخبرُ بالخَبَرِ عنه، وهو المبتدأ، فكأَنَّه قال: يجبُ تقديمُ الخبرِ إذا عاد عليه ضميرٌ من المبتدأ، وهذه عبارةُ ابنِ عُصفور في بعضِ كُتبِه، وليستْ بصحيحةٍ، لأنَّ الضميرَ في قولك: «في الدَّارِ صاحِبُها» إنما هو عائد على جُزءٍ من الخبرِ، لا على الخَبرِ، فينبغي أنْ تقدِّرَ مضافاً محذوفاً في قول المصنف: «عاد عليه» التقدير: «كذا إذا عادَ على مُلَابِسِهِ» ثم حُذِفَ المضافُ ـ الذي هو مُلَابس ـ وأُقيم المضافُ إليه ـ وهو الهاء ـ مُقامَه، فصار اللفظ: «كذا إذا عاد عليه». ومثل قولك: «في الدار صاحِبُها» قولُهم: «عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُها زُبْداً» وقولُه: [الطويل]

ش٥٤ ـ أَهابُكِ إجْلَالاً وما بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ وَلكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُها[1]

---

(١) هذا البيت قد نسبَه قومٌ ـ منهم أبو عبيد البكري في شرحه على «الأمالي» (ص٤٠١) ـ لنصيب بن رباح الأكبر، ونسبه آخرون ـ ومنهم ابن نباتة المصري في كتابه «سرح العيون» (ص١٩١ بولاق) ـ إلى مجنون بني عامر من أبيات، أوَّلُها قوله:

وَنَادَيْتُ يَا رَبَّاهُ أَوَّلُ سُؤْلَتِي لِنَفْسِيَ لَيلَى ثُمَّ أنتَ حَسِيبُهَا
دَعَا المُحرِمُونَ اللهَ يَستَغفِرُونَهُ بِمَكَّةَ يومًا أَنْ تُمَحَّى ذُنُوبُها

اللغة: «أهابُكِ» من الهَيْبَة، وهي المخافَةُ «إجْلالاً» إعظامًا لقدرك.

المعنى: إني لأهابك وأخافُك لا لاقتدارك عليَّ، ولكنْ إعظامًا لقَدْرِك؛ لأنَّ العين تمتلئ بمن تحبُّه فتحصلُ المهابةُ، وهو معنًى أكثرَ الشُّعراءُ منه، انظر إلى قولِ ابن الدُّمينة:

وإِنِّي لأستَحيِيكِ حتَّى كأنَّما عَلَيَّ بِظَهرِ الغَيبِ منكِ رَقيبُ

الإعراب: «أهابك» أهاب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والضمير البارز المتصل مفعول به مبني على الكسر في محلِّ نصبٍ «إجلالاً» مفعول لأجله «وما» الواو واو الحال، وما: نافية «بك» جار ومجرور متعلِّق بمحذوف خبر مقدَّم «قدرة» مبتدأ مؤخَّر «عليَّ» جار ومجرور متعلِّق بقدرة، أو بمحذوف نعت لقدرة «ولكن» حرف استدراك «ملء» خبر مقدَّم، وملء مضاف، و«عين» مضاف إليه «حبيبها» حبيب: مبتدأ مؤخَّر، وحبيبُ مضاف، والضميرُ مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «ملءُ عَينٍ حَبيبُها» فإنه قدَّم الخبر ـ وهو قوله: «مِلءُ عَيْنٍ» ـ على المبتدأ ـ وهو قوله: «حبيبُها» ـ لاتصال المبتدأ بضمير يعودُ على ملابس الخبرِ، وهو المضاف إليه، فلو قدَّمت المبتدأ ـ مع أنك تعلم أنَّ رتبةَ الخبرِ التأخير ـ لعاد الضميرُ الذي اتَّصلَ بالمبتدأ على متأخِّر لفظًا ورُتبةً، وذلك لا يجوزُ، لكنَّك بتقديمك الخبرَ قَدْ رَجَعْتَ الضميرَ على متقدِّم لفظًا وإنْ كانَتْ رتبتُه التأخير، وهذا جائز، ولا إشكال فيه.

فحبيبُها: مبتدأٌ، [مؤخَّر] ومِلءُ عَيْنٍ: خبرٌ مقدَّمٌ، ولا يجوزُ تأخيرُه؛ لأنَّ الضميرَ المتَّصلَ بالمبتدأ ـ وهو «ها» ـ عائد على «عَيْنٍ» وهو متصل بالخبر، فلو قلت: «حبيبُها مِلْءُ عَيْنٍ» عادَ الضَّميرُ على متأخِّرٍ لَفْظاً ورُتْبَةً.

وقَدْ جَرَى الخلافُ في جوازِ «ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْداً»[1] مع أنَّ الضميرَ فيه عائدٌ على متأخِّر لَفْظاً ورتبةً، ولم يَجْرِ خِلَافٌ ـ فيما أعلمُ ـ في مَنْعِ «صاحِبُها في الدَّارِ» فما الفرق بينهما؟ وهو ظاهرٌ، فلْيُتأَمَّل. والفَرْقُ [بينهما] أنَّ ما عادَ عليه الضميرُ وما اتَّصلَ به الضَّميرُ اشْتَركا في العاملِ في مَسْألةِ «ضَرَبَ غُلَامُهُ زيداً» بخلافِ مَسْألةِ «في الدَّارِ صاحِبُها» فإنَّ العاملَ فيما اتَّصل به الضَّميرُ وما عادَ علَيه الضَّميرُ مختلفٌ[2].

الثالث: أنْ يكونَ الخبرُ لَهُ صَدْرُ الكلامِ[3]، وهو المُرادُ بقوله: «كذا إذا يستوجب التَّصديرا» نحو: «أَيْنَ زَيْدٌ؟» فزيدٌ: مبتدأ [مؤخَّر]، وأين: خبرٌ مقدَّمٌ، ولا يُؤَخَّرُ، فلا تقول: «زيدٌ أين؟»؛ لأنَّ الاستفهامَ لَهُ صَدْرُ الكلامِ، وكذلك: «أَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصيراً؟» فأين: خبرٌ مقدَّم، ومَنْ: مبتدأ مؤخَّر، و«عَلِمْتُه نَصيراً» صِلَة مَنْ.

---

(١) مثل ذلك المثال: كلُّ كلامٍ اتَّصلَ فيه ضمير بالفاعل المتقدِّم، وهذا الضمير عائد على المفعول المتأخِّر، نحو مثال ابن مالك في باب الفاعل من الألفية: «زانَ نَوْرُه الشَّجَرْ» برفع «نوره» على أنه فاعلُ «زان»، ونصب «الشجر» على أنه مفعوله، ونحو قول الشاعر:

جَـزَى بَـنُـوهُ أَبَـا الـغِـيـلانِ عَـن كِـبَـرٍ ... وَحُـسْـنِ فِـعْـلٍ كَـمَـا يُـجْـزَى سِـنِـمَّـارُ

ونحو قول الشاعر الآخَر:

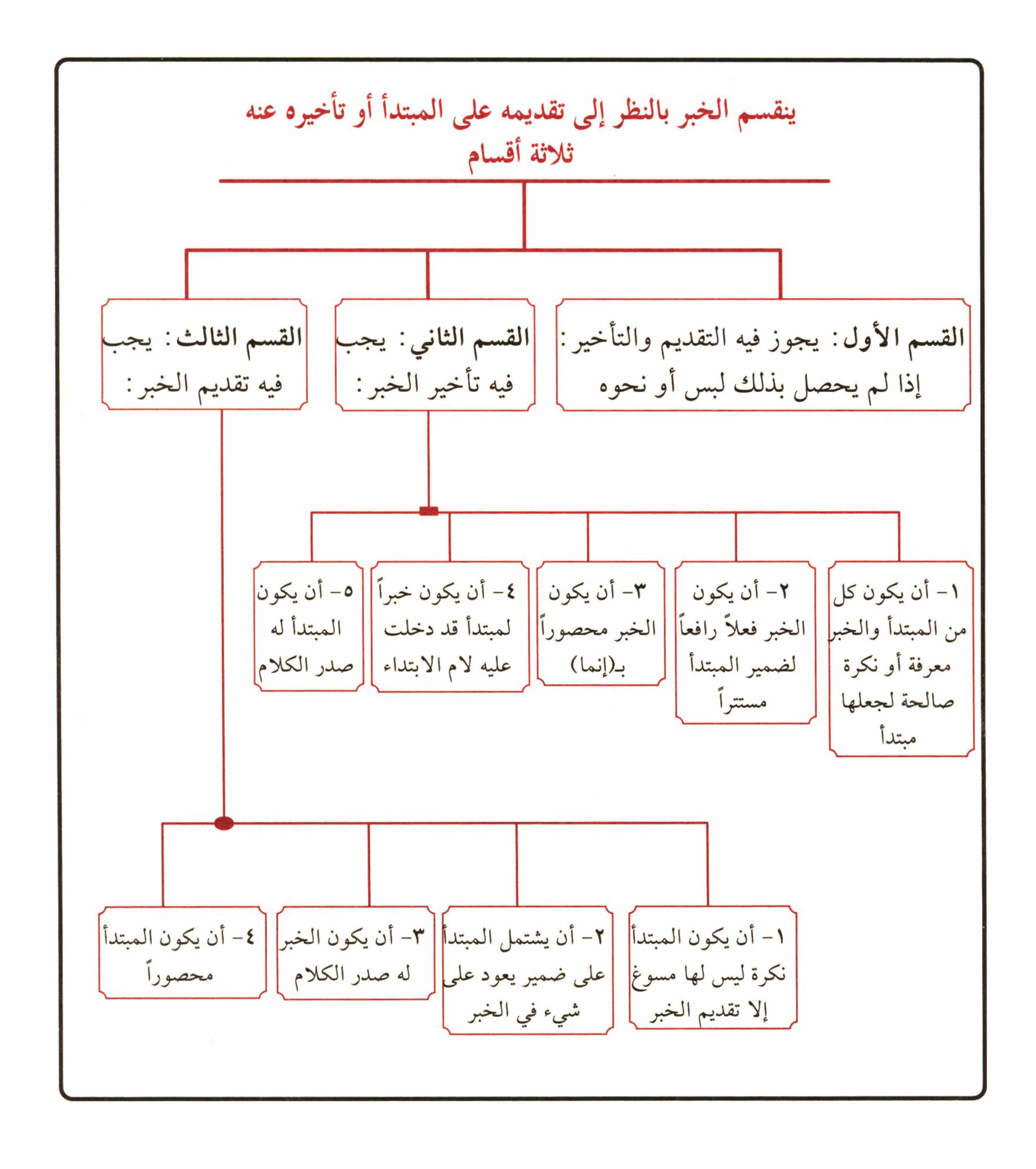
كَسَـا حِـلْـمُـهُ ذا الـحِـلْـمِ أثْـوابَ سُـؤْدَدٍ ... وَرَقَّـى نَـدَاهُ ذَا الـنَّـدَى فِـي ذُرَى الـمَـجْـدِ

وسيأتي بيانُ ذلك وإيضاحُه في باب الفاعل.

(٢) وأيضًا فإن المفعول قد تقدَّم على الفاعل كثيرًا في سعة الكلام، نحو: «ضربَ عمرًا زيدٌ» حتى لَيُظَنُّ أنَّ رتبته قد صارت التقدم، بخلاف الخبر، فإنه ـ وإنْ تقدَّم على المبتدأ أحيانًا ـ لا يتصوَّر أحد أنَّ رتبته التقدُّم؛ لكونه حكمًا، والحكم في مرتبة التأخر عن المحكوم عليه البتَّة، وأيضًا فإنَّ الفاعلَ والفعل المتعدي جميعًا يُشعِران بالمفعول، فكان المفعول كالمتقدِّم، بخلاف الخبر المتصل بمبتدئه ضميرٌ يعودُ على ملابسه، فإنَّ المبتدأ إنْ أَشعرَ بالخبر، لم يُشعر بما يلابس الخبر الذي هو مرجع الضمير.

(3) كأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وأدوات التعجُّب، و«كم» الخبرية.

الرابع: أن يكونَ المبتدأُ مَحْصوراً، نحو: «إنَّما في الدَّارِ زَيْدٌ، وما في الدَّارِ إلَّا زَيْدٌ» ومثلُه: «ما لَنا إلَّا اتِّباعُ أَحْمَدَ».



١٣٦ ـ وَحَذْفُ ما يُعْلَمُ جائِزٌ كَما ... تَقولُ «زَيْدٌ» بَعْدَ «مَنْ عِنْدَكُما»(١)

١٣٧ ـ وَفي جَوابِ «كَيْفَ زَيْدٌ» قُلْ «دَنِفْ»(2) ... فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إذْ عُرِفْ(٣)

يُحْذَفُ كلٌّ من المبتدأ والخبر إذا دَلَّ عليه دليلٌ: جوازاً، أو وجوباً، فَذَكَرَ في هذين البيتينِ الحَذْفَ جوازاً، فمثالُ حذفِ الخبرِ أنْ يقالَ: «مَنْ عندَكما؟» فتقول: «زَيدٌ» التقدير: «زيدٌ عندَنا» ومثلُه في رأْيٍ: «خَرَجْتُ فَإذا السَّبُعُ» التقدير(٤): «فإذا السبعُ حاضِرٌ» قال الشاعر: [المنسرح]

---

(١) «وحذف» مبتدأ، وحذف مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «يعلم» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول الذي هو ما «جائز» خبر المبتدأ «كما» الكاف جارة، وما مصدرية «تقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وما مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، أي: كقولك، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك، و«زيد» مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير: زيد عندنا «بعد» منصوب على الظرفية متعلق بتقول «من» اسم استفهام مبتدأ «عندكما» عند: ظرف متعلق بمحذوف خبر عن اسم الاستفهام، وعند مضاف، والضمير الذي للمخاطب مضاف إليه، والميم حرف عماد، والألف حرف دال على التثنية، والجملة في محل جر بإضافة بعد إليها.

(2) دَنِفٌ: أي: مريض.

(٣) «وفي جواب» جار ومجرور متعلق بقل «كيف» اسم استفهام خبر مقدم «زيد» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر مقصود لفظها فهي في محل جر بإضافة «جواب» إليها «قل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «دنف» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: زيد دنف «فزيد» الفاء للتعليل، زيد: مبتدأ «استغني» فعل ماض مبني للمجهول «عنه» نائب فاعل لاستغني، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ «إذ» ظرف متعلق باستغني، أو حرف دال على التعليل «عرف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زيد المستغنى عنه في الجواب، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها.

(٤) «إذا» في هذا المثال ونحوه تسمَّى «إذا الفُجائية» **وللعلماء فيها خلاف: أهي حرف أم ظرف؟** والذين قالوا: هي ظرف، اختلفوا: أهي ظرف زمان أم ظرف مكان؟ فمَنْ قالَ: هي ظرفٌ، جعلَها خبرًا مقدَّمًا، وجعل الاسم المرفوع بعدها مبتدأ مؤخَّرًا، وكأن القائل قد قال ـ على تقدير أنها ظرف زمان ـ: خرجت ففي وقتِ خروجي الأسدُ، أو قال ـ على تقدير أنها ظرف مكان ـ: خرجت ففي مكان خروجي الأسد، ولا حذف على هذا الوجه بشِقَّيه، ومن قال: هي حرف، جعل الاسم المرفوع بعدَها مبتدأ خبرُه محذوفٌ، والتقدير: خرجت فإذا الأسدُ موجود، أو حاضر، أو نحو ذلك. وهذا الوجه هو الذي عناهُ الشارحُ بقوله: «في رأي».

ش٥٥ - نَحْنُ بِما عِنْدَنا وَأَنْتَ بِما عِنْدَكَ راضٍ والرَّأْيُ مُخْتَلِفُ[(١)]

التقدير: «نحنُ بما عندَنا راضونَ».

ومثالُ حذفِ المبتدأ أنْ يُقالَ: «كيفَ زَيْدٌ؟» فتقول: «صَحيحٌ» أيْ: «هو صحيحٌ».

وإنْ شِئْتَ صَرَّحْتَ بكلٍّ واحدٍ منْهُما فقلْتَ: «زيدٌ عندَنا، وهو صحيحٌ».

---

(١) هذا البيت نسبه ابنُ هشام اللَّخمي وابنُ بَرِّي إلى عمرو بن امرئ القيس الأنصاري، ونسبه غيرهما - ومنهم العباسي في «معاهد التنصيص» (ص٩٩ بولاق) - إلى قيس بن الخطيم أحد فحول الشعراء في الجاهلية، وهو الصواب، وهو من قصيدة له أولها قوله:

رَدَّ الخَلِيطُ الجِمالَ فانصَرَفُوا مَاذا عَلَيهم لَو أَنَّهُمْ وَقَفُوا

وقيس بن الخطيم - بالخاء المعجمة - هو صاحب القصيدة التي أوَّلها قوله:

أَتَعرِفُ رَسْمًا كَاطِّرادِ المَذاهِبِ لِعَمرةَ وَحشًا غَيرَ مَوقِفِ رَاكِبِ

اللغة: «الرأي» أراد به هنا الاعتقاد، وأصل جمعه: آراء، مثل: سيف وأسياف، وثوب وأثواب، وقد نقلوا العين قبل الفاء، فقالوا: آراء، كما قالوا في جمع بئر: آبار، وفي جمع ريم: آرام، ووزن آراء وآبار وآرام: أعفال.

الإعراب: «**نحن**» ضمير منفصل مبتدأ مبني على الضم في محل رفع، وخبره محذوف دلَّ عليه ما بعده، والتقدير: نحن راضون «**بما**» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف «**عندنا**» عند: ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» المجرورة محلًا بالباء، وعند مضاف، والضمير مضاف إليه «**وأنت**» مبتدأ «**بما**» جار ومجرور متعلق بقوله: «راض» الآتي «**عندك**» عند: ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» المجرورة محلًا بالباء، وعند مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه «**راض**» خبر المبتدأ الذي هو «أنت» و«**الرأي مختلف**» مبتدأ وخبره.

الشاهد فيه: قوله: «نحن بما عندنا» حيث حذف الخبر - احترازًا عن العبث وقصدًا للاختصار مع ضيق المقام - من قوله: «نحن بما عندنا» والذي جعل حذفَه سائغًا سهلاً دلالةُ خبر المبتدأ الثاني عليه.

واعلم أولاً: أنَّ الحذفَ من الأول لدلالة الثاني عليه شاذ، والأصل الغالب هو الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه.

واعلم ثانيًا: أنَّ بعض العلماء أراد أن يجعل هذا البيت جاريًا على الأصل المذكور؛ فزعم أنَّ «راض» في الشطر الثاني من البيت ليس خبرًا عن «أنت» بل هو خبر عن «نحن» الذي في أول البيت، وذلك بناء على أن «نحن» للمتكلِّم المعظَّم نفسه، وهذا كلام غير سديد؛ لأن نحن - وإنْ كانت كما زعم المتمحِّل للمتكلِّم المعظِّم لنفسه، فمعناها حينئذ مفرد - تجب فيها المطابقة بالنظر إلى لفظها؛ فيخبر عنها بالجمع، كما في قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾ [الحجر: ٢٣] وما أشبهه.

ومثلهُ قولُه تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ﴾ [فصلت: ٤٦] أي: «مَنْ عَمِلَ صالحاً فعَمَلُه لِنَفْسِه، ومَنْ أساءَ فإساءتُهُ علَيها».

قيل: وقد يحذفُ الجزآن ـ أعني المبتدأ والخَبَرَ ـ للدَّلالة علَيهما، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ ۚ﴾ [الطلاق: ٤] أي: «فعدَّتُهُنَّ ثلاثة أشهر» فحذفَ المبتدأ والخبرَ ـ وهو «فعدَّتهن ثلاثة أشهر» ـ لدلالة ما قبلَه عليه، وإنما حُذِفا لوقوعهما موقعَ مفردٍ. والظاهرُ أنَّ المحذوفَ مفردٌ، والتقدير: «واللائي لم يَحِضْنَ كذلك» وقوله: «واللائي لَمْ يَحِضْنَ» معطوف على «واللَّائي يَئِسنَ»[1] والأَوْلى أنْ يُمَثَّلَ بنحو قولك: «نَعَمْ» في جواب: «أزيد قائم؟» إذ التقدير: «نَعَمْ زيد قائم».

١٣٨ ـ وَبَعْدَ لَوْلَا غالِباً حَذْفُ الخَبَرْ ... حَتْمٌ وَفي نَصِّ يمينٍ ذا اسْتَقَرْ[2]

١٣٩ ـ وَبَعْدَ واوٍ عَيَّنَتْ مَفْهومَ مَعْ ... كَمِثْلِ «كُلُّ صانِعٍ وَما صَنَعْ»[3]

---

(١) هذا رأيٌ ثالث في توجيه الآية، فافطَنْ. وبيانُه: أن «فعدتهن» خبرٌ للمبتدأ «واللائي يئسن» وما عُطِفَ عليه، فليس ثمةَ حذفٌ إذاً.

(٢) «بعد» ظرف متعلق بقوله: حتم، الآتي، وبعد مضاف، و«لولا» مضاف إليه، مقصود لفظه «غالباً» منصوب على نزع الخافض «حذف» مبتدأ، وحذف مضاف، و«الخبر» مضاف إليه «حتم» خبر المبتدأ «وفي نص» الواو عاطفة، في نص: جار ومجرور متعلق باستقر الآتي، ونص مضاف، و«يمين» مضاف إليه «ذا» اسم إشارة، مبتدأ «استقر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة من استقر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وتقدير البيت: وحذف الخبر حتم بعد لولا في غالب أحوالها، وهذا الحكم قد استقر في نص يمين، أي: إذا كان المبتدأ يستعمل في اليمين نصًا، بحيث لا يستعمل في غيره إلا مع قرينة.

(٣) «وبعد» الواو عاطفة، بعد: ظرف متعلق باستقر في البيت السابق، وبعد مضاف، و«واو» مضاف إليه «عينت» عين: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى واو، والجملة من عين وفاعله في محل جر صفة لواو «مفهوم» مفعول به لعين، ومفهوم مضاف، و«مع» مضاف إليه، مقصود لفظه «كمثل» الكاف زائدة، مثل: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك مثل، و«كل» مبتدأ، وكل مضاف، و«صانع» مضاف إليه «و» عاطفة «ما» يجوز أن تكون موصولاً اسميًا معطوفاً على كل، ويجوز أن تكون حرفاً مصدريًا هي ومدخولها في تأويل مصدر معطوف على كل، وجملة «صنع» وفاعله المستتر فيه على الوجه الأول لا محل لها صلة الموصول، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً.

١٤٠ ـ وَقَبْلَ حالٍ لَا يَكُونُ خَبَرا عَنِ الَّذي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرا[١]

١٤١ ـ كَضَرْبِيَ العَبْدَ مُسيئاً وَأَتَمْ تَبْيِينِيَ الحَقَّ مَنوطاً بالحِكَمْ[٢]

حاصِلُ ما في هذه الأبيات أن الخبر يجب حَذْفُه في أربعةِ مواضعَ:

الأول: أن يكون خبراً لمبتدأ بعد «لَوْلَا»، نحو: «لَوْلَا زَيْدٌ لأَتَيْتُكَ» التقدير: «لَوْلَا زَيْدٌ موجودٌ لأتيتك» واحتَرَزَ بقوله: «غالباً» عمَّا ورد ذِكْرُه فيه شذوذاً، كقوله: [البسيط]

ش٥٦ ـ لَوْلَا أبوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرٌ أَلْقَتْ إلَيْكَ مَعَدٌّ بِالمَقَالِيدِ[٣]

---

(١) «وقبل» الواو عاطفة، وقبل: ظرف متعلق باستقر في البيت الأول، وقبل مضاف، و«حال» مضاف إليه «لا» نافية «يكون» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حال «خبراً» خبر كان، والجملة من يكون واسمه وخبره في محل جر صفة لحال «عن الذي» جار ومجرور متعلق بخبر «خبره» خبر: مبتدأ، وخبر مضاف، والضمير البارز المتصل مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «أضمرا» أضمر: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى خبر، والألف للإطلاق، والجملة من أضمر ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر لا محلَّ لها صلة الذي.

(٢) «كضربي» الكاف جارة لقول محذوف، ضرب: مبتدأ، وضرب مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، وهي فاعل المصدر «العبد» مفعول المصدر «مسيئاً» حال من فاعل كان المحذوف العائد على العبد، وخبر المبتدأ جملة محذوفة، والتقدير: إذا كان «أي وجد هو، أي العبد» مسيئاً «وأتم» الواو عاطفة، أتم: مبتدأ، وأتم مضاف، وتبيين من «تبييني» مضاف إليه، وتبيين مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، وهي فاعل له «الحق» مفعول به لتبيين «منوطاً» حال من فاعل كان المحذوفة العائد على الحق، على غرار ما قدرناه في العبارة الأولى «بالحكم» جار ومجرور متعلق بقوله: منوطاً، والتقدير: أتم تبييني الحق إذا كان (أي وجد هو، أي: الحق) حال كونه منوطاً بالحكم.

(٣) البيت لأبي عطاء السندي ـ واسمه مرزوق (وقيل: أفلح) بن يسار ـ مولى بني أسد، وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، من كلمة يمدح فيها ابن يزيد بن عمر بن هبيرة، وانظر قصة ذلك في «الأغاني» (١٦/ ٨٤ بولاق)، وقبل البيت المستشهد به قوله:

أَمَّا أَبُوكَ فَعَيْنُ الجُودِ نَعْرِفُهُ وأنتَ أشْبَهُ خَلْقِ اللهِ بالجُودِ

ويُروى صدر البيت: «لولا يزيد ولولا .... إلخ» ويزيد أبو الممدوح، وبعد الشاهد قوله:

مَا يَنْبُتُ العُودُ إلَّا في أرُومَتِهِ ولا يَكُونُ الجَنَى إلَّا مِنَ العُودِ

اللغة: «مَعَدّ» هو أبو العرب، وهو معدّ بن عدنان، وكان سيبويه يقول: إنَّ الميم من أصل الكلمة؛ لقولهم: «تمعدد» بمعنى اتصل بمعدٍّ بنسب أو حِلْف أو جِوَار، أو بمعنى: قوي وكَمُل، قال الراجز:

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إذا تَمَعْدَدَا كَانَ جَزَائي بالعَصَا أنْ أُجْلَدَا

=

فـ« عمر » مبتدأ ، و« قَبْلَه » خبرٌ .

وهذا الَّذي ذكره المصنِّفُ في هذا الكتابِ ـ مِنْ أنَّ الحَذْفَ بعدَ « لولا » واجبٌ إلَّا قليلاً ـ **هو طريقةٌ لبعض النَّحويين**(1) .

= لقِلَّة تمفعل في الكلام، ولكن العلماء خالفوه في ذلك؛ وذهبوا إلى أنَّ الميم في معدٍّ زائدة، بدليل إدغام الدَّال في الدال، والتزموا أن يكون تمعدد على زنة تمفعل مع قلته، وانظر الجزء الثاني من كتابنا «دروس التصريف». «المقاليد»: هو جمع لا مفرد له من لفظه، وقيل: مفرده إقليد، على غير قياس، وهو المفتاح، وقد كنى الشاعر بإلقاء المقاليد عن الخضوع والطاعة وامتثال أمر الممدوح.

المعنى: يقول: أنت خليق بأن يخضع لك بنو معدٍّ كلهم؛ لكفايتك وعِظَم قدرك، وإنما تأخَّر خضوعُهم لك لوجود أبيك ووجود جدِّك من قبل أبيك.

الإعراب: «**لولا**» حرف يدلُّ على امتناع الثاني لوجود الأول مبني على السكون لا محلَّ له من الإعراب «**أبوك**» أبو: مبتدأ، وأبو مضاف، والكاف مضاف إليه، والخبر محذوف وجوبًا «**ولولا**» الواو عاطفة كالأول، لولا: حرف امتناع لوجود «**قبله**» قبل: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدَّم، وقبل مضاف، والضمير البارز مضاف إليه «**عمر**» مبتدأ مُؤَخَّر «**ألقت**» ألقى: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث «**إليك**» جار ومجرور متعلق بألقت «**معد**» فاعل ألقت، والجملة من الفعل الماضي وفاعله لا محلَّ لها جواب لولا «**بالمقاليد**» جار ومجرور متعلِّق بألقت.

الشاهد فيه: قوله: «ولولا قبله عمر» حيث ذكر فيه خبر المبتدأ، وهو قوله: «قبله» مع كون ذلك المبتدأ واقعًا بعد لولا التي يجبُ حذفُ خبر المبتدأ الواقع بعدَها؛ لأنه قد عوِّض عنه بجملة الجواب، ولا يُجمعُ في الكلام بين العوض والمعوَّض عنه.

وفي البيت توجيه آخر: وهو أن «قبله» ظرف متعلِّق بمحذوف حال، والخبر محذوف، وعلى هذا تكون القاعدة مستمرة، ولا شاهد في البيت لما أتى به الشارح من أجله.

ومثله في كلِّ ذلك قول الزبير بن العوام رضي الله عنه:

وَلَولَا بَنُوهَا حَولَها لَخَبَطْتُهَا ... كَخَبْطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَعْثَمِ

فإن «لولا» حرف امتناع لوجود، و«بنوها» مبتدأ مرفوع بالواو نيابةً عن الضمة؛ لكونه جمع مذكَّر سالمًا، والضمير البارز مضاف إليه، و«حول» ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وحول مضاف، والضمير البارز مضاف إليه، وعلى هذا يكون فيه شاهد لما جاء الشارح ببيت أبي عطاء من أجله، ويجوز أن يكون «حول» متعلقًا بالخبر المحذوف على رأي الجمهور، وعلى ذلك لا يكون شاهدًا لما ذكره الشارح.

(1) ذكر المراديُّ أنه مذهب الرمّاني وابن الشجري والشَّلوبين. «توضيح المقاصد» ١/ ٤٨٧، و«شرح الأشموني» ١/ ٣٤٢.

والطريقة الثانية: أنَّ الحذفَ واجبٌ دائماً[1][2]، وأن ما وردَ من ذلكَ بغير حَذْفٍ في الظاهر مُؤَوَّل.

والطريقة الثالثة[3]: أنَّ الخبر إما أن يكون كَوْناً مُطْلقاً، أو كوناً مُقَيَّداً[4]، فإن كان كوناً مُطْلقاً وجَبَ حَذْفُه، نحو: «لَوْلا زَيْدٌ لَكانَ كَذا» أي: لولا زيدٌ موجودٌ، وإن كان كَوْناً مُقَيَّداً، فإمَّا أنْ يدلَّ عليه دليلٌ، أوْ لا، فإن لم يدلَّ عليه دليلٌ وجَبَ ذِكْرُه، نحو: «لَوْلَا زَيْدٌ مُحْسِنٌ إلَيَّ ما أتيتُ»[5] وإنْ دلَّ عليه [دليلٌ] جازَ إثباتُه وَحَذْفُه، نحو أن يقال: هَلْ زَيْدٌ

---

(١) **ههنا شيئان نحبُّ أن ننبهك إليهما:**

الأول: أن الطريقة الثانية من الطرق الثلاث التي ذكرها الشارح هي طريقة جمهور النحاة، والفرق بينها وبين الطريقة الأولى، أن أهل الطريقة الأولى يقولون: إن ذكر الخبر عندهم بعد «لولا» قليل، وليس شاذًا، وذلك بخلاف طريقة الجمهور، فإن ذكر الخبر عندهم بعد «لولا» إن كان صادرًا عمن لا يستشهد بكلامه ـ كما في بيت المعري الآتي ـ فهو لحن، وإن كان صادرًا عمَّن يُستشهد بكلامه، فإن أمكن تأويله ـ كالشاهد (٥٦) وما أنشدناه معه ـ فهو مؤول، وإنْ لم يمكن تأويله، فهو شاذٌّ، ولا شكَّ أنَّ القليل غيرُ الشاذِّ.

والأمر الثاني: أن الشارح قد حمل كلام الناظم على الطريقة الأولى، وذلك مخالف لما حمله مَنْ عداه من الشروح، فإنهم جميعًا حملوا كلام الناظم على الحالة الثالثة، بدليل أنه اختارها في غير هذا الكتاب، وهو الذي أشرنا إليه عند إعراب البيت، وتلخيصه: أن تحمل قوله: «غالبًا» على حالات «لولا» وذلك لأن لولا إما أن يليها كون عام، وهو أغلب الأمر فيها، وإما أن يليها كون خاص، وهو قليل، ثم تحمل قوله: «حتم» على الحكم النحوي، وكأنه قد قال: إن كان خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كونًا عامًّا، وهو الغالب، فإنه لا يجوز ذكر ذلك الخبر، وهذا هو ـ كما ذكرنا ـ الطريقة الثالثة، فتدبر.

(2) وذلك بناءً على أنه لا يكون إلا كوناً مُطلَقاً، وحاصلُ مذهبهم منعُ الإخبار بالخاصّ بعد «لولا»، وهو مذهب الجمهور. «توضيح المقاصد» ١/ ٤٨٧، و«شرح الأشموني» ١/ ٣٤٢، «أوضح المسالك» ١/ ٢١٨.

(3) وهي ما ذهب إليه ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/ ٢١٧.

(4) الكونُ المطلَق هو الدالّ على مطلق الوجود، دون صفةٍ زائدة، والكون المقيّد هو الدال على الوجود مقيَّداً بصفة زائدةٍ عليه.

(5) وعليه حديثُ النبيّ ﷺ: «**يا عائشة، لولا قومُك حديثٌ عهدهم بكفرٍ لنقضتُ الكعبة فجعلتُ لها بابين، بابٌ يدخل الناس، وباب يخرجون منه**» أخرجه البخاري (١٢٦) بهذا اللفظ.

وتكلف الجمهور تأويله، بل قالوا: إنه رُوي بالمعنى!.

ولقد أحسن الصبّان في الردّ على هذا الزعم بقوله: ورُدَّ بأنه يؤدّي إلى رفع الوثوق عن جميع الأحاديث، أو غالبها، على أنه إنما يتمّ لو لم يكن رواة الحديث عرباً، أما إذا كانوا عرباً ـ وهو الظاهر ـ فلا؛ لقيام الحجة بلسانهم ا.هـ. «حاشية الصبان» ١/ ٣٤٢.

مُحْسِنٌ إليك؟ فتقول: «لولا زيدٌ لَهَلكْتُ» أي: «لولا زيدٌ مُحْسِنٌ إليَّ»، فإنْ شِئْتَ حذفْتَ الخبرَ، وإنْ شِئْتَ أثبتَّه، ومنه قولُ أبي العَلاء المَعَرِّيِّ: [الوافر]

ش٥٧ ـ يُذيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ   فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالا[1]

---

(١) البيت لأبي العلاء المعري أحمد بن عبد الله بن سليمان، نادرة الزمان، وأوحد الدهر حفظاً وذكاء وصفاء نفس، وهو من شعراء العصر الثاني من الدولة العباسية، فلا يُحتجُّ بشعره على قواعد النحو والتصريف، والشارح إنما جاء به للتمثيل، لا للاحتجاج والاستشهاد به.

اللغة: «يذيب» من الإذابة، وهي إسالة الحديد ونحوِه من الجامدات «الرعب» الفزع والخوف «عَضْب» هو السيف القاطع «الغمد» قِرابُ السَّيف وجَفْنُه.

الإعراب: «**يذيب**» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «**الرعب**» فاعل يذيب «**منه**» جار ومجرور متعلق بقوله: يذيب «**كل**» مفعول به ليذيب، وكلُّ مضاف، و«**عَضب**» مضاف إليه «**فلولا**» حرف امتناع لوجود «**الغمد**» مبتدأ «**يمسكه**» يمسك: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الغمد، والهاء ـ التي هي ضمير الغائب العائد إلى السيف ـ مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وستعرف ما في هذا الإعراب من المقال وتوجيهه في بيان الاستشهاد «**لسالا**» اللام واقعة في جواب «**لولا**» وسال: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى السيف، وجملة سال وفاعله لا محلَّ لها من الإعراب جواب لولا.

التمثيل به: في قوله: «فلولا الغمدُ يمسكه» حيثُ ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا، وهو جملة «يمسك» وفاعله ومفعوله، لأن ذلك الخبر كون خاص قد دلَّ عليه الدليل، وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوزُ ذكرُه كما يجوزُ حذْفُه إذا كان كونًا خاصًّا، وقد دلَّ عليه الدليل عند قوم، كما ذكره الشارحُ العلّامةُ، والجمهورُ على أن الحذف واجب، وذلك بناء منهم على ما اختاروه من أن خبر المبتدأ الواقع بعد «لولا» لا يكونُ إلَّا كونًا عامًّا، وحينئذ لا يقال: إما أن يدلَّ عليه دليل أو لا، وعندهم أن بيت المعري هذا لحنٌ؛ لذكر الخبر بعد لولا ومجيئه به كونًا خاصًّا.

وفي البيت توجيه آخر يصحُّ به على مذهب الجمهور، وهو أن يكون قوله: «يمسك» في تأويل مصدر بدل اشتمال من الغمد، وأصلُه: «أنْ يمسكه» فلمَّا حذف «أن» ارتفع الفعلُ؛ كقولهم: «تسمعُ بالمعيدي خيرٌ مِنْ أنْ تَراه» فيمَنْ رواه برفع «تسمع» من غير «أن».

وحاصل القول في هذه المسألة أنَّ النحاة اختلفوا، هل يكون خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كونًا خاصًّا أو لا؟

فقال الجمهور: لا يكونُ كونًا خاصًّا البتة، بل يجب كونه كونًا عامًّا، ويجبُ مع ذلك حذفُه، فإن جاء الخبرُ بعدَ لولا كونًا خاصًّا في كلام ما، فهو لحن أو مؤول. وقال غيرهم: يجوزُ أن يكون الخبرُ بعد لولا كونًا خاصًّا، لكن الأكثر أن يكون كونًا عامًّا، فإن كان الخبرُ كونًا عامًّا، وجب حذفه كما يقول الجمهور، وإن كان الخبر كوناً خاصًّا، فإن لم يدلَّ عليه دليلٌ، وجبَ ذكرُه، وإنْ دلَّ عليه دليل، جاز ذكره وجاز حذفه. =

وقد اختار المصنِّفُ هذه الطريقَةَ في غير هذا الكتاب.

الموضع الثاني: أنْ يكونَ المبتدأُ نَصًّا في اليمين(١)، نحو: «لَعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ» التقدير: «لَعَمْرُكَ قَسَمي» فعمرُكَ: مبتدأ، وقَسَمي: خبرُه، ولا يجوزُ التصريحُ به.

قيل: ومثلُه: «يَمينُ الله لأفْعَلَنَّ» التقدير: «يَمينُ الله قَسَمي» وهذا لا يتعيَّنُ أنْ يكونَ المحذوفُ فيه خبراً(٢)، لجوازِ كونِه مبتدأً، والتقديرُ: «قَسَمي يَمينُ الله» بخلاف «لَعَمْرُكَ» فإنَّ المحذوفَ معَهُ يتعيَّنُ أنْ يكونَ خبراً، لأنَّ لامَ الابتداءِ قَدْ دخلَتْ عليه، وحَقُّها الدخولُ على المبتدأ.

فإنْ لم يكُنِ المبتدأُ نَصًّا في اليمين، لَمْ يجبْ حَذْفُ الخَبَرِ، نحو: «عَهْدُ الله لأفْعَلَنَّ» التقدير: «عَهْدُ الله عَلَيَّ» فَعَهْدُ الله: مبتدأٌ، وعَلَيَّ: خبرُه، ولَكَ إثباتُه وحَذْفُه.

= فَلِخَبَرِ المبتدأ الواقع بعد لولا حالةٌ واحدة عند الجمهور، وهي وجوب الحذف، وثلاثةُ أحوال عند غيرهم وهي: وجوب الحذف، ووجوب الذكر، وجواز الأمرين. وقد قدَّمنا لك أن الواجب حمل كلام الناظم على هذا؛ لأنَّه صرَّح باختياره في غير هذا الكتاب، وقد ذكر الشارحُ نفسُه أنَّ هذا هو اختيارُ المصنف.

(١) المرادُ بكون المبتدأ نصًّا في اليمين أنْ يغلبَ استعمالُه فيه حتَّى لا يُستعمل في غيره إلَّا مع قرينة، ومقابل هذا ما ليس نصًّا في اليمين - وهو الذي يكثرُ استعمالُه في غير القَسَمِ حتى لا يفهم منه القسمُ إلا بقرينة ذكرِ المُقْسَمِ عليه، ألا ترى أن «عهد الله» قد كثر استعماله في غير القسم، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٩١] وقولِهم: عهد الله يجب الوفاء به، ويُفهم منه القَسَمُ إذا قلت: عهدُ الله لأفعلن كذا؛ لِذكرِكَ المُقْسَمَ عليه.

(٢) إن كان من غَرَضِ الشارح الاعتراضُ على الذين ذَكَروا هذا المثالَ لحذفِ الخبر وجوباً لكون المبتدأ نصًّا في اليمين، فلا محلَّ لاعتراضه عليهم بأن ذلك يحتمل أنْ يكونَ المحذوفُ هو المبتدأ، وذلك من وجهين:
أولهما: أنَّ المثالَ يكفي فيه صحَّة الاحتمال الذي جيءَ به من أجله، ولم يقل أحدٌ: إنه يجب أن يتعيَّنَ فيه الوجهُ الذي جيء به له، فإن ذلك خاص بالدليل، فإن الدليل هو الذي يجبُ فيه ألا يحتمل وجهًا آخر، وشتَّان ما بين المثال والدليل.

وثانيهما: أنَّ الغرض من كلامهم أنا إنْ جعلنا هذا المذكورَ مبتدأً كانَ خبرُه محذوفًا وجوبًا، أما حذفه؛ فَلِكَونِ ذلك المبتدأ نصًّا في اليمين، وأما الوجوب؛ فلأن جواب اليمين عِوَضٌ عنه، ولا يُجمعُ بين العِوَضِ والمعوَّض منه.

الموضع الثالث: أنْ يقعَ بعدَ المبتدأ واوٌ هي نَصٌّ في المعيَّة[1]، نحو: «كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ» فكلٌّ: مبتدأ، وقوله: «وضَيْعَتُه» معطوفٌ على «كلٌّ»، والخبرُ محذوفٌ، والتقدير: كلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُه مُقْتَرِنانِ، ويُقَدَّرُ الخبرُ بعدَ واوِ المعيَّةِ.

وقيل: لا يحتاجُ إلى تقدير الخبر، لأن معنى «كلُّ رَجُل وضَيْعَتُهُ» كلُّ رَجُلٍ مَعَ ضَيْعَتِه، وهذا كلامٌ تامٌّ لا يحتاجُ إلى تقديرِ خبرٍ، واختار هذا المذهَبَ ابنُ عُصْفورٍ في «شَرْح الإيضاحِ»[2].

فإنْ لم تكنِ الواو نَصًّا في المعيَّة، لم يُحذَفِ الخبرُ وُجوباً[٣]، نحو: «زيدٌ وعمرٌو قائمان».

الموضع الرابع: أنْ يكونَ المبتدأُ مَصْدَراً[4]، وبعدَه حالٌ سَدَّ[ت] مَسَدَّ الخبرِ، وهي لا تَصلُحُ أنْ تكونَ خبراً، فيُحذَفُ الخبرُ وجوباً لسدِّ الحال مَسَدَّهُ، وذلك نحو: «ضَرْبي العَبْدَ مُسيئاً» فضربي: مبتدأ، والعبدَ: معمولٌ له، ومسيئاً: حال سَدَّ[تْ] مَسَدَّ الخبر، والخَبَرُ محذوف وجوباً، والتقديرُ: «ضربي العَبْدَ إذا كانَ مسيئاً» إذا أردْتَ الاستقبالَ، وإنْ أردْتَ المُضيَّ فالتقدير: «ضَرْبي العَبْدَ إذْ كان مُسيئاً» فمسيئاً: حالٌ من الضَّميرِ المستَترِ في «كان» المفسَّر بالعبد [و«إذا كان» أو «إذ كان» ظرف زمان نائب عن الخَبَرِ].

ونَبَّه المصنِّفُ بقوله: «وقبلَ حال» على أنَّ الخَبَرَ المحذوفَ مُقَدَّر قبل الحال التي سَدَّت مَسَدَّ الخَبَرِ كما تقدَّم تقريره.

واحترزَ بقوله: «لا يَكونُ خَبَراً» عن الحالِ التي تَصْلُحُ أنْ تكونَ خبراً عن المبتدأ المذكورِ، نحو ما حَكَى الأخفش رحمه الله من قولهم: «زَيْدٌ قائماً» فزيدٌ: مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ،

---

(1) المراد بكونها نصّاً في المعية: أن يصحّ حذفُها ووضعُ «مع» مكانها دون تغيُّر المعنى، ويُنصَبُ بعدَها الاسمُ على أنه مفعولٌ معه.
والمعية: مشاركةُ ما قبلَ الواو لِما بعدَها في أمرٍ.

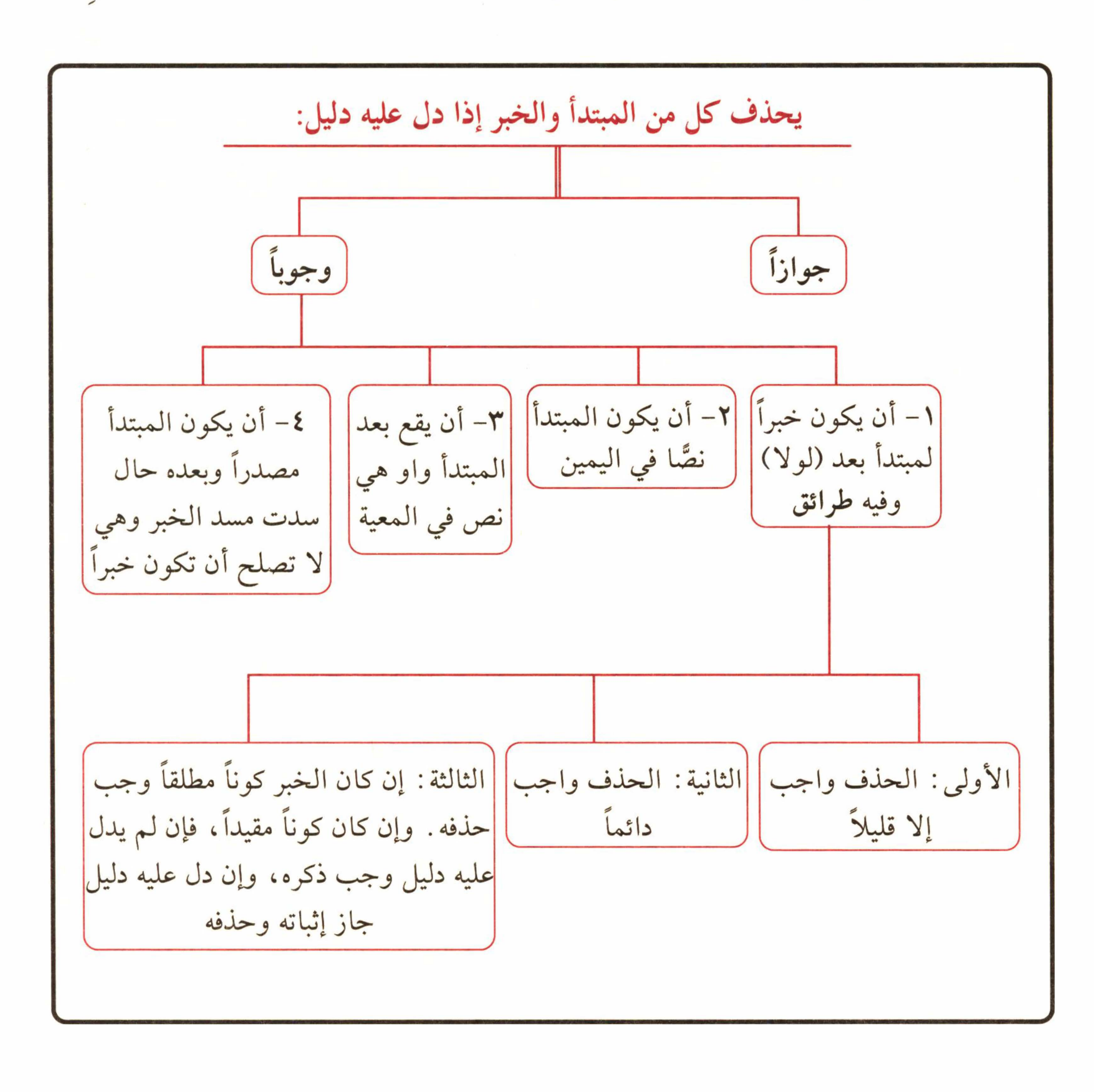
(2) ويُرَدُّ عليه بأن الواو حرفٌ وليست ظرفاً، فلا يصلُحُ الإخبارُ بها.
وقد جعل ابن هشام هذا المذهب زعْمَ الكوفيين والأخفش.
«أوضح المسالك» ١/ ٢٢٠، وكذا في «شرح الأشموني» ١/ ٣٤٤.

(٣) بل إن دلَّ عليه دليلٌ جازَ حذفُه، وإلَّا وجبَ ذكرُه.

(4) مصدراً عاملاً في اسم مفسِّرٍ لضميرٍ ذي حالٍ لا يصحُّ كونُها خبراً عنه.

والتقدير: «ثَبَتَ قائماً» وهذه الحالُ تصلحُ أنْ تكونَ خبراً، فتقول: «زيد قائم» فلا يكونُ الخبرُ واجبَ الحَذْفِ، بخلاف «ضَرْبي العَبْدَ مُسيئاً» فإنَّ الحالَ فيه لا تصلُحُ أنْ تكونَ خبراً عنِ المبتدأ الذي قبلَها، فلا تقول: «ضَرْبي العَبْدَ مُسيءٌ» لأنَّ الضربَ لا يوصَفُ بأنَّه مُسيءٌ.

والمضاف إلى هذا المصدر حُكْمُه كحُكْمِ المصْدَرِ، نحو: «أتمُّ تبييني الحَقَّ مَنوطاً بالحِكَمِ» فأتَمُّ: مبتدأ، وتبييني: مضاف إليه، والحقَّ: مفعولٌ لتبييني، ومنوطاً: حال سَدَّ[ت] مَسَدَّ خَبَرِ «أتمُّ»، والتقدير: «أتمُّ تَبْييني الحَقَّ إذا كان ـ أو إذْ كان ـ مَنوطاً بالحِكَمِ».



ولم يذْكُرِ المصنِّفُ المواضعَ الَّتي يُحْذَفُ فيها المبتدأُ وُجوباً، وقَدْ عَدَّهَا في غيرِ هذا الكتاب أربعةً[١]:

الأول: النَّعْتُ المقطوعُ إلى الرَّفعِ: في مَدْحٍ، نحوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَرِيمُ» أو ذَمٍّ، نحوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الخَبيثُ» أَو تَرَحُّم، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ المِسْكِينُ» فالمبتدأ محذوفٌ في هذه المُثُل ونحوِها وجوباً، والتقدير: «هو الكريم، وهو الخَبيثُ، وهو المِسْكِينُ»[2].

الموضع الثاني: أن يكونَ الخَبَرُ مَخْصوصَ «نِعْمَ» أو «بِئْسَ» نحوُ: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ،

(١) **بقي عليه موضعان آخران مما يجب فيه حَذْفُ المبتدأ:**

(الأول): مبتدأ الاسم المرفوع بعد «لا سيَّما» سواء كان هذا الاسمُ المرفوع بعدَها نكرةً، كما في قول امرئ القَيْس بن حُجْرٍ الكنديِّ الذي أنشدناه في مباحث العائد في باب الموصول (ص١٦٦)، وهو:

أَلَا رُبَّ يَـومٍ صَـالِـحٍ لَـكَ مِـنـهُـمَـا ... وَلَا سِـيَّـمَـا يَـومٌ بِـدَارَةِ جُـلْـجُـلِ

أم كان معرفة، كما في قولك: أُحِبُّ النابهين لاسيَّما عليٌّ، فإنَّ هذا الاسمَ المرفوعَ خبرٌ لمبتدأ محذوف وجوبًا، والتقدير: ولا مثل الذي هو يومٌ بدارة جُلْجُل، ولا مِثْلَ الذي هو عليٌّ، وليس يخفى عليك أنَّ هذا إنَّما يجري على تقدير رفع الاسم بعد «لا سيَّما» فأما على جرِّه أو نصبه فلا.

(الثاني): بعد المصدر النائب عن فعله الذي بيِّن فاعله أو مفعوله بحرف جرٍّ، فمثال ما بيَّن حرفُ الجرِّ فاعل المصدر قولك: سحقًا لك، وتعسًا لك، وبُؤسًا لك، التقدير: سحقت وتعست وبؤست، هذا الدعاء لك، فلك: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا، ولم يجعل هذا الجار والمجرور متعلِّقًا بالمصدر لأنَّ التعدي باللام إنما يكون إلى المفعول لا إلى الفاعل، والتزموا حذف المبتدأ ليتصل الفاعل بفعله، ومثال ما بين حرف الجرِّ المفعولَ قولك: سَقيًا لك، ورعيًا لك، والتقدير: اسقِ اللهمَّ سقيًا، وارع اللهمَّ رعيًا، هذا الدعاء لك يا زيد، مثلاً، فلك: جار ومجرور متعلِّق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف وجوبًا، ولم يجعل الجار والمجرور متعلِّقًا بالمصدر في هذا؛ لئلا يلزمَ عليه وجود خطابين لاثنين مختلفين في جملة واحدة، ولهذا لو كان المصدر نائبًا عن فعل غير الأمر، أو كانت اللَّام جارَّةً لغير ضمير المخاطب، نحو: «شكرًا لك» أي: شكرتُ لك شكرًا، ونحو: «سقيًا لزيد» أي: اسقِ اللَّهم زيدًا، لم يمتنعْ جعلُ الجارِّ والمجرور متعلِّقًا بالمصدر، ويصيرُ الكلام جملةً واحدةً حينئذٍ، والتزمُوا حذفَ المبتدأ في هذا الموضع أيضًا ليتَّصلَ العامل بمعموله.

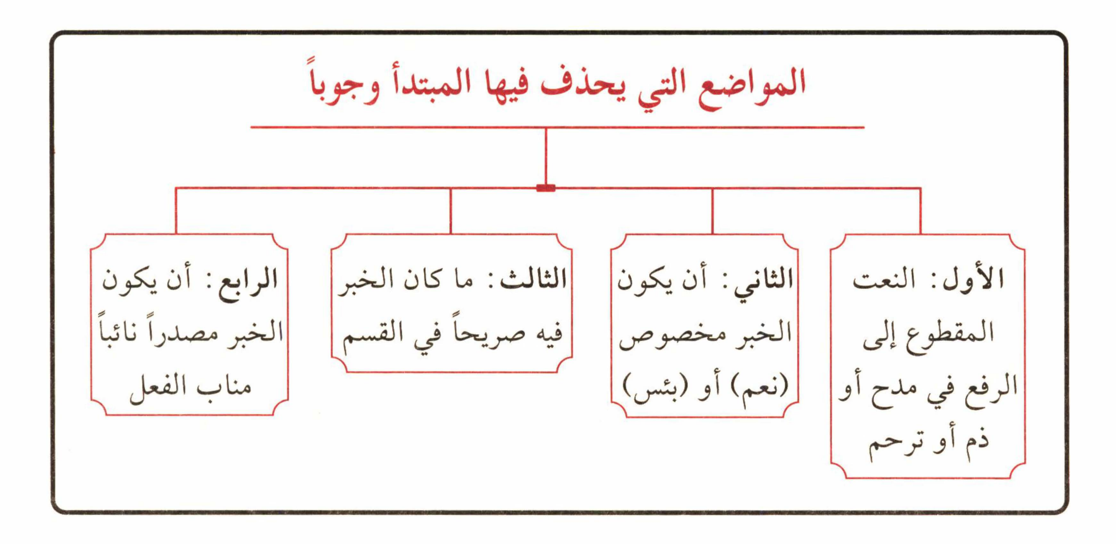
(2) ويمكن أن يكون النعت المقطوع كذلك منصوباً بفعلٍ مقدّر محذوف. والتقدير: أمدح، أو أذمّ، أو أترحَّمُ. تقول: مررتُ بزيدٍ الكريمَ، أي: أمدَحُ الكريم.

وقال الصبان في «حاشيته» ١/٣٤٩: إذا كان النعتُ للتخصيص والإيضاح، فإنه يجوز ذكرُ المبتدأ وحذفُهُ؛ كما في «التصريح» وغيره.

وبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو» فزيدٌ وعمرٌو: خَبَرانِ لمبتدأ محذوفٍ وجوباً[1]، والتقدير: «هو زَيْدٌ» أي: الممدوحُ زَيْدٌ «وهو عَمْرٌو» أي المذمومُ عَمْرٌو.

الموضع الثالث: ما حَكَى الفارسيُّ[2] من كلامهم: «في ذِمَّتي لأفْعَلَنَّ» ففي ذمَّتي: خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ واجب الحَذْفِ، والتقدير: «في ذِمَّتي يَمينٌ» وكذلك ما أشْبَهه، وهو ما كان الخبر فيه صريحاً في القَسَم.

الموضع الرابع: أنْ يكونَ الخبرُ مَصْدراً نائباً مَنابَ الفِعْلِ، نحو: «صَبْرٌ جَميلٌ» التقدير: «صَبْري صَبْرٌ جميلٌ» فصبري: مبتدأ، وصَبْرٌ جميلٌ: خبره، ثُمَّ حُذِفَ المبتدأُ ـ الذي هو «صَبْري» ـ وجوباً[٣].



(1) ويمكن أن يكونا مبتدأين مؤخَّرين، والجملة قبلَ كلٍّ منهما خبرٌ.

(2) وحكاه ابن مالك في «الكافية» كما ذكر السيوطي في «البهجة» ص١٠١.

(٣) وقد ورد من هذا قول الله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨]، وقول الشاعر:

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً وإقَامَتِي ... فِيكُمْ على تلكَ القَضِيَّةِ أعْجَبُ

وقولُ الراجز:

شَكَا إلَيَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى ... صَبرٌ جَمِيلٌ فَكِلانَا مُبتَلَى

لكن كون هذا مما حُذف فيه المبتدأ ليس بلازم، بل يجوز أن يكون مما حُذف فيه الخبر، وكون الحذف واجبًا ليس بلازم في البيت الأول أيضًا، فقد جوَّزوا أنْ يكون «عجب» مبتدأ و«لتلك» خبره.

١٤٢ ـ وَأَخْبَـروا بِاثْنَـيْـنِ أَوْ بِـأَكْـثَـرا عَـنْ واحِـدٍ كَـ«هُـمْ سَـراةٌ شُـعَـرا»[١]

اختلف النحويون في جواز تَعَدُّدِ خبر المبتدأ الواحد[2] بغير حرف عطف، نحو: «زَيْدٌ قائِمٌ ضاحِكٌ».

فذهبَ قومٌ ـ منهم المصنِّفُ ـ **إلى جوازِ ذلك**، سواءٌ[٣] كان الخَبَرانِ في معنى خَبَرٍ واحِدٍ، نحو: «هَذا حُلْوٌ حامِضٌ» أي: مُزٌّ[4]، أم لم يكونا كذلك[5]، كالمثال الأول.

وذَهَبَ بعضُهم إلى أنه لا يَتَعَدَّدُ الخَبَرُ إلا إذا كان الخَبَرانِ في مَعْنَى خَبَرٍ واحِدٍ، فإن لم يكونا كذلك تَعَيَّنَ العطف، فإنْ جاء من لسان العرب شيءٌ بغير عطف، قُدِّرَ له مبتدأٌ آخَرُ، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٤ ـ ١٥] وقولِ الشاعر: [الرجز]

---

(١) «وأخبروا» فعل ماض وفاعله «باثنين» جار ومجرور متعلق بأخبر «أو» حرف عطف «بأكثرا» جار ومجرور معطوف بأو على الجار والمجرور السابق «عن واحد» جار ومجرور متعلق بأخبر «كهم» الكاف جارة لقول محذوف، وهي ومجرورها تتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وهم: مبتدأ «سراة» خبر أول «شعرا» أصله شعراء فقصره للضرورة، وهو خبر ثان، والجملة من المبتدأ وخبريه في محل نصب مقول القول المقدَّر.

(2) وتعليله ـ كما قال الأشموني ١/ ٣٥٠ ـ: لأن الخبرَ حُكمٌ، ويجوزُ أن يُحكَمَ على الشيء الواحد بحُكمَيْن فأكثر.

(٣) الذي يُستفادُ من كلامِ الشارح ـ وهو تابع فيه للنَّاظم في «شرح الكافية» ـ أنَّ **تعدُّد الخبر على ضربين:**

(الأول): تعدُّد في اللَّفظ والمعنى جميعًا، وضابطه: أنْ يصحَّ الإخبارُ بكلِّ واحد منهما على انفراده، كالآية القرآنية التي تلاها، وكمثال الناظم، وكالبيتين اللذين أنشدهما. وحكم هذا النوع ـ عند من أجاز التعدُّد ـ أنه يجوزُ فيه العطف وتَرْكُه، وإذا عطف أحدهما على الآخر جاز أنْ يكونَ العطفُ بالواو وغيرها، فأما عند من لم يُجِزِ التعدُّدَ، فيجبُ أن يعطفَ أو يقدَّر لما عدا الأول مبتدآت.

(الثاني): التعدد في اللفظ دون المعنى، وضابطه: ألَّا يصحَّ الإخبارُ بكلِّ واحد منهما على انفراده، نحو قولهم: الرُّمَّانُ حُلوٌ حامِضٌ، وقولهم: فلان أعسرُ أيسرُ، أي: يعملُ بكلتا يدَيه، ولهذا النوع أحكام: منها أنه يمتنعُ عطفُ أحدِ الأخبار على غيره، ومنها أنه لا يجوزُ توسُّط المبتدأ بينها، ومنها أنه لا يجوزُ تقدُّم الأخبار كلها على المبتدأ؛ فلا بدَّ في المثالين من تقدُّم المبتدأ عليهما والإتيانُ بهما بغير عطف؛ لأنهما عندَ التحقيق كشيء واحد؛ فكلٌّ منهما يشبهُ جزءَ الكَلِمة.

(4) وهذا تعدُّدٌ في اللفظ لا في المعنى، وضابطُهُ: أن لا يصدُقَ الإخبار ببعضِ هذا المتعدّد عن المبتدأ، فلا يصحّ أن تقول: هذا حلوٌ. وتسكت.

ولا يجوز في هذا النوع العطفُ؛ لأن الخبرَين في المعنى شيءٌ واحد معاً، والعطفُ يقتضي المغايرة.

(5) وهذا تعدُّدٌ في اللفظ والمعنى، ويجوز في هذا النوع العطف وتركُهُ، والعطف يكون بالواو وغيرها.

ش٥٨ - مَـنْ يَـكُ ذا بَـتٍّ فَـهَـذا بَـتِّـي ... مُـقَـيِّـظٌ مُـصَـيِّـفٌ مُـشَـتِّـي [1]

---

(١) يُنسَبُ هذا البيتُ لرؤبة بنِ العجَّاج، وهو من شواهد سيبويه (ج١ ص٢٥٨) ولم ينسبْه، ولا نسبه الأعلَم، وروى ابن منظور هذا البيت في «اللسان» أكثر من مرَّة ولم ينسبه في إحداها، وقد روى بعد الشاهد في أحد المواضع قولَه:

أخَـذْتُـهُ مِـنْ نَـعَـجَـاتٍ سِـتِّ

وزاد على ذلك كلِّه في موضعٍ آخَرَ قولَه:

سُـودٍ نِـعَـاجٍ كَـنِـعَـاجِ الـدَّشْـتِ

اللغة: «بت» قال ابن الأثير: البت: الكساء الغليظ المربع، وقيل: طيلسان من خزٍّ، وجمعه بتوت، وقوله: «مقيِّظٌ مُصيِّفٌ مُشَتِّي» أي: يكفيني للقَيظِ، وهو زمان اشتداد الحرِّ، ويكفيني للصيف وللشتاء «الدَّشت» الصحراء، وأصله فارسي، وقد وقع في شعر الأعشى ميمونِ بن قيس، وذلك قوله:

قَـدْ عَـلِـمَـتْ فَـارسٌ وَحِـمـيَـرُ وَالـ ... أعـرَابُ بِـالـدَّشْـتِ أيُّـكُـم نَـزَلَا

قال أهل اللغة: «وهو فارسي معرَّب، ويجوز أنْ يكونَ مما اتفقت فيه لغة العرب ولغة الفرس».

المعنى: هذا البيت في وصف كساء من صوف كما قال الجوهري وغيرُه، ويريد الشاعر أن يقول: إذا كان لأحد من الناس كساء، فإن لي كساءً أكتفي به في زمان حَمارَّة القيظ وزمان الصيف وزمان الشتاء، يعني: أنه يكفيه الدهرَ كلَّه، وأنه قد أخذ صوفه الذي نسج منه من نعجات ست سود كنعاج الصحراء.

الإعراب: «من» يجوز أن تكون اسمًا موصولاً، وهو مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، ويجوز أن تكون اسم شرط مبتدأ أيضًا، وهو مبني على السكون في محل رفع أيضاً «يك» فعل مضارع ناقص مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف، فإن قدَّرتَ «من» شرطية فهذا فعل الشرط، واسم يك على الحالين ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على «من» ولا إشكال في جزمه حينئذٍ، وإنْ قدَّرتها موصولة فإنما جزم - كما أدخل الفاء في «فهذا بتي» - لشبه الموصول بالشرط «ذا» خبر يك منصوب بالألف نيابة عن الفتحة؛ لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف، و«بت» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، والجملة من «يك» واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول إذا قدرت «من» موصولة «فهذا» الفاء واقعة في جواب الشرط إذا قدرتَ «من» اسم شرط، وإن قدرتَها موصولة، فالفاء زائدة في خبر المبتدأ لشبهه بالشرط في عمومه، وها: حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة مبتدأ «بتي» بت: خبر المبتدأ، وبت مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «مُقيِّظٌ، مُصيِّفٌ، مُشَتِّي» أخبار متعددة لمبتدأ واحد، وهو اسم الإشارة، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «مَنْ» إنْ قدَّرت «مَنْ» موصولةً، وفي محل جزم جواب الشرط إنْ قدَّرتها شرطية، وجملة الشرط وجوابه جميعًا في محلِّ رفع خبر المبتدأ على تقدير «من» شرطية.

الشاهد فيه: قوله: «فهذا بتي، مقيظ مصيف مشتي» فإنها أخبار متعددة لمبتدأ واحد من غير عاطف، ولا يمكن أن يكون الثاني نعتًا للأول، لاختلافهما تعريفًا وتنكيرًا، وتقدير كلِّ واحد مما عدا الأول خبرًا لمبتدأ محذوف خلاف الأصل؛ فلا يصار إليه.

وقوله: [الطويل]

ش٥٩ ـ يَنامُ بِإحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقي بِأُخْرَى المَنايا فَهْوَ يَقْظانُ نائِمُ[1]

وزعمَ بعضُهم أنه لا يتعدَّدُ الخبر إلَّا إذا كان من جنسٍ واحدٍ، كأنْ يكونَ الخَبَرانِ مثلاً مفردَين، نحو: «زَيْدٌ قائمٌ ضاحِكٌ» أو جملتين، نحو: «زَيْدٌ قَامَ ضَحِكَ» فأما إذا كان أحدهما مفرداً والآخَرُ جملةً، فلا يجوز ذلك، فلا تقول: «زيدٌ قائمٌ ضَحِكَ» هكذا زعمَ

(١) البيت لحُميد بن ثور الهلالي من كلمة يصفُ فيها الذئب.

اللغة: «مقلتيه» عينيه «المنايا» جمع منية، وهي في الأصل «فعيلة» بمعنى مفعول، من: منى الله الشيءَ يَمنيه ـ على وزن رمى يرمي ـ بمعنى قدَّره، وذلك لأنَّ المَنِيَّة من مقدرات الله تعالى على عباده، وقوله: «فهو يقظان نائم» هكذا وقع في أكثر كتب النحاة، والصواب في إنشاد هذا البيت: «فهو يقظانُ هاجِعُ»؛ لأنَّه من قصيدة عينية مشهورة لحميد بن ثور، وقبله قولُه:

إذَا خَافَ جَوراً مِن عَدُوٍّ رَمَتْ بِهِ قَصائِبُهُ والجَانِبُ المُتَواسِعُ
وإنْ بَاتَ وَحْشًا لَيلَةً لَمْ يَضِقْ بِهَا ذِرَاعًا وَلَم يُصبِحْ لَهَا وَهْوَ خَاشِعُ

الإعراب: «ينام» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الذئب «بإحدى» جار ومجرور متعلق بقوله: ينام، وإحدى مضاف، ومقلتي من «مقلتيه» مضاف إليه، ومقلتي مضاف، والضمير مضاف إليه «ويتقي» الواو عاطفة، يتقي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الذئب، والجملة معطوفة على جملة «ينام» السابقة «بأخرى» جار ومجرور متعلق بقوله: يتقي «المنايا» مفعول به ليتقي «فهو» مبتدأ «يقظان» خبره «نائم» أو «هاجع» خبر بعد خبر.

الشاهد فيه: قوله: «فهو يقظان نائم» أو قوله: «فهو يقظان هاجع» حيث أخبر عن مبتدأ واحد ـ وهو قوله: «هو» ـ بخبرين، وهما قوله: «يقظان هاجع» أو قوله: «يقظان نائم» من غير عطف الثاني منهما على الأول.

والشواهد على ذلك كثيرة في كلام مَنْ يُحتجُّ بكلامه شعره ونثره، فلا معنى لجَحْدِه ونُكرانه.

ومما استشهد به المجيز قولُه تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴿١٥﴾ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾ [المعارج: ١٥ ـ ١٦]، وقوله سبحانه في قراءة ابن مسعود: (وهذا بَعْلي شَيْخٌ)، ومنه قول عليٍّ بن أبي طالب أمير المؤمنين:

أنَـا الَّـذِي سَـمَّـتـنِ أُمِّـي حَـيْـدَرَهْ كَـلَـيـثِ غَـابَـاتٍ غَـلِـيـظِ الـقَـصَـرَهْ
أَكِيلُكُمْ بِالسَّيفِ كَيْلَ السَّنْدَرَهْ

فإن قوله: «أنا» مبتدأ، والاسم الموصول بعدَه خبره، ويجوزُ أنْ يكونَ (كليث) جارًّا ومجرورًا يتعلَّق بمحذوف خبر ثان، وقوله: «أَكيلُكم» جملة فعلية في محلِّ رفع خبر ثالث، وهذا دليل لمن أجازَ الخبرَ مع اختلاف الجنس، وهو ظاهر بعدَ ما بيَّناه.

هذا القائلُ، ويقعُ في كلامِ المُعْرِبين للقُرآنِ الكريمِ وغيرِه تجويزُ ذلك كثيراً، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٢٠] جوَّزوا كونَ «تَسْعَى» خبراً ثانياً، ولا يتعين ذلك، لجوازِ كونِه حالاً[١].



جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف

- يجوز. سواء كان الخبران في معنى خبر واحد أم لم يكونا كذلك (وهو مذهب ابن مالك)
- لا يتعدد الخبر إلا إذا كان الخبران في معنى خبر واحد
- لا يتعدد الخبر إلا إذا كان من جنس واحد (كأن يكون الخبران مثلاً مفردين أو جملتين)

---

(١) إذا لم تجعل جملة (تسعى) خبرًا ثانيًا كما يقول المعربون، فهي في محلٍّ رفع صفة لحية، وليست في محلِّ نصب حالاً من حيَّة كما زعم الشارح، وذلك لأنَّ (حية) نكرة لا مسوِّغَ لمجيء الحال منها، وصاحب الحال لا يكونُ إلا معرفة، أو نكرة معها مسوِّغ، اللهمَّ إلا أنْ تتمحَّلَ للشارح فتزعمَ أنَّ الجملة حالٌ من الضمير الواقع مبتدأ على رأي سيبويه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ.

كانَ وَأَخَواتُها

١٤٣ ـ تَرْفَعُ كانَ المُبْتَدا اسْماً والخَبَرْ ... تَنْصِبُهُ كَكانَ سَيِّداً عُمَرْ[١]

١٤٤ ـ كَكانَ ظَلَّ باتَ أَضْحَى أَصْبَحا ... أَمْسَى وَصارَ لَيْسَ زالَ بَرِحا[٢]

١٤٥ ـ فَتِئَ وانْفَكَّ وَهَذي الأَرْبَعَه ... لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ[٣]

١٤٦ ـ وَمِثْلُ كانَ دامَ مَسْبوقاً بِـ«ما» ... كَأَعْطِ ما دُمْتَ مُصيباً دِرْهَما[٤]

---

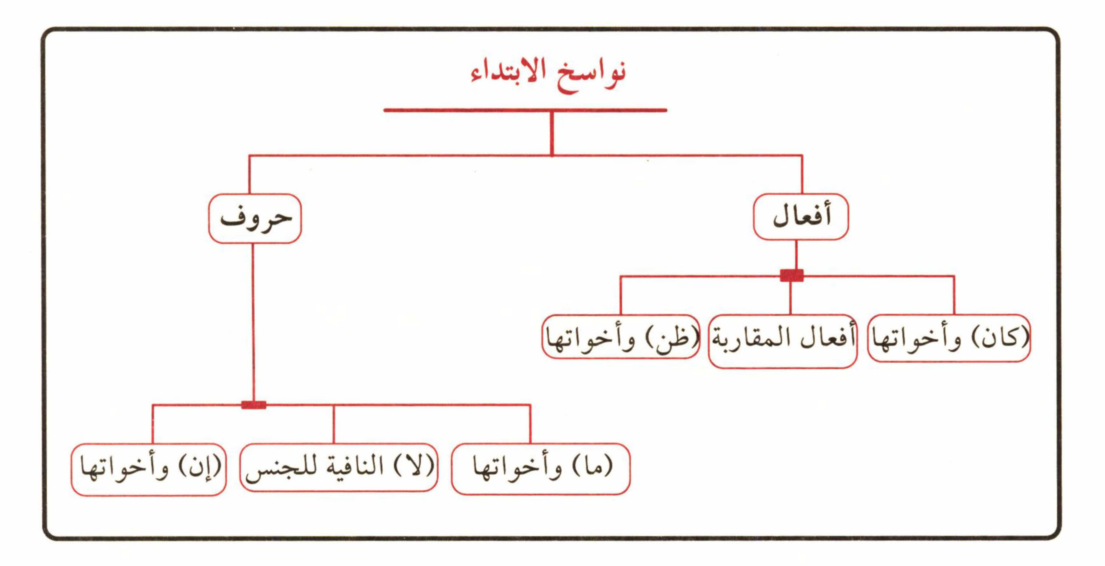
(١) «ترفع» فعل مضارع «كان» قصد لفظه: فاعل ترفع «المبتدأ» مفعول به لترفع «اسماً» حال من قوله: المبتدأ «والخبر» الواو عاطفة، الخبر: مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتقدير: وتنصب الخبر «تنصبه» تنصب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «كان» والضمير البارز المتصل مفعول به، والجملة من تنصب وفاعله ومفعوله لا محل لها تفسيرية «ككان» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك، كان: فعل ماض ناقص «سيداً» خبر كان مقدم «عمر» اسمها مؤخر، مرفوع بالضمة الظاهرة، وسكن للوقف.

(٢) «ككان» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و«كان» هنا قصد لفظه «ظل» قصد لفظه أيضاً: مبتدأ مؤخر «بات، أضحى، أصبحا، أمسى، وصار، ليس، زال، برحا» كلهن معطوفات على ظل بإسقاط حرف العطف ما عدا الخامس.

(٣) «فتئ، وانفك» معطوفان أيضاً على «ظل» بإسقاط حرف العطف في الأول «وهذي» الواو للاستئناف، ها: حرف تنبيه مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وذي: اسم إشارة مبتدأ «الأربعة» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له «لشبه» جار ومجرور متعلق بقوله: «متبعة» الآتي، وشبه مضاف، و«نفي» مضاف إليه «أو» حرف عطف «لنفي» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «متبعة» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة.

(٤) «ومثل» خبر مقدم، ومثل مضاف، و«كان» قصد لفظه: مضاف إليه «دام» قصد لفظه أيضاً: مبتدأ مؤخر «مسبوقاً» حال من دام «بما» الباء حرف جر، و«ما» قصد لفظه: مجرور محلًا بالباء، والجار والمجرور متعلق بمسبوقاً «كأعط» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً، أعط: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله الأول محذوف، والتقدير: «أعط المحتاج» مثلاً «ما» مصدرية ظرفية «دمت» دام: فعل ماض ناقص، والتاء ضمير المخاطب اسم دام «مصيباً» خبر دام «درهماً» مفعول ثان لأعط، وتلخيص البيت: ودام مثل كان ـ في العمل الذي هو رفع الاسم ونصب الخبر ـ لكن في حالة معينة، وهي حالة ما إذا سبقت دام بما المصدرية الظرفية الواقعة في نحو قولك: «أعط المحتاج درهماً ما دمت مصيباً» أي: مدة دوامك مصيباً، والمراد: ما دمت تحب أن تكون مصيباً.

لَمَّا فَرَغَ من الكَلامِ على المبتدأ والخَبَرِ، شَرَعَ في ذِكْرِ **نواسخ الابتداء**[1]، وهي قسمان: أفعال، وحروف، فالأفعال: كان وأخواتها، وأفعالُ المقارَبةِ، وظَنَّ وأخواتُها. والحروفُ: «ما» وأخواتها، و«لا» التي لنفي الجنس، و«إنَّ» وأخواتها.



فَبدأَ المصنِّف بذكر «كان» وأخواتها، وكلُّها أفعالٌ اتفاقاً، إلا «ليس»، فذهب الجمهور إلى أنها فعل، وذهب الفارِسيُّ ـ في أحد قَوْلَيْهِ ـ وأبو بكر بن شُقَير ـ في أحد قولَيهِ ـ إلى أنَّها حَرْفٌ[٢].

---

(1) وسمّيت بالنواسخ ـ والنسخُ: الإزالة ـ لأنها تُزيل حُكْمَ «المبتدأ والخبر».

(٢) أول من ذهب من النُّحاة إلى أن «ليس» حرفٌ هو ابن السرَّاج، وتابَعه على ذلك أبو علي الفارسيُّ في «الحلبيات»، وأبو بكر بن شقير، وجماعة.

واستدلُّوا على ذلك بدليلين:

الدليل الأول: أنَّ «ليس» أَشبهَ الحرفَ من وجهين:

الوجه الأول: أنه يدلُّ على معنًى يدلُّ عليه الحرف، وذلك لأنه يدلُّ على النفي الذي يدلُّ عليه «ما» وغيرُها من حروف النفي.

الوجه الثاني: أنه جامدٌ لا يتصرَّف، كما أنَّ الحرف جامدٌ لا يتصرَّفُ.

والدليل الثاني: أنه خالف سَنَنَ الأفعال عامَّة، وبيان ذلك أنَّ الأفعالَ بوجه عامٍّ مشتقةٌ من المصدر؛ للدلالة على الحدث دائمًا والزمان بحسب الصيغ المختلفة، وهذه الكلمة لا تدلُّ على الحدث أصلاً، وما فيها من =

وهي ترفعُ المبتدأ، وتَنْصِبُ خَبَرَه، ويُسمَّى المرفوعُ بها اسماً لها، والمنصوبُ بها خَبَراً لها(1).

وهذه الأفعالُ قسمان: منها ما يعملُ هذا العَمَلَ بلا شَرْطٍ، وهي: «**كان، وظلَّ، وباتَ، وأَضْحَى، وأَصبَحَ، وأمسى، وصارَ، ولَيسَ**»، ومنها ما لا يعملُ هذا العَمَلَ إلا بشرطٍ، **وهو قسمان**: **أحدهما** ما يشترط في عمله أن يسبقه نفيٌ لفظاً أو تقديراً، أو شِبْهُ نَفْيٍ، وهو أربعة: زالَ، وبَرِحَ، وفَتِئَ، وانْفَكَّ، فمثالُ النفي لفظاً: «ما زالَ زيدٌ قائماً» ومثالُه تقديراً: قولُه تعالى: ﴿قَالُواْ تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] أي: لا تفتأ، ولا يُحذف النافي معها قياساً إلا بعد القَسَمِ، كالآية الكريمة(2)، وقد شَذَّ الحَذفُ بدون القَسَمِ، كقول الشاعر: [الوافر]

= الدلالة على الزمان مخالف لما في عامَّة الأفعال؛ فإن عامة الأفعال الماضية تدلُّ على الزمان الذي انقضى، وهذه الكلمة تدلُّ على نفي الحدث الذي دلَّ عليه خبرها في الزمان الحاضر، إلى أن تقوم قرينةٌ تصرفه إلى الماضي أو المستقبل، فإذا قلت: «ليس خلق الله مثله» فليس أداة نفي، واسمها ضمير شأن محذوف، وجملة الفعل الماضي ـ وهو خلق ـ وفاعله في محلِّ نصب خبرها، وفي هذا المثال قرينة ـ وهي كون الخبر ماضيًا ـ على أنَّ المراد نفي الخلق في الماضي، وقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] يشتمل على قرينة تدلُّ على أنَّ المرادَ نفيُ صَرْفِه عنهم فيما يستقبلُ من الزمان؛ ومن أجْلِ ذلك كلِّه قالوا: هي حرفٌ.

ويردُّ ذلك عليهم قَبولُها علاماتِ الفعل، ألا ترى أنَّ تاء التأنيث الساكنة تدخل عليها؛ فتقول: ليستْ هندُ مُفْلِحةً، وأنَّ تاء الفاعل تدخل عليها؛ فتقول: لستُ، ولستَ، ولستِ، ولستما ولستم، ولستن.

وأما عدم دلالتها على الحدث كسائر الأفعال، فإنه مُنازَعٌ فيه؛ لأن المحقق الرَّضيَّ ذهب إلى أن «ليس» دالَّة على حدث، وهو الانتفاء. ولئن سلَّمنا أنها لا تدلُّ على حدث ـ كما هو الراجح، بل الصحيح عند الجمهور ـ فإنا نقول: إن عدم دلالتها على حدث ليس هو بأصل الوضع، ولكنه طارئ عليها وعارضٌ لها بسبب دلالتها على النفي، والمعتبر إنما هو الدلالة بحسب الوضع وأصل اللغة، وهي من هذه الجهة دالَّة عليه؛ فلا يضرُّها أنْ يطرأ عليها ذلك الطارئ فيمنعها.

(1) لا تدخُلُ النواسخُ على المبتدأ الذي له صدارة الكلام ـ ما عدا ضمير الشأن، ولا تدخل على المبتدأ الواجب الحذف وخبره نعتٌ مقطوع، ولا تدخل على الصِّيغ الثابتة غير القابلة للتغيير، مثل: «طوبى» و«لله درُّه». ويشترط في عمل هذه النواسخ أن يتأخر عنها اسمُها، وأن لا يكون طلباً، وأن لا يكون إنشاءً.

(2) ويشترط لحذف النافي أن يكون «لا» دون غيره من أدوات النفي، وأن يكون الفعل مضارعاً.

ش٦٠ - وَأَبْـرَحُ مـا أَدامَ اللهُ قَـوْمـي   بِـحَـمْـدِ اللهِ مُـنْـتَـطِـقاً مُـجِـيـدا[١]

(١) البيت لِخدَاش بن زهير.

اللغة: «منتطقًا» قد فسَّره الشارح العلَّامة تفسيرًا، ويقال: جاء فلان منتطقًا فَرَسَه؛ إذا جنبه، أي: جعلَه إلى جانبه ولم يركبه. وقال ابن فارس: هذا البيت يحتمل أنه أراد أنه لا يزال يجنب فرسًا جوادًا، ويحتمل أنه أراد أنه يقول قولاً مستجادًا في الثناء على قومه، أي: ناطقًا «مجيدًا» بضم الميم: يجري على المعنيين اللذين ذكرناهما في قوله: «منتطقًا» وهو وصف للفرس على الأول، ووصف لنفسه على الثاني.

المعنى: يريد أنه سيبقى مدى حياته فارسًا، أو ناطقًا بمآثر قومه ذاكرًا ممادحَهم؛ لأنها كثيرة لا تفنى، وسيكون جيد الحديث عنهم، بارع الثناء عليهم؛ لأن صفاتهم الكريمة تُنطق الألسنة بذكرهم.

الإعراب: «**أبرح**» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**ما**» مصدرية ظرفية «**أدام**» فعل ماض «**الله**» فاعل أدام «**قومي**» قوم: مفعول به لأدام، وقوم مضاف، وياء المتكلِّم مضاف إليه «**بحمد**» جار ومجرور متعلِّق بقوله: «أبرح» أو هو متعلِّق بفعل محذوف، والتقدير: «أحمد بحمد» وحمد مضاف، و«**الله**» مضاف إليه «**منتطقًا**» اسم فاعل فعله انتطق، وهو خبر «أبرح» السابق، وفاعله ضمير مستتر فيه «**مجيدًا**» مفعول به لمنتطق على المعنى الأول، وأصله صفة لموصوف محذوف، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه، وأصل الكلام: لا أبرح جانبًا فرسًا مجيدًا، وهو خبر بعد خبر على المعنى الثاني، وكأنه قال: لا أبرح ناطقًا بمحامد قومي مجيدًا في ذلك؛ لأنَّ محامدَهم تُنطِقُ الألسنةَ بجيِّد المَدْحِ.

الشاهد فيه: قوله: «أبرح» حيث استعمله بدون نفي أو شبه نفي، مع كونه غيرَ مسبوقٍ بالقَسَم؛ قال ابن عصفور: وهذا البيت فيه خلاف بين النحويين، فمنهم من قال: إن أداة النفي مرادة، فكأنه قال: «لا أبرح»، ومنهم من قال: إن «أبرح» غير منفي، لا في اللفظ ولا في التقدير، والمعنى عنده: أزول بحمد الله عن أن أكون منتطقًا مجيدًا، أي: صاحب نطاق وجواد؛ لأن قومي يكفونني هذا؛ فعلى هذا الوجه الأخير في كلام ابن عصفور لا استشهاد فيه.

ومثل هذا البيت قول خليفة بن براز:

تَـنْـفَـكُّ تَـسـمَـعُ مَـا حَـيِـيـ   ـتَ بِـهَـالِـكٍ حـتّـى تَـكُـونَـه

واعلم أن شروط جواز حذف حرف النفي مطلقًا ثلاثة:

الأول: أن يكون هذا الحرف «لا» دون سائر إخوانه من حروف النفي.

الثاني: أن يكون المنفيُّ به مضارعًا كما في الآية، وكما في قول امرئ القيس:

فَـقـلـتُ يَـمِـيـنُ اللهِ أبـرَحُ قـاعِـدًا   ولَـوْ قَـطَعُوا رأسِي لَـدَيكِ وأوصَـالِي

وقولِ عبد الله بن قيس الرُّقَيات:

واللهِ أبـرَحُ فـي مُـقَـدِّمَـةٍ   أُهـدِي الـجُـيُـوشَ عَـلَـيَّ شِـكَّـتِـيَـه

حَـتّـى أُفَـجِّـعَـهُـمْ بـإخـوَتِـهِـمْ   وأسُـوقَ نِـسـوَتَـهُـم بِـنِـسْـوَتِـيَـه

=

أي: لا أبرحُ منتَطِقاً مُجيداً، أي: صاحِبَ نِطاقٍ وجَوَاد، ما أدام الله قومي، وَعَنَى بذلك أنَّه لا يزالُ مُسْتَغْنياً ما بقيَ له قومُه، وهذا أحْسَنُ ما حُمِلَ عليه البيتُ.

ومثالُ شِبْهِ النَّفْي ـ والمرادُ به النَّهيُ ـ كقولك: «لا تَزَلْ قائماً» ومنه قولُه: [الخفيف]

ش٦١ ـ صاحِ شَمِّرْ وَلا تَزَلْ ذاكِرَ المَوْ ... تِ فَنِسْيانُهُ ضَلَالٌ مُبِينُ[1]

والدُّعاءُ، كقولك: «لاَ يَزالُ الله مُحْسِناً إِلَيْكَ»، وقولِ الشاعرِ: [الطويل]

ش٦٢ ـ ألا يا اسْلَمي يا دارَ مَيَّ عَلَى البِلَى ... وَلَا زالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعائِكِ القَطْرُ[2]

= وقولِ عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

تَالله أَنْسَى حُبَّهَا ... حَيَاتَنَا أو أُقْبَرَا

وقول نُصَيب من مرثية له في أبي بكر بن عبد العزيز بن مروان:

تَالله أَنْسَى مُصِيبَتِي أبدًا ... مَا أسمَعَتْنِي حَنِينَهَا الإبلُ

الثالث: أنْ يكونَ ذلك في القَسَمِ كما في الآية الكريمة من سورة يوسف، وبيت امرئ القيس، وبيت عبد الله ابن قيس الرقيات، وبيت عُمر، وبيت نُصيب، وشَذَّ الحذفُ بدون القَسَمِ، كما في بيت خِدَاش، وبيت خليفة بن براز.

(١) البيت من الشواهد التي لا يعرفُ قائلها.

المعنى: يا صاحبي اجتهد واستعِدَّ للموت ولا تَنْسَ ذكرَه؛ فإنَّ نسيانه ضلال ظاهر.

الإعراب: «**صاح**» منادى حذفت منه ياء النداء، وهو مرخم ترخيمًا غير قياسي؛ لأنه نكرة، والقياس ألَّا يُرخَّم مما ليس آخره تاء إلا العَلَم «**شمِّر**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا، تقديره: أنت «**ولا**» الواو عاطفة، لا: ناهية «**تزل**» فعل مضارع ناقص مجزوم بحرف النهي، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا، تقديره: أنت «**ذاكر**» خبر تزل، وذاكر مضاف، و«**الموت**» مضاف إليه «**فنسيانه**» الفاء: حرف دال على التعليل، نسيان: مبتدأ، ونسيان مضاف، والهاء العائدة إلى الموت مضاف إليه «**ضلال**» خبر المبتدأ «**مبين**» نعت لضلال.

الشاهد فيه: قوله: «ولا تزل ذاكر الموت» حيث أجرى فيه مضارع «زال» مجرى «كان» في العمل؛ لكونها مسبوقة بحرف النهي، والنهي شبيه بالنفي.

(٢) البيت لذي الرُّمَّة غيلان بن عقبة يقوله في صاحبته مية.

اللغة: «البلى» من: بلي الثوب يَبْلَى، على وزن رَضِيَ يَرْضَى، أي: خَلِقَ وَرثَّ «مُنهلًا» منسكبًا منصبًّا «جرعائك» الجرعاء: رملة مستوية لا تُنبت شيئًا «القَطْر» المطر.

المعنى: يدعو لدار حبيبته بأنْ تدومَ لها السلامة على مرِّ الزمان من طوارق الحدثان، وأن يدوم نزول المطر بساحتها، وكنى بنزول الأمطار عن الخصب والنَّماءِ بما يستتبع من رفاهية أهلها، وإقامتِهم في ربوعها، وعدمِ المهاجرة منها لانتجاع الغيث والكلأ. =

وهذا [هو] الذي أشار إليه المصنفُ بقوله: «وَهذي الأربعة . . . إلى آخر البيت».

القسم الثاني: ما يُشْتَرَط في عمله أن يسبقَه «ما» المَصْدَرية الظرفية[1]، وهو «دام» كقولك: «أعْطِ ما دُمْتَ مُصيباً دِرْهَماً» أي: أعط مُدَّةَ دَوامِكَ مصيباً دِرْهَماً، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] أي: مُدَّةَ دوامي حيًّا.

= **الإعراب**: «**ألا**» أداة استفتاح وتنبيه «**يا**» حرف نداء، والمنادى محذوف، والتقدير: «يا دار مية» «**اسلمي**» فعل أمر مقصود منه الدعاء، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «**يا دار**» يا: حرف نداء، ودار: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، ودار مضاف، و«**مي**» مضاف إليه «**على البلى**» جار ومجرور متعلق باسلمي «**ولا**» الواو حرف عطف، لا: حرف دعاء «**زال**» فعل ماض ناقص «**منهلًا**» خبر زال مقدم «**بجرعائك**» الجار والمجرور متعلق بقوله: «منهلاً» وجرعاء مضاف، وضمير المخاطبة مضاف إليه «**القطر**» اسم زال مؤخر.

الشاهد فيه: للنحاة في هذا البيت شاهدان:

الأول: في قوله: «يا اسلمي» حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر فاتصل حرف النداء بالفعل لفظًا، ولكن التقدير على دخول «يا» على المنادى المقدر، ولا يحسن في مثل هذا البيت أن تجعل «يا» حرف تنبيه؛ لأن «ألا» السابقة عليها حرف تنبيه، ومن قواعدهم المقررة أنه لا يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد، ومثل هذا البيت فيما ذكرنا قول الشَّمَّاخ:

يَقُولُونَ لِي يا احلِفْ وَلَستُ بِحَالِفٍ ... أخادِعُهُمْ عَنهَا لِكَيمَا أنَالُهَا

فقد أراد: يقولون لي: يا هذا احلف. ومثله قول الأخطل:

ألا يا اسلَمِي يا هِندُ هِندَ بَنِي بكرٍ ... وَلَا زَالَ حَيَّانا عِدًى آخِرَ الدَّهرِ

أراد: ألا يا هندُ اسلمي يا هِنْدَ بني بكر، ومثله قول الآخر:

ألا يا اسلَمِي ذَاتَ الدَّمَاليجِ والعِقدِ ... وَذَاتَ الثَّنَايَا الغُرِّ والفَاحِمِ الجَعْدِ

أراد: ألا يا ذات الدماليج اسلمي ذات الدماليج . . . . إلخ.

ومثل الأمر الدعاء، كما في قول الفرزدق:

يا أرغَمَ الله أنفًا أنتَ حامِلُهُ ... يا ذَا الخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ والخَطَلِ

يريد: يا هذا أرغم الله أنفًا . . . . إلخ، ومثله قول الآخر:

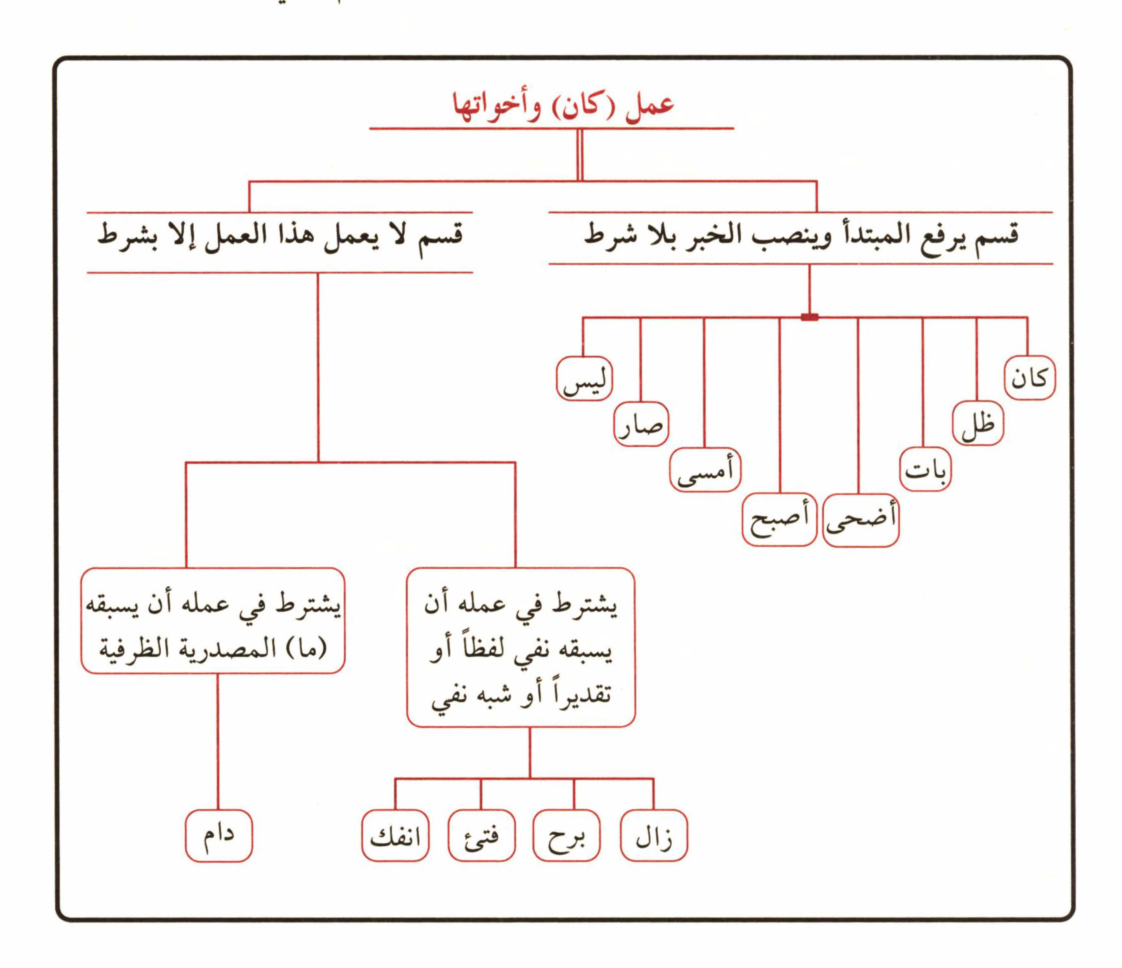
يا لَعنَةُ الله والأقوَامِ كلِّهِمِ ... والصَّالِحينَ عَلَى سِمعَان مِنْ جَارِ

فيمن رواه برفع «لعنةُ الله».

والشاهد الثاني: في قوله: «ولا زال . . . . إلخ» حيث أجرى «زال» مُجرى «كان» في رفعها الاسمَ ونصبِ الخبر؛ لتقدم «لا» الدعائية عليها، والدعاء شبه النفي.

(1) هي مصدريةٌ؛ لأنها تؤول مع ما بعدها بمصدر، وظرفية؛ لأنها تنوب عن ظرف زمان بمعنى «مُدّة» فإن لم تكن ظرفيةً كان الفعلُ «دام» تامّاً بمعنى «بقي واستمرّ».

ومعنى **ظَلَّ**: اتِّصافُ المخَبرِ عنه بالخبر نهاراً، **ومعنى بات**: اتِّصافه به ليلاً، وأضحى: اتصافُه به في الضُّحى، **وأصبح**: اتِّصافهُ به في الصباح، **وأمسى**: اتِّصافه به في المساء، **ومعنى صار**: التحوُّلُ من صِفَةٍ إلى [صفة] أخرى، **ومعنى ليس**: النفيُ، وهي عندَ الإطلاق لنفي الحال، نحو: «ليسَ زيدٌ قائماً» أي: الآنَ وعند التقييد بزمنٍ على حَسَبِه، نحو: «ليسَ زيدٌ قائماً غداً» **ومعنى ما زال وأخواتها**: مُلَازَمَةُ الخبَرِ المخبَرِ عنه على حَسَبِ ما يقتضيه الحالُ، نحو: «ما زال زيد ضاحكاً، وما زال عَمرٌو أزْرَقَ العينين» ومعنى دام: بقي واسْتَمَرَّ[1].



(1) قال السيوطي في «البهجة» ص١٠٢: وقد تستعمل بعض هذه الأسماء بمعنى بعضها، فتُسْتَعمل «كان» و«ظل» و«أضحى» و«أصبح» و«أمسى» بمعنى «صار» نحو: ﴿وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا﴾ [النبأ: ١٩]، و﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٧].

١٤٧ - وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَا ... إِنْ كَانَ غَيْرُ المَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا[(١)]

وهذه الأفعال على قسمين[(٢)]**: أحدهما ما يَتَصَرَّفُ، وهو ما عدا «ليس» و«دام».**

والثاني ما لا يَتَصَرَّفُ، وهو ليسَ ودام[(3)]، فَنَبَّه المصنِّفُ بهذا البيتِ على أنَّ ما يتصرَّفُ من هذه الأفعال يَعْمَلُ غيرُ الماضي منه عملَ الماضي، وذلك هو المضارعُ، نحو: «يكون

---

(١) «وغير» مبتدأ، وغير مضاف، و«ماض» مضاف إليه «مثله» مثل: حال مقدمة على صاحبها، وصاحبها هو فاعل «عمل» الآتي، ومثل مضاف، والضمير مضاف إليه، ومثل من الألفاظ المتوغلة في الإبهام فلا تفيدها الإضافة تعريفاً، فلهذا وقعت حالاً «قد» حرف تحقيق «عملا» عمل: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الماضي، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط «غير» اسم كان، وغير مضاف، و«الماضي» مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق باستعمل «استعملا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الماضي، والجملة في محل نصب خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، والتقدير: إن كان غير الماضي مستعملاً فإنه يعمل مشابهاً الماضي.

(٢) **هي على قسمين إجمالاً، ولكنها على ثلاثة أقسام تفصيلاً:**

(الأول): ما لا يتصرف أصلاً، فلم يأتِ منه إلا الماضي، وهو فعلان: ليس، ودام. فإن قلت: فإنه قد سمع: يدوم، ودم، ودائم، ودوام، قلت: هذه تصرفات دام التامة التي ترفع فاعلاً فقط، والكلام إنما هو في دام الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر.

(الثاني): ما يتصرف تصرفًا ناقصًا، بأن يكون المستعمل منه الماضي والمضارع واسم الفاعل، وهو أربعة أفعال: زال، وفتئ، وبرح، وانفك.

(الثالث) ما يتصرف تصرفًا تامًا بأن تجيء منه أنواع الفعل الثلاثة: الماضي، والمضارع، والأمر، ويجيء منه المصدر واسم الفاعل، وهو الباقي.

وقد اختلف النحاة في مجيء اسم المفعول من القسم الثالث، فمنعه قوم منهم أبو علي الفارسي؛ فقد سأله تلميذه ابن جني عن قول سيبويه: «مكون فيه» فقال: ما كل داء يعالجه الطبيب؛ وأجازه غير أبي عليٍّ، فاحفظ ذلك.

(3) ذكر الأشموني ١/ ٣٦٤ أن الصحيح جمودُ «دام»، وحشَّى عليه الصبان بقوله: مقابلُه ما قاله الأقدمون وقليلٌ من المتأخرين أن لها مضارعاً. وهو «يدوم». فهي متصرفةٌ عندَها تصرُّفاً ناقصاً. ذكره في «التوضيح» و«شرحه». بل رجح الصبان أن لـ«دام» الناسخة مصدراً.

وقد ذكر ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/ ٢٣٢ أن جمود «دام» عند الفراء وكثير من المتأخرين، وأن الأقدمين أثبتوا لها مضارعاً.

فالمسألة خلافيّة.

زيد قائماً» قال الله تعالى: ﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ﴾ [البقرة: ١٤٣] والأمْرُ، نحو: ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ﴾ [النساء: ١٣٥] وقال الله تعالى: ﴿قُلۡ كُونُواْ حِجَارَةً أَوۡ حَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٥٠] واسم الفاعل، نحو: «زَيْدٌ كائنٌ أخاكَ» وقال الشاعر: [الطويل]

ش٦٣ ـ وَما كلُّ مَنْ يُبْدي البَشاشَةَ كائِناً ... أَخـاكَ إذا لـم تُـلْـفِـهِ لَـكَ مُـنْـجِـدا[1]

والمَصْدَر كذلك، واختلفَ النَّاسُ في «كان» الناقصة: هل لها مَصْدَرٌ أم لا؟ والصحيحُ أن لها مصدراً، ومنه قوله: [الطويل]

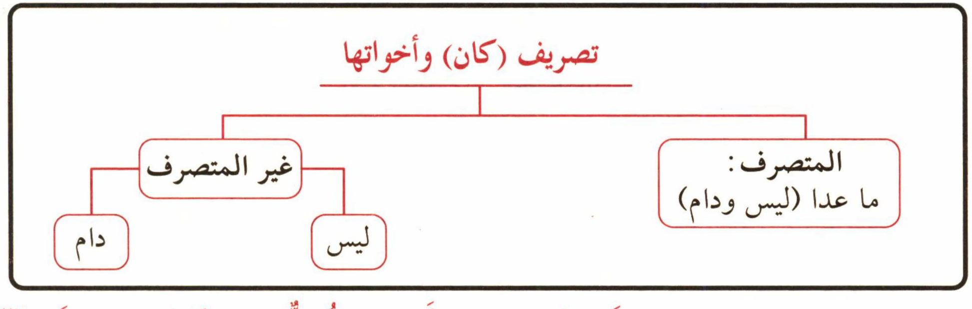
ش٦٤ ـ بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سادَ في قَوْمِهِ الفَتَى ... وَكَـوْنُـكَ إيَّـاهُ عَـلَـيْـكَ يَـسـيـرُ[2]

---

(١) البيت من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين.
اللغة: «يبدي» يظهر «البشاشة» طلاقة الوجه «تُلْفِه» تَجِدْه «مُنجدًا» مساعدًا.
المعنى: ليس كلُّ أحد يلقاك بوجه ضاحك أخاك الذي تركن إليه، وتعتمد في حاجتك عليه، وإنما أخوك هو الذي تجده عونًا لك عند الحاجة.
الإعراب: «**ما**» نافية تعمل عمل ليس «**كل**» اسمها، وكل مضاف، و«**من**» اسم موصول مضاف إليه «**يبدي**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على «من» والجملة لا محل لها صلة الموصول «**البشاشة**» مفعول به ليبدي «**كائنًا**» خبر ما النافية، وهو اسم فاعل متصرف من كان الناقصة، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى كل «**أخاك**» أخا: خبر كائن منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وأخا مضاف، والكاف مضاف إليه «**إذا**» ظرف تضمن معنى الشرط «**لم**» حرف نفي وجزم «**تلفه**» تلف: فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والهاء مفعول أول لتلفي «**لك**» جار ومجرور متعلق بقوله: «منجدا» الآتي «**منجدًا**» مفعول ثان لتلفي، وقال العيني: هو حال، وذلك مبني على أن «ظن» وأخواتها تنصب مفعولاً واحدًا، وهو رأي ضعيف لبعض النحاة.
الشاهد فيه: قوله: «كائنًا أخاك» فإن «كائنًا» اسم فاعل من كان الناقصة، وقد عمل عملها، فرفع اسمًا ونصب خبرًا، أما الاسم فهو ضمير مستتر فيه، وأما الخبر، فهو قوله: «أخاك» على ما بيَّناه في إعراب البيت.

(٢) وهذا البيت أيضًا من الشواهد التي لم ينسبوها إلى قائل معين.
اللغة: «بذل» عطاء «ساد» من السيادة، وهي الرفعة وعِظَم الشأن.
المعنى: إن الرجل يسود في قومه ويَنْبُه ذِكره في عشيرته ببذل المال والحلم، وهو يسير عليك إن أردت أن تكون ذلك الرجل.
الإعراب: «**ببذل**» جار ومجرور متعلق بساد، و«**حلم**» معطوف على بذل «**ساد**» فعل ماض «**في قومه**» الجار والمجرور متعلق أيضًا بساد، وقوم مضاف، والضمير مضاف إليه «**الفتى**» فاعل ساد «**وكونك**» كون: مبتدأ، وهو مصدر كان الناقصة؛ فمن حيث كونه مبتدأ يحتاج إلى خبر، وهو قوله: «يسير» الآتي، ومن =

وما لا يَتصرَّفُ مِنْها ـ وهو دامَ وليسَ [(١)] ـ وما كان النَّفيُ أو شبْهُه شَرْطاً فيه ـ وهو زال وأخواتها ـ لا يُسْتَعْمَلُ منه أمْرٌ ولا مَصْدَرٌ.



١٤٨ ـ وفي جَميعها تَوَسُّطَ الخَبَرْ أَجِزْ وَكُلٌّ سَبْقَهُ دامَ حَظَرْ [(٢)]

= حيث كونه مصدر كان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر؛ فأما اسمه فالكاف المتصلة به؛ فلهذه الكاف محلان: أحدهما جر بالإضافة، والثاني رفع على أنها الاسم، وأما خبرها فقوله: «**إياه**» وقوله: «**عليك**» جار ومجرور متعلق بيسير، وقوله: «**يسير**» هو خبر المبتدأ على ما تقدَّم ذكرُه.

الشاهد فيه: قوله: «**وكونك إياه**» حيث استعمل مصدر كان الناقصة، وأجراه مُجراها في رفع الاسم ونصب الخبر، وقد بيَّنت لك اسمه وخبره في إعراب البيت.

فهذا الشاهد يدل على شيئين: أولهما: أن «كان» الناقصة قد جاء لها مصدر في كلام العرب، فهو رد على من قال: لا مصدر لها. **وثانيهما:** أن غير الماضي من هذه الأفعال ـ سواء أكان اسمًا أم كان فعلاً غير ماض ـ يعمل العملَ الذي يعمله الفعل الماضي، وهو رفع الاسم ونصب الخبر.

(١) **رجَّح العلامة الصبَّان أن دام الناقصة لها مصدر، ودليله على ذلك شيئان:**

الأول: أنها تستعمل البتة صلةً لما المصدرية الظرفية، ووجه الاستدلال بهذا الوجه أن ما المصدرية مع صلتها تستوجب التقدير بمصدر، فاستعمالهم هذا الفعلَ بعد «ما» يشير إلى أنهم يعتقدون أن لها مصدرًا.

والثاني: أن العلماء جَرَوا على تقدير ما دام في نحو قوله تعالى: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] بقولهم: مدة دوامي حيًّا، ولو أننا التزمنا أن هذا مصدر لدام التامة، أو أن العلماء اخترعوا في هذا التقدير مصدرًا لم يرد عن العرب، لَكُنَّا بذلك جائرين مسيئين بمن قام على العربية وحفظها الظنَّ كلَّ الإساءة، فلزم أن يكونَ هذا المصدر مصدرَ الناقصة، فتتم الدعوى.

(٢) «**وفي جميعها**» الجار والمجرور متعلق بتوسط، وجميع مضاف، وها مضاف إليه «**توسط**» مفعول به لأجز مقدم عليه، وتوسط مضاف، و«**الخبر**» مضاف إليه «**أجز**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**كل**» مبتدأ «**سبقه**» سبق: مفعول به مقدم على عامله وهو حظر، وسبق مضاف، وضمير الغائب العائد إلى الخبر مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «**دام**» قصد لفظه مفعول به لسبق «**حظر**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل، والجملة من «حظر» وفاعله في محل رفع المبتدأ، وهو «كل».

مُرادُه أنَّ أخبار هذه الأفعال إنْ لم يجبْ تقديمُها على الاسمِ ولا تأخيرُها عنه يجوزُ تَوَسُّطُها بين الفعل والاسم[١]، فمثالُ وجوبِ تقديمها على الاسم قولُكَ: «كانَ في الدَّار صاحِبُها»، فلا يجوز ههنا تقديمُ الاسم على الخبر، لئلا يعود الضميرُ على متأخر لفظاً ورتبة، ومثالُ وجوبِ تأخيرِ الخبر عن الاسم قولُك: «كان أخي رَفيقي» فلا يجوز تقديم رفيقي على أنه خبر؛ لأنه لا يعلم ذلك، لعدم ظهور الإعراب، ومثالُ ما توسَّط فيه الخبرُ قولُك: «كان قائماً زيدٌ» قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧] وكذلك سائر أفعال هذا الباب من المتصرف وغيره، يجوز توسُّطُ أخبارها بالشرط المَذْكور، ونَقَلَ صاحبُ «الإرشاد» خلافاً في جواز تقديم خبر «ليس» على اسمها[2]، والصوابُ جوازُهُ، قال الشاعر: [الطويل]

---

(١) حاصل القول في هذا الموضوع أن لخبر كان وأخواتها ستةَ أحوال:

الأول: وجوب التأخير، وذلك في مسألتين، إحداهما: أن يكون إعراب الاسم والخبر جميعًا غير ظاهر، نحو: كان صديقي عدوي، وثانيتهما: أن يكون الخبر محصورًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥] والمكاء: التصفير، والتصدية: التصفيق.

الثاني: وجوب التوسط بين العامل واسمه، وذلك في نحو قولك: يعجبني أن يكون في الدار صاحبها؛ فلا يجوز في هذا المثال تأخير الخبر عن الاسم؛ لئلا يلزم منه عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، كما لا يجوز أن يتقدم الخبر على أن المصدرية؛ لئلا يلزمَ تقديم معمول الصلة على الموصول، فلم يبق إلا توسط هذا الخبر على ما ذكرنا.

الثالث: وجوب التقدم على الفعل واسمه جميعًا، وذلك فيما إذا كان الخبر مما له الصدارة كاسم الاستفهام، نحو: «أين كان زيد؟».

الرابع: امتناع التأخر عن الاسم، مع جواز التوسط بين الفعل واسمه أو التقدم عليهما، وذلك فيما إذا كان الاسم متصلاً بضمير يعود على بعض الخبر ولم يكن ثمة مانع من التقدم على الفعل، نحو: «كان في الدار صاحبها، وكان غلام هند بعلها» يجوز أن تقول ذلك، ويجوز أن تقول: «في الدار كان صاحبها، وغلام هند كان بعلها» بنصب غلام، ولا يجوز في المثالين التأخير عن الاسم.

الخامس: امتناع التقدم على الفعل واسمه جميعًا، مع جواز توسطه بينهما أو تأخره عنهما جميعًا، نحو: «هل كان زيد صديقك؟» ففي هذا المثال يجوز هذا، ويجوز: «هل كان صديقك زيد؟» ولا يجوز تقديم الخبر على «هل»؛ لأن «هل» لها صدر الكلام، ولا توسيطه بين هل والفعل؛ لأن الفعل بينهما غير جائز.

السادس: جواز الأمور الثلاثة، نحو: «كان محمد صديقك» يجوز فيه ذلك كما يجوز أن تقول: صديقك كان محمد، وأن تقول: كان صديقك محمد. بنصب الصديق.

(2) وهو قول ابن درستويه. «أوضح المسالك» ١/ ٢٣٥.

ش٦٥ ـ سَلِي إنْ جَهِلْتِ النَّاس عَنَّا وَعَنْهُمُ ... فَلَيْسَ سَواءً عالِمٌ وَجَهُولُ (١)

وذَكَرَ ابنُ مُعْطٍ أنَّ خبرَ «دام» لا يَتَقدَّمُ على اسمها، فلا تقول: «لا أصاحبُك ما دامَ قائماً زيدٌ» والصوابُ جَوازُهُ، قال الشاعر: [البسيط]

ش٦٦ ـ لاَ طيبَ لِلْعَيْشِ ما دامَتْ مُنَغَّصَةً ... لَذَّاتُهُ بادِّكارِ المَوْتِ وَالهَرَمِ (٢)

---

(١) البيت من قصيدة للسَّموْءَل بن عادياء الغساني، المضروبِ به المثلُ في الوفاء، ومطلع قصيدته التي منها بيت الشاهد قوله:

إذَا المَرْءُ لَمْ يَدْنَس مِنَ اللُّؤمِ عِرْضُهُ ... فَكُلُّ رِداءٍ يَرتَديهِ جَمِيلُ

وإن هُوَ لَمْ يَحمِلْ عَلَى النَّفسِ ضَيْمَهَا ... فَلَيسَ إلَى حُسْنِ الثَّناءِ سَبِيلُ

اللغة: «يدنس» الدنس، بفتح الدال المهملة والنون: هو الوسخ والقذر، والأصل فيه أن يكون في الأمور الحسِّية، والمراد ههنا الدنس المعنوي «اللؤم» اسم جامع للخصال الدنيئة ومَقَابح الصفات «رداء» هو في هذا الموضع مستعار للخصلة من الخصال، أي: إذا نظف عرض المرء فلم يتصف بصفة من الصفات الدنيئة، فإن له بعد ذلك أن يتصف بما يشاء. يريد أنَّ له أن يختار من المكارم وخصال البر الخصلةَ التي يرغبها «ضيمها» الضيم: الظلم.

المعنى: يقول لمن يخاطبها: سلي الناس عنا وعمن تقارنينهم بنا إن لم تكوني عالمة بحالنا، مدركة للفرق العظيم الذي بيننا وبينهم؛ لكي يتضح لك الحال، فإن العالم بحقيقة الأمر ليس كمن جهلها.

الإعراب: «**سلي**» فعل أمر، وياء المخاطبة فاعله «**إن**» شرطية «**جهلت**» جهل: فعل ماض فعل الشرط، وتاء المخاطبة فاعل، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله «**عنا**» جار ومجرور متعلق بقوله: سلي «**وعنهم**» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور قبله «**فليس**» الفاء حرف دال على التعليل، وليس: فعل ماض ناقص «**سواء**» خبر ليس مقدم «**عالم**» اسم ليس مؤخر «**وجهول**» معطوف على عالم.

الشاهد فيه: قوله: «فليس سواء عالم وجهول» حيث قدم خبر ليس وهو «سواء» على اسمها وهو «عامل»، وذلك جائز سائغ في الشِّعر وغيره، خلافًا لمن نقل المنع عنه صاحبُ «الإرشاد»، وقد نسب ابن هشام القول بالمنع إلى ابن درستويه.

(٢) البيت من الشواهد التي لم يعيِّن قائلَها أحد ممن اطلعنا على كلامه.

اللغة: «طيب» المراد به اللذة وما ترتاح إليه النفس وتهفو نحوه «منغصة» اسم مفعول من التنغيص، وهو التكدير «بادكار» تذكر، وأصله: «اذتكار» فقُلبت تاء الافتعال دالاً، ثم قُلبت الذال دالاً، ثم أُدغمت الدال في الدال، ويجوز فيه «اذكار» بالذال المعجمة، على أن تقلب المهملة معجمة بعكس الأول ثم تدغم، ويجوز فيه بقاء كل من المعجمة والمهملة على حاله، فتقول: «اذدكار» وبالوجه الأول ورد قوله تعالى: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٥] أصله: مذتكر، فقلبت التاء دالاً ثم الذال دالاً أيضًا ثم أدغمتا، على ما ذكرناه أولاً.

=

وأشار بقوله: «وكلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ» إلى أن كلَّ العرب ـ أو كلَّ النحاة ـ مَنَعَ سَبْق خبَرِ «دام» عليها، وهذا إنْ أراد به أنهم منعوا تقديم خبر دام على «ما» المتصلة بها[1]، نحو: «لا أصحبك قائماً ما دام زيد» فمسلَّم، وإن أراد أنهم منعوا تقديمه على «دام» وَحْدَها، نحو: «لا أصحبك ما قائماً دام زيد» ـ وعلى ذلك حَمَلَهُ وَلَدُهُ في شَرْحِهِ ـ ففيه نظر، والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديمُ خَبَرِ دام على دامَ وحدها، فتقول: «لا أَصْحَبُكَ ما قائماً دامَ زَيْدٌ» كما تقول: «لا أصحبك ما زيداً كَلَّمْتَ».

= **المعنى:** لا يرتاح الإنسان إلى الحياة ولا يستطيب العيش ما دام يتذكر الأيام التي تأتي عليه بأوجاعها وآلامها، وما دام لا ينسى أنه مقبل لا محالة على الشيخوخة والموت ومفارقة أحبائه وملاذِّه.

الإعراب: «**لا**» نافية للجنس «**طيب**» اسمها مبني على الفتح في محل نصب «**للعيش**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، أو متعلق بطيب، أو متعلق بمحذوف صفة لطيب، وخبر لا حينئذ محذوف «**ما**» مصدرية ظرفية «**دامت**» دام: فعل ماض ناقص، والتاء تاء التأنيث «**منغصة**» خبر دام مقدم على اسمها «**لذاته**» لذات: اسم دام مؤخر، ولذات مضاف، والهاء العائدة إلى العيش مضاف إليه «**بادكار**» جار ومجرور متعلق بقوله: «**منغصة**»، وادكار مضاف، و«**الموت**» مضاف إليه «**والهرم**» معطوف بالواو على الموت.

الشاهد فيه: قوله: «**ما دامت منغصة لذاته**» حيث قدم خبر دام وهو قوله: «**منغصة**» على اسمها وهو قوله: «لذاته». هذا توجيه كلام الشارح العلامة كغيره من النحاة ردًّا على ابن معط. وفيه خلل من جهة أنه ترتب عليه الفصل بين «منغصة» ومتعلقه ـ وهو قوله: «بادكار» ـ بأجنبي عنهما، وهو «لذاته».

وفي البيت توجيه آخر، وهو أن يكون اسم «دام» ضميرًا مستترًا، وقوله: «منغصة» خبرها، وقوله: «لذاته» نائب فاعل لقوله: «منغصة»؛ لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول، وعلى هذا يخلو البيت من الشاهد؛ فلا يكون ردًّا على ابن مُعطٍ ومن يرى رأيه.

ومن الشواهد التي يُستدل بها للرد على ابن معط قول الشاعر:

مَـا دَامَ حَـافِـظَ سِـرِّي مَـنْ وَثِـقْـتُ بِـهِ ... فَـهْـوَ الَّـذي لَـسْـتُ عَـنْـهُ رَاغِـبًـا أَبَـدا

فإن قوله: «حافظ سري» خبر دام، وقوله: «من وثقت به» اسمها، وقد تقدَّم الخبر على الاسم، ولا يَرِد عليه الاعتراض الذي ورد على البيت الشاهد، ولكنه يحتمل التأويل، إذ يجوز أن يكون اسم دام ضميرًا مستترًا يعود إلى «من وثقت به» ويكون خبرها هو «حافظ سري»، ويكون قوله: «من وثقت به» فاعلاً بحافظ؛ لأنه اسم فاعل.

فإن قلت: فقد عاد الضمير على متأخر، قلت: هو كذلك، ولكنه مغتفر ههنا؛ لأن الكلام على هذا يصير من باب الاشتغال لتقدم عاملين ـ وهما دام وحافظ سري ـ وتأخر معمول واحد ـ وهو «من وثقت به» ـ فلما أعمل العامل الثاني أضمر في الأول المرفوع، وهو جائز عند البصريين كما ستعرفه في باب الاشتغال إن شاء الله.

(1) وذلك لأنه لا يجوز أن يتقدّم شيءٌ من الصلة على الموصول، سواءٌ كان حرفياً أو اسمياً.

١٤٩ ـ كَذاكَ سَبْقُ خَبَرٍ ما النَّافيَهْ ... فَجِئْ بِها مَتْلُوَّةً لاَ تاليَهْ(١)

يعني أنه لا يجوز أن يَتَقَدَّمَ الخَبَرُ على ما النافية، ويدخل تحت هذا قسمان، أحدهما: ما كان النفي شَرْطاً في عمله، نحو: «ما زال» وأخواتها، فلا تقول: «قائماً ما زالَ زَيْدٌ» وأجاز ذلك ابن كَيْسان والنحَّاس(2)، والثاني: ما لم يكن النفي شرطاً في عمله، نحو: «ما كانَ زَيْدٌ قائماً» فلا تقول: «قائماً ما كان زيد»، وأجازه بعضُهم(٣).

ومفهومُ كلامِهِ أنَّه إذا كان النفي بغير «ما» يجوز التقديمُ، فتقول: «قائماً لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ، ومنطلقاً لم يَكُنْ عَمْرٌو» ومنعهما بعضهم(٤).

ومفهومُ كلامِهِ أيضاً جوازُ تقديم الخبَرِ على الفعل وَحْدَهُ إذا كان النفي بما، نحو: «ما قائماً زالَ زَيْدٌ» و «ما قائماً كانَ زيدٌ» ومَنَعَه بعضُهم.

١٥٠ ـ وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفي ... وَذو تَمامٍ ما بِرَفْعٍ يَكْتَفي(٥)

---

(١) «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «سبق» مبتدأ مؤخر، وسبق مضاف، و«خبر» مضاف إليه، وهو من جهة أخرى فاعل لسبق «ما» مفعول به لسبق «النافية» صفة لما «فجيء» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بجيء «متلوة» حال من الضمير المجرور محلًّا بالباء «لا» عاطفة «تالية» معطوف على متلوة.

(2) إذا تقدمت «ما» النافية على النواسخ التي يشترط النفي في عملها صارت مثبتَةً؛ إذ إن نفيَ النفي إيجاب.
ينظر: الأشموني ١/ ٣٦٨، و«أوضح المسالك» ١/ ٢٣٨.

(٣) **أصل هذا الخلاف مبني على خلاف آخر**، وهو: هل تستوجب «ما» النافية أن تكون في صدر الكلام؟ ذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تستوجب التصدير؛ وعلى هذا أجازوا أن يتقدَّم خبر الناسخ المنفي بها عليها مطلقًا، ووافقهم ابن كيسان والنحاس على جواز تقديم خبر الناسخ عليها إذا كان من النواسخ التي يُشترط فيها النفي؛ لأن نفيها حينئذ إيجاب، فكأنه لم يكن، بخلاف النوع الثاني.

(٤) ذكر ابن مالك في «شرح التسهيل» أن الذي منع ذلك هو الفراء، وهذا المنع مردود بقول الشاعر:
مَهْ عَاذِلي فَهَائِمًا لَنْ أبرَحَا ... بِمِثْلِ أو أحسَنَ مِن شَمسِ الضُّحى
وقال ابن مالك في «شرح الكافية الشافية»: إن ذلك جائز عند الجميع.

(٥) «ومنع» مبتدأ، ومنع مضاف، و«سبق» مضاف إليه، وسبق مضاف، و«خبر» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «ليس» قصد لفظه: مفعول به لسبق «اصطفي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منع، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «وذو» الواو للاستئناف، ذو: مبتدأ، وذو مضاف، و«تمام» مضاف إليه «ما» اسم موصول خبر المبتدأ «برفع» جار ومجرور متعلق بيكتفي =

١٥١ ـ وَما سِواهُ ناقِصٌ والنَّقْصُ في فَـتِـئَ لَـيْـسَ زالَ دائِـمـاً قُـفِـي[١]

اختلف النحويُّون في جواز تقديم خبر «ليس» عليه ، فذهب الكوفيون والمبرِّد والزجَّاج وابن السرَّاج وأكثرُ المتأخرين ـ ومنهم المصنِّفُ ـ إلى المنع[2]، وذهب أبو علي [الفارسيُّ] وابن بَرْهانَ إلى الجواز، فتقول: «قائماً ليس زَيْدٌ» **واختلف النقل عن سيبويه**، فنسبَ قومٌ إليه الجوازَ، وقومٌ المنعَ، ولم يَرِدْ من لسان العَرَب تَقَدُّمُ خَبرِها عليها، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهرُه تقدُّمُ معمولِ خبرها عليها، كقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ﴾ [هود: ٨] وبهذا استدلَّ مَنْ أجاز تقديم خبرها عليها[3]، وتقريره أن «يوم يأتيهم» معمولُ الخَبَر الذي هو «مصروفاً» وقد تقدَّم على «ليس» قال: ولا يَتَقَدَّمُ المعمولُ إلا حيث يتقدَّمُ العامِلُ[٤].

= الآتي «يكتفي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة، وجملة يكتفي وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(١) «وما» اسم موصول مبتدأ «سواه» سوى: ظرف متعلق بمحذوف صلة ما، وسوى مضاف، والهاء مضاف إليه «ناقص» خبر المبتدأ «والنقص» مبتدأ «في فتيء» جار ومجرور متعلق بقوله: «قفي» الآتي «ليس، زال» معطوفان على «فتيء» بإسقاط حرف العطف «دائماً» حال من الضمير المستتر في قوله: «قفي» الآتي «قفي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على النقص، والجملة من قفي ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وهو «النقص». وتقدير البيت: وما سوى ذي التمام ناقص، والنقص قفي ـ أي اتبع ـ حال كونه مستمراً في فتيء وليس وزال.

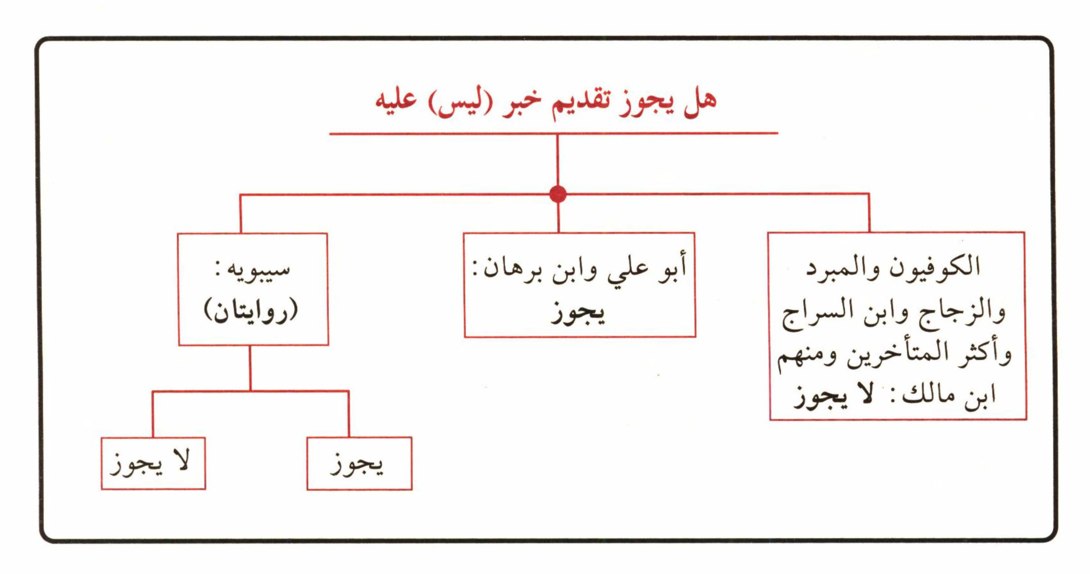
(2) وذلك لضعفها بعدم التصرُّف، وشبهها بـ«ما» النافية. «شرح الأشموني» ١/ ٣٧.
وشبَهُها بـ«ما» النافية، أي: كونها متضمنةً معنى ما له الصدارة.

(3) ورُدَّ بأن معمول الخبر هنا ظرفٌ، والظروف يُتوسَّعُ فيها.
«شرح الأشموني» ١/ ٣٧١. و«البهجة المرضية» ص١٠٥، و«أوضح المسالك» ١/ ٢٣٧.

(٤) هذه القاعدة ليست مطَّردة تمامَ الاطراد، وإن كان العلماء قد اتخذوها دليلاً في كثير من المواطن وجعلوها كالشيء المسلَّم به الذي لا يتطرَّق إليه النقضُ، ونحن نذكرُ لك عدَّة **مواضع أجازوا فيها تقديمَ المعمول ولم يجيزوا فيها تقديم العامل:**

الموضع الأول: إذا كان خبر المبتدأ فعلاً، لم يُجِز البصريون تقديمَه على المبتدأ، لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل، فلا يقولون: «ضرب زيد» على أن يكون في «ضرب» ضمير مستتر، وجملته خبر مقدم، لكن أجازوا تقديم معمول هذا الخبر على مبتدئه في نحو: «عمرو ضرب زيدًا» فيقولون: «زيدًا عمرو ضرب».

الموضع الثاني: خبر إن إن لم يكن ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا لم يجيزوا تقديمه على اسمها؛ فلا يقولون: «إن جالس زيدًا»، وأجازوا تقديم معموله على الاسم، فيقولون: «إن عندك زيدًا جالس». =



وقوله: «وذو تمام... إلى آخره» معناه أن هذه الأفعالَ انقسمت إلى **قسمين**، **أحدهما**: ما يكون تامًّا وناقصاً، **والثاني**: ما لا يكون إلا ناقصاً، والمراد بالتام ما يكتفي بمرفوعه، وبالناقص[(1)] ما لا يكتفي بمرفوعه، بل يحتاج معه إلى منصوب.

وكلُّ هذه الأفعال يجوز أن تُستَعمل تامَّةً، إلا «فتئ»، و«زال» التي مضارعُها يَزالُ، لا التي مضارعها يَزولُ، فإنها تامة، نحو: «زالت الشمسُ» و«لَيْسَ» فإنها لا تُستعمَل إلا ناقصة.

ومثالُ التامِّ قولُه تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] أي: وإنْ وُجِدَ ذو عُسْرة، وقولُه تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧] وقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧].

= **الموضع الثالث**: الفعل المنفي بلم أو لن - نحو: «لم أضرب، ولن أضرب» - لم يجيزوا تقديمه على النفي، وأجازوا تقديم معموله عليه، نحو: «زيدًا لن أضرب، وعَمرًا لم أصاحب».

الموضع الرابع: الفعل الواقع بعد أما الشرطية لم يجيزوا إيلاءه لأما، وأجازوا إيلاء معموله لها، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩].

والغرض من القاعدة التي أصلها هذا المستند أن الغالب والكثير والأصل هو ألا يتقدم المعمول إلا حيث يجوز أن يتقدم العامل فيه؛ فلا يضر أن يجوز تقديم المعمول في بعض الأبواب لنكتة خاصة به حيث لا يتقدم عامله، ولكل موضع من المواضع الأربعة نكتة لا تتسع هذه العُجالة لشرحها.

(1) سميت ناقصةً لأنها لا تكتفي بمرفوعها بل هي مفتقرة إلى المنصوب، فكأنها أنقصُ درجةً من التامة المكتفية.

١٥٢ ـ وَلَا يَلي العامِلَ مَعْمولُ الخَبَرْ إلا إذا ظَرْفاً أتى أوْ حَرْفَ جَرْ[١]

يعني أنه لا يجوزُ أنْ يلي «كان» وأخواتِها معمولُ خبرها الذي ليس بظرفٍ ولا جارٍّ ومجرور، **وهذا يشمل حالين**:

أحدهما: أن يتقدَّم معمولُ الخبَرِ [وَحْدَه على الاسم] ويكونَ الخبر مؤخَّراً عن الاسم، نحو: «كان طعامَكَ زيدٌ آكِلاً» وهذه ممتنعة عند البصريين[2]، وأجازها الكوفيون[3].

الثاني: أن يتقدَّم المعمولُ والخبرُ على الاسم، ويتقدَّمَ المعمول على الخبرِ، نحو: «كان طعامَك آكِلاً زيدٌ» وهي ممتنعة عند سيبويه، وأجازها بعضُ البصريين[4].

ويخرج من كلامه أنَّه إذا تقدَّم الخبرُ والمعمولُ على الاسم وقُدِّم الخبر على المعمول، جازت المسألة، لأنه لم يَلِ «كان» معمولُ خبرِها، فتقول: «كان آكِلاً طعامَكَ زيدٌ» ولا يمنعها البصريون.

فإن كان المعمول ظرفاً أو جارًّا ومجروراً، جاز إيلاؤه «كان» عند البصريين والكوفيين[5]، نحو: «كان عندَك زَيْدٌ مقيماً، وكان فيك زَيْدٌ راغباً».

---

(١) «ولا» نافية «يلي» فعل مضارع «العامل» مفعول به ليلي مقدم على الفاعل «معمول» فاعل يلي، ومعمول مضاف، و«الخبر» مضاف إليه «إلا» أداة استثناء «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «ظرفاً» حال مقدم على صاحبه، وهو الضمير المستتر في أتى «أتى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «معمول الخبر» السابق «أو» حرف عطف «حرف» معطوف على قوله: «ظرفاً» وحرف مضاف، و«جر» مضاف إليه، وجملة «أتى» وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يفصح عنه الكلام، وتقديره: فإنه يليه، وهذه الجملة كلها في موضع الاستثناء من مستثنى منه محذوف، وهو عموم الأوقات، وكأنه قال: لا يلي معمول الخبر العامل في وقت ما من الأوقات إلا في وقت مجيئه ظرفاً أو حرف جر.

(2) لأنه يلزم الفصل بين العامل «كان» ومعموله بأجنبيٍّ، وهو معمول الخبر، ومعمول المعمول ليس في معنى المعمول.

(3) وحجتُهم الشاهدُ الآتي.

(4) وحجتهم كون الخبر جائز التقديم، ومعمول الخبر جزء منه، وهؤلاء المجيزون ابن السراج والفارسي وابن عصفور، كما في «أوضح المسالك» ١/ ٢٤٠.

(5) للتوسُّعِ في الظرف والمجرور. قاله الأشموني ١/ ٣٧٦.

١٥٣ ـ ومُضْمَرَ الشأنِ اسْماً انْوِ إنْ وَقَعْ ... موهِمُ ما اسْتَبانَ أنَّهُ امْتَنَعْ(١)

يعني أنه إذا وَرَدَ من لسان العرب ما ظاهِرهُ أنه وَلِيَ «كان» وأخواتِها معمولُ خبرِها، فأَوِّلْهُ على أنَّ في «كان» ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن، وذلك نحو قوله: [الطويل]

ش٦٧ ـ قَنافِذُ هَدَّاجونَ حَوْلَ بُيوتِهِمْ ... بِما كانَ إيَّاهُمْ عَطيَّةُ عَوَّدا(٢)

---

(١) «مضمر» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله: «انو» الآتي، ومضمر مضاف، و«الشأن» مضاف إليه «اسماً» حال من مضمر «انو» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «وقع» فعل ماض فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم، وسكن للوقف «موهم» فاعل وقع، وموهم مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «استبان» فعل ماض «أنه» أن: حرف توكيد ونصب، والهاء ضمير الغائب اسمها مبني على الضم في محل نصب «امتنع» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن، وأن ومعمولها في تأويل مصدر فاعل لاستبان، وتقديره: استبان امتناعه، وجملة «استبان» وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

وتقدير البيت: وانو مضمر الشأن حال كونه اسماً لكان إن وقع في بعض الكلام ما يوهم الأمر الذي تبين امتناعه، وهو إيلاء كان معمول خبرها.

(٢) البيت للفرزدق من كلمة يهجو فيها جريرًا وعبد القيس، وهي من النقائض بين جرير والفرزدق، وأولها قوله:

رأى عَبْدُ قَيسٍ خَفقَةً شَوَّرَتْ بها ... يَدَا قَابِسٍ ألوَى بها ثُمَّ أخمدَا

اللغة: «قنافذ» جمع قنفذ، وهو ـ بضمتين بينهما سكون، أو بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء، وآخره ذال معجمة أو دال مهملة ـ حيوان يضرب به المثل في السُّرى، فيقال: هو أسرى من القنفذ، وقالوا أيضًا: «أسرى من أنقد» وأنقد: اسم للقنفذ، ولا ينصرف، ولا تدخله الألف واللام، كقولهم للأسد: أسامة، وللذئب: ذؤالة، قاله الميداني (١/ ٢٣٩ الخيرية) ثم قال: «والقنفذ لا ينام الليل، بل يجول ليلَه أجمع» اهـ. ويقال في مثل آخر: «بات فلان بليل أنقد» وفي مثل آخر: «اجعلوا ليلَكم ليل أنقد» وذكر مثلَه العسكري في «جمهرة الأمثال» (بهامش الميداني ٢/ ٧)، «هداجون» جمع هداج، وهو صيغة مبالغة من الهدج أو الهَدَجَان، والهدجان ـ بفتحات ـ ومثله الهَدْج ـ بفتح فسكون ـ مشية الشيخ، أو مشية فيها ارتعاش، وباب فعله ضرب، ويُروى: «قنافذ دراجون» والدراج: صيغة مبالغة أيضًا من: «درج الصبي والشيخ» من باب دخل، إذا سار سيرًا متقارب الخطو «عطية» هو أبو جرير.

المعنى: يريد وصفهم بأنهم خونة فجّار، يشبهون القنافذ حيث يسيرون بالليل طلبًا للسرقة أو الدعارة والفحشاء، وإنما السبب عنده في ذلك تعويد أبيهم إياهم ذلك.

الإعراب: «قنافذ» خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هم قنافذ، وأصله: هم كالقنافذ، فحذف حرف التشبيه مبالغة «هداجون» صفة لقنافذ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «حول» ظرف مكان متعلق بهداجون، وحول مضاف، وبيوت من «بيوتهم» مضاف =

فهذا ظاهِرُهُ أنه مِثْلُ «كان طَعامَكَ زَيْدٌ آكِلاً» ويتخرَّج على أنَّ في «كان» ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن، [وهو اسمُ كان].

= إليه، وبيوت مضاف، والضمير مضاف إليه «**بما**» الباء حرف جر، وما: يحتمل أن تكون موصولاً اسميًّا، والأحسن أن تكون موصولاً حرفيًّا «**كان**» فعل ماض ناقص «**إياهم**» إيا: مفعول مقدم على عامله وهو عود، وستعرف ما فيه، وقوله: «**عطية**» اسم كان «**عودا**»: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على عطيَّة، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر «كان».

وهذا الإعراب إنما هو بحسب الظاهر، وهو الذي يعرب الكوفيون البيتَ عليه ويستدلون به، وهو إعراب غير مَرضيٍّ عند جمهرة علماء النحو من البصريين، وستعرف الإعراب المقبول عندهم عند بيان الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه: قوله: «بما كان إياهم عطية عودا» حيث إن ظاهره يوهم أن الشاعر قد قدم معمول خبر كان وهو «إياهم» على اسمها وهو «عطية» مع تأخير الخبر وهو جملة «عودا» عن الاسم أيضًا؛ فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل ويليه، هذا هو ظاهر البيت.

والقول بجواز هذا الظاهر هو مذهب الكوفيين، وهم يعربون البيت على الوجه غير المرضي الذي ذكرناه في الإعراب، والبصريون يأبون ذلك، ويمنعون أن يكون «عطية» اسم كان، ولهم **في البيت ثلاثة توجيهات:**

أحدها: وهو الذي ذكره الشارح العلامة تبعًا للمصنف أن اسم كان ضمير الشأن، وقوله: «عطية» مبتدأ، وجملة «عودا» في محل رفع خبر المبتدأ، وإياهم مفعول به لعود، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان؛ فلم يتقدم معمول الخبر على الاسم؛ لأن اسم كان مضمر عقب «كان» نفسها، فهو الذي وليها، و«إياهم» معمول لخبر مبتدأ، وعلى هذا ليس في البيت معمول لخبر كان.

والتوجيه الثاني: أن «كان» في البيت زائدة، و«**عطية عودا**» مبتدأ وخبر، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وهو «ما» أي بالذي **عطية** عودهموه.

والثالث: أن اسم «كان» ضمير مستتر يعود على «ما» الموصولة، وجملة «عطية عودا» من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان، وجملة كان ومعموليها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

والعائد ـ على هذا التوجيه والذي قبله ـ محذوف تقديره هنا: بما كان عطية عودهموه.

ومنهم من يقول: هذا البيت من الضرورات التي تباح للشاعر، ولا يجوز لأحد من المتكلمين أن يقيس في كلامه عليها.

قال المحققون من العلماء: والقول بالضرورة متعيِّن في قول الشاعر، ولم نقف على اسمه:

بَـاتَـتْ فُـؤَادِيَ ذَاتُ الـخَـالِ سَـالِـبَـةً ... فالعَيشُ إنْ حُمَّ لِي عَيشٌ مِنَ العَجَبِ

فذات الخال: اسم بات، وسالبةً: خبره، وفيه ضمير مستتر هو فاعله يعود على ذات الخال، وفؤادي: =

ومما ظاهِرُهُ أنه مثلُ «كانَ طَعامَكَ آكِلاً زَيْدٌ» قولُه: [البسيط]

ش٦٨ ـ فَأَصْبَحوا والنَّوَى عالي مُعَرَّسِهِمْ   وَلَيْسَ كلَّ النَّوَى تُلْقي المَساكينُ[1]

= مفعول به مقدم على عامله الذي هو قوله: سالبة، وزعموا أنه لا يمكن في هذا البيت أن يجري على إحدى التوجيهات السابقة، ومثله قول الآخر:

لَئِنْ كَانَ سَلْمَى الشَّيبُ بالصَّدِّ مُغْرِيًا   لَقَدْ هَوَّنَ السُّلْوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ

فالشيب: اسم كان، ومغريًا: خبره، وفيه ضمير مستتر يعود على الشيب هو فاعله، وسلمى مفعول به لمغريًا تقدم على اسم كان، ولا تتأتّى فيه التوجيهات السابقة.

ومن العلماء من خرَّج هذين البيتين تخريجًا عجيبًا؛ فزعم أن «فؤادي» منادى بحرف نداء محذوف، وكذلك «سلمى» وكأن الشاعر قد قال: باتت يا فؤادي ذات الخال سالبة إياك ولئن كان يا سلمى الشيب مغريًا إياك بالصدِّ، وجملة النداء في البيتين لا محلَّ لها من الإعراب معترضةٌ بين العامل ومعموليه.

(١) البيت لحميد الأرقط، وكان بخيلاً، فنزل به أضياف، فقدَّم لهم تمرًا، والبيت من شواهد كتاب سيبويه (ج١ ص٣٥) وقبله قوله:

باتُوا وجُلَّتُنَا الصَّهبَاءُ بَيْنَهُمُ   كأنَّ أظفَارَهُمْ فِيهَا السَّكَاكِينُ

اللغة: «جلتنا» بضمِّ الجيم وتشديد اللَّام مفتوحة: وعاء يُتَّخذ من الخوص، يوضع فيه التمر يُكنز فيه، وجمعه جُلَل، بوزن غُرْفة وغُرَف، ويجمع أيضًا على جِلال، وهي عربية معروفة «الصهباء» يريد أن لونها الصهبة، قال الأعلم في شرح شواهد سيبويه: الجلة: قُفَّة التمر تُتخذ من سَعَف النخل وليفه؛ فلذلك وصفها بالصهبة. اهـ. «فأصبحوا» دخلوا في الصباح «معرَّسهم» اسم مكان من «عرَّسَ بالمكان» بتشديد الراء مفتوحة، أي: نزل به ليلاً.

المعنى: يصف أضيافًا نزلوا به فَقَرَاهم تمرًا، يقول: لما أصبحوا ظهر على مكان نزولهم نوى التمر كومة مرتفعة، مع أنهم لم يكونوا يرمون كل نواة يأكلون تمرتها، بل كانوا يلقون بعض النوى ويبلعون بعضًا، إشارة إلى كثرة ما قدم لهم منه وكثرة ما أكلوا، ووصفهم بالشَّرَه.

الإعراب: «**فأصبحوا**» فعل وفاعل «**و**» حالية «**النَّوى**» مبتدأ «**عالي**» خبر، وعالي مضاف، ومعرَّس من «**معرسهم**» مضاف إليه، ومعرس مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من الواو في أصبحوا «**ليس**» فعل ماض ناقص، واسمها ضمير الشأن «**كلَّ**» مفعول به مقدم لقوله: «تلقي» وكلَّ مضاف، و«**النَّوى**» مضاف إليه «**تلقي**» فعل مضارع «**المساكين**» فاعل تلقي، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس، وهذا الإعراب جارٍ على الذي اختاره العلماء كما ستعرف.

الشاهد فيه: قوله: «وليس كلَّ النوى تلقي المساكين»، ولكي يتضح أمر الاستشهاد بهذا البيت تمامَ الاتضاح نبين لك أولاً أنه يُروى برفع كل وبنصبه، ويروى «يلقي المساكين» بياء المضارعة، كما يُروى: «تلقي المساكين» بالتاء؛ فهذه أربع روايات.

أما رواية رفع «كل» ـ سواء أكانت «وليس كل النوى يلقي المساكين» بياء المضارعة، أم كانت «وليس كلُّ =

. . . .

= النَّوى تلقي المساكين» بالتاء ـ فليس: فعل ماض ناقص، وكل: اسم ليس، وكل مضاف، والنوى مضاف إليه، ويلقي أو تلقي: فعل مضارع، والمساكين: فاعله، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس.

ولا شاهد في هذا البيت على هاتين الروايتين لما نحن فيه، وليس فيه إيهام لأمر غير جائز، غير أن الكلام يحتاج إلى تقديم ضمير يربط جملة خبر ليس باسمها، وأصل الكلام: وليس كل النوى يلقيه المساكين، أو تلقيه المساكين.

فإن قلت: كيف جاز أن يروى: «تلقيه المساكين» بتأنيث الفعل مع أن فاعله مذكر، إذ المساكين جمع مسكين؟

فالجواب عن ذلك: أن المساكين جمع تكسير، وجمع التكسير يجوز في فعله التذكير والتأنيث بإجماع النحاة بصريِّهم وكوفيِّهم، سواء أكان مفرد جمع التكسير مذكرًا أم كان مفرده مؤنثاً، ومن ورود فعله مؤنثًا ـ مع أن مفرده مذكر ـ قول الله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾ [الحجرات: ١٤] فإن مفرد الأعراب أعرابي.

وأما رواية نصب «كل» والفعل «يلقي» بياء المضارعة، فليس: فعل ماض ناقص، واسمها ضمير شأن محذوف، وكل: مفعول مقدم ليلقي، وكل مضاف، والنوى مضاف إليه، ويلقي: فعل مضارع، والمساكين: فاعله، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس، ولا يجوز في البيت على هذه الرواية غيرُ هذا الوجه من الإعراب، نعني أنه لا يجوز أن يكون قوله: المساكين، اسم ليس مؤخرًا، ويلقي فعلاً مضارعًا فاعله ضمير مستتر يعود إلى المساكين، وجملة يلقي وفاعله في محل نصب خبر ليس تقدَّم على اسمها، لا يجوز ذلك بتَّة.

فإن قلت: فلمَ لا يجوز أن يكون المضارع مسندًا إلى ضمير مستتر يعود إلى المساكين إذا رُوي البيت: «وليس كلَّ النوى يلقي المساكين» بنصب كل؟

فالجواب: أن ننبهك إلى أن الفعل المسند إلى ضمير يعود إلى جمع التكسير لا يجوز أن يكون كفعل الواحد المذكر، فأنت لا تقول: الأعراب قال، ولا تقول: المساكين يلقي، وإنما يجوز فيه حينئذ أن يكون ضمير الجماعة، فتقول: الأعراب قالوا، وتقول: المساكين يلقون، ويجوز فيه أن يكون مثل فعل الواحد المؤنث، فتقول: الأعراب قالت، أو تقول: المساكين ألقت أو تلقي، وكذا إذا تقدم الفعل وأُسند إلى ضمير جمع التكسير المؤخر عنه يجب أن تقول: يلقون المساكين، أو تقول: تلقون المساكين، أو تقول: تلقي المساكين، فلما لم يقل شيئًا من ذلك، علمنا أنه أسنده إلى الاسم الظاهر بعده.

وأما رواية نصب «كل» والفعل «تلقي» بالتاء الفوقية، **فالكوفيون يُعربونها هكذا**: كل: مفعول مقدم لتلقي، وكل مضاف، والنوى مضاف إليه، وتلقي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى المساكين، والجملة من الفعل وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس تقدم على اسمه، والمساكين: اسم ليس تأخَّر عن خبره، ويستدلُّ الكوفيون بهذا البيت ـ على هذا الإعراب ـ على أنه يجوز أن يقع بعد ليس وأخواتها معمولُ خبرها إذا كان خبرها مقدَّمًا على اسمها، كما في البيت.

والبصريون يقولون: إن هذا الإعراب غير لازم في هذا البيت، وعلى هذا لا يكون البيت دليلاً على ما =

. . . .

= زعمتم، والإعراب الذي نراه هو أن يكون ليس فعلاً ماضيًا ناقصًا، واسمه ضمير شأن محذوف، وكل: مفعول مقدم لتلقي، والنوى: مضاف إليه، وتلقي: فعل مضارع، والمساكين: فاعله، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس، والتقدير: وليس (هو، أي: الحال والشأن) كل النوى تلقي المساكين؛ فلم يقع بعد ليس معمولُ خبرها عند التحقيق، بل الواقع بعدها هو اسمها المحذوف وموضعه بعدها.

وإذا علمت هذا فاعلم أن ابن الناظم قد استشهد بهذا البيت لمذهب الكوفيين على الوجه الذي ذكرناه عنهم من الإعراب، فأنكر العينيُّ عليه ذلك، وقال: وهذا وهم منه؛ لأنه لو كان المساكين اسم ليس لقال: «يلقون المساكين» كما تقول: قاموا الزيدون، على أن الجملة من الفعل وفاعله خبر مقدم، والاسم بعدها مبتدأ مؤخر، والبيت لم يروَ إلا: «يلقي المساكين» بالياء التحتية، واسم ليس في هذا البيت ضمير الشأن عند الكوفيين والبصريين. اهـ كلامه بحروفه.

والعبد الضعيف ـ غفر الله له ولوالديه ـ يرى أن في كلام العينيِّ هذا تحاملاً على ابن الناظم لا يقرُّه الإنصاف، وأن فيه خللاً من عدة وجوه:

الأول: أن قوله: «والبيت لم يرو إلا: «يلقي المساكين» بالياء التحتية» غير صحيح؛ فقد علمتَ أنه يُروى بالياء التحتية والتاء الفوقية، وهذه عبارة الشارح العلامة تنادي بأنه قد رُوي بالتاء، وأن الاستشهاد بالبيت لمذهب الكوفيين إنما يتجه على رواية التاء؛ فكان عليه أن يُمسِكَ عن تخطئته في الرواية؛ لأن الرواية ترجع إلى الحفظ لا إلى العقل، ولا شكَّ أنه اطلع على كلام شارحنا؛ لأنه شرح شواهده.

الثاني: في قوله: «ولو كان المساكين اسم ليس لقال: يلقون المساكين» ليس بصواب، إذ لا يلزم على كون المساكين اسم ليس أن يقول الشاعر: يلقون المساكين، بل يجوز له أن يقول ذلك، وأن يقول: تلقي المساكين، كما بينا لك، وقد قال العبارة الثانية على رواية الجماعة من أثبات العلماء.

الثالث: أن تنظيره بقوله: «كما تقول: قاموا الزيدون، على أن الجملة خبر مقدم، والاسم بعدها مبتدأ مؤخر» ليس تنظيرًا صحيحًا، لأن الاسم في الكلام الذي نظَّر به جمع مذكر سالم، ومذهب البصريين أنه لا يجوز في فعله إلا التذكير، فلم يتمَّ له التنظير، والله يغفر لنا وله!!

ومن مجموع ما قدمنا ذِكرَه من الكلام على هذا البيت تتبيَّن لك خمسةُ أمور:

الأول: أن ثلاث روايات لا يجوز على كل رواية منها في البيت إلا وجهٌ واحد من وجوه الإعراب.

الثاني: أنه لا شاهد في البيت لمذهب الكوفيين على كل رواية من هذه الروايات الثلاث.

الثالث: أن استشهاد الكوفيين بالبيت على ما ذهبوا إليه لا يجوز إلا على الرواية الرابعة، وهي «وليس كلُّ النوى تلقي المساكين».

الرابع: أن البيت يحتمل على الرواية الرابعة وجهًا من الإعراب غير ما أعربه عليه الكوفيون.

الخامس: أن استدلال الكوفيين بالبيت لم يتم؛ لأن الدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال، وأنت خبير أن الاستدلال والاستشهاد غيرُ التمثيل.

إذا قُرِئ بالتاء المثناة من فَوْقُ، فَيُخَرَّج البيتان على إضمار الشأن، والتقدير في الأول: «بما كان هو» أي: الشأنُ، فضمير الشأن اسم كان، وعطية: مبتدأ، وعَوَّد: خبره، وإياهم: مفعولُ عَوَّد، والجملة من المبتدأ وخبرِهِ خبر كان، فلم يَفْصِلْ بين «كان» واسمها معمولُ الخبر؛ لأن اسمها مُضْمَر قبل المعمول.

والتقدير في البيت الثاني: «وليس هو» أي: الشأن، فضمير الشأن اسم ليس، وكلَّ: منصوبٌ بتُلقي، وتلقي المساكين: فعل وفاعل، [والمجموع] خبر ليس، هذا بعض ما قيل في البيتين.

١٥٤ ـ وَقَدْ تُزادُ كانَ في حَشْوٍ كَـما كـانَ أَصَـحَّ عِـلْـمَ مَـنْ تَـقَـدَّمـا[١]

«كان» **على ثلاثة أقسام، أحدها**: الناقصةُ. **والثاني**: التامَّةُ، وقد تقدم ذكرهما. **والثالث**: الزائدة[2]، وهي المقصودة بهذا البيت، وقد ذكر **ابنُ عصفورٍ** أنها تزاد بين الشيئين المتلازمين[3]، كالمبتدأ وخبره، نحو: «زَيْدٌ كانَ قائمٌ» والفعلِ ومرفوعه، نحو: «لَمْ يوجَدْ كانَ مِثْلُكَ» والصِّلةِ والموصولِ، نحو: «جاءَ الَّذي كانَ أَكْرَمْتُهُ» والصفةِ والموصوفِ نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كان قائمٍ» وَهذا يُفهَم أيضاً من إطلاق قول المصنف: «وقد تُزاد كان في حشوٍ» وإنما تنقاسُ زيادتُها بين «ما» وفعلِ التعجُّبِ، نحو: «ما كان أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّما»[٤] ولا تُزاد في غيره إلا سماعاً.

---

(١) «وقد» حرف تقليل «تزاد» فعل مضارع مبني للمجهول «كان» قصد لفظه: نائب فاعل تزاد «في حشو» جار ومجرور متعلق بتزاد «كما» الكاف جارة لقول محذوف «ما» تعجبية، وهي نكرة تامة مبتدأ، وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب «كان» زائدة «أصح» فعل ماض فعل تعجب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على ما التعجبية «علم» مفعول به لأصح، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ، وعلم مضاف، و«من» اسم موصول مضاف إليه «تقدما» تقدم: فعل ماض، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والجملة من تقدم وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(2) ودليل زيادتها عدم اختلال المعنى بإسقاطها.

(3) المتلازمان: ما لا يستقلُّ أحدُهما بنفسه عن الآخر.

(٤) مما ورد من زيادتها بين «ما» التعجبية وفعل التعجب قولُ الشاعر:

لله دَرُّ أَنُـو شَـروانَ مِـنْ رَجُـلٍ مَـا كَـانَ أعـرفَـهُ بـالـدُّونِ والـسَّـفِلِ =

وقد سُمِعت زيادتُها بين الفعل ومرفوعِهِ، كقولهم[(١)]: وَلَدَتْ فاطِمَةُ بنتُ الخُرْشُبِّ الأنمارية الكَمَلَةَ من بني عَبْسٍ لم يوجَدْ كانَ أفْضَلُ منهم.

و[قد] سُمِعَ أيضاً زيادتُها بين الصفةِ والموصوفِ، كقوله: [الوافر]

ش٦٩ ـ فكَيْفَ إذا مَرَرْتُ بِدارِ قَوْمٍ وَجِيرانٍ لَنا كانوا كِرامِ[(٢)]

= ونظيره قول الحماسي (انظر شرح التبريزي ٣/ ٢٢ بتحقيقنا):

أبا خالدٍ ما كانَ أوهَى مُصِيبَةً أصابَتْ مَعدًّا يومَ أصبحْتَ ثاويَا

وقولُ امرئ القيس بن حُجر الكندي (وهو الشاهد رقم ٢٦٩ الآتي في هذا الكتاب):

أرَى أمَّ عَمرٍو دَمعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءً عَلَى عَمرٍو وَمَا كَانَ أصبرَا

إذا قدرتَ الكلام: وما كان أصبرَها، وقولُ عروة بن أُذَينة:

مَا كانَ أحسَنَ فِيكَ العَيشَ مُؤتَنِفًا غَضًّا وأطيَبَ في آصَالِكَ الأُصُلَا

(١) قائل هذا الكلام هو قيس بن غالب في فاطمة بنت الخرشب، من بني أنمار بن بغيض بن ريث بن غطفان، وأولادها هم: أنس الفوارس، وعمارة الوهاب، وقيس الحفاظ، وربيع الكامل، وأبوهم زياد العبسي، وكان كلُّ واحد منهم نادرةَ أقرانه شجاعةً وبسالةً ورِفعةَ شأن.

(٢) البيت للفرزدق من قصيدة له يمدح فيها هشام بن عبد الملك، وقيل: يمدح سليمان بن عبد الملك، وقد أنشده سيبويه (ج١ ص١٨٩) ببعض تغيير.

الإعراب: «**كيف**» اسم استفهام أُشرِب معنى التعجب، وهو مبني على الفتح في محل نصب حال من فاعل هو ضمير مستتر في فعل محذوف، وتقدير الكلام: كيف أكون، مثلاً «**إذا**» ظرف لما يستقبل من الزمان «**مررت**» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «**بدار**» جار ومجرور متعلق بمررت، ودار مضاف، و«**قوم**» مضاف إليه «**وجيران**» معطوف على دار قوم «**لنا**» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجيران «**كانوا**» زائدة، وستعرف ما فيه «**كرام**» صفة لجيران مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره.

الشاهد فيه: قوله: «وجيران لنا كانوا كرام» حيث زيدت «كانوا» بين الصفة ـ وهي قوله: «كرام» ـ والموصوف، وهو قوله: «جيران» وتقدير الكلام: وجيران كرام لنا.

هذا مقتضى كلام الشارح العلامة، وهو ما ذهب إليه إمام النحاة سيبويه، لكن قال ابن هشام في «توضيحه»: إن شرط زيادة «كان» أن تكون وحدها؛ فلا تزاد مع اسمها، وأنكر زيادتها في هذا البيت، وهو تابع في هذا الكلام لأبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد؛ فإنه منع زيادة كان في هذا البيت على زعمه أنها إنما تزاد مفردة لا اسم لها ولا خبر، وخرَّج هذا البيت على أن قوله: «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم عليها، وواو الجماعة المتصلة بها اسمها، وغاية ما في الباب أن الشاعر فصل بين الصفة وموصوفها بجملة كاملة من كان واسمها وخبرها، وقدم خبر كان على اسمها، وتقدير الكلام على هذا: وجيران كرام كانوا لنا. =

وشَذَّ زيادَتُها بين حرف الجرِّ ومجروره، كقوله: [الوافر]

ش٧٠ ـ سَراةُ بَني أَبي بَكْرٍ تَسامَى عَلى كانَ المُسَوَّمَةِ العِرابِ[1]

= والذي ذهب إليه سيبويه أَولى بالرعاية؛ لأن اتصالها باسمها لا يمنع من زيادتها، ألا ترى أنهم يلغون «ظننت» متأخِّرةً ومتوسطة، ولا يمنعهم إسنادُها إلى اسمها من إلغائها، ثم المصير إلى تقديم خبر «كان» عليها والفصل بين الصفة وموصوفها عدولٌ عما هو أصل إلى شيء غيرِه.

قال سيبويه: «وقال الخليل: إن من أفضلهم كان زيدًا، على إلغاء كان، وشبَّهه بقول الشاعر:

وجيران لنا كانوا كرام» اهـ.

وقال الأعلم: «الشاهد فيه إلغاء كان وزيادتها توكيدًا وتبيينًا لمعنى المضي، والتقدير: جيران لنا كرام كانوا كذلك» اهـ.

هذا، ومن شواهد زيادة «كان» بين الصفة وموصوفها ـ من غير أن تكون متصلة باسمها ـ قولُ جابر الكلابي (وانظر معجم البلدان مادة كتيفة):

وَمَاؤُكُمَا العَذبُ الَّذِي لَوْ شَرِبتُهُ شِفَاءٌ لِنَفسٍ كَانَ طَالَ اعتِلَالُهَا

فإن جملة «طال اعتلالها» في محل جر صفة لنفس، وقد زاد بينهما «كان».

(١) أنشد الفراء هذا البيت ولم ينسبه إلى قائل، ولم يعرف العلماء له قائلاً، ويُروَى المصراع الأول منه:

جِيَادُ بَنِي أبي بَكر تَسَامَى

اللغة: «سَراة» جمع سَرِيّ، وهو جمعٌ عزيز؛ فإنه يندر جمع فعيل على فَعَلَة، والجياد: جمع جواد، وهو الفرس النفيس «تسامى» أصله تتسامى، بتاءين، فحذف إحداهما تخفيفًا «المسومة» الخيل التي جُعلت لها علامة ثم تُركت في المرعى «العراب» هي خلاف البراذين والبَخَاتي، ويروى:

عَلَى كَانَ المُطَهَّمَةِ الصِّلَابِ

والمطهمة: البارعة التامة في كلِّ شيء، والصلاب: جمع صلب، وهو القوي الشديد.

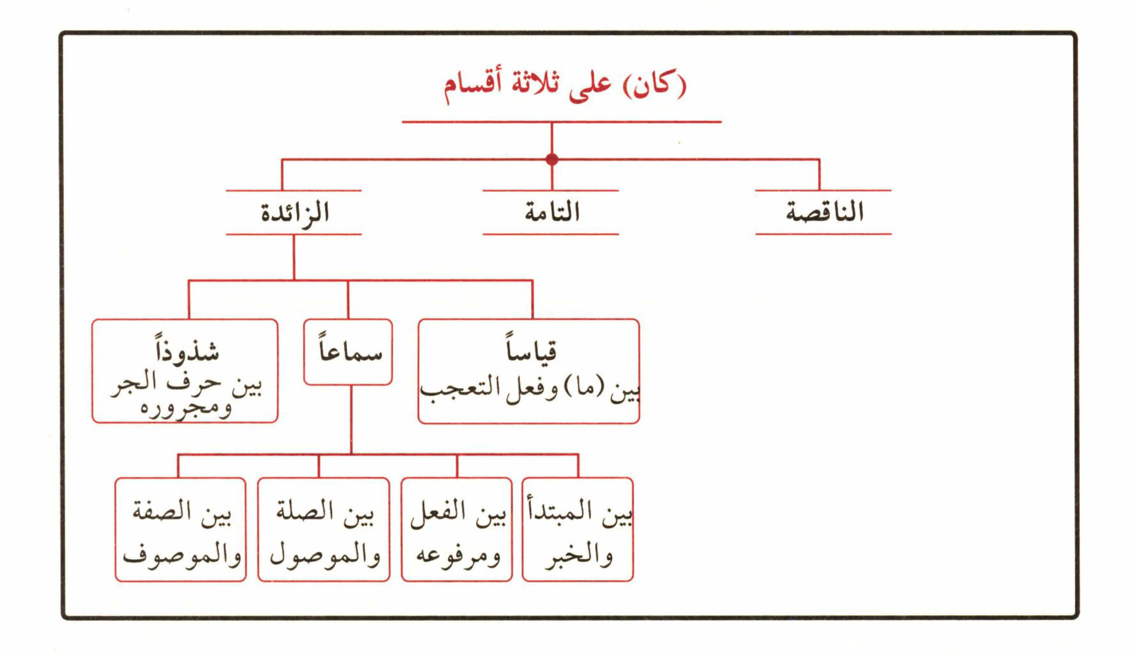
المعنى: من رواه: «سراة بني أبي بكر . . . إلخ» فمعناه: إن سادات بني أبي بكر يركبون الخيول العربية التي جُعلت لها علامة تتميز بها عما عداها من الخيول. ومن رواه: «جياد بني أبي بكر . . . إلخ» فمعناه: أن خيول بني أبي بكر لَتسمو قيمتها ويرتفع شأنها على جميع ما عداها من الخيول العربية، يريد أن جيادهم أفضل الجياد وأعلاها.

الإعراب: «**جياد**» مبتدأ، وجياد مضاف، و«**بني**» مضاف إليه، وبني مضاف، و«**أبي**» مضاف إليه، وأبي مضاف، و«**بكر**» مضاف إليه «**تسامى**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى جياد، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «**على**» حرف جر «**كان**» زائدة «**المسومة**» مجرور بعلى «**العراب**» نعت للمسومة، والجار والمجرور متعلق بقوله: «تسامى».

الشاهد فيه: قوله: «على كان المسومة» حيث زاد «كان» بين الجارِّ والمجرور، ودليل زيادتها أن حذفها لا يُخِلُّ بالمعنى.

وأكثر ما تُزاد بلفظ الماضي، **وقد شَذَّت زيادتها بلفظ المضارع** في قول أمِّ عَقيلِ بن أبي طالب: [الرجز]

ش٧١ ـ أَنْتَ تَكونُ ماجِدٌ نَبيلُ إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَليلُ[1]



(١) هذا البيت ـ كما قال الشارح ـ لأم عقيل بن أبي طالب، وهي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف، وهي زوج أبي طالب بن عبد المطلب عمِّ النبي ﷺ وأبي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، تقوله وهي ترقِّص ابنها عقيلاً، ويُروى بيت الشاهد مع ما قبله هكذا:

إنَّ عَقِيلاً كاسمِهِ عَقِيلُ وَبِيَبِي المُلَفَّفُ المَحمُولُ
أَنْتَ تَكُونُ السَّيِّدُ النَّبِيلُ إذا تَهُبُّ شَمألٌ بَلِيلُ
يُعطِي رجالَ الحَيِّ أو يُنِيلُ

اللغة: «ماجد» كريم «نبيل» فاضل شريف «تهب» مضارع هبت الريح هبوبًا وهبيبًا، إذا هاجت «شمأل» هي ريح تهب من ناحية القطب «بليل» رطبة ندية.

الإعراب: «**أنت**» ضمير منفصل مبتدأ «**تكون**» زائدة «**ماجد**» خبر المبتدأ «**نبيل**» صفة لماجد «**إذا**» ظرف لما يستقبل من الزمان «**تهب**» فعل مضارع «**شمأل**» فاعل تهب «**بليل**» نعت لشمأل، والجملة من الفعل والفاعل في محلِّ جرٍّ بإضافة «إذا» إليها، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، والتقدير: إذا تهب شمأل بليل فأنت ماجد نبيل حينئذ. =

١٥٥ ـ وَيَحْذِفونَها وَيُبْقونَ الخَبَرْ ... وَبَعْدَ إنْ وَلوْ كَثيراً ذا اشْتَهرْ[(١)]

تُحْذَفُ «كان» مع اسمها ويبقى خبرُها كثيراً بعد إنْ، كقوله: [البسيط]

ش٧٢ـ قَدْ قيلَ ما قيلَ إنْ صِدْقاً وَإنْ كَذِباً ... فَما اعْتِذارُكَ مِنْ قَوْلٍ إذا قيلَا؟[(٢)]

= **الشاهد فيه:** قولها: «أنت تكون ماجد» حيث زادت المضارع من «كان» بين المبتدأ وخبره، والثابت زيادته إنما هو الماضي دون المضارع؛ لأن الماضي لما كان مبنيًّا أَشبهَ الحرف، وقد علمنا أن الحروف تقع زائدة، كالباء، وقد زيدت الباء في المبتدأ في نحو: «بحسبك درهم» وزيدت في خبر ليس في نحو قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦] ونحوِ ذلك؛ فأما المضارع فهو معرب، فلم يشبه الحرف، بل أشبه الاسم؛ فتحصن بذلك الشبه عن أن يزاد، كما أن الأسماء لا تُزاد إلا شذوذًا، وهذا إيضاح كلام الشارح وتخريجُ كلامه وتعليله.

والقول بزيادة «تكون» شذوذًا في هذا البيت قول ابن الناظم وابن هشام، وتبعهما من جاء بعدهما من شرَّاح الألفية، وهما تابعان في ذلك لابن السيد وأبي البقاء.

ومما استُدِلَّ به على زيادة «تكون» بلفظ المضارع قولُ حسان بن ثابت:

كأَنَّ سَبِيئَةٌ مِن بَيتِ رَأسٍ ... يَكُونُ مِزَاجُها عَسَلٌ وَمَاءٌ

روياه برفع «مزاجها عسل وماء» على أنها جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع صفة لسبيئة، وزعما أن «يكون» زائدة.

والرد على ذلك أن الرواية بنصب «مزاجها» على أنه خبر يكون مقدَّمًا، ورفع «عسل وماء» على أنه اسم يكون مؤخر، ولئن سلَّمنا رواية رفعها، فليس يلزم عليها زيادة يكون، بل هي عاملة، واسمها ضمير شأن محذوف، وقوله: «مزاجها عسل وماء» جملة من مبتدأ وخبر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر يكون.

وكذلك بيت الشاهد، وليست «تكون» فيه زائدة، بل هي عاملة، واسمها ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وخبرها محذوف، والجملة لا محلَّ لها معترضة بين المبتدأ وخبره، والتقدير: أنت ماجد نبيل تكونه.

(١) **«يحذفونها»** فعل مضارع، وواو الجماعة فاعله، وها العائد على كان مفعول به **«ويبقون»** الواو حرف عطف، يبقون: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعله **«الخبر»** مفعول به ليبقون **«وبعد»** ظرف متعلق بقوله: «اشتهر» الآتي، وبعد مضاف، و**«إن»** قصد لفظه: مضاف إليه **«ولو»** معطوف على إن **«كثيراً»** حال من الضمير المستتر في اشتهر **«ذا»** اسم إشارة مبتدأ **«اشتهر»** فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ذا» الواقع مبتدأ، والجملة من اشتهر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) البيت للنعمان بن المنذر ملك العرب في الحِيرة، من أبيات يقولها في الربيع بن زياد العبسي، وهو من شواهد سيبويه (١/ ١٣١) ونُسب في «الكتاب» لشاعر يقوله للنعمان، ولم يتعرض الأعلم في شرح شواهده إلى نسبته بشيء، والمشهور ما ذكرنا أولاً من أن قائله هو النعمان بن المنذر نفسه في قصة مشهورة تُذكر في أخبار لبيد بن ربيعة.

الإعراب: **«قد»** حرف تحقيق **«قيل»** فعل ماض مبني للمجهول **«ما»** اسم موصول نائب فاعل **«قيل»** فعل =

التقدير: «إنْ كانَ المَقولُ صِدْقاً وإنْ كان المَقولُ كَذِباً».

وبعد لَوْ[(١)]، كقولك: «ائْتِني بدابَّةٍ ولو حماراً» أي: «ولو كانَ المأْتيُّ به حِماراً».

وقد شَذَّ حذفُها بَعْدَ لَدُنْ، كقوله: [الرجز]

ش٧٣ - مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإلَى إتْلائِها[(٢)]

[التقدير: مِنْ لَدُ أنْ كانتْ شَوْلاً].

= ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على «ما» والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «إن» شرطية «صدقًا» خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير: «إن كان المقول صدقًا» «وإن كذبًا» مثل قوله: «إن صدقًا» وكان المحذوفة في الموضعين فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف في الموضعين لدلالة سابق الكلام عليه «فما» اسم الاستفهام مبتدأ «اعتذارك» اعتذار: خبر المبتدأ، واعتذار مضاف، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «من قول» جار ومجرور متعلق باعتذار «إذا» ظرف تضمَّن معنى الشرط «قيلا» قيل: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى قول، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجواب «إذا» محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقديره: إذا قيل قول فما اعتذارك منه.

الشاهد فيه: قوله: «إن صدقًا وإن كذبًا» حيث حذف «كان» مع اسمها وأبقى خبرها بعد «إن» الشرطية، وذلك كثير شائع مستساغ، ومثله قول ليلى الأخيلية (انظره في أمالي القالي ١/٢٤٨، ثم انظر اعتراضًا عليه في التنبيه ٨٨):

لا تَـقْـرَبَـنَّ الـدَّهْـرَ آلَ مُـطَـرِّفِ إنْ ظـالِـمًـا أبـدًا وإنْ مَـظْـلـومًـا

وقولُ النابغة الذبياني:

حَـدِبَـتْ عَـلَـيَّ بُـطُـونُ ضِـنَّـةَ كُـلُّـهَـا إنْ ظَـالِـمًـا فِـيـهِـمْ وإنْ مَـظْـلـومًـا

وقول ابن همام السلولي:

وَأحْـضَـرتُ عُـذري عَـلـيـهِ الـشُّـهُـو دُ إنْ عـاذرًا لِـي وإنْ تـارِكـا

وكذا يكثر حذفها مع اسمها بعد «لو» كما قرَّره الشارح العلامة، وعليه قول الشاعر:

لا يَـأمَـنِ الـدَّهـرَ ذُو بَـغْـيٍ ولَـو مَـلِـكًـا جُـنُودُهُ ضَـاقَ عـنـهَـا الـسَّـهـلُ والـجَـبَـلُ

أصل الكلام: ولو كان الباغي مَلِكًا، فحذف كان واسمها وأبقى خبرها.

(١) ومن ذلك ما ورد في الحديث من قول رسول الله ﷺ: «التمسْ ولو خاتَمًا من حديد» التقدير: ولو كان مُلتَمَسك خاتمًا من حديد، والبيت الذي أنشدناه في آخر شرح الشاهد رقم ٧٢.

(٢) هذا كلام تقوله العرب ويجري بينها مَجرَى المثل، وهو يوافق بيتًا من مشطور الرجز، وهو من شواهد سيبويه (١/ ١٣٤) ولم يتعرض أحد من شراحه إلى نسبته لقائله بشيء. =

١٥٦ ـ وَبَعْدَ «أَنْ» تَعْوِيضُ «ما» عَنْها ارْتُكِبْ كَمِثْلِ «أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فاقْتَرِبْ»[(١)]

ذَكَرَ في هذا البيتِ أنَّ «كان» تُحْذَفُ بعدَ «أن» المصدرية ويُعَوَّضُ عنها «ما» ويبقى اسْمُها وخبرُها، نحو: «أمَّا أنْتَ بَرًّا فاقْتَرِبْ» والأصْلُ: «أنْ كُنْتَ بَرًّا فاقْتَرِبْ» فحذفت «كان» فانفصل الضميرُ المتَّصلُ بها وهو التاءُ، فصارَ: «أنْ أَنْتَ بَرًّا» ثم أتى بـ «ما» عِوَضاً عن «كان» فصارَ «أنْ ما أنتَ بَرًّا» [ثم أُدغِمَتِ النونُ في الميم، فصار: «أَمَّا أنتَ بَرًّا»]، ومثلُه قولُ الشاعر: [البسيط]

= **اللغة:** «شولاً» قيل: هو مصدر «شالت الناقلة بذنبها» أي: رفعته للضرب، وقيل: هو اسم جمع لشائلة على غير قياس، والشائلة: الناقة التي خفَّ لبنها وارتفعَ ضرعُها «إتلائها» مصدر «أتلت الناقة» إذا تبعها ولدها.

الإعراب: «**من لد**» جار ومجرور متعلق بمحذوف، والتقدير: ربيتها من لد، مثلاً «**شولاً**» خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير: «من لد أن كانت الناقة شولاً» «**فإلى**» الفاء حرف عطف، وإلى: حرف جر «**إتلائها**» إتلاء: مجرور بإلى، وإتلاء مضاف، وها مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف معطوف بالفاء على متعلق الجار والمجرور الأول، وتقدير الكلام: ربَّيتُ هذه الناقةَ من لَدُ كانت شولاً فاستمر ذلك إلى إتلائها.

الشاهد فيه: قوله: «من لد شولاً» حيث حذف «كان» واسمها وأبقى خبرها ـ وهو «شولاً» ـ بعد لد، وهذا شاذ؛ لأنه إنما يكثر هذا الحذف بعد «إن، ولو» كما سبق، هذا بيان كلام الشارح العلامة وأكثرِ النحويين، وهو المستفاد من ظاهر كلام سيبويه.

وفي الكلام توجيه آخر، وهو أن يكون قولهم: «شولاً» مفعولاً مطلقًا لفعل محذوف، والتقدير: «من لد شالت الناقة شولاً» وبعض النحويين يذكر فيه إعرابًا ثالثًا، وهو أن يكون نصب «شولاً» على التمييز أو التشبيه بالمفعول به، كما ينتصب لفظ «غدوة» بعد «لدن».

وعلى هذين التوجيهين لا يكون في الكلام شاهد لما نحن فيه، وراجع هذه المسألة وشرحَ هذا الشاهد في شرحنا على شرح أبي الحسن الأشموني في (ج١ ص٣٨٦ الشاهد رقم ٢٠٦) تظفرْ ببحث ضافٍ وافٍ.

(١) «**وبعد**» ظرف متعلق بقوله: «ارتكب» الآتي، وبعد مضاف، و«**أن**» قصد لفظه: مضاف إليه «**تعويض**» مبتدأ، وتعويض مضاف، و«**ما**» قصد لفظه: مضاف إليه «**عنها**» جار ومجرور متعلق بتعويض «**ارتكب**» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تعويض، والجملة من ارتكب ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، «**كمثل**» الكاف زائدة، مثل: خبر لمبتدأ محذوف «**أما**» هي أن المصدرية المدغمة في ما الزائدة المعوض بها عن كان المحذوفة «**أنت**» اسم كان المحذوفة «**برًّا**» خبر كان المحذوفة «**فاقترب**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

ش٧٤ ـ أَبا خُراشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[1]

فأَنْ: مصدرية، وما: زائدة عوضاً عن «كان»، وأنتَ: اسمُ كان المحذوفة، وذا نَفَرٍ: خَبَرُها، ولا يجوز الجمعُ بين كان وما؛ لكونِ «ما» عِوَضاً عنها، ولا يجوزُ الجمعُ بين

(١) البيت للعباس بن مرداس يخاطب خُفَاف بن ندبة أبا خراشة، وهو من شواهد سيبويه (ج١ ص١٤٨)، وخفاف ـ بزنة غراب ـ شاعر مشهور، وفارس مذكور، من فرسان قيس، وهو ابن عم صخر ومعاوية وأختهما الخنساء الشاعرة المشهورة، وندبة ـ بضم النون أو فتحها ـ أمه، واسم أبيه عمير.

اللغة: «ذا نفر» يريد: ذا قوم تعتزُّ بهم وجماعةٍ تمتلئ بهم فخرًا «الضبع» أصله الحيوان المعروف، ثم استعملوه في السنة الشديدة المجدبة. قال حمزة الأصفهاني: إن الضبع إذا وقعت في غنم عاثت، ولم تكتف من الفساد بما يكتفي به الذئب، ومن إفسادها وإسرافها فيه استعارت العرب اسمها للسَّنة المجدِبة فقالوا: أكلتنا الضبع.

المعنى: يا أبا خراشة، إن كنت كثير القوم وكنت تعتز بجماعتك، فإن قومي موفورون كثيرو العدد لم تأكلهم السنة الشديدة المجدبة، ولم تضعفهم الحرب، ولم تنل منهم الأزمات.

الإعراب: «**أبا**» منادى حُذفت منه ياء النداء، وأبا مضاف، و«خراشة» مضاف إليه «**أما**» هي عبارة عن أن المصدرية المدغمة في «ما» الزائدة النائبة عن «كان» المحذوفة «**أنت**» اسم لكان المحذوفة «**ذا**» خبر كان المحذوفة، وذا مضاف، و«**نفر**» مضاف إليه «**فإن**» الفاء تعليلية، إن: حرف توكيد ونصب «**قومي**» قوم: اسم إن، وقوم مضاف، والياء ضمير المتكلم مضاف إليه «**لم**» حرف نفي وجزم وقلب «**تأكلهم**» تأكل: فعل مضارع مجزوم بلم، والضمير مفعول به لتأكل «**الضبع**» فاعل تأكل، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر «إن».

الشاهد فيه: قوله: «أما أنت ذا نفر» حيث حذف «كان» التي ترفع الاسم وتنصب الخبر وعوض عنها «ما» الزائدة، وأدغمها في نون أن المصدرية، وأبقى اسم «كان» وهو الضمير البارز المنفصل، وخبرَها، وهو قوله: «ذا نفر». وأصل الكلام عند البصريين: فَخَرتَ عليَّ لأن كنت ذا نفر، فحُذفت لام التعليل ومتعلقها؛ فصار الكلام: أن كنت ذا نفر، ثم حذفت كان لكثرة الاستعمال قصدًا إلى التخفيف، فانفصل الضمير الذي كان متصلاً بكان؛ لأنه لم يبقَ في الكلام عامل يتصل به هذا الضمير، ثم عوض من كان بما الزائدة؛ فالتقى حرفان متقاربان ـ وهما نون أن المصدرية وميم ما الزائدة ـ فأدغمهما، فصار الكلام: أما أنت ذا نفر.

هذ وقد روى ابن دريد وأبو حنيفة الدِّينَوَري في مكان هذه العبارة: «إمَّا كنْتَ ذا نَفَرٍ» وعلى روايتهما لا يكونُ في البيت شاهد لما نحن فيه الآن.

ومن شواهد المسألة قول الشاعر:

إمَّا أقَمْتَ وأمَّا أنْتَ مُرتَحِلاً فَاللهُ يَكلأُ مَا تأتِي وَمَا تَذَرُ

العوض والمعَوَّضِ، وأجاز ذلك المبرِّدُ، فيقول: «أمَّا كُنْتَ مُنطلقاً انطلقتُ»[(١)].

ولم يُسْمَع من لسان العَرَبِ حَذْفُ «كان» وتعويضُ «ما» عنها وإبقاءُ اسمها وخبرها إلَّا إذا كان اسْمُها ضميرَ مُخاطَب؛ كما مَثَّلَ به المصنِّف، ولم يُسمَعْ مع ضمير المتكلِّم، نحو: «أمَّا أنا منطلقاً انطلقْتَ» والأصل: «أنْ كُنْتُ منطلقاً» ولا مع الظاهر، نحو: «أما زَيْدٌ ذاهِباً انطلقْتُ» والقياسُ جَوازُهما كما جاز مع المخاطب، والأصلُ: «أن كانَ زيد ذاهباً انطلقْتُ» وقد مَثَّلَ سيبويه رحمه الله في «كتابه» بـ«أمَّا زَيْدٌ ذاهِباً».

١٥٧ ـ وَمِنْ مُضارِعٍ لِكانَ مُنْجَزِمْ … تُحْذَفُ نونٌ وَهْوَ حَذْفٌ ما الْتُزِمْ[(٢)]

إذا جُزِمَ الفعلُ المضارعُ مِنْ «كان» قيل: لم يَكُنْ، والأصلُ يَكونُ، فحَذَفَ الجازِمُ الضمَّةَ التي على النون، فالتقى ساكنان: الواو والنون، فحُذف الواو لالتقاء الساكنين[(٣)]، فصار اللَّفظُ: «لم يَكُنْ» والقياسُ يَقتضي ألَّا يُحْذَفَ منه بعد ذلك شيءٌ آخَرُ، لكنَّهم حَذَفوا النونَ بعدَ ذلك تخفيفاً لكثرة الاستعمال[(٤)]، فقالوا: «لم يَكُ» وهو حَذْفٌ جائزٌ لا لازم، ومذهَبُ

---

(١) ادعاء أنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه لا يتم على الإطلاق، بل قد جمعوا بينهما في بعض الأحايين؛ فهذا الحكم أغلبي، ولهذا أجاز المبرد أن يقال: «أما كنت منطلقًا انطلقت».

(٢) «ومن مضارع» جار ومجرور متعلق بقوله: «تحذف» الآتي «لكان» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمضارع «منجزم» صفة ثانية لمضارع «تحذف» فعل مضارع مبني للمجهول «نون» نائب فاعل تحذف «وهو» مبتدأ «حذف» خبر المبتدأ «ما» نافية «التزم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف، والجملة من التزم المنفي ونائب الفاعل في محل رفع صفة لحذف، وتقدير البيت: وتحذف نون من مضارع منجزم آت من مصدر كان، وهو حذف لم تلتزمه العرب، يريد أنه جائز لا واجب.

(٣) لو قال: «للتخلص من التقاء الساكنين» لكان أحسن.

(٤) قد جاء هذا الحذف كثيرًا جدًّا في كلام العرب نَثْرِه ونَظْمِه؛ فمن ذلك قولهم في المَثَل: «إنْ لم يكُ لحم فنفش» والنفش: الصوف، ويروى: «إن لم يكن» وهذه الرواية تدلُّ على أن الحذفَ جائزٌ لا واجب. ومن شواهد ذلك قول علقمة الفَحْل:

ذَهَبتَ مِنَ الهِجرَانِ فِي كُلِّ مَذهَبِ … وَلَم يَكُ حَقًّا كلُّ هذا التَّجَنُّبِ

وقول عروة بن الورد العَبْسِي:

ومَن يَكُ مِثلِي ذَا عِيَالٍ ومُقْتِرًا … يُغَرِّرْ ويَطرَحْ نَفسَهُ كُلَّ مَطرَحِ

وقول مهلهل بن ربيعة يرثي أخاه كليب بن ربيعة:

فإِن يَكُ بالذَّنائبِ طَالَ لَيلِي … فَقَدْ أَبْكِي مِنَ اللَّيلِ القَصِيرِ

=

سيبويه ومَنْ تابعه أنَّ هذه النُّونَ لا تُحذفُ عندَ ملاقاةِ ساكِنٍ، فلا تقولُ: «لَمْ يَكُ الرَّجُلُ قائماً» وأجاز ذلك يونُسُ[(١)]، وقد قُرئ شاذًّا: «لَمْ يكُ الذين كَفَروا» [البينة: ١].

وأما إذا لاقَتْ متحرِّكاً، فلا يخلو: إما أن يكون ذلك المتحركُ ضميراً متَّصلاً أو لا، فإن كان ضميراً متصلاً لم تحذف النونُ اتفاقاً، كقوله ﷺ لعُمَرَ رضي الله عنه في ابن صَيَّاد: «**إنْ يَكُنْهُ فلَنْ تُسَلَّطَ عليه، وإلَّا يَكُنْهُ فلا خَيْرَ لك في قَتْلِهِ**»[(٢)]، فلا يجوزُ حذفُ النّونِ، فلا تقول: «إنْ يكُهُ، وإلَّا يكُهُ»، وإن كان غيرَ [ضمير] متصلٍ جاز الحذفُ والإثباتُ، نحو: «لم يكن زيد قائماً، ولم يَكُ زيدٌ قائماً».

وظاهِرُ كلام المصنِّفِ أنَّه لا فرقَ في ذلك بين كان الناقصة والتامَّة، وقد قُرِئ: ﴿وإنْ تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفْها﴾ [النساء: ٤٠] برفع حسنة وحذفِ النُّونِ، وهذه هي التَّامَّة.




= وقول عميرة بن طارق اليربوعي:

وإنْ أكُ فِي نَجدٍ سَقَى اللهُ أهلَهُ ... بِمَنَّانَةٍ مِنهُ فَقَلبِي عَلَى قُرْبِ

وقول الحُطيئة العبسي:

ألَمْ أكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَينِي ... وبَينَكُمُ المَوَدَّةُ والإخَاءُ

(١) قد وردت عدة أبيات تشهد لما ذهب إليه يونس بن حبيب من جواز حذف نون «يكن» ولو كان بعدها ساكن، فمن ذلك قول الحسيل بن عرفطة:

لَمْ يَكُ الحَقُّ سِوَى أن هَاجَهُ ... رَسمُ دَارٍ قَد تَعَفَّى بالسَّرَرْ

ومن ذلك قول الآخر:

إذَا لَم تَكُ الحَاجَاتُ مِن هِمَّةِ الفَتى ... فَليسَ بِمُغْنٍ عنكَ عَقدُ الرَّتَائِمِ

(٢) روى هذا الحديثَ بهذه الألفاظ الإمامُ مسلم بن الحجاج في باب ذكر ابن صيَّادٍ من كتاب الفتن وأشراط الساعة من «صحيحه» ورواه الإمام البخاريُّ في باب (كيف يُعرض الإسلام على الصبي) من كتاب الجهاد من «صحيحه»، ورواه الإمام أحمد بن حنبل في «مسنده» (رقم ٦٣٦) بلفظ: «**إن يكن هو، وإن لا يكن هو**».

فَصْلٌ في ما، وَلا، وَلاتَ، وَإن المُشَبَّهاتِ بِلَيْسَ[1]

١٥٨ ـ إعْمالَ «لَيْسَ» أُعْمِلَتْ «ما» دونَ «إنْ» مَـعَ بَـقـا الـنَّـفْـي وَتَـرْتـيـبِ زُكِـنْ[٢]

١٥٩ ـ وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ او ظَرْفٍ كـ«ما بـي أَنْـتَ مَـعْـنِـيًّا» أَجـازَ الـعُـلَـمـا[٣]

تقدَّمَ في أول باب «كان» وأَخواتِها أنَّ نواسخَ الابتداءِ تنقسمُ إلى أفعالٍ وَحروفٍ، وسَبَقَ الكلامُ على «كان» وأخواتها، وهي من الأفعال الناسخة، وسيأتي الكلام على الباقي، وذكر

---

(1) قال الأشموني ١/٣٨٨: إنما شُبِّهت هذه بـ«ليس» في العمل؛ لمشابهتها إيّاها في المعنى، وإنما أُفردت عن باب «كان»؛ لأنها حروفٌ وتلك أفعال.

وحشَّى عليه الصبان بقوله: قوله: لمشابهتها إياها في المعنى، وهو النفي، والمثبِتُ لإعمالها عمل «ليس» هو الاستقراء، وتلك المشابهةُ علةُ إعمال العرب إيّاها عمل «ليس».

(٢) «إعمال» مفعول مطلق منصوب بقوله: «أعملت» الآتي، وإعمال مضاف، و«ليس» قصد لفظه: مضاف إليه «أعملت» أعمل: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء تاء التأنيث «ما» قصد لفظه: نائب فاعل أعملت «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من«ما» ودون مضاف، وقوله: «إن» قصد لفظه: مضاف إليه «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ما» أيضاً، ومع مضاف، و«بقا» مقصور من ممدود للضرورة: مضاف إليه، وبقا مضاف، و«النفي» مضاف إليه «وترتيب» معطوف على «بقا» السابق «زكن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ترتيب، والجملة من زكن ونائب فاعله في محل جر صفة لترتيب، وحاصل البيت: أعملت ما النافية إعمال ليس، حال كونها غير مقترنة بإن الزائدة، وحال كون نفيها باقياً، وكون اسمها مقدماً على خبرها.

(٣) «وسبق» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله: «أجاز» الآتي، وسبق مضاف، و«حرف» مضاف إليه، وحرف مضاف، و«جر» مضاف إليه «أو ظرف» معطوف على حرف جر «كما» الكاف جارة لقول محذوف، ما: نافية حجازية «بي» جار ومجرور متعلق بقوله: «معنيًّا» الآتي «أنت» اسم ما «معنيًّا» خبر ما منصوب بالفتحة الظاهرة «أجاز» فعل ماض «العلما» مقصور من ممدود ضرورة: فاعل أجاز.

وحاصل البيت: وأجاز النحاة العالمون بما يتكلم العرب به تقدم معمول الخبر على اسم ما، بشرط أن يكون ذلك المعمول جارًّا ومجروراً أو ظرفاً، لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، وذلك نحو «ما بي أنت معنيًّا» أصله ما أنت معنيًّا بي، تقدم الجار والمجرور على الاسم مع بقاء الخبر مؤخراً عن الاسم، ومعنيّ: هو الوصف من «عُني فلان بفلان» ـ بالبناء للمجهول ـ إذا اهتم بأمره.

المصنِّفُ في هذا الفصل من الحروف [الناسخة] قسماً يعملُ عَمَلَ «كان» وهو: ما، ولا، ولَاتَ، وإنْ.

أما «ما» فلغةُ بني تميم أنها لا تعملُ شيئاً، فتقول: «ما زَيْدٌ قائمٌ» فزيدٌ: مرفوع بالابتداء، وقائم خبرُه، ولا عَمَلَ لـ«ما» في شيءٍ منهما، وذلك لأنَّ «ما» حرفٌ لا يختصُّ؛ لدخوله على الاسم، نحو: «ما زيدٌ قائمٌ» وعلى الفعل، نحو: «ما يقومُ زيدٌ» وما لا يختصُّ فحقُّه ألَّا يعمل، **ولغةُ أهلِ الحجاز**[1] إعمالُها كعملِ «ليس» لشبهها بها في أنها لنفي الحالِ عندَ الإطلاق، فيَرفعون بها الاسمَ وينصبون بها الخبرَ، نحو: «ما زيدٌ قائماً» قال الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] وقال تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢] وقال الشاعر: [الكامل]

ش٧٥ ـ أَبْنَاؤهَا مُتَكَنِّفونَ أَبَاهُمُ ... حَنِقو الصُّدورِ وَمَا هُمُ أَوْلَادَهَا[٢]

لكنْ لا تعملُ عندَهم إلا بشروطٍ ستَّة، ذكر المصنِّفُ منها أربعة:

الأول: أَلَّا يُزادَ بعدَها «إنْ» فإنْ زيدَتْ بَطَلَ عملُها[3]، نحو: «ما إنْ زَيدٌ قائمٌ» برفع

---

(1) وإليهم نُسِبَت فسُمّيت «ما» الحجازية.

(٢) البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها، وقد أنشده أبو علي ولم ينسبه، وقبله قولُه:

وأَنَا النَّذِيرُ بِحَرَّةٍ مُسْوَدَّةٍ ... تَصِلُ الجُيُوشُ إِلَيكُمُ أَقْوَادَهَا

اللغة: «النذير» المُعلِمُ الذي يخوِّف القوم بما يدهمهم من عدوٍّ ونحوه «بحرَّة» أصله الأرض ذات الحجارة السود، وأراد منه هنا الكتيبة السوداء لكثرة ما تحمل من الحديد «أقوادَها» جمع قَوْد، وهي الجماعة من الخيل «أبناؤها» أي: أبناء هذه الكتيبة التي ينذرهم بها، وأراد رجالها، وأباهم: القائد «متكنفون» أي: قد احتاطوا به والتفوا حوله، ويروى: «متكنفوا آبائهم» بالإضافة.

الإعراب: «**أبناؤها**» أبناء: مبتدأ، وأبناء مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى الحرة مضاف إليه «**متكنفون**» خبر المبتدأ «**أباهم**» أبا: مفعول به لقوله: «متكنفون» لأنه جمع اسم فاعل، وأبا مضاف، وضمير الغائبين مضاف إليه «**حنقو**» خبر ثان، وحنقو مضاف، و«**الصدور**» مضاف إليه «**وما**» نافية حجازية «**هم**» اسم ما مبني على الضم في محل رفع «**أولادها**» أولاد: خبر «ما» منصوب بالفتحة الظاهرة، وأولاد مضاف، وها: ضمير الحرَّة مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «وما هم أولادها» حيث أعمل «ما» النافية عمل «ليس» فرفع بها الاسم محلًا، ونصب خبرها لفظًا، وذلك لغة أهل الحجاز.

(3) إذا كانت «ما» الحجازية تعمل عمل «ليس» فنقضُ عملها بـ«إنْ» الزائدة سببُه أن «إن» الزائدة لا تأتي عَقِبَ «ليس» أصلاً! فإذا أُعمِلت «ما» المتلوّة بـ«إنْ» الزائدة امتَنَع تشبيهُها بـ«ليس».

قائم، ولا يجوز نصبُه، وأجازَ ذلك بعضُهم(١).

الثاني: ألا ينتقض النَّفْيُ بإلَّا، نحو: «ما زيدٌ إلَّا قائمٌ»، فلا يجوزُ نصب «قائم» وكقوله تعالى: ﴿مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [يس: ١٥] وقولِه: ﴿وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [الأحقاف: ٩] خلافاً لِمَنْ أجازَه(٢).

الثالث: ألَّا يتقدَّمَ خبرها على اسمِها وهو غيرُ ظَرْفٍ ولا جارٍّ ومجرور، فإنْ تقدَّمَ وجَبَ رفعُه، نحو: «ما قائمٌ زيدٌ» فلا تقول: «ما قائماً زيد» وفي ذلك خلاف(٣).

---

(١) أجاز يعقوب بن السكِّيت إعمال «ما» عملَ ليس مع زيادة «إن» بعدها، واستدلَّ على ذلك بقول الشاعر:

بَنِي غُدانَةَ مَا إنْ أنتُمُ ذَهَبًا ... وَلَا صَرِيفًا ولكِن أنتُمُ الخَزَفُ

وزعم أن الرواية بالنصب، وأن «ما» نافية و«أنتم» اسمها و«ذهبًا» خبرها، وجمهور العلماء يروونه: «ما إن أنتم ذهب» بالرفع على إهمال «ما»، ومع تسليم صحة الرواية بالنصب فإنا لا نسلم أن «إن» زائدة، ولكنها نافية مؤكدة لنفي ما.

(٢) ذهب يونس بن حبيب شيخ سيبويه ـ وتبعه الشَّلوبين ـ إلى أنه يجوز إعمال «ما» عمل ليس مع انتقاض نفي خبرها بإلا، وقد استدل على ذلك بقول الشاعر:

وَمَا الدَّهرُ إلَّا مَنجَنُونًا بأهلِه ... وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلا مُعَذَّبَا

فزعم أن «ما» نافية، و«الدهر» اسمها، و«منجنونًا» خبرها، وأن «ما» في الشطر الثاني نافية كذلك، و«صاحب الحاجات» اسمها، و«معذبًا» خبرها، وبقول الشاعر:

وَمَا حَقُّ الذِي يَعثُو نَهارًا ... وَيَسرِقُ لَيلَهُ إلَّا نَكَالا

فما: نافية، وحق: اسمها، ونكالاً: خبرها، وقد جاء به منصوبًا مع كونه مسبوقًا بإلا.

وجمهور البصريين لا يقبلون دلالة هذه الشواهد، ويؤولونها.

فمما أوَّلوا به البيت الأول أن «منجنونًا» مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: وما الدهر إلا يشبه منجنونًا، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وكذلك قوله: «معذبا» في الشطر الثاني، أي: وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذبًا، وبعضهم يقول: منجنونًا: مفعول مطلق لفعل محذوف على تقدير مضاف، ومعذبًا ليس اسم مفعول، بل هو مصدر ميمي بمعنى التعذيب، فهو أيضًا مفعول مطلق لفعل محذوف، ونكالاً في البيت الثاني اسم مصدر؛ فهو كذلك مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: وما الدهر إلا يدور دوران منجنون، وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذبًا، أي: تعذيبًا، وما حق الذي يفسد إلا يُنكَّل به نكالاً، أي تنكيلاً، وهذه الجمل الفعلية كلها في محل رفع أخبار للمبتدآت الواقعة بعد ما النافية في المواضع الثلاث.

(٣) ذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز إعمال «ما» إعمالَ «ليس» مع تقدم خبرها على اسمها، واستدل على ذلك بقول الفرزدق:

فأصبَحُوا قَد أعَادَ اللهُ نِعمَتَهُمْ ... إذْ هُم قُرَيشٌ وإذ مَا مِثلَهمْ بَشرُ

=

لشبهه به[1]، وزعم بعضُهم أنه يجوز فيه الصرف وتركه[2]، واختار المصنف أنه لا ينصرف، ولهذا قال: «شَبَه اقتضى عمومَ المنع».

٦٦١ ـ وإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ ... بِهِ فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقْ[٣]

أي: **إذا سُمِّيَ بالجمع المتناهي**، أو بما أُلحق به لكونه على زِنَتِه، كَشَرَاحِيلَ، فإنه يُمنع من الصرف للعَلَمية وشبه العُجمة؛ لأن هذا ليس في الآحاد العربية ما هو على زنته؛ فتقول فيمن اسمه مساجد أو مصابيح أو سراويل: «هذَا مَسَاجِدُ، ورأيت مَسَاجِدَ، ومررت بِمَسَاجِدَ» وكذا البواقي.

٦٦٢ ـ وَالعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا ... تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ «مَعْدِ يكَرِبَا»[٤]

مما يمنع صرفَ الاسم: **العلميةُ والتركيبُ**، نحو: «مَعدِ يكَرِب، وبَعْلَبَكَّ» فتقول: «هذا معد يكَربُ، ورأيت معد يكربَ، ومررت بمعد يكَرب»؛ فتجعل إعرابه على الجزء الثاني، وتمنعه من الصرف للعلمية والتركيب.

---

(1) سراويل: اسم أعجميٌّ على رأي الزجّاج، وقيل: إنه منقول عن جمع «سروالة»؛ كما يرى المبرّد، ولعلَّ الأشبَهَ الأول؛ إذ إنَّ في الفارسية «سروال» فبَنَتْها العرب على ما لا ينصرفُ من كلامها.

(2) نقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه. «أوضح المسالك» ٣/ ٣٦٨.

(٣) «وإن» شرطية «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «سمي» الآتي على أنه نائب فاعل؛ وجاز تقديمه لما مر غير مرة أن النائب إذا كان ظرفاً أو جارًّا أو مجروراً جاز تقديمه، لكونه في صورة الفضلة، ولعدم إيقاعه في اللبس المخوف «سمي» فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط «أو» عاطفة «بما» جار ومجرور معطوف على به «لحق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ما» الموصولة المجرورة محلًا بالباء، والجملة لا محل لها صلة الموصول «به» جار ومجرور متعلق بلحق «فالانصراف» الفاء واقعة في جواب الشرط، الانصراف: مبتدأ أول «منعه» منع: مبتدأ ثان، ومنع مضاف، والهاء مضاف إليه «يحق» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المنع، والجملة في محل رفع المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وجملة المبتدأ الأول وخبره في محل جزم جواب الشرط.

(٤) «والعلم» مفعول به لفعل محذوف يدل عليه ما بعده «امنع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «صرفه» صرف: مفعول به لامنع، وصرف مضاف، والهاء مضاف إليه «مركباً» حال من العلم «تركيب» مفعول مطلق، وتركيب مضاف، و«مزج» مضاف إليه «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو؛ ونحو مضاف، و«معديكرب» مضاف إليه، والألف فيه للإطلاق.

وقد سبق الكلام في الأعلام المركبة في باب العَلَم.

٦٦٣ ـ كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ فَعْلَانَا ... كَغَطَفَانَ وَكَأَصْبَهَانَا[١]

أي: **كذلك يُمْنَعُ الاسمُ من الصرف إذا كان عَلَماً وفيه ألف ونون** زائدتان: كغطفَانَ، وأصْبَهَانَ، بفتح الهمزة وكسرها، فتقول: «هذا غطفانُ، ورأيت غَطَفَانَ، ومررت بغَطَفَانَ» فتمنعه من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون[٢][3].

٦٦٤ ـ كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا ... وَشَرْطُ مَنْعِ العَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى[٤]

٦٦٥ ـ فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَجُورَ أو سَقَرْ ... أَوْ زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ لا اسْمَ ذَكَرْ[٥]

---

(١) «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حاوي» مبتدأ مؤخر، وحاوي مضاف، و«زائدي» مضاف إليه، وزائدي مضاف، و«فعلانا» مضاف إليه «كغطفان» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كغطفان «وكأصبهانا» معطوف على كغطفان.

(٢) سواء أكان مفتوح الأول، مثل نجران وعفان وسلمان، أم كان مضموم الأول، مثل عثمان وجرجان وطهران، أم كان مكسور الأول مثل عمران.

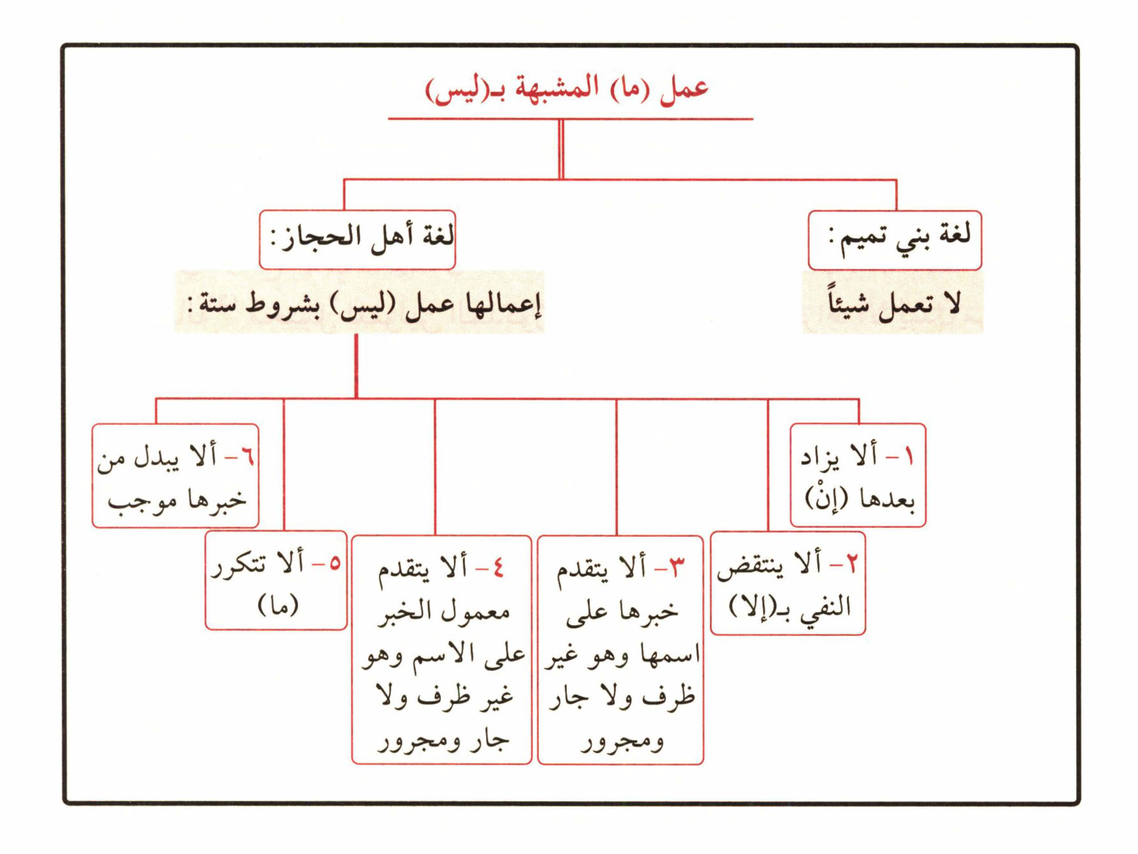
(3) وتلتبس بعضُ الأسماء ويختلف فيها القول مثل «حسان»، و«عفان»، و«حيّان»، و«سمان» فإن كانت من الحُسن، والعَفَنِ، والحين، والسمن، فنونُها أصليةٌ لا تُمنَعُ من الصرف، وإن كانت من الحسّ (وهو القطع)، والعفة، والحياة، والسّمّ، فنونُها زائدة وتُمنَعُ!

وسبيل معرفة الزيادة من الأصلية النظر في الجَمْع، أو المصدر، أو المؤنَّث، فما وُجدَ له ما يدلُّ على أحد الاحتمالَين ترجَّحَ به.

(٤) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مؤنث» مبتدأ مؤخر «بهاء» جار ومجرور متعلق بمؤنث «مطلقا» حال من الضمير المستكن في الخبر «وشرط» مبتدأ، وشرط مضاف، و«منع» مضاف إليه، ومنع مضاف، و«العار» بحذف الياء استغناء عنها بكسر ما قبلها: مضاف إليه، من إضافة المصدر لمفعوله «كونه» كون: خبر المبتدأ، وكون مضاف، والهاء مضاف إليه، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه، وجملة «ارتقى» من الفعل وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو في محل نصب خبر الكون الناقص.

(٥) «فوق» ظرف متعلق بارتقى في البيت السابق، وفوق مضاف، و«الثلاث» مضاف إليه «أو» عاطفة «كجور» جار ومجرور معطوف على محل «ارتقى» السابق «أو سقر» معطوف على جور «أو زيد» معطوف على جور أيضاً «اسم» حال من زيد، واسم مضاف، و«امرأة» مضاف إليه «لا» عاطفة «اسم ذكر» معطوف بـ«لا» على «اسم امرأة» ومضاف إليه.

واختلفَ شُرَّاحُ «الكتابِ» فيما يَرجعُ إليه قوله: «استوتِ اللغتان» فقال قومٌ: هو راجعٌ إلى الاسمِ الواقعِ قبل «إلَّا» والمرادُ أنه لا عَمَلَ لـ«ما» فيه، فاستَوتِ اللغتانِ في أنه مرفوعٌ، وهؤلاءِ هـمُ الَّذينَ شَرَطوا في إعمالِ «ما» ألَّا يُبْدَلَ من خبرِها موجَبٌ. وقال قومٌ: هو راجعٌ إلى الاسم الواقع بعد «إلَّا»، والمراد أنه يكون مرفوعاً[1]، سواءٌ جعلتَ «ما» حجازية أو تميمية، وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال «ما» ألَّا يُبْدَل من خبرها موجَب، وتوجيهُ كلٍّ من القولين وترجيحُ المختار منهما ـ وهو الثاني ـ لا يَليقُ بهذا المختصر.



(١) ظاهر هذا الكلام ليس بسديد، بل يجوز في «شيء» الواقع بعد «إلا» الرفع والنصب، أما النصب فعلى أحد وجهين، الأول: الاستثناء، سواء أعملتَ «ما» أم أهملتَها. الثاني: على أنه بدل من شيء المجرور بالباء الزائدة بشرط أن تكون «ما» عاملة. و أما الرفع فعلى أحد وجهين: الأول: أنْ يكونَ خبراً لمبتدأ محذوف، وكأنه قيل: إلا هو شيء لا يعبأ به، ولا فرق على هذا الوجه بين أن تكون «ما» عاملة أو مهملة. والثاني: أن يكون بدلاً من شيء الأول بشرط أن تكون «ما» مهملة.

١٦٠ ـ وَرَفْعَ مَعْطوفٍ بِلكِنْ أَو بِبَلْ   مِنْ بَعْدِ مَنْصوبٍ بَما الْزَمْ حَيْثُ حَلْ[١]

إذا وقع بعد خبر «ما» عاطِفٌ فلا يخلو: إما أنْ يكونَ مُقْتَضياً للإيجاب، أولا.

فإنْ كانَ مقتضياً للإيجاب[2]، تعيَّن رَفْعُ الاسْمِ الواقع بعده، وذلك نحو: «بَلْ، وَلَكِنْ» فتقول: «ما زَيْدٌ قائماً لَكِنْ قاعِدٌ» أو «بَلْ قاعِدٌ»، فيجبُ رفعُ الاسمِ على أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ، والتقدير: «لكن هو قاعدٌ، وبَلْ هو قاعِدٌ» ولا يجوز نَصْبُ «قاعد» عطفاً على خبر «ما»، لأنَّ «ما» لا تعملُ في الموجَبِ.

وإنْ كانَ الحرفُ العاطفُ غيرَ مُقْتَضٍ للإيجاب ـ كالواو ونحوِها ـ جاز النَّصبُ والرفْعُ، والمختار النَّصبُ، نحو: «ما زيدٌ قائماً ولا قاعداً» ويجوزُ الرفع، فتقول: «وَلَا قاعِدٌ» وهو خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، والتقدير: «ولا هو قاعدٌ».

ففُهِمَ مِنْ تَخصيصِ المصنِّف وُجوبَ الرفْعِ بما إذا وقع الاسمُ بعدَ «بَلْ، ولَكِنْ» أنه لا يجبُ الرفعُ بعدَ غيرهما.

١٦١ ـ وَبَعْدَ ما وَلَيْسَ جَرَّ البا الخَبَرْ   وَبَـعْـدَ لَا وَنَـفْـيِ كَـانَ قَـدْ يُـجَـرْ[٣]

---

(١) «ورفع» مفعول به مقدم على عامله، وهو قوله: «الزم» الآتي، ورفع مضاف، و«معطوف» مضاف إليه «بلكن» جار ومجرور متعلق بمعطوف «أو ببل» معطوف على قوله: «بلكن» السابق «من بعد» جار ومجرور متعلق برفع، وبعد مضاف، و«منصوب» مضاف إليه «بما» جار ومجرور متعلق بمنصوب «الزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حيث» ظرف متعلق بالزم مبني على الضم في محل نصب «حل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة من حل وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها.

(2) أراد بقوله: مقتضياً للإيجاب: أن «ما» نافية، و«لكِنْ» و«بل» للاستدراك، والإضرابِ، وهي تنقض حكم النفي في «ما»؛ فتقضي بإيجاب معنى الكلام.
انظر معاني هذين الحرفين في باب أحرف العطف من هذا الكتاب.

(٣) «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «جر» الآتي، وبعد مضاف، و«ما» قصد لفظه: مضاف إليه «وليس» قصد لفظه أيضاً: معطوف على ما «جر» فعل ماض «البا» قصر للضرورة: فاعل جر «الخبر» مفعول به لجر «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «يجر» الآتي، وبعد مضاف، و«لا» قصد لفظه: مضاف إليه «ونفي» معطوف على لا، ونفي مضاف، و«كان» قصد لفظه: مضاف إليه «قد» حرف تقليل «يجر» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر.

تُزادُ الباءُ كثيراً في الخبر بعد «ليس، وما» نحو قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦]، و﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ﴾ [الزمر: ٣٧]، و﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤٠]، و﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، ولا تختصُّ زيادةُ الباءِ بعدَ «ما» بكونها حجازيةً، خلافاً لقوم، بل تزادُ بعدَها وبعدَ التميميَّة[1]، وقد نقل سيبويهِ والفرَّاءُ رحمَهُما الله تعالى زيادةَ الباء بعد «ما» عن بني تميم، فلا التفاتَ إلى مَنْ مَنَعَ ذلك، وهو موجودٌ في أشعارِهم[2].

وقد اضطرب رأيُ الفارِسيِّ في ذلك، فمرَّةً قال: لا تُزادُ الباءُ إلا بعد الحجازية، ومرَّةً قال: تُزادُ في الخبر المنفي.

وقَدْ ورَدَتْ زيادةُ الباءِ قليلاً في خبرِ «لا» كقوله: [الطويل]

ش٧٦ ـ فكُنْ لي شَفيعاً يومَ لا ذو شَفاعَةٍ ... بِمُغْنٍ فَتيلاً عَنْ سَوادِ بنِ قاربِ[3]

---

(١) قال الناظم في «شرح الكافية» ـ كما نقل السيوطي في «البهجة» ص١١١ ـ: لأن الباء دخلت لكونِ الخبر منفيّاً، لا لكونه منصوباً. يدلُّ على ذلك دخولها في «لم أكُ بقائمٍ» وامتناع دخولها في نحو «كنت قائماً».

(٢) من ذلك قول الفرزدق يمدح معن بن أوس، والفرزدق تميمي، كما قلنا لك آنفاً (ص٢٤٩):

لَعَمْرُكَ مَا مَعنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ ... وَلَا مُنسِئٌ مَعْنٌ وَلَا مُتَيَسِّرُ

ثم إنَّ الباء قد دخلت في خبر «ما» غيرِ العاملة بسبب فقدان شرط من شروط عملها، وذلك كما في قول المتنخل الهذلي:

لَعَمرُكَ مَا إنْ أَبُو مَالِكٍ ... بِوَاهٍ ولاَ بِضَعِيفٍ قُوَاهْ

فأبو مالك: مبتدأ، ولا عمل لـ«ما» فيه؛ لكونه قد جاء مسبوقًا بإن الزائدة بعد ما، وقد أدخل الباء في خبر هذا المبتدأ ـ وهو قوله: «بواه» ـ فدل ذلك على أن كون «ما» عاملة أو حجازية ليس بشرط لدخول الباء على خبرها.

(٣) البيت لسواد بن قارب الأسدي الدوسي يخاطب فيه رسول الله ﷺ، وقبله قوله:

فَأشهَدُ أنَّ اللهَ لا شَيءَ غَيرُهُ ... وأنَّكَ مَأمُونٌ عَلَى كُلِّ غَائِبِ

وأنَّكَ أدنَى المرسَلِينَ وسيلَةً ... إلى اللهِ يا ابنَ الأكرمينَ الأطايبِ

فَمُرنَا بمَا يأتِيكَ يَا خَيرَ مُرسَلٍ ... وإن كَانَ فِيمَا جِئتَ شَيْبُ الذَّوَائِبِ

اللغة: «فتيلاً» هو الخيط الرقيق الذي يكون في شِقِّ النواةِ.

الإعراب: «**فكن**» فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**لي**» جار ومجرور متعلق بقوله: «شفيعًا» الآتي «**شفيعاً**» خبر كان «**يوم**» منصوب على الظرفية الزمانية ناصبه قوله: شفيعًا «**لا**» نافية =

وفي خبر [مضارع] «كان» المنفية بـ«لَمْ» كقوله: [الطويل]

ش٧٧ ـ وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لم أَكُنْ   بِأَعْجَلِهِم إذْ أجشَعُ القَومِ أَعْجَلُ(١)

= تعمل عمل ليس «**ذو**» اسمها مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، وذو مضاف، و«**شفاعة**» مضاف إليه «**بمغن**» الباء زائدة، مغن: خبر لا، وهو اسم فاعل ـ فعله متعد ـ يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً، وفاعله ضمير مستتر فيه، و«**فتيلاً**» مفعوله «**عن سواد**» جار ومجرور متعلق بمغن «**ابن**» صفة لسواد، وابن مضاف، و«**قارب**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «بمغن» حيث أدخل الباء الزائدة على خبر لا النافية، كما تدخل على خبر ليس وعلى خبر ما.

(١) البيت للشَّنفرَى الأزدي، وأكثر الرواة على أن اسمه هو لقبه، والبيت من قصيدته المشهورة بين المتأدبين باسم «لامية العرب» وأولها قوله:

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيِّكُم   فَإِنِّي إلى قَومٍ سِوَاكُمْ لأَمْيَلُ

اللغة: «أقيموا صدور مطيكم» هذه كناية عن طلب الاستعداد لعظائم الأمور والجِدِّ في طلب المعالي، يقول: جدوا في أمركم وانتبهوا من رَقدتكم «فإني إلى قوم سواكم . . . إلخ» يؤذن قومه بأنه مرتحل عنهم ومفارقهم، وكأنه يقول: إن غفلتكم توجب الارتحال عنكم، وإن ما أعاين من تراخيكم وإقراركم بالضيم لَخليق بأن يزهِّدني في البقاء بينكم «أجشع القوم» الجشع، بالتحريك: أشد الطمع «أعجل» هو صفة مشبهة بمعنى عجل، وليس أفعل تفضيل، لأن المعنى يأباه، إذ ليس مراده أن الأشد عجلة هو الجشع، ولكن غرضه أن يقول: إن من يحدث منه مجرد العجلة إلى الطعام هو الجشع، فافهم ذلك.

الإعراب: «**إن**» شرطية «**مُدَّتْ**» مدَّ: فعل ماض فعل الشرط، مبني للمجهول، مبني على الفتح في محل جزم، والتاء تاء التأنيث «**الأيدي**» نائب فاعل لمد «**إلى الزاد**» جار ومجرور متعلق بقوله: «مدت» السابق «**لم**» حرف نفي وجزم وقلب «**أكن**» فعل مضارع ناقص، وهو جواب الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**بأعجلهم**» الباء زائدة، أعجل: خبر أكن منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وأعجل مضاف، والضمير مضاف إليه «**إذ**» كلمة دالة على التعليل، قيل: هي حينئذ حرف، وقيل: هي ظرف، وعليه فهو متعلق بقوله: «أعجل» السابق، و«**أجشع**» مبتدأ، وأجشع مضاف، و«**القوم**» مضاف إليه «**أعجل**» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: «بأعجلهم» حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع كان المنفي بلم.

واستشهاد الشارح بهذا البيت يدل على أنه فهم أن مراد المصنف بقوله: «نفي كان» نفي هذه المادة أعم من أن تكون بلفظ الماضي أو بلفظ المضارع، وأعم من هذه العبارة التي في الألفية قول المصنف في كتابه «التسهيل»: وبعد نفي فعل ناسخ. لأن الفعل الناسخ يشمل كان وأخواتها وظن وأخواتها، بأي صيغة كانت هذه الأفعال.

١٦٢ ـ في النَّكِراتِ أُعْمِلَتْ كلَيْسَ «لا» وَقَدْ تَلي «لاتَ» و«إنْ» ذا العَمَلا[١]

١٦٣ ـ وما لِـ«لاتَ» في سِوَى حينٍ عَمَلْ وَحَذْفُ ذي الرَّفْعِ فَشا والعَكْسُ قَلّ[٢]

تَقَدَّمَ أنَّ الحروفَ العامِلَةَ عملَ «ليس» أربعةٌ، وقد تقدَّمَ الكلامُ على «ما»، وذكَرَ هنا «لا» و«لاتَ» و«إنْ».

أمَّا «لا» فمذهَبُ الحجازيين إعمالُها عَمَلَ «ليس»[3]، ومَذْهَبُ تميم إهمالُها[٤]، ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروطٍ ثلاثة[٥]:

---

(١) «في النكرات» جار ومجرور متعلق بقوله: «أعملت» الآتي «أعملت» أعمل: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث «كليس» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «لا» أو صفة لموصوف محذوف، والتقدير: إعمالاً مماثلاً إعمال ليس «لا» قصد لفظه: نائب فاعل أعملت «وقد» حرف تقليل «تلي» فعل مضارع «لات» فاعل تلي «وإن» معطوف على لات «ذا» اسم إشارة مفعول به لتلي «العملا» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة، وتقدير البيت: أعملت في النكرات «لا» إعمالاً مماثلاً لإعمال ليس، وقد تلي لات وإنْ هذا العمل.

(٢) «ما» نافية «للات» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «في سوى» جار ومجرور متعلق بقوله: «عمل» الآتي، و«سوى» مضاف، و«حين» مضاف إليه «عمل» مبتدأ مؤخر «وحذف» مبتدأ، وحذف مضاف، و«ذي» بمعنى صاحب: مضاف إليه، وذي مضاف، و«الرفع» مضاف إليه «فشا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «حذف ذي الرفع» والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «والعكس» مبتدأ «قل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو العكس. وتقدير البيت: وما للات عمل في غير لفظ حين وما كان بمعناه، وحذف صاحب الرفع من معموليها مع بقاء المنصوب فاش كثير، والعكس ـ وهو حذف المنصوب وإبقاء المرفوع ـ قليل.

(3) وتُسمّى «لا» الحجازية، و«لا» النافية للوحدة تمييزاً لها عن «لا» النافية للجنس.

وقد منعَ إعمالَها قومٌ منهم المبرد والفراء، وقد نزل القرآن بإعمالها كما في قوله تعالى: ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٣٨].

(٤) قال أبو حيان: «لم يصرِّح أحد بأن إعمال «لا» عملَ ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا صاحبُ «المُغْرِب» ناصر المطرِّزي، فإنه قال فيه: بنو تميم يهملونها وغيرهم يعملها. وفي كلام الزمخشري: أهل الحجاز يعملونها دون طيئ، وفي «البسيط»: القياس عند تميم عدم إعمالها، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها» وانظر هذا مع كلام الشارح.

(٥) **وبقي من شروط إعمال «لا» عملَ «ليس» شرطان:**

أولهما: ألا تكون لنفي الجنس نصًّا؛ فإن كانت لنفي الجنس نصًّا، عملت عمل إن المؤكدة التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وبني اسمها حينئذ على الفتح إن لم يكن مضافًا ولا شبيهًا به.

والشرط الثاني: ألا يتقدَّم معمول الخبر على اسمها، فإنْ تقدَّم، نحو: «لا عندك رجل مقيم ولا امرأة» أُهملت.

أحدها: أنْ يكونَ الاسمُ والخبرُ نكرتين، نحو: «لا رَجُلٌ أفْضَلَ مِنْكَ»، ومنه قولُه:

[الطويل]

ش٧٨ - تعزَّ فَلا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ باقيا ... وَلا وَزَرٌ مِـمَّـا قَـضَـى اللهُ واقـيـا[١]

وقولُه: [الطويل]

ش٧٩ - نَصَرْتُكَ إِذْ لا صاحِبٌ غَيْرَ خاذِلٍ ... فَبُوِّئْتَ حِصْناً بِالكُماةِ حَصينا[٢]

---

(١) هذا البيت من الشواهد التي لم يذكروا لها قائلاً معيناً.

اللغة: «تعزَّ» أمر من التعزي، وأصله من العزاء، وهو التصبر والتسلي على المصائب «وزر» هو الملجأ والواقي والحافظ «واقيا» اسم فاعل من الوقاية، وهي الرعاية والحفظ.

المعنى: اصبر على ما أصابك وتسلَّ عنه، فإنه لا يبقى على وجه الأرض شيء، وليس للإنسان ملجأ يقيه ويحفظه مما قضاه الله تعالى.

الإعراب: «**تعز**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**فلا**» الفاء تعليلية، ولا: نافية تعمل عمل ليس «**شيء**» اسمها «**على الأرض**» جار ومجرور متعلق بقوله: «باقيا» الآتي، ويجوز أن يكون متعلقًا بمحذوف صفة لشيء «**باقيا**» خبر لا «**ولا**» نافية «**وزر**» اسمها «**مما**» من: حرف جر، وما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بقوله: «واقيا» الآتي «**قضى الله**» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف تقديره: مما قضاه الله، و«**واقيا**» خبر لا.

الشاهد فيه: قوله: «لا شيء باقيًا، ولا وزر واقيًا» حيث أعمل «لا» في الموضعين عمل ليس، واسمها وخبرها نكرتان. هذا، وقد ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن «لا» ليس لها عمل أصلاً، لا في الاسم ولا في الخبر، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر، وذهب الزجَّاج إلى أن «لا» تعمل الرفع في الاسم ولا تعمل شيئًا في الخبر، والخبر بعدها لا يكون مذكورًا أبدًا، وكلا المذهبين فاسد، وبيت الشاهد رد عليهما جميعًا؛ فالخبر مذكور فيه، فكان ذكره ردًّا لما ذهب إليه الزجاج، وهو منصوب، فكان نصبه ردًّا لما زعمه الأخفش.

(٢) هذا الشاهد قد أنشده أبو الفتح بن جِنِّي ولم ينسبه إلى قائل؛ وكذا كل من وقفنا على كلام له ذكر فيه هذا البيت ممن جاء بعد أبي الفتح.

اللغة: «بوئت» فعل ماض مبني للمجهول، من قولهم: بوأه الله منزلاً، أي: أسكنه إياه «الكماة» جمع كمي، وهو الشجاع المتكمي في سلاحه، أي: المستتر فيه المتغطي به، وكان من عادة الفرسان المعدودين أن يكثروا من السلاح وعُدَد الحرب، ويلبسوا الدِّرع والبَيضة والمِغفَر وغيرهن؛ لأحد أمرين، الأول: الدلالة على شجاعتهم الفائقة، والثاني: لأنهم قتلوا كثيرًا من فرسان أعدائهم، فلكثير من الناس عندهم ثارات؛ فهم يتحرَّزون من أن يأخذهم بعض ذوي الثارات على غِرَّة.

الإعراب: «**نصرتك**» فعل وفاعل ومفعول به «**إذ**» ظرف للماضي من الزمان متعلق بنصر «**لا**» نافية تعمل عمل ليس «**صاحب**» اسمها «**غير**» خبر لا، وغير مضاف، و«**خاذل**» مضاف إليه «**فبوئت**» الفاء عاطفة، =

وزعمَ بعضُهم[1] أنها قد تعملُ في المعرفة، وأنشد للنابغة: [الطويل]

ش٨٠ ـ بَدَتْ فِعْلَ ذي وُدٍّ فَلَمَّا تَبِعْتُها ... تَوَلَّت وَبَقَّتْ حاجَتي في فُؤاديا

وَحَلَّت سَوادَ القَلْبِ لا أَنا باغياً ... سِواها وَلا عَنْ حُبِّها مُتَراخِيا[٢]

= بوئ: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطب نائب فاعل، وهو مفعول أول لبوئ «**حصنًا**» مفعول ثان «**بالكماة**» جار ومجرور، جعله العيني متعلقًا بقوله: «نصرتك» في أول البيت، وعندي أنه يجوز أن يتعلق بقوله: «**حصينًا**» الذي بعده، بل هو أولى وأحسن «حصينًا» نعت لقوله: «حصنًا» السابق.

الشاهد فيه: قوله: «لا صاحب غير خاذل» حيث أعمل «لا» مثل عمل «ليس» فرفع بها ونصب، واسمها وخبرها نكرتان، وهو أيضًا كالبيت السابق ردٌّ لمذهبي الأخفش والزجّاج.

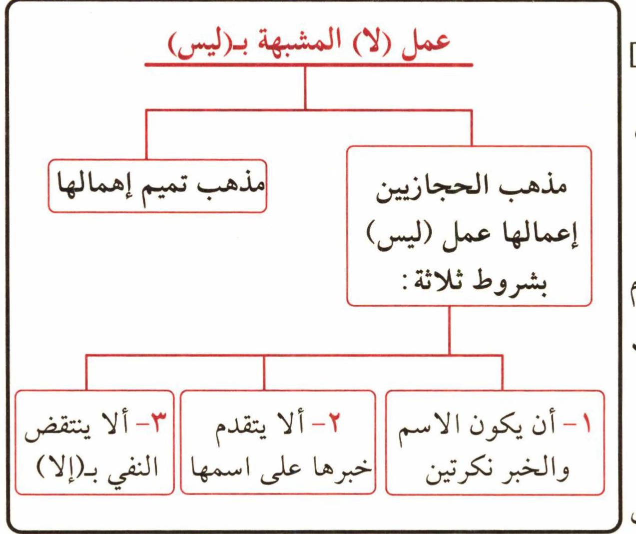
(١) ممن أجاز ذلك وزَعَمهُ الناظمُ في «شرح التسهيل» موافقاً ابنَ جنّي، ذكر ذلك السيوطي في «البهجة» ص١١٢.

(٢) البيتان للنابغة الجعدي، أحد الشعراء المعمرين، أدرك الجاهلية، ووفد على النبي ﷺ، وأنشده من شعره، فدعا له، والبيتان من مختار أبي تمام.

اللغة: «فعل ذي ود» أراد أنها تفعل فعل صاحب المودة، فحذف الفعل وأبقى المصدر، والود ـ بتثليث الواو ـ المحبة، ومثله الوداد «تولت» أعرضت ورجعت «بقَّت حاجتي» بتشديد القاف: تركتها باقية «سواد القلب» سويداؤه، وهي حبته السوداء «باغيًا» طالبًا «متراخيا» متهاونًا فيه.

الإعراب: «**بدت**» بدا: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «**فعل**» قال العيني: منصوب بنزع الخافض، أي: كفعل. وعندي أنه منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف، أي: تفعل فعل... إلخ. وفعل مضاف، و«**ذي**» مضاف إليه، وذي مضاف، و«**ود**» مضاف إليه «**فلما**» ظرف بمعنى حين ناصبه قوله: «تولت» الذي هو جوابه «**تبعتها**» فعل وفاعل ومفعول، والجملة في محل جر بإضافة لما إليها «**تولت**» فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي «**وبقت**» مثله «**حاجتي**» حاجة: مفعول به لبقت، وحاجة مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**في فؤاديا**» الجار والمجرور متعلق بقوله: «بقت» السابق «**وحلت**» حل: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي «**سواد**» مفعول به لحلّت، وسواد مضاف، و«**القلب**» مضاف إليه «**لا**» نافية تعمل عمل ليس «**أنا**» اسمها «**باغيًا**» خبرها، وفاعله ضمير مستتر فيه «**سواها**» سوى: مفعول به لباغ، وسوى مضاف، والضمير مضاف إليه «**ولا**» الواو عاطفة، ولا: نافية «**عن حبها**» الجار والمجرور متعلق بقوله: «متراخيا» الآتي، وحب مضاف، وضمير المؤنثة الغائبة مضاف إليه «**متراخيا**» معطوف على قوله: «باغيًا» السابق.

الشاهد فيه: قوله: «لا أنا باغياً» حيث أعمل «لا» النافية عمل «ليس» مع أن اسمها معرفة، وهو «أنا» وهذا شاذ، وقد تأوَّل النحاة هذا البيت ونحوه ـ كما أشار إليه الشارح العلامة نقلاً عن المصنف ـ بتأويلات كثيرة، أحدها: أن قوله: أنا، ليس اسمًا للا، وإنما هو نائب فاعل لفعل محذوف، وأصل الكلام على هذا: «لا أرى باغيًا»، فلما حذف الفعل ـ وهو «أرى» ـ برز الضمير المستتر وانفصل، أو يكون الضمير مبتدأ، وقوله: «باقيًا» حال من نائب فاعل فعل محذوف، والتقدير: «لا أنا أرى باغيًا» وجملة الفعل =



واختلف كلامُ المصنِّف في [هذا] البيت[1]، فمرَّة قال: إنه مُؤَوَّل، ومرَّة قال: إنَّ القياسَ عليه سائغ[٢].

الشرط الثاني: ألَّا يتقدَّم خَبَرُها على اسمها، فلا تقول: «لا قائماً رجلٌ».

الشرط الثالث: ألَّا ينتقضَ النَّفيُ بإلَّا، فلا تقول: «لا رجُلٌ إلا أفضَلَ مِن زيدٍ» بنصب «أفضل»، بل يجبُ رَفْعُه.

ولم يتعرَّض المصنِّف لهذين الشرطين.

= المحذوف مع نائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، ويكون قد استغنى بالمعمول ـ وهو الحال الذي هو قوله: «باغيًا» ـ عن العامل فيه الذي هو الفعل المحذوف، وزعموا أنه ليس في هذا التأويل ارتكاب شطط ولا غلو في التقدير؛ فإن من سَنَن العربية الاستغناءَ بالمعمول عن العامل كما في الحال السادَّة مسدَّ الخبر المفصِحةِ عنه، كما اتضح لك ذلك في باب المبتدأ والخبر، فافهم ذلك، والله يُرشدك ويتولاك.

(1) قال الأشموني في «شرحه» ١/ ٣٩٨: وتردَّد رأي الناظم في هذا البيت، فأجاز في «شرح التسهيل» القياسَ عليه، وتأوّلَهُ في «شرح الكافية».
وقد نص الناظم في «التسهيل» ـ كما في «المساعد على تسهيل الفوائد» ١/ ٢٨٢ ـ على أن رفعَها معرفةً نادرٌ.

(٢) الذي ذهب إلى أن القياس على هذا البيت سائغ هو أبو حيان شارح كتاب «التسهيل» لا ابنُ مالك؛ فإن ابن مالك قال في «التسهيل»: «ورفعها معرفة نادر» فقال أبو حيان في شرح هذه العبارة ما نصُّه: «قال المصنف في الشرح (يريد ابن مالك): وشذ إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي:

وحلَّت سوادَ القلب لا أنا باغيًا

البيت. وقد حذا المتنبي حذوَ النابغة فقال:

إِذَا الجُودُ لَم يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الأَذَى ... فَلَا الحَمدُ مَكْسُوبًا وَلَا المَالُ بَاقِيَا

والقياس على هذا سائغ عندي (والمتكلم هو أبو حيان)، وقد أجاز ابن جني إعمال «لا» في المعرفة، وذكر ذلك في كتاب «التمام». اهـ كلام أبي حيان بحروفه.

وأما «إن» النافيةُ، فمذهَبُ أكثرِ البصريين والفرَّاء أنها لا تعملُ شيئاً، ومذهبُ الكوفيين ـ خَلا الفَرَّاء ـ أنها تعمل عمَلَ «ليس» وقال به من البصريين أبو العباس المبرِّد، وأبو بكر بن السَّرَّاج، وأبو علي الفارسيُّ، وأبو الفتح بن جِنِّي، واختارَه المصنِّفُ، وزعم أنَّ في كلام سيبويه رحمه الله تعالى إشارةً إلى ذلك، وقد وَرَدَ السماعُ به، قال الشاعر: [المنسرح]

ش٨١ ـ إنْ هو مُسْتَولياً عَلَى أَحَدٍ إلَّا عَلَى أَضْعَفِ المَجَانينِ[1]

---

(١) يكثر استشهاد النحاة بهذا البيت، ومع هذا لم يذكره أحد منهم منسوبًا إلى قائل معين.

اللغة والرواية: يُروى عَجُزُ هذا البيت في صور مختلفة:

إحداها: الرواية التي رواها الشارح.

والثانية:

إلا عَلَى حِزبِهِ المَلَاعينِ

والثالثة:

إلا عَلَى حِزبِهِ المَنَاحِيسِ

«مستوليًا» هو اسم فاعل من استولى، ومعناه: كانت له الولاية على الشيء، وملك زمام التصرف فيه «المجانين» جمع مجنون، وهو مَن ذهب عقله، وأصله عند العرب من خبله الجِنّ، والمناحيس في الرواية الأخرى: جمع منحوس، وهو من حالفه سوء الطالع.

المعنى: ليس هذا الإنسان بذي ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين.

الإعراب: «**إن**» نافية تعمل عمل ليس «**هو**» اسمها «**مستوليًا**» خبرها «**على أحد**» جار ومجرور متعلق بقوله: «مستوليًا» «**إلا**» أداة استثناء «**على أضعف**» جار ومجرور يقع موقع المستثنى من الجار والمجرور السابق، و«**أضعف**» مضاف، و«**المجانين**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «إن هو مستوليًا» حيث أعمل «إن» النافية عمل «ليس» فرفع بها الاسم الذي هو الضمير المنفصل، ونصب خبرها الذي هو قوله: «مستوليًا». وهذا الشاهد يرد على الفراء وأكثر البصريين الذين ذهبوا إلى أن «إن» النافية لا تعمل شيئًا، لا في المبتدأ ولا في الخبر، ووجه الرد من البيت ورود الخبر اسمًا مفردًا منصوبًا بالفتحة الظاهرة، ولا ناصب له في الكلام إلا «إن»، وليس لهم أن يزعموا أن النصب بها شاذ؛ لوروده في الشعر كثيرًا، ولوروده في النثر في نحو قول أهل العالية: «إن أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية»، وقد قرأ بهذه اللغة سعيدُ بن جبير رضي الله عنه في الآية الكريمة التي تلاها الشارح.

ويؤخذ من هذا الشاهد ـ زيادة على ذلك ـ أن «إن» النافية مثل «ما» في أنها لا تختص بالنكرات، كما تختص بها «لا»، فإن الاسم في البيت ضمير، وقد نصَّ الشارح على هذا ومثَّل له.

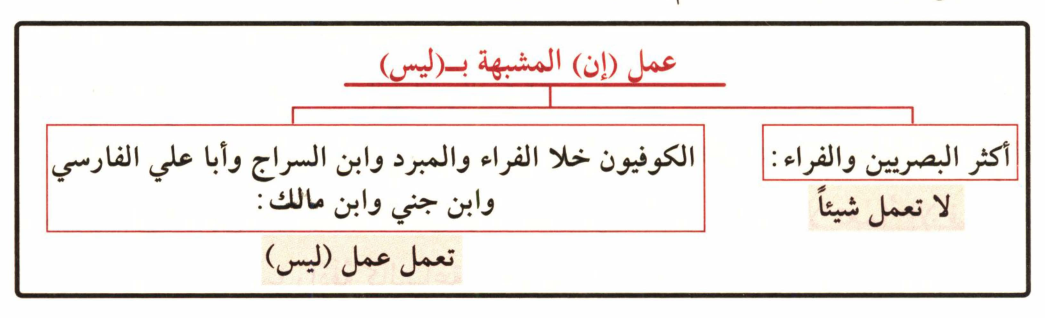
ويؤخذ منه أيضًا أن انتقاض النفي بعد الخبر بإلا لا يقدح في العمل؛ لأنه استثنى بقوله: «إلا على أضعف... إلخ».

وقال آخر: [الطويل]

ش٨٢ - إِنِ الْمَرْءُ مَيْتاً بِانْقِضاءِ حَياتِهِ وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلَا[١]

وذكر ابن جِنِّي «في المحتَسَبِ»[2] أنَّ سعيدَ بنَ جُبَيْرٍ رضي الله عنه قرأ: «إِنِ الَّذينَ تَدْعُونَ مِن دونِ الله عِبَاداً أمثالَكُم» [الأعراف: ١٩٤] بنصب العباد.

ولا يُشْتَرَط في اسمِها وخبرِها أنْ يكونا نكرتين، بلْ تعملُ في النَّكرة والمعرفة، فتقول: «إنْ رَجُلٌ قائِماً، [وإنْ زَيْدٌ القائِمَ]، وإنْ زَيْدٌ قائِماً».



(١) وهذا البيت أيضًا من الشواهد التي لا يُعلم قائلها.

المعنى: ليس المرء ميتًا بانقضاء حياته، وإنما يموت إذا بغى عليه باغٍ فلم يجد عونًا له، ولا نصيرًا يأخذ بيد وينتصف له ممن ظلمه، يريد أن الموت الحقيقي ليس شيئًا بالقياس إلى الموت الأدبي.

الإعراب: «إن» نافية «المرء» اسمها «ميتاً» خبرها «بانقضاء» جار ومجرور متعلق بقوله: «ميتاً» وانقضاء مضاف، وحياة من «حياته» مضاف إليه، وحياة مضاف، والضمير مضاف إليه «ولكن» حرف استدراك «بأن» الباء جارة، وأن مصدرية «يبغى» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «عليه» جار ومجرور نائب عن الفاعل ليبغى، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء، أي: بالبغي عليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف، والتقدير: «ولكن يموت بالبغي عليه» وقوله: «فيخذلا» الفاء عاطفة، ويخذل: فعل مضارع مبني للمجهول معطوف على يبغى، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على المرء، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله: «إن المرء ميتًا» حيث أعمل «إن» النافية عمل «ليس» فرفع بها ونصب، وفي هذا الشاهد مثل ما في الشاهد السابق من وجوه الاستنباط التي ذكرناها هناك.

(2) «المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها» ١/ ٢٧٠. بتحقيق: علي النجدي ناصف، الدكتور عبد الحليم النجار، الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي. تصدير: الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم. جمهورية مصر العربية. وزارة الأوقاف. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنة. القاهرة: ١٤١٥/ ١٩٩٤.

وأمَّا «لاتَ» فهي «لا» النافيةُ زيدَتْ عليها تاءُ التأنيث مفتوحةً، ومذهَبُ الجمهور أنها تعملُ عَمَلَ «ليس»، فترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ، لكنِ اختصَّتْ بأنها لا يُذكَرُ معها الاسمُ والخبرُ معاً، بل إنما يُذكَر معها أحدُهما، والكثيرُ في لسان العرب حَذْفُ اسمها وبقاءُ خبرها، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] بنصب الحِيْنِ، فحُذِفَ الاسمُ وبقيَ الخبرُ، والتقدير: وَلاتَ الحينُ حينَ مَناصٍ، فالحينُ: اسمُها، وحينَ مناصٍ خبرُها، وقد قُرِئَ شذوذاً: «وَلاتَ حينُ مَناصٍ»(1) برفع الحين على أنه اسم «لات» والخَبرُ محذوفٌ، والتقدير: وَلاتَ حينُ مناصٍ لهم، أي: ولاتَ حينُ مَناصٍ كائناً لهم، وهذا هو المرادُ بقوله: «وَحَذْفُ ذي الرَّفْع . . . إلى آخرِ البَيْتِ».

وأشار بقوله: «**وما لِلاتَ في سوى حينٍ عَمَلْ**» إلى ما ذكره سيبويه مِنْ أنَّ «لات» لا تعملُ إلا في الحين، واختلفَ النَّاسُ فيه، فقالَ قومٌ: [المراد] أنها لا تعملُ إلا في لَفْظِ الحينِ، ولا تعملُ فيما رادَفَهُ كالساعة ونحوِها. وقال قومٌ: المراد أنها لا تعملُ إلا في أسماءِ الزمانِ، فتعملُ في لفظ الحين وفيما رادَفَهُ من أسماء الزمان، ومِنْ عملها فيما رادَفَهُ قولُ الشاعر: [الكامل]

ش٨٣ ـ نَدِمَ البُغاةُ وَلاتَ ساعَةَ مَنْدَمٍ ... وَالبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغيهِ وَخيمُ(٢)

---

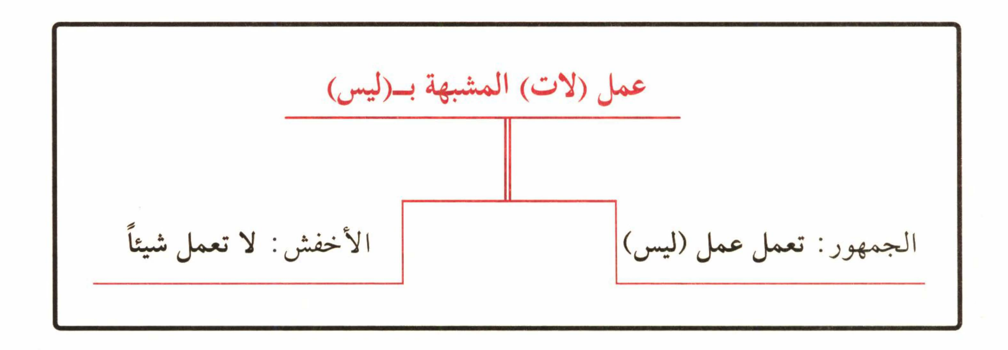
(1) «البحر المحيط» ٧/ ٣٦، وقرأ بها عيسى بن عمر.

(٢) قيل: إن هذا الشاهد لرجل من طيِّئ، ولم يسمُّوه، وقال العيني: قائله محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي، ويقال: مهلهل بن مالك الكناني، واستشهد الفراء بقوله: «ولات ساعة مندم» ثم قال: ولا أحفظ صدره.

اللغة: «البغاة» جمع باغ، مثل قاض وقضاة، وداع ودعاة، ورام ورماة، والباغي: الذي يتجاوز قدره «مندم» مصدر ميمي بمعنى الندم «مرتع» اسم مكان من قولهم: رتع فلان في المكان يرتع ـ من باب فتح ـ إذا جعله ملهى له وملعبًا، ومنه قوله تعالى: ﴿يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ [يوسف: ١٢] «وخيم» أصله أن يقال: وَخُمَ المكان، إذا لم ينجع كلؤه، أو لم يوافقك مناخه.

الإعراب: «**ندم**» فعل ماض «**البغاة**» فاعل ندم «**ولات**» الواو واو الحال، ولات: نافية تعمل عمل ليس، واسمها محذوف «**ساعة**» خبرها، والجملة في محل نصب حال، أي: ندم البغاة والحال أن الوقت ليس وقت الندم، لأن وقته قد فات، وساعة مضاف، و«**مندم**» مضاف إليه «**والبغي**» البغي: مبتدأ أول مرفوع بالضمة الظاهرة «**مرتع**» مبتدأ ثان مرفوع بالضمة الظاهرة، ومرتع مضاف، ومبتغي من «**مبتغيه**» مضاف إليه، =

وكلامُ المصنفِ محتملٌ للقولين(١)، وَجَزَمَ بالثاني في «التسهيل»(٢)، ومذهَبُ الأخفش أنها لا تعمل شيئاً، وأنه إنْ وُجِدَ الاسمُ بعدَها منصوباً فناصبُهُ فعلٌ مُضْمَر، والتقدير: «لاتَ أَرَى حينَ مَناصٍ» وإنْ وُجِدَ مرفوعاً، فهو مبتدأ والخَبَرُ محذوفٌ، والتقدير: «لاتَ حينُ مَناصٍ كائِنٌ لَهُمْ» والله أعلم.



= ومبتغي مضاف، والهاء مضاف إليه «وخيم» خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

الشاهد فيه: قوله: «ولات ساعة مندم» حيث أعمل «لات» في لفظ «ساعة» وهي بمعنى الحين، وليست من لفظه، وهو مذهب الفراء، فيما نقله عنه جماعة منهم الرَّضي؛ إذ ذهب إلى أن «لات» لا يختص عملها بلفظ الحين، بل تعمل فيما دل على الزمان، كساعة ووقت وزمان وأوان ونحو ذلك، وفي المسألة كلام طويل لا يليق بَسطُه بهذه العُجالة. ومثل البيت الشاهد ما أنشده ابن السكِّيت في كتاب «الأضداد» وهو:

وَلَتَعرِفَنَّ خَلائِقًا مَشْمُولَةً ... وَلَتَندَمَنَّ ولاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ

(١) **القولان:**

أولهما: أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين.

وثانيهما: أنها لا تعمل إلا في اسم دالٍّ على الحين، أي الزمان، سواء أكان من لفظ الحين أم لم يكن.

وقول الناظم: «وما لِلاتَ في سوى حينٍ عَمَلْ» يجوز أن يكون معناه: «وما للات عمل في سوى لفظ حين» فيكون جاريًا على القول الأول، ويحتمل أن يكون معناه: «وما للات عمل في سوى اسم دالٍّ على الحين» فيكون جاريًا على القول الثاني.

(٢) قال الناظم في كتاب «التسهيل» (ص٢٠) ما نصه: «ولات ـ بالتاء ـ فتختص بالحين أو مرادفه، مقتصرًا على منصوبها بكثرة، وعلى مرفوعها بقلة» اهـ. فتجده صرَّح باختصاصها بالعمل في الحين أو في مرادف الحين، ومرادف الحين: هو كل اسم دل على زمان، نحو: ساعة، ووقت، وأوان، وزمان، وغداة، ولحظة، ولا يمكن أن يكون ذلك إلا جريًا على القول الثاني، فهذا مراد الشارح بأنه جزم به في «التسهيل».

أفعالُ المقاربَة

١٦٤ ـ كَكانَ كاد وَعَسى لكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضارِعٍ لِهذَيْنِ خَبَرْ(١)

هذا هو القسمُ الثاني من الأفعال الناسخة [للابتداء]، وهو «كادَ» وأخواتُها، وذكر المصنِّفُ منها أحَدَ عشرَ فعلاً، ولا خلاف في أنها أفعال، إلا عَسَى، فنقل الزاهِدُ عن ثعلب أنها حرفٌ، ونُسِبَ أيضاً إلى ابن السَّرَّاج(٢)، والصحيحُ أنها فعلٌ، بدليلِ اتِّصالِ تاءِ الفاعلِ وأخواتها بها، نحو: «عَسَيْتُ، وعَسَيْتَ، وعَسَيْتِ، وعَسَيْتُما، وَعَسَيْتُمْ، وَعَسَيْتُنَّ».

---

(١) «ككان» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كاد» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «لكن» حرف استدراك «ندر» فعل ماض «غير» فاعل ندر، وغير مضاف، و«مضارع» مضاف إليه «لهذين» جار ومجرور متعلق بقوله: خبر، الآتي «خبر» حال من فاعل ندر، وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة التي تقف على المنصوب المنون بالسكون، كما يقف سائر العرب على المرفوع والمجرور المنونين.

(٢) نصَّ ابن هشام في أكثر كتبه على أن القول بأن «عسى» حرف هو قول الكوفيين، وتبعهم على ذلك ابن السرَّاج، ونص في «المغني» و«شرح الشذور» على أن ثعلبًا يرى هذا، وثعلب أحد شيوخ الكوفيين، وملخص مذهبهم أنهم قالوا: عسى حرف ترجٍّ، واستدلوا على ذلك بأنها دلَّت على معنى لعلَّ، وبأنها لا تتصرَّف، كما أنَّ لعلَّ كذلك لا تتصرف، ولما كانت لعل حرفًا بالإجماع، وجب أن تكون عسى حرفًا مثلها، لقوة التشابه بينهما.

ومن العلماء مَن ذهب إلى أن «عسى» على ضربين (انظر ص٣١٤ الآتية):

الضرب الأول: ينصب الاسم ويرفع الخبر مثل إن وأخواتها، وهذه حرف ترجٍّ، ومن شواهدها قول صخر بن العود الحضرمي:

فَقُلتُ عَسَاهَا نَارُ كأسٍ وعَلَّهَا تَشَكَّى فآتِي نَحوَهَا فأَعُودُهَا

والضرب الثاني: يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو الذي نتحدث عنه في هذا الباب، وهو من أفعال المقاربة، وهذا فعل ماض، بدليل قبوله علامةَ الأفعال الماضية، كتاء الفاعل في نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [محمد: ٢٢].

وأما جمودها ودلالتها على معنى يدلُّ عليه حرف، فلا يخرجانها عن الفعلية، وكم من فعل يدل على معنى يدل عليه حرف وهو مع ذلك جامد ولم يخرجه ذلك عن فعليته، أليست حاشا وعدا وخلا دالةً على الاستثناء وهي جامدة، وقد جاءت حروف بألفاظها ومعانيها فلم يكن ذلك موجبًا لحرفيتها؟ =

وهذه الأفعالُ تُسمَّى أفعالَ المقاربة، ولَيْستْ كلُّها للمقاربة، بلْ هي على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما دَلَّ على المقارَبة[1]، وهي: كادَ، وكَرَبَ، وَأوْشَكَ.

والثاني: ما دَلَّ على الرَّجاءِ[2]، وهي عَسَى، وَحَرَى، واخلَولَقَ.

والثالث: ما دَلَّ على الإنشاء[3]، وهي: جَعَلَ، وَطَفِقَ، وَأَخَذَ، وَعَلِقَ، وأنشأ.

فتسميتُها أفعالَ المقارَبةِ من باب تسمية الكلِّ باسمِ البَعْضِ[4].

وكلُّها تدخلُ على المبتدأ والخبرِ، فترفعُ المبتدأَ اسْماً لها، ويكونُ خبرُه خبراً لها في موضعِ نَصْبٍ، وهذا هو المراد بقوله: «ككانَ كادَ وعَسَى» لكنَّ الخبر في هذا البابِ لا يكونُ إلا مضارعاً، نحو: «كادَ زَيْدٌ يَقوم، وَعَسَى زَيْدٌ أنْ يَقومَ» ونَدَرَ مجيئُه اسماً بعدَ «عَسَى، وكادَ» كقوله: [الرجز]

= وهذا الذي ذكرناه ـ من أنَّ «عسى» على ضربين، وأنها في ضرب منهما فعل، وفي الضرب الآخر حرف ـ هو مذهب شيخ النحاة سيبويه (وانظر كتابنا على شرح الأشموني ج١ ص٤٦٣ وما بعدها في الكلام على الشاهد رقم ٢٥٢).

ومن هذا كلِّه يتضح لك أن في «عسى» ثلاثةَ أقوال للنحاة، الأول: أنها فعل في كل حال، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما، وهو قول نحاة البصرة، ورجَّحه المتأخرون. **والثاني:** أنها حرف في جميع الأحوال، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو النصب أم لم يتصل بها أحدهما، وهو قول جمهرة الكوفيين، ومنهم ثعلب وابن السراج. **والثالث:** أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب، كما في البيت الذي أنشدناه، وفعل فيما عدا ذلك، وهو قول سيبويه شيخ النحاة، ولا تتسع هذه العُجالة السريعة إلى الاحتجاج لكل رأي، وإلى تخريج الشواهد على كل مذهب.

(1) أي: قرب وقوعه أو قرب معناه وإن استحال وقوعه.

(2) أي: رجاء المتكلم وطمعه في وقوعه إن كان محبوباً، أو إشفاقه منه محذوراً.

(3) ويُقال: الشُّروع. والخمسة التي ذكرها ليست هي كلَّ أفعال الشروع، فقد زاد بعض النحاةِ ما في معناها مثل: «هبَّ»، «قَرُبَ»، «قام»، «شرع»، «أقبل» وغيرها.

(4) أو من باب التغليب.

ش٨٤ ـ أَكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحّاً دائما لا تُكْثِرَنْ إنِّي عَسَيْتُ صائما[1]

وقوله: [الطويل]

ش٨٥ ـ فَأُبْتُ إلَى فَهْمٍ وَما كِدْتُ آيِباً وَكَمْ مِثْلِها فارَقْتُها وَهْيَ تَصْفِرُ[2]

---

(١) قال أبو حيان: «هذا البيت مجهول، لم ينسبه الشراح إلى أحد» اهـ. قال ابن هشام: «طعن في هذا البيت عبد الواحد في كتابه «بُغية الآمِل ومُنْية السائل» فقال: هو بيت مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد، فسقط الاحتجاج به. ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتًا في كتاب سيبويه، فإن فيه ألفَ بيت عُرف قائلوها وخمسين بيتًا مجهولة القائلين» اهـ.

وقيل: إنه لرؤبة بن العجاج، وقد بحثت ديوان أراجيز رؤبة فلم أجده في أصل الديوان، وهو مما وجدته في أبيات جعلها ناشره ذيلاً لهذا الديوان مما وجده في بعض كتب الأدب منسوبًا إليه، وذلك لا يدلُّ على صحَّة نسبتها إليه أكثر مما تدلُّ عليه عبارة المؤلِّف لكتاب الأدب الذي نقل عنه.

اللغة: «العذل» الملامة «ملحًا» اسم فاعل من «ألحَّ يُلِحُّ إلحاحًا» أي أكثر.

الإعراب: «**أكثرت**» فعل وفاعل «**في العذل**» جار ومجرور متعلق بأكثر «**مُلِحًا**» حال من التاء في أكثرت مؤكدة لعاملها «**دائما**» صفة للحال «**لا تكثرن**» لا: ناهية، والفعل المضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محلِّ جزم بلا، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**إني**» إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «**عسيت**» عسى: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه «**صائماً**» خبره، والجملة من عسى واسمها وخبرها في محل رفع خبر «إن».

الشاهد فيه: قوله: «عسيت صائمًا» حيث أجرى «عسى» مُجرَى «كان» فرفع بها الاسم ونصب الخبر، وجاء بخبرها اسمًا مفردًا، والأصل أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع، ومثل هذا البيت قولهم في المثل: «عسى الغوير أبؤسًا».

وفي البيت توجيه آخر، وهو أن «عسى» هنا فعل تام يكتفي بفاعل، وهو هنا تاء المتكلم، بدليل وقوع جملتها خبرًا لـ«إنَّ» الناصبة للاسم الرافعة للخبر، وذلك لأن معنى عسى للترجي، والترجي إنشاء، وأيضًا فإن الأفعال الناقصة جملتها إنشائية، والجملة الإنشائية لا تقع خبرًا لـ«إنَّ» عند الجمهور الذين يجوِّزون وقوع الإنشائية خبرًا للمبتدأ غير المنسوخ، وإذا كان ذلك كذلك، فلا بد أن تكون الجملة خبرية، فلا تكون «عسى» ناقصة، وأما قوله: «صائمًا» على هذا فهو خبر «لكان» محذوفةً مع اسمها، وتقدير الكلام: إني رجوت أن أكون صائمًا.

(٢) هذا البيت لتأبط شرًّا ثابت بن جابر بن سفيان من كلمة مختارة، اختارها أبو تمام في «حماسته» (انظر شرح التبريزي ١/ ٨٥ بتحقيقنا) وأولها قوله:

إذَا المَرءُ لَمْ يَحتَلْ وَقَدْ جَدَّ جِدُّهُ أَضَاعَ وقَاسَى أمرَهُ وَهْوَ مُدبِرُ =

وهذا هو مُرادُ المصنِّف بقوله: «لَكِنْ نَدَر . . . . إلى آخره» لكِنْ في قَوْله: «غيرُ مضارِعٍ» إيهام؛ فإنه يدخلُ تحته: الاسمُ، والظَّرفُ، والجارُّ والمجرورُ، والجملةُ الاسمية، والجملةُ الفعليةُ بغير المضارع، ولم ينْدُرْ مجيءُ هذه كلِّها خبراً عن «عسى، وكاد» بل الذي نَدَرَ مجيءُ الخبرِ اسماً[(١)]، وأما هذه فلم يُسْمعْ مجيئُها خبراً عن هذين.

١٦٥ ـ وَكَوْنُهُ بِدونِ «أنْ» بَعْدَ عَسَى — نَزْرٌ وَكَادَ الأَمْرُ فيهِ عُكِسَا[(٢)]

= **اللغة**: «أبت» رجعت «فهم» اسم قبيلته، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان «تصفر» أراد أنها تتأسف وتتحزن على إفلاتي منها بعد أن ظن أهلها أنهم قد قدروا عليَّ. وقصة ذلك أن قومًا من بني لحيان ـ وهم حي من هذيل ـ وجدوا تأبَّطَ شرًّا يشتار عسلاً من فوق جبل، ورآهم يترصَّدونه، فخشي أن يقع في أيديهم، فانتحى من الجبل ناحية بعيدة عنهم، وصب ما معه من العسل فوق الحجر، ثم انزلق عليه حتى انتهى إلى الأرض، ثم أسلم قدميه للريح، فنجا من قبضتهم.

المعنى: يقول: إني رجعت إلى قومي بعد أن عزَّ الرجوع إليهم، وكم مثل هذه الخطة فارقتها وهي تتأسَّف وتتعجب مني كيف أفلت منها!

الإعراب: «**فأبت**» الفاء عاطفة، آب: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله «**إلى فهم**» جار ومجرور متعلق بأبت «**وما**» الواو حالية، ما: نافية «**كدت**» كاد: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «**آئبًا**» خبر كاد، والجملة في محل نصب حال «**وكم**» الواو حالية، كم: خبرية بمعنى كثير مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «**مثلها**» مثل: تمييز لـ«كم» مجرور بالكسرة الظاهرة، ومثل مضاف، وضمير الغائبة مضاف إليه «**فارقتها**» فعل وفاعل ومفعول به «**وهي**» الواو للحال، هي: مبتدأ «**تصفر**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «وما كدت آئبًا» حيث أعمل «كاد» عمل «كان» فرفع الاسم ونصب الخبر، ولكنه أتى بخبرها اسمًا مفردًا، والقياس في هذا الباب أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع، ولهذا أنكر بعض النحاة هذه الرواية، وزعم أن الرواية الصحيحة هي: «وما كنت آئباً».

(١) يمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بأن في كلام الناظم حذفَ الواو وما عطفته، وأصل الكلام: «لكن ندر غير مضارع لهذين وأخواتهما خبر» وقد ندر مجيء خبر جعل جملة فعلية فعلها ماض في قول ابن عباس: «فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً» على أن صدق قوله: «غير مضارع» يكفي فيه صورة واحدة، وهي الاسم المفرد.

(٢) «**وكونه**» الواو عاطفة، وكون: مبتدأ ـ وهو مصدر كان الناقصة فيحتاج إلى اسم وخبر سوى خبره من جهة الابتداء ـ وكون مضاف، والضمير مضاف إليه وهو اسمه، وخبره محذوف، أي: وكونه وارداً «**بدون**» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف، ودون مضاف، و«**أن**» قصد لفظه: مضاف إليه «**بعد**» ظرف متعلق =

أي: اقترانُ خَبَرِ «عَسَى» بـ«أنْ» كثيرٌ[1]، وتجريدُه من «أنْ» قليلٌ، وهذا مذهَبُ سيبويه، ومذهَبُ جمهور البصريين أنَّه لا يتجرَّدُ خبرُها من «أنْ» إلا في الشعر[2]، ولم يَرِدْ في القرآن إلا مقترناً بـ«أنْ» قال الله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢]، وقال عز وجل: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء: ٨].

ومن وروده بدونِ «أنْ» قولُه: [الوافر]

= أيضاً بذلك الخبر المحذوف، وبعد مضاف، و«عسى» قصد لفظه: مضاف إليه «نزر» خبر المبتدأ الذي هو قوله: كونه «وكاد» الواو عاطفة، وكاد قصد لفظه: مبتدأ أول «الأمر» مبتدأ ثان «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله: «عكس» الآتي «عكسا» فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأمر، والجملة من عكس ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(١) أنت إذا قلت: «عسى زيد أن يقوم» فزيد: اسم عسى، وأن والفعل في تأويل مصدر خبره؛ ويلزم على ذلك الإخبار باسم المعنى ـ وهو المصدر ـ عن اسم الذات، وهو زيد، وهو غير الأصل والغالبِ في كلام العرب.

وللعلماء في الجواب عن ذلك أربعة وجوه:

أولها: أن الكلام حينئذ على تقدير مضاف، إما قبل الاسم، وكأنك قلت: عسى أمر زيد القيام، وإما قبل الخبر، وكأنك قلت: عسى زيد صاحب القيام؛ فعلى الأول تكون قد أخبرت باسم معنى عن اسم معنى، وعلى الثاني تكون قد أخبرت باسم يدل على الذات عن اسم ذات؛ لأن اسم الفاعل يدل على الذات التي وقع منها الحدث أو قام بها.

وثانيها: أن هذا المصدر في تأويل الصفة، وكأنك قد قلت: عسى زيد قائمًا.

وثالثها: أن الكلام على ظاهره، والمقصود المبالغة في زيد حتى كأنه هو نفس القيام.

وهذه الوجوه الثلاثة جارية في كل مصدر ـ صريح أو مؤول ـ يخبر به عن اسم الذات، أو يقع نعتًا لاسم ذات، أو يجيء حالاً من اسم الذات.

ورابعها: أن «أن» ليست مصدرية في هذا الموضع، بل هي زائدة؛ فكأنك قلت: عسى زيد يقوم، وهذا وجه ضعيف؛ لأنها لو كانت زائدة لم تعمل النصب، ولسقطت من الكلام في السَّعة أحيانًا، وهي لا تسقط إلا نادرًا لضرورة الشعر.

(2) لضرورة الوزن.

ش٨٦ ـ عَسَى الكَرْبُ الَّذي أَمْسَيْتَ فيهِ ... يَـكُـونُ وَراءَهُ فَـرَجٌ قَـريـبُ[1][2]

---

(١) البيت لهُدبة بن خَشرَم العُذري، من قصيدة قالها وهو في الحبس، وقد روى أكثرَ هذه القصيدة أبو علي القالي في «أماليه»، وروى أبو السعادات ابن الشجري في «حماسته» منها أكثر مما رواه أبو علي، وأول هذه القصيدة قوله:

طَـرِبـتَ وأنـتَ أحـيَـانًـا طَـرُوبُ ... وكَـيـفَ وَقَـد تَـعَـلَّاكَ الـمَـشِـيـبُ

يُـجِـدُّ الـنَّـأيُ ذِكـرَكِ فـي فُـؤَادي ... إذَا ذُهِـلَـتْ عَـلَـى الـنَّـأيِ الـقُـلُـوبُ

يُـؤَرِّقُـنِـي اكـتِـئَـابُ أبـي نُـمَـيـرٍ ... فَـقَـلـبِـي مِـن كـآبـتـه كَـئِـيـبُ

فَـقُـلـتُ لَـهُ هَـدَاكَ اللهُ مَـهـلاً ... وخَـيـرُ الـقَـولِ ذو الـلُّـبِّ الـمُـصِـيـبُ

عَـسَـى الـكَـربُ الـذِي أمـسَـيـتَ فِـيـهِ ... يَـكُـونُ وراءَهُ فَـرَجٌ قَـرِيـبُ

اللغة: «طربت» الطرب: خفة تصيب الإنسان من فرح أو حزن «النأي» البعد «الكرب» الهم والغم «أمسيت» قال ابن المستوفي: يروى بضم التاء وفتحها، والنحويون إنما يروونه بضم التاء، والفتح عند أبي حنيفة أولى، لأنه يخاطب ابن عمه أبا نمير، كما هو ظاهر من الأبيات التي رويناها، وكان أبو نمير معه في السجن.

الإعراب: «**عسى**» فعل ماض ناقص «**الكرب**» اسم عسى مرفوع به «**الذي**» اسم موصول صفة للكرب «**أمسيت**» أمسى: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «**فيه**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى، والجملة من أمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول «**يكون**» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «**وراءه**» وراء: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ووراء مضاف، والهاء مضاف إليه «**فرج**» مبتدأ مؤخر «**قريب**» صفة لفرج، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر «يكون» والجملة من «يكون» واسمها وخبرها في محل نصب خبر «عسى».

الشاهد فيه: قوله: «يكون وراءه .... إلخ» حيث وقع خبر «عسى» فعلاً مضارعًا مجردًا من «أن» المصدرية، وذلك قليل، ومثله الشاهد الذي بعده (رقم ٨٧)، وقول الآخر:

عَـسَـى اللهُ يُـغـنِـي عَـن بِـلَادِ ابـنِ قَـادِرِ ... بِـمُـنـهَـمِـرٍ جَـونِ الـرَّبَـابِ سَـكُـوبِ

(المنهمر: أراد به المطر الكثير، والجون: الأسود، والرباب: السحاب، والسحاب الأسود دليل على أنه حافل بالمطر) ومثل هذه الأبيات قول الآخر:

فـأَمَّـا كَـيِّـسٌ فَـنَـجَـا وَلَـكِـن ... عَـسَـى يَـغـتَـرُّ بِـي حَـمِـقٌ لَـئِـيـمُ

(2) «أمالي القالي» متبوعاً بكتابَي «ذيل الأمالي وصلة ذيله»، مزركَشاً بكتاب «التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه» للبكري ص١٣٠، وتخريج البيت ثمةَ.

وقولُه: [الطويل]

ش٨٧ ـ عَسَى فَرَجٌ يَأتي بِهِ اللهُ إنَّهُ لَهُ كُلَّ يَوْمٍ في خَليقَتِهِ أمْرُ[١]

وأمَّا «كادَ» فَذَكرَ المصنِّفُ أنها عَكْسُ «عَسَى»، فيكونُ الكثيرُ في خبرها أنْ يتجرَّد من «أنْ» وَيَقِلُّ اقترانُه بها، وهذا بخلاف ما نصَّ عليه الأندلسيُّون من أنَّ اقترانَ خَبَرِها بـ«أنْ» مخصوصٌ بالشِّعرِ، فمن تجريده من «أنْ» قولُه تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١] وقال: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ [التوبة: ١١٧][٢] ومن اقترانه بـ«أنْ» قولُه ﷺ:

---

(١) البيت من الشواهد التي لا يُعلم قائلها، وألفاظه كلها ظاهرة المعنى.

الإعراب: «**عسى**» فعل ماض ناقص «**فَرَج**» اسمه «**يأتي**» فعل مضارع «**به**» جار ومجرور متعلق بيأتي «**الله**» فاعل يأتي، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر عسى «**إنه**» إن: حرف توكيد ونصب، والهاء ضمير الشأن اسمه «**له**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**كل**» منصوب على الظرفية الزمانية لإضافته إلى اسم الزمان متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله، وكل مضاف، و«**يوم**» مضاف إليه «**في خليقته**» الجار والمجرور يتعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق، وخليقة مضاف، والضمير الموضوع للغائب العائد إلى الله تعالى مضاف إليه «**أمر**» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر «إن».

الشاهد فيه: قوله: «يأتي به الله» حيث جاء خبر «عسى» فعلاً مضارعًا مجردًا من أن المصدرية، وهذا قليل، ومثله ـ سوى ما ذكرناه مع الشاهد رقم ٨٦ ـ قول الفرزدق:

وَمَاذَا عَسَى الحَجَّاجُ يَبلُغُ جَهدُهُ إذَا نَحنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادِ

وفي بيت الفرزدق هذا شاهد آخر، وحاصله: أنه يجوز في الفعل المضارع الذي يقع خبرًا لعسى خاصة أن يرفع اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضمير يعود إلى اسم عسى.

فأما غير «عسى» من أفعال هذا الباب، فلا يجوز في الفعل المضارع الواقع خبرًا لها إلا أن يكون رافعًا لضمير مستتر يعود على الاسم، وأما قول ذي الرُّمَّة:

وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُثُّهُ تُكَلِّمُنِي أَحجَارُهُ وَمَلاعِبُهْ

فظاهره أن المضارع الواقع خبرًا لكاد ـ وهو «تكلِّمني» ـ رفع اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضمير الاسم، وهو «أحجاره» فهذا ونحوه شاذ أو مؤول.

أما بيت الشاهد (رقم ٨٧) فقد رفع المضارع فيه اسمًا أجنبيًّا من اسم عسى، فلا هو ضمير الاسم، ولا هو اسم ظاهر مضاف إلى الاسم، وذلك شاذ أيضًا.

(٢) ومثل الآيتين الكريمتين قولُ أحد أصحاب مصعب بن الزبير يرثيه، وهو الشاهد (رقم ١٤٩) الآتي في باب الفاعل:

=

«ما كِدْتُ أن أُصَلِّيَ العَصْرَ حتى كادتِ الشَّمْسُ أن تَغْرُبَ»[1] وقولهُ: [الخفيف]

ش٨٨ ـ كادَتِ النَّفْسُ أن تَفيضَ عَلَيْهِ ... إذْ غَدا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرودِ[2]

= لَمَّا رأى طَالِبُوه مُصْعَبًا ذُعِرُوا ... وَكَادَ لَو سَاعَدَ المَقْدُورُ يَنتَصِرُ

الشاهد فيه: قوله: «كاد ينتصر» فإن الفعل المضارع الواقع خبرًا لكاد لم يقترن بأن.

(1) الشاهدُ مرويٌّ في الصحيحين: «صحيح البخاري» (٤١١٢)، و«صحيح مسلم» (١٤٣٠)، ولكنه من قول عمرَ رضي الله عنه يقوله للنبي ﷺ، والروايات الأخرى للحديث عند البخاري دون «أن».

وهي في رواياتٍ في غير الصحيحين، ولكن الغُنيَة بهما.

وفي الصحيحين: البخاري (٦٩٧٢)، ومسلم (٣٦٧٩) في خبر المغافير قول أم المؤمنين سودة بنت زمعة رضي الله عنها: والذي لا إله إلا هو لقد كدت أن أباديَهُ..

(٢) هذا البيت من الشواهد التي يذكرها كثير من النحاة وعلماءِ اللغة غيرَ منسوبة إلى قائل معين، وقد عثرنا بعد طويل البحث على أنه من كلمة لمحمد بن مناذر أحد شعراء البصرة يرثي فيها رجلاً اسمه عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفي، وقبله:

إنَّ عَبدَ المَجِيدِ يَومَ تُوفِّي ... هَدَّ رُكنًا مَا كَان بالمَهدُودِ

لَيتَ شِعرِي وهَلْ درَى حَامِلُوه ... مَا عَلَى النَّعشِ مِن عَفَافٍ وَجُودِ

اللغة: «تفيض» من قولهم: «فاضت نفس فلان» ويروى في مكانه: «تفيظ» وكل الرواة يجيزون أن تقول «فاضت نفس فلان» إلا الأصمعي، فإنه أبى إلا أن تقول: «فاظت نفس فلان» بالظاء، وكلام غير الأصمعي أسدّ؛ فهذا البيت الذي نشرحه دليل على صحته، وكذلك قول الآخر:

تَفِيضُ نُفُوسُها ظَمَأً وتَخشَى ... حِمَامًا فَهْيَ تَنظُرُ مِنْ بَعِيدِ

وقولُ الراجز:

تَجَمَّع النَّاسُ وقالوا عُرسُ ... فَفُقِئَتْ عَينٌ وفَاضَتْ نَفسُ

وقول الشاعر في بيت الشاهد: «ريطة» بفتح الراء وسكون الياء المثناة: المُلاءة إذا كانت قطعة واحدة، وأراد هنا الأكفان التي يُلَفُّ فيها الميت.

الإعراب: «**كادت**» كاد: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث «**النفس**» اسم كاد «**أن**» مصدرية «**تفيض**» فعل مضارع منصوب بأن، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى النفس، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب يقع خبرًا لكاد «**عليه**» جار ومجرور متعلق بقوله: تفيض، السابق «**إذا**» ظرف للماضي من الزمان متعلق بقوله: «تفيض» أيضاً «**غدا**» فعل ماض ناقص بمعنى صار، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على عبد المجيد المَرثي «**حشو**» خبر غدا، وحشو مضاف، و«**ريطة**» مضاف إليه «**وبرود**» معطوف على ريطة. =

١٦٦ ـ وَكَعَسَى حَرَى وَلكِنْ جُعِلا　　خَبَرُهَا حَتْماً بِـ«أَنْ» مُتَّصِلا[١]

١٦٧ ـ وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ «أَنْ» مِثْلَ حَرَى　　وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا «أَنْ» نَزَرا[٢]

يعني أنَّ «حَرَى» مثلُ «عَسَى» في الدَّلالة على رَجاء الفعل، لكن يجب اقتران خبرها بـ«أَنْ»، نحو: «حَرَى زَيْدٌ أنْ يقومَ» ولم يُجرَّد خبرها من «أنْ» لا في الشعر ولا في غيره، وكذلك «اخْلَوْلَقَ» تلزم «أنْ» خَبَرَها، نحو: «اخْلَوْلَقَتِ السماء أن تُمْطِرَ» وهو من أمثلة سيبويه، وأما «أَوشَكَ» فالكثير اقترانُ خبرِها بـ«أنْ» ويقلُّ حَذْفُها منه، فمن اقترانه بها قولُه: [الطويل]

= **الشاهد فيه**: قوله: «أن تفيض» حيث أتى بخبر «كاد» فعلاً مضارعًا مقترنًا بأن، وذلك قليل، والأكثر أن يتجرد منها، ومثل هذا البيت قول الشاعر:

أَبَيْتُمْ قَبُولَ السِّلْمِ مِنَّا فَكِدتُمُ　　لَدَى الحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ

وقولُ رؤبةَ بن العجَّاج:

رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهرُ طُولاً فَامَّحَى　　قد كَادَ مِن طُولِ البِلَى أن يَمصَحَا

ومنه قول جُبير بن مُطعِم رضي الله تعالى عنه: «كان قلبي أن يطير».

ومع ورود المضارع الواقع خبرًا لكاد مقترنًا بأن ـ في الشعر والنثر ـ نرى أن قول الأندلسيين: إن اقترانه بأن مع كاد ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر؛ غير سديد، والصواب ما ذكره الناظم من أن تجرد خبر كاد من أن المصدرية كثير في كلام العرب، واقترانه بأن قليل، لكنه ليس شاذًّا، وهو في هذا تابع لسيبويه.

(١) «**كعسى**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**حرى**» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «**ولكن**» حرف استدراك «**جعلا**» جعل: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق «**خبرها**» خبر: نائب فاعل جعل ـ وهو مفعول أول ـ وخبر مضاف، والضمير مضاف إليه «**حتماً**» صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً مطلقاً، أي: اتصالاً حتماً «**بأن**» جار ومجرور متعلق بقوله: «متصلاً» الآتي «**متصلاً**» مفعول ثان لجعل.

(٢) «**وألزموا**» فعل وفاعل «**اخلولق**» قصد لفظه: مفعول أول لألزم «**أن**» قصد لفظه أيضاً: مفعول ثان لألزم «**مثل**» حال صاحبه قوله: «اخلولق» السابق، ومثل مضاف، و«**حرى**» قصد لفظه: مضاف إليه «**وبعد**» ظرف متعلق بقوله: «انتفا» الآتي، وبعد مضاف، و«**أوشك**» قصد لفظه: مضاف إليه «**انتفا**» قصر للضرورة: مبتدأ، وانتفا مضاف، و«**أن**» قصد لفظه: مضاف إليه «**نزرا**» فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انتفا، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو انتفا، وتقدير البيت: وألزم العرب اخلولق «أنْ» حال كونه مشبهاً في ذلك حرى، وانتفاء أن بعد أوشك قد قل.

ش٨٩ ـ وَلَوْ سُئِلَ النّاسُ التُّرابَ لَأَوْشَكوا ... إذا قيـلَ هَـاتـوا أَنْ يَـمَـلُّـوا وَيَـمْـنَـعُـوا[١]

وَمِنْ تَجَرُّدِهِ منها قولُه: [المنسرح]

ش٩٠ ـ يـوشِـكُ مَـنْ فَـرَّ مِـنْ مَـنِـيَّـتِـهِ ... فـي بَـعْـضِ غِـرَّاتِـهِ يـوافِـقُـهـا[٢]

---

(١) هذا البيت أنشده ثعلب في «أماليه» (ص٤٣٣) عن ابن الأعرابي ولم ينسبه إلى أحد، ورواه الزجَّاجي في «أماليه» أيضًا (ص١٢٦) وقبله:

أبَـا مَـالِـكٍ لاَ تَـسـألِ الـنَّـاسَ والـتَـمِسْ ... بِـكَـفَّـيْـكَ فَـضْـلَ اللهِ واللهُ أَوسَـعُ

المعنى: إن من طبع الناس أنهم لو سُئلوا أن يعطوا أتفه الأشياء وأهونَها خطرًا وأقلَّها قيمة، لَمَا أجابوا، بل إنهم ليمنعون السائل ويملُّون السؤال.

الإعراب: «**ولو**» شرطية غير جازمة «**سئل**» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط «**الناس**» نائب فاعل سئل، وهو المفعول الأول «**التراب**» مفعول ثان لسئل «**لأوشكوا**» اللام واقعة في جواب «لو» وأوشك: فعل ماض ناقص، وواو الجماعة اسمه «**إذا**» ظرف للمستقبل من الزمان «**قيل**» فعل ماض مبني للمجهول «**هاتوا**» فعل أمر وفاعله، وجملتهما في محل رفع نائب فاعل لقيل، وجملة قيل ونائب فاعله في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجواب الشرط محذوف، وجملة الشرط وجوابه لا محلَّ لها معترضة بين أوشك مع مرفوعها وخبرها «**أن**» مصدرية «**يملوا**» فعل مضارع منصوب بأن، وواو الجماعة فاعل، والجملة في محل نصب خبر أوشك «**ويمنعوا**» معطوف على يملُّوا.

الشاهد فيه: **يستشهد النحاة بهذا البيت ونحوه على أمرين، الأول**: في قوله: «لأوشكوا» حيث ورد «أوشك» بصيغة الماضي، وهو يرد على الأصمعي وأبي عليٍّ اللذين أنكرا استعمال «أوشك» وزعما أنه لم يستعمل من هذه المادة إلا «يوشك» المضارع، وسيأتي للشارح ذِكرُ هذا والاستشهادُ له بهذا البيت (ص٢٧٤). **والأمر الثاني**: في قوله: «أن يملوا» حيث أتى بخبر «أوشك» جملة فعلية فعلها مضارع مقترن بأن، وهو الكثير.

ومن الشواهد على هذين الأمرين قول جريرٍ يهجو العباس بن يزيد الكندي:

إذَا جَـهِـلَ الـشَّـقِـيُّ وَلَـمْ يُـقَـدِّرْ ... بِـبَـعْـضِ الأَمْـرِ أَوشَـكَ أَنْ يُـصَـابَـا

وقول الكلحبة اليربوعي:

إذَا الـمَـرءُ لَـمْ يَـغْـشَ الـكَـرِيـهَـةَ أَوشَـكَـتْ ... حِـبَـالُ الـهُـوَيـنَـى بِـالـفَـتَـى أَنْ تَـقَـطَّـعَـا

(٢) البيت لأمية بن أبي الصَّلت أحدِ شعراء الجاهلية، وزعم صاعد أن البيت لرجل من الخوارج، وليس ذلك بشيء، وهو من شواهد سيبويه (ج٢ ص٤٧٩).

اللغة: «منيته» المنية: الموت «غراته» جمع غرة، بكسر الغين، وهي الغفلة «يوافقها» يصيبها ويقع عليها.

المعنى: إن من فرَّ من الموت في الحرب لَقريبُ الوقوع بين براثنه في بعض غفلاته، والغرض تشجيع المخاطَبين على اقتحام أهوال الحروب وخوض معامعها، إذ كان الموت ولا بدَّ نازل بكل أحد. =

١٦٨ - وَمِثْلُ كادَ في الأصحِّ كَرِبا ... وَتَرْكُ «أنْ» مَعْ ذي الشُّروعِ وَجَبا[(١)]

١٦٩ - كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدو وَطَفِقْ ... كَذا جَعَلْتُ وأَخَذْتُ وَعَلِقْ[(٢)]

لم يذْكُرْ سيبويهِ[(3)] في «كَرَبَ» إلا تَجَرُّدَ خَبَرِها من «أنْ» وزعمَ المصنِّفُ أنَّ الأصَحَّ خلافُهُ، وهو أنها مثلُ «كاد»، فيكون الكثيرُ فيها تجريدَ خبرِها من «أنْ» ويقلُّ اقترانُه بها، فمِنْ تجريدِه قولُه: [الخفيف]

ش٩١ - كَرَبَ القَلْبُ مِنْ جَواهُ يَذوبُ ... حينَ قالَ الوُشاةُ هِنْدٌ غَضوبُ[(٤)]

= **الإعراب:** «**يوشك**» فعل مضارع ناقص «**من**» اسم موصول اسم يوشك «**فر**» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول، والجملة لا محل لها صلة «**من منيته**» الجار والمجرور متعلق بفر، ومنية مضاف، والهاء مضاف إليه «**في بعض**» الجار والمجرور متعلق بقوله: «يوافقها» الآتي، وبعض مضاف، وغرات من «**غراته**» مضاف إليه، وغرات مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «**يوافقها**» يوافق: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، والضمير البارز الذي هو للغائبة مفعول به، وجملة يوافقها في محل نصب خبر «يوشك».

الشاهد فيه: قوله: «يوافقها» حيث أتى بخبر «يوشك» جملةً فعلية فعلها مضارع مجرد من «أن» وهذا قليل.

(١) «**مثل**» خبر مقدم، ومثل مضاف، و«**كاد**» قصد لفظه: مضاف إليه «**في الأصح**» جار ومجرور متعلق بقوله: «مثل» لتضمنه معنى المشتق «**كربا**» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «**وترك**» مبتدأ، وترك مضاف، و«**أن**» قصد لفظه: مضاف إليه «**مع**» ظرف متعلق بترك، ومع مضاف، و«**ذي**» مضاف إليه، وذي مضاف، و«**الشروع**» مضاف إليه «**وجبا**» فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ترك الواقع مبتدأ، والجملة من وجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «**كأنشأ**» الكاف جارة لقول محذوف، أنشأ: فعل ماض ناقص «**السائق**» اسمه «**يحدو**» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب خبر أنشأ «**وطفق**» معطوف على أنشأ «**كذا**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**جعلت**» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «**وأخذت، وعلق**» معطوفان على جعلت.

(3) قال في «الكتاب» ٣/ ١٥٩: وأما «كاد» فإنهم لا يذكرون فيها «أنْ»، وكذلك «كَرَبَ يفعَلُ»، ومعناهما واحد.

(٤) قيل: إنَّ هذا البيت لرجل من طيئ، وقال الأخفش: إنه للكلحبة اليربوعي أحد فرسان بني تميم وشعرائهم المجيدين.

اللغة: «جواه» الجوى: شدة الوجد «الوشاة» جمع واش، وهو النمَّام الساعي بالإفساد بين المتوادين، والذي يستخرج الحديث بلطف، ويروى: «حين قال العذول» وهو اللائم «غضوب» صفة من الغضب يستوي فيها المذكر والمؤنث، كصبور. =

وَسُمِعَ من اقترانه بها قولُه: [الطويل].

ش٩٢ ـ سقاها ذَوو الأحْلامِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا[1]

= **المعنى:** لقد قرب قلبي أن يذوبَ من شدة ما حلَّ به من الوجد والحزن حين أبلغني الوشاة الذين يسعَون بالإفساد بيني وبين مَنْ أحبُّها أنها غاضبة عليَّ.

الإعراب: «**كرب**» فعل ماض ناقص «**القلب**» اسمه «**من جواه**» الجار والمجرور متعلق بقوله: «يذوب» الآتي، أو بقوله: «كرب» السابق، وجوى مضاف، وضمير الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه «**يذوب**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى القلب، والجملة من يذوب وفاعله في محلِّ نصب خبر كرب «**حين**» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله: يذوب، السابق «**قال**» فعل ماض «**الوشاة**» فاعل قال «**هند**» مبتدأ «**غضوب**» خبره، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول، وجملة قال وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة «حين» إليها.

الشاهد فيه: قوله: «يذوب» حيث أتى بخبر «كرب» فعلاً مضارعًا مجردًا من أن.

(١) البيت لأبي يزيد الأسلمي، من كلمة له يهجو فيها إبراهيم بن هشام بن إسماعيل بن هشام بن المغيرة، والي المدينة من قِبَل هشام بن عبد الملك بن مروان، وكان قد مدحه من قبلُ، فلم تَرُقْه مِدحتُه ولم يعطِه، ولم يكتفِ بالحرمان، بل أمر به فضُرب بالسياط، وأول هذه الكلمة قوله:

مَدَحتُ عُرُوقًا لِلنَدَى مَصَّتِ الثَّرَى حَدِيثًا فَلَم تَهمُمْ بِأن تَتَرَعْرَعَا

نَقَائِذَ بُؤسٍ ذَاقَتِ الفَقرَ والغِنَى وَحَلَّبَتِ الأيَّامَ والدَّهرَ أضْرُعَا

اللغة: «مصَّتِ الثَّرى حديثًا» أراد أنهم حديثو عهد بنعمة، فكنى عن ذلك المعنى بهذه العبارة، ولما عبر عنهم أولاً بالعروق، جعل الكناية من جنس ذلك الكلام «بأن تترعرعا» يروى براءين مهملتين بينهما عين مهملة، ويروى: «تتزعزعا» بزاءين معجمتين بينهما عين مهملة كذلك، ومعناه: تتحرك، يريد أنهم حدثت لهم النعمة بعد البؤس والضيق؛ فليس لهم في الكرم عرق ثابت؛ فهم لا يتحركون للبذل، ولا تَهَشُّ نفوسهم للعطاء «نقائذ» جمع نقيذ بمعنى اسم المفعول، يريد أن ذوي قرابة هؤلاء أنقذوهم من البؤس والفقر «أضرع» هو جمع ضَرع، والعبارة مأخوذة من قول العرب: حلب فلان الدهر أشطره، يريدون: ذاق حلوه ومرَّه «ذوو الأحلام» أصحاب العقول، ويروى: «ذوو الأرحام» وهم الأقارب من جهة النساء «سجلاً» بفتح فسكون: الدلو ما دام فيها ماء، قليلاً كان ما فيها من الماء أو كثيرًا، وجمعه سجال، فإن لم يكن فيها ماء أصلاً، فهي دلو لا غير، ولا يقال حينئذ: سجل، والغَرْب ـ بفتح الغين المعجمة وسكون الراء المهملة ـ وكذلك الذَّنوب ـ بفتح الذال المعجمة ـ مثل السجل، يريد أن الذي منحه ذوو أرحام هؤلاء إياهم شيء كثير لو وُزِّعَ على الناس جميعًا لوسعهم وكفاهم، ولكنهم قوم بخلاء ذوو أَثَرة وأنانية؛ فلا يجودون وإن كثُر ما بأيديهم وزاد عن حاجتهم.

المعنى: إن هذه العروق التي مدحتها فردَّتني إنما هي عروق ظلت في الضُّرِّ والبؤس حتى أنقذها ذوو أرحامها بعد أن أوشكت أنْ تموت، ويقصد بذوي أرحامها بني مروان. =

والمشهورُ في «كَرَب» فتحُ الراءِ، ونُقِلَ كسرُها أيضاً.

ومعنى قوله: «وَتَرْكُ أنْ مع ذي الشروع وَجَبا» أنَّ ما دلَّ على الشروع في الفعل لا يجوزُ اقترانُ خبره بـ«أنْ» لِمَا بَيْنَهُ وبين «أنْ» من المُنافاة؛ لأن المقصودَ به الحالُ، و«أنْ» للاستقبال، وذلك نحو: «أنشأ السائق يَحْدو، وَطَفِقَ زيد يَدْعو، وَجَعَل يتكلم، وأخذ يَنْظِم، وَعَلِقَ يفعل كذا»[1].

١٧٠ ـ واسْتَعْمَلوا مُضارِعاً لأوْشَكا وَكـادَ لا غَـيْـرُ وَزادوا مُـوشِـكـا[٢]

= **الإعراب:** «**سقاها**» سقى: فعل ماض، وضمير الغائبة مفعوله الأول «**ذوو**» فاعل سقى، وذوو مضاف، و«**الأحلام**» مضاف إليه «**سجلاً**» مفعول ثان لسقى «**على الظما**» جار ومجرور متعلق بسقاها «**وقد**» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق «**كربت**» كرب: فعل ماض ناقص، والتاء تاء التأنيث «**أعناقها**» أعناق: اسم كرب، وأعناق مضاف، والضمير مضاف إليه «**أن**» مصدرية «**تقطعا**» فعل مضارع حذفت منه إحدى التاءين، وأصله: تتقطعا، منصوب بأن، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى أعناق، والجملة في محل نصب خبر كرب، والجملة من كرب واسمها وخبرها في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «أن تقطّعا» حيثُ أتى بخبر «كرب» فعلاً مضارعًا مقترنًا بأن، وهو قليل، حتى إن سيبويه لم يحكِ فيه غيرَ التجرد من «أن»، وفي مثل هذا البيت ردٌّ عليه.

ومثله قول الراجز، وهو رؤبة بن العجاج:

قَـدْ بُـرْتَ أو كَـرَبـتَ أن تَـبُـورا لَـمَّـا رَأيـتَ بَـيْـهَـسًـا مَـثْـبُـورَا

ومن ورود خبر «كَرَبَ» مضارعًا غير مقترن بأن ـ سوى الشاهد السابق (رقم ٩١) ـ قولُ عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

فَلَا تَـحرِمِي نَـفسًا عَـليكِ مَـضيقَـةً وَقَـد كَـرَبَـتْ مِـنْ شِـدَّةِ الـوَجْـدِ تَـطْـلُـعُ

(1) و يمكن إيجاز حال «أنْ» مع هذه النواسخ بـ:

١ . وجوب تجرُّدها مع أفعال الشروع.

٢ . غلبَةُ تجرُّدها مع «كاد» و«كرب».

٣ . وجوب اقترانها مع «حرى» و«اخلولق».

٤ . غلبةُ اقترانها مع «عسى» و«أوشك».

(٢) «**واستعملوا**» فعل وفاعل «**مضارعاً**» مفعول به لاستعمل «**لأوشكا**» جار ومجرور متعلق بقوله: «استعملوا» «**وكاد**» معطوف على أوشك «**لا**» عاطفة «**غير**» معطوف على أوشك، مبني على الضم لقطعه عن الإضافة في محل جر «**وزادوا**» فعل وفاعل «**موشكاً**» مفعول به لزاد.

أفعالُ هذا الباب لا تَتَصرَّف، إلَّا «كادَ، وأوشكَ»، فإنُّه قد استُعمِلَ منهما المضارعُ، نحو قوله تعالى: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾ [الحج: ٧٢] وقولِ الشاعر:

يـوشِـكُ مَـنْ فَـرَّ مِـنْ مَـنـيَّـتِـهِ[١] [٩٠]

وَزَعَمَ الأصمعيُّ: أنه لم يُستعملْ «يوشِكُ» إلا بلفظ المضارع، [ولم تُستعمَلْ «أوشكَ» بلفظ الماضي]. وليس بجَيِّدٍ، بل قد حكى الخليل استعمالَ الماضي، وقد وَرَدَ في الشعر، كقوله:

وَلَـوْ سُـئِلَ الـنّـاسُ الـتُّـرابَ لأوْشَـكـوا　　　إذا قيلَ هاتوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعوا[٢] [٨٩]

نعم الكثيرُ فيها استعمالُ المضارع [وَقَلَّ استعمالُ الماضي]، وقول المصنِّف: «وزادوا موشِكا» معناه: أنه قد وردَ أيضاً استعمالُ اسمِ الفاعل من «أَوْشك» كقوله: [المتقارب]

ش٩٣ ـ فَـمـوشِـكَـةٌ أَرْضُـنـا أَنْ تَـعـود　　　خِـلافَ الأنـيـسِ وُحـوشـاً يَـبَـابـا[٣]

---

(١) هذا هو الشاهد رقم (٩٠) وقد سبق شرحه قريبًا، فانظره (ص٣٠٥) ومحل الشاهد فيه هنا قوله: «يوشك» حيث استعمل فعلاً مضارعًا لأوشك، كما بيناه في الموضع الذي أحلناك عليه.

(٢) هذا هو الشاهد رقم (٨٩) وقد سبق شرحه قريبًا، فانظره في (ص٣٠٥) والاستشهاد به ههنا بقوله: «أوشكوا» حيث استعمل الفعل الماضي، وفيه رد على الأصمعي وأبي عليٍّ حيث أنكرا استعمال الفعل الماضي وصيغةِ المضارع المبني للمجهول، على ما حكاه ابن مالك عنهما، وقد بينَّا ذلك في الموضع الذي أحلناك عليه.

(٣) هذا البيت لأبي سهم الهُذَلي، وبعده قوله:

وَتُـوحِـشُ فـي الأرضِ بَـعـدَ الـكَـلَامِ　　　وَلَا تُـبـصِـرُ الـعَـيـنُ فِـيـهِ كِـلَابَـا

اللغة: «خلاف الأنيس» أي: بعدَ المؤانس «وحوشًا» قفرًا خاليًا، وقد ضبطه بعض العلماء بضم الواو على أنه جمع وحش، والوحش: صفة مشبهة، تقول: أرض وحش، تريد خالية، وضبطه آخرون بفتح الواو على أنه صفة كصبور «يبابا» قال ابن منظور في «اللسان»: «اليباب عند العرب: الذي ليس فيه أحد، قال عمر بن أبي ربيعة:

مَـا عَـلَـى الـرَّسـمِ بـالـبُـلَـيَّـيـنِ لَـو بَـيْـ　　　ـيَـنَ رَجْـعَ الـجـوَابِ أو لَـوْ أجَـابَـا

فـإلـى قَـصـرِ ذِي الـعَـشِـيـرَةِ فـالـصَّـا　　　لِـفِ أمـسَـى مِـنَ الأنِـيـسِ يَـبَـابَـا

معناه: خاليًا لا أحد به» اهـ.

الإعراب: «**فموشكة**» خبر مقدم، وهو اسم فاعل من أوشك، ويحتاج إلى اسم وخبر، واسمه ضمير مستتر فيه «أرضنا» أرض: مبتدأ مؤخر، وأرض مضاف، والضمير مضاف إليه «**أن**» مصدرية «**تعود**» فعل مضارع =

وقد يُشْعِرُ تخصيصُهُ «أوشك» بالذِّكْرِ أنَّه لا يُستعمل اسمُ الفاعلِ من «كاد» وليس كذلك، بل قَدْ وردَ استعمالُه في الشِّعْرِ، كقولِهِ: [الطويل]

ش٩٤ ـ أَموتُ أسًى يَوْمَ الرِّجامِ وَإنَّني يَـقـيـنـاً لَـرَهْـنٌ بـالَّـذي أنـا كـائِـدُ[1]

= منصوب بأن، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى أرض «**خلاف**» منصوب على الظرفية، وناصبه «**تعود**» وخلاف مضاف، و«**الأنيس**» مضاف إليه «**وحوشًا**» حال من الضمير المستتر في تعود، وقوله: «**يبابًا**» حال ثانية، وقيل: تأكيد لأنه بمعناه، وقيل: معطوف عليه بحرف عطف مقدر، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر موشك من حيث نقصانه.

الشاهد فيه: قوله: «فموشكة» حيث استعمل اسم الفاعل من أوشك.

ومثله قول كثيِّر بن عبد الرحمن الشهير بكثيِّر عَزَّة:

فـإنَّـكَ مُـوشِـكٌ ألَّا تَـرَاهَـا وتَـعْـدُو دُونَ غَـاضِـرَةَ الـعَـوَادِي

(١) هذا البيت لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة، وهو من قصيدة له طويلة يقولها في رثاء عبد العزيز ابن مروان أبي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي العادل، وقبل بيت الشاهد قوله:

وكِدْتُ وقَد سَالَتْ من العَينِ عَبْرَةٌ سَـهَـا عَـانِـدٌ مِـنـهَـا وأسـبَـلَ عَـانِـدُ

قَـذِيتُ بِـهَـا والـعَـيـنُ سَـهـوٌ دُمُـوعُـهَـا وعُـوَّارُهـا فـي بـاطِـنِ الـجَـفْـنِ زَائِـدُ

فإنْ تُـرِكَـتْ لِلْكُحْلِ لـم يُتْرَكِ الـبُـكى وتَـشْـرَى إذَا مَـا حَـشْـحَـشْـتْـهَـا الـمَـرَاوِدُ

اللغة: «سها عاند» يقال: عرق عاند، إذا سال فلم يكد يرقأ، وسئل ابن عباس عن المستحاضة فقال: إنه عرق عاند «قذيت بها» أصابني القَذَى بسببها «سهو دموعها» ساكنة لينة «عوارها» قذاها «تشرى» تَلِحّ «حشحثتها» حركتها «المراود» جمع مِروَد، بزنة منبر، وهو ما يُحمل به الكحل إلى العين «أسى» حزنًا وشدة لوعة «الرجام» بالراء المهملة المكسورة والجيم: موضع بعينه، ويصحفه جماعة بالزاي والحاء المهملة.

الإعراب: «**أموت**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**أسى**» مفعول لأجله، ويجوز أن يكون حالاً بتقدير «آسيًا» أي: حزينًا «**يوم**» منصوب على الظرفية الزمانية، وناصبه «أموت» ويوم مضاف، و«**الرجام**» مضاف إليه «**وإنني**» إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «**يقينًا**» مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: أوقن يقينًا «**لرهن**» اللام مؤكدة، ورهن: خبر إن «**بالذي**» جار ومجرور متعلق برهن «**أنا**» مبتدأ «**كائد**» خبره، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد إلى الموصول ضمير محذوف منصوب بفعل محذوف تقع جملته في محل نصب خبرًا لكائد من حيث نقصانه، واسمه ضمير مستتر فيه، وتقدير الكلام: بالذي أنا كائد ألقاه، مثلاً.

الشاهد فيه: قوله: «كائد» بهمزة بعد ألف فاعل منقلبة عن واو، حيث استعمل الشاعر اسم الفاعل من «كاد». هذا توجيه كلام الشارح العلامة، وقد تبع فيه قوماً من النحاة. وقيل: إن الصواب في الرواية: «كابد» بالباء الموحدة من المكابدة، فلا شاهد فيه.

وقد ذَكَرَ المصنِّفُ هذا في غيرِ هذا الكتابِ[1].

وأَفْهَمَ كلامُ المصنِّفِ أنَّ غير «كاد، وأوشك» من أفعال هذا الباب لم يَرِدْ منه المضارعُ ولا اسمُ الفاعل، وحكى غيرُه خلافَ ذلك، فحكى صاحبُ «الإنصافِ» استعمالَ المضارعِ واسم الفاعل من «عسى» قالوا: عَسَى يَعْسي فهو عاسٍ[2]، وحكى الجوهريُّ مضارعَ «طَفِقَ»[3]، وحكى الكسائي مضارعَ «جَعَلَ»[4].

١٧١ ـ بَعْدَ عَسَى اخْلَولَقَ أوْشَكْ قَدْ يَرِدْ غِنًى بـ«أنْ يَفْعَلَ» عَنْ ثانٍ فُقِدْ[٥]

اختصَّتْ «عسى، واخلولق، وأوشك» بأنها تُسْتعمَلُ ناقصةً وتامةً.

فأما الناقصة فقد سبقَ ذكرُها.

وأما التامَّة، فهي المسنَدَةُ إلى «أنْ» والفعلِ، نحو: «عَسَى أنْ يَقومَ، واخلَولَق أنْ يأتي، وأوشكَ أنْ يفعَلَ» فـ«أنْ» والفعلُ في موضع رفع فاعل «عَسَى، واخلَولَق، وأوشَكَ» واستغْنَتْ به عن المنصوب الذي هو خبرها.

وهذا إذا لم يَلِ الفعلَ الذي بعد «أنْ» اسمٌ ظاهرٌ يصحُّ رَفْعُه به، فإنْ وَلِيَه نحوُ: «عَسَى أنْ يَقومَ زَيْدٌ» فذهب الأستاذ أبو علي الشَّلَوْبين إلى أنه يجبُ أنْ يكونَ الظاهرُ مرفوعاً بالفعل

---

(1) في «شرح الكافية» كما ذكر السيوطي في «البهجة» ص١١٧.

(2) وحُكِيَ اسمُ الفاعل من «كرب» كقول عبد قيس بن خفاف:

أبُنَـيَّ إن أبـاك كـاربُ يـومِـهِ فإذا دُعيتَ إلى المكارم فاعجَلِ

ذكره الأشموني ١/ ٤١٥ وردَّه بزعمِ أنه اسم فاعلٍ من «كرب» التامة أي: قرب، وكذا في «أوضح المسالك» ١/ ٢٨٦، وذكر أن الجوهريّ جزم به.

(3) في «الصحاح» (طفق) وحكاه الأخفش كما ذكر ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/ ٢٨٤، والأشموني في «شرحه» ١/ ٤١٥.

(4) «أوضح المسالك» ١/ ٢٨٥، والأشموني ١/ ٤١٥، والمحكيُّ: إن البعيرَ ليهرَم حتى يجعَلُ إذا شرِبَ الماءَ مجّه.

(٥) «بعد» ظرف متعلق بقوله: «يرد» الآتي، وبعد مضاف، و«عسى» قصد لفظه: مضاف إليه «اخلولق، أوشك» معطوفان على «عسى» بعاطف مقدر «قد» حرف تحقيق «يرد» فعل مضارع «غنى» فاعل يرد «بأن يفعل» جار ومجرور متعلق بقوله: «غنى» ومثله قوله: «عن ثان» وقوله: «فقد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثان، والجملة من فقد ونائب فاعله في محل جر صفة لثان.

الذي بعد «أنْ» فـ«أنْ» وما بعدَها فاعل لعَسَى، وهي تامَّة، ولا خبر لها. وذهب المبرِّدُ والسيرافيُّ والفارسيُّ إلى تجويز ما ذكرهُ الشَّلَوْبينُ وتجويزِ وَجْهٍ آخرَ، وهو: أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد «أنْ» مرفوعاً بعَسَى اسماً لها، و«أنْ» والفعل في موضع نصب بعسى، وتقدم على الاسم، والفعل الذي بعد (أنْ) فاعلُه ضميرٌ يعود على فاعل «عسى» وجاز عَوْدُه عليه وإن تأخَّرَ لأنَّه مُقَدَّمٌ في النية.

وتظهرُ فائدةُ هذا الخلافِ في التثنيةِ والجمعِ والتأنيثِ، فتقول - على مذهب غيرِ الشَّلَوْبين -: «عَسَى أنْ يقوما الزيدانِ، وعَسَى أنْ يقوموا الزيدونَ، وعَسَى أنْ يَقُمْنَ الهِنْداتُ» فتأتي بضميرٍ في الفعل؛ لأن الظاهر ليس مرفوعاً به، بل هو مرفوع بـ«عَسَى» وعلى رأي الشلوبين يجبُ أنْ تقول: «عسى أنْ يقومَ الزيدانِ، وعَسَى أنْ يقومَ الزيدونَ، وعَسَى أنْ تقومَ الهِنْداتُ» فلا تأتي في الفعل بضميرٍ؛ لأنه رَفَعَ الظاهرَ الذي بعدَه.

١٧٢ - وَجَرِّدَنْ عَسَى أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرا ... بِـهـا إذا اسْـمٌ قَـبْـلَـهـا قَـدْ ذُكِـرا[1]

اخْتَصَّتْ «عسى»[2] من بين سائر أفعالِ هذا الباب بأنَّها إذا تقدَّم عليها اسمٌ، جازَ أنْ يُضمرَ فيها ضميرٌ يعودُ على الاسم السابق، وهذه لغة تميم، وجاز تجريدُها عن الضمير، وهذه لغة الحجاز، وذلك نحو: «زَيْدٌ عَسَى أنْ يَقومَ» فعلَى لُغةِ تميمٍ يكونُ في «عَسَى» ضميرٌ مستترٌ يعودُ على «زيد» و«أنْ يقومَ» في موضعِ نصبٍ بعَسَى، وعلى لغة الحجازِ لا ضميرَ في «عسى» و«أنْ يقومَ» في موضعِ رفعٍ بعَسَى[3].

---

(١) «وجردن» جرد: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عسى» قصد لفظه: مفعول به لجرد «أو» حرف عطف معناه التخيير «ارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مضمراً» مفعول به لارفع «بها» جار ومجرور متعلق بارفع «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «اسم» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، أي: إذا ذكر اسم «قبلها» قبل: ظرف متعلق بـ«ذكر» الآتي، وقبل مضاف، وها: مضاف إليه «قد» حرف دال على التحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب «ذكرا» ذكر: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم، والجملة من ذكر ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها تفسيرية.

(2) وأختاها «اخلولق»، و«أوشك».

(3) ورد القرآن بعدم الإضمار في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾ [الحجرات: ١١].

وتظهرُ فائدة ذلك في التثنية والجمع والتأنيث، فتقول ـ على لغة تميم ـ: «هندٌ عَسَتْ أنْ تقومَ، والزيدان عَسَيا أنْ يَقوما، والزيدونَ عَسَوْا أنْ يقوموا، والهندان عَستا أنْ تقوما، والهنداتُ عَسَيْنَ أنْ يَقُمْنَ» وتقول على لغة الحجاز: «هند عَسَى أنْ تقومَ، والزيدان عسى أنْ يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، والهندان عَسَى أنْ تقوما، والهنداتُ عسى أن يَقُمْنَ».

وأمَّا غيرُ «عسى» من أفعال هذا البابِ فيجبُ الإضمار فيه، فتقول: «الزيدان جَعَلا يَنْظِمان» ولا يجوز تَرْكُ الإضمار، فلا تقول: «الزيدان جَعَلَ ينظمان» كما تقول: «الزيدان عَسَى أنْ يَقوما».

١٧٣ ـ وَالفَتْحَ والكَسْرَ أَجِزْ في السِّينِ مِنْ ... نَحْوِ «عَسَيْتُ» وانْتِقا الفَتْحِ زُكِنْ(١)

إذا اتَّصل بـ«عَسَى» ضميرٌ موضوع للرفع وهو لمتكلِّم، نحو: «عَسَيْتُ» أو لمخاطب، نحو: «عَسَيْتَ، وعَسَيْتِ، وعَسَيْتُما، وعَسَيْتُمْ، وعَسَيْتُنَّ» أو لغائبات، نحو: «عَسَيْنَ» جاز كَسْرُ سينها وفَتْحُها، والفتحُ أشْهَرُ، وقرأ نافع: ﴿فَهَلْ عَسِيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ [محمد: ٢٢] بكسر السين(2) وقرأ الباقون بفتحها(٣).

---

(١) «والفتح» مفعول به مقدم على عامله، وهو قوله: «أجز» الآتي «والكسر» معطوف على الفتح «أجز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في السين» جار ومجرور متعلق بأجز «من نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من السين، ونحو مضاف، وقوله: «عسيت» قصد لفظه: مضاف إليه «وانتقا» الواو عاطفة، انتقا: مبتدأ، وانتقا مضاف، و«الفتح» مضاف إليه «زكن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انتقا الفتح، والجملة من زكن ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(2) «عسيتم» في موضعين من القرآن الكريم: البقرة: ٢٤٦ ومحمد: ٢٢. وقرأ في الموضعين نافعٌ بالكسر في سينها، وقرأ الباقون بالفتح. «النشر» ٢/ ١٧٦.

(٣) **خاتمة:** قد ورد في القرآن الكريم آيتان مما يرتبط بهذا الباب أُحِبُّ أن أبيِّنَ لك شأنهما؛ ليكون ذلك تدريبًا لك:

أما الآية الأولى: فقوله سبحانه: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [الحجرات: ١١] وهذا السياق مطابق للغة أهل الحجاز، لأن «عسى» مجردة من ضمير القوم في الجملة الأولى، ومن ضمير النساء في الجملة الثانية، فهي تامة مسندة إلى أن والفعل، ولو أُجريت على النقصان لقيل: عسوا أن يكونوا خيرًا منهم، وعسين أن يكن خيرًا منهن. =

إنَّ وَأَخَواتُها

١٧٤ ـ لِإنَّ أنَّ لَيْتَ لكِنَّ لَعَلّْ ... كأنَّ عَكْسُ ما لِكانَ مِنْ عَمَلْ[1]

١٧٥ ـ كإنَّ زَيْداً عالِمٌ بأنِّي ... كُفْءٌ ولكِنَّ ابْنَهُ ذو ضِغْنِ[2]

هذا هو القسمُ الثاني من الحروفِ الناسخة للابتداء، وهي ستةُ أحرفٍ[3]: إنَّ، وَأَنَّ،

= **وأما الآية الثانية**: فهي قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩] فعسى هذه تامة، وفاعلها أن والفعل المضارع بعدها، و«ربك» فاعل يبعثك، ولا يجوز أن تجعل «عسى» ناقصة و«ربك» اسمها، و«أن يبعثك» خبرها؛ لأنك لو أعربت الآية على هذا الوجه كنت قد فصلت بين صلة أن ومعمولها بأجنبي، أما صلة أن فهي يبعثك، وأما معمولها فهو مقامًا محمودًا، سواء جعلته منصوبًا على الظرفية أو غيرها، وأما الفاصل فهو لفظ ربك، فإنه ليس معمولاً ليبعثك؛ لأن الفرض أنه اسم عسى.

(١) «لإن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أن، ليت، لكن، لعل، كأن» كلهن معطوف على المجرور بعاطف مقدر «عكس» مبتدأ مؤخر، وعكس مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «لكان» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة الموصول، أي: عكس الذي استقر لكان «من عمل» جار ومجرور متعلق بما تعلق به الأول.

(٢) «كإن» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق غير مرة، إن: حرف توكيد ونصب «زيداً» اسمها «عالم» خبرها «بأني» الباء جارة، وأن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «كفء» خبرها، وأن ومعمولاها في تأويل مصدر مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بقوله: «عالم» السابق «ولكن» حرف استدراك ونصب «ابنه» ابن: اسم لكن، وابن مضاف، والهاء مضاف إليه «ذو» خبر لكن، وذو مضاف، و«ضغن» مضاف إليه.

(٣) قد عرفت مما قدَّمنا لك ذِكرَه في أول الكلام على أفعال المقاربة (ص٢٩٦ ـ ٢٩٧) أن سيبويه رحمه الله يرى أن «عسى» قد تكون حرفًا دالاً على الترجي مثل لعل، وأنها على مذهبه تكون عاملة عمل إن، فتنصبُ الاسم وترفع الخبر، وذلك في حالة واحدة، وهي أن يتصل بها ضمير نصب، نحو قول الشاعر:

فقُلتُ عَسَاهَا نَارُ كأسٍ وعَلَّهَا

وقد تقدم إنشاده كاملاً في الموضع الذي أحلناك عليه، ومثله قول الراجز:

تَقُولُ بِنتِي قَدْ أَنَى أَنَاكَا ... يَا أَبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكَا

ومثله قول عِمرانَ بن حِطّان الخارجي:

وَلِي نَفسٌ أَقُولُ لَهَا إذَا مَا ... تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أو عَسَانِي

ولهذا تجد ابن هشام عدَّ هذه الحروف سبعة: الستة التي عدَّها الناظم والشارح، والسابع (عسى) عند سيبويه وجماعةٍ من النحاة، فاعرف ذلك.

وَكأَنَّ، وَلكِنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَعَدَّها سيبويه خمسةً؛ فأسقط «أَنَّ» المفتوحَةَ لأنَّ أصلَها «إنَّ» المكسورة، كما سيأتي[1].

ومعنى «إنَّ، وأَنَّ» التوكيدُ[2]، ومعنى «كأَنَّ» التشبيهُ، وَ«لكنَّ» للاستدراك[3]، وَ«لَيْتَ» للتَّمَنِّي، و«لَعَلَّ» للترجِّي والإِشفاق.

والفرقُ بين الترجِّي والتَّمني: أنَّ التَّمنِّي يكون في الممكن، نحو: «لَيْتَ زَيْداً قائم» وفي غير الممكن، نحو: «ليتَ الشَّبابَ يَعودُ يوماً»[٤] وأنَّ الترجِّيَ لا يكونُ إلَّا في المُمْكنِ؛ فلا تقولُ: «لَعَلَّ الشَّبابَ يعود».

والفرقُ بين الترجِّي والإشفاق: أنَّ الترجِّيَ يكون في المحبوب، نحو: «لعلَّ اللهَ يَرْحَمُنا» والإشفاق في المكروه، نحو: «لعلَّ العدوَّ يقدم»[5].

---

(1) صرّح ابن هشام بكونها ثمانيةً باعتبار «لا» النافية للجنس منها. فقال في «أوضح المسالك» ١/ ٢٩٦: هذا باب الأحرف الثمانية الداخلة على المبتدأ والخبر. ثمّ عدّدها بالتفصيل والشرح.

وسيذكر المصنف «لا» مستقلةً في قسم آتٍ بعدَ هذا القسم، قائلاً: إنها تعمل عمل «إن».

ومن خصائصها ـ كما في «البهجة المرضية» ص١١٨ ـ ١١٩ ـ أنها مبنيةٌ على الفتح، وأنها ثلاثية ورباعيةٌ وخماسية كعدد [أحرُف] الأفعال. وهي متضمنة معنى الفعل الماضي.

(2) تعبير ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/ ٢٩٦ أدقُّ فقد قال: لتوكيد النّسبة، ونفي الشكِّ عنها والإنكارِ لها.

قال في «ضياء السالك» أي: توكيد نسبة الخبر للاسم، وقال: فكلا الحرفين بمنزلة تكرار الجملة، ويكونان لمجرد التأكيد إن كان المخاطب عالماً بالنسبة، ولنفي الشك فيها إن كان متردداً فيها، وإن كان منكراً لها فهما لنفي الإنكار، والتوكيد لنفي الشك مستحسَنٌ، ولنفي الإنكار لازم، ولغيرهما لا ولا. ولا يُستعملان إلا في تأكيد الإثبات.

وانظر «حاشية الصبان» ١/ ٤٢٣.

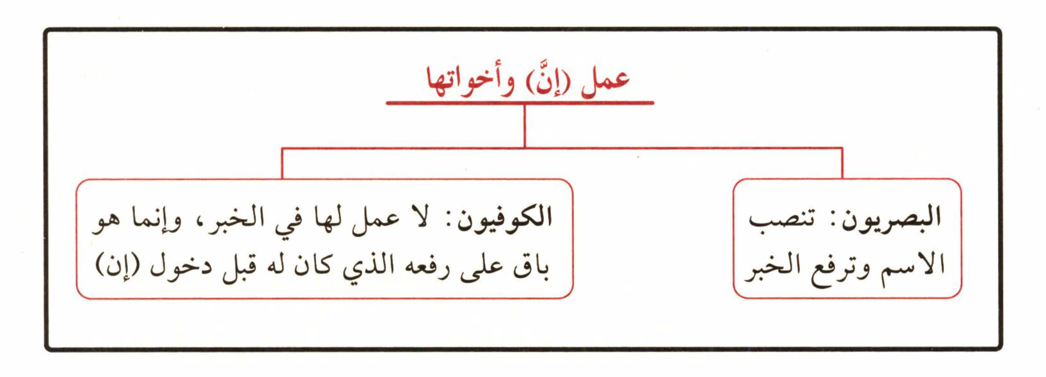
(3) الاستدراك: نفي ما يُتَوَهَّمُ ثبوتُهُ، أو إثبات ما يُتوهَّم نفيُهُ.

(٤) قد وردت هذه الجملة في بيت لأبي العتاهية، وهو قوله:

أَلَا لَـيـتَ الـشَّـبَـابَ يَـعُـودُ يَـومًـا ... فَـأُخْـبِـرَهُ بِـمَـا فَـعَـلَ الـمَـشِـيـبُ

(5) ومن معاني «لعل»: التعليل. ذكره الناظم في «التسهيل»، وقال الشارحُ ابن عقيل في «المساعد» ١/ ٣٠٦: أثبتَهُ الكسائي وقال الأخفش في المعاني: ﴿لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾ [طه: ٤٤] نحوُ قول الرجل لصاحبه: أَفرِغْ لعلّنا نتغدّى. والمعنى: لنتغدى. =

وهذه الحروفُ تعملُ عَكْسَ عملِ «كانَ» فتنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ[(١)]، نحو: «إنَّ زَيْداً قائِمٌ»؛ فهي عاملةٌ في الجزأين، وهذا مذهبُ البصريين، وذهبَ الكوفِيُّونَ إلى أنها لا عَمَلَ لها في الخبرِ، وإنَّما هو باقٍ على رَفْعِه الذي كان له قبلَ دخولِ «إنَّ» وهو خبرُ المبتدأ.



= ومن معانيها كذلك: الاستفهام. ذكره الناظم في «التسهيل» وقال في «المساعد» ١/ ٣٠٦: قاله الكوفيون، وجعل المصنف منه: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ [عبس: ٣].

وانظر: «أوضح المسالك» ١/ ٢٩٨، و«شرح الأشموني» ١/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥.

(١) **ههنا أمران يجبُ أنْ تتنبَّهَ لهما:**

الأول: أن هذه الحروف لا تدخل على جملة يجب فيها حذف المبتدأ، كما لا تدخل على مبتدأ لا يخرج عن الابتدائية، مثل «ما» التعجبية، كما لا تدخل على مبتدأ يجب له التصدير، أي: الوقوع في صدر الجملة، كاسم الاستفهام، ويُستثنى من هذا الأخير ضميرُ الشأن؛ فإنه مما يجب تصديره وقد دخلت عليه «إن» في قول الأخطل التغلبي:

إنَّ مَـن يَـدخُـلِ الـكَـنِـيـسَـةَ يَـومًـا ... يَـلْـقَ فِـيـهَـا جَـآذرًا وظِـبَـاءَ

فإن: حرف توكيد ونصب، واسمها ضمير شأن محذوف، ومن: اسم شرط مبتدأ، وخبره جملة الشرط وجوابه، أو إحداهما، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن، ولا يجوز أن تجعل اسم الشرط اسمًا لإن؛ لكونه مما يجب له التصدير.

وقد حُمِل على ذلك قوله ﷺ: «**إنَّ مِنْ أشدِّ النَّاسِ عذابًا يومَ القيامةِ المصوِّرونَ**» [أخرجه مسلم (٥٥٣٧) (٥٥٣٨) (٥٥٣٩)]. فإن: حرف توكيد ونصب، واسمها ضمير شأن محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والمصورون: مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر «إنَّ»، وهذا هو الراجح في إعراب هذا الحديث على هذه الرواية، ومنهم من جعل «مِن» في قوله «من أشد» زائدة على مذهب الكسائي الذي يجيز زيادة مِن الجارة في الإيجاب، ويجعل «أشد» اسم «إنَّ»، و«المصورون» خبرَها، وهو مبني على رأي ضعيف. =

١٧٦ ـ وَراعِ ذا التَّرتيبَ إلَّا في الَّذي كَلَيْتَ فيها أوْ هُنا غَيرَ البَذي(١)

= ولا تدخل هذه الحروف على جملة يكون الخبر فيها طلبيًّا أو إنشائيًّا، فأما قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [المنافقون: ٢]، وقولُه سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: ٥٨]، وقول الشاعر:

إنَّ الذيـن قَتَلتُـم أمسِ سَيِّدَهُـمْ لا تَحسَبُوا لَيلَهُـمْ عَن لَيلِكُمْ نَامَا

فإنها على تقدير قول محذوف يقع خبرًا لإن، وتقع هذه الجملة الإنشائية معمولةً له؛ فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المعمول، والتقدير: إن الذين قتلتم سيدهم مقول في شأنهم: لا تحسبوا . . . إلخ، وكذلك الباقي. هكذا قالوا، وهو عندي تكلف والتزام ما لا لزوم له.

ويستثنى من ذلك عندهم أن المفتوحة، فإنها انفردت بجواز وقوع خبرها جملة إنشائية، وهو مقيس فيما إذا خُفِّفت، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وقولِه جلَّ شأنُه: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ [النور: ٩].

الأمر الثاني: أن جماعة من العلماء ـ منهم ابن سيده ـ قد حكوا أن قومًا من العرب ينصبون بإن وأخواتها الاسمَ والخبر جميعًا، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر (ويُنسب إلى عمر بن أبي ربيعة ولم أجده في ديوانه):

إذَا اسوَدَّ جُنحُ اللَّيلِ فلْتأْتِ ولْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

وبقول محمد بن ذؤيب العماني الفقيمي الراجز يصف فرسًا:

كأنَّ أُذْنَيْـهِ إذَا تَشَـوَّفَـا قَادِمَـةً أو قَلَـمًا مُحَـرَّفَـا

وبقول ذي الرمة:

كأنّ جُلُـودَهُـنَّ مُمَـوَّهَـاتٍ عـلَـى أبشَـارِهَـا ذَهَـبًـا زُلَالَا

وبقول الراجز:

يا لَيْتَ أيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

وزعم ابن سلام أن لغة جماعة من تميم ـ هم قوم رؤبة بن العجاج ـ نصب الجزأين بإن وأخواتها، ونسب ذلك أبو حنيفة الدينوري إلى تميم عامة. وجمهرة النحاة لا يسلِّمون ذلك كلَّه، وعندهم أن المنصوب الثاني منصوب بعامل محذوف، وذلك العامل المحذوف هو خبر إن، وكأنه قال: إن حراسنا يشبهون أسدًا، يا ليت أيام الصبا تكون رواجع.

(١) «وراع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذا» اسم إشارة مفعول به لراع «الترتيب» بدل، أو عطف بيان، أو نعت لاسم الإشارة «إلا» أداة استثناء «في الذي» جار ومجرور يقع موقع المستثنى من محذوف، والتقدير: راع هذا الترتيب في كل تركيب إلا في التركيب الذي . . . إلخ «كليت» الكاف جارة لمحذوف، وليت: حرف تمن ونصب «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم على اسمها «أو» عاطفة، معناها التخيير «هنا» ظرف مكان معطوف على قوله: «فيها» «غير» اسم «ليت» مؤخر، وغير مضاف، و«البذي» مضاف إليه، والمراد بالتركيب الذي كليت فيها . . . إلخ: كل تركيب وقع فيه خبر إن ظرفاً أو جارًّا ومجروراً.

أي: يلزمُ تقديمُ الاسمِ في هذا الباب وتأخيرُ الخبرِ، إلَّا إذا كان الخبر ظرفاً، أو جارًّا ومجروراً؛ فإنَّه لا يلزم تأخيرُه (1). **وتحتَ هذا قسمان:**

أحدهما: أنه يجوزُ تقديمُه وتأخيره، وذلك نحو: «لَيْت فيها غَيْرَ البَذي» أو «لَيْتَ هُنا غَيْرَ البَذي» أي: الوَقِحِ؛ فيجوزُ تقديمُ «فيها، وهنا» على «غير» وتأخيرُهما عنها.

والثاني: أنَّه يجبُ تقديمُه، نحو: «لَيْتَ في الدَّارِ صاحِبَها» فلا يجوزُ تأخيرُ «في الدار» لئلَّا يعودَ الضميرُ على متأَخِّرٍ لفظاً ورُتبةً.

ولا يجوزُ تقديمُ معمولِ الخبرِ على الاسمِ إذا كانَ غيرَ ظَرْفٍ ولا مجرورٍ، نحو: «إنَّ زَيْداً آكِلٌ طَعامَكَ» فلا يجوزُ «إنَّ طَعامَكَ زيداً آكِلٌ» وكذا إنْ كانَ المعمولُ ظرفاً أو جارًّا ومجروراً، نحو: «إنَّ زيداً واثِقٌ بِكَ» أو «جالِسٌ عندك» فلا يجوزُ تقديمُ المعمولِ على الاسم؛ فلا تقول: «إنَّ بِكَ زَيْداً واثِقٌ» أو «إنَّ عندَكَ زيداً جالِسٌ» وأجازهُ بعضُهم، وجعل منه قوله: [الطويل]

ش٩٥ - فَلا تَلْحَني فيها فَإنَّ بحُبِّها أَخاكَ مُصابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ (٢)

---

(1) للتوسُّع في الظرف والمجرورات. قاله الأشموني ١/ ٤٢٦ وزاد: قال في «العمدة»: ويجب أن يُقدَّرَ العاملُ في الظرف بعد الاسم كما يُقدّر الخبر وهو غيرُ ظرف.

و«العمدة» كتابٌ للناظمِ، وتمام اسمه: «عمدة الحافظ وعدة اللافظ».

وقد ذكر ابن هشام لجواز تقدم الخبر على الاسم أن يكون الحرفُ غير «عسى» و«لا» [النافية للجنس].

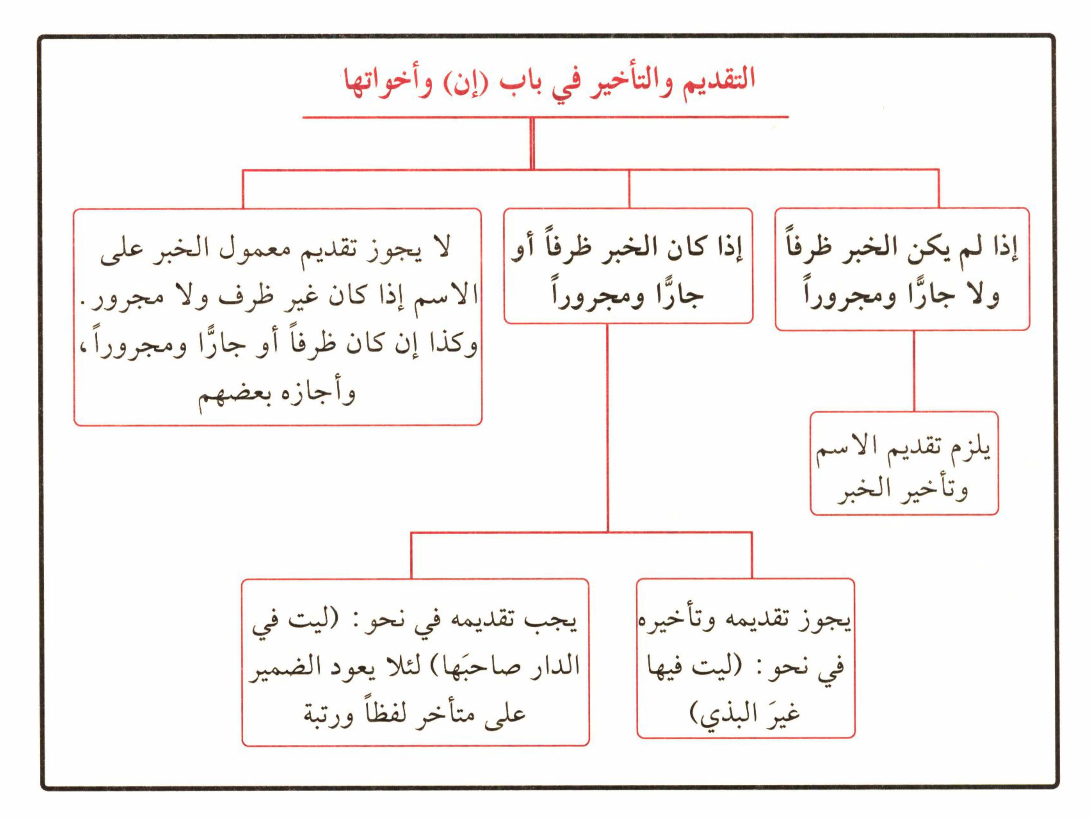
وتعليل ذلك: أن شرط عملهما اتصالُ اسميهما بهما.

(٢) هذا البيت من شواهد سيبويه الخمسين التي لم ينسبوها إلى قائل معين (انظر كتاب سيبويه ١/ ٢٨٠).

اللغة: «لا تلحني» من باب فتح، أي: لا تلمني ولا تعذلني «جم» كثير عظيم «بلابله» أي وساوسه، وهو جمع بَلبال، وهو الحزن واشتغال البال.

المعنى: قال الأعلم في شرح شواهد سيبويه: «يقول: لا تلمني في حب هذه المرأة فقد أصيب قلبي بها، واستولى عليه حبُّها، فالعذل لا يصرفني عنها» اهـ.

الإعراب: «**فلا**» ناهية «**تلحني**» تلح: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول به «**فيها**» جار ومجرور متعلق بتلحى «**فإن**» الفاء تعليلية، إن: حرف توكيد ونصب «**بحبها**» الجار والمجرور متعلق بقوله: «مصاب» الآتي، وحب مضاف، وها: ضمير الغائبة مضاف إليه «**أخاك**» أخا: اسم إن، وأخا مضاف، والكاف مضاف إليه «**مصاب**» خبر «إن» ومصاب مضاف، و«**القلب**» مضاف إليه «**جم**» خبر ثان لإن «**بلابله**» بلابل: =



١٧٧ ـ وَهَمْزَ إنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّها وَفي سِوَى ذاكَ اكْسِرِ[1]

= فاعل لجم مرفوع بالضمة الظاهرة، وبلابل مضاف، وضمير الغائب العائد إلى «أخاك» مضاف إليه مبني على السكون في محل جر.

الشاهد فيه: تقديم معمول خبر «إن» ـ وهو قوله: «بحبها» ـ على اسمها ـ وهو قوله: «أخاك» ـ وخبرها، وهو قوله: «مصاب القلب»، وأصل الكلام: «إن أخاك مصاب القلب بحبها» فقدَّم الجار والمجرور على الاسم، وفصل به بين إن واسمها مع بقاء الاسم مقدمًا على الخبر، وإجازة هذا هو ما رآه سيبويه شيخ النحاة (انظر الكتاب ١/ ٢٨٠).

(١) «**وهمز**» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: «افتح» الآتي، وهمز مضاف، و«**إن**» قصد لفظه: مضاف إليه «**افتح**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**لسد**» جار ومجرور متعلق بافتح، وسد مضاف، و«**مصدر**» مضاف إليه «**مسدها**» مسد: مفعول مطلق، ومسد مضاف، والضمير مضاف إليه «**وفي سوى**» جار ومجرور متعلق بقوله: «اكسر» الآتي، وسوى مضاف، واسم الإشارة من «**ذاك**» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «**اكسر**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

«إنَّ» **لها ثلاثةُ أحوال**: وُجوبُ الفتح، ووجوبُ الكَسْرِ، وجَوازُ الأمرين:

فيجبُ فتحُها إذا قُدِّرَتْ بمصدرٍ، كما إذا وَقَعتْ في مَوضعِ مرفوعِ فعلٍ[(١)]، نحو: «يُعجبني أنَّكَ قائِمٌ» أي: قيامُك، أوْ مَنصوبِه، نحو: «عَرَفْتُ أَنَّكَ قائِمٌ» أي: قيامَك، أو في موضعِ مجرورِ حرفٍ، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ أنَّكَ قائمٌ» أي: من قيامِك[(٢)]، وإنما قال: «لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّها» ولم يَقُلْ: «لسدِّ مفردٍ مَسدَّها» لأنَّه قد يسدُّ المفردُ مَسَدَّها ويجبُ كسرُها، نحو: «ظننتُ زيداً إنَّه قائمٌ» فهذه يجبُ كسرُها وإنْ سَدَّ مَسَدَّها مفرد؛ لأنها في موضع المفعول الثاني، ولكِنْ لا تُقَدَّرُ بالمصدرِ؛ إذ لا يصحُّ «ظننتُ زيداً قيامَه»[(٣)].

---

(١) **شمل قول الشارح**: «مرفوع فعل» ما إذا وقعت «أن» في موضع الفاعل، كالمثال الذي ذكره، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١] أي: أو لم يكفهم إنزالُنا، وما إذا وقعت في موضع النائب عن الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن: ١] أي: قل: أُوحي إليَّ استماع نفر من الجن، ولا فرق بين أن يكون الفعل ظاهرًا، كما في هذه الأمثلة، وبين أن يكون الفعل مقدرًا، وذلك بعد «ما» المصدرية، نحو قولهم: «لا أكلِّمه ما أنَّ في السماء نجمًا» وقولِهم: «لا أفعلُ هذا ما أنَّ حِراءَ مكانَه» التقدير: لا أكلمه ما ثبت كون نجم في السماء، ولا أفعله ما ثبت كون حراء في مكانه، وبعد «لو» الشرطية في مذهب الكوفيين، وذلك كما في نحو قولِه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ﴾ [الحجرات: ٥] أي: لو ثبت صبرهم.

(٢) ذكر المؤلف ضابطًا عامًّا للمواضع التي يجب فيها فتح همزة «إن» وهو أن يسد المصدر مسدها، وقد ذكر الشارح ثلاثة منها، **وبقيت عليه خمسة مواضع أخرى**:

الأول: أن تقع في موضع مبتدأ مؤخر، نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ﴾ [فصلت: ٣٩] أي: ومن آياته رؤيتك الأرض.

الثاني: أن تقع في موضع خبر مبتدأ، بشرط أن يكون المبتدأ غير قول، وبشرط ألا يكون خبر «أن» صادقًا على ذلك المبتدأ، نحو قولك: ظني أنك مقيم معنا اليوم، أي: ظني إقامتك معنا اليوم.

الثالث: أن تقع في موضع المضاف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣] أي: مثل نطقكم؛ فما: صلة، ومثل: مضاف، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالإضافة.

الرابع: أن تقع في موضع المعطوف على شيء مما ذكرناه، نحو قوله تعالى: ﴿ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧] أي: اذكروا نعمتي وتفضيلي إياكم.

الخامس: أن تقع في موضع البدل من شيء مما ذكرناه، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧] أي: وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين كونها لكم، فهو بدل اشتمال من المفعول به.

(٣) أصله أن اسم الذات لا يخبر عنه بالمصدر إلا بتأويل، والمفعول الثاني لظن أصله خبر.

فإنْ لم يجبْ تقديرُها بمصدرٍ، لم يجبْ فتحُها، بل تُكْسرُ، وجوباً أو جوازاً، على ما سنبين. وتحت هذا قسمان؛ أحَدُهما: وجوبُ الكَسْرِ، والثاني: جَوازُ الفَتْحِ والكَسْرِ؛ فأشار إلى وجوبِ الكَسْرِ بقوله:

١٧٨ ـ فاكْسِرْ في الابْتِدا وَفي بَدْءِ صِلَهْ   وَحَيْثُ «إنَّ» لِيَمينٍ مُكْمِلَهْ[1]

١٧٩ ـ أَوْ حُكِيَتْ بِالقَولِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلْ   حالِ كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذو أَمَلْ[2]

١٨٠ ـ وَكَسَروا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقا   بِاللّامِ كاعْلَمْ إنَّهُ لَذو تُقى[3]

فذكَرَ أنه يجبُ الكَسْرُ في ستَّةِ مواضع:

الأول: إذا وقعتْ «إنَّ» ابتداء، أي: في أوَّلِ الكلامِ، نحو: «إنَّ زيداً قائِمٌ» ولا يجوزُ وقوعُ المفتوحة ابتداء؛ فلا تقول: «أَنّكَ فاضِلٌ عِنْدي» بل يجبُ التأخير؛ فتقول: «عندي أنّكَ فاضِلٌ» وأجاز بعضهم الابتداءَ بها.

---

(١) «فاكسر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في الابتدا» جار ومجرور متعلق باكسر «وفي بدء» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق، وبدء مضاف، و«صلة» مضاف إليه «وحيث» الواو عاطفة، حيث: ظرف معطوف على الجار والمجرور «إن» قصد لفظه: مبتدأ «ليمين» جار ومجرور متعلق بقوله: «مكملة» الآتي «مكمله» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة «حيث» إليها.

(٢) «أو» حرف عطف «حكيت» حكي: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى إن، والجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة «بالقول» جار ومجرور متعلق بحكيت «أو» حرف عطف «حلت» حل: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى إن «محل» مفعول فيه، ومحل مضاف، و«حال» مضاف إليه «كزرته» الكاف جارة لقول محذوف، كما سلف مراراً، زرته: فعل وفاعل ومفعول «وإني» الواو واو الحال، إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «ذو» خبرها، وذو مضاف، و«أمل» مضاف إليه، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل نصب حال صاحبه تاء المتكلم في «زرته».

(٣) «وكسروا» الواو عاطفة، وكسروا: فعل وفاعل «من بعد» جار ومجرور متعلق بكسروا، وبعد مضاف، و«فعل» مضاف إليه «علقا» علق: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل، والجملة في محل جر نعت لفعل «باللام» جار ومجرور متعلق بعلق «كاعلم» الكاف جارة لقول محذوف، اعلم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إنه» إن: حرف توكيد ونصب، والهاء اسمها «لذو» اللام هي لام الابتداء، وهي المعلقة، ذو: خبر إن مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وذو مضاف، و«تقى» مضاف إليه.

الثاني: أنْ تقع «إنَّ» صَدْرَ صلة، نحو: جاءَ الذي إنه قائمٌ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ﴾ [القصص: ٧٦].

الثالث: أن تقعَ جواباً للقَسَم وفي خبرها اللّام، نحو: «واللهِ إن زَيْداً لَقائِمٌ» وسيأتي الكلام على ذلك.

الرابع: أن تقع في جملة مَحْكِيَّة بالقول، نحو: «قُلْتُ: إنَّ زيداً قائم» قال تعالى: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠] فإنْ لم تُحْكَ به، بَلْ أُجْرِيَ القولُ مُجْرَى الظَّنِّ، فُتِحَتْ، نحو: «أَتقولُ أنْ زيداً قائم؟»[1] أي: أتظنُّ.

الخامس: أن تقع في جملة في موضع الحال، كقوله: «زُرْتُه وَإِنِّي ذو أَمَلٍ» ومنه قولُه تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥] وقول الشاعر: [المنسرح]

ش٩٦ ـ ما أَعْطياني وَلا سَأَلْتُهُما ... إِلَّا وَإِنِّي لَحاجِزي كَرَمي[2]

---

(1) «أنّ» مع اسمها وخبرها في تأويلِ مصدر منصوب سدَّ مسدَّ مفعولي الفعل «تقول» الذي هو بمعنى «تظنّ».

(٢) البيت لكثيِّر عزَّة، وهو كثيِّر بن عبد الرحمن، من قصيدة له يمدح فيها عبد الملك بن مروان بن الحكم وأخاه عبد العزيز بن مروان، وأول هذه القصيدة قوله:

دَعْ عَنكَ سَلْمَى إذْ فَاتَ مَطْلَبُهَا ... واذكُرْ خَلِيلَيكَ مِن بَنِي الحَكَمِ

اللغة: «مطلبها» يجوز أن يكون ههنا مصدرًا ميميًّا بمعنى الطلب، ويجوز أن يكون اسم زمان بمعنى وقت الطلب، والثاني أقرب «إلا» رواية سيبويه رحمه الله على أنها أداة استثناء مكسورة الهمزة مشددة اللام، ورواية أبي العباس المبرِّد بفتح الهمزة وتخفيف اللام على أنها أداة استفتاح، ورواية سيبويه أعرف وأشهر، وأصلح للدلالة على ما يراد من المعنى «حاجزي» أي مانعي، وتقول: حجزه يحجزه، من باب ضرب: إذا منعه وكفَّه.

الإعراب: «ما» نافية «**أعطياني**» أعطى: فعل ماض، وألف الاثنين فاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول أول، والمفعول الثاني محذوف، والتقدير: ما أعطياني شيئًا «**ولا**» الواو عاطفة، لا: نافية «**سألتهما**» فعل وفاعل ومفعول أول، والمفعول الثاني محذوف، وتقديره كالسابق «**إلا**» أداة استثناء، والمستثنى منه محذوف، أي: ما أعطياني ولا سألتهما في حالة من الأحوال «**وإني**» الواو واو الحال، إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «**لحاجزي**» اللام للتأكيد، حاجز: خبر إن، وحاجز مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «**كرمي**» كرم: فاعل بحاجز، وكرم مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، وجملة إن واسمها وخبرها في محل نصب حال، وهذه الحال في المعنى مستثناة من عموم الأحوال، =

السادس: أن تقع بعد فِعْلٍ من أفعال القُلوبِ وقد عُلِّقَ عنها باللّام[1]، نحو: «عَلِمْتُ إنَّ زيداً لقائمٌ» وسنبين هذا في باب «ظَنَّ» فإنْ لم يكنْ في خبرِها اللّامُ فُتِحَتْ، نحو: «علمت أنَّ زيداً قائم».

هذا ما ذكره المصنف، وأُورِدَ عليه أنه نقص مواضِعَ يجب كسر «إنَّ» فيها:

الأول: إذا وقعتْ بعدَ «ألا» الاستفتاحية، نحو: «ألا إِنَّ زَيْداً قائِمٌ» ومنه قولُه تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣].

الثاني: إذا وقعت بعد «حيث»، نحو: «اجْلِسْ حيثُ إنَّ زَيْداً جالِسٌ»[2].

= وكأنه قال: ما أعطياني ولا سألتهما في حالة من الأحوال إلا في هذه الحالة.

الشاهد فيه: قوله: «إلا وإني.. إلخ» حيث جاءت همزة «إن» مكسورة لأنها وقعت موقع الحال، وثمت سبب آخر في هذه العبارة يوجب كسر همزة «إن» وهو اقتران خبرها باللام، وقال الأعلم (ج١ ص٤٧٢): «الشاهد فيه كسر إن؛ لدخول اللام في خبرها، ولأنها واقعة موقع الجملة النائبة منابَ الحال، ولو حذف اللام لم تكن إلا مكسورة لذلك» اهـ.

ومثل هذا البيت قولُ الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٢٠] فإن في هذه الآية الكريمة مكسورة الهمزة وجوبًا لسببين كل واحد منهما يقتضي ذلك على استقلاله: وقوعها موقع الحال، واقتران خبرها باللام.

(1) أي: أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب المتصرفة التي تنصب مفعولين، عُلِّق عن العمل بسبب وجود لام الابتداء في خبرها.

وإنما وجب الكسر؛ لأن فتحها يستلزم تسليط العاملِ عليها، وما قبل اللام لا يعمل في ما بعدها؛ لأن لها الصدارة.

والتعليقُ: إبطال العمل لفظاً لا محلاًّ؛ لوجود ما له صدارة الكلام بعد الفعل.

(2) حيث: اسمُ مكان مُبهَم يُفَسِّرُهُ ما يُضاف إليه. وقد قَلَّ وروده للزمان.

وكُسِرَت «إنّ» هنا؛ لأنَّ «حيث» لا تُضاف إلا إلى جملة.

ومثلُ «حيث» «إِذْ» وهي ظرفٌ للزمان الماضي تجب إضافته إلى الجمل.

ولهذا الوجوب تُكسَرُ همزة «إنَّ» بعدَه.

وهذا مما يُستدَرك على الناظم والشارح معاً، ولك أن تعتبره الموضعَ العاشر لكسر همزة «إن».

وهو أن تَقَعَ بعد «إِذْ» كقولك: جئتُ إذ إنَّ المطرَ يهطل.

وعدُّهُ العاشرَ فعلُ ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣.

الثالث: إذا وقعَتْ في جملةٍ هي خَبَرٌ عن اسمِ عين، نحو: «زيدٌ إنَّهُ قائِمٌ»[1].

ولا يَرِدُ عليه شَيءٌ من هذه المواضعِ؛ لدخولها تحتَ قولِه: «فاكْسِرْ في الابتدا» لأنَّ هذه إنما كُسِرَتْ لكونها أوَّلَ جملةٍ مبتدأ بها.

١٨١ ـ بَعْدَ إذا فُجاءَةٍ أَوْ قَسَمِ ... لا لامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمي[٢]

١٨٢ ـ مَعْ تِلْوِ «فا» الجزا وَذا يَطَّرِدُ ... في نَحْوِ «خَيْرُ القَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ»[٣]

يعني أَنَّه **يجوزُ فتحُ** «إنَّ» **وكسرُها** إذا وقعت بعدَ إذا الفُجائية، نحوُ: «خرجْتُ فإذا أَنَّ زيداً قائِمٌ» فمن كَسرَها جعلَها جملة[4]، والتقديرُ: خرجتُ فإذا زيدٌ قائِمٌ، وَمَنْ فتحَها جعلَها مع صِلَتِها مصدَراً، وهو مبتدأ خبرُه إذا الفُجائية، والتقديرُ: فإذا قيامُ زيدٍ، أي: ففي الحَضْرةِ قيامُ زيدٍ، ويجوزُ أنْ يكونَ الخبرُ محذوفاً، والتقديرُ: خرجتُ فإذا قيامُ زيدٍ مَوْجود[٥]، ومما جاء بالوجهَيْنِ قولُه: [الطويل]

---

(1) لأن اسم العين ـ أو اسم الجثة ـ لا يُخبَرُ عنه باسم المعنى، وهو المصدر المؤول من «أن» المفتوحة وما بعدَها.

(٢) «بعد» ظرف متعلق بقوله: «نمي» في آخر البيت، وبعد مضاف، و«إذا» مضاف إليه، وإذا مضاف، و«فجاءة» مضاف إليه، وهي من إضافة الدال إلى المدلول «أو» حرف عطف «قسم» معطوف على إذا «لا» نافية للجنس «لام» اسمها «بعده» بعد: ظرف متعلق بمحذوف خبر لا، وبعد مضاف، والهاء مضاف إليه، وجملة لا واسمها وخبرها في محل جر نعت لقسم «بوجهين» جار ومجرور متعلق بقوله: «نمي» الآتي «نمي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «همز إن».

(٣) «مع» ظرف معطوف على قوله: «بعد» السابق بعاطف مقدر، ومع مضاف، و«تلو» مضاف إليه، وتلو مضاف، و«فا» قصر للضرورة: مضاف إليه، وفا مضاف، و«الجزا» قصر للضرورة أيضاً: مضاف إليه «ذا» اسم إشارة مبتدأ «يطرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على اسم الإشارة، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «في نحو» جار ومجرور متعلق بيطرد «خير» مبتدأ، وخير مضاف، و«القول» مضاف إليه «إني» إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «أحمد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر إن، وجملة إن ومعموليها في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة «نحو» إليه.

(4) أي: كلاماً تاماً.

(٥) هذان الوجهان اللذان جوَّزهما المؤلِّف على تقدير فتح همز أن بعد إذا الفجائية مبنيان على الخلاف في إذا الفجائية: أهي حرف أم ظرف؟ (انظر ص٢٣١)، فمن قال: هي ظرف مكاني أو زماني، جعلها الخبر وفتح الهمزة، ومن قال: هي حرف، أجاز جعل إن واسمها وخبرها جملة أو جعلها في تأويل مفرد، وهذا =

ش٩٧ ـ وَكُنْتُ أُرَى زَيْداً كَما قيلَ سَيِّداً إذا أَنَّـهُ عَـبْـدُ الـقَـفـا والـلَّـهـازِمِ[(١)]

= المفرد إما أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، وإما أن يكون مبتدأ والخبر محذوفًا، فإن جعلتها جملة كسرت الهمزة، وإن جعلتها مفردًا فتحت الهمزة.

والحاصل أن من قال: «إذا حرف مفاجأة» ـ وهو ابن مالك ـ جاز عنده كسر همزة إن بعدها على تقدير أن ما بعدها جملة تامة، وجاز عنده أيضًا فتح الهمزة على تقدير أن ما بعدها في تأويل مصدر مبتدأ خبره محذوف، أو خبر لمبتدأ محذوف، وأما من جعل إذا ظرفًا زمانيًا أو مكانيًا، فقد أوجب فتح همزة أن على أنها في تأويل مصدر مبتدأ خبره الظرف قبله.

ومن هنا يتبين لك أن كلام الناظم وجعله «إن» بعد «إذا» ذات وجهين لا يتم إلا على مذهبه، وهو أن إذا الفجائية حرف، أو على التلفيق من المذهبين: بأن يكون الفتح على مذهب من قال بظرفيتها، والكسرُ على مذهب من قال بحرفيتها، مع أن من قال بحرفيَّتها يجوِّز فيها الفتح أيضًا.

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه التي لم ينسبوها، وقال سيبويه قبل أن ينشده (١/ ٤٧٢): «وسمعت رجلاً من العرب ينشد هذا البيت كما أُخبرك به» اهـ.

اللغة: «اللهازم» جمع لهزمة، بكسر اللام والزاي: وهي طرف الحلقوم، ويقال: هي عظم ناتئ تحت الأذن، وقوله: «عبد القفا واللَّهازم» كناية عن الخِسَّة والدناءة والذلة، وذلك لأن القفا موضع الصفع، واللهزمة موضع اللكز، فأنت إذا تأملت فيه ونظرت إلى هذين الموضعين منه اتضح لك أنه يُضرب على قفاه ولهزمته، وليس أحد يُضرب على قفاه ولهزمته غير العبد، فتعرف من ذلك عبوديته وذلته ودناءته.

المعنى: كنت أظن زيدًا سيدًا كما قيل لي عنه، فإذا هو ذليل خسيس لا سيادة له ولا شرف.

الإعراب: «**كنت**» كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «**أرى**» بزنة المبني للمجهول ـ ومعناه أظن ـ فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**زيدًا**» مفعوله الأول «**كما**» الكاف جارة، وما: مصدرية «**قيل**» فعل ماض مبني للمجهول، وما المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، أي: كقول الناس، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقًا، والتقدير: ظنًّا موافقًا قول الناس «**سيدًا**» مفعول ثان لأرى، والجملة من «**أرى**» وفاعلها ومفعوليها في محل نصب خبر كان «**إذا**» فجائية «**إنه**» إن: حرف توكيد ونصب، والهاء اسمه «**عبد**» خبر إن، وعبد مضاف، و«**القفا**» مضاف إليه «**واللهازم**» معطوف على القفا.

الشاهد فيه: قوله: «إذا أنه» حيث جاز في همزة «إن» الوجهان؛ فأما الفتح، فعلى أن تقدِّرها مع معموليها بالمفرد الذي هو مصدر وإن كان هذا المفرد محتاجًا إلى مفرد آخر لتتم بهما جملة، وهذا الوجه يتأتَّى على الراجح عند الناظم من أن إذا حرف لا ظرف، كما أنه يتأتى على القول بأنها ظرف، وأما الكسر فتقديرها مع معموليها جملة وهي في ابتدائها، قال سيبويه: «فحال إذا ههنا كحالها إذا قلت: مررت فإذا أنه عبد، تريد: مررت به فإذا العبودية واللؤم، كأنك قلت: مررت فإذا أمره العبودية واللؤم، ثم وضعت أن في هذا الموضع جاز» اهـ. وقال الأعلم: «الشاهد فيه جواز فتح إن وكسرِها بعد إذا، فالكسر على نية وقوع =

روي بفتح «أنَّ» وكَسْرِها؛ فمَنْ كَسَرَها جعلَها جملةً [مستأنفةً]، والتقدير: إذا هو عَبْدُ القَفا واللَّهازِم، ومن فَتَحَها جعلها مصدراً مبتدأ، وفي خبره الوجهان السابقان، والتقدير على الأول: فإذا عُبوديَّتُه، أي: ففي الحضرة عبوديته، وعلى الثاني: فإذا عبوديته موجودة.

وكذا يجوزُ فتحُ «إنَّ» وكسرُها إذا وقعَتْ جَوابَ قَسَمٍ وليسَ في خبرِها اللّام، نحوُ: «حَلَفْتُ أَنَّ زَيداً قائِمٌ» بالفتح والكسر؛ وقد روي بالفتح والكسرِ قولُه: [الرجز]

ش٩٨ ـ لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ القَصيِّ ... مِنِّي ذي القاذورَةِ المَقْليِّ

أَوْ تَحْلِفي بِرَبِّكِ العَليِّ ... أَنِّي أَبو ذَيّالِكِ الصَّبِيِّ[1]

= المبتدأ، والإخبار عنه بإذا، والتقدير: فإذا العبودية، وإن شئت قدرت الخبر محذوفًا على تقدير: فإذا العبودية شأنه» اهـ.

والمحصَّل من وجوه الإعراب الجائز في هذا الأسلوب أن نقول لك:

أما من ذهب إلى أن إذا الفجائية ظرف، فأوجب فتح همزة إن وجعل أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر، **ويجوز لك حينئذ ثلاثة أوجه من الإعراب**: **الأول**: أن يكون المصدر مبتدأ خبره إذا نفسها. **والثاني**: أن يكون المصدر مبتدأ خبره محذوف، أي: فإذا العبودية شأنه، أو: فإذا العبودية موجودة، وهذا تقدير الشارح كغيره. **والثالث**: أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: فإذا شأنه العبودية، وهذا تقدير سيبويه كما سمعت في عبارته.

وأما من ذهب إلى أن إذا الفجائية حرف، فأجاز فتح همزة إن وأجاز كسرها، فإن فتحتها فهي ومدخولها في تأويل مصدر، ولك وجهان من الإعراب، الأول: أن تجعل المصدر مبتدأ خبره محذوف، والثاني: أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف، وليس لك ـ على هذا ـ أن تجعل «إذا» نفسها خبر المبتدأ؛ لأن إذا حينئذ حرف وليست ظرفًا، وإن كسرتها، فليس لك إلا الإعراب الظاهر؛ إذ ليس في الكلام تقدير، فاحفظ هذا والله تعالى يُرشدك.

(١) البيتان يُنسبان إلى رؤبة بن العجاج، وقال ابن بري: «هما لأعرابي قدم من سفر فوجد امرأته وضعت ولدًا فأنكره».

اللغة: «القصي» البعيد النائي «ذي القاذورة» المراد به الذي لا يصاحبه الناس لسوء خلقه، ويقال: هذا رجل قاذورة، وهذا رجل ذو قاذورة؛ إذا كان الناس يتحامون صحبته لسوء أخلاقه ودنيءِ طباعه «المقلي» المكروه، اسم مفعول مأخوذ من قولهم: قلاه يقليه، إذا أبغضه واجتواه، ويقال في فعله أيضًا: قلاه يقلوه، فهو يائي واوي، إلا أنه ينبغي أن يكون اسم المفعول الذي معنا في هذا الشاهد مأخوذًا من اليائي؛ لأنه لو كان من الواوي لقال: مقلو، كما تقول: مدعو ومغزو، من دعا يدعو، وغزا يغزو.

الإعراب: «**لتقعدن**» اللام واقعة في جواب قسم محذوف، تقعدن: فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة =

ومُقتضَى كلامِ المصنِّفِ أنه يجوزُ فتحُ «إنَّ» وكسْرُها بعدَ القَسَم إذا لم يَكُنْ في خبرِها اللّامُ، سَواءٌ كانت الجملةُ المقسَمُ بها فعليةً والفعلُ فيها ملفوظٌ به، نحوُ: «حَلَفْتُ إنَّ زيداً قائِمٌ» أو غيرُ ملفوظٍ به، نحو: «واللهِ إنَّ زيداً قائمٌ» أو اسميةً، نحوُ: «لَعَمْرُكَ إنَّ زيداً قائمٌ»(١).

= لتوالي الأمثال، وياء المؤنثة المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل، والنون للتوكيد، وأصله «**تقعدينن**» فحذفت نون الرفع فرارًا من اجتماع ثلاث نونات، فلما حذفت التقى ساكنان، فحذفت ياء المؤنثة المخاطبة للتخلص من التقائهما، وهي كالثابتة؛ لكون حذفها لعلة تصريفية، وللدلالة عليها بكسر ما قبلها «**مقعد**» مفعول فيه أو مفعول مطلق، ومقعد مضاف، و«**القصي**» مضاف إليه «**مني**» جار ومجرور متعلق بتقعدن، أو بالقصي، أو بمحذوف حال «**ذي**» نعت للقصي، وذي مضاف، و«**القاذورة**» مضاف إليه «**المقلي**» نعت ثان للقصي «**أو**» حرف عطف بمعنى إلا «**تحلفي**» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أن، وعلامة نصبه حذف النون، وياء المخاطبة فاعل «**بربك**» الجار والمجرور متعلق بتحلفي، ورب مضاف، والكاف مضاف إليه «**العلي**» صفة لرب «**أني**» أن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمه «**أبو**» خبر أن، وأبو مضاف، وذيا من «**ذيالك**» اسم إشارة مضاف إليه، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «**الصبي**» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له.

الشاهد فيه: قوله: «أني» حيث يجوز في همزة «إن» الكسر والفتح؛ لكونها واقعة بعد فعل قسم لا لام بعده.

أما الفتح، فعلى تأويل أن واسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: أو تحلفي على كوني أبًا لهذا الصبي. وأما الكسر فعلى اعتبار أن واسمها وخبرها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم.

ووجه جواز هذين الوجهين في هذا الموضع أن القسم يستدعي جوابًا لا بدَّ أن يكون جملة، ويستدعي محلوفًا عليه يكون مفردًا ويتعدى له فعل القسم بعلى؛ فإن قدرت «أن» بمصدر، كان هو المحلوف عليه، وكان مفردًا مجرورًا بعلى محذوفة، وإن قدرت أن جملة، فهي جواب القسم، فتنبَّه لهذا الكلام.

(١) **اعلم أن ههنا أربعَ صور:**

الأولى: أن يذكر فعل القسم وتقع اللام في خبر إن، نحو قولك: حلفت بالله إنك لصادق، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦]، وقولُه جلَّ شأنه: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ۙ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ ۚ﴾ [المائدة: ٥٣].

والثانية: أن يحذف فعل القَسَم وتقع اللام أيضًا في خبر إن، نحو قولك: والله إنك لمؤدب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ١، ٢].

ولا خلاف في أنه يتعين كسر همزة إن في هاتين الصورتين، لأنَّ اللّام لا تدخلُ إلا على خبرِ إنَّ المكسورة.

والصورة الثالثة: أن يذكر فعل القَسَم ولا تقترن اللام بخبر إن، كما في البيت الشاهد السابق (رقم٩٨).

ولا خلاف أيضًا في أنه يجوز في هذه الصورة وجهان: كسر همزة إن وفتحها، على التأويلين اللذين ذكرهما الشارح، وذكرناهما لك مع بيان وجه كل واحد منهما في شرح الشاهد السابق. =

وكذلك **يجوزُ الفتحُ والكسْرُ** إذا وقعت «إنَّ» بعدَ فاءِ الجزاءِ(1)، نحوُ: «مَنْ يَأتِني فَإِنَّهُ مُكْرَمٌ» فالكسرُ على جَعْلِ «إنَّ» ومعمولَيها جملةً أجيب بها الشرطُ، فكأنه قال: مَنْ يأتِني فهو مُكْرَمٌ، والفتحُ على جَعْلِ «أنَّ» وصلتها مصدراً مبتدأ والخبر محذوف(٢)، والتقدير: مَنْ يَأتِني فإكْرامُه مَوْجودٌ، ويجوزُ أنْ يكونَ خبراً والمبتدأُ محذوفاً، والتقدير: فجزاؤهُ الإكرامُ.

وممّا جاء بالوجهين قولُه تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤] قُرِئ: ﴿فأنَّه غفورٌ رحيم﴾ بالفتح [والكسر(3)؛ فالكسرُ على جَعْلِها جملةً جواباً لـ«مَنْ»، والفتحُ] على جعلِ أنَّ وصلتِها مصدراً مبتدأ خبرُه محذوف، والتقدير: فالغُفرانُ جزاؤُه، أو على جعلِها خبراً لمبتدأ محذوفٍ، والتقديرُ: فجزاؤُه الغفرانُ.

= **والصورة الرابعة**: أن يحذفَ فعلُ القَسَم ولا تقترنَ اللّام بخبر «إنَّ»، نحو قولك: واللهِ إنك عالم، ومنه قوله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الدخان: ١ ـ ٣].

وفي هذه الصورة خلاف، والكوفيون يجوّزون فيها الوجهين، والبصريون لا يجوِّزون فتح الهمزة، ويوجبون كسرها؛ والذي حققه أثبات العلماء أن مذهب الكوفيين في هذا الموضع غير صحيح، فقد نقل ابن هشام إجماع العرب على الكسر، وقال السيوطي في «جمع الجوامع»: «وما نُقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط؛ لأنه لم يُسمع» اهـ.

وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلام الناظم؛ فيكون تجويز الوجهين مخصوصًا بذكر فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام، وهي الصورة التي أجمعوا فيها على جواز الوجهين.

(1) وهي التي تقع في صدر جواب الشرط.

(٢) نص ابن مالك على أن الكسر في هذا الموضع أحسن من جهة القياس؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير محذوف، ولم يُقرأ في القرآن الكريم بالفتح إلا في الموضع الذي تقدم فيه أن مفتوحة، نحو: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الحج: ٤]، وكالآية التي تلاها الشارح.

(3) قال ابن الجزري في «النشر» ٢/ ١٩٧: واختلفوا في ﴿أنه من عمل.. فأنه غفور رحيم﴾ فقرأ ابنُ عامر وعاصم ويعقوب بفتح الهمزة فيهما، ووافقهم المدنيان [نافع وأبو جعفر] في الأولى. وقرأ الباقون بالكسر فيهما.

وكذلكَ يجوزُ الفتحُ والكَسْرُ إذا وقعَتْ «أنَّ» بعدَ مبتدأ هو في المعنى قولٌ، وخَبَرُ «أنَّ» قولٌ، والقائلُ واحِدٌ، نحو: «خَيْرُ القَوْلِ أني أَحمدُ [الله]» فمَنْ فتحَ جعلَ «أنَّ» وصلتَها مصدراً خبراً عن «خير»، والتقدير: خَيْرُ القول حمدُ الله، فـ«خيرُ»: مبتدأ، و«حَمْدُ الله»: خبرُه، ومَنْ كَسَرَ جعلَها جملةً خبراً عن «خير» كما تقول: «أولُ قراءتي ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]» فأولُ: مبتدأ، و«سبح اسم ربك الأعلى» جملةٌ خبرٌ عَنْ «أول» وكذلك «خير القول» مبتدأ، و«إني أحمد الله» خبرُه، ولا تحتاجُ هذه الجملة إلى رابطٍ؛ لأنها نَفْسُ المبتدأ في المعنى؛ فهي مثل: «نُطْقي اللهَ حَسْبي».

ومثَّلَ سيبويه هذه المسألةَ بقوله(1): «أولُ ما أقولُ أنِّي أَحْمَدُ الله» وخَرَّجَ الكسر على الوجهِ الَّذي تَقَدَّم ذكرُه، وهو أنه من بابِ الإخبارِ بالجمل، وعليه جَرَى جماعةٌ من المتقدِّمين والمتأَخِّرين: كالمبرِّد، والزجَّاج، والسِّيرافي، وأبي بكر بنِ طاهرٍ؛ وعليه أكثرُ النَّحويين(2).

---

(1) «الكتاب» ٣/ ١٤٣.

(2) من مواضع جواز الفتح والكسر: أن تقع في موضع التعليل، كقوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْۗ﴾ [التوبة: ١٠٣] قُرِئَ بفتح همزة ﴿إِنَّ صَلَوٰتَكَ﴾ قرأها نافع والكسائي على تقدير لام العلة، ودخول حرف الجر على «إن» يفتح همزتها.

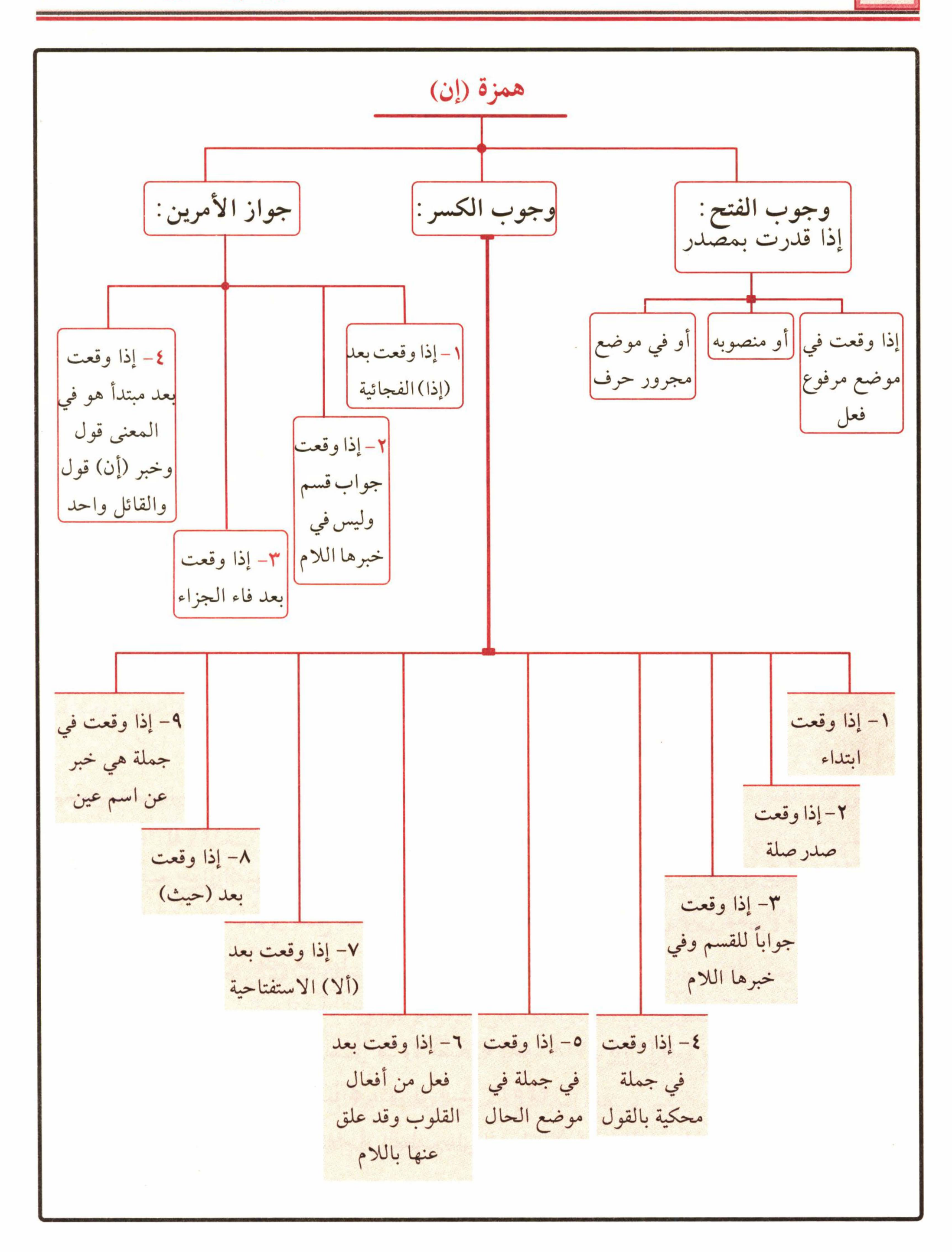
ومن مواضعهما على الجواز: أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾ [طه: ١١٨ ـ ١١٩] فقرأ نافع وشعبة من بين العشرة بكسر الهمزة من ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُاْ﴾. كما في النشر ٢/ ٢٤٥.

والكسر على تقدير استئناف الكلام أو العطف على الجملة الأولى، والفتح على العطف على ﴿أَلَّا تَجُوعَ﴾.

ومن مواضع جواز الوجهين: وقوع «إن» بعد حتى، ويختص الكسر بالابتدائية، والفتح بالجارة وبالعاطفة، وكذلك إن وقعت بعد «أما» فالكسر على أنها حرف استفتاح بمنزلة «ألا» والفتح على أنها بمعنى «أحقاً».

ومن مواضع الجواز: وقوعها بعد «لا جرم» حكى الفراء الكسر على اعتبار أنها بمنزلة اليمين.

انظر «أوضح المسالك» ١/ ٣٠٧ ـ ٣١٢، و«شرح الأشموني» ١/ ٤٣٥ ـ ٤٣٧.


همزة (إن)
وجوب الفتح : إذا قدرت بمصدر
إذا وقعت في موضع مرفوع فعل
أو منصوبه
أو في موضع مجرور حرف
وجوب الكسر :
١- إذا وقعت ابتداء
٢- إذا وقعت صدر صلة
٣- إذا وقعت جواباً للقسم وفي خبرها اللام
٤- إذا وقعت في جملة محكية بالقول
٥- إذا وقعت في جملة في موضع الحال
٦- إذا وقعت بعد فعل من أفعال القلوب وقد علق عنها باللام
٧- إذا وقعت بعد (ألا) الاستفتاحية
٨- إذا وقعت بعد (حيث)
٩- إذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عين
جواز الأمرين :
١- إذا وقعت بعد (إذا) الفجائية
٢- إذا وقعت جواب قسم وليس في خبرها اللام
٣- إذا وقعت بعد فاء الجزاء
٤- إذا وقعت بعد مبتدأ هو في المعنى قول وخبر (أن) قول والقائل واحد

١٨٣ ـ وَبَعْدَ ذاتِ الكَسْرِ تَصْحَبُ الخَبَرْ   لامُ ابْـتِـداءٍ نَـحْـوُ إنِّـي لَـوَزَرْ[١]

يجوزُ دخولُ لامِ الابتداء على خَبَرِ «إنَّ» المكسورة[٢]، نحوُ: «إنَّ زَيْداً لقائمٌ».

وهذه اللّام حَقُّها أنْ تدخلَ على أوَّلِ الكلامِ، لأنَّ لها صَدْرَ الكلامِ، فحقُّها أنْ تدخلَ على «إنَّ» نحو: «لَأنَّ زيداً قائمٌ» لكنْ لما كانت اللّامُ للتأكيد، وإنَّ للتأكيدِ، كَرِهوا الجمعَ بينَ حرفين بمعنىً واحدٍ، فأَخَّروا اللّامَ إلى الخَبرِ[3].

---

(١) «**بعد**» ظرف متعلق بقوله: «تصحب» الآتي، وبعد مضاف، و«**ذات**» مضاف إليه، وذات مضاف، و«**الكسر**» مضاف إليه «**تصحب**» فعل مضارع «**الخبر**» مفعول به لتصحب مقدم على الفاعل «**لام**» فاعل مؤخر عن المفعول، ولام مضاف، و«**ابتداء**» مضاف إليه «**نحو**» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو «**إني**» إن: حرف توكيد ونصب، والياء التي هي ضمير المتكلم اسمها «**لوزر**» اللام لام الابتداء، وهي للتأكيد، وزر: خبر إن، ومعناه الملجأ الذي يعتمد عليه ويستعان به.

(٢) **يشترط في خبر «إن» الذي يجوزُ اقتران اللام به ثلاثةُ شروط،** ذكر المصنِّفُ منها شرطين فيما يأتي (وانظر ص٣٣٥ ـ ٣٣٦):

الأول: أن يكون مؤخرًا عن الاسم، فإن تقدم على الاسم لم يجز دخول اللام عليه، نحو قولك: إن في الدار زيدًا، ولا فرق في حالة تأخره عن الاسم بين أن يتقدم معموله عليه وأن يتأخر عنه، وزعم ابن الناظم أن معمول الخبر لو تقدم عليه امتنع دخول اللام على الخبر، وهو مردود بنحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾ [العاديات: ١١] فقد دخلت اللام على الخبر في أفصح الكلام مع تقدُّم معمولَيه، وهما «بهم» و«يومئذ».

الثاني: أن يكون الخبر مثبتًا غير منفي، فإن كان منفيًّا امتنع دخول اللام عليه.

الثالث: أن يكون الخبر غير جملة فعلية فعلها ماض متصرف غير مقترن بقد، وذلك بأن يكون واحدًا من خمسة أشياء: أولها: المفرد، نحو: «إن زيدًا لقائم»، وثانيها: الجملة الاسمية، نحو: «إن أخاك لَوجهُه حسن»، والثالث: الجملة الفعلية التي فعلها مضارع، نحو: «إن زيدًا ليقوم»، والرابع: الجملة الفعلية التي فعلها ماض جامد، نحو: «إن زيداً لعسى أن يزورنا، والخامس: الجملة الفعلية التي فعلها ماض متصرف مقترن بقد، نحو: «إن زيدًا لقد قام».

ثم إذا كان الخبر جملة اسمية جاز دخول اللام على أول جزأيها، نحو: «إن زيدًا لوجهه حسن»، وعلى الثاني منهما، نحو: «إن زيدًا وجهه لحسن»، ودخولها على أول الجزأين أَولى؛ بل ذكر صاحب «البسيط» أن دخولها على ثانيهما شاذ.

(3) قدّموا «إن» لكونها عاملة، والعامل من حقه التقديم، وأخروا اللام لأنها غير عاملة.

ولا تدخلُ هذِه اللّامُ على خَبَرِ باقي أخواتِ «إنَّ»[1]؛ فلا تقولُ: «لَعَلَّ زيداً لَقائمٌ» وأجازَ الكوفيُّون دُخولَها في خبرِ «لَكِنَّ»، وأنشدوا: [الطويل]

ش٩٩ - يَلومونَني في حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلي ... وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ[2]

---

(1) قال الأشموني في «شرحه» ١/ ٤٣٧: اقتضى كلامُهُ أنها لا تصحب خبر غير «إنَّ» المكسورة، وهو كذلك، وما ورد من ذلك يُحكَم فيه بزيادتها.. وذكر أشعاراً.

ومعنى قوله: بزيادتها، أي: لا تكون لام الابتداء بل لاماً زائدة، كما سيذكر شارحُنا بعد قليل.

وقال الصبان: إنما لم تدخل اللام على خبرِ غيرِها [أي: «إن»]؛ لأنها تدخل على الجملة ولا تغيّر معناها ولا حكمها، بخلاف أخواتِها، فـ«ليت» تُحدِثُ في الخبرِ التمنّي، و«لعلّ» الترجي، و«كأن» التشبيه..

ومعنى كلامه: أن هذا يتناقض مع شأن لام الابتداء التي تؤكد نسبة الخبر للاسم. فافطَنْ.

(٢) هذا البيت مما ذكر النحاة أنه لا يُعرف له قائل، ولم أجد أحدًا ذكر صدره قبل الشارح العلامة، بل وقفت على قول ابن النحَّاس: «ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبر لكن، واستدلوا بقوله:

وَلَكِنَّنِي مِن حُبِّهَا لَعَمِيدُ

والجواب: أن هذا لا يعرف قائله ولا أوله، ولم يُذكر منه إلا هذا؛ ولم ينشده أحد ممن وثّق في العربية، ولا عُزي إلى مشهور بالضبط والإتقان» اهـ كلامه. ومثله للأنباري في «الإنصاف» (٢١٤). وقال ابن هشام في «مغني اللبيب»: «ولا يعرف له قائل؛ ولا تتمة، ولا نظير» اهـ.

ولا ندري أرواية الصدر على هذا الوجه مما نقله الشارحُ العلامة، أم وضعه من عند نفسه، أم مما أضافه بعض الرواة قديمًا لتكميل البيت غيرَ متدبر لما يجرُّه هذا الفعلُ من عدم الثقة، وإذا كان الشارح هو الذي رواه فمن أي المصادر؟ مع تضافر العلماء من قبله ومن بعده على ما ذكرنا من أنه لا يُعرف أوله.

اللغة: «عميد» من قولهم: عمده العشق، إذا هدَّه، وقيل: إذا انكسر قلبه من المودة.

الإعراب: «**يلومونني**» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر مقدم، وهذا إذا جرينا على اللغة الفصحى، وإلا فالواو حرف دال على الجمع، وعواذلي: هو فاعل يلوم، وهذه لغة «أكلوني البراغيث» وقوله: «**في حب**» جار ومجرور متعلق بيلوم، وحب مضاف، و«**ليلى**» مضاف إليه «**عواذلي**» مبتدأ مؤخر على الفصحى «**ولكنني**» لكن: حرف استدراك ونصب، والنون للوقاية، والياء اسمه «**من حبها**» الجار والمجرور متعلق بقوله: «عميد» الآتي، وحب مضاف، وها: مضاف إليه «**لعميد**» اللام لام الابتداء، أو هي زائدة على ما ستعرف في بيان الاستشهاد، وعميد خبر لكن.

الشاهد فيه: قوله: «لعميد» حيث دخلت لام الابتداء - في الظاهر - على خبر لكن، **وجواز ذلك هو مذهب الكوفيين، والبصريون يأبون هذا وينكرونه، ويجيبون عن هذا البيت بأربعة أجوبة:**

أحدها: أن هذا البيت لا يصح، ولم ينقله أحد من الأثبات، فلا تثبت به حجَّة. =

وخُرِّجَ على أنَّ اللامَ زائدةٌ، كما شَذَّ زيادتُها في خَبَرِ «أَمْسَى» نحو قوله: [البسيط]

ش١٠٠ـ مَرُّوا عَجالَى فَقالوا كَيْفَ سَيِّدُكُمْ فَقالَ مَنْ سَأَلوا أَمْسَى لَمَجْهودا[(١)]

= الثاني: ما ذكره الشارح العلامة من أن اللام زائدة وليست لام الابتداء.

الثالث: سلَّمنا صحة البيت، وأن اللام فيه للابتداء، ولكنها ليست داخلة على خبر «لكن» وإنما هي داخلة على خبر «إن» المكسورة الهمزة المشددة النون، وأصل الكلام: «ولكن إنني من حبها لعميد» فحذفت همزة «إن» تخفيفًا، فاجتمع أربع نونات، إحداهن نون «ولكن» واثنتان نونا «إن» والرابعة نون الوقاية؛ فحذفت واحدة منهن، فبقي الكلام على ما ظننت.

الرابع: سلمنا أن هذا البيت صحيح، وأن اللام هي لام الابتداء، وأنها داخلة على خبر لكن، ولكننا لا نسلِّم أن هذا مما يجوز القياس عليه، بل هو ضرورة وقعت في هذا البيت بخصوصه، والبيت المفرد والبيتان لا تبنى عليهما قاعدة.

والتخريجان الثالث والرابع متحتِّمان فيما ذكره الشارح من الشواهد (١٠٠، ١٠١) وما نذكره من قول كُثَيِّر في شرح الشاهد الآتي، وكذلك في قول الآخر:

أَمسَى أَبَانُ ذَلِيلاً بَعدَ عِزَّتِه وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أَعلَاجِ سُودَان

(١) حكى العيني أن هذا البيت من أبيات «الكتاب» ولم ينسبوه إلى أحد، وأنشده أبو حيان في «التذكرة» مهمَلاً أيضًا، وأنشده ثعلب في «أماليه» وأنشده أبو علي الفارسي، وأنشده أبو الفتح ابن جني، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين، وقد راجعت «كتاب» سيبويه لأحقِّق ما قاله العيني فلم أجده بين دُفَّتيه.

اللغة: «عجالى» جمع عجلان، كسكران وسكارى. ومن العلماء من يرويه: «عِجالاً» بكسر العين على أنه جمع عجل، بفتح فضم، مثل رجل ورجال. ومنهم من يرويه: «سراعًا» على أنه جمع سريع «كيف سيدكم» رُوي في مكانه: «كيف صاحبكم» وقوله: «من سألوا» يروى هذا الفعل بالبناء للمعلوم، على أن جملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، وتقدير الكلام: فقال الذي سألوه، ويروى ببناء الفعل للمجهول، على أن الجملة صلة، والعائد للموصول هو واو الجماعة، وكأنه قال: فقال الذين سئلوا «مجهودًا» نال منه المرض والعشق حتى أجهداه وأتعباه.

الإعراب: «مروا» فعل وفاعل «عجالى» حال «فقالوا» فعل وفاعل «كيف» اسم استفهام خبر مقدم «سيدكم» سيد: مبتدأ مؤخر، وسيد مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول «قال» فعل ماض «من» اسم موصول فاعل قال «سألوا» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، أي: سألوه، وقد بينا أنه يُروى بالبناء للمجهول، وعليه يكون العائد هو واو الجماعة التي هي نائب الفاعل، ويكون الشاعر قد راعى معنى مَنْ «أمسى» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى سيدكم «لمجهودًا» اللام زائدة، مجهودًا: خبر أمسى، وجملة أمسى ومعموليها مقول القول في محل نصب. =

أي: أمسى مجهوداً، وكما زيدت في خبر المبتدأ شذوذاً، كقوله: [الرجز]

ش١٠١ ـ أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجوزٌ شَهْرَبَهْ ... تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ[1]

= الشاهد فيه: قوله: «لمجهودًا» حيث زيدت اللام في خبر «أمسى» وهي زيادة شاذة.

ومثل هذا قول كثيِّر عزَّة:

وَمَا زِلتُ مِنْ لَيلَى لَدُن أنْ عَرَفْتُهَا ... لَكَالهَائِمِ المُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلِ

حيث زاد اللام في خبر «زال» ـ وهو قوله: «لكالهائم» ـ زيادةً شاذة.

وفي ذلك رد لما زعم الكوفيون من أن اللام الداخلة في خبر لكن في قول الشاعر:

ولكنَّني من حبِّها لَعميدُ

هي لام الابتداء، وحاصل الرد عليهم بهذين الشاهدين أنا لا نسلِّم أن اللام التي في خبر لكن هي كما زعمتم لام الابتداء، بل هي لام زائدة مقحمة اقترنت بخبر لكن، بدليل أن مثل هذه اللام قد دخلت على أخبار قد وقع الإجماع منا ومنكم على أن لام الابتداء لا تقترن بها، كخبر أمسى وخبر زال في البيتين.

(١) نسب جماعة هذا البيت ـ ومنهم الصاغاني ـ إلى عنترة بن عروس مولى بني ثقيف، ونسبه آخرون إلى رؤبة ابن العجاج، والأول أكثر وأشهر، ورواه الجوهري.

اللغة: «الحليس» هو تصغير حِلْس، والحِلْس، بكسر فسكون: كساء رقيق يوضع تحت البرذعة، وهذه الكنية في الأصل كنية الأتان، وهي أنثى الحمار، أطلقها الراجز على امرأة تشبيهًا لها بالأتان «شهربة» بفتح الشين والراء بينهما هاء ساكنة، والمراد بها ههنا الكبيرة الطاعنة في السن «ترضى من اللحم» من هنا بمعنى البدل، مثلها في قوله تعالى: ﴿لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً﴾ [الزخرف: ٦٠] أي بدلكم، وإذا قدرت مضافًا تجره بالباء وجعلتَ أصل الكلام: ترضى من اللحم بلحم عظم الرقبة، كانت «مِنْ» دالة على التبعيض.

الإعراب: «أم» مبتدأ، وأم مضاف، و«**الحليس**» مضاف إليه «**لعجوز**» خبر المبتدأ «**شهربة**» صفة لعجوز «**ترضى**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى أم الحليس، والجملة صفة ثانية لعجوز «**من اللحم**» جار ومجرور متعلق بترضى «بعظم» مثله، وعظم مضاف، و«الرقبة» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «لعجوز» حيث زاد اللام في خبر المبتدأ، والذهاب إلى زيادة اللام أحدُ تخريجاتٍ في هذا البيت، ومنها أن «عجوز» خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنة به، وأصل الكلام على هذا: أم الحليس لهي عجوز.. إلخ، فحذف المبتدأ، فاتصلت اللام بخبره، وهي في صدر المذكور من جملتها، وقد مضى بحث ذلك في باب المبتدأ والخبر، انظر ما تقدم لنا ذكره في شرح الشاهد رقم (٥٣).

ومثل هذا البيت قول أبي عزة عمرو بن عبد الله بن عثمان يمدح رسول الله ﷺ، وكان قد امتنَّ عليه يوم بدر:

فإنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لَمُحَارَبٌ ... شَقِيٌّ وَمَن سَالَمْتَهُ لَسَعِيدُ

الشاهد في قوله: «من حاربته لمحارب» وفي قوله: «من سالمته لسعيد» فإن «من» اسم موصول مبتدأ في الموضعين، وقد دخلت اللام على خبره في كلٍّ منهما.

وأجاز المبرِّدُ دخولَها في خبر أنَّ المفتوحة، وقد قُرئ شاذًا: «إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ» [الفرقان: ٢٠] بفتح «أنَّ»(1)، ويتخرَّج أيضاً على زيادة اللام.

١٨٤ ـ وَلا يَلي ذي اللّامَ ما قَدْ نُفيا ... وَلا مِنَ الأَفْعالِ ما كَرَضِيا(٢)

١٨٥ ـ وَقَدْ يَليها مَعَ قَدْ كـ«إِنَّ ذا ... لَقَدْ سَمَا عَلَى العِدا مُسْتَحْوِذا»(٣)

إذا كانَ خَبَرُ «إِنَّ» مَنْفيًّا لم تدخل عليه اللّامُ؛ فلا تقول: «إنَّ زَيْداً لما يَقومُ» وقد ورد في الشِّعر، كقوله: [الوافر]

ش١٠٢ ـ وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْليماً وَتَرْكاً ... لَلا مُتَشابِهانِ وَلا سَواءُ(٤)

---

(1) قرأ بها سعيد بن جبير كما في «الأصول في النحو» لابن السّراج ١/ ٢٧٤. تحقيق د. عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة. ط٤: ١٤٢٠/ ١٩٩٩.

(٢) «ولا» نافية «يلي» فعل مضارع «ذي» اسم إشارة مفعول به ليلي مقدم على الفاعل «اللام» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة، أو نعت له «ما» اسم موصول فاعل يلي «قد» حرف تحقيق «نفيا» نفي: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «من الأفعال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الآتية «ما» اسم موصول معطوف على «ما» الأولى «كرضيا» قصد لفظه: جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة «ما» الثانية، وتقدير البيت: ولا يلي هذه اللام اللفظ الذي تقدمته أداة نفي، ولا الماضي الذي يشبه رَضِيَ حال كونه من الأفعال.

(٣) «وقد» حرف تقليل «يليها» يلي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الماضي المعبر عنه بقوله: «ما كرضي» وها: ضمير عائد إلى اللام مفعول به ليلي «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل يلي، ومع مضاف، و«قد» قصد لفظه: مضاف إليه «كإن» الكاف جارة لقول محذوف، إن: حرف تأكيد ونصب «ذا» اسم إشارة: اسم إن «لقد» اللام لام التأكيد، وقد: حرف تحقيق «سما» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة خبر إن في محل رفع «على العدا» جار ومجرور متعلق بسما «مستحوذاً» حال من الضمير المستتر في «سما».

(٤) البيت لأبي حزام غالب بن الحارث العُكْلي.

اللغة: «إن» إذا جريت على ما هو الظاهر فالهمزة مكسورة؛ لأن اللام في خبرها، وإذا جعلت اللام زائدة فتحت الهمزة، والأول أقرب؛ لأن الذي يعلِّق «أعلم» عن العمل هو لام الابتداء، لا الزائدة «تسليمًا» أراد به التسليم على الناس، أو تسليم الأمور إلى ذويها وعدم الدخول فيما لا يعني «تركًا» أراد به ترك ما عبر عنه بالتسليم.

الإعراب: «أعلم» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «إن» حرف توكيد ونصب =

وأشارَ بقوله: «وَلا مِنَ الأفعالِ ما كَرَضيا» إلى أنه إذا كانَ الخبرُ ماضياً متصرِّفاً غيرَ مقرون بـ«قد» لم تدخل عليه اللّامُ؛ فلا تقولُ: «إنَّ زيداً لَرَضيَ» وأجاز ذلك الكسائيُّ وهشامٌ[1]؛ فإن كان الفعلُ مضارعاً دخلَتِ اللّامُ عليه، ولا فرقَ بين المتصرِّفِ، نحو: «إنَّ زيداً لَيَرْضَى» وغيرِ المتصرف، نحو: «إنّ زَيْداً لَيَذَرُ الشَّرّ» هذا إذا لم تقترن به السين أو سوف؛ فإن اقترنت [به]، نحو: «إنَّ زيداً سَوفَ يَقومُ» أو «سَيَقومُ» ففي جواز دخولِ اللّام عليه خلافٌ، [فيجوزُ إذا كان «سوف» على الصحيح، وأما إذا كانت السين فقليل].

وإنْ كانَ ماضياً غير متصرِّفٍ، فظاهرُ كلامِ المصنِّفِ [جوازُ] دخولِ اللّام عليه؛ فتقول: «إنَّ زيداً لَنِعْمَ الرَّجلُ، وَإنَّ عَمْراً لَبِئسَ الرَّجلُ» وهذا مذهب الأخفش والفرّاء[2]، والمنقول أن سيبويه لا يُجيزُ ذلك.

= «**تسليمًا**» اسمه منصوب «**وتركًا**» معطوف عليه «**للامتشابهان**» اللام لام الابتداء أو زائدة على ما ستعرف، ولا: نافية، ومتشابهان: خبر إن «**ولا**» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «**سواء**» معطوف على خبر إن.

الشاهد فيه: قوله: «للامتشابهان» حيث أدخل اللام في الخبر المنفي بلا، وهو شاذ.

وقد اختلف العلماء في رواية صدر هذا البيت، فظاهر كلام الرَّضي ـ وهو صريح كلام ابن هشام ـ أن همزة إن مكسورة؛ لوجود اللام في خبرها.

قال ابن هشام: «إن بالكسر لدخول اللام على الخبر» اهـ. وهذا مبني على ما هو الظاهر من أن اللام لام الابتداء كما ذكرنا لك في لغة البيت. وذهب ابن عصفور ـ تبعًا للفراء ـ إلى أن الهمزة مفتوحة، ومجازه عندنا أنه اعتبر اللام زائدة، وليست لام الابتداء.

فإذا جعلت همزة إن مكسورة ـ على ما هو كلام ابن هشام، وهو الذي يجري عليه كلام الشارح ههنا ـ كان في البيت شذوذ واحد، وهو دخول اللام على خبر إن المنفي. وإذا جريت على كلام ابن عصفور، فإن اعتبرت اللام لام الابتداء، كان في هذا الشاهد شذوذان، أحدهما: دخول اللام على خبر أن المفتوحة، وثانيهما: دخولها على خبر أن المنفي.

ويخلص من هذا كله أن نعتبر اللام زائدة كما اعتبروها كذلك في الشواهد السابقة. وقال ابن جني: «إنما أدخل اللام ـ وهي للإيجاب ـ على لا ـ وهي للنفي ـ من قبل أنه شَبَّه «لا» بـ«غير»، فكأنه قال: لغير متشابهين، كما شبه الآخَرُ «ما» التي للنفي بـ«ما» التي بمعنى الذي في قوله:

لَمَا أغفَلْتُ شُكرَكَ فَاجْتَنِبْني ... فَكَيفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي

ولم يكن سبيل اللام الموجبة أن تدخل على «ما» النافية لولا ما ذكرت لك من الشبه» انتهى كلامه.

(1) قال الصبان في «حاشيته» ١/ ٤٤٠ معلِّلاً تجويزَهما: على إضمارِ «قد».

(2) قال الأشموني ١/ ٤٤٠ معلِّلاً تجويزهما: لأن العاملَ الجامدَ كالاسم.

فإنْ قُرِنَ الماضي المتصرِّفُ بـ«قد» جاز دخولُ اللّام عليه، وهذا هو المراد بقوله: «وقَدْ يَليها مَعَ قَدْ» نحوُ: «إنَّ زيداً لَقَدْ قامَ».

١٨٦ ـ وَتَصْحَبُ الواسِطَ مَعْمولَ الخَبَرْ وَالفَصْلَ واسْماً حَلَّ قَبْلَهُ الخَبَرْ[١]

تدخلُ لامُ الابتداءِ على معمول الخَبَرِ إذا تَوَسَّط بينَ اسم إنَّ والخبرِ، نحو: «إنَّ زيداً لَطَعامَكَ آكِلٌ» ويَنبغي أنْ يكونَ الخبرُ حينئذٍ مما يصحُّ دخولُ اللّامِ عليه كما مَثَّلْنا[٢]، فإنْ كانَ الخبرُ لا يصحُّ دخولُ اللّامِ عليه لم يصحَّ دخولُها على المعمول، كَما إذا كان [الخبرُ] فِعلاً ماضياً متصرِّفاً غيرَ مقرونٍ بـ«قَدْ» لم يصحَّ دخولُ اللّام على المعمول؛ فلا تقول: «إنَّ زيداً لَطَعامَكَ أَكَلَ» وأجاز ذلك بعضُهم، وإنما قال المصنف: «وتَصْحَبُ الواسِطَ» ـ أي: المتوسِّطَ ـ تنبيهاً على أنها لا تدخل على المعمول إذا تأخر؛ فلا تقول: «إنَّ زيداً آكِلٌ لَطعامَكَ».

---

(١) **«وتصحب»** الواو عاطفة، تصحب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى اللام **«الواسط»** مفعول به لتصحب **«معمول»** بدل منه، أو حال منه، ومعمول مضاف، و**«الخبر»** مضاف إليه «والفصل» معطوف على الواسط **«واسماً»** معطوف على الواسط أيضاً **«حل»** فعل ماض **«قبله»** قبل: ظرف متعلق بحل، وقبل مضاف، والضمير الذي للغائب العائد إلى قوله: «اسماً» مضاف إليه **«الخبر»** فاعل لحل، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب نعت لقوله: «اسماً».

(٢) **يُشترط لدخول اللام على معمول الخبر أربعةُ شروط:**

الأول: أن يكون هذا المعمول متوسطًا بين ما بعد إن، سواء أكان التالي لإن هو اسمها كما في مثال الشارح، أم كان التالي لإن هو خبرها الظرف أو الجار والمجرور، نحو: «إنَّ عندي لفي الدار زيدًا»، أم كان التالي لها معمولاً آخر للخبر المؤخر، نحو: «إنَّ عندي لفي الدار زيدًا جالس»، ويشمل كلَّ هذه الصور قولُ الناظم: «الواسط معمول الخبر» وإن كان تفسير الشارح قد قَصَرَه على صورة واحدة منها.

الشرط الثاني: أن يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليه، وهذا يستفاد من قول الناظم: «معمول الخبر» فإن أل في الخبر للعهد الذكري، والمعهود هو الخبر الذي تدخل اللام عليه، والذي بيَّنه وذكر شروطه فيها قبل ذلك.

الشرط الثالث: ألّا تكون اللام قد دخلت على الخبر، وهذا الشرط الذي بيَّن الشارح أن كلام الناظم يُشعِر به، وقد بيَّن أيضًا وجه إشعار كلامه به.

الشرط الرابع: ألا يكون المعمول حالاً ولا تمييزًا، فلا يصح أن تقول: «إنَّ زيدًا لراكبًا حاضر» ولا تقول: «إن زيدًا لَعَرَقًا يتصبَّب»، وقد نص الشارح على الحال، ونص غيره على التمييز، وزاد أبو حيان: ألا يكون المعمول مفعولاً مطلقًا ولا مفعولاً لأجله؛ فعندَه لا يجوز أن تقول: «إنَّ زيدًا لركوبَ الأميرِ راكبٌ» ولا أنْ تقولَ: «إنَّ زيدًا لتأديبًا ضاربٌ ابنَه»، واستظهر جماعة عَدَمَ صحة دخول اللام على المستثنى من الخبر، ولا على المفعول معه، وإن كان المتقدمون لم ينصُّوا على هذين.

وأَشْعَرَ قولُه بأن اللَّام إذا دخلت على المعمول المتوسِّطِ لا تدخل على الخبر، فلا تقول: «إنَّ زيداً لَطَعامَكَ لآكِلٌ»، وذلك من جهة أنه خَصَّص دخولَ اللَّام بمعمول الخبر المتوسط، وقد سُمِعَ ذلك قليلاً، حُكي من كلامهم: «إني لَبِحَمْدِ اللهِ لَصالِحٌ».

وأشار بقوله: «والفَصْل»[(١)] إلى أنَّ لامَ الابتداءِ تدخلُ على ضميرِ الفَصْلِ، نحوُ: «إنَّ زيداً لَهو القائمُ» قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢] فـ«هذا» اسم «إنَّ»، و«هو» ضمير الفَصْل، ودخلت عليه اللامُ، و«القَصَصُ» خبر «إنَّ».

وسمي ضميرَ الفَصْل لأنه يَفْصِل بين الخبر والصفة، وذلك إذا قلت: «زيد هو القائم» فلو لم تأتِ بـ«هو» لاحْتَمَلَ أن يكون «القائم» صفةً لزيدٍ، وأن يكون خبراً عنه، فلما أتيت بـ«هو» تعيَّن أن يكون «القائم» خبراً عن زيد.

وشَرْطُ ضميرِ الفَصلِ أنْ يتوسَّط بينَ المبتدأ والخبر[(٢)]، نحو: «زيدٌ هو القائم» أو بين ما أصلُه المبتدأ والخبر، نحو: «إنَّ زيداً لهو القائم».

---

(١) البصريون يسمونه: «ضمير الفصل» ووجه تسميته بذلك ما ذكره الشارح، ومن العلماء من يسمِّيه: «الفصل» كما قال الناظم: «والفصل»، والكوفيون يسمونه: «عمادًا» ووجه تسميتهم إياه بذلك أنه يُعتمَد عليه في تأدية المعنى المراد، وقد اختلفوا فيه: أهو حرف أم اسم؟ وإذا كان اسمًا فهل له محل من الإعراب أم لا محلَّ له من الإعراب؟ وإذا كان له محل من الإعراب فهل محله هو محل الاسم الذي قبله أم محل الاسم الذي بعده؟

فالأكثرون على أنه حرف وُضع على صورة الضمير وسُمِّي «ضمير الفصل»، ومن النحاة من قال: هو اسم لا محل له من الإعراب، ومنهم من قال: هو اسم محله محل الاسم المتقدم عليه؛ فهو في محل رفع إذا قلت: «زيد هو القائم» أو قلت: «كان زيد هو القائم»، وفي محل نصب إذا قلت: «إن زيدًا هو القائم»، ومنهم من قال: هو اسم محله محل الاسم المتأخر عنه، فهو في محل رفع في المثالين الأول والثالث، وفي محل نصب في نحو قوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧].

(٢) **يشترط في ضمير الفصل ـ بقطع النظر عن كونه بين معمولَي إنَّ ـ أربعةُ شروط:**

الأول: أنْ يقعَ بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما ذلك، وقد ذكر الشارح هذا الشرط.

الشرط الثاني: أن يكون الاسمان اللذان يقع بينهما معرفتين، نحو: «إن محمدًا هو المنطلق»، أو أولهما معرفة حقيقية وثانيهما يشبه المعرفة في عدم قبوله أداة التعريف، كأفعل التفضيل المقترن بمن، نحو: «محمد أفضل من عمرو».

الشرط الثالث: أن يكون ضمير الفصل على صيغة ضمير الرفع، كما في هذه الأمثلة. =

وأشار بقوله: «واسْماً حَلَّ قبلَه الخبر» إلى أنَّ لامَ الابتداءِ تدخلُ على الاسم إذا تأخَّر عن الخبر، نحو: «إنَّ في الدار لَزيداً» قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ [القلم: ٣].

وكلامُهُ يُشْعِرُ أيضاً بأنَّه إذا دخلَتِ اللَّامُ على ضميرِ الفَصْلِ، أو على الاسم المتأخر، لم تدخل على الخبر، وهو كذلك؛ فلا تقول: «إنَّ زيداً لَهو لَقائِم»، ولا: «إنَّ لَفي الدَّارِ لَزيداً».

ومُقْتَضَى إطلاقِهِ ـ في قوله: إنَّ لامَ الابتداء تدخلُ على المعمولِ المتوسِّطِ بين الاسمِ والخَبَرِ ـ أنَّ كلَّ معمولٍ إذا تَوَسَّطَ جاز دخولُ اللَّام عليه؛ كالمفعول الصريح، والجارِّ والمجرور، والظرف، والحال، وقد نصَّ النحويون على مَنْعِ دخول اللَّام على الحال؛ فلا تقولُ: «إنَّ زيداً لَضاحِكاً راكبٌ».

١٨٧ ـ وَوَصْلُ «ما» بِذي الحُروفِ مُبْطِلُ ... إعْـمـالَـهـا وَقَـدْ يُـبَـقَّـى الـعَـمَـلُ[1]

إذا اتصلت «ما» غيرُ الموصولة بـ«إنَّ» وأخواتها، كَفَّتْها عن العمل[2]، إلا «لَيْتَ» فإنه يجوزُ فيها الإعمالُ والإهمالُ، فتقولُ: «إنَّما زيدٌ قائمٌ» ولا يجوزُ نَصْبُ «زيد»، وكذلك أنَّ وكَأَنَّ ولكنَّ ولعلَّ، وتقول: «ليتما زيدٌ قائمٌ» وإنْ شئتَ نصبتَ «زيداً» فقلتَ: «ليتَما زيداً قائمٌ» وظاهرُ كلامِ المصنِّفِ رحمه الله تعالى أنَّ «ما» إن اتصلَتْ بهذه الأحْرُفِ كَفَّتها عن العمل، وقد تعملُ قليلاً، وهذا مذهبُ جماعةٍ من النَّحْويين[3]، [كالزجَّاجي، وابنِ السَّرَّاج]،

= **الشرط الرابع**: أن يطابق ما قبله في الغيبة أو الحضور، وفي الإفراد أو التثنية أو الجمع، نحو قوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ فأنت للخطاب، وهو في الخطاب وفي الإفراد كما قبله، ونحو: ﴿وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾ [الصافات: ١٦٥] فنحن للتكلُّم كما قبله.

(١) «**ووصل**» مبتدأ، ووصل مضاف، و«**ما**» قصد لفظه: مضاف إليه «**بذي**» جار ومجرور متعلق بوصل «**الحروف**» بدل أو عطف بيان من ذي أو نعت له «**مبطل**» خبر المبتدأ، وفاعله ضمير مستتر فيه «**إعمالها**» إعمال: مفعول به لمبطل، وإعمال مضاف، وها مضاف إليه «**وقد**» حرف تقليل «**يبقى**» فعل مضارع مبني للمجهول «**العمل**» نائب فاعل «يبقى».

(2) لأنها تُزيل اختصاصها بالأسماء. انظر «البهجة المرضية» ص١٢٢.
ولأنها تُهيِّئُها للدخول على الجُمَل. «أوضح المسالك» ١/ ٣١٧، وأكَّد عدم دخولها على «عسى» و«لا».

(٣) ذهب سيبويه إلى أن «ما» غير الموصولة إذا اقترنت بهذه الأدوات أبطلت عملها، إلا «ليت»؛ فإن إعمالها مع «ما» جائز، وعلَّلوا ذلك بأن هذه الأدوات قد أعملت لاختصاصها بالأسماء، ودخول «ما» عليها يزيل =

وحكى الأخفشُ والكسائيُّ: «إنما زيداً قائِمٌ» والصحيحُ المذهبُ الأولُ، وهو أنَّه لا يعملُ منها مع «ما» إلَّا «لَيْتَ»، وأمَّا ما حكاهُ الأخفشُ والكسائيُّ فشاذٌّ.

واحترزْنا بغيرِ الموصولة من الموصولة؛ فإنها لا تكفُّها عن العمل، بَلْ تعملُ معها، والمرادُ من الموصولة التي بمعنى «الذي»، نحو: «إنَّ ما عندكَ حَسَنٌ» [أي: إنَّ الذي عندك حَسَنٌ]، والتي هي مُقَدَّرَة بالمصدر، نحو: «إنَّ ما فَعلتَ حَسَنٌ» أي: إنَّ فِعْلَك حَسَنٌ.

١٨٨ ـ وَجائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطوفاً عَلَى ... مَنْصوبِ «إنَّ» بَعْدَ أنْ تَسْتَكْمِلا(١)

= هذا الاختصاص، ويهيِّئُها للدخول على جمل الأفعال، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ [الأنبياء: ١٠٨] وقوله سبحانه: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦]، ونحو قول امرئ القيس:

وَلَـكِـنَّـمـا أسـعَـى لِـمَـجـدٍ مُـؤثَّـلٍ ... وَقَـد يُـدرِك الـمَـجْـدَ الـمُـؤَثَّـلَ أمثَـالِـي

ومثلُ قول الفرزدق:

أَعِـدْ نـظـرًا يـا عَـبـدَ قَـيْـسٍ لَـعَـلَّـمـا ... أضاءَتْ لَـكَ الـنَّـارُ الـحِـمَـارَ الـمُـقَـيَّـدَا

وتُسمى «ما» هذه ما الكافة، أو ما المهيئة، ووجه هاتين التسميتين ظاهر بعد الذي ذكرناه لك من شأنها، وتُسمى أيضًا «ما» الزائدة، ولكون «ما» هذه لا تزيل اختصاص «ليت» بالجمل الاسمية، بل هي باقية معها على اختصاصها بالأسماء، لم تبطل عملها، فعِلَّة إبطالها إعمالَ غير «ليت» أنها أزالت السبب الذي من أجْلِه عملت، وعلَّة بقاء «ليت» على الإعمال أن «ما» لم تُزِل السبب الذي من أجله عملت، وقد جاء السماع معضدًا لذلك، كما في قول النابغة الذبياني:

قَـالـت ألَا لَـيـتَـمَـا هـذا الـحَـمَـامَ لَـنَـا ... إلَـى حَـمَـامَـتِـنَـا أو نِـصـفَـهُ فَـقَـدِ

فإنه يُروى بنصب «الحمام» ورفعه؛ فأما النصب، فعلى إعمال ليت في اسم الإشارة والحمام بدل منه، أو عطف بيان عليه أو نعت له، وأما الرفع فعلى إهمال ليت.

وذهب الزجاج في كتابه «الجُمَل» إلى أن جميع هذه الأدوات بمنزلة واحدة، وأنها إذا اقترنت بها «ما» لم يجب إهمالها، بل يجوز فيها الإعمال والإهمال، غير أن الإهمال أكثر في الجميع، أما الإعمال فعلى اختصاصها الأصلي، وأما الإهمال فلِمَا حدث لها من زوال الاختصاص، وذكر الزجاج أن ذلك مسموع في الجميع، قال: «من العرب من يقول: إنما زيدًا قائم، ولعلَّما بكرًا جالسٌ، وكذلك أخواتها: ينصب بها ويلغى «ما» اهـ. وتبعه على ذلك تلميذه الزجَّاجي وابن السرَّاج، وهو الذي يفيده ظاهرُ كلامِ الناظم.

(١) **«وجائز»** خبر مقدم **«رفعك»** رفع: مبتدأ مؤخر، ورفع مضاف، والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله **«معطوفاً»** مفعول به للمصدر **«على منصوب»** جار ومجرور متعلق بمعطوف، ومنصوب مضاف، وقوله: **«إن»** قصد لفظه: مضاف إليه **«بعد»** ظرف متعلق برفع **«أن»** مصدرية **«تستكملا»** تستكمل: فعل =

أي: إذا أُتيَ بعدَ اسمِ «إنَّ» وخَبرِها بعاطفٍ، جازَ في الاسم الذي بعدَه وَجهان:

أَحدُهما: النصبُ عطفاً على اسم «إنَّ» نحوُ: «إنَّ زيداً قائمٌ وعمراً».

والثاني: الرفعُ، نحوُ: «إنَّ زيداً قائمٌ وَعمْرٌو» واخْتُلِفَ فيه[1]؛ فالمشهورُ أنه معطوفٌ على محلِّ اسمِ «إنَّ» فإنَّه في الأصلِ مرفوعٌ، لكونه مبتدأ، وهذا يُشعِرُ به [ظاهرُ] كلامِ المصنِّفِ، وذهبَ قومٌ إلى أنه مبتدأ وخبرُه محذوفٌ، والتقدير: وعَمرٌو كذلك، وهو الصحيح.

فإنْ كانَ العطفُ قبلَ أنْ تستكملَ «إنَّ» ـ أي: قبل أنْ تأخذَ خبرَها ـ تعيَّنَ النصبُ عندَ جمهور النحويين؛ فتقول: إنَّ زيداً وعمراً قائمان، وإنَّكَ وزيداً ذاهبان، وأجازَ بعضُهم الرفع[2].

= مضارع منصوب بأن، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى إن، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة «بعد» إليه، وثمة مفعول لتستكمل محذوف، والتقدير: بعد استكمالها معموليها.

(١) مما لا يستطيع أن يجحدَه واحدٌ من النحاة أنه قد ورد عن العرب في جملة صالحة من الشعر وفي بعض النثر وقوعُ الاسم المرفوع مسبوقًا بالواو بعد اسم إن المنصوب وقبل خبرها، ومنه قول ضابئ بن الحارث البُرجُمي:

فَمَنْ يَكُ أمْسَى بالمَدِينة رَحْلُهُ ... فإنِّيْ وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

ومنه ما أنشدَه ثعلب ولم يعزُه إلى قائل معين:

خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ فإنِّي وأنتُمَا ... وإنْ لم تَبُوحَا بِالهَوَى دَنِفَانِ

وقد ورد في القرآن الكريم آيتان ظاهرهما كظاهر هذين البيتين؛ الأول قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة: ٦٩] والثانية قراءة بعضهم: «إنَّ اللهَ وملائكتُه يُصَلُّون» برفع «ملائكته».

وقد اختلف النحاة في تخريج ذلك؛ فذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع معطوف على اسم إن باعتباره مبتدأ قبل دخول «إن»، وذهب الجمهور من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف، أو خبره المذكور فيما بعد، وخبر «إن» هو المحذوف، وجملة المبتدأ وخبره معطوف على جملة «إن» واسمها وخبرها، وذهب المحقق الرضي إلى أن جملة المبتدأ والخبر حينئذ لا محل لها معترضة بين اسم «إن» وخبرها، وهو حسن؛ لما يلزم على جعلها معطوفة على جملة «إن» واسمها وخبرها من تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه؛ لأن خبر «إنَّ» متأخر في اللفظ أو التقدير عن جملة المبتدأ والخبر، وخبر «إن» جزء من الجملة المعطوف عليها.

(2) أجازه الكسائي مطلقاً تمسُّكاً بظاهر قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ وقراءة بعضهم ﴿(إن الله وملائكتُه)﴾ برفع ملائكتُهُ. «شرح الأشموني» ١/٤٤٦ ــ ٤٤٧.

وذكر في «البحر المحيط» ٧/٢٣٩ أنه قرأ ابن عباس وعبد الوارث عن أبي عمرو برفعها.

١٨٩ ـ وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لكِنَّ وَأَنْ مِنْ دونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وكَأنْ(١)

حُكْمُ «أنَّ» المفتوحة و«لكنَّ» في العطف على اسمهما حكمُ «إنَّ» المكسورةِ؛ فتقولُ: «علمتُ أنَّ زيداً قائمٌ وعَمْرٌو» برفع «عمرو» ونصبِه، وتقولُ: «علمتُ أنَّ زيداً وعَمراً قائمان» بالنصبِ فقَطْ عندَ الجمهورِ، وكذلك تقول: «ما زيد قائماً، لكنَّ عَمراً منطلقٌ وخالداً» بنصبِ خالدٍ ورَفْعِه، و: «ما زيدٌ قائماً لكنَّ عَمراً وخالداً منطلقانِ» بالنَّصبِ فقط.

وأمَّا «لَيْتَ، ولعلَّ، وكأنَّ» فلا يجوزُ معها إلَّا النَّصبُ. [سواءٌ تَقدَّمَ المعطوفُ أو تأخَّرَ]، فتقول: «لَيْتَ زيداً وعمراً قائمان، وليت زيداً قائمٌ وعمراً» بنصب «عمرو» في المثالين، ولا يجوز رفعه(2)، وكذلك«كأنَّ؛ ولعلَّ»؛ وأجازَ الفرَّاءُ الرَّفْعَ فيه ـ متقدِّماً ومتأخِّراً ـ مع الأَحْرُفِ الثلاثة.

١٩٠ ـ وَخُفِّفَتْ إنَّ فَقَلَّ العَمَلُ وَتَلْزَمُ اللَّامُ إذا ما تُهْمَلُ(٣)

١٩١ ـ وَرُبَّما اسْتُغْنيَ عَنْها إنْ بَدا ما ناطِقٌ أَرادَهُ مُعْتَمِدا(٤)

---

(١) «وألحقت» الواو عاطفة، ألحق: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث «بإن» جار ومجرور متعلق بألحق «لكن» قصد لفظه: نائب فاعل لألحق «وأن» معطوف على لكن «من دون» جار ومجرور متعلق بألحق أيضاً، ودون مضاف، و«ليت» قصد لفظه: مضاف إليه «لعل، وكأن» معطوفان على ليت.

(2) لزوال معنى الابتداء معها.

(٣) «وخففت» الواو عاطفة، خفف: فعل ماضي مبني للمجهول، والتاء للتأنيث «إن» نائب فاعل خفف «فقل» الفاء عاطفة، قل: فعل ماض معطوف بالفاء على خفف «العمل» فاعل لقل «وتلزم» فعل مضارع «اللام» فاعل «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «تهمل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «إن» المخففة، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إذا ما تهمل إن التي خففت لزمتها اللام.

(٤) «وربما» الواو عاطفة، رب: حرف تقليل، وما كافة «استغني» فعل ماض مبني للمجهول «عنها» جار ومجرور نائب عن الفاعل لاستغني، والضمير المجرور محلًّا عائد على اللام المحدث عنها بأنها تلزم عند تخفيف إن في حالة إهمالها «إن» شرطية «بدا» فعل ماض فعل الشرط «ما» اسم موصول فاعل بدا «ناطق» مبتدأ، وهو فاعل في المعنى، فلذا جاز أن يبتدأ به مع كونه نكرة «أراده» أراد: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ناطق، والهاء مفعول به، والجملة من أراد وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول «معتمداً» حال من الضمير المستتر في «أراد».

إذا خُفِّفتْ «إنَّ» فالأكثرُ في لسانِ العَرَبِ إهمالُها[(1)]؛ فتقولُ: «إنْ زَيْدٌ لَقائِمٌ» وإذا أُهمِلَتْ لزمتْها اللّامُ فارقَةً بينَها وبينَ «إنِ» النافيةِ، ويقلُّ إعمالُها، فتقولُ: «إنْ زَيْداً قائمٌ» وحَكَى الإعمالَ سيبويه والأخفشُ رحمهما الله تعالى[(٢)]، فلا تلزمها حينئذٍ اللّامُ؛ [لأنها لا تلتبسُ والحالَةُ هذهِ بالنافية]، لأن النافيةَ لا تنصبُ الاسمَ وترفَعُ الخبرَ، وإنما تلتبسُ بإنِ النافيةِ إذا أُهمِلَتْ ولم يظهرِ المقصودُ [بها]، فإنْ ظَهَرَ المقصودُ [بها] فقد يُسْتَغْنَى عن اللّام، كقوله: [الطويل]

ش١٠٣ ـ وَنَحْنُ أُباةُ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مالِكٍ ... وَإنْ مـالِـكٌ كـانَـتْ كِـرامَ الـمَـعـادِنِ[(٣)]

---

(1) لزوال اختصاصها بالأسماء. قاله في «البهجة» ص١٢٤.

(٢) على الإعمال في حال التخفيف ورد قوله تعالى: (وإنْ كُلًّا لَمَا لَيُوفِّيَنَّهُم رَبُّكَ أعمَالَهُم) [هود: ١١١] [وهي قراءة أبيّ بن كعب] في قراءة من قرأ بسكون نون «إن» وتخفيف ميم «لما»، **وفي هذه الآية على هذه القراءة إعرابان:**

أولهما: أن «إنْ» مؤكِّدة مخفَّفة من الثقيلة «كُلًّا» اسم إن المخففة «لما» اللام لام الابتداء، وما اسم موصول بمعنى الذين خبر إن المؤكدة المخففة «ليوفينهم» اللام واقعة في جواب قسم محذوف، يوفي: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، وضمير الغائبين العائد على الذين مفعول أول، و«ربك» رب: فاعل يوفي، ورب مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه، وأعمال: مفعول ثان ليوفي، وأعمال مضاف، وضمير الغائبين العائد على الذين مضاف إليه، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف، وتقدير الكلام: وإن كلًّا لَلذين واللهِ ليوفينهم ربك أعمالهم، والجملة القسمية لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

ويرد على هذا الإعراب أن جملة القسم إنشائية، وجملة الصلة يجب أن تكون خبرية معهودة، وقد أجاب ابن هشام عن هذا في كتابه «المغني» بأن صلة الموصول في الحقيقة هي جملة جواب القسم لا جملة القسم؛ وجملة جواب القسم خبرية لا إنشائية.

والإعراب الثاني: أن «إن» مؤكدة مخففة «كلًّا» اسم إن «لَمَا» اللام لام الابتداء، وما زائدة «ليوفينهم» اللام مؤكدة للّام الأولى، ويوفي فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والضمير مفعول به أول «ربك» فاعل ومضاف إليه، و«أعمالهم» مفعول ثان ومضاف إليه، والجملة من الفعل المضارع ومفعولَيه في محل رفع خبر إن المؤكدة المخففة.

(٣) البيت للطِّرِمَّاح الحكمِ بن حكيم، وكنيته «أبو نفر» وهو شاعر طائي، وستعرف نسبه في بيان لغة البيت.

اللغة: «ونحن أباة الضيم» يروى في مكانه: «أنا ابن أباة الضيم» وأباة: جمع آب اسم فاعل من أبى يأبى؛ =

التقدير: وإنْ مالكٌ لكانَتْ، فَحُذِفَتِ اللَّامُ لأنها لا تلتبسُ بالنافية؛ لأنَّ المعنى على الإثبات، وهذا هو المرادُ بقوله: «وربما استُغني عنها إنْ بَدا.. إلى آخر البيت».

واختلف النَّحويون في هذه اللَّام: هل هي لامُ الابتداءِ أُدخِلَتْ للفَرْقِ بين «إنِ» النافية و«إنِ» المخفَّفةِ من الثقيلة، أم هي لامٌ أخرى اجْتُلِبَتْ للفَرْقِ؟ وكلامُ سيبويه يدلُّ على أنها لامُ الابتداءِ دَخَلَتْ للفَرْقِ[1].

= أي امتنع، تقول: أمرت فلانًا أن يفعل كذا فأبى، تريد أنه امتنع أن يفعله، والضيم: الظلم «مالك» هو اسم قبيلة الشاعر، فإن الطرماح هو الحكم بن حكيم بن نفر بن قيس بن جحدر بن ثعلبة بن عبد رضا بن مالك بن أبان بن عمرو بن ربيعة بن جرول بن ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيِّئ «كرام المعادن» طيبة الأصول شريفة المحتد.

الإعراب: «**ونحن**» مبتدأ «**أباة**» خبر المبتدأ، وأباة مضاف، و«**الضيم**» مضاف إليه «**من آل**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان، أو حال من الخبر، وآل مضاف، و«**مالك**» مضاف إليه «**وإن**» مخففة من الثقيلة مهملة «**مالك**» مبتدأ «**كانت**» كان: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مالك باعتبار القبيلة، والتاء تاء التأنيث «**كرام**» خبر كان، وكرام مضاف، و«**المعادن**» مضاف إليه، والجملة من كان واسمِها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو مالك الذي تقدمت عليه «إن» المخففة وأُهملت.

الشاهد فيه: قوله: «وإن مالك كانت.. إلخ» حيث ترك لام الابتداء التي تُجتلب في خبر «إن» المكسورة الهمزة المخففة من الثقيلة عند إهمالها، فُرقانًا بينها وبين «إن» النافية، وإنما تركها هنا اعتمادًا على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع، وثقة منه بأنه لا يمكن توجيهه إلى الجحد، بقرينة أن الكلام تمدح وافتخار، وصدر البيت واضح في هذا، والنفي يدل على الذم؛ فلو حمل عجز البيت عليه لتناقض الكلام واضطرب، ألا ترى أنك لو حملت الكلام على أن «إن» نافية لكان معنى عجز البيت: وليست مالك كرام المعادن، أي: فهي قبيلة دنيئة الأصول؛ فيكون هذا ذمًّا ومتناقضًا مع ما هو بصدده، فلما كان المقام مانعًا من جواز إرادة النفي، ارتكن الشاعر عليه فلم يأتِ باللام، فالقرينة ههنا معنوية.

ومثل هذا البيت في اعتماد الشاعر على القرينة المعنوية قولُ الشاعر:

إن كُنتُ قَاضِيَ نَحبِي يومَ بينِكُمُ ... لَو لَم تَمُنُّوا بوعدٍ غَيرِ مكذُوبِ

ألا ترى أنه في مكان إظهار الألم وشكوى ما نزل به من فراق أحبابه؟ فلو حملت «إن» في صدر البيت على النفي، فسد المعنى ولم يستقم الكلام.

(1) «الكتاب» ٢/ ١٣٤.

وتظهرُ فائدةُ هذا الخلافِ في مسألةٍ جَرَتْ بين ابنِ أبي العافيةِ وابنِ الأَخْضَرِ؛ وهي قولُه ﷺ: «**قَدْ عَلِمْنا إنْ كُنْتَ لَمؤْمِنًا**»[1] فمن جَعَلَها لامَ الابتداءِ أَوْجَبَ كَسْرَ «إنْ»[2] ومَنْ جَعَلَها لاماً أخرى اجْتُلِبَتْ للفرق، فَتَحَ أنْ[3]. وجَرَى الخلافُ في هذه المسألةِ قبلَهما بين أبي الحسن عليِّ بن سليمانَ البغداديِّ الأخفشِ الصغيرِ، وبينَ أبي عليٍّ الفارسيِّ؛ فقالَ الفارسيُّ: هي لامٌ غيرُ لامِ الابتداءِ اجْتُلِبَتْ للفَرْقِ، وبه قال ابنُ أبي العافية، وقال الأخفشُ الصغيرُ: إنما هي لامُ الابتداءِ أُدخِلَتْ للفرق، وبه قال ابنُ الأخضر[٤].

---

(1) هي قطعةٌ من حديث أسماء عن النبي ﷺ قال: «ما من شيءٍ لم أكن أُريتُهُ إلا رأيتُهُ في مقامي حتى الجنة والنار، فأوحيَ إليَّ أنكم تُفْتَنُون في قبوركم مثل» . أو «قريبَ» لا أدري أيَّ ذلك قالت أسماء. «من فتنة المسيح الدجال، يُقال: ما علمُكَ بهذا الرجل؟ فأما المؤمن» . أو «الموقن» لا أدري بأيّهما قالت أسماء. «فيقول: هو محمد رسول الله جاءنا بالبينات والهدى فأَجبْنا واتبعْنا، هو محمدٌ. ثلاثاً. فيقال: نَمْ صالحاً، قد علمنا إن كنتَ لموقناً به . . .» الحديثَ.

هذه الرواية للبخاري (٨٦) وفي مواضعَ أخرى من «صحيحه».

وفي رواية مالك في «الموطأ» (٦٠٤): «قد علمنا إن كنتَ لمؤمناً». وكذا في «صحيح ابن حبان» (٣١١٤).

وفي رواية «المعجم الكبير» للطبراني ٢٤/ (٣١٣): «قد علمنا أنْ كنتَ لمؤمناً».

(2) إنْ مخففة مهملة، وعلم: معلّقٌ عن العمل لفظاً بلام الابتداء. جملة «كنت لمؤمناً» سدَّت مسدَّ معمولَي «علم» المعلّق في محل نصب.

(3) هي رواية «المعجم الكبير» للطبراني كما أسلفتُ لك. والكسر رواية البخاري ومالك وابن حبان.

(٤) قد علمتَ فيما مضى أن لام الابتداء لا تدخلُ إلا على المبتدأ أو على ما أصله المبتدأ، وأنها تدخل في باب «إن» على الخبر أو معموله أو ضمير الفصل، وعلمت أيضًا أنها لا تدخل على خبر «إن» إلا إذا كان مثبتًا متأخرًا غير ماض متصرف خالٍ من قد، ولو أنك نظرت في شواهد هذه المسألة لوجدت هذه اللام الفارقة بين «إن» النافية والمخففة من الثقيلة تدخل على مفعول ليس أصله مبتدأً ولا خبرًا، كما في قول عاتكة بنت زيد بن عمرو، وسيأتي شرحه:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلتَ لَمُسلِماً ... حَلَّت عَلَيكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ

وهو الشاهد رقم ١٠٤ ويأتي قريبًا جدًّا.

وتدخل على الماضي المتصرف الذي لم يسبقه «قد» نحو قولك: إن زيد لقام. وتدخل على المنصوب المؤخر عن ناصبه، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَـٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢] فلما كان شأن اللّام التي تدخل لأجل الفرق بين المخففة المؤكدة والنافية غيرَ شأن لام الابتداء، كان القول بأن إحداهما غير الأخرى أصحُّ نظرًا وأقوم حجة، فمذهب أبي عليٍّ الفارسيِّ الذي أخذ به ابن أبي العافية مذهب مستقيم في غاية الاستقامة.

١٩٢ ـ وَالفِعْلُ إنْ لَمْ يكُ ناسِخاً فَلا ... تُلْفيهِ غالِباً بِإنْ ذي موصَلا[١]

إذا خُفِّفَتْ «إنَّ» فَلا يَليها من الأفْعالِ إلّا الأفعالُ الناسخَةُ للابتداء[2]، نحو: كان وأخواتها، وظَنَّ وأخواتها، قال الله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣] وقال الله تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾ [القلم: ٥١] وقال الله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢] ويقلُّ أنْ يليها غيرُ النّاسخِ، وإليه أشارَ بقوله: «غالباً» ومنه قولُ بَعْضِ العَرَبِ: «إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ، وَإنْ يَشينُكَ لَهِيَهْ» وقولهم: «إنْ قَنَّعْت كاتِبَكَ لَسَوْطاً» وأجاز الأخفش «إنْ قامَ لأنا»[٣].

ومنه قول الشاعر: [الكامل]

ش١٠٤ ـ شَلَّتْ يَمينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً ... حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقوبَةُ المُتَعَمِّدِ[٤]

---

(١) «والفعل» مبتدأ «إن» شرطية «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وهو فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل «ناسخاً» خبر يك «فلا» الفاء لربط الجواب بالشرط، ولا: نافية «تلفيه» تلفي: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول لتلفي، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فأنت لا تلفيه، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط «غالباً» حال من الهاء في «تلفيه» السابق «بإن» جار ومجرور متعلق بقوله: «موصلاً» الآتي «ذي» نعت لإن «موصلاً» مفعول ثانٍ لتلفي.

(2) لأن هذه النواسخ تختصّ بالدخول على المبتدأ والخبر، فكأنها قد عُوِّضت بها «إنْ» المخففة التي زال اختصاصُها بالدخول على المبتدأ والخبر بتخفيفها، وذلك مراعاةً لأصلها.

(٣) **ههنا أربع مراتب:**

أولاها: أن يكون الفعل ماضيًا ناسخًا، نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]، ونحو: ﴿إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ﴾ [الصافات: ٥٦].

والثانية: أن يكون الفعل مضارعًا ناسخًا، نحو: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم: ٥١]، ونحو: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦].

والثالثة: أن يكون ماضيًا غير ناسخ، نحو قول عاتكة: «إن قتلت لمسلمًا».

والرابعة: أن يكون الفعل مضارعًا غير ناسخ، نحو قول بعض العرب: «إن يَزِينك لَنفسك، وإن يَشينك لَهِيَه». وهي مرتبة على هذا الترتيب الذي سقناها به، ويجوز القياس على كل واحدة منها عند الأخفش، ومنع جمهور البصريين القياس على الثالثة والرابعة.

(٤) البيت لعاتكةَ بنتِ زيد بن عمرو بن نُفَيل القرشية العَدَوية، ترثي زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه، وتدعو على عمرو بن جُرموز قاتلِه. =

١٩٣ ـ وَإنْ تُخَفَّفْ «أنَّ» فاسْمُها اسْتَكَنْ وَالخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ[(١)]

إذا خُفِّفتْ أنَّ [المفتوحةُ] بَقِيَتْ على ما كانَ لَها من العَمَلِ[(2)]، لكنْ لا يكونُ اسمُها إلا ضميرَ الشَّأنِ محذوفاً[(٣)]، وخبرُها لا يكونُ إلا جملة، وذلك نحو: «عَلِمتُ أنْ زَيْدٌ قائم» فـ «أنْ» مُخَفَّفة من الثقيلة، واسْمُها ضميرُ الشَّأنِ، وهو محذوفٌ[(4)]، [والتقدير: أنَّهُ، و«زَيْدٌ

= **اللغة**: «شلت» بفتح الشين، وأصل الفعل: شللت، بكسر العين التي هي اللام الأولى، والناس يقولونه بضم الشين على أنه مبني للمجهول؛ وذلك خطأ «حلَّت عليك» أي: نزلت، ويُروى مكانَه: «وجبت عليك».

الإعراب: «**شلت**» شل: فعل ماض، والتاء للتأنيث «**يمينك**» يمين: فاعل شل؛ ويمين مضاف، والكاف مضاف إليه «**إن**» مخففة من الثقيلة «**قتلت**» فعل وفاعل «**لمسلمًا**» اللام فارقة، مسلماً: مفعول به لقتل «**حلت**» حل: فعل ماض، والتاء للتأنيث «**عليك**» جار ومجرور متعلق بحل «**عقوبة**» فاعل لحل، وعقوبة مضاف، و«**المتعمد**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «إن قتلت لمسلمًا» حيث ولي «إن» المخففة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ، وهو «قتلت» وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش.

(١) «**وإن**» شرطية «**تخفف**» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط «**أن**» قصد لفظه: نائب فاعل لتخفف «**فاسمها**» الفاء لربط الجواب بالشرط، اسم: مبتدأ، واسم مضاف، والضمير مضاف إليه «**استكن**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسمها، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط «**والخبر**» مفعول مقدم على عامله وهو قوله: «اجعل» الآتي «**اجعل**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**جملة**» مفعول ثان لاجعل «**من بعد**» جار ومجرور متعلق باجعل، وبعد مضاف، و«**أن**» قصد لفظه: مضاف إليه.

(2) نقل السيوطي في «البهجة» ص١٢٥ عن الناظم في «شرح الكافية» قوله: ولا يبطُلُ عملُها بخلاف المكسورة؛ لأنها أشبَهُ بالفعل منها.

(٣) الذي اشترط في أن المخففة أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفًا من النحاة هو ابن الحاجب، فأما الناظم والجمهور فلم يشترطوا فيه ذلك؛ لأنهم رأوا أن ضمير الشأن خارج عن القياس، فلا يُحمل الكلام عليه ما وُجد له وجه آخر، ومن أجل ذلك قدَّر سيبويه رحمه الله في قوله تعالى: ﴿أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ﴾ [الصافات: ١٠٤ ـ ١٠٥]: أنكَ يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا.

(4) قال المرادي في «شرحه» ١/ ٥٣٩: وتجوّز المصنف [أراد: الناظم] في قوله: «استكن»، لأن الضمير المنصوبَ لا يستكنّ، والحرفُ لا يستكنُّ فيه الضمير، وإنما هو محذوفٌ لا مستكن.

وقال السيوطي في «البهجة» ص١٢٥: استكن: أي: حُذِف.

وقال الأشموني ١/ ٤٥٣: استكنّ: بمعنى حُذِفَ من اللفظ وجوباً، ونُوِيَ وجودُه، لا أنها تحملتهُ؛ لأنها =

قائمٌ» جملة في موضع رفع خبر «أنْ» والتقديرُ]: عَلِمْتُ أنهُ زَيْدٌ قائم، وقد يبرزُ اسمُها وهو غيرُ ضميرِ الشَّأْنِ(1)، كقوله: [الطويل]

ش١٠٥ ـ فَلَوْ أنْكِ في يَوْمِ الرَّخاءِ سَأَلْتِني ... طَـلاقَـكِ لَـمْ أَبْـخَـلْ وَأَنْـتِ صَـديـقُ(٢)

= حرفٌ، وأيضاً فهو ضمير نصب، وضمائر النصب لا تستكن.

وقال المكودي في «شرحه» ص٨٠: وتجوّز في قوله: «استكن»، وإنما هو محذوفٌ؛ إذ لا يستكن الضميرُ إلا في الفعل أو ما أُجريَ مُجراه.

(1) قوله: وقد يبرز اسمُها... وقول السيوطي في «البهجة» ص١٢٦: وقد يظهر اسمُها...
مما يُوحي بكونه وجهاً، ولكنّ أكثر النحاة على أن هذا الظهور لا يكون إلا شذوذاً، أو لضرورة الشعر.
يُنظَر: «أوضح المسالك» ١/ ٣٣١، «شرح المقاصد والمسالك» ١/ ٥٣٨، «شرح الأشموني» ١/ ٤٥٤.

(٢) البيت مما أنشده الفراء ولم يعزُه إلى قائل معيَّن.

اللغة: «أنك» بكسر كاف الخطاب؛ لأن المخاطب أنثى، بدليل ما بعده، والتاء في «سألتني» مكسورة أيضًا لذلك «صديق» يجوز أن يكون فعيلاً بمعنى مفعول، فيكون تذكيره مع أن المراد به أنثى قياسًا؛ لأنَّ فعيلاً بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد وغيره غالبًا، كجريح وقتيل، ويجوز أن يكون فعيلاً بمعنى فاعل، ويكون تذكيره مع المؤنث جاريًا على غير القياس؛ والذي سهَّل ذلك فيه أنه أشبه في اللفظ فعيلاً بمعنى مفعول، أو أنهم حملوه على «عدو» الذي هو ضده في المعنى؛ لأن من سَنَنِهم أن يحملوا الشيء على ضدِّه، كما يحملونه على مثله وشبيهه.

المعنى: لو أنك سألتني إخلاءَ سبيلك قبل إحكام عقدة النكاح بيننا، لم أمتنع من ذلك، ولبادرت به مع ما أنت عليه من صدق المودة لي، وخص يوم الرخاء لأن الإنسان قد لا يَعِزُّ عليه أنْ يفارق أحبابه في يوم الكرب والشدة.

الإعراب: «**فلو**» لو: شرطية غير جازمة «**أنك**» أن: مخففة من الثقيلة، والكاف اسمها «**في يوم**» جار ومجرور متعلق بقوله: «سألتني» الآتي، ويوم مضاف، و«**الرخاء**» مضاف إليه «**سألتني**» فعل وفاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول أول «**طلاقك**» طلاق: مفعول ثان لسأل، وطلاق مضاف، والكاف مضاف إليه «**لم**» حرف نفي وجزم وقلب «**أبخل**» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة جواب الشرط غير الجازم، فلا محل لها من الإعراب «**وأنت**» الواو واو الحال، أنت: ضمير منفصل مبتدأ «**صديق**» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «أنك» حيث خففت «أن» المفتوحة الهمزة وبرز اسمها وهو الكاف، وذلك قليل، والكثير عند ابن الحاجب ـ الذي جرى الشارح على رأيه ـ أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستتار، وأن يكون خبرها جملة. =

١٩٤ ـ وَإنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعا ... وَلَـمْ يَـكُـنْ تَـصْـرِيـفُـهُ مُـمْـتَـنِـعـا[١]

١٩٥ ـ فالأحْسَنُ الفَصْلُ بِقَدْ أو نَفْيٍ اوْ ... تَـنْـفـيـسٍ اوْ لَـوْ وَقَـلـيـلٌ ذِكْـرُ لَـوْ[٢]

إذا وقع خَبَرُ «أنِ» المخفَّفةِ جملةً اسميةً لم يَحتجْ إلى فاصل[3]؛ فتقول: «علمتُ أنْ زَيْدٌ قائم» من غير حرفٍ فاصِلٍ بين «أنْ» وخبرِها، إلا إذا قُصِدَ النفي؛ فيفصل بينهما بحرف [النفي]، كقوله تعالى: ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٨].

وإنْ وقعَ خبرُها جملةً فعليةً، فلا يخلو: إما أنْ يكونَ الفعلُ متصَرِّفاً، أو غير متصرِّفٍ.

= **واعلم** أن الاسم إذا كان محذوفًا ـ سواء أكان ضمير شأن أم كان غيره ـ فإن الخبر يجب أن يكون جملة.

أما إذا كان الاسم مذكورًا شذوذًا كما في هذا الشاهد، فإنه لا يجب في الخبر أن يكون جملة، بل قد يكون جملة كما في البيت، وقد يكون مفردًا، وقد اجتمع مع ذكر الاسم كون الخبر مفردًا وكونه جملة في قول جنوب بنت العجلان من كلمة ترثي فيها أخاها عمرو بن العجلان:

لَـقَـد عَـلِـمَ الـضَّـيْـفُ والـمُـرمِـلُـونَ ... إذا اغـبَـرَّ أُفْـقٌ وَهَـبَّـتْ شـمَـالا

بِـأنْـكَ رَبـيـعٌ وغَـيْـثٌ مَـرِيـعٌ ... وأنْـكَ هُـنَـاكَ تَـكُـونُ الـثِّـمَـالا

ألا ترى أنه خفف «أن» وجاء بها مرتين مع اسمها، وخبرها في المرة الأولى مفرد، وذلك قوله: «بأنك ربيع» وخبرها في المرة الثانية جملة، وذلك قوله: «وأنك تكون الثمالا».

(١) **«وإن»** شرطية **«يكن»** فعل مضارع ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر **«فعلاً»** خبر يكن **«ولم»** الواو واو الحال، لم: حرف نفي وجزم وقلب **«يكن»** فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل، أو إلى الخبر **«دعا»** قصر للضرورة: خبر يكن المنفي بلم، والجملة من يكن المنفي بلم واسمه وخبره في محل نصب حال **«ولم»** الواو عاطفة، لم: حرف نفي وجزم وقلب **«يكن»** فعل مضارع ناقص مجزوم بلم **«تصريفه»** تصريف: اسم يكن، وتصريف مضاف، والهاء مضاف إليه **«ممتنعاً»** خبر يكن الأخير.

(٢) **«فالأحسن»** الفاء واقعة في جواب الشرط الواقع في أول البيت السابق، الأحسن: مبتدأ **«الفصل»** خبر المبتدأ **«بقد»** جار ومجرور متعلق بقوله: «الفصل» **«أو نفي، أو تنفيس، أو لو»** كل واحد منها معطوف على «قد» **«وقليل»** الواو عاطفة، أو للاستئناف، وقليل: خبر مقدم **«ذكر»** مبتدأ مؤخر، وذكر مضاف، و**«لو»** قصد لفظه: مضاف إليه.

(3) وذلك لأمن اللّبس بينها وبين «أنْ» المصدرية، ومثلُ ذلك إذا كانت الجملة فعليةً فعلها جامدٌ، أو شرطيٌّ، أو دعاء كما سيأتي.

فإنْ كان غيرَ متصرِّف لم يُؤْتَ بفاصل، نحو قولهِ تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩] وقولهِ تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

وإنْ كانَ متصرِّفاً، فلا يخلو: إما أنْ يكونَ دعاءً أو لا، فإن كان دعاء لم يفصل، كقوله تعالى: ﴿والخامِسةَ أَنْ غَضِبَ اللهُ عليها﴾ [النور: ٩] في قراءة مَنْ قرأ: «غَضِبَ» بصيغة الماضي[1]. وإن لم يكن دعاءً، فقال قوم: يجب أن يُفْصَل بينهما إلَّا قليلاً، وقالَتْ فرقةٌ، منهم المصنِّفُ: يجوزُ الفَصْلُ وتركُه، والأَحْسَنُ الفَصْلُ[2].

---

(١) هو قول الكوفيين الذين لا يشترطون أن تُسبَق «أنْ» المخففة بعلم أو ظنّ.

وقد قال ابن الجزري في «النشر» ٢/٢٥٢: واختصّ نافعٌ بكسر الضاد وفتح الباء من «غضب» ورفع الجلالة بعدَهُ.

(٢) مما ورد فيه الخبر جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء ولم يُفصل بفاصل من هذه الفواصل ـ سوى ما سينشده الشارح ـ قول النابغة الذبياني:

فَلَمَّا رَأى أنْ ثَمَّرَ اللهُ مَالَهُ ... وأثَّلَ مَوجُودًا وَسَدَّ مَفَاقِرَهْ

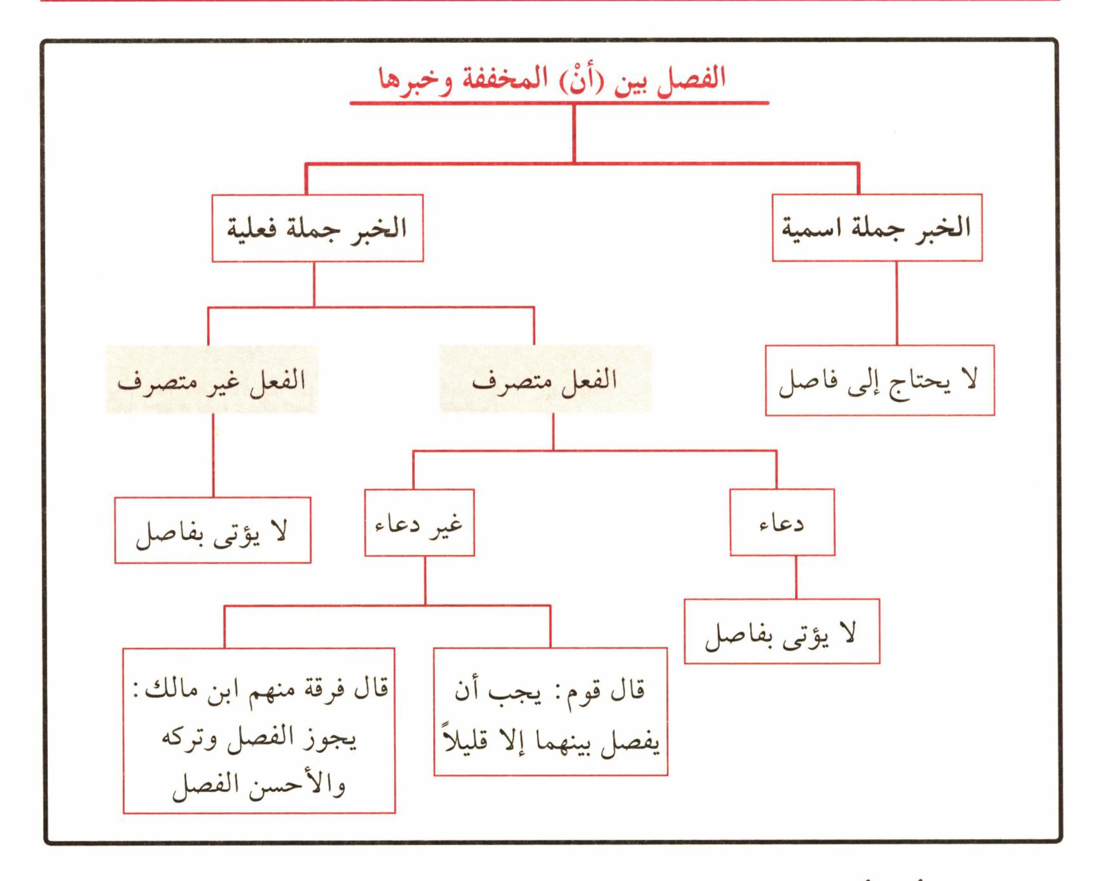
أَكَبَّ على فَأْسٍ يُحِدُّ غُرابَها ... مُذَكَّرَةٍ مِنَ المَعَاوِلِ بَاتِرَهْ

فأنْ: مخفَّفة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف، ثمر: فعل ماض، والله: فاعل، ومال: مفعول به لثمر، و«مال» مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه، وجملة الفعل الماضي وفاعلِهِ في محل رفع خبر أن، وهذا الفعل: ماض، غير دعاء، ولم يفصل. وممن قال بوجوب الفصل: الفرّاء وابنُ الأنباري.

وقَدِ اختلفَ العلماءُ في السبب الذي دعا إلى هذا الفصل؛ فذهب الجمهور إلى أن هذا الفصل يكون للتفرقة بين أن المخففة من الثقيلة وأن المصدرية. وعلى هذا ينبغي أن يقسم الفصل إلى قسمين: واجب، وغير واجب؛ فيجب إذا كان الموضع يحتملهما، ولا يجب إذا كان مما تتعين فيه إحداهما، كما فيما بعد العلم غير المؤول بالظن؛ فإن هذا الموضع يكون لـ«أنْ» المخففة لا غير؛ إلا عند الفراء وابن الأنباري؛ فليس عندهما موضع تتعين فيه المخففة، ولذلك أوجبا الفصل بواحد من هذه الأشياء للتفرقة دائمًا.

وقال قوم: إن المقصود بهذا الفصل جبر الوَهْن الذي أصاب أن المؤكدة بتخفيفها.

ويشكل على هذا أن الوهن موجود إذا كان الخبر جملة اسمية، أو جملة فعلية فعلها جامد أو دعاء، فلماذا لم يُجبر الوهن مع شيء من ذلك؟!



والفاصلُ أحدُ أربعةِ أشياء:

الأول: «قد» كقوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣].

الثاني: حرف التنفيس، وهو السين أو سوف؛ فمثالُ السينِ قولُه تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠] ومثالُ «سَوْفَ» قول الشاعر: [الكامل]

ش١٠٦ ـ واعْلَمْ فَعِلمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ ... أَن سَوْفَ يَأْتي كلُّ ما قُدِرا[1]

---

(١) هذا البيت أنشده أبو علي الفارسي وغيره ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين، والبيت من الكامل، وقد وهم العيني رحمه الله في زعمه أنه من الرجز المسدس.

الإعراب: «**واعلم**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**فعلم**» مبتدأ، وعلم مضاف، و«**المرء**» مضاف إليه «**ينفعه**» ينفع: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على «علم» والهاء مفعول به لينفع، والجملة من ينفع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «**أن**» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف وجوباً «**سوف**» حرف تنفيس «**يأتي**» فعل مضارع «**كل**» فاعل يأتي، والجملة من الفعل =

الثالث: النفي، كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩] وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ [القيامة: ٣] وقولِه تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧].

الرابع: «لو» وقَلَّ مَن ذَكَرَ كونَها فاصلةً من النَّحويين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ﴾ [الجن: ١٦] وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٠٠][1].

ومما جاء بدون فاصِلٍ قولُه: [الخفيف]

ش١٠٧ ـ عَلِموا أَن يُؤَمَّلُونَ فَجادُوا ... قَبْلَ أن يُسْأَلوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ[2]

= والفاعل في محل رفع خبر «أن» وكل مضاف، و«**ما**» اسم موصول مضاف إليه «**قدرا**» قدر: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على «ما» والجملة من قُدر ونائبِ فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله: «أن سوف يأتي» حيث أتى بخبر «أن» المخففة من الثقيلة جملة فعلية وليس فعلها دعاء، وقد فصل بين «أن» وخبرها بحرف التنفيس، وهو «سوف».

ومثل هذا البيت قول الفرزدق:

أَبِيْتُ أُمَنِّي النَّفْسَ أنْ سَوْفَ نَلتَقِي ... وَهَلْ هُوَ مَقْدُورٌ لِنَفْسِيْ لِقَاؤُهَا

(١) هذه الفواصل الأربعة منها ما يختص بالفعل الماضي، وهو «قد»، ومنها ما يختصُّ بالمضارع، وهو: «لم، ولن، والتنفيس»، ومنها ما هو مشترك بينهما، وهو «لو».

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لا يُعلمُ قائلها.

الإعراب: «**علموا**» فعل وفاعل «**أن**» مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف «**يؤملون**» فعل مضارع مبني للمجهول، وواو الجماعة نائب فاعل، والجملة في محل رفع خبر «أن» المخففة «**فجادوا**» الفاء عاطفة، وجادوا: فعل وفاعل، والجملة معطوفة على جملة علموا «**قبل**» ظرف متعلق بجاد «**أن**» مصدرية «**يسألوا**» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن المصدرية، وواو الجماعة نائب فاعل، وقبل مضاف، و«**أن**» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مضاف إليه «**بأعظم**» جار ومجرور متعلق بجاد، وأعظم مضاف، و«**سؤل**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «أن يؤملون» حيث استعمل فيه «أن» المخففة من الثقيلة، وأعملها في الاسم الذي هو ضمير الشأن المحذوف، وفي الخبر الذي هو جملة «يؤملون» ومع أن جملة الخبر فعلية فعلها متصرف غير دعاء لم يأت بفاصل بين «أن» وجملة الخبر. =

وقولُه تعالى: «لِمَنْ أَرادَ أنْ يُتِمُّ الرَّضَاعة» [البقرة: ٢٣٣] في قراءة مَنْ رفع (يتم) في قول[١]، والقول الثاني: أنَّ «أنْ» ليسَتْ مخفَّفةً من الثقيلةِ، بَلْ هي الناصبةُ للفعلِ المضارعِ، وارتَفعَ «يتمُّ» بعده شذوذاً[٢].

١٩٦ ـ وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أيضاً فَنُوِي مَنْصُوبُها وَثابِتاً أيْضاً رُوِي[٣]

= والاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب الجمهور الذين يذهبون إلى أن «أن» الواقعة بعد علم غير مؤول بالظن تكون مخففة من الثقيلة لا غير، فأما على مذهب الفراء وابن الأنباري اللذين لا يريان للمخففة موضعًا يخصها وأوجبا الفصل بواحد من الأمور التي ذكرها الشارح للتفرقة؛ فإنهما ينكران أن تكون «أن» في هذا البيت مخففة من الثقيلة، ويزعمان أنها هي المصدرية التي تنصب المضارع، وأنها لم تنصبه في هذا البيت كما لم تنصبه في قول الشاعر:

أنْ تَقرآنِ على أسمَاءَ ويحَكُما مِنِّي السَّلامَ وألَّا تُشعِرَا أَحَدا

وكما لم تنصبه في قوله تعالى: «لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ» في قراءة من قرأ برفع «يتم»، وكما لم تنصبه في حديث البخاري عن عائشة رضي الله تعالى عنها (٦/ ١٢٠ المطبعة السلطانية، [وهو برقم: ٤٧٩٦]): قال رسول الله ﷺ: «**وما منعك أن تأذنينَ لَهُ؟! عَمُّكِ**» إلا أنه قد يقال: إنه لا يجوز على مذهبهما أيضًا أن تكون «أن» في البيت الشاهد مصدرية مهملة، من قِبَل أن الشاعر قد قال بعد ذلك: «قبل أن يسألوا» فنصب الفعل بحذف النون، فدل ذلك على أن لغة هذا القائل النصب بأن المصدرية، فيكون هذا قرينة على أن «أن» الأولى مخففة من الثقيلة، فإن من البعيد أن يجمع الشاعر بين لغتين في بيت واحد.

(١) قال في «البحر المحيط» ٢/ ٢٢٣: وقُرِئ: ﴿(أن يتمُّ)﴾ برفع الميم، ونسبها النحويون إلى مجاهد.

(٢) قد ذكر العلماء أن هذه لغة لجماعة من العرب؛ يهملون «أن» المصدرية كما أن عامة العرب يهملون «ما» المصدرية فلا ينصبون بها، وأنشدوا على ذلك شواهد كثيرة، وتحقيق هذا الموضوع على الوجه الأكمل مما لا تتَّسع له هذه العُجالة، ولكنا قد ذكرنا لك في شرح الشاهد السابق بعض شواهد من القرآن الكريم ومن الحديث الصحيح ومن الشعر.

(٣) «وخففت» الواو عاطفة، خفف: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء تاء التأنيث «كأن» قصد لفظه: نائب فاعل لخفف «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «فنوي» الفاء عاطفة، نوي: فعل ماض مبني للمجهول «منصوبها» منصوب: نائب فاعل نوي، ومنصوب مضاف، والضمير مضاف إليه «وثابتاً» الواو عاطفة، ثابتاً: حال مقدم على صاحبه وهو الضمير المستتر في قوله: «روي» الآتي، «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «روي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منصوبها.

إذا خُفِّفتْ «كأَنَّ» نُوِيَ اسمُها وأُخبِرَ عنها بجملةٍ اسمية(١)، نحوُ: «كأَنْ زَيْدٌ قائمٌ»(2) أو جملةٍ فعليةٍ مُصَدَّرَة بـ«لم»(٣) كقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤] أو مُصَدَّرَة بـ «قَدْ» كقول الشاعر:

أَفِـدَ الـتَّـرَحُّـلُ غَـيْـرَ أَنَّ رِكـابَـنـا   لَـمَّـا تَـزُلْ بِـرِحـالِـنـا وَكـأَنْ قَـدِ [٢](٤)

أي: «وكأَنْ قَدْ زالَتْ» فاسْمُ «كأنْ» في هذه الأمثلةِ محذوفٌ، وهو ضميرُ الشأنِ، والتقدير: كأنْهُ زَيْدٌ قائمٌ، وكأَنْهُ لم تَغْنَ بالأمْسِ، وكأَنْه قَدْ زالَتْ، والجملَةُ التي بعدَها

---

(١) لم يستشهد الشارح هنا لمجيء خبر «كأن» جملة اسمية، ومن شواهد ذلك قول الشاعر (ش١٠٨) في رواية أخرى غير التي ذكرها الشارح في إنشاد البيت، ولكنه أشار إليها بعد:

وَصَـدرٌ مُـشـرِقُ الـلَّـونِ   كـأنْ ثَـديَـاهُ حُـقَّـانِ

فـ«كأنْ»: حرف تشبيه ونصب، واسمها ضمير شأن محذوف، وثدياه: مبتدأ ومضاف إليه، وحقان: خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر «كأن».

(2) مما رُوي أيضاً بيتُ:

ويـومـاً تـوافـيـنـا بـوجـهٍ مـقـسّـمٍ   كأن ظبية تعطو إلى وارقِ السَّلَمْ

انظُرْهُ في «أمالي القالي» ص٧٢٩ ط. مؤسسة الرسالة ناشرون ط١: ١٤٢٨/٢٠٠٨، تحقيق: علي محمد زينو، وله ثمَّةَ تخريجٌ وافٍ، وبيانٌ لأوجُهِ تحريك «ظبية» بالحركات الثلاث.

(٣) إذا كانت جملة خبر «كأن» المخففة فعلية؛ فإن قصد بها الثبوت اقترنت حتمًا بـ«قد»، كبيت النابغة الذي أنشده الشارح (رقم٢)، وكقول الآخر:

لا يَـهُـولَـنَّـكَ اصـطِـلَاءُ لَـظَـى الـحَـرْ   بِ فَـمـحـذُورُهَـا كـأنْ قَـدْ أَلَـمَّـا

وإن قُصد بها النفي اقترنت بلم، كما في الآية الكريمة، وكما في قول الخنساء:

كـأنْ لَـم يَـكُـونُـوا حِـمًـى يُـتَّـقَـى   إذِ الـنَّـاسُ إذْ ذَاكَ مَـنْ عَـزَّ بَـزَّا

وكقول شاعر من غطفان (انظره في معجم البلدان ٦/١٨):

كَـأَنْ لـم يُـدَمِّـنـهَـا أنِـيـسٌ وَلـم يَـكُـنْ   لَـهـا بَـعْـدَ أَيَّـامِ الـهِـدَمْـلَـةِ عَـامِـرُ

(٤) هذا هو الشاهد رقم (٢) وقد شرحنا هذا البيت في مبحث التنوين أول الكتاب، فانظره هناك، والاستشهاد به هنا في قوله: «وكأن قد» حيث خففت «كأن» وحذف اسمها وأُخبر عنها بجملة فعلية مصدرة بـ«قد»، والتقدير: وكأنه (أي الحال والشأن) قد زالت، ثم حُذفت جملة الخبر؛ لأنه قد تقدم في الكلام ما يرشد إليها ويدل عليها، وهو قوله: «لما تزل برحالنا».

خبَرٌ عنها، وهذا معنى قولهِ: «فَنُوِيَ مَنْصوبُها». وأشارَ بقوله: «وثابتاً أيضاً روي» إلى أنَّه قد رويَ إثباتُ منصوبها، ولكنَّه قليلٌ، ومنه قولُه: [الهزج]

ش١٠٨ ـ وَصَـدْرٌ مُـشْـرِقُ الـنَّـحْـرِ ... كَـأَنْ ثَـدْيَـيْـهِ حُـقَّـانِ[1]

---

(١) هذا الشاهد أحد الأبيات التي استشهد بها سيبويه (ج١ ص٢٨١) ولم ينسبوها.

اللغة: «وصدر» قد روى سيبويه في مكان هذه الكلمة: «ووجه» وروى غيرُه في مكانها: «ونحر» وعلى هاتين الروايتين تكون الهاء في قوله: «ثدييه» عائدة إلى «وجه» أو «نحر» بتقدير مضاف، وأصل الكلام: كأن ثديي صاحبه، فحذف المضاف ـ وهو الصاحب ـ وأقام المضاف إليه مُقامَه «مشرق اللون» مضيء لأنه ناصع البياض، وهذا هو الثابت، وقد رواه الشارح كما ترى: «حقان» تثنية حقة، وحُذفت التاء التي في المفرد من التثنية كما حذفت في تثنية «خصية، وألية» فقالوا: خصيان، وأليان، هكذا قالوا، وليس هذا الكلام بشيء، بل حقان تثنية حق، بضم الحاء وبدون تاء، وقد ورد في فصيح شعر العرب بغير تاء، ومن ذلك قول عَمرو بن كلثوم التغلبي:

وَصَـدرًا مِـثْـلَ حُـقِّ الـعَـاجِ رَخْـصًـا ... حَـصَـانًـا مِـنْ أكُـفِّ الـلَّامِـسِـيـنَـا

والعرب تشبِّه الثديين بحق العاج، كما في بيت الشاهد، وكما في بيت عمرو، ووجه التشبيه أنهما مكتنزان ناهدان.

الإعراب: «وصدر» بعضهم يرويه بالرفع، فهو مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: ولها صدر، والأكثرون على روايته بالجر؛ فالواو واو رب، وصدر: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «مشرق» صفة لصدر، ومشرق مضاف، و«النحر» مضاف إليه «كأن» مخففة من الثقيلة «ثدييه» ثديي: اسمها، وثديي مضاف، والضمير مضاف إليه «حقان» خبر كأن، ومن روى: «ثدياه حقان» ـ وهي الرواية التي أنشدنا البيت عليها في تعليقة سبقت قريبًا (ص٣٥٤) ـ فهي جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر كأن، واسمها محذوف، والتقدير: كأنه ـ أي الحال والشأن ـ ثدياه حقان، وجملة كأن واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «صدر»، وقد ذكر الشارح رحمه الله الروايتين جميعًا، وبيَّن وجه كل واحدة منهما بما لا يخرج عما ذكرناه.

الشاهد فيه: قوله: «كأن ثدييه حقان» حيث رُوي بنصب «ثدييه» بالياء المفتوح ما قبلها على أنه اسم «كأن» المخففة من الثقيلة، وهذا قليل بالنظر إلى حذف اسمها ومجيء خبرها جملة، ولهذا يُروى برفع ثدييه على ما ذكرناه في إعراب البيت؛ فيكون البيت على هذه الرواية جارياً على الكثير الغالب. ولا داعي لما أجازه الشارح على رواية: «كأن ثدياه» من أن يكون «ثدياه» اسم كأن أتى به الشاعر على لغة من يلزم المثنى الألف، فإن في ذلك شيئين كل واحد منهما خلاف الأصل، أحدهما: أن مجيء المثنى في الأحوال كلها =

فـ«ثَدْيَيْهِ» اسمُ كأنْ، وهو منصوبٌ بالياء، لأنَّه مثنًّى، و«حُقَّانِ» خبرُ كأنْ، ورُوي: «كأنْ ثَدْياهُ حُقَّانِ» فيكونُ اسمُ «كأَنْ» محذوفاً وهو ضميرُ الشَّأْنِ، والتقديرُ: «كأنْهُ» و«ثَدْياه حُقّانِ» مبتدأ وخبر في موضعِ رفعِ خبرِ كأَنْ، ويُحتَملُ أنْ يكون «ثَدْياهُ» اسمَ «كأَنْ» وجاء بالألف على لغة من يجعل المثنَّى بالألفِ في الأحوالِ كلها(1).



= بالألف لغة مهجورة قديمة لبعض العرب. ثانيهما: أن فيه حملَ البيت على القليل النادر ـ وهو ذكر اسم كأن ـ مع إمكان حمله على الكثير المشهور، والذي يتعين على المُعرِبين ألا يحملوا الكلام على وجه ضعيف متى أمكن حمله على وجه صحيح راجح.

قد تمَّ بحمد الله تعالى وحسن توفيقه الجزءُ الأول من شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك مع حواشينا عليه التي بذلنا في تمحيصها وتحقيقها الجهد الجاهد، والله تعالى المسؤول أن يوفق لإتمامها على الوجه الذي يجعل النفع بها داني الثمرات قريبَ الجنى، إنه وليُّ ذلك، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

(1) أما بشأن بقية هذه الأحرف، فاعلم أنّ «ليت» و«لعل» لا يُخفَّفان أبداً.

وأما «لكنّ» فتُخفَّفُ ولا تعمَلُ شيئاً بل تُهمَلُ وجوباً، وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية؛ إذ إنها تصبح حرف عطف واستدراك يدخل على الجملة الاسمية، وعلى اللفظ المفرد.

وشذَّ يونسُ والأخفش بتجويز إعمالها قياساً على «أنّ».

وأفرط يونسُ في حكاية ذلك عن العرب.

فهرس موضوعات الجزء الأول

العلم

اسم الإشارة

الموصول

المعرف بأداة التعريف

الابتداء

كان وأخواتها

الحروف المشبهة بليس (ما، ولا، ولات، وإن المشبهات بليس)

أفعال المقاربة

إن وأخواتها

تم فهرس الجزء الأول، والحمد لله أولاً وآخراً وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه



عَلَى

ألفية ابن مالك

القاضي

بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل

٦٩٨ - ٧٦٩ هـ

ومعه كتاب

منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف العلامة

محمد محيي الدين عبد الحميد

وبذيله

فوائد منتقاة من كتب النحاة

علي محمد زينو

مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث

الجزء الثاني

مؤسسة الرسالة ناشرون

«لا» التي لِنفي الجنسِ

١٩٧ ـ عَمَلَ إنَّ اجْعَلْ لِلا في نَكِرَهْ مُفْرَدَةً جاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ[١]

هذا هو القسمُ الثالثُ من الحروف الناسخة للابتداءِ، وهي «لا» التي لنفي الجِنْسِ، والمرادُ بها «لا» التي قُصِدَ بها التَّنصيصُ على استغراق النَّفي للجِنْسِ كلِّه[2].

وإنَّما قُلْتُ: «التنصيص» احترازاً عَنِ التي يقع الاسمُ بعدها مرفوعاً، نحو: «لا رَجُلٌ قائماً»؛ فإنها ليسَتْ نَصاً في نَفْي الجنْسِ؛ إذ يَحتمل نفيَ الواحدِ ونَفْيَ الجِنْسِ؛ فبتقدير إرادة نفي الجنس لا يجوزُ «لا رَجُلٌ قائماً بَلْ رَجُلان» وبتقدير إرادةِ نفي الواحدِ يجوزُ «لا رَجُلٌ قائماً بَلْ رَجُلانِ»، وأما «لا» هذه فهي لنفي الجنس ليس إلَّا؛ فلا يجوزُ «لا رَجُلَ قائِمٌ بَلْ رَجُلانِ».

وهي تعملُ عمل «إنَّ»[3]؛ فتَنْصِبُ المبتدأ اسماً لَها، وترفع الخبرَ خبراً لها، ولا فَرْق في هذا العمل بينَ المفرَدةِ ـ وهي التي لم تتكَرَّر، نحوُ: «لا غُلامَ رَجُلٍ قائِمٌ» ـ وبين المكرَّرة، نحو: «لا حَوْلَ وَلا قوةَ إلَّا بِالله»[٤].

---

(١) **«عمل»** مفعول أول مقدم على عامله وهو قوله: «اجعل» الآتي، وعمل مضاف، و**«إن»** قصد لفظه: مضاف إليه **«اجعل»** فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت **«للا»** جار ومجرور متعلق باجعل، وهو المفعول الثاني لاجعل **«في نكرة»** جار ومجرور متعلق باجعل **«مفردة»** حال من الضمير المستتر في «جاءتك» الآتي **«جاءتك»** جاء: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «لا» والتاء للتأنيث، والكاف مفعول به لجاء **«أو»** عاطفة **«مكررة»** معطوف على مفردة.

(2) قال المرادي: اعلم أنّ «لا» حرفٌ مشتركٌ، فأصلُها ألا تعمل، وقد أُعملَت عمل «ليس» تارةً، وعمل «إنّ» أخرى. «توضيح المقاصد والمسالك» ١/ ٥٤٤.

والجنس (أي: جنس مبتَدئها) منفيٌّ بها على سبيل الاستقراء ورفع احتمال الخصوص، فهي بهذا الضابط مختصةٌ بالأسماء، فتعمل.

وبعض النحاة يسميها «لا» التبرئة؛ بمعنى تبرئة جنس اسمِها كلِّه من معنى خبرِها، أو بمعنى تبرئة خبرِها من جنس اسمها.

فإذ تقول: «لا رجلَ في الدار» تُبرّئ جنس الرجال من كونهم في الدار، وتبرئ الدار من أن يكون فيها أيُّ رجل.

(3) وأما في المعنى فهما متضادتان، فـ«إنّ» لتوكيد الإثبات أو الإيجاب، و«لا» لتوكيد النفي.

(٤) ومع أنها تعمل مفردة ومكررة، فعملها بعد استيفاء شروطها وهي مفردة واجب، وعملها مكررة جائز.

ولا يكونُ اسمُها وخبرُها إلا نكرةً[١]؛ فلا تعملُ في المعرفةِ، وما وردَ من ذلك مُؤَوَّل بنكرة، كقولهم: «قَضيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لَها» فالتقديرُ: ولا مُسَمًّى بهذا الاسمِ لها[٢]، ويدلُّ على أنَّه مُعامَلٌ معامَلَةَ النَّكرةِ وصْفُهُ بالنَّكرَةِ، كقولك: «لا أبا حَسَنٍ حَلَّالاً لها» ولا يُفْصَلُ بينَها وبينَ اسمِها؛ فإنْ فُصِلَ بينَهما أُلغِيَت، كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧][3].

١٩٨ ـ فانْصِبْ بها مُضافاً او مُضارِعَهْ وَبَعْدَ ذاكَ الخَبَرَ اذْكُرْ رافِعَهْ[٤]

١٩٩ ـ وَرَكِّبِ المُفْرَدَ فاتِحاً كَلا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ والثَّاني اجْعَلا[٥]

---

(١) **الشروط التي يجب توافرها لإعمال «لا» عمل «إن» ستة، وهي:** أن تكون نافية، وأن يكون المنفي بها الجنس، وأن يكون النفي نصًّا في ذلك، وألا يدخل عليها جارٌّ كما دخل عليها في نحو قولهم: جئت بلا زادٍ، وقولِهم: غَضِبتُ مِنْ لا شيءٍ، وأنْ يكونَ اسمها وخبرُها نكرتين، وألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل أيُّ فاصل ولا خبرها، وقد صرح الشارح هنا بشرطين، وهما الخامس والسادس، وأشار في صدر كلامه إلى الثلاثة الأولى، وترك واحدًا، وهو ألا يدخل عليها جارٌّ.

(٢) هكذا أوَّله الشارحُ، وليس تأويله بصحيح؛ لأن المسمَّى بأبي حسن موجود وكثيرون، فالنفي غير صادق.

وقد أوَّله العلماء بتأويلين آخرين:

أحدهما: أن الكلام على حذف مضاف، والتقدير: ولا مثلَ أبي حَسَنٍ لها. و«مثل» كلمةٌ متوغِّلة في الإبهام لا تتعرف بالإضافة، ونفيُ المثل كناية عن نفي وجود أبي الحسن نفسه.

والثاني: أن يجعل «أبا حسن» عبارة عن اسم جنس، وكأنه قد قيل: ولا فيصل لها، وهذا مثل تأويلهم في باب الاستعارة نحو «حاتم» بالمتناهي في الجود، ونحو «مادر» بالمتناهي في البخل، ونحو «يوسف» بالمتناهي في الحسن، وضابطه: أن يُؤَوَّلَ الاسمُ العَلَمُ بما اشتُهر به من الوصف.

(3) لا: نافية لا عمل لها. فيها: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. غول: مبتدأ مؤخَّر.

(٤) «**فانصب**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**بها**» جار ومجرور متعلق بانصب «**مضافاً**» مفعول به لانصب «**أو**» عاطفة «**مضارعه**» مضارع بمعنى مشابه: معطوف على قوله: «مضافاً» ومضارع مضاف، والهاء العائدة إلى قوله: «مضافاً» مضاف إليه «**وبعد**» ظرف متعلق بقوله: «اذكر» الآتي، وبعد مضاف، و«ذا» من «**ذاك**» اسم إشارة: مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «**الخبر**» مفعول به لاذكر الآتي «اذكر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**رافعه**» رافع: حال من الضمير المستتر في «اذكر» ورافع مضاف، والهاء مضاف إليه، من إضافة الصفة لمعمولها، وهي لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، ولذلك وقع هذا المضاف حالاً.

(٥) «**وركب**» الواو عاطفة، ركب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**المفرد**» مفعول به لركب «**فاتحاً**» حال من الضمير المستتر في «ركب» ومتعلقه محذوف، والتقدير: فاتحاً له «**كلا**» الكاف =

٢٠٠ ـ مَرْفوعاً اوْ مَنْصوباً اوْ مُرَكَّبا وَإِنْ رَفَـعْـتَ أَوَّلًا لا تَـنْـصِـبـا[(١)]

لا يخلو اسمُ «لا» [هذه] من ثلاثة أحوال:

الحال الأولُ: أن يكون مضافاً [نحو: «لا غُلامَ رَجُلٍ حاضِرٌ»].

الحال الثاني: أنْ يكونَ مُضارعاً للمضاف، أي مُشابهاً له، والمرادُ به: كلُّ اسمٍ له تَعَلُّقٌ بما بعده[(2)]: إمّا بعملٍ، نحوُ: «لا طالِعاً جَبَلاً ظاهرٌ، ولا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ راكِبٌ»، وإمَّا بِعَطْفٍ، نحوُ: «لا ثَلاثةً وَثَلاثينَ عِنْدَنا» ويسمَّى المشبَّهُ بالمضاف: مُطَوَّلاً، ومَمْطولاً، أي: ممدوداً، وحُكْمُ المضافِ والمشبَّهِ به النَّصبُ لفظاً[(3)] كما مُثِّلَ.

والحال الثالث: أن يكونَ مفرداً، والمرادُ به هنا ما ليس بمضافٍ ولا مُشَبَّهٍ بالمضافِ؛ فيدخلُ فيه المثنَّى والمجموعُ.

وحُكمُه البناءُ على ما كان يُنْصَبُ به؛ لتركُّبِهِ مع «لا» وصيرورته معها كالشيءِ الواحد؛

= جارة لقول محذوف على ما سبق غير مرة، ولا: نافية للجنس «حول» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، وخبرها محذوف، والتقدير: لا حول موجود «ولا» الواو عاطفة، ولا: نافية للجنس أيضاً «قوة» اسمها، وخبرها محذوف، وهذه الجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة «والثاني» مفعول أول قدم على عامله، وهو قوله: اجعلا، الآتي «اجعلا» اجعل: فعل أمر، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وحرك بالفتح لأجل مناسبة الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف للإطلاق، أو هو فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف لا محل له من الإعراب، ونون التوكيد المنقلبة ألفاً حرف لا محل له من الإعراب.

(١) «مرفوعاً» مفعول ثان لاجعل في البيت السابق «أو منصوباً» أو: حرف عطف، منصوباً: معطوف على مرفوع «أو مركباً» معطوف على قوله: «مرفوعاً» السابق «وإن» الواو عاطفة، إن: شرطية «رفعت» رفع: فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح المقدر في محل جزم، وتاء المخاطب فاعل «أولاً» مفعول به لرفعت «لا» ناهية «تنصبا»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف في محل جزم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وحذف منها الفاء ضرورة، وكان حقه أن يقول: وإن رفعت أولاً فلا تنصبا.

(2) قال في «أوضح المسالك» ١/ ٣٤٥: ما اتصل به شيءٌ من تمام معناه.

والمراد: أنه يتمم معناه ويكمله.

(3) واسم «لا» في الحالتين مُعرَبٌ؛ لمعارضة الإضافة لمعنى «من» الاستغراقية الذي تضمنته «لا».

فهو معها كخَمْسةَ عَشَرَ[1]، ولكن محلَّه النَّصبُ بـ «لا»؛ لأنَّه اسم لها؛ فالمفردُ الذي ليس بمثًّى ولا مجموعٍ يُبْنَى على الفتحِ؛ لأنَّ نصبَه بالفتحة، نحو: «لا حَوْلَ وَلا قوَّةَ إلا بالله».

والمثنَّى وجمعُ المذكَّر السالم يُبْنَيانِ على ما كانا يُنْصَبانِ به، وهو الياءُ، نحو: «لا مُسْلِمَيْنِ لكَ، ولا مُسْلِمِينَ لزيد» فَمُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمِيْنَ مبنيَّان؛ لتركُّبِهما مع «لا» كما بُني «رجل» [لتركُّبِهِ] معَها.

وذهب الكوفيون والزَّجاجُ إلى أنَّ «رَجُلَ» في قولك: «لا رَجُلَ» معربٌ، وأنَّ فتحتَه فتحةُ إعرابٍ لا فتحةُ بناءٍ، **وذهبَ المبرِّدُ** إلى أن «مُسْلِمَيْنِ» وَ«مُسْلِمينَ» معربان[2].

وأما جمعُ المؤنَّثِ السالمُ، فقالَ قومٌ: مبنيٌّ على ما كان يُنصَبُ به، وهو الكَسْرُ، فتقولُ: «لا مُسْلِماتِ لك» بكَسْرِ التاءِ، ومنه قولُهُ: [البسيط]

ش١٠٩ ـ إنَّ الشَّبابَ الَّذي مَجْدٌ عَواقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلا لَذَّاتِ لِلشِّيبِ[3]

---

(١) وقيل: بُني لتضمنه معنى الحرف «من» الاستغراقية.

(٢) ذهب أبو العباس المبرد إلى أن اسم «لا» إذا كان مثنى أو مجموعًا جمع مذكر سالمًا، فهو معرب منصوب بالياء، وليس مبنيًّا كما ذهب إليه جمهور النحاة، واحتج لما ذهب إليه بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء، وقد علمنا أن من شرط بناء الاسم لشبهه بالحرف في وجه من وجوه الشَّبه التي تقدَّم بيانها: ألا يعارض هذا الشبهَ شيءٌ من خصوصيات الأسماء.

والجواب على هذه الشبهة من وجهين:

أولهما ـ وهو وجه عقلي ـ: أن ما كان من خصائص الأسماء إنما يقدح في بناء الاسم ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنيًّا، فأما إذا كان ما هو من خصائص الأسماء موجودًا في الاسم ثم عرض لهذا الاسم ما يقتضي شبهه بالحرف من بعد ذلك، فإنه لا يعارض سبب البناء ولا يمنع منه، ونحن ندَّعي أن الاسم كان مثنًّى أو مجموعًا، ثم دخلت عليه لا فتركَّب معها تركُّب خمسةَ عشَرَ، فوجد سبب البناء طارئًا على ما هو من خصائص الاسم.

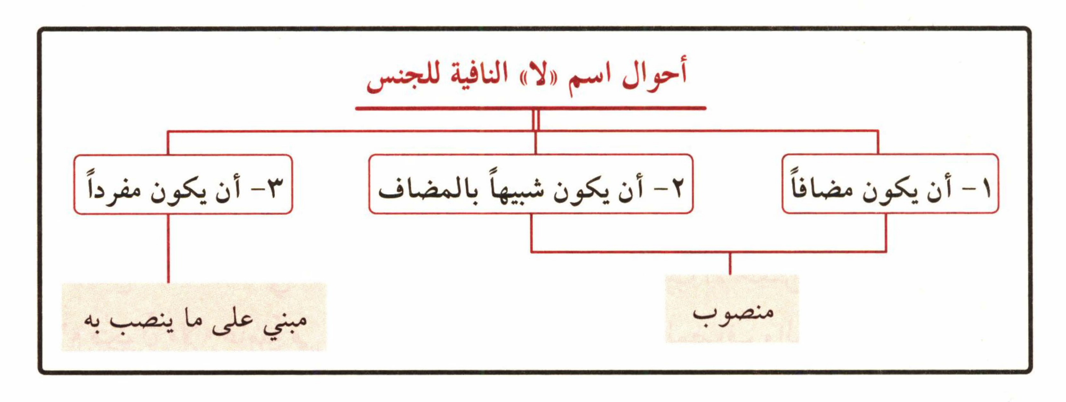
الثاني ـ وهو نقض لمذهبه بعدم الاطراد ـ: أن المبرِّدَ نفسه قد اتفق مع الجمهور على بناء اسم «لا» المجموعِ جمعَ تكسيرٍ، ولم يعبأ معه بما هو من خصائص الاسم، وهو الجمع، كما اتفق مع الجمهور على بناء المنادى المثنَّى أو المجموعِ جمعَ المذكر السالم على ما يُرفع به، ولم يعبأ بما هو من خصائص الأسماء.

(٣) البيت لسلامة بن جندل السعدي من قصيدة له مستجادة، وأولها قوله:

أَوْدَى الشَّبَابُ حَميداً ذُو التَّعاجيبِ أَوْدَى وذلكَ شَأْوٌ غَيرُ مَطْلُوبِ
وَلَّى حَثيثاً وذاكَ الشَّيْبُ يَتْبَعُهُ لَوْ كَانَ يُدرِكُه رَكْضُ اليَعَاقيبِ

=

وأجاز بعضُهم الفتحَ، نحو: «لا مسلماتَ لك»[١].



= **اللغة**: «أودى» ذهب وفني، وكرر هذه الكلمة تأكيدًا لمضمونها؛ لأنه إنما أراد إنشاء التحسُّر والتحزن على ذهاب شبابه، «حميداً» محمودًا «التعاجيب» جمع العجب، وهو جمع لمفرد غير مفرده المستعمل، وهو المعبَّر عنه بأنه لا واحد له من لفظه، ويُروى في مكانه: «الأعاجيب» وهو جمع أعجوبة، وهي الأمر الذي يُتعجب منه «شأو» هو الشوط «حثيثًا» سريعًا «اليعاقيب» جمع يعقوب، وهو ذكر الحَجَل «مجد عواقبه» المراد أن نهايته محمودة «الشيب» بكسر الشين: جمع أشيب، وهو الذي ابيضَّ شعره. ورُوي صدر البيت المستشهَد به هكذا:

أودَى الشَّبَابُ الَّذي مَجْدٌ . . . إلخ

الإعراب: «**إن**» حرف توكيد ونصب «**الشباب**» اسم إن «**الذي**» اسم موصول نعت للشباب «**مجد**» يجوز أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو مجد، و«**عواقبه**» ـ على هذا ـ نائب فاعل مجد؛ لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول كما فسرناه، ويجوز أن يكون «مجد» خبرًا مقدمًا، و«عواقبه» مبتدأ مؤخرًا، وجاز الإخبار بالمفرد ـ وهو مجد ـ عن الجمع ـ وهو عواقب ـ لأن الخبر مصدر، والمصدر يُخبَر به عن المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد؛ لأنه لا يُثنى ولا يجمع، وعلى كل حال فجملة «مجد عواقبه» ـ سواء أقدرت مبتدأ أم لم تقدر ـ لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وهو «الذي»، «**فيه**» جار ومجرور متعلق بقوله: «نلذ» الآتي «**نلذ**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن «**ولا**» نافية للجنس «**لذات**» اسم لا مبني على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم في محل نصب «**للشيب**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا».

الشاهد فيه: قوله: «ولا لذات للشيب» حيث جاء اسم لا ـ وهو لذات ـ جمع مؤنث سالمًا، ووردت الرواية ببنائه على الكسرة نيابة عن الفتحة، كما كان ينصب بها لو أنه معرب.

(١) **اعلم أن للعلماء في اسم «لا» إذا كان جمع مؤنث سالمًا أربعةَ مذاهب:**

الأول: أنْ يُبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين، وهذا مذهب جمهرة النحاة.

الثاني: أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبقى له تنوينه، وهذا مذهب صحَّحه ابن مالك صاحب =

وقولُ المصنِّفِ: «وَبَعْدَ ذاكَ الخَبَرَ اذْكُرْ رافِعَهْ» معناه أنَّه يُذكر الخبر بعدَ اسم «لا» مرفوعاً، والرافعُ له «لا» عند المصنف وجماعة، [وَعند سيبويه الرافعُ له «لا»] إنْ كانَ اسمُها مضافاً أو مشبَّهاً بالمضاف، وإنْ كانَ الاسمُ مفرداً، فاختُلِفَ في رافعِ الخبر؛ فَذَهَبَ سيبويه إلى أنه ليسَ مرفوعاً بـ«لا» وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ، لأن مذهبه أن «لا» واسمَها المفردَ في موضع رفع بالابتداءِ[1]، والاسم المرفوعُ بعدَهما خبرٌ عن ذلك المبتدأ، ولم تعملْ «لا» عندَه في هذه الصورة إلَّا في الاسم، وذهبَ الأخفشُ إلى أنَّ الخبر مرفوعٌ بـ«لا» فتكونُ «لا» عاملةً في الجزأين كما عملَتْ فيهما مع المضاف والمشبه به.

وأشار بقوله: «والثاني اجعلا» إلى أنه إذا أُتيَ بعد «لا» والاسْمِ الواقع بعدَها بعاطفٍ ونكرة مفردة وتكررت «لا» نحو: «لا حَوْلَ ولا قوَّةَ إلا بالله» يجوزُ فيهما خمسةُ أَوْجُه، وذلك لأنَّ المعطوفَ عليه إما أنْ يُبْنَى مَعَ «لا» على الفتحِ، أو يُنصبَ، أو يُرفعَ.

فإنْ بُنيَ معَها على الفتحِ جازَ في الثاني ثلاثة أوجهٍ:

الأول: البناءُ على الفتحِ؛ لتركُّبه مع «لا» الثانية، وتكون [لا] الثانيةُ عامِلَةً عَمَلَ إنَّ، نحو: «لا حَوْلَ وَلا قوَّةَ إلا بالله»[٢].

= الألفية، وجزم به في بعض كتبه، ونقله عن قوم، وحجتهم في عدم حذف التنوين أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة، وهو لا ينافي البناء، فلا يحذف.

الثالث: أنه مبني على الفتح، وهذا مذهب المازني والفارسي، ورجَّحه ابن هشام في «المغني» والمحقِّق الرَّضي في «شرح الكافية» وابن مالك في بعض كتبه.

الرابع: أنه يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة، والبناءُ على الفتح.

وزعم كلُّ شرَّاح الألفية أنَّ بيت سلامة بن جندل (الشاهد رقم ١٠٩) يروى بالوجهين جميعًا، فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين بعينه وجه وجيه، ويؤخذ من كلام ابن الأنباري أن بيت سلامة يُروى بالفتح دون الكسر؛ فيكون تأييدًا لمذهب المازني ومن معه؛ ولكنَّا لا نستطيع أن نردَّ روايةَ الكسر بمجرد كون ابن الأنباري لم يحفظها.

(1) «الكتاب» ٢/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

(٢) وعلى تركيب الثانية مع اسمها كتركيب الأولى مع اسمها قرأ أبو عَمرٍو وابنُ كثير في قوله سبحانه: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] بفتح بيع وخُلَّة وشفاعة، و«لا» في المواضع الثلاثة نافية للجنس عاملة عمل إن، والاسم المفتوح بعدَها اسمها مبني على الفتح في محل نصب، وخبرها ـ فيما عدا الأول ـ محذوف لدلالة ما قبله عليه.

الثاني: النصبُ عطفاً على محلِّ اسم «لا»، وتكون «لا» الثانيةُ زائدةً[1] بين العاطف والمعطوف، نحو: «لا حَوْلَ وَلا قوّةً إلا بالله» ومنه قولُه: [السريع]

ش١١٠ - لا نَسَبَ اليَومَ وَلا خُلَّةً اِتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ[٢]

= ومن شواهد ذلك قول الراجز (وقد أنشدناه في شرح الشاهد رقم ٢٧ السابق):

نَحْنُ بَنُو خُوَيلِدٍ صُرَاحَا لا كَذِبَ اليَومَ ولا مُزَاحَا

(1) للتوكيد.

(٢) البيت لأنس بن العباس بن مرداس، وقيل: بل هو لأبي عامر جدِّ العباس بن مرداس، ويُروى عجز البيت، كما رواه الشارح العلّامة من كلمة عينية، وبعده:

كَالثَّوبِ إذ أنهَجَ فيهِ البِلَى أَعْيَا عَلَى ذِي الحِيلَةِ الصَّانِعِ

وروى أبو علي القالي صدرَ هذا البيت مع عَجُز آخر، وهو:

اتسَعَ الخَرقُ عَلَى الرَّاتِقِ

من كلمة قافية، وقبله:

لا صُلحَ بَينِي فاعلَمُوهُ وَلَا بَينَكُمُ مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي

سَيفِي ومَا كُنَّا بِنَجدٍ وَمَا قَرقَرَ قُمْرُ الوَادِ بالشَّاهِقِ

اللغة: «خُلَّة» بضم الخاء وتشديد اللّام: هي الصداقة، وقد تطلق الخُلَّة على الصديق نفسه، كما في قول رجل من بني عبد القيس، وهو أحد شعراء الحماسة:

أَلَا أَبلِغَا خُلَّتِي رَاشِدًا وَصِنوِي قَدِيماً إذا مَا تَصِلْ

«الراقع» ومثله «الراتق» الذي يُصلِح موضع الفساد من الثوب «أنهج» أخذ في البلى «أعيا» صعب، وشق، واشتد «العاتق» موضع الرداء من المنكب «قرقر قمر» قرقر: صوَّت، وصاح، و«قمر» يجوز أن يكون جمع أقمر؛ فوزانه وزان أحمر وحُمر، وأصفر وصُفر، ويجوزُ أنْ يكونَ جمع قُمري، كـ«رُوم» في جمع رُومي «الشاهق» الجبل المرتفع.

الإعراب: «**لا**» نافية للجنس «**نسب**» اسمها مبني على الفتح في محل نصب «**اليوم**» ظرف متعلق بمحذوف خبر لا «**ولا**» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «**خلة**» معطوف على نسب بالنظر إلى محل اسم «لا» الذي هو النصب «**اتسع**» فعل ماض «**الخرق**» فاعل لاتسع «**على الراقع**» جار ومجرور متعلق بقوله: «اتسع».

الشاهد فيه: قوله: «ولا خلة» حيث نصب على تقدير أنْ تكونَ «لا» زائدة للتأكيد، ويكون «خُلّة» معطوفًا بالواو على محل اسم «لا» - وهو قوله: «نسب» - عطف مفرد على مفرد، وهذا هو الذي حمله الشارح - تبعًا لجمهور النحاة - عليه.

وقال يونس بن حبيب: إن «خلة» مبني على الفتح في محل نصب، وذكر أنه نوَّنه للضرورة، وبناؤه على الفتح عنده على أن «لا» الثانية عاملة عمل «إن» مثل الأولى، وخبرها محذوف يرشد إليه خبر الأولى، =

الثالث: الرفعُ، وفيه ثلاثةُ أوجُهٍ:

الأول: أنْ يكونَ معطوفاً على محلِّ «لا» واسمِها؛ لأنَّهما في موضع رفعٍ بالابتداءِ عندَ سيبويه[1]، وحينئذٍ تكونُ «لا» زائدة. الثاني: أنْ تكونَ «لا» الثانيةُ عملت عَمَلَ «ليس». الثالث: أنْ يكونَ مرفوعاً بالابتداء، وليس لـ«لا» عمل فيه، وذلك نحو: «لا حَوْلَ وَلا قوةٌ إلا بالله» ومنه قولُه: [الكامل]

ش١١١ ـ هذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لا أُمَّ لـــي إنْ كـــانَ ذاكَ وَلا أَبُ[٢]

= والتقدير: «ولا خلة اليوم» والواو قد عطفت جملة «لا» الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى واسمها وخبرها، وهو كلام لا متمسَّك له، بل يجب ألا يحملَ عليه الكلام؛ لأن الحمل على وجه يستتبع الضرورة لا يجوز متى أمكن الحمل على وجه سائغ لا ضرورة معه، وهذا إذا وافقناه على أن تنوينه للضرورة.

وقال الزمخشري في «مفصَّله»: إن «خُلَّة» منصوب بفعل مضمر، وليس معطوفًا على لفظ اسم لا، ولا على محله، والتقدير عنده: لا نسبَ اليومَ ولا نذكر خُلَّة.

وهو تكلُّفٌ لا مقتضي له، ويلزم عليه عطفُ الجملة الفعلية على الجملة الاسمية، والأفضلُ في العطف توافق الجملة المعطوفة مع الجملة المعطوف عليها في الفعلية والاسمية ونحوِهما.

(1) «الكتاب» ٢/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

(٢) اختلف العلماء في نسبة هذا البيت اختلافًا كثيرًا، فقيل: هو لرجل من مَذْحِج، وكذلك نسبوه في «كتاب» سيبويه، وقال أبو رياش: هو لهمام بن مُرَّة أخي جسَّاس بن مرَّة قاتل كليب، وقال ابن الأعرابي: هو لرجل من بني عبد مناف، وقال الحاتمي: هو لابن أحمر، وقال الأصفهاني: هو لضمرة بن ضمرة، وقال بعضهم: إنه من الشعر القديم جدًّا، ولا يعرف له قائل.

اللغة: «هذا لعمركم» العَمْر، بفتح فسكون: الحياة، وقد فصل بين المبتدأ ـ الذي هو اسم الإشارة ـ وخبره بجملة القسم، وهي قوله: «لعمركم» مع خبره المحذوف. ويروى: «هذا وجَدِّكم» والجد: الحظ والبخت، وهو أيضًا أبو الأب «الصغار» بزنة سحاب: الذل، والمهانة، والحقارة «بعينه» يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة، وكأنه قد قال: هذا الصغار عينه، ولا داعي لذلك.

الإعراب: «**هذا**» اسم إشارة مبتدأ «**لعمركم**» اللام لام الابتداء، وعَمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوبًا، والتقدير: لعمركم قسمي، وعمر مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب «**الصغار**» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة «**بعينه**» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال، وقيل: الباء زائدة، وعليه يكون قوله: «عين» تأكيدًا للصغار، وعين مضاف، والهاء مضاف إليه «**لا**» نافية للجنس «**أم**» اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب «**لي**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» «**إن**» شرطية «**كان**» فعل ماض ناقص فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم «**ذاك**» ذا: اسم كان، =

وإِنْ نُصِبَ المعطوفُ عليه[1]، جاز في المعطوف الأوْجُهُ الثلاثة المذكورة، أعني البناءَ والرفع والنصب، نحو: «لا غُلامَ رَجُلٍ ولا امرأةَ، ولا امرأةٌ، ولا امرأةً»[2].

وإِنْ رُفِعَ المعطوفُ عليه جازَ في الثاني وجهان؛ الأول: البناء على الفتح، نحو: «لا رَجُلٌ ولا امرأةَ، ولا غلامُ رَجُلٍ ولا امرأةَ» ومنه قوله: [الوافر]

ش١١٢ ـ فَلا لَغْوٌ وَلا تأثيمَ فيها ... وَما فاهوا بِهِ أَبَداً مُقيمُ[٣]

= وخبرها محذوف، والتقدير: إن كان ذاك محمودًا، أو نحوه «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي «أب» بالرفع معطوف على محل «لا» واسمها؛ فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما في بيان الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه: قوله: «ولا أب» حيث جاء مرفوعًا على واحد من ثلاثة أوجه: إما على أن يكون معطوفاً على محل «لا» مع اسمها كما ذكرناه في الإعراب، أو على أنَّ «لا» الثانية عاملة عمل ليس، فالاسم المرفوع بعدها هو اسمها، وخبرها محذوف، وإما على أن «لا» الثانية ليست عاملة أصلاً، بل هي زائدة، ويكون «أب» مبتدأ خبره محذوف، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة. ومثله قول جرير بن عطية:

بـأيِّ بَـلَاءٍ يـا نُـمَـيـرُ بـنَ عَـامِـرٍ ... وأنـتُـم ذُنَـابَـى لا يَـدَيـنِ ولا صَـدْرُ

وقد ورد على غِرار ذلك قول المتنبي:

لا خَـيـلَ عِـنـدَكَ تُـهـدِيـهَـا ولَا مـالُ ... فَليُسعِدِ النُّطقُ إن لَمْ يُسعِدِ الحالُ

(1) بسبب كونه مضافاً أو شبيهاً به.

(2) الأول: مبني على الفتح في محل نصب.
والثاني: الرفعُ معطوفاً على محل لا مع اسمها، وتكون «لا» زائدة لتوكيد النفي.
ويمكن أن يقال: مرفوع على أنه اسم «لا» الحجازية العاملة عمل «ليس».
والثالث: العطف على اسم «لا».

(٣) البيت لأمية بن أبي الصلت، ولكن الشارح ـ كغيره من النحاة ـ قد لفق صدر بيت من أبيات كلمة أمية على عجز بيت آخر منها، وصواب إنشاد البيتين هكذا:

وَلَا لـغـوٌ ولا تَـأثِـيـمَ فـيـهَـا ... وَلا حَـيـنٌ وَلا فِـيـهَـا مُـلِـيـمُ
وفـيـهَـا لـحـمُ سَـاهِـرةٍ وَبَـحـرٍ ... وَمَـا فـاهُـوا بِـهِ أبـدًا مُـقِـيـمُ

اللغة: «لغو» أي: قول باطل وما لا يعتد به من الكلام «تأثيم» هو مصدر أثَّمته، بتشديد الثاء، بمعنى نسبته إلى الإثم بأن قلت له: يا آثم، يريد أن بعضهم لا ينسب بعضًا إلى الإثم؛ لأنهم لا يفعلون ما يصحح نسبتهم إليه «حين» هلاك وفناء «مليم» بضم الميم، وهو الذي يفعل ما يلام عليه «ساهرة» هي وجه الأرض، يريد أن في الجنة لحم حيوان البر.

والثاني: الرفعُ، نحو: «لا رَجُلٌ ولا امرأةٌ، ولا غلامُ رَجُلٍ ولا امرأةٌ»(١).

ولا يجوزُ النَّصْبُ للثاني؛ لأنه إنما جاز فيما تقدَّمَ للعطف على [محلِّ] اسم «لا» و«لا» هنا ليست بناصبة؛ فيسقُط النَّصبُ، ولهذا قال المصنِّفُ: «وإنْ رَفَعْتَ أوَّلًا لا تَنْصِبا».

= **الإعراب**: «**فلا**» نافية ملغاة «**لغو**» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «**ولا**» الواو عاطفة، لا: نافية للجنس تعمل عمل إن «**تأثيم**» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب «**فيها**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» وخبر المبتدأ محذوف يدل عليه خبر «لا» هذا، ويجوز عكس ذلك على ضَعفٍ فيه، فيكون الجار والمجرور متعلقًا بمحذوف خبر المبتدأ، ويكون خبر «لا» هو المحذوف، وعلى أية حال فإن الواو قد عطفت جملة «لا» مع اسمها وخبرها على جملة المبتدأ والخبر «**وما**» اسم موصول مبتدأ «**فاهوا**» فعل وفاعل، والجملة من فاه وفاعله لا محل لها صلة الموصول «**به**» جار ومجرور متعلق بفاهوا «**أبدًا**» منصوب على الظرفية، ناصبه فاهوا، أو مقيم «**مقيم**» خبر المبتدأ.

ويجوز أن تكون «لا» الأولى نافية عاملة عمل ليس، ولغو: اسمها، وخبرها محذوف يدل عليه خبر «لا» الثانية العاملة عمل «إن»، أو خبر «لا» الأولى هو المذكور بعد، وخبر الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى، وتكون الواو قد عطفت جملة «لا» الثانية العاملة عمل إن على جملة «لا» الأولى العاملة عمل ليس، ولكن الوجه الثاني من وجهَي الخبر ضعيف؛ لما يلزم عليه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله: «فلا لغو ولا تأثيم» حيث ألغى «لا» الأولى، أو أعملها عمل ليس فرفع الاسم بعدها، وأعمل «لا» الثانية عمل «إن» على ما بيناه في إعراب البيت.

ومثل هذا الشاهد قول عامر بن جوين الطائي، وهو الشاهد رقم **١٤٦** الآتي في «باب الفاعل»:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ... وَلَا أرضَ أَبقَلَ إبقَالَهَا

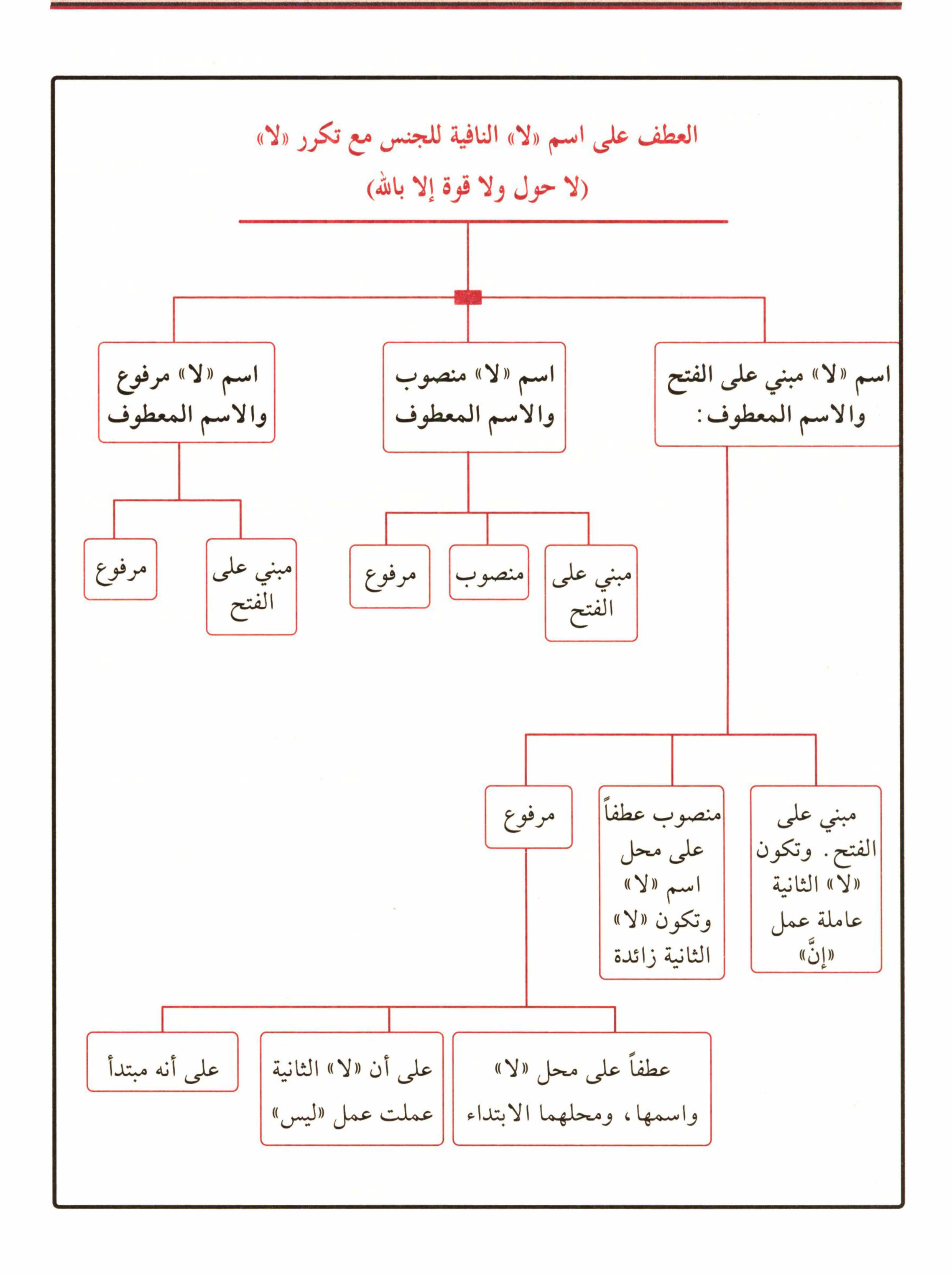
الرواية فيه برفع «مُزنة» بالضمة الظاهرة، وبفتح «أرض» والقول فيهما كالقول في «لا لغو ولا تأثيم».

(١) من شواهد هذا الوجه قول الله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة: **٢٥٤**] برفع الثلاثة في قراءة غير أبي عَمرٍو وابن كثير، وقولُ عبيد بن حصين الراعي:

وَمَا هَجَرتُكِ حَتَّى قُلتِ مُعلِنَةً ... لا نَاقَةٌ لِيَ فِي هذَا ولَا جَمَلُ

وقد نسج عليه أبو الطَّيب المتنبي في قوله:

بِمَ التَّعَلُّلُ لا أهلٌ وَلَا وَطَنُ ... ولا نَدِيمٌ وَلَا كَأسٌ وَلَا سَكَنُ


العطف على اسم «لا» النافية للجنس مع تكرر «لا»
(لا حول ولا قوة إلا بالله)
اسم «لا» مبني على الفتح والاسم المعطوف:
اسم «لا» منصوب والاسم المعطوف
اسم «لا» مرفوع والاسم المعطوف
مبني على الفتح
منصوب
مرفوع
مبني على الفتح
مرفوع
مبني على الفتح. وتكون «لا» الثانية عاملة عمل «إنَّ»
منصوب عطفاً على محل اسم «لا» وتكون «لا» الثانية زائدة
مرفوع
عطفاً على محل «لا» واسمها، ومحلهما الابتداء
على أن «لا» الثانية عملت عمل «ليس»
على أنه مبتدأ

٢٠١ ـ ومُفْرَداً نَعْتاً لِمَبْنِيٍّ يَلي فافْتَحْ أو انْصِبَنْ أو ارْفَعْ تَعْدِلِ(١)

إذا كانَ اسمُ «لا» مبنيًّا، ونُعِتَ بمفردٍ يَليهِ ـ أي: لم يُفصَل بينَه وبينَه بفاصلٍ ـ **جاز في النعت ثلاثةُ أوجُه**:

الأول: البناءُ على الفَتْحِ؛ لتركُّبِهِ مع اسم «لا»، نحو: «لا رَجُلَ ظَرِيفَ»(2).

الثاني: النصبُ، مراعاةً لمحلِّ اسم «لا» نحوُ: «لا رَجُلَ ظَرِيفاً».

الثالث: الرَّفْع، مراعاةً لمحلِّ «لا» واسمِها؛ لأنَّهما في موضع رفعٍ عندَ سيبويه كما تقدَّم، نحو: «لا رَجُلَ ظريفٌ».

٢٠٢ ـ وَغَيْرَ ما يَلي وَغَيْرَ المُفْرَدِ لا تَبْنِ وانْصِبْهُ أو الرَّفْعَ اقْصِدِ(٣)

تقدَّمَ في البيت الذي قبل هذا أنَّه إذا كانَ النعتُ مفرداً والمنعوتُ مفرداً ووليَهُ النَّعتُ،

---

(١) «ومفرداً نعتاً» يجوز أن يكون «مفرداً» مفعولاً مقدماً تنازعه العوامل الثلاثة الآتية ويكون نعتاً بدلاً منه، ويجوز أن يكون «مفرداً» حالاً من «نعتاً»، وجاز مجيء الحال من النكرة لتقدمه عليها ولتخصصه بالمتعلق أو بالوصف، ويكون «نعتاً» مفعولاً تنازعه العوامل الثلاثة «لمبني» جار ومجرور متعلق بقوله: نعتاً، أو بمحذوف صفة له «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نعت، والجملة في محل نصب صفة لقوله: نعتاً «فافتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، «أو» عاطفة «انصبن» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «أو» حرف عطف «ارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تعدل» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي.

(2) قال في «أوضح المسالك» ١/ ٣٥١ ـ ٣٥٢: على أنه رُكِّب معها قبل مجيء «لا» كـ«خمسةَ عشرَ».
أي: اعتُبِرَ النعتُ والمنعوتُ اسماً واحداً دخلت عليه «لا».

(٣) «وغير» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: «لا تبن» الآتي، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول: مُضاف إليه «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة ما «وغير» الواو عاطفة، غير: معطوف على غير السابقة، وغير مضاف، و«المفرد» مضاف إليه «لا» ناهية «تبن» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وانصبه» الواو عاطفة، انصب: فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به لانصب «أو» عاطفة «الرفع» مفعول به مقدم لـ«اقصد» «اقصد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

جاز في النَّعتِ ثلاثةُ أوجهٍ، وذكر في هذا البيتِ أنه إذا لم يَلِ النعتُ المفردُ المنعوتَ المفردَ، بل فُصِل بينهما بفاصل، لم يجز بناءُ النعت؛ فلا تقول: «لا رجُلَ فيها ظريفَ» ببناء ظريف، بَلْ يتعيَّن رَفْعُه، نحوُ: «لا رجُلَ فيها ظريفٌ» أو نصبُه، نحوُ: «لا رجلَ فيها ظريفاً» وإنَّما سقطَ البناءُ على الفتح؛ لأنَّه إنما جاز عندَ عدَمِ الفصل لتركُّبِ النعتِ معَ الاسمِ، ومعَ الفَصْلِ لا يمكنُ التَّركيبُ، كما لا يمكنُ التركيبُ إذا كان المنعوتُ غيرَ مفردٍ، نحو: «لا طالعاً جَبَلاً ظريفاً»[1] ولا فرقَ في امتناعِ البناء على الفتح في النَّعتِ عند الفَصْلِ بينْ أنَ يكونَ المنعوتُ مُفْرداً كما مثِّل، أو غيرَ مُفْرَدٍ.

وأشار بقوله: «وغير المفرد» إلى أنَّه إنْ كان النعتُ غيرَ مفرَدٍ ـ كالمضاف والمشبَّه بالمضافِ ـ تَعَيَّنَ رَفْعُه أو نصبُه؛ فلا يجوزُ بناؤه على الفتح، ولا فرقَ في ذلك بينَ أنْ يكونَ المنعوتُ مفرداً أو غيرَ مفرَدٍ، ولا بينَ أنْ يُفْصَلَ بينَه وبينَ النَّعتِ أو لا يفصلَ؛ وذلك نحو: «لا رَجُلَ صاحِبَ بِرٍّ فيها، ولا غُلامَ رَجُلٍ فيها صاحِبَ بِرٍّ».

وحاصِلُ ما في البيتين: أنَّه إنْ كانَ النعتُ مفرداً والمنعوتُ مفرداً ولم يُفْصَلْ بينَهما، جازَ في النعت ثلاثَةُ أوْجُهٍ، نحو: «لا رَجُلَ ظريفَ، وظريفاً، وظريفٌ» وإنْ لم يكنْ كذلك، تعيَّن الرفعُ أو النَّصبُ، ولا يجوزُ البناءُ.

٢٠٣ ـ وَالعَطْفُ إنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ «لا» احْكُما ... لَهُ بِما لِلنَّعْتِ ذي الفَصْلِ انْتَمَى[2]

---

(1) لأنه لا يُرَكَّبُ أكثر من كلمتين.

(2) «والعطف» مبتدأ «إن» شرطية «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تتكرر» فعل مضارع مجزوم بلم «لا» قصد لفظه: فاعل تتكرر، والجملة فعل الشرط «احكما» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، ونون التوكيد المنقلبة ألفاً حرف لا محل له من الإعراب، وفاعل احكم ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وحذفت منه الفاء ضرورة، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ «له، بما» جاران ومجروران يتعلقان باحكم، وما: اسم موصول «للنعت» جار ومجرور متعلق بقوله: انتمى، الآتي «ذي» نعت للنعت، وذي مضاف، و«الفصل» مضاف إليه «انتمى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» الموصولة، والجملة من انتمى وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

وحاصل البيت: والعطف إن لم تتكرر «لا» فاحكم له بالحكم الذي انتمى للنعت صاحب الفصل من منعوته، وذلك الحكم هو امتناع البناء وجواز ما عداه من الرفع والنصب.

تَقَدَّمَ أَنَّه إذا عُطف على اسم «لا» نكرةٌ مفردةٌ، وتكررت «لا» يجوزُ في المعطوفِ ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ: الرفعُ، والنصبُ، والبناءُ على الفتح، نحوُ: «لا رَجُلَ ولا امْرَأَةٌ، ولا امرأةً، ولا امرأةَ» وذكر في هذا البيت أَنَّه إذا لم تتكرَّرْ «لا» يجوزُ في المعطوف ما جازَ في النَّعتِ المفصولِ، وقد تقدَّم أنَّه يجوزُ فيه الرفعُ والنصبُ[1]، ولا يجوزُ فيه البناءُ على الفَتْحِ؛ فتقولُ: «لا رَجُلَ وامرأةٌ، وامرأةً» ولا يجوزُ البناءُ على الفتحِ، وحَكَى الأخفشُ «لا رَجُلَ وامرأةَ» بالبناءِ على الفَتْحِ، على تقدير تكرر «لا» فكأنَّه قالَ: «لا رَجُلَ ولا امرأةَ» ثُمَّ حُذِفَتْ «لا»[2].

وكذلكَ إذا كانَ المعطوفُ غيرَ مُفْرِدٍ لا يجوزُ فيه إلا الرفعُ والنصبُ، سواءٌ تكرَّرتْ «لا» نحو: «لا رَجُلَ ولا غلامَ امرأةٍ» أو لم تتكرر، نحو: «لا رَجُلَ وَغُلامَ امْرَأَةٍ»[3].

هذا كلُّه إذا كان المعطوفُ نكرةً؛ فإنْ كانَ معرفةً، لا يجوزُ فيه إلَّا الرفعُ على كلِّ حالٍ، نحوُ: «لا رَجُلَ ولا زَيْدٌ فيها»، أو «لا رَجُلَ وزَيْدٌ فيها».

٢٠٤ ـ وَأعطِ «لا» مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهامِ ... مـا تَـسْـتَـحِـقُّ دونَ الاسْـتِـفْـهـامِ[4]

---

(١) من شواهد هذه المسألة قول رجل من بني عبد مناة بن كنانة يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك:

فَـلَا أَبَ وابـنًـا مِـثْـلُ مَـروانَ وابـنِـهِ ... إِذَا هُـوَ بِـالـمَـجْـدِ ارتَـدَى وَتَـأَزَّرَا

فأنت تراه قد عطف «ابنًا» على اسم لا الذي هو «أب» وأتى بالمعطوف منصوبًا، وقد كان يجوزُ له أن يأتي به مرفوعًا بالعطف على محل «لا» مع اسمها؛ فإن محلهما رفع بالابتداء عندَ سيبويه، كما تقدَّم ذِكرُه مرارًا.

(2) اعتبر ابن هشام هذا القول شاذًا كما في «أوضح المسالك» ١/ ٣٥١.

وتوجيه الشذوذ: أنه لم يُعْهَد أن تُحذَفَ «لا» ويبقى البناءُ على تقديرها!

وأما القول بأنّ «رجلَ وامرأةَ» مبنيّان فباطلٌ؛ كونهما قد فُصِل بينهما بحرف العطف.

(٣) ذكر الناظم والشارح حكم العطف على اسم لا وحكمَ نعته، ولم يذكر واحد منهما حكم البدل منه. وحاصله أن البدل إما أن يكون نكرة كاسم «لا»، وإما أن يكون معرفة؛ فإذا كان البدل نكرة جازَ فيه الرفعُ والنصبُ؛ فتقول: لا أحدَ رجلاً وامرأةً فيها، وتقول: لا أحدَ رجلٌ وامرأةٌ فيها، وإنْ كان البدلُ معرفةً لم يجزْ فيه إلا الرفعُ، فتقول: لا أحد زيد وعمرو فيها. وأما التوكيد فلا يأتي منه المعنوي؛ لأن ألفاظه معارف، واسم «لا» نكرة، ولا تؤكد النكرة توكيدًا معنويًّا على ما ستعرف في باب التوكيد إن شاء الله.

(٤) «**وأعط**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**لا**» قصد لفظه: مفعول أول لأعط «**مع**» ظرف متعلق بمحذوف حال من «لا» ومع مضاف، و«**همزة**» مضاف إليه، وهمزة مضاف، و«**استفهام**» مضاف إليه «**ما**» اسم موصول: مفعول ثان لأعط «**تستحق**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً =

إذا دخلَتْ همزةُ الاستفهامِ على «لا» النافيةِ للجنْسِ، بَقِيَتْ على ما كانَ لَها من العملِ[1] وسائِرِ الأحكامِ الَّتي سبقَ ذكرُها؛ فتقول: «ألا رَجُلَ قائِمٌ؟ وألا غلامَ رَجُل قائِمٌ؟ وألا طالِعاً جَبَلاً ظاهِرٌ؟» وَحُكْمُ المعطوفِ والصِّفةِ بعدَ دخولِ همْزةِ الاستفهامِ كحُكْمهما قبلَ دخولِها.

هكذا أَطْلَقَ المصنِّفُ رحمه الله تعالى هنا، وفي كلِّ ذلك تفصيل.

وهو: أنَّه إذا قُصِدَ بالاستفهامِ التوبيخُ أو الاستفهامُ عَنِ النَّفي[2]؛ فالحكمُ كما ذَكَرَ مِن أنَّه يَبقى عملُها وجميعُ ما تقدَّم ذكرُه: من أحكامِ العطفِ، والصِّفَةِ، وجوازِ الإلغاء.

فمثالُ التوبيخ قولُكَ: «ألا رُجوعَ وَقَدْ شِبْتَ!» ومنه قولُه: [البسيط]

ش١١٣ ـ أَلا ارْعِواءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبيبَتُهُ ... وَآذَنَتْ بِمَشيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ[٣]

= تقديره هي يعود على «لا» ومفعوله ضمير محذوف يعود على «ما» الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من «لا» ودون مضاف، و«الاستفهام» مضاف إليه.

وحاصل البيت: وأعط «لا» النافية حال كونها مصاحبة الهمزة الدالة على الاستفهام نفس الحكم الذي كانت «لا» هذه تستحقه حال كونها غير مصحوبة بأداة الاستفهام.

(1) مع تحوّل الكلام إلى الإنشاء بعد أن كان خبراً.

(2) لو قال: «أو لمجرّد الاستفهام عن النفي» لكان قوله أمتن.

(٣) هذا البيت لم ينسبه أحد ممن استشهد به فيما بين أيدينا من المراجع إلى قائل معين.

اللغة: «ارعواء»: أي: انتهاء، وانكفاف، وانزجار، وهو مصدر ارعوى يرعوي؛ أي: كفَّ عن الأمر وتركه «آذنت» أعلمت «ولَّت» أدبرت «مشيب» شيخوخة وكبر «هرم» فناء القوة وذهاب للفَتاء ودواعي الصَّبوة.

المعنى: أفما يكفُّ عن المقابح ويدعُ دواعي النَّزَق والطَّيش هذا الذي فارقه الشبابُ وأعلمته الأيام أنَّ جسمه قد أخذ في الاعتلال، وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال؟!

الإعراب: «**ألا**» الهمزة للاستفهام، ولا: نافية للجنس، وقصد بالحرفين جميعًا التوبيخ والإنكار «**ارعواء**» اسم لا «**لمن**» جار ومجرور متعلِّق بمحذوف خبر «لا» ومن: اسم موصول «**ولَّت**» ولَّى: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث «**شبيبته**» شبيبة: فاعل ولَّت، وشبيبة مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة من ولَّت وفاعله لا محلَّ لها صلة الموصول «**وآذنت**» الواو عاطفة، آذن: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى شبيبة «**بمشيب**» جار ومجرور متعلق بآذنت «**بعده**» بعد: ظرف زمان متعلِّق بمحذوف خبر مقدم، وبعد مضاف، والهاء ضمير المشيب مضاف إليه «**هرم**» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر صفة لمشيب.

الشاهد فيه: قوله: «ألا ارعواء» حيث أبقى للا النافية عملها الذي تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها؛ لأنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار.

ومثالُ الاستفهامِ عَنِ النَّفي قولُكَ: «ألا رجُلَ قائمٌ؟» ومنه قولُه: [البسيط]

ش١١٤ ـ ألا اصْطِبارَ لِسَلْمى أمْ لَها جَلَدُ إذا أُلاقي الَّذي لاقاهُ أَمْثالي[1]

وإذا قُصِدَ بألا التَّمنِّي، فمذهَبُ المازنيِّ[2] أنها تَبقَى على جميع ما كانَ لَها من الأحكامِ، وعليه يَتَمشَّى إطْلاقُ المصنِّفِ، ومذهبُ سيبويه[3] أنه يَبْقى لَها عَمَلُها في الاسمِ، ولا يجوزُ إلغاؤها، ولا الوصفُ أوِ العطفُ بالرفع مراعاةً للابتداء.

ومن استعمالها للتمنِّي قولُهم: «ألا ماءَ ماءً بارداً» وقولُ الشاعر: [الطويل]

---

(١) نُسب هذا البيت لمجنون بني عامر قيس بن الملوَّح، ويروى في صدره اسمها هكذا:

ألا اصطِبَارَ لِلَيْلَى أم لَهَا جَلَدُ

اللغة: «اصطبار» تصبر، وتجلد، وسُلوان، واحتمال «لاقاه أمثالي» كناية عن الموت.

المعنى: ليت شعري إذا أنا لاقيت ما لاقاه أمثالي من الموت، أيمتنع الصبر على سلمى أم يبقى لها تجلُّدها وصبرها؟!

الإعراب: «**ألا**» الهمزة للاستفهام، ولا: نافية للجنس «**اصطبار**» اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب «**لسلمى**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا»، «**أم**» عاطفة «**لها**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدَّم «**جلد**» مبتدأ مؤخر، والجملة معطوفة على جملة «لا» واسمها وخبرها «**إذا**» ظرفية «**ألاقي**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «**الذي**» اسم موصول مفعول به لألاقي «**لاقاه**» لاقى: فعل ماض، والهاء مفعول به للاقى تقدَّم على فاعله «**أمثالي**» أمثال: فاعل لاقى، وأمثال مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله: «ألا اصطبار» حيث عامَلَ «لا» بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها به قبل دخولها، والمراد من الهمزة هنا الاستفهام، ومن «لا» النفي؛ فيكون معنى الحرفين معًا الاستفهام عن النفي، وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشَّلَوبين من أن الاستفهام عن النفي لا يقع، وكون الحرفين معًا دالَّين على الاستفهام عن النفي في هذا البيت مما لا يرتاب فيه أحد؛ لأن مراد الشاعر أن يسأل: أينتفي عن محبوبته الصبر إذا مات فتجزع عليه، أم يكون لها جلد وتصبر؟

(2) والمبرد.

(3) «الكتاب» ٢/ ٣٠٨. ٣٠٩، ووافقه الخليل والجرمي، واختاره ابن مالك في «التسهيل» كما في شرحه المسمّى «المساعد على تسهيل الفوائد» لشارحنا ابن عقيل ١/ ٣٥٠. ٣٥١.

ولـ«ألا» معنًى رابعٌ هو العرض والتحضيض واخْتُلفَ فيه: أهو مركّبٌ من الحرفين أم هو حرفٌ برأسِهِ؟ وسيأتي الكلام عليه في بابه.

ش١١٥ ـ ألا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطاعٌ رُجوعُهُ فَـيَـرْأَبَ مـا أَثْـأَتْ يَـدُ الـغَـفَـلاتِ[1]

٢٠٥ ـ وَشاعَ في ذا البابِ إِسْقاطُ الخَبَرْ إذَا الـمُـرادُ مَـعْ سُـقـوطِـهِ ظَـهَـرْ[2]

إذا دَلَّ دليلٌ على خَبَرِ «لا» النافيةِ للجِنْسِ وَجَبَ حَذْفُهُ عند التميميين والطائيين، وكَثُر حَذْفُهُ عندَ الحجازيين، ومثالُه أنْ يقالَ: هَلْ مِنْ رَجُلٍ قائم؟ فتقول: «لا رَجُلَ» وَتَحْذِفُ الخَبَرَ، وهو «قائمٌ» وجوباً عند التميميين والطائيين، وجوازاً عند الحجازيين، ولا فَرْقَ في ذلك بينَ أنْ يكونَ الخبرُ غيرَ ظرفٍ ولا جارٍّ ومجرورٍ كما مُثّلَ، أو ظرفاً أو جارًّا ومجروراً، نحو أنْ يقالَ: هلْ عندكَ رجلٌ؟ أو هَلْ في الدار رجلٌ؟ فتقول: «لا رَجُلَ».

---

(١) احتجَّ بهذا البيت جماعة من النحاة، ولم ينسبه أحد منهم ـ فيما نعلم ـ إلى قائل معين.

اللغة: «ولّى» أدبر وذهب «فيرأب» يجبر ويصلح «أثأت» فتقت، وصدعت، وشعبت، وأفسدت، تقول: رأب فلان الصدع، ورأب فلان الإناء؛ إذا أصلح ما فسد منهما، وقال الشاعر:

يَـرأب الـصَّـدعَ والـثَّـأى بِـرَصِـيـنٍ مِـنْ سَـجَـايَـا آرَائِـهِ وَيَـغِـيـرُ

(يَغير ـ بفتح ياء المضارعة ـ بمعنى يمير؛ أي: يمون الناس).

الإعراب: «ألا» كلمة واحدة للتمني، ويقال: الهمزة للاستفهام وأريد بها التمني، ولا: نافية للجنس، وليس لها خبر لا لفظًا ولا تقديرًا «عمر» اسمها «ولى» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى العمر «مستطاع» خبر مقدم «رجوعه» رجوع: مبتدأ مؤخر، ورجوع مضاف، والضمير العائد إلى العمر مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب صفة ثانية لعمر «فيرأب» الفاء للسببية، يرأب: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية في جواب التَّمني، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى عمر «ما» اسم موصول مفعول به ليرأب «أثأت» أثأى: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث «يد» فاعل أثأت، ويد مضاف، و«الغفلات» مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب محذوف تقديره «أثأته».

الشاهد فيه: قوله: «ألا عمر» حيث أريد الاستفهام مع «لا» مجرد التمني، وهذا كثير في كلام العرب، ومما يدل على كون «ألا» للتمني في هذا البيت نصب المضارع بعد فاء السببية في جوابه.

(٢) «وشاع» فعل ماض «في» حرف جر «ذا» اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بفي، والجار والمجرور متعلق بشاع «الباب» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «إسقاط» فاعل شاع، وإسقاط مضاف، و«الخبر» مضاف إليه «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «المراد» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتقديره: إذا ظهر المراد «مع» ظرف متعلق بقوله: «ظهر» الآتي، ومع مضاف، وسقوط من «سقوطه» مضاف إليه، وسقوط مضاف، والهاء مضاف إليه «ظهر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المراد، والجملة من ظهر وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة.

فإنْ لم يَدُلَّ على الخبرِ دليلٌ، لم يَجُزْ حَذْفُهُ عندَ الجميعِ، نحو قوله ﷺ: «**لا أَحَدَ أَغْيَرُ من الله**»(1) وقولِ الشاعر: [البسيط]

ش١١٦ ـ وَلا كَرِيمَ مِنَ الوِلْدانِ مَصْبوحُ(٢)

وإلى هذا أشارَ المصنِّفُ بقوله: «إذا المُرادُ مَعْ سُقوطِهِ ظَهَرْ» واحترزَ بهذا مما لا يظهرُ المرادُ مع سُقوطِه؛ فإنَّه لا يجوزُ حينئذٍ الحذفُ كما تقدَّم.

---

(1) الحديث في «صحيح البخاري» برقم (٤٦٣٤)، وفي «صحيح مسلم» برقم (٦٩٩٢) بهذا اللفظ.

(٢) نسب الزمخشري في «المفصَّل» (١/ ٨٩ بتحقيقنا) هذا الشاهد لحاتم الطائي، ونسبه الجرمي ـ مع صدره ـ لأبي ذؤيب الهذلي، والصواب أنه ـ كما قال الأعلم ـ لرجل جاهلي من بني النَّبيت بن قاسط (وصوابه ابن مالك) وهو حي من اليمن، وكان قد اجتمع هو وحاتم والنابغة عند امرأة يقال لها ماوية بنت عفزر يخطبونها، فآثرت حاتمًا عليهما، وصدر هذا الشاهد:

إذَا اللِّقَاحُ غَدَتْ مُلقًى أَصِرَّتُهَا

وبعض النحاة ـ كسيبويه والأعلم، وتبعهم الأشموني ـ يجعل صدر هذا الشاهد قولَه:

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرفًا مُصَرَّمَةً

وهذا من تركيب صدر بيت على عجز بيت آخر، وهاك ثلاثة أبيات منها البيت الشاهد لتعلم صحة الإنشاد:

هَلَّا سَأَلتِ النَّبِيتِيِّينَ مَا حَسَبِي ... عِنْدَ الشِّتَاءِ إذا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً ... فِي الرَّأسِ مِنهَا وَفِي الأصلاءِ تَمْلِيحُ

إذَا اللِّقَاحُ غَدَت مُلقًى أصِرَّتُهَا ... وَلَا كَرِيمَ مِنَ الوِلْدَانِ مَصبُوحُ

اللغة: «اللقاح» جمع لقوح، وهي الناقة الحلوب «أصرتها» جمع صرار، وهو خيط يشد به رأس الضَّرع لئلا يرضعها ولدها، وإنما تلقى الأصرة حين لا يكون در، وذلك في زمن القحط، فالكلام كناية عن الجدب والقحط، وكأنه قال: إذا اشتد الزمان «مصبوح» اسم مفعول من صبحته، بتخفيف الباء، إذا سقيته الصبوح، وهو ـ بفتح الصاد وضم الباء الموحدة ـ الشرب بالغداة، والغداة: الوقت ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس.

الإعراب: «**إذا**» ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط «**اللقاح**» اسم لغدا محذوفًا يدل عليه المذكور بعده، وخبره محذوف يدل عليه ما بعده أيضًا، والتقدير: إذا غدت اللقاح ملقىً أصرتها «**غدت**» غدا: فعل ماض ناقص بمعنى صار، والتاء للتأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى اللقاح «**ملقىً**» خبر غدا، وهو اسم مفعول «**أصرتها**» أصرة: نائب فاعل لملقى، وأصرة مضاف، والضمير العائد إلى اللقاح مضاف إليه «**ولا**» نافية للجنس «**كريم**» اسمها «**من الولدان**» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريم «**مصبوح**» خبر لا.

الشاهد فيه: قوله: «ولا كريم من الولدان مصبوح» حيث ذكر خبر لا، وهو قوله: «مصبوح» لكونه ليس =

ظَنَّ وَأَخَواتُها

٢٠٦ ـ اِنْصِبْ بِفِعْلِ القَلْبِ جُزْأَي ابْتِدا أَعْـنـي رَأى خـالَ عَـلِـمْـتُ وَجَـدا[١]

٢٠٧ ـ ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدْ حَـجـا دَرَى وَجَـعَـلَ اللَّذْ كـاعْـتَـقَـدْ[٢]

= يعلم إذا حذف، ولو أنه حذفه فقال: «ولا كريم من الولدان» لَفُهم منه أن المراد: ولا كريم من الولدان موجود؛ لأن الذي يحذف عند عدم قيام قرينة هو الكون العام، ولا شك أن هذا المعنى غير المقصود له.

هذا تخريج البيت على ما يريد الشارح والناظم تبعًا لسيبويه شيخ النحاة.

وقد أجاز الأعلم الشنتمري وأبو علي الفارسي وجارُ الله الزمخشري أن يكون الخبر محذوفًا، وعليه يكون قوله: «مصبوح» نعتًا لاسم لا باعتبار أصله، وهو المعبر عنه بأنه تابع على محل «لا» واسمها معًا؛ لأنهما في التقدير مبتدأ عند سيبويه، كما تقدم بيانه.

قال الأعلم: «ويجوزُ أنْ يكونَ نعتًا لاسمها محمولاً على الموضع، ويكونُ الخبر محذوفًا لعلم السامع، وتقديره: موجود، ونحوه» اهـ.

وقال الزمخشري: «وقول حاتم: ولا كريم... إلخ، يحتمل أمرين: أحدهما أن يترك فيه طائيته إلى اللغة الحجازية، والثاني ألا يجعل «مصبوح» خبرًا، ولكن صفة محمولة على محل لا مع المنفي» اهـ.

ويريد بترك طائيته أنه ذكر خبر «لا»؛ لأنك قد علمت أن لغة الطائيين حذف خبر لا مطلقًا، أعني سواء أكان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا أم كان غيرهما، متى فُهم ودلت عليه قرينة، أو كان كونًا مطلقًا، ويكون حاتم قد تكلم في هذا البيت على لغة أهل الحجاز الذين يذكرون خبر «لا» عند عدم قيام القرينة على حذفه، أو عند تعلق الغرض بذكره لداعية من الدواعي، لكن الذي يقرره العلماء أن العربي لا يستطيع أن يتكلم بغير لغته التي درب عليها لسانه، فإن نحن راعينا ذلك وجب أن نصير إلى الوجه الآخر ـ وهو أن نقدر قوله: «مصبوح» نعتًا لقوله: «لا كريم» أي نعتًا على محل «لا» مع اسمها، وهو الرفع ـ حتى يكون كلامه جاريًا على لغة قومه، فاعرف هذا، والله يرشدك ويبصِّرك.

(١) «انصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بفعل» جار ومجرور متعلق بانصب، وفعل مضاف، و«القلب» مضاف إليه «جزأي» مفعول به لانصب، وجزأي مضاف، و«ابتدا» مضاف إليه «أعني» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «رأى» قصد لفظه: مفعول به لأعني «خال، علمت، وجدا» كلهن معطوفات على رأى بعاطف مقدر.

(٢) «ظن، حسبت، وزعمت» كلهن معطوفات على «رأى» المذكور في البيت السابق بعاطف مقدر فيما عدا الأخير «مع» ظرف متعلق بأعني، ومع مضاف، و«عد» قصد لفظه: مضاف إليه «حجا، درى، وجعل» معطوفات على عد بعاطف مقدر فيما عدا الأخير «اللذ» اسم موصول ـ وهو لغة في الذي ـ صفة لجعل «كاعتقد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول.

٢٠٨ ـ وَهَبْ تعَلَّمْ والَّتي كَصَيَّرا أيضاً بها انْصِبْ مُبْتَداً وَخَبَرا[١]

هذا هو القِسْمُ الثالثُ من الأفعالِ الناسخةِ للابتداءِ، وهو ظَنَّ وأخواتُها[2]. وتنقسمُ إلى قسمين: أحدهما: **أفعالُ القلوب**[3]، والثاني: **أفعالُ التَّحْويل**[4].

فأمَّا أفعالُ القلوبِ فتنقسمُ إلى قسمين؛ أحدُهما: ما يَدُلُّ على اليقين، وذَكَرَ المصنِّفُ منها خمسةً: رأى، وَعَلِمَ، وَوَجَدَ، وَدَرَى، وَتَعَلَّمْ، **والثاني منهما**: ما يدلُّ على الرُّجْحانِ، وذكرَ المصنِّفُ منها ثمانية: خالَ، وَظَنَّ، وَحَسِبَ، وَزَعَمَ، وَعَدَّ، وَحَجا، وَجَعَلَ، وَهَبْ.

فمثالُ رَأَى قولُ الشاعر: [الوافر]

ش١١٧ ـ رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنودا[٥]

---

(١) «وهب، تعلم» معطوفان على «عد» بعاطف محذوف من الثاني «والتي» اسم موصول: مبتدأ «كصيرا» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة التي «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «بها» جار ومجرور متعلق بقوله: انصب، الآتي «انصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مبتدأ» مفعول به لانصب «وخبراً» معطوف على مبتدأ، وجملة انصب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(2) تنصب هذه الطائفة المبتدأ والخبر مفعولَين لها بعد أن تستوفيَ فاعلَها.

(3) قال في «أوضح المسالك» ١/ ٣٥٩: وإنما قيل لها ذلك؛ لأن معانيَها قائمةٌ في القلب.

(4) أو التصْيير، وتدلُّ على تحويل اسمِها إلى خبرِها، وستأتي.

(٥) البيت لخِداش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة بن بكر بن هوازن.

اللغة: «محاولة» تطلق المحاولة على القوة والقدرة، وتطلق على طلب الشيء بحيلة، والمعنى الثاني من هذين لا يليق بجانب الله تعالى «وأكثرهم جنودًا» قد لفق الشارح العلامة ـ تبعًا لكثير من النحاة ـ هذه اللفظة من روايتين: إحداهما رواها أبو زيد، وهي: «وأكثَرَهم عَدِيدا» والثانية رواها أبو حاتم، وهي: «وأكثره جنودا».

الإعراب: «**رأيت**» فعل وفاعل «**الله**» منصوب على التعظيم، وهو المفعول الأول «**أكبر**» مفعول ثان لرأى، وأكبر مضاف، و«**كل**» مضاف إليه، وكل مضاف، و«**شيء**» مضاف إليه «**محاولة**» تمييز «**وأكثرهم**» الواو عاطفة، أكثر: معطوف على «**أكبر**» وأكثر مضاف، والضمير مضاف إليه «**جنودا**» تمييز أيضًا.

الشاهد فيه: قوله: «رأيت الله أكبر.. إلخ» فإن رأى فيه دالَّة على اليقين، وقد نصبت مفعولين؛ أحدهما لفظ الجلالة، والثاني قوله: «أكبر» على ما بيناه في الإعراب.

فاستعملَ «رَأَى» فيه لليقين، وقد تستعملُ «رَأى» بمعنى «ظَنَّ»[(١)]، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا﴾ [المعارج: ٦] أي: يَظُنُّونَه.

ومثالُ «عَلِمَ»: «عَلِمْتُ زَيْداً أَخاكَ» وقولُ الشاعر: [البسيط]

ش ١١٨ ـ عَلِمْتُكَ الباذِلَ المَعْروفِ فانْبَعَثَتْ ... إِلَيْكَ بي واجِفاتُ الشَّوْقِ وَالأَمَلِ[(٢)]

---

(١) تأتي رأى بمعنى علم وبمعنى ظن، وقد ذكرهما الشارح هنا، وتأتي كذلك بمعنى حلم، أي: رأى في منامه، وتُسمى الحلمية، وسيذكرها الناظم بعد، وهي بهذه المعاني الثلاثة تتعدَّى لمفعولين، وتأتي بمعنى أبصر، نحو: «رأيت الكواكب»، وبمعنى اعتقد، نحو: «رأى أبو حنيفة حِلَّ كذا»، وتأتي بمعنى أصاب رئته، تقول: «رأيت محمدًا» تريد ضربته فأصبت رئته، وهي بهذه المعاني الثلاثة تتعدى لمفعول واحد، وقد تتعدى التي بمعنى اعتقد إلى مفعولين، كقول الشاعر:

رأى النَّاسَ إلَّا مَن رأى مِثْلَ رَأْيِهِ ... خَوارِجَ تَرَّاكِينَ قَصْدَ المَخارِجِ

وقد جمع الشاعر في هذا البيت بين تعديتها لواحد وتعديتها لاثنين، فأما تعديتها لواحد، ففي قوله: «رأى مثل رأيه» وأما تعديتها لاثنين، ففي قوله: «رأى الناس خوارج» هكذا قيل، ولو قلت: إن «خوارج» حال من الناس لم تكن قد أَبعدتَ.

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبوها لقائل معين.

اللغة: «الباذل» اسم فاعل من البذل، وهو الجود والإعطاء، وفعله من باب نصر «المعروف» اسم جامع لكل ما هو من خيري الدنيا والآخرة، وفي الحديث: «**صَنائِعُ المَعروفِ تَقِي مَصارِعَ السُّوءِ**» و«فانبعثت» ثارت ومضت ذاهبة في طريقها «واجفات» أراد بها دواعي الشوق وأسبابه التي بعثته على الذهاب إليه، وهي جمع واجفة، وهي مؤنث اسم فاعل من الوجيف، وهو ضرب من السير السريع، وتقول: وجف البعير يجف وجفًا ـ بوزن وعد يَعِدُ وعدًا ـ ووجيفًا، إذا سار، وقد أوجفه صاحبه، وفي الكتاب العزيز: ﴿فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ [الحشر: ٦].

الإعراب: «**علمتك**» فعل وفاعل ومفعول أول «**الباذل**» مفعول ثان لعلم «**المعروف**» يجوز جرُّه بالإضافة، ويجوز نصبه على أنه مفعول به للباذل «**فانبعثت**» الفاء عاطفة، وانبعث: فعل ماض، والتاء للتأنيث «**إليك بي**» كل منهما جار ومجرور متعلق بانبعث «**واجفات**» فاعل بانبعث، وواجفات مضاف، و«**الشوق**» مضاف إليه «**والأمل**» معطوف على الشوق.

الشاهد فيه: قوله: «علمتك الباذل.. إلخ» فإن علم في هذه العبارة فعل دال على اليقين، وقد نصب به مفعولين: أحدهما الكاف، والثاني قوله: الباذل، على ما بيناه في الإعراب.

والذي يدل على أن «علم» في هذا البيت بمعنى اليقين أن المقصود مدح المخاطب واستجداؤه، وذلك =

ومثال «وَجَدَ» قولُه تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢] ومثالُ «دَرَى» قولُه: [الطويل]

ش١١٩ ـ دُرِيتَ الوَفيَّ العَهْدِ يا عُرْوَ فاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتِبَاطاً بِالوَفَاءِ حَمِيدُ(١)

= يستدعي أن يكون مراده: إني أيقنت بأنك جواد كريم تعطي من سألك؛ فلهذا أسرعت إليك مؤمِّلاً جدواك.

وقد تأتي «علم» بمعنى ظن، ويمثِّل لها العلماء بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠].

وهي ـ إذا كانت بمعنى اليقين أو الظن ـ تتعدى إلى مفعولين. وقد تأتي بمعنى عَرَفَ، فتتعدى لواحد. وقد تأتي بمعنى: صارَ أعلمَ ـ أي: مشقوق الشفة العليا ـ فلا تتعدى أصلاً.

(١) وهذا الشاهد أيضًا لم ينسبوه إلى قائل معين.

اللغة: «دريت» بالبناء للمجهول، من درى، إذا علم «فاغتبط» أمر من الغبطة، وهي: أن تتمنى مثل حال الغير من غير أن تتمنى زوال حاله عنه، وأراد الشاعر بأمره بالاغتباط أحدَ أمرين؛ أولهما: الدعاء له بأن يدوم له ما يغبطه الناس من أجله، والثاني: أمره بأن يبقى على اتصافه بالصفات الحميدة التي تجعل الناس يغبطونه.

المعنى: إن الناس قد عرفوك الرجل الذي يفي إذا عاهد، فيلزمك أن تغتبط بهذا وتقرَّ به عينًا، ولا لوم عليك في الاغتباط به.

الإعراب: «**دريت**» درى: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء نائب فاعل، وهو المفعول الأول «**الوفي**» مفعول ثان «**العهد**» يجوز جره بالإضافة، ونصبه على التشبيه بالمفعول به، ورفعه على الفاعلية؛ لأن قوله: «الوفي» صفة مشبهة، والصفة المشبهة يجوز في معمولها الأوجه الثلاثة المذكورة «**يا عرو**» يا: حرف نداء، وعرو: منادى مرخم بحذف التاء، وأصله عروة «**فاغتبط**» الفاء عاطفة، اغتبط: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**فإن**» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب «**اغتباطًا**» اسم إن «**بالوفاء**» جار ومجرور متعلق باغتباط، أو بمحذوف صفة لاغتباط «**حميد**» خبر «إن» مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «دريت الوفي العهد» فإن «درى» فعل دال على اليقين، وقد نصب به مفعولين، أحدهما: التاء التي وقعت نائب فاعل، والثاني: هو قوله: «الوفي» على ما سبق بيانه.

هذا، **واعلم أن «درى» يستعمل على طريقين: أحدهما**: أن يتعدى لواحد بالباء، نحو قولك: دريت بكذا، فإن دخلت عليه همزة تعدى بها لواحد ولثانٍ بالباء، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يونس: ١٦] **والثاني**: أن ينصب مفعولين بنفسه كما في بيت الشاهد، ولكنه قليل.

ومثالُ «تَعَلَّمْ» ـ وهي التي بمعنى اعْلَمْ[(١)] ـ قولُه: [الطويل]

ش١٢٠ ـ تَعَلَّمْ شِفاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدوِّها فَبالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ والمَكْرِ[(٢)]

وهذه مُثُلُ الأفعال الدالَّة على اليقين.

ومثالُ الدالَّة على الرُّجْحانِ قولُكَ: «خِلْتُ زَيْداً أَخاكَ»[(3)] وقَدْ تستعملُ «خالَ» لليقين، كقوله: [الطويل]

---

(١) احترز بقوله: «وهي التي بمعنى اعلم» عن التي في نحو قولك: تعلم النحو، **والفرق بينهما من ثلاثة أوجه**: **أحدها**: أن قولك: «تعلم النحو» أمر بتحصيل العلم في المستقبل، وذلك بتحصيل أسبابه، وأما قولك: «تعلم أنك ناجح» فإنه أمر بتحصيل العلم بما يذكر مع الفعل من المتعلقات في الحال. **وثانيها**: أن التي من أخوات ظن تتعدى إلى مفعولين، والأخرى تتعدى إلى مفعول واحد. **وثالثها**: أن التي من أخوات ظن جامدة غير متصرفة، وتلك متصرفة تامة التصرف، تقول: تعلم الحساب يتعلمه وتعلمه أنت.

(٢) البيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر.

اللغة: «تعلم» اعلم واستيقن «شفاء النفس» قضاء مآربها «لطف» رفق «التحيل» أخذ الأشياء بالحيلة.

المعنى: اعلم أنه إنما يشفي نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والتغلب عليهم؛ فيلزمك أن تبالغ في الاحتيال لذلك لكي تبلغ ما تريد.

الإعراب: «**تعلم**» فعل بمعنى اعلم، وهو فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**شفاء**» مفعول أول لتعلَّم، وشفاء مضاف، و«**النفس**» مضاف إليه «**قهر**» مفعول ثان لتعلَّم، وقهر مضاف، وعدو من «**عدوها**» مضاف إليه، وعدو مضاف، وها مضاف إليه «**فبالغ**» الفاء للتفريع، بالغ: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**بلطف**» جار ومجرور متعلق ببالغ «**في التحيل**» جار ومجرور متعلق بلطف، أو بمحذوف صفة له «**والمكر**» معطوف على التحيل.

الشاهد فيه: قوله: «تعلم شفاء النفس قهر عدوها» حيث ورد فيه «تعلم» بمعنى اعلم، ونصب به مفعولين، على ما ذكرناه في الإعراب.

ثم اعلم أن هذه الكلمة أكثر ما تتعدى إلى «أن» المؤكدة ومعموليها، كما في قول النابغة الذُّبياني:

تَعَلَّمْ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيِّرٍ وَهُوَ الثُّبُورُ

وقولِ الحارث بن ظالم المري:

تَعَلَّمْ أبيتَ اللَّعنَ أنِّيَ فَاتِكٌ مِنَ اليَومِ أو مِن بعدِهِ بابنِ جَعفَرِ

وكذلك قول الحارث بن عمرو، وينسب لعمرو بن معد يكرب:

تَعَلَّمْ أنَّ خَيرَ النَّاسِ طُرًّا قَتِيلٌ بَينَ أحجَارِ الكُلَابِ

ويندر أن تنصب مفعولين كل منهما اسم مفرد غير جملة، كما في بيت الشاهد.

(3) خلتُ أَخال ـ بفتح الهمزة ـ والأكثر إخال بكسرها على خلاف القياس.

ش١٢١ ـ دَعاني الغَواني عَمَّهُنَّ وَخِلْتُني لِيَ اسْمٌ فَلا أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ[(١)]

و«ظَنَنْتُ زَيْداً صاحِبَك» وقد تستعملُ لليقينِ، كقوله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨] و«حَسِبْتُ زَيْداً صاحِبَكَ» وقد تستعملُ لليقين، كقوله: [الطويل]

ش١٢٢ ـ حَسِبْتُ التُّقَى وَالجودَ خَيْرَ تِجارَةٍ رَبَاحاً إذا ما المَرْءُ أَصْبَحَ ثاقِلا[(٢)]

---

(١) هذا البيت للنَّمِر بن تَولَب العُكْلي من قصيدة له مطلعها قوله:

تَأَبَّدَ مِن أطلالِ جَمرَةَ مَأسِلُ فَقَدْ أقفَرَتْ مِنهَا سَرَاءُ فَيَذبُلُ

اللغة: «دعاني الغواني» الغواني: جمع غانية، وهي التي استغنت بجمالها عن الزينة، أو هي التي استغنت ببيت أبيها عن أن تزف إلى الأزواج، أو هي اسم فاعل من «غني بالمكان» أي أقام به، ويروى: «دعاني العذارى» والعذارى: جمع عذراء، وهي الجارية البكر، ويروى: «دعاء العذارى» ودعاء ـ في هذه الرواية ـ مصدر دعا مضاف إلى فاعله، وعمهن: مفعوله.

الإعراب: «**دعاني**» دعا: فعل ماض، والنون للوقاية، والياء مفعول أول «**الغواني**» فاعل دعا «**عمهن**» عم: مفعول ثان لدعا، وعم مضاف، والضمير مضاف إليه «**وخلتني**» فعل وفاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول أول، وفيه اتحاد الفاعل والمفعول في كونهما ضميرين متصلين لمسمى واحد، وهو المتكلم، وذلك من خصائص أفعال القلوب «**لي**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**اسم**» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لخال «**فلا**» نافية «**أدعى**» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**وهو**» الواو واو الحال، وهو: ضمير منفصل مبتدأ «**أول**» خبر للمبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «وخلتني لي اسم» فإن «خال» فيه بمعنى فعل اليقين، وليس هو بمعنى فعل الظن؛ لأنه لا يظن أن لنفسه اسمًا، بل هو على يقين من ذلك، وقد نصب بهذا الفعل مفعولين؛ أولهما ضمير المتكلم، وهو الياء، وثانيهما جملة «لي اسم» من المبتدأ والخبر، على ما بيناه في الإعراب.

(٢) هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري من قصيدة طويلة عِدَّتُها اثنان وتسعون بيتًا، وأولها قوله:

كُبَيشَةُ حَلَّتْ بَعدَ عَهدِكَ عَاقِلَا وكَانَت لَهُ خَبْلاً عَلى النَّأي خَابِلَا

تَربَّعَتِ الأشرَافَ ثُمَّ تَصَيَّفَتْ حِسَاءَ البُطَاحِ وانتَجَعْنَ المَسَايِلَا

اللغة: «كبيشة» على زنة التصغير: اسم امرأة «عاقلاً» بالعين المهملة والقاف: اسم جبل، قال ياقوت: «الذي يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل، والأشعار التي قيلت فيه بالوادي أشبه، ويجوز أن يكون الوادي منسوبًا إلى الجبل، لكونه من لحفه» اهـ. «خبلاً» الخبل: فساد العقل، ويروى: «وكانت له شغلاً على النأي شاغلا» وقوله: «تربعت الأشراف» معناه: نزلت به في وقت الربيع، والأشراف: اسم موضع، ولم يذكره ياقوت «تصيَّفت حساء البطاح» نزلت به زمان الصيف، وحساء البطاح: منزل لبني يربوع، وهو بضم باء البطاح كما قال ياقوت، ووهم العينيُّ في ضبطه بكسر الباء لظنه أنه جمع بطحاء=

ومثالُ «زَعَمَ» قولُه : [الطويل]

ش١٢٣ ـ فَإِنْ تَزْعُميني كُنْتُ أَجْهَلُ فيكُمُ فإِنِّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بِالجَهْلِ[1]

= «رباح» بفتح الراء: الربح «ثاقلاً» ميتًا؛ لأن البدن يكون خفيفًا ما دامت الروح فيه، فإذا فارقته ثقل.

المعنى: لقد أيقنت أن أكثر شيء ربحًا إذا اتجر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجود، وإنه ليعرف الربح إذا مات، حيث يرى جزاء عمله حاضرًا عنده.

الإعراب: «**حسبت**» فعل وفاعل «**التقى**» مفعول أول «**والجود**» معطوف على التقى «**خير**» مفعول ثان لحسبت، وخير مضاف، و«**تجارة**» مضاف إليه «**رباحًا**» تمييز «**إذا**» ظرف لما يستقبل من الزمان «**ما**» زائدة «**المرء**» اسم لأصبح محذوفة تفسرها المذكورة بعد، وخبرها محذوف أيضاً، والتقدير: إذا أصبح المرء ثاقلاً، والجملة من أصبح المحذوفة ومعموليها في محل جر بإضافة «**إذا**» إليها «**أصبح**» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى المرء «**ثاقلاً**» خبر أصبح، وهذه الجملة لا محل لها مفسرة.

الشاهد فيه: قوله: «حسبت التقى خير تجارة.. إلخ» حيث استعمل الشاعر فيه «حسبت» بمعنى علمت، ونصب به مفعولين، أولهما قوله: «التقى» وثانيهما قوله: «خير تجارة» على ما بيناه في الإعراب.

(١) هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي.

اللغة: «أجهل» الجهل هو الخِفَّة والسَّفه «الحلم» التؤدة والرَّزانة.

المعنى: لئن كان يترجح لديك أني كنت موصوفًا بالنزق والطيش أيام كنت أقيم بينكم، فإنه قد تغير عندي كل وصف من هذه الأوصاف، وتبدلتُ بها رزانة وخلقًا كريمًا.

الإعراب: «**إن**» شرطية «**تزعميني**» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون، وياء المخاطبة فاعل، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول أول «**كنت**» كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «**أجهل**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة من أجهل وفاعله في محل نصب خبر كان، والجملة من «كان» واسمها وخبرها في محل نصب مفعول ثان لتزعم «**فيكم**» جار ومجرور متعلق بأجهل «**فإني**» الفاء واقعة في جواب الشرط، إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «**شريت**» فعل وفاعل، والجملة من شرى وفاعله في محل رفع خبر «**إن**» والجملة من إن ومعموليها في محل جزم جواب الشرط «**الحلم**» مفعول به لشريت «**بعدك**» بعد: ظرف متعلق بشريت، وبعد مضاف، والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه «**بالجهل**» جار ومجرور متعلق بشريت.

الشاهد فيه: قوله: «تزعميني كنت أجهل» حيث استعمل المضارع من «زعم» بمعنى فعل الرجحان، ونصب به مفعولين، أحدهما ياء المتكلم، والثاني جملة «كان» ومعموليها، على ما ذكرناه في إعراب البيت.

واعلم أن الأكثر في «زعم» أن تتعدّى إلى معموليها بواسطة «أن» المؤكدة، سواء أكانت مخففة من الثقيلة، نحو قوله تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ﴾ [التغابن: ٧]، وقوله سبحانه: ﴿بَلۡ زَعَمۡتُمۡ أَلَّن نَّجۡعَلَ لَكُم مَّوۡعِدٗا﴾ [الكهف: ٤٨]، أم كانت مشددة، كما في قول عبيد الله بن عتبة:

فَذُقْ هَجْرَهَا قد كُنْتَ تَزعُمُ أَنَّهُ رَشَادٌ أَلَا يَا رُبَّمَا كَذَبَ الزَّعَمُ

ومثالُ «عَدَّ» قولُه: [الطويل]

ش١٢٤ ـ فَلا تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ في الغِنَى وَلٰكِنَّما المَوْلَى شَرِيكُكَ في العُدْمِ(١)

= وكما في قول كثيِّر عزَّة:

وَقَد زَعَمتْ أنِّي تَغَيَّرتُ بَعدَهَا وَمَن ذا الذِي يا عَزَّ لَا يتَغَيَّرُ

وهذا الاستعمال مع كثرته ليس لازمًا، بل قد تتعدى «زعم» إلى المفعولين بغير توسط «أن» بينهما؛ فمن ذلك بيت الشاهد الذي نحن بصدده، ومنه قول أبي أمية الحنفي، واسمه أوس:

زَعَمَتْنِي شَيْخًا ولَسْتُ بِشَيخٍ إِنَّمَا الشَّيخُ مَن يَدِبُّ دَبِيبَا

وزعم الأزهري أن «زعم» لا تتعدى إلى مفعوليها بغير توسط «أن»، وعنده أن ما ورد مما يخالف ذلك ضرورة من ضرورات الشعر لا يقاس عليها، وهو محجوج بما روينا من الشواهد، وبأن القول بالضرورة خلاف الأصل.

(١) هذا البيت للنعمان بن بشير الأنصاري الخزرجي.

اللغة: «لا تعدد» لا تظن «المولى» يطلق في الأصل على عدة معان سبق بيانها (ج١ ص٢٠٤) والمراد منه هنا الحليف، أو الناصر «العدم» هو هنا بضم العين وسكون الدال: الفقر، ويقال: عَدِمَ الرجل يَعْدَمُ ـ بوزن عَلِم يعلَمُ ـ وأعدم فهو مُعْدِم؛ إذا افتقر.

المعنى: لا تظن أن صديقك هو الذي يشاطرك المودة أيام غناك؛ فإنما الصديق الحق هو الذي يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك.

الإعراب: «**فلا**» ناهية «**تعدد**» فعل مضارع مجزوم بلا وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**المولى**» مفعول أول لتعدد «**شريكك**» شريك: مفعول ثان لتعدد، وشريك مضاف، والكاف مضاف إليه «**في الغنى**» جار ومجرور متعلق بشريك «**ولكنما**» الواو عاطفة، لكن: حرف استدراك، وما: كافة «**المولى**» مبتدأ «**شريكك**» شريك: خبر المبتدأ، وشريك مضاف، والكاف مضاف إليه «**في العدم**» جار ومجرور متعلق بشريك.

الشاهد فيه: قوله: «فلا تعدد المولى شريكك» حيث استعمل المضارع من «عد» بمعنى تظن، ونصب به مفعولين، أحدهما قوله: «المولى»، والثاني قوله: «شريك» على ما سبق بيانه في الإعراب.

ومثل بيت الشاهد في ذلك قول أبي دواد جارية بن الحجاج:

لا أعُدُّ الإقتَارَ عُدماً ولٰكِنْ فَقدُ مَنْ قَدْ فَقدْتُهُ الإعدامُ

فقوله: «أعد» بمعنى أظن، والإقتار: مصدر أقتر الرجل، إذا افتقر، وهو مفعوله الأول، وعدماً: مفعوله الثاني. ومثله أيضًا قول جَرير بن عطية:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أفضَلَ مَجْدِكُم بَنِي ضَوْطَرَى لَولَا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا

فتعدون: بمعنى تظنون؛ وعقر النيب: مفعوله الأول، وأفضل مجدكم: مفعول الثاني.

ومثالُ «حَجَا» قولُه: [البسيط]

ش١٢٥ - قَدْ كُنْتُ أَحْجو أَبا عَمْرٍو أَخاً ثِقَةً   حَتَّى أَلَمَّتْ بِنا يَوْماً مُلِمَّاتُ[1]

ومثالُ «جَعَلَ» قولُه تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾ [الزخرف: ١٩].

---

(١) هذا البيت نسبه ابن هشام إلى تميم (بن أبي) بن مقبل، ونسبه صاحب «المحكم» إلى أبي شنبل الأعرابي، ونسبه ثعلب في أماليه إلى أعرابي يقال له القنان، ورواه ياقوت في معجم البلدان (٧/ ١٦٥) أولَ أربعة أبيات، وبعده قوله:

فَقُلْتُ والمَرءُ تُخطِيهِ عَطِيَّتُهُ   أدنَى عَطِيَّتِهِ إيَّايَ مِيئَاتُ

اللغة: «أحجو» أظن «ألمت» نزلت، والملمات: جمع ملمة، وهي النازلة من نوازل الدهر.

المعنى: لقد كنت أظن أبا عمرو صديقًا يُركن إليه في النوازل، ولكني قد عرفت مقدار مودته إذ نزلت بي نازلة فلم يكن منه إلا أن نفر مني وأعرض عني ولم يأخذ بيدي فيها.

الإعراب: «**قد**» حرف تحقيق «**كنت**» كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «**أحجو**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**أبا**» مفعول أول لأحجو، وأبا مضاف، و«**عمرو**» مضاف إليه «**أخا**» مفعول ثان لأحجو، وجملة أحجو ومعمولَيه في محل نصب خبر كان «**ثقة**» يقرأ بالنصب منوناً مع تنوين أخ، فهو حينئذ صفة له، ويقرأ بالجر منونًا، فأخا حِينَئِذٍ مضاف، و«**ثقة**» مضاف إليه، وعلى الأول هو معرب بالحركات، وعلى الثاني هو معرب بالحروف لاستيفائه شروط الإعراب بها «**حتى**» حرف غاية «**ألمت**» ألم: فعل ماض، والتاء للتأنيث «**بنا**» جار ومجرور متعلق بألم «**يومًا**» ظرف زمان متعلق بألم «**ملمات**» فاعل ألم.

الشاهد فيه: قوله: «أحجو أبا عمرو أخاً» حيث استعمل المضارع من «حجا» بمعنى ظن، ونصب به مفعولين، أحدهما: «أبا عمرو» والثاني: «أخاً ثقة».

هذا، واعلم أن العيني صرح بأنه لم ينقل أحد من النحاة أن «حجا يحجو» ينصب مفعولين غير ابن مالك رحمه الله.

واعلم أيضًا أن «حجا» تأتي بمعنى غلب في المحاجاة، وهي: أن تلقي على مخاطبك كلمة يخالف لفظها معناها، وتسمى الكلمة أُحْجِيَّة وأُدْعِيَّة، وتأتي حجا أيضًا بمعنى قصد، ومنه قول الأخطل:

حَجَوْنَا بَنِي النُّعمَانِ إذ عَصَّ مُلكُهُمْ   وقَبلَ بَنِي النُّعمانِ حَارَبَنَا عَمرُو

(عص ملكهم: أي صلب واشتد). وتأتي أيضًا بمعنى أقام، ومنه قول عُمارةَ بن أيمن:

حَيثُ تَحَجَّى مُطرِقٌ بِالفَالِقِ

وقولُ العجاج:

فَهُنَّ يَعْكُفْنَ بِهِ إذَا حَجَا   عَكْفَ النَّبِيطِ يَلعَبُونَ الفَنْزَجَا

والتي بمعنى غلب في المحاجاة أو قصد تتعدى إلى مفعول واحد، والتي بمعنى أقام في المكان لا تتعدى بنفسها، وإنما تتعدى بالباء، كما رأيت في الشواهد.

وقَيَّدَ المصنِّفُ «جَعَلَ» بكونها بمعنى اعتقدَ احترازاً من «جعلَ» التي بمعنى «صَيَّرَ» فإنها مِنْ أفعالِ التحويلِ، لا مِنْ أفعالِ القلوب.

ومثالُ «هَبْ» قولُه: [المتقارب]

ش١٢٦ ـ فَقُلْتُ أَجِرْني أبا مالِكٍ وَإلَّا فَـهَـبْـنـيْ امْـرَأً هـالِـكـا[١]

ونَبَّه المصنفُ بقوله: «أَعْني رَأى» على أنَّ أفعالَ القلوبِ منها ما ينَصِبُ مفعولين، وهو «رأى» وما بعدَهُ ممَّا ذكرَهُ المصنِّفُ في هذا البابِ، ومنها ما ليسَ كذلكَ[2]، وهو قسمانِ: لازمٌ، نحو: «جَبُنَ زيد» ومُتَعَدٍّ إلى واحدٍ، نحوُ: «كَرِهْتُ زيداً».

---

(١) البيت لابن همام السلولي.

اللغة: «أجرني» اتخذني لك جارًا تدفع عنه وتحميه، هذا أصله، ثم أريد منه لازم ذلك، وهو الغياث والدفاع والحماية، فمعنى «أجرني» حينئذ: أغثني وادفع عني «أبا مالك» يروى في مكانه: «أبا خالد» «هبني» أي عُدَّني واحسبني.

المعنى: فقلت: أغثني يا أبا مالك؛ فإن لم تفعل، فظُنَّ أني رجل من الهالكين.

الإعراب: «**فقلت**» فعل وفاعل «**أجرني**» أجر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول به لأَجِرْ «**أبا**» منادى بحرف نداء محذوف، وأبا مضاف، و«**مالك**» مضاف إليه «**وإلا**» هي إن الشرطية مدغمة في لا النافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام، وتقديره: وإن لا تفعل، مثلاً «**فهبني**» الفاء واقعة في جواب الشرط «هب»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول أول «**امرأ**» مفعول ثان لهب «**هالكاً**» نعت لامرئ.

الشاهد فيه: قوله: «فهبني امرأ» فإن «هب» فيه بمعنى فعل الظن، وقد نصب مفعولين: أحدهما ياء المتكلم، وثانيهما قوله: «امرأ» على ما أوضحناه في الإعراب.

واعلم أن «هب» بهذا المعنى فعل جامد لا يتصرف؛ فلا يجيء منه ماض ولا مضارع، بل هو ملازم لصيغة الأمر، فإن كان من الهبة ـ وهي التفضُّل بما ينفع الموهوب له ـ كان متصرفًا تام التصرف، قال الله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ﴾ [الأنعام: ٨٤]، وقال سبحانه: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا﴾ [الشورى: ٤٩]، وقال: ﴿هَبْ لِى حُكْمًا﴾ [الشعراء: ٨٣]. واعلم أيضًا أن الغالب على «هب» أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما في البيت الشاهد، وقد يدخل على «أن» المؤكدة ومعمولَيها؛ فزعم ابن سِيده والجَرمي أنه لحن، وقال الأثبات من العلماء المحققين: ليس لحنًا؛ لأنه واقع في فصيح العربية، وقد روي من حديث عمر: «هَبْ أنَّ أبانا كان حمارًا»، وهو مع فصاحته قليل.

(2) وقد ذكر السيوطيُّ في «البهجة» ص١٣٤ ـ ١٣٧ المعانيَ غير المرادة لكلٍّ من أفعال هذه الطائفة، فارْجع إليه إن شئت.

هذا ما يتعلَّق بالقِسْمِ الأوَّلِ من أفعالِ هذا الباب، وهو أفعالُ القلوبِ.

وأما أفعالُ التَّحْويل، وهي المرادَةُ بقوله: «والَّتي كصيَّرا . . إلى آخره» فتتعدَّى أيضاً إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبرُ، وعَدَّها بعضُهم سبعة:

«صَيَّرَ» نحوُ: «صَيَّرْتُ الطِّينَ خزَفاً».

و«جَعَلَ» نحوُ قوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣].

و«وَهَبَ» كقولهم: «وَهَبَني الله فِداكَ» أي: صيَّرني.

و«تَخِذَ» كقوله تعالى: ﴿لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً﴾ [الكهف: ٧٧][1].

و«اتَّخَذَ» كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].

و«تَرَكَ» كقوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩] وقولِ الشاعر: [الطويل]

ش١٢٧ ـ وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إذا ما تَرَكْتُهُ أخا القَوْمِ واسْتَغْنَى عَنِ المَسْحِ شارِبُهْ[2]

---

(1) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب. «النشر» (٢/ ٢٣٩).

(٢) البيت لفرعان بن الأعرف ـ ويقال: هو فرعان بن الأصبح بن الأعرف ـ أحد بني مرة، ثم أحد بني نزار ابن مرة، من كلمة له يقولها في ابنه منازل، وكان له عاقًّا، والبيت من أبيات رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزي: ٤/ ١٨ بتحقيقنا) وأول ما رواه صاحب الحماسة منها قوله:

جَـزَت رَحِـمٌ بَـيـنِـي وبَـيـنَ مُـنَـازِلٍ جَـزَاءً كـمـا يَـسْـتَـنْـزِلُ الـدَّرَّ حَـالِـبُـهْ

لَـربَّـيـتُـهُ حَـتَّـى إذا آضَ شَـيـظَـمَـاً يَـكَـادُ يُـسَـاوِي غَـارِبَ الـفَـحـلِ غَـارِبُـهْ

فَلَـمَّـا رآنِي أُبصِرُ الـشَّـخـصَ أشـخُـصًـا قَـرِيـبًـا وذا الـشـخـصِ الـبَـعِـيـدِ أُقَـارِبُـهْ

تَـغَـمَّـطَ حَـقِّـي بـاطِـلاً ولَـوَى يَـدِي لَـوَى يَـدَهُ اللهُ الَّـذِي هُـوَ غَـالِـبُـهْ

اللغة: «واستغنى عن المسح شاربه» كناية عن أنه كبر واكتفى بنفسه، ولم تعد به حاجة إلى الخدمة.

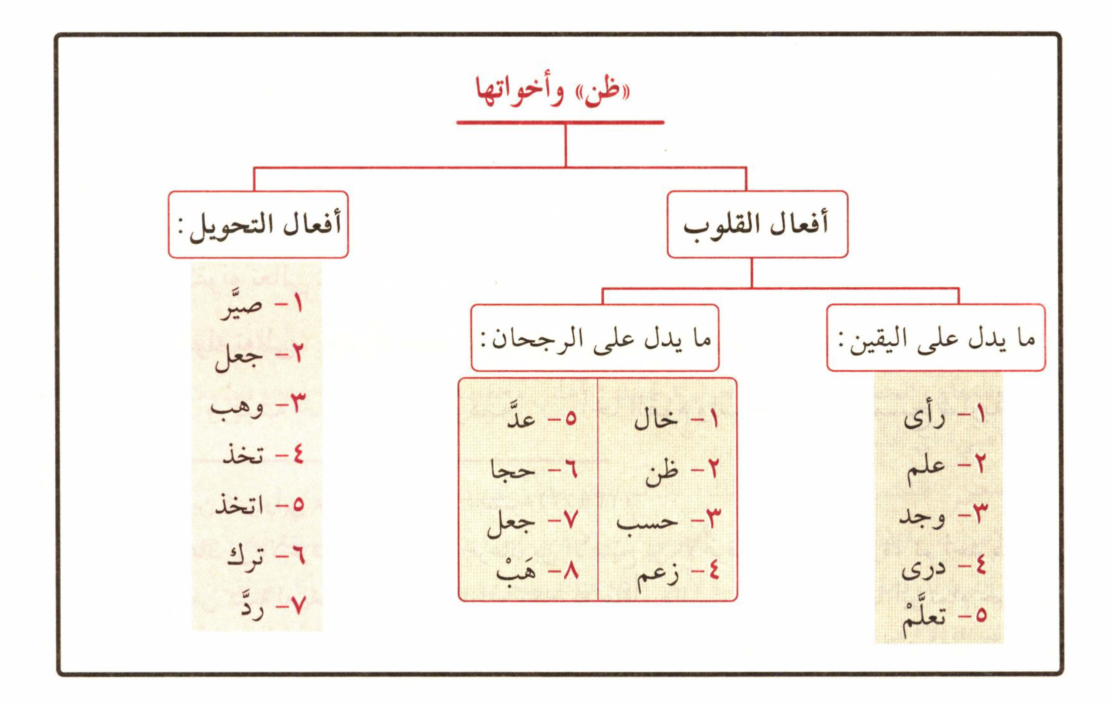
الإعراب: «**ربيته**» فعل وفاعل ومفعول «**حتى**» ابتدائية «**إذا**» ظرف تضمن معنى الشرط «**ما**» زائدة «**تركته**» فعل ماض وفاعله ومفعوله الأول، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «**أخا**» مفعول ثان لترك، وأخا مضاف، و«**القوم**» مضاف إليه «**واستغنى**» فعل ماض «**عن المسح**» جار ومجرور متعلق باستغنى «**شاربه**» شارب: فاعل استغنى، وشارب مضاف، والهاء ضمير الغائب مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «تركته أخا القوم» حيث نصب فيه بـ«ترك» مفعولين لأنه في معنى فعل التصيير، أحدهما: الهاء التي هي ضمير الغائب، وثانيهما قوله: «أخا القوم»، وقد أوضحناهما في الإعراب.

هذا، وقد قال الخطيب التبريزي في «شرح الحماسة»: إن «أخا القوم» حال من الهاء في «تركته» وساغ=

و«رَدَّ» كقوله: [الوافر]

ش١٢٨ ـ رَمَى الحِدْثانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ ... بِمِقْدارٍ سَمَدْنَ لَهُ سُمُودا
فَرَدَّ شُعورَهُنَّ السُّودَ بِيْضاً ... ورَدَّ وُجوهَهُنَّ البِيضَ سُودا[(١)]



= وقوعه حالاً مع كونه معرفة؛ لأنه مضاف إلى المحلى بأل، والحال لا يكون إلا نكرة؛ لأنه لا يعني قومًا بأعيانهم، ولا يخص قومًا دون قوم، وإنما عنى أنه تركه قويًّا مستغنيًا لاحقًا بالرجال، اهـ بإيضاح، وعليه لا استشهاد في البيت، ولكن الذي عليه الجماعة أَوْلى بالنظر والاعتبار؛ لأن «أخا القوم» معرفة، والمعرفة لا تقع حالاً إلا بتأويل، وما لا يُحوج إلى تأويل أوْلى مما يحوج إليه.

(١) البيتان لعبد الله بن الزَّبير ـ بفتح الزاي وكسر الباء ـ الأسدي، وهما مطلع كلمة له اختارها أبو تمام في «ديوان الحماسة» وقد رواها أبو علي القالي في «ذيل أماليه» (ص١٥١) ولكنه نسبها إلى الكُمَيت بن معروف الأسدي، وروى ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (٢/ ٦٧٦) البيتين اللذين استشهد بهما الشارح ونسبهما إلى فضالة بن شريك، والمعروف المشهور هو ما ذكره أبو تمام (انظر التبريزي ٢/ ٤٩٤)، وبعد البيتين قوله:

فإنَّكَ لَوْ رَأيتَ بُكَاءَ هِنْدٍ ... ورَمْلَةَ إذْ تَصُكَّانِ الخُدُودا
سَمِعتَ بُكاءَ باكِيَةٍ وبَاكٍ ... أبَانَ الدّهرُ واحِدَها الفَقِيدَا =

٢٠٩ ـ وَخُصَّ بِالتَّعْليقِ والإلغاءِ ما مِنْ قَبْلِ هَبْ والأمْرَ هَبْ قَدْ أُلزِما[1]

٢١٠ ـ كَذا تَعَلَّمْ وَلِغَيْرِ الماضِ مِنْ سِواهُما اجْعَلْ كُلَّ ما لَهُ زُكِنْ[2]

= **اللغة**: «الحدثان» جعله العيني عبارة عن الليل والنهار، وكأنه حسبه مثنى، وإنما الحدثان ـ بكسر فسكون ـ نوازل الدهر وحوادثه «سمدن» من باب قعد: أي: حزنَّ وأقمن متحيرات، وتوهمه العيني مبنيًا للمجهول «فرد وجوههن. . . إلخ» يريد أنه قد صيَّر شعورَهن بيضًا من شِدَّة الحزن، ووجوههن سودًا من شدة اللطم، ويشبه هذا ما روي أن العريان بن الهيثم دخل على عبد الملك بن مروان، فسأله عن حاله، فقال: ابيضَّ مني ما كنت أحبُّ أنْ يسودَّ، واسودَّ مني ما كنت أحبُّ أن يبيضَّ. يريد ابيض شعره وكبرت سنه وذهبت نضارة وجهه ورونق شبابه فصار أسود كابيًا.

الإعراب: «**رمى**» فعل ماض «**الحدثان**» فاعل رمى «**نسوة**» مفعول به لرمى، ونسوة مضاف، و«**آل**» مضاف إليه، وآل مضاف، و«**حرب**» مضاف إليه «**بمقدار**» جار ومجرور متعلق برمى «**سمدن**» فعل وفاعل «**له**» جار ومجرور متعلق بسمد «**سمودًا**» مفعول مطلق مؤكد لعامله «**فرد**» الفاء عاطفة، رد: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو، يعود على الحدثان «**شعورهن**» شعور: مفعول به أول لرد، وشعور مضاف، وضمير النسوة مضاف إليه «**السود**» صفة لشعور «**بيضًا**» مفعول ثان لرد «ورد وجهوههن البيض سوداً» مثل الجملة السابقة.

الشاهد فيه: قوله: «فرد شعورهن. . . إلخ» وقوله: «ورد وجوههن. . . إلخ» حيث استعمل «رد» في معنى التصيير والتحويل، ونصب به ـ في كل واحد من الموضعين ـ مفعولين.

(١) «**وخص**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**بالتعليق**» جار ومجرور متعلق بخص «**والإلغاء**» معطوف على التعليق «**ما**» اسم موصول: مفعول به لخص، مبني على السكون في محل نصب، ويجوز أن يكون خص فعلاً ماضياً مبنيًّا للمجهول، وعليه يكون «ما» اسماً موصولاً مبنيًّا على السكون في محل رفع نائب فاعل لخص، ولعل هذا أولى، لأن الجملة المعطوفة على هذه الجملة خبرية «**من قبل**» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما، وقبل مضاف، و«**هب**» قصد لفظه: مضاف إليه «**والأمر**» الواو حرف عطف، الأمر ـ بالنصب ـ مفعول ثان مقدم على عامله، وهو «ألزم» الآتي «**هب**» قصد لفظه: مبتدأ، و«**قد**» حرف تحقيق «**ألزما**» ألزم: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ـ وهو مفعوله الأول ـ ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على هب، والجملة من ألزم ومعمولاته في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «**كذا**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**تعلم**» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «**ولغير**» الواو عاطفة، لغير: جار ومجرور متعلق بقوله: «اجعل» الآتي، وغير مضاف، و«**الماض**»: مضاف إليه «**من سواهما**» الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لغير، وسوى مضاف، والضمير مضاف إليه «**اجعل**» فعل أمر، وفاعله =

تقدَّم أنَّ هذه الأفعالَ قسمان، أحدهما: أفعال القلوب، والثاني: أفعال التحويلِ.

فأمَّا أفعالُ القلوب، فتنقسمُ إلى: متصرِّفةٍ، وغَيْرِ متصرِّفةٍ.

فالمتصرِّفةُ: ما عدا «هَبْ، وَتعلَّمْ» فيستعملُ منها الماضي، نحوُ: «ظَنَنْتُ زَيداً قائماً» وغيرُ الماضي، وهو المضارع، نحو: «أظنُّ زَيْداً قائماً» والأمْرُ، نحو: «ظُنَّ زَيْداً قائماً» واسمُ الفاعل، نحو: «أنا ظانٌّ زَيْداً قائماً» واسم المفعول، نحو: «زَيْدٌ مَظْنونٌ أبوهُ قائماً» فأبوه: هو المفعول الأول، ارتفع لقيامه مقام الفاعل، و«قائماً» المفعول الثاني. والمصدرُ، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ظَنِّكَ زَيْداً قائماً» ويَثْبُتُ لها كلِّها من العمل وغيرِه ما ثبتَ للماضي.

وغيرُ المتصرِّف اثنان، وهما: **هَبْ، وَتَعلَّمْ**، بمعنى اعْلَمْ، فلا يستعملُ منهما إلا صيغةَ الأمرِ(1)، كقوله: [الطويل]

تَعَلَّمْ شِفاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عدُوِّها ... فَبالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ والمَكْرِ [١٢٠](٢)

وقولهِ: [المتقارب]

فَقُلْتُ أَجِرْني أَبا مالِكٍ ... وَإلَّا فَهَبْني امْرَأً هالِكا [١٢٦](٣)

= ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كل» مفعول به لاجعل، وكل مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بزكن الآتي «زكن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من زكن ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول.

(1) وحُكي تصرُّفُ «تعلّم» عن ابن السكيت، وهو مذهب الأعلم، وصححه ابن الدماميني. «حاشية الصبان» ٢/ ٣٧.

(٢) ارجع إلى شرح هذا البيت فيما مضى أول الباب، وهو الشاهد رقم ١٢٠.

(٣) قد شرحنا هذا الشاهد آنفًا، فارجع إليه، وهو الشاهد رقم ١٢٦.

واخْتَصَّتِ القَلْبيةُ المتصرفَةُ بالتعليقِ والإلغاءِ[(١)][(2)]؛ **فالتعليق هو**: تَرْكُ العملِ لَفْظاً دون مَعْنًى لمانعٍ[(3)]، نحو: «ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قائمٌ»، فقولك: «لَزَيْدٌ قائِمٌ» لم تَعملْ فيه «ظننتُ» لَفظاً، لأجلِ المانعِ لَها من ذلك، وهو اللّام، لكنَّه في موضعِ نَصْب، بدليل أنَّكَ لو عَطَفْتَ عليه لَنَصبْتَ، نحو: «ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قائِمٌ وَعَمْراً مُنْطَلِقاً» فهي عاملة في «لَزَيْدٌ قائِمٌ» في المعنى دون اللفظ[(٤)].

والإلغاء: هو تَرْكُ العملِ لفظاً ومَعْنًى لا لمانعٍ[(5)]، نحو: «زَيْدٌ ظَنَنْتُ قائِمٌ» فليس لـ«ظننت» عَمَلٌ في «زيد قائِمٌ» لا في المعنى ولا في اللفظ.

---

(١) هذه العبارة موهمة أن التعليق والإلغاء لا يجري واحد منهما في غير أفعال القلوب إلا ما استثناه، وليس كذلك، بل يجري التعليق في أنواع من الأفعال سنذكرها لك فيما بعد، وعلى هذا يكون معنى كلام الناظم والشارح أن الإلغاء والتعليق معاً مما يختص بأفعال القلوب دون جميع ما عداها من الأفعال، وهذا لا ينافي أن واحدًا منهما بمفرده قد يجري في غير أفعال هذا الباب، وهو التعليق.

ثم إن التعليق يجري في أربعة أنواع من الفعل:

(الأول): كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر، نحو: شككت أزيد عندك أم عمرو، ونسيت أإبراهيم مسافر أم خالد، وترددت أكان معي خالد أمس أم لم يكن.

(الثاني): كل فعل يدل على العلم، نحو: تبينت أصادق أنت أم كاذب، واتضح لي أمجتهد أنت أم مقصر.

(النوع الثالث): كل فعل يطلب به العلم، نحو: فكرت أتقيم أم تسافر، وامتحنت عليًّا أيصبر أم يجزع، وبلوت إبراهيم أيشكر الصنيعة أم يكفرها، وسألت أتزورنا غدًا أم لا، واستفهمت أمقيم أنت أم راحل.

(الرابع): كل فعل من أفعال الحواس الخمس، نحو: لمست، وأبصرت، واستمعت، وشممت، وذقت.

(2) علل الأشموني ذلك بقوله: لأن هذه الأفعال لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثيرَ الفعل في المفعول؛ لأن متناولها في الحقيقة ليس هو الأشخاص، وإنما متناولها الأحداث التي تدل على أسامي الفاعلين والمفعولين، فهي ضعيفة العمل بخلاف أفعال التصيير. «شرحه» ٢/ ٣٦ ـ ٣٧.

(3) المانعُ: مجيء ما له صدارة الكلام بعد الفعل كأداة الاستفهام، أو لام الابتداء، وسيذكرُهُ الشارح بالمثال لا بالنص. ويُزاد عليه «ما» و«إنْ» النافيتان؛ كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥].

(٤) مثل ذلك قول كثير بن عبد الرحمن صاحب عزَّة:

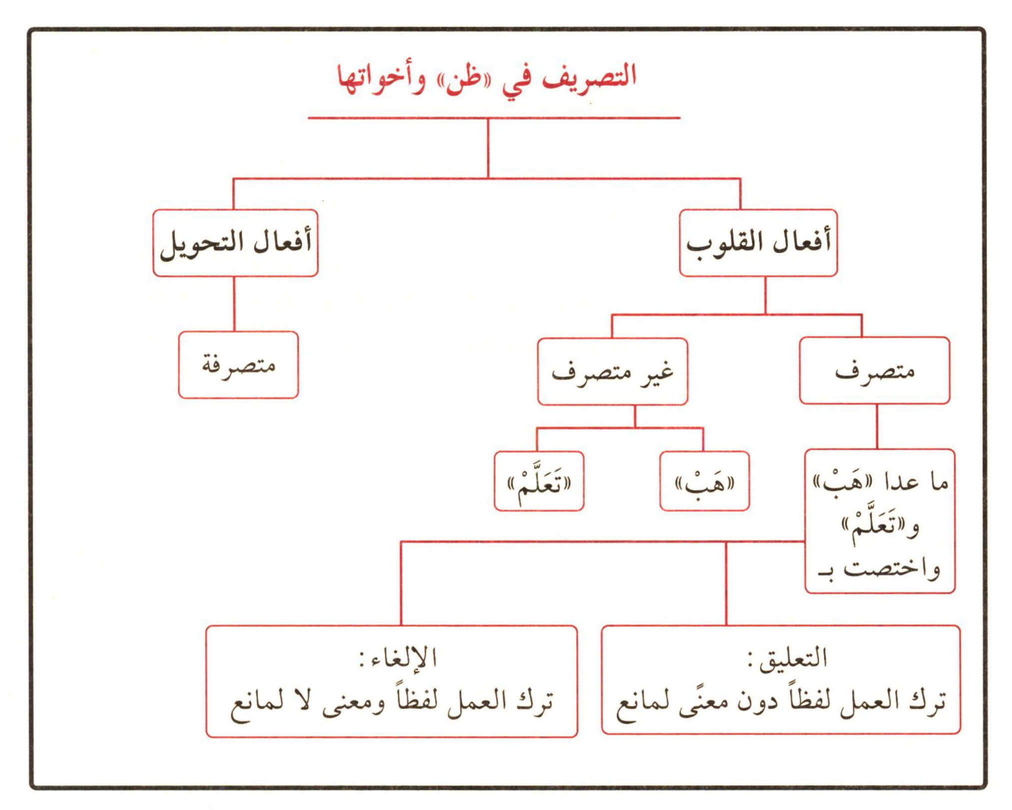
وَمَا كُنتُ أدري قَبلَ عَزَّةَ مَا البُكَى ... وَلَا مُوجِعَاتِ القَلبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

فأنت ترى أنه عطف «موجعات القلب» بالواو على جملة «ما البكى» التي علق عنها «أدري» بسبب «ما» الاستفهامية، وقد أتى بالمعطوف منصوبًا بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم.

(5) أي: لا لمانعٍ لفظي، وإلا فالمانع المعنوي من ضعف العامل بسبب توسطه أو تأخره موجود.

ويثبتُ للمضارعِ وما بعدَه مِنَ التَّعليقِ وغيرِه ما ثَبَتَ للماضي، نحو: «أَظُنُّ لَزَيْدٌ قائِمٌ» و«زَيْدٌ أَظُنُّ قائِمٌ» وأخواتها.

وغيرُ المتصرِّفَةِ لا يكونُ فيها تعليقٌ ولا إلغاءٌ[1]، وكذلك أفعالُ التَّحْويلِ، نحوُ: «صَيَّرَ» وأخواتها.



٢١١ ـ وَجَوِّزِ الإلْغاءَ لا في الابْتِدا وانْوِ ضَميرَ الشَّأْنِ أَوْ لامَ ابْتِدا[٢]

---

(1) علل الأشموني عدم تعليق أو إلغاء «هَبْ» و«تَعَلَّمْ» بضعف شبههما بأفعال القلوب من حيث لزوم صيغة الأمر. «شرحه» ٢/ ٣٧.

(٢) «وجوز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الإلغاء» مفعول به لجوز «لا» حرف عطف «في الابتدا» جار ومجرور معطوف على محذوف، والتقدير: جوز الإلغاء في التوسط وفي التأخر لا في الابتداء «وانو» الواو حرف عطف، انو: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ضمير» مفعول به لانو، وضمير مضاف، و«الشأن» مضاف إليه «أو» عاطفة «لام» معطوف على ضمير، ولام مضاف، و«ابتدا» مضاف إليه، وقد قصره للضرورة.

٢١٢ - فـي مُـوهِـمٍ إِلْـغـاءَ مـا تَـقَـدَّمـا　　والـتُـزِمَ الـتَّـعْـلـيـقُ قَـبْـلَ نَـفْـيِ «مـا»[١]

٢١٣ - وَ«إِنْ» وَ«لا» لامُ ابْتِداءٍ أَوْ قَسَمْ　　كَـذا والاِسْـتِـفْـهـامُ ذا لَـهُ انْـحَـتَـمْ[٢]

يجوزُ إلغاءُ هذه الأفعالِ المتصرِّفَةِ إذا وقعَتْ في غيرِ الابتداءِ كما إذا وَقعتْ وَسَطاً، نحو: «زَيْدٌ ظَنَنْتُ قائِمٌ» أو آخِراً، نحوُ: «زَيْدٌ قائِمٌ ظَنَنْتُ»[٣]، وإذا تَوَسَّطَتْ، فقيل:

---

(١) «في موهم» جار ومجرور متعلق بانو في البيت السابق، وفاعل «موهم» ضمير مستتر فيه «إلغاء» مفعول به لموهم، وإلغاء مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «تقدما» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من تقدم وفاعله لا محل لها صلة ما الموصولة «والتزم» فعل ماض مبني للمجهول «التعليق» نائب فاعل لالتزم «قبل» ظرف متعلق بالتزم، وقبل مضاف، و«نفي» مضاف إليه، ونفي مضاف، و«ما» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٢) «وإن، ولا» معطوفان على «ما» في البيت السابق «لام» مبتدأ، ولام مضاف، و«ابتداء» مضاف إليه «أو» عاطفة «قسم» معطوف على ابتداء «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «والاستفهام» مبتدأ أول «ذا» اسم إشارة: مبتدأ ثان «له» جار ومجرور متعلق بانحتم الآتي «انحتم» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة من انحتم وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٣) ظاهر هذه العبارة أن الإلغاء جائز في كل حال ما دام متوسطًا أو متأخرًا، وليس كذلك، **بل للإلغاء مع ذلك ثلاثة أحوال: حال يجب فيه، وحال يمتنع فيه، وحال يجوز فيه**. فأما الحال الذي يجب فيه الإلغاء فله موضعان: أحدهما أن يكون العامل مَصْدرًا متأخرًا، نحو قولك: عمرو مسافر ظَنِّي، فلا يجوز الإعمال هنا؛ لأن المصدر لا يعملُ متأخرًا. وثانيهما: أن يتقدَّم المعمول وتقترن به أداة تستوجب التصدير، نحو قولك: لزيد قائم ظننت، وأما الحال الذي يمتنع فيه الإلغاء فله موضع واحد، وهو: أن يكون العامل منفيًّا، نحو قولك: زيدًا قائمًا لم أظن؛ فلا يجوز هنا أن تقول: زيد قائم لم أظن؛ لئلا يُتوهَّمَ أن صدر الكلام مثبتٌ، ويجوزُ الإلغاء والإعمالُ فيما عدا ذلك.

للإلغاء ثلاثة أحوال

- حال يجب فيه
  - أن يكون العامل مصدراً متأخراً (عمرو مسافر ظني)
  - أن يتقدم المعمول وتقترن به أداة تستوجب التصدير (لَزيد قائم ظننت)
- حال يمتنع فيه
  - أن يكون العامل منفيًّا (زيداً قائماً لم أظن)
- حال يجوز فيه
  - يجوز الإعمال والإلغاء فيما عدا ذلك

الإعمالُ والإلغاءُ سيّانِ، وقيل: الإعمالُ أحسنُ من الإلغاء[1]، وإن تَأَخَّرَتْ فالإلغاءُ أحْسَنُ، وإنْ تقدَّمتْ امتنعَ الإلغاءُ عندَ البصريين؛ فلا تقول: «ظَنَنْتُ زَيْدٌ قائِمٌ» بل يجبُ الإعمالُ[2]؛ فتقولُ: «ظَنَنْتُ زَيْداً قائماً» فإنْ جاء من لسانِ العرَبِ ما يوهِمُ إلغاءَها مُتقدِّمةً أُوِّلَ على إضمارِ ضَميرِ الشَّأْنِ، كقوله: [البسيط]

ش١٢٩ ـ أَرْجو وَآمُلُ أَنْ تَدْنوْ مَوَدَّتُها ... وَمـا إخـالُ لَـدَيْـنـا مِـنْـكِ تَـنْـوِيـلُ[3]

---

(1) علّل الصبان الوجهين فقال بشأن الأول: لأن العامل اللفظي لما ضعُف بالتوسُّط قاومه العامل المعنوي الذي هو الابتداء. وقال بشأن الثاني: لأن اللفظيَّ أقوى. «حاشية الصبان» ٢/ ٣٨.

(2) والعلة وقوعها قبل معموليها، وهي بذلك في أقوى حالاتها؛ فتعمل.

(٣) هذا البيت لكعب بن زهير بن أبي سلمى المزني، من قصيدته التي يمدح بها سيدنا رسولَ الله ﷺ، والتي مطلعها:

بَـانَـتْ سُـعَـادُ فَـقَـلْـبِـي الـيَـومَ مَـتـبُـولُ ... مُـتَـيَّـمٌ إثْـرَهَـا لَـمْ يُـفْـدَ مَـكْـبُـولُ

وَمَـا سُـعَـادُ غَـدَاةَ الـبَـيْـنِ إذْ رَحَـلَـتْ ... إلَّا أغَـنُّ غَـضِـيـضُ الـطَّـرْفِ مَـكْـحُـولُ

اللغة: «بانت» بَعُدَتْ وفارقت «متبول» اسم مفعول من تبله الحب، أي: أضناه وأسقمه «متيم» اسم مفعول من تيَّمه الحبُّ، بالتضعيف، إذا ذَلَّلهُ وقهرَه وعبَّده «إثرها» بعدَها، وهو ظرف متعلق بمتيم «يفد» أصله من قولهم: فدى فلان الأسير يفديه فداء، إذا دفع لآسريه جزاءَ إطلاقه «مكبول» اسم مفعول مأخوذ من قولهم: كبل فلان الأسير، إذا وضع فيه الكبل، وهو القيد «تدنو» تقرب «تنويل» عطاء.

الإعراب: «**أرجو**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**وآمل**» مثله «**أن**» مصدرية «**تدنو**» فعل مضارع منصوب بأن، وسكنت الواو ضرورة «**مودتها**» مودة: فاعل تدنو، ومودة مضاف، وها: مضاف إليه «**وما**» نافية «**إخال**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**لدينا**» لدى: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ولدى مضاف، و«نا» مضاف إليه «**منك**» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه تنويل «**تنويل**» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لإخال، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف.

الشاهد فيه: قوله: «وما إخال لدينا منك تنويل» فإن ظاهره أنه ألغى «إخال» مع كونها متقدمة، وليس هذا الظاهر مسلمًا، فإن مفعولها الأول مفرد محذوف هو ضمير الشأن، ومفعولها الثاني جملة «لدينا تنويل منك» كما قررناه في إعراب البيت.

هذا أحد توجيهات في البيت، وهو الذي ذكره الشارح، وفيه توجيه ثان، وحاصله أن «ما» موصولة مبتدأ، وقوله: «تنويل» خبرها، و«إخال» عاملة في مفعولين أحدهما ضمير غيبة محذوف، وهو العائد على «ما» وثانيهما متعلق قوله: «لدينا» والتقدير: والذي إخاله كائنًا لدينا منك هو تنويل.

وفيه توجيهات أخرى لا تتسع لها هذه العُجالة.

فالتقديرُ: وما إخاله لَدينا مِنْكِ تَنْويلُ، فالهاءُ ضميرُ الشأنِ، وهي المفعولُ الأوَّل، و«لَدينا منك تنويلُ» جملة في موضع المفعول الثاني، وحينئذ فلا إلْغاءَ؛ أو على تقديرِ لامِ الابتداءِ، كقوله: [البسيط]

ش ١٣٠ ـ كَذاكَ أُدِّبتُ حَتَّى صارَ مِنْ خُلُقي ... أَنِّي وَجَدْتُ مِلاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ[1]

التقديرُ: أنِّي وجَدْتُ لَمِلاكُ الشِّيمَةِ الأدَبُ، فهو من بابِ التَّعليق، وليس من بابِ الإلغاءِ في شيء.

---

(١) هذا البيت مما اختاره أبو تمام في «حماسته» ونسبه إلى بعض الفَزَاريين ولم يعينه (وانظر شرح التبريزي على الحماسة ٣/ ١٤٧ بتحقيقنا).

اللغة: «كذاك أدبت» الكاف في مثل هذا التعبير اسم بمعنى مثل صفة لمصدر محذوف، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده، وتقدير الكلام: تأديبًا مثل ذلك التأديب، وذلك التأديب هو الذي ذكره في البيت السابق عليه، وهو قوله:

أَكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لأكْرِمَهُ ... وَلَا أُلَقِّبُهُ والسَّوأةُ اللَّقَبُ

«ملاك» بزنة كتاب: قوام الشيء وما يجمعه «الشيمة» الخلق، وجمعها شيم، كقيمة وقيم.

الإعراب: «**كذاك**» الكاف اسم بمعنى مثل نعت لمحذوف، واسم الإشارة مضاف إليه، أو الكاف جارة لمحل اسم الإشارة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع نعتًا لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقًا لأدبت، والتقدير على كل حال: تأديبًا مثل هذا التأديب أدبت «**أدبت**» أدب: **فعل** ماض مبني للمجهول، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل «**حتى**» ابتدائية «**صار**» **فعل** ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «**من خلقي**» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم، وخلق مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**أني**» أن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «**وجدت**» فعل وفاعل، والجملة من وجد وفاعله في محل رفع خبر «أن» و«أن» ومعمولاها في تأويل مصدر اسم صار «**ملاك**» مبتدأ، وملاك مضاف، و«**الشيمة**» مضاف إليه «**الأدب**» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب سدت مسد مفعولي وجد، على تقدير لام ابتداء علَّقت هذا الفعل عن العمل في لفظ جزأي هذه الجملة، والأصل: وجدت لملاك الشيمة الأدب، أو الجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لوجد، ومفعول وجد الأول ضمير شأن محذوف، وأصل الكلام: وجدته (أي الحال والشأن) ملاك الشيمة الأدب.

الشاهد فيه: قوله: «وجدت ملاك الشيمة الأدب» فإن ظاهره أنه ألغى «وجدت» مع تقدمه؛ لأنه لو أعمله لقال: «وجدت ملاك الشيمة الأدبا» بنصب «ملاك» و«الأدب» على أنهما مفعولان؛ ولكنه رفعهما، فقال الكوفيون: هو من باب الإلغاء، والإلغاء جائز مع التقدم مثل جوازه مع التوسط والتأخر. وقال البصريون: ليس كذلك، بل هو إما من باب التعليق ولام الابتداء مقدرة الدخول على «ملاك»، وإما من باب الإعمال والمفعول الأول ضمير شأن محذوف، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثان؛ على ما بيناه في إعراب البيت، والمنصف الذي يعرف مواطن الحق يدرك ما في هذين التأويلين من التكلف.

وذهب الكوفيون - وَتَبِعَهُمْ أبو بكر الزَّبيديُّ وَغَيْرُهُ - إلى جواز إلغاء المتقدِّم، فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين.

وإنما قال المصنف: «**وَجَوِّزِ الإلغاء**» لينبِّهَ على أنَّ الإلغاءَ ليسَ بلازم، بلْ هو جائزٌ؛ فحيثُ جازَ الإلغاءُ جازَ الإعمالُ، كما تَقَدَّمَ، وهذا بخلاف التَّعليق، [فإنَّه لازمٌ؛ ولهذا قال: «وَالتُزِمَ التعليقُ»].

فيجبُ التعليقُ إذا وقعَ بعدَ الفعلِ «ما» النافية، نحو: «ظَنَنْتُ ما زيدٌ قائمٌ»[1] **أو «إن» النافية**، نحو: «علمتُ إنْ زَيْدٌ قائِمٌ» وَمَثَّلوا له بقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢]، وقال بعضُهم: ليس هذا من باب التعليقِ في شيء؛ لأنَّ شَرْطَ التعليق أنَّه إذا حُذِفَ المُعَلِّقُ تَسَلَّطَ العاملُ على ما بعده، فينصب مفعولين، نحو: «ظننتُ ما زَيْدٌ قائِمٌ»؛ فلو حذَفْتَ «ما» لقلْتَ: «ظننتُ زَيْداً قائِماً» والآيَةُ الكريمة لا يتأتَّى فيها ذلك؛ لأنك لو حذفت المُعَلِّقَ - وهو «إنْ» - لم يَتَسَلَّطْ «تظنُّون» على «لبثتم»؛ إذْ لا يقالُ: وتظنون لبثُتم، هكذا زعمَ هذا القائلُ، ولعلَّه مخالفٌ لما هو كالمُجمَعِ عليه مِنْ أنَّه لا يُشترطُ في التعليق هذا الشَّرطُ الذي ذكرهَ، وتمثيلُ النَّحويين للتعليق بالآية الكريمة وَشِبْهِها يَشهدُ لذلك.

وكذلك يُعَلَّقُ الفعلُ إذا وقع بعده «لا» النافيةُ، نحو: «ظَنَنْتُ لا زَيْدٌ قائِمٌ وَلا عَمْرٌو».

أو لامُ الابتداء، نحو: «ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قائِمٌ».

أو لامُ القَسَم، نحوُ: «عَلِمْتُ لَيَقومَنَّ زَيْدٌ» وَلَمْ يَعُدَّها أحدٌ مِنَ النَّحويين من المعلِّقات[2].

---

(1) جملةُ «ما زيدٌ قائمٌ» سدّت مسدّ مفعولَي «ظننتُ».

(٢) قد ذهب إلى أن لام القسم معلقة للفعل عن العمل في لفظ الجملة - مع بقاء الفعل على معناه - قوم، منهم الأعلم الشنتمري، وتبعه الناظم وابنه، وابن هشام الأنصاري في أغلب كتبه، ومثَّلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وبقول الشاعر:

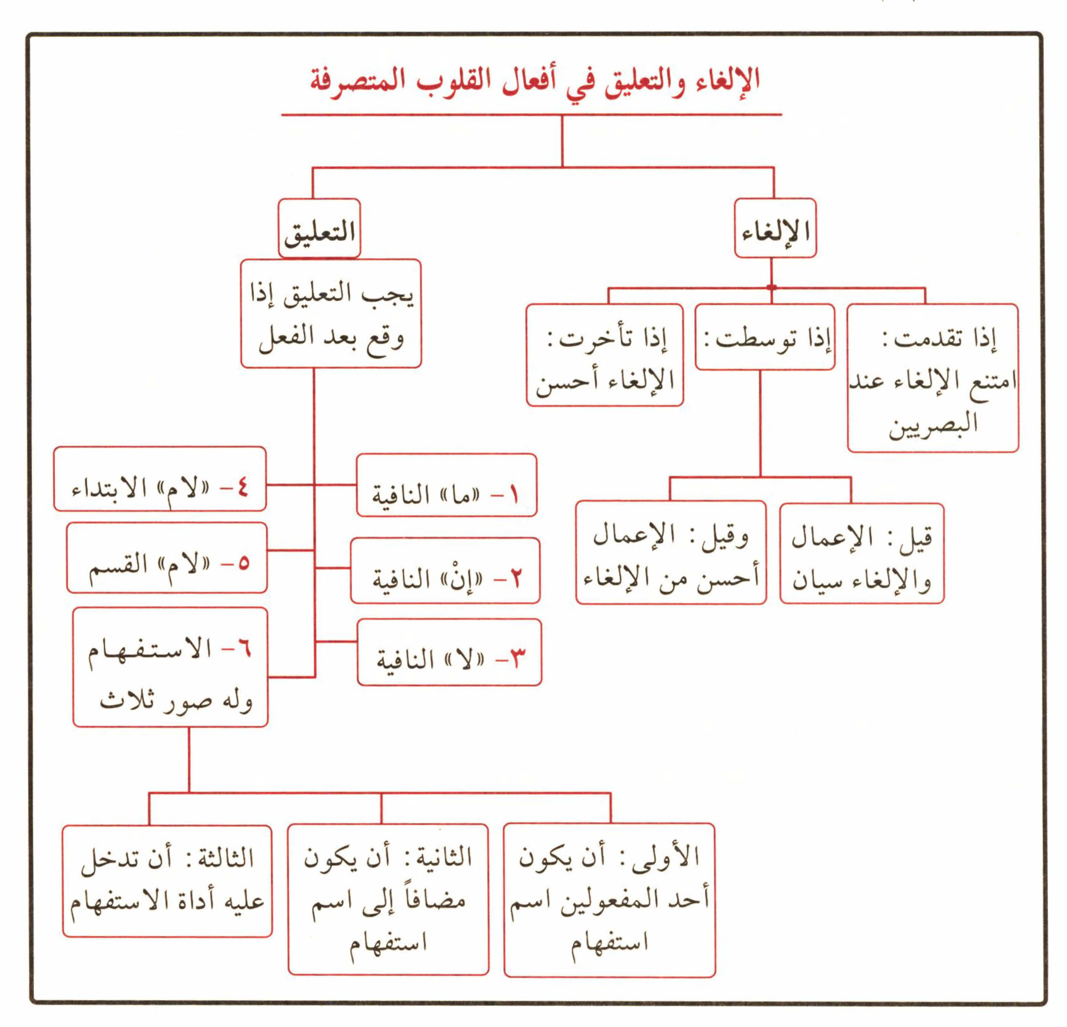
وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... لا بَعْدَهَا خَوفٌ عَلَيَّ وَلَا عَدَمْ

وبقول لبيد بن ربيعة:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... إنَّ المَنَايَا لا تَطِيشُ سِهَامُهَا

وذهب سيبويه رحمه الله وتبعه المحقق الرضي وجمهرة النحاة، إلى أن «علم» في هذه الشواهد كلِّها قد خرجت عن معناها الأصلي ونزلت منزلة القسم، وما بعدها جملة لا محلَّ لها من الإعراب جواب القسم الذي هو علمت، وحينئذ تخرج عما نحن بصدده، فلا تقتضي معمولاً ولا تتصف بإلغاء ولا =

أو الاستفهامُ، وله صُوَرٌ ثَلاثٌ: الأولى: أنْ يكونَ أحَدُ المفعولَين اسمَ استفهام، نحوُ: «عَلِمْتُ أَيُّهُمْ أَبوكَ». **الثانية**: أنْ يكونَ مضافاً إلى اسمِ استفهام، نحو: «علمتُ غُلامُ أَيِّهِمْ أَبوكَ». **الثالثة**: أنْ تدخلَ علَيهِ أداةُ الاستفهامِ، نحوُ: «عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو» و«عَلِمْتُ هَلْ زَيْدٌ قائِمٌ أَمْ عَمْرٌو».



= تعليق ولا إعمال، قال سيبويه (ج١ ص٢٥٤ ـ ٢٥٦): «هذا باب الأفعال في القسم... وقال لبيد: ولقد علمت لتأتين، كأنه قال: والله لتأتين منيتي، كما قال: لقد علمت لعبد الله خير منك» اهـ. وقال المحقق الرضي (ج٢ ص٢٦١): «وأمَّا قوله: ولقد علمت لتأتين، فإنما أجرى: «لقد علمت» مُجرى القسم لتأكيده للكلام؛ لأن فيه اللام المعدَّة للتأكيد مع قد المؤكدة، وفي علمت معنى التحقيق» اهـ.

٢١٤ ـ لِعِلْمِ عِرْفانٍ وَظَنِّ تُهَمَهْ   تَعْدِيَةٌ لِواحِدٍ مُلْتَزَمَهْ[١]

إذا كانَتْ «عَلِمَ» بمعنى عَرَفَ، تَعَدَّتْ إلى مَفعولٍ واحِدٍ، كقولك: «عَلِمْتُ زيداً» أي: عَرَفْتُهُ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٧٨].

وكذلك إذا كانَتْ «ظَنَّ» بمعنى اتَّهَمَ، تَعَدَّتْ إلى مفعولٍ واحِدٍ، كقولك: «ظَنَنْتُ زَيْداً» أي: اتَّهَمْتُهُ، ومِنْه قولُه تعالى: ﴿وما هو على الغَيبِ بِظَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤] أي: بمُتَّهَم[2].

٢١٥ ـ وَلِرَأى الرُّؤْيا انْمِ ما لِعَلِما   طالِبَ مَفْعولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمى[٣]

إذا كان رَأى حُلْمِيَّةً[٤] ـ أي: للرُّؤيا في المَنامِ ـ تَعَدَّتْ إلى المفعولَين، كما تَتَعَدَّى إليهما «عَلِمَ» المذكورةُ مِنْ قبلُ، وإلى هذا أشارَ بقوله: «ولرأى الرُّؤْيا انْمِ» أي: انْسُبْ لرأى التي مَصْدَرُها الرؤيا ما نُسِبَ لعلم المتَعدِّيةِ إلى اثنين[5]؛ فَعَبَّرَ عن الحُلْمية بما ذكرَ؛ لأنَّ «الرُّؤيا» وإنْ كانَتْ تقعُ مصدراً لغير «رأى» الحُلْمية، فالمشهورُ كَوْنُها مصدراً لها[٦].

---

(١) «لعلم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وعلم مضاف، و«عرفان» مضاف إليه «وظن» معطوف على علم، وظن مضاف، و«تهمة» مضاف إليه «تعدية» مبتدأ مؤخر «لواحد» جار ومجرور متعلق بتعدية «ملتزمة» نعت لتعدية.

(2) قال في «النشر» ٢/ ٣٠٤: قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورويس بالظاء، وانفرد ابن مهران بذلك عن روح أيضاً، والباقون بالضاد، وكذا في جميع المصاحف!

(٣) «لرأى» جار ومجرور متعلق بانم، ورأى المقصود لفظه مضاف، و«الرؤيا» مضاف إليه «انم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لانم «لعلما» جار ومجرور متعلق بانتمى «طالب» حال من «علم» وطالب مضاف، و«مفعولين» مضاف إليه «من قبل» جار ومجرور متعلق بـ«انتمى» «انتمى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من انتمى وفاعله ومتعلقاته لا محل لها صلة الموصول، أي: انسب لرأى الرؤيا ما انتسب لعلم حال كونه طالب مفعولين.

(٤) «حُلْمية» هو بضم الحاء وسكون اللّام أو ضمِّها ـ نسبة إلى الحُلْم ـ بوزن قُفْلٍ أو عُنُقٍ ـ وهو مصدر حَلَم يحلُم، مثل: قَتَل يقتُل ـ إذا رأى في منامه شيئًا.

(5) علل ذلك السيوطي في «البهجة المرضية» ص١٤٢ بقوله: لتماثلهما في المعنى؛ إذ الرؤيا في النوم إدراكٌ بالباطن كالعلم.

ثم ذكر أنه ـ أي: «رأى» النومية أو الحلمية ـ يُعلّق ويُلغى بالشروط المتقدمة.

(٦) المشهور عند علماء اللغة أنك تقول: رأيت رؤيا صالحة، إذا كنت تريد أنك رأيت في منامك شيئاً، وتقول: رأيت رؤية ـ بالتاء ـ إذا كنت تريد أنك أبصرت بعينك في حال يقظتك، وبعض أهل اللغة يوجبون =

ومثالُ استعمالِ «رأى» الحُلْمية متعدِّيةً إلى اثنين قولُه تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف: ٣٦] فالياء مفعولٌ أوّلُ، و«أعصِرُ خمراً» جملة في مَوْضعِ المفعولِ الثاني، وكذلك قوله: [الوافر]

ش١٣١ ـ أبو حَنَشٍ يُؤَرِّقُني وَطَلْقٌ ... وَعَمَّارٌ وَآوِنَةً أُثالا

أَراهُمْ رُفْقَتي حَتَّى إذا ما ... تَجافَى اللَّيْلُ وانْخَزَلَ انْخِزالا

إِذا أَنا كالّذي يَجري لِوِرْدٍ ... إِلَى آلٍ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلالا[1]

فالهاء والميم في «أَراهُمْ»: المفعولُ الأولُ، و«رُفْقَتي» هو المفعول الثاني.

= ذلك ولا يجيزون خلافه، وبعضهم يجيز أن تقول: رأيت رؤيا ـ بالألف ـ وأنت تريد معنى: أبصرت في حال اليقظة، ويستشهدون على صحة ذلك بقول الراعي يصف صيَّادًا أبصر الصيد فسرَّه ذلك:

فَكَبَّرَ لِلرؤيَا وَهَشَّ فُؤادُهُ ... وَبَشَّرَ قَلبًا كَانَ جَمًّا بَلَابِلُه

ويُروى:

وبشَّر نَفْساً كانَ قَبْلُ يَلُومُها

ومع أنهم جوَّزوا ذلك واستدلُّوا لصحته، ليس في مكنتهم أن يدَّعوا كثرته، بل الكثير المشهور المتعارف هو ما ذكرناه أولاً؛ ولهذا كان قول الناظم: «ولرأى الرؤيا» إشارة إلى رأى الحُلمية.

(١) هذه الأبيات لعمرو بن أحمر الباهلي، من قصيدة له يندب فيها قومه ويبكيهم، وأولها قوله:

أَبَتْ عَيناكَ إِلَّا أَنْ تُلِحَّا ... وتَحتالَا بِمَا بِهِمَا احتِيَالَا

كأَنَّهُما سُعَينَا مُستَغيثٍ ... يُرَجِّي طَالِعًا بِهِمَا ثِقَالَا

وَهَى خَرزَاهُمَا فالمَاءُ يَجرِي ... خِلَالَهُمَا وَيَنسَلُّ انسِلَالَا

علَى حَيَّينِ فِي عَامَينِ شَتَّى ... فَقَد عَنَّى طِلَابُهُمَا وَطَالَا

فَأَيَّةُ لَيلَةٍ تأتِيكَ سَهوًا ... فتُصبِحَ لَا تَرَى فِيهِم خَيَالَا

والبيت الأول من ثلاثة الأبيات التي رواها الشارح قد استشهد به سيبويه (ج١ ص٢٤٣) في باب الترخيم في غير النداء للضرورة، وستعرف وجه ذلك فيما يلي في الإعراب.

اللغة: «تلحا» من قولهم: «ألح السحاب» إذا دام مطره، يريد: أن تدوما على البكاء «سعينا مستغيث» سعينا: مثنى سعين، وهو تصغير سُعْن، بوزن قُفْل، وهي القِربة تقطع من نصفها لينبذ فيها، وربما اتخذت دلوًا يستقى بها، والمستغيث: طالب الغيث، وهو المطر «على حَيَّينِ» متعلق بقوله: تلحا، يقول: امتنعت عيناك عن كل شيء إلا أن يدوم بكاؤهما على حَيَّينِ «وَهَى» ضعُفَ أو انشق «أبو حنش، وطلق، وعمار، وأثالا» أعلام رجال «تجافى الليل وانخزل انخزالا» كنايتان عن الظهور، وبيان ما كان مبهماً من أمر هؤلاء «آل» هو السراب وما تراه وسط النهار كأنه ماء وليس بماء «بلالا» بزنة كتاب: ما تبلُّ به حلقك من الماء=

٢١٦ ـ وَلا تُـجِـزْ هُـنـا بِـلا دَلـيـلِ سُـقـوطَ مَـفْـعـولَـيْـنِ أَوْ مَـفْـعـولِ[١]

لا يجوز في هذا الباب سُقوطُ المفعولَين، ولا سُقوطُ أَحَدِهِما، إلّا إذا دَلَّ دليلٌ على ذلك[2].

فمثالُ حَذْفِ المفعولَين للدَّلالة أن يقال: «هَلْ ظَنَنتَ زيداً قائماً؟» فتقولُ: «ظَنَنتُ»، التقدير: ظننتُ زيداً قائماً، فحذفْتَ المفعولَين لدلالَةِ ما قبلَهما علَيهما، ومنه قولُه: [الطويل]

ش١٣٢ ـ بِـأَيِّ كِـتـابٍ أَمْ بِـأَيَّـةِ سُـنَّـةٍ تَـرَى حُـبَّـهُـمْ عـاراً عَـلَـيَّ وَتَـحْـسَـبُ[٣]

= وغيره «آونة» جمع أوان، مثل زمان وأزمنة، ومكان وأمكنة، والأوان والزمان بمعنى واحد «رفقتي» بضم الراء أو كسرها: جمع رفيق «لوِرْد» بكسر الواو وسكون الراء: إتيان الماء.

الإعراب: «**أبو حنش**» مبتدأ، وجملة «**يؤرِّقني**» في محل رفع خبر المبتدأ «**وعمار**» وسائر الأعلام معطوفات على «أبو حنش» وقد رخم «**أثال**» في غير النداء ضرورة، وأصله: أثالة، ولم يكتفِ بترخيمه بحذف آخره، بل جعل إعرابه على الحرف المحذوف وأبقى الحرف الذي قبله على ما كان عليه، فهو مرفوع بضمة ظاهرة على الحرف المحذوف للترخيم «**أراهم**» أرى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والضمير المتصل البارز مفعول أول «**رفقتي**» رفقة: مفعول ثان لأرى، ورفقة مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «أراهم رفقتي» حيث أعمل «أرى» في مفعولين، أحدهما الضمير البارز المتصل به، والثاني قوله: «رفقتي»، ورأى بمعنى حلم؛ أي: رأى في منامه، وقد أُجريت مجرى «علم» وإنما عملت مثل عملها لأن بينهما تشابهًا، لأن الرؤيا إدراك بالحس الباطن؛ فلهذا أُجريت مُجراه.

(١) «**ولا**» ناهية «**تجز**» فعل مضارع مجزوم بلا، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**هنا**» ظرف مكان متعلق بتجز «**بلا دليل**» الباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية، وهو مجرور محلًّا بالباء، والجار والمجرور متعلق بتجز، ولا مضاف، و«دليل» مضاف إليه «**سقوط**» مفعول به لتجز، وسقوط مضاف، و«**مفعولين**» مضاف إليه «**أو مفعول**» معطوف على مفعولين.

(2) السقوط بدليل يسمى «الاختصار» ودون دليل يسمى «الاقتصار»، وعدم جواز هذا الحذف على جهة الاقتصار؛ لأنهما ـ أي: المفعولين في هذا الباب ـ في الأصل مبتدأ وخبر، ولا يُحذَفان أو أحدهما دون دليل يُسوِّغ. انظر «شرح المكودي» ص٩٠.

(٣) البيت للكميت بن زيد الأسدي، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول ﷺ، وأولها قوله:

طَرِبتُ وَمَا شَوقًا إلى البِيضِ أطرَبُ وَلَا لَعِبًا مِنِّي وذُو الشَّيبِ يَلعَبُ
وَلَم يُلهِنِي دارٌ ولا رَسمُ مَنزِلٍ وَلَم يَتَطَرَّبْنِي بَنانٌ مُخَضَّبُ

اللغة: «ترى حبهم» رأى ههنا من الرأي بمعنى الاعتقاد، مثل أن تقول: رأى أبو حنيفة حِلَّ كذا، ويمكن أن تكون رأى العِلمية بشيء من التكلف «عارًا» العار: كلُّ خصلة يلحقك بسببها عيب ومذمَّة؛ وتقول: =

أي: وَتَحْسَبُ حُبَّهُمْ عاراً عَلَيَّ، فحذف المفعولين، وهما: «حُبَّهُمْ»، و«عاراً عَلَيَّ» لدلالة ما قبلهما عليهما.

ومثالُ حَذْفِ أحدِهما للدلالة أنْ يقالَ: «هَلْ ظَنَنْتَ أحَداً قائماً؟» فتقول: «ظَنَنتُ زيداً» أي: ظَنَنْتُ زَيْداً قائماً، فتحذفُ الثاني للدلالة عليه، ومنه قولُه: [الكامل]

ش١٣٣ ـ وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلا تَظُنِّي غَيْرَهُ   مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ[1]

= عيَّرته كذا، ولا تقل: عيَّرته بكذا، فهو يتعدى إلى المفعولين بنفسه، وفي لامية السَّمَوْءَل قوله، وفيه دلالة غير قاطعة:

تُعَيِّرُنَا أَنَّا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا   فَقُلْتُ لَهَا إنَّ الكِرامَ قَلِيلُ

ومن نَقَلة اللغة مَن أجاز أنْ تقولَ: عيَّرته بكذا، ولكنه قليل (وانظر شرح الحماسة ١/ ٢٣٢ بتحقيقنا) «وتحسب» أي تظن، من الحسبان.

الإعراب: «**بأي**» جار ومجرور متعلق بقوله: «ترى» الآتي، وأي مضاف، و«**كتاب**» مضاف إليه «**أم**» عاطفة «**بأية**» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور الأول، وأية مضاف، و«**سنة**» مضاف إليه «**ترى**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**حبهم**» حب: مفعول أول لترى، وحب مضاف، وهم مضاف إليه «**عارًا**» مفعول ثان لترى، سواء أجعلت رأى اعتقادية أم جعلتها علمية، ويجوز على الأول جعله حالاً «**عليّ**» جار ومجرور متعلق بعار، أو بمحذوف صفة له «**وتحسب**» الواو عاطفة، تحسب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، ومفعولاه محذوفان يدلُّ عليهما الكلام السابق، والتقدير: «وتحسب حبهم عارًا عليّ».

الشاهد فيه: قوله: «وتحسب» حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما كما أوضحناه في الإعراب، وبيَّنه الشارح.

(١) هذا البيت لعنترةَ بن شدَّاد العبسيِّ، من معلَّقته المشهورة التي مطلعها:

هَلْ غَادَرَ الشُّعَراءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ   أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ

اللغة: «غادر» ترك «متردَّم» بزنة اسم المفعول، وهو في الأصل اسم مكان من قولك: ردمت الشيء، إذا أصلحته، ويروى: «مترنم» بالنون، وهو صوت خفي ترجعه بينك وبين نفسك، يريد: هل أبقى الشعراء معنى إلا سبقوك إليه؟! وهل يتهيأ لك أو لغيرك أن تجيءَ بشيء جديد؟ «المحب» اسم مفعول من أحب، وهو القياس، ولكنه قليل في الاستعمال، والأكثر أن يقال في اسم المفعول: محبوب، أو حبيب، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثي، وفي اسم الفاعل قالوا: مُحِبّ، من الفعل المستعمل الذي هو المزيد فيه.

المعنى: أنت عندي بمنزلة المحب المكرم؛ فلا تظني غير ذلك حاصلاً.

الإعراب: «**ولقد**» الواو للقسم، واللام للتأكيد، وقد: حرف تحقيق «**نزلت**» فعل وفاعل «**فلا**» ناهية «**تظني**» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون، وياء المخاطبة فاعل «**غيره**» غير: مفعول أول =

أي: فَلا تَظُنِّي غَيْرَهُ واقِعاً، فـ«غيرَهُ» هو المفعول الأول، و«واقِعاً» هو المفعول الثاني.

وهذا الذي ذكرَه المصنِّفُ هو الصحيحُ مِنْ مَذاهبِ النَّحْويين(1).

فإنْ لم يَدُلَّ دليلٌ على الحَذْفِ لم يَجُزْ، لا فيهما ولا في أحدهما؛ فلا تقول: «ظننت»، ولا «ظننت زيداً»، ولا «ظننت قائماً» تريد «ظننت زيداً قائماً».

٢١٧ ـ وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ «تَقولُ» إنْ وَلي مُسْتَفْهَماً بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ(٢)

٢١٨ ـ بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ وَإنْ بِبَعْضِ ذي فَصَلْتَ يُحتَمَلْ(٣)

= لتظني، وغير مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه، والمفعول الثاني محذوف «مني» جار ومجرور متعلق بقوله: نزلت «**بمنزلة**» جار ومجرور متعلّق أيضاً بنزلت، ومنزلة مضاف، و«**المحب**» مضاف إليه «**المكرم**» نعت للمحب.

الشاهد فيه: قوله: «فلا تظني غيره» حيث حذف المفعول الثاني اختصارًا، وذلك جائز عند جمهرة النحاة، خلافًا لابن ملكون.

(1) قال الأشموني في «شرحه» ٢/ ٤٨ ـ ٤٩:

فعن سيبويه والأخفش المنع مطلقاً، كما هو ظاهر إطلاق الناظم [أي: ابن مالك] وعن الأكثرين الجواز مطلقاً تمسُّكاً بنحو ﴿أَعِندَهُ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٥] أي: يعلم. و﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح: ١٢] وقولهم: من يسمع يخل. وعن الأعلم [الشنتمري] الجوازُ في أفعال الظن دون أفعال العلم، أما حذفها لدليل ويسمى اختصاراً فجائز إجماعاً... وفي حذف أحدهما اختصاراً خلافٌ فمَنَعُه ابنُ ملكون، وأجازه الجمهور. وانظر «أوضح المسالك» ١/ ٣٨٧ ـ ٣٨٨.

(٢) «**كتظن**» جار ومجرور متعلق باجعل الآتي «**اجعل**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**تقول**» قصد لفظه: مفعول به لاجعل «**إن**» شرطية «**ولي**» فعل ماض، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تقول «**مستفهماً**» مفعول به لولي «**به**» جار ومجرور في موضع نائب فاعل لمستفهم؛ لأنه اسم مفعول «**ولم ينفصل**» الواو للحال، ولم: حرف نفي وجزم وقلب، ينفصل: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تقول، وجملة لم ينفصل وفاعله في محل نصب حال.

(٣) «**بغير**» جار ومجرور متعلق بينفصل في البيت السابق، وغير مضاف، و«**ظرف**» مضاف إليه «**أو**» عاطفة «**كظرف**» الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على غير، والكاف مضاف، وظرف مضاف إليه «**أو**» عاطفة «**عمل**» معطوف على غير «**وإن**» شرطية «**ببعض**» جار ومجرور متعلق بفصلت الآتي، وبعض مضاف، و«**ذي**» مضاف إليه «**فصلت**» فصل: فعل ماض، فعل الشرط، والتاء ضمير المخاطب فاعل «**يحتمل**» فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بالسكون لأنه جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفصل المفهوم من قوله: فصلت.

القولُ شأنُه إذا وَقَعَتْ بعده جملةٌ أن تُحْكَى، نحو: «قالَ زَيْدٌ: عَمْرٌو مُنطَلقٌ»، و«تَقولُ: زيدٌ مُنطَلقٌ» لكن الجملة بعدَهُ في مَوْضعِ نَصْبٍ على المفعولية[1].

ويجوزُ إجراؤُهُ مُجْرَى الظنّ، فينصبُ المبتدأ والخَبَرَ مفعولَين، كَما تنصِبُهما «ظَنَّ».

والمشهورُ أنَّ للعرب في ذلك مذهبين؛ أحدهما ـ وهو مذهب عامَّةِ العرَبِ ـ أنَّه لا يُجْرَى القولُ مُجْرَى الظنِّ إلَّا بشُروطٍ ـ ذكرَها المصنِّفُ ـ أرْبَعَةٍ، وهي التي ذكرها عامَّةُ النَّحويين:

الأول: أنْ يكونَ الفعلُ مُضارعاً.

الثاني: أنْ يكونَ للمخاطَبِ، وإليهما أشار بقوله: «اجْعَلْ تقولُ» فإنَّ «تقولُ» مضارع، وهو للمخاطَبِ.

الشرط الثالث: أنْ يكونَ مسبوقاً باستفهامٍ، وإليه أشار بقوله: «إنْ وَلي مُستفْهَماً به».

الشرط الرابع: ألَّا يُفْصَلَ بينَهما ـ أي: بين الاستفهامِ والفعلِ ـ بغير ظرف، ولا مجرور، ولا معمولِ الفِعْلِ، فإنْ فُصِلَ بأحدها، لم يَضُرَّ، وهذا هو المرادُ بقوله: «ولَمْ يَنْفَصِلْ بغيرِ ظَرْفٍ... إلى آخره»[2].

فمثالُ ما اجتمعت فيه الشُّروطُ قولُكَ: «أَتَقولُ عَمْراً مُنطَلقاً؟» فعمراً: مفعولٌ أوَّلُ، ومنطلقاً: مفعولٌ ثانٍ، ومنه قولُه: [الرجز]

ش١٣٤ ـ مَتَى تَقولُ القُلُصَ الرَّواسِما يَحْمِلْنَ أُمَّ قاسِمٍ وَقاسِما[٣]

---

(1) أي: محل نصب مفعول به للقول، وتسمّى «جملة مقول القول».

(2) قال الأشموني: تنبيه: زاد السهيلي شرطاً آخر، وهو أن لا يتعدى باللام نحو: «أتقول لزيد: عمرٌو منطلق» وزاد في «التسهيل»: أن يكون حاضراً، وفي «شرحه» أن يكون مقصوداً به الحال. هذا كله في غير لغة سليم.
وحشَّى عليه الصبان فقال: قوله: باللام: لأنها تُبعدِه من الظنّ.
«حاشية الصبان على شرح الأشموني» ٢/ ٥٢.
والصبان لم يؤدّ المعنى جليّاً وتجليته أن نتذكر أن «ظنَّ» لا يتعدَّى باللام، فلا يجوز أن يُحمل «قال» عليه إذا عُدّي «قال» باللام.

(٣) البيت لهدبة بن خشرم العذري، من أرجوزة رواها غير واحد من حملة الشعر، ومنهم التبريزي في «شرح الحماسة» (٢/ ٤٦) ولكن رواية التبريزي للبيت المستشهد به على غير الوجه الذي يذكره النحاة، وروايته هكذا: =

فلو كان الفعلُ غيرَ مضارعٍ، نحو: «قالَ زيدٌ: عَمْرٌو منطَلِقٌ» لم يَنصِب القولُ مفعولَينِ عندَ هؤلاءِ، وكذا إنْ كانَ مضارعاً بغيرِ تاءٍ[1]، نحوُ: «يقولُ زيدٌ: عَمْرٌو مُنطَلقٌ» أو لم يكنْ مسبوقاً باستفهامٍ، نحوُ «أنت تقولُ: عَمْرٌو مُنطَلقٌ» أو سُبِقَ باستفهامٍ ولكن فُصِلَ بغيرِ ظرفٍ ولا [جارٍّ] ومجرور ولا معمولٍ له، نحوُ: «أأنْتَ تَقولُ: زيدٌ منطلقٌ؟»، فإنْ فُصِلَ بأحدِها لم يَضُرَّ[2]، نحوُ: «أَعِندَكَ تَقولُ زيداً منطلقاً؟»، و«أَفي الدَّارِ تقول زيداً مُنطلِقاً؟»، و«أَعَمْراً تقولُ مُنطلِقاً؟»، ومنه قوله: [الوافر]

= لَـقَـدْ أرَانِـي والـغُـلامَ الـحَـازِمَـا ... نُـزجِـي الـمَـطِـيَّ ضُـمَّـرًا سَـوَاهِـمَـا
مَـتَـى يَـقُـودُ الـذُّبَّـلَ الـرَّوَاسِـمَـا ... والـجِـلَّـةَ الـنَّـاجِـيَـةَ الـعَـوَاهِـمَـا

اللغة: «القلص» بزنة كتب وسرر: جمع قلوص، وهي الشابة الفتية من الإبل، وهي أول ما يركب من إناث الإبل خاصة «الرواسم» المسرعات في سيرهن، مأخوذ من الرسيم، وهو ضرب من سير الإبل السريع «يحملن» يروى في مكانه: «يدنين» ومعناه يُقرِّبْن «أم قاسم» هي كنية امرأة، وهي أخت زيادة بن زيد العذري.

المعنى: متى تظن النوق المسرعات يقرِّبن مني من أحبُّ أنْ يحملْنَه إليَّ؟

الإعراب: «**متى**» اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، وعامله «تقول» «**تقول**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**القلص**» مفعول به أول لتقول «**الرواسما**» نعت للقلص «**يحملن**» يحمل: فعل مضارع، ونون الإناث فاعل، والجملة في محل نصب مفعول ثان لتقول «**أم**» مفعول به ليحملن، وأم مضاف، و«**قاسم**» مضاف إليه «**وقاسما**» معطوف على أم قاسم.

الشاهد فيه: قوله: «تقول القلص... يحملن» حيث أجرى تقول مُجرى تظن، فنصب به مفعولين، الأول قوله: «القلص» والثاني جملة «يحملن» من الفعل وفاعله كما قررناه لك في الإعراب، وذلك لاستيفائه الشروط، ويرويه بعضهم: متى تظن... إلخ، فلا شاهد فيه، ولكنه دليل على أن «تقول» يجري مَجرى تظنُّ؛ لأنه إذا وردت روايتان في بيت واحد وجاءت كلمة في إحدى الروايتين مكانَ كلمةٍ في الرواية الأخرى؛ دلَّ ذلك على أنَّ الكلمتين بمعنى واحد؛ إذ لو اختلف معناهما لم يسغ لراوٍ أو لشاعر آخر أن يضع إحداهما مكان الأخرى؛ لئلا يفسدَ المعنى الذي قصد إليه قائل البيت؛ لأن شرطَ الرواية بالمعنى ألا تغير المراد.

(1) أراد تاء المخاطَبَة، وهو مثالٌ من كونه للمخاطب، والمخاطب قد يكون مفرداً أو مثنى أو جمعاً، مذكراً أو مؤنثاً.

(2) وإن انفصَلَ بغير هذه الثلاثة تتوجَّب الحكاية.

ش١٣٥ ـ أَجُـهَّـالاً تَـقـولُ بَـنِـي لُـؤَيٍّ لَـعَـمْـرُ أَبـيـكَ أَمْ مُـتَـجـاهِـلـيـنـا[١]

فَبَني [لُؤَيٍّ]: مفعولٌ أوّل، وجُهَّالاً: مفعول ثان.

وإذا اجتمعَتِ الشُّروطُ المذكورةُ، جازَ نَصْبُ المبتدأ والخبرِ مفعولَين لـ«تقولُ»، نحو: «أَتَقولُ زَيْداً مُنْطَلِقاً؟» **وجازَ رَفْعُهُما على الحكاية**، نحوُ: «أتقولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ؟».

٢١٩ ـ وَأُجْري القَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقا عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ «قُلْ ذا مُشْفِقا»[٢]

أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القَوْلِ، وهو مذهب سُلَيْمٍ؛ فيُجرون القَوْلَ مُجْرَى الظن في نَصبِ المفعولين مطلقاً، أي: سواءٌ كانَ مضارعاً أم غيرَ مضارع، وُجِدَتْ فيه الشروطُ المذكورةُ أم لم توجد، وذلك نحو: «قُلْ ذا مُشْفِقاً» فـ«ذا» مفعول أَوَّلُ، و«مشفقاً»

---

(١) هذا البيت للكميت بن زيد الأسدي.

اللغة: «أجهالاً» الجهال: جمع جاهل، ويروى في مكانه: «أنوامًا» وهو جمع نائم «بنو لؤي» أراد بهم جمهور قريش وعامتهم؛ لأن أكثرهم ينتهي نسبه إلى لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر، وهو أبو قريش كلها «متجاهلينا» المتجاهل: الذي يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل، والذين رووا في صدر البيت «أنوامًا» يروون هنا «متناومينا» والمتناوم: الذي يتصنَّع النومَ، والمرادُ تصنع الغفلة عمَّا يجري حولَهم من الأحداث.

المعنى: أتظن قريشًا جاهلين حين استعملوا في ولاياتهم اليمنيين وآثروهم على المضريين؟ أم تظنهم عالمين بحقيقة الأمر مقدرين سوء النتائج غير غافلين عما ينبغي العمل به، ولكنهم يتصنعون الجهل ويتكلفون الغفلة لمآرب لهم في أنفسهم؟

الإعراب: «**أجهالاً**» الهمزة للاستفهام، جهالاً: مفعول ثان مقدم على عامله وعلى المفعول الأول «**تقول**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**بني**» مفعول أول لتقول، وبني مضاف، و«**لؤي**» مضاف إليه «**لعمر**» اللام لام الابتداء، عمر: مبتدأ، والخبر محذوف وجوباً، وعمر مضاف، وأبي من «**أبيك**» مضاف إليه، وأبي مضاف، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «**أم**» عاطفة «**متجاهلينا**» معطوف على قوله: «**جهالاً**».

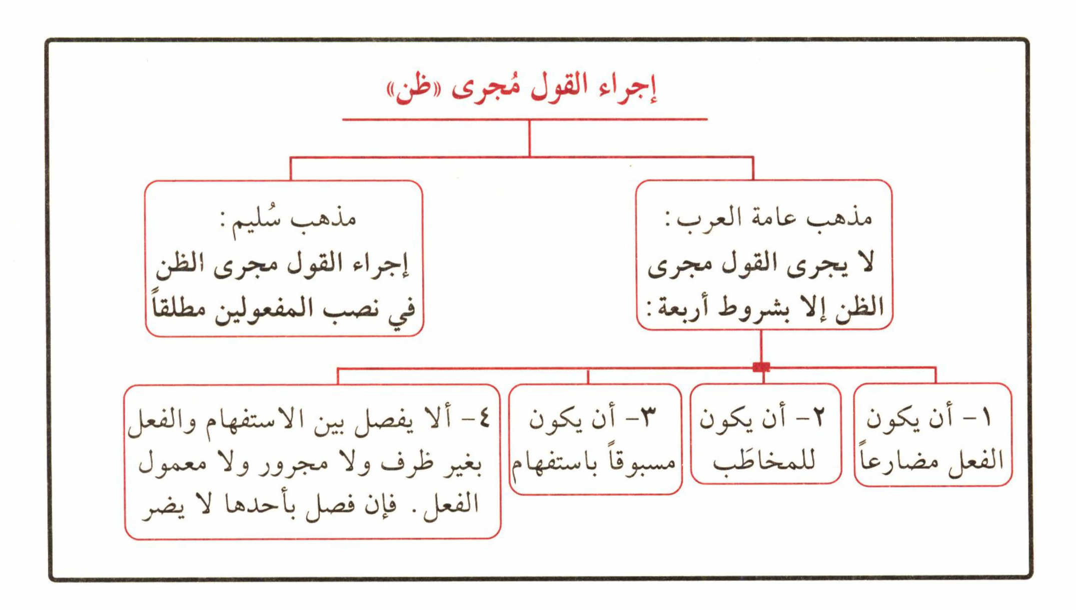
الشاهد فيه: قوله: «أجهالاً تقول بني لؤي» حيث أعمل «تقول» عمل «تظن» فنصب به مفعولين، أحدهما قوله: «جهالاً» والثاني قوله: «بني لؤي» مع أنه فصل بين أداة الاستفهام ـ وهي الهمزة ـ والفعل بفاصل، وهو قوله: «جهالاً» وهذا الفصل لا يمنع الإعمال؛ لأن الفاصل معمول للفعل؛ إذ هو مفعول ثانٍ له.

(٢) «**أجري**» فعل ماض مبني للمجهول «**القول**» نائب فاعل لأجري «**كظن**» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من القول «**مطلقاً**» حال ثان من القول «**عند**» ظرف متعلق بأجري، وعند مضاف، و«**سليم**» مضاف إليه «**نحو**» خبر لمبتدأ محذوف «**قل**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**ذا**» مفعول أول لقل «**مشفقاً**» مفعول ثان.

مفعول ثان، ومن ذلك قولُه: [الرجز]

ش١٣٦ ـ قالَتْ وَكُنْتُ رَجُلاً فَطينا ... هــذا لَـعَـمْـرُ الله إسْـرائـيـنـا[1]

فـ«هذا» مفعولٌ أوَّلُ لقالَتْ، و«إسرائينا» مفعولٌ ثانٍ.



---

(١) البيت لأعرابي صاد ضبًّا فأتى به أهله، فقالت له امرأته: «هذا لعمر الله إسرائيل» أي: هو ما مسخ من بني إسرائيل، ورواه الجواليقي في كتابه «المعرَّب» هكذا:

وقَـالَ أهـلُ الـسُّـوقِ لَـمَّـا جِـيـنَـا ... هــذَا لَـعَـمْـرُ الله إسـرَائِـيـنَـا

اللغة: «فطينًا» وصف من الفطنة، وتقول: فَطِنَ الرجل يَفْطَنُ ـ بوزان عَلِمَ يَعْلَمُ ـ فِطْنة ـ بكسر فسكون ـ وفَطانة وفطانية ـ بفتح الفاء فيهما ـ وتقول أيضًا: فَطَنَ يفطُن بوزن قعَد يقعُد، والفطنة: الفهم، والوصف المشهور من هذه المادة فَطِن، بفتح فكسر «جينا» أصله جئنا، بالهمزة، فليَّنه بقلب الهمزة الساكنة حرفَ مدٍّ من جنس حركة ما قبلها «إسرائين» لغة في إسرائيل، كما قالوا: جبرين؛ وإسماعين، يريدون: جبريل، وإسماعيل.

الإعراب: «**قالت**» قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي «**وكنت**» الواو واو الحال، كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «**رجلاً**» خبر كان «**فطينًا**» صفة لرجل، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل نصب حال «**هذا**» ها: حرف تنبيه، واسم الإشارة مفعول أول لقالت، بمعنى ظنت «**لعمر**» اللام لام الابتداء، عمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوبًا، والتقدير: لَعَمرُ اللهِ يميني، وعمر مضاف، و«**الله**» مضاف إليه، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين المفعول الأول والثاني «**إسرائينا**» مفعول ثان لقالت. =

أَعْلَمَ وَأَرَى

٢٢٠ ـ إِلَــى ثَـلاثَـةٍ رَأى وَعَـلِـمـا   عَـدَّوْا إِذا صـارا أَرَى وَأَعْـلَـمـا[(١)]

أشار بهذا الفصلِ إلى ما يتعدَّى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل؛ فذكر سبعَةَ أفعالٍ، منها: «**أَعْلَمَ، وأَرَى**» فذكرَ أنَّ أصلَهما «**عَلِمَ، ورأى**»، وأنهما بالهمزة يتعدَّيانِ إلى ثلاثةِ مفاعيلَ؛ لأنَّهما قبلَ دخول الهمزة عليهما كانا يَتَعَدَّيان إلى مفعولين، نحوُ: «عَلِمَ زيدٌ عَمراً مُنطلقاً، ورأى خالد بكراً أخاك» فلما دخلَتْ عليهما همزةُ النَّقْلِ، زادتهما مفعولاً

= **الشاهد فيه**: قوله: «قالت... هذا... إسرائينا» حيث أعمل «قال» عمل «ظن» والدليل على ذلك أنه نصب به مفعولين، أحدهما اسم الإشارة، وهو «ذا» من «هذا» والثاني «إسرائينا» هكذا قالوا، والذي حملهم على هذا أنهم وجدوا «إسرائينا» منصوبًا.

وأنت لو تأملت بعض التأمل لوجدت أنه يمكن أن يكون «هذا» مبتدأ، و«إسرائينا» مضاف إلى محذوف يقع خبرًا، وتقدير الكلام: «هذا ممسوخ إسرائينا» فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جرِّه بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه لا ينصرف، للعلمية والعجمة، وحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جرِّه جائز وإن كان قليلاً في مثل ذلك، وقد قرئ في قوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةِۗ﴾ [الأنفال: ٦٧] بجرِّ الآخرة على تقدير مضاف محذوف يقع منصوبًا مفعولاً به ليريد، والأصل: والله يريد ثواب الآخرة.

وهكذا خرَّجه ابن عصفور، وتخريج الجماعة أَوْلى؛ لأن الأصل عدم الحذف، ولأن حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على حاله قليل في هذه الحالة؛ ولأن نصب المفعولين بالقول مطلقًا لغة لبعض العرب كما قرَّره الناظمُ والشارح؛ فلا مانع من أن يكون قائل هذا البيت واحدًا ممن هذه لغتهم.

بقي شيء، وهو أن الظاهر من الحال أن المعنى المقصود من هذا البيت ليس على تضمين القول معنى الظن، ولكنه على الحكاية؛ وذلك يقتضي أن يكون ما بعد القول جملة مؤلفة من مبتدأ وخبر، فيكون اسم الإشارة مبتدأ، وقوله: «إسرائينا» مضافًا إلى الخبر المحذوف، وقد أُبقي على حاله التي كان عليها قبل حذف المضاف، وأصله: هذا ممسوخ بني إسرائين، وذلك لأن الرجل كان في يده ضب؛ فلما رأته امرأته، أو لما رآه أهل السوق، نطقوا بهذه العبارة، وليس المراد أنهم ظنوا ذلك؛ فهذا يؤيد صحة تخريج ابن عصفور، وإن كان الوجه الصناعي الذي خرَّج عليه ضعيفًا.

(١) «**إلى ثلاثة**» جار ومجرور متعلق بعدوا «**رأى**» مفعول به مقدم لعدوا «**وعلما**» معطوف على رأى «**عدوا**» فعل وفاعل «**إذا**» ظرف تضمن معنى الشرط «**صارا**» صار: فعل ماض ناقص، وألف الاثنين اسمه «**رأى**» قصد لفظه: خبر صار «**وأعلما**» معطوف على أرى، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي فعل الشرط، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام، والأصل: إذا صارا أرى وأعلما فقد عدوهما إلى ثلاثة مفاعيل.

ثالثاً، وهو الذي كان فاعلاً قبلَ دخولِ الهمزة، وذلك نحوُ: «أَعلَمْتُ زيداً عَمراً مُنطلِقاً» و«أَرَيْتُ خالداً بكراً أخاك»؛ فزيداً وخالداً: مفعولٌ أولٌ، وهو الذي كان فاعلاً حينَ قلْتَ: «علم زيدٌ، ورأى خالدٌ».

وهذا هو شأنُ الهمزةِ، وهو: **أنها تُصَيِّرُ ما كانَ فاعلاً مفعولاً**، فإنْ كانَ الفعلُ قبلَ دخولها لازماً، صار بعدَ دخولها متعدِّياً إلى واحدٍ، نحو: «خَرَجَ زيدٌ، وأخرجْتُ زَيْداً» وإنْ كانَ متعدِّياً إلى واحد، صار بعد دخولها متعدِّياً إلى اثنين، نحو: «لَبِسَ زيدٌ جُبَّةً» فتقول: «أَلْبَسْتُ زيداً جبةً» وسيأتي الكلام عليه، وإنْ كانَ متعدِّياً إلى اثنينِ، صار متعدِّياً إلى ثلاثةٍ، كما تقدَّمَ في «أعْلَم، وأرَى»[1].

٢٢١ ـ وَما لِمَفْعولَيْ عَلِمْتُ مُطْلَقا لِلثَّانِ والثَّالِثِ أيضاً حُقِّقا[٢]

أي: يثبت للمفعول الثاني والثالث من مفاعيل «أَعْلَمَ، وَأَرَى» ما ثبت لمفعولَيْ «علم، ورأى» مِنْ كونِهما مبتدأً وخبراً في الأصل، ومِنْ جوازِ الإلغاءِ والتعليقِ بالنسبة إليهما[3]، ومِنْ جوازِ حذفِهما أو حذفِ أحدِهما إذا دلَّ على ذلك دليلٌ، ومثالُ ذلك: «أَعْلَمْتُ زيداً عمراً قائماً» فالثاني والثالثُ من هذه المفاعيل أصلُهما المبتدأ والخبرُ، وهما: «عمرو قائم» ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما، نحو: «عَمْرٌو أَعلَمْتُ زيداً قائمٌ» ومنه قولُهم: «البَرَكَةُ أَعْلَمَنا اللهُ مَعَ الأكابرِ» فـ«نا»: مفعولٌ أول، و«البركَةُ»: مبتدأ، و«مع الأكابر» ظرفٌ في

(1) قبل أن يذكر الناظم والشارح أحكام المفعولَين الثاني والثالث يحسُن أن يُذكَرَ أنه لا يجوز تعليق الفعل عن المفعول الأول، ولا يجوز إلغاؤه، وأنه يجوز حذفه اختصاراً واقتصاراً، ومنع ابن خروف حذفه والاقتصار عليه.

ينظر: «أوضح المسالك» ١/ ٤٠٠، «شرح الأشموني» ٢/ ٥٥، «توضيح المقاصد والمسالك» ١/ ٥٧١.

(٢) «وما» اسم موصول مبتدأ «لمفعولي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما، ومفعولي مضاف، و«علمت» قصد لفظه: مضاف إليه «مطلقاً» حال من الضمير المستتر في الصلة «للثان» جار ومجرور متعلق بحقق الآتي «والثالث» معطوف على الثاني «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «حققا» حقق: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة من حقق ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(3) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/ ٤٠٠: خلافاً لمن منع الإلغاء والتعليق مطلقاً، ولمن منعهما في المبني للفاعل [أي: للمعلوم].

موضع الخَبَرِ، وهما اللَّذان كانا مفعولين[1]، والأصل: «أعلمنا الله البَرَكَةَ مَعَ الأكابِرِ»، ويجوزُ التعليقُ عنهما؛ فتقولُ: «أعْلَمْتُ زيداً لَعَمْرٌو قائم» ومثالُ حَذْفِهما للدَّلالة أن يقال: «هَلْ أعلَمْتَ أحداً عَمراً قائماً؟» فتقول: «أعلَمْتُ زيداً» ومثالُ حذفِ أحدهما للدَّلالة أنْ تقولَ في هذه الصورة: «أَعلمتُ زيداً عَمراً» أي: قائماً، أو «أعلمتُ زيداً قائماً» أي: عمراً قائماً.

٢٢٢ ـ وَإنْ تَعَدَّيا لِواحِدٍ بِلا ... هَمْزٍ فَلِاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلا[2]

٢٢٣ ـ والثَّانِ مِنْهُما كَثاني اثْنَيْ كَسَا ... فَهْوَ بِهِ في كلِّ حُكْمٍ ذو ائْتِسَا[3]

تقدَّم أنَّ «رأى، وعلم» إذا دخلَتْ عليهما همزةُ النَّقْلِ تعدَّيا إلى ثلاثة مفاعيل، **وأشار في هذين البيتين** إلى أنَّه إنما يثبُتُ لهما هذا الحكمُ إذا كانا قبلَ الهمزة يتعدَّيانِ إلى مفعولين، وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعدَّيان إلى واحد، كما إذا كانت «رأى» بمعنى أَبصَرَ، نحو: «رأى زيدٌ عمراً» و«عَلِمَ» بمعنى عَرَفَ، نحوُ: «عَلِمَ زيدٌ الحقَّ» فإنهما يتعدَّيان بعدَ الهمزةِ إلى مفعولَينِ، نحوُ: «أرَيْتُ زَيْداً عمراً» و«أعْلَمْتُ زيداً الحقَّ».

والثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من مفعولَيْ «كَسَا» و«أَعْطَى» نحوُ:

---

(1) وجملة «أعلمنا الله» اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

(٢) «وإن» شرطية «تعديا» فعل ماض فعل الشرط، وألف الاثنين فاعل «لواحد» جار ومجرور متعلق بقوله: تعديا «بلا همز» الباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى غير مجرور محلًّا بالباء، وقد ظهر إعرابه على ما بعده على طريق العارية، والجار والمجرور متعلق بتعديا أيضاً، ولا مضاف، و«همز» مضاف إليه «فلاثنين» الفاء واقعة في جواب الشرط، لاثنين: جار ومجرور متعلق بقوله: توصلا، الآتي «به» جار ومجرور متعلق بتوصلا أيضاً «توصلا» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، ويجوز أن يكون توصلا فعلاً ماضياً مبنيًّا للمعلوم، والألف ضمير الاثنين عائد إلى رأى وعلم وهو فاعل توصل.

(٣) «والثان» مبتدأ «منهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير المستكن في الخبر الآتي «كثاني» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وثاني مضاف، و«اثني» مضاف إليه، و«اثني» مضاف، و«كسا» قصد لفظه: مضاف إليه «فهو» مبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بائتسا الآتي «في كل» جار ومجرور متعلق بائتسا أيضاً، وكل مضاف، و«حكم» مضاف إليه «ذو» خبر المبتدأ، وذو مضاف، و«ائتسا» مضاف إليه، وأصله ممدود فقصره للضرورة، والائتساء أصله بمعنى الاقتداء، والمراد به هنا أنه مثله في كل حكم.

«كَسَوْتُ زيداً جُبَّةً» و«أعطيتُ زيداً دِرهماً» في كونه لا يَصِحُّ الإخبارُ به عن الأوَّلِ(1)؛ فلا تقولُ: [«زيدٌ الحقُّ» كما لا تقولُ]: «زيدٌ درهمٌ»، وفي كونه يجوزُ حَذْفُه مع الأوَّل، وحذفُ الثاني وإبقاء الأول، وحذفُ الأول وإبقاء الثاني، وإنْ لم يدلَّ على ذلك دليلٌ؛ فمثالُ حَذْفهما: «أَعْلَمْتُ، وأَعْطَيْتُ»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾ [الليل: ٥] ومثالُ حذف الثاني وإبقاءِ الأول: «أَعْلَمْتُ زيداً، وأَعْطَيْتُ زيداً» ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥] ومثالُ حَذْفِ الأول وإبقاء الثاني، نحوُ: «أَعْلَمْتُ الحقَّ، وأعطيتُ دِرْهماً» ومنه قولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩] وهذا معنى قوله: «والثاني منهما... إلى آخر البيت»(٢).

٢٢٤ ـ وكَأَرَى السَّابِقِ نَبَّا أَخْبَرا ... حَدَّثَ أَنْبَأَ كَذاكَ خَبَّرا(٣)

تقدَّمَ أنَّ المصنِّفَ عَدَّ الأفعال المتعدِّيَةَ إلى ثلاثة مفاعيلَ سبعةً، وسَبَقَ ذِكرُ «أَعْلَم، وَأَرَى» وذَكَرَ في هذا البيت الخمسَةَ الباقيَةَ(4)، وهي: «نَبَّأَ» كقولك: «نَبَّأْتُ زيداً عَمراً قائماً» ومنه قولُه: [الكامل]

---

(1) أي: ليس أصلهما مبتدأً وخبراً.

(٢) عبارة الناظم ـ وهي قوله: «فهو به في كل حكم ذو ائتسا» ـ عامة. ولم يتعرض الشارح رحمه الله في كلامه إلى نقد هذا العموم كعادته؛ فهذا العموم يعطي أن رأى البصرية وعلم العرفانية إذا اتصلت بهما همزة النقل فصارا يتعديان إلى مفعولين، فشأن مفعولهما الثاني كشأن المفعول الثاني من مفعولي كسا، ومن شأن المفعول الثاني من مفعولي كسا أنه لا يعلَّق عنه العامل، ولكن المفعول الثاني من مفعولي رأى البصرية وعلم العرفانية يعلق عنه العامل؛ ومن التعليق عنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠] فأرني هنا بصرية؛ لأن إبراهيم عليه السلام كان يطلب مشاهدة كيفية إحياء الله تعالى الموتى، ومفعولها الأول ياء المتكلم، ومفعولها الثاني جملة ﴿كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ وقد علق العامل عنها باسم الاستفهام، ومن التعليق أيضًا قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾ [الفيل: ١].

(٣) «وكأرى» الواو عاطفة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «السابق» نعت لأرى «نبأ» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «أخبرا، حدث، أنبأ» هذه الثلاثة معطوفات على نبأ بحرف عطف مقدر «كذاك» الكاف حرف جر، وذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بالكاف، والكاف بعده حرف خطاب، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «خبرا» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر.

(4) وذلك لتضمُّنها معناه.

ش١٣٧ ـ نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسَّفاهَةُ كاسْمِها　　　يُـهْـدِي إِلَـيَّ غَـرائِـبَ الأَشْـعـارِ(١)

وَ«أَخْبَرَ» كقولك: «أَخبَرْتُ زيداً أخاكَ مُنْطَلِقاً» ومنه قولُه: [البسيط]

ش١٣٨ ـ وَما عَلَيْكِ إذا أُخْبِرْتِني دَنِفاً　　　وَغـابَ بَـعْـلُـكِ يَـوْمـاً أَنْ تَـعـودِيـنـي(٢)

---

(١) هذا البيت للنابغة الذبياني، من كلمة له يهجو فيها زرعة بن عمرو بن خويلد، وكان قد لقيه في سوق عكاظ، فأشار زرعة على النابغة الذبياني بأن يحمل قومه على معاداة بني أسد وترك محالفتهم، فأبى النابغة ذلك لما فيه من الغدر، فتركه زرعة ومضى، ثم بلغ النابغة أن زرعة يتوعَّده، فقال أبياتًا يهجوه فيها، وهذا البيت الشاهد أولها.

اللغة: «نبئت» أخبرت، والنبأ كالخبر وزنًا ومعنى، ويقال: النبأ أخص من الخبر؛ لأن النبأ لا يطلق إلا على كل ما له شأن وخطر من الأخبار «والسفاهة كاسمها» السفاهة: الطيش وخفة الأحلام، وأراد أن السفاهة في معناها قبيحة كما أن اسمها قبيح «غرائب الأشعار» الغرائب: جمع غريبة، وأراد بها ما لا يعهد مثله، ويروى مكانه: «أوابد الأشعار» والأوابد: جمع آبدة، وأصلها اسم فاعل من «أبدَت الوحوش» إذا نفرت ولم تأنس.

الإعراب: «**نبئت**» نبئ: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء التي للمتكلم نائب فاعل، وهو المفعول الأول «**زرعة**» مفعول ثان «**والسفاهة كاسمها**» الواو واو الحال، وما بعدها جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب حال «**يهدي**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زرعة، والجملة من يهدي وفاعله في محل نصب مفعول ثالث لنبئ «**إلى**» جار ومجرور متعلق بيهدي «**غرائب**» مفعول به ليهدي، وغرائب مضاف، و«**الأشعار**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «نبئت زرعة... يهدي» حيث أعمل «نبأ» في مفاعيل ثلاثة، أحدها النائب عن الفاعل وهو التاء، والثاني قوله: «زرعة»، والثالث جملة «يهدي» مع فاعله ومفعوله.

(٢) هذا البيت لرجل من بني كلاب، وهو من مختار أبي تمام في «ديوان الحماسة»، ولكن رواية «الحماسة» هكذا:

وَمَـا عَـلَـيـك إِذَا خُـبِّـرتـنـي دَنِـفًـا　　　رَهْـنَ الـمَـنـيَّـةِ يَـومًـا أن تَـعُـودِيـنَـا
أو تَـجـعَـلـي نُـطفَـةً في الـقَـعْـبِ بَـارِدَةً　　　وتَـغـمِـسِـي فَـاكِ فِـيـهـا ثُـمَّ تَـسْـقِـيـنَـا

(وانظر شرح التبريزي على الحماسة ٣/ ٣٥٣ بتحقيقنا).

اللغة: «دنفاً» بزنة كَتِف، هو الذي لازمه مرض العشق، وهو وصف من الدَّنَف، بفتح الدال والنون جميعًا، وأصله المرض الملازم الذي ينهك القوى «وغاب بعلك» بعل المرأة: زوجها، وقد رأيت أن رواية «الحماسة» في مكان هذه العبارة «رهن المنية» والمنية: الموت، وفلان رهن كذا: أي مقيد به، يريد أنه في حال من المرض الشديد تجعله في سياق الموت، وقوله: «أن تعوديني» العيادة: زيارة المريض خاصة، ولا تقال في زيارة غيره. =

وَ«حَدَّثَ» كقولك: «حَدَّثْتُ زيداً بَكْراً مُقيماً» ومنه قولُه: [الخفيف]

ش١٣٩ ـ أَوْ مَنَعْتُمْ ما تُسْأَلونَ فَمَنْ حُدْ ... دِ ثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنا الوَلاءُ[1]

= **الإعراب**: «**وما**» اسم استفهام مبتدأ «**عليك**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «**إذا**» ظرف تضمن معنى الشرط «**أخبرتني**» أخبر: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء نائب فاعل، وهو المفعول الأول، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول ثان لأخبر «**دنفًا**» مفعول ثالث، والجملة من الفعل وفاعله ومفعولاته الثلاثة في محل جر بإضافة إذا إليها «**وغاب بعلك**» الواو واو الحال، وما بعده جملة من فعل وفاعل في محل نصب حال، وهي ـ عند أبي العباس المبرد ـ على تقدير «قد» أي: وقد غاب بعلك، ويجوز أن تكون الواو للعطف، والجملة في محل جر بالعطف على جملة «أخبرتني دنفًا» المجرورة محلًّا بإضافة إذا إليها، وجواب إذا الشرطية محذوف، والتقدير: إذا أخبرتني دنفاً فما عليك! «**أن تعوديني**» في تأويل مصدر مجرور بـ(في) محذوفة، والتقدير: في عيادتي، وحذف حرف الجر ههنا قياس، والجار والمجرور متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الجار والمجرور الواقع خبرًا.

الشاهد فيه: قوله: «أخبرتني دنفًا» حيث أعمل «أخبر» في ثلاثة مفاعيل: أحدها نائب الفاعل، وهو تاء المخاطبة، والثاني ياء المتكلم، والثالث قوله: «دنفًا».

(١) البيت للحارث بن حِلِّزة اليَشكُري من معلقته المشهورة التي مطلعها:

آذَنَتْنا بِبَيْنِهَا أسْمَاءُ ... رُبَّ ثَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ

اللغة: «منعتم ما تسألون» معناه: إن منعتم عنا ما نسألكم أن تعطوه من النَّصَفة والإخاء والمساواة، فلأيِّ شيء كان ذلك منكم مع ما تعلمون من عزنا ومنعتنا؟ «فمن حدثتموه له علينا الولاء؟» يقول: من الذي بلغكم عنه أنه قد صارت له علينا الغلبة في سالف الدهر وأنتم تمنون أنفسكم بأن تكونوا مثله؟ والاستفهام بمعنى النفي، يريد: لم يكن لأحد سلطان في الزمن الغابر علينا، ويروى: «له علينا العلاء» بالعين المهملة، من العلو، وهو الرفعة، ويروى: «الغلاء» بالغين المعجمة، وهو الارتفاع أيضًا.

الإعراب: «**منعتم**» فعل وفاعل «**ما**» اسم موصول: مفعول به لمنع «**تسألون**» جملة من فعل ونائب فاعل لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، أي تسألونه «**فمن**» اسم استفهام مبتدأ «**حدثتموه**» حدث: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطبين نائب فاعل، وهاء الغائب مفعول ثان، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «**له علينا**» يتعلقان بمحذوف خبر مقدم «**الولاء**» مبتدأ مؤخر، والجملة من هذا المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثالث لحدث.

الشاهد فيه: قوله: «حدثتموه... له علينا الولاء» حيث أعمل «حدث» في ثلاثة مفاعيل: أحدها نائب الفاعل، وهو ضمير المخاطبين، والثاني هاء الغائب، والثالث جملة «له علينا الولاء» كما أوضحناه في الإعراب.

وَ«أَنْبَأَ» كقولك: «أَنْبَأْتُ عبدَ الله زيداً مُسافِراً» ومنه قولُه: [المتقارب]

ش١٤٠ ـ وَأُنْبِئْتُ قَيْساً وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنْ[1]

وَ«خَبَّرَ» كقولك: «خَبَّرْتُ زيداً عَمراً غائباً» ومنه قولُه: [الطويل]

ش١٤١ ـ وَخُبِّرْتُ سَوْداءَ الغَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُودُهَا[2]

---

(١) هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس، من كلمة يمدح بها قيس بن معد يكرب، وأولها قوله:

لَعَمْرُكَ مَا طُولُ هذَا الزَّمَنْ عَلَى الْمَرْءِ إِلَّا عَنَاءٌ مُعَنْ

اللغة: «معن» هو اسم فاعل من عنّاه ـ بتشديد النون ـ إذا أورثه العناء والمشقة «ولم أبله» تقول: بلوته أبلوه؛ إذا اختبرته، ويروى في مكانه: «ولم آته»، ويذكر الرواة أن قيسًا حين سمع هذا البيت قال: أَوَقد شكّ؟ ثم أمر بحبسه.

الإعراب: «**وأنبئت**» أنبئ: فعل ماضٍ مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل، وهو المفعول الأول «**قيسًا**» مفعول ثان «**ولم أبله**» الواو واو الحال، وما بعده جملة من فعل مضارع مجزوم بلم وفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا ومفعول في محل نصب حال «**كما**» الكاف جارة، و«ما» يحتمل أن تكون موصولة مجرورة المحل بالكاف، وأن تكون مصدرية، وعلى الأول فجملة «**زعموا**» لا محل لها صلة، وعلى الثاني تكون «ما» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، أي كزعمهم «**خير**» مفعول ثالث لأنبئت، وخير مضاف، و«**أهل**» مضاف إليه، وأهل مضاف، و«**اليمن**» مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسُكِّن لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله: «وأنبئت قيسًا... خير أهل اليمن» حيث أعمل أنبأ في مفاعيل ثلاثة، الأول تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل، والثاني قوله: «قيسًا»، والثالث قوله: «خير أهل اليمن».

(٢) هذا البيت للعوام بن عقبة بن كعب بن زهير، وكان قد عشق امرأة من بني عبد الله بن غطفان وكَلِفَ بها، وكانت هي تَجِدُ به أيضًا، فخرج إلى مصر في مِيرة، فبلغه أنها مريضة، فترك ميرته وكرَّ نحوها راجعًا وهو يقول أبياتًا، أولها بيت الشاهد، وبعده قوله:

فَيَا لَيتَ شِعرِي هَلْ تَغَيَّرَ بَعدَنَا مَلَاحَةُ عَينَي أُمِّ يَحْيَى وَجِيدُهَا

وَهَلْ أخلَقَتْ أثوابُهَا بَعْدَ جِدَّة أَلَا حَبَّذَا أخلَاقُهَا وَجَدِيدُهَا

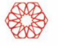
وَلَم يَبقَ يَا سَودَاءُ شَيءٌ أُحِبُّهُ وإنْ بَقِيَتْ أَعلَامُ أرضٍ وَبِيدُهَا

(وانظر شرح التبريزي على الحماسة ٣/ ٣٤٤ بتحقيقنا).

اللغة: «الغميم» بفتح الغين المعجمة وكسر الميم: اسم موضع في بلاد الحجاز، ويقال: هو بضم الغين على زنة التصغير، ويروى: «ونبئت سوداء الغميم» ويروى أيضًا: «ونبئت سوداء القلوب» فيجوز أن اسمها سوداء ثم أضافها إلى القلوب، كما فعل ابن الدُّمَينة في قوله في محبوبته واسمها أميمة:

قِفِي يَا أُمَيْمَ الْقَلْبِ نَقْضِ لُبَانَةً وَنَشكُ الهَوَى ثُمَّ افعَلِي مَا بَدَا لَكِ

وإنَّما قالَ المصنِّفُ: «وكأَرَى السابق»؛ لأنَّه تقدَّم في هذا البابِ أن «أرى» تارَةً تتعدَّى إلى ثلاثة مَفاعيلَ، وتارةً تتعدَّى إلى اثنينِ، وكانَ قَدْ ذَكَرَ أولاً [أرى] المتعدِّيةَ إلى ثلاثة؛ فَنَبَّهَ على أنَّ هذه الأفعالَ الخمسةَ مثلُ «أرى» السابقةِ، وهي المتعدِّيةُ إلى ثلاثةٍ، لا مثلُ «أَرَى» المتأخِّرَةِ، وهي المتعدية إلى اثنين[1].

= ويجوز أن يكون أراد أنها تحل من القلوب محل السويداء، ويجوز أن يكون قد أراد أنها قاسية القلب، ولكنه جمع لأنه أراد القلب وما حوله، أو أراد أن لها مع كل محب قلبًا، ويروون عجز البيت: «فأقبلتُ من مصر إليها أعُودها».

الإعراب: «**خبرت**» خبر: فعل ماضٍ مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل، وهو المفعول الأول «**سوداء**» مفعول ثان، وسوداء مضاف، و«**الغميم**» أو «القلوب» مضاف إليه «**مريضة**» مفعول ثالث لخبر «**فأقبلت**» فعل وفاعل «**من أهلي**» الجار والمجرور متعلق بأقبل، وأهل مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**بمصر**» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة أو حال من «أهل» المضاف لياء المتكلم «**أعودها**» أعود: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، وها: مفعول به، والجملة في محل نصب حال من التاء في «أقبلت».

الشاهد فيه: قوله: «وخبرت سوداء الغميم مريضة» حيث أعمل «خبر» في ثلاثة مفاعيل، أحدها تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل، والثاني قوله: «سوداء الغميم»، والثالث قوله: «مريضة» كما اتضح لك في إعراب البيت.

هذا، وأنت لو تأملت في جميع هذه الشواهد التي جاء بها الشارح لهذه المسألة لوجدت الأفعال فيها كلها مبنية للمجهول، وقد تعدت إلى مفعولين بعد نائب الفاعل، وبعضها تجد المفعول الثاني والمفعول الثالث فيه مفردين، وبعضها تجد فيه المفعول الثالث جملة، كبيت الحارث بن حلزة (رقم ١٣٩)، وشأن ما لم يذكره الشارح من الشواهد كشأن ما ذكره منها، حتى قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري: «ولم يُسمعْ تعدِّيها إلى ثلاثة صريحة» اهـ.

(1) وزاد الأخفش «أَظَنَّ»، و«أَحْسَبَ»، و«أخال»، و«أَزْعَمَ»، و«أوجد»، ومستندُهُ القياس.
وألحق ابن مالك «أرى» الحلمية، وألحق الحريري وابن معطي «علم».
انظر: «شرح المرادي» ١/ ٥٧٤، و«الأشموني» ٢/ ٥٩، و«همع الهوامع» ١/ ٥٠٧ ـ ٥٠٩.

الفاعـل

٢٢٥ ـ الفاعِلُ الَّذي كَمرْفوعَيْ «أَتَى زَيْدٌ» «مُنيراً وَجْهُهُ» «نِعْمَ الفَتَى»[١]

لمَّا فَرَغَ من الكلامِ على نواسخِ الابتداءِ، شَرَعَ في ذِكْرِ ما يَطلبُه الفِعلُ التامُّ من المرفوع، وهو الفاعلُ أو نائبُهُ، وسيأتي الكلامُ على نائبِه في البابِ الذي يَلِي هذا البابَ.

فأمَّا الفاعل، فهو: الاسم المسنَد إليه فِعْلٌ على طريقة فَعَلَ، أو شِبْهُهُ، وحكمه الرَّفْع[٢]،

---

(١) «الفاعل» مبتدأ «الذي» اسم موصول: خبر المبتدأ «كمرفوعي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «أتى زيد» فعل وفاعل، ومرفوعي مضاف، وجملة الفعل والفاعل بمتعلقاتها في محل جر مضاف إليه «منيراً» حال، وهو اسم فاعل «وجهه» وجه: فاعل بمنير، ووجه مضاف، والضمير مضاف إليه «نعم الفتى» فعل وفاعل.

(٢) وقد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أُمن اللَّبْس، وقد وردَ عن العرب قولهم: «خَرَقَ الثَّوْبُ المِسْمارَ»، وقولهم: «كَسَرَ الزجاجُ الحَجَرَ». وقال الأخطل:

مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ ... نَجْرانُ أو بَلَغَتْ سَوآتِهِمْ هَجَرُ

وقال عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

أَلَمْ تَسأل الأطلَالَ والمُتَرَبَّعَا ... بِبَطْنِ حُلَيَّاتٍ دَوارِسَ أَرْبَعَا

إلى الشَّرْيِ مِن وَادِي المُغَمَّسِ بَدَّلَتْ ... مَعَالِمُهُ وَبْلاً ونَكْبَاءَ زَعْزَعَا

وربما نصبوا الفاعل والمفعول جميعًا، كما قال الراجز:

قَدْ سالَمَ الحَيّاتِ مِنهُ القَدَمَا ... الأُفعُوانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

وربما رفعوهما جميعًا، كما قال الشاعر:

إنَّ مَن صَادَ عَقْعَقًا لَمَشُومُ ... كَيفَ مَنْ صَادَ عَقعَقَانُ وَبُومُ

وسيشير الشارح في مطلع باب المفعول به إلى هذه المسألة، ونتعرض هناك للكلام عليها مرة أخرى إن شاء الله تعالى. والمبيح لذلك كلِّه اعتمادهم على انفهام المعنى، وهم لا يجعلون ذلك قياسًا، ولا يطردونه في كلامهم، ولا يستبيحونه في حال السعة والتمكن من القول.

وقد يجرُّ لفظ الفاعل بإضافة المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١] أو بإضافة اسم المصدر، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «**مِنْ قُبلَةِ الرَّجُلِ امرأتَه الوُضوءُ**».

وقد يجرُّ الفاعل بالباء الزائدة، وذلك على ثلاثة أنواع:

الأول: واجب، وذلك في أفعل الذي على صورة فعل الأمر في باب التعجب، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] ونحو قول الشاعر: =

والمراد بالاسم ما يشمل **الصريح**، نحوُ: «قامَ زيدٌ»[1] **والمؤوَّل** به، نحوُ: «يُعجِبُني أنْ تَقومَ» أي: قيامُكَ.

فخرج بـ«**المسند إليه فعلٌ**» ما أُسندَ إليه غيرُهُ، نحو: «زيدٌ أخوكَ» أو جملة، نحو: «زيدٌ قامَ أبوه» أو «زيدٌ قامَ» أو ما هو في قوّة الجُملةِ، نحوُ: «زيدٌ قائمٌ غلامُهُ» أو «زيدٌ قائمٌ» أي: هو، وخرج بقولنا: «على طَريقةِ فَعَلَ» ما أُسندَ إليه فِعْلٌ على طريقَةِ فُعِلَ، وهو النائب عن الفاعل، نحوُ: «ضُرِبَ زيدٌ».

والمرادُ بشِبْهِ الفِعْلِ المذكور:

اسمُ الفاعل، نحو: «أقائمٌ الزَّيدانِ».

والصِّفةُ المشبَّهةُ، نحو: «زيدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ».

والمصدَرُ، نحوُ: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ زيدٌ عَمْراً»[2].

واسمُ الفعلِ، نحوُ: «هَيْهاتَ العَقيقُ».

والظَّرْفُ والجارُّ والمجرور، نحو: «زيدٌ عندَكَ أبوه»[3] أو «في الدارِ غُلاماهُ».

= أَخْلِقْ بِذِي الصَّبْرِ أنْ يَحظَى بِحَاجَتِهِ ... ومُدمِنِ القَرعِ لِلأبوَابِ أنْ يَلِجَا

الثاني: كثير غالب، وهو في فاعل «كفى» نحو قوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الإسراء: ٩٦] ومن القليل في فاعل كفى تجرده من الباء، كما في قول سحيم بن وثيل الرياحي:

عُمَيرةَ وَدِّعْ إن تَجَهَّزتَ غَازِيَا ... كفَى الشَّيبُ والإسلَامُ لِلمَرءِ نَاهِيَا

فقد جاء بفاعل «كفى» وهو قوله: «الشيب» غير مجرور بالباء.

والثالث شاذ، وذلك فيما عدا أفعل في التعجب وفاعل كفى، وذلك نحو قول الشاعر:

ألَمْ يَأتِيكَ والأنبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

فالباء في «بما» زائدة، وما: موصول اسمي فاعل يأتي، وهذا بعض تخريجات هذا البيت.

وقد يجر الفاعل بمن الزائدة إذا كان نكرة بعد نفي أو شبهه، نحو قوله تعالى: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩] والفاعل حينئذ مرفوع بضمة مقدرة على الراجح، فاحفظْ ذلك كلّه.

(1) الصريح: ظاهرٌ كما مثل الشارح، والضمير، والضمير بارزٌ أو مستتر.

(2) «ضربٍ» منوَّنٌ، وزيدٌ: فاعل المصدر «ضرب».

(3) أبوه: فاعل بالظرف عندك.

ويمكن أن يُعرَبَ مبتدأً مؤخراً، و«عندك»: متعلق بخبر مقدم لـ«أبوه»، وجملة «عندك أبوه» في محل رفع خبر للمبتدأ «زيد».

وأفعلُ التَّفضيلِ، نحوُ: «مَرَرْتُ بالأفْضَلِ أبوه» فأبوه: مرفوعٌ بالأفضل، وإلى ما ذكَرَ أشار المصنِّفُ بقوله: «كمَرْفوعَيْ أتى... إلخ».

والمرادُ بالمرفوعين ما كانَ مرفوعاً بالفِعْلِ، أو بشِبهِ الفِعْل، كما تقدَّم ذكرُه، ومثَّل للمرفوع بالفعل بمثالين: أحدهما: ما رُفع بفعلٍ متصرِّفٍ، نحوُ: «أتى زيدٌ» والثاني: ما رُفِعَ بفعلٍ غَيْرِ متصرِّفٍ، نحوُ: «نِعْمَ الفَتَى» ومثَّل للمرفوعِ بشِبْه الفِعْلِ بقوله: «منيراً وَجْهُه».

٢٢٦ ـ وَبَعْدَ فِعْلٍ فاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ　　فَهْوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ[١]

حُكْمُ الفاعل التأخُّرُ عن رافعه[2]، وهو الفِعلُ أو شِبْهُه، نحوُ: «قامَ الزيدان، وزيدٌ قائِمٌ غُلاماهُ، وقامَ زَيدٌ» ولا يجوزُ تقديمُه على رافعِه؛ فلا تقولُ: «الزَّيدان قامَ» ولا «زيدٌ غلاماه قائمٌ» ولا «زَيدٌ قامَ» على أنْ يكونَ «زيدٌ» فاعلاً مُقَدَّماً، بَلْ على أنْ يكونَ مبتدأ، والفِعْلُ بعدَه رافعٌ لضميرٍ مُستَترٍ، والتقديرُ: «زيدٌ قامَ هو» **وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فأجازوا التقديمَ في ذلك كلِّه**[٣].

---

(١) «وبعد» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وبعد مضاف، و«فعل» مضاف إليه «فاعل» مبتدأ مؤخر «فإن» شرطية «ظهر» فعل ماض، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل «فهو» الفاء لربط الجواب بالشرط، هو: مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير: «فإن ظهر فهو المطلوب» مثلاً، والجملة في محل جزم جواب الشرط «وإلا» الواو عاطفة، إن: شرطية، لا: نافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: وإلا يظهر «فضمير» الفاء لربط الجواب بالشرط، ضمير: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فهو ضمير، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، وجملة «استتر» مع فاعله المستتر فيه في محل رفع صفة لضمير.

وهذا البيت يشير إلى حكمين من أحكام الفاعل، أولهما: أن الفاعل يجب أن يكون بعد الفعل، فلا يجوز عنده تقديم الفاعل، وفي هذا الحكم خالف الكوفيون، وهذا هو الذي ذكره الشارح بقوله: «حكم الفاعل التأخر عن رافعه... إلخ» وثاني الحكمين أنه لا يجوز حذف الفاعل، بل إما أن يكون ملفوظاً به، وإما أن يكون ضميراً مستتراً، وهذا هو الذي ذكره الشارح بقوله: «وأشار بقوله: «فإن ظهر... إلخ» إلى أن الفعل وشبهه لا بدَّ له من مرفوع» وليس هذا الحكم مطرداً، بل له استثناء سنذكره فيما بعد (اقرأ الهامشة١ ص٦٢).

(2) لكونه كالجزء منه. «شرح المرادي» ٢/ ٥٨٤، و«البهجة المرضية» ص١٤٨.

(٣) استدلَّ الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على رافعه بوروده عن العرب في نحو قول الزَّبَّاء:

مَا لِلجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا　　أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أم حَدِيدَا

=

وتظهرُ فائدةُ الخلافِ في غيرِ الصُّورةِ الأخيرةِ، وهي صورةُ الإفرادِ، نحوُ: «زيدٌ قامَ» فتقول على مذهب الكوفيين: «الزيدان قامَ، والزيدونَ قامَ» وعلى مذهبِ البصريين يجبُ أنْ تقولَ: «الزيدانِ قاما، والزيدون قاموا»، فتأتي بألِفٍ وَواوٍ في الفعلِ، ويكونانِ هما الفاعلينِ، وهذا معنى قوله: «وَبَعْدَ فِعْلٍ فاعِلٌ».

وأشار بقوله: «**فإنْ ظَهَر . . . إلخ**» إلى أنَّ الفعلَ وَشِبْهَهُ لا بُدَّ لَه من مرفوعٍ[1]، فإنْ ظَهَرَ فلا إضمارَ، نحو: «قامَ زيدٌ» وإنْ لم يظهرْ، فهوَ ضميرٌ، نحوُ: «زيدٌ قامَ» أي: هو.

= في رواية من روى «مشيها» مرفوعًا، قالوا: ما: اسم استفهام مبتدأ، وللجمال: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، مشي: فاعل تقدَّم على عامله، وهو وئيدًا الآتي، ومشي مضاف، والضمير العائد إلى الجمال مضاف إليه، ووئيدًا: حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة، وتقدير الكلام: أيُّ شيءٍ ثابتٌ للجمالِ حالَ كونِها وئيدًا مشيُها!

واستدلَّ البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين: أحدهما: أن الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعًا، فكما لا يجوز تقديم عَجُز الكلمة على صدرها، لا يجوز تقديم الفاعل على فعله.

وثانيهما: أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ، وذلك أنك إذا قلت: «زيد قام» - وكان تقديم الفاعل جائزًا - لم يدرِ السامعُ أأردتَ الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر، أم أردت إسناد قام المذكور إلى زيد المذكور على أنه فاعل وقام حينئذ خالٍ من الضمير؟ ولا شك أن بين الحالتين فرقًا، فإن جملة الفعل وفاعله تدلُّ على حدوث القيام بعد أن لم يكن، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدلُّ على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد.

ولا يجوز إغفال هذا الفرق بادعاء أنه مما لا يتعلق به المقصود من إفادة إسناد القيام لزيد على جهة وقوعه منه، وأنه مما يتعلق به غرض أهل البلاغة الذين يبحثون عن معان للتراكيب غير المعاني الأولية التي تدل عليها الألفاظ مع قطع النظر عن التقديم والتأخير ونحوها.

وأجابوا عما استدل به الكوفيون بأن البيت يحتمل غير ما ذكروا من وجوه الإعراب، إذ يجوز أن يكون «مشي» مبتدأ، والضمير مضاف إليه، و«وئيداً» حال من فاعل فعل محذوف، والتقدير: مشيها يظهر وئيدًا، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، ومتى كان البيت محتملاً لوجه آخر لم يصلح دليلاً.

(١) **بعض الأفعال لا يحتاج إلى فاعل، فكان على الشارح أن يستثنيه من هذا العموم، ونحن نذكر لك أربعة مواضعَ من هذا القبيل:** =

٢٢٧ ـ وَجَرِّدِ الفِعْلَ إذا ما أُسْنِدا لِاثْنَيْنِ أَو جَمْعٍ كـ «فازَ الشُّهَدا»[١]

٢٢٨ ـ وَقَدْ يُقالُ سَعِدا وَسَعِدوا وَالفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ[٢]

مَذْهَبُ جمهور العرب أنه إذا أسند الفعلُ إلى ظاهرٍ مثنًّى أو مجموعٍ، وَجَبَ تجريدُه من علامةٍ تدلُّ على التثنية أو الجمع، فيكون كحالِهِ إذا أُسنِدَ إلى مُفردٍ؛ فتقولُ: «قامَ الزيدان، وقامَ الزيدون، وقامَتِ الهِنْداتُ» كما تقولُ: «قامَ زيدٌ» ولا تقولُ على مذهب هؤلاءِ: «قاما الزيدان»، ولا «قاموا الزيدون»، ولا «قُمْنَ الهنداتُ» فتأتي بعلامةٍ في الفعل الرافعِ للظاهرِ،

= (الأول): الفعل المؤكد، في نحو قول الشاعر:

أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ احبِسِ احبِسِ

(الثاني): الفعل المبني للمجهول، في نحو قوله تعالى: ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [هود: ٤٤]، وفي نحو قول الشاعر:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِن خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ

(الثالث): «كان» الزائدة، في نحو قول الشاعر، وقد أنشدناه مع نظائره في باب كان وأخواتها عند الكلام على مواضع زيادتها:

لله دَرُّ أَنُو شِرْوَانَ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالدُّونِ وَالسَّفِلِ

بناء على الراجح عند المحققين من أنَّ كان الزائدة لا فاعل لها.

(الرابع): الفعل المكفوف بما، نحو: قلَّما، وطالما، وكثرما، بناء على ما ذهب إليه سيبويه. ومن العلماء من يزعم أن «ما» في نحو «طالما نهيتك» مصدرية سابكة لما بعدها بمصدر هو فاعل طال، والتقدير: طال نهيي إياك.

(١) «وجرد» الواو عاطفة، جرد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الفعل» مفعول به لجرد «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «أسندا» أسند: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل، والألف للإطلاق، والجملة من أسند ونائب فاعله في محل جر بإضافة «إذا» إليها «لاثنين» جار ومجرور متعلق بأسند «أو جمع» معطوف على اثنين «كفاز الشهدا» الكاف جارة لقول محذوف، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب بذلك المجرور المحذوف، وأصل الكلام: وذلك كائن كقولك: فاز الشهداء.

(٢) «وقد» حرف تقليل «يقال» فعل مضارع مبني للمجهول «سعدا وسعدوا» قصد لفظهما: نائب عن الفاعل ومعطوف عليه «والفعل» الواو للحال، والفعل: مبتدأ «للظاهر، بعد» متعلقان بمسند الآتي «مسند» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

على أنْ يكونَ ما بعدَ الفعلِ مرفوعاً به، وما اتَّصل بالفعل - من الألف والواو والنون - حُروفٌ تدلُّ على تثنيةِ الفاعلِ أو جَمْعِهِ، بَلْ على أنْ يكونَ الاسمُ الظاهر مبتدأً مؤخَّراً، والفعلُ المتقدِّمُ وما اتَّصَلَ به اسماً في موضعِ رفعٍ به، والجُملةُ في مَوْضعِ رفعٍ خَبراً عن الاسم المتأخِّرِ.

ويحتملُ وجهاً آخرَ، وهو أنْ يكونَ ما اتَّصلَ بالفعلِ مرفوعاً به كما تقدَّم، وما بعدَه بَدَلٌ مما اتَّصلَ بالفعل من الأسماءِ المضْمرةِ، أَعني الألفَ والواوَ والنونَ.

ومذهبُ طائفةٍ من العرب - وهم بنو الحارث بن كعب[1] كما نقل الصَّفَّارُ في «شَرْحِ الكِتابِ» - أنَّ الفعلَ إذا أُسنِدَ إلى ظاهرٍ - مثنى أو مجموعٍ - أُتِيَ فيه بعلامَةٍ تدلُّ على التثنيةِ أو الجمعِ؛ فتقول: «قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقُمْنَ الهنداتُ» فتكونُ الألفُ والواوُ والنونُ حروفاً تدلُّ على التثنية والجمع[٢]، كما كانت التاءُ في «قامَتْ هِنْدٌ» حرفاً تدلُّ على التأنيثِ عندَ جميعِ العربِ[٣]، والاسمُ الذي بعد الفعلِ المذكورِ مرفوعٌ به، كما ارتفعَتْ «هندٌ» بـ«قامَتْ»، ومن ذلك قوله: [الطويل]

---

(1) ذكر ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢/ ١٣ أنه حكى البصريون هذه اللغة عن طيِّئ، وبعضُهم عن أزد شنوءة. وبنحوه في «شرح الأشموني» ٢/ ٦٨، و«شرح المرادي» ٢/ ٥٨٧.

(٢) وليس الإتيان بعلامة التثنية إذا كان الفاعل مثنى، أو بعلامة الجمع إذا كان الفاعل مجموعًا، واجبًا عند هؤلاء، بل إنهم ربما جاؤوا بالعلامة وربما تركوها.

(٣) **الفرق بين علامة التأنيث وعلامة التثنية والجمع من ثلاثة أوجه:**

الأول: أن إلحاق علامة التثنية والجمع لغة لجماعة من العرب بأعيانهم، يقال: هم طيئ، ويقال: هم أزد شنوءة، وأما إلحاق تاء التأنيث فلغة جميع العرب.

الثاني: أن إلحاق علامة التثنية والجمع عند من يُلحقها جائز في جميع الأحوال، ولا يكون واجبًا أصلاً؛ فأما إلحاق علامة التأنيث فيكون واجبًا إذا كان الفاعل ضميرًا متصلاً لمؤنث مطلقًا، وإذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا حقيقي التأنيث، على ما سيأتي بيانه وتفصيله في هذا الباب.

الثالث: أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية والجمع؛ لأن الفاعل قد يكون مؤنثًا بدون علامة ويكون الاسم مع هذا مشتركًا بين المذكر والمؤنث، كزيد وهند، فقد سُمِّي بكل من زيد وهند مذكَّر وسُمِّي بكلٍّ منهما مؤنث، فإذا ذُكِّر الفعل بدون علامة التأنيث لم يعلم أمؤنث فاعله أم مذكر، فأما المثنى والجمع، فإنه لا يمكن فيهما احتمال المفرد.

ش١٤٢ ـ تَوَلَّى قِتالَ المارِقينَ بِنَفْسِهِ   وَقَـدْ أَسْـلَـمـاهُ مُـبْـعَـدٌ وَحَـمِـيـمُ[1]

وقولُه: [المتقارب]

ش١٤٣ ـ يَلومُونَني في اشْتِراءِ النَّخيـ   ـلِ أَهْـلـي فَـكُـلُّـهُـمُ يَـعْـذِلُ[2]

---

(١) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير بن العوام رضي الله عنهما، وكان عبيد الله بن قيس هذا من شيعة الزبيريين، وكان مصعب قد خرج على الخلافة الأموية مع أخيه عبد الله بن الزبير، وعبيد الله بن قيس الرقيات هو الذي يقول:

كَيفَ نَومِي عَلَى الفِرَاشِ وَلَمَّا   تَشمَلِ الشَّامَ غَارَةٌ شَعوَاءُ

تُذهِلُ الشَّيخَ عَن بَنِيهِ وتُبدِي   عَن بُرَاهَا العَقِيلَةُ العَذرَاءُ

ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلمة يرثيه بها، منها بيت الشاهد، وأول رثائها قوله:

لَقَد أورَثَ المِصْرَينِ حُزْنًا وَذِلَّةً   قَتِيلٌ بِدَيرِ الجَاثِلِيقِ مُقِيمُ

اللغة: «المارقين» الخارجين عن الدين كما يخرج السهمُ من الرمية «مبعد» أراد به الأجنبي «وحميم» الصديق الذي يهتم لأمر صديقه «أسلماه» خذلاه ولم يعيناه.

الإعراب: «**تولى**» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على مصعب «**قتال**» مفعول به لتولَّى، وقتال مضاف، و«**المارقين**» مضاف إليه «**بنفسه**» جار ومجرور متعلق بتولّى، أو الباء زائدة، ونفس: تأكيد للضمير المستتر في تولَّى، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، ونفس مضاف، وضمير الغائب العائد إلى مصعب مضاف إليه «**وقد**» الواو للحال، قَد: حرف تحقيق «**أسلماه**» أسلم: فعل ماضٍ، والألف حرف دال على التثنية، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مصعب مفعول به لأسلم «**مبعد**» فاعل أسلم «**وحميم**» الواو حرف عطف، حميم: معطوف على مبعد.

الشاهد فيه: قوله: «وقد أسلماه مبعد وحميم» حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر، وكان القياس على الفصحى أن يقول: «وقد أسلمه مبعد وحميم». وسيأتي لهذا الشاهد نظائر في شرح الشاهدين الآتيين رقم ١٤٣، ١٤٤.

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لم يعيِّنوا قائلها، وبعده قوله:

وأهلُ الَّذِي بَاعَ يَلحُونَهُ   كَمَا لُحِيَ البَائِعُ الأوَّلُ

اللغة: «يلومونني» تقول: لام فلان فلانًا على كذا يلومه لومًا ـ بوزان: قال يقول قولاً ـ ولومة، وملامة، وإذا أردت المبالغة قلت: لوَّمه، بتشديد الواو «يعذل» العَذْل، بفتح فسكون: هو اللَّوم، وفعلُه من باب ضرب «يلحونه» تقول: لحا فلان فلانًا يلحوه ـ مثل دعاه يدعوه ـ ولحاه يلحاه ـ مثل نهاه ينهاه ـ إذا لامه وعذله.

=

وقوله: [الطويل]

ش١٤٤ ـ رَأَيْنَ الغَواني الشَّيْبَ لاحَ بِعارِضي فَأَعرَضْنَ عَنِّي بِالخُدودِ النَّواضِرِ[1]

= **الإعراب:** «**يلومونني**» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو حرف دال على الجماعة، والنون للوقاية، والياء مفعول به ليلوم «**في اشتراء**» جار ومجرور متعلق بيلوم، واشتراء مضاف، و«**النخيل**» مضاف إليه «**أهلي**» أهل: فاعل يلوم، وأهل مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**فكلهم**» كل: مبتدأ، وكل مضاف، وهم: مضاف إليه «**يعذل**» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى «كل» الواقع مبتدأ، والجملة من يعذل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «يلومونني... أهلي» حيث وصل واو الجماعة بالفعل، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل، وهذه لغة طيئ، وقيل: لغة أزد شنوءة.

ويذكر النحاة مع هذا الشاهد والذي قبله قول الشاعر (وهو أبو فراس الحمداني):

نَتَجَ الرَّبيعُ مَحاسِنًا أَلْقَحْنَها غُرُّ السَّحائِبْ

ومثله قول «تميم» وهو من شعراء «اليتيمة»:

إلى أنْ رَأيتُ النَّجْمَ وَهْوَ مُغَرِّبٌ وأَقبَلْنَ رَاياتُ الصبَّاحِ مِنَ الشَّرْقِ

فقد وصلَ كلٌّ منهما نونَ النسوة بالفعل مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده، وهو قوله: «غر السحائب» في الأول، و«رايات الصباح» في الثاني، وكذلك قول عمرو بن مِلْقَط:

أُلْفِيَتا عَيناكَ عِندَ القَفا أولَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ

فقد وصل ألف الاثنين بالفعل في قوله: «ألفيتا» مع كونه مسندًا إلى المثنى الذي هو قوله: «عيناك»، وكذلك قول عروة بن الورد:

وأَحقَرُهُمْ وأَهونُهُمْ عَلَيهِ وإنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وخَيرُ

فقد ألحق ألف الاثنين بالفعل في قوله: «كانا» مع كونه مسندًا إلى اثنين قد عطف أحدهما على الآخر، وذلك قوله: «نسب وخير»، ومثله قول الآخر:

نُسِيَا حَاتِمٌ وأَوْسٌ لَدُن فَا ضَتْ عَطَايَاكَ يَا ابنَ عَبدِ العَزِيزِ

ومحل الاستشهاد في قوله: «نسيا حاتم وأوس» وهذا ـ مع ما أنشدناه من بيت عمرو بن ملقط ـ يدل على أن شأن نائب الفاعل في هذه المسألة كشأن الفاعل، وسيأتي لهذه المسألة شواهد أخرى في شرح الشاهد رقم ١٤٤ الآتي.

(١) البيت لأبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي، من ولد عتبة بن أبي سفيان.

اللغة: «الغواني» جمع غانية، وهي هنا التي استغنت بجمالها عن الزينة «لاح» ظهر «النواضر» الجميلة، مأخوذ من النضرة، وهي الحسن والرواء، والنواضر: جمع ناضر. =

فـ «مُبْعَدٌ وحَميم» مرفوعان بقوله: «أسلماهُ» والألفُ في «أَسْلَماهُ» حرفٌ يدلُّ على كون الفاعلِ اثنين، وكذلكَ «أهلي» مرفوعٌ بِقَوْلِهِ: «يَلومونَني» والواو حَرْفٌ يدلُّ على الجَمعِ، و«الغَواني» مرفوعٌ بـ«رَأَينَ» والنونُ حرفٌ يدلُّ على جَمْعِ المؤنَّثِ، وإلى هذه اللُّغةِ أشارَ المصنِّفُ بقولِهِ: «وَقَدْ يُقالُ: سَعِدا وسَعِدوا.. إلى آخر البيت».

ومعناه أنه قد يُؤْتَى في الفعل المسنَدِ إلى الظاهرِ بعلامَةٍ تدلُّ على التَّثنية أو الجَمْعِ؛ فأَشْعَرَ قولُه: «وقد يقالُ» بأنَّ ذلك قليلٌ، والأمرُ كذلك.

وإنما قالَ: «**والفِعْلُ للظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ**» لينبِّه على أنَّ مثلَ هذا التركيب إِنَّما يكونُ قليلاً إذا جعلْتَ الفعلَ مُسنداً إلى الظاهر الذي بعدَه، وأما إذا جعلْتَه مسنداً إلى المتَّصلِ به، من الألف والواو والنون، وجعلتَ الظاهرَ مبتدأ أو بدلاً من الضميرِ؛ فلا يكونُ ذلك قليلاً، وهذه اللُّغةُ القليلَةُ هي الَّتي يعبِّر عنها النَّحويونَ بلُغَةِ «أَكَلوني البَراغيثُ»، وَيُعبِّرُ عنها

= **الإعراب:** «**رأين**» رأى: فعل ماض، وهي هنا بصرية، والنون حرف دال على جماعة الإناث «**الغواني**» فاعل رأى «**الشيب**» مفعول به لرأى «**لاح**» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على الشيب «**بعارضي**» الباء حرف جر، وعارض: مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بلاح، وعارض مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**فأعرضن**» فعل وفاعل «**عني بالخدود**» جارَّان ومجروران متعلقان بأعرض «**النواضر**» صفة للخدود.

الشاهد فيه: قوله: «رأين الغواني» فإن الشاعر قد وصل الفعل بنون النسوة في قوله: «رأين» مع ذكر الفاعل الظاهر بعده، وهو قوله: «الغواني» كما أوضحناه في الإعراب، ومثله قول الآخر:

فَأدرَكْنَهُ خَالَاتُهُ فَخَذَلْنَهُ ... أَلَا إنَّ عِرْقَ السُّوءِ لَا بُدَّ مُدرِكُ

ومن شواهد المسألة الشاهد رقم ٩٩ الذي سبق في باب إنْ وأخواتها، وقول الشاعر:

نَصَرُوكَ قَومِي فاعتزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ ... وَلَوَ انَّهُمْ خَذلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلَا

فقد ألحق علامة جمع الذكور ـ وهي الواو ـ بالفعل في قوله: «نصروك» مع أن هذا الفعل مسند إلى فاعل ظاهر بعده، وهو قوله: «قومي».

وقد ورد في الحديث كثير على هذه اللغة؛ فمن ذلك ما جاء في حديث وائل بن حُجر: «ووقَعَتا رُكْبَتاهُ قَبْلَ أنْ تَقَعا كَفَّاهُ»، وقوله: «يخرجْن العواتقُ وذواتُ الخُدور»، وقوله: «يَتَعاقَبُونَ فِيْكُمْ مَلائِكَةٌ باللَّيلِ ومَلائِكَةٌ بالنَّهارِ»، وسنتكلم على هذا الحديث الأخير بعد هذا كلامًا خاصًّا (انظر الهامشة ١ الآتية)؛ لأن ابن مالك يسمي هذه اللغة: «لغةَ يَتَعاقبونَ فيكُم ملائكةٌ» كما سيقول الشارح.

المصنِّفُ في كتبه بلُغَةِ «يَتَعاقَبون فَيكُمْ مَلائكَةٌ باللَّيلِ وَمَلائكةٌ بِالنَّهارِ»(١)(2)، فـ«البراغيث» فاعل «أكلوني» و«ملائكةٌ» فاعل «يتعاقبون» هكذا زَعَمَ المصنِّفُ.

٢٢٩ ـ وَيَرْفَعُ الفاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرا كَمِثْلِ «زَيْدٌ» في جَوابِ «مَنْ قَرَا»(٣)

إذا دَلَّ دليلٌ على الفعل جازَ حَذْفُهُ وإبقاءُ فاعلِهِ، كما إذا قيلَ لك: «مَنْ قَرَأَ؟» فتقولُ: «زَيْدٌ» التقدير: «قَرَأَ زَيدٌ» وقد يُحذَفُ الفِعلُ وجوباً، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] فـ«أَحَدٌ» فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، والتقديرُ: «وَإِنِ اسْتَجارَكَ [أحدٌ استجارك]»، وكذلك كلُّ اسم مرفوع وقع بعد «إنْ» أو «إذا» فإنه مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، ومثالُ ذلك في «إذا» قولُه تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] فـ«السماء» فاعل

---

(١) قد استشهد ابن مالك على هذه اللغة بهذا الحديث، وذلك على اعتبار أن الواو في «يتعاقبون» علامة جمع الذكور، و«ملائكة» وهو الفاعل، مذكور بعد الفعل المتصل بالواو، وقد تكلم على هذا الاستدلال قوم من المؤلفين، وقالوا: إن هذه الجملة قطعة من حديث مطوَّل، وقد روى هذه القطعة مالك رضي الله عنه في «الموطأ» وأصله: «**إنَّ للهِ مَلائكةً يَتَعاقَبُونَ فِيكُمْ: ملائكةٌ باللَّيلِ، ومَلَائِكَةٌ بالنَّهارِ**» فإذا نظرت إلى الحديث المطول كانت الواو في «يتعاقبون» ليست علامة على جمع الذكور، ولكنها ضمير جماعة الذكور، وهي فاعل، وجملة الفعل وفاعله صفة لملائكة الواقع اسم إن، و«ملائكة» المرفوع بعده ليس فاعلاً، ولكنه من جملة مستأنفة القصد منها تفصيل ما أُجمل أولاً، فهو خبر مبتدأ محذوف، ولأنه قد ورد هذا الكلام على هذا الاستدلال تجد الشارح يقول في آخر تقريره: «هكذا زعم المصنف» يريد أن يبرأ من تَبِعَته، ولقائل أن يقول: إن الاستدلال بالقطعة التي رواها مالك بن أنس في «الموطأ»، بدون التفات إلى الحديث المطول المروي في رواية أخرى.

(2) الحديث بهذه الرواية ليس في «موطأ مالك» فقط كما ذكر المحقق عليه رحمات الله، بل هو في مواضع من «صحيح البخاري» بالأرقام (٥٥٥) و(٧٤٢٩) و(٧٤٨٦).
وهو في موطأ مالك برقم (٥٦٧).

(٣) «**ويرفع**» فعل مضارع «**الفاعل**» مفعول به ليرفع «**فعل**» فاعل يرفع «**أضمرا**» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل، والجملة من أضمر ونائب فاعله في محل رفع صفة لفعل «**كمثل**» الكاف زائدة، مثل: خبر لمبتدأ محذوف «**زيد**» فاعل بفعل محذوف، والتقدير: قرأ زيد «**في جواب**» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من زيد «**من**» اسم استفهام مبتدأ «**قرا**» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الاستفهامية الواقعة مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

بفعل محذوف، والتقدير: «إذا انْشَقَّتِ السَّماءُ انشقَّتْ» وهذا مذهبُ جمهورِ النَّحويين[(١)]، وسيأتي الكلامُ على هذه المسألة في باب الاشتغال إنْ شاءَ الله تعالى.

٢٣٠ ـ وَتاءُ تَأْنيثٍ تَلي الماضيْ إذا كانَ لأُنْثَى كَـ«أَبَتْ هِنْدُ الأَذَى»[(٢)]

---

(١) **خلاصة القول في هذه المسألة أن فيها ثلاثةَ مذاهب:**

أولها: مذهب جمهور البصريين، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد «إن» و«إذا» الشرطيتين فاعل بفعل محذوف وجوبًا يفسِّره الفعل المذكور بعدَه، وهو الذي قرره الشارح.

والمذهب الثاني: مذهب جمهور النحاة الكوفيين، وحاصله أن هذا الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين فاعل بنفس الفعل المذكور بعده، وليس في الكلام محذوف يفسِّره.

والمذهب الثالث: مذهب أبي الحسن الأخفش، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد «إن» و«إذا» الشرطيتين مبتدأ، وأن الفعل المذكور بعده مسند إلى ضمير عائد على ذلك الاسم، والجملة من ذلك الفعل وفاعله المضمَر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير.

فأما سبب هذا الاختلاف فيرجع إلى أمرين:

الأمر الأول: هل يجوز أن تقع الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط؟ فالجمهور من الكوفيين والبصريين على أنه لا يجوز ذلك، ولو وقع في الكلام ما ظاهره ذلك، فهو مؤول بتقدير الفعل متصلاً بالأداة، غير أن البصريين قالوا: الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو فعل محذوف يرشد إليه الفعل المذكور، وأما الكوفيون فقالوا: الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو نفس الفعل المذكور بعد الاسم. وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه يجوز في «إن» و«إذا» خاصة ـ من دون سائر أدوات الشرط ـ أن تقع بعدهما الجملُ الاسمية، وعلى هذا لسنا في حاجة إلى تقدير محذوف، ولا إلى جعل الكلام على التقديم والتأخير.

والأمر الثاني: هل يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله؟ فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك؛ ولهذا جعلوا الاسم المرفوع بعد الأداتين فاعلاً بذلك الفعل المتأخر، وذهب جمهور البصريين إلى أن الفاعل لا يجوز أن يتقدَّم على رافعه، فعلاً كان هذا الرافع أو غير فعل؛ فلهذا اضطروا إلى تقدير فعل محذوف يفسره الفعل المذكور ليرتفع به ذلك الاسم.

وقد نسب جماعة من متأخري المؤلفين ـ كالعلَّامة الصبان ـ مذهب الأخفش إلى الكوفيين، والصواب ما قدمنا ذكره. وبعد، فانظر ما يأتي لنا تحقيقه في شرح الشاهد رقم ١٥٧ الآتي.

(٢) «**وتاء**» مبتدأ، وتاء مضاف، و«**تأنيث**» مضاف إليه «**تلي**» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى تاء التأنيث، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «**الماضي**» مفعول به لتلي «**إذا**» ظرف تضمن معنى الشرط «**كان**» فعل ماض، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الماضي، وخبره محذوف «**لأنثى**» جار ومجرور متعلق بخبر «كان» المحذوف، أي: إذا كان مسنداً لأنثى «**كأبت هند الأذى**» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف، أي: وذلك كائن كقولك، وما بعد الكاف فعل وفاعل ومفعول به، والجملة في محل نصب بذلك المقول المحذوف.

إذا أسند الفعل الماضي لمؤنَّث، لحِقتْهُ تاءٌ ساكنةٌ تدلُّ على كونِ الفاعلِ مؤنَّثاً، ولا فَرْقَ في ذلك بين الحقيقيِّ والمجازيِّ[1]، نحوُ: «قامَتْ هِندٌ، وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ»، لكِنْ لَها حالتانِ: حالةُ لزومٍ، وحالةُ جَوازٍ، وسيأتي الكلامُ على ذلك.

٢٣١ ـ وَإنَّمـا تَـلْـزَمُ فِـعْـلَ مُـضْـمَـرِ مُـتَّـصِـلٍ أَوْ مُـفْـهِـمٍ ذاتَ حِـرِ[٢]

تلزم تاءُ التأنيث الساكنةُ الفعلَ الماضيَ في موضعين:

أحدهما: أن يُسنَدُ الفعلُ إلى ضميرٍ مؤنَّثٍ متَّصلٍ، ولا فَرقَ في ذلك بين المؤنَّثِ الحقيقيِّ والمجازيِّ؛ فتقول: «هِندٌ قامَتْ، والشَّمسُ طَلَعَتْ»، ولا تقول: «قام» ولا «طَلَعَ» فإنْ كانَ الضميرُ منفصلاً لم يُؤْتَ بالتاء، نحو: «هِندٌ ما قامَ إلّا هيَ».

الثاني: أنْ يكونَ الفاعلُ ظاهراً حقيقيَّ التأنيثِ[3]، نحوُ: «قامَتْ هِنْدٌ» وهو المراد بقوله: «أو مُفْهِمٍ ذاتَ حِرِ» وأصْلُ حِرٍ: حِرْحٌ، فحذفت لامُ الكلمة.

وفُهِمَ مِنْ كلامِه أنَّ التاءَ لا تلزمُ في غير هذين الموضعين، فلا تلزمُ في المؤنَّثِ المجازيِّ الظاهِرِ؛ فتقول: «طَلَعَ الشمسُ، وطَلَعَتِ الشمسُ» ولا في الجمع، على ما سيأتي تفصيلُه.

٢٣٢ ـ وَقَدْ يُبِيحُ الفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ في نَـحْـوِ «أتَـى الـقـاضـيَ بِـنْـتُ الـواقِـفِ»[٤]

إذا فُصِلَ بينَ الفعلِ وفاعلِه المؤنَّثِ الحقيقيِّ بغير «إلا» جازَ إثباتُ التاءِ وحَذفُها،

---

(1) المؤنث الحقيقي: ذاتٌ لها فَرْجٌ، كالمرأة، والناقة، ونحوهما، والمجازي: ما لا فَرْجَ له.

(٢) «وإنما» حرف دال على الحصر «تلزم» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على تاء التأنيث «فعل» مفعول به لتلزم، وفعل مضاف، و«مضمر» مضاف إليه «متصل» نعت لمضمر «أو مفهم» معطوف على مضمر، وفاعل مفهم ضمير مستتر فيه؛ لأنه اسم فاعل «ذات» مفعول به لمفهم، وذات مضاف، و«حر» مضاف إليه.

(3) سواءٌ كان مؤنثاً في اللفظ مثل «عائشة»، أو لم يكن مثل «هند».

(٤) «وقد» حرف تقليل «يبيح» فعل مضارع «الفصل» فاعل يبيح «ترك» مفعول به ليبيح، وترك مضاف، و«التاء» مضاف إليه «في نحو» جار ومجرور متعلق بيبيح «أتى» فعل ماض «القاضي» مفعول به مقدم على الفاعل «بنت» فاعل أتى مؤخر عن المفعول، وبنت مضاف، و«الواقف» مضاف إليه، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة نحو إليها.

والأجوَدُ الإثباتُ؛ فتقول: «أتى القاضيَ بِنْتُ الواقِفِ» والأَجْوَدُ «أَتَتْ» وتقولُ: «قامَ اليَوْمَ هِنْدٌ» والأَجْوَدُ «قامَتْ».

٢٣٣ ـ وَالحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بإلَّا فُضِّلا كَـ«مازَكَا إلّا فَتاةُ ابْنِ العَلَا»(١)

وإذا فُصِلَ بين الفعل والفاعلِ المؤنَّث بـ«إلَّا» لم يجزْ إثباتُ التاءِ عندَ الجمهورِ؛ فتقولُ: «ما قام إلَّا هِنْدٌ، وما طَلَعَ إلَّا الشمسُ» ولا يجوزُ «ما قامَتْ إلَّا هِندٌ»، ولا «ما طَلَعَتْ إلَّا الشَّمسُ»، وقد جاء في الشعر، كقوله: [الطويل]

ش١٤٥ ـ وَما بَقِيَتْ إلَّا الضُّلوعُ الجَرَاشِعُ(٢)

---

(١) «والحذف» مبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في «فضلا» الآتي، ومع مضاف، و«فصل» مضاف إليه «بإلا» جار ومجرور متعلق بفصل «فضلا» فضل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحذف، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «كما» الكاف جارة لقول محذوف، وما: نافية «زكا» فعل ماض «إلا» أداة استثناء ملغاة «فتاة» فاعل زكا، وفتاة مضاف، و«ابن» مضاف إليه، وابن مضاف، و«العلا» مضاف إليه.

(٢) هذا عجز بيت لذي الرمة غيلان بن عقبة، وصدره:

طَوَى النَّحْزُ والأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا

وهذا البيت من قصيدة طويلة أولها قوله:

أَمَنْزِلَتَيْ مَيٍّ سَلامٌ عَلَيْكُمَا هَلِ الأزمُنُ اللَّائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ
وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسلِيمَ أو يَكشِفُ العَمَى ثَلاثُ الأَثَافِي والدِّيَارُ البَلَاقِعُ

اللغة: «النَّحْزُ» بفتح فسكون: الدفعُ، والنَّخسُ، والسَّوق الشديد «والأجراز» جمع: جَرَز، بزنة سَبَب، أو عُنُق، وهي الأرض اليابسة لا نبات فيها «غروضها» جمع غَرْضٍ، بفتح أوله: وهو للرحل بمنزلة الحزام للسَّرج، والبِطان للقَتَب، وأراد هنا ما تحته، وهو بطن الناقة وما حوله، بعلاقة المجاورة «الجراشع» جمعُ جُرْشُعٍ، بزنة قنفذ: وهو المنتفخ.

المعنى: يصف ناقته بالكلال والضمور والهزال مما أصابها من توالي السوق والسيرِ في الأرض الصلبة، حتى دقَّ ما تحت غَرْضِها ولم يبقَ إلا ضلوعها المنتفخة، فكأنه يقول: أصاب هذه الناقة الضمور والهزال والطوى بسبب شيئين: أولهما استحثاثي لها على السير بدفعها ونخسها، والثاني أنها تركض في أرض يابسة صلبة ليس بها نبات، وهي مما يشق السير فيه.

الإعراب: «طوى» فعل ماض «النحز» فاعل «والأجراز» معطوف على الفاعل «ما» اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به لطوى «في غروضها» الجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول، وغروض مضاف، وها: ضمير عائد إلى الناقة مضاف إليه «فما» نافية «بقيت» بقي: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «إلا» أداة استثناء ملغاة «الضلوع» فاعل بقيت «الجراشع» صفة للضلوع. =

فقولُ المصنِّفِ: «إنَّ الحذفَ مُفَضَّل على الإثبات» يُشْعِر بأنَّ الإثباتَ أيضاً جائزٌ، وليس كذلك[١]؛ لأنَّه إنْ أرادَ به أنَّه مُفَضَّل عليه باعتبار أنه ثابتٌ في النَّثرِ والنَّظْمِ، وأنَّ الإثباتَ إنَّما جاء في الشعرِ؛ فصحيحٌ، وإنْ أرادَ أنَّ الحذفَ أكثرُ من الإثبات فغيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ الإثبات قليلٌ جدًّا[2].

٢٣٤ ـ وَالحَذْفُ قدْ يأتي بِلا فَصْلٍ وَمَعْ ... ضَميرِ ذي المَجازِ في شِعْرٍ وَقَعْ[٣]

= **الشاهد فيه:** قوله: «فما بقيت إلا الضلوع» حيث دخلت تاء التأنيث على الفعل؛ لأن فاعله مؤنث، مع كونه قد فصل بين الفعل والفاعل بإلا، وذلك عند الجمهور مما لا يجوز في غير الشعر، ومثل هذا الشاهد قول الراجز:

مَا بَرِئَتْ مِن رِيبَةٍ وَذَمِّ ... فِي حَرْبِنَا إلَّا بَنَاتُ العَمِّ

(١) إن الذي ذكره الشارح تجنٍّ على الناظم، وإلزام بمذهب معين قد لا يكون ذهب إليه في هذا الكتاب، وذلك بأن هذه المسألة خلافية بين علماء النحو، فمنهم من ذهب إلى أنَّ لحاق تاء التأنيث وعدم لحاقها جائزان إذا فُصل بين الفعل وفاعله المؤنث بإلا، ومع جواز الأمرين حذف التاء أفضل، وهذا هو الذي يصح أن يحمل عليه كلام الناظم؛ لأنه صريح الدلالة عليه.

ومن العلماء من ذهب إلى أن حذف التاء في هذه الحالة أمر واجب لا يجوز العدول عنه إلا في ضرورة الشعر؛ من أجل أن الفاعل على التحقيق ليس هو الاسم الواقع بعد إلا، ولكنه اسم مذكر محذوف، وهو المستثنى منه؛ فإذا قلت: «لم يزرني إلا هند» فإن أصل الكلام: لم يزرْني أحد إلا هند، وأنت لو صرحت بهذا المحذوف على هذا التقدير لم يكن لك إلا حذف التاء؛ لأن الفاعل مذكر، وهذا هو الذي يريد الشارح أن يلزم به الناظم؛ لأنه مذهب الجمهور، وهو إلزام ما لا يلزم، على أن لنا في هذا التعليل وفي ترتيب الحكم عليه كلامًا لا تتسع له هذه العجالة.

(2) قال المرادي ٢/ ٥٨٩: والصحيح جوازه في النثر على قلة، ومنه قراءة مالك بن دينار، وأبي رجاء الجحدري: ﴿(فأصبحوا لا تُرى إلا مساكنُهم)﴾ [الأحقاف: ٢٥]. ا. هـ.

وعليه قوله تعالى في القراءة المتواترة: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً﴾ [يس: ٢٩].

(٣) «والحذف» مبتدأ، وجملة «قد يأتي» وفاعله المستتر في محل رفع خبر المبتدأ «بلا فصل» جار ومجرور متعلق بيأتي «ومع» الواو عاطفة أو للاستئناف، مع: ظرف متعلق بوقع الآتي، ومع مضاف، و«ضمير» مضاف إليه، وضمير مضاف، و«ذي» بمعنى صاحب: مضاف إليه، وذي مضاف، و«المجاز» مضاف إليه «في شعر» جار ومجرور متعلق بوقع الآتي «وقع» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحذف، وتقدير البيت: وحذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى مؤنث قد يجيء في كلام العرب من غير فصل بين الفعل وفاعله، وقد وقع ذلك الحذف في الشعر مع كون الفاعل ضميراً عائداً إلى مؤنث مجازي التأنيث.

قَدْ تُحْذَفُ التاءُ من الفعلِ المسنَدِ إلى مؤنَّثٍ حقيقيٍّ من غير فَصْلٍ، وهو قليلٌ جدًّا، حكى سيبويه: «قال فُلانَةُ»[1]، وقد تحذف التاء من الفعلِ المسنَدِ إلى ضميرِ المؤنَّثِ المجازيِّ، وهو مخصوصٌ بالشعر، كقوله: [المتقارب]

ش١٤٦ ـ فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها وَلا أَرْضَ أَبْقَلَ إبْقالَها[٢](3)

---

(1) «الكتاب» ٢/٣٨.

(٢) البيت لعامر بن جوين الطائي، كما نسب في «كتاب» سيبويه (١/ ٢٤٠) وفي شرح شواهده للأعلم الشنتمري.

اللغة: «المزنة» السحابة المثقلة بالماء «الودق» المطر، وفي القرآن الكريم: ﴿فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾ [الروم: ٤٨] «أبقل» أنبت البقل، وهو النبات.

الإعراب: «**فلا**» نافية تعمل عمل ليس «**مزنة**» اسمها، وجملة «**ودقت**» وفاعله المستتر فيه العائد إلى مزنة في محل نصب خبرُ «لا» «**ودقها**» ودق: منصوب على المفعولية المطلقة، وودق مضاف، وها: مضاف إليه «**ولا**» الواو عاطفة لجملة على جملة، ولا: نافية للجنس تعمل عمل «إن» «**أرض**» اسم «لا»، وجملة «**أبقل**» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبرها «**إبقالها**» إبقال: مفعول مطلق، وإبقال مضاف، وضمير الغائبة في محل جر مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «ولا أرض أبقل» حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث، وهذا الفعل هو «أبقل» وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الأرض، وهي مؤنثة مجازية التأنيث. ويروى:

وَلَا أرضَ أبقَلَتِ ابقَالَها

بنقل حركة الهمزة من «إبقالها» إلى التاء في «أبقلت» وحينئذ لا شاهد فيه.

ومثل هذا البيت ـ في الاستشهاد به ـ قول الأعشى ميمون بن قيس:

فَإمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ فَإنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

ومحل الاستشهاد منه قوله: «أودى بها» حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذي هو قوله: «أودى» مع كونه مسندًا إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث، وهو الحوادث الذي هو جمع حادثة، وقد عرفت أن الفعل إذا أسند إلى ضمير راجع إلى مؤنث وجب تأنيثه، سواء أكان مرجعه حقيقي التأنيث، أم كان مرجع الضمير مجازي التأنيث، وترك التاء حينئذ مما لا يجوز ارتكابه إلا في ضرورة الشعر، فلما اضطر الشاعر في بيت الشاهد وفيما أنشدناه من قول الأعشى ـ على الرواية المشهورة ـ حذف علامة التأنيث من الفعل.

(3) البيت في «الكامل» للمبرد ص٤٢٦ ـ ٤٢٧ ط. مؤسسة الرسالة ناشرون ط١: ١٤٢٧/٢٠٠٦. بعناية علي محمد زينو وعماد حيدر الطيار.

وفي «الكتاب» ٢/ ٤٦. وفي «خزانة الأدب» ١/ ٢٤. ط. بولاق: ١٢٩٩هـ.

و«سر الفصاحة» للخفاجي ص٨٤. دار الكتب العلمية: ١٩٨٢م.

و«رسالة الصاهل والشاحج» ص٤٣٧ تحقيق: د. بنت الشاطئ. دار المعارف: ١٩٧٥م.

٢٣٥ ـ وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ ... مُذَكَّرٍ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ[١]

٢٣٦ ـ وَالحَذْفَ فِي «نِعْمَ الفَتَاةُ» اسْتَحْسَنوا ... لِأَنَّ قَصْدَ الجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ[٢]

إذا أُسنِدَ الفعلُ إلى جمعٍ: فإما أنْ يكونَ جمع سلامةٍ لمذكَّرٍ أو لا، فإن كانَ جَمْعَ سلامةٍ لمذكَّرٍ، لم يجُزِ اقترانُ الفعلِ بالتَّاءِ، فتقول: «قامَ الزيدون»، ولا يجوز «قامَتِ الزيدون»[٣]،

---

(١) «والتاء» مبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال منه، أو من الضمير المستتر في خبره، ومع مضاف، و«جمع» مضاف إليه «سوى» نعت لجمع، وسوى مضاف، و«السالم» مضاف إليه «من مذكر» جار ومجرور متعلق بالسالم «كالتاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من التاء المجرور بالكاف، ومع مضاف، و«إحدى» مضاف إليه، وإحدى مضاف، و«اللبن» مضاف إليه.

(٢) «والحذف» بالنصب: مفعول مقدم لاستحسنوا «في نعم الفتاة» جار ومجرور بقصد اللفظ متعلق بالحذف أو باستحسنوا «استحسنوا» فعل وفاعل «لأن» اللام حرف جر، أن: حرف توكيد ونصب «قصد» اسم أن، وقصد مضاف، و«الجنس» مضاف إليه «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله: بين، الآتي «بين» خبر «أن» وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بقوله: استحسنوا، وتقدير الكلام: استحسنوا الحذف في «نعم الفتاة» لظهور قصد الجنس فيه، ويجوز أن يكون الحذف بالرفع مبتدأ، وجملة «استحسنوا» خبره، والرابط محذوف، والتقدير: الحذف استحسنوه... إلخ، وهذا الوجه ضعيف؛ لاحتياجه إلى التقدير، وسيبويه يأبى مثله.

(٣) **الأشياء التي تدل على معنى الجمع ستة أشياء:**

الأول: اسم الجمع، نحو: قوم ورهط ونسوة.

والثاني: اسم الجنس الجمعي، نحو: روم، وزنج، وكلم.

والثالث: جمع التكسير لمذكر، نحو: رجال وزيود.

والرابع: جمع التكسير لمؤنث، نحو: هنود وضوارب.

والخامس: جمع المذكر السالم، نحو: الزيدين والمؤمنين والبنين.

والسادس: جمع المؤنث السالم، نحو: الهندات والمؤمنات والبنات.

وللعلماء في الفعل المسند إلى هذه الأشياء ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب جمهور الكوفيين، وهو أنه يجوز في كل فعل أسند إلى شيء من هذه الأشياء الستة أن يؤتى به مؤنثًا وأن يؤتى به مذكرًا، والسرُّ في هذا أنَّ كل واحد من الأشياء الستة يجوز أن يؤول بالجمع فيكون مذكَّر المعنى، فيؤتى بفعله خاليًا من علامة التأنيث، وأن يؤول بالجماعة، فيكون مؤنث المعنى، فيؤتى بفعله مقترنًا بعلامة التأنيث؛ فتقول على هذا: جاء القوم، وجاءت القوم، وفي الكتاب العزيز: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠] وتقول: زحف الروم، وزحفت الروم، وفي الكتاب الكريم: ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ﴾ [الروم: ٢]، وتقول: جاء الرجال، وجاءت الرجال، وتقول: جاء الهنود، وجاءت الهنود، =

وإنْ لم يكنْ جَمْعَ سلامةٍ لمذكَّر ـ بأنْ كانَ جَمْعَ تكسيرٍ لمذكَّرٍ، كالرِّجالِ، أو لمؤنَّثٍ، كالهُنودِ، أو جَمْعَ سلامةٍ لمؤنث، كالهندات ـ جاز إثباتُ التاءِ وحَذْفُها، فتقول: «قامَ الرجالُ، وقامَتِ الرجالُ، وقامَ الهنودُ، وقامَتِ الهنودُ، وقامَ الهنداتُ وقامَتِ الهنداتُ»؛ فإثباتُ التاءِ لِتأوُّلِه بالجماعة، وحذفُها لِتَأوُّله بالجمع[1].

وأشار بقوله: «**كالتَّاءِ مَعْ إحْدَى اللَّبِنْ**» إلى أنَّ التاءَ مع جمعِ التكسير وجمع السلامَةِ لمؤنَّثٍ كالتاء مع [الظاهر] المجازيِّ التأنيث، كلَبِنَةٍ؛ فكما تقول: «كُسِرَتِ اللَّبِنَةُ، وكُسِرَ اللَّبِنَةُ» تقول: «قامَ الرِّجالُ، وقامَتِ الرجالُ» وكذلك باقي ما تقدَّم.

وأشار بقوله: «**والحذفَ في نِعْمَ الفتاةُ.. إلى آخر البيت**» إلى أنَّه يجوزُ في «نِعْمَ» وأخواتها ـ إذا كان فاعلُها مؤنَّثاً ـ إثباتُ التاءِ وحَذفُها وإن كان مفرداً مؤنثاً حقيقيًّا؛ فتقول: «نِعْمَ المرأةُ هِنْدٌ، ونِعْمَتِ المرأةُ هِنْدٌ» وإنما جاز ذلك لأنَّ فاعلها مقصودٌ به استغراقُ

= وتقول: جاء الزينبات، وجاءت الزينبات، وفي التنزيل: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة: ١٢]، وقال عبدة بن الطبيب من قصيدة له:

فَبَكى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي ... والظَّاعِنُونَ إلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

وتقول: جاء الزيدون، وجاءت الزيدون، وفي التنزيل: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠]، وقال قُرَيْط بن أُنَيف أحد شعراء «الحماسة»:

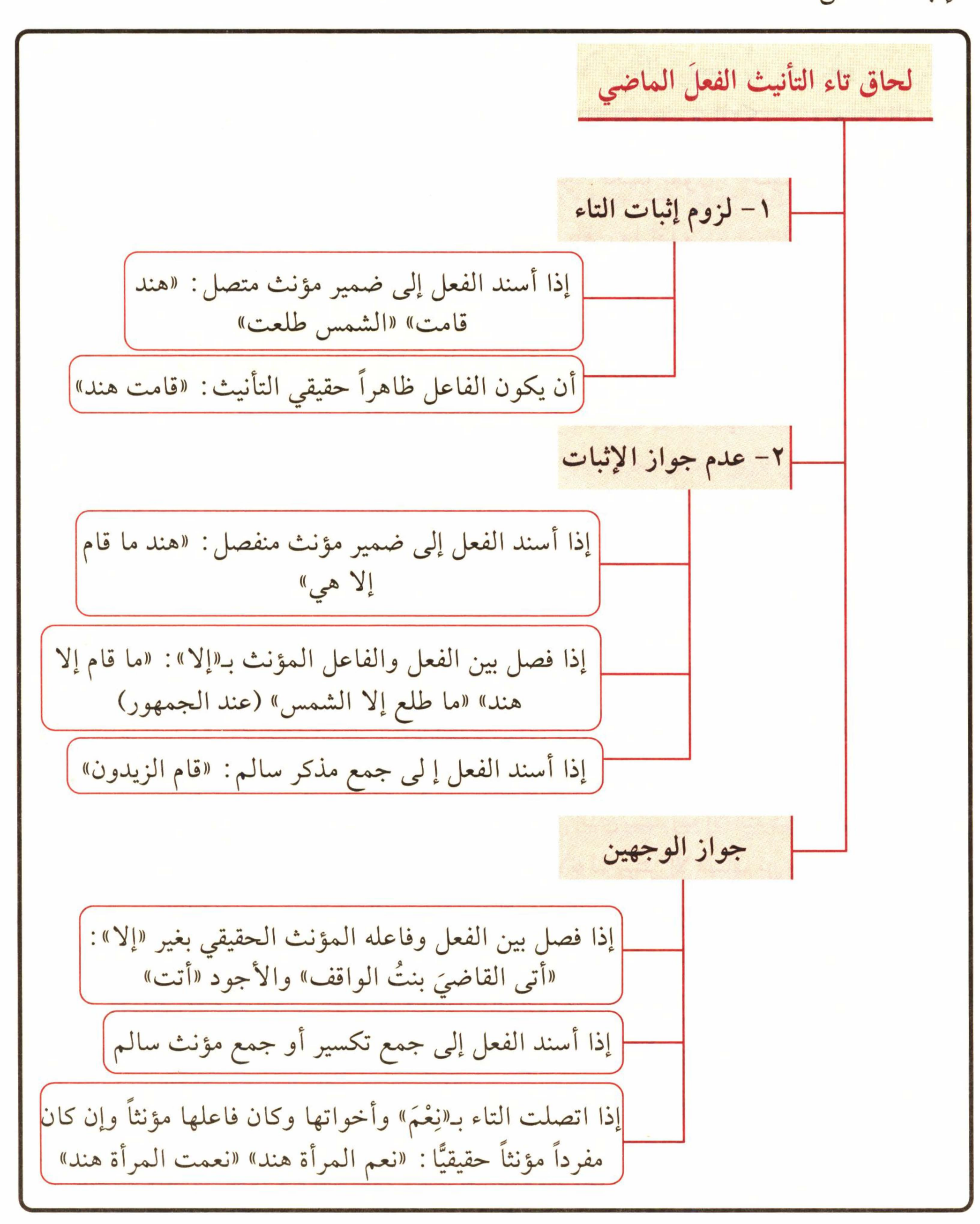
لَوْ كُنْتُ مِنْ مازِنٍ لَم تَستَبِحْ إبِلِي ... بَنُو اللَّقِيطَةِ مِن ذُهْلِ بنِ شَيبَانَا

والمذهب الثاني: مذهب أبي علي الفارسي، وخلاصته: أنه يجوز الوجهان في جميع هذه الأنواع، إلا نوعًا واحدًا، وهو جمع المذكر السالم؛ فإنه لا يجوز في الفعل الذي يسند إليه إلا التذكير، وأنت لو تأملت في كلام الناظم لوجدته بحسب ظاهره مطابقًا لهذا المذهب، لأنه لم يستثنِ إلَّا السالم من جمع المذكَّر.

والمذهب الثالث: مذهب جمهور البصريين، وخلاصته: أنه يجوز الوجهان في أربعة أنواع، وهي: اسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، وجمع التكسير لمذكر، وجمع التكسير لمؤنث، وأما جمع المذكر السالم، فلا يجوز في فعله إلا التذكير، وأما جمع المؤنث السالم، فلا يجوز في فعله إلا التأنيث، وقد حاول جماعة من الشراح كالأشموني أن يحملوا كلام الناظم عليه؛ فزعموا أن الكلام على نية حذف الواو والمعطوف بها، وأن أصل الكلام «سوى السالم من جمع مذكر ومن جمع مؤنث» ولكن شارحنا رحمه الله لم يتكلَّف هذا التكلف؛ لأنه رأى أن لظاهر الكلام محملاً حسنًا، وهو أن يوافق مذهب أبي علي الفارسي. فاحفظ هذا التحقيق واحرص عليه؛ فإنه نفيس دقيق، قلَّما تعثر عليه مشروحًا مستدَلًّا له في يُسرٍ وسهولة.

(1) وحُكم المثنى المؤنث حكمُ المفرد سواءٌ أكان حقيقياً أم غير حقيقي.

الجنْسِ، فعومِلَ مُعامَلَةَ جمعِ التكسيرِ في جوازِ إثبات التاءِ وحَذفِها، لشبهه به في أنَّ المقصودَ به متعدِّدٌ، ومعنى قوله: «استحسنوا» أنَّ الحذفَ في هذا ونحوه حَسَنٌ، ولكنَّ الإثباتَ أحْسَنُ منه.



٢٣٧ ـ والأَصْلُ في الفاعِلِ أَنْ يَتَّصِلا والأَصْلُ في المَفْعولِ أَنْ يَنْفَصِلا[١]

٢٣٨ ـ وَقَدْ يُجاءُ بِخِلافِ الأَصْلِ وَقَدْ يَجِيْ المَفْعولُ قَبْلَ الفِعْلِ[٢]

الأَصْلُ أنْ يَلِيَ الفاعلُ الفِعلَ من غيرِ أنَ يَفْصِلَ بينَه وبينَ الفعل فاصِلٌ؛ لأنه كالجُزءِ منه، ولذلك يُسكَّنُ له آخِرُ الفِعْلِ إنْ كانَ ضميرَ متكلِّمٍ أو مخاطَبٍ، نحو: «ضَرَبْتُ وضَرَبْتَ»، وإنما سكَّنوه كراهَةَ تَوالي أربعِ متحرِّكات، وهم إنَّما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة؛ فدلَّ ذلك على أنَّ الفاعِلَ مع فِعْلِه كالكلمة الواحدة.

والأصلُ في المفعول أنْ ينفصلَ من الفعل: بأن يتأخَّرَ عن الفاعل، ويجوزُ تقديمُهُ على الفاعل إنْ خَلا مما سيذكره؛ فتقول: «ضَرَبَ زيداً عَمْرٌو»، وهذا معنى قوله: «وقَدْ يُجاءُ بِخلافِ الأَصْلِ».

وأشار بقوله: «**وقد يَجي المفعولُ قَبْلَ الفِعْلِ**» إلى أنَّ المَفْعولَ قد يَتقدَّم على الفعلِ[3]، **وتحتَ هذا قسمان**:

أحدهما: ما يجبُ تقديمُه، وذلك[٤] كما إذا كانَ المفعولُ اسمَ شَرْطٍ، نحو: «أيًّا تَضْرِبْ [أَضْرِبْ]» أو اسمَ استفهامٍ، نحو: «أيَّ رَجُلٍ ضَرَبْتَ؟» أو ضميراً منفصلاً لو تأخَّر

---

(١) «والأصل» مبتدأ «في الفاعل» جار ومجرور متعلق بالأصل «أن» مصدرية «يتصلا» فعل مضارع منصوب بأن، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الفاعل، و«أن» ومنصوبها في تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ «والأصل في المفعول أن ينفصلا» مثل الشطر السابق تماماً، وتقدير الكلام: والأصل في الفاعل اتصاله بالفعل، والأصل في المفعول انفصاله من الفعل بالفاعل.

(٢) «وقد» حرف تقليل «يجاء» فعل مضارع مبني للمجهول «بخلاف» جار ومجرور في موضع نائب فاعل ليجاء، وخلاف مضاف، و«الأصل» مضاف إليه «وقد» حرف تقليل «يجي» فعل مضارع «المفعول» فاعل يجي «قبل» ظرف متعلق بمحذوف حال من المفعول، وقبل مضاف، و«الفعل» مضاف إليه.

(3) ويمنَعُ تقدُّم المفعول على الفعل أن يُوجَدَ ما يوجِبُ تأخُّرَه أو توسُّطَهُ.
أفاده الأشموني في «شرحه» ٢/ ٧٩، والمرادي في «شرحه» ٢/ ٥٩٤.

(٤) **يجب تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه في ثلاثة مواضع**، وقد ذكر الشارح موضعين منها من غير ضبط:

الموضع الأول: أن يكون المفعول واحدًا من الأشياء التي يجب لها التصدر، وذلك بأن يكون اسم شرط أو اسم استفهام، أو يكون المفعول «كم» الخبرية، نحو: كم عبيد ملكت، أو مضافًا إلى واحد مما ذكر، نحو: غلام مَن تضرب أضرب، ونحو: غلام من ضربت، ونحو: مال كم رجل غصبت.

الموضع الثاني: أن يكون المفعول ضميرًا منفصلاً في غير باب «سلنيه» و«خلتنيه» اللذين يجوز فيهما الفصل والوصل مع التأخر، نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]. =

لَزِم اتِّصالُه، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] فلو أُخِّرَ المفعولُ لزم الاتصالُ، وكأنْ يُقالَ: «نَعْبُدُكَ» فيجبُ التقديمُ، بخلافِ قولك: «الدِّرْهَمُ إياهُ أعطيتُكَ» فإنه لا يجبُ تقديمُ «إياه» لأنَّك لو أخَّرته لجازَ اتصالُه وانفصالُه على ما تقدَّم في باب المضمرات؛ فكنتَ تقولُ: «الدِّرْهَمُ أعطيتُكَه، وأعطيتُكَ إياه».

والثاني: ما يجوزُ تقديمُه وتأخيرُه، نحو: «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً» فتقول: «عَمراً ضَرَبَ زَيْدٌ»[1](2).

= **الموضع الثالث**: أن يكون العامل في المفعول واقعاً في جواب «أما» وليس معنا ما يفصل بين «أما» والفعل من معمولاته سوى هذا المفعول، سواء أكانت «أما» مذكورة في الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ٩ ـ ١٠] أم كانت مقدَّرة، نحو قوله سبحانه: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣]، فإن وجد ما يكون فاصلاً بين «أما» والفعل سوى المفعول، لم يجب تقديم المفعول على الفعل، نحو قولك: أما اليوم فأدِّ واجبك.

والسرُّ في ذلك أنَّ «أما» يجبُ أنْ يفصل بينها وبين الفاء بمفرد، فلا يجوز أن تقع الفاء بعدها مباشرة، ولا أن يفصل بينها وبين الفاء بجملة، كما سيأتي بيانه في بابها.

(١) **بقيت صورة أخرى، وهي أنه قد يجب تأخير المفعول عن الفعل، وذلك في خمسة مواضع**:

الأول: أن يكون المفعول مصدرًا مؤولاً من أن المؤكدة ومعموليها، مخففة كانت «أن» أو مشددة، نحو قولك: عرفت أنك فاضل، ونحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾ [المزمل: ٢٠] إلا أنْ تتقدم عليه «أما» نحو قولك: أما أنك فاضل فعرفت.

الموضع الثاني: أن يكون الفعل العامل فيه فعل تعجب، نحو قولك: ما أحسنَ زيدًا! وما أكرمَ خالدًا!

الموضع الثالث: أن يكون الفعل العامل فيه صلة لحرف مصدري ناصب، وذلك أنْ وكي، نحو قولك: يعجبني أنْ تضربَ زيدًا، ونحو قولك: جئتُ كي أضربَ زيدًا.

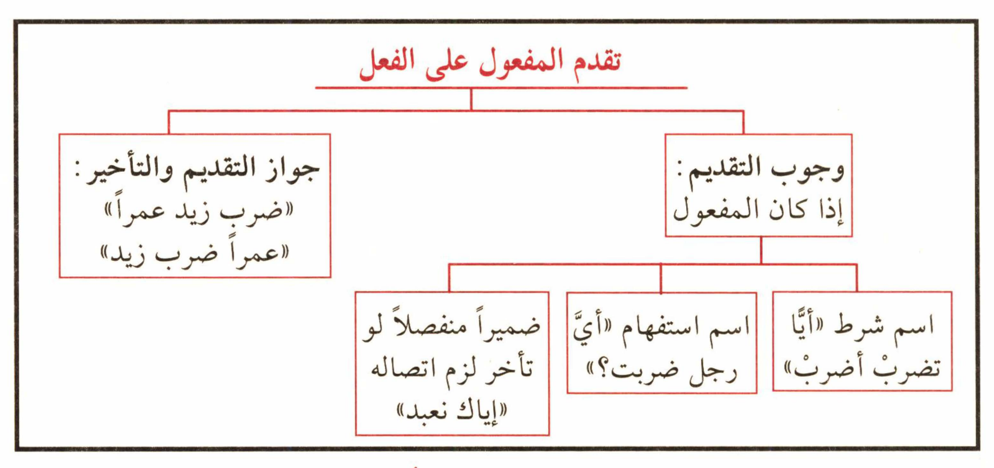
فإن كان الحرف المصدري غير ناصب، لم يجب تأخير المفعول عن العامل فيه، نحو قولك: وددت لو تضربُ زيدًا، يجوز أن تقول: وددت لو زيدًا تضربُ، ونحو قولك: يعجبني ما تضربُ زيدًا، فيجوز أن تقول: يعجبني ما زيدًا تضرب.

الموضع الرابع: أن يكون الفعل العامل فيه مجزومًا بجازم ما، وذلك كقولك: لم تضرب زيدًا، لا يجوز أن تقول: لم زيدًا تضرب، فإن قدمت المفعول على الجازم فقلت: زيداً لم تضرب، جاز.

الموضع الخامس: أن يكون الفعل العامل منصوبًا بلن عند الجمهور، أو بإذن عند غير الكسائي، نحو قولك: لن أضرب زيدًا، ونحو قولك: إذن أكرم المجتهد؛ فلا يجوز أن تقول: لن زيدًا أضرب، كما لا يجوز عند الجمهور أن تقول: إذن المجتهد أكرم، وأجاز الكسائي أن تقول: إذن المجتهد أكرم.

(2) ويُستدرك عليه: أ ـ إذا كان الفعل مسبوقاً بـ«قد»، أو «سوف»، أو «ربما»، أو «قلما».

ب ـ إذا كان الفعل مؤكداً بالنون.



٢٣٩ ـ وَأَخِّرِ المَفْعولَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ   أوْ أُضْمِرَ الفاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ[١]

يجب تقديمُ الفاعل على المفعول إذا خيف التباسُ أحَدِهِما بالآخر، كما إذا خَفِيَ الإعرابُ فيهما[2] ولم توجَدْ قرينةٌ تُبَيِّنُ الفاعلَ من المفعولِ، وذلك نحو: «ضَرَبَ موسَى عيسى» فيجبُ كونُ «موسى» فاعلاً، و«عيسى» مفعولاً، وهذا مذهب الجمهور، وأجازَ بعضُهم تقديمَ المفعولِ في هذا ونحوِه، قال: لأنَّ العربَ لَها غَرَضٌ في الالتباسِ، كما لَها غَرَضٌ في التَّبيينِ[٣].

---

(١) «وأخر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المفعول» مفعول به لأخر «إن» شرطية «لبس» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جزم فعل الشرط «حذر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لبس، والجملة من حذر المذكور ونائب فاعله لا محل لها تفسيرية «أو» عاطفة «أضمر» فعل ماض مبني للمجهول «الفاعل» نائب فاعل أضمر «غير» حال من قوله: الفاعل، وغير مضاف، و«منحصر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

(2) يخفى الإعرابُ إذا كان تقديرياً أو محلّيّاً. أفاده الصبان في «حاشيته» ٢/ ٧٩.
وله أربعة أنواع من الأسماء هي: ١ ـ اسم الإشارة. ٢ ـ اسم الموصول. ٣ ـ الاسم المقصور. ٤ـ المضاف إلى ياء المتكلم.

(٣) الذي ذكر ذلك هو ابن الحاج؛ وقد أخطأ الجادة؛ فإنَّ العربَ لا يمكن أن يكونَ من أغراضها الإلباس؛ إذ من شأن الإلباس أن يُفهمَ السامع غيرَ ما يريد المتكلم، ولم توضع اللغة إلا للإفهام، وما ذكره ابن الحاج لتدعيم حجته مما جاء عن العرب كله ليس من الإلباس في شيء، وإنما هو من باب الإجمال، فلما التبس عليه الفرق بين الإلباس والإجمال لم يفرق بين حكمهما. =

فإذا وُجِدَتْ قرينةٌ تُبَيِّنُ الفاعلَ من المفعولِ جازَ تقديمُ المفعولِ وتأخيرُه، فتقول: «أكلَ موسى الكُمَّثْرَى، وأكلَ الكُمَّثْرَى موسى»[١] وهذا معنى قوله: «**وأخِّرِ المَفْعولَ إن لَبْسٌ حُذِرْ**».

ومعنى قوله: «**أَوْ أُضْمِرَ الفاعِلِ غَيْرَ مُنْحَصِرْ**» أنه يجبُ أيضاً تقديمُ الفاعلِ وتأخيرُ المفعولِ إذا كانَ الفاعلُ ضميراً غيرَ مَحصورٍ، نحوُ: «ضَرَبْتُ زَيْداً» فإنْ كانَ ضميراً محصوراً وجبَ تأخيرُه، نحوُ: «ما ضَرَبَ زيداً إلّا أنا»[٢].

= **والفرق بينهما** أن الإجمال هو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر من غير أن يسبق أحد المعنيين إلى ذهن السامع، ألا ترى أنك لو سمعت كلمة «عمير» ـ بزنة التصغير ـ لاحتمل عندك أن يكون تصغير عمر كما يحتمل أن يكون تصغير عمرو بدون أن يكون أحدهما أسبق إلى ذهنك من الآخر؟ فأما الإلباس فهو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر مع تبادر غير المقصود منهما إلى ذهن السامع، وذلك كما في المثال الذي ذكره الشارح، ألا ترى أنك لو قلت: «ضرب موسى عيسى» لاحتمل هذا الكلام أن يكون موسى مضروبًا ولكنه يسبق إلى ذهنك أنه ضارب بسبب أن الأصل أن يكون الفاعل واليًا لفعله؟ ولا يمكن أن يكون الإلباس من مقاصد البلغاء، فافهم ذلك وتدبره.

(١) **قد تكون القرينة الدالة على الفاعل معنوية، وقد تكون لفظية**، فالقرينة المعنوية كما في مثال الشارح، وكما في قولك: أرضعت الصغرى الكبرى، إذ لا يجوز أن يكون الإرضاع قد حصل من الصغرى للكبرى، كما لا يحوز أن يكون موسى مأكولاً والكمثرى هي الآكل.

والقرينة اللفظية ثلاثة أنواع:

الأول: أن يكون لأحدهما تابع ظاهر الإعراب، كقولك: ضرب موسى الظريف عيسى، فإن «الظريف» تابع لموسى، فلو رفع كان موسى مرفوعًا، ولو نصب كان موسى منصوبًا كذلك.

الثاني: أن يتصل بالسابق منهما ضمير يعود على المتأخر، نحو قولك: ضرب فتاه موسى، فهنا يتعين أن يكون «فتاه» مفعولاً، إذ لو جعلته فاعلاً وموسى مفعولاً، لعاد الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، وهو لا يجوز، بخلاف ما لو جعلته مفعولاً، فإن الضمير حينئذ عائد على متأخر لفظًا متقدم رتبة، وهو جائز.

الثالث: أن يكون أحدهما مؤنثًا وقد اتصلت بالفعل علامة التأنيث، وذلك كقولك: ضربت موسى سلمى، فإن اقتران التاء بالفعل دال على أن الفاعل مؤنث، فتأخُره حينئذٍ عن المفعول لا يضرُّ.

(٢) ومن ذلك قول عمرو بن معد يكرب وأنشدناه في مباحث الضمير:

قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَاراتُهَا ... مَا قَطَّرَ الفَارِسَ إِلَّا أَنَا

٢٤٠ ـ وَما بِإلَّا أَوْ بِإنَّما انْحَصَرْ أخِّرْ وَقَدْ يَسْبِقُ إنْ قَصْدٌ ظَهَرْ[(١)]

يقولُ: إذا انحصر الفاعلُ أو المفعولُ بـ«إلَّا» أو بـ «إنَّما» وجبَ تأخيرُهُ، وقد يتقدَّم المحصورُ من الفاعلِ أو المفعولِ على غيرِ المَحْصورِ إذا ظهرَ المحصورُ مِنْ غيره، وذلك كما إذا كانَ الحصرُ بـ«إلَّا» فأما إذا كانَ الحصرُ بـ«إنَّما» فإنَّه لا يجوزُ تقديمُ المحصورِ؛ إذْ لا يظهرُ كونُه محصوراً إلَّا بتأخيرِه، بخلافِ المحصورِ بـ«إلَّا» فإنَّه يُعْرَف بكونه واقعاً بعدَ «إلَّا»، فلا فَرْقَ بينَ أنْ يتقدَّمَ أو يتأخَّرَ.

فمثالُ الفاعلِ المحصورِ بـ«إنَّما» قولُك: «إنَّما ضَرَبَ عَمراً زَيْدٌ» ومثالُ المفعولِ المحصورِ بإنَّما «إنَّما ضَرَبَ زَيْدٌ عمراً» ومثالُ الفاعل المحصور بـ«إلَّا» «ما ضَرَبَ عَمْراً إلا زيدٌ» ومثالُ المفعولِ المحصور بإلَّا «ما ضَرَبَ زَيْدٌ إلَّا عمراً» ومثالُ تقدُّمِ الفاعلِ المحصورِ بـ«إلّا» قولُك: «ما ضَرَبَ إلَّا عَمْرٌو زيداً» ومنه قولُه: [الطويل]

ش١٤٧ ـ فَلَمْ يَدْرِ إلَّا اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنا عَشِيَّةُ آناءُ الدِّيارِ وشامُها[(٢)]

---

(١) «وما» اسم موصول: مفعول مقدم لأخر «بإلا» جار ومجرور متعلق بانحصر الآتي «أو» عاطفة «بإنما» جار ومجرور معطوف على «بإلا» «انحصر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ما الموصولة «أخر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وقد» حرف دال على التقليل «يسبق» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما «إن» شرطية «قصد» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إن ظهر قصد، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فعل الشرط «ظهر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قصد، والجملة من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها تفسيرية، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبها أحد ممن احتج به من أئمة النحو، وهو من شواهد سيبويه (١/ ٢٧٠)، وقد عثرت بعد طويل البحث على أنه من قصيدة طويلة لذي الرمة غيلان بن عقبة، وأولها قوله:

مَرَرْنَا عَلَى دَارٍ لِمَيَّةَ مَرَّةً وَجَارَاتِهَا قَد كَادَ يَعفُو مُقَامُهَا

وبعده بيت الشاهد، ثم بعده قوله:

وَقَد زَوَّدَتْ مَيٌّ عَلَى النَّأيِ قَلْبَهُ عَلاقَاتِ حَاجَاتٍ طَوِيلٌ سَقَامُهَا

فأصبَحْتُ كَالهَيمَاءِ لَا المَاءُ مُبْرِدٌ صَدَاهَا ولَا يَقضِي عَليهَا هُيَامُهَا

اللغة: «آناء» من الناس من يرويه بهمزة ممدودة، كآبار وآرام، ومنهم من يرويه بهمزة في أوله غير ممدودة وهمزة بعد النون ممدودة بوزن أعمال، وقد جعله العيني جمع نأي، بفتح النون، ومعناه البعد، وعندي أنه =

ومثالُ تقديمِ المفعولِ المحصورِ بإلَّا قولُكَ: «ما ضَرَبَ إلَّا عَمْراً زيدٌ»، ومنه قولُه: [الطويل]

ش١٤٨ ـ تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيم ساعَةٍ　　فَما زادَ إلَّا ضِعْفَ ما بي كَلامُها[1]

= جمع نُؤْي، بزنة قُفْلٍ أو صُرَدٍ أو ذِئْبٍ أو كَلْبٍ، وهو الحفيرة تحفر حول الخباء لتمنع عنه المطر. ويجوز أن تكون الهمزة في أوله ممدودة على أنه قدَّم الهمزة التي هي العين على النون، فاجتمع في الجمع همزتان متجاورتان وثانيتهما ساكنة، فقلبها ألفًا من جنس حركة الأولى، كما فعلوا بآبار وآرام جمع بئر ورئم. كما يجوز أن تكون المَدَّة في الهمزة الثانية على الأصل. وقد جعله الشيخ خالد بكسر الهمزة الأولى على أنه مصدر بزنة الإبعاد ومعناه، وهو بعيد فلا تلتفت إليه «وشامها» ضبطه غير واحد بكسر الواو بزنة جبال على أنه جمعُ وَشْمٍ، وهو ما تجعله المرأة على ذراعها ونحوِه، تغرز ذراعها بالإبرة ثم تحشوه بدخان الشحم، وليس ذلك بصواب أصلاً، وقد تحرف الكلام عليهم فانطلقوا يخرجونه ويتمحَّلون له، والواو مفتوحة، وهي واو العطف، والشام: جمع شامة، وهي العلامة، وشام: معطوف إما على «آناء» وإما على «عشية» على ما سنبينه لك في الإعراب. هذا ورواية الديوان هكذا:

فَلَم يَدْرِ إلَّا اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا　　أَهِلَّةُ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

المعنى: لا يعلم إلا الله تعالى مقدار ما هيجته فينا من كوامن الشوق هذه العشية التي قضيناها بجوار آثار دار المحبوبة وعلاماتِ هذه الدار.

الإعراب: «**فلم**» الفاء حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب «**يدر**» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الياء «**إلا**» أداة استثناء ملغاة «**الله**» فاعل يدري «**ما**» اسم موصول مفعول به ليدري، وجملة «**هيجت**» مع فاعله الآتي لا محل لها صلة الموصول «**لنا**» جار ومجرور متعلق بهيجت «**عشية**» يجوز أن يكون فاعلاً لهيجت، وعشية مضاف، و«**آناء**» مضاف إليه، و«**الديار**» مضاف إليه «**وشامها**» الواو حرف عطف، وشام: معطوف على عشية إن جعلته فاعل «هيجت» وشام مضاف، وضمير الغائبة العائد على الديار مضاف إليه، ولا تلتفت لغير هذا من أعاريب. ويجوز نصب عشية على الظرفية، ويكون «آناء» فاعلاً لهيجت، ويكون قد حذف تنوين عشية للضرورة، أو ألقى حركة الهمزة من آناء على تنوين عشية ثم حذف الهمزة، ويكون «شامها» معطوفًا على آناء الديار.

الشاهد فيه: قوله: «فلم يدر إلا الله ما.. إلخ» حيث قدم الفاعل المحصور بإلا على المفعول. وقد ذهب الكسائي إلى تجويز ذلك استشهاداً بمثل هذا البيت.

والجمهور على أنه ممنوع، وعندهم أن «ما» اسم موصول مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: فلم يدر إلا الله درى ما هيجت لنا، وسيذكر ذلك الشارح.

(١) نسب كثير من العلماء هذا البيت لمجنون بني عامر قيس بن الملوَّح، ولم أعثر عليه في ديوانه، ولعلَّ السرَّ في نسبتهم له ذكر «ليلى» فيه.

الإعراب: «**تزودت**» فعل ماضٍ وفاعل «**من ليلى بتكليم**» متعلقان بتزود، وتكليم مضاف، و«**ساعة**» مضاف إليه «**فما**» نافية «**زاد**» فعل ماض «**إلا**» أداة استثناء ملغاة «**ضعف**» مفعول به لزاد، وضعف مضاف، و«**ما**» =

هذا مَعْنى كَلامِ المصنِّفِ، واعلمْ أنَّ المحصورَ بـ«إنَّما» لا خلافَ في أنَّه لا يجوزُ تقديمُه، **وأما المحصور بإلَّا ففيه ثلاثةُ مذاهب**:

أحدها ـ وهو مذهبُ أكثرِ البصريين، والفرَّاءِ، وابن الأنباريِّ ـ أنَّه لا يخلو: إما أن يكونَ المحصورُ بها فاعلاً، أو مفعولاً، فإنْ كانَ فاعلاً امتنعَ تقديمُهُ، فلا يجوزُ «ما ضَرَبَ إلا زيدٌ عَمْراً» فأما قوله:

فَلَمْ يَدْرِ إلَّا اللهُ ما هَيَّجَتْ لَنا[١] [١٤٧]

فأُوِّل على أن «ما هيجت» مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ، والتقدير: «دَرَى ما هَيَّجَتْ لَنا» فلم يتقدَّم الفاعلُ المحصورُ على المفعولِ؛ لأنَّ هذا ليسَ مفعولاً للفعل المذكور، وإنْ كانَ المحصورُ مفعولاً جازَ تقديمُهُ، نحوُ: «ما ضَرَبَ إلا عَمْراً زيدٌ».

الثاني ـ وهو مذهبُ الكسائيِّ ـ أنَّه يجوزُ[2] تقديمُ المحصورِ بـ«إلَّا» فاعلاً كانَ أو مفعولاً.

الثالث ـ وهو مذهبُ بَعضِ البصريين، واختارَه الجُزوليُّ والشَّلَوْبينُ ـ أنه لا يجوزُ تقديمُ المحصورِ بـ«إلَّا» فاعلاً كانَ أو مفعولاً.

= اسم موصول مضاف إليه «بي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «**كلامها**» كلام: فاعل زاد، وكلام مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى ليلى مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها» حيث قدم المفعول به وهو قوله: «ضعف» على الفاعل وهو قوله: «كلامها» مع كون المفعول منحصرًا بـ«إلا» وهذا جائز عند الكسائي وأكثر البصريين، وبقية البصريين يتأولون ذلك البيت ونحوه بأن في «زاد» ضميرًا مستترًا يعود على تكليم ساعة، وهو فاعله، وقوله: «كلامها» فاعل بفعل محذوف، والتقدير: زاده كلامها، وهو تأويل مستبعد، ولا مقتضي له.

(١) قدمنا ذكر الكلام على هذا الشاهد، وهو الشاهد رقم ١٤٧.

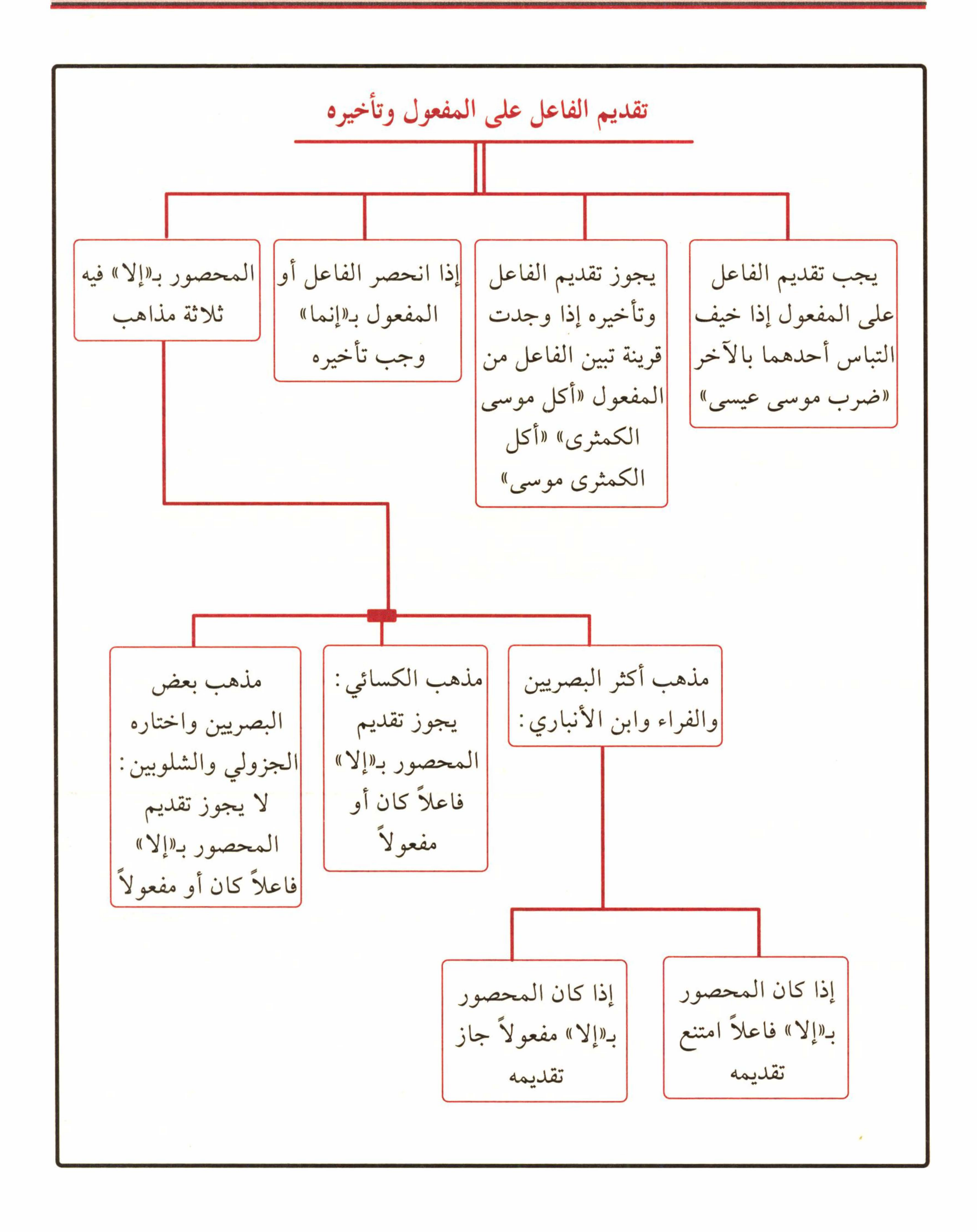
(2) جوازاً مطلقاً.

وكلام الناظم يقتضي موافقة الكسائي لقوله:

وقد يسبق إن قصدٌ ظَهَرْ

واحترز بقوله: «إن قصدٌ ظهر» من المحصور بـ«إنما»، فإنه لا يظهر قصدُ الحصر معها إلا بالتأخير.

ينظر «شرح المرادي» ٢/ ٥٩٦.


تقديم الفاعل على المفعول وتأخيره
يجب تقديم الفاعل على المفعول إذا خيف التباس أحدهما بالآخر «ضرب موسى عيسى»
يجوز تقديم الفاعل وتأخيره إذا وجدت قرينة تبين الفاعل من المفعول «أكل موسى الكمثرى» «أكل الكمثرى موسى»
إذا انحصر الفاعل أو المفعول بـ«إنما» وجب تأخيره
المحصور بـ«إلا» فيه ثلاثة مذاهب
مذهب أكثر البصريين والفراء وابن الأنباري:
مذهب الكسائي: يجوز تقديم المحصور بـ«إلا» فاعلاً كان أو مفعولاً
مذهب بعض البصريين واختاره الجزولي والشلوبين: لا يجوز تقديم المحصور بـ«إلا» فاعلاً كان أو مفعولاً
إذا كان المحصور بـ«إلا» فاعلاً امتنع تقديمه
إذا كان المحصور بـ«إلا» مفعولاً جاز تقديمه

٢٤١ ـ وَشاعَ نَحْوُ «خافَ رَبَّهُ عُمَرْ» وَشَذَّ نَحْوُ «زانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ»[(١)]

أي: **شاعَ في لسانِ العرَبِ تقديمُ المفعولِ المُشْتَمِلِ على ضميرٍ يرجعُ إلى الفاعلِ المتأخِّرِ**[(٢)]، وذلك نحوُ: «خافَ رَبَّهُ عُمَرُ» فـ«رَبَّهُ» مفعولٌ، وقد اشتملَ على ضميرٍ يَرجِعُ إلى «عُمَر» وهو الفاعل، وإنما جازَ ذلك ـ وإنْ كان فيه عَوْدُ الضميرِ على متأخِّرٍ لفظاً ـ لأنَّ الفاعل مَنْويُّ التقديمِ على المفعولِ؛ لأنَّ الأصلَ في الفاعلِ أنْ يتَّصلَ بالفعلِ، فهو متقدِّمٌ رُتبةً وإن تأخَّرَ لفظاً.

فلو اشتملَ المفعولُ على ضمير يرجعُ إلى ما اتَّصَلَ بالفاعلِ، فهَلْ يجوزُ تقديمُ المفعولِ على الفاعلِ؟ في ذلك خلافٌ، وذلك نحوُ: «ضَرَبَ غلامَها جارُ هِنْدٍ» فمَنْ أجازَها ـ وهو الصحيح ـ وجَّه الجوازَ بأنه لمَّا عادَ الضميرُ على ما اتَّصلَ بما رُتْبتُه التقديمُ، كانَ كعَوده على ما رتبتُه التقديمُ، لأنَّ المتَّصلَ بالمتقدِّمِ متقدِّمٌ.

وقوله: «**وشذَّ.. إلى آخره**» أي شَذَّ عَوْدُ الضَّمير من الفاعلِ المتقدِّمِ على المفعولِ المتأخِّرِ، وذلك نحو: «زانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ» فالهاءُ المتَّصلةُ بنَوْر ـ الذي هو الفاعلُ ـ عائدةٌ على «الشَّجرِ» وهو المفعولُ، وإنما شَذَّ ذلك لأنَّ فيه عَوْدَ الضَّميرِ على متأخِّرٍ لَفظاً ورُتبةً، لأن «الشَّجرَ» مفعولٌ، وهو متأخِّرٌ لَفظاً، والأصْلُ فيه أنْ يَنفصلَ عن الفعلِ، فهو متأَخِّرٌ رُتبةً.

---

(١) «وشاع» فعل ماض «نحو» فاعل شاع «خاف» فعل ماض «ربه» رب: منصوب على التعظيم، ورب مضاف، وضمير الغائب العائد إلى عمر المتأخر لفظاً مضاف إليه «عمر» فاعل خاف، والجملة من خاف وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة نحو إليها «وشذ» فعل ماض «نحو» فاعل شذ «زان» فعل ماض «نوره» نور: فاعل زان، ونور مضاف، وضمير الغائب العائد إلى الشجر المتأخر لفظاً ورتبة مضاف إليه «الشجر» مفعول به لزان، وجملة زان وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة نحو إليها، والمراد بنحو «خاف ربه عمر»: كل كلام اتصل فيه ضمير الفاعل المتأخر بالمفعول المتقدم، والمراد بنحو «زان نوره الشجر»: كل كلام اتصل فيه ضمير المفعول المتأخر بالفاعل المتقدم.

(٢) من ذلك قول الأعشى ميمون:

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا وأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ

وهذه المسألةُ ممنوعةٌ عندَ جمهورِ النَّحويين، وما ورد من ذلك تأَوَّلوه، وأجازها أبو عبد الله الطُّوالُ من الكوفيين، وأبو الفتح بن جنِّي، وتابعهما المصنِّفُ[1][2]، ومما ورد من ذلك قوله: [البسيط]

ش١٤٩ ـ لَمَّا رَأَى طالِبوهُ مُصْعَباً ذُعِروا ... وَكـادَ لَـوْ سـاعَـدَ الـمَـقْـدورُ يَـنْـتَـصِـرُ[3]

---

(١) ذهب إلى هذا الأخفش أيضًا، وابن جني تابعٌ فيه له. وقد أيدهما في ذلك المحقِّق الرَّضي، قال: والأولى تجويز ما ذهبا إليه، ولكن على قلة، وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا. اهـ.
وهو يشير إلى رأي البصريين في التنازع من تجويزهم إعمالَ العامل الثاني المتأخر في لفظ المعمول، وإعمال المتقدم من العاملين في ضميره؛ إذ فيه عود الضمير على المتأخر.

(2) وصحّح المصنف هذا التجويز بقوله: «والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع هذا، والصحيح جوازه».
وصحَّح ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢/ ٣٢ تجويزها في الشعر فقط، ويميل القلبُ إليه أكثر من المجوّزين مطلقاً، والمانعين مطلقاً.
وانظر «شرح الأشموني» ٢/ ٨٥، و«شرح المرادي» ٢/ ٥٩٧.

(٣) البيت لأحد أصحاب مصعب بن الزبير رضي الله عنهما يرثيه.
اللغة: «طالبوه» الذين قصدوا قتاله «ذعروا» أخذهم الخوف «كاد ينتصر» لأن خوفهم منه أعظم وسيلة لانتصاره عليهم، وهو مأخوذ من قوله ﷺ: «**نُصِرْتُ بالرُّعْبِ**».
الإعراب: «**لما**» ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب بذعر الآتي «**رأى**» فعل ماضٍ «**طالبوه**» طالبو: فاعل رأى، وطالبو مضاف، والضمير العائد إلى مصعب مضاف إليه، والجملة من رأى وفاعله في محلِّ جرٍّ بإضافة لما الظرفية إليها «**مصعبًا**» مفعول به لرأى «**ذعروا**» فعل ماضٍ مبني للمجهول ونائب فاعل «**وكاد**» فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى مصعب «**لو**» شرطية غير جازمة «**ساعد المقدور**» فعل وفاعل، وهو شرط «لو» «**ينتصر**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى مصعب، والجملة من ينتصر وفاعله في محل نصب خبر «كاد» وجواب لو محذوف يدل عليه خبر كاد، وجملة الشرط والجواب لا محل لها اعتراضية بين كاد واسمها وبين خبرها.
الشاهد فيه: قوله: «رأى طالبوه مصعبًا» حيث أخَّرَ المفعولَ عن الفاعل، مع أن في الفاعل ضميرًا يعود على المفعول؛ فعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.
ومن شواهد هذه المسألة ـ مما لم يذكره الشارح ـ قول الشاعر:

لَـمَّـا عَـصَـى أَصْـحَـابُـهُ مُـصْـعَـبَـاً ... أَدَّى إلَـيْـهِ الـكَـيـلَ صَـاعًـا بِـصـاعْ

وقول الآخَر:

أَلَا لَـيْـتَ شِـعْـرِي هَـلْ يَـلـومَـنَّ قَـومُـهُ ... زُهـيـرًا عَـلَـى مَـا جَـرَّ مـن كـلِّ جَـانـبِ

وسننشدُ في شرح الشاهد رقم ١٥٣ الآتي بعضَ شواهد لهذه المسألة ونذكر لك ما نرجِّحه من أقوال العلماء.

وقولُه: [الطويل]

ش ١٥٠ ـ كَسا حِلْمُهُ ذا الحِلْمِ أَثْوابَ سُؤْدَدٍ ورقَّى نَداهُ ذا النَّدَى في ذُرَى المَجْدِ(١)

وقولُه: [الطويل]

ش ١٥١ ـ وَلَوْ أَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ واحِداً مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِما(٢)

---

(١) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «كسا» فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، تقول: كسوت محمداً جُبَّةً، كما تقول: ألبست عليًّا قميصًا «حلمه» الحلم: الأناة والعقل، وهو أيضًا تأخير العقوبة وعدم المعاجلة فيها «سؤدد» هو السيادة «ورقَّى» بتضعيف القاف أصل معناه: جعله يرقى، أي: يصعد. والمرقاة: السلم الذي به تصعد من أسفل إلى أعلى، والمراد: رفعَه وأَعْلَى منزلتَه من بين نظرائه «الندى» المراد به الجود والكرم «ذُرى» بضم الذال: جمع ذُِرْوة، وهي أعلى الشيء.

الإعراب: «**كسا**» فعل ماضٍ «**حلمه**» حلم: فاعل كسا، وحلم مضاف، والضمير مضاف إليه «**ذا الحلم**» ذا: مفعول أول لكسا، وذا مضاف، والحلم مضاف إليه «**أثواب سؤدد**» أثواب: مفعول ثان لكسا، وأثواب مضاف، وسؤدد مضاف إليه «**ورقى**» فعل ماض «**نداه**» فاعل ومضاف إليه «**ذا الندى**» مفعول به ومضاف إليه «**في ذرى**» جار ومجرور متعلق برقى، وذرى مضاف، و«**المجد**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «كسا حلمه ذا الحلم، ورقى نداه ذا الندى» فإن المفعول فيهما متأخر عن الفاعل مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول؛ فيكون فيه إعادة الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة جميعاً، وذلك لا يجوز عند جمهور البصريين، خلافاً لابن جني ـ تبعاً للأخفش ـ وللرضي، وابن مالك في بعض كتبه.

كذا قالوا، ونحن نرى أنه لا يبعد في هذا البيت أن يكون الضمير في «حلمه، ونداه» عائدًا على ممدوح ذكر في أبيات تقدَّمت البيتَ الشاهد؛ فيكون المعنى أن حلم هذا الممدوح هو الذي أثر فيمن تراهم من أصحاب الحلم؛ إذ ائتسَوا به وجعلوه قدوة لهم، واستمر تأثيره فيهم حتى بلغوا الغاية من هذه الصفة، وأن ندى هذا الممدوح أثر كذلك فيمن تراهم من أصحاب الجود؛ فافهم وأَنصِف. وشواهد المسألة كثيرة، فليس بضائر أن يبطل الاستدلال بواحد منها.

(٢) البيت لشاعر الأنصار سيدنا حسان بن ثابت يرثي مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف بن قصي، أحد أجواد مكة، وأول هذه القصيدة قوله:

أَعَيْنُ أَلَا ابكِي سَيِّدَ النَّاسِ واسْفَحِي بِدَمعٍ فإن أَنْزَفْتِه فاسْكُبِي الدَّمَا

اللغة: «أعين» أراد: يا عيني، فحذف ياء المتكلم اكتفاء بالكسرة التي قبلَها «اسفحي» أَسيلي وصُبِّي «أنزفته» أنفدت دمعك فلم يبقَ منه شيء «أخلد» كتب له الخلود ودوام البقاء.

المعنى: يريد أنه لا بقاء لأحد في هذه الحياة مهما يكن نافعًا لمجموع البشر. =

وقوله: [الطويل]

ش١٥٢ ـ جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ جَزاءَ الكِلابِ العاوِياتِ وَقَدْ فَعَلْ[(١)]

وقولُه: [البسيط]

ش١٥٣ ـ جَزَى بَنوه أبا الغيلانِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كما يُجْزَى سِنِمَّارُ[(٢)]

= **الإعراب**: «**لو**» شرطية غير جازمة «**أن**» حرف توكيد ونصب «**مجداً**» اسم أن، وجملة «أخلد» مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر أن، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف، والتقدير: لو ثبت إخلاد مجد صاحبه، وهذا الفعل هو فعل الشرط «**الدهر**» منصوب على الظرفية الزمانية، وعامله أخلد «**واحدًا**» مفعول به لأخلد «**من الناس**» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لواحد «**أبقى**» فعل ماض «**مجده**» مجد: فاعل أبقى، ومجد مضاف، وضمير الغائب العائد إلى مطعم المتأخر مضاف إليه، والجملة من أبقى وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب «لو» «**مطعما**» مفعول به لأبقى.

الشاهد فيه: قوله «أبقى مجده. . مطعما» حيث أخر المفعول ـ وهو قوله: مطعماً ـ عن الفاعل، وهو قوله: «مجده» مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول، فيقتضي أن يرجع الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة.

(١) البيت لأبي الأسود الدؤلي، يهجو عدي بن حاتم الطائي، وقد نسبه ابن جني إلى النابغة الذبياني، وهو انتقال ذهن من أبي الفتح، وسببه أن للنابغة الذبياني قصيدة على هذا الروي.

اللغة: «جزاء الكلاب العاويات» هذا مصدر تشبيهي، والمعنى: جزاه الله جزاءً مثلَ جزاءِ الكلاب العاويات، ويروى: «الكلاب العاديات» بالدال بدل الواو، وهو جمع عاد، والعادي: اسم فاعل من عدا يعدو، إذا ظلم وتجاوز قدره «وقد فعل» يريد أنه تعالى استجاب فيه دعاءه، وحقق فيه رجاءه.

المعنى: يدعو على عدي بن حاتم بأن يجزيه الله جزاء الكلاب، وهو أن يطرده الناس وينبذوه ويقذفوه بالأحجار، ثم يقول: إنه سبحانه قد استجاب دعاءه عليه.

الإعراب: «**جزى**» فعل ماضٍ «**ربه**» فاعل ومضاف إليه «**عني**» جار ومجرور متعلق بجزى «**عدي**» مفعول به لجزى «**ابن**» صفة لعدي، وابن مضاف، و«**حاتم**» مضاف إليه «**جزاء**» مفعول مطلق مبين لنوع عامله، وهو جزى، وجزاء مضاف، و«**الكلاب**» مضاف إليه «**العاويات**» صفة للكلاب «**وقد**» الواو للحال، قد: حرف تحقيق «**فعل**» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له، وسُكِّن لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على ربه، والجملة في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «جزى ربه. . . عدي» حيث أخَّر المفعول ـ وهو قوله: «عدي» ـ وقدم الفاعل ـ وهو قوله: «ربه» ـ مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول.

(٢) نسبوا هذا البيت لسليط بن سعد، ولم أقف له على سابق أو لاحق.

اللغة: «أبا الغيلان» كنية لرجل لم أقف على تعريف له «سِنِمَّار» بكسر السين والنون بعدهما ميم مشددة: =

فلو كانَ الضميرُ المتَّصلُ [بالفاعلِ] المتقدِّمِ عائداً على ما اتَّصَلَ بالمفعولِ المتأخِّرِ، امتنعت المسألةُ، وذلك نحو: «ضَرَبَ بَعْلُها صاحِبَ هِنْدٍ»، وقَدْ نَقَلَ بعضُهم في هذه المسألةِ أيضاً خلافاً، والحقُّ فيها المَنْعُ (1).

= اسم رجل رومي، يقال: إنه الذي بنى الخورنق ـ وهو القصر الذي كان بظاهر الكوفة ـ للنعمان بن امرئ القيس ملك الحِيرة، وإنه لما فرغ من بنائه، ألقاه النعمان من أعلى القصر لئلا يعمل مثله لغيره، فخرَّ ميتًا، وقد ضربت به العرب المثل في سوء المكافأة، يقولون: «جزاني جزاءَ سِنمَّار»، قال الشاعر:

جَزَتْنَا بَنُو سَعدٍ بحُسْنِ فِعَالِنَا جَزَاءَ سِنِمَّارٍ ومَا كَانَ ذَا ذَنبِ

(انظر المثل رقم ٨٢٨ في مجمع الأمثال ١/ ١٥٩ بتحقيقنا).

الإعراب: «**جزى**» فعل ماض «**بنوه**» فاعل ومضاف إليه «**أبا الغيلان**» مفعول به، ومضاف إليه «**عن كبر**» جار ومجرور متعلق بجزى «**وحسن فعل**» الواو عاطفة، وحسن: معطوف على كبر، وحسن مضاف، وفعل مضاف إليه «**كما**» الكاف للتشبيه، و«**ما**» مصدرية «**يجزى**» فعل مضارع مبني للمجهول «**سنمار**» نائب فاعل يجزى، و«**ما**» ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً مطلقاً مبيناً لنوع «جزى» وتقدير الكلام: جزى بنوه أبا الغيلان جزاء مشابهًا لجزاء سنمَّار.

الشاهد فيه: قوله: «جزى بنوه أبا الغيلان» حيث أخَّر المفعول ـ وهو قوله: «أبا الغيلان» ـ عن الفاعل ـ وهو قوله: «بنوه» ـ مع أن الفاعل متصل بضمير عائد على المفعول.

هذا، ومن شواهد هذه المسألة مما لم ينشده الشارح ـ زيادة على ما ذكرناه في شرح الشاهد رقم **١٤٩** ـ قول الشاعر:

وَمَا نَفَعَتْ أعمَالُه المَرْءَ رَاجِيًا جَزَاءً عَليهَا مِنْ سِوَى مَنْ له الأَمْرُ

حيث قدم الفاعل ـ وهو قوله: «أعماله» ـ على المفعول ـ وهو قوله: «المرء» ـ مع أنه قد اتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول، فجملة ما أنشده الشارح وأنشدناه لهذه المسألة ثمانية شواهد.

ولكثرة شواهد هذه المسألة نرى أن ما ذهب إليه الأخفش وتابعه عليه أبو الفتح بن جني، والإمام عبد القاهر الجرجاني، وأبو عبد الله الطوال، وابن مالك، والمحقق الرضي، من جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود إلى المفعول، هو القول الخليق بأن تأخذ به وتعتمد عليه، ونرى أن الإنصاف واتباع الدليل يوجبان علينا أن نوافق هؤلاء الأئمة على ما ذهبوا إليه وإن كان الجمهور على خلافه؛ لأن التمسك بالتعليل مع وجود النص على خلافه مما لا يجوز، وأحكام العربية يقضى فيها على وَفق ما تكلم به أهلها.

(1) وصحَّح الأشموني التجويز وعلّله بقوله: لأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رُتبتُه التقديم، كان كعوده على ما رتبتُه التقديم. «شرحه» ٢/ ٨٥.

النَّائِبُ عَنِ الفاعِلِ

٢٤٢ ـ يَنوبُ مَفْعولٌ بِهِ عَنْ فاعِلِ فيما لَهُ كـ«نيلَ خَيْرُ نائِلِ»[١]

يُحذَف الفاعلُ ويُقامُ المفعولُ به مُقامَهُ، فَيُعْطَى ما كانَ للفاعلِ من لُزومِ الرَّفعِ ووُجوبِ التأخُّرِ عن رافعِه وعدمِ جَوازِ حَذْفِه[٢][3]، وذلك نحوُ: «نِيْلَ خَيْرُ نائِلٍ» فخيرُ نائلٍ: مفعول

(١) «ينوب» فعل مضارع «مفعول» فاعل ينوب «به» جار ومجرور متعلق بمفعول «عن فاعل» جار ومجرور متعلق بينوب أيضاً «فيما» مثله، وما اسم موصول «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «كنيل» الكاف جارة لقول محذوف، نيل: فعل ماض مبني للمجهول «خير نائل» نائب فاعل، ومضاف إليه.

(٢) الأغراض التي تدعو المتكلِّم إلى حذف الفاعل كثيرةٌ جدًّا، ولكنَّها على كثرتها لا تخلو من أن سببها إما أن يكون شيئاً لفظيًّا أو معنويًّا.

فأما الأسباب اللفظية فكثيرة: منها القصد إلى الإيجاز في العبارة، نحو قوله تعالى: ﴿فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾ [النحل: ١٢٦]، ومنها المحافظة على السجع في الكلام المنثور، نحو قولهم: من طابت سريرته حُمدتْ سِيرتُه؛ إذ لو قيل: «حمدَ الناسُ سيرتَه» لاختلف إعراب الفاصلتين، ومنها المحافظة على الوزن في الكلام المنظوم، كما في قول الأعشى ميمون بن قيس:

عُلِّقتُها عَرَضًا وعُلِّقَتْ رَجُلاً غَيرِي وَعُلِّقَ أخرَى غَيرَها الرَّجُلُ

فأنت ترى الأعشى قد بنى «علق» في هذا البيت ثلاث مرات للمجهول؛ لأنه لو ذكر الفاعل في كل مرة منها أو في بعضها، لما استقام له وزن البيت، والتعليق ههنا المحبة، وعرضًا، أي: من غير قصد مني، ولكن عرضت لي فهَويتها.

وأما الأسباب المعنوية فكثيرة: منها كون الفاعل معلومًا للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره له، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍۚ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، ومنها كونه مجهولاً للمتكلم فهو لا يستطيع تعيينه للمخاطب، وليس في ذكره بوصف مفهوم من الفعل فائدة، وذلك كما تقول: سُرق متاعي؛ لأنك لا تعرف ذات السارق، وليس في قولك: «سرق اللص متاعي» فائدة زائدة في الإفهام على قولك: «سرق متاعي»، ومنها رغبة المتكلم في الإبهام على السامع، كقولك: «تُصدِّقَ بألفِ دينار»، ومنها رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل بصون اسمه عن أن يجري على لسانه، أو بصونه عن أن يقترن بالمفعول به في الذكر، كقولك: خلق الخنزير، ومنها رغبة المتكلم في إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجري بذكره، ومنها خوف المتكلم من الفاعل، فيعرض عن ذكره لئلا يناله منه مكروه، ومنها خوف المتكلم على الفاعل، فيعرض عن اسمه لئلا يمسه أحد بمكروه.

(3) ويُعطى من أحكام الفاعل غير ما ذكر الشارح:

أ ـ تجريد الفعل المسند إليه من علامة التثنية أو الجمع إذا أسند لمثنى أو جمع؛ كقولك: كُوفِئَ المجدّان. =

قائمٌ مَقام الفاعلِ، والأصل: نالَ زيدٌ خَيْرَ نائل، فحذف الفاعل، وهو «زيد»، وأقيم المفعولُ به مُقامَهُ، وهو «خيرُ نائلٍ»، ولا يجوزُ تقديمُه، فلا تقولُ: «خَيْرُ نائِلٍ نيْلَ» على أنْ يكونَ مفعولاً مقدَّماً، بل على أن يكون مبتدأ، وخبرُه الجملةُ التي بعدَه، وهي «نِيْلَ» والمفعولُ القائمُ مقامَ الفاعلِ ضميرٌ مُستترٌ، والتقدير: «[نيل] هو»، وكذلك لا يجوزُ حذفُ «خيرُ نائلٍ» فتقولُ: «نِيْلَ».

٢٤٣ ـ فَأَوَّلَ الفِعْلِ اضْمُمَنْ والمُتَّصِلْ ... بالآخِرِ اكْسِرْ في مُضيٍّ كَوُصِلْ[١]

٢٤٤ ـ واجْعَلْهُ مِنْ مُضارِعٍ مُنْفَتِحا ... كَيَنْتَحي المَقولِ فيهِ يُنْتَحى[٢]

يُضَمُّ أوَّلُ الفِعْلِ الَّذي لم يُسَمَّ فاعلُه مطلقاً[3]، أي: سواءٌ كان ماضياً أو مضارعاً، ويُكْسَر ما قبلَ آخرِ الماضي ويُفْتَحُ ما قبلَ آخرِ المُضارعِ.

= ب ـ تأنيث الفعل المسند إليه إذا كان نائب الفاعل مؤنثاً؛ كقولك: أُدّيت الأمانة على وجوه الوجوب والجواز والمنع.

ج ـ تنزيله منزلة الجزء والإغناء عن الخبر: كقولك: أمعاقَبٌ المُذْنِبان.

د ـ الاتصال بالفعل والانفصال عنه.

هـ ـ عُمْديّته، أي: عدم الاستغناء عنه.

و ـ عدم تعدُّده. فلو كان للفعل أكثر من معمولٍ فواحدٌ منها نائبُ الفاعل، والبقية منصوباتٌ على المفعولية.

(١) «فأول» مفعول مقدم، والعامل فيه «اضممن» الآتي، وأول مضاف، و«الفعل» مضاف إليه «اضممن» اضمم: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «والمتصل» الواو حرف عطف، المتصل: مفعول مقدم، والعامل فيه «اكسر» الآتي «بالآخر» جار ومجرور متعلق بالمتصل «اكسر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في مضي» جار ومجرور يتعلق باكسر أو بمحذوف حال «كوصل» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك. . . إلخ، وصل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة مقول القول المحذوف.

(٢) «واجعله» اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول «من مضارع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهاء «منفتحاً» مفعول ثانٍ لاجعل «كينتحي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «المقول» نعت لينتحي الذي قصد لفظه «فيه» جار ومجرور متعلق بالمقول «ينتحى» قصد لفظه: محكي بالقول، فهو نائب فاعل للمقول.

(3) يرى الجمهور عدم بناء الفعل للمجهول من الجامد أو الناقص خلافاً للكوفيين وسيبويه.

ومثالُ ذلك في الماضي قولُكَ في «وَصَلَ»: «وُصِلَ» وفي المضارع قولُكَ في «يَنْتَحي»: «يُنْتَحى».

٢٤٥ ـ والثَّاني التَّاليَ تا المُطاوَعَهْ كـالأَوَّلِ اجْـعَـلْـهُ بِـلا مُـنـازَعَـهْ[1]

٢٤٦ ـ وَثالِثَ الّذي بِهَمْزِ الوَصْلِ كـالأَوَّلِ اجْـعَـلَـنَّـهُ كـاسْـتُـحْـلـي[2]

إذا كان الفِعلُ المبنيُّ للمفعولِ مفتتَحاً بتاءِ المطاوَعةِ، **ضُمَّ أوَّلُه وثانيه**، وذلك كقولك في «تَدَحْرَجَ»: «تُدُحرِجَ» وفي «تكَسَّر»: «تُكُسِّر» وفي «تَغافَلَ»: «تُغوفِلَ».

وإنْ كانَ مُفتتحاً بهمزة وَصْل **ضُمَّ أوَّلُه وثالثهُ**، ذلك كقولك في «اسْتَحْلَى»: «اسْتُحْلِيَ» وفي «اقْتَدَرَ»: «اقْتُدِرَ» وفي «انْطَلَقَ»: «انْطُلِقَ».

٢٤٧ ـ واكْسِرْ أو اشْمِمْ «فا» ثُلاثيٍّ أُعِلْ عَيْناً وَضَمٌّ جا كَـ«بوعَ» فاحْتُمِلْ[3]

---

(١) «والثاني» مفعول أول لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: واجعل الثاني «التالي» نعت للثاني «تا» قصر للضرورة مفعول به للتالي، وفاعله ضمير مستتر فيه، وتا مضاف، و«المطاوعة» مضاف إليه «كالأول» جار ومجرور في موضع المفعول الثاني لاجعل الآتي «اجعله» اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول «بلا منازعة» الباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى غير مجرور محلًّا بالباء، وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية، والجار والمجرور متعلق باجعل، ولا مضاف، ومنازعة: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية، وسكن لأجل الوقف.

(٢) «وثالث» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، وثالث مضاف، و«الذي» مضاف إليه «بهمز» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الذي، وهمز مضاف، و«الوصل» مضاف إليه «كالأول» جار ومجرور في موضع المفعول الثاني لاجعل مقدماً عليه «اجعلنه» اجعل: فعل أمر، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول «كاستحلي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف على النحو الذي سبق مراراً.

(٣) «واكسر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو اشمم» مثله، والجملة معطوفة على الجملة السابقة «فا» مفعول به تنازعه العاملان، وفا مضاف، و«ثلاثي» مضاف إليه «أعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثلاثي، والجملة في محل جر نعت لثلاثي «عيناً» تمييز «وضم» مبتدأ «جا» أصله جاء، وقصره للضرورة: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ضم، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «كبوع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال «فاحتمل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ضم».

إذا كان الفعلُ المبنيُّ للمفعول ثلاثيًّا مُعْتَلَّ العينِ، فقد سُمِعَ في فائه ثلاثَةُ أَوْجُهٍ:

(١) إخلاصُ الكَسْرِ، نحوُ: «قيلَ، وَبِيعَ» ومنه قولُه: [الرجز]

ش١٥٤ ـ حيكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إذْ تُحاكُ   تَـخْـتَـبِـطُ الـشَّـوْكَ وَلا تُـشَـاكُ[١]

(٢) وإخلاصُ الضمِّ، نحو: «قولَ، وَبوعَ» ومنه قولُه: [الرجز]

ش١٥٥ ـ لَيْتَ وَهَلْ يَنْفعُ شَيْئاً لَيْتُ   لَـيْـتَ شَـبـابـاً بـوعَ فـاشْـتَـرَيْـتُ[٢]

---

(١) البيت لراجز لم يعينوه.

اللغة: «حيكت» نُسجت، وتقول: حاك الثوب يحوكه حوكًا وحياكة «نيرين» تثنية نير، بكسر النون بعدها ياء مثناة، وهو علم الثوب أو لحمته، فإذا نسج الثوب على نيرين فذلك أصفق له وأبقى، وإذا أرادوا أن يصفوا ثوبًا بالمتانة والإحكام قالوا: هذا ثوب ذو نيرين، وقد قالوا من ذلك أيضًا: هذا رجل ذو نيرين، وهذا رأي ذو نيرين، وهذه حرب ذات نيرين، يريدون أنها شديدة، وقالوا: هذا ثوب منير ـ على زنة معظم ـ إذا كان منسوجًا على نيرين، وقد رُوي في موضع هذه العبارة: «حوكت على نولين» ونولين: مثنى نول، بفتح النون وسكون الواو، وهو اسم للخشبة التي يلف عليها الحائك الشقة حين يريد نسجها «تختبط الشوك» تضربه بعنف «ولا تشاك» لا يدخل فيها الشوك ولا يضرها.

المعنى: وصف ملفحة أو حلة بأنها محكمة النسج تامة الصفاقة، وأنها إذا اصطدمت بالشوك لم يؤذها ولم يعلق بها.

الإعراب: «**حيكت**» حيك: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «**على نيرين**» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في حيكت «**إذ**» ظرف للزمان الماضي مبني على السكون في محل نصب يتعلق بحيك، وجملة «**تحاك**» ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر بإضافة «إذ» إليها «**تختبط**» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «**الشوك**» مفعول به لتختبط «**ولا**» نافية «**تشاك**» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي.

الشاهد فيه: قوله: «حيكت» حيث إنه فعل ثلاثي معتل العين، فلما بناه للمجهول أخلص كسر فائه، ويروى: «حوكت على نيرين» بالواو ساكنة، وعلى هذا يكون شاهدًا للوجه الثاني، وهو إخلاص ضم الفاء.

(٢) ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت في زياداته أبياتًا منها هذا البيت، وهي قوله:

يَـا قَـومِ قَـدْ حَـوقَـلْـتُ أو دَنَـوتُ   وبَـعـضُ حِـيـقَـالِ الـرِّجَـالِ الـمَـوتُ

مَـا لِـي إذا أجـذِبُـهَـا صَـأَيْـتُ   أَكِـبَـرٌ قَـدْ عَـالَـنِـي أم بَـيْـتُ

لَـيْـتَ وهَـل يَـنْـفَـعُ شـيـئًـا لَـيْـتُ   لَيْتَ شَبَابًا . . . .

=

وهي لغة بني دَبيرٍ وبني فَقْعَس، [وهما من فصحاء بني أسد].

(٣) والإشمامُ: وهو الإتيانُ بالفاء بحركةٍ بَيْنَ الضمِّ والكسرِ، ولا يظهرُ ذلك إلَّا في اللَّفظِ، ولا يظهرُ في الخَطِّ، وقد قُرِئَ في السبعة قولُه تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ [هود: ٤٤] بالإشمامِ في «قيلَ، وَغِيضَ»(1).

= وقد روى أبو علي القالي في أماليه (١/ ٢٠) البيتين السابقين على بيت الشاهد، ولم ينسبهما، وقال أبو عبيد البكري في «التنبيه» (٩٧): «هذا راجز يصف جذبه للدلو» اهـ. ولم يعينه أيضًا.

اللغة: «حوقلت» ضعفت وأصابني الكبر «دنوت» قربت «حيقال» هو مصدر حوقل «أجذبها» أراد: أنزع الدلو من البئر «صأيت» صِحْت، مأخوذ من قولهم: صأى الفرخ؛ إذا صاح صياحًا ضعيفًا، وأراد بذلك أنينه من ثقل الدلو عليه «قد عالني» غلبني وقهرني وأعجزني، وفي رواية أبي علي القالي: أَكِبَرٌ غيرني. . . . «أم بيت» يريد: أم زوجة، وذلك لأن العزب أقوى وأشد «ينفع شيئًا ليت» قد قصد لفظ ليت هذه فصيَّرها اسمًا وأعربها وجعلها فاعلاً، ومثل هذا ـ في «ليت» ـ قول الشاعر:

لَـيْـتَ شِـعْـرِي وأيـنَ مِـنِّـيَ لَـيـتٌ ... إنَّ لَـيـتًـا وإنَّ لَـوًّا عَـنَـاءُ

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

لـيـتَ شِـعْـرِي وهَـل يَـرُدَّنَّ لَـيـتٌ ... هَـلْ لِـهَـذَا عِـنـدَ الـرَّبـابِ جَـزَاءُ

وقول الآخَر:

لَـيْـتَ شِـعْـرِي مُـسافِـرُ بنَ أبي عَـمـ ... ـرٍو ولَـيـتٌ يَـقُـولُـهَـا الـمَـحـزونُ

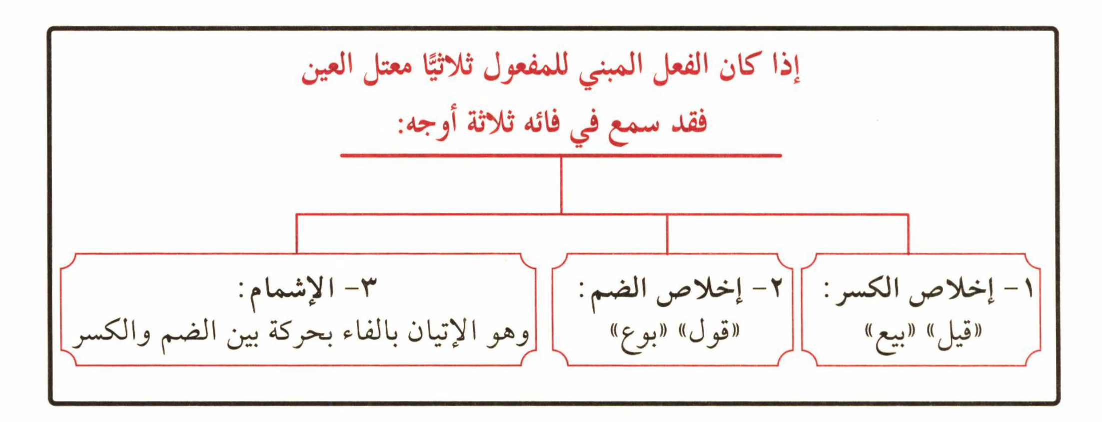
ونظيره ـ في «لو» إذا قصد لفظها وجعلت اسمًا ـ ما جاء في البيت الأول وفي قول الآخر:

أُلَامُ عَـلَـى لَـوٍّ ولـو كُـنـتُ عَـالِـمًـا ... بـأذنَـابِ لَـوٍّ لَـمْ تَـفُـتْـنـي أوَائِـلُـهْ

الإعراب: «**ليت**» حرف تمن ونصب «**وهل**» حرف استفهام المقصود منه النفي «**ينفع**» فعل مضارع «**شيئاً**» مفعول به لينفع «**ليت**» قصد لفظه: فاعل ينفع، والجملة لا محل لها معترضة «**ليت**» حرف تمنٍّ مؤكد للأول «**شباباً**» اسم ليت الأول «**بوع**» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على شباب، والجملة في محل رفع خبر ليت الأول «**فاشتريت**» فعل وفاعل، والجملة معطوفة بالفاء على جملة بوع.

الشاهد فيه: قوله: «بوع» فإنه فعل ثلاثي معتل العين، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب، منهم من حكى الشارح، ومنهم بعض بني تميم، ومنهم ضبة، وحكيت عن هذيل.

(1) قال في «النشر» ٢/ ١٥٩: واختلفوا في ﴿قِيلَ﴾ و﴿وَغِيضَ﴾ و﴿وَجِاْىٓءَ﴾ و﴿وَحِيلَ﴾ و﴿وَسِيقَ﴾ و﴿سِيٓءَ﴾ و﴿سِيٓئَتْ﴾ فقرأ الكسائي وهشام ورُويس بإشمام الضم كسر أوائلهن، ووافقهم ابن ذكوان في ﴿وَحِيلَ﴾ و﴿وَسِيقَ﴾ و﴿سِيٓءَ﴾ و﴿سِيٓئَتْ﴾، ووافقهم المدنيان [نافع وأبو جعفر] في ﴿سِيٓءَ﴾ و﴿سِيٓئَتْ﴾ فقط. والباقون بإخلاص الكسر.



٢٤٨ ـ وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ ... وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبْ[١]

إذا أُسندَ الفعلُ الثلاثيُّ المعتلُّ العينِ بعدَ بنائه للمفعولِ إلى ضميرِ متكلِّم أو مخاطَبٍ أو غائبٍ[2]، فإما أنْ يكونَ واويًّا، أو يائيًّا.

فإنْ كانَ واويًّا، نحوُ: «سامَ» مِنَ السَّوْمِ، وَجَبَ عندَ المصنِّفِ كسرُ الفاءِ أو الإشمامُ، فتقول: «سِمْتُ»، [ولا يجوزُ الضمُّ، فلا تقول: «سُمْتُ»]، لئلا يلتبِسَ بفعلِ الفاعل، فإنَّه بالضمِّ ليس إلَّا، نحو: «سُمْتُ العَبْدَ».

وإنْ كانَ يائيًّا، نحو: «باعَ» من البَيعِ، وَجَبَ عندَ المصنِّفِ أيضاً ضَمُّه أو الإشمامُ، فتقول: «بُعْتَ يا عَبْدُ» ولا يجوزُ الكسرُ، فلا تقولُ: «بِعْتَ»، لئلا يلتبسَ بفعلِ الفاعلِ، فإنَّه بالكسرِ فقط، نحو: «بِعْتُ الثَّوبَ».

وهذا معنى قولِه: «**وَإِنْ بِشَكْلٍ خيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ**» أي: وإن خِيفَ اللَّبسُ في شَكْلٍ من الأَشْكالِ السابقة ـ أعني الضَّمَّ والكَسرَ والإشمامَ ـ عُدِلَ عنه إلى شَكْلٍ غيرِه لا لَبْسَ معه.

---

(١) «وإن» شرطية «بشكل» جار ومجرور متعلق بخيف «خيف» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط «لبس» نائب فاعل خيف «يجتنب» فعل مضارع مبني للمجهول جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شكل «وما» اسم موصول: مبتدأ «لباع» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة «قد» حرف تقليل «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «لنحو» جار ومجرور متعلق بيرى، ونحو مضاف، و«حب» قصد لفظه: مضاف إليه.

(2) يقع الالتباس بالنسبة للفعل الغائب عند الإسناد إلى نون النسوة.

هذا ما ذكرَه المصنِّفُ، والذي ذكرَه غيرُه أنَّ الكسرَ في الواويِّ والضمَّ في اليائيِّ والإشمامَ هو المختارُ، ولكنْ لا يجبُ ذلك، بَلْ يجوزُ الضمُّ في الواوي، والكسرُ في اليائيِّ[1].

وقوله: «**وَما لِباعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبّ**» معناه أنَّ الذي ثَبَتَ لفاء «باع» من جواز الضمِّ والكسرِ والإشمامِ يَثْبُتُ لفاءِ المضاعف، نحو: «حَبَّ»، فتقول: «حُبَّ»، و«حِبَّ» وإنْ شِئْتَ أشْمَمْتَ[2].

٢٤٩ ـ وَما لِفا باعَ لِما العَيْنُ تَلي في اخْتارَ وانْقادَ وَشِبْهٍ يَنْجلي[٣]

أي: يَثْبُتُ ـ عندَ البناء للمفعول ـ لِما تَليه العَيْنُ مِنْ كلِّ فعلٍ يكونُ على وَزْنِ «افْتَعَل» أو «انْفَعَل» ـ وهو مُعتلُّ العينِ ـ ما يثبتُ لفاءِ «باع»[4] مِنْ جوازِ الكسرِ والضمِّ والإشمام، وذلك نحو: «اخْتارَ، وانْقادَ» وشبههما، فيجوزُ في التاءِ والقافِ ثلاثةُ أوجهٍ: الضمُّ،

---

(1) ذكر ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢/٥٨ . ٥٩ أن ما ادعاه ابن مالك من هذا الوجوب قد جعلته المغاربةُ مرجوحاً لا ممنوعاً. ولم يلتفت سيبويه [«الكتاب» ٤/٣٣٩ وما بعدها] للإلباس؛ لحصوله في نحو «مختار» و«تُضَارّ».

(2) أوجب الجمهور ضمّ فاء الثلاثي المضعّف عند بنائه للمجهول.
ويرى بعض الكوفيين جواز الكسر، ويراه ابن هشامٍ الحقَّ، وذكر أنه لغةُ بني ضبّة، وبعض تميم. «أوضح المسالك» ٢/٥٩.
وقد قرأ علقمة النخعي، ويحيى بن وثاب، والأعمش: ﴿(هذه بضاعتنا رِدَّت إلينا)﴾ [يوسف: ٦٥] كما في «البحر المحيط» ٥/٣٢١.
والإشمام منقول كذلك عن المهاباذي الضَّرير تلميذ عبد القاهر الجرجاني.

(٣) «وما» اسم موصول مبتدأ «لفا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة، وفا مضاف، و«باع» قصد لفظه: مضاف إليه «لما» اللام جارة، وما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «العين» مبتدأ، وجملة «تلي» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة هذا المبتدأ وخبره لا محل لها صلة «ما» المجرورة باللام «في اختار» جار ومجرور متعلق بتلي «وانقاد، وشبه» معطوفان على اختار «ينجلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شبه، والجملة في محل جر نعت لشبه.

(4) وخالف في ذلك ابن عذرة الأنصاري. كما ذكر في «أوضح المسالك» ٢/٥٨.

نحو: «اخْتورَ»، و«انْقودَ» والكَسْرُ، نحو: «اخْتيرَ»، و«انْقيدَ» والإشمامُ، وَتُحَرَّكُ الهمزةُ بمثل حركة التاءِ والقافِ.

٢٥٠ ـ وَقابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ اوْ مِنْ مَصْدَرِ أَوْ حَـرْفِ جَـرٍّ بِـنِـيـابَـةٍ حَـرِي[١]

تقدَّمَ أن الفعل إذا بُنِيَ لِما لم يُسَمَّ فاعلُه، أُقيمَ المفعولُ به مُقامَ الفاعل، **وأشارَ في هذا البيتِ إلى أنَّه إذا لم يوجَدِ المفعولُ به، أُقيم الظرفُ أو المصدرُ أو الجارُّ والمجرورُ مُقامَهُ**، وَشَرَطَ في كلِّ [واحدٍ] منها أنْ يكونَ قابلاً للنيابة، أي: صالحاً لها، واحترز بذلك مما لا يَصلحُ للنيابةِ، كالظَّرفِ الذي لا يتصرَّفُ[2]، والمراد به: ما لزم النَّصْبَ على الظَّرفيةِ[٣]، نحو: «سَحَرَ» إذا أُريدَ به سَحَرُ يومٍ بعينه، ونحوُ: «عندَك» فلا تقول: «جُلِسَ عندَك» ولا «رُكِبَ سَحَرُ»، لئلا تُخرجَهما عما استقرَّ لَهما في لسانِ العرَبِ من لزوم النَّصبِ، وكالمصادر الَّتي لا تتصرَّفُ، نحو: «معاذَ الله» فلا يجوزُ رفع «معاذ الله»؛ لما تَقَدَّم في الظَّرفِ، وكذلك ما لا فائدةَ فيه من الظَّرفِ والمصدرِ [والجارِّ والمجرورِ]، فلا تقولُ: «سيرَ وَقْتٌ» ولا «ضُرِبَ ضَرْبٌ» ولا «جُلِسَ في دارٍ» لأنه لا فائدة في ذلك.

---

(١) «**وقابل**» مبتدأ، وخبره قوله: «حري» في آخر البيت «**من ظرف**» جار ومجرور متعلق بقابل «**أو من مصدر**» معطوف على الجار والمجرور السابق «**أو حرف جر**» معطوف على «مصدر» ومضاف إليه «**بنيابة**» جار ومجرور متعلق بحري «**حري**» خبر المبتدأ الذي هو قابل في أول البيت كما ذكرنا من قبل.

(2) ومما لا يصلح للنيابة كذلك: الحال، والمفعول معه، والمستثنى، والتمييز، والمفعول لأجله.

(٣) **الظروف على ثلاثة أنواع:**

النوع الأول: ما يلزم النصب على الظرفية، ولا يفارقها أصلاً ولا إلى الجر بمن، وذلك مثل: قط، وعَوْضُ، وإذا، وسَحَر.

والنوع الثاني: ما يلزم أحد أمرين: النصب على الظرفية، والجر بمن، وذلك مثل: عند، وثَمَّ، بفتح الثاء. وهذان النوعان يقال لكلٍّ منهما: «ظرف غير متصرف»، والفرق بينهما ما علمت.

والنوع الثالث: ما يخرج عن النَّصبِ على الظرفية وعن الجر بمن إلى التأثر بالعوامل المختلفة: كزمن، ووقت، وساعة، ويوم، ودهر، وحين؛ وهذا هو الظرف المتصرف.

ومثالُ القابل من كلٍّ منها قولُكَ: «سيرَ يَومُ الجمُعَةِ، وضُرِبَ ضَرْبٌ شَديدٌ، ومُرَّ بزيدٍ»(1)(2).

٢٥١ ـ وَلا يَنوبُ بَعْضُ هذي إنْ وُجِدْ في اللَّفْظِ مَفْعولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ(٣)

مَذْهَبُ البصريين إلا الأخْفَشَ أنه إذا وُجِدَ بعدَ الفعلِ المبنيِّ لِما لم يُسَمَّ فاعِلُه مفعولٌ به ومَصدَرٌ وَظَرفٌ وجارٌّ ومجرورٌ، تعيَّن إقامةُ المفعولِ به مُقامَ الفاعِلِ، فتقول: ضُرِبَ زيدٌ

---

(١) حاصل الذي أومأ إليه الشارح في هذه المسألة أنه **يشترط في صحة جواز إنابة كل واحد من الظرف والمصدر شرطان: أحدهما:** أن يكون كل منهما متصرفًا، **وثانيهما:** أن يكون كل واحد منهما مختصًّا؛ فإن فقد أحدهما واحدًا من هذين الشرطين لم تصح نيابته.

فالمتصرف من الظروف هو ما يخرج عن النصب على الظرفية والجر بمن إلى التأثر بالعوامل، كما علمت مما أوضحناه لك قريبًا.

وأما المتصرف من المصادر، فهو ما يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثر بالعوامل المختلفة، وذلك كضرب وقتل، وما لا يخرج من المصدر عن النصب على المصدرية، كمعاذ الله، فإنه مصدر غير متصرف لا يقع إلا منصوبًا على المفعولية المطلقة.

وأما المختص من الظروف، فهو ما خُصَّ بإضافةٍ أو وصفٍ أو نحوهما.

وأما المختص من المصادر، فهو ما كان دالًّا على العدد أو على النوع، أما نحو: «ضُرب ضَرْبٌ» فهو غير مختص، ولا يجوز نيابته عن الفاعل.

ويشترط في نيابة الجارِّ والمجرور ثلاثة شروط: أولها: أن يكون مختصًّا؛ بأن يكون المجرور معرفة أو نحوها. **وثانيها:** ألا يكون حرف الجر ملازمًا لطريقة واحدة، كمذ ومنذ الملازمين لجر الزمان، وكحروف القسم الملازمة لجر المقسم به. **وثالثها:** ألا يكون حرف الجر دالًّا على التعليل، كاللام والباء ومن، إذا استعملت إحداها في الدلالة على التعليل، ولهذا امتنعت نيابة المفعول لأجله.

(2) سُمِعَتْ عن العرب أفعالٌ مبنيةٌ للمعلوم ملازمةٌ صيغة المبنيّ للمجهول، منها: «دُهِش» و«عُنِيَ» و«شُغِفَ» و«هُزِل»، و«جُنّ» وغيرُها.

ومن المضارع «يُولَعُ» و«يُهرَع». وهي عند الإعراب تُعرَب مبنيّة للمعلوم ومرفوعُها فاعلٌ لها.

(٣) «**ولا**» نافية «**ينوب**» فعل مضارع «**بعض**» فاعل ينوب، وبعض مضاف، واسم الإشارة في «**هذي**» مضاف إليه «**إن**» شرطية «**وجد**» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط «**في اللفظ**» جار ومجرور متعلق بوجد «**مفعول**» نائب فاعل لوجد «**به**» متعلق بمفعول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن وجد في اللفظ مفعول به فلا ينوب بعض هذه الأشياء «**وقد**» حرف تقليل «**يرد**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نيابة بعض هذه الأشياء مناب الفاعل مع وجود المفعول به في اللفظ المستفاد من قوله: «ولا ينوب... إلخ».

ضَرباً شديداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ في دارِهِ، ولا يجوزُ إقامةُ غيرهِ مُقامَهُ مع وجودِهِ، وما وردَ من ذلك شاذٌّ أو مُؤَوَّل.

ومَذْهَبُ الكوفيين(1) أنَّه يجوزُ إقامَةُ غيرِهِ وهو موجودٌ، تَقدَّمَ أو تأخَّرَ، فتقول: «ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ زيداً، وضرب زيداً ضربٌ شديدٌ»، وكذلك في الباقي، واسْتَدَلُّوا لذلك بقراءة أبي جعفر: ﴿لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانوا يَكْسِبونَ﴾ [الجاثية: ١٤](2) وقولِ الشاعر: [الرجز]

ش١٥٦ ـ لَمْ يُعْنَ بِالعَلْياءِ إلَّا سَيِّداً ... وَلا شَفَى ذا الغَيِّ إلَّا ذوُ هُدَى(٣)

---

(1) وهو قول المصنف؛ لقوله: «وقد يَرِدْ».
وصرّح به في «التسهيل»؛ كما في «المساعد على تسهيل الفوائد» **١/ ٣٩٨**.

(2) ينظر «النشر في القراءات العشر» **٢/ ٢٨٣**.

(٣) نسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت هذا البيت في زيادات الديوان لا في أصله، وقبله قوله:

وقَدْ كَفَى مِنْ بَدئِهِ ما قَدْ بَدَا ... وإنْ ثَنَى فِي العَوْدِ كَانَ أحمَدَا

اللغة: «بدئه» مبتدأُ أمرِه وأول شأنه «بدا» ظهر «ثنى» عاد، تقول: ثنى يثني، بوزن رمى يرمي، وأصل معناه جمع طرفي الحبل فصيَّر ما كان واحدًا اثنين «كان أحمدا» مأخوذ من قولهم: عود أحمد، يريدون أنه محمود «يعن» فعل مضارع ماضيه عني، وهو من الأفعال الملازمة للبناء للمفعول، ومعناه على هذا: أولع، أو اهتم، تقول: عني فلان بحاجتي وهو معنيٌّ بها؛ إذا كان قد أولع بقضائها واهتم لها «العلياء» هي خصال المجد التي تورث صاحبها سموًّا ورفعة قدر «شفى» أبرأ، وأراد به ههنا هدى مجازًا «الغي» الجري مع هوى النفس والتمادي في الأخذ بما يوبقها ويهلكها «هدى» بضم الهاء: وهو الرشاد وإصابة الجادة.

المعنى: لم يشتغل بمعالي الأمور ولم يولع بخصال المجد إلا أصحاب السيادة والطموح، ولم يشفِ ذوي النفوس المريضة والأهواء المتأصِّلة من دائهم الذي أصيبت به نفوسهم إلا ذوو الهداية والرشد.

الإعراب: «**لم**» حرف نفي وجزم وقلب «**يعن**» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الألف، والفتحة قبلها دليل عليها «**بالعلياء**» جار ومجرور نائب عن الفاعل «**إلا**» أداة استثناء ملغاة «**سيدًا**» مفعول به ليعن «**ولا**» الواو عاطفة، ولا: نافية «**شفى**» فعل ماض «**ذا**» مفعول به لشفى مقدم على الفاعل، وذا مضاف، و«**الغي**» مضاف إليه «**إلا**» أداة استثناء ملغاة «**ذو**» فاعل شفى، وذو مضاف، و«**هدى**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «لم يعنَ بالعلياء إلا سيدًا» حيث ناب الجار والمجرور ـ وهو قوله: «بالعلياء» ـ عن الفاعل مع وجود المفعول به في الكلام، وهو قوله: «سيدًا».

والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور ولم ينب المفعول به، أنه جاء بالمفعول به منصوبًا، ولو أنه أنابه لرفعه؛ فكان يقول: لم يعن بالعلياء إلا سيد، والداعي لذلك أن القوافي كلها منصوبة، فاضطراره لتوافق القوافي هو الذي دعاه وألجأه إلى ذلك. =

وَمَذْهَبُ الأخْفَشِ أنَّه إذا تقدَّمَ غيرُ المفعولِ به علَيه، جازَ إقامَةُ كلٍّ [واحِدٍ] منهما، فتقول: ضُرِبَ في الدار زيداً، وضُرِبَ في الدار زيدٌ، وإنْ لم يتقدَّم، تعيَّن إقامَةُ المفعولِ به، نحو: «ضُرِبَ زيدٌ في الدَّارِ»، فلا يجوزُ: «ضُرِبَ زيداً في الدَّارِ».

٢٥٢ ـ وَبِاتِّفاقٍ قَدْ يَنوبُ الثَّانِ منْ بـابِ «كَسَا» فيما التِباسُهُ أُمِنْ[١]

إذا بُنيَ الفعلُ المتعدِّي إلى مفعولين لِما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، فإما أنْ يكونَ من باب «أعْطى»، أو من باب «ظَنَّ»[٢].

= ومثل هذا البيت قول الراجز:

وإنَّمَا يُرضِي المُنِيبُ رَبَّهُ مَا دامَ مَعنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ

ومحل الاستشهاد في قوله: «معنيًّا بذكر قَلْبَه» حيثُ أناب الجار والمجرور ـ وهو قوله: «بذكرٍ» ـ عن الفاعل، مع وجود المفعول به في الكلام، وهو قوله: «قلبه» بدليل أنه أتى بالمفعول به منصوبًا بعد ذلك كما هو ظاهر.

والبيتان حجة للكوفيين والأخفش جميعًا؛ لأن النائب عن الفاعل في البيتين متقدم في كل واحد منهما عن المفعول به، والبصريون يرون ذلك من الضرورة الشعرية.

(١) «وباتفاق» الواو للاستئناف، باتفاق: جار ومجرور متعلق بينوب الآتي «قد» حرف تقليل «ينوب» فعل مضارع «الثان» فاعل ينوب «من باب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثاني، وباب مضاف، و«كسا» قصد لفظه: مضاف إليه «فيما» جار ومجرور متعلق بينوب «التباسه» التباس: مبتدأ، والتباس مضاف، والهاء مضاف إليه «أمن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التباس، والجملة من أمن ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة «ما» المجرورة محلًا بفي.

(٢) قد ينصب فعل من الأفعال مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، نحو: ظننت زيدًا قائمًا، وعلمت أخاك مسافرًا، ولا ينصب المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر إلا ظن وأخواتها، وهذا هو مراد الشارح هنا بقوله: «باب ظن»، وهو أيضًا مراد الناظم بقوله: «في باب ظن وأرى» لأن «أرى» تنصب ثلاثة مفاعيل أصل الثاني والثالث منها مبتدأ وخبر، على ما علمت.

وقد ينصب فعل من الأفعال مفعولين، وهذا على نوعين؛ لأنه إما أن يكون نصبه لأحدهما على نزع الخافض، كما في قولك: اخترت الرجال محمدًا، وكما في قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥] الأصل: اخترت من الرجال محمدًا، واختار موسى من قومه سبعين رجلاً، وإما أن يكون نصبه للمفعولين لأنه من طبيعته متعد إلى اثنين، وذلك نحو قولك: منحت الفقير درهمًا، وأعطيت إبراهيم دينارًا، وكسوت محمدًا جبة. =

فإنْ كانَ من بابِ «أعْطَى» ـ وهو المرادُ بهذا البيت ـ فذَكَرَ المصنِّفُ أنه يجوزُ إقامةُ الأوَّلِ منهما، وكذلك الثاني بالاتفاق، فتقول: «كُسِيَ زيدٌ جبَّةً، وَأُعْطِيَ عَمْرٌو درهَماً»، وإنْ شِئْتَ أقمت الثاني، فتقول: «أُعْطِيَ عمراً درهمٌ، وكُسيَ زيداً جُبَّةٌ».

هذا إن لم يحصل لَبْسٌ بإقامة الثاني، فإذا حَصَلَ لَبْسٌ وجب إقامةُ الأولِ، [وذلك نحو: «أعْطَيْتُ زيداً عَمراً» فتتعين إقامةُ الأولِ]، فتقول: «أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْراً» ولا يجوزُ إقامة الثاني حينئذٍ؛ لئلَّا يحصل لَبْسٌ، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يصلحُ أنْ يكونَ آخذاً، بخلاف الأوَّلِ.

ونَقَلَ المصنِّفُ الاتفاقَ على أنَّ الثاني من هذا الباب يجوزُ إقامَتُهُ عندَ أمْنِ اللَّبْسِ، فإنْ عَنَى به أنه اتفاقٌ من جهة النَّحْويين كلِّهم، فليسَ بجيِّدٍ[1]؛ لأنَّ مذهبَ الكوفيين أنَّه إذا كانَ الأوَّلُ معرفةً والثاني نكرةً، تعيَّن إقامةُ الأوَّلِ[2]، فتقول: «أُعْطِيَ زيدٌ دِرْهَماً»، ولا يجوز عندهم إقامة الثاني، فلا تقولُ: «أُعطِيَ دِرْهَمٌ زيداً».

٢٥٣ ـ في بابِ «ظَنَّ وَأَرَى» المَنْعُ اشْتَهَرْ ... وَلا أَرَى مَنْعاً إذا القَصْدُ ظَهَرْ[٣]

يَعني أنَّه إذا كانَ الفعل متعدياً إلى مفعولين الثاني منهما خَبَرٌ في الأصل، كظنَّ وأخواتها، أو كان متعدِّياً إلى ثلاثة مفاعيل، كأرَى وأخواتها، فالأشهَرُ عند النَّحْويين أنَّه

= وهذا الضرب الأخير هو مراد الناظم والشارح بباب كسا، فهو كل فعل تعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر وكان تعديه إليهما بنفسه، لا بواسطة حذف حرف الجر من أحدهما وإيصال الفعل إلى المجرور.

(1) هذا في الألفية، لا في غيرها من كتبه، فقد نقل الخلاف وصرّح بنفيه في «شرح التسهيل» وفي «الكافية» كما نقل السيوطي في «البهجة» ص١٥٩.

(2) لكونه فاعلاً في المعنى.

(٣) «في باب» جار ومجرور متعلق باشتهر الآتي، وباب مضاف، و«ظن» قصد لفظه: مضاف إليه «وأرى» معطوف على ظن «المنع» مبتدأ، وجملة «اشتهر» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «ولا» نافية «أرى» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «منعاً» مفعول به لأرى «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «القصد» فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا ظهر القصد، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور في محل جر بإضافة إذا إليها «ظهر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القصد، والجملة من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية.

يجبُ إقامةُ الأوَّلِ، ويمتنعُ إقامةُ الثاني في باب «ظَنَّ»[1]، والثاني والثالث في باب «أَعْلَمَ»، فتقول: «ظُنّ زيدٌ قائماً» ولا يجوزُ «ظُنَّ زيداً قائِمٌ» وتقول: «أُعْلِمَ زيدٌ فَرَسَكَ مُسْرَجاً» ولا يجوزُ إقامةُ الثاني، فلا تقولُ: «أُعْلِمَ زَيْداً فَرَسُكَ مُسْرَجاً» ولا إقامة الثالث، فلا تقول: «أُعْلِمَ زيداً فَرَسَكَ مُسْرَجٌ» ونقلَ ابنُ أبي الرَّبيعِ الاتفاقَ على منعِ إقامةِ الثالث، ونقلَ الاتفاقَ أيضاً ابنُ المصنِّفِ.

وذهبَ قومٌ ـ منهم المصنِّفُ[2] ـ إلى أنَّه لا يتعيَّن إقامةُ الأوَّلِ، لا في باب «ظَنَّ» ولا في باب «أَعْلَمَ» لكن يشترطُ ألَّا يحصلَ لَبْسٌ، فتقول: «ظُنَّ زيداً قائِمٌ، وأُعْلِمَ زيداً فَرَسُكَ مُسْرَجاً»[3].

وأمَّا إقامةُ الثالثِ من بابِ «أَعْلَمَ» فنقل ابن أبي الرَّبيعِ وابنُ المصنِّفِ[4] الاتفاقَ على مَنْعِه، وليس كما زَعَما، فقد نقلَ غيرُهما الخلافَ في ذلك[٥]، فتقول: «أُعْلِمَ زيداً فَرَسَكَ مُسرَجٌ».

فلَو حَصَلَ لَبْسٌ تَعَيَّنَ إقامةُ الأوَّلِ في باب «ظنَّ، وأعلم» فلا تقولُ: «ظُنَّ زيداً عمرٌو» على أنَّ «عمرٌو» هو المفعولُ الثاني، ولا «أُعلِمَ زيداً خالِدٌ مُنطَلِقاً».

٢٥٤ ـ وَما سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقا ... بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقا[٦]

---

(1) وتعليل ذلك كما ذكر السيوطي في «البهجة» ص١٥٩ . ١٦٠ عن الأبدي في «شرح الجزولية»: لأنه مبتدأ، أو أشبهه بالفاعل، فإن مرتبته قبل الثاني؛ لأن مرتبة المبتدأ قبل الخبر، ومرتبة المرفوع قبل المنصوب.

(2) وابن عصفور كما في «البهجة» ص١٦٠، و«شرح الأشموني» ٢/ ٩٩، وزاد ابن طلحة.

(3) وبشرط أن لا يكون الثاني جملة أو شبه جملة كما صرح في «التسهيل». «المساعد» ١/ ٣٩٩.

(4) والخضراوي الأندلسي؛ كما في «شرح المرادي» ٢/ ٦٠٩.

(٥) حاصل الخلاف الذي نقله غيرُهما أن بعضَ النُّحاة أجازَه بشرط ألا يُوقعَ في لبس، كما مثَّل الشارح، وحكاية الخلاف هو ظاهر كلام الناظم في كتابه «التسهيل» بل يمكن أن يكون مما يشير إليه كلامه في الألفية؛ لأن ثالث مفاعيل أعلم هو ثاني مفعولي علم، وقد ذكر اختلاف النحاة في ثاني مفعولي علم.

(٦) **«وما»** اسم موصول: مبتدأ أول **«سوى النائب، مما»** متعلقان بمحذوف صلة «ما» الواقع مبتدأ **«علقا»** علق: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل =

حُكْمُ المفعولِ القائم مَقامَ الفاعل حُكْمُ الفاعل؛ فكما أنه لا يرفع الفعلُ إلا فاعلاً واحداً، كذلك لا يرفعُ الفعلُ إلَّا مفعولاً واحداً[١]؛ فلو كان للفعل معمولانِ فأكثر، أقمتَ واحداً منها مُقامَ الفاعلِ، ونَصَبتَ الباقي؛ فتقول: «أُعطيَ زيدٌ دِرْهماً، وأُعلِمَ زيدٌ عمراً قائماً، وضُرِبَ زيدٌ ضرباً شديداً يومَ الجُمعةِ أمامَ الأمير في دارِه».

= لها صلة ما المجرورة محلًا بمن «بالرافع» متعلق بقوله: علق «النصب» مبتدأ ثانٍ «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وهو «ما» في أول البيت «محققاً» حال من الضمير المستكن في الخبر.

(١) يريد: لا يرفع على أنه نائب فاعل إلا واحد من المفاعيل التي كان الفعل ناصبًا لها وهو مبني للمعلوم.

اشْتِغال العامِلِ عَنِ المَعْمولِ(١)

. . . .

(١) **أركان الاشتغال ثلاثة**: مشغول عنه، وهو الاسم المتقدم، ومشغول، وهو الفعل المتأخر، ومشغول به، وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة، ولكل واحد من هذه الأركان الثلاثة شروط لا بد من بيانها.

فأما شروط المشغول عنه ـ وهو الاسم المتقدم في الكلام ـ فخمسة:

الأول: ألا يكون متعددًا لفظًا ومعنى: بأن يكون واحدًا، نحو: زيدًا ضربته، أو متعددًا في اللفظ دونَ المعنى، نحو: زيدًا وعمرًا ضربتهما؛ لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد؛ فإن تعدد في اللفظ والمعنى، نحو: زيدًا درهمًا أعطيته، لم يصح.

الثاني: أن يكون متقدمًا، فإن تأخر، نحو: ضربته زيدًا، لم يكن من باب الاشتغال، بل إن نصبت زيدًا في هذا المثال، فهو بدل من الضمير، وإن رفعته، فهو مبتدأ خبره الجملة قبله.

الثالث: قبوله الإضمار؛ فلا يصح الاشتغال عن الحال والتمييز، ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر كـ«حتى».

الرابع: كونه مفتقرًا لما بعده، فنحو «جاءك زيد فأكرمه» ليس من باب الاشتغال؛ لكون الاسم مكتفيًا بالعامل المتقدم عليه.

الخامس: كونه صالحًا للابتداء به، بألا يكون نكرة محضة؛ فنحو قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧] ليس من باب الاشتغال، بل (رهبانية) معطوف على ما قبله بالواو، وجملة (ابتدعوها) صفة.

وأما الشروط التي يجب تحققها في المشغول ـ وهو الفعل الواقع بعد الاسم ـ فاثنان:

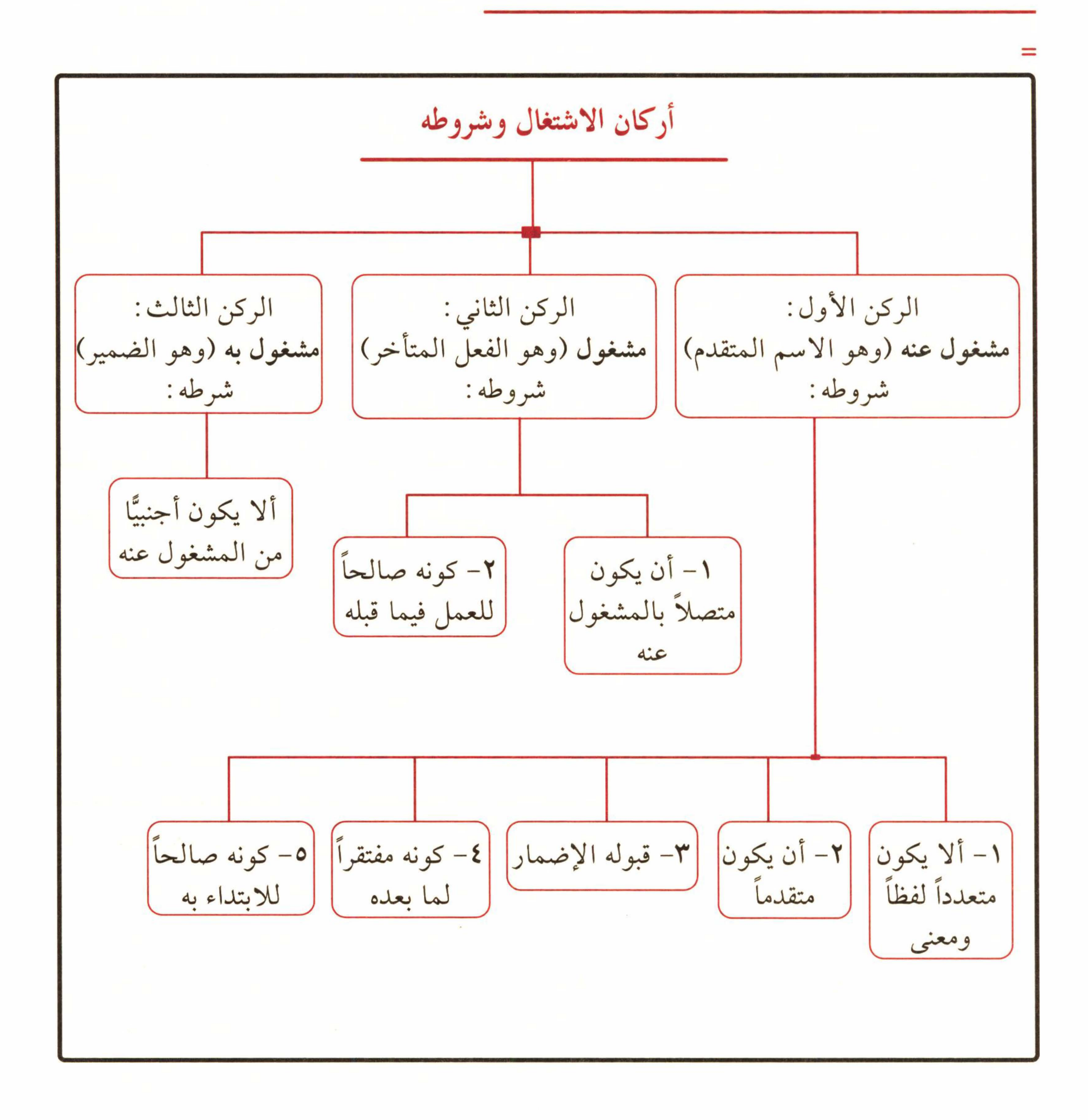
الأول: أن يكون متصلاً بالمشغول عنه، فإن انفصل منه بفاصل لا يكون لما بعده عمل فيما قبله، كأدوات الشرط وأدوات الاستفهام ونحوهما، لم يكن من باب الاشتغال، وسيأتي توضيح هذا الشرط في الشرح.

الثاني: كونه صالحًا للعمل فيما قبله، بأن يكون فعلاً متصرفًا، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، فإن كان حرفًا، او اسم فعل، أو صفة مشبهة، أو فعلاً جامدًا كفعل التعجب ـ وكل هذه العوامل لضعفها لا تعمل فيما تقدم عليها ـ لم يصح.

وأما الذي يجب تحققه في المشغول به ـ وهو الضمير ـ فشرط واحد، وهو: ألا يكون أجنبيًا من المشغول عنه؛ فيصحُّ أن يكونَ ضمير المشغول عنه، نحو: زيدًا ضربته، أو مررت به، ويصحُّ أنْ يكون اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضمير المشغول عنه، نحو: زيدًا ضربتُ أخاه، أو مرَرْتُ بغلامِه. =

٢٥٥ ـ إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سابقٍ فِعْلاً شَغَلْ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ المَحَلْ[١]

=



(١) «إن» شرطية «مضمر» فاعل لفعل محذوف يفسره بما بعده، والتقدير: إن شغل مضمر، ومضمر مضاف، و«اسم» مضاف إليه «سابق» نعت لاسم «فعلاً» مفعول به لشغل مقدم عليه «شغل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر «عنه، بنصب» متعلقان بشغل، ونصب مضاف، ولفظ من «لفظه» مضاف إليه، من إضافة المصدر لمفعوله، ولفظ مضاف، والهاء مضاف إليه «أو» حرف عطف «المحل» معطوف على لفظ.

٢٥٦ ـ فالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرا حَتْماً موافِقٍ لِما قَدْ أُظْهِرا[١]

الاشتغالُ: أنْ يتقدَّم اسمٌ ويتأخَّرُ عنه فعلٌ[2] قد عَمِلَ في ضميرِ ذلك الاسمِ أو في سَبَبِيِّهِ، وهو المضافُ إلى ضميرِ الاسمِ السَّابق[3]. فمثالُ المشتغل بالضَّمير «زيداً ضَربتُهُ، وزيداً مَررْتُ به» ومثالُ المشتغل بالسببيِّ «زيداً ضَربتُ غلامَهُ» وهذا هو المرادُ بقوله: «إنْ مضمرُ اسم. . إلى آخره» والتقدير: إن شَغَلَ مضمرُ اسمٍ سابقٍ فِعْلاً عن ذلك الاسمِ بنَصْبِ المُضْمَرِ لَفْظاً، نحو: «زيداً ضَربتُهُ» أو بنصبه محلًّا، نحو: «زيداً مَرَرْتُ به» فكلٌّ واحدٍ من «ضربت، ومررت» اشتغل بضمير «زيد» لكن «ضربت» وَصَلَ إلى الضَّميرِ بنفْسِه، و«مَرَرْتُ» وَصَلَ إليه بحرفِ جرٍّ؛ فهو مجرورٌ لفظاً ومنصوبٌ محلًّا، وكلٌّ من «ضربتُ، ومررتُ» لو لم يَشتغلْ بالضميرِ لتَسلَّطَ على «زيد» كما تسلَّط عَلَى الضَّميرِ، فكنتَ تقول: «زيداً ضَرَبتُ» فتنصبُ «زيداً» ويصلُ إليه الفعلُ بنفسه كَما وَصَلَ إلى ضَميرِه، وتقول: «بزيدٍ مرَرْتُ» فيصلُ الفعلُ إلى زيدٍ بالباءِ كَما وَصَلَ إلى ضَميرِه، ويكونُ منصوباً محلًّا كما كانَ الضميرُ.

وقوله: «**فالسابقَ انْصِبْه. . إلى آخرِه**» **معناه** أنه إذا وُجِدَ الاسمُ والفعلُ عَلَى الهيئة المذكورة؛ فيجوزُ لكَ نَصْبُ الاسمِ السَّابقِ[4].

واختلفَ النَّحويون في ناصبه:

فذهبَ الجمهورُ إلى أنَّ ناصبَه فعلٌ مُضْمَر وجوباً؛ [لأنَّه لا يُجمعُ بين المفسَّرِ والمفسِّرِ]،

---

(١) «فالسابق» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: فانصب السابق «انصبه» انصب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «بفعل» جار ومجرور متعلق بانصب، وجملة «أضمر» ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل، في محل جر نعت لفعل «حتماً» مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: حتم ذلك حتماً «موافق» نعت ثان لفعل «لما» جار ومجرور متعلق بموافق «قد» حرف تحقيق، وجملة «أظهرا» ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، لا محل لها من الإعراب صلة «ما» المجرورة محلًّا باللام.

(2) أو شبهُهُ من اسم الفاعل واسم المفعول وصيغة المبالغة فقط لا الصفة المشبهة أو المصدر أو اسم الفعل؛ لأنها لا تصلح للعمل في ما قبلها.

(3) ويسمى الاسم المتقدم «المشغول عنه» والفعل المتأخر «المشغول» وضمير الاسم أو سببيُّه «الشاغل»، وهي أركان الاشتغال الثلاثة.

(4) عبارة الشارح قاصرةٌ، والصواب أن النصب تعتريه الأحوال الثلاثة من الوجوب والجواز والامتناع، كلّ بشرطه على ما سيأتي، والوجه الثاني غير النصب هو الرفع على الابتداء.

ويكونُ الفعلُ المُضْمَرُ موافقاً في المعنى لذلك المُظْهَرِ، وهذا يشملُ ما وافقَ لفظاً ومَعنىً، نحو قولك في «زيداً ضربته»: إن التقدير: «ضَربتُ زيداً ضربتُه» وما وافقَ معنىً دونَ لفظٍ، كقولك في «زيداً مرَرْتُ به»: إنَّ التقدير: «جاوَزْتُ زيداً مَرَرْتُ به»(١) وهذا هو الذي ذكرَه المصنِّفُ.

والمَذْهَبُ الثاني: أنَّه منصوبٌ بالفعلِ المذكورِ بعدَه، وهذا مذهبٌ كوفيٌّ، واختلفَ هؤلاءِ؛ فقال قومٌ: إنه عامِلٌ في الضمير وفي الاسم معاً؛ فإذا قلت: «زيداً ضربتُه» كان «ضَربتُ» ناصباً لـ«زيدٍ» ولِلْهاءِ، ورُدَّ هذا المذهَبُ بأنَّه لا يعملُ عاملٌ واحدٌ في ضميرِ اسمٍ ومُظْهَرِه، وقال قومٌ: هو عامل في الظاهرِ والضميرُ مُلْغىً، ورُدَّ بأنَّ الأسماءَ لا تُلْغَى بعدَ اتِّصالِها بالعواملِ.

٢٥٧ ـ والنَّصْبُ حَتْمٌ إنْ تَلا السَّابِقُ ما ... يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُما(٢)

---

(١) اعلم أن الفعل المشغول قد يكون متعديًا ناصبًا للمشغول به بلا واسطة، وقد يكون لازمًا ناصبًا للمشغول به معنى، وهو في اللفظ مجرور بحرف جر، وعلى كل حال، إما أن يكون المشغول به ضمير الاسم المتقدم، وإما أن يكون سببيَّه؛ فهذه أربعة أحوال:

فيكون تقديرُ العامل في الاسم المتقدِّم المشغول عنه من لفظ العامل المشغول ومعناه في صورة واحدة، وهي أن يجتمع في العامل المشغول شيئان، هما: كونه متعديًا بنفسه، وكونه ناصبًا لضمير الاسم المتقدم، نحو قولك: زيدًا ضربته.

ويكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من معنى العامل المشغول دون لفظه في ثلاث صور:

الأولى: أن يكون العامل في المشغول به لازمًا والمشغول به ضمير الاسم المتقدم، نحو قولك: أزيدًا مررت به؟ فإن التقدير: أجاوزت زيدًا مررت به؟

الثانية: أن يكون العامل لازمًا والمشغول به اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضمير الاسم السابق، نحو قولك: زيدًا مررت بغلامه؛ فإن التقدير: لابست زيدًا مررت بغلامه، ولا تقدِّره: جاوزتُ زيدًا مررتُ بغلامه، كما قدرت في الصورة الأولى؛ لأن المعنى على هذا التقدير هنا غير مستقيم، لأنك لم تجاوز زيدًا ولم تمرر به، وإنما جاوزت غلامه ومررت به، وجاوز من معنى مرَّ وليس من لفظه، كما هو ظاهر.

الثالثة: أن يكون العامل متعديًا، ولكنه نصب اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضمير عائد إلى الاسم السابق، نحو قولك: زيدًا ضربت أخاه، فإن التقدير: أهنت زيدًا ضربت أخاه.

وهكذا تقدر في كل صورة من الصور الثلاث فعلاً ينصب بنفسه ويصح معه المعنى.

(٢) **«والنصب»** مبتدأ **«حتم»** خبر المبتدأ **«إن»** شرطية **«تلا»** فعل ماض، فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف، وتقدير الكلام: إن تلا السابق ما يختص بالفعل فالنصب واجب **«السابق»** فاعل لتلا **«ما»** اسم موصول: =

ذكر النَّحويونَ أنَّ مسائل هذا الباب عَلَى خمسة أقسام، **أحدها**: ما يجبُ فيه النَّصبُ. **والثاني**: ما يجبُ فيه الرَّفعُ. **والثالث**: ما يجوزُ فيه الأمران والنصبُ أرْجَحُ. **والرابع**: ما يجوزُ فيه الأمرانِ والرفعُ أرْجَحُ. **والخامس**: ما يجوز فيه الأمرانِ عَلَى السَّواءِ.

فأشارَ المصنِّفُ إلى القسمِ الأوَّلِ بقوله: «**والنَّصْبُ حَتْم.. إلى آخره**» ومعناهُ أنَّه يجبُ نَصْبُ الاسمِ السابِقِ إذا وَقَعَ بعدَ أداةٍ لا يَليها إلَّا الفعلُ، كأدواتِ الشَّرْطِ(١)، نحو: إنْ، وَحَيْثُما، فتقول: «إنْ زيداً أكرمتَهُ أكرمْكَ، وَحيثُما زيداً تَلْقَه فأكرِمْه» فيجبُ نَصْبُ «زيداً» في المثالين وفيما أشبهَهما، ولا يجوزُ الرفعُ على أنه مبتدأ؛ إذْ لا يقعُ [الاسم] بعدَ هذه الأدواتِ(2)، وأجازَ بعضُهم وُقوعَ الاسمِ بعدَها؛ فلا يمتنعُ عندَه الرَّفْعُ على الابتداءِ(3)، كقول الشاعر: [الكامل]

= مفعول به لقوله: تلا «يختص» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من يختص وفاعله لا محل لها صلة الموصول «بالفعل» جار ومجرور متعلق بيختص «كإن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كإن... إلخ «وحيثما» معطوف على «إن» المقصود لفظها والمجرورة محلًّا بالكاف.

(١) الأدوات التي تختص بالفعل أربعة أنواع:

الأول: أدوات الشرط، كإن وحيثما، نحو ما مثل به الشارح، واعلم أن الاشتغال إنما يقع بعد أداة الشرط في ضرورة الشعر، فأما في النثر، فلا يقع الاشتغال إلا بعد أداتين منها، الأولى: «إن» بشرط أن يكون الفعل المشغول ماضيًا، نحو: إن زيدًا لقيته فأكرمه، والثانية «إذا» مطلقًا، نحو: إذا زيدًا لقيته - أو تلقاه - فأكرمه.

النوع الثاني: أدوات التحضيض، نحو: هلَّا زيدًا أكرمته.

النوع الثالث: أدوات العَرْض، نحو: إلا زيدًا أكرمته.

النوع الرابع: أدوات الاستفهام غير الهمزة، نحو: هل زيدًا أكرمته.

فأما الهمزة فلا تختص بالفعل، بل يجوزُ أنْ تدخل على الأسماء كما يجوزُ أن تدخل على الأفعال، وإن كان دخولها على الأفعال أكثر.

(2) وَلَخَرَجَتْ عما وُضِعتْ له من الاختصاص بالفعل.

وقد رد ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢/ ٦٨ تسوية الناظم بين «إن» و«حيثما» بزعم أن «حيثما» لا يقعُ الاشتغال بعدها إلا في الشعر!

ولكن قصد ابن مالك ظاهرٌ وهو التمثيل بـ«إن» و«حيثما» على الأدوات المختصة بالدخول على الأفعال.

(3) لا يفوتنَّك أن تتمعّن في كلام الشيخ محيي الدين عبد الحميد رحمه الله من ذكر إعراض الشارح عن هذا القول، وتوجيه هذا الرفع على أنه على الفاعلية بفعل محذوف وجوباً.

ش١٥٧ ـ لا تَجْزَعي إنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ فـإذا هَـلَـكْـتُ فَعِـنْـدَ ذَلِـكَ فـاجْـزَعـي[1]

---

(١) هذا البيت ساقط من أكثر النسخ، ولم نشرحه في الطبعة الأولى لهذه العلَّة، وهو من كلمة للنمر بن تولب يجيب فيها امرأته وقد لامته على التبذير، وكان من حديثه أن قوماً نزلوا به في الجاهلية، فنحر لهم أربع قلائص، واشترى لهم زِقَّ خمر، فلامته امرأته على ذلك؛ ففي هذا يقول:

قَـالَـتْ لِـتَـعْـذِلَـنِـي مِـنَ الـلَّـيْـلِ اسـمَـعِ سَـفَـهٌ تَـبَـيُّـتُـكِ الـمَـلامَـةَ فَـاهْـجَـعِـي

لا تَـجْـزَعِـي لِـغَـدٍ وأمْـرُ غَـدٍ لَـهُ أَتَـعَـجَّـلِـيـنَ الـشَّـرَّ مَـا لَـمْ تَـمْـنَـعِـي

قَـامَـتْ تُـبَـكِّـي أنْ سَـبَـأْتُ لِـفـتـيَـةٍ زِقًّـا وَخَـابِـيَـةً بِـعَـوْدٍ مُـقْـطَـعِ

اللغة: «لا تجزعي» لا تحزني، والجزع هو: أن يضعف المرء عن تحمل ما نزل به من بلاء، وهو أيضًا أشد الحزن «منفس» هو المال الكثير، وهو الشيء النفيس الذي يضن أهله به «أهلكته» أذهبته وأفنيته «هلكت» مت.

الإعراب: «**لا**» ناهية «**تجزعي**» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «**إن**» شرطية «**منفس**» فاعل لفعل محذوف هو فعل الشرط، وقوله: «**أهلكته**» جملة من فعل وفاعل ومفعول لا محل لها تفسيرية «**فإذا**» الفاء عاطفة، إذا: ظرفية تضمنت معنى الشرط «**هلكت**» فعل وفاعل وجملتهما في محل جر بإضافة «إذا» إليها «**فعند**» الفاء زائدة، وعند: ظرف متعلق بقوله: «اجزعي» في آخر البيت، وعند مضاف، واسم الإشارة من «**ذلك**» مضاف إليه، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «**فاجزعي**» الفاء واقعة في جواب إذا، وما بعدها فعل أمر، وياء المخاطبة فاعل، والجملة جواب إذا لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «إن منفس» حيث وقع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط التي هي «إن» والأكثر أن يلي هذه الأداة الفعل.

وقبلَ أنْ نقرر لك ما في هذا البيت نخبرك أنه يروى بنصب «منفس» ويروى برفعه.

فأما رواية النصب فهي التي رواها سيبويه وجمهور البصريين (انظر «كتاب» سيبويه ١/ ٦٨، و«مفصل» الزمخشري ١/ ١٤٩ بتحقيقنا) ولا إشكال على هذه الرواية؛ لأن «منفسًا» حينئذ منصوب بفعل محذوف مفسر بفعل من لفظ الفعل المذكور بعده، والتقدير: إن أهلكت منفسًا أهلكته.

والرواية الثانية برفع «منفس» وهي رواية الكوفيين، وأعربوها على أن «منفس» مبتدأ، وجملة «أهلكته» خبره، وهذا هو صريح عبارة الشارح قبل إنشاده البيت، واستدلوا به وبمثله على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد «إن» و«إذا» الشرطيتين، وقالوا: إن الاسم المرفوع بعد هاتين الأداتين مبتدأ، والجملة بعده في محل رفع خبر، ومنهم من يجعل هذا الاسم المرفوع فاعلاً لنفس الفعل المذكور بعده في نحو «إن زيد يزورك فأكرمه» بناء على مذهبهم من جواز تقديم الفاعل على الفعل الرافع له.

فأما البصريون، فلا يسلِّمون أولاً رواية الرفع، ثم يقولون: إنْ صحت هذه الرواية، فإنها لا تدلُّ على جواز وقوع الجمل الاسمية بعد أداة الشرط، ولا تدل على جواز تقدم الفاعل على فعله؛ لأن واحدًا من هذين =

تقديره: «إنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ»[١]، والله أعلم.

٢٥٨ ـ وإنْ تَلا السَّابِقُ ما بالابْتِدا يَخْتَصُّ فالرَّفْعَ التَزِمْهُ أَبَدا[٢]

٢٥٩ ـ كَذا إذا الفِعْلُ تَلا ما لَمْ يَرِدْ ما قَبْلُ مَعْمولاً لِما بَعْدُ وُجِدْ[٣]

أشار بهذين البيتين إلى القسم الثاني، وهو ما يجبُ فيه الرَّفْعُ[٤]، فيجبُ رَفْعُ الاسمِ

= الوجهين غير متعين في إعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط، بل هذا الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، ويقدر المحذوف من لفظ المذكور إن كان الذي بعده قد رفع الضمير على الفاعلية، ومن معنى الفعل المتأخر إن كان قد نصب ضمير الاسم كما في هذا البيت المستشهد به، ومن الأول قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] وهذا هو الراجح، وهو الذي قدره الشارح بعد إنشاد البيت، ثم ارجع إلى ما ذكرناه في باب الفاعل.

(١) هذا التقدير هو تقدير البصريين، ولا يتفق ذكره هنا بهذا الشكل مع ما ذكره الشارح قبل إنشاده البيت، ولو أنه قال: «وتقديره عند البصريين: إن هلك منفس» لاستقام الكلام.

(٢) «وإن» شرطية «تلا» فعل ماض، فعل الشرط «السابق» فاعل تلا «ما» اسم موصول: مفعول به لتلا «بالابتدا» جار ومجرور متعلق بيختص الآتي «يختص» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة «فالرفع» الفاء لربط الجواب بالشرط، الرفع: مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: فالتزم الرفع التزمه، والجملة في محل جزم جواب الشرط «التزمه» التزم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «أبداً» منصوب على الظرفية، والجملة من فعل الأمر المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها مفسرة.

(٣) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع نعتاً لمصدر محذوف منصوب على المفعولية المطلقة بفعل مدلول عليه بالسابق، والتقدير: والتزم الرفع التزاماً مشابهاً لذلك الالتزام إذا تلا الفعل... إلخ «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «الفعل» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا تلا الفعل «تلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل، والجملة لا محل لها من الإعراب تفسيرية «ما» اسم موصول مفعول به لتلا «لم يرد» فعل مضارع مجزوم بلم «ما» اسم موصول فاعل يرد، والجملة لا محل لها صلة ما الواقع مفعولاً به لتلا «قبل» ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» الواقع فاعلاً «معمولاً» حال من فاعل يرد «لما» جار ومجرور متعلق بمعمول «بعد» ظرف متعلق بوجد الآتي «وجد» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلًّا باللام، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلًّا باللام.

(٤) للمؤلفين اختلاف في اعتبار هذا القسم برمَّته من باب الاشتغال؛ فابن الحاجب لم يذكره أصلاً، وابن هشام ينص على أنه ليس من باب الاشتغال، ولا يصدق ضابطه عليه، وذلك لأننا اشترطنا في ضابط الاشتغال أن العامل في المشغول به لو تفرغ من الضمير وسلط على الاسم السابق المشغول عنه لعمل فيه =

المشتَغَلِ عنه إذا وقع بعدَ أداةٍ تختَصُّ بالابتداء، كإذا الَّتي للمفاجأة[1]؛ فتقول: «خَرجْتُ فإذا زيدٌ يَضرِبُه عمرٌو» برَفعِ «زيد» ولا يجوزُ نصبُه؛ لأنَّ «إذا» هذه لا يَقَعُ بعدها الفعلُ، لا ظاهراً ولا مقدَّراً.

وكذلك يجبُ رفعُ الاسمِ السابقِ إذا وَلِيَ الفِعلَ المشتَغِلَ بالضميرِ أداةٌ لا يعملُ ما بعدَها فيما قبلَها، كأدوات الشَّرطِ والاستفهامِ، و«ما» النافية، نحو: «زيدٌ إنْ لَقيتَهُ فأَكرِمْهُ، وزيدٌ هَلْ تَضرِبُهُ؟ وَزيدٌ ما لَقيته» فيجبُ رفعُ «زيدٍ» في هذه الأمثلة ونحوِها[2]، ولا يجوزُ نصبُه؛ لأنَّ ما لا يصلحُ أنْ يعملَ فيما قبلَه لا يصلحُ أنْ يُفَسِّرَ عاملاً فيما قبله، وإلى هذا أشارَ بقوله: «**كذا إذا الفعلُ تَلا . . إلى آخره**».

= (انظر كلام الشارح في ص١٠٦) وفي هذا القسم لا يتم ذلك، ألا ترى أن نحو قولك: «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو» لو حذفت الضمير لم يعمل «يضرب» في «زيد» المتقدم؛ لأن المتقدم مرفوع، والمتأخر يطلب منصوبًا لا مرفوعًا، ولأن الفعل المتأخر لا يصح أن يقع بعد «إذا». ومن الناس من عدَّه من باب الاشتغال غير مكترث بهذا الضابط، والحق هو الأول لما ذكرناه.

(1) و«ليتما» و«واو الحال»، كقولك: خرجت وزيدٌ يضربُهُ عمرٌو. ولا يجوز نصب «زيد».

(٢) **الأشياء التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها عشرة أنواع:**

(الأول): **أدوات الشرط جميعها**، نحو: زيد إن لقيته فأكرمه، وزيد حيثما تلقه فأكرمه.

(الثاني): **أدوات الاستفهام جميعها**، نحو: زيد هل أكرمته؟ وعليٌّ أسلَّمت عليه؟

(الثالث): **أدوات التحضيض جميعها**، نحو: زيد هلَّا أكرمته، وخالد ألا تزوره.

(الرابع): **أدوات العرض جميعها**، نحو: زيد ألا تكرمه، وبكر أما تجيبه.

(الخامس): **لام الابتداء**، نحو: زيد لأنا قد ضربته، وخالد لأنا أحبه حبًّا جمًّا.

(السادس): «**كم**» **الخبرية**، نحو: زيد كم ضربته، وإبراهيم كم نصحت له.

(السابع): **الحروف الناسخة**، نحو: زيد إني ضربته، وبكر كأنه السيف مضاءَ عزيمة.

(الثامن): **الأسماء الموصولة**، نحو: زيد الذي تضربه، وهند التي رأيتها.

(التاسع): **الأسماء الموصوفة** بالعامل المشغول، نحو: زيد رجل ضربته.

(العاشر): **بعض حروف النفي**، وهي «ما» مطلقًا، نحو: زيد رجل ما ضربته، و«لا» بشرط أن تقع في جواب القسم، نحو: زيد واللهِ لا أضربه؛ فإن كان حرف النفي غير «ما» و«لا» نحو: زيد لم أضربه، أو كان حرف النفي هو «لا» وليس في جواب القسم، نحو: زيد لا أضربه، فإنه يترجح الرفع ولا يجب، لأنها حينئذ لا تفصل ما بعدها عما قبلها.

أي: كذلك يجبُ رَفْعُ الاسمِ السابِقِ إذا تَلا الفعلُ شيئاً لا يَرِدُ ما قبلَه معمولاً لِما بعدَه، وَمَنْ أجازَ عمل ما بعدَ هذه الأدواتِ فيما قبلَها فقال: «زيداً ما لَقيتُ» أجازَ النَّصْبَ مع الضميرِ بعامِلٍ مُقَدَّرٍ؛ فيقول: «زيداً ما لقيته».

٢٦٠ ـ واخْتيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذي طَلَبْ وَبَـعْـدَ مـا إيـلاؤُهُ الـفِـعْـلَ غَـلَـبْ[١]

٢٦١ ـ وَبَعْدَ عاطِفٍ بِلا فَصْلٍ عَلَى مَـعْـمـولِ فِـعْـلٍ مُـسْـتَـقِـرٍّ أَوَّلا[٢]

هذا هو القسمُ الثالثُ، وهو ما يُخْتارُ فيه النَّصبُ.

وذلكَ إذا وقعَ بعدَ الاسمِ فعلٌ دالٌّ على طَلَبٍ، كالأمرِ والنَّهي والدُّعاءِ، نحوُ: «زيداً اضْرِبْهُ، وزيداً لا تَضرِبْهُ، وزيداً رَحِمَهُ الله» فيجوزُ رَفْعُ «زيدٍ» ونصبُه، والمختارُ النَّصبُ[٣].

وكذلك يُخْتارُ النصبُ إذا وقعَ الاسمُ بعدَ أداةٍ يغلبُ أنْ يليَها الفِعلُ[٤]، كهمزةِ الاستفهامِ، نحو: «أَزيداً ضَرَبْتَهُ» بالنصبِ والرفعِ، والمختارُ النَّصْبُ.

وكذلك يُخْتارُ النَّصبُ إذا وقعَ الاسمُ المشتَغَلُ عنه بعدَ عاطفٍ تَقَدَّمَتْهُ جملةٌ فعليَّةٌ ولم يُفْصَلْ بينَ العاطفِ والاسمِ، نحو: «قامَ زيدٌ وَعَمْراً أكرمتُهُ» فيجوزُ رفعُ «عمرٍو» ونصبُه،

---

(١) «واختير» فعل ماض مبني للمجهول «نصب» نائب فاعل لاختير «قبل» ظرف متعلق باختير، وقبل مضاف، و«فعل» مضاف إليه «ذي طلب» نعت لفعل، ومضاف إليه «وبعد» معطوف على قبل، وبعد مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «إيلاؤه» إيلاء: مبتدأ، وإيلاء مضاف، والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر لأحد مفعوليه «الفعل» مفعول ثان للمصدر «غلب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إيلاء، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة ما المجرورة محلًّا بالإضافة.

(٢) «وبعد» معطوف على «بعد» في البيت السابق، وبعد مضاف، و«عاطف» مضاف إليه «بلا فصل» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لعاطف «على معمول» متعلق بعاطف، ومعمول مضاف، و«فعل» مضاف إليه «مستقر» نعت لفعل «أولاً» ظرف متعلق بمستقر.

(٣) إنما اختير نصب الاسم المشغول عنه إذا كان الفعل المشغول طلبيًّا ـ مع أن الجمهور يجيزون الإخبار عن المبتدأ بالجملة الطلبية ـ لأن الإخبار بها خلاف الأصل، لكونها لا تحتمل الصدق والكذب، ولأن ذلك موضع اختلاف، ولا شك أنَّ التخريجَ على صورة مجمَعٍ عليها أَوْلى من التخريج على صورة مختلَف فيها.

(٤) **الأدوات التي يغلبُ وقوع الفعل بعدها أربعة: (الأولى):** همزة الاستفهام. **(الثانية):** «ما» النافية، ففي نحو «ما زيدًا لقيته» يترجَّح النَّصبُ. **(الثالثة):** «لا» النافية، ففي نحو «لا زيدًا ضربته ولا عمرًا» يترجح النصب. **(الرابعة):** «إن» النافية، ففي نحو «إن زيدًا ضربته» بمعنى: ما زيدًا ضربته، يترجَّحُ النَّصبُ أيضًا.

والمختارُ النَّصبُ؛ لِتُعطَفَ جُمْلَةٌ فعليةٌ على جملةٍ فعليةٍ[1]، فلو فُصِلَ بينَ العاطفِ والاسمِ كانَ الاسمُ كما لو لم يتقدَّمْه شيءٌ، نحو: «قامَ زيدٌ وَأَمَّا عَمْرٌو فَأَكْرمْتُهُ» فيجوزُ رفعُ «عمرو» ونصبُه، والمختارُ الرفعُ، كما سيأتي، وتقول: «قامَ زيدٌ وَأَمَّا عَمْراً فَأَكرِمْهُ» فيُختارُ النَّصبُ كما تقدَّمَ؛ لأنَّه وقعَ قبلَ فعلٍ دالٍّ على طَلَبٍ[2].

٢٦٢ ـ وَإنْ تَلا المَعْطوفُ فِعْلاً مُخْبَرَا ... بِهِ عَنِ اسْمٍ فاعْطِفَنْ مُخَيَّرا[٣]

أشار بقوله: «**فاعطفن مُخَيَّرا**» إلى جوازِ الأمرين على السَّواء، وهذا هو الذي تَقَدَّمَ أنه القِسْمُ الخامِسُ، وَضَبَطَ النَّحويون ذلك بأنَّه إذا وقعَ الاسمُ المشتَغَلُ عَنْه[4] بعدَ عاطفٍ تَقَدَّمَتْهُ جملةٌ ذاتُ وجهين، جازَ الرفعُ والنصب على السَّواءِ، وفَسَّروا الجملةَ ذاتَ الوجهين

---

(1) وعطفُ جملة اسمية على جملةٍ فعلية قبيحٌ.

واعلم أن نفس الحكم يكون إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد حرفٍ شبيه بالعاطف كـ«حتى» الابتدائية. تقول: «أتيت القومَ حتى زيداً مررتُ به». ذكره المرادي في «شرحه» ٢/٦١٦.

(2) ذكر الشارح ثلاثة مواضع لرجحان النصب، وزادت حاشيتنا السابقة رابعاً، وبقي موضعان:

أ ـ أن يُجاب بالمشغول عنه عن استفهام عن منصوب كقولك جواباً على سائلك: من لقيتَ؟ تقول: زيداً لقيتُه.

والتعليل: أن المسؤول عنه منصوبٌ لفظاً في السؤال، ومحلّاً في الجواب، فترجيح النصب ليطابقَ الجوابُ السؤال.

ب ـ أن يكون النصبُ نصّاً في المعنى المقصود، والرفع يُوهم خلافَه، كقول الله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] لأنه لو رُفع «كلّ» لتُوُهِّم أنّ جملة «خلقناه» صفة لـ«شيء»، وأن «بقدر» خبرٌ لـ«كلٌّ».

ولأجل ذلك توجب الرفع في قول الله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢] وذلك كي تتحقَّقَ الوصفية التي يستقيم المعنى بها، ولو قيل: وكلَّ شيء فعلوه في الزبر، لأوهم أنهم فعلوا كلَّ شيء في نفس الزبر، وهم لم يفعلوا بها شيئاً.

(٣) «إن» شرطية «تلا» فعل ماض، فعل الشرط «المعطوف» فاعل لتلا «فعلاً» مفعول به لتلا «مخبراً» نعت لفعل «به، عن اسم» متعلقان بمخبر «فاعطفن» الفاء لربط الجواب بالشرط، اعطف: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مخيراً» حال من الضمير المستتر في «اعطفن».

(4) إلا أن يكون الاسم «ما» التعجبية. «أوضح المسالك» ٢/٧٩، و«شرح الأشموني» ٢/١١٦.

وبشرط أن يكون في الجملة المفسَّرة ضميرٌ عائدٌ على المبتدأ، أو أن تكون معطوفة بالفاء المقيدة للسببية.

تقول: «زيدٌ قام، وعمرٌو أكرمتُهُ» أو «عمراً أكرمتُه».

وتقول: «زيد قام، فعمرٌو أكرمتُه» أو «فعمراً أكرمتُه».

بأنها جملة صَدْرُها اسمٌ وعَجُزها فعلٌ، نحو: «زيدٌ قامَ وعَمْرٌو أكرمتُه» فيجوزُ رَفْعُ «عَمْرٍو» مراعاةً للصَّدْرِ، وَنَصْبُهُ مراعاةً للعَجُزِ.

٢٦٣ ـ والرَّفْعُ في غَيْرِ الّذي مَرَّ رَجَحْ فَما أُبِيحَ افْعَلْ وَدَعْ ما لَمْ يُبَحْ[١]

هذا هو الَّذي تَقَدَّمَ أنَّه القِسمُ الرابع، وهو ما يجوزُ فيه الأمران وَيُخْتارُ الرفعُ، وذلك: كلُّ اسمٍ لم يوجَدْ معَه ما يوجِبُ نَصْبَهُ، ولا ما يوجبُ رَفعَهُ، ولا ما يُرَجِّح نصبه، ولا ما يُجَوِّزُ فيه الأمرين على السواءِ، وذلك نحو: «زيدٌ ضَرَبْتُهُ» فيجوزُ رفعُ «زيدٍ» ونصبُه، والمختارُ رَفْعُه؛ لأنَّ عدمَ الإضمارِ أرْجَحُ من الإضْمارِ، وزعمَ بعضُهم أنه لا يجوزُ النصبُ؛ لما فيه من كُلفَةِ الإضمارِ، وليسَ بشيءٍ، فقَدْ نقلَه سيبويه[2] وغيرُه من أئمة العربية عن العرب، وهو كثيرٌ، وأنشد أبو السعادات بنُ الشَّجَريِّ في «أماليه» على النَّصبِ قَوْلَهُ: [الرمل]

ش١٥٨ ـ فارِساً ما غادَروهُ مُلْحَماً غَيْرَ زُمَّيْلٍ وَلا نِكْسٍ وَكِلْ[٣]

ومنه قولُه تعالى: «جَنَّٰتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا» [الرعد: ٢٣] بكسرِ تاءِ «جَنَّاتِ».

---

(١) «والرفع» مبتدأ «في غير» جار ومجرور متعلق برجح الآتي، وغير مضاف، و«الذي» اسم موصول: مضاف إليه «مر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة من مر وفاعله لا محل لها صلة الذي «رجح» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرفع الواقع مبتدأ، والجملة من رجح وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «فما» الفاء للتفريع، وما: اسم موصول مفعول به مقدم لافعل «أبيح» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من أبيح ونائب فاعله لا محل لها صلة «افعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ودع» مثله «ما» اسم موصول مفعول به لدع «لم يبح» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

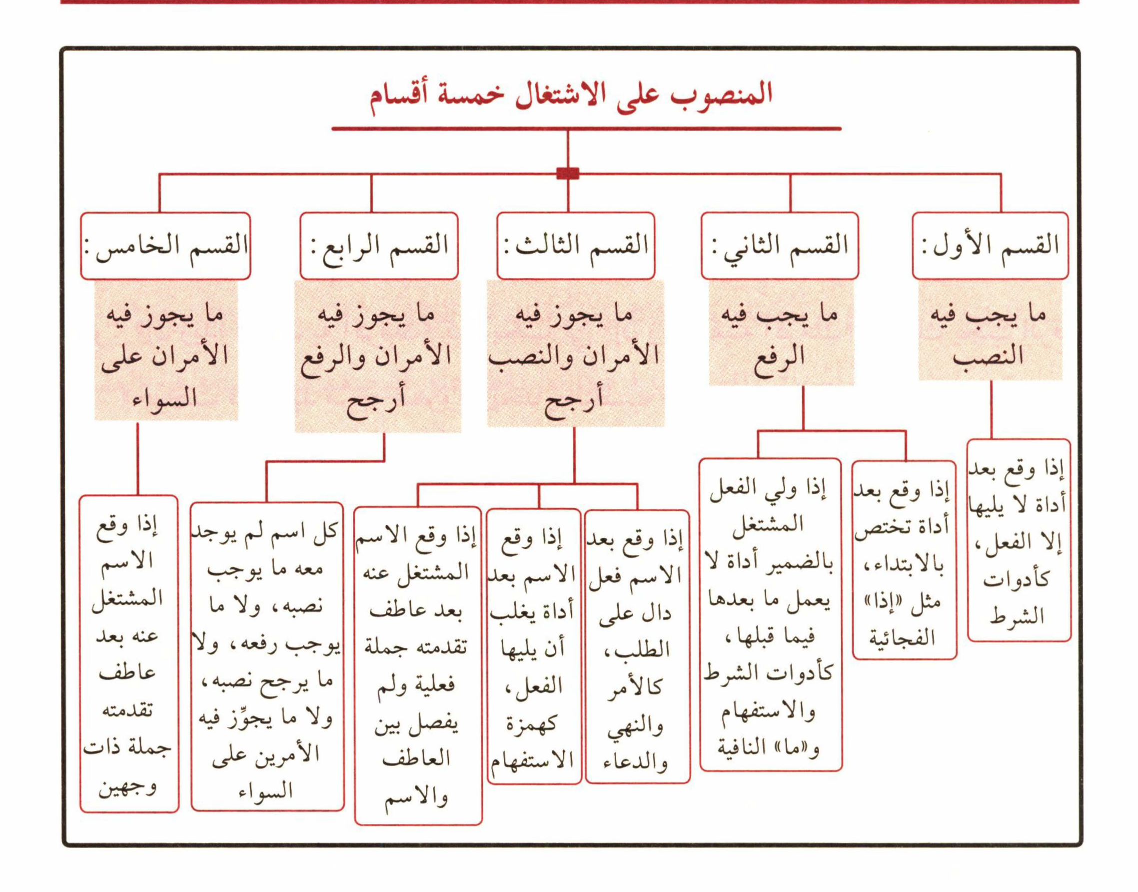
(2) «الكتاب» ١/ ٨١.

(٣) البيت لامرأة من بني الحارث بن كعب، وهو أول ثلاثة أبيات اختارها أبو تمام في «ديوان الحماسة» (انظر شرح التبريزي ٣/ ١٢١ بتحقيقنا) ونسبها قوم إلى علقمة بن عبدة، وليس ذلك بشيء. وبعد بيت الشاهد قولها:

لَوْ يَشَا طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لَاحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ

غَيرَ أَنَّ البَأسَ مِنْهُ شِيمَةٌ وَصُرُوفُ الدَّهرِ تَجرِي بِالأَجَلْ

اللغة: «فارسًا» هذه الكلمة تروى بالرفع وبالنصب، وممن رواها بالرفع أبو تمام في «ديوان الحماسة» وممن رواها بالنصب أبو السعادات بن الشجري كما قال الشارح «ما» زائدة «غادروه» تركوه مكانه، وسمِّي الغديرُ غديرًا لأنه جزء من الماء يتركه السيل، فهو بهذا المعنى فعيل بمعنى مفعول في الأصل، ثم نقل إلى الاسمية «مُلْحَم» بزنة المفعول: الذي ينشب في الحرب فلا يجد له مخلصًا «الزميل» بضم أوله وتشديد =



= ثانيه مفتوحًا: الضعيف الجبان «النكس» بكسر أوله وسكون ثانيه: الضعيف الذي يقصر عن النجدة وعن غاية المجد والكرم «الوكل» بزنة كتف: الذي يكل أمره إلى غيره عجزًا «لو يشا.. إلخ» معناه أنه لو شاء النجاة لأنجاه فرس له نشاط وسرعة جري وحِدَّة، والنَّهْدُ: الغليظ، والخصل: جمع خَصلة، وهي ما يتدلى من أطراف الشعر «غير أن البأس.. إلخ» الشيمة: الطبيعة والسَّجية والخليقة، وصروف الدهر: أحواله وأهواله وأحداثه وغِيَره ونوازله، واحدها صَرف.

الإعراب: «**فارساً**» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، وتقدير الكلام: غادروا فارسًا «**ما**» حرف زائد لقصد التفخيم، ويجوز أن يكون اسمًا نكرة بمعنى عظيم؛ فهو حينئذ نعت لفارس «**غادروه**» فعل وفاعل ومفعول به «**مُلحمًا**» حال من الضمير المنصوب في غادروه، ويقال: مفعول ثان، وليس بذاك «**غير**» حال ثان، وغير مضاف، و«**زميل**» مضاف إليه «**ولا نكس**» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي، ونكس: معطوف على زميل «**وَكِل**» صفة لنكس.

الشاهد فيه: قوله: «فارساً ما غادروه» حيث نصب الاسم السابق ـ وهو قوله: «فارسًا» المشتغل عنه ـ بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، ولا مرجِّح للنصب في هذا الموضع ولا موجب له، فلما نصب «فارسًا» مع خلوِّ الكلام مما يوجب النصب أو يرجحه، دل على أن النصب حينئذ جائز وليس ممتنعًا.

٢٦٤ ـ وَفَصْلُ مَشْغولٍ بِحَرْفِ جَرِّ أوْ بِإضافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْري[١]

يَعني أنه لا فَرْقَ في الأحوالِ الخمْسةِ السابقةِ بينَ أنْ يَتَّصِلَ الضميرُ بالفعل المشغول به، نحو: «زيدٌ ضرَبْتُهُ» أو ينفصل منه بحرف جر، نحو: «زيد مررتُ بهِ» أو بإضافةٍ، نحو: «زيدٌ ضَرَبْتُ غُلامَهُ، [أو غُلامَ صاحبِهِ]، أو مررتُ بغلامِه، [أو بغلامِ صاحبِهِ]» فيجبُ النَّصبُ في نحوِ: «إنْ زيداً مررتَ به أَكرمَكَ» كما يجبُ في «إنْ زيداً لَقيتَهُ أكْرَمَكَ» وكذلك يجبُ الرفعُ في: «خَرَجْتُ فإذا زيدٌ مَرَّ به عمرٌو» ويُخْتارُ النَّصْبُ في: «أزيداً مرَرْتَ به؟» ويختارُ الرفعُ في: «زَيْدٌ مرَرْتُ بهِ» ويجوزُ الأمْرانِ على السَّواءِ في: «زيدٌ قامَ وعمرٌو مرَرْتُ بهِ» وكذلك الحكم في «زيدٌ [ضَرَبْتُ غُلامَه، أو] مرَرْتُ بغلامِهِ»، والله أعلم.

٢٦٥ ـ وَسَوِّ في ذا البابِ وَصْفاً ذا عَمَلْ بالفِعْلِ إنْ لَمْ يَكُ مانِعٌ حَصَلْ[٢]

يعني أنَّ الوصفَ العاملَ في هذا الباب يجري مَجْرَى الفعلِ فيما تقدَّمَ، والمراد بالوَصْفِ العامِلِ اسمُ الفاعل واسمُ المفعول[3].

واحترزَ بالوصفِ مما يعملُ عَمَلَ الفعل وليسَ بوصْفٍ، كاسمِ الفِعْلِ، نحو: «زيدٌ دَراكِهِ» فلا يجوزُ نصبُ «زيدٍ»؛ لأن أسماء الأفعال لا تعملُ فيما قبلَها، فلا تفسِّرُ عاملاً فيه.

---

(١) «فصل» مبتدأ، وفصل مضاف، و«مشغول» مضاف إليه «بحرف» جار ومجرور متعلق بفصل، وحرف مضاف، و«جر» مضاف إليه «أو» عاطفة «بإضافة» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «كوصل» جار ومجرور متعلق بيجري الآتي «يجري» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «فصل» الواقع مبتدأ في أول البيت، والجملة من يجري وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «وسو» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في ذا» جار ومجرور متعلق بسو «الباب» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له «وصفاً» مفعول به لسو «ذا» بمعنى صاحب: نعت لوصف، وذا مضاف، و«عمل» مضاف إليه «بالفعل» جار ومجرور متعلق بسوِّ «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يك» فعل مضارع تام مجزوم بلم، فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف «مانع» فاعل «يك» «حصل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مانع، والجملة في محل رفع نعت لمانع، وجواب الشرط محذوف، وتقديره: إن لم يكن مانع حاصل وموجود فسو وصفاً ذا عمل بالفعل.

(3) وصيغة المبالغة، وفي المصدر النائب عن فعلِهِ خلافٌ، وتمعّن في كلام الشيخ محيي الدين رحمه الله الآتي.

واحترزَ بقوله: «**ذا عَمَلْ**» من الوصفِ الَّذي لا يعملُ، كاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، نحو: «زيدٌ أنا ضارِبُهُ أمْسِ» فلا يجوزُ نصبُ «زيدٍ»؛ لأنَّ ما لا يعملُ لا يفسِّرُ عاملاً.

ومثالُ الوَصْفِ العاملِ «زيداً أنا ضارِبُه: الآنَ، أو غداً، والدِّرْهمَ أنْتَ مُعْطاهُ» فيجوزُ نصب «زيد، والدرهم» وَرَفْعُهُما، كما كان يجوزُ ذلك مع الفِعْلِ.

واحترز بقوله: «**إنْ لَمْ يكُ مانِعٌ حَصَل**» عمَّا إذا دخلَ على الوصفِ مانعٌ يمنعه من العملِ فيما قبلَه، كما إذا دخلَتْ عليه الألِفُ واللَّامُ، نحو: «زَيْدٌ أنا الضَّارِبُهُ»، فلا يجوزُ نصبُ «زَيْدٍ»؛ لأنَّ ما بعدَ الألِفِ واللَّامِ لا يَعملُ فيما قبلَهما؛ فلا يفسِّرُ عاملاً فيه، والله أعلم[١].

٢٦٦ ـ وَعُلْقَةٌ حاصِلَةٌ بِتابِعِ ... كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاِسْمِ الواقِعِ[٢][3]

تقدَّمَ أنَّه لا فَرْقَ في هذا الباب بين ما اتَّصلَ فيه الضَّميرُ بالفعلِ، نحو: «زيداً ضَرَبْتُه» وبينَ

---

(١) تلخيص ما أشار إليه الناظم والشارح أن **العامل المشغول إذا لم يكن فعلاً اشتُرط فيه ثلاثة شروط:**

(الأول): أن يكون وصفًا، وذلك يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة، ويخرج به اسم الفعل والمصدر، فإن واحدًا منهما لا يسمَّى وصفًا.

(الثاني): أن يكون هذا الوصف عاملاً النصب على المفعولية باطراد؛ فإن لم يكن بهذه المنزلة لم يصح، وذلك كاسم الفاعل بمعنى الماضي والصفة المشبهة واسم التفضيل.

(الثالث): ألا يوجد مانع؛ فإن وجد ما يمنع من عمل الوصف فيما قبله، لم يصح في الاسم السابق نصبه على الاشتغال، ومن الموانع كون الوصف اسم فاعل مقترنًا بأل؛ لأن «أل» الداخلة على اسم الفاعل موصولة، وقد عرفت (ص١١١) أن الموصولات تقطع ما بعدها عمَّا قبلَها.

فيكون العامل غير الفعل في هذا الباب منحصرًا في ثلاثة أشياء: اسم الفاعل، واسم المفعول، وأمثلة المبالغة، بشرط أن يكون كل واحد منها بمعنى الحال أو الاستقبال، وألا يقترن بأل.

(٢) «**وعلقة**» مبتدأ «**حاصلة**» نعت لعلقة «**بتابع**» جار ومجرور متعلق بحاصلة «**كعلقة**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «**بنفس**» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلقة المجرور بالكاف، ونفس مضاف، و«**الاسم**» مضاف إليه «**الواقع**» نعت للاسم.

(3) العُلْقَةُ: العلاقة. والمراد بها: الضمير العائد على الاسم السابق.

وفي «حاشية الملوي على شرح المكودي»، ص١١٠: العُلقة في الحقيقة: النسبة الواقعة بين الاسم السابق والشاغل، كالأخوة والبنوّة والأبوة، ونحْوِها، فتسمية الضمير بها مجازٌ؛ لأنه المفسِّرُ لوجود العلاقة بين الاسم السابق والشاغل: فهو سببٌ في العلقة، فيكون من إقامة المسبب مقام السبب.

ما انفصلَ بحرفِ جَرٍّ، نحو: «زيداً مرَرْتُ بِهِ»، أو بإضافة، نحو: «زيداً ضَرَبْتُ غُلامَهُ».

وذكرَ في هذا البيتِ أنَّ المُلابَسَةَ بالتابع كالمُلابسةِ بالسببيّ، ومعناه أنه إذا عَمِلَ الفعلُ في أجنبيٍّ وأُتْبِعَ بما اشتملَ على ضَميرِ الاسم السَّابقِ: مِن صفة، نحو: «زيداً ضَرَبْتُ رجلاً يحبُّه»(1) أو عَطْفِ بيانٍ، نحو: «زيداً ضَرَبْتُ عَمْراً أباه»(2) أو معطوف بالواو خاصَّةً(3)، نحو: «زيداً ضَرَبْتُ عَمْراً وأخاه»(4) حصلَتْ الملابَسَةُ بذلك كما تحصلُ بنفس السببيِّ، فيُنَزَّلُ «زيداً ضَرَبْتُ رَجُلاً يحبه» منزلة «زيداً ضَرَبْتُ غُلامَهُ» وكذلك الباقي.

وحاصِلُه أنَّ الأجنبيَّ إذا أُتْبِعَ بما فيه ضميرُ الاسمِ السَّابقِ جَرَى مَجرى السببيِّ، والله أعلم(٥).

---

(1) جملة «يحبه» في محل نصب صفة لـ«رجلاً». وقد عمل الفعل في اسم أجنبي عن الاسم السابق هو «رجلاً» إذ إن الاسمَ الأجنبيَّ موصوفٌ بجملة مشتملة على ضميرٍ عائد على الاسم السابق، وهو «الهاء» عائدٌ على «زيد».

(2) «أباه» عطف بيان لـ«عمراً» مشتمل على ضمير الاسم السابق «زيداً»؛ لذا عمل الفعل المشغول «ضربتُ» في اسم أجنبيّ منه.

(3) لِما في «الواو» من معنى الجمع دون بقية حروف العطف.

(4) عمراً: مفعول به للفعل «ضرب»، «أخاه»: معطوف على «عمراً».
وقد عمل الفعل المشغول «ضربت» في اسم أجنبي عن الاسم السابق زيداً؛ إذ إن هذا الاسم أُتبعَ بمعطوفٍ بالواو مشتمل على ضمير هو «الهاء» عائد على الاسم السابق «زيد».

(٥) **ههنا شيئان أحبُّ أن أنبهَك إليهما وأبينَ لك شأنهما:**
الأمر الأول: أن المؤلف ذكر مما يحصل به الارتباط بين الاسم المتقدم الذي هو المشغول عنه والفعل الذي هو المشغول ثلاثة من التوابع، وهي النعت وعطف البيان والعطف، وأهمل اثنين، وهما التوكيد والبدل، وسرُّ ذلك أن البدل لا يجيء في معمول الفعل المشغول أصلاً، وأما التوكيد، فاللفظي منه لا يتصل بضمير، والمعنوي يكون الضمير المتصل به راجعًا إلى المؤكد لا إلى الاسم المتقدم، فلو قلت: «زيد ضربت خالدًا نفسه» لم يكن ثمة رابط بين زيد والفعل الذي بعده؛ لأن الهاء في «نفسه» تعود إلى خالد لا إلى زيد الواقع في أول الكلام.
والأمر الثاني: أن هناك من الروابط ما أغفله الشارح، ومنها صلة الاسم الشاغل للفعل، نحو: «زيدًا ضربت الذي يكرهه»، ومنها صفة أو صلة اسم معطوف على الشاغل، نحو قولك: «خالد ضربت عمرًا ورجلاً يحبه» أو «خالد ضربت عمرًا والذي يحبه» أي: الذي يحب خالدًا.

تعَدّي الفِعْلِ ولُزومُه

٢٦٧ ـ عَلامَةُ الفِعْلِ المُعَدَّى أنْ تَصِلْ «ها» غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلْ[(١)]

ينقسم الفعلُ إلى متعدٍّ ولازمٍ.

فالمتعدِّي: هو الذي يَصِلُ إلى مفعوله بغير حَرفِ جرٍّ، [نحو: «ضَرَبْتُ زيداً»].

واللَّازمُ: ما ليس كذلك، وهو: ما لا يَصِلُ إلى مَفْعولِه إلا بحرفِ جَر[(٢)]، نحو: «مَرَرْتُ بزيدٍ» أو لا مَفْعولَ له، نحو: «قامَ زيدٌ» ويُسمَّى ما يَصِلُ إلى مفعوله بنفسه: فعلاً متعدِّياً، وَواقعاً، ومجاوِزاً، وما ليسَ كذلك يُسمَّى: لازماً، وقاصِراً، وغيرَ مُتعدٍّ، ويسمَّى [متعدِّياً] بحرفِ جرٍّ.

---

(١) «**علامة**» مبتدأ، وعلامة مضاف، و«**الفعل**» مضاف إليه «**المعدى**» نعت للفعل «**أن**» مصدرية «**تصل**» فعل مضارع منصوب بأن، وسكن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع خبر للمبتدأ، والتقدير: علامة الفعل المعدى وصلك به ها... إلخ «**ها**» مفعول به لتصل، وها مضاف، و«**غير**» مضاف إليه، وغير مضاف، و«**مصدر**» مضاف إليه «**به**» جار ومجرور متعلق بتصل «**نحو**» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«**عمل**» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٢) أكثر النحاة على أن الفعل من حيث التعدي واللزوم ينقسم إلى قسمين: المتعدي، واللَّازم، ولا ثالث لهما، وعبارة الناظم والشارح تدلُّ على أنهما يذهبان هذا المذهب، ألا ترى أنَّ الناظم يقول: «ولازم غير المعدَّى» والشارح يقول: «واللازم ما ليس كذلك»، وذلك يدل على أن كلَّ فعل ليس بمتعدٍّ فهو لازم؛ فيدل على انحصار التقسيم في القسمين.

ومن العلماء من ذهب إلى أن الفعل من هذه الجهة ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: المتعدي.

والثاني: اللازم.

والثالث: ما ليس بمتعدٍّ ولا لازم. وجعلوا من هذا القسم الثالث الأخير «كان» وأخواتها؛ لأنها لا تنصب المفعول به ولا تتعدى إليه بحرف الجرِّ، كما مثَّلوا له ببعض الأفعال التي وردت تارة متعدية إلى المفعول به بنفسها وتارة أخرى متعدية إليه بحرف الجر، نحو: «شكرته وشكرت له، ونصحته ونصحت له» وما أشبههما.

وقد يقال: إنَّ «كان» ليست خارجة عن القسمين، بل هي متعدية، وهذا جواب بتحرير معنى كل قسم، وحينئذ يكون المراد من المفعول به هو أو ما أشبهه، كخبر كان، أو يكون الجواب بتحرير موضع =

وعلامةُ الفِعلِ المتعدِّي: أنْ تتصلَ به هاءٌ تعود على غير المصدر، وهي هاءُ المفعول به، نحو: «البابُ أغلقتُهُ»(١).

واحترزَ بهاءِ غير المصدرِ من هاءِ المصدر؛ فإنها تتصلُ بالمتعدِّي واللَّازمِ، فلا تدلُّ على تَعَدِّي الفعل؛ فمثالُ المتَّصلةِ بالمتعدِّي: «الضَّربُ ضَربتُهُ زيداً» أي: ضربتُ الضربَ [زيداً]، ومثال المتَّصلةِ باللَّازم: «القِيامُ قُمْتُهُ» أي: قمتُ القيامَ.

٢٦٨ ـ فانْصِبْ بِهِ مَفْعولَهُ إنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ(٢)

شأنُ الفعلِ المتعدِّي أنْ ينصبَ مفعولَه إنْ لم يَنُبْ عَنْ فاعِلِه، نحو: «تدَبَّرتُ الكُتُبَ» فإنْ نابَ عنه وجَبَ رَفْعُهُ كما تقدَّم، نحو: «تُدُبِّرتِ الكُتُبُ».

= التقسيم، وعلى هذا يقال: إن المقسَّم هو الأفعال التامة؛ فليست «كان» وأخواتها من موضع التقسيم حتى يلزم دخولها في أحد القسمين، كما أنه قد يقال: إن نحو: «شكرته وشكرت له» لم تخرج عن أحد القسمين، بل هي إما متعدية، وحرف الجر في «شكرت له» زائد، أو لازمة، ونصبها للمفعول به في «شكرته» على نزع الخافض.

(١) وله علامة ثانيةٌ، وهي: أن يصحَّ أن يُصاغَ اسم مفعولٍ تامٍّ منه.
ومعنى «تام»: مستغنٍ في تأدية المعنى عن جار ومجرور.
فإن صحَّ أن يُصاغ منه اسم مفعول لكنه لا يؤدي معناه دون جار ومجرور فهو فعل لازم، كقولك: ممرورٌ به، ومغضوب عليه.

(٢) «فانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «به» جار ومجرور متعلق بانصب «مفعوله» مفعول: مفعول به لانصب، ومفعول مضاف، والهاء مضاف إليه «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «ينب» فعل مضارع، جملته فعل الشرط، مجزوم بلم، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مفعوله، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن لم ينب مفعوله عن فاعل فانصبه به «عن فاعل» مجرور متعلق بينب «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو «تدبرت» فعل وفاعل «الكتب» مفعول به، و«نحو» مضاف، والجملة من الفعل الماضي ـ وهو تدبرت ـ وفاعله ومفعوله في محل جر مضاف إليه، والمراد بالمفعول في قوله: «فانصب به مفعوله» هو المفعول به؛ لأمرين، أحدهما: أن المفعول عند الإطلاق هو المفعول به، وأما بقية المفاعيل فلا بد فيها من التقييد، تقول: المفعول معه، والمفعول لأجله، والمفعول فيه، والمفعول المطلق. وثانيهما: أن الذي يختص به الفعل المتعدي هو المفعول به، فأما غيره من المفاعيل، فيشترك في نصبه المتعدي واللازم، تقول: ضربت ضرباً، وقمت قياماً، وتقول: ذاكرت والمصباح، وسرت والنيل، وتقول: ضربت ابني تأديباً، وقمت إجلالاً للأمير، وتقول: لعبت الكرة أصيلاً، وخرجت من الملعب ليلاً.

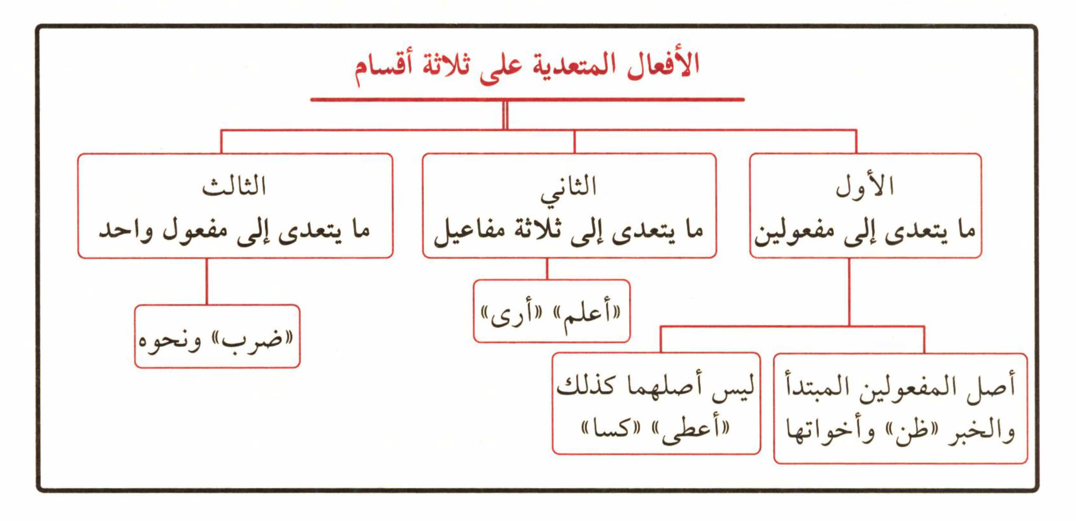
وقَدْ يُرفَعُ المفعولُ وينصبُ الفاعِلُ عندَ أمْنِ اللَّبْسِ، كقولهم: «خَرَقَ الثوبُ المِسْمارَ» ولا ينقاسُ ذلك، بل يُقتَصَر فيه على السَّماعِ(١).

والأفعالُ المتعدِّيةُ على ثلاثةِ أقسامٍ:

أحدها: ما يتعَدَّى إلى مَفعولينِ، **وهي قسمانِ؛ أحدُهما**: ما أَصْلُ المفعولين فيه المبتدأُ والخبرُ، كظَنَّ وأخواتها. **والثاني**: ما ليس أصْلُهُما ذلك، كأعْطَى وكَسَا.

والقسم الثاني: ما يتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيلَ، كأعْلَم وأَرَى.

والقسم الثالث: ما يتعدَّى إلى مفعول واحد، كَضَرَبَ ونحوِه.



---

(١) **قال السيوطي في «همع الهوامع»** (١/ ١٨٦): «وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل، حكَوا: خَرَقَ الثَّوبُ المِسْمارَ، وكَسَرَ الزُّجاجُ الحَجرَ، وقال الشاعر:

مِثْلُ القَنافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ ... نَجرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْءاتِهِمْ هَجَرُ

فإنَّ السَّوءات هي البالغة، وسُمِع أيضًا رفعهما، قال:

إنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقًا لَمَشُومُ ... كَيفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومُ

وسمع نصبهما، قال:

قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتِ مِنْهُ القَدَمَا ... الأُفعُوَانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

والمبيح لذلك كلِّه فهم المعنى وعدم الإلباس، ولا يقاس على شيء من ذلك» اهـ.

وقال ابن مالك في «شرح الكافية»: «وقد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر، كقولهم: خرق الثوب المسمار، ومنه قول الأخطل: مثل القنافذ... البيت» اهـ. =

٢٦٩ ـ وَلازِمٌ غَيْرُ المُعَدَّى وَحُتِمْ ... لُزومُ أَفْعالِ السَّجايا كَنَهِمْ(١)

٢٧٠ ـ كَذا افْعَلَلَّ والمُضاهي اقْعَنْسَسا ... وَما اقْتَضَى نَظافَةً أَوْ دَنَسا(٢)

٢٧١ ـ أَوْ عَرَضاً أَوْ طاوَعَ المُعَدَّى ... لِواحِدٍ كَمَدَّهُ فامْتَدَّا(٣)

اللّازم هو: ما ليس بمتعدّ(4)، وهو لا يَتَّصِلُ به هاءُ [ضمير] غيرِ المصدرِ، ويتحَتَّم اللُّزوم لكلِّ فعل دال على سَجيَّةٍ، وهي الطبيعة، نحو: «شَرُفَ، وَكَرُمَ، وَظَرُفَ، وَنَهِمَ» وكذا كلُّ فعلٍ على وزن افْعَلَلَّ، نحوُ: «اقْشَعَرَّ، واطْمَأَنَّ» أو على وَزْنِ افْعَنْلَلَ، نحوُ: «اقْعَنْسَسَ، واحْرَنجَمَ» أو دَلَّ على نظافة، كـ«طَهُرَ الثَّوبُ، وَنَظُفَ» أو على دَنَسٍ، كـ«دَنِسَ الثَّوبُ، وَوَسِخَ» أو دلَّ على عَرَض(5)، نحو: «مَرِضَ زيدٌ، واحْمَرَّ» أو كانَ مطاوعاً لما تعدَّى إلى

= **والظاهر من هذه العبارات كلها** أن الاسم المنصوب في هذه المثل التي ذكروها هو الفاعل والاسم المرفوع هو المفعول، وأن التغيير لم يحصل إلا في حركات الإعراب، لكن ذهب الجوهري إلى أن المنصوب هو المفعول به، والمرفوع هو الفاعل، والتغيير إنما حصل في المعنى، وهذا رأي لجماعة من النحاة، وقد اختاره الشاطبي، وانظر ما ذكرناه واستشهدنا له في مطلع باب الفاعل.

(١) «**ولازم**» خبر مقدم «**غير**» مبتدأ مؤخر، وغير مضاف، و«**المعدى**» مضاف إليه «**وحتم**» فعل ماض مبني للمجهول «**لزوم**» نائب فاعل لحتم، ولزوم مضاف، و«**أفعال**» مضاف إليه، وأفعال مضاف، و«**السجايا**» مضاف إليه «**كنهم**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كنهم.

(٢) «**كذا**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**افعلل**» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «**والمضاهي**» معطوف على قوله: «افعلل» السابق، وهو اسم فاعل، وفاعله ضمير مستتر فيه، وقوله: «**اقعنسسا**» مفعوله، وقد قصد لفظه «**وما**» اسم موصول معطوف على المضاهي «**اقتضى**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «**نظافة**» مفعول به لاقتضى «**أو دنساً**» معطوف على قوله: نظافة.

(٣) «**أو عرضاً**» معطوف على قوله: نظافة، في البيت السابق «**أو طاوع**» أو: حرف عطف، وطاوع: فعل ماض معطوف على اقتضى، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «**المعدى**» مفعول به لطاوع «**لواحد**» جار ومجرور متعلق بالمعدى «**كمده**» متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كمده «**فامتدا**» الفاء عاطفة، امتد: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو.

(4) ويسمى «قاصراً» أيضاً؛ لقصوره على الفاعل، و«مختصّاً» لاختصاصه بالفاعل، و«غير واقع» لعدم وقوعه على مفعول به، و«غير مجاوز» لعدم تجاوُزِهِ الفاعلَ.

(5) قال المكودي: وهو ما ليس حركة جسمٍ من معنىً قائم بالفاعل غير لازم له.

مفعول واحد[1]، نحو: «مَدَدْتُ الحَديدَ فامْتَدَّ، ودَحْرَجْتُ زيداً فَتَدَحْرَجَ» واحترز بقوله: «لواحدٍ» مما طاوع المتعدِّي إلى اثنين؛ فإنه لا يكونُ لازماً، بل يكونُ متعدِّياً إلى مفعولٍ واحدٍ، نحوُ: «فَهَّمْتُ زيداً المسألة فَفَهِمَها، وَعَلَّمْتُهُ النَّحْوَ فتعلَّمَه».

٢٧٢ ـ وَعَدِّ لازِماً بِحَرْفِ جَرِّ ... وَإِنْ حُذِفْ فالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ[٢]

٢٧٣ ـ نَقْلاً وَفي «أَنَّ» «وَأَنْ» يَطَّرِدُ ... مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدوا[٣]

تقدَّم أنَّ الفعلَ المتعدِّيَ يَصِلُ إلى مَفعولِه بنفسِه، وذكرَ هنا أنَّ الفِعلَ اللَّازمَ يَصِلُ إلى مَفعولِه بحرفِ جَرٍّ[4]، نحوُ: «مررْتُ بِزَيْدٍ» وقد يُحْذَفُ حرفُ الجَرِّ فَيَصِلُ إلى مَفعولِه بنَفْسِه، نحوُ: «مرَرْتُ زيداً» قال الشاعر: [الوافر]

ش١٥٩ ـ تَمُرُّونَ الدِّيارَ وَلَمْ تَعوجوا ... كَلامُكُمُ عَلَيَّ إذاً حَرامُ[٥]

---

(1) معنى المطاوعة: قَبول المفعول فعلَ الفاعل. تقول: دحرجْتُه فتَدَحْرَجَ.

(٢) «وعد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لازماً» مفعول به لعد «بحرف» جار ومجرور متعلق بعد، وحرف مضاف، و«جر» مضاف إليه «وإن» شرطية «حذف» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حرف جر «فالنصب» الفاء لربط الجواب بالشرط، النصب: مبتدأ «للمنجر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط.

(٣) «نقلاً» مفعول مطلق، أو حال صاحبه اسم المفعول المفهوم من قوله: «حذف» وتقديره: منقولاً «وفي أن» جار ومجرور متعلق بيطرد الآتي «وأن» معطوف على أن «يطرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحذف المفهوم من حذف «مع» ظرف متعلق بيطرد، ومع مضاف، و«أمن» مضاف إليه، وأمن مضاف، و«لبس» مضاف إليه «كعجبت» الكاف جارة لقول محذوف، عجبت: فعل وفاعل «أن» مصدرية «يدوا» فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة فاعله، و«أن» ومنصوبها في تأويل مصدر مجرور بمن المحذوفة، والتقدير: عجبت من وديهم، أي: إعطائهم الدية، والجار والمجرور متعلق بعجب.

(4) لا تحسبنّ أنه فاته أن الفعل اللازم يتعدى بـ«همزة التعدية»، وبتضعيف عينه، كقولك: «فَرِح» و«أفرَح» و«فرَّح» ولكن أهمل ذكر هاتين الحالتين؛ لأن فيهما تغييراً لصيغة الفعل.

(٥) البيت لجرير بن عطية بن الخطفي.

اللغة: «تعوجوا» يقال: عاج فلان بالمكان يعوج عوجًا ومَعاجًا، كقال يقول قولاً ومقالاً، إذا أقام به، ويقال: عاج السائر بمكان كذا، إذا عطف عليه، أو وقف به، أو عرج عليه وتحول إليه، ورواية الديوان: =

أي: تَمرُّون بالدِّيار. **ومَذهبُ الجمهورِ** أنَّه لا ينقاسُ حَذْفُ حَرْفِ الجرِّ معَ غيرِ «أَنَّ» وَ«أَنْ»[1] بَلْ يُقتَصرُ فيه على السَّماعِ، **وذهب [أبو الحسنِ عليُّ بن سليمان البغداديُّ - وهو] الأَخْفَشُ الصغيرُ** - إلى أنه يجوزُ الحذفُ مع غيرِهما قياساً، بشرط تعَيُّنِ الحرف ومكانِ الحذفِ، نحو: «بَرَيْتُ القَلَمَ بالسكِّين» فيجوزُ عندَه حذفُ الباءِ؛ فتقول: «بَرَيْتُ القَلَمَ السكينَ» فإنْ لم يتعيَّنِ الحرفُ لم يجُزِ الحذفُ، نحو: «رَغِبْتُ في زَيْدٍ» فلا يجوز حذف «في»؛ لأنه لا يُدْرَى حينئذٍ: هَلِ التقدير: «رغبتُ عَنْ زَيْدٍ»، أو «في زيد» وكذلك إِنْ لم يتعيَّن مَكانُ الحذفِ لم يجُزْ، نحوُ: «اخْتَرْتُ القَومَ مِنْ بني تميمٍ» فلا يجوزُ الحذفُ؛ فلا تقولُ: «اخترتُ القَوْمَ بني تَميمٍ»؛ إذ لا يُدْرَى: هَلِ الأصلُ «اخْتَرْتُ القَوْمَ من بني تميمٍ» أو «اخْتَرْتُ مِنَ القومِ بني تميم».

= أتـمـضـون الـرُّسـومَ ولا نُـحَـيَّـا

الإعراب: «**تمرون**» فعل وفاعل «**الديار**» منصوب على نزع الخافض، وأصله: تمرون بالديار «**ولم تعوجوا**» الواو للحال، ولم: نافية جازمة، تعوجوا: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعل، والجملة في محل نصب حال «**كلامكم**» كلام: مبتدأ، وكلام مضاف، وضمير المخاطبين مضاف إليه «**عليَّ**» جار ومجرور متعلق بحرام الآتي «**حرام**» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: «تمرون الديار» حيث حذف الجار وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجرورًا فنصبه، وأصل الكلام: «تمرون بالديار» ويسمَّى ذلك: «الحذف والإيصال»، وهذا قاصر على السماع، ولا يجوز ارتكابه في سعة الكلام، إلا إذا كان المجرور مصدرًا مؤولاً من «أن» المؤكدة مع اسمها وخبرها، أو من «أن» المصدرية مع منصوبها.

ومثل هذا الشاهد قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

غَـضِـبَـتْ أنْ نَـظَـرْتُ نَـحْـوَ نِـسَـاءٍ لَـيـسَ يَـعـرِفـنَـنِـي مَـرَرْنَ الـطَّـرِيـقَـا

ومحلُّ الاستشهاد قوله: «مررن الطريقا» حيث حذف حرفَ الجر ثم أوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجرورًا فنصبه، وأصل الكلام: مررن بالطريق، وفيه شاهد آخر للقياسي من هذا الباب؛ وذلك في قوله: «غضبت أن نظرت» وأصله: غضبت مِنْ أنْ نظرت.

(1) نعى ابن هشام على النحويين عدم ذكرِ «كي» المصدرية. «أوضح المسالك» **٢/ ٩٣ - ٩٤**.

و«كي» المصدرية يُنصَبُ بها المضارع ويؤول معها بمصدر، وهي متضمنةٌ سببية ما قبلها فيما بعدها، ويشترط أن تسبقها لام التعليل ملفوظاً بها؛ كقوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد: **٢٣**] أو مقدّرة؛ كقولك: أتيتُ كي تُكرمني، أي: لكي تُكرمني. فإن لم يصحّ تأويل «اللام» فـ«كي» تعليليةٌ يُنصَبُ الفعلُ بعدَها بـ«أن» مضمرة، و«أن» المضمرة وصلتها في تأويل المصدر المجرور بـ«كي».

وأما «أَنَّ، وأَنْ» فيجوزُ حذفُ حرفِ الجرِّ معهما قياساً مُطَّرِداً[1]، **بشرط أَمْن اللَّبْسِ**[2]، كقولك: «عَجبْتُ أنْ يَدوا» والأصل: «عَجِبْتُ مِنْ أنْ يَدوا» أي: من أنْ يُعْطوا الدِّيَةَ، ومثالُ ذلك مع أنَّ ـ بالتشديد ـ «عَجبْتُ مِنْ أنَّكَ قائِمٌ» فيجوزُ حذفُ «مِنْ» فتقولُ: «عَجِبْتُ أنَّكَ قائِمٌ»؛ فإنْ حَصَلَ لَبْسٌ لم يجُزِ الحَذْفُ، نحوُ: «رَغِبْتُ في أَنْ تَقومَ» أوْ «رَغِبْتُ في أنَّكَ قائمٌ» فلا يجوزُ حذفُ «في» لاحتمالِ أنْ يكونَ المحذوفُ «عَنْ» فيحصل اللَّبْسُ.

واختُلفَ في محلِّ «أَنَّ، وأَنْ» عند حَذْفِ حَرْفِ الجرِّ، فذهب الأَخْفَشُ[3] إلى أنهما في محلِّ جرٍّ، وذهب الكسائي[4] إلى أنهما في محلِّ نصبٍ[5]، وذهبَ سيبويه[6] إلى تجويز الوَجْهَين[٧].

---

(1) يجوز حذف حرف الجر حين يكون المجرور مصدراً مؤولاً من إحدى «أنّ»، «أن»، «كي» المصدريات وصلتها. وإنما اطرد هذا الحذفُ لطول الحرف المصدري بالصلة.
ولأن دخول حرف الجر على الموصول الحرفي مستقبَحٌ.

(2) قال ابن هشام معترِضاً على ابن مالك:
واشترط ابن مالك في «أنّ» و«أنْ» أمن اللبس، فمنع الحذف في نحو «رغبتُ في أن تفعل»، أو «عن أن تفعل»؛ لإشكال المراد بعد الحذف.
ويُشكل عليه: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] فحُذف الحرفُ مع أن المفسّرين اختلفوا في المراد. «أوضح المسالك» ٢/ ٩٤.
وأُجيب على مثل هذا الاعتراض بأن الحذف لقرينةٍ هي أنَّ سبب النزول يُرجّح أحد المعنَيين فيزول اللبس أو أن الحذفَ قُصِد به الإبهام على السامع. ذكرهما المرادي ٢/ ٦٢٥، والأشموني ٢/ ١٣٢ ـ ١٣٣.
أو أن عدم الاطراد ـ أي: القياس ـ لا يمنع من الورود مُطلَقاً. ذكره السيوطي في «البهجة» ص١٦٧.

(3) الجر مذهب الخليل أيضاً، ونسبه الأشموني في «شرحه» ٢/ ١٣٣، والسيوطي في «البهجة» ص١٦٦ للكسائي.

(4) عند الأشموني والسيوطي مذهب الكسائي الجرّ.

(5) وهو مذهب الفراء وسيبويه كما عند الأشموني والسيوطي.
وتعليله: ضعف الجار عن العمل محذوفاً، وما دام قد وجب النصبُ في غير «أنّ» و«أنْ» فكذا الحال معهما.

(6) نسب الأشموني والسيوطي سيبويه إلى القول بالنصب، والذي في «الكتاب» ٣/ ١٥٤ ـ ١٥٥ تجويز الوجهين. وانظر أواخر حاشية الشيخ محيي الدين عبد الحميد التالية.

(٧) أما الذين ذهبوا إلى أنَّ المصدر المنسبك من الحرف المصدري ومعموله في محلِّ نصب بعد حذف حرف الجرِّ الذي كان يقتضي جرَّه، **فاستدلوا على ذلك بشيئين**: =

وحاصلُه: أنَّ الفِعلَ اللَّازمَ يَصِلُ إلى المفعول بحرف الجرِّ، ثمَّ إنْ كانَ المجرورُ غيرَ «أَنَّ، وأَنْ» لم يجُزْ حَذْفُ حرفِ الجرِّ إلَّا سماعاً، وإنْ كانَ «أنَّ، وأنْ» جاز [ذلك] قياساً عند أَمْنِ اللَّبْسِ، وهذا هو الصحيح.

= **أولهما**: أن حرف الجرِّ عامل ضعيف، وآية ضعفه أنه مختص بنوع واحد هو الاسم، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل إلا إذا كان مذكورًا، فمتى حذف من الكلام زال عمله.

وثاني الدليلين: أن حرف الجر إذا حذف من الكلام وكان مدخوله غير «أنَّ» و«أنْ» فنحن متفقون على أن الاسم الذي كان مجرورًا به ينصب، كما في بيت عمر وبيت جرير السابق (رقم ١٥٩)، وكما في قول ساعدة بن جؤية الهذلي:

لَـدْنٌ بِـهَـزِّ الـكَـفِّ يَـعـسِـلُ مَـتـنُـهُ فِـيـهِ كَـمَـا عَـسَـلَ الـطّـرِيـقَ الـثَّـعـلَـبُ

وكما في قول المتلمِّس جرير بن عبد المسيح يخاطب عمرو بن هند ملكَ الحِيرة:

آلَـيْـتَ حَـبَّ الـعِـرَاقِ الـدَّهـرَ أطـعَـمُـهُ والـحَـبُّ يَـأكُـلُـهُ فِـي الـقَـريَـةِ الـسُّـوسُ

أراد الأول: كما عسل في الطريق، وأراد الثاني: آليت على حب العراق، فلما حذفا حرف الجر نصبا الاسم الذي كان مجروراً؛ فيجب أن يكون هذا هو الحكم مع أنَّ وأنْ.

وأما الذين ذهبوا إلى أن المصدر في محل جر بعد حذف حرف الجر، فقد استدلوا على ما ذهبوا إليه بالسماع عن العرب.

فمن ذلك قول الفرزدق من قصيدة يمدح فيها عبد المطلب بن عبد الله المخزومي:

وَمَـا زُرْتُ لَـيـلَـى أنْ تَـكُـونَ حَـبِـيـبَـةً إلَـيَّ ولا دَيْـنٍ بِـهَـا أنـا طَـالِـبُـهْ

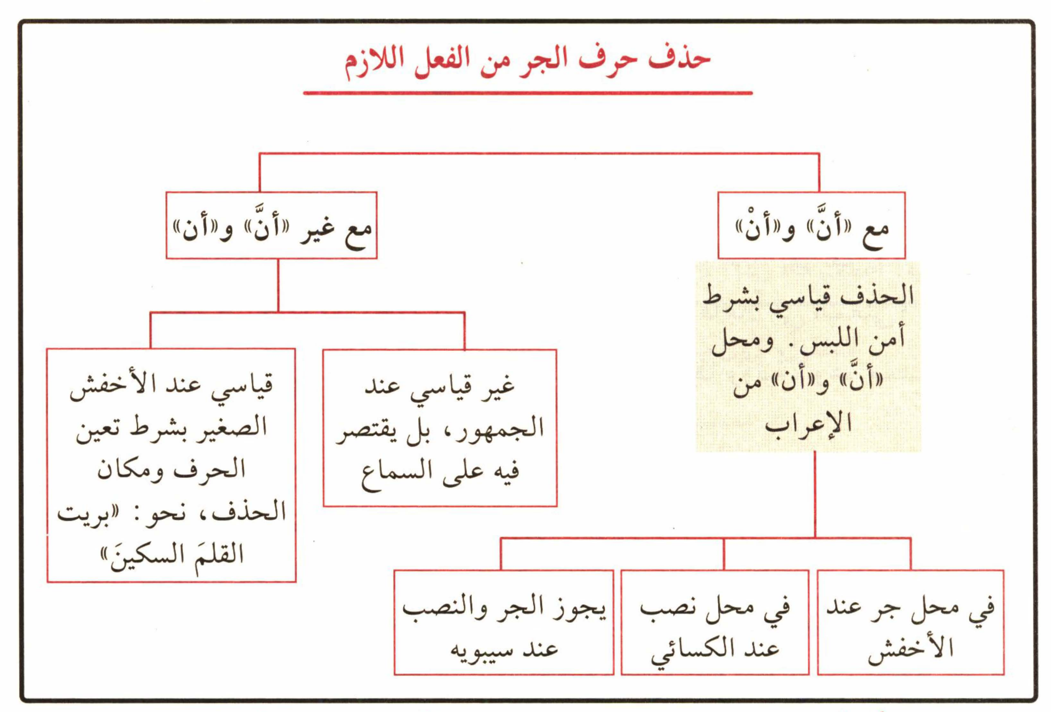
فقوله: «ولا دين» مروي بجرِّ «دين» المعطوف على المصدر المنسبك من «أنْ تكونَ.. إلخ» وذلك يدلُّ على أن هذا المصدر مجرور؛ لوجوب تطابق المعطوف والمعطوف عليه في حركات الإعراب.

وقد حذف الفرزدق حرفَ الجرِّ وأبقى الاسم مجرورًا على حاله قبل الحذفِ، وذلك في قوله:

إذَا قِـيـلَ أيُّ الـنَّـاسِ شَـرُّ قَـبِـيَـلـةٍ أشَـارَتْ كُـلَـيـبٍ بِـالأَكُـفِّ الأَصَـابِـعُ

أصل الكلام: أشارَتْ إلى كليبٍ، فلمَّا حذف «إلى» أبقى «كليبٍ» على جرِّه.

فلمَّا رأى سيبويه رحمه الله تكافؤ الأدلة، وأن السماع ورد بالوجهين ولا وجه لترجيح أحدهما على الآخر، جوَّز كلَّ واحد منهما.



٢٧٤ ـ والأَصْلُ سَبْقُ فاعِلٍ مَعْنىً كَمَنْ   مِنْ «أَلْبِسَنْ مَنْ زارَكُمْ نَسْجَ اليَمَنْ»[١]

إذا تَعَدَّى الفعلُ إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل؛ فالأصلُ تقديمُ ما هو فاعلٌ في المعنى، نحو: «أعْطَيتُ زَيداً دِرْهماً» فالأصلُ تقديمُ «زيدٍ» على «دِرْهمٍ» لأنه فاعلٌ في المعنى، لأنه الآخِذُ للدِّرهمِ، وكذا «كَسَوتُ زَيْداً جُبَّةً» و«أَلْبِسَنْ مَنْ زارَكُمْ نَسْجَ اليَمَنِ» فـ«مَنْ»: مفعولٌ أوَّلُ، و«نَسْجَ»: مفعول ثانٍ، والأصلُ تقديمُ «مَنْ» على «نَسْجِ اليَمَنِ» لأنَّه اللَّابِسُ، ويجوز تقديمُ ما ليسَ فاعلاً معنىً، لكنَّه خِلافُ الأصْلِ.

---

(١) «والأصل» مبتدأ «سبق» خبر المبتدأ، وسبق مضاف، و«فاعل» مضاف إليه «معنى» منصوب على نزع الخافض، أو تمييز «كمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كمن... إلخ «من» حرف جر، ومجروره قول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال «ألبسن» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من» اسم موصول: مفعول أول لألبس «زاركم» زار: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، وضمير المخاطبين مفعول به، والجملة لا محل لها صلة «نسج» مفعول ثانٍ لألبس، ونسج مضاف، و«اليمن» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

٢٧٥ ـ وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لِموجِبٍ عَرَا وَتَرْكُ ذاكَ الأَصْلِ حَتْماً قَدْ يُرَى[١]

أي: يلزمُ الأصْلُ ـ وهو تقديمُ الفاعِلِ في المعنى ـ إذا طَرَأَ ما يوجبُ ذلك، وهو خَوْفُ اللَّبْس، نحو: «أعْطَيتُ زَيداً عَمْراً» فيجبُ تقديمُ الآخِذِ منْهما، ولا يجوزُ تقديمُ غَيرِهِ، لأجْلِ اللَّبْسِ؛ إذْ يحتملُ أنْ يكونُ هوَ الفاعل.

وقَدْ يجبُ تقديمُ ما ليسَ فاعلاً في المعنى، وتأخيرُ ما هو فاعل في المعنى، نحو: «أعْطَيتُ الدِّرهَمَ صاحِبَهُ» فلا يجوزُ تقديمُ صاحبه وإنْ كانَ فاعلاً في المعنى؛ فلا تقول: «أعْطَيْتُ صاحِبَهُ الدِّرهَمَ» لئلَّا يعودَ الضميرُ على متأخِّرٍ لَفْظاً ورُتبةً، وهو ممتنعٌ[٢]، والله أعلم.

---

(١) «ويلزم الأصل» فعل وفاعل «لموجب» جار ومجرور متعلق بيلزم «عرا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى موجب، والجملة في محل جر نعت لموجب «وترك» مبتدأ، وترك مضاف، واسم الإشارة من «ذاك» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «الأصل» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «حتماً» حال من نائب الفاعل المستتر في «يرى» الآتي، وتقديره باسم مفعول، أي: مختوماً «قد» حرف تقليل «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ترك، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) **تلخيص ما أشار إليه الشارح والناظم في هذه المسألة أن للمفعول الأول مع المفعول الثاني ـ اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ـ ثلاثةَ أحوال:**

الحالة الأولى: يجب فيها تقديم الفاعل في المعنى.

والحالة الثانية: يجب فيها تقديم المفعول في المعنى.

والحالة الثالثة: يجوز فيها تقديم أيهما شئت، وسنبين لك مواضع كل حالة منها تفصيلاً.

أما الحالة الأولى، فلها ثلاثة مواضع: أولها: أن يخاف اللبس، وذلك إذا صلح كل من المفعولين أن يكون فاعلاً في المعنى، وذلك نحو: «أعطيت زيدًا عمرًا». **وثانيها:** أن يكون المفعول في المعنى محصورًا فيه، نحو قولك: «ما كسوت زيدًا إلا جبة، وما أعطيت خالدًا إلا درهمًا». **وثالثها:** أن يكون الفاعل في المعنى ضميرًا والمفعول في المعنى اسمًا ظاهرًا، نحو: «أعطيتك درهمًا».

وأما الحالة الثانية، فلها ثلاثة مواضع أيضًا: أولها: أن يكون الفاعل في المعنى متصلاً بضمير يعود على المفعول في المعنى، نحو: «أعطيتُ الدرهم صاحبه» إذ لو قدّم لعاد الضميرُ على متأخِّر لفظًا ورتبة.

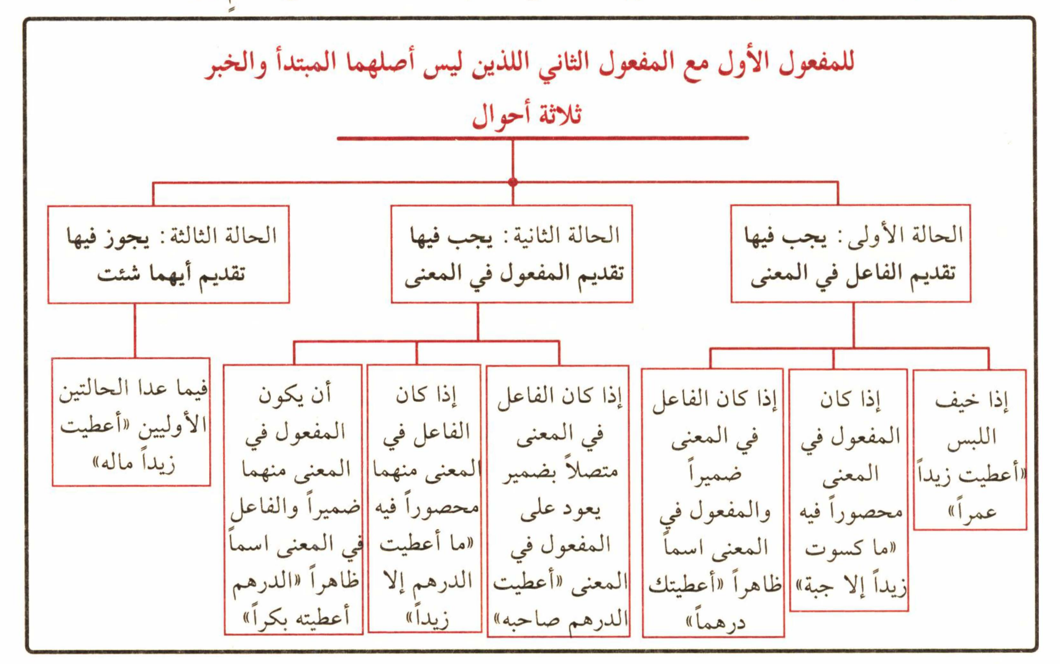
وثانيها: أن يكون الفاعل في المعنى منهما محصورًا فيه، نحو قولك: «ما أعطيتُ الدرهمَ إلّا زيدًا».

وثالثها: أن يكون المفعول في المعنى منهما ضميرًا والفاعل في المعنى اسمًا ظاهرًا، نحو قولك: «الدرهم أعطيته بكرًا». =

٢٧٦ ـ وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إنْ لَمْ يَضِرْ كَحَذْفِ ما سيقَ جَواباً أَوْ حُصِرْ[١]

الفَضْلَةُ: خلافُ العُمدَةِ، والعُمدَة: ما لا يُستغنى عنه، كالفاعل، والفَضْلَةُ: ما يمكنُ الاستغناءُ عنه، كالمفعول به؛[2] فيجوز حذف الفَضلَة إنْ لم يضُرَّ[3]، كقولك في «ضَرَبْتُ

= **وأما الحالة الثالثة، ففيما عدا ما ذكرناه من مواضع الحالتين**، ومنها قولك: «أعطيت زيدًا ماله» يجوز أن تقول فيه: أعطيت ماله زيدًا؛ فالضمير إن عاد على متأخر لفظًا، فقد عاد على متقدمٍ رُتبةً.



(١) «**وحذف**» مفعول به مقدم لأجز، وحذف مضاف، و«**فضلة**» مضاف إليه «**أجز**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**إن**» شرطية «**لم**» جازمة نافية «**يضر**» فعل مضارع مجزوم بلم، وجملته فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف، وجواب الشرط محذوف، وتقدير الكلام: إن لم يضر حذف الفضلة فأجزه «**كحذف**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كحذف، و«**ما**» اسم موصول: مضاف إليه «**سيق**» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «**جواباً**» مفعول ثانٍ لسيق «**أو**» عاطفة «**حصر**» فعل ماض مبني للمجهول معطوف على سيق.

(2) من غير باب «ظنّ»، فهذا يجوز حذفه اختصاراً لا اقتصاراً.

والاختصار: ما كان بدليل، والاقتصار: بدونه، وما كان من غير باب «ظن» جاز اختصاراً واقتصاراً.

(3) وذلك لغرضٍ لفظي، كتناسب الفواصل ـ أو السجع ـ، والإيجاز، أو لغرضٍ معنويٍّ كالاحتقار، أو استهجانِ ذكر المفعول به، أو للعلم به.

زيداً»: «ضَرَبْتُ» بحذف المفعول به، وكقولك في «أعطيت زيداً درهماً»: «أعْطَيْتُ»، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾ [الليل: ٥] و«أعطيت زيداً»، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥]، و«أعطيت درهماً» قيل: ومنه قولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩] التقدير ـ والله أعلم ـ حتى يُعْطوكُم الجِزْيَةَ.

فإنْ ضَرَّ حذفُ الفَضْلةِ لم يَجُزْ حذفُها، كما إذا وقعَ المفعولُ به في جوابِ سؤالٍ، نحو أنْ يقالَ: «مَنْ ضَرَبْتَ؟» فتقول: «ضَرَبْتُ زيداً» أو وقع محصوراً، نحو: «ما ضَرَبْتُ إلَّا زيداً» فلا يجوزُ حذفُ «زيداً» في الموضعين(1)؛ إذ لا يحصلُ في الأوَّل الجوابُ، ويَبقى الكلامُ في الثاني دالًّا على نَفْي الضَّرْبِ مُطْلَقاً، والمقصودُ نَفْيُه عن غَيْرِ «زَيدٍ» فلا يُفْهَمُ المقصودُ عندَ حَذْفِه.

٢٧٧ ـ وَيُحْذَفُ النَّاصِبُها إنْ عُلِما وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَما(٢)

يجوزُ حَذفُ ناصِبِ الفَضْلَةِ إذا دَلَّ عليه دليلٌ، نحو أنْ يقالَ: «مَنْ ضَرَبْتَ؟» فتقول: «زيداً» التقدير: «ضَرَبْتُ زَيْداً» فحذف «ضربْتُ» لدلالة ما قبلَه عليه، وهذا الحذفُ جائزٌ، وقد يكونُ واجباً كما تقدَّم في بابِ الاشتغال(3)، نحوُ: «زَيْداً ضربتُهُ» التقديرُ: «ضَرَبْتُ زيداً ضَرَبْتُه» فحذفَ «ضَرَبْتُ» وجوباً كما تقدَّم، والله أعلم.

---

(1) وثمة موضع ثالث، وهو إذا ما حُذِفَ عامِلُهُ، كقولك: إياكَ والكذبَ.

(٢) «ويحذف» فعل مضارع مبني للمجهول «الناصبها» الناصب: نائب فاعل يحذف، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وفاعله ضمير مستتر فيه، و«ها» ضمير الغائب العائد إلى الفضلة مفعول به «إن» شرطية «علما» علم: فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الناصب، والألف للإطلاق «وقد» حرف تقليل «يكون» فعل مضارع ناقص «حذفه» حذف: اسم يكون، وحذف مضاف، وضمير الغائب العائد إلى الناصب مضاف إليه «ملتزماً» خبر يكون.

(3) وفي أبواب: النداء، والتحذير، والإغراء، بشروطها. وما كان مثلاً، كقولك: الكلابَ على البقر. أي: أرسل الكلاب. أو ما أُجريَ مُجرى المثل؛ كقوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧١].
والفرق ما بين المثل وما أُجري مجراه: أن المثل مستعمَلٌ في غير ما وُضعَ له للمشابهة بين ما وُضِعَ له وغيره على طريق الاستعارة التمثيلية، والمثل مسموعٌ عن العرب.
وما أُجري مُجراه: مستعملٌ في غير ما وُضِعَ له، لكن أَشبهَ المثلَ في كثرة الاستعمال وحسن الاختصار، فأُعطيَ حُكْمَهُ في عدم التغيير، وهو مما لم يُسمَع لكن شاع متأخراً.
ينظر: «شرح الأشموني» وعليه «حاشية الصبان» ٢/ ١٣٧، و«شرح المرادي» ٢/ ٦٢٨، و«أوضح المسالك» ٢/ ٩٨ ـ ٩٩، و«البهجة المرضية» ص١٦٨، و«شرح المكودي» ص١١٤.

التَّنازُع في العَمَلِ

٢٧٨ ـ إنْ عامِلانِ اقْتَضَيا في اسْمِ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْواحِدِ مِنْهُما العَمَلْ[١]

٢٧٩ ـ والثَّانِ أَوْلَى عند أَهْلِ البَصْرَهْ واخْتارَ عَكْساً غَيْرُهُمْ ذا أَسْرَهْ[٢]

التنازعُ عبارةٌ عن تَوَجُّه عاملين[3] إلى مَعْمولٍ واحِدٍ[٤]، نحوُ: «ضَرَبْتُ وأَكرَمْتُ زيداً» فكلُّ واحدٍ من «ضَرَبْتُ» و«أكْرَمْتُ» يطلبُ «زيداً» بالمفعولية، وهذا معنى قوله: «إنْ عاملانِ.. إلى آخرِه».

---

(١) «إن» شرطية «عاملان» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إن اقتضى عاملان «اقتضيا» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة «في اسم» جار ومجرور متعلق باقتضى «عمل» مفعول به لاقتضى، وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «قبل» ظرف متعلق باقتضى، أو بمحذوف يقع حالاً من قوله: عاملان، أي: حال كون هذين العاملين واقعين قبل الاسم، وقبل مبني على الضم في محل نصب «فللواحد» الفاء لربط الجواب بالشرط، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «منهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الواحد «العمل» مبتدأ مؤخر.

(٢) «والثاني» مبتدأ «أولى» خبر المبتدأ «عند» ظرف متعلق بأولى، وعند مضاف، و«أهل» مضاف إليه، وأهل مضاف، و«البصرة» مضاف إليه «واختار» فعل ماض «عكساً» مفعول به لاختار «غيرهم» غير: فاعل اختار، وغير مضاف، وضمير الغائبين مضاف إليه «ذا» حال من غيرهم، وذا مضاف، و«أسرة» مضاف إليه، وهو بضم الهمزة، والمراد به: ذا قوة، وأصله ـ بضم الهمزة ـ الدرع الحصينة، أو قوم الرجل ورهطه الأقربون، ويجوز فتح الهمزة، والأسرة ـ بالفتح ـ الجماعة القوية.

(3) وقد يكون التنازع في ثلاثة عوامل، واحتُجَّ بقول النبي ﷺ: «**تُسبّحون وتُكبّرون وتحمدون دُبُرَ كل صلاة ثلاثاً وثلاثين**» رواه بهذا اللفظ مسلم في «صحيحه» برقم (١٣٤٧).

(٤) قد يكون العاملان المتنازعان فعلين، ويشترط فيهما حينئذ: أن يكونا متصرفين، نحو قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف: ٩٦]، وقد يكونان اسمين، ويشترط فيهما حينئذ أن يكونا مشبهين للفعل في العمل، وذلك بأن يكونا اسمي فاعلين، نحو قول الشاعر:

عُهِدْتَ مُغِيثًا مغنياً مَنْ أَجَرْتَهُ

فمن: اسم موصول تنازعه كل من مغيث ومغن، أو بأن يكونا اسمي مفعول، كقول كثيِّر:

قَضَى كُلُّ ذِي دَينٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

أو بأن يكونا مصدرين، كقولك: عجبت من حبك وتقديرك زيدًا، أو بأن يكونا اسمي تفضيل، كقولك: زيد أضبط الناس وأجمعهم للعلم، أو بأن يكونا صفتين مشبهتين، نحو قولك: زيد حذر وكريم أبوه، أو =

وقوله: «قَبْلُ» معناه أنَّ العاملين يكونانِ قَبْلَ المعمولِ كما مَثَّلْنا، ومقتضاهُ أنَّه لو تأخَّرَ العاملانِ لم تكن المسألةُ من باب التنازعِ.

= بأن يكونا مختلفين، فمثال الفعل واسم الفعل قوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩]، ومثال الفعل والمصدر قول الشاعر:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِي ... لَقِيتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّربِ مِسْمَعَا

فقوله: «مسمعا» اسم رجل، وقد تنازعه من حيث العمل كل من «لقيت» و«الضرب».

ومنه تعلم أنه لا تنازع بين حرفين، ولا بين فعلين جامدين، ولا بين اسمين غير عاملين، ولا بين فعل متصرف وآخر جامد، أو فعل متصرف واسم غير عامل.

ويشترط في العاملين ـ سوى ما فصلنا ـ شرط ثان، هو أن يكون بينهما ارتباط، فلا يجوزُ أنْ تقول: «قام قعد أخوك» إذ لا ارتباط بين الفعلين(☆).

(☆) [ويشترط للعاملين كذلك: ألا يكون أحدهما محذوفاً، أي: أن يكونا مذكورين كلاهُما. وألا يكون أحدُهما مؤكّداً للآخر].

والارتباط يحصل بواحد من ثلاثة أمور:

(الأول): أن يعطف ثانيهما على أولهما بحرف من حروف العطف، كما رأيت في الأمثلة التي سقناها.

(الثاني): أن يكون أولهما عاملاً في ثانيهما، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّواْ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا﴾ [الجن: ٧] العاملان هما ظنوا وظننتم، والمعمول المتنازع فيه هو ﴿أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ﴾ و﴿كَمَا ظَنَنتُمْ﴾ معمول لظنوا؛ لأنه صفة لمصدر يقع مفعولاً مطلقًا ناصبه ظنوا.

(الثالث): أن يكون جوابًا للأول، نحو قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ [النساء: ١٧٦] ونحو قوله جلَّ شأنه: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦].

ويشترط في العاملين أيضًا: أن يكون كل واحد منهما موجهًا إلى المعمول من غير فساد في اللفظ أو في المعنى، فخرج بذلك نحوُ قولِ الشاعر:

أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ احبِسِ احبِسِ

فليس كل واحد من «أتاك أتاك» موجهًا إلى قوله: «اللاحقون»، إذ لو توجه كل واحد إليه لقال: أتوك أتاك اللاحقون، أو لقال: أتاك أتوك اللاحقون، بل المتوجه إليه منهما هو الأول، والثاني تأكيد له، وخرج قول امرئ القيس بن حجر الكندي:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسعَى لأدنَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِي وَلَمْ أَطلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

وذلك لأن كلًّا من «كفاني» و«لم أطلب» ليس متوجهًا إلى قوله: «قليل من المال» إذ لو كان كل منهما متوجهًا إليه لصار حاصل المعنى: كفاني قليل من المال ولم أطلب هذا القليل، وكيف يصح ذلك وهو يقول بعد هذا البيت: =

وقوله: «فللواحد منهما العملُ» معناه أنَّ أحَدَ العاملين يعملُ في ذلك الاسمِ الظاهرِ، والآخَرُ يُهْمَلُ عنه ويعملُ في ضميره، كما سيذكره.

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كلِّ واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر، ولكن اختلفوا في الأَوْلى منهما[1].

= وَلـكِـنَّـمَـا أسْـعَـى لِـمَـجْـدٍ مُـؤَثَّـلٍ ... وقَـد يُـدرِكُ الـمَـجْـدَ الـمُـؤَثَّـلَ أمثَـالِـي

وإنما قوله: «قليل من المال» فاعل كفى، وهو وحده المتوجه إلى العمل فيه، وأما قوله: «ولم أطلب» فله معمول محذوف يفهم من مجموع الكلام، والتقدير: كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك.

ويشترط في العاملين أيضًا: أن يكونا متقدمين على المعمول، كالأمثلة التي ذكرناها والتي ذكرها الشارح، فإن تقدم المعمول، فإما أن يكون مرفوعًا، وإما أن يكون منصوبًا، فإن تقدم وكان مرفوعًا، نحو قولك: «زيد قام وقعد» فلا عمل لأحد العاملين فيه، بل كل واحد منهما عامل في ضميره، وإن كان منصوبًا، نحو قولك: «زيدًا ضربت وأهنت» فالعامل فيه هو أول العاملين، وللثاني منهما معمول محذوف يدل عليه المذكور، أو لا معمول له أصلاً، وإن توسط المعمول بين العاملين، نحو قولك: «ضربت زيدًا وأهنت» فهو معمول للسابق عليه منهما، وللمتأخر عنه معمول محذوف يدل عليه المذكور، وقد أشار الشارح إشارة وجيزة إلى هذا الشرط.

(١) **رأى البصريون أن إعمال ثاني العاملين أولى من إعمال الأول منهما لثلاث حُجَج:**

الأولى: أنه أقرب إلى المعمول، وهي العلَّة التي ذكرها الشارح.

الثانية: أنه يلزم على إعمال الأول منهما الفصل بين العامل ـ وهو المتقدم ـ ومعموله ـ وهو الاسم الظاهر ـ بأجنبي من العامل، وهو ذلك العامل الثاني، ومع أن الفصل بين العامل والمعمول مغتفر في هذا الباب للضرورة التي ألجأت إليه، فهو خلاف الأصل على الأقل.

الثالثة: أنه يلزم على إعمال العامل الأول في لفظ المعمول أن تعطفَ عليه الجملة الأولى ـ وهي جملة العامل الأول مع معموله ـ قبل تمامها، والعطف قبل تمام المعطوف عليه خلاف الأصل.

ورأى الكوفيون أن إعمال الأول أوْلى من إعمال الثاني لعلتين:

الأولى: أنه أسبق وأقدم ذِكرًا، وهي العلة التي ذكرها الشارح.

والثانية: أنه يترتب على إعمال العامل الثاني في لفظ المعمول المذكور أن تضمر ضميرًا في العامل الأول منهما، فيكون في الكلام الإضمار قبل الذكر، وهو غير جائز عندهم؛ وخلاف الأصل عند البصريين.

ولكل فريق من الفريقين مستنَد من السَّماع عن العرب.

ثم إنه قد يوجد في الكلام ما يوجب إعمال الثاني، كما في قولك: ضربت بل أكرمت زيدًا، وقد يوجد فيه ما يوجب إعمال الأول، كما في قولك: لا أكرمت ولا قدمت زيدًا.

فذهب **البصريُّون** إلى أنَّ الثاني أَوْلَى به؛ لقُرْبِهِ منه، وذهب **الكوفيون** إلى أنَّ الأوَّلَ أوْلى به؛ لتَقَدُّمِهِ[1].

٢٨٠ ـ وَأَعْمِلِ المُهْمَلَ في ضَمير ما تَنازَعاهُ وَالتَزِمْ ما التُزِما[٢]

٢٨١ ـ كَيُحْسِنان وَيُسيءُ ابْناكا وَقَدْ بَغَى واعْتَدَيا عَبْداكا[٣]

أي: إذا أعملْتَ أحَدَ العاملين في الظاهر وأهملْتَ الآخَرَ عَنْه، فأعْمِلِ المهملَ في ضميرِ الظَّاهرِ[4]، والتَزِمِ الإضْمارَ إنْ كان مطلوبُ العامل مما يلزم ذِكْرُه ولا يجوزُ حذْفُه، كالفاعلِ، وذلك كقولك: «يُحْسِنُ وَيُسِيءُ ابْناكَ»[5] فكلُّ واحدٍ من «يُحسِنُ» و«يُسيءُ» يطلبُ «ابناكَ» بالفاعليةِ، فإنْ أعملْتَ الثانيَ وَجَبَ أن تُضْمِرَ في الأوَّلِ فاعِلَهُ، فتقولُ: «يُحْسِنانِ وَيُسيءُ ابْناكَ» وكذلك إنْ أعملتَ الأوَّلَ وجبَ الإضمارُ في الثاني، فتقول: «يُحْسِنُ وَيُسيئانِ ابْناكَ» ومِثْلُه «بَغَى واعْتَدَيا عَبْداكَ» وإنْ أعملتَ الثاني في هذا المثالِ قلت: «بَغَيا واعتَدَى عَبْداكَ» ولا يجوزُ تَرْكُ الإضمارِ، فلا تقولُ: «يُحسِن ويسيءُ ابناكَ» ولا «بغى واعتدَى

---

(1) وذهب بعض النحاة إلى التساوي.
وفصّل أبو ذرّ الخشني الملقب بـ«ابن أبي كعب» فقال: إن كان إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار في الأول فيُختار إعمال الأول وإلا فيُختار إعمال الثاني. ذكره المرادي ٢/٦٣٦.
ويُرَجَّحُ مذهب البصريين بكون إعمال الثاني هو الأكثر وروداً في القرآن والحديث وعن العرب.

(٢) «وأعمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المهمل» مفعول به لأعمل «في ضمير» جار ومجرور متعلق بأعمل، وضمير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «تنازعاه» فعل ماض وفاعل ومفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «والتزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول مفعول به لالتزم «التزما» فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة.

(٣) «كيحسنان» الكاف جارة لقول محذوف، يحسنان: فعل وفاعل «ويسيء» فعل مضارع «ابناكا» ابنا: فاعل يسيء مرفوع بالألف لأنه مثنى، وابنا مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه «وقد» حرف تحقيق «بغى» فعل ماض «واعتديا» فعل وفاعل «عبداكا» فاعل بغى، ومضاف إليه.

(4) بضابط المطابقة من الضمير للظاهر في الإفراد وخلافه من تثنية وجمع، وفي التذكير وخلافه من التأنيث.

(5) هذا القول مثالٌ على ما لا يجوز، فإنه سينهى عنه بعد أسطُر، فافطَنْ.

عَبْداك» لأنَّ تركه[١] يؤدِّي إلى حذفِ الفاعلِ، والفاعِلُ مُلْتَزَمُ الذِّكْرِ، **وأجازَ الكسائيُّ** ذلك على الحذف، بناءً على مذهبه في جوازِ حَذْفِ الفاعِل[2]، **وأجازهُ الفَرَّاءُ** على تَوَجُّهِ العاملين معاً إلى الاسم الظاهر، وهذا بناءً منهما على مَنْعِ الإضمارِ في الأول عندَ إعمال الثاني؛ فلا تقولُ: «يحسنانِ ويسيءُ ابناك» **وهذا الذي ذكرناه عنهما هو المشهورُ من مذهبهما في هذه المسألة.**

٢٨٢ ـ وَلا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلا ... بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلا[٣]

٢٨٣ ـ بَلْ حَذْفَهُ الزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ ... وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هو الخَبَرْ[٤]

---

(١) يريد أن ترك الإضمار يؤدي إلى حذف الفاعل، وهذا كلام قاصر، ولا بد من تقدير لتصح العبارة، فإن ترك الإضمار لا يؤدي إلى حذف الفاعل دائمًا، لجواز أن يظهر مع كل عامل معموله، والكلام التام أن يقال: إن ترك الإضمار يلزم منه أحد أمرين، الأول: التكرار إذا أظهرت مع كل عامل معموله، والثاني: حذف الفاعل، وكلاهما محظور.

(2) ووافقه السُّهَيلي وهشامٌ.
وقد قال الصبان في «حاشيته» ٢/ ١٥٠: قيل: ما وقَعَ فيه أشنَعُ مما فرّ منه؛ لأن حذف الفاعل [العمدة] أشنَعُ من الإضمار قبل الذكر.
والإضمار قبل الذكر مسموعٌ في الكلام الفصيح، وحكاه سيبويه في «الكتاب» ١/ ٧٩، و١/ ٨٩ ومثّل له بقوله: «ضربوني وضربتُ قومك». ورُوي:

جَفَوني ولم أجفُ الأخلاّء إنني ... لغير جميلٍ من خليليَ مُهْمِلُ

ذكر صدره ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢/ ١١١، ورواه الأشموني ٢/ ١٥١، والمرادي ٢/ ٦٣٩.

(٣) «ولا» ناهية «تجئ» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مع» ظرف متعلق بتجئ، ومع مضاف، و«أول» مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «أهملا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أول، والجملة في محل جر صفة لأول «بمضمر» جار ومجرور متعلق بتجئ «لغير» جار ومجرور متعلق بأوهل الآتي، وغير مضاف، و«رفع» مضاف إليه «أوهلا» فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر، والجملة في محل جر صفة لمضمر.

(٤) «بل» حرف عطف، ومعناه ـ هنا ـ الانتقال «حذفه» حذف: مفعول مقدم لالزم، وحذف مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «الزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر «غير» خبر يكن، وغير مضاف، و«خبر» مضاف إليه «وأخرنه» الواو عاطفة، أخر: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، والهاء مفعول به لأخر =

تقدَّم أنَّه إذا أُعمِلَ أحَدُ العاملَين في الظَّاهِرِ وأُهمل الآخر عنه، أُعمِلَ في ضميره، ويلزم الإضمارُ إنْ كانَ مطلوبُ الفِعْلِ مما يلزمُ ذِكرُه، كالفاعل أو نائبه، ولا فَرْقَ في وجوب الإضمار حينئذٍ بينَ أنْ يكونَ المهملُ الأوَّلَ أو الثانيَ، فتقول: «يُحسنانِ ويسيءُ ابناكَ، ويُحسِنُ ويسيئانِ ابناك».

وذَكَرَ هنا أنَّه إذا كان مطلوبُ الفعلِ المهملِ غيرَ مَرفوع، فلا يخلو: إما أنْ يكونَ عمدةً في الأصْلِ ـ وهو مفعول «ظَنَّ» وأخواتِها؛ لأنَّه مبتدأ في الأصل أو خبرٌ، وهو المرادُ بقوله: «**إنْ يَكُنْ هو الخَبَر**» ـ أو لا، فإنْ لم يكنْ كذلك: فإما أنْ يكون الطالبُ له هو الأولَ، أو الثانيَ، فإنْ كان الأوَّلَ لم يَجُزِ الإضمارُ(١)، فتقول: «ضَرَبْتُ وضَرَبَني زيدٌ، ومَرَرتُ ومَرَّ بي زَيدٌ» ولا تضمر، فلا تقول: «ضَرَبْتُهُ وضَربني زيدٌ» ولا «مَررتُ بِهِ ومَرَّ بي زيدٌ» وقد جاء في الشعر، كقوله: [الطويل]

ش١٦٠ ـ إذَا كُنْتَ تُرْضيهِ وَيُرْضيكَ صاحِبٌ ... جِهاراً فَكُنْ في الغَيْبِ أَحْفَظَ لِلعَهْدِ
وَأَلْغِ أَحاديثَ الوُشاةِ فَقَلَّما ... يُحاوِلُ واشٍ غَيْرَ هِجْرانِ ذي وُدِّ(٢)

= مبني على الضم في محل نصب «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر «هو» ضمير فصل لا محل له من الإعراب «الخبر» خبر يكن، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، و التقدير: إن يكن مضمر غير الرفع هو الخبر فأخرنه.

(١) لقوله تفصيلٌ ذكره ابن هشام ٢/ ١١٣ وهو: إن استوى العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما، نحوُ «قام وقعد أخواك»، وإن اختلفا أضمرتَهُ مؤخَّراً كـ«ضربني وضربتُ زيداً هو» . ا.هـ.

وتمام معنى قوله: أن العاملَين قد يطلبان منصوباً أيضاً كقولك: «ضربتُ وأوجعتُ سعيداً».

وأما الإضمار مؤخراً فهو فرارٌ من الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل. وهذا تعقيدٌ!

(٢) البيتان من الشواهد التي لم نقف لأحد على نسبتها لقائل معين.

اللغة: «جهارًا» بزنة كتاب؛ أي: عيانًا ومشاهدة، وتقول: رأيته جهرًا وجهارًا، وكلمت فلانًا جهرًا وجهارًا، وجهر فلان بالقول جهرًا، كل ذلك في معنى العلن، قال الله تعالى: ﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ﴾ [الملك: ١٣]، وقال الأخفش في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]: أي: عياناً يكشف عنا ما بيننا وبينه «الغيب» أصل معناه في اللغة: ما استتر عنك ولم تره، ويريد به ههنا: ما لم يكن الصاحب حاضرًا «أحفظ للعهد» يروى في مكانه: «أحفظ للود» والود ـ بضم الواو في المشهور، وقد تكسر الواو أو تفتح ـ: المحبة «ألغ» يريد لا تجعل لكلام الوشاة سبيلاً إلى قلبك «الوشاة» جمع =

وإنْ كانَ الطَّالبُ لَهُ هو الثانيَ وجبَ الإضمارُ؛ فتقول: «ضَرَبَني وضَرَبْتُهُ زَيْدٌ، وَمَرَّ بي وَمَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ» ولا يجوزُ الحذفُ؛ فلا تقولُ: «ضَرَبَني وَضَرَبْتُ زَيْدٌ» ولا «مَرَّ بي وَمَرَرْتُ زَيْدٌ»، وقد جاء في الشعر، كقوله: [مجزوء الكامل]

ش١٦١ ـ بِعُكَـاظَ يُعْشي النَّـاظِريـ ـنَ إذَا هُـمُ لَـمَـحـوا شُـعَـاعُـهْ[1]

= واشٍ، وهو الذي ينقل إليك الكلام عن خِلَّانك وأحبائك بقصد إفساد ما بينكم من أواصر المحبة «يحاول» هو مضارع من المحاولة، وأصلها إرادة الشيء بحيلة.

المعنى: إذا كانت بينك وبين أحد صداقة وكان كل واحد منكما يعمل في العلن على إرضاء صاحبه، فتمسَّك بأواصر هذه المحبة في حال غيبة صديقك عنك، ولا تقبل في شأنه أقوال الوشاة، فإنهم إنما يريدون إفساد هذه الصداقة وتعكيرَ صفوها.

الإعراب: «**إذا**» ظرف زمان تضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب «**كنت**» كان: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير المخاطب اسمه، وجملة «**ترضيه**» من الفعل مع فاعله المستتر ومفعوله في محل نصب خبر كان، والجملة من كان ومعمولَيها في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي جملة الشرط «**ويرضيك**» فعل ومفعول به «**صاحب**» فاعل يرضيك، وجملة يرضيك وفاعله ومفعوله في محل نصب معطوفة على جملة ترضيه التي قبلها «**جهارًا**» منصوب على الظرفية تنازعه كل من الفعلين السابقين «**فكن**» الفاء لربط الجواب بالشرط، كن: فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**في الغيب**» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال «**أحفظ**» خبر كن «**للعهد**» جار ومجرور متعلق بأحفظ.

الشاهد فيه: قوله: «ترضيه ويرضيك صاحب» فقد تقدم في هذه العبارة عاملان ـ وهما «ترضى» و«يرضى» ـ وتأخر عنهما معمول واحد ـ وهو قوله: «صاحب» ـ وقد تنازع كل من «ترضى» و«يرضى» ذلك الاسمَ الذي بعدهما، وهو «صاحب» والأول يطلبه مفعولاً به، والثاني يطلبه فاعلاً، وقد أعمل الشاعر فيه الثاني، وأعمل الأول في ضميره الذي هو الهاء.

والجمهور يرون أنه كان يجب على الشاعر ألا يعمل الأول في الضمير؛ لأن هذا الضمير بالنسبة للعامل الأول فضلة يستغني الكلام عنه، وذكر الضمير مع العامل الأول يترتب عليه الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر لا يجوز، وقد ارتكبه الشاعر من غير ضرورة ملجئة إلى ارتكاب هذا المحظور، فإنهم إنما أجازوا في هذا الباب الإضمارَ قبل الذكر حين لا يكون منه بد، وذلك إذا كان الضمير فاعلاً مثلاً؛ لأنه لا يستغني الكلام عنه، ولا يجوزُ حذفُه، والضرورة يجب أن تتقدر بقدرها، ومنهم من منع الإضمار قبل الذكر مطلقًا.

(١) البيت لعاتكةَ بنت عبد المطلب عمَّةِ النبي ﷺ من كلمة رواها أبو تمام حبيب بن أوس في «ديوان الحماسة» (انظر شرح التبريزي، ٢/٢٥٦ بتحقيقنا) وقبل هذا البيت قولها:

سَـائِلْ بِـنَـا فِـي قَـوْمِـنَـا وَلْـيَـكْـفِ مِـنْ شَـرٍّ سَـمَـاعُـهْ =

والأَصْلُ: «لمحوه» فحذفَ الضَّميرَ ضرورةً، وهو شاذٌّ، كما شَذَّ عَمَلُ المهمَلِ الأوَّلِ في المفعول المضمر الذي ليسَ بعمدَةٍ في الأَصْلِ.

هذا كلُّه إذا كان غيرُ المرفوع ليس بعمدَةٍ في الأصل، فإنْ كانَ عمدَةً في الأصل، فلا يخلو: إمَّا أنْ يكونَ الطَّالبُ لَهُ هو الأوَّلَ، أو الثانيَ، فإنْ كان الطالبُ له هو الأوَّلَ، وجب إضماره مؤخَّراً، فتقول: «ظَنَّني وظَنَنْتُ زيْداً قائماً إيَّاه» وإنْ كانَ الطَّالبُ له هو الثاني

= قَـيْـسًـا وَمَـا جَـمَـعُـوا لَـنَـا فِـي مَـجْـمَـعٍ بَـاقٍ شَـنَـاعُـهْ
فِـيـهِ الـسَّـنَـوَّرُ والـقَـنَـا والـكَـبْـشُ مُـلْـتَـمِـعٌ قِـنَـاعُـهْ

اللغة: «عكاظ» بزنة غراب: موضع كانت فيه سوق مشهورة يجتمع فيها العرب للتجارة والمفاخرة «يعشي» مضارع من الإعشاء، وأصله العشا، وهو ضعف البصر ليلاً «لمحوا» ماضٍ من اللمح، وهو سرعة إبصار الشيء «شعاعه» بضم الشين: ما تراه من الضوء مقبلاً عليك كأنه الحبال، والضمير الذي أضيف الشعاع إليه يجوز أن يكون عائداً على عكاظ؛ لأنه موضع الشعاع، ويجوز أن يكون عائداً على القناع الذي ذكرته في البيت السابق على هذا البيت.

المعنى: تريد أن أشعة سلاح قومها مما تضعف أبصار الناظر إليها، تكني بذلك عن كثرة السلاح وقوة بريقه ولمعانه.

الإعراب: «**بعكاظ**» جار ومجرور متعلق بقولها: «جمعوا» في البيت السابق «**يعشي**» فعل مضارع «**الناظرين**» مفعول به ليعشي «**إذا**» ظرف تضمن معنى الشرط «**هم**» تأكيد لضمير متصل بفعل محذوف، والتقدير: إذا لمحوا هم «**لمحوا**» فعل ماضٍ وفاعله، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة «**شعاعه**» شعاع: فاعل يعشي مرفوع بالضمة الظاهرة، وشعاع مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «يعشي... لمحوا شعاعه» حيث تنازع كل من الفعلين «شعاعه» فالفعل الأول ـ وهو: «يعشي» ـ يطلبه فاعلاً له، والفعل الثاني ـ وهو «لمحوا» ـ يطلبه مفعولاً، وقد أعمل فيه الأول، بدليل أنه مرفوع، وأعمل الثاني في ضميره، ثم حذف ذلك الضمير ضرورة، وأصل الكلام قبل تقديم العاملين «يعشي الناظرين شعاعه إذا لمحوه» ثم صار بعد تقديمهما: «يعشي الناظرين إذا لمحوه شعاعه» ثم حذفت الهاء من «لمحوه» فصار كما ترى في البيت.

ومذهب الجمهور: أن ذلك الحذف لا يجوز لغير الضرورة، وذلك من قِبَل أنَّ ذِكْرَه لا يترتب عليه محظور الإضمار قبل الذكر، وفي حذفه فساد، وهو تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه من غير علة ولا سبب موجب له.

وذهب قوم إلى أن حذف الضمير في مثل هذه الحال جائز في سعة الكلام، وذلك لأن هذا الضمير فضلة، وقد علمنا أن الفضلة لا يجبُ ذكرها.

أضمرتَه، متصلاً كان أو منفصلاً، فتقول: «ظَنَنْتُ وظَنَّنيهِ زيداً قائماً، وظَنَنْتُ وظَنَّني إيَّاهُ زيداً قائماً».

ومعنى البيتين أنك إذا أهملْتَ الأوَّلَ لم تأتِ معَه بضميرٍ غَيرِ مرفوعٍ، وهو المنصوبُ والمجرورُ، فلا تقول: «ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَني زيدٌ»، ولا «مَرَرْتُ به ومَرَّ بي زيدٌ» بَلْ يلزمُ الحَذفُ، فتقولُ: «ضَرَبْتُ وضَرَبَني زيدٌ، ومَرَرْتُ ومَرَّ بي زيدٌ» إلَّا إذا كان المفعولُ خبراً في الأصل؛ فإنه لا يجوزُ حَذْفه، بَلْ يجبُ الإتيانُ به مؤخَّراً؛ فتقولُ: «ظنَّني وَظَنَنْتُ زيداً قائماً إيَّاهُ».

ومَفْهومُه أنَّ الثاني يُؤتَى معه بالضميرِ مُطلقاً، مرفوعاً كانَ أو مجروراً أو منصوباً، عُمْدةً في الأصل أو غيرَ عُمدَةٍ.

٢٨٤ ـ وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَميرٌ خَبَرا ... لِغَيْرِ ما يُطابِقُ المُفَسِّرا[١]

٢٨٥ ـ نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنَّاني أَخَا ... زَيْداً وَعَمْراً أَخَوَيْنِ في الرَّخَا[٢]

أي: يجبُ أنْ يُؤْتَى بمفعولِ الفعلِ المُهمَلِ ظاهراً إذا لزم من إضماره عدمُ مطابقته لما يفسِّرُه؛ لكونه خبراً في الأصل عمَّا لا يطابقُ المفسِّرَ، كما إذا كانَ في الأصلِ خبراً عن مُفردٍ ومفسِّرُهُ مُثنًّى، نحو: «أظنُّ ويظنَّاني زَيْداً وعَمْراً أخوين» فـ«زيداً»: مفعول أول لأظُنُّ، و«عمراً»: معطوف عليه، و«أخوين»: مفعولٌ ثانٍ لأظن، والياءُ: مفعول أوَّل ليظنَّانِ؛ فيحتاجُ إلى مفعولٍ ثانٍ؛ فلو أتيتَ به ضميراً فقلتَ: «أظنُّ ويظنَّاني إيَّاهُ زيداً وعَمراً أخَوَينِ» لكان «إيَّاه» مطابقاً للياءِ في أنهما مفردان، ولكن لا يطابق ما يعودُ عليه، وهو «أخوين»؛

---

(١) **«أظهر»** فعل أمر مبني على السكون، وكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت **«إن»** شرطية **«يكن»** فعل مضارع ناقص فعل الشرط **«ضمير»** اسم يكن **«خبراً»** خبر يكن **«لغير»** جار ومجرور متعلق بخبر، وغير مضاف، و**«ما»** اسم موصول مضاف إليه **«يطابق»** فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة **«المفسرا»** مفعول به ليطابق، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: إن يكن ضمير خبراً لغير ما يطابق المفسر فأظهره، أي: جىء به اسماً ظاهراً.

(٢) **«نحو»** خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو **«أظن»** فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا **«ويظناني»** فعل وفاعل ومفعول أول **«أخا»** مفعول ثانٍ ليظناني **«زيداً»** مفعول أول لأظن **«وعمراً»** معطوف عليه **«أخوين»** مفعول ثانٍ لأظن **«في الرخا»** جار ومجرور تنازع فيه كل من «أظن» و«يظناني».

لأنَّه مفردٌ، و«أخوين» مثنى؛ فتفوتُ مطابقة المفسِّرِ للمفسَّر، وذلك لا يجوزُ، وإنْ قلتَ: «أظنُّ ويظنَّاني إياهما زيداً وعَمراً أخوين» حصلتْ مطابقة المفسِّرِ للمفسَّرِ؛ [وذلك] لكون «إيَّاهُما» مثنًّى، و«أخوين» كذلك، ولكنْ تَفوتُ مطابَقَةُ المفعول الثاني - الذي هو خبرٌ في الأصل - للمفعولِ الأوَّلِ الَّذي هو مبتدأ في الأصل؛ لكون المفعول الأول مفرداً، وهو الياء، والمفعول الثاني غير مفرد، وهو «إياهما»، ولا بدَّ من مطابقة الخبرِ للمبتدأ، فلمَّا تعذَّرت [المطابقة] مع الإضمار وجب الإظهارُ؛ فتقولُ: «أظنُّ ويظنَّاني أخا زيداً وعَمْراً أخوين»، فـ«زيداً وعمراً أخوين»: مفعولا أظنُّ، والياءُ مفعولُ يظنَّانِ الأول، و«أخا» مفعوله الثاني، ولا تكون المسألة حينَئذٍ من باب التنازُعِ[1]؛ لأنَّ كلًّا من العاملين عَمِلَ في ظاهرٍ، **وهذا مذهبُ البصريين.**

وأجازُ الكوفيُّونَ الإضمارَ مُراعىً به جانبُ المخبَرِ عنه؛ فتقولُ: «أظنُّ وَيظنَّاني إيَّاه زيداً وعمراً أخوين» وأجازوا أيضاً الحذْفَ؛ فتقولُ: «أظنُّ ويظنَّاني زيداً وعمراً أخوين».

(١) القول بأن هذه المسألة حينئذ ليست من باب التنازع هو الذي ذكره ابن هشام، ووجه ذلك بأن العاملين بالنسبة للمفعول الثاني لم يعمل أحدهما في لَفْظِه والآخر في ضميره، بل لم تتوجه مطالبة كل واحد منهما إليه، وهو شرط باب التنازع، وذلك لأن «أخوين» معمول لأظن، ولم يتوجه إليه يظناني؛ لعدم مطابقته لمفعوله الأول، فإنه لا يطلب مفعولاً ثانيًا إلا بشرط مطابقته لمفعوله الأول.
ونازع في هذا قوم من المتأخرين منهم ابن القاسم وقالوا: إن اشتراط صحة توجه كل من العاملين إلى المعمول إنما هو بالنظر إلى المعنى لا بالنظر إلى الإفراد والتثنية، ولا بالنظر إلى نوع العمل، أفلا ترى أنك لو قلت: «ضربني وضربت زيدًا» لم يكن ليصح أن يتوجه الأول إلى «زيدًا» المنصوب، ولو قلت: «ضربني وضربته زيد» لم يكن يصح توجه الثاني إليه وهو مرفوع؟

المَفْعولُ المطلَق

٢٨٦ ـ المَصْدَرُ اسْمُ ما سِوَى الزَّمانِ مِنْ مَدْلولَي الفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ[١]

الفعل يدلُّ على شيئين: الحدثِ، والزمانِ، فـ«قامَ» يدلُّ على قيامٍ في زمنٍ ماضٍ، و«يقوم» يدلُّ على قيامٍ في الحالِ أو الاستقبالِ، و«قُمْ» يدلُّ على قيامٍ في الاسْتقبالِ، والقيامُ هو الحدثُ، وهو أحَدُ مدلولَي الفعلِ، وهو المصدرُ، وهذا معنى قوله: «**ما سِوَى الزَّمانِ مِنْ مدْلولَي الفِعْلِ**» فكأنه قال: المصدر اسمُ الحدثِ كأمْنٍ، فإنه أحَدُ مدلولَي أمِنَ.

والمفعولُ المطلَقُ هو المصدرُ[2] المنتَصبُ توكيداً لعاملِه، أو بياناً لنوعِهِ، أو عَدَدِه، نحو: «ضَرَبتُ ضَرْباً، وَسِرْتُ سَيْرَ زَيدٍ، وَضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ».

وسمِّي مفعولاً مُطلقاً لِصِدْقِ «المفعول» عليه غيرَ مُقَيَّدٍ بحرفِ جرٍّ ونحوِه، بخلافِ غَيرِه من المفعولاتِ، فإنَّه لا يَقَعُ عليه اسمُ المفعولِ إلَّا مقيَّداً، كالمفعولِ به، والمفعولِ فيه، والمفعولِ معَه، والمفعولِ له[3].

٢٨٧ ـ بمثلِهِ أوْ فِعْلٍ اوْ وَصْفٍ نُصِبْ وَكَوْنُه أَصْلاً لِهذَيْنِ انْتُخِبْ[٤]

---

(١) «**المصدر**» مبتدأ «**اسم**» خبر المبتدأ، واسم مضاف، و«**ما**» اسم موصول مضاف إليه «**سوى**» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول، وسوى مضاف، و«**الزمان**» مضاف إليه «**من مدلولي**» جار ومجرور متعلق بما تعلق به سوى، ومدلولي مضاف، و«**الفعل**» مضاف إليه «**كأمن**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كأمن «**من أمن**» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمن المصدر.

(2) بين المصدر والمفعول المطلق عمومٌ من وجه وخصوصٌ من وجه آخر، فقد يكون المفعول المطلق غير مصدر، بل اسماً جارياً مجراه كاسم الآلة، واسم المصدر، وقد يكون المصدر غيرَ مفعول مُطلَق.
ويحسُنُ أن يُزاد في التعريف فيصبح: هو المصدر الفضلة المنتصب..

(3) كلّ هذه المفاعيل تُقَيَّدُ بحرف الجرّ إلا المفعول معه فهو مقيَّدٌ بالظرف.

(٤) «**بمثله**» الجار والمجرور متعلق بنصب الآتي، ومثل مضاف، والضمير مضاف إليه «**أو فعل، أو وصف**» معطوفان على مثل «**نصب**» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصدر «**وكونه**» الواو عاطفة، كون: مبتدأ، وكون مضاف، والضمير مضاف إليه من إضافة مصدر الفعل الناقص إلى اسمه «**أصلاً**» خبر الكون من جهة النقصان «**لهذين**» جار ومجرور متعلق بقوله: «أصلاً» أو بمحذوف صفة له «**انتخب**» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه أصلاً، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو كونه أصلاً، وهذا خبره من جهة الابتداء.

ينتصبُ المصدرُ بمثلِهِ، أي: بالمصْدَرِ، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زيداً ضَرْباً شَديداً» أو بالفعل(١)، نحو: «ضَرَبْتُ زيداً ضَرْباً» أو بالوَصْفِ(٢)، نحو: «أنا ضارِبٌ زيداً ضَرْباً».

ومذهَبُ البصريين أنَّ المصدرَ أصْلٌ، والفعلُ والوَصْفُ مشتقَّان منه، وهذا معنى قوله: «وَكَوْنُهُ أصلاً لِهَذَيْنِ انْتُخِب» أي: المختارُ أنَّ المصدَرَ أصلٌ لهذَينِ، أي: الفعلِ والوصفِ.

ومذهَبُ الكوفيين أنَّ الفعلَ أصلٌ، والمصدَرُ مُشتقٌّ منه.

وذهبَ قومٌ إلى أن المصدَرَ أصلٌ، والفعلُ مشتقٌّ منه، والوَصْفُ مشتقٌّ مِنْ الفعلِ(3).

وذهبَ ابنُ طَلْحَةَ إلى أنَّ كُلًّا من المصدرِ والفعل أصْلٌ برأسه، وليس أحدُهما مشتقًّا من الآخر.

---

(١) **يشترط في الفعل الذي ينصب المفعول المطلق ثلاثة شروط:**

الأول: أن يكون متصرفًا.

والثاني: أن يكون تامًّا.

والثالث: ألا يكون ملغًى عن العمل، فإن كان الفعل جامدًا، كعسى وليس وفعل التعجب ونعم وبئس، أو كان ناقصًا، ككان وأخواتها، أو كان ملغى، كظن وأخواتها ـ إن توسطت بين المفعولين أو تأخرت عنهما ـ فإنه لا ينصب المفعول المطلق.

(٢) **يشترط في الوصف الذي ينصب المفعول المطلق شرطان:**

أحدهما: أن يكون متصرفًا.

وثانيهما: أن يكون إما اسم فاعل وإما اسم مفعول وإما صيغة مبالغة، فإن كان اسم تفضيل لم ينصب المفعول المطلق بغير خلاف فيما نعلم، وأما قول الشاعر:

أمَّا المُلُوكُ فأنْتَ اليومَ ألأَمُهُمْ ... لُؤْماً وأبيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ

فإن قوله: «لؤمًا» مفعول مطلق، لكن ناصبه ليس هو قوله: «ألأمهم» الذي هو أفعل تفضيل، ولكن ناصبه محذوف يدل عليه «ألأمهم» وتقدير الكلام على هذا: فأنت اليوم ألأمهم تلؤم لؤمًا، واختلفوا في الصفة المشبهة؛ فحملها قوم على أفعل التفضيل، ومنعوا من نصبها المفعول المطلق، وذهب ابن هشام إلى جواز نصبها إياه مستدلاً بقول النابغة الذبياني:

وَأرَانِي طَرِبًا فِي إثْرِهِمْ ... طَرَبَ الوَالِهِ أو كَالمُخْتَبَلْ

فإن قوله: «طرب الواله» مفعول مطلق، وزعم أن ناصبه قوله: «طَرِبًا» الذي هو صفة مشبهة، وغيره يجعل هذه الصفة المشبهة دليلاً على العامل، وليست هي العامل، والتقدير: أراني طربًا في إثرهم أطرب طرب الواله.. إلخ، على نحو ما قالوه في أفعل التفضيل.

(3) يُعزى إلى أبي عليٍّ الفارسي، وتلميذ ابن أختِ الفارسيِّ عبد القاهر الجرجانيّ.

والصحيحُ المذهبُ الأول؛ لأنَّ كلَّ فرعٍ يتضمَّنُ الأَصْلَ وزيادةً، والفعلُ والوصفُ بالنسبة إلى المصْدَرِ كذلك؛ لأنَّ كُلًّا منهما يدلُّ على المصدَرِ وزيادَةٍ، فالفعلُ يدلُّ على المصدَرِ والزَّمانِ، والوَصْفُ يدلُّ على المصدَرِ والفاعل.

٢٨٨ ـ تَوْكيداً اوْ نَوْعاً يُبِينُ أوْ عَدَدْ   كــ«سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذي رَشَدْ»[١]

المفعولُ المطلقُ يقع على ثلاثةِ أحوالٍ كما تقدَّم.

أحدها: أنْ يكونَ مؤكِّداً، نحوُ: «ضَرَبْتُ ضَرْباً».

الثاني: أنْ يكونَ مبيِّناً للنَّوعِ[٢]، نحو: «سِرْتُ سَيْرَ ذي رَشَد» و«سِرْتُ سَيْراً حَسَناً».

الثالث: أنْ يكونَ مبيِّناً للعَدَدِ، نحو: «ضَرَبْتُ ضَرْبَةً، وَضَرْبَتَيْنِ، وَضَرَباتٍ»[3].

---

(١) «توكيداً» مفعول به مقدم ليبين «أو نوعاً» معطوف عليه «يبين» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصدر «أو عدد» معطوف على قوله: «نوعاً» السابق، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «كسرت» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً، سرت: فعل وفاعل «سيرتين» مفعول مطلق يبين العدد «سير» مفعول مطلق يبين النوع، وسير مضاف، و«ذي» بمعنى صاحب مضاف إليه، وذي مضاف، و«رشد» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكنه للوقف.

(٢) **المفعول المطلق الذي يبيِّن نوع عامله هو ما يكونُ على واحد من ثلاثة أحوال:**

الأول: أنْ يكونَ مضافًا، نحو قولك: اعمل عمل الصالحين، وجِدَّ جِدَّ الحريصِ على بلوغ الغاية، وهذا النوع من باب النيابة عن مصدر الفعل نفسه؛ لاستحالة أن يفعل إنسان فعل غيره، وإنما يفعل فعلاً مماثلاً لفعل غيره، فالحقيقة في هذين المثالين أن تقول: اعمل عملاً مشابهًا لعمل الصالحين، وجِدَّ جِدًّا مماثلاً لجِدِّ الحريص.

الثاني: أن يكون موصوفًا، نحو قولك: اعمل عملاً صالحًا، وسرت سيرًا وئيدًا، وليس هذا من باب النيابة قطعًا.

الثالث: أن يكون مقرونًا بأل العهدية، نحو قولك: اجتهدتُ الاجتهاد، وجددت الجِدَّ، وهذا يحتمل الأمرين جميعًا، فإذا كان المعهود بين المتكلم والمخاطب فعل شخص آخر، كان من باب النيابة، وكأن المتكلم يقول: اجتهدت اجتهادًا مثل ذلك الاجتهاد الذي تعلم أن فلانًا قد اجتهده، وإنْ كان المعهود بينهما هو اجتهاد المتكلم نفسه، وأنه قصد بدخول أل عليه استحضار صورته، لم يكن من باب النيابة؛ لأنه فعلهُ.

(3) ويسمى الأول مبهماً، والثاني مختصاً، والثالث معدوداً.

والأظهر أن المعدود مندرجٌ تحت المختصّ، فيكون المصدر مبهماً ومختصّاً، والمختصّ معدوداً وغير معدود.

انظر: «شرح المرادي» ٢/ ٦٤٥ ـ ٦٤٦، و«شرح الأشموني» ٢/ ١٦٤، و«المساعد» ١/ ٤٦٦.

٢٨٩ ـ وَقَدْ يَنوبُ عَنْهُ ما عَلَيْهِ دَلْ كـ«جِدَّ كُلَّ الجِدِّ وَافْرَحِ الجَذَلْ»(١)

قد ينوب عن المصدر ما يَدُلُّ عليه، كـ«كلٍّ» و«بَعضٍ» مُضافَيْنِ إلى المصدر، نحوُ: «جِدَّ كُلَّ الجِدِّ»(٢)، وكقوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، و«ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ».

وكالمصدَرِ المرادِفِ لمصدَرِ الفعلِ المذْكورِ(٣)، نحوُ: «قَعَدْتُ جُلوساً، وافْرَحِ الجَذَلَ» فالجلوس: نائِبُ مَنابَ القُعودِ لمرادَفتِهِ له، والجَذَلُ: نائِبُ مَنابَ الفَرَحِ لمرادفتِهِ له(4).

---

(١) «وقد» هنا حرف تحقيق «ينوب» فعل مضارع «عنه» جار ومجرور متعلق بينوب «ما» اسم موصول: فاعل ينوب مبني على السكون في محل جر «عليه» جار ومجرور متعلق بـ«دل» الآتي «دل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة ما «كجد» الكاف جارة لقول محذوف، جد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كل» مفعول مطلق، نائب عن المصدر منصوب بالفتحة الظاهرة، وكل مضاف، و«الجد» مضاف إليه «وافرح» الواو حرف عطف، افرح: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الجذل» مفعول مطلق.

(٢) ومنه قول مجنون بني عامر قيس بن الملوح:

وَقَدْ يَجْمَعُ اللهُ الشَّتِيتَيْنِ بَعْدَمَا يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أنْ لَا تَلَاقِيَا

(٣) اعلم أنه إذا وقع المصدر المنصوب بعد فعل من معناه لا من لفظه، فلك في إعرابه ثلاثة أوجه:

الأول: أن تجعله مفعولاً مطلقًا، والنحاة في هذا الوجه من الإعراب على مذهبين، فذهب المازني والسيرافي والمبرد إلى أن العامل فيه هو نفس الفعل السابق عليه، واختار ابن مالك هذا القول، وذهب سيبويه والجمهور إلى أن العامل فيه فعل آخر من لفظ المصدر، وهذا الفعل المذكور دليل على المحذوف.

الثاني: أن تجعل المصدر مفعولاً لأجله إن كان مستكملاً لشروط المفعول لأجله.

الثالث: أن تجعل المصدر حالاً بتأويل المشتق.

فإذا قلتَ: «فرحتُ جَذَلاً» فجذلاً عند المازني ومن معه مفعول مطلق منصوب بـ«فرحت»، وعند سيبويه مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، وتقدير الكلام على هذا: فرحت وجذلت جذلاً، وعلى الوجه الثاني هو مفعول لأجله بتقدير: فَرِحْتُ لأجْلِ الجَذَل، وعلى الوجه الثالث حالٌ بتقدير: فرحتُ حالَ كوني جَذْلانَ.

(4) المصدر المرادف أحد ثلاثة أشياء تنوب عن المصدر المؤكِّد، والشيئان الآخران هما:

ملاقيه في الاشتقاق، كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧] فـ«نباتاً» نابَ عن «إنباتاً» مصدر «أنبت».

اسم المصدر. نحو توضَّأَ وُضوءاً، تحدَّث حديثاً.

واسم المصدر: ما ساوى المصدرَ في الدلالة على معناه، وخالَفَهُ بالخلوِّ لفظاً أو تقديراً من بعض ما في فِعله.

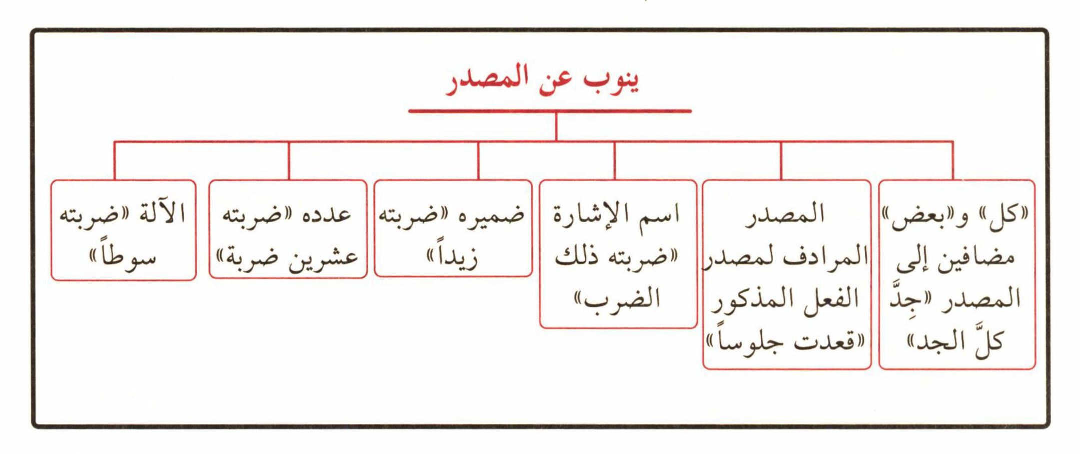
ينظر: «أوضح المسالك» ٢/ ١٢٥، و«شرح المرادي» ٢/ ٦٤٦ ـ ٦٤٧، «شرح الأشموني» ٢/ ١٦٧ ـ ١٦٨.

وكذلك ينوب مَنابَ المَصْدَرِ **اسمُ الإشارَةِ**، نحوُ: «ضَرَبتُه ذلك الضَّرْبَ» وزَعَمَ بعضُهم أنَّه إذا نابَ اسمُ الإشارة مَنابَ المصدَرِ، فلا بُدَّ من وَصْفِه بالمصدَرِ كما مَثَّلْنا، وفيه نَظَرٌ، فمِنْ أمثلَةِ سيبويه[1]: «ظَنَنْتُ ذاكَ» أي: ظننتُ ذاكَ الظَّنَّ، فذاك إشارَةٌ إلى الظَّنِّ، ولم يوصَفْ به.

وينوبُ عن المصدَرِ أيضاً **ضميرُه**، نحو: «ضَرَبْتُه زيداً» أي: ضَرَبْتُ الضَّرْبَ، ومنه قوله تعالى: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥] أي: لا أعذِّبُ العذابَ.

وعَدَدُه، نحو: «ضَرَبْتُه عِشْرينَ ضَرْبةً» ومنه قولُه تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤].

والآلَةُ، نحو: «ضَرَبْتُه سَوْطاً» والأصْلُ: ضَرَبْتُه ضَرْبَ سَوْطٍ، فحُذِفَ المضافُ وأُقيم المُضافُ إليه مُقامَه، والله تعالى أعلم[2].



(1) «الكتاب» ١/ ٤٠.

(2) ينوب عن المصدر المبيّن أحدَ عَشَرَ أمراً ذكر منها الشارحُ:

١ ـ ما دلَّ عليه كـ«كل» و«بعض»، ٢ ـ «اسم الإشارة»، ٣ ـ ضمير، ٤ ـ آلته.

ويُستَدْرَك عليه:

٥ ـ نوعه، كقولك: «رجع القهقرى»، ٦ ـ صفته، كقولك: «سار أحسنَ السير»، ٧ ـ هيئته، كقولك: «مات مِيتَةَ سوء»، ٨ ـ وقته، كقول الأعشى:

ألم تَغْتَمِضْ عيناك ليلةَ أرمدا ... وبتَّ كما بات السليمُ مسهَّدا

أي: اغتماضَ ليلةِ أرمدَ

٩ ـ عدده، كقوله تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، ١٠ ـ «ما» الشرطية، كقولك: «ما شئت فافْعَلْ» أي: أيّ فعلٍ شئتَهُ فافعلْهُ. ١١ ـ «ما» الاستفهامية، كقولك: «ما تضربُ زيداً» أي: أيَّ ضربٍ تضرب زيداً.

ومما سُمعَ قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠] فالخلاف في قياسيته وعدمها.

٢٩٠ ـ وَما لِتَوْكيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدا وَثَنِّ واجْمَعْ غَيْرَهُ وأَفْرِدا[١]

لا يجوزُ تثنيةُ المصدَرِ المؤكِّدِ لعامِلِه ولا جَمْعُه، بَلْ يجب إفرادُه، فتقولُ: «ضَرَبْتُ ضَرْباً»، وذلك لأنَّه بمَثابَةِ تكرُّرِ الفعلِ، والفعلُ لا يُثَنَّى ولا يُجمَعُ.

وأما غيرُ المؤكِّد ـ وهو المبيِّن للعدَدِ والنَّوعِ ـ فذكرَ المصنِّفُ أنَّه يجوزُ تثنيتُه وَجَمْعُه.

فأمَّا المبيِّنُ للعَدَدِ، فلا خِلافَ في جوازِ تثنيته وجَمْعه، نحو: ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ، وضَرَباتٍ.

[وأمَّا المبيِّن للنَّوعِ، فالمشهورُ أنَّه يجوزُ تثنيتُه وجمعُه إذا اخْتَلَفَتْ أنواعُه، نحوُ: «سِرْتُ سَيْرَي زَيْدٍ الحَسَنَ وَالقَبيحَ»].

وظاهرُ كلامِ سيبويهِ أنَّه لا يجوزُ تثنيتُه ولا جَمعُه قياساً، بَلْ يُقْتَصرُ فيه على السَّماعِ، وهذا اختيارُ الشَّلَوْبينِ.

٢٩١ ـ وَحَذْفُ عامِلِ المُؤَكِّدِ امْتَنَعْ وَفي سِواهُ لِدَليلٍ مُتَّسَعْ[٢]

المصدرُ المؤكِّدُ لا يجوزُ حذفُ عامِلِه؛ لأنَّه مَسوقٌ لتقرير عامله وَتَقْويته، والحَذْفُ مُنافٍ لذلك.

وأما غيرُ المؤكِّدِ، فيُحذَفُ عامِلُه للدَّلالَةِ عليه، جوازاً وَوُجوباً.

فالمحذوف جوازاً كقولك: «سَيْرَ زيدٍ» لمن قال: «أيَّ سَيْرٍ سِرْتَ؟»، و«ضَربتَيْنِ» لِمَنْ قالَ: «كَمْ ضَرَبْتَ زيداً؟» والتقديرُ: سِرْتُ سَيْرَ زيدٍ، وَضَربتُهُ ضَربتَيْنِ.

---

(١) «وما» اسم موصول مفعول مقدم على عامله وهو «وحد» الآتي «لتوكيد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما «فوحد» الفاء زائدة، ووحد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أبداً» منصوب على الظرفية «وثن» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً هو فاعله «واجمع» معطوف على ثن «غيره» تنازعه كل من «ثن» واجمع «وأفردا» الواو حرف عطف، وأفرد: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، وقلبت نون التوكيد ألفاً للوقف، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هو فاعله.

(٢) «وحذف» مبتدأ، وحذف مضاف، و«عامل» مضاف إليه، وعامل مضاف، و«المؤكد» مضاف إليه «امتنع» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف، والجملة من امتنع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «وفي سواه» الواو حرف عطف، وما بعدها جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وسوى مضاف، والضمير مضاف إليه «لدليل» جار ومجرور متعلق بمتسع «متسع» مبتدأ مؤخر.

وقولُ ابنِ المصنِّفِ: إنَّ قولَه: «وحَذْفُ عامِلِ المؤكِّد امتَنَعَ» سَهْوٌ منه، لأنَّ قولَك: «ضَرْباً زَيْداً» مصدرٌ مؤكِّد وعاملُه محذوفٌ وُجوباً كما سيأتي، ليس بصحيح، وما استدلَّ به على دَعْواه من وجوبِ حَذْفِ عامل المؤكِّد [بما سيأتي] ليس منه، وذلك لأنَّ «ضَرْباً زيداً» ليس من التَّأكيدِ في شيءٍ، بَل هو أَمرٌ خالٍ من التأكيد، بِمَثابَةِ «اضْرِبْ زيداً»؛ لأنه واقعٌ مَوقعَهُ، فكما أنَّ «اضْرِبْ زيداً» لا تأكيدَ فيه، كذلك «ضَرْباً زيداً» وكذلك جميعُ الأمثلَةِ التي ذكرَها ليست من باب التأكيد في شيء؛ لأن المصدر فيها نائِبٌ مَنابَ العامِلِ، دالٌّ على ما يَدُلُّ عليه، وهو عِوَضٌ منه، ويدلُّ على ذلك عَدَمُ جوازِ الجمعِ بينَهما، ولا شيءَ من المؤكِّداتِ يمتنعُ الجمعُ بينَها وبين المؤكَّدِ.

ومما يدلُّ أيضاً على أنَّ «ضَرْباً زَيداً» ونحوَه ليسَ من المصدر المؤكِّد لعاملِهِ، أنَّ المَصدَرَ المؤكِّدَ لا خِلافَ في أنَّه لا يعملُ، واختلفوا في المصدَرِ الواقعِ مَوقِعَ الفعلِ: هل يعملُ أَوْ لا؟ والصحيحُ أنَّه يعملُ، فـ«زيداً» في قولك: «ضَرْباً زيداً» منصوبٌ بـ«ضَرْباً» على الأصحِّ، وقيل: إنَّه منصوبٌ بالفعلِ المحذوفِ، وهو «اضْرِبْ»، فعلى القولِ الأوَّلِ نابَ «ضَرْباً» عن «اضْرِبْ» في الدَّلالة على معناه وفي العملِ، وعلى القولِ الثاني نابَ عنه في الدَّلالةِ على المَعْنى دونَ العملِ.

٢٩٢ ـ وَالحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلا مِنْ فِعْلِهِ كَـ«نَدْلاً اللَّذْ كانْدُلا»(١)

يُحْذَفُ عاملُ المصدَرِ وُجوباً في مواضع(2):

منها: **إذا وقعَ المصدَرُ بَدَلاً من فِعلِه،**(3) وهو مَقيسٌ في الأمرِ والنَّهْي، نحو: «قياماً لا

---

(١) «والحذف حتم» مبتدأ وخبر «مع» ظرف منصوب على الظرفية، وهو متعلق بالخبر، ومع مضاف، و«آت» مضاف إليه «بدلاً» حال من الضمير المستتر في آت «من فعله» الجار والمجرور متعلق بقوله: بدلاً، وفعل مضاف، والضمير مضاف إليه «كندلاً» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أو حال من الضمير المستتر في آت «اللذ» اسم موصول صفة لندلاً «كاندلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول، والكاف في «كندلاً» وفي «كاندلا» داخلة على مقصود لفظه؛ فكل منهما مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها الحكاية.

(2) سبب الوجوب أنه لا يجوز الجمع بين البدل والمُبدَل منه.

(3) المصدر الواقعُ بدلاً من فعله نوعان: طلبي وخبريّ.

أما الطلبيُّ، فهو الواقعُ أمراً، أو نهياً، أو دعاءاً، ـ كما ذكر الشارح ـ أو توبيخاً، أو مقروناً باستفهام=

قُعوداً» أي: قُمْ [قياماً]، ولا تَقْعُدُ [قُعوداً]، والدعاء، نحو: «سَقْياً لَكَ» أي: سَقاكَ اللهُ.

وكذلك يحذفُ عامِلُ المصدَرِ وُجوباً إذا وقع المصدَرُ بعدَ الاستفهامِ المقصودِ به التَّوبيخُ، نحو: «أَتَوانياً وَقَدْ عَلاكَ المَشيبُ!» أي: أَتَتَوانى وَقَدْ عَلاكَ[1].

ويَقِلُّ حذفُ عاملِ المصدرِ وإقامةُ المصدَرِ مُقامه في الفعلِ المقصودِ به الخبرُ[2]، نحوُ: «أفعَلُ وَكَرامَةً» أي: وَأُكْرِمُكَ.

فالمَصدَرُ في هذه الأمثلَةِ ونَحْوِها منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجوباً، والمصدَرُ نائِبٌ مَنابَه في الدَّلالَةِ على معناه.

وأشار بقوله: «كَنَدْلاً» إلى ما أنشده سيبويه[3]، وهو قول الشاعر: [الطويل]

ش١٦٢ ـ يَمُرُّونَ بِالدَّهْنا خِفافاً عيابُهُمْ وَيَرْجِعْنَ مِنْ دارِينَ بُجْرَ الحَقائِبِ

عَلَى حينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمورِهِمْ فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالِبِ[٤]

= توبيخيّ، فهذا مَقيسٌ على الصحيح بشرط أن يكون له فعلٌ من لفظه، وأن يكون مفرداً مُنكَّراً.
فإن كان طلبيّاً لا فعلَ له من لفظه كـ«ويحك»، أو لم يكن مفرداً منكّراً فهو سماعيٌّ لا قياسيّ.
وأما الخبريّ فسيأتيك. أفاده الصبان في «حاشيته» ٢/ ١٧٠ ـ ١٧٠.

(١) **اعلم أنَّ المصدر الآتي بدلاً من فعل على ضربين: أحدهما:** المراد به طلب، **وثانيهما:** المراد به خبر.
فأما المراد به طلب، فأربعة أنواع: الأول: ما كان المراد به الأمر، كبيت الشاهد الآتي (رقم ١٦٢).
والثاني: ما كان المراد به النهي، كقولك: قيامًا لا قعودًا. **والثالث:** ما كان المراد به الدعاء، نحو: سقيًا لك. **والرابع:** ما كان المراد به التوبيخ، كقولهم: أتوانيًا وقد جدَّ الجِدُّ؟
وأما المراد به خبر فعلى ضربين: سماعي، ومقيس؛ فأما السماعي، فنحو قولهم: لا أفعل ولا كرامة، وأما المقيس فهو أنواع كثيرة: منها ما ذكر تفصيلاً لعاقبة جملة قبله، ومنها ما كان مكررًا أو محصورًا، ومنها ما جاء مؤكدًا لنفسه أو لغيره، وقد تكفَّل الشارحُ ببيان ذلك النوع بيانًا وافيًا.

(2) الخبرُ هنا ضدّ الطلب، لا مقابل المبتدأ، فافطَنْ.
ويقصد بقوله: «ويقلّ» الاقتصارَ على المسموع فلا يُقاس.

(3) «الكتاب» ١/ ١١٥.
والبيتان شرحَهُما بعد أن رواهما المبرد في «الكامل» ط. مؤسسة الرسالة ناشرون ص١٣٦ ـ ١٣٧. وثمةَ مصادرُ نسبتهما إلى غير أعشى همدان من جرير، والأحوص، وأبي الأسود الدؤلي.

(٤) البيتان لأعشى همدان من كلمة يهجو فيها لصوصًا.
اللغة: «الدهنا» يقصر ويمد: موضع معروف لبني تميم «عيابهم» العياب: جمعُ عَيبة، وهي وعاء الثياب =

فـ«نَدْلاً» نائبٌ مَنابَ فِعْلِ الأمرِ، وهو انْدُلْ، والنَّدْل: خَطْفُ الشيءِ بسرعةٍ، و«زُرَيْقُ» منادى، والتقديرُ: نَدْلاً يا زُرَيْقُ [المالَ]، وزُرَيْقُ اسم رجل، وأجاز المصنِّفُ أنْ يكونَ مرفوعاً بنَدْلاً، وفيه نظر(١)؛ لأنَّه إنْ جعل «نَدْلاً» نائباً مَنابَ فعلِ الأمرِ للمخاطب والتقدير: «انْدُلْ»، لم يصحَّ أنْ يكونَ مرفوعاً به؛ لأنَّ فعلَ الأمرِ إذا كان للمخاطَبِ لا يرفعُ ظاهراً، فكذلك ما نابَ مَنابَه، وإنْ جُعِلَ نائباً مَنابَ فعلِ الأمرِ للغائب والتقدير: «لِيَنْدُل»، صَحَّ أنْ يكونَ مرفوعاً به، لكنَّ المنقولَ أنَّ المصدَرَ لا ينوبُ مَنابَ فعلِ الأمرِ للغائب، وإنَّما ينوبُ مَنابَ فعلِ الأمْرِ للمخاطَبِ، نحوُ: «ضَرْباً زيداً» أي: اضْرِبْ زيداً، والله أعلم.

= «دارين» قرية بالبحرين مشهورة بالمسك، وفيها سوق «بُجْر» بضم فسكون: جمع بجراء، وهي الممتلئة، والحقائب: جمع حقيبة، وهي هنا العَيبة أيضًا «ألهى النَّاسَ» شَغَلَهم وأورَثَهم الغفلة «جُلُّ أمورهم» بضم الجيم وتشديد اللام: معظمها وأكثرها «ندلاً» خطفاً في خفة وسرعة.

المعنى: هؤلاء اللصوص يمرون بالدهناء في حين ذهابهم إلى دارين وقد صَفِرَتْ عيابهم من المتاع فلا شيء فيها، ولكنهم عندما يعودون من دارين يكونون قد ملؤوا هذه العياب حتى انتفخت وعظمت، وذلك ناشئ من أنهم يختلسون غفلة الناس بمهامهم وبمعظم أمورهم، فيسطون على ما غفلوا عنه من المتاع، وينادي بعضُهم بعضًا: اخطف خطفاً سريعًا، وكن خفيفَ اليَدِ سريعَ الرَّوَغان.

الإعراب: «**يمرون**» فعل وفاعل «**بالدهنا**» جار ومجرور متعلق بـ«يمرُّ» «**خفافاً**» حال من الفاعل «**عيابهم**» عياب فاعل لخفاف، وعياب مضاف، وضمير الغائبين مضاف إليه «**ويرجعن**» فعل وفاعل، والتعبير بنون الإناث في قوله: «يرجعن» لتأويلهم بالجماعة، أو لقصد تحقيرهم «**من دارين**» جار ومجرور متعلق بيرجع «**بجر**» حال من الفاعل، وبجر مضاف، و«**الحقائب**» مضاف إليه «**على**» حرف جرٍّ «**حين**» ظرف زمان مبني على الفتح في محل جرٍّ، أو مجرور بالكسرة الظاهرة «**ألهى**» فعل ماضٍ «**الناس**» مفعول به لألهى تقدم على فاعله «**جُلُّ**» فاعل ألهى، وجُلُّ مضاف، وأمور من «**أمورهم**» مضاف إليه، وأمور مضاف، وضمير الغائبين مضاف إليه «**فندلاً**» مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف «**زريق**» منادى بحرف نداء محذوف، وجملة النداء معترضة لا محل لها «**المال**» مفعول به لقوله: «ندلاً» السابق «**ندل**» مفعول مطلق مبيِّن للنوع، وندل مضاف، و«**الثعالب**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «فندلاً» حيث ناب مناب فعله، وهو مصدر، وعامله محذوف وجوباً على ما تبين لك في الإعراب.

(١) ولو كان «زريق» فاعلاً لجاء به منونًا؛ لأنَّه اسمُ رجل كما علمت، فلما جاء به غير منون، علمنا أنه منادى بحرف نداء محذوف، ومن هنا تعلم أنه لا داعي لمناقشة الشارح التي ردَّ بها على المصنف زعمَه أنَّ «زريق» فاعل.

٢٩٣ ـ وَما لِتَفْصيلٍ كـ«إمَّا منَّا» عامِلُهُ يُحْذَفُ حَيثُ عَنَّا[١]

يُحذَفُ أيضاً عاملُ المَصْدَرِ وُجوباً إذا وقع تفصيلاً لِعاقِبَةِ ما تَقَدَّمَه[٢]، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤]، فمَنًّا وفِداءً: مَصْدَرانِ منصوبان بفعلٍ محذوفٍ وُجوباً، والتقديرُ ـ والله أعلم ـ: فإمَّا تَمُنُّونَ مَنًّا، وَإمَّا تَفْدونَ فِداءً، وهذا معنى قوله: «وَما لِتَفْصيلٍ.. إلى آخره» أي: يُحْذَفُ عامل المصدرِ المَسوق للتفصيل حيث عَنَّ، أي: عَرَضَ.

٢٩٤ ـ كَذا مُكَرَّرٌ وَذو حَصْرٍ وَرَدْ نائِبَ فِعْلٍ لِاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ[٣]

---

(١) «ما» اسم موصول: مبتدأ أول «لتفصيل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة «كإما» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لتفصيل «منا» مفعول مطلق حذف عامله وجوباً «عامله» عامل: مبتدأ ثانٍ، وعامل مضاف، والضمير مضاف إليه «يحذف» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل، والجملة من يحذف ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «حيث» ظرف متعلق بيحذف مبني على الضم في محل نصب «عنا» فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل، والجملة من «عنَّ» وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها.

(٢) **يشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع ثلاثة شروط:**

الأول: أن يكون المقصود به تفصيل عاقبة، أي: بيان الفائدة المترتبة على ما قبله والحاصلة بعده.

والشرط الثاني: أن يكون ما يراد تفصيل عاقبته جملة، سواء أكانت طلبية، كالآية الكريمة التي تلاها الشارح، أم كانت الجملة خبرية، كقول الشاعر:

لأجهدَنَّ فَإمَّا رَدَّ وَاقِعَةٍ تُخْشَى وإمَّا بُلُوغَ السُّؤْلِ والأَمَلِ

فإن كان ما يراد بيان الفائدة المترتبة عليه مفردًا، نحو أن تقول: لزيد سفر فإما صحة وإما اغتنام مال، لم يجب حذف العامل، بل يجوز حذفه ويجوز ذكره.

والشرط الثالث: أن تكون الجملة المراد بيان عاقبتها متقدمة عليه، فإن تأخرت مثل أن تقول: إما إهلاكًا وإما تأديباً فاضرب زيدًا، لم يجب حذف العامل أيضاً.

(٣) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مكرر» مبتدأ مؤخر «وذو» معطوف على «مكرر» وذو مضاف، و«حصر» مضاف إليه، وجملة «ورد» وفاعله المستتر فيه في محل رفع نعت للمبتدأ وما عطف عليه «نائب» حال من الضمير المستتر في «ورد» ونائب مضاف، و«فعل» مضاف إليه «لاسم» جار ومجرور متعلق باستند الآتي، واسم مضاف، و«عين» مضاف إليه «استند» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل، والجملة من استند وفاعله في محل جر نعت لفعل.

أي: **كذلك يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ وُجوباً إذا نابَ المصدرُ عن فعلٍ اسْتَنَد لاسْمِ عَينٍ،** أي: أُخْبِرَ به عَنْه وكانَ المصدرُ مكرَّراً أو محصوراً[(١)]، فمثالُ المكرَّرِ: «زَيدٌ سَيْراً سَيْراً» والتقدير: زيدٌ يسيرُ سيراً، فحذفَ «يسيرُ» وُجوباً لقيام التكرير مَقامَه، ومثالُ المحصورِ: «ما زَيدٌ إلَّا سَيْراً» و«إنَّما زيدٌ سَيْراً» والتقدير: ما زيد إلَّا يَسير سَيراً، وإنما زيدٌ يسيرُ سَيْراً، فحذف «يسير» وُجوباً لما في الحَصْرِ من التأكيد القائم مَقامَ التكرير، فإنْ لم يكررْ ولم يُحْصَرْ، لم يَجبِ الحذفُ، نحوُ: «زيدٌ سَيْراً» التقدير: زيدٌ يسيرُ سيراً، فإنْ شِئْتَ حذفْتَ «يسير»، وإنْ شِئْتَ صَرَّحْتَ به، والله أعلم.

٢٩٥ ـ وَمِنْهُ ما يَدْعونَهُ مُؤَكِّدا ... لِنَفْسِهِ أَو غَيْرِهِ فَالمُبْتَدَا[(٢)]

٢٩٦ ـ نَحْوُ «لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفا» ... والثَّانِ كَـ«ابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفا»[(٣)]

أي: من المصدرِ المحذوفِ عاملُهُ وُجوباً ما يُسَمَّى: المُؤَكِّدَ لنفسِه، والمؤَكِّدَ لِغَيرِهِ.

فالمؤكِّدُ لنفسِه هو: الواقعُ بعدَ جملةٍ لا تحتملُ غَيْرَهُ، نحو: «لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ [عُرْفاً» أي]:

---

(١) يشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع أربعة شروط:

الأول: أن يكون العامل فيه خبرًا لمبتدأ أو لما أصله المبتدأ.

والثاني: أن يكون المخبر عنه اسم عين.

والثالث: أن يكون الفعل متصلاً إلى وقت التكلُّم، لا مقتطعًا ولا مستقبلاً.

والرابع أحد أمرين: أولهما: أن يكون المصدر مكررًا أو محصورًا، كما مثَّل الشارح، أو معطوفًا عليه، نحو: أنت أكلاً وشربًا. **وثانيهما:** أن يكون المخبر عنه مقترنًا بهمزة الاستفهام، نحو: أأنت سيرًا؟

(٢) «**ومنه**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**ما**» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «**يدعونه**» فعل وفاعل ومفعول أول «**مؤكداً**» مفعول ثانٍ، والجملة من يدعو وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «**لنفسه**» الجار والمجرور متعلق بيدعو، ونفس مضاف، والهاء ضمير الغائب مضاف إليه «**أو غيره**» أو: حرف عطف، غير: معطوف على نفسه، وغير مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «**فالمبتدأ**» مبتدأ.

(٣) «**نحو**» خبر للمبتدأ في آخر البيت السابق «**له**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**عليَّ**» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور السابق «**ألف**» مبتدأ مؤخر «**عرفاً**» مفعول مطلق، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة نحو إليها «**والثان**» مبتدأ «**كابني**» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «ابني» ابن: خبر مقدم، وابن مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**أنت**» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول لذلك القول المحذوف «**حقًّا**» مفعول مطلق «**صرفاً**» نعت لقوله: حقًّا.

اعترافاً، فاعترافاً: مصدرٌ منصوبٌ[1] بفعلٍ محذوفٍ وُجوباً، والتقديرُ: «أعترفُ اعترافاً» ويُسمَّى مؤكِّداً لنفسه؛ لأنَّه مؤكِّد للجملَة قبلَه، وهي نفسُ المَصدَرِ، بمعنى أنها لا تحتملُ سِواهُ، وهذا هو المرادُ بقوله: «فالمُبْتَدا» أي: فالأوَّلُ من القِسمَينِ المذكورين في البيت الأوَّلِ.

والمؤكِّد لِغيرِه هو: الواقعُ بعدَ جُمْلَةٍ تحتملُهُ وتحتملُ غيرَهُ، فتصير بذكْرِه نصًّا فيه، نحوُ: «أَنتَ ابني حَقًّا» فحَقًّا: مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجوباً، والتقديرُ: «أحُقُّهُ حَقًّا» وَسُمّيَ مؤكِّداً لِغيرِه؛ لأنَّ الجملة قبلَه تَصْلُح لَه ولغيرِه، لأنَّ قولَك: «أَنتَ ابني» يحتملُ أنْ يكونَ حقيقةً، وأنْ يكونَ مجازاً على معنى: أنتَ عندي في الحُنُوِّ بمنزلة ابْني، فلما قال: «حَقًّا» صارَتِ الجملةُ نَصًّا في أنَّ المرادَ البُنُوَّةُ حقيقةً، فتأَثَّرتِ الجملةُ بالمصدرِ لأنَّها صارَتْ به نصًّا، فكانَ مؤكِّداً لغيرِه، لوجوب مغايرة المؤثِّر للمؤثَّرِ فيه.

٢٩٧ ـ كَذاكَ ذو التَّشْبيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ كَـ«لي بُكاً بُكاءَ ذاتِ عُضْلَهْ»[٢][3]

أي: كذلك يجب حذفُ عاملِ المصدَرِ إذا قُصِدَ به التَّشبيهُ بعد جملَةٍ مشتَمِلَةٍ على فاعل المصدر في المعنى[٤]، نحو: «لِزيدٍ صَوتٌ صَوتَ حِمارٍ، وله بُكاءٌ بكاءَ الثَّكْلَى» فـ«صَوْتَ حِمارٍ» مصدر تَشْبيهي، وهوَ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجوباً، والتقدير: يُصوِّتُ صَوتَ

(1) ونحن نقول: «مفعولٌ مطلق منصوب» فلا تَنْسَ.

(٢) «**كذاك**» كذا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «**ذو**» اسم بمعنى صاحب: مبتدأ مؤخر، وذو مضاف، و«**التشبيه**» مضاف إليه «**بعد**» ظرف متعلق بمحذوف حال، وبعد مضاف، و«**جملة**» مضاف إليه «**كلي**» الكاف جارة لقول محذوف، لي: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**بكاً**» قصر للضرورة، مبتدأ مؤخر «**بكاء**» مفعول مطلق، وبكاء مضاف، و«**ذات**» مضاف إليه، وذات مضاف، و«**عضلة**» مضاف إليه.

(3) العُضْلَةُ: الممنوعة من النّكاح. والعُضلَةُ: الداهية.

(٤) **الشروط التي تشترط في هذا الموضع سبعة شروط**، **ثلاثة منها** تشترط في المفعول المطلق نفسه، **والأربعة** الباقية في الكلام الذي يسبقه.

فأما الثلاثة التي يجب أن تتحقق في المفعول المطلق، فهي: أن يكون مصدرًا، وأن يكون مشعرًا بالحدوث، وأن يكون المراد به التشبيه.

وأما الأربعة التي يجب أن تتحقق فيما يتقدمه فهي: أن يكون السابق عليه جملة، وأن تكون هذه الجملة مشتملة على فاعل المصدر، وأن تكون أيضًا مشتملة على معنى المصدر، وأن يكون في هذه الجملة ما يصلح للعمل في المصدر. =

حمارٍ، وقبلَه جملَةٌ، وهي «لِزَيْدٍ صوتٌ» وهي مشتملَةٌ على الفاعلِ في المعنى، وهو «زيد» وكذلك «بكاءَ الثَّكْلَى» منصوبٌ بفعل محذوفٍ وجوباً، والتقدير: يَبْكي بُكاءَ الثَّكْلَى.

فلو لم يكُنْ قبلَ هذا المصدرِ جمْلةٌ، وَجَبَ الرَّفْعُ، نحو: «صوتُهُ صَوتُ حِمارٍ وبكاؤُهُ بُكاءُ الثَّكْلَى»، وكذا لو كان قبله جملةٌ [و] ليست مشتملةً على الفاعل في المعنى[1]، نحو: «هذا بُكاءٌ بُكاءُ الثَّكلى، وهذا صوتٌ صوتُ حمارٍ».

ولم يتعرَّضِ المصنِّفُ لهذا الشرْطِ، ولكنَّه مفهومٌ مِنْ تمثيله.



= فإن لم يكن المصدر مشعرًا بالحدوث، نحو قولك: لفلان ذكاء ذكاء الحكماء، أو لم تتقدمه جملة، بل تقدمه مفرد، كقولك: صوت فلان صوت حمار، أو تقدمته جملة ولكنها لم تشتمل على فاعل المصدر، كقولك: دخلت الدار فإذا فيها نَوْحٌ نَوْحَ الحَمامِ، ففي كلِّ هذه المُثُل وما أشبهها لا يكونُ المصدرُ مفعولاً مطلقًا والعامل فيه محذوف وجوبًا، بل هو فيما ذكرنا مما تقدمته جملة من الأمثلة بدل مما قبله.

(1) وذلك إذا كان المصدر بدلاً مما قبله أو نعتاً بتقدير «مثل».

المَفْعولُ لَه

٢٩٨ ـ يُنْصَبُ مَفْعولاً لَهُ المَصْدَرُ إنْ أبانَ تَعْليلاً كَـ«جُدْ شُكْراً وَدِنْ»[١][2]

٢٩٩ ـ وَهْوَ بِما يَعْمَلُ فيهِ مُتَّحِدْ وَقْتاً وَفاعِلاً وإنْ شَرْطٌ فُقِدْ[٣]

٣٠٠ ـ فاجْرُرْهُ بِالحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ مَعَ الشُّروطِ كَـ«لِزُهْدٍ ذا قَنِعْ»[٤]

المفعولُ له: هو المصدرُ المفهِمُ علَّةً المشاركُ لعاملِه في الوقْتِ والفاعِلِ، نحو: «جُدْ

---

(١) «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول «مفعولاً» حال من نائب الفاعل الآتي «له» جار ومجرور متعلق بقوله: مفعولاً «المصدر» نائب فاعل لينصب «إن» شرطية «أبان» فعل ماض فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصدر «تعليلاً» مفعول به لأبان «كجد» الكاف جارة لقول محذوف، جد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «شكراً» مفعول لأجله «ودن» الواو عاطفة، دن: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ويحتمل أن يكون له مفعول مطلق محذوف لدلالة الأول عليه.

(2) دِنْ: فعل أمرٍ من «دان يدين» أي: خَضَعَ. والتقدير: «دِنْ طاعةً»، أي: لأجل الطاعة.
قال الصبان: وكلام الشارح [الأشموني] يقتضي أن المفعول له يجوز حذفه وهو ظاهر إذا دلّ عليه دليل.
«حاشية الصبان على شرح الأشموني» ٢/ ١٧٩.

(٣) «وهو» مبتدأ «بما» جار ومجرور متعلق بمتحد الآتي «يعمل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «فيه» جار ومجرور متعلق بيعمل «متحد» خبر المبتدأ «وقتاً» تمييز، أو منصوب بنزع الخافض «وفاعلاً» معطوف على قوله: وقتاً «وإن» شرطية «شرط» نائب فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: وإن فقد شرط، والفعل المحذوف هو فعل الشرط «فقد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شرط، والجملة من فقد المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية، وجواب الشرط في البيت التالي.

(٤) «فاجرره» الفاء رابطة لجواب الشرط، اجرر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به، والجملة في محل جزم جواب الشرط في البيت السابق «بالحرف» جار ومجرور متعلق باجرر «وليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف «يمتنع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف، والجملة في محل نصب خبر ليس «مع» ظرف متعلق بيمتنع، ومع مضاف، و«الشروط» مضاف إليه «كلزهد» الكاف جارة لقول محذوف، لزهد: جار ومجرور متعلق بقنع الآتي «ذا» اسم إشارة مبتدأ «قنع» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة من قنع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

شُكْراً» فشُكْراً: مصدر، وهو مُفْهِمٌ للتعليل؛ لأنَّ المعنى: جُدْ لأجْلِ الشُّكْرِ، ومُشارك لعامله ـ وهو «جُدْ» ـ في الوقت؛ لأن زَمَنَ الشكرِ هو زمنُ الجودِ، وفي الفاعل؛ لأنَّ فاعل الجودِ هو المخاطَبُ، وهو فاعلُ الشُّكْرِ.

وكذلك «ضَرَبْتُ ابني تأديباً» فتأديباً مصدر، وهو مُفْهِمٌ للتعليل، إذْ يصحُّ أنْ يقعَ في جوابِ «لِمَ فَعلتَ الضَّربَ؟» وهو مشاركٌ لضربْت في الوقتِ والفاعلِ.

وحكمُه جوازُ النَّصبِ إنْ وُجِدَتْ فيه هذه الشروطُ الثلاثة، أعني: المصدرية، وإبانَةَ التعليلِ، واتحادَه مع عامله في الوقت والفاعل[1].

فإن فُقِدَ شرطٌ من هذه الشروطِ، تعيَّن جَرُّهُ بحرفِ التَّعليلِ، وهو اللَّام، أو «مِنْ» أو «في» أو الباء؛ فمثالُ ما عدمت فيه المصدريةُ قولُك: «جئتك للسمن» ومثالُ ما لم يَتَّحد معَ عاملِه في الوقْتِ: «جِئتُكَ اليومَ للإكرامِ غداً» ومثالُ ما لم يتَّحدْ معَ عاملِه في الفاعلِ «جاءَ زيدٌ لإكرامِ عمرٍو لَه».

ولا يمتنعُ الجرُّ بالحرفِ معَ استكمالِ الشروطِ، نحو: «هَذا قَنِعَ لِزُهْدٍ».

وزعم قومٌ أنه لا يشترطُ في نَصْبِهِ إلَّا كَوْنُه مصدَراً، ولا يشترطُ اتحادُه معَ عاملِه في الوقتِ[2] ولا في الفاعل[3]، فجوَّزوا نصب «إكرام» في المثالين السابقين، والله أعلم[4].

---

(1) هناك شرطان آخران اختُلف فيهما:
ـ أن يكون قلبيّاً، أي: من أفعال النفس. فلا يجوز «جئتُكَ قراءةً للكتاب».
وعُلّل بأن علّة الفِعل سببُ إيجاده، وسببُ الشيء متقدّمٌ عليه.
وأشهر من خالف في هذا الشرط ولم يَرَهُ أبو عليّ الفارسي، والرضيّ المحقّق.
ـ أن يكون علّةً للفِعل، ولذا يُشتَرَط أن لا يكون من لفظ الفعل ولا من معناه، وإلا كان مفعولاً مطلقاً. والشيء لا يُعلَّل بنفسه.

(2) نقل ذلك السيوطي في «همع الهوامع» ٢/ ٩٨ عن سيبويه والمتقدمين جاعلاً هذا الشرط من اشتراط الأعلم والمتأخرين.

(3) خالف فيه ابن خروف.

(4) ويجوز تقديم المفعول لأجله على عامله سواءٌ كان منصوباً أو مجروراً؛ لقول الناظم:
«كـلـزهـدٍ ذا قـنِـعْ»
ينظر: «توضيح المقاصد والمسالك» ٢/ ٦٥٦، و«شرح الأشموني» ٢/ ١٨٣ ـ ١٨٤.

٣٠١ ـ وَقَلَّ أنْ يصْحَبَها المُجَرَّدُ وَالعَكْسُ في مَصْحوب «أَلْ» وَأَنْشَدوا[١]

٣٠٢ ـ لا أقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجاءِ وَلَوْ تَوالَتْ زُمَرُ الأعْداءِ[٢]

المفعولُ له المستكملُ للشروطِ المتقدِّمةِ له ثلاثةُ أحوالٍ:

أحدُها: أنْ يكونَ مجرَّداً عن الألفِ واللَّام والإضافةِ.

والثاني: أن يكون مُحَلًّى بالألفِ واللَّامِ.

والثالث: أنْ يكونَ مضافاً، وكلُّها يجوزُ أنْ تُجَرَّ بحرفِ التَّعليلِ، لكِنِ الأكثرُ فيما تجرَّدَ عن الألفِ واللَّامِ والإضافةِ النَّصبُ، نحو: «ضَرَبْتُ ابْني تأديباً»، ويجوزُ جرُّهُ، فتقول: «ضربتُ ابني لتأديب»، وزعم الجُزُولي أنه لايجوز جرُّه، وهو خلافُ ما صَرَّحَ به النَّحويون، وما صَحِبَ الألفَ واللَّام بعكس المجرَّدِ؛ فالأكثرُ جَرُّه، ويجوزُ النَّصبُ؛ فـ«ضَرَبْتُ ابني للتّأديبِ» أكثَرُ من «ضربت ابني التأديبَ»، ومما جاء فيه منصوباً ما أنشده المصنف: [الرجز]

ش١٦٣ ـ لا أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجاء[٣]

---

(١) «وقل» فعل ماض «أن» مصدرية «يصحبها» يصحب: فعل مضارع منصوب بأن، وها: مفعول به ليصحب «المجرد» فاعل يصحب، و«أن» ومدخولها في تأويل مصدر فاعل قل، «والعكس» مبتدأ «في مصحوب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ومصحوب مضاف، و«أل» قصد لفظه: مضاف إليه «وأنشدوا» فعل وفاعل.

(٢) «لا» نافية «أقعد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الجبن» مفعول لأجله «عن الهيجاء» جار ومجرور متعلق بأقعد «ولو» شرطية غير جازمة «توالت» توالى: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث «زمر» فاعل توالت، وزمر مضاف، و«الأعداء» مضاف إليه.

(٣) لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، والبيت كما ورد في كلام الناظم، فهذا صدره، وعجزه قوله:

وَلَوْ تَوالَتْ زُمَرُ الأعْدَاءِ

اللغة: «لا أقعد» أراد لا أنكل ولا أتوانى عن اقتحام المعارك، وتقول: قعد فلان عن الحرب، إذا تأخَّر عنها ولم يباشرها، «الجبن» بضم فسكون: هو الهيبة والفزع وضعف القلب والخوف من العاقبة، «الهيجاء» الحرب، وهي تقصر وتمد، فمِنْ قَصْرِها قولُ لبيد:

يَا رُبَّ هَيْجَا هِيَ خَيرٌ مِنْ دَعَهْ

ومِنْ مَدِّها قولُ الآخر:

إذَا كَانَتِ الهَيجاءُ وانشَقَّتِ العَصَا فَحَسْبُكَ والضَّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ =

البيت، فـ«الجبنَ» مفعول له، أي: لا أقعدُ لأجْلِ الجُبْنِ، ومثلُه قولُه: [البسيط]

ش١٦٤ ـ فَلَيْتَ لي بِهِمُ قَوْماً إذا رَكِبوا   شَنُّوا الإغارَةَ فُرْساناً وَرُكْبانا[1]

= «توالت» تتابعت وتكاثرت وأتى بعضها تلو بعض وتبعه «زمر» جمع زمرة، وهي الجماعة «الأعداء» جمع عدو.

الإعراب: «**لا**» نافية «**أقعد**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**الجبن**» مفعولٌ لأجله «**عن الهيجاء**» جار ومجرور متعلق بقوله: أقعد «**ولو**» الواو عاطفة، والمعطوف عليه محذوف، والتقدير: لو لم تتوالَ زمر الأعداء، ولو توالت زمر الأعداء، لو: حرف شرط غير جازم «**توالت**» توالى: فعل ماض، والتاء حرفٌ دالٌّ على تأنيث الفاعل «**زمر**» فاعل توالت، وزمر مضاف، و«**الأعداء**» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «الجبن» حيث وقعَ مفعولاً لأجْله ونصبه مع كونه محلًّى بأل.

وقد اختلف النحاةُ في جواز مجيء المفعول لأجله معرفًا، فذهب سيبويه ـ وتبعه الزمخشري ـ إلى جواز ذلك، مستدلِّين على هذا بمجيئه عن العرب في نحو بيت الشاهد الذي نحن بصدد شرحه، والبيتين (رقم ١٦٤، ١٦٥)، وقولِ شاعر «الحماسة»:

كَرِيمٌ يَغُضُّ الطَّرْفَ فَضْلَ حَيَائِهِ   ويَدْنُو وأطرَافُ الرِّمَاحِ دَوَانِي

فقوله: «فضل حيائه» مفعول لأجله، وهو معرف بالإضافة؛ إذ هو مضاف إلى مضاف إلى الضمير.

وذهب الجرمي إلى أن المفعول لأجله يجب أن يكون نكرة؛ لأنه فيما زعم كالحال والتمييز، وكل منهما لا يكون إلا نكرة، فإن جاء المفعول لأجله مقترنًا بأل، فأل هذه زائدة لا معرفة، وإن جاء مضافًا إلى معرفة، فإضافته لفظية لا تفيد تعريفًا.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه رحمه الله في هذه المسألة، لورود الشواهد الكثيرة في النظم والنثر، ومما يدل على صحته ورودُه في قول الله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] والقول بزيادة الحرف أو بأن الإضافة لفظية خلاف الأصل؛ فلا يصار إليه.

(١) البيت من مختار أبي تمام في أوائل «ديوان الحماسة» وهو من كلمة لقريط بن أنيف أحد بني العنبر.

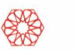
اللغة: «شنوا» أراد فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة «الإغارة» الهجوم على العدو والإيقاع به «فرسان» جمع فارس، وهو راكب الفرس «ركبانًا» جمع راكب، وهو أعم من الفارس، وقيل: هو خاص براكبي الإبل.

المعنى: يتمنى بدل قومه قومًا آخرين من صفتهم أنهم إذا ركبوا للحرب تفرقوا لأجل الهجوم على الأعداء والإيقاع بهم، ما بين فارس وراكب.

الإعراب: «**فليت**» حرف تمن ونصب «**لي**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم «**بهم**» جار ومجرور متعلق بـ«ركبوا» الآتي «**قوماً**» اسم ليت مؤخر «**إذا**» ظرف تضمن معنى الشرط «**ركبوا**» فعل وفاعل، والجملة في محلِّ جرٍّ بإضافة إذا إليها «**شنوا**» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب =

وأمَّا المضافُ فيجوز فيه الأمْرانِ: النَّصبُ والجرُّ على السواء؛ فتقولُ: «ضَرَبْتُ ابْني تأديبَهُ، ولتأديبِهِ» وهذا [قد] يُفْهَمُ من كلامِ المصنِّفِ؛ لأنَّه لمَّا ذكرَ أنه يَقِلُّ جَرُّ المجرَّدِ ونَصْبُ المصاحِبِ للألف واللَّام، عُلِم أنَّ المضافَ لا يقلُّ فيه واحِدٌ منهما، بل يكثر فيه الأمران، ومما جاء منصوباً قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] وقوله: [الطويل]

ش١٦٥ ـ وَأَغْفِرُ عَوْراءَ الكَريمِ ادِّخارَهُ ... وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئيمِ تَكَرُّما[1]

= جواب إذا، وله مفعول به محذوف، والتقدير: شنوا أنفسهم ـ أي فرَّقوها ـ لأجْلِ الإغارَةِ «**الإغارة**» مفعول لأجله «**فرساناً**» حال من الواو في «شنوا» «**وركباناً**» معطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله: «الإغارة» حيثُ وقع مفعولاً لأجله منصوباً مع اقترانه بأل، وهو يرد على الجرمي الذي زعم أن المفعول لأجله لا يكونُ إلا نكرةً، وادِّعاؤه أن أل في «الإغارة» ونحوها زائدة لا معرفة خلاف الأصل، فلا يلتفت إليه.

وربما قيل: إنه لا شاهد في البيت؛ لأن الإغارة مفعول به، أي: فرَّقوا إغارتَهم على عدوِّهم، وليست مفعولاً لأجله.

(١) البيت لحاتم الطائي، الجواد المشهور.

اللغة: «العوراء» الكلمة القبيحة «ادخاره» استبقاء لمودته «أعرض» أي: أصفح.

الإعراب: «**وأغفر**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «**عوراء**» مفعول به لأغفر، وعوراء مضاف، و«**الكريم**» مضاف إليه «**ادخاره**» ادخار: مفعول لأجله، وادخار مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «**وأعرض**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «**عن شتم**» جار ومجرور متعلق بأعرض، وشتم مضاف، و«**اللئيم**» مضاف إليه «**تكرماً**» مفعول لأجله.

الشاهد فيه: قوله: «ادخاره» حيث وقع مفعولاً لأجله منصوباً مع أنه مضاف للضمير، ولو جرَّه باللَّام فقال: «لادخاره» لكان سائغاً مقبولاً.

وهو يرد على الجرمي الذي زعم أن المفعول لأجله لا يكون معرفة لا بإضافة ولا بأل، وما زعمه من أن إضافة المفعول لأجله لفظية لا تفيد التعريف غير صحيح.

وفي قوله: «تكرمًا» شاهد آخر لهذا الباب، فإن قوله: «تكرمًا» مفعول لأجله، وهو منكر غير معرف لا بإضافة ولا بأل، وقد جاء به منصوبًا لاستيفائه الشروط، ولا يختلف أحد من النحاة في صحة ذلك.

المَفْعولُ فيـهِ، وَهو المُسَـمَّى ظَـرْفًا

٣٠٣ ـ الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكانٌ ضُمِّنا «في» باطِّرادٍ كَهُنا امْكُثْ أَزْمُنا[١]

عَرَّفَ المصنِّفُ الظَّرفَ بأنه: زمان أو مكانٌ[2] ضُمِّن مَعْنى «في» باطِّرادٍ[3]، نحو: «امْكُثْ هُنا أَزْمُناً» فهنا: ظرفُ مكانٍ، وأزْمُناً: ظرفُ زمانٍ، وكلٌّ منهما تضمَّنَ معنى «في»؛ لأنَّ المعنى: امكُثْ في هذا الموضع [و] في أَزْمُنٍ.

واحترزَ بقوله: «ضُمِّنَ مَعْنَى في» مما لم يتضمَّن من أسماءِ الزمانِ أو المكانِ مَعْنى «في» كما إذا جُعِلَ اسمُ الزمانِ أو المكانِ مبتدأً أو خبراً، نحو: «يومُ الجمعة يومٌ مُبارك، ويومُ عَرَفَة يومٌ مُبارك، والدَّارُ لِزَيدٍ» فإنَّه لا يُسمَّى ظرفاً والحالةُ هذه[4]، وكذلك ما وقع منهما مجروراً، نحوُ: «سِرْتُ في يومِ الجُمعَةِ» و«جَلَسْتُ في الدَّارِ» على أنَّ في هذا ونحوِه خلافاً في تَسميتِه ظَرفاً في الاصطلاح، وكذلك ما نُصِبَ منهما مفعولاً به، نحو: «بنيت الدارَ، وشهدتُ يومَ الجَمَل»[5].

واحترز بقوله: «باطِّرادٍ» من نحوِ: «دَخَلْتُ البَيْتَ، وسكنتُ الدَّارَ، وذهبتُ الشأمَ» فإنَّ كلَّ واحدٍ من «البيت، والدار، والشأم» متضمِّن معنى «في» ولَكِنَّ تَضَمُّنَه معنى «في» ليس مُطَّرِداً، لأنَّ أسماءَ المكانِ المُخْتصَّة لا يجوزُ حَذْفُ «في» معها، فليس «البيتُ، والدارُ،

---

(١) «الظرف» مبتدأ «وقت» خبر المبتدأ «أو مكان» معطوف على وقت «ضمنا» فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعل، وهو المفعول الأول «في» قصد لفظه: مفعول ثانٍ لضمن «باطراد» جار ومجرور متعلق بضمن «كهنا» الكاف جارة لقول محذوف، هنا: ظرف مكان متعلق بامكث «امكث» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أزمنا» ظرف زمان متعلق بامكث أيضاً.

(2) فظرف الزمان: يدلُّ على وقتٍ وقَعَ فيه الحدث. وظرف المكان: يدل على مكانٍ وقَعَ فيه الحدث.

(3) تضمُّنُهُ معنى «في» لا يلزم منه جواز التصريح بـ«في» مع استقامة المعنى، فالظروف التي لا تنصرفُ لا يصحُّ أن يُصَرَّح بـ«في» معها.

(4) وهو المتصرّف، وسيأتي بيانه قريباً.

(5) فالاسم المنصوب فيهما مفعول به، لا مفعولٌ فيه؛ إذ لم يتضمّن معنى «في» واقعاً فيه الحدث، بل واقعاً عليه.

والشأمُ» في المُثُلِ منصوبةً على الظَّرفيةِ، وإنما هي منصوبةٌ على التشبيه بالمفعول به؛ لأنَّ الظرفَ هو ما تضمَّنَ معنى «في» باطِّرادٍ، وهذه متضمِّنةٌ معنى «في» لا باطِّرادٍ.

هذا تقريرُ كلامِ المصنِّف، وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّه إذا جُعِلتْ هذه الثلاثةُ ونحوُها منصوبةً على التشبيه بالمفعول به، لم تكن متضمِّنةً معنى «في»؛ لأن المفعولَ به غيرُ متضمِّنٍ مَعْنى «في»، فكذلك ما شُبِّه به، فلا يحتاجُ إلى قوله: «باطِّرادٍ» ليخرِجَها، فإنها خرجَتْ بقوله: «ما ضمِّن معنى في» والله تعالى أعلم.

٣٠٤ ـ فانْصِبْهُ بِالواقِعِ فيهِ مُظْهَرَا كانَ وَإلَّا فانْوِهِ مُقَدَّرا[١]

حُكْمُ ما تَضَمَّنَ مَعْنى «في» من أسماء الزمانِ والمكانِ النَّصبُ، والناصبُ له ما وقع فيه، وهو المصدَرُ، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زيداً يومَ الجُمعةِ عِنْدَ الأميرِ» أو الفعلُ، نحو: «ضَرَبْتُ زيداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ» أو الوَصْفُ، نحو: «أنا ضاربٌ زيداً اليومَ عِنْدَكَ».

وظاهرُ كلام المصنِّفِ أنَّه لا ينصبه إلَّا الواقعُ فيه فقط، وهو المصدَرُ، وليس كذلك، بَلْ ينصبُه هو وغيره، كالفعل والوصف[٢].

---

(١) «فانصبه» انصب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «بالواقع» جار ومجرور متعلق بانصب «فيه» جار ومجرور متعلق بالواقع «مظهراً» خبر لكان الآتي مقدم عليه «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الواقع «وإلا» إن: شرطية، ولا: نافية، وفعل الشرط محذوف، أي: وإلا يظهر «فانوه» الفاء واقعة في جواب الشرط، انو: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به، والجملة في محل جزم جواب الشرط «مقدراً» حال من الهاء في «انوه».

(٢) **اعلم** أن الذي يقع في الظرف هو الحدث، فإذا قلت لأحد: «جلست أمامك» فالجلوس ـ وهو الحدث ـ هو الذي وقع أمامك، وكذلك إذا قلت: «أنا جالس أمامك»، وكذلك إذا قلت: «كان جلوسي أمامك».

واعلم أيضًا أن المصدر يدل على الحدث بدلالة المطابقة، لأن كل معناه هو الحدث، والفعل والصفة يدلان على الحدث بدلالة التضمن؛ لأن الفعل معناه الحدث والزمان، والصفة معناها الذات والحدث القائم بها أو الواقع عليها أو الثابت لها، والناظم لم يصرح بأنه أراد أن الذي ينصب الظرف هو اللفظ الدال على الحدث بالمطابقة، بل كلامه يصح أن يحمل على ما يدل بالمطابقة أو بالتضمن، فيكون شاملاً للمصدر والفعل والوصف، **وعلى هذا لا يرد اعتراض الشارح أصلاً**.

والنَّاصبُ له إمَّا مذكورٌ، كما مُثِّلَ، أو محذوفٌ جوازاً، نحو أنْ يقالَ: «مَتَى جِئْتَ؟» فتقول: «يومَ الجمعَةِ»، و«كَمْ سِرْتَ؟» فتقول: «فَرْسَخَيْنِ»، والتقدير: «جئتُ يومَ الجمعَةِ، وسِرْتُ فَرْسَخين» أو وجوباً، كما إذا وقعَ الظرفُ صِفَةً، نحو: «مررتُ برَجُلٍ عِنْدكَ» أو صِلةً، نحو: «جاء الذي عندَكَ» أو حالاً، نحو: «مرَرْتُ بزَيْدٍ عِنْدَكَ» أو خبراً في الحال، أو في الأصل، نحو: «زَيْدٌ عِنْدَكَ، وَظَنَنْتُ زَيْداً عِنْدَكَ».

فالعاملُ في هذه الظروفِ محذوفٌ وجوباً في هذه المواضع كلِّها، والتقديرُ في غير الصِّلةِ: «اسْتَقَرَّ» أو «مُستقِرٌّ» وفي الصِّلةِ «اسْتَقَرَّ»؛ لأنَّ الصِّلَةَ لا تكونُ إلَّا جملةً، والفعلُ مع فاعله جُملة، واسمُ الفاعلِ مَعَ فاعِله ليسَ بجملَةٍ[1]، والله أعلمُ.

٣٠٥ ـ وَكُلُّ وَقْتٍ قابِلٌ ذاكَ وَما يَقْبَلُهُ المَكانُ إلَّا مُبْهَما[2]

٣٠٦ ـ نَحْوُ الجِهاتِ والمقادِيرِ وَما صيغَ مِنَ الفِعْلِ كَمَرْمى مِنْ رَمَى[3]

---

(١) ذكر الشارح أربعة مواضع يجب فيها حذف العامل في الظرف، وهي: أن يكون صفة، أو صلة، أو خبرًا، أو حالاً، وبقي عليه موضعان آخران: (الأول): أن يكون الظرف مشغولاً عنه، كقولك: يوم الجمعة سافرت فيه، والتقدير: سافرت يوم الجمعة سافرت فيه، ولا يجوز إظهار هذا العامل؛ لأن المتأخر عوض عنه، ولا يجمع بين العوض والمعوض في الكلام. (الثاني): أن يكون الكلام قد سمع بحذف العامل، نحو قولك لمن يذكر أمراً قد قدم عليه العهد: حينئذ الآن، وتقدير الكلام: قد حدث ما تذكر حين إذ كان كذا واسمع الآن، فناصب «حين» عامل، وناصب «الآن» عامل آخر، فهما من جملتين لا من جملة واحدة، والمقصود نهي المخاطب عن الخوض فيما يذكره وأمره بالاستماع إلى حديث جديد.

(٢) «وكل» مبتدأ، وكل مضاف، و«وقت» مضاف إليه «قابل» خبر للمبتدأ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وفاعله ضمير مستتر فيه «ذاك» ذا: اسم إشارة مفعول به لقابل، والكاف حرف خطاب «وما» نافية «يقبله» يقبل: فعل مضارع، والهاء مفعول به ليقبل «المكان» فاعل يقبل «إلا» حرف استثناء دال على الحصر «مبهماً» حال، والتقدير: لا يقبل النصب على الظرفية اسم المكان في حال من الأحوال إلا في حال كونه مبهماً.

(٣) «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«الجهات» مضاف إليه «والمقادير» معطوف على الجهات «وما» الواو عاطفة، ما: اسم موصول معطوف على الجهات «صيغ» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها صلة «من الفعل» جار ومجرور متعلق بصيغ «كمرمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «من رمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من مرمى، وتقدير الكلام: وذلك كائن كمرمى حال كونه مأخوذاً من مصدر رمى.

يَعني أنَّ اسمَ الزمانِ يقبلُ النَّصْبَ على الظَّرفيةِ[١]، **مُبْهَماً كانَ**، نحو: «سِرْتُ لحظةً، وساعةً» **أو مُختصًّا**، إمَّا بإضافةٍ، نحو: «سِرْتُ يومَ الجمعةِ»، أو بوصف، نحو: «سِرْتُ يوماً طَويلاً» أو بعددٍ، نحو: «سِرْتُ يومَيْن».

وأمَّا اسمُ المكانِ، فَلا يقبلُ النَّصبَ منه إلَّا نوعانِ، أحدهما: المبهمُ[2]، **والثاني**: ما صيغَ من المصدَرِ بشرْطِه الَّذي سنذكرُه، والمبهمُ كالجهاتِ [السِّتِّ]، نحو: «فوق، وتحت [ويمين، وشِمال]، وأمام، وخلف» ونحوِ هذا، كالمقاديرِ، نحو: «غَلْوَةٍ، وميلٍ، وفَرْسَخٍ، وبَريدٍ»[٣] تقول: «جلستُ فَوقَ الدَّارِ، وسِرْتُ غَلْوَةً» فتنصِبُهما على الظرفية.

وأمَّا ما صيغَ من المصْدَرِ، نحوُ: «مَجْلِس زَيْدٍ، وَمَقْعده» فَشرْطُ نَصبهِ قياساً: أن يكونَ عاملُه من لَفْظِه، نحو: «قَعَدتُ مَقعدَ زيدٍ، وَجَلستُ مَجْلِسَ عَمْرٍو» فلو كانَ عاملُه من غيرِ لَفْظِه، تعيَّن جَرُّه بـ «في»، نحو: «جَلستُ في مَرْمَى زيدٍ» فلا تقول: «جلست مَرْمَى زَيْدٍ» إلَّا شذوذاً.

وممَّا وَرَدَ من ذلك قولهم: «هو مِنِّي مَقْعَدَ القابِلَةِ، وَمَزْجَرَ الكَلْبِ، وَمَناطَ الثُّرَيَّا»[٤] أي:

---

(١) **أنت تعلم أن الفعل يدل بالوضع على شيئين، أحدهما الحدث، وثانيهما الزمن**، ويدل على المكان بدلالة الالتزام؛ لأن كل حدث يقع في الخارج لا بد أن يكون وقوعه في مكان ما، فلما كانت دلالة الفعل على الزمان لأنه أحد جزأي معناه الوضعي، قوي على نصب ظرف الزمان بنوعيه المبهم والمختص، ولما كانت دلالته على المكان بالالتزام لا بالوضع، لم يقوَ على نصب جميع الأسماء الدالة على المكان، بل تعدى إلى المبهم منه؛ لكونه دالًا عليه في الجملة، وإلى اسم المكان المأخوذ من مادته؛ لكونه بالنظر إلى المادة قويَّ الدلالة على هذا النوع.

(2) اعلم أن الظروف (الزمانية والمكانية) نوعان:
أ ـ المبهمة، وهي التي تدلُّ على غيرِ معيَّن، مثل: «حين»، و«وقت» للزمان، و«فوق» و«تحت» للمكان.
وهي مفتقرة إلى غيرِها مما تُضافُ إليه لتحديد معناه، تقول: «فوقَ الطاولة».
ب ـ المختصّة، أو المحدودة، أو المؤقَّتَةُ، وهي التي تدلُّ على معيّن مقدَّر محدود من الزمان: «ساعةً» و«شهراً»، أو معيَّن من المكان محصور مثل أسماء المواضع: «مكة»، «المسجد».

(٣) الغلوة ـ بفتح الغين المعجمة وسكون اللام ـ فسرها المتقدمون بالباع: مئة باع، والباع: مقدار ما بين أصابع يديك إذا مددتهما محاذيتَين لصدرك، ومنهم من قدَّر الغلوة برمية سهم، ومنهم من قدرها بثلاث مئة ذراع، والميل: عشر غلوات، فهو ألف باع، والفرسخ: ثلاثة أميال، والبريد: أربعة فراسخ.

(٤) يقول العرب: «فُلانٌ مِنِّي مَقْعَدَ القَابِلَةِ» يريدون أنه قريب كقرب مكان قعود القابلة عند ولادة المرأة من =

كائنٌ مَقْعَدَ القابلَةِ، وَمَزْجَرَ الكَلْبِ، وَمَناطَ الثُّرَيَّا، والقياس «هو مِنّي في مَقْعَدِ القابلةِ، وفي مَزْجَرِ الكَلْبِ، وفي مَناط الثُّرَيَّا» ولَكِنْ نُصِبَ شذوذاً، ولا يقاس عليه، خلافاً للكسائي، وإلى هذا أشار بقوله:

٣٠٧ ـ وَشَرْطُ كَوْنِ ذا مَقيساً أَنْ يَقَعْ ظَرْفاً لِما في أَصْلِه مَعْهُ اجْتَمَعْ[١]

أي: وشَرْطُ كونِ نصبِ ما اشتقَّ من المصدَرِ مَقيساً: أنْ يقع ظرفاً لما اجتمعَ معَه في أصله، أي: أن ينتصِبَ بما يُجامعُه في الاشتقاق من أَصْلٍ واحِدٍ، كمُجامَعة «جلست» بـ«مَجْلس» في الاشتقاق من الجلوس، فأصلُهُما واحِدٌ، وهو «الجُلوسُ».

وظاهرُ كلامِ المصنِّفِ أنَّ المقاديرَ وما صيغَ من المصدَرِ مُبْهَمان، أما المقاديرُ، فمذهبُ الجمهورِ أنَّها من الظروف المبْهَمَةِ؛ لأنها وإنْ كانَتْ معلومةَ المقدارِ فهي مجهولَةُ الصفَةِ، وذهب الأستاذ أبو علي الشَّلَوْبين إلى أنها ليستْ من [الظروفِ] المبهَمةِ؛ لأنها مَعلومَةُ المقدارِ، وأما ما صِيْغَ من المصدَرِ، فيكونُ مبهماً، نحو: «جَلَسْتُ مَجلِساً» ومختَصًّا، نحوُ: «جَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيدٍ».

وظاهرُ كلامِهِ أيضاً أن «مَرْمَى» مشتقٌّ مِنْ رَمَى، وليس هذا على مذهب البصريين، فإنَّ مذهبَهم أنه مشتقٌّ من المصدَرِ لا مِنَ الفعل.

وإذا تقرَّر أنَّ المكانَ المختصَّ ـ وهو ما لَهُ أَقْطارٌ تَحْويه ـ لا ينتصبُ ظرفاً، فاعلم أنَّهُ

= المرأة، ويقولون: «فُلانٌ منِّي مَزْجَرَ الكَلْبِ» يريدون أنه بعيد كبعد المكان الذي يزجر إليه الكلب، ويراد بهذا الذم، ويقولون: «فُلانٌ مِنِّي مناطَ الثُّرَيَّا» يريدون أنه في مكان بعيد كبعد الثريا عمن يروم أن يتصل بها، وهذا كناية عن عدم إدراكه في الشرف والرفعة، يعني أنه فريد في شرفه ورفعة قدره.

(١) «**وشرط**» مبتدأ، وشرط مضاف، و«**كون**» مضاف إليه، وكون مضاف، و«**ذا**» مضاف إليه، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه «**مقيساً**» خبر الكون الناقص «**أن**» مصدرية «**يقع**» فعل مضارع منصوب بأن، وسكنه للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذا الذي هو إشارة للمأخوذ من مصدر الفعل، و«أن» ومنصوبها في تأويل مصدر خبر المبتدأ «**ظرفاً**» حال من فاعل يقع المستتر فيه «**لما**» جار ومجرور متعلق بقوله: «ظرفاً» أو بمحذوف صفة له «**في أصله، معه**» جار ومجرور وظرف، متعلقان باجتمع الآتي «**اجتمع**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من اجتمع وفاعله لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلًّا باللام.

سُمِعَ نصبُ كلِّ مكانٍ مختصٍّ مع «دَخَلَ، وسَكَنَ» ونصب «الشأمِ» مع «ذَهَبَ»، نحو: «دخلتُ البيتَ، وسكَنْتُ الدّارَ، وذهبْتُ الشأمَ» واختلفَ النّاسُ في ذلك، فقيل: هي منصوبةٌ على الظرفيةِ شُذوذاً، وقيل: منصوبةٌ على إسقاطِ حَرْفِ الجرِّ، والأصلُ: «دَخَلْتُ في الدَّارِ» فحُذِفَ حرفُ الجرِّ، فانتصب الدارُ، نحو: «مرَرْتُ زيداً» وقيل: منصوبةٌ على التشبيه بالمفعول به[1][2].

٣٠٨ ـ وَما يُرَى ظَرْفاً وَغَيْرَ ظَرْفِ ... فَذاكَ ذو تَصَرُّفٍ في العُرْفِ[٣]

---

(١) في هذه المسألة أربعة أقوال للنحاة، ذكر الشارح منها ثلاثة:
(الأول): أن هذه الظروف المختصة منصوبة على الظرفية كما انتصب الظرف المكاني المبهم عليها، إلا أن ذلك شاذٌّ لا يقاسُ عليه، وهو مذهبُ المحققين من النحاة، ونسبه الشلوبين للجمهور، وصححه ابن الحاجب.
(الثاني): أن هذه الأسماء منصوبة على إسقاط حرف الجر، يعني على الحذف والإيصال، كما انتصب «الطريق» في قول الشاعر (وانظر الشاهد رقم ١٥٩):

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعسِلُ مَتْنُهُ ... فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعلَبُ

وهذا مذهب الفارسي، ومن العلماء من ينسبه إلى سيبويه، وقد اختاره ابن مالك.
(الثالث): أن هذه الأسماء منصوبة على التشبيه بالمفعول به، وذلك لأنهم شبهوا الفعل القاصر بالفعل المتعدي، كما نصبوا الاسم بعد الصفة المشبهة التي لا تؤخذ إلا من مصدر الفعل القاصر، وهذا إنما يتم لو أن الأفعال التي تنصب بعدها هذه الأسماء كانت كلها قاصرة.
(الرابع): أن هذه الأسماء منصوبة على أنها مفعول به حقيقة، وعلَّلوا هذا القول بأن نحو «دخل» يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر تارة أخرى، وكثرة الأمرين فيه تدل على أن كل واحد منهما أصل، وهذا أيضًا يتجه لو أن جميع الأفعال التي تنصب بعدها هذه الأسماء كانت من هذا النوع، إلا أن يخص هذا القول بنحو «دخل» مما له حالتان تساوتا في كثرة الورود، بخلاف «ذهب».

(2) المذهب الأول هو مفهوم كلام سيبويه إذ قال في «الكتاب» ١/ ٣٥: وقد قال بعضُهم: ذهبتُ الشامَ. شبّهه بالمبهَم إذ كان مكاناً.
والمذهبُ الرابعُ مذهب الأخفش.

(٣) **«وما»** اسم موصول مبتدأ أول **«يرى»** فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، وهو المفعول الأول **«ظرفاً»** مفعول ثانٍ ليرى، والجملة لا محل لها صلة الموصول **«وغير»** معطوف على قوله: «ظرفاً» السابق، وغير مضاف، و**«ظرف»** مضاف إليه **«فذاك»** الفاء زائدة، واسم الإشارة مبتدأ ثانٍ **«ذو»** خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وزيدت الفاء من جملة الخبر لأن المبتدأ موصول يشبه الشرط في عمومه، وذو مضاف، و**«تصرف»** مضاف إليه **«في العرف»** جار ومجرور متعلق بتصرف.

٣٠٩ ـ وَغَيْرُ ذي التَّصَرُّفِ الَّذي لَزِمْ ظَـرْفـيَّـةً أَوْ شِـبْـهَـهـا مِـنَ الـكَـلِـمْ[(١)]

ينقسمُ اسمُ الزمانِ واسمُ المكانِ إلى: متصرِّفٍ، وغَيرِ متصرِّفٍ.

فالمتصرفُ من ظَرْفِ الزَّمانِ أو المكانِ: ما استُعملَ ظرفاً وغير ظَرْفٍ، كـ «يوم، ومكان» فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما يُستَعملُ ظرفاً، نحو: «سِرْتُ يوماً، وجَلَسْتُ مكاناً»، ويُستعملُ مُبتدأً، نحو: «يومُ الجمعةِ يومٌ مباركٌ، ومكانُكَ حَسَنٌ» وفاعلاً، نحو: «جاء يومُ الجُمعةِ، وارْتَفَعَ مَكانُكَ».

وغيرُ المتصرِّف هو: ما لا يُستعملُ إلَّا ظرفاً أو شِبْهَهُ، نحوُ: «سَحَرَ» إذا أردْتَهُ من يوم بعينه[(٢)]، فإنْ لم تُرِدْهُ مِنْ يومٍ بعينِه، فهو مُتَصَرِّفٌ، كقوله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ﴾ [القمر: ٣٤]، و«فوق» نحو: «جَلَسْتُ فَوْقَ الدَّارِ» فكلُّ واحدٍ من «سحر، وفوق» لا يكونُ إلا ظَرْفاً.

---

(١) «وغير» مبتدأ، وغير مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«التصرف» مضاف إليه «الذي» اسم موصول: خبر المبتدأ «لزم» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة من لزم وفاعله لا محل لها صلة الذي «ظرفية» مفعول به للزم «أو شبهها» معطوف على مفعول لفعل محذوف تقديره: أو لزم ظرفية أو شبهها، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على قوله: «ظرفية» المذكور في البيت؛ إذ يصير حاصل المعنى أن من الظرف ما يلزم الظرفية وحدها، ومنه الذي لزم شبه الظرفية وحدها، والقسم الأول صحيح، والقسم الثاني على هذا الذي يفيده ظاهر البيت غير صحيح، وإنما الصحيح أن الظرف ينقسم إلى قسمين؛ أحدهما: الذي يلزم الظرفية وحدها ولا يفارقها؛ وهو نوع من غير المتصرف، وثانيهما: الذي يلزم الأمرين الظرفية وشبهها، نعني أنه إذا فارق الظرفية لم يفارق شبهها، وهو النوع الآخر من غير المتصرف «من الكلم» جار ومجرور متعلق بلزم أو بشبه أو بمحذوف حال من «غير ذي التصرف».

(٢) مثَّل الشارح للظرف الذي لا يفارق النصب على الظرفية بمثالين: أحدهما «سحر» إذا أردت به سحر يوم معين، وهذا صحيح، وثانيهما «فوق» والتمثيل به لهذا النوع من الظرف غير صحيح، بل الصواب أنه من النوع الثاني الذي لزم الظرفية أو شبهها؛ بدليل مجيئه مجرورًا بمن في قوله تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيۡهِمُ ٱلسَّقۡفُ مِن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل: ٢٦] وفي آيات أخر.

ومن الظروف التي لا تفارق النصب على الظرفية «قط» و«عَوْض» ظرفين للزمان، أولهما للماضي وثانيهما للمستقبل، وهما خاصَّان بالوقوع بعد النفي أو شبهه، ومنها أيضًا «بدل» إذا استعملته بمعنى مكان، كما تقول: خذ هذا بدل هذا، ومنها أيضًا الظروف المركبة، كقولك: أنا أزورك صباح مساء، ومنزلتك عندنا بين بين، ومنها أيضًا «بينا» و«بينما» ومنها «مذ، ومنذ» إذا رفعت ما بعدهما وجعلتهما خبرين عنه، فهما مبنيان على الضم أو السكون في محل نصب، كقط وعوض.

والَّذي لَزِمَ الظرفيةَ أو شِبْهَها «عِنْدَ [وَلَدُنْ]» والمرادُ بشِبْهِ الظَّرفيةِ أنه لا يخرجُ عن الظرفية إلا باستعماله مجروراً بـ«مِنْ»، نحو: «خَرَجتُ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ» ولا تُجَرُّ «عند» إلَّا بـ«مِنْ» فلا يقالُ: «خَرَجتُ إلى عِنْدِه»، وقولُ العامةِ: «خَرَجْتُ إلى عِنْدِه» خَطأٌ[١].

٣١٠ ـ وَقَدْ يَنوبُ عَنْ مَكانٍ مَصْدَرُ وَذاكَ في ظَرْفِ الزَّمانِ يَكْثُرُ[٢]

يَنوبُ المصدَرُ عَنْ ظرفِ المكان قليلاً، كقولك: «جَلَسْتُ قُرْبَ زيدٍ» أي: مكانَ قُربِ زيدٍ، فحُذِفَ المضافُ، وهو «مكان» وأُقيمَ المضافُ إليه مُقامَهُ، فأُعرِبَ بإعرابه، وهو النَّصْبُ على الظَّرفيةِ، ولا يَنقاسُ ذلك، فلا تقولُ: «آتيكَ جُلوسَ زَيدٍ» تريدُ مكانَ جُلوسِه.

ويكثُر إقامةُ المصْدَرِ مُقامَ ظَرْفِ الزمانِ، نحوُ: «آتيكَ طُلوعَ الشَّمسِ، وَقُدومَ الحاجِّ، وُخروجَ زيدٍ» والأصلُ: وَقتَ طلوعِ الشَّمسِ، ووَقتَ قدومِ الحاجِّ، ووَقتَ خُروجِ زَيدٍ، فحُذِفَ المضافُ وأُعربَ المضافُ إليه بإعرابه، وهو مَقيسٌ في كلِّ مصدَرٍ[٣].

---

(١) قد قال العرب الموثوق بعربيتهم: «حتى متى» فأدخلوا حتى على ظرف الزمان، وقالوا: «إلى أين» و«إلى متى» فأدخلوا «إلى» الجارة على ظرف الزمان والمكان، وهذا شاذ من جهة القياس، ومعنى هذا أنه يصح لنا إدخال «حتى» الجارة على لفظ «متى» من بين أسماء الزمان، وإدخال «إلى» الجارة على لفظ «متى» ولفظ «أين» من بين جميع الظروف، اتِّباعًا لهم، ولا يجوز القياس على شيء من ذلك.

(٢) «وقد» حرف تقليل «ينوب» فعل مضارع «عن مكان» جار ومجرور متعلق بينوب «مصدر» فاعل ينوب «وذاك» الواو للاستئناف، واسم الإشارة مبتدأ، والكاف حرف خطاب «في ظرف» جار ومجرور متعلق بيكثر الآتي، وظرف مضاف، و«الزمان» مضاف إليه «يكثر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذاك، والجملة من يكثر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) ذكر الشارح ـ تبعًا للناظم ـ واحدًا مما ينوبُ عن الظَّرفِ، وهو المصدرُ، وبيَّن أنَّ نيابة المصدر عن ظرف الزمان مقيسة، بحيث يجوز لك أن تنيب ما شئت من المصادر عن ظرف الزمان، وأن نيابته عن ظرف المكان سماعية يجب ألا تستعمل منه إلا ما ورد عن العرب، وقد بقي عليه أشياء تنوب عن الظرف زمانيًّا ومكانيًّا.

الأول: لفظ «بعض» ولفظ «كل» مضافين إلى الظرف، نحو: «بحثْتُ عنك كلَّ مكانٍ، وسرْتُ كلَّ اليومِ» وذلك من جهة أنَّ كلمتَي «بعض» و«كل» بحسب ما تضافان إليه، وقد مضى في باب المفعول المطلق أنهما ينوبان عن المصدر في المفعولية المطلقة.

الثاني: صفة الظرف، نحو: «سرت طويلاً شرقي القاهرة».

الثالث: اسم العدد المميز بالظرف، نحو: «صمتُ ثلاثة أيامٍ، وسرْتُ ثلاثةَ عَشَرَ فرسخًا». =

المَفْعولُ مَعَهُ

٣١١ ـ يُنْصَبُ تالي الواوِ مَفْعولاً مَعَهْ　　في نَحْوِ «سِيري والطَّريقَ مُسْرِعَهْ»(١)

٣١٢ ـ بِما مِنَ الفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ　　ذا النَّصْبُ لا بالواوِ في القَوْلِ الأحَقْ(٢)

المفعولُ معه: هو الاسمُ(3) المنتَصِبُ بعدَ واوٍ بمعنى «مَعَ».

والناصبُ له ما تقدَّمه من الفعل أو شِبْهِهِ.

فمثالُ الفعل: «سِيري والطَّريقَ مُسرِعَة» أي: سيري مع الطَّريقِ، فـ«الطريقَ» منصوبٌ بـ«سيري».

= **الرابع**: ألفاظ معينة تنوب عن اسم الزمان، نحو: «أحقًّا» في قول الشاعر:

أحـقًّـا عِـبَـادَ الله أنْ لَـسْـتُ صَـادِرًا　　وَلَا وَارِدًا إلَّا عَـلَـيَّ رَقِـيـبُ

وفي نحو قول الآخر:

أَحَـقًّـا أنَّ جِـيـرتَـنَـا اسـتـقَـلُّـوا　　فَـنِـيَّـتُـنَـا ونِـيَّـتُـهُـمْ فَـرِيـقُ

وفي نحو قول الآخر:

أَحَقًّا بَنِي أبنَاءِ سَلمَى بنِ جَندَلٍ　　تَـهَـدُّدُكُـمْ إيَّـايَ وَسْـطَ الـمَـجَالِسِ

وفي نحو قول الآخر:

أَحَـقًّـا أنَّ أخـطَـلَـكُـمْ هَـجَـانِـي

(١) **«ينصب»** فعل مضارع مبني للمجهول **«تالي»** نائب فاعل ينصب، وتالي مضاف، و**«الواو»** مضاف إليه **«مفعولاً»** حال من نائب الفاعل **«معه»** مع: ظرف متعلق بقوله: «مفعولاً» ومع مضاف، والضمير مضاف إليه **«في نحو»** جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن في نحو **«سيري»** فعل أمر، وياء المخاطبة فاعل، والجملة في محل جر بإضافة نحو إليها **«والطريق»** مفعول معه **«مسرعة»** حال من ياء المخاطبة في قوله: «سيري».

(٢) **«بما»** جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم **«من الفعل»** جار ومجرور متعلق بقوله: سبق، الآتي **«وشبهه»** الواو عاطفة، وشبه: معطوف على الفعل، وشبه مضاف، والضمير مضاف إليه **«سبق»** فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلًّا بالباء **«ذا»** اسم إشارة مبتدأ مؤخر **«النصب»** بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة **«لا»** حرف عطف **«بالواو»** جار ومجرور معطوف على بما **«في القول»** جار ومجرور متعلق بقوله: النصب، السابق **«الأحق»** نعت للقول.

(3) لو زاد «الفضلة» لكان أدقّ.

ومثالُ شِبْهِ الفعلِ: «زيد سائرٌ والطريقَ»، و«أعجبني سَيْرُكَ والطَّريقَ» فالطريق: منصوبٌ بـ«سائر» و«سيرك»(1).

وزَعَمَ قومٌ أنَّ الناصبَ للمفعول مَعَه الواوُ(2)، وهو غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ كلَّ حرفٍ اخْتَصَّ بالاسم ولم يكنْ كالجزءِ منه، لم يعمل إلا الجرَّ، كحروف الجرِّ، وإنما قيل: «ولم يكنْ كالجُزءِ منه» احترازاً من الألف واللَّام، فإنَّها اختصَّتْ بالاسمِ ولم تعملْ فيه شيئاً؛ لكونها كالجزء منه، بدليل تخطِّي العامل لها، نحو: «مَرَرْتُ بالغُلامِ».

وَيُستفادُ من قول المصنِّفِ في نحو: «سيري والطَّريقَ مسرعَةً» أنَّ المفعولَ مَعَه مَقيسٌ فيما كانَ مِثْلَ ذلك، وهو: كلُّ اسمٍ وقعَ بعدَ واوٍ بمعنى مَعَ، وتقدَّمه فعلٌ أو شبهُهُ، و[هذا] هو الصحيح من قول النَّحويين(٣).

---

(1) يعمل عمل الفعل في هذا المقام اسم الفاعل، والمصدر كما مثّل الشارح، واسم المفعول، وصيغة المبالغة، لا الصفة المشبهة و«أفعَل» التفضيل.

(2) وهو مذهب عبد القاهر الجرجاني رحمه الله.

وقال الشيخ الملوي في «حاشيته» على «شرح المكودي على الألفية» ص١٣٠: «الأحق» ليس على بابه، بل هو بمعنى الحق؛ لأن مقابله باطل لا حقّ، قيل: عبّر بالأحقّ تأدُّباً مع عبد القاهر؛ لأنه أحد الأربعة المدوّنين الأوّلين: أولهم سيدنا علي رضي الله عنه فإنه سببٌ في تدوين النحو، الثاني: سيدنا الشافعي رضي الله عنه دوّن الأصول، الثالث: الخليل دوّن العروض، الرابع: عبد القاهر دوّن المعانيَ والبيان. ا.هـ.

وثمة قولٌ ثالث للزجّاج: إن ناصبَهُ فعلٌ مُضمَرٌ.

ورابعٌ قاله الكوفيون: ناصبُهُ مخالفةُ ما بعد الواو لِما قبلَها.

ينظر: «أوضح المسالك» ٢/ ١٦٨، و«البهجة» ص١٧٩، و«المساعد» ١/ ٥٤٠، و«شرح الأشموني» ٢/ ١٩٩ ـ ٢٠٠.

(٣) يريد الشارح بالمماثلة في قوله: «مقيس فيما كان مثل ذلك.. إلخ» المشابهة فيما ذكر، وفي كون الاسم الذي بعد الواو مما لا يصح عطفه على ما قبل الواو.

وقد اختلف النحاة في هذه المسألة، فذهب الجمهور إلى أن كل اسم وقع بعد واو المعية وسبقته جملة ذات فعل أو شبهه ولم يصح عطفه على ما قبله، فإنه يكون مفعولاً معه. وذهب ابن جِنِّي إلى أنه لا يجوز أن يكون مفعولاً معه إلا إذا كان بحيث يصح عطفه على ما قبله من جهة المعنى، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لأنه قد ورد عنهم فيما لا يحصى من الشواهد نثرًا ونظمًا، وقولهم: سرتُ والطريقَ، واستوى الماءُ والخشبةَ ـ بمعنى ارتفع الماء حتى صار الماء مع الخشبة في مستوى واحد ـ من غير ضرورة ولا ملجئ ما يقطع بذلك.

وكذلك يُفهمُ من قوله: «**بما منَ الفِعْل وشِبْهه سَبَق**» أنَّ عاملَه لا بُدَّ أنْ يتقدَّمَ عليه، فلا تقول: «والنِّيلَ سِرْتُ» وهذا باتفاق، وأمَّا تَقدُّمه على مُصاحبِه ـ نحوُ: «سارَ والنِّيلَ زيدٌ» ـ ففيه خلافٌ، والصحيحُ مَنْعُه(١).

٣١٣ ـ وَبَعْدَ «ما» اسْتِفْهامٍ اوْ «كَيْفَ» نَصَبْ　　　بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ العَرَبْ(٢)

حَقُّ المفعولِ [مَعَه] أنْ يَسبِقَه فعلٌ أو شِبْهُه، كما تقدَّمَ تمثيلُه، وسُمِعَ مِنْ كَلامِ العَرَبِ(3)

---

(١) اختلف النحاة في تقديم المفعول معه على مصاحبه: أيجوز أم لا يجوز؟ فذهب ابن جني إلى أن ذلك جائز، والذي يؤخذ من كلامه في كتابه «الخصائص» وغيره أنه استدل على جوازه بأمرين، أولهما أن المفعول معه يشبه المعطوف بالواو، والمعطوف بالواو يجوز تقديمه على المعطوف عليه، فتقول: جاء وزيد عمرو، كما قال الشاعر:

أَلَا يَـا نَـخْـلَـةً مِـن ذَاتِ عِـرْقٍ　　　عَـلَـيـكِ ورَحـمَـةُ الله الـسَّـلَامُ

والشيء إذا أشبه الشيءَ أخذ حكمه، وثاني الاستدلالين أنه ورد عن العرب المحتجِّ بكلامهم تقديمُ المفعول معه على مصاحبه، كما في قول يزيد بن الحكم الثقفي من قصيدة يعاتب فيها ابن عمه:

جَـمَـعْـتَ وفُـحْـشًـا غِـيْـبَـةً ونَـمِـيـمَـةً　　　ثَـلاثُ خِـصَـالٍ لَـسْـتَ عَـنـهَـا بِـمُـرعَـوِي

فزعم أن الواو في قوله: «وفحشًا» واو المعية، والاسم بعده منصوب على أنه مفعول معه، ومن ذلك أيضًا قول بعض الفَزاريين، وهو من شعراء «الحماسة»:

أَكْـنِـيـهِ حِـيـنَ أُنـادِيـهِ لأُكـرِمَـهُ　　　وَلَا أُلَـقِّـبُـهُ والـسَّـوءَةَ الـلَّـقَـبَـا

فزعم أن الواو في قوله: «والسوءة» واو المعية، والاسم بعدها منصوب على أنه مفعول معه تقدم على مصاحبه، وهو قوله: «اللقبا» وأصل الكلام عنده: ولا ألقبه اللقبا والسوءة.

وليس ما ذهب إليه ابن جني بسديد، ولا ما استدل به صحيح، أما تشبيه المفعول معه بالمعطوف، فلئن سلَّمنا له شبهه به، لم نسلِّم أن المعطوف يجوز أن يتقدم على المعطوف عليه، بل كونه تابعًا ينادي بأن ذلك ممتنع، فأما البيت الذي أنشده شاهدًا على تقديم المعطوف، فضرورة أو مؤول، وأما البيتان اللذان أنشدهما على جواز تقديم المفعول معه على مصاحبه، فبعد تسليم صحة الرواية، يجوز أن تكون الواو فيهما للعطف، وقدَّم المعطوف ضرورة.

(٢) «**وبعد**» ظرف متعلق بقوله: «نصب» الآتي، وبعد مضاف، و«**ما**» قصد لفظه: مضاف إليه، وما مضاف، و«**استفهام**» مضاف إليه من إضافة الدال إلى المدلول «**أو**» عاطفة «**كيف**» معطوف على «ما» السابق «**نصب**» فعل ماض «**بفعل**» جار ومجرور متعلق بنصب، وفعل مضاف، و«**كون**» مضاف إليه «**مضمر**» نعت لفعل «**بعض**» فاعل نصب، وبعض مضاف، و«**العرب**» مضاف إليه.

(3) لعلهم بنو هذيل أو بعضهم، يُستأنَسُ لهذا الاستنتاج بما يذكره الشيخ عبد الحميد من بيت أسامة بن الحارث الهذلي، والله أعلم.

نَصْبُه بعدَ «ما» و«كيف» الاستفهاميتَين مِنْ غيرِ أنْ يُلفَظَ بفعلٍ، نحو: «ما أنْتَ وزَيداً؟»[١] و«كيفَ أنْتَ وقَصْعَةً مِنْ ثَريدٍ؟» فخرَّجَهُ النَّحويون على أنَّه منصوبٌ بفعلٍ مُضْمرٍ مشتَقٍّ مِنَ الكَوْنِ، والتقديرُ: ما تكون وزيداً؟ وكيف تكون وقَصْعَةً من ثَريدٍ؟ فزيداً وقصعةً: منصوبان بـ«تكون» المُضْمرَةِ.

٣١٤ ـ وَالعَطْفُ إنْ يُمْكِنْ بِلا ضَعْفٍ أَحَقْ وَالنَّصْبُ مُخْتارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ[٢]

---

(١) ومن ذلك قول أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي:

مَـا أنـتَ والـسَّـيـرَ فـي مَـتْـلَـفٍ يُـبَـرِّحُ بـالـذَّكَـرِ الـضَّـابِـطِ

والشاهد في قوله: «ما أنت والسير؟» حيث نصب «السير» على أنه مفعول معه من غير أن يتقدمه في اللفظ فعل، ومن ذلك قول الآخر، وهو من شواهد سيبويه:

أتُـوعِـدُنِـي بِـقَـومِـكَ يـا ابـنَ حَـجْـلٍ أُشَـابَـاتٍ يَـخَـالُـون الـعِـبَـادَا

بِـمَـا جَـمَّـعْـتَ مِـنْ حَـضَـنٍ وعَـمْـرٍو ومَـا حَـضَـنٌ وعَـمـرٌو والـجِـيَـادَا

الشاهد في قوله: «وما حضن. . . والجيادا؟» حيث نصب «الجياد» على أنه مفعول معه من غير أن يتقدم عليه فعل أو شبهه.

ومع ورود ذلك في كلام العرب المحتجِّ به فإنه قليل، والكثير في مثل ذلك رفع ما بعد الواو على أنه معطوف على ما قبله، كما قال زياد الأعجم:

تُـكَـلِّـفُـنِـي سَـوِيـقَ الـتَّـمـرِ جَـرْمٌ وَمَـا جَـرْمٌ وَمَـا ذَاكَ الـسَّـوِيـقُ

وكما قال أوس بن حجر:

عَـدَدْتَ رِجَـالاً مِـن قُـعَـيـنٍ تَـفَـجُّـسًـا فَـمَـا ابنُ لُـبَـيـنَـى والـتَّـفَـجُّـسُ والـفَـخـرُ

وكما قال المخبَّل يهجو الزِّبرقان بن بدر:

يَـا زِبْـرِقَـانُ أخَـا بَـنِـي خَـلَـفٍ مَـا أنـتَ وَيْـبَ أبِـيـكَ والـفَـخْـرُ

(٢) «والعطف» مبتدأ «إن» شرطية «يمكن» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون، وجواب الشرط محذوف «بلا ضعف» الباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى غير مجرور بالباء، وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية، ولا مضاف، وضعف: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية، والجار والمجرور متعلق بيمكن «أحق» خبر المبتدأ، وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المبتدأ وخبره «والنصب مختار» مبتدأ وخبره «لدى» ظرف متعلق بمختار، ولدى مضاف، و«ضعف» مضاف إليه، وضعف مضاف، و«النسق» مضاف إليه.

٣١٥ ـ والنَّصْبُ إنْ لَمْ يَجُزِ العَطْفُ يَجِبْ أوِ اعْتَقِدْ إضْمارَ عامِلٍ تُصِبْ[١]

الاسمُ الواقعُ بعد هذه الواوِ إما أنْ يمكنَ عطفُه إلى ما قبلَه أو لا، فإنْ أمكَنَ عَطْفُه، فإما أنْ يكونَ بضَعْفٍ أو بلا ضَعْفٍ.

فإنْ أمكنَ عَطْفُه بلا ضَعْفٍ، فهو أحقُّ من النَّصبِ، نحوُ: «كُنتُ أنا وزيدٌ كالأخوين» فرَفعُ «زَيْدٍ» عطفاً على المضْمَرِ المتَّصلِ أَوْلى من نَصْبِه مفعولاً معه؛ لأنَّ العطفَ ممكنٌ للفَصْلِ، والتَّشريكُ أَوْلى من عدم التَّشريكِ، ومثلُه: «سارَ زيدٌ وعَمْرٌو» فرفعُ «عَمرٍو» أوْلى من نَصْبِه.

وإنْ أمكنَ العَطْفُ بضَعْفٍ، فالنَّصبُ على المعيَّةِ أَوْلى من التشريكِ[٢]؛ لسلامَتِهِ مِنَ الضَّعفِ، نحو: «سِرْتُ وزيداً»، فنصبُ «زيدٍ» أوْلى مِنْ رَفْعِهِ، لضَعْفِ العَطْفِ على المضْمَرِ المرفوعِ المتَّصل بلا فاصلٍ.

---

(١) «النصب» مبتدأ «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يجز» فعل مضارع فعل الشرط «العطف» فاعل يجز، وجواب الشرط محذوف «يجب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النصب، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «أو اعتقد» أو: عاطفة، اعتقد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إضمار» مفعول به لاعتقد، وإضمار مضاف، و«عامل» مضاف إليه «تصب» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر الذي هو اعتقد، ويجوز أن يكون «يجب» جواب الشرط، وتكون جملة الشرط وجوابه ـ على هذا ـ في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) **الضعف الذي لا يتأتى معه العطف إما أن يكون لفظيًّا**، أي: عائدًا إلى اللفظ بحسب ما تقتضيه صناعة الإعراب، **وإما أن يكون معنويًّا**. وقد مثَّل الشارح للضعف اللفظي ولم يمثل للضعف المعنوي، أي: الذي يرجع إلى ما يريد المتكلم من المعنى، ومن أمثلته قولهم: «لو تركت الناقة وفصيلَها لرضعها» وبيانه أنك لو عطفت الفصيل على الناقة، لصار المعنى أن رضاع الفصيل للناقة متسبب عن مجرد تركك إياهما، وليس كذلك، فيلزمك أن تجعل التقدير على العطف: لو تركت الناقة وتركت فصيلها يرضعها ـ تعني يتمكن من رضاعها ـ لرضعها، فأما نصب هذا على أنه مفعول معه فيصير به المعنى: لو تركت الناقة مع فصيلها لرضعها، وهذا صحيح مؤدٍّ إلى المقصود؛ لأن المعية يراد بها المعية حسًّا ومعنى، فالتكلف الذي استوجبه العطف لتصحيح المعنى هو الذي جعله ضعيفًا، ومثله قول الشاعر:

إذَا أعجَبَتْكَ الدَّهرَ حَالٌ مِن امرئٍ فَدَعهُ وَوَاكِلْ أمرَهُ واللَّيالِيَا

إذ لو عطف «الليالي» على «أمره» لكنت محتاجًا إلى تقدير: واكل أمره للَّيالي وواكل الليالي لأمره، فأما جعل الواو بمعنى مع ونصب الاسم على أنه مفعول معه، فلا يحوج إلى شيء.

وإنْ لم يمكنْ عَطْفُهُ تعيَّنَ النَّصبُ على المعيَّة، أو على إضمارِ فعلٍ [يليقُ به]، كقوله: [الرجز]

ش١٦٦ ـ عَلَفْتُها تِبْناً وَماءً بارِدا(١)

فماءً: منصوبٌ على المعيَّة، أو على إضمارِ فِعْلٍ يليق به، والتقديرُ: «وسَقَيتُها ماءً بارِداً» وكقوله تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾ [يونس: ٧١] فقوله: «وشركاءكم» لا يجوز عَطْفُهُ على «أمركم» لأنَّ العطفَ على نيَّةِ تَكرارِ العاملِ، إذْ لا يَصِحُّ أنْ يقالَ: «أجمعتُ شركائي» وإنما يقالُ: «أجمَعْتُ أمري، وجَمَعْتُ شُرَكائي» فشركائي: منصوبٌ على المعية، والتقديرُ ـ والله أعلم ـ فأجمعوا أمركم مَعَ شُركائكم، أو منصوبٌ بفعلٍ يَليقُ به، والتقديرُ: «فأَجمعوا أمرَكُم، واجْمَعوا شُركاءَكُم».

---

(١) هذا البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء نسبتها إلى قائل معين، وقد اختلفوا في تتمته، فيذكر بعضهم أن الشاهد صدر بيت، وأن تمامه:

حَتَّى شَتَت هَمَّالَةً عَيناهَا

ويرويه العلامة الشيرازي عجز بيت، ويروي له صدرًا هكذا:

لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحلَ عَنهَا وَارِدَا

اللغة: «شتت» يروى في مكانه: «بدت» وهما بمعنى واحد «همَّالةً» اسم مبالغة من هملت العين، إذا انهمرت الدموع.

الإعراب: «**علفتها**» فعل وفاعل ومفعول أول «**تبناً**» مفعول ثان «**وماء**» ظاهره أنه معطوف على ما قبله، وستعرف ما فيه «**بارداً**» صفة للمعطوف الذي هو ماء.

الشاهد فيه: قوله: «وماء» فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله؛ لكون العامل في المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف، إذ لا يقال: «علفتها ماء» ومن أجل ذلك كان نصبه على أحد ثلاثة أوجه: إما بالنصب على المعية، وإما على تقدير فعل يعطف على «علفتها» والتقدير: علفتها تبنًا وسقيتها ماء، وإما على أن تضمن «علفتها» معنى «أنلتها» أو «قدمت لها» ونحوِ ذلك ليستقيم الكلام، وقد ذكر الشارح في البيت والآية الكريمة وجهين من هذه الثلاثة. وسيأتي لهذا نظائر نذكرها مع شرح الشاهد (رقم ٢٩٩) في مباحث عطف النَّسَق إن شاء الله تعالى.

الاستِثنـاءُ[1]

٣١٦ ـ ما اسْتَثْنَتِ «إلَّا» مَعْ تَمامٍ يَنْتَصِبْ ... وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ[٢]

٣١٧ ـ إتْباعُ ما اتَّصَلَ وانْصِبْ ما انْقَطَعْ ... وَعَنْ تَمِيمٍ فيهِ إبْدالٌ وَقَعْ[٣]

حُكْمُ المستَثْنى بـ«إلَّا» النَّصبُ، إنْ وقعَ بعدَ تمامِ الكلامِ الموجَبِ[4]، سواءٌ كانَ متَّصلاً

---

(1) الاستثناء: هو الإخراجُ بـ«إلا» أو إحدى أخواتها حقيقةً، أو حُكماً من مُتَعَدِّدٍ. قاله السيوطي في «البهجة» ص١٨١. وستأتي أخوات «إلا» أواخر البحث.

(٢) «ما» اسم موصول مبتدأ «استثنت» استثنى: فعل ماض، والتاء للتأنيث «إلا» قصد لفظه: فاعل استثنت، والجملة من استثنت وفاعله لا محل لها صلة، والعائد إلى الموصول محذوف، والتقدير: مما استثنته إلا «مع» ظرف متعلق باستثنت، ومع مضاف، و«تمام» مضاف إليه «ينتصب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة من ينتصب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «انتخب» الآتي، وبعد مضاف، «ونفي» مضاف إليه «أو» حرف عطف «كنفي» الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على نفي، والكاف مضاف، ونفي مضاف إليه «انتخب» فعل ماض مبني للمجهول.

(٣) «إتباع» نائب فاعل لانتخب في آخر البيت السابق، وإتباع مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه، وجملة «اتصل» وفاعله المستتر فيه العائد إلى «ما» لا محل لها صلة «وانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لانصب، وجملة «انقطع» وفاعله المستتر فيه العائد إلى ما لا محل لها صلة «وعن تميم» جار ومجرور متعلق بقوله: «وقع» الآتي «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إبدال» مبتدأ مؤخر، وجملة «وقع» من الفعل الماضي وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إبدال في محل رفع نعت لإبدال، والتقدير: إبدال كائن في المنقطع وقع عن تميم، ويجوز أن تجعل جملة «وقع» وفاعله المستتر فيه العائد إلى إبدال خبراً عن المبتدأ، وعلى هذا يكون قوله: «عن تميم» وقوله: «فيه» جارين ومجرورين يتعلق كل منهما بوقع، والتقدير: وإبدال واقع في المنقطع عن تميم.

(4) إليك هذه التعريفات ـ وإن كانت ستمرُّ معك مفرّقةً ـ لتَعِيَها فترافقَك في هذا البحث:

ـ الكلام الموجب: الذي لم يدخل عليه نفيٌ، ولا نهيٌ، ولا استفهام.

ـ الكلام غير الموجب: الذي دخل عليه نفي، أو نهيٌ، أو استفهام.

ـ الاستثناء التام: الذي يُذكر فيه المستثنى منه.

=

أو مُنْقَطعاً[١]، نحوُ: «قامَ القَومُ إلَّا زيداً، وضَرَبْتُ القومَ إلَّا زيداً، ومرَرْتُ بالقومِ إلَّا زيداً، وقامَ القومُ إلَّا حماراً، وضربْتُ القومَ إلَّا حماراً، ومرَرْتُ بالقومِ إلَّا حماراً» فـ«زيداً» في هذه المُثُل منصوب على الاستثناء، وكذلك «حماراً».

= ـ الاستثناء المفرّغ: الذي لا يُذكر فيه المستثنى منه.

ـ الاستثناء المتصل: الذي يكون المستثنى فيه بعضاً من المستثنى منه ومن جنسه.

ـ الاستثناء المنقطع: الذي لا يكون المستثنى فيه بعضاً من المستثنى منه ولا من جنسه.

(١) قد وقع في كلام العرب ما ظاهره أن المستثنى بإلا بعد كلام تام موجب لم ينتصب على الاستثناء، بل جاء تابعًا لما قبله في إعرابه.

من ذلك قول الأخطل التغلبي:

وبِالصَّرِيمَةِ مِنهُم مَنزِلٌ خَلَقٌ … عَافٍ تَغَيَّرَ إلَّا النُّؤيُ والوَتِدُ

ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله: «تغيَّر إلا النؤيُ والوتد»، فإن الكلام بحسب الظاهر موجب، إذ لم يتقدمه نفي ولا شبهه، وهو تام؛ لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه، وهو الضمير المستتر في «تغير» العائد على المنزل، فكان من حق الكلام على هذا أن ينتصب ما بعد إلا على أنه مستثنى، لكن الشاعر قد جاء به مرفوعًا على أنه بدل من الضمير المستتر في «تغيَّر» الذي هو المستثنى منه.

ومن ذلك قول الآخر:

لِدَمٍ ضَائعٍ تَغَيَّبَ عَنهُ … أقرَبُوهُ إلَّا الصَّبا والدَّبُورُ

ومحل الشاهد من هذا البيت قوله: «تغيب أقربوه إلا الصبا والدبور»، فإن الكلام موجب؛ إذ لم يتقدمه نفي ولا شبهه، وهو تام؛ لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه، وهو قوله: «أقربوه» فكان من حق العربية أن ينتصب الاسم الواقع بعد إلا، لكن الشاعر قد جاء به مرفوعًا على أنه بدل من الاسم الواقع قبلها، وهو المستثنى منه.

وقد بيَّن العلماء في هذين البيتين ونحوهما أن هذا الظاهر غير مراعى ولا ملتفتٍ إليه، وأن الكلام ـ وإن كان إيجابًا في الظاهر ـ نفي عند التحقيق؛ لأن معنى «تغير» في البيت الأول: «لم يبق على حاله»، ومعنى «تغيب عنه أقربوه» في البيت الثاني: «لم يحضروا»، وأنت تعلم أن الشاعر الأول لو أنه قال: «لم يبقَ على حاله إلا النؤي والوتد» وأن الشاعر الثاني لو قال: «لم يحضر أقربوه إلا الصبا والدبور» لكان يجوز لكل واحد منهما أن يرفع ما بعد إلا على البدلية وأن ينصبه على الاستثناء، فقد صنع كل منهما ما يجوز له؛ لأنه فهم أن الكلام إذا كان بمعنى كلام منفي أخذ حكم الكلام المنفي.

وعلى هذا يكون مراد النحويين بقولهم فيما يجب نصبه على الاستثناء: «كلام موجب» أنه ليس منفيًّا مطلقًا، لا في اللفظ ولا في المعنى، فافهم ذلك وتدبره.

والصحيحُ من مذاهبِ النَّحْويين أنَّ الناصبَ له ما قَبله بواسطة «إلَّا»، واختارَ المصنِّفُ في غير هذا الكتابِ أنَّ الناصبَ له «إلَّا» وزعَمَ أنه مذهَبُ سيبويه[١][٢]، وهذا معنى قوله: «ما استَثْنَتِ الَّا مَعْ تَمامٍ يَنْتَصِبْ» أي: أنَّه ينتصبُ الَّذي استَثْنَتْه «إلَّا» معَ تمامِ الكلامِ إذا كانَ موجَباً.

---

(١) قال الناظم في «شرح التسهيل» ٢/ ٢٧١:

ثم قلت [أراد في «التسهيل»]: «لا بما قبلها» مشيراً إلى الخلاف في ناصب المستثنى بـ«إلا»، واخترتُ نصبَهُ بها نفسِها. وزعمتُ أني في ذلك موافقٌ لسيبويه وللمبرد وللجرجاني، وقد خفي كونُ هذا مذهب سيبويه على جمهور الشرّاح لكتابه.

وأنا أستعين بالله على بيان ما خفي عليهم من ذلك بنصوص يعضُد بعضُها بعضاً، وبعد استيفاء ذلك أقيم الدلالة على صحته وفساد ما سواه، ولا حول ولا قوة إلا بالله. ا.هـ.

قال منتقي هذه الفوائد: لولا الإطالة لأثبتُّ كلامه، ولكني سأعزو إلى المواطن التي ذكرها ابن مالك من كتاب «سيبويه»، فليَرْجِعْ إليها من شاء.

- الباب الثاني من أبواب الاستثناء، وهو «هذا باب ما يكون استثناءً بـ«إلا». «الكتاب» ١/ ٣١٠.
- الباب الخامس من أبواب الاستثناء، وهو «هذا باب النصب فيما يكون مستثنىً مبدلاً». «الكتاب» ١/ ٣١٩.
- الباب التاسع من أبواب الاستثناء، وهو «هذا بابٌ لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً». «الكتاب» ٢/ ٣٣١.

(٢) **للنحاة في ناصب الاسم الواقع بعد «إلا» خلاف طويل، غير أن أشهر مذاهبهم في ذلك تتلخص في أربعة أقوال:**

الأول: أن الناصب له هو الفعل الواقع في الكلام السابق على «إلا» بواسطتها، فيكون عمل «إلا» هو تعدية ما قبلها إلى ما بعدها، كحرف الجر الذي يعدِّي الفعل إلى الاسم، غير أن هذه التعدية بالنظر إلى المعنى، وهذا مذهب السيرافي، ونسبه قوم منهم ابن عصفور وغيره إلى سيبويه، وقال الشلوبين: إنه مذهب المحققين.

الثاني: أن الناصب له هو نفس «إلا» وهو مذهب ابن مالك الذي صرح به في غير هذا الكتاب، وعباراته في الألفية تشير إليه، أفلا ترى أنه يقول في مطلع الباب: «ما استثنت إلا» ثم يقول بعد أبيات: «وألغ إلا» وهي عبارة يدل ظاهرها على أن المراد إلغاؤها عن العمل.

الثالث: أن الناصب له هو الفعل الواقع قبل «إلا» باستقلاله، لا بواسطتها كالمذهب الأول.

الرابع: أن الناصب له فعل محذوف تدل عليه «إلا» والتقدير: أستثني زيدًا، مثلاً.

ويرد على المذهبين الأول والثالث أنه قد لا يكون في الكلام المتقدم على «إلا» ما يصلح لعمل النصب من فعل أو نحوه، تقول: إن القوم إخوتك إلا زيدًا، فكيف تقول: إن العامل الذي قبل «إلا» هو الناصب لما بعدها؟ سواء أقلنا إنه ناصب على الاستقلال أم قلنا إنه ناصب بواسطة «إلا». =

فإنْ وقعَ بعدَ تمامِ الكَلامِ الَّذي ليس بموجَبٍ ـ وهو المشتملُ على النَّفي أو شِبْهِه، والمرادُ بشِبْهِ النَّفْي: النَّهيُ والاستفهامُ ـ فإما أنْ يكونَ الاستثناءُ متَّصلاً، أو مُنقطعاً، والمرادُ بالمتَّصلِ: أنْ يكونَ المستَثْنى بَعْضاً ممَّا قبلَه، وبالمنقَطِع: ألَّا يكونَ بَعضاً ممَّا قبلَه.

فإنْ كانَ متَّصلاً، جازَ نصبُه على الاستثناءِ، وجازَ إتباعُه لما قَبْلَه في الإعرابِ، وهو المختارُ[(١)]، والمشهورُ أنه بَدَلٌ من مَتبوعِه[(٢)]، وذلك نحوُ: «ما قام أحَدٌ إلَّا زيدٌ، وإلَّا

= ويمكن أن يجاب على ذلك بأننا في هذا المثال وما أشبهه نلتزم تأويل ما قبل «إلا» بما يصلح لعمل النصب، وهذا الجواب مع إمكانه ضعيف؛ للتكلف الذي يلزمه.

(١) أطلق الشارح رحمه الله اختيار إتباع المستثنى منه إذا كان الكلام تامًّا منفيًّا، وليس هذا الإطلاق بسديد، **بل قد يختار النصب على الاستثناء، وذلك في ثلاثة مواضع:**

الأول، وسيأتي في كلامه: أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه، نحو قولك: ما زارني إلا زيدًا أحد، فالنصب على الاستثناء هنا أرجح من الرفع على البدلية؛ لئلا يلزمَ تقدم التابع على المتبوع، أو تغيرُ الحال؛ فيصير التابع متبوعًا والمتبوع تابعًا.

الثاني: أن يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بفاصل طويل، نحو أن تقول: لم يزرني أحد أثناء مرضي مع انقضاء زمن طويل إلا زيدًا، واختيار النصب على الاستثناء في هذا الموضع لأن الإتباع إنما يختار للتشاكل بين التابع والمتبوع، وهذا التشاكل لا يظهر مع طول الفصل بينهما، ونازع في هذا أبو حيان.

الثالث: أن يكون الكلام جوابًا لمن أتى بكلام آخر يجب فيه نصب المستثنى، وذلك كأن يقول لك قائل: نجح التلاميذ إلا عليًّا، فتقول له: «ما نجحوا إلا عليًّا»، وإنما اختير النصب على الاستثناء ههنا ليتم به التشاكل بين الكلام الأول وما يراد الجواب به عنه.

(٢) هذا الذي ذكره الشارح من أن المستثنى بعد الكلام التام المنفي بدل من المستثنى منه هو مذهب البصريين، يقولون: إنه بدل بعض من كل، فأما الكوفيون، فذهبوا إلى أن «إلا» في هذا الموضع حرف عطف، وما بعده معطوف عطفَ النسق على الاسم الذي قبلها، وكان أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ـ وهو كوفي ـ يقول: كيف يكون بدلاً وهو موجب ومتبوعه منفي؟ وقد أجاب عن هذا الاعتراض أبو سعيد السيرافي شارح «كتاب» سيبويه بأنا إنما جعلناه بدلاً منه في عمل العامل فيه، وتخالفُهما في النفي والإثبات لا يمنع البدلية؛ لأن سبيل البدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر، والثاني في موضعه، وقد رأينا التوابع تتخالف في النفي والإثبات، من ذلك النعت في نحو قولك: مررت برجل لا كريم ولا لبيب.

وقد بيَّن ذلك العلامة السيوطي بيانًا وافيًا، وهاك عبارته: «وهو بدل عند البصرين بدل بعض من كل؛ لأنه على نية تكرار العامل، وعطف عند الكوفيين، و«إلا» عندهم حرف عطف؛ لأنه مخالف للأول، والمخالفة لا تكون في البدل، وتكون في العطف ببل و«لا» ولكن. وأجيب بأن المخالفة واقعة في بدل البعض؛ لأن الثاني فيه مخالف للأول في المعنى، وقد قالوا: «مررت برجل لا زيد ولا عمرو» وهو هنا =

زيداً، ولا يَقُمْ أحَدٌ إلَّا زيدٌ وإلَّا زيداً، وهَلْ قامَ أحَدٌ إلَّا زيدٌ؟ وإلَّا زيداً؟ وما ضَرَبْتُ أحداً إلَّا زيداً، ولا تَضْرِبْ أحَداً إلَّا زيداً، وهَلْ ضَرَبْتَ أحداً إلَّا زيداً؟»، فيجوزُ في «زيداً» أنْ يكونَ منصوباً على الاستثناءِ، وأنْ يكونَ منصوباً على البَدَليَّةِ من «أحَدٍ»، وهذا هو المختارُ، وتقولُ: «ما مرَرْتُ بأحَدٍ إلَّا زيدٍ، وإلَّا زيداً، ولا تمرُرْ بأحَدٍ إلَّا زيدٍ، وإلَّا زيداً، وهَلْ مَرَرْتَ بأحَدٍ إلَّا زيدٍ؟ وإلَّا زيداً؟».

وهذا معنى قوله: «**وبَعْدَ نَفْيٍ أو كَنَفْيٍ انتُخبْ، إتباعُ ما اتَّصلَ**» أي: اختيرَ إتباعُ الاستثناءِ المتَّصلِ إن وقع بعد نفيٍ أو شبهِ نفيٍ[1].

= بدل لا عطف؛ لأن من شرط لا العاطفة ألا تتكرر. وقال ابن الضائع: لو قيل إن البدل في الاستثناء قسم على حِدَتِه ليس من تلك الأبدال التي عينت في باب البدل، لكان وجهًا، وهو الحق، وحقيقة البدل ههنا أنه يقع مع الأول ويبدل مكانه».

وزعم بعض النحويين أن الإتباع يختصُّ بما يكون فيه المستثنى منه مفردًا، وهو مردود بقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦] فشهداء جمع، وقد أبدل منه.

وشرط بعض القدماء لجواز الإتباع عدمَ صلاحية المستثنى منه للإيجاب، يعني أن يكون مما يختص بالاستعمال بعد النفي، كأحَدٍ، وعَرِيب، وديَّار، وهو مردود بالسماع، فقد قال الله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦].

(١) قد يمتنع لسبب صناعي إبدالُ ما بعد إلَّا في الكلام التَّامِّ المنفي مما قبلها، وذلك كأن تقول: «**ما جاءني من أحد إلَّا زيد**» أو تقول: «**لا أحد فيها إلَّا زيد**».

وبيان تعذر الإبدال على اللفظ في المثال الأول من هذين المثالين أن ما بعد «إلَّا» فيه ـ وهو زيد ـ معرفة بالعَلَمية، وذلك ظاهر، وهو مثبَت، لأنه مستثنى من منفي، وإلا توجَّب لما بعدها نقيض حكم ما قبلها، فلو أنك أبدلت «زيدًا» في هذا المثال بالجرِّ، لكنتَ قد جعلته معمولاً لمن الزائدة العاملة في «أحد» المبدل منه، وأنت تعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على نكرة منفية، و«زيد» معرفة مثبتة كما أنبأتك.

وأما بيان التعذر المذكور في المثال الثاني، فحاصله أنك لو أبدلت زيدًا بالنصب تبعًا للمبدل منه ـ وهو «أحد» الواقع اسمًا للا النافية للجنس ـ لكنت قد أعملت لا النافية للجنس في معرفة، وقد علمت أن لا النافية للجنس لا تعمل إلا في النكرات، ولذلك نظائر كثيرة.

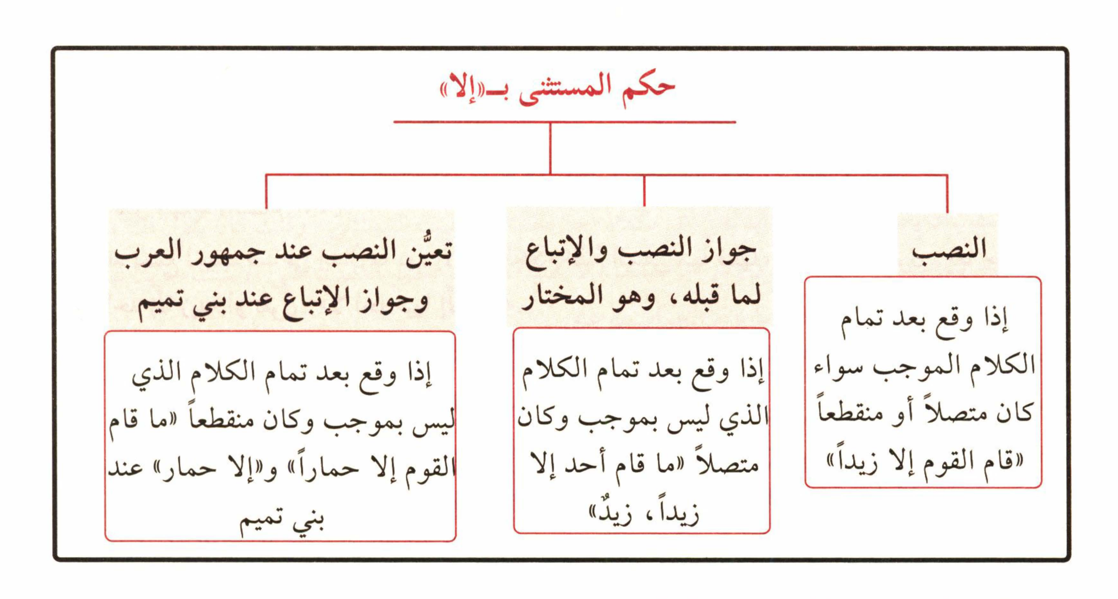
فإذا رأيت شيئًا من ذلك، فلا تغترر بأنه يجوز لك الإبدال، فتسرع إلى الإبدال على لفظ المبدل منه من الكلام، بل تدبر الأمر، وانظر في المبدل منه، ثم انظر في البدل: هل يجوز لك أن تضعه في موضع المبدل منه، فإن أدَّاك النظر إلى أنه يجوز لك أن تضع البدل في موضع المبدل منه، فلا تتردد في أن تبدل على اللفظ، وإن أدَّاك النظر إلى أنه لا يجوز لك أن تضع البدل في موضع المبدل منه في هذا الكلام، =

وإنْ كانَ الاستثناءُ مُنقَطِعاً، تَعَيَّنَ النَّصبُ عند جمهور العرب، فتقول: «ما قامَ القَومُ إلَّا حماراً»، ولا يجوزُ الإتباعُ، وأجازَه بنو تميمٍ، فتقول: «ما قامَ القومُ إلا حمارٌ، وما ضربْتُ القَومَ إلا حماراً، وما مرَرْتُ بالقَومِ إلَّا حمارٍ».

وهذا هو المرادُ بقوله: «**وَانْصِبْ ما انقطع**» أي: انصِبِ الاستثناءَ المنقطِعَ إذا وقعَ بعدَ نَفْيٍ أو شِبْهِه عندَ غيرِ بني تميمٍ، وأمَّا بنو تميم فيُجيزونَ إتباعَه.

فمعنى البيتَين أنَّ الذي استُثني بـ«إلَّا» ينتصِبُ إنْ كانَ الكلامُ موجَباً ووقعَ بعدَ تمامِه، وقَدْ نَبَّهَ على هذا التقييدِ بذكْرِه حُكْمَ النَّفي بعدَ ذلك، وإطلاقُ كَلامِهِ يَدُلُّ على أنَّه ينتصبُ سواءٌ كانَ متَّصلاً أو مُنقطِعاً.

وإنْ كانَ غَيْرَ موجَبٍ ـ وهو الَّذي فيه نَفْيٌ أو شِبْهُ نَفْيٍ ـ انْتُخِبَ ـ أي: اختيرَ ـ إتباعُ ما اتَّصل، ووجبَ نَصْبُ ما انقطعَ عندَ غيرِ بني تميمٍ، وأمَّا بنو تميمٍ، فيُجيزونَ إتباعَ المنقطعِ.



= فاعدل إلى الإبدال على الموضع، ففي المثال الأول ـ وهو: ما جاءني من أحد إلا زيد ـ المبدل منه فاعل مجرور لفظًا بمن الزائدة وموضعه رفع؛ لأن كل فاعل مرفوع، ولا يصح لك أن تضع زيدًا في هذا الكلام موضع أحد، فأبدله على الموضع وانطق به مرفوعًا، وفي المثال الثاني ـ وهو: لا أحد فيها إلا زيد ـ المبدل منه اسم لا، ولا يصح وضع زيد موضعه، ولكن اسم «لا» أصله مبتدأ، أو «لا» واسمها في قوة مبتدأ، كما صرح به سيبويه وذكرناه مرارًا في باب «لا»، والمبتدأ يكون معرفة، فارفع زيدًا.

٣١٨ ـ وَغَيْرُ نَصْبِ سابقٍ في النَّفْيِ قَدْ ... يَـأْتـي وَلـكِـنْ نَـصْـبَـهُ اخْـتَـرْ إنْ وَرَدْ[١]

إذا تقدَّم المستَثْنى على المستَثْنى مِنْه[٢] : فإما أنْ يكونَ الكلامُ موجَباً أو غيرَ مَوجَبٍ، فإن كان موجَباً وجبَ نَصْبُ المستثنى، نحوُ: «قامَ إلّا زيداً القومُ» وإنْ كانَ غيرَ موجَبٍ، فالمختارُ نَصْبُهُ، فتقولُ: «ما قام إلّا زيداً القومُ» ومنه قوله: [الطويل]

ش١٦٧ ـ فَما ليَ إلّا آلَ أَحْمَدَ شيعَةٌ ... وَمـا لـيَ إلّا مَـذْهَـبَ الـحَـقِّ مَـذْهَـبُ[٣]

وقد رويَ رَفْعُه، فتقولُ: «ما قامَ إلّا زيدٌ القومُ» قال سيبويه[4] : «حدَّثني يونُسُ أنّ قوماً

(١) «وغير» مبتدأ، وغير مضاف، و«نصب» مضاف إليه، ونصب مضاف، و«سابق» مضاف إليه «في النفي» جار ومجرور متعلق بقوله: «يأتي» الآتي «قد» حرف دال على التقليل، وجملة «يأتي» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «غير نصب» في محل رفع خبر المبتدأ «ولكن» حرف استدراك «نصبه» نصب: مفعول مقدم لاختر، ونصب مضاف، والهاء مضاف إليه «اختر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «ورد» فعل ماض في محل جزم فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقديره: إن ورد فاختر نصبه.

(٢) **لتقديم المستثنى ثلاث صور:**

الأولى: أن يتقدم على المستثنى منه فقط.

والثانية: أن يتقدم على العامل فيه فقط ويتقدم المستثنى منه، نحو قولك: «القوم إلا زيدًا أكرمت».

والثالثة: أن يتقدم على المستثنى منه وعلى العامل فيه جميعًا، نحو: «إلا زيدًا أكرمت القوم» وفي هذا خلاف. وسنعود إلى هذه المسألة مرة أخرى (في شرح الشواهد ١٧٥) فنجليها لك.

(٣) البيت للكميت بن زيد الأسدي، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل النبي ﷺ، وأولها قوله:

طَرِبْتُ وَمَا شَوقًا إِلَى البِيضِ أَطْرَبُ ... وَلَا لَعِبًا مِنِّي وذُو الشَّيبِ يَلعَبُ

اللغة: «طربت» الطرب: استخفاف القلب من حزن أو فرح أو لهو «البيض» جمع بيضاء، وهي المرأة النقية «وذو الشيب يلعب» جعله بعض النحاة ـ ومنهم ابن هشام في «المغني» ـ على تقدير همزة الاستفهام، وكأنه قد قال: أو ذو الشيب يلعب؟ ودليل صحته أنه يروى في مكانه: «أذو الشيب يلعب»، «شيعة» أشياع وأنصار «مذهب الحق» يروى في مكانه: «مشعب الحق» والمراد: أنه لا قصد له إلا طريق الحق.

الإعراب: «**فما**» نافية «**لي**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**إلا**» أداة استثناء «**آل**» مستثنى، وآل مضاف، و«**أحمد**» مضاف إليه «**شيعة**» مبتدأ مؤخر، وهو المستثنى منه «**وما لي إلا مذهب الحق مذهب**» مثل الشطر الأول في الإعراب تماماً.

الشاهد فيه: قوله: «إلا آل أحمد» وقوله: «إلا مذهب الحق» حيث نصب المستثنى بإلا في الموضعين؛ لأنه متقدم على المستثنى منه، والكلام منفي، وهذا هو المختار.

(4) لم أهتد إلى هذا القول في مطبوع «الكتاب».

يوثَقُ بعرَبيتِهم يقولون: ما ليَ إلَّا أخوكَ ناصرٌ» وأعرَبوا الثاني بدَلاً من الأول[1] [على القَلْبِ؛ لهذا السبب]، ومنه قولُه: [الطويل]

ش١٦٨ ـ فإنَّهُمُ يَرْجونَ مِنْهُ شَفاعَةً إذا لَمْ يَكُنْ إلَّا النَّبِيُّونَ شافِعُ[٢]

فمعنى البيت: إنه قَدْ وردَ في المستَثْنى السابِقِ غيرُ النَّصبِ، وهو الرَّفْعُ، وذلك إذا كانَ الكلامُ غيرَ موجَبٍ، نحو: «ما قامَ إلَّا زيدٌ القومُ» ولكنَّ المختارَ نصبُه.

وعُلِمَ من تخصيصه ورودَ غيرِ النَّصبِ بالنفي أنَّ الموجَبَ يتعيَّن فيه النَّصبُ، نحوُ: «قامَ إلَّا زيداً القومُ».

٣١٩ ـ وَإنْ يُفَرَّغْ سابِقٌ «إلَّا» لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كما لَوِ «الَّا» عُدِمَا[٣]

---

(1) بدلُ كلٍّ من كلٍّ.

(٢) البيت لحسان بن ثابت شاعر النبي ﷺ، من قصيدة يقولها في يوم بدر، وأولها قوله:

أَلَا يا لَقَومِي هَلْ لِمَا حُمَّ دَافِعُ وَهَل مَا مَضَى مِن صَالِحِ العَيشِ رَاجِعُ

اللغة: «حم» تقول: حم الأمر ـ بالبناء للمجهول ـ ومعناه قدر، وتقول: قد حمَّه الله وأحمَّه، تريد: قدَّره وهيَّأ أسبابه «يرجون» يترقبون ويأملون، والمراد بالشفاعة شفاعته ﷺ، وهي المقام المحمود الذي ذكره الله تعالى في قوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩].

الإعراب: «**فإنهم**» إن: حرف توكيد ونصب، هم: اسمه «**يرجون**» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر «إن» «**منك**» جار ومجرور متعلق بيرجون «**شفاعة**» مفعول به ليرجون «**إذا**» ظرفية «**لم**» نافية جازمة «**يكن**» فعل مضارع تام مجزوم بلم «**إلا**» أداة استثناء «**النبيون**» مستثنى، وستعرف ما فيه «**شافع**» فاعل يكن، وهو المستثنى منه.

الشاهد فيه: قوله: «إلا النبيون» حيث رفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه، والكلام منفي، والرفع في مثل ذلك غير المختار، وإنما المختار نصبه، هذا هو الظاهر.

وقد خرَّجه بعض النحاة على غير ظاهره ليطابق المختار عندهم، فذهبوا إلى أن قوله: «النبيون» معمول لما قبل إلا، أي: أنه فاعل يكن، فيكون الكلام استثناء مفرغًا، أي: لم يذكر فيه المستثنى منه، وقوله: «شافع» بدل كل مما قبله، ويكون الأمر على عكس الأصل، فالذي كان بدلاً صار مبدلاً منه، والذي كان مبدلاً منه قد صار بدلاً، وتغير نوع البدل فصار بدل كلٍّ بعد أن كان بدل بعضٍ.

(٣) «**وإن**» شرطية «**يفرغ**» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط «**سابق**» نائب فاعل ليفرغ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وفاعله ضمير مستتر فيه «**إلا**» قصد لفظه: جعله الشيخ خالد مضافاً إليه، وليس هذا الإعراب بشيء، بل هو مفعول به لسابق؛ لأنه اسم فاعل منون، وترك تنوينه يخل بوزن البيت «**لما**» جار ومجرور متعلق بيفرغ «**بعد**» ظرف مبني على الضم لانقطاعه عن الإضافة لفظاً في محل نصب، وهو متعلق =

إذا تفرَّغَ سابقُ «إلَّا» لما بعدَها ـ أي: لم يشتغلْ بما يَطْلُبُه ـ كان الاسمُ الواقعُ بعد «إلَّا» مُعرباً بإعراب ما يقتضيه ما قبلَ «إلَّا» قبلَ دُخولِها، وذلك نحو: «ما قامَ إلَّا زيدٌ، وما ضربتُ إلَّا زيداً، وما مرَرْتُ إلَّا بزيد» فـ«زيد»: فاعلٌ مرفوعٌ بقامَ، و«زيداً»: منصوبٌ بضربتُ، و«بزيدٍ»: متعلِّقٌ بمرَرْتُ، كَما لَوْ لم تُذكَرْ «إلَّا».

وهذا هو الاستثناءُ المفرَّغ[١]، ولا يقعُ في كَلامٍ موجَبٍ[٢]، فلا تقولُ: «ضَرَبْتُ إلَّا زيداً».

= بمحذوف صلة «ما» المجرورة محلًا باللام «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه جواب الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً «كما» الكاف جارة، وما زائدة «لو» مصدرية «إلا» قصد لفظه: نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «عدما» فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على إلا، و«لو» ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «يكن» وتقدير الكلام: يكن هو كائناً كعدم إلا في الكلام.

(١) يجوز تفريغ العامل المتقدم على إلا بالنظر إلى جميع المعمولات، كالفاعل ونائبه والمفعول به، ويستثنى من ذلك: المفعول معه، والمصدر المؤكِّد لعامله، والحال المؤكدة؛ فلا يجوز أن تقول: ما سرت إلا والليل، ولا أن تقول: ما ضربت إلا ضربًا، ولا أن تقول: لا تعثُ إلا مفسدًا، وذلك لأن الكلام في هذه المثل ونحوِها يتناقض صدره مع عَجُزه.

(٢) أطلق الشارح القول بعدم وقوع الاستثناء المفرغ في الكلام الموجب، ولم يفرق بين أن يكون ما بعد إلا فضلة وأن يكون عمدة، **وللنحاة في هذا الموضوع مذهبان**:

أحدهما: أنه لا يقع بعد الإيجاب مطلقًا كما يقتضيه إطلاق الشارح، وهو مذهب الجمهور، واختاره الناظم، والسرُّ في ذلك أنك لو كنت تقول: «ضربت إلا زيدًا» لكان المعنى أنك ضربت جميع الناس إلا زيدًا، وهذا مستحيل، وقيام قرينة تدل على أنك تريد بالناس جماعة مخصوصة، أو أنك قصدت إلى المبالغة ـ بجعل الفعل الواقع على بعض الناس واقعًا على كلهم، تنزيلاً لهذا البعض منزلة الكل؛ لعدم الاعتداد بما عدا هذا البعض ـ أمر نادر، فلا يجعل له حكم.

والمذهب الثاني: لابن الحاجب، **وخلاصته أنه يجوز وقوع الاستثناء بعد الإيجاب بشرطين**:

الأول: أن يكون ما بعد «إلا» فضلة.

والثاني: أن تحصل فائدة، وذلك كقولك: قرأت إلا يوم الجمعة، فإن كان عمدة أو لم تحصل فائدة لم يجز.

٣٢٠ ـ وألْغِ «إلَّا» ذاتَ توكيدٍ كَلَا تَمْرُرْ بِهِمْ إلّا الفتى إلَّا العَلا[1]

إذا كُرِّرتْ «إلَّا» لقصدِ التَّوكيدِ، لم تُؤثِّرْ فيما دخلَتْ علَيهِ شيئاً، ولم تُفِدْ غيرَ توكيدِ الأولى، وهذا مَعْنى إلغائها، وذلك في البَدَلِ والعَطْفِ، نحوُ: «ما مرَرْتُ بأحَدٍ إلَّا زيدٍ إلَّا أخيكَ» فـ«أخيكَ» بدلٌ من «زَيدٍ» ولم تُؤثِّر فيه «إلّا» شيئاً، أي: لم تُفِدْ فيه استثناءً مستقلًّا، وكأنَّك قلْتَ: ما مرَرْتُ بأَحَدٍ إلّا زيدٍ أخيكَ، ومثلُه: «لا تَمرُرْ بهم إلَّا الفَتى إلَّا العَلا» [والأصلُ: لا تمرُرْ بهم إلَّا الفتى العَلا]، فـ«العَلا» بدلٌ مِنَ الفَتَى، وكُرِّرتْ «إلَّا» توكيداً، ومثالُ العَطْفِ: «قامَ القومُ إلَّا زيداً وإلَّا عَمراً» والأصلُ: إلَّا زيداً وعَمراً، ثم كرِّرتْ «إلَّا» توكيداً، ومنه قولُه: [الطويل]

ش١٦٩ ـ هَلِ الدَّهْرُ إلَّا لَيْلَةٌ وَنَهارُها وإلَّا طُلوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيارُها[2]

---

(١) «وألغ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إلا» قصد لفظه: مفعول به لألغ «ذات» حال من «إلا» وذات مضاف، و«توكيد» مضاف إليه «كلا» الكاف جارة لقول محذوف، لا: ناهية «تمرر» فعل مضارع مجزوم بلا، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بهم» جار ومجرور متعلق بتمرر «إلا» حرف استثناء «الفتى» مستثنى، والمستثنى منه الضمير المجرور محلًّا بالباء «إلا» توكيد لـ«إلا» السابقة «العلا» بدل من «الفتى» بدل كل من كل.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، واسمه خويلد بن خالد، والبيت مطلع قصيدة له، وبعده قوله:

أبَى القَلْبُ إلَّا أمَّ عَمْرٍو وأصْبَحَتْ تُحَرَّقُ نَارِي بالشَّكَاةِ ونَارُهَا

وعَيَّرَهَا الوَاشُونَ أنِّي أُحِبُّهَا وتِلْكَ شَكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنْكَ عَارُهَا

اللغة: «غيارها» بزنة قيام: هو مصدر بمعنى الغياب «تُحرَّق» بالبناء للمجهول: توقد، وتُذكى، وتُشعل «بالشَّكاة» بفتح الشين: أراد ما يكون من كلام الواشين من النمائم «عيَّرها الواشون» نسبوها إلى العار، وهو كلُّ ما يوجب الذم.

الإعراب: «هل» حرف استفهام بمعنى النفي «الدهر» مبتدأ «إلا» أداة استثناء ملغاة «ليلة» خبر المبتدأ «ونهارها» الواو عاطفة، نهار: معطوف على ليلة، ونهار مضاف، والضمير مضاف إليه «وإلا» الواو عاطفة، وإلا زائدة للتوكيد «طلوع» معطوف على ما قبله، وطلوع مضاف، و«الشمس» مضاف إليه «ثم» عاطفة «غيارها» غيار: معطوف على طلوع، وغيار مضاف، و«ها» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «وإلّا طلوع الشمس» حيث تكررت إلا ولم تفد غير مجرد التوكيد، فأُلغيت وعطف ما بعدَها على ما قبلَها، ونظير زيادة «إلا» في هذا الموضع زيادة «لا» في نحو قولك: مررت برجل لا كريم ولا شجاع، فالواو عاطفة لما بعد «لا» الثانية على ما بعد «لا» الأولى، وليست «لا» الثانية إلا زائدة لمجرد تأكيد أن ما بعدها معطوف على مدخول الأولى.

والأصلُ: وَطُلُوعُ الشَّمسِ، وكُرِّرَتْ «إلَّا» توكيداً.

وقَدِ اجتمعَ تكرارُها في البدَلِ والعَطْفِ في قوله: [الرجز]

ش١٧٠ ـ مالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلَّا عَمَلُهْ إلَّا رَسِيمُهُ وَإلَّا رَمَلُهْ[1]

والأصلُ: إلَّا عَمَلُه رسيمُهُ ورَمَلُه، فـ«رسيمُهُ»: بَدَلٌ من «عَمَلُه»، وَ«رَمَلُه» معطوفٌ على «رَسيمُهُ»، وكُرِّرتْ «إلَّا» فيهما توكيداً.

٣٢١ ـ وَإنْ تُكَرَّرْ «لا» لِتَوْكيدٍ فَمَعْ تَفريغِ التَّأثيرَ بِالعامِلِ دَعْ[2]

---

(١) هذا البيت لراجز لم يسمِّه أحد ممن اطلعنا على أقوالهم، وهو من شواهد سيبويه (١/ ٢٧٤).

اللغة: «شيخك» هكذا يقرؤه الناس قديمًا وحديثًا بالياء المثناة بعدها خاء معجمة، ويشتهر على ألسنة الجميع أنه الجَمَل، ولكنا لم نقف على هذا المعنى لهذا اللفظ في كتب اللغة الموثوق بها، والمنصوص عليه أن الشيخ هو الرجل الذي طعن في السن، وعلى هذا يفسر الرسيم ـ كما قال الأعلم ـ بالسعي بين الصفا والمروة، ويفسر الرمل بالسعي في الطواف، وكأنه قال: لا منفعة فيَّ ولا عمل عندي أفوق فيه غيري إلا هذان، وزعم بعض الناس أن الصواب في رواية هذه الكلمة: «شنجك» بالنون والجيم الموحدتين، وهو الجمل، وأصل نونه متحركة، فسكَّنها لإقامة الوزن، وكأن الذي دعاه إلى ادعاء التصحيف ثم إلى هذا التفسير ذِكرُ الرسيمِ والرمَل، ولكن الذي عليه الرواة الأثبات من المتقدمين أَوْلى بالاتباع، إذ كانت اللغة لا تثبت إلا بالنقل، و«رسيمه ورمله» على هذه الرواية الأخيرة ضربان من السير.

المعنى: المراد على الوجه الأخير: لا منفعة لك من جملك إلا في نوعين من سيره، وهما الرسيم والرمل. وقد بينا لك المعنى على الرواية الأصلية التي اخترناها وصوَّبناها.

الإعراب: «ما» نافية «لك» جار ومجرور، ومثله «من شيخك» ويتعلقان بمحذوف خبر مقدم، وشيخ مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه «إلا» أداة استثناء «عمله» عمل: مبتدأ مؤخر، وعمل مضاف، والضمير مضاف إليه «إلا» زائدة للتوكيد «رسيمه» رسيم: بدل من عمل بدل بعض من كل، ورسيم مضاف، والضمير مضاف إليه «وإلا» الواو عاطفة، إلا: زائدة للتوكيد «رمله» رمل: معطوف على رسيمه، ورمل مضاف، وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «إلا رسيمه وإلا رمله» حيث تكررت «إلا» في البدل والعطف، ولم تُفِد غير مجرد التوكيد، وقد ألغيت.

(٢) «وإن» شرطية «تكرر» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على إلا «لا» عاطفة «لتوكيد» معطوف على جار ومجرور محذوف، والتقدير: وإن تكرر إلا لتأسيس لا لتوكيد «فمع» الفاء لربط الجواب بالشرط، مع: ظرف متعلق بدع الآتي، ومع مضاف، و«تفريغ» مضاف إليه «التأثير» مفعول به لدع مقدم عليه «بالعامل» جار ومجرور متعلق بالتأثير «دع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة فعل الأمر وفاعله المستتر فيه وجوباً في محل جزم جواب الشرط.

٣٢٢ ـ في واحِدٍ مِمَّا بِإلَّا اسْتُثْني وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِواهُ مُغْني[١]

إذا كُرِّرَت «إلَّا» لغير التَّوكيدِ ـ وهي التي يُقْصَدُ بها ما يُقْصَدُ بما قبلَها من الاستثناءِ ولو أُسقِطَتْ لما فُهِمَ ذلك ـ فلا يخلو: إمَّا أنْ يكونَ الاستثناءُ مُفرَّغاً، أو غيرَ مُفرَّغ.

فإنْ كانَ مُفرَّغاً، شَغَلْتَ العاملَ بواحِدٍ[2] ونَصَبْتَ الباقي[3]، فتقول: «ما قامَ إلَّا زَيدٌ إلَّا عَمْراً إلَّا بَكراً» ولا يتعيَّن واحِدٌ منها لِشَغْلِ العاملِ، بَلْ أيَّها شِئْتَ شَغَلْتَ العاملَ به ونصبت الباقي، وهذا معنى قولِه: «فمع تفريغ.. إلى آخره» أي: مع الاستثناءِ المفرَّغ اجعَلْ تأثيرَ العاملِ في واحد مما استثنيتَه بإلَّا وانْصُبِ الباقي.

وإنْ كانَ الاستثناءُ غيرَ مفرَّغ، وهذا هو المراد بقوله:

٣٢٣ ـ وَدونَ تفْريغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ نَصْبَ الجَميعِ احْكُمْ بِهِ وَالتَزِمِ[٤]

٣٢٤ ـ وانْصِبْ لِتَأخيرٍ وَجِئْ بواحِدِ مِنْها كَما لَوْ كانَ دونَ زائِدِ[٥]

---

(١) «في واحد» جار ومجرور متعلق بدع في البيت السابق «مما» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لواحد «بإلا» جار ومجرور متعلق باستثني الآتي «استثني» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة المجرورة محلًّا بمن، والجملة من استثني ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «وليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واحد «عن نصب» جار ومجرور متعلق بمغني الآتي، ونصب مضاف، وسوى من «سواه» مضاف إليه، وسوى مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «مغني» خبر ليس، ووقف عليه كلغة ربيعة، ويجوز أن يكون مغني اسم ليس، وخبرها محذوف، أي: وليس مغن عن نصب سواه موجوداً.

(2) بحسب ما يقتضيه من رفع فاعل، أو نصب مفعول به.

(3) على الاستثناء وجوباً.

(٤) «ودون» ظرف متعلق باحكم، ودون مضاف، و«تفريغ» مضاف إليه «مع التقدم» مثله «نصب» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، ونصب مضاف، و«الجميع» مضاف إليه «احكم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «به» جار ومجرور متعلق باحكم «والتزم» الواو عاطفة، التزم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله محذوف، أي: التزم ذلك الحكم.

(٥) «وانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لتأخير» جار ومجرور متعلق بانصب «وجئ» الواو عاطفة، جيء: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بواحد» جار ومجرور متعلق بجيء «منها» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لواحد «كما» الكاف جارة، وما: زائدة «لو» مصدرية «كان» فعل ماض تام، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واحد «دون» ظرف متعلق =

٣٢٥ ـ كَلَـمْ يَـفُـوا إلَّا امْـرُؤٌ إلَّا عَـلِـيْ   وَحُكْـمُـهـا في القَـصْـدِ حُكْـمُ الأَوَّلِ[١]

فلا يخلو: إمَّا أنْ تتقدَّمَ المستثنَياتُ على المستَثْنى منه، أو تتأخَّرَ.

فإنْ تقدَّمت المستثنياتُ وجبَ نَصْبُ الجميعِ، سواءٌ كانَ الكلامُ موجَباً أو غيرَ موجَبٍ، نحوُ: «قامَ إلَّا زيداً إلَّا عَمْراً إلَّا بَكْراً القَومُ، وما قامَ إلَّا زيداً إلَّا عَمْراً إلَّا بَكراً القومُ» وهذا مَعْنى قَوْله: «ودونَ تَفْريغٍ... البيت».

وإنْ تأخَّرت فلا يخلو: إمَّا أنْ يكونَ الكلامُ موجَباً أو غيرَ مَوجَبٍ، فإنْ كانَ موجَباً وجَبَ نَصْبُ الجميعِ، فتقولُ: «قامَ القَومُ إلَّا زيداً إلَّا عَمْراً إلَّا بَكْراً» وإنْ كان غيرَ موجَبٍ، عوملَ واحِدٌ منها بما كان يعاملُ به لو لم يتكرَّرِ الاستثناءُ، فيُبْدَلُ مما قبلَه، وهو المختارُ، أو ينصبُ، وهو قليل كما تقدَّم[2]، وأما باقيها فيجبُ نَصْبُه، وذلك نحو: «ما قامَ أحَدٌ إلَّا زيدٌ إلَّا عَمْراً إلَّا بَكْراً» فـ«زيدٌ» بدل مِنْ أحَدٍ، وإنْ شئْتَ أبدلْتَ غيرَه من الباقين، **ومثلُه قول المصنِّفِ: «لَمْ يَفُوا إلَّا امْرُؤٌ إلَّا عَليْ»** فـ«امرُؤٌ» بدلٌ من الواوِ في «يَفوا» **وهذا مَعْنى قوله: «وانصِبْ لتأخيرٍ... إلى آخره»** أي: وانصبِ المستثنياتِ كُلَّهَا إذا تأخَّرتْ عن المستَثْنى منه إنْ كانَ الكلامُ موجَباً، وإنْ كانَ غيرَ موجَبٍ، فجئْ بواحدٍ منها مُعْرَباً بما كانَ يُعْرَبُ به لو لم يتكرَّرِ المستَثْنى، وانْصبِ الباقي.

= بمحذوف حال من فاعل «كان» و«لو» ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر صفة ثانية لواحد، أو في محل نصب حال منه؛ لأنه تخصص بالوصف.

(١) «كلم» الكاف جارة لقول محذوف، لم: نافية جازمة «يفوا» فعل مضارع مجزوم بلم، وواو الجماعة فاعله «إلا» أداة استثناء «امرؤ» بدل من واو الجماعة بدل بعض من كل «إلا» حرف دال على الاستثناء «علي» مستثنى منصوب، ووقف عليه بالسكون كلغة ربيعة «وحكمها» الواو عاطفة أو للاستئناف، حكم: مبتدأ، وحكم مضاف، والضمير مضاف إليه «في القصد» جار ومجرور متعلق بحكم «حكم» خبر المبتدأ، وحكم مضاف، و«الأول» مضاف إليه.

(2) هذا الاختيار في الاستثناء المتصل، أما في المنقطع، فقد قال الأشموني في «شرحه» ١/ ٢٢٥: وفي الانقطاع يُنصَبُ الجميعُ على اللغة الفصحى، نحو «ما قام أحدٌ إلا حماراً إلا فرساً إلا جملاً»، ويجوز الإبدال على لغة تميم.

ومعنى قوله: «**وحكْمُها في القَصْدِ حُكم الأوَّلِ**» أنَّ ما يتكرَّرُ من المستثنياتِ حُكْمُه في المعنى حُكمُ المستَثْنى الأوَّلِ، فيثبت له ما يثبتُ للأوَّلِ منَ الدخولِ والخروجِ(1)، ففي قولك: «قامَ القَومُ إلَّا زيداً إلَّا عَمْراً إلا بَكْراً» الجميعُ مُخْرَجون، وفي قولك: «ما قامَ القَومُ إلَّا زيداً إلَّا عَمْراً إلَّا بَكْراً» الجميعُ داخلون، وكذا في قولك: «ما قامَ أحَدٌ إلَّا زَيْدٌ إلَّا عَمْراً إلَّا بَكْراً» [الجميعُ داخلونَ].

٣٢٦ - واسْتَثْنِ مَجْروراً بِغَيْرِ مُعْرَبا بِمـا لِـمُـسْـتَـثْـنًـى بِـإلَّا نُـسِـبـا(٢)

استُعْمِل بمعنى «إلَّا» في الدَّلالةِ على الاستثناءِ ألفاظٌ، منها ما هو اسمٌ، وهو: «**غَيْرٌ، وسُوى، وسِوى، وسَواء**» ومنها ما هو فعلٌ، وهو: «**ليسَ، ولا يكونُ**» ومنها ما يكونُ فعلاً وحرفاً، وهو: «**عدا، وخلا، وحاشا**» وقد ذكرها المصنِّفُ كلَّها.

فأمَّا «**غير، وسِوَى، وسُوى، وسَواء**» فحكمُ المستثنى بها الجرُّ؛ لإضافتها إليه.

وتُعرَب «**غير**» بما كان يُعْرَبُ به المستَثْنى مع «**إلَّا**»، فتقولُ: «قامَ القَومُ غَيْرَ زَيْدٍ» بنَصْبِ «غَيْرٍ» كما تقولُ: «قامَ القَومُ إلَّا زيداً» بنَصْبِ «زَيدٍ»، وتقولُ: «ما قامَ أحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ، وغيرَ زَيْدٍ» بالإتباع والنَّصْبِ، والمختارُ الإتباعُ، كما تقول: «ما قامَ أحَدٌ إلَّا زيدٌ، وإلَّا زيداً» وتقول: «ما قامَ غيرُ زيدٍ» فترفعُ «غَيْرَ» وجوباً، كما تقولُ: «ما قامَ إلَّا زَيْدٌ» برَفعِه وجوباً، وتقول: «ما قامَ أحَدٌ غَيْرَ حِمار» بنصبِ «غيرٍ» عندَ غيرِ بني تميمٍ، وبالإتباعِ عندَ بني تميمٍ، كما تفعلُ في قولك: «ما قامَ أحَدٌ إلَّا حِمارٌ، وإلَّا حِماراً».

وأمَّا «**سِوى**» فالمشهورُ فيها كسرُ السِّينِ والقَصْرُ، ومنَ العربِ مَنْ يفتحُ سينَها ويمدُّ، ومنهم مَنْ يضمُّ سينَها ويقصُرُ، ومنهم مَنْ يكسرُ سينَها ويَمُدُّ، وهذه اللغةُ لم يذكرْها المصنِّفْ، وقَلَّ مَنْ ذكرَها، وممَّنْ ذكرَها الفاسيُّ في شَرْحِه للشَّاطبيَّةِ.

---

(1) أي: يُثْبَتُ لها الدخول إن كان الكلام غير موجَب (منفيّاً)، ويثبُتُ لها الخروج إن كان الكلام موجباً.

(٢) «استثن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مجروراً» مفعول به لاستثن «بغير» جار ومجرور متعلق باستثن «معرباً» حال من غير «بما» جار ومجرور متعلق بمعرب «لمستثنى» جار ومجرور متعلق بنسب الآتي «بإلا» جار ومجرور متعلق بمستثنى «نسبا» نسب: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلًّا بالباء، وتقدير البيت: استثن بلفظ غير اسماً مجروراً بإضافة غير إليه حال كون لفظ غير معرباً بالإعراب الذي نسب للمستثنى بإلا.

ومذهَبُ سيبويه[1] والفَرَّاءِ وغيرِهما أنها لا تكونُ إلَّا ظَرْفاً، فإذا قلتَ: «قامَ القَومُ سِوَى زَيْدٍ» فـ«سوى» عندَهم منصوبةٌ على الظرفيَّةِ، وهي مُشعِرَةٌ بالاستثناءِ، ولا تخرجُ عندَهم عن الظَّرفيةِ إلَّا في ضرورةِ الشِّعْرِ.

واختارَ المصنِّفُ أنَّها كـ«غير» فتُعامَلُ بما تُعامَلُ به «غيرُ» من الرفعِ والنَّصبِ والجرِّ، وإلى هذا أشارَ بقوله:

٣٢٧ ـ ولِسِوًى سُوًى سَواءٍ اجْعَلا عَلَى الأَصَحِّ ما لِغَيْرٍ جُعِلا[٢]

فمِن استعمالِها مجرورةً قولُه ﷺ: «**دعَوْتُ ربِّي ألَّا يُسلِّطَ على أُمَّتي عَدُوًّا مِنْ سوَى أنْفُسِها**»[3] وقولُه ﷺ: «**ما أَنتُمْ في سِواكُمْ مِنَ الأُمَمِ إلا كالشَّعرَةِ البَيْضاءِ في الثَّورِ الأَسْوَدِ، أو كالشَّعرَةِ السَّوْداءِ في الثَّوْرِ الأَبْيَضِ**»[4] وقولُ الشاعر: [الطويل]

ش١٧١ ـ وَلا يَنْطِقُ الفَحْشاءَ مَنْ كانَ مِنْهُمُ إذا جَلَسوا مِنَّا ولا مِنْ سِوائِنا[٥]

---

(1) لم يتكلم في مطبوع «الكتاب» عن «سوى».

(٢) «**لسوى**» جار ومجرور متعلق باجعل على أنه مفعول ثان له «**سوى، سواء**» معطوفان على سوى بعاطف مقدر في كل منهما «**اجعلا**» اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة «**على الأصح**» جار ومجرور متعلق بجعل «**ما**» اسم موصول: مفعول أول لـ«اجعل» «**لغير**» جار ومجرور متعلق بجعل الآتي على أنه المفعول الثاني «**جعلا**» جعل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو المفعول الأول، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما، والألف للإطلاق.

(3) رواية الحديث هذه بالمعنى، وإن كان موضع الشاهد منه ثابتاً، فقد أخرجه مسلم في «صحيحه» (٧٢٥٨) عن ثوبان قال رسول الله ﷺ: «**إن الله زوى لي الأرض...**» الحديث.
وفيه: «**وإني سألت ربي لأمتي أن لا يهلكها بسَنةٍ عامة، وأن لا يُسلّط عليهم عدواً من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم، وإن ربي قال لي... وأن لا أسلط عليهم عدواً من سوى أنفسهم**» الحديثَ.
ولفظة الشاهد في هذه الرواية عينها عند أبي داود (٤٢٥٢) والترمذي (٢١٧٦) وأحمد (٢٢٣٩٥).

(4) الحديث بهذه الرواية ـ وفيها الشاهد ـ في «صحيح مسلم» (٥٣١)، إلا أنه أخَّر البيضاء في الأسود.

(٥) البيت للمرار بن سلامة العقيلي، وهو من شواهد سيبويه، وقد أنشده في كتابه مرتين: إحداهما في (١/ ٣) ونسبه للمرار بن سلامة، والثانية في (١/ ٣٠٢) ونسبه لرجل من الأنصار ولم يعيِّنه.
اللغة: «الفحشاء» الشيء القبيح، وتقول: أفحش الرجل في كلامه، وفحَّش تفحيشًا، وتفحَّش، إذا أردتَ أنه يتكلَّم بقبيح الكلام.

ومِن استعمالها مَرْفوعةً قولُه : [الكامل]

ش١٧٢ ـ وإذا تُباعُ كَريمَةٌ أو تُشْتَرى   فَسِواكَ بائِعُها وأَنتَ المُشتَري(١)

= **الإعراب**: «**لا**» نافية «**ينطق**» فعل مضارع «**الفحشاء**» منصوب على نزع الخافض «**من**» اسم موصول فاعل ينطق «**كان**» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من الموصولة «**منهم**» جار ومجرور متعلّق بمحذوف خبر كان، والجملة من كان ومعموليها لا محل لها من الإعراب صلة «**إذا**» ظرفية «**جلسوا**» فعل وفاعل، والجملة في محلِّ جرٍّ بإضافة إذا إليها «**منا**» جار ومجرور متعلق بجلسوا، ومن الجارة هنا بمعنى مع «**ولا**» الواو عاطفة، لا : نافية «**من سوائنا**» الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق، وسواء مضاف، والضمير مضاف إليه، وقيل : منا ومن سوائنا يتعلقان بقوله : ينطق، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير : إذا جلسوا فلا ينطق الفحشاء.. إلخ.

الشاهد فيه: قوله : «من سوائنا» حيث خرجت فيه سواء عن الظرفية، واستعملت مجرورة بمن متأثرةً به، وهو عند سيبويه وأتباعه من ضرورات الشعر.

قال الأعلم في شرح شواهد سيبويه عند الكلام على هذا البيت : «أراد : غيرنا، فوضع سواء موضع غير ضرورةً، وكان ينبغي ألا يدخل من عليها، لأنها لا تستعمل في الكلام إلا ظرفًا، ولكنه جعلها بمنزلة غير في دخول من عليها ؛ لأن معناها كمعناها» اهـ.

ومثل هذا البيت ـ في استعمال سوى مجرورة للضرورة عنده ـ قول الأعشى ميمون بن قيس :

تَجانَفُ عَنْ جَوِّ اليَمامةِ نَاقَتِي   وما عَدَلَتْ عَنْ أهْلِهَا لِسِوائِكا

وقول عثمان بن صمصامة الجعدي :

عَلَى نُعْمِنَا لا نُعْمِ قومٍ سِوَائِنا   هِيَ الهَمُّ والأحْلامُ لَو يقَعُ الحُلْمُ

(١) البيت لمحمد بن عبد الله المدني يخاطب يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب، وقد روى أبو تمام في «الحماسة» عدة أبيات من هذه الكلمة، أولها بيت الشاهد (انظر شرح التبريزي ٤/ ٢٧٤ بتحقيقنا) وبعده قوله :

وإذا تَوَعَّرَتِ المَسَالِكُ لَمْ يَكُنْ   مِنهَا السَّبِيلُ إلَى نَدَاكَ بِأوعَرِ

اللغة: «تباع» أراد بالبيع ههنا الزهد في الشيء والانصراف عنه، وذهاب الرغبة في تحصيله، كما أراد بالشراء الحرصَ على الشيءِ والكَلَفَ به، وشدة الرغبة في الحصول عليه، و«أو» ههنا بمعنى الواو، «كريمة» أي : نفيسة حسنة يتسابق الكرام إليها.

المعنى: إذا رغب قوم في تحصيل المكارم وتأثيلِ المجد وانصرف آخرون عن ذلك، فأنت الراغب في المجد المحصِّل للمكارم، وغيرك المنصرف عنه الزاهد فيه.

الإعراب: «**إذا**» ظرف تضمَّن معنى الشرط «**تباع**» فعل مضارع مبني للمجهول «**كريمة**» نائب فاعل تباع، والجملة من تباع ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «**أو**» عاطفة «**تشترى**» فعل مضارع مبني للمجهول معطوف على تباع، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى كريمة «**فسواك**» الفاء لربط الجواب بالشرط، وسوى : مبتدأ، وسوى مضاف، والكاف مضاف إليه «**بائعها**» بائع : خبر =

وقولُه: [الهزج]

ش١٧٣ - وَلَم يَبْقَ سِوَى العُدْوا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دانُوا[1]

فـ«سواكَ» مرفوعٌ بالابتداءِ، و«سِوى العُدوان» مرفوعٌ بالفاعليةِ، ومن استعمالِها منصوبةً على غيرِ الظَّرفية قولُه: [الطويل]

= المبتدأ، وبائع مضاف، وها: مضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا، «وأنت» مبتدأ «المشتري» خبر المبتدأ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة.

الشاهد فيه: قوله: «فسواك» فإن «سوى» قد خرجت عن الظرفية ووقعت مبتدأ متأثرًا بالعامل، وهذا العامل هنا معنوي، وهو الابتداء، وهو يرد على ما ذهب إليه سيبويه والجمهور من أن «سوى» لا تخرج عن النصب على الظرفية، وسنذكر فيما بعد أقوال العلماء في هذا الموضوع.

(١) البيت للفند الزماني من كلمة يقولها في حرب البسوس، واسم الفند شهل بن شيبان بن ربيعة، وقد روى أبو تمام في مطلع «ديوان الحماسة» أبياتًا من هذه الكلمة يقع بيت الشاهد رابعها، وقبله قوله:

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهْلٍ وقُلْنَا القَومُ إِخْوانُ

عَسَى الأيَّامُ أنْ يَرجِعْـ ـنَ قَومًا كالَّذِي كانُوا

فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ وأمسَى وَهْوَ عُرْيَانُ

اللغة: «صفحنا» عفونا، والصفح: العفو، وأصله من قولهم: أعرضت صفحًا عن هذا الأمر، إذا تركته وولَّيتَه جانبك «بني ذهل» يروى في مكانه: «بني هند» وهي هند بنت مُر ابن أخت تميم، وهي أم بكر وتغلب ابني وائل «العدوان» الظلم الصريح «دناهم» جازيناهم وفعلنا بهم مثل الذي فعلوا بنا من الإساءة، وجملة «دناهم» هذه جواب «لَمَّا» في قوله: «فلما صرح الشر».

الإعراب: «**ولم**» نافية جازمة «**يبق**» فعل مضارع مجزوم بحذف الألف «**سوى**» فاعل يبق، وسوى مضاف، و«**العدوان**» مضاف إليه «**دناهم**» فعل وفاعل ومفعول به «**كما**» الكاف جارة، وما: يجوز أن تكون موصولاً اسميًا، وأن تكون حرفًا مصدريًا «**دانوا**» فعل وفاعل، فإذا كانت «ما» موصولاً اسميًا، فالجملة لا محل لها من الإعراب صلة، والعائد محذوف، والتقدير: دناهم كالدَّين الذي دانوه، وإذا كانت ما مصدرية، فهي ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، وعلى كل حال فإن الكاف ومجرورها متعلقان بمحذوف صفة لمصدر محذوف يدل عليه قوله: دناهم، والتقدير: دِنَّاهم دَينًا كائنًا كالدَّين الذي دانوه، أو دِنَّاهم دينًا مثل دَيْنهم إيَّانا.

الشاهد فيه: قوله: «سوى العدوان» حيث وقعت «سوى» فاعلاً وخرجت عن الظرفية، وسنذكر لك بحثًا نبين لك فيه مذاهب العلماء في هذا الموضوع.

ش١٧٤ ـ لَدَيْكَ كَفيلٌ بِالمُنَى لِمُؤَمِّلٍ وَإِنَّ سِـواكَ مَـنْ يُـؤَمِّـلُـهُ يَـشْـقَـى[1]

---

(١) البيت من الشواهد التي لم ينسبوها لقائل معين، ولم أقف له على سابق أو لاحق.

اللغة: «كفيل» ضامن «المنى» الرغبات والآمال، واحدها مُنْية، بوزان مُدية وغرفة «المؤمل» اسم فاعل من أمَّل فلان فلانًا تأميلاً، إذا رجاه «يشقى» مضارع من الشقاء، وهو العناء والشدة، وفعله شَقِي يَشْقى، على مثال رَضِيَ يَرْضَى.

المعنى: إن عندك من مكارم الأخلاق وشريف السجايا ما يضمن لمن يرجو نداك أن يبلغ قصده وينال عندك ما يؤمِّل، فأما غيرك ممن يظن بهم الناس الخير فإن آمال الراجين فيهم تنقلب خيبة وشقاء.

الإعراب: «**لديك**» لدى: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ولدى مضاف، والكاف مضاف إليه «**كفيل**» مبتدأ مؤخر «**بالمنى لمؤمل**» جاران ومجروران يتعلقان بكفيل «**وإن**» حرف توكيد ونصب «**سواك**» سوى: اسم «إن» وسوى مضاف، والكاف مضاف إليه «**من**» اسم موصول مبتدأ «**يؤمله**» يؤمل: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والهاء مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «**يشقى**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «من» الموصولة، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر «إن».

الشاهد فيه: قوله: «وإن سواك» حيث فارقت «سوى» الظرفية ووقعت اسماً لـ«إنَّ» فتأثرت بالعامل الذي هو «إنَّ» المؤكِّدة.

ومثل هذا البيت ـ في وقوع سوى منصوبة بالعامل ـ الشاهد رقم ١٧٥ الآتي (ص١٩٣) وقولُ عمر بن أبي ربيعة المخزومي (البيت ١٧ من الكلمة ١١٤):

وَصَـرَمْـتُ حَـبْـلَـكِ إِذْ صَـرَمـتِ لأَنَّـنِـي أُخْـبِـرتُ أَنَّـكِ قَـدْ هَـوِيـتِ سِـوَانَـا

وكل هذه الشواهد دالة على أن هذه الكلمة ليست ملازمة للنصب على الظرفية كما ذهب إليه سيبويه والخليل وجمهور البصريين، وادعاؤهم أن ذلك خاص بضرورة الشعر ـ مع كثرة ما ورد منه ـ مما لا يجوز أن يلتفت إليه أو يؤخذ به، وتأويل هذه الشواهد الكثيرة مما لا تدعو إليه ضرورة، ولا يمكن ارتكابه إلا مع التمحُّل والتكلف، ولئن ذهبنا إلى ارتكابه لم يبقَ تأصيل قواعد النحو ممكنًا.

وقد وعدتك أن أبين لك آراء النحاة في هذه المسألة، وأبينَ لك أرجحها دليلاً وأقربَها إلى أن تأخذ به، وها أنذا أفي لك بهذه الموعدة، فأقول:

اختلف النحاة في خروج «سوى» بجميع لغاتها عن النصب على الظرفية إلى التأثر بالعوامل والوقوع في مواقع الإعراب المختلفة، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب:

الأول: وهو مذهب سيبويه والخليل بن أحمد، وحاصله أنها لا تخرج عن النصب على الظرفية، فإن ورد من كلام العرب شيء يدل ظاهره على خروجها عن النصب على الظرفية إلى التأثر بالعوامل، فهو مؤول إن أمكن تأويله، فإن لم يمكن تأويله فهو شاذ لا يقاس عليه.

=

فـ«سواك» اسمُ «إنَّ»، هذا تقرير كلام المصنف.

ومَذْهبُ سيبويه والجمهورِ أنها لا تخرجُ عن الظرفية إلَّا في ضرورة الشِّعْرِ، وما استشهد به على خلافِ ذلك يحتملُ التأويل.

٣٢٨ ـ واسْتَثْنِ ناصباً بِلَيْسَ وَخَلا وَبِعَدا وَبِيَكُونُ بَعْدَ «لا»[1]

أي: استثنِ بـ«**لَيْسَ**» وما بعدَها ناصباً المستثنى[2]، فتقولُ: «قامَ القَومُ لَيْسَ زيداً، وَخَلا زيْداً، وَعَدا زيداً، ولا يكون زيداً» فـ «زيداً» في قولك: «ليس زيداً، ولا يكون زيداً»

= **الثاني**: وهو مذهب الكوفيين، وتبعهم عليه ابن مالك، وحاصله أنها تأتي ظرفًا أحيانًا، وتأتي اسمًا متأثرًا بالعوامل أحيانًا أخرى من غير ضرورة ولا شذوذ، ولا كثرة لأحد الوجهين.

الثالث: وهو ما ذهب إليه الرمَّاني وأبو البقاء العُكبَري، وحاصله أن هذه الكلمة تستعمل ظرفًا منصوبًا على الظرفية، وتستعمل غير ظرف، ولكن استعمالها ظرفًا أكثر من استعمالها غير ظرف، وقد اختار ابن هشام هذا الرأي وقال: «وإلى مذهبهما أذهب» اهـ.

وأنت لو نظرت إلى كثرة الشواهد الواردة عن العرب المحتجِّ بكلامهم والتي استعمل «سوى» فيها اسمًا وتأثرت بالعوامل، وجدتها كثيرة كثرة تمنعنا من أن نتمحَّلَ لتأويلها أو أن ندعي أنها ضرورة من ضرورات الشعر، **واستمع إلى قول ابن مالك في منظومته «الكافية الشافية»**:

سِوَى كَغَيرٍ في جَميعِ ما ذُكِرْ ... وَعَدُّهُ مِنَ الظُّرُوفِ مُشْتَهِرْ
وَمَانِعُ تَصرِيفَهُ مَنْ عَدَّهُ ... ظَرْفًا وَذَا القَولُ الدَّلِيلُ رَدَّهُ
فإنَّ إسنَادًا إلَيهَا كَثُرَا ... وَجَرُّهَا نَثْراً ونَظْمًا شُهِرَا

وقال في شرح هذا الكلام: «سوى: اسم يُستثنى به، ويجرُّ ما يُستثنى به للإضافة إليه، ويعرب هو تقديرًا بما يعرب به «غير» لفظًا، خلافًا لأكثر البصريين في ادعاء لزومها النصبَ على الظرفية وعدم التصرف، وإنما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين، أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل: «قاموا سواك» و«قاموا غيرك» واحد، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان، وما لا يدل على زمان أو مكان فبمعزل عن الظرفية. والثاني: أن مَنْ حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف، والواقع في كلام العرب نثرًا ونظمًا خلاف ذلك».

(١) «**واستثن**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**ناصباً**» حال من الفاعل المستتر في استثن «**بليس**» جار ومجرور متعلق باستثن «**وخلا**» معطوف على ليس «**وبعدا، وبيكون**» جاران ومجروران معطوفان على «بليس» «**بعد**» ظرف متعلق بمحذوف حال من يكون، وبعد مضاف، و «**لا**» قصد لفظه: مضاف إليه.

(2) هذا الاستثناء لا يكون إلا مع التمام والاتصال. «حاشية الصبان» ٢/ ٢٣٩.

منصوب على أنه خبر «ليس، ولا يكون» واسْمُهُما ضميرٌ مستترٌ[1]، **والمشهور أنه عائد على البعض المفهوم من القوم**[٢]، والتقديرُ: «ليسَ بعضُهم زيداً، [ولا يكونُ بعضُهم زيداً]» وهو مستتر وجوباً.

وفي قولك: «خَلا زيداً، وَعَدا زَيْداً» منصوب على المفعولية، و«خَلا، وَعَدا» فِعلان فاعلُهما في المشهورِ ضميرٌ عائدٌ على البَعْضِ المفهومِ مِنَ القومِ كما تقدَّمَ، وهو مستترٌ وجوباً، والتقديرُ: خَلا بعضُهم زيداً، وعَدا بعضُهم زيداً.

ونَبَّهَ بقوله: «وَبِيَكُونَ بَعْدَ لا» ـ وهو قيدٌ في «يكونُ» فقط ـ على أنَّه لا يُستعملُ في الاستثناء مِنْ لفظِ الكَونِ غيرُ «يكونُ» وأنها لا تُستعملُ فيه إلّا بعد «لا» فلا تُستعملُ فيه بعدَ غيرِها من أدواتِ النَّفي، نحو: لم، وإنْ، ولَنْ، ولَمَّا، وما.

٣٢٩ ـ واجْرُرْ بِسابِقَيْ يَكونُ إنْ تُرِدْ ... وَبَعْدَ «ما» انْصِبْ وانْجِرارٌ قَدْ يَرِدْ[٣]

---

(1) وجوباً يعود على البعض المدلول عليه بكلّه السابق. قاله الأشموني ٢/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠.
وقال الصبان: قوله: مستتر وجوباً: ليكون ما بعدَها في صورة المستثنى بـ«إلا» كما مرّ، وقيل: لأنه لو برز لزم الفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى.

(٢) **للنحاة في مرجع الضمير المستكن في يكون من قولك: «قام القوم لا يكون زيدًا» والمستكن في ليس من قولك: «قام القوم ليس زيدًا» ثلاثةُ أقوال معروفة:**
(الأول): أن مرجعه هو البعض المفهوم من الكل السابق الذي هو المستثنى منه، فتقدير الكلام: قام القوم لا يكون هو (أي بعض القوم) زيدًا، فهو مثل قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾ [النساء: ١١]، وهذا أشهر المذاهب في هذه المسألة.
(الثاني): أن مرجعه اسم فاعل مأخوذ من الفعل العامل في المستثنى منه، فتقدير الكلام: قام القوم لا يكون هو (أي القائم) زيدًا.
(الثالث): أن مرجعه هو مصدر الفعل السابق العامل في المستثنى منه، والمستثنى نفسه على تقدير مضاف، وتقدير الكلام على هذا: قام القوم لا يكون هو (أي القيام) قيام زيد، ويُضعِف الوجهين ـ الثاني والثالث ـ أن الكلام قد لا يكون مشتملاً على فعل، نحو قولك: القوم إخوتك لا يكون زيداً.

(٣) «**واجرر**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**بسابقي**» جار ومجرور متعلق باجرر، وسابقي مضاف، و«**يكون**» قصد لفظه: مضاف إليه «**إن**» شرطية «**ترد**» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بإن، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن ترد فاجرر... إلخ «**وبعد**» الواو عاطفة، بعد: ظرف متعلق بانصب =

أي: إذا لم تَتَقدَّمْ «ما» على «خلا، وعدا» فاجْرُرْ بهما إنْ شِئْتَ، فتقول: «قامَ القَومُ خَلا زيدٍ، وَعَدا زيدٍ» فخَلا وعَدا حَرفا جَرٍّ، ولم يَحفَظْ سيبويه الجرَّ بهما[1]، وإنما حكاه الأخفشُ، فَمِنَ الجرِّ بـ«خَلا» قولُه: [الطويل]

ش١٧٥ ـ خَلا اللهِ لا أَرْجو سِواكَ وَإنَّما أَعُـدُّ عـيـالـي شُـعْـبَـةً مِـنْ عـيـالِـكـا[٢]

= الآتي، وبعد مضاف، و«ما» قصد لفظه: مضاف إليه «انصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وانجرار» مبتدأ «قد» حرف تقليل «يرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انجرار، والجملة من يرد وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(1) «الكتاب» ٢/ ٣٤٨ ـ ٣٤٩.

(٢) البيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها، ولم أقف له على سابق أو لاحق.

اللغة: «أرجو» مضارع من الرجاء، وهو ضد اليأس من الشيء الذي هو قطع الطَّماعية في الوصول إليه، وتقول: رجا الإنسان الشيءَ يرجوه رجاء، إذا أمَّله وتوقَّع حصوله «سواك» غيرك، وهو دليل على أن هذه الكلمة تستعمل غير ظرف؛ لوقوعها مفعولاً به، وتقدمت هذه المسألة مشروحة مستدلًّا لها (ص١٩٠ وما بعدها) «أعد» أي أحسب «عيالي» العيال: هم أهل بيت الإنسان ومن يَمُونُهم «شعبة» طائفة.

المعنى: إنني لا أؤمل أن يَصِلَني الخير من أحد إلا منك، وأنا واثق كل الثقة من أنك لا تدخر وسعًا في التفضل عليَّ والإحسان إليَّ؛ لأن أهلي ومن تلزمني مؤنهم في اعتباري فريق من أهلك ومن تلزمك مؤنهم.

الإعراب: «**خلا**» حرف جر «**الله**» مجرور بخلا، والجار والمجرور متعلق بأرجو الآتي «**لا**» نافية «**أرجو**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «**سواك**» سوى: مفعول به لأرجو، وسوى مضاف، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «**وإنما**» أداة حصر «**أعد**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «**عيالي**» عيال: مفعول أول لأعد، وعيال مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «**شعبة**» مفعول ثان لأعد «**من عيالكا**» من عيال: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشعبة، وعيال مضاف، والكاف مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «خلا الله» **وفي هذه الكلمة وحدها شاهدان للنحاة:**

أما الأول: فحيث استعمل الشاعر «خلا» حرف جر، فجر به لفظ الجلالة، وذكر الشارح أن هذا مما نقله الأخفش، وأن سيبويه لم يحفظ من العرب الجرَّ بخلا، وهذا نقل غير صحيح، بل نقله سيبويه في «كتابه» صريحًا (١/ ٣٧٧) حيث يقول: «أما حاش فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعض العرب يقول: ما أنا من القوم خلا عبد الله (بالجر) فجعلوا خلا بمنزلة حاشا، فإذا قلت: ما خلا، فليس فيه إلا النصب؛ لأن «ما» اسم، ولا تكون صلتها إلا للفعل هنا» اهـ.

وأما الشاهد الثاني: فحيث قدَّم الاستثناء فجعله أول الكلام قبل المستثنى منه وقبل العامل في المستثنى منه، وذلك جائز عند الكوفيين، نص عليه الكسائي، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج، وذهب البصريون إلى =

ومن الجرِّ بـ«عَدَا» قولُه : [الوافر]

ش١٧٦ ـ تَرَكْنا في الحَضيضِ بَناتِ عُوْجٍ   عَـواكِـفَ قَـد خَـضَـعْـنَ إلَـى الـنُّـسـورِ

= أن ذلك لا يجوز، وأجاز الفريقان جميعًا تقديمَ المستثنى على المستثنى منه، بشرط أن يتقدم العامل في المستثنى منه أو بعضِ جملة المستثنى منه.

وأحبُّ ـ في هذا الموضع ـ أن أبين لك صور تقديم المستثنى ورأيَ النحاة في كل صورة منها، ليتضحَ لك الأمر غاية الوضوح، ولتكون على بصيرة تامة، فأقول:

إن **صور تقديم المستثنى** ـ كما أشرنا إلى ذلك فيما مضى (ص ١٧٩) ـ **ثلاثة**:

الصورة الأولى: أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وحده، ومنه بيت الشاهد (رقم ١٦٧)، ومنه قول الآخر:

الـنَّـاسُ أَلْـبٌ عَـلـيـنـا فِـيـكَ لَـيْـسَ لَـنَـا   إلَّا الـسُّـيُـوفَ وأطـرَافَ الـقَـنَـا وَزَرُ

ولا يختلف الكوفيون والبصريون في جواز هذه الصورة.

الصورة الثانية: أن يتقدم المستثنى على العامل في المستثنى منه وحده، نحو قولك: «القومَ إلَّا زيدًا ضَرَبْتُ» بنصب القوم على أنه مفعول به لضربت.

وللنُّحاة خلاف في هذه المسألة، ولهم فيها ثلاثة أقوال:

الأول: حاصله أنه يجوز تقديم المستثنى على العامل في المستثنى منه إذا تقدم المستثنى منه مطلقًا، نعني سواء أكان العامل في المستثنى منه متصرفًا أم كان جامداً.

والقول الثاني: أنه لا يجوز مطلقًا.

والقول الثالث: التفصيل، فإن كان العامل في المستثنى منه متصرفًا، نحو قولك: «إخوتك إلا زيدًا حضروا» جاز التقديم، وإن كان العامل في المستثنى منه غير متصرف، نحو قولك: «إخوتك إلا زيدًا عسى أن يفلحوا» لم يجز التقديم.

الصورة الثالثة: أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعًا، وعلى ذلك يقع المستثنى في أول الكلام، ومن شواهده البيتُ الذي معنا (رقم ١٧٥) وقد اختلف في هذه الصورة الكوفيون والبصريون.

فأما الكوفيون فقالوا: يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعًا، وبعبارة أخرى قالوا: يجوز أن يقع المستثنى في أول الكلام؛ لأن العرب قد استعملته مقدمًا، ولأنه جاز تقديمه على المستثنى منه من غير ضرورة، فيجوز تقديمه عليه وعلى العامل.

وأما البصريون فقالوا: لا يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعًا، وشبهوا المستثنى بالبدل، وشجَّعهم على هذا التشبيه أن المستثنى يعرب بدلاً في بعض الأمثلة، ولما كان البدل لا يجوز تقديمه على المبدل منه، فما أشبه البدلَ يأخذُ حُكْمَه.

وفي قوله: **«لا أرجو سواك» شاهد ثالث**، وحاصله أن «سوى» قد تفارق النصب على الظرفية فتتأثر بالعوامل، وقد وقعت هنا مفعولاً به، وهذا هو الذي نبهتك إليه في (ص١٩٠).

أَبَـحْـنـا حَـيَّـهُـمْ قَـتْـلاً وَأَسْـراً عَـدا الـشَّـمْـطـاءِ والـطِّـفْـلِ الـصَّـغـيـرِ [١]

فإن تَقَدَّمتْ عليهما «ما» وجبَ النَّصبُ بهما، فتقول: «قام القومُ ما خلا زيداً، وما عدا زيداً» فـ«ما»: مصدرية، و«خلا»، و«عدا»: صِلَتُها، وفاعلُهما ضمير مستتر يعودُ على البَعْضِ كما تقدَّمَ تقريرُه، و«زيداً»: مفعولٌ، وهذا معنى قولِه: «وَبَعْدَ ما انْصِبْ» هذا هو المشهور.

وأجاز الكسائيُّ [2] الجرَّ بهما بعد «ما» على جَعْلِ «ما» زائدةً، وَجَعْلِ «خلا، وعدا» حَرفَيْ جَرٍّ، فتقول: «قامَ القَومُ ما خَلا زيدٍ، وما عَدا زيدٍ» وهذا معنى قوله: «وانْجِرارُ قَدْ يَرد» وقَدْ حَكَى الجَرميُّ في الشَّرْحِ الجرَّ بعدَ «ما» عَنْ بعضِ العرَبِ.

٣٣٠ ـ وَحَيْثُ جَرّا فَهُما حَرْفانِ كَما هُما إنْ نَصَبا فِعْلانِ [٣]

---

(١) هذان البيتان من الأبيات التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.

اللغة: «الحضيض» قرار الأرض عند منقطع الجبل «بنات عوج» أراد بها الخيل التي ينسبونها إلى فرس مشهور يسمونه «أعوج» ويقال: خيل أعوجيات «عواكف» جمع عاكفة، والعكوف: ملازمة الشيء والمواظبة عليه «خضعن» ذللن وخشعن «أبحنا حيَّهم» أراد: أهلكنا واستأصلنا، والحي: القبيلة «أسراً» الأسر: أن يأخذ الرجل الرجل في الحرب ملقيًا بيديه معترفًا بالعجز عن الدفاع عن نفسه «الشمطاء» هي العجوز التي يخالط سواد شعرها بياض.

الإعراب: «**تركنا**» فعل وفاعل «**في الحضيض**» جار ومجرور متعلق بتركنا «**بنات**» مفعول به لتركنا، وبنات مضاف، و«**عوج**» مضاف إليه «**عواكف**» حال من بنات عوج «**قد**» حرف تحقيق «**خضعن**» فعل وفاعل، والجملة في محل نصب صفة لعواكف «**إلى النسور**» جار ومجرور متعلق بخضعن «**أبحنا**» فعل وفاعل «**حيهم**» حي: مفعول به لأباح، وحي مضاف، والضمير مضاف إليه «**قتلاً**» تمييز «**وأسرًا**» معطوف على قوله: قتلاً «**عدا**» حرف جرٍّ «**الشمطاء**» مجرور بـ«عدا» «**والطفل**» معطوف على الشمطاء «**الصغير**» صفة للطفل.

الشاهد فيه: قوله: «عدا الشمطاء» حيث استعمل «عدا» حرف جرٍّ، فجرَّ الشمطاء به، ولم يحفظ سيبويه الجر بـ«عدا»، ولا ذكره أبو العباس المبرد، أما الجرُّ بـ«خلا» فقد عرفت أن الصحيح في النقل عن سيبويه أنه قد رواه عن بعض العرب (انظر شرح الشاهد رقم ١٧٥ السابق) فقد نقلنا لك فيه نص عبارة سيبويه، ودللناك على موضعه من كتابه.

(2) والجرميّ والربعي والفارسي، وعلَّلَ بتقدير كون «ما» زائدة لا مصدرية. فإن قالوه بالقياس، ففاسد؛ لأن «ما» لا تُزاد قبل الجارّ، بل بعده، نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وإن قالوه بالسماع، فهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به. قاله الأشموني ٢/ ٢٤٣.

(٣) «**وحيث**» اسم شرط عند الفراء الذي لا يشترط في المجازاة به اقترانه بما، وعند غيره هو ظرف يتعلق بقوله: «حرفان» الآتي؛ لأنه في قوة المشتق «**جرّا**» فعل ماض، وهو فعل الشرط على القول الأول، وألف =

أي: إنْ جَرَرْتَ بـ«خلا، وعدا» فهما حَرْفا جَرٍّ، وإنْ نصبْتَ بهما فهما فعلان[(١)]، وهذا مما لا خلافَ فيه.

٣٣١ ـ وكَخَلا حاشا ولا تَصْحَبُ «ما»   وَقيلَ «حاشَ وَحَشا» فاحْفَظْهُما[(٢)]

المشهورُ أنَّ «حاشا» لا تكونُ إلَّا حرفَ جَرٍّ،[(3)] فتقول: «قامَ القَومُ حاشا زيدٍ» بجرِّ «زيدٍ».

وذهب الأخفشُ والجَرْميُّ والمازنيُّ والمبرِّد وجماعةٌ ـ منهم المصنِّفُ ـ[(4)] إلى أنها مِثْلُ «خَلا»: تستعملُ فعلاً فتنصبُ ما بعدَها، وحرفاً فتجرُّ ما بعدَها، فتقول: «قامَ القَومُ حاشا زيداً، وَحاشا زيدٍ».

وحَكى جماعةٌ ـ منهم الفرَّاءُ[(5)] وأبو زيدٍ الأنصاريُّ والشيبانيُّ ـ النَّصْبَ بها، ومنه: «اللهمَّ اغْفِرْ لي ولِمَنْ يَسْمَعُ، حاشا الشيطانَ وأبا الإصبعِ» وقولُه: [البسيط]

= الاثنين فاعل «فهما حرفان» الفاء لربط الجواب بالشرط، وهي زائدة على القول الثاني، وما بعدها جملة من مبتدأ وخبر في محل جزم جواب الشرط «كما» جار ومجرور متعلق بقوله: «فعلان» الآتي؛ لأنه في قوة المشتق «هما» ضمير منفصل مبتدأ «إن» شرطية «نصبا» فعل ماض، فعل الشرط، وألف الاثنين فاعل، وجواب الشرط محذوف، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره «فعلان» خبر المبتدأ.

(١) قد استشهد الشارح للجرِّ بـ«عدا» و«خلا»، ومن شواهد النصب بـ«خلا» قول لبيد:

أَلَا كلُّ شَيءٍ ما خَلَا اللهَ بَاطِلُ   وكُلُّ نَعِيمٍ لا مَحَالَةَ زائِلُ

ومن النصب بها بعدَ «ما» قول الشاعر:

تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فإنَّنِي   بِكُلِّ الَّذي يَهوَى نَدِيمِي مُولَعُ

(٢) «كخلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حاشا» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «ولا» نافية «تصحب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى حاشا «ما» قصد لفظه: مفعول به لتصحب «وقيل» فعل ماض مبني للمجهول «حاش» قصد لفظه: نائب فاعل قيل «وحشا» معطوف عليه «فاحفظهما» احفظ: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهما: مفعول به لاحفظ.

(3) وهو مذهب سيبويه كما في «الكتاب» ٢/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠، وأكثر البصريين.

(4) سيذكر الشارح بعد سطرٍ الفراءَ وأبا زيد الأنصاري وأبا عمرو الشيبانيّ، وبقيتهم مما لم يذكرهم: ابن خروف، والزجّاج.

(5) الذي يراه الفراء أن «حاشا» فعلٌ لا فاعلَ له، والنصب بعده إنما هو بالحمل على «إلا» ـ أي: على الاستثناء ـ لم يُنقَلْ ذلك عنه في «خلا» و«عدا».

ينظر «توضيح المقاصد والمسالك» ٢/ ٦٨٨ ـ ٦٨٩، و«حاشية الصبان على الأشموني» ٢/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

ش١٧٧ ـ حاشا قُرَيْشاً فَإنَّ الله فَضَّلَهُمْ عَلَى البَرِيَّةِ بِالإِسْلام والدِّينِ[١]

وقولُ المصنِّفِ: «**ولا تصحب ما**» معناه أنَّ «حاشا» مثلُ «خَلا» في أنها تَنْصِبُ ما بعدَها أو تجرُّه، ولكنْ لا تتقدَّم عليها «ما» كما تتقدَّم على «خَلا»، فلا تقولُ: «قامَ القَومُ ما حاشا زيداً»، وهذا الذي ذكرَه هو الكثيرُ، وقَدْ صحِبتْها «ما» قليلاً، ففي مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابنِ عمرَ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**أُسامَةُ أَحَبُّ النّاسِ إلَيَّ ما حاشا فاطِمَة**»[2][٣].

---

(١) هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب.

الإعراب: «**حاشا**» فعل ماض دال على الاستثناء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكلِّ السابق «**قريشًا**» مفعول به لحاشا «**فإن**» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب «**الله**» اسم «إن» «**فضلهم**» فضل: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الله، هم: مفعول به لفضَّل، والجملة من فضل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر «إن»، «**على البرية بالإسلام**» جارَّان ومجروران متعلِّقان بفضل «**والدين**» عطف على الإسلام.

الشاهد فيه: قوله: «حاشا قريشًا» فإنه استعمل «حاشا» فعلاً ونصب به ما بعده.

(2) أخرج أحمد في «مسنده» برقم (٥٧٠٧) عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «**أسامة أحب الناس إليَّ ما حاشا فاطمةَ ولا غيرَها**».

وأخرج في «المسند» برقم (٥٨٤٨) عن سالم عن أبيه أنه كان يسمعه يُحدّث عن رسول الله ﷺ حين أمّر أسامة بن زيد... الحديث.

وفي خاتمته: قال سالم: ما سمعتُ عبد الله يحدث هذا الحديثَ قطّ إلا قال: «**ما حاشا فاطمةَ**» وقول سالم في خاتمة الرواية في «السنن الكبرى» برقم (٨١٣٠).

(٣) توهم النحاة أن قوله: «**ما حاشا فاطمة**» من كلام النبي ﷺ فجعلوا «حاشا» استثنائية، واستدلوا به على أن حاشا الاستثنائية يجوز أن تدخل عليها «ما»، وذلك غير متعين، بل يجوز أنْ يكونَ هذا الكلامُ من كلامِ الراوي يعقب به على قول الرسول ﷺ: «**أسامةُ أحبُّ الناسِ إليَّ**» يريد الراوي بذلك أن يبين أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثنِ أحدًا من أهل بيته لا فاطمة ولا غيرها، فما: نافية، وحاشى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى النبي ﷺ، وفاطمة: مفعول به، وليست حاشا هذه هي الاستثنائية، بل هي فعل متصرف تام التصرف تكتب ألفه ياء لكونها رابعة، ومضارعه هو الذي ورد في قول النابغة الذبياني:

وَلَا أَرَى فَاعِلاً في النَّاس يُشبِهُهُ وَمَا أُحَاشِي مِنَ الأقوام مِنْ أَحَدِ

والفرق بين حاشا الاستثنائية وهذا الفعلِ من ستة أوجه:

الأول: أن الاستثنائية تكون حرفًا وتكون فعلاً، وهذه لا تكون إلا فعلاً.

والثاني: أن الاستثنائية إن كانت فعلاً غير متصرفة، وهذه متصرفة.

=

وقوله: [الوافر]

ش١٧٨ ـ رَأَيْتُ النّاسَ ما حاشا قُرَيْشاً فــإنّــا نَــحْــنُ أَفْـضَـلُـهُـمْ فِـعَـالا[1]

ويقال في «حاشا»: «حاشَ، وَحَشا».

= والثالث: أن فاعل الاستثنائية مستتر وجوبًا، وهذه كغيرها من الأفعال ماضيها فاعله مستتر جوازًا.

والرابع: أن ألف الاستثنائية تكتب ألفًا، وهذه تكتب ألفها ياء.

والخامس: أن الاستثنائية يتعين فيها أن تكون من كلام صاحب الكلام الأول السابق عليها، وهذه ليست كذلك، بل لو تكلم بها صاحب الكلام الأول لقال: ما أحاشي، أو قال: ما حاشيت، كما قال النابغة الذبياني: «وما أحاشي».

والسادس: أن «ما» التي تسبق الاستثنائية مصدرية أو زائدة، وأما التي تسبق هذه فهي نافية، فاعرف ذلك وكن حريصًا عليه، والله ينفعك به.

(١) نسب العيني هذا البيت للأخطل غوث بن غياث، وقد راجعت ديوان شعره فوجدت له قطعة على هذا الوزن والروي يهجو فيها جرير بن عطية، وليس فيها بيت الشاهد.

اللغة: «رأيت» زعم العيني أن «رأى» ههنا من الرأي، مثل التي في قولهم: رأى أبو حنيفة حُرمةَ كذا، وعلى هذا تكون متعدية إلى مفعول واحد، وليس الذي زعمه بسديد، بل هي بمعنى العلم، وتتعدى إلى مفعولين، وقد ذكر الشاعر مفعولها الأول وحذف الثاني، وتقديره: رأيت الناس دوننا أو أقل منا في المنزلة، ونحو ذلك، ويجوز أن تكون جملة «فإنا نحن أكثرهم فعالا» في محل نصب مفعولاً ثانيًا لرأى، وزيدت الفاء فيها كما زيدت في خبر المبتدأ في نحو قولهم: الذي يزورني فله جائزةٌ سَنيَّةٌ «فعالاً» هو بفتح الفاء: الكرم، ويجوز أن تكون الفاء مكسورة على أنه جمع فعل.

الإعراب: «رأيت» فعل وفاعل «الناس» مفعول أول، والمفعول الثاني محذوف لدلالة الكلام عليه، وتقدير الكلام: رأيت الناس أقل منا، أو دوننا، مثلاً «ما حاشا» ما: مصدرية: حاشا: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق «قريشاً» مفعول به لحاشا «فإنا» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب، نا: اسمه «نحن» توكيد للضمير المتصل الواقع اسمًا لـ«إنَّ» «أفضلهم» أفضل: خبر «إن» وأفضل مضاف، و«هم» مضاف إليه «فعالاً» تمييز، ويجوز أن تكون الفاء زائدة، وتكون جملة «إن» واسمها وخبرها في محل نصب مفعولاً ثانيًا لرأى، ولا عجب أن تزاد الفاء في المفعول الثاني؛ فإن أصله خبر، والفاء تزاد في خبر المبتدأ كثيرًا.

الشاهد فيه: قوله: «ما حاشا قريشًا» حيث دخلت «ما» المصدرية على «حاشا» وذلك قليل، والأكثر أن تتجرَّد منها.

واعلم أن للنحاة في كلمة «حاشا» ثلاثةَ مذاهب:

الأول: أنها لا تكون إلا حرف جرٍّ، وأن ما بعدها لا يكون إلا مجرورًا، وهذا رأي سيبويه، وتبعه عليه =

الحالُ

٣٣٢ ـ الحالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ في حالٍ كَفَرْداً أَذْهَبُ[١]

عَرَّف الحالَ[٢] **بأنَّه الوصفُ، الفَضْلَةُ، المنتَصِبُ، للدَّلالَةِ على هَيْئةٍ، نحوُ: «فَرْداً أَذْهَبُ» فـ«فَرْداً»: حال؛ لوجودِ القُيودِ المذكورةِ فيه.**

= الزمخشري، وعُذْرُ سيبويه أنه لم يسمع النصب بها عن العرب ولا عمن رواه عنهم، وهو لا يقيِّد إلا ما اتصل بسماعه.

الثاني: **أنها لا تكون إلا فعلاً، لكن يجوز فيما بعدها الجر والنصب**، فإن جررته، فهو من باب حذف حرف الجر وبقاءِ عمله، وإن نصبته، فهو من باب النصب على نزع الخافض، وأصل «حاشا زيد» ـ عند هؤلاء ـ: حاشا لزيد.

الثالث: **أنها تكون فعلاً، فينتصب ما بعدها على أنه مفعول به**، وتكون حرف جر، فيجر ما بعده به، وهذا مذهب المبرد والمازني، وتبعهما ابن مالك، وهذا هو المذهب الذي يؤيِّده السماع.

(١) «**الحال**» مبتدأ «**وصف**» خبره «**فضلة، منتصب، مفهم**» نعوت لوصف «**في حال**» جار ومجرور متعلق بمفهم «**كفرداً**» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق غير مرة، فرداً: حال من فاعل أذهب الآتي «**أذهب**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا.

(٢) **الحال في اللغة**: ما عليه الإنسان من خير أو شر، وهو في اصطلاح علماء العربية ما ذكره الشارح العلامة، ويقال: حال، وحالة، فيذكَّر لفظه ويؤنث، ومن شواهد تأنيث لفظه قول الشاعر:

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أنَّ فِي القَومِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمِ

ومن شواهد تذكير لفظه قولُ الشاعر:

إذا أعْجَبتْكَ الدَّهرَ حَالٌ مِن امرِئٍ فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أمرَهُ واللَّيَالِيَا

فإن قلت: فما الأثر الذي يترتب على تذكير لفظه حين أقول: «حال»؟ وما الأثر الذي يترتب على تأنيث لفظه حين أقول: «حالة»؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك: إن تذكير لفظه يدل على تذكير معناه، وحينئذ تأتي بالفعل المسند إليه مجردًا من علامة التأنيث، فتقول: «حسن حال محمد، وساء حال خالد»، وتعيد الضمير إليه مذكرًا، فتقول: «حال محمد أداه إلى فعل ما فعل»، وتشير إليه باسم الإشارة الموضوع للمذكر، فتقول: «هذا حال محمد»، وتصفه بوصف المذكر، فتقول: «لمحمد حال حسن»، وتأنيث لفظه يدل على تأنيث معناه، وحينئذ تأتي بالفعل المسند إليه مقترنًا بتاء التأنيث، فتقول: «حسنت حالة محمد، وساءت حالة خالد»، وتعيد الضمير إليه مؤنثًا فتقول: «حالة محمد أدته إلى فعل ما فعل»، وتشير إليه باسم الإشارة الموضوع =

وخرج بقوله: «**فَضْلَة**» الوصفُ الواقعُ عمدةً، نحوُ: «زيدٌ قائِمٌ» وبقوله: «**للدَّلالةِ على الهَيْئةِ**»[1] التمييزُ المشتَقُّ، نحوُ: «لله دَرُّه فارِساً» فإنَّه تمييزٌ لا حالٌ على الصحيح، إذْ لم يُقصَدْ به الدَّلالةُ على الهَيْئةِ، بَلِ التعجبُ مِنْ فُروسيَّتِهِ، فهو لبيان المتعجَّبِ منه، لا لبَيَانِ هَيْئتِهِ، وكذلك «رَأَيْتُ رَجُلاً راكِباً» فإنَّ «راكباً» لم يُسَقْ للدَّلالةِ على الهيئة، بَلْ لِتَخصيصِ الرَّجُل، وقولُ المصنِّف: «**مُفْهِمُ في حالِ**» هو معنى قولنا: «للدَّلالَةِ على الهيئة».

٣٣٣ ـ وكَوْنُهُ مُنْتَقِلاً مُشْتَقَّا يَغْلِبُ لكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقَّا[٢]

= للمؤنث، فتقول: «هذه حالة محمد»، وتصفه بوصف المؤنث فتقول: «لمحمد حالة حسنة».

فإن قلت: أذلك واجب في الحالين؟ على معنى أنه إذا كان لفظ الحال مذكرًا أيلزمني أن أعامله فيما ذكرت وأشباهِه معاملة المذكر، وإذا كان لفظ الحالة مؤنثًا أيلزمني أن أعامله فيما ذكرت وأشباهه معاملة المؤنث؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك: أما إذا كان لفظ الحال مذكرًا، فليس يلزمك أن تعامله معاملة المذكر، بل أنت في سعة من أن تذكِّر معناه أو تؤنثَه، تقول: هذا حال، وهذه حال، وتقول: حال حسن، وحال حسنة، وتقول: الحال الذي أنا فيه طيب، والحال التي أنا فيها طيبة، وتقول: كان حالنا يوم كذا جميلاً، وكانت حالنا يوم كذا جميلة، ونلفت نظرك إلى قول الشاعر في البيت المتقدم: «أعجبتك الدهر حال».

فأما إذا كان لفظ الحال مؤنثاً، فليس لك مَعْدًى عن تأنيث الفعل المسند إلى ضميرها، كما أنه ليس لك معدى عن الإشارة إليها إشارتك إلى المؤنث، فتقول: هذه حالة محمد، وإلى إعادة الضمير إليها مؤنثًا، فتقول: حالة محمد أدت إلى ما حدث، وإلى وصفها بوصف المؤنث، فتقول: حالة طيبة، وبالجملة إذا أنثت لفظها عاملتها معاملة المؤنث المجازي التأنيث البتة، وإذا ذكَّرت لفظها جاز لك أن تعامله معاملة المذكر ومعاملةَ المؤنث.

(1) للدلالة على هيئة اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأمثلة المبالغة، و«أفعل» التفضيل.
«شرح المكودي» ص١٣٩ ـ ١٤٠، و«شرح الأشموني» ٢/ ٢٥١.
وزاد بعضُهم المبتدأ، والخبر، واسمَ النواسخ، والمجرور بالحرف، والمضاف إليه، وفيها خلافٌ لا مجال لبسطه.

(٢) «**وكونه**» الواو للاستئناف، وكون: مبتدأ، وكون مضاف، والهاء مضاف إليه، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه «**منتقلاً**» خبر المصدر الناقص «**مشتقًّا**» خبر ثانٍ «**يغلب**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «كونه منتقلاً» والجملة من يغلب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «**لكن**» حرف استدراك «**ليس**» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه منتقلاً. . . إلخ «**مستحقًّا**» خبر ليس.

الأكثرُ في الحالِ أنْ تكونَ: منتقلةً، مشتقةً(1) .

ومَعْنى الانتقالِ: ألَّا تكونَ ملازمَةً للمُتَّصِفِ بها(2) ، نحوُ: «جاءَ زيدٌ راكِباً» فـ «راكباً»: وَصْفٌ مُنتقلٌ، لجوازِ انْفكاكِه عَنْ «زيدٍ» بأنْ يجيءَ ماشياً .

وقَدْ تجيءُ الحالُ غيرَ مُنتقلةٍ(٣) ، أي: وصفاً لازماً، نحو: «دَعَوْتُ اللهَ سميعاً» و«خَلَقَ اللهُ الزَّرافَةَ يَدَيها أَطوَلَ مِنْ رِجلَيْها»، وقولِهِ: [الطويل]

ش١٧٩ ـ فَجاءَتْ بِهِ سَبْطَ العِظامِ كَأنَّما عِـمـامَـتُـهُ بَـيْـنَ الـرِّجـالِ لِـواءُ(٤)

---

(1) يكثر أن تكون مشتقة؛ لأنها وصفٌ، وهو مشتقٌّ.

والمشتقّ: هو المصوغُ من مصدرٍ، والمراد به: اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو الصفة المشبّهة.

(2) فهي تبيِّنُ هيئته في مدّة محدودة، أو بشكل مؤقَّتٍ.

(٣) **تجيء الحال غير منتقلة في ثلاث مسائل:**

الأولى: أن يكون العامل فيها مُشعِرًا بتجدد صاحبها، نحو قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، ونحو قولهم: خلق الله الزَّرافةَ يديها أطولَ من رِجْليها، ونحو قول الشاعر:

فـجـاءَتْ بـه سَـبْـطَ الـعِـظَـامِ . . . .

البيت الذي أنشده الشارح رحمه الله (رقم ١٧٩).

الثانية: أن تكون الحال مؤكدة: إما لعاملها، نحو قوله تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل: ١٩] أو قولهِ سبحانه: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣]، وإما مؤكِّدة لصاحبها، نحو قوله سبحانه: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]، وإما مؤكدة لمضمون جملة قبلها، نحو قولهم: «زيد أبوك عطوفًا».

الثالثة: في أمثلة مسموعة لا ضابط لها، كقولهم: دعوت الله سميعًا، وقولهِ تعالى: ﴿أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤]، وكقوله جلَّ ذِكْرُه: ﴿قَآئِمًا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨].

(٤) البيت لرجل من بني جناب لم أقف على اسمه.

اللغة: «سبط العظام» أراد أنه سويُّ الخَلقِ حسن القامة «لواء» هو ما دون العلم، وأراد أنه تامُّ الخلق طويل؛ فكنى بهذه العبارة عن هذا المعنى.

الإعراب: «**فجاءت**» جاء: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي «**به**» جار ومجرور متعلق بجاءت «**سبط**» حال من الضمير المجرور محلًّا بالباء، وسبط مضاف، و«**العظام**» مضاف إليه «**كأنما**» كأن: حرف تشبيه ونصب، وما: كافة «**عمامته**» عمامة: مبتدأ، وعمامة مضاف، والضمير مضاف إليه «**بين**» منصوب على الظرفية، وبين مضاف، و«**الرجال**» مضاف إليه «**لواء**» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: «سبط العظام» حيث ورد الحال وصفًا ملازمًا، على خلاف الغالب فيه من كونه وصفًا =

فـ«سَميعاً، وأطْوَلَ، وسَبْطَ» أحوالٌ، وهي أوصافٌ لازمةٌ.

وقد تأتي الحالُ جامدةً، ويكثرُ ذلك في مواضعَ ذكرَ المصنِّفُ بعضَها بقوله:

٣٣٤ ـ وَيَكْثُرُ الجُمودُ في سِعْرٍ وَفي مُبْدي تَأَوُّلٍ بِلا تَكَلُّفِ[١]

٣٣٥ ـ كَبِعْهُ مُداً بِكَذا يَداً بِيَدْ وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَداً أَيْ كَأَسَدْ[٢]

يكثر مجيءُ الحالِ جامدةً إنْ دَلَّتْ على سِعْرٍ، نحوُ: «بِعْهُ مُدًّا بِدِرْهَم»[٣] فمدًّا: حالٌ جامدةٌ، وهي في معنى المشتقِّ، إذِ المعنى: «بِعْهُ مُسَعَّراً كلَّ مُدٍّ بدِرْهَمٍ» **ويكثرُ جمودُها أيضاً فيما دَلَّ على تَفاعُلٍ**، نحوُ: «بِعْتُهُ يداً بيَدٍ»[٤] أي: مُناجَزَةً، أو على تشبيهٍ، نحو: «كَرَّ زيدٌ

= منتقلاً، وإضافة سبط لا تفيده تعريفًا ولا تخصيصًا؛ لأنه صفة مشبهة، وإضافة الصفة المشبهة إلى معمولها لا تفيد التعريف ولا التخصيص، وإنما تفيد رفع القبح، على ما سيأتي بيانه في باب الإضافة إن شاء الله تعالى.

(١) «يكثر» فعل مضارع «الجمود» فاعل يكثر «في سعر» جار ومجرور متعلق بيكثر «وفي مبدي» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول، ومبدي مضاف، و«تأول» مضاف إليه «بلا تكلف» جار ومجرور متعلق بتأول، ولا: اسم بمعنى غير مضاف، وتكلف: مضاف إليه.

(٢) «كبعه» الكاف جارة لقول محذوف، بع: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «مدًّا» حال من المفعول «بكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمد، وقال سيبويه: هو بيان لمد «وكر زيد» فعل وفاعل «أسداً» حال من الفاعل «أي» حرف تفسير «كأسد» الكاف اسم بمعنى مثل عطف بيان على قوله: «أسداً» الواقع حالاً، والكاف الاسمية مضاف، وأسد مضاف إليه.

(٣) **يجوز في هذا المثال وجهان**: أحدهما رفع المدِّ، وثانيهما نصبه، فأما رفع «مدٌّ» فعلى أن يكون مبتدأ، والجار والمجرور بعده متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ، وجاز الابتداء بالنكرة لأن لها وصفًا محذوفًا، وتقدير الكلام: بع البُرَّ (مثلاً) مُدٌّ منه بدرهم، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال، والرابط هو الضمير المجرور محلًّا بمن، ولا يكون المثال ـ على هذا الوجه ـ مما نحن بصدده؛ لأنَّ الحال جملة لا مفرد جامد، أما نصب مد، فعلى أن يكون حالاً، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف صفة له، ويكون المثال حينئذ مما نحن بصدده، والمشتق المؤوَّل به ذلك الحال يكون مأخوذًا من الحال وصفته جميعًا، وتقديره: مسعَّرًا.

ويجوز أن يكون هذا الحال حالاً من فاعل بعه؛ فيكون «مسعِّرًا» الذي تؤوِّله به بكسر العين مشدَّدةً اسم فاعل، ويجوز أن يكون حالاً من المفعول؛ فيكون قولك: «مسعَّرًا» بفتح العين مشددةً اسمَ مفعول.

(٤) هذا المثال كالذي قبله، يجوز فيه رفع «يد» ونصبه، وإعراب الوجهين هنا كإعرابهما في المثال السابق، والتقدير على الرفع: يدٌ منه على يدٍ مني، والتقدير على النصب: يدًا كائنة مع يد.

أَسَداً» أي مُشْبِهاً الأسَدَ، فـ«يداً، وأسداً» جامدان، وَصَحَّ وُقوعُهما حالاً لظهور تَأَوُّلِهِما بمشتقٍّ كما تقدَّم، وإلى هذا أشارَ بقوله: «وَفي مُبْدي تَأَوُّلٍ» أي: يكثر مجيءُ الحالِ جامدةً حيثُ ظهرَ تأَوُّلُها بمشتقٍّ.

وعُلم بهذا وما قبلَه أنَّ قولَ النَّحويينَ: «**إنَّ الحالَ يجبُ أنْ تكونَ منتقلةً مشتقَّةً**» معناه أنَّ ذلكَ هو الغالبُ، لا أنَّه لازمٌ، هذا معنى قولِه فيما تقدَّم: «**لكن لَيْسَ مُستَحَقًّا**»(١).

---

(١) **ذكر الشارح ثلاثة مواضع تجيء فيها الحال جامدة وهي في تأويل المشتق**، وهي: أن تدل الحال على سعر، أو على تفاعل ـ ومنه دلالتها على مناجزة ـ أو على تشبيه، **وقد بقيت خمسة مواضع أخرى**:

الأول: أن تدلَّ الحال على ترتيب، كقولك: ادخلوا الدار رجلاً رجلاً، وقولك: سار الجند رجلين رجلين، تريد مرتَّبين. وضابط هذا النوع: أن يذكر المجموع أولاً ثم يفصل هذا المجموع بذكر بعضه مكررًا. فالمجموع في المثال الأول هو الذي تدل الواو عليه، وفي المثال الثاني هو لفظ الجند، والحال عند التحقيق هو مجموع اللفظين، ولكنه لما تعذر أن يكون المجموع حالاً، جعل كل واحد منهما حالاً، كما في الخبر المتعدد بغير عاطف في نحو قولك: الرمان حلو حامض، وذهب ابن جِنِّي إلى أن الحال هو الأول، والثاني معطوف عليه بعاطف مقدر.

الموضع الثاني: أن تكون الحال موصوفة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢] وقوله: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]، وتسمى هذه الحال: «الحال الموطِّئة».

الموضع الثالث: أن تكون الحال دالَّة على عدد، نحو قوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢].

الموضع الرابع: أن تدل الحال على طَور فيه تفصيل، نحو قولهم: هذا بُسرًا أطيب منه رطبًا.

الموضع الخامس: أن تكون الحال نوعًا من صاحبها، كقولك: هذا مالك ذهبًا، أو تكون الحال فرعًا لصاحبها، كقولك: هذا حديدك خاتمًا، وكقوله تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف: ٧٤].

[**الموضع السادس**] أن تكون الحال أصلاً لصاحبها، كقولك: هذا خاتمك حديدًا، وكقوله تعالى: ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١].

وقد أجمع النحاة على أن المواضع الأربعة الأولى ـ وهي الثلاثة التي ذكرها الشارح والموضع الأول مما ذكرناه ـ يجب تأويلها بمشتق، ليُسرِ ذلك وعدم التكلُّف فيه، ثم اختلفوا في المواضع الأربعة الباقية، فذهب قوم منهم ابن الناظم إلى وجوب تأويلها أيضًا؛ ليكون الحال مشتقًّا على ما هو الأصل فيها، وذهب قوم إلى أنه لا يجب تأويلها بمشتق؛ لأن في تأويلها بالمشتق تكلفًا، وفي ذلك من التحكم ما ليس يخفى.

٣٣٦ ـ وَالحالُ إنْ عُرِّفَ لَفْظاً فاعْتَقِدْ   تَنْكيرَهُ مَعْنًى كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ[1]

مَذهبُ جُمهورِ النَّحويينَ أنَّ الحالَ لا تكونُ إلّا نَكِرةً، وأنَّ ما ورد منها مُعَرَّفاً لَفْظاً، فهو مُنَكَّرٌ مَعْنًى، كقولهم: جاؤوا الجَمَّاءَ الغَفيرَ، و:

ش١٨٠ ـ أَرْسَلَها العِراكَ.....[2] [الوافر]

واجْتَهِدْ وَحْدَكَ، وكلَّمْتُه فاهُ إلى فيَّ، فـ«الجَمَّاء، والعِراكَ، ووَحْدَكَ، وفاهُ»: أحْوالٌ،

---

(١) «الحال» مبتدأ «إن» شرطية «عرف» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط «لفظاً» تمييز محول عن نائب الفاعل «فاعتقد» الفاء لربط الجواب بالشرط، اعتقد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تنكيره» تنكير: مفعول به لاعتقد، وتنكير مضاف، والهاء مضاف إليه «معنى» تمييز «كوحدك» الكاف جارة لقول محذوف، وحد: حال من الضمير المستتر في «اجتهد» الآتي، ووحد مضاف، والكاف مضاف إليه «اجتهد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل نصب مقول لقول محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك: اجتهد وحدك، والحال في تأويل «منفرداً».

(٢) هذه قطعة من بيت للبيد بن ربيعة العامري يصف حماراً وحشيًّا أورد أُتُنَه الماء لتشرب، وهو بتمامه: [الوافر]

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا   وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

اللغة: «العراك» ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء «يذدها» يطردها «يشفق» يرحم «نغص» مصدر نغص الرجل ـ بكسر الغين ـ إذا لم يتم مراده، ونغص البعير: إذا لم يتم شربه «الدخال» أن يداخل بعيره الذي شرب مرة مع الإبل التي لم تشرب حتى يشرب معها ثانية، وذلك إذا كان البعير كريمًا، أو شديد البطش، أو ضعيفًا.

الإعراب: «فأرسلها» أرسل: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الحمار الوحشي المذكور في أبيات سابقة، والضمير البارز المتصل الذي يرجع إلى الأتن مفعول به لأرسل «العراك» حال «ولم يذدها» الواو عاطفة، لم: نافية جازمة، يذد: فعل مضارع مجزوم بلم، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل أرسل، وها: مفعول به، والجملة معطوفة على جملة فأرسلها، ومثلها جملة «ولم يشفق» وقوله: «على نغص» جار ومجرور متعلق بيشفق، ونغص مضاف، و«الدخال» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «العراك» حيث وقع حالاً مع كونه معرفة، والحال لا يكون إلا نكرة، وإنما ساغ ذلك لأنه مؤول بالنكرة، أي: أرسلها معتركة، يعني مزدحمة.

وهي مَعْرِفَة لفظاً، لكنها مُؤَوَّلَةٌ بنَكِرَةٍ، والتقديرُ: جاؤوا جميعاً، وأرسلَها مُعْترِكَةً، واجْتَهِدْ مُنفرِداً، وكلَّمته مُشافهةً(١).

---

(١) أحب أن أبين لك هذه الأمثلة التي ذكرها الشارح وذكرها النحاة من قبله ومن بعده بيانًا يتضح لك به أمرها غايةَ الاتضاح، ويسهل عليك بعده أن تبين ما عساك أن تجده من الأمثلة مما لم يذكره الشارح هنا.

وقبل أن أبين لك الأمثلة مثالاً فمثالاً أرى أن أقرر لك قاعدتين، وأبين ـ مع ذلك ـ السرَّ في كل قاعدة منهما، فأقول:

القاعدة الأولى: الأصل في الحال أن يكون نكرة، فإن جاءت في كلامٍ ما من كلام العرب معرفة، فهي بغير تردد ـ عند جمهرة البصريين ـ في تأويل النكرة، والسر في ذلك أن صاحب الحال معرفة في أغلب حالاته، والحال تلتبس بالنعت، فلو جاءت الحال معرفة وقبلها اسم معرفة، يصح أن يكون موصوفاً بهذه الحال ظن السامع أنها نعت، والتبس عليه الأمر، فدفعًا لهذا الالتباس، ورغبة في إفادة المقصود من أول الأمر، التزم العرب في كلامهم إذا أتى في الكلام اسم معرفة ثم جاؤوا بوصف بعد هذه المعرفة، فإن أرادوا جعل هذا الوصف نعتًا جاؤوا به معرفة، وإن أرادوا جعل هذا الوصف حالاً جاؤوا به نكرة، فلم يلتبس على السامع الأمر.

القاعدة الثانية: أن الحال وصف لصاحبها وقَيدٌ في عاملها، وقد علمنا أن الوصف الذي هو النعت لا يكون إلا مشتقًّا: إما اسم فاعل وإما اسم مفعول، وإما صفة مشبهة، وإما أفعل تفضيل، وإما صيغة مبالغة، فإن جاء الوصف جامدًا، فهو البتة في تأويل الاسم المشتق، فكذلك ما دل على معناها وقام مقامها وهو الحال، لا يكون إلا مشتقًّا أو في تأويل المشتق، ولهذا تراهم يؤوِّلون المصدر الواقع موقع الحال على أحد التأويلات الثلاثة المشهورة ليكون في المعنى مشتقًّا، وقد بينا وجه ذلك بدقة، وبينا التأويلات المشار إليها في باب المبتدأ والخبر، إذ كان الخبر بمنزلة الحال والنعت في هذه المسألة.

ثم نأخذ بعد ذلك في بيان الأمثلة واحدًا فواحدًا على ترتيبها في كلام الشارح.

أما المثال الأول، وهو قولهم: «جاؤوا الجمَّاءَ الغفيرَ» فإن الجماء مؤنث الأجم، ونظيره أبيض وبيضاء، وأحمر وحمراء، واشتقاق الجماءِ والأجمِّ من الجمِّ، بتشديد الميم، وهو الكثرة، تقول: ماءٌ جمٌّ؛ تريد أنه كثير، وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ [الفجر: ٢٠] أي حبًّا كثيرًا، وقال الراجز:

إن تَـغـفـرِ الـلَّـهُـمَّ تَـغـفِـرْ جَـمَّـا ... وأيُّ عَـبْـدٍ لَـكَ لا أَلَـمَّـا

وتقول: هذه امرأة جماء المرافق، تريد أنها كثيرة اللحم على المرافق، والغفير، فعيل، قيل: بمعنى فاعل، وأصل اشتقاقه من الغَفْر، بفتح الغين وسكون الفاء، وهو السَّتر، تقول: غفر الله تعالى ذنبك، تريد: ستره عليك ولم يفضحك به، والغفير في صناعة الإعراب صفة للجماء، وكان من حق العربية عليهم أن يؤنثوا الصفة؛ لأن الموصوف مؤنث، إلا أنهم عاملوا هذه الصيغة معاملةَ أختها التي هي فعيل بمعنى مفعول؛ كقولهم: امرأة جريح، وامرأة قتيل، وكأنهم حين قالوا: «جاؤوا الجمَّاءَ الغفَير» قالوا: جاؤوا الجماعة =

= الساترة لوجه الأرض، يعنون أنهم لكثرتهم وعظيم عددهم ستروا وجه الأرض فلم يظهر منها شيء. هذا، وقد قالوا في هذا المثل: «جاؤوا جماء غفيرًا» فأتوا به منكَّرًا على الأصل في الحال.

وأما المثال الثاني ـ وهو قولهم: «أرسلها العراك» ـ فقد بيناه في شرح الشاهد (رقم ١٨٠) فلا حاجة بنا إلى تكرار الكلام عليه في هذا الموضع.

وأما المثال الثالث ـ وهو قولهم: «اجتهد وحدك» ـ فإن «وحدك» اسم يدل على التوحد والانفراد، والغالب استعمال هذه الكلمة منصوبة، وقد وردت في عبارات قليلة مجرورة بالإضافة، وذلك نحو قولهم في المدح: «فلان نسيج وَحْدِه، وقريع وَحْدِه»، ونحو قولهم في الدلالة على الإعجاب بالنفس: «فلان رجيل وَحْدِه»، ونحو قولهم في الذمِّ: «فلان عُيير وَحْدِه، وجُحيش وَحْدِه».

وقد اختلف النحاة في تخريج هذه الكلمة في حالة النصب، فقال سيبويه والخليل بن أحمد: هو اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع المشتق، وهو منصوب على الحال، وكأنك حين تقول: «جاء زيد وحده» قد قلت: جاء زيد إيحادًا، أي متوحِّدًا، والمعنى: جاء منفردًا، وذهب يونس بن حبيب وهشام والكوفيون إلى أنه منصوب على الظرفية، واستمع إلى المحقق الرَّضي يقول في شرح هذين المذهبين: «ومذهب الكوفيين انتصاب وحده على الظرفية، أي: لا مع غيره، فهو في المعنى ضد معًا في قولك: جاؤوا معًا، وكما أن في معاً خلافًا هل هو منتصب على الحال، أي: مجتمعين، أو على الظرف، أي: في مكان واحد، فكذا اختلف في وحده في نحو: جاء وحده، أهو حال، أي: منفردًا، أو ظرف، أي: لا مع غيره» اهـ كلامه.

ويقول أبو رجاء عفا الله تعالى عنه: وليس يبعد عندي أن يذهب ذاهب إلى أن وحده مفعول مطلق ما دام قد اعتبر قائمًا مقام المصدر، ويصح على هذا الاعتبار أن يكون العامل فيه فعلاً تقع جملته حالاً، أي: جاء زيد يتوحَّد توحدًا، كما يصح أن يكون العامل فيه اسمًا مشتقًّا يقع حالاً، أي: جاء زيد متوحدًا توحدًا.

وأما المثال الرابع ـ وهو قولهم: «كلَّمته فاه إلى فيَّ» ـ فقد وردت هذه العبارة بروايتين، الأولى: «كلمته فوه إلى فيَّ» وهذه الرواية لا إشكال فيها ولا خلاف في توجيهها، وفوه: مبتدأ ومضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر، والجملة في محل نصب حال، والرواية الثانية: «كلَّمتُه فاه إلى فيَّ» وقد ورد على هذا الوجه قول أبي الطيِّب المتنبي:

قـبَّـلـتُـهـا ودمُـوعـي مَـزْجَ أدمُـعِـهـا ... وقـبَّـلَـتْـنـي عـلـى خَـوفٍ فـمـاً لِـفَـمِ

وهذه الرواية هي التي ثارت حولها عجاجة الكلام وكثر فيها التخريج، فذهب سيبويه وجمهرة البصريين إلى أن «فاه» حال وإن كان اسمًا جامدًا وإن كان معرفة بالإضافة؛ لأنه في قوة اسم مشتق منكَّر، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف صفة لفاه؛ لأنه نكرة في التقدير كما قلت لك، وكأنه قال: فاه موجهًا إلى فيَّ، وذهب الكوفيون إلى أن «فاه» مفعول به لاسم فاعل محذوف يقع حالاً، وكأنه قد قيل: كلمته جاعلاً فاه إلى فيَّ. =

وزعم **البغداديُّونَ ويونسُ** أنَّه يجوزُ تعريفُ الحالِ مُطلَقاً بلا تأويل، فأجازوا: «جاءَ زيدٌ الرّاكِبَ».

وَفَصَّلَ الكوفيون، فقالوا: إنْ تَضَمَّنَتِ الحالُ مَعْنى الشرطِ صَحَّ تعريفها، وإلَّا فلا، فمثالُ ما تضمَّنَ معنى الشرط: «زيد الرَّاكِبَ أحْسَنُ منه الماشيَ» فـ«الراكبَ والماشي»: حالانِ، وصحَّ تعريفُهما لتأوُّلِهما بالشرطِ، إذِ التقديرُ: زيدٌ إذا ركبَ أحسنُ منه إذا مَشَى، فإنْ لم تتقدَّرْ بالشرطِ لم يَصِحَّ تعريفُها، فلا تقول: «جاءَ زيدٌ الرَّاكِبَ» إذ لا يصحُّ «جاءَ زيدٌ إنْ رَكِبَ».

٣٣٧ ـ وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حالاً يَقَعْ ... بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ[1]

حقُّ الحالِ أنْ يكونَ وصفاً ـ وهو ما دَلَّ على مَعْنًى وصاحبِه، كقائم وَحَسَن ومَضْروب ـ فوقوعُها مصدراً على خلاف الأصل، إذ لا دلالة فيه على صاحبِ المعنى[2].

= وقد اختلفوا بعد ذلك في جواز القياس على هذه العبارة، فالجمهور على أنه لا يجوز القياس عليها، وذهب هشام إلى أنه يجوز القياس عليها، فيقال مثلاً: جاورته منزلَه إلى منزلي، وناضلته قوسَه عن قوسي، ونحو ذلك.

وأحسبني قد أطلت عليك، لكني إنما قصدت أن أقرب إليك هذه الأمثلة واختلافَ العلماء فيها، وأشرحَ لك ذلك كله بعبارة يسهل عليك فهمها، ولا يبعد على ذهنك وعيها، والله المسؤول أن ينفعك به.

(١) «مصدر» مبتدأ «منكر» نعت لـ«مصدر» «حالاً» منصوب على الحال، وصاحبه الضمير المستتر في «يقع» الآتي «يقع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «مصدر منكر» والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بكثرة» جار ومجرور متعلق بيقع «كبغتة» الكاف جارة لقول محذوف، بغتة: حال من الضمير المستتر في «طلع» الآتي «زيد» مبتدأ «طلع» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زيد، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) **اعلم أولاً أن في هذا الموضوع خلافين** أشار الشارح إليهما وتحدث عن كل واحد منهما حديثًا مقتضبًا، حيث لا يكاد القارئ يميزهما، ونحن نريد لك أن تفهم الأمر فهمًا واضحًا، لهذا رأينا أن نبين لك الخلافين، ونفردَ أحدهما عن الآخر، ونبين مع كل واحد منهما آراء العلماء الذين اختلفوا فيه.

فأما الخلافان:

فأحدهما: في إعراب المصدر المنكَّر في نحو قولك: «جاءَ محمَّدٌ رَكْضًا». **وثانيهما**: في جواز القياس على هذا التركيب.

فأما الخلاف الأول: فقد أشار الشارح إليه بقوله: «وهو منصوب على الحال، وهذا مذهب سيبويه =

....

= والجمهور، وذهب الأخفش. . . وذهب الكوفيون» **وحاصل هذا الاختلاف أن للعلماء فيه ستة آراء:**

الأول ـ وهو مذهب سيبويه وجمهرة النحاة ـ: أن هذا المصدر نفسه حال، وأنه على التأويل بالوصف المناسب، وحجتهم فيما ذهبوا إليه أن المصدر قد وقع خبرًا في كلام العرب في نحو قولهم: زيد عدل، ورضًا، وصوم، وفطر، كما وقع نعتًا كذلك، والخبر والنعت أخَوَا الحال، وأيضًا فإن المصدر والوصف يتقارضان في الكلام، فيقع كل منهما موقع الآخر، فيقع الوصف مفعولاً مطلقًا، والأصل فيه المصدر، نحو قولهم: قم قائمًا، وسرت أشد السير، وتأدبت أكمل التأدب، ويقع المصدر خبرًا ونعتاً، والأصل في الموضعين للوصف.

الثاني ـ وهو مذهب الأخفش والمبرد ـ: أن هذا المصدر مفعول مطلق عامله فعل من لفظه، وجملة الفعل وفاعله حال، وتقدير «جاء زيدٌ ركضًا»: جاء زيد يركضُ ركضًا.

الثالث ـ وهو رأي أبي علي الفارسي ـ: أن هذا المصدر مفعول مطلق عامله وصف محذوف يقع حالاً، فتقدير المثال المذكور: جاء زيد راكضاً ركضًا.

الرابع ـ وهو قول الكوفيين ـ: أن هذا المصدر مفعول مطلق مبين لنوع عامله، وعامله هو نفس الفعل المتقدم في الكلام، ونظير ذلك قولهم: أحببته مِقَة، وشنأته بغضًا.

الخامس: أن المصدر المذكور أصله مضاف إليه، والمضاف المحذوف مصدر آخر من لفظ الفعل المتقدم في الكلام، وأصل المثال المذكور: جاء زيد مجيءَ ركض.

السادس: أن هذا المصدر حال على تقدير مضاف، هو وصف أو مؤول بوصف، فتقدير المثال المذكور ـ على هذا الرأي ـ: جاء زيد صاحب ركض، أو ذا ركض، على نحو تأويلهم المصدر الواقع خبرًا.

وأما الخلاف الثاني ـ وهو الذي أشار الشارح إليه بقوله: «وقد كثر مجيء الحال مصدرًا نكرة، ولكنه ليس بمقيس» ـ فإنا نذكر لك أولاً أنه قد ورد عن العرب في ألفاظ كثيرة جدًّا، حتى قال أبو حيان: «وورود المصدر حالاً أكثر من وروده نعتاً» اهـ. ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وقوله: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ [البقرة: ٢٧٤]، وقوله: ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: ٥٦]، وقوله: ﴿إِنِّى دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾ [نوح: ٨]، وقال العرب: قتلته صبرًا، وأتيته ركضًا، ومشيًا، وعَدوًا، ولقيته فَجأة، وكِفاحًا، وعِيانًا، وكلَّمته مشافهة، وأخذت عن فلان سماعًا، وكثير غير هذا من الأمثلة الواردة عنهم.

وقد اختلف النحاة في جواز القياس على ما ورد عن العرب. **فأما سيبويه وأصحابه**، فلم يُجز القياس عليها مع كثرتها، ومع أنه روي الكثير مما سمعه عن العرب، وجزم بأن ما ورد عنهم يحفظ ويستعمل ولا يقاس عليه، وعذره في ذلك أنه خلاف الأصل، من قِبَلِ أن الحال في المعنى وصف لصاحبها، وما جاء على خلاف القياس فغيره عليه لا ينقاس.

وأما أبو العباس محمد بن يزيد الثمالي المعروف بالمبرد، فقد اختلف نقل العلماء عنه، فمنهم من نقل عنه =

وقدْ كَثُرَ مجيءُ الحالِ مَصْدَراً نَكِرةً، ولكنَّه ليس بمَقِيس، لمجيئه على خلاف الأصْلِ، ومنه: «زيدٌ طَلَعَ بَغْتَةً» فـ«بغتةً»: مصدرٌ نكِرةٌ، وهو منصوبٌ على الحالِ، والتقديرُ: زَيْدٌ طَلَعَ باغتاً، **هذا مذهبُ سيبويه**(1) والجمهور.

وذهبَ الأخفشُ والمبرِّدُ إلى أنَّه منصوبٌ على المصدريَّةِ، والعاملُ فيه محذوفٌ، والتقديرُ: طَلَعَ زيدٌ يَبْغَتُ بَغْتَةً، فـ«يَبْغَتُ» عندَهما هو الحال، لا «بَغْتَةً».

وذهب الكوفيون إلى أنَّه منصوبٌ على المصدريَّةِ كما ذَهَبا إليه، ولكنَّ الناصبَ له عندَهم الفعلُ المذكورُ، [وهو طَلَعَ]؛ لتأوُلِه بفعلٍ من لَفْظِ المصدرِ، والتقديرُ في قولك: «زيدٌ طَلَعَ بَغْتَةً» «زيد بَغَتَ بغتةً»، فيؤولون «طَلَعَ» ببغت، وينصبون به «بغتةً».

= أنه يجوز القياس على ما ورد عن العرب مطلقًا، ونعني بالإطلاق ههنا أنه يستوي في جواز القياس أن يكون المصدر نوعًا من الفعل، نحو: كلمته مشافهة، وجئته سرعة، وألا يكون المصدر نوعًا من الفعل، نحو: جاء عليٌّ بكاءً، ومن العلماء من نقل عنه أنه يجوز القياس فيما كان المصدر نوعًا من الفعل، دون ما لا يكون كذلك.

قال المحقق الرضي: «ثم اعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالاً، بل يقتصر على ما سمع منها، نحو: قتلته صبرًا، والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالاً إذا كان من أنواع ناصبه، نحو: أتانا رجلة وسرعة وبطئاً، ونحو ذلك، وأما ما ليس من تقسيماته وأنواعه، فلا خلاف أنه ليس بقياسي، فلا يقال: جاء ضحكًا وبكاء، ونحو ذلك؛ لعدم السماع» اهـ.

وأما ابن مالك ومشايعوه، فقد أجازوا القياس على ثلاثة أنواع من المصدر المنكَّر:

الأول: أن يكون المصدر المنصوب واقعًا بعد خبر مقترن بأل الدالة على الكمال، وقد ورد من ذلك قولهم: أنت الرجل علمًا، وأجاز هؤلاء أن تقول: أنت الرجل فضلاً، ونبلاً، وحلمًا، ومروءةً، وشجاعة، وإقدامًا، وأن تقول: أنت الصديق تضحيةً، وإخلاصًا.

الثاني من ذلك قولهم: هو زهير شِعرًا، وأجاز هؤلاء لك أن تقول: محمد حاتم جودًا، وعليٌّ قضاء، وإياس زكانة، وعمر عدلاً، وحنيف إباء، والأحنف حلمًا، ويوسف جمالاً، وما أشبه ذلك.

الثالث: أن يقع المصدر المنكَّر المنصوب بعد أما الشرطية، وذلك نحو: أما علمًا فعالم، وأما نبلاً فنبيل، وأما حلمًا فحليم، وأما كرمًا فكريم، وسيبويه يجعل هذا المصدر الواقع بعد أما حالاً بتأويله بالمشتق، ويجعل العامل في هذا الحال هو الفعل المقدر الذي نابت عنه «أما» ويجعل صاحب هذا الحال هو الاسم المرفوع بأداة الشرط.

(1) ليس هذا المثال في مطبوع «الكتاب»، وفيه ١/١٦٣: «ذهب صُعُداً» فإنما خبّر أن الذهاب كان على هذه الحال.

٣٣٨ ـ وَلَمْ يُنَكَّرْ غالِباً ذو الحالِ إنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبِنْ[١]

٣٣٩ ـ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضاهيهِ كَـ«لا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلا»[٢]

حقُّ صاحِبِ الحالِ أنْ يكونَ معرفةً[3]، ولا ينكَّرُ في الغالبِ إلَّا عندَ وجودِ مُسَوِّغٍ، وهو أحد أمور[٤]:

منها: أنْ يتقدَّمَ الحالُ على النَّكِرَةِ، نحوُ: «فيها قائماً رَجُلٌ»، وكقول الشاعر ـ

---

(١) «ولم» نافية جازمة «ينكر» فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بلم «غالباً» حال من نائب الفاعل «ذو» نائب فاعل ينكر، وذو مضاف، و«الحال» مضاف إليه «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يتأخر» فعل مضارع مجزوم بلم فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو الحال، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن لم يتأخر ذو الحال. . . إلخ فلا ينكر «أو يخصص، أو يبن» معطوفان على يتأخر.

(٢) «من بعد» جار ومجرور متعلق بيبن في البيت السابق، وبعد مضاف، و«نفي» مضاف إليه «أو» عاطفة «مضاهيه» مضاهي: معطوف على نفي، ومضاهي مضاف، وضمير الغائب العائد إلى نفي مضاف إليه «كلا» الكاف جارة لقول محذوف، لا: ناهية «يبغ» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية «امرؤ» فاعل يبغ «على امرئ» جار ومجرور متعلق بيبغ «مستسهلاً» حال من قوله: «امرؤ» الفاعل.

(3) لأنه مُخبَرٌ عنه بالحال في المعنى.

(٤) **ذكر الشارح ـ تبعًا للناظم ـ من مسوغات مجيء الحال من النكرة ثلاثةَ مسوِّغات:**

أولها: تقدم الحال. **وثانيها**: تخصص صاحبها بوصف أو بإضافة. **وثالثها**: وقوع النكرة بعد النفي أو شبهه.

وبقي من المسوغات ثلاثة أخرى لم يصرح بها:

الأول: أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو، كما في قولك: زارنا رجل والشمس طالعة، والسرُّ في ذلك أن وجود الواو في صدر الجملة يرفع توهم أن هذه الجملة نعت للنكرة؛ إذ النعت لا يفصل بينه وبين المنعوت بالواو؛ ففي قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] مسوغان، بل ثلاثة، وهي: تقدم النفي، ووقوع الواو في صدر جملة الحال، والثالث: اقتران الجملة بإلا؛ لأن الاستثناء المفرَّغ لا يقع في النعوت، وأما قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] فالمسوغ وقوع الواو في صدر جملة الحال.

الثاني: أن تكون الحال جامدة، نحو قولك: هذا خاتَمٌ حديدًا، والسر في ذلك أن الوصف بالجامد على خلاف الأصل؛ فلا يذهب إليه ذاهب، وقد ساغ في مثل هذا أن تكون الحال جامدة كما علمت (انظر ص٢٠٣ وما بعدها).

الثالث: أن تكون النكرة مشتركة مع معرفة أو مع نكرة يصح أن تجيء الحال منها، كقولك: زارني خالد ورجل راكبين، أو قولك: زارني رجل صالح وامرأة مبكرين.

وأنشده سيبويه[1] ـ: [الطويل]

ش١٨١ ـ وَبِالجِسْمِ مِنِّي بَيِّناً لَو عَلِمْتِهِ ... شُحوبٌ وَإنْ تَسْتَشْهِدي العَيْنَ تَشْهَدِ[٢]

وكقوله: [الطويل]

ش١٨٢ ـ وَمَا لامَ نَفْسِي مِثْلَها ليَ لائِمٌ ... وَلا سَدَّ فَقْرِيْ مِثْلُ ما مَلَكَتْ يَدِي[٣]

---

(1) «الكتاب» ١/ ١٢٣.

(٢) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «شحوب» هو مصدر شَحَبَ جسمه يَشحُب شُحوبًا، بوزن قعد يقعد قعودًا، وقد جاء على لغة أخرى: شحُب يشحُب شحوبة، مثل سهل الأمر يسهل سهولة، إذا تغير لونه «بينًا» ظاهرًا، وهو فيعل من بان يبين، إذا ظهر ووضح.

المعنى: إن بجسمي من آثار حبك لَشحوبًا ظاهرًا، لو أنك علمته لأخذتك الشفقة عليَّ، وإذا أحببت أن تري الشاهد فانظري إلى عيني، فإنهما تحدثانك حديثه.

الإعراب: «**وبالجسم**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**مني**» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الجسم «**بيناً**» حال من «شحوب» الآتي على رأي سيبويه الذي يُجيز مجيءَ الحال من المبتدأ، وهو عند الجمهور حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبرًا «**لو**» شرطية غير جازمة «**علمته**» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله شرط لو، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: لو علمته لأشفقت عليَّ، والجملة من الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر «**شحوب**» مبتدأ مؤخر «**وإن**» شرطية «**تستشهدي**» فعل مضارع فعل الشرط، وياء المخاطبة فاعل «**العين**» مفعول به «**تشهد**» جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله: «بينًا» حيث وقعت الحال من النكرة التي هي قوله: «شحوب» على ما هو مذهب سيبويه كما قررناه في الإعراب، والمسوغ لذلك تقدم الحال على صاحبها، فإذا جريتَ على ما ذهب الجمهور إليه، خلا البيتُ من الشاهد؛ لأن صاحب الحال عندهم ضمير.

(٣) وهذا البيت ـ أيضاً ـ من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «لام» عذل، وتقول: لام فلان فلانًا لومًا وملامة وملامًا، إذا عاتبه ووبَّخه «سد فقري» أراد: أغناني عن الحاجة إلى الناس وسؤالهم، شبه الفقر بباب مفتوح يأتيه من ناحيته ما لا يحب، فهو في حاجة لإيصاده.

المعنى: إن اللوم الذي يكون له الأثر الناجع في رجوع الإنسان عما استوجب اللوم عليه هو لوم الإنسان نفسه؛ لأن ذلك يدل على شعوره بالخطأ، فيحمله على العدول عنه، وإن ما في يد الإنسان من المال لَأَقربُ منالاً له مما في أيدي الناس.

=

فـ«قائماً»: حال من «رَجُلٍ»، و«بَيِّناً» حالٌ من «شُحوب»، و«مِثْلَها» حالٌ مِنْ «لائمٍ».

ومنها: أن تُخَصَّصَ النَّكرةُ بِوَصْفٍ أو بإضافةٍ، فمثالُ ما تَخَصَّصَ بوصفٍ قولُه تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾ [الدخان: ٤ ـ ٥][1].

وكقول الشاعر: [البسيط]

ش١٨٣ ـ نَجَّيْتَ يا رَبِّ نوحاً واسْتَجَبْتَ لَهُ   في فُلُكٍ ماخِرٍ في اليَمِّ مَشْحونا

= **الإعراب**: «**وما**» نافية «**لام**» فعل ماض «**نفسي**» نفس: مفعول به تقدم على الفاعل، ونفس مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**مثلها**» مثل: حال من «لائم» الآتي، ومثل مضاف، وها مضاف إليه، و«مثل» من الألفاظ التي لا تستفيد بالإضافة تعريفًا «**لي**» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من لائم الآتي «**لائم**» فاعل لام «**ولا**» الواو عاطفة، لا زائدة لتأكيد النفي «**سد**» فعل ماض «**فقري**» فقر: مفعول به لسد تقدم على الفاعل، وفقر مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، «**مثل**» فاعل لسد، ومثل مضاف، و«**ما**» اسم موصول مضاف إليه، «**ملكت**» ملك: فعل ماض، والتاء للتأنيث «**يدي**» يد: فاعل ملكت، ويد مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، والجملة من ملك وفاعله لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، والتقدير: مثل الذي ملكته يدي.

الشاهد فيه: قوله: «مثلها لي لائم» حيث جاءت الحال ـ وهي قوله: «مثلها» و«لي» ـ من النكرة، وهي قوله: «لائم» والذي سوغ ذلك تأخرُ النكرة عن الحال.

(١) الأمر الأول الوارد في هذه الآية واحد الأمور، والأمر الثاني واحد الأوامر، وقد أعرب الناظم وابنه «أمرًا» على أنه حال من أمر الأول، وسوغ مجيء الحال منه تخصيصه بحكيم بمعنى محكم، أي: حال كونه مأموراً به من عندنا.

واعترض قوم على هذا الإعراب بأن الحال لا يجيء من المضاف إليه، إلا إذا وجد واحد من الأمور الثلاثة التي يأتي بيانها في هذا الباب، وليس واحد منها بموجود هنا.

وأجيب بأنا لا نسلم أن الأمور الثلاثة غير موجودة في هذا المثال، بل المضاف الذي هو لفظ «كل» كالجزء من المضاف إليه الذي هو لفظ «أمر» في صحة الاستغناء به عنه؛ وذلك لأن لفظ «كل» بمعنى الأمر؛ إذ المعلوم أن لفظ «كل» بحسب ما يضاف إليه.

ومن العلماء من جعل «أمراً» الثاني حالاً من «كل»، وتصلح الآية للاستدلال بها لما نحن بصدده؛ لأن «كل أمر» نكرة؛ إذ المضاف إليه نكرة، ومنهم من جعل أمرًا حالاً من الضمير المستتر في حكيم، ومنهم من جعله حالاً من الضمير الواقع مفعولاً، أي مأمورًا به.

وَعــاشَ يَـدْعــو بِــآيــاتٍ مُـبَـيِّـنَـةٍ   في قَوْمِهِ أَلْفَ عامٍ غَيْرَ خَمْسينا[١]

ومثالُ ما تَخَصَّصَ بالإضافة قولُه تعالى: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠].

ومنها: أنْ تقعَ النكرةُ بعدَ نفيٍ أو شِبْهِهِ، وشبهُ النَّفْيِ: هو الاستفهامُ والنَّهيُ، وهو المرادُ بقَوله: «أو يَبِنْ مِنْ بعدِ نَفْيٍ أو مضاهيه» فمثالُ ما وقعَ بعدَ النَّفي قولُه: [السريع]

ش١٨٤ ـ ما حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمًى واقيا   وَلا تَــرَى مِــنْ أَحَــدٍ بــاقــيــا[٢]

---

(١) البيتان من الشواهد التي لم يذكروها منسوبة إلى قائل معين.

اللغة: «الفلك» أصله بضم فسكون: السفينة، ولفظه للواحد والجمع سواء، وقد تتبع حركة عينه التي هي اللام حركةَ الفاء كما في بيت الشاهد «ماخر» اسم فاعل من مَخَرَت السفينة ـ من بابي قطع ودخل ـ إذا جرت تشق الماء مع صوت «اليم» البحر، أو الماء «مشحونًا» اسم مفعول من شحن السفينة، أي ملأها «آيات مبينة» ظاهرة واضحة، أو أنها تبين حاله وتدل على صدق دعواه.

الإعراب: «**نجيت**» فعل وفاعل «**يا رب**» يا: حرف نداء، رب: منادى، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين الفعل مع فاعله ومفعوله «**نوحًا**» مفعول به لنجيت «**واستجبت**» الواو عاطفة، وما بعدها فعل وفاعل «**له**» جار ومجرور متعلق باستجبت «**في فلك**» جار ومجرور متعلق بنجيت «**ماخر**» صفة لفلك «**في اليم**» جار ومجرور متعلق بماخر «**مشحونًا**» حال من فلك «**وعاش**» الواو عاطفة، عاش: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى نوح «**يدعو**» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازًا تقديره هو يعود إلى نوح فاعل، والجملة في محل نصب حال «**بآيات**» جار ومجرور متعلق بيدعو «**مبينة**» صفة لآيات «**في قومه**» الجار والمجرور متعلق بعاش، وقوم مضاف، والضمير العائد إلى نوح مضاف إليه «**ألف**» مفعول فيه ناصبه عاش، وألف مضاف، و«**عام**» مضاف إليه «**غير**» منصوب على الاستثناء أو على الحال، وغير مضاف، و «**خمسينا**» مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والألف في آخره للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله: «مشحونًا» حيث وقع حالاً من النكرة، وهي قوله: «فلك»، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة أنها وُصفت بقوله: «ماخر» فقربت من المعرفة.

(٢) البيت لراجز [البيت من السريع] لم يعينه أحد ممن استشهد به من النحاة.

اللغة: «حم» بالبناء للمجهول: أي قُدِّر وهيئ، وتقول: أحمَّ اللهُ تعالى هذا الأمر وحمَّه، إذا قدَّر وقوعه وهيأ له أسبابه (انظر ص**٢١٤**) «واقياً» اسم فاعل من «وقى يقي» بمعنى حفظ يحفظ.

المعنى: إن الله تعالى لم يقدِّر شيئًا يحمي من الموت، كما أنه سبحانه لم يجعل لأحد من خلقه الخلود، فاستعدَّ للموت دائمًا.

الإعراب: «**ما**» نافية «**حم**» فعل ماض مبني للمجهول «**من موت**» جار ومجرور متعلق بقوله: «واقياً» الآتي «**حمى**» نائب فاعل لحم «**واقيًا**» حال من حمى «**ولا**» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «**ترى**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**من**» زائدة «**أحد**» مفعول به لترى «**باقياً**» حال من أحد، =

ومنه قولُه تعالى[1] : ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] فـ «لها كتابٌ» جملة في موضع الحال من «قرية» وصَحَّ مجيء الحال من النكرة لتقدُّمِ النفي عليها، ولا يصحُّ كونُ الجملةِ صفةً لقريةٍ، **خلافاً للزمخشري**؛ لأنَّ الواوَ لا تَفْصِل بينَ الصِّفةِ والموصوفِ، وأيضاً وجودُ «إلّا» مانعٌ من ذلك، إذ لا يُعْتَرَضُ بـ«إلّا» بين الصِّفةِ والموصوفِ، وممن صَرَّحَ بمنعِ ذلك أبو الحسَنِ الأخفشُ في «المسائل»، وأبو عليٍّ الفارسيُّ في «التَّذكرةِ».

ومثالُ ما وقعَ بعدَ الاستفهامِ قولُه: [البسيط]

ش١٨٥ - يا صاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ باقياً فَتَرَى ... لِنَفْسِكَ العُذْرَ في إبْعادِها الأَمَلَا[2]

= وهذا مبني على أن «ترى» بصرية، فإذا جريت على أن ترى علمية كان قوله: «**باقياً**» مفعولاً ثانيًا لترى.

الشاهد فيه: قوله: «واقياً» و«باقياً» حيث وقع كل منهما حالاً من النكرة، وهي «حمى» بالنسبة لـ«واقياً» و«أحد» بالنسبة لـ«باقياً» والذي سوغ ذلك أن النكرة مسبوقة بالنفي في الموضعين.

وإنما يكون الاستشهاد بقوله: باقياً، إذا جعلنا «ترى» بصرية؛ لأنها تحتاج حينئذ إلى مفعول واحد، وقد استوفته، فالمنصوب الآخر يكون حالاً، أما إذا جعلت «ترى» علمية، فإن قوله: «باقياً» يكون مفعولاً ثانيًا، كما بيناه في الإعراب.

(١) انظر ما كتبناه عن هذه الآية في (ص٢١٠).

(٢) أكثر ما قيل في نسبة هذا البيت أنه لرجل من طيئ، ولم يعينه أحد ممن استشهد بالبيت أو تكلم عليه.

اللغة: «صاح» أصله صاحبي، فرخم بحذف آخره ترخيمًا غير قياسي؛ إذ هو في غير علم، وقياس الترخيم أن يكون في الأعلام، وهو أيضًا مركب إضافي «هل حم عيش؟» (انظر ص٢١٣) والاستفهام ههنا إنكاري بمعنى النفي، فكأنه قال: ما قدر الله عيشًا باقيًا «العذر» هو كل ما تذكره لتقطع عنك ألسنة العتاب واللوم.

الإعراب: «**يا**» حرف نداء «**صاح**» منادى مرخم «**هل**» حرف استفهام «**حم**» فعل ماض مبني للمجهول «**عيش**» نائب فاعل حم «**باقيًا**» حال من عيش «**فترى**» الفاء فاء السببية، ترى: فعل مضارع منصوب تقديراً بأن مضمرة بعد الفاء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت «**لنفسك**» الجار والمجرور متعلق بترى، وهو المفعول الثاني قدم على المفعول الأول، ونفس مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه «**العذر**» مفعول أول لترى «**في إبعادها**» الجار والمجرور متعلق بالعذر، وإبعاد مضاف، وها: مضاف إليه، وهي من إضافة المصدر إلى فاعله «**الأملا**» مفعول به للمصدر.

الشاهد فيه: قوله: «باقيًا» حيث وقع حالاً من النكرة - وهي قوله: «عيش» - والذي سوغ مجيء الحال منها وقوعها بعد الاستفهام الإنكاري الذي يؤدي معنى النفي.

ومثالُ ما وقعَ بعدَ النَّهيِ قولُ المصنِّفِ: «**لا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِىءٍ مُسْتَسْهِلا**» وقولُ قَطَرِيِّ بنِ الفُجاءَة: [الكامل]

ش١٨٦ ـ لا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجامِ يَوْمَ الوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمامِ[١]

واحترز بقوله: «**غالباً**» مما قلَّ مجيءُ الحالِ فيه من النَّكرة بلا مُسَوِّغ من المسوغات المذكورة، ومنه قولُهم: «مَرَرْتُ بِماءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ»[٢]، وقولُهم: «عليه مئةٌ بِيْضاً»[٣]، وأجاز سيبويه «فيها رَجُلٌ قائماً»[4]، وفي الحديث: «صَلّى رسول الله ﷺ قاعداً، وصلى وَراءَهُ رِجالٌ قياماً»[5][٦].

---

(١) البيت ـ كما قال الشارح العلامة ـ لأبي نعامة قطري بن الفجاءة التميمي الخارجي، وقد نسبه ابن الناظم إلى الطِّرِمّاح بن حكيم، ولهذا صرح الشارح بنسبته إلى قطري، قصدًا إلى الرد عليه وتصحيح خطئه، وقطري: بفتح القاف والطاء جميعًا، والفجاءة: بضم الفاء.

اللغة: «الإحجام» التأخر والنكول عن لقاء العدو، والركون إليه: الميل إليه والاعتماد عليه «الوغى» الحرب «الحمام» بكسر الحاء: الموت.

المعنى: لا ينبغي لأحد أن يميل إلى الإعراض عن اقتحام الحرب ويركنَ إلى التواني خوفًا من الموت.

الإعراب: «**لا**» ناهية «**يركنن**» يركن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا الناهية «**أحد**» فاعل يركن «**إلى الإحجام**» جار ومجرور متعلق بيركن «**يوم**» ظرف زمان متعلق بيركن أيضًا، ويوم مضاف، و«**الوغى**» مضاف إليه «**متخوفاً**» حال من أحد «**لحمام**» جار ومجرور متعلق بمتخوف.

الشاهد فيه: قوله: «متخوفًا» حيث وقع حالاً من النكرة التي هي قوله: «أحد»، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة هنا هو وقوعها في حيز النهي بلا، ألا ترى أن قوله: «أحد» فاعل يركن المجزوم بلا الناهية؟

(٢) قعدة رجل ـ بكسر القاف وسكون العين المهملة ـ أي مقدار قعدته.

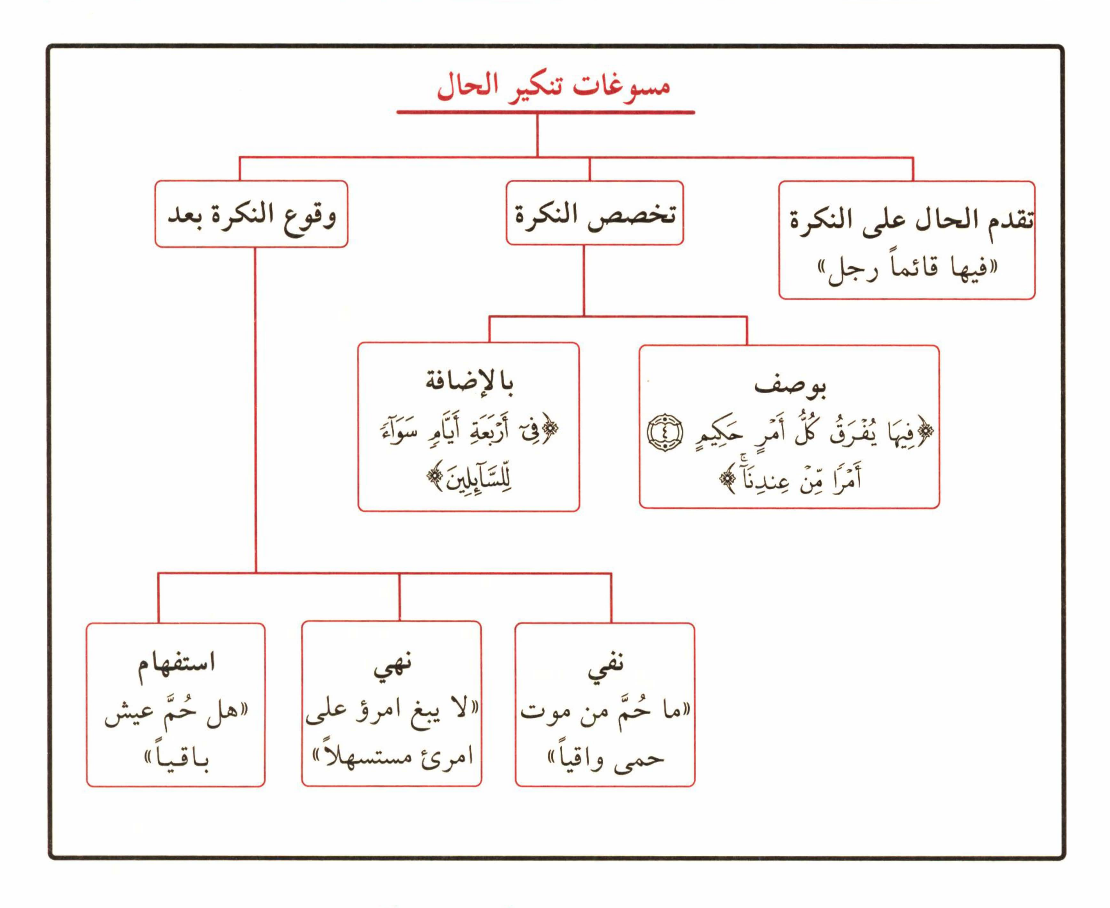
(٣) بيضًا ـ بكسر الباء الموحدة ـ جمع بيضاء، وهو حال من مئة، ولا يجوز أن يكون تمييزًا، إذ لو كان تمييزًا لوجب أن يكون مفردًا لا جمعًا، وأن يكون مجرورًا لا منصوبًا، لأن تمييز المئة يكون كذلك.

(4) ذكره في مواضعَ من «الكتاب» أولها ٢/ ٥٢.

(5) الحديث وفيه الشاهد ـ لكن بلفظ «قومٌ قياماً» ـ في صحيح البخاري (**١٢٣٦**) عن عائشة رضي الله عنها قالت: صلى رسول الله ﷺ في بيته وهو شاكٍ فصلّى جالساً، وصلى وراءه قومٌ قياماً... الحديث.

وهو في «سنن أبي داود» (٦٠٥)، و«مسند أحمد» (**٢٥١٤٩**).

(٦) اختلف النحاة في مجيء الحال من النكرة إذا لم يكن للنكرة مسوغ من المسوغات التي سبق بيانها في كلام الشارح وفي زياداتنا عليه؛ **فذهب سيبويه** رحمه الله إلى أن ذلك مقيس لا يوقف فيه على ما ورد به السماع، **وذهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب** ـ وهما شيخا سيبويه ـ إلى أن ذلك مما لا يجوز أن =



٣٤٠ ـ وسَبْقَ حالٍ ما بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَـوْا ولا أَمْـنَـعُـهُ فَـقَـدْ وَرَدْ[١]

= يقاس عليه، وإنما يحفظ ما ورد منه، ووَجهُ ما ذهب إليه سيبويه أن الحال إنما يؤتى بها لتقييد العامل؛ فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها.

(١) «وسبق» مفعول به مقدم على عامله، وهو أبوا الآتي، وسبق مضاف، و«حال» مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «ما» اسم موصول: مفعول به للمصدر «بحرف» جار ومجرور متعلق بقوله: جر، الآتي «جر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من جر ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «قد» حرف تحقيق «أبوا» فعل وفاعل «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «أمنعه» أمنع: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والهاء مفعول به «فقد» الفاء للتعليل، قد: حرف تحقيق «ورد» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «سبق حال» وتقدير البيت: وقد أبى النحاة أن يسبق الحال صاحبه الذي جر بالحرف، ولا أمنع ذلك، لأنه وارد في كلام العرب.

مَذْهَبُ جمهور النَّحويين أنَّه لا يجوزُ تقديمُ الحالِ على صاحبِها المجرورِ بحرفٍ[(١)]، فلا تقولُ في «مررتُ بهندٍ جالسةً»: مررتُ جالسةً بهندٍ.

وذهبَ الفارِسيُّ وابنُ كَيْسان وابن بَرهان إلى جوازِ ذلك، وتابَعَهُم المصنِّفُ؛ لورودِ السَّماعِ بذلك، ومنه قولُه: [الطويل]

ش١٨٧ ـ لَئِنْ كانَ بَرْدُ الماءِ هَيْمانَ صَادِياً ... إلَيَّ حَبِيباً إنَّها لَحَبِيبُ[(٢)]

فـ«هَيْمانَ، وصادياً»: حالان من الضمير المجرور بإلى، وهو الياء، وقولُه: [الطويل]

ش١٨٨ ـ فَإِنْ تَكُ أَذْوادٌ أُصِبْنَ ونِسْوَةٌ ... فَلَنْ يَذْهَبوا فَرْغاً بِقَتْلِ حِبالِ[(٣)]

---

(١) اعلم أن صاحب الحال قد يكون مجرورًا بحرف جرٍّ أصلي، كقولك: مررت بهند جالسة، وقد يكون مجرورًا بحرف جرٍّ زائد، كقولك: ما جاء من أحد راكبًا، فراكبًا: حال من أحد المجرور لفظًا بمن الزائدة.
ولا خلاف بين أحد من النحاة في أن صاحب الحال إذا كان مجرورًا بحرف جر زائد، جاز تقديم الحال عليه وتأخيره عنه، فيصح أن تقول: ما جاء من أحد راكبًا، وأن تقول: ما جاء راكبًا من أحد. والخلاف بينهم منحصر في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي.

(٢) البيت لعروة بن حزام العذري، وقبله:

حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاكِعينَ لِرَبِّهِم ... خُشُوعًا وفَوقَ الرَّاكِعينَ رَقيبُ

وبعده بيت الشاهد، وبعده قوله:

وقُلْتُ لِعَرَّافِ اليَمَامَةِ دَاوِني ... فإنَّكَ إن أبرأتَني لَطَبيبُ

اللغة: «هيمان» مأخوذ من الهُيام، بضم الهاء، وهو في الأصل أشد العطش «صاديًا» اسم فاعل فعله «صدي» من باب تعب، إذا عطش.

الإعراب: «**لئن**» اللام موطئة للقسم، إن: شرطية «**كان**» فعل ماض ناقص فعل الشرط «**برد**» اسم كان، وبرد مضاف، و«**الماء**» مضاف إليه «**هيمان صادياً**» حالان من ياء المتكلم المجرورة محلًّا بإلى «**إلى**» جار ومجرور متعلق بقوله: حبيبًا، الآتي «**حبيبًا**» خبر كان «**إنها**» إن: حرف توكيد ونصب، وها: اسمه «**لحبيب**» اللام لام الابتداء، حبيب: خبر إن، والجملة من إن واسمها وخبرها جواب القسم، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم.

الشاهد فيه: قوله: «هيمان صاديًا» حيث وقعا حالين من الياء المجرورة محلًّا بإلى، وتقدما عليها؛ كما أوضحناه في الإعراب.

(٣) البيت لطليحة بن خويلد الأسدي المتنبي، وبعد البيت المستشهَد به قوله:

ومَا ظَنُّكُمْ بالقَومِ إذْ تَقتُلُونَهُمْ ... أليْسُوا وإنْ لَم يُسلِمُوا بِرجالِ

عَشِيَّةَ غَادَرْتُ ابنَ أرقَمَ ثَاوِيًا ... وعُكَّاشَةَ الغَنْمِيَّ عَنهُ بِحَالِ

=

فـ«فَرْغاً» حال من «قَتْلِ».

وأمّا تقديمُ الحال على صاحبها المرفوعِ والمنصوبِ فجائزٌ، نحو: «جاءَ ضاحِكاً زيدٌ، وضَرَبْتُ مُجَرَّدَةً هِنْداً».

٣٤١ ـ وَلا تُجِزْ حالاً مِنَ المُضافِ لَهْ	**إلَّا إذا اقْتَضَى المضافُ عَمَلَهْ**[1]
٣٤٢ ـ أَوْ كانَ جُزْءَ ما لَهُ أُضيفا	**أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلا تَحيفا**[2]

= **اللغة:** «أذواد» جمع ذود، وهو من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر «فرغاً» أي: هدراً لم يطلب به «حبال» بزنة كتاب، وهو ابن الشاعر، وقيل: ابن أخيه، وكان المسلمون قد قتلوه في حرب الردَّة، فقتل به منهم عكاشة بن محصن وثابت بن أرقم، كما ذكر هو في البيت الثاني من البيتين اللذين أنشدناهما.

المعنى: يقول: لئن كنتم قد ذهبتم ببعض إبل أصبتموها وبجماعة من النساء سبيتموهن فلم أقابل صنيعكم هذا بمثله في ذلك، فالأمر فيه هيِّن والخطب يسير، والذي يعنيني أنكم لم تذهبوا بقتل حبال كما ذهبتم بالإبل والنساء، ولكني شفيت نفسي ونلت ثأري منكم، فلم يضع دمه هدرًا.

الإعراب: «**فإن**» شرطية «**تك**» فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف «**أذواد**» اسم تك «**أصبن**» فعل ماض مبني للمجهول، ونون النسوة نائب فاعل، والجملة من أصيب ونائب فاعله في محل نصب خبر «تك» «**ونسوة**» معطوف على أذواد «**فلن**» الفاء واقعة في جواب الشرط، لن: نافية ناصبة «**يذهبوا**» فعل مضارع منصوب بلن، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة فاعل «**فرغًا**» حال من «قتل» الآتي «**بقتل**» جار ومجرور متعلق بيذهب، وقتل مضاف، و«**حبال**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «فرغًا» حيث وقع حالاً من «قتل» المجرور بالباء، وتقدم عليه.

(١) «**لا**» ناهية «**تجز**» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**حالاً**» مفعول به لتجز «**من المضاف**» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله: «حالاً» وقوله: «**له**» جار ومجرور متعلق بالمضاف «**إلا**» أداة استثناء «**إذا**» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «**اقتضى**» فعل ماض «**المضاف**» فاعل اقتضى «**عمله**» عمل: مفعول به لاقتضى، وعمل مضاف، والهاء مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر بإضافة «إذا» إليها، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٢) «**أو**» عاطفة «**كان**» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المضاف له «**جزء**» خبر كان، وجزء مضاف، و«**ما**» اسم موصول مضاف إليه «**له**» جار ومجرور متعلق بأضيف الآتي «**أضيف**» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «**أو**» عاطفة «**مثل**» معطوف على جزء السابق، ومثل مضاف، وجزء من «**جزئه**» مضاف إليه، وجزء مضاف، والهاء مضاف إليه «**فلا**» ناهية «**تحيفا**» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف في محل جزم، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

لا يجوزُ مجيءُ الحالِ من المضاف إليه[١] **إلّا إذا كان المضافُ مما يصحُّ عملُه في الحالِ**، كاسم الفاعلِ والمصدر، ونحوهما مما تَضَمَّنَ معنى الفعل، فتقول: «هذا ضارِبُ هندٍ مجردةً، وأعجبني قيامُ زيدٍ مُسْرِعاً» ومنه قولُه تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤]

ومنه قولُ الشاعر: [من الطويل]

ش١٨٩ ـ تَقولُ ابْنَتي إنَّ انْطلاقَكَ واحِداً ... إلى الرَّوْعِ يَوْماً تارِكي لا أَبالِيا[٢]

---

(١) **اختلف النحاة في مجيء الحال من المضاف إليه؛ فذهب سيبويه رحمه الله إلى أنه يجوز أن يجيء الحال من المضاف إليه مطلقًا، أي: سواء أتوفر له واحد من الأمور الثلاثة المذكورة أم لم يتوفر. وذهب غيره من النحاة** إلى أنه إذا توفر له واحد من الأمور الثلاثة جاز، وإلا لم يجز.

والسر في هذا الخلاف أنهم اختلفوا في: هل يجب أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحب الحال أم لا يجب ذلك؟ **فذهب سيبويه** إلى أنه لا يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها، بل يجوز أن يكون العامل فيهما واحدًا وأن يكون مختلفًا، وعلى ذلك أجاز أن يجيء الحال من المضاف إليه مطلقًا، **وذهب غيره** إلى أنه لا بد من أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحبها، وترتب على ذلك ألا يجوّزوا مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا توافر له واحد من الأمور الثلاثة التي ذكرها الناظم والشارح، وذلك لأن المضاف إن كان عاملاً في المضاف إليه بسبب شبهه للفعل لكونه مصدرًا أو اسم فاعل مثلاً، كان كذلك عاملاً في الحال، فيتحد العامل في الحال والعامل في صاحبه الذي هو المضاف إليه، وإن كان المضاف جزء المضاف إليه أو مثل جزئه، كان المضاف والمضاف إليه جميعًا كالشيء الواحد، فيصير في هاتين الحالتين كأن صاحب الحال هو نفس المضاف؛ فالعامل فيه هو العامل في الحال، فاحفظ هذا التحقيق النفيس واحرص عليه.

(٢) البيت لمالك بن الرِّيَب أحدِ بني مازن بن مالك، من قصيدة له، وأولها قوله:

أَلَا لَيتَ شِعرِي هَل أَبِيتَنَّ لَيلَةً ... بِجَنبِ الغَضَى أُزجِي القِلَاصَ النَّوَاجِيَا

فَلَيْتَ الغَضَى لم يَقطَعِ الرَّكْبُ عَرْضَهُ ... ولَيْتَ الغَضَى ماشَى الرِّكَابَ لَيَالِيَا

اللغة: «الروع» الفزع، والمخافة، وأراد به ههنا الحرب؛ لأن الخوف يتسبب عنها، فهو من باب إطلاق اسم المسبَّب وإرادة السَّبب «تاركي» اسم فاعل من ترك بمعنى صير.

المعنى: إن ابنتي تقول لي: إن ذهابك إلى القتال منفردًا يصيِّرني لا محالة بلا أب؛ لأنك تقتحم لظاها فتموت.

الإعراب: «**تقول**» فعل مضارع «**ابنتي**» ابنة: فاعل تقول، وابنة مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**إن**» حرف توكيد ونصب «**انطلاقك**» انطلاق: اسم إن، وانطلاق مضاف، والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «**واحداً**» حال من الكاف التي هي ضمير المخاطب «**إلى الروع**» جار ومجرور متعلق بانطلاق «**تاركي**» تارك: خبر إن، وتارك مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى أحد =

وكذلك يجوزُ مجيءُ الحالِ من المضاف إليه إذا كان المضافُ جزءاً من المضاف إليه، أو مِثْلَ جُزْئِه في صحَّةِ الاستغناءِ بالمضافِ إليه عنه، فمثالُ ما هو جزءٌ من المضاف إليه قولُه تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧] فـ«إخْواناً»: حالٌ من الضميرِ المضاف إليه «صدور»، والصدورُ جزءٌ من المضاف إليه، ومثالُ ما هو مِثْلُ جزءِ المضافِ إليه ـ في صحَّة الاستغناءِ بالمضافِ إليه عنه ـ قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النمل: ١٢٣] فـ«حنيفاً»: حال من «إبراهيم» والملَّةُ كالجُزْءِ من المضافِ إليه، إذ يصحُّ الاستغناءُ بالمضافِ إليه عنها، فلو قيل في غير القرآن: «أن اتَّبِعْ إبراهيم حَنيفاً» لصحَّ.

فإنْ لم يكنِ المضافُ مما يصحُّ أنْ يعملَ في الحالِ ولا هو جزءٌ من المضافِ إليه ولا مِثْلُ جُزئِهِ، لم يجُزْ أنْ يجيءَ الحال منه، فلا تقول: «جاءَ غُلامُ هِنْدٍ ضاحِكةً» خلافاً للفارسيِّ، **وقولُ ابنِ المصنِّفِ رحمه الله تعالى: «إنَّ هذه الصورةَ ممنوعةٌ بلا خلافٍ» ليس بجيِّدٍ،** فإنَّ مذهَبَ الفارسيِّ جَوازُها كما تقدَّم، وممن نقلَه عنه الشريفُ أبو السَّعاداتِ ابنُ الشَّجَريِّ في «أماليه».

٣٤٣ ـ وَالحالُ إنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفا ... أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ المُصَرَّفا[١]

= مفعوليه، وفيه ضمير مستتر فاعل «لا» نافية للجنس «أبًا» اسمها «ليا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، والجملة من «لا» ومعمولَيها في محل نصب مفعول ثان لتارك، ويجوز أن يكون «أبًا» اسم لا منصوبًا بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، واللام في «ليا» زائدة، وياء المتكلم مضاف إليه، وخبر لا محذوف، وكأنه قال: لا أبي موجود.

الشاهد فيه: قوله: «واحدًا» حيث وقع حالاً من المضاف إليه، وهو الكاف في قوله: «انطلاقك» والذي سوغ هذا أن المضاف إلى الكاف مصدر يعمل عمل الفعل، فهو يتطلب فاعلاً كما يتطلبه فعله الذي هو انطلق، وهذه الكاف هي الفاعل، فكان المضاف عاملاً في المضاف إليه، ويصح أن يعمل في الحال؛ لأنه مصدر على ما علمت.

(١) «الحال» مبتدأ «إن» شرطية «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحال «بفعل» جار ومجرور متعلق بينصب «صرفا» صرف: فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل نائب فاعل، والجملة من صرف ونائب فاعله في محل جر نعت لفعل «أو» عاطفة «صفة» معطوف على فعل «أشبهت» أشبه: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى صفة «المصرفا» مفعول به لأشبه، والجملة من أشبهت وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لقوله: «صفة».

٣٤٤ ـ فجائِزٌ تَقديمُهُ كــ«مُسْرِعا ذا راحِلٌ وَمُخْلِصاً زَيْدٌ دَعا»[١]

يجوزُ تقديمُ الحالِ على ناصبِها إنْ كانَ فعلاً متصرِّفاً، أو صفةً تشبهُ الفعلَ المتصرِّفَ، والمرادُ بها ما تَضَمَّنَ معنى الفعلِ وحروفَهُ وقَبِلَ التأنيثَ والتثنيةَ والجمعَ كاسمِ الفاعلِ، واسم المفعول، والصفة المشبَّهةِ[٢]، فمثالُ تقديمِها على الفِعلِ المتصرفِ: «مُخلصاً زيدٌ دعا» [فدعا: فعلٌ متصرِّفٌ، وتقدَّمَتْ عليه الحالُ]، ومثالُ تقديمها على الصفة المشبِهَةِ له: «مُسْرعاً ذا راحِلٌ».

فإن كان الناصِبُ لها فعلاً غير متصرِّف، لم يجزْ تقديمُها عليه، فتقول: «ما أَحْسَنَ زيداً ضاحكاً!» ولا تقول: «ضاحكاً ما أحْسَنَ زيداً!»؛ لأنَّ فعلَ التَّعجُّبِ غيرُ متصرِّفٍ في نفسِه، فلا يَتصَرَّفُ في معموله، وكذلك إنْ كان الناصبُ لها صفةً لا تُشبِهُ الفِعلَ المتصرِّفَ[3] كأفْعَلِ التفضيلِ، لم يجزْ تقديمُها عليه، وذلك لأنَّه لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ ولا يؤنَّث، فلم يتصرَّف في نفسِه، فلا يتصرَّفُ في معموله، فلا تقول: «زيدٌ ضاحكاً أحْسَنُ

---

(١) «فجائز» الفاء لربط الجواب بالشرط، جائز: خبر مقدم «تقديمه» تقديم: مبتدأ مؤخر، وتقديم مضاف، والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «الحال» في أول البيت السابق «كمسرعاً» لكاف جارة لقول محذوف، مسرعاً: حال مقدم على عامله وهو «راحل» الآتي «ذا» مبتدأ «راحل» خبر المبتدأ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو فاعل، وهو صاحب الحال «ومخلصاً» حال مقدم على عامله، وهو «دعا» الآتي «زيد» مبتدأ، وجملة «دعا» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زيد في محل رفع خبر.

(٢) أطلق الشارح كالناظم القول إطلاقًا في أنه يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان هذا العامل فعلاً متصرفًا أو صفة تشبه الفعل المتصرف، وليس هذا الإطلاق بسديد، بل قد يعرض أمر يوجب تأخير الحال على عاملها ولو كان فعلاً متصرفًا أو صفة تشبه الفعل المتصرف، **وذلك في أربعة مواضع**:

الأول: أن يكون العامل مقترنًا بلام الابتداء، كقولك: إني لأزورك مبتهجًا.

الثاني: أن يقترن العامل بلام القسم، كقولك: لأصومنَّ معتكفًا، وقولِك: لأصبرن محتسبًا.

الثالث: أن يكون العامل صلة لحرف مصدري، كقولك: إن لك أن تسافر راجلاً، وإن عليك أن تنصح مخلصًا.

الرابع: أن يكون العامل صلة لأل الموصولة، كقولك: أنت المصلي فَذًّا، وعلي المذاكر متفهمًا.

(3) لو قال: «تُشبِهُ الفعل الجامدَ» لكان أيسَرَ!

من عَمرٍو»، بَلْ يجبُ تأخيرُ الحالِ، فتقولُ: «زيدٌ أحسنُ مِنْ عَمرٍو ضاحكاً»(١)(2).

٣٤٥ ـ وَعامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الفِعْلِ لا حُروفَهُ مُؤَخَّراً لَنْ يَعْمَلا(٣)

٣٤٦ ـ كـ«تِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ» وَنَدَرْ نَحْوُ «سَعيدٌ مُسْتَقِرًّا في هَجَرْ»(٤)

لا يجوزُ تقديمُ الحالِ على عاملها المعنويِّ، وهو ما تضمَّن معنى الفعلِ دونَ حروفهِ، كأسماء الإشارة، وحروفِ التَّمني، والتَّشبيهِ، والظرف، والجارِّ والمجرورِ(٥)، نحو: «تِلْكَ هندٌ مجردةً، وليت زيداً أميراً أخوك، وكأنَّ زيداً راكباً أسدٌ، وزيد في الدار ـ أو عندك ـ قائماً»، فلا يجوزُ تقديمُ الحالِ على عاملها المعنويِّ في هذه المُثُلِ ونحوِها، فلا تقول: «مجردَةً تلكَ هندٌ» ولا «أميراً ليتَ زيداً أخوك» ولا «راكباً كأنَّ زيداً أسَدٌ».

---

(١) سيأتي للمصنف في هذا الباب والشارح الاستثناءُ من عدم عمل أفعل التفضيل في حال متقدمة، وذلك المستثنى نحو قوله: «زيد مفردًا أنفع من عَمرو مُعانًا»، وسيذكر هناك ضابط هذا المثال.

(2) ولا يجوز أن تتقدم الحال على عاملها كذلك إن كان: اسم فعلٍ، نحو: «نزالِ مُسرِعاً».

(٣) «وعامل» مبتدأ «ضمن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل، وهو المفعول الأول لـ«ضمن»، والجملة من ضمن ونائب فاعله في محل رفع صفة لعامل «معنى» مفعول ثان لضمن، ومعنى مضاف، و«الفعل» مضاف إليه «لا» عاطفة «حروفه» حروف: معطوف على «معنى الفعل» وحروف مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «مؤخراً» حال من الضمير المستتر في «يعمل» الآتي «لن» نافية ناصبة «يعملا» يعمل: فعل مضارع منصوب بلن، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل الواقع مبتدأ، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٤) «كتلك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كتلك «ليت، وكأن» معطوفان على تلك «وندر» فعل ماض «نحو» فاعل ندر «سعيد» مبتدأ «مستقرًّا» حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الآتي «في هجر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

(٥) **اعلم أن ههنا أمرين لا بد من بيانهما حتى تكون على بينة من الأمر:**

الأول: أن العامل المعنوي قد يُطلق ويُراد به ما يقابل اللفظي، وهو شيئان: الابتداء العامل في المبتدأ، والتجرد من الناصب والجازم العامل في الفعل المضارع، وليس هذا المعنى مرادًا في هذا الموضع؛ لأن العامل المعنوي بهذا المعنى لا يعمل غير الرفع، فالابتداء يعمل في المبتدأ الرفع، والتجرد يعمل في الفعل المضارع الرفعَ أيضًا، وحينئذ فالمراد بالعامل المعنوي ههنا اللفظ الذي يعمل بسبب ما يتضمنه من معنى الفعل، أفلا ترى أن «تلك» وغيرها من ألفاظ الإشارة إنما عملت في الحال لأنها متضمنة معنى أشير؟ وهكذا.

الثاني: العوامل المعنوية بالمعنى المراد هنا كثيرة، وقد ذكر الشارح منها خمسة، وهي: **أسماء الإشارة، وحروف التمني، وأدوات التشبيه، والظروف، والجار والمجرور**. =

وقد نَدَرَ تقديمُها على عاملها الظَّرفِ، [نحو: «زَيْدٌ قائماً عندك»] والجارِّ والمجرورِ، نحو: «سعيد مستقرًّا في هَجَر» ومنه قولُه تعالى: «وَالسَّمَٰوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ» [الزمر: ٦٧][١] في قراءةِ مَن كَسَرَ التاء[2]، **وأجازَه الأخفشُ قياساً.**

٣٤٧ ـ وَنَحْوُ «زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعاناً» مُسْتَجازٌ لَنْ يَهِنْ[٣]

تقدَّمَ أنَّ أَفْعَلَ التفضيلِ لا يعملُ في الحال متقدِّمةً، واستَثْنَى من ذلك هذه المسألةَ، وهي ما إذا فُضِّل شيءٌ في حالٍ على نَفْسِه أو غيرِه في حالٍ أخرى، فإنه يعملُ في حالين، إحداهما متقدمَةٌ عليه والأخرى متأخِّرةٌ عنه، وذلك نحو: «زيدٌ قائماً أَحْسَنُ منه قاعداً» و«زيدٌ مفرداً أَنْفَعُ من عَمرٍو مُعاناً» فـ«قائماً، ومفرداً» منصوبان بأحسن وأنفع، وهما حالان، وكذا «قاعداً، ومعاناً» وهذا مذهب الجمهور.

= **وقد بقي خمسة أخرى، أولها**: حرف الترجي، كلعل، نحو قولك: لعل زيدًا أميرًا قادم. **وثانيها**: حروف التنبيه، مثل «ها» في قولك: ها أنت زيد راكبًا، فراكبًا: حال من زيد، والعامل في الحال هو «ها».

وثالثها: أدوات الاستفهام الذي يُقصَد به التعجب، كقول الأعشى:

يــا جَــارتــا مــا أنــتِ جَــاره

عند من جعل «جاره» الأخرى حالاً لا تمييزًا. **رابعها**: أدوات النداء، نحو: «يا» في قولك: يا أيها الرجل قائمًا. **وخامسها**: «أمَّا» نحو قولهم: أما علمًا فعالم، عند من جعل تقدير الكلام: مهما يذكر أحد في حال علم فالمذكور عالم، فعلمًا ـ على هذا التقدير ـ حال من المرفوع بفعل الشرط الذي نابت عنه أما.

(١) القراءة المشهورة برفع السماوات على الابتداء، ورفعِ «مطويات» على أنه خبر المبتدأ، والجارُّ والمجرور ـ وهو «بيمينه» ـ متعلق بمطويات، والقراءة التي يستدل بها الشارح ههنا برفع السماوات على أنه مبتدأ، ونصبِ مطويات بالكسرة نيابة عن الفتحة على أنه حال صاحبه الضمير المستكن في الجارِّ والمجرور، والجار والمجرور ـ وهو قوله: «بيمينه» ـ متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

(2) هي قراءة عيسى والجحدري، كما في «البحر المحيط» ٧/ ٤٢٢، وردّ على استدلال الأخفش بقوله: ولا حجةَ فيه؛ إذ يكون ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ معطوفاً على ﴿وَٱلْأَرْضُ﴾ كما قلنا، و﴿بِيَمِينِهِۦ﴾ متعلق بـ«مطويّات».

(٣) «ونحو» مبتدأ «زيد» مبتدأ «مفرداً» حال من الضمير المستتر في «أنفع» الآتي «أنفع» خبر المبتدأ الذي هو زيد «من عمرو» جار ومجرور متعلق بأنفع «معاناً» حال من عمرو، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة نحو إليها «مستجاز» خبر المبتدأ الذي هو «نحو» في أول البيت «لن» نافية ناصبة «يهن» بمعنى يضعف: فعل مضارع منصوب بلن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «نحو» وجملة يهن وفاعله في محل رفع خبر ثان، أو صفة للخبر السابق.

وزَعَمَ السيرافيُّ أنهما خَبرانِ منصوبانِ بكانَ المحذوفةِ، والتقديرُ: «زيدٌ إذا كانَ قائماً أحْسَنُ منه إذا كانَ قاعداً، وزيدٌ إذا كانَ مفرداً أنفعُ من عَمرٍو إذا كان مُعاناً».

ولا يجوزُ تقديمُ هذين الحالين على أفعل التفضيل، ولا تأخيرُهُما عنه، فلا تقول: «زيد قائماً قاعداً أحسنُ منه» ولا [تقول]: «زيدٌ أحسنُ منه قائماً قاعداً».

٣٤٨ ـ وَالحالُ قَدْ يَجيءُ ذا تَعَدُّدِ ... لِمُفْرَدٍ فاعْلَمْ وغَيْرِ مُفْرَدِ[١]

يجوز تعدُّدُ الحال[2] وصاحبُها مفرد[٣] أو متعدِّدٌ.

فمثال الأول: «جاءَ زيدٌ راكِباً ضاحكاً» فـ«راكباً، وضاحكاً»: حالان من «زيد» والعامل فيهما «جاء».

ومثالُ الثاني: «لقيتُ هِنداً مُصْعِداً مُنْحَدِرةً» فـ«مُصْعِداً»: حالٌ من التَّاءِ، و«مُنْحدِرَةً»: حال من «هند» والعاملُ فيهما «لقيتُ» ومنه قولُه: [الرمل]

ش١٩٠ ـ لَقِيَ ابْنِيْ أَخَوَيْهِ خائِفاً ... مُنْجِدَيْهِ فأَصابوا مَغْنَما[٤]

---

(١) «الحال» مبتدأ، وجملة «يجيء» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر «ذا» حال من الضمير المستتر في يجيء، وذا مضاف، و«تعدد» مضاف إليه «لمفرد» جار ومجرور متعلق بتعدد أو بمحذوف نعت لتعدد «فاعلم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة لا محل لها اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه «وغير» الواو عاطفة، غير: معطوف على مفرد، وغير مضاف، و«مفرد» مضاف إليه.

(2) لشبهها بالخبر والنعت، فالأخبار قد تتعدد والمُخْبَرُ عنه واحد، والنعوت قد تتعدّد، والمنعوتُ واحد.

(٣) ترك الشارح بيان المواضع التي يجب فيها تعدد الحال، ولوجوب ذلك موضعان، أولهما: أن يقع الحال بعد «إما» نحو قولهِ تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣]. وثانيهما: أن يقع الحال بعد «لا» النافية، كقولك: رأيت بكرًا لا مستبشرًا ولا جذلان.

(٤) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «منجديه» مغيثيه، وهو مثنى منجد، ومنجد: اسم فاعل ماضيه أنجد، وتقول: أنجد فلان فلانًا، إذا أغاثه وعاونه ودفع عنه المكروه «أصابوا» نالوا وأدركوا «مغنماً» غنيمة.

الإعراب: «لقي» فعل ماض «ابني» ابن: فاعل لقي، وابن مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «أخويه» مفعول به للقي، والهاء مضاف إليه «خائفًا» حال من ابني «منجديه» حال من أخويه «فأصابوا» الفاء عاطفة، أصابوا: فعل وفاعل «مغنما» مفعول به لأصابوا، والجملة من أصاب وفاعله ومفعوله معطوفة بالفاء على جملة لقي ومعمولاته.

=

فـ«خائفاً» حالٌ من «ابني»، و«مُنْجدَيْهِ» حال من «أخَوَيْهِ» والعاملُ فيهما «لقي».

فعند ظهور المعنى تُرَدُّ كلُّ حالٍ إلى ما تَليقُ به، وعندَ عدم ظهوره يُجعل أولُ الحالين لثاني الاسمين، وثانيهما لأوَّل الاسمَين، ففي قولك: «لقيتُ زيداً مُصْعِداً مُنْحَدِراً» يكونُ «مُصْعِداً» حالاً من زيد، و«مُنحَدِراً» حالاً من التاء.

٣٤٩ ـ وَعامِلُ الحالِ بِها قَدْ أُكِّدا ... في نَحْوِ «لا تَعْثَ في الأَرْضِ مُفْسِدا»[١]

تنقسمُ الحالُ إلى مؤكِّدةٍ، وغيرِ مؤكِّدةٍ[2]؛ فالمؤكِّدةُ على قسمين، وغيرُ المؤكِّدَةِ ما سوى القسمين.

فالقسمُ الأوَّلُ من المؤكِّدة: ما أكَّدَتْ عاملَها، وهي المرادُ بهذا البيتِ، وهي: كلُّ وَصْفٍ دلَّ على مَعْنَى عامِلِهِ، وخالَفَهُ لفظاً، وهو الأكثرُ، أو وافقه لفظاً، وهو دونَ الأوَّلِ في الكَثْرةِ، فمثالُ الأوَّلِ: «لا تَعْثَ في الأرْضِ مُفْسِداً» ومنه قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]، ومن الثاني قولُه تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩] وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ والنُّجومَ مُسَخَّراتٍ بِأَمْرِهِ﴾[3] [النحل: ١٢].

= **الشاهد فيه**: قوله: «خائفًا منجديه» فإن الحال متعددة لمتعدد، والنظرة الأولى تدل على صاحب كل حال فترده إليه؛ فإن واحدًا من الحالين مفرد والآخر مثنى، وكذلك صاحباهما، فلا لبس عليك في أنْ تجعل المفرد للمفرد والمثنى للمثنى.

(١) «**وعامل**» مبتدأ، وعامل مضاف، و«**الحال**» مضاف إليه «**بها**» جار ومجرور متعلق بأكد الآتي «**قد**» حرف تحقيق «**أكدا**» أكد: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل الحال، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «**في نحو**» جار ومجرور متعلق بأكد «**لا**» ناهية «**تعث**» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**في الأرض**» جار ومجرور متعلق بتعث «**مفسداً**» حال من الضمير المستتر في «تعث» وهو حال مؤكدة للعامل وهو «**تعث**» وجملة «تعث في الأرض مفسداً» في محل جر بإضافة نحو إليها.

(2) الحال غير المؤكدة ـ وتسمّى «المؤسِّسة» و«المبيِّنة» ـ هي التي تُفيد معنىً جديداً في الكلام لا يُمكن أن يُستفادَ إلا بها، تقول: جاء زيدٌ ضاحكاً.

(3) الاستشهادُ بكون «مسخّراتٍ» منصوبةً، لا مرفوعةً كما ورد في بعض كتب النحو «التجارية الطبعات»، فأين الحال مع الرفع؟

والقراءة بنصب «مسخرات» هي قراءة العشرة غير ابن عامر الذي قرأ ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ﴾. ورواية حفص عن عاصم الذي قرأ ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ﴾. «النشر» ٢/ ٢٣١.

٣٥٠ ـ وَإنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ[(١)]

هذا هو القسم الثاني من الحال المؤكِّدة، وهي ما أَكَّدَتْ مضمونَ الجملة، وشَرْطُ الجملَةِ أنْ تكونَ اسميةً، وَجُزْآها معرفتان جامدان، نحو: «زيدٌ أخوك عَطوفاً، وأنا زيدٌ مَعْروفاً» ومنه قولُه: [البسيط]

ش١٩١ ـ أَنا ابنُ دارَةَ مَعْروفاً بها نَسَبِي وَهَلْ بِدارَةَ يا لَلنَّاسِ مِنْ عارِ[(٢)]

فـ «عَطوفاً، ومعروفاً» حالان، وهما منصوبان بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، والتقديرُ في الأول «أَحُقُّه عطوفاً» وفي الثاني «أُحَقُّ معروفاً».

---

(١) «وإن» شرطية «تؤكد» فعل مضارع، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الحال «جملة» مفعول به لتؤكد «فمضمر» الفاء لربط الجواب بالشرط، مضمر: خبر مقدم «عاملها» عامل: مبتدأ مؤخر، وعامل مضاف، وها: مضاف إليه، والجملة في محل جزم جواب الشرط «ولفظها» الواو عاطفة، لفظ: مبتدأ، ولفظ مضاف، وها: مضاف إليه، وجملة «يؤخر» من الفعل المضارع المبني للمجهول، ونائب الفاعل المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم معطوفة بالواو على جملة جواب الشرط.

(٢) البيت لسالم بن دارة، من قصيدة طويلة يهجو فيها فزارة، وقد أوردها التبريزي في شرحه على «الحماسة»، وذكر لهذه القصيدة قصة، فارجع إليها هناك.

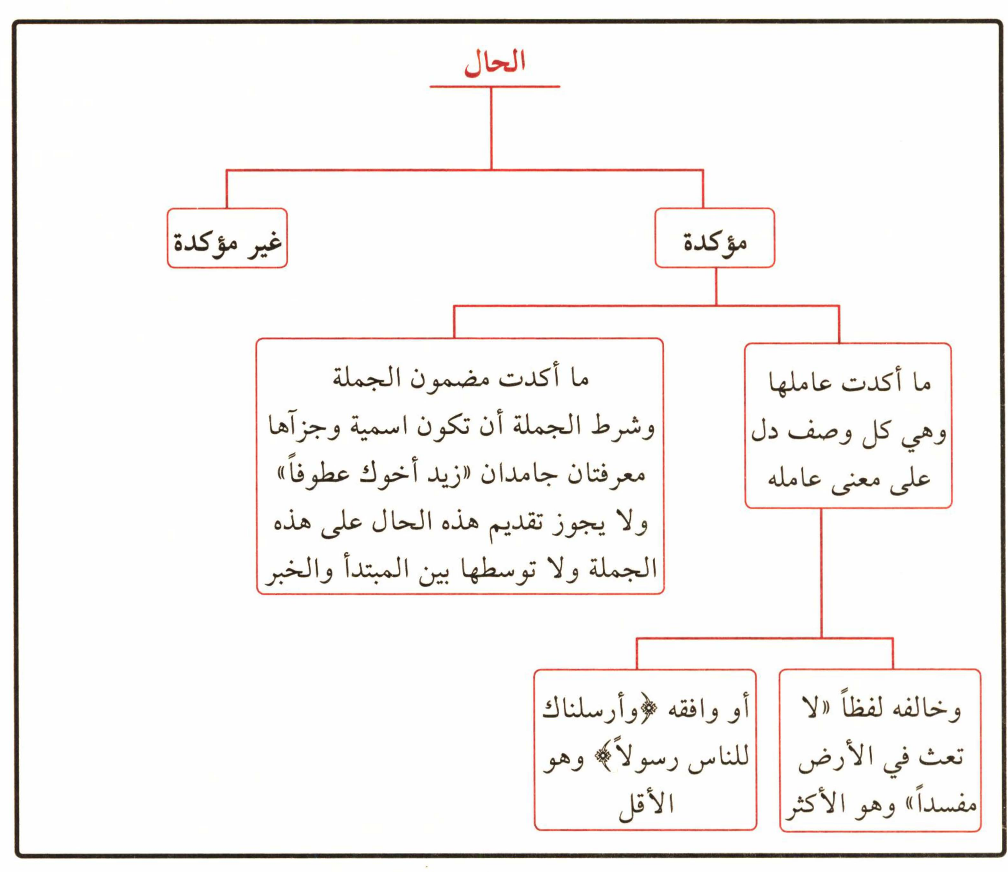
اللغة: «دارة» الأكثرون على أنه اسم أمه، وقال أبو رياش: هو لقب جده، واسمه يربوع، ويجاب ـ على هذا القول ـ عن تأنيث الضمير الراجع إلى دارة في قوله: «معروفًا بها نسبي» بأنه عنى به القبيلة.

المعنى: أنا ابن هذه المرأة، ونسبي معروف بها، وليس فيها من المعرَّة ما يوجب القدح في النسب، أو الطعنَ في الشرف.

الإعراب: «**أنا**» ضمير منفصل مبتدأ «**ابن**» خبر المبتدأ، وابن مضاف، و«**دارة**» مضاف إليه «**معروفًا**» حال «**بها**» جار ومجرور متعلق بمعروف «**نسبي**» نائب فاعل لمعروف؛ لأنه اسم مفعول، وياء المتكلم مضاف إليه «**وهل**» حرف دال على الاستفهام الإنكاري «**بدارة**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**من**» زائدة «**عار**» مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وقوله: «**يا للناس**» اعتراض بين المبتدأ والخبر، ويا: للنداء، واللام للاستغاثة.

الشاهد فيه: قوله: «معروفًا» فإنه حال أكدت مضمون الجملة التي قبلها.

ولا يجوزُ تقديمُ هذه الحالِ على هذه الجملَةِ، فلا تقولُ: «عَطوفاً زيدٌ أخوك» ولا «معروفاً أنا زيد»**ولا توسُّطُها بين المبتدأ والخبر**، فلا تقول: «زيدٌ عطوفاً أخوكَ»(1).



٣٥١ ـ ومَوْضِعَ الحالِ تَجيءُ جُمْلَهْ ... كـ«جاء زَيْدٌ وهْوَ ناوٍ رِحْلَهْ»(٢)

---

(1) وثمةَ قسمٌ ثالثٌ، وهو الحال المؤكدة لصاحبها؛ كقوله تعالى: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩].

ينظر: «أوضح المسالك» ٢/ ٢٣٥، «شرح الأشموني» ٢/ ٢٧٥، «البهجة» ص١٩٣.

(٢) «موضع» ظرف مكان متعلق بتجيء، وموضع مضاف، و«الحال» مضاف إليه «تجيء» فعل مضارع «جملة» فاعل تجيء «كجاء زيد» الكاف جارة لقول محذوف، كما سبق مراراً، وما بعدها فعل وفاعل «وهو» الواو واو الحال، وهو: ضمير منفصل مبتدأ «ناو» خبر المبتدأ، وفيه ضمير مستتر فاعل «رحلة» مفعول به لناو، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال.

الأصلُ في الحالِ والخبرِ والصفةِ الإفرادُ، وتقعُ الجملةُ مَوْقِعَ الحالِ، كما تقعُ موقعَ الخبرِ والصِّفَةِ، ولا بُدَّ فيها من رابطٍ[(١)]، وهو في الحالية: إما ضميرٌ، نحو: «جاءَ زيدٌ يَدُهُ عَلَى رَأسِهِ» أو واوٌ ـ وتسمَّى واوَ الحالِ، وواوَ الابتداءِ، وعلامتُها صِحَّةُ وقوعِ «إذْ» موقِعَها ـ نحو: «جاءَ زيدٌ وعَمْرٌو قائمٌ» التقدير: إذ عَمْرٌو قائم، أو الضمير والواوُ معاً، نحو: «جاء زيدٌ وهْوَ ناوٍ رِحْلَةً».

٣٥٢ ـ وذاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضَمِيراً ومِنَ الواوِ خَلَتْ[(٢)]

٣٥٣ ـ وذاتُ واوٍ بَعْدَها انْوِ مُبْتَدَا لَهُ المُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدا[(٣)]

---

(١) **يشترط في الجملة التي تقع حالاً أربعةُ شروط**، وقد ذكر الشارح تَبَعًا للناظم من هذه الشروط واحدًا، **وهو**: أن تكون الجملة مشتملة على رابط يربطها بالحال: إما الواو، وإما الضمير، وإما هما معًا. **والشرط الثاني**: أن تكون الجملة خبرية؛ فلا يجوز أن تكون الحال جملة إنشائية. **والشرط الثالث**: ألا تكون جملة الحال تعجبية. **والشرط الرابع**: ألا تكون مصدرة بعلم استقبال، وذلك نحو: «سوف» و«لن» وأدوات الشرط؛ فلا يصح أن تقول: جاء محمد إن يسأل يُعطَ، فإن أردت تصحيح ذلك فقل: جاء محمد وهو إن يسأل يعط؛ فتكون الحال جملة اسمية خبرية.

ومن هذا الكلام ـ مع ما سبق في مبحث مجيء خبر المبتدأ جملة ـ تعرف أن الخبر والحال جميعًا اشتركا في ضرورة وجود رابط يربط كلًّا منهما بصاحبه، واختلفا في الشروط الثلاثة الباقية، فجملة الخبر تقع إنشائية وتعجبية على الأصح عند النحاة، وتصدر بعلم الاستقبال، وقد رأيت أن تصحيح المثال يكون بجعل جملة الشرط وجوابه خبرًا، فتنبه لذلك كلِّه، والله يوفقك ويرشدك.

(٢) «**وذات**» مبتدأ، وذات مضاف، و«**بدء**» مضاف إليه «**بمضارع**» جار ومجرور متعلق ببدء «**ثبت**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضارع، والجملة في محل جر صفة لمضارع «**حوت**» حوى: فعل ماض، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ذات بدء، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «**ضميراً**» مفعول به لحوت «**ومن الواو**» الواو عاطفة، وما بعدها جار ومجرور متعلق بخلت «**خلت**» خلا: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «ذات بدء بمضارع» والجملة معطوفة على جملة الخبر.

(٣) «**وذات**» مبتدأ، وذات مضاف، و«**واو**» مضاف إليه «**بعدها**» بعد: ظرف متعلق بانو الآتي، وبعد مضاف، وها: مضاف إليه «**انو**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**مبتدأ**» مفعول به لانو «**له**» جار ومجرور متعلق باجعل الآتي «**المضارع**» مفعول أول لاجعل تقدم عليه، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «**اجعلن**» اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون نون التوكيد الثقيلة «**مسنداً**» مفعول ثان لاجعل.

الجملةُ الواقعةُ حالاً إنْ صُدِّرَتْ بمضارعٍ مُثْبَتٍ، لم يَجُزْ أنْ تقترنَ بالواوِ، بَلْ لا تُرْبَطُ إلَّا بالضَّميرِ، نحو: «جاءَ زيدٌ يَضْحَكُ، وجاءَ عَمْرٌو تُقادُ الجَنائِبُ بينَ يَدَيه» ولا يجوزُ دخولُ الواوِ، فلا تقولُ: «جاء زيدٌ ويَضْحَكُ» فإنْ جاءَ من لسانِ العَرَبِ ما ظاهِرُهُ ذلك، أُوِّلَ على إضمارِ مبتدأ بعدَ الواوِ، ويكونُ المضارعُ خبراً عن [ذلك] المبتدأ، وذلك نحوُ قولِهم: «قُمْتُ وأَصُكُّ عَيْنَهُ» وقولِه: [المتقارب]

ش١٩٢ - فَلَمَّا خَشيتُ أَظافيرَهُمْ نَجَوْتُ وأَرْهَنُهُمْ مالِكا[1]

فـ«أَصُكُّ، وأَرْهَنُهم» خَبَرانِ لمبتدأ محذوفٍ، والتقديرُ: وأنا أَصُكُّ، وأنا أَرْهَنُهم.

٣٥٤ - وجُمْلَةُ الحالِ سِوَى ما قُدِّما بِواوٍ اوْ بِمُضْمَرٍ أو بِهِما[2]

الجملةُ الحاليةُ: **إمَّا أنْ تكونَ اسميةً، أو فعليةً**، والفعلُ [إما] مضارعٌ، أو ماضٍ، وكلٌّ واحدةٍ من الاسمية والفعليةِ: إمَّا مُثْبَتَةٌ، أو مَنْفيَّةٌ، وقد تقدَّم أنه إذا صُدِّرَتِ الجملةُ بمضارعٍ

---

(١) البيت لعبد الله بن همام السلولي.

اللغة: «أظافيرهم» جمع أظفور، بزنة عصفور، والمراد هنا منه الأسلحة «نجوت» أراد: تخلصت منه.

الإعراب: «**فلما**» الفاء للعطف على ما قبله، لما: ظرف بمعنى حين متعلق بنجوت الآتي، وهو متضمن معنى الشرط «**خشيت**» فعل وفاعل «**أظافيرهم**» أظافير: مفعول به لخشيت، وأظافير مضاف، وهم: مضاف إليه، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة «لما» الظرفية إليها «**نجوت**» فعل وفاعل، والجملة جواب «لما» الظرفية بما تضمنته من معنى الشرط «**وأرهنهم**» الواو واو الحال، أرهن: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، هم: مفعول أول لأرهن، والجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وأنا أرهنهم، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال «**مالكًا**» مفعول ثان لأرهن.

الشاهد فيه: قوله: «وأرهنهم» حيث إن ظاهره ينبئ عن أن المضارع المثبت تقع جملته حالاً وتُسبق بالواو، وذلك الظاهر غير صحيح؛ ولهذا قُدِّرت جملة المضارع خبرًا لمبتدأ محذوف، كما فصَّلناه في الإعراب.

(٢) «**وجملة**» مبتدأ، وجملة مضاف، و«**الحال**» مضاف إليه «**سوى**» منصوب على الاستثناء أو على الظرفية، وسوى مضاف، و«**ما**» اسم موصول مضاف إليه «**قدما**» قدم: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والألف للإطلاق، والجملة من قدم ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «**بواو**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وهو قوله: «جملة الحال» في أول البيت، وقوله: «**أو بمضمر، أو بهما**» معطوفان على قوله: بواو.

مُثْبَتٍ لا تَصْحَبها الواوُ، بل لا تُرْبَطُ إلّا بالضَّميرِ فقط[1]، وذَكَرَ في هذا البيتِ أنَّ ما عدا ذلك يجوزُ فيه أنْ يُرْبَطَ بالواوِ وحدَها، أو بالضَّميرِ وحدَه، أو بهما، فيدخلُ في ذلك الجملةُ الاسميَّةُ، مُثْبَتَةً أو مَنْفيَّةً، والمضارعُ المنفيُّ، والماضي المثبَتُ والمنفيُّ.

---

(١) قد ذكر الشارح أن الجملة الحالية إذا كانت فعلية فعلها مضارع مثبت، وجب أن تخلو هذه الجملة من الواو، وأن يكون رابطها الضمير، **وقد بقي عليه بعض شروط يجب تحققها في هذه الجملة**:

منها: ألا يتقدمَ بعض معمولات المضارع عليه، فلو تقدم معموله عليه اقترنت الجملة بالواو، ولهذا جوَّز القاضي البيضاويُّ في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] أن تكون جملة ﴿وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ حالاً من الضمير المستتر وجوبًا في ﴿نَعۡبُدُ﴾.

ومن الشروط أيضًا: ألا تكون جملة المضارع المذكور مقترنة بقد، فإن اقترنت بها وجب أن تقترن بالواو، نحو قوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤۡذُونَنِي وَقَد تَّعۡلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡۖ﴾ [الصف: ٥].

فجملة ما يشترط لخلوِّ هذه الجملة من الواو أربعة شروط: أن تكون مضارعية، وأن تكون مثبتة، وأن يتقدَّمَ المضارع على كل ما يُذكر معه من معمولاته، وألا يقترن بقد.

وقد ذكر الشارح بعد قليل أن الجملة المضارعية المنفية بـ«لا» تمتنع معها الواو، كما في قوله تعالى: ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلۡهُدۡهُدَ﴾ [النمل: ٢٠]، وبقي بعد ذلك خمس جمل يجب ألا تقترن بالواو، فيصير مجموع ما لا يجوز اقترانه بالواو من الحال الواقعة جملة سبعًا، ذكرنا لك اثنتين منها، وهما جملة الفعل المضارع المثبت، وجملة الفعل المضارع المنفي بلا.

(والثالثة): أن تكون مضارعية منفية بما، كقول الشاعر:

عَـهِـدتُـكَ مـا تَـصْـبُـو وفـيـكَ شَـبِـيـبَـةٌ   فَـمَـا لَـكَ بَـعـدَ الـشَّـيْـبِ صَـبًّـا مُـتَـيَّـمَـا

(الرابعة): الجملة المعطوفة على حال قبلها، نحو قوله تعالى: ﴿فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤] فجملة (هم قائلون) معطوفة على (بياتًا).

(الخامسة): الجملة المؤكدة لمضمون جملة قبلها، نحو قولك: هو الحق لا شك فيه، وقولِه تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ [البقرة: ٢] فجملة (لا ريب فيه) حال مؤكدة لمضمون (ذلك الكتاب) في بعض أعاريبَ يحتملها هذا الكلام.

(السادسة): الجملة التي تقع بعد «إلا» سواء أكانت الجملة اسمية، نحو قولك: ما صاحبت أحدًا إلا زيدٌ خير منه، أم كانت فعلية فعلها ماض، نحو قولك: ما أرى رأيًا إلا رأيت صوابًا، ونحو قوله تعالى: ﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ مَا يَأۡتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [يس: ٣٠]، وقد ورد في الشعر اقتران الجملة الفعلية التي فعلها ماض والواقعة بعد «إلا» بالواو كما في قوله:

نِـعـمَ امـرأً هَـرِمٌ لـم تَـعْـرُ نـائـبَـةٌ   إلَّا وكـانَ لِـمُـرتَـاعٍ لَـهـا وَزَرَا

فقيل: هو شاذٌ، والقياسُ أنْ تخلوَ من الواو، وقيل: هو قليل لا شاذ. =

فتقول: «جاء زيدٌ وعمرٌو قائمٌ، وجاء زيدٌ يَدُه على رَأْسِه، وجاء زيدٌ ويَدُه على رَأْسِه» وكذلك المنفيُّ، وتقول: «جاء زيد لم يَضْحَك، أو ولم يَضْحكْ، أو ولم يَقُمْ عمرو، وجاء زيدٌ وقَدْ قامَ عمرٌو، وجاء زيدٌ قَدْ قام أبوه، وجاءَ زيدٌ وقَدْ قامَ أبوه» وكذلك المنفيُّ، نحو: «جاءَ زيدٌ وما قامَ عمرٌو، وجاء زيدٌ ما قام أبوه، أو وما قام أبوه».

ويدخلُ تحتَ هذا أيضاً المضارعُ المنفيُّ بلا، فعلى هذا تقول: «جاءَ زيدٌ ولا يضربُ عمراً» بالواو.

وقد ذكرَ المصنِّفُ في غيرِ هذا الكتابِ أنَّه لا يجوزُ اقترانُه بالواوِ، كالمضارع المُثْبَتِ، وأنَّ ما ورد مما ظاهرُهُ ذلك يُؤَوَّلُ على إضمار مبتدأ، كقراءة ابنِ ذَكْوان: ﴿فاسْتَقِيمَا ولا تَتَّبعانِ﴾ [يونس: ٨٩] بتخفيف النُّونِ[1]، والتقدير: وأنتما لا تَتَّبعانِ، فـ«لا تتبعان» خبر لمبتدأ محذوف.

٣٥٥ ـ وَالحالُ قَدْ يُحْذَفُ ما فيها عَمِلْ ... وَبَعْضُ ما يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ[٢]

يُحْذَفُ عامل الحال جَوازاً أو وُجوباً، فمثالُ ما حُذِفَ جوازاً أنْ يقالَ: «كيفَ جِئْتَ» فتقولُ: «راكباً»، [تقديرُه: «جئتُ راكباً»]، وكقولك: «بَلَى مُسْرِعاً» لمَنْ قال لكَ: «لَمْ تَسِرْ»

= (السابعة): الجملة الفعلية التي فعلها ماض مسبوق بأو العاطفة، نحو قولك: لأضربنه حضر أو غاب، وقول الشاعر:

كُنْ لِلخَلِيلِ نَصِيرًا جَارَ أو عَدَلَا ... وَلَا تَشِحَّ عَلَيهِ جَادَ أو بَخِلَا

(1) «النشر» ٢/٢١٨.

(٢) «الحال» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «يحذف» فعل مضارع مبني للمجهول «ما» اسم موصول نائب فاعل ليحذف، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ «فيها» جار ومجرور متعلق بعمل الآتي «عمل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وبعض» مبتدأ أول، وبعض مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «يحذف» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ما» الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ذكره» ذكر: مبتدأ ثان، وذكر مضاف، والهاء مضاف إليه «حظل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ذكره» الواقع مبتدأ ثانياً، والجملة من حظل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

والتقديرُ: «بَلَى سِرْتُ مُسْرِعاً»، ومنه قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٣] التقدير ـ والله أعلم ـ: بلَى نجمعُها قادرين(1).

ومثالُ ما حُذِفَ وُجوباً قولُك: «زيدٌ أخوكَ عَطوفاً» ونحوُه من الحال المؤكِّدة لمضمونِ الجُملةِ، وقد تقدَّم ذلك، وكالحالِ النائبة مَنابَ الخَبَرِ، نحو: «ضَرْبي زيداً قائماً» التقديرُ: إذا كانَ قائماً، وقَدَ سبقَ تقريرُ ذلك في بابِ المبتدأ والخبر(٢).

---

(1) وينظم جواز حذف العامل أن يوجد دليلٌ حاليٌّ، أو قوليٌّ متقدّمٌ ذكرُهُ.

(٢) هنا أمران نحب أن ننبهَك إليهما:

الأول: **أن عامل الحال على ثلاثة أنواع**: نوع يجب ذكره ولا يجوز حذفه، ونوع يجب حذفه ولا يجوز ذكره، ونوع يجوز لك ذكره ويجوز لك حذفه.

فأما النوع الذي يجب ذكره ولا يجوز حذفه، فهو العامل المعنوي، كالظرف واسم الإشارة، فلا يحذف شيء من هذه العوامل، سواء أعملت أم لم تعمل؛ لأن العامل المعنوي ضعيف، فلا يقوى على أن يعمل وهو محذوف.

وأما النوع الذي يجب حذفه، فقد بيَّن الشارح ثلاثة مواضع من مواضعه، وهي الحال المؤكدة لمضمون جملة، والحال النائبة مناب الخبر، والحال الدالة على زيادة أو نقص بتدريج، وبقي موضعان آخران، أولهما: أن ينوب عنه الحال، كقولك لمن شرب: هنيئًا، ومن ذلك قول كثير:

هَنِيئًا مَرِيئًا غَيرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ لِعَزَّةَ مِنْ أعرَاضِنَا مَا استَحَلَّتِ

وثانيهما: أن تدل الحال على توبيخ، كقولك: أقاعدًا وقد جدَّ الناس!

وأما النوع الذي يجوز ذكره وحذفه فهو ما عدا هذين النوعين.

الأمر الثاني: أن الأصل في الحال نفسه ـ بسبب كونه فضلة ـ أنه يجوز حذفه، وقد يجب ذكره، **وذلك في خمسة مواضع**،

أولها: أن يكون الحال مقصورًا عليه، نحو قولك: ما سافرت إلا راكبًا، وما ضربت عليًّا إلا مذنبًا.

وثانيها: أن يكون الحال نائباً عن عامله، كقولك: هنيئاً مريئًا، تريد: كُلْ ذلك هنيئًا مريئًا.

وثالثها: أن تتوقف عليه صحة الكلام، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الدخان: ٣٨]، أو يتوقف عليه مراد المتكلم، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ١٤٢].

ورابعها: أن يكون الحال جوابًا، كقولك: بلى مسرعًا، جوابًا لمن قال لك: لَم تَسِرْ.

وخامسها: أن يكون الحال نائبًا عن الخبر، نحو قولك: ضربي زيدًا مسيئًا.

=

. . . .

=

عامل الحال على ثلاثة أنواع

- نوع يجب ذكره ولا يجوز حذفه
  وهو العامل المعنوي، كالظرف واسم الإشارة
- نوع يجب حذفه ولا يجوز ذكره
  - ١- الحال المؤكدة لمضمون جملة
  - ٢- الحال النائبة مناب الخبر
  - ٣- الحال الدالة على زيادة أو نقص بتدريج
  - ٤- أن ينوب عنه الحال
  - ٥- أن تدل الحال على توبيخ
- نوع يجوز ذكره ويجوز حذفه
  وهو ما عدا هذين النوعين

لا يجوز حذف الحال في خمسة مواضع

- **الأول:** أن يكون الحال مقصوراً عليه «ما سافرت إلا راكباً»
- **الثاني:** أن يكون الحال نائباً عن عامله «هنيئاً مريئاً»
- **الثالث:** أن تتوقف عليه صحة الكلام ﴿وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين﴾ أو يتوقف عليه مراد المتكلم ﴿وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى﴾
- **الرابع:** أن يكون الحال جواباً «بلى مسرعاً» جواباً لمن قال: لم تَسِرْ
- **الخامس:** أن يكون الحال نائباً عن الخبر «ضربي زيداً مسيئاً»

ومما حُذِفَ فيه عاملُ الحالِ وُجوباً قولُهم: «اشتريتُهُ بِدِرْهَمٍ فصاعداً، وتصدَّقتُ بدينارٍ فَسافِلاً» فـ«صاعداً، وسافلاً» حالان عاملُهما محذوفٌ وُجوباً، والتقديرُ: «فَذَهَبَ الثَّمَنُ صاعداً، وذهب المتصدَّقُ به سافلاً» وهذا معنى قوله: «**وبعضُ ما يُحْذَفُ ذِكْرُه حُظِل**» أيْ: بعضُ ما يحذفُ من عامِلِ الحالِ مُنِعَ ذِكْرُهُ[1].

(١) قد بقي الكلام على صاحب الحال من ناحية الذكر والحذف بعد أن أتينا على ما يتعلق بالحال وبالعامل فيها من هذه الناحية، فنقول: الأصل في صاحب الحال أن يكون مذكورًا، وقد يحذف جوازًا، وقد يحذف وجوبًا بحيث لا يجوز ذكره. فيحذف جوازًا إذا حذف عامله، نحو قولك: راشدًا، أي: تسافر راشدًا، ويجوز أن تقول: تسافر راشدًا. ويحذف وجوبًا مع الحال التي تفهم ازديادًا أو نقصًا بتدريج، نحو قولهم: اشتريت بدينار فصاعدًا، أي: فذهب الثمن صاعدًا. ففي هذا المثال حذف صاحب الحال وعامله.

التَّمْيِيزُ

٣٥٦ ـ اِسْمٌ بِمَعْنَى «مِنْ» مُبِينٌ نَكِرَهْ ... يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ[١]

٣٥٧ ـ كَشِبْرٍ ارْضاً وَقَفِيزٍ بُرًّا ... وَمَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْرا[٢]

تقدَّم من الفَضلات: المفعولُ به، والمفعولُ المطلقُ، والمفعولُ له، والمفعولُ فيه، والمفعولُ معه، والمستثنى، والحالُ، وبقي التمييز، وهو المذكور في هذا الباب، ويُسمَّى مُفَسِّراً، وتفسيراً، ومبيِّناً، وتبييناً، ومميِّزاً، وتمييزاً.

وهو: **كلُّ اسمٍ نَكرةٍ**[3] متضمِّنٍ معنى «مِنْ»[4]، لبيانِ ما قبلَه من إجمالٍ، نحوُ: «طابَ زيدٌ نَفساً، وعِنْدي شِبْرٌ أَرْضاً».

واحترزَ بقوله: «**مُتضمِّن معنى مِنْ**» من الحال، فإنها متضمِّنةٌ معنى «في».

وقوله: «**لبيانِ ما قبلَه**» احتراز مما تضمَّن معنى «مِنْ» وليس فيه بيانٌ لما قبلَه: كاسم «لا» التي لنفي الجنس، نحو: «لا رَجُلَ قائِمٌ» فإنَّ التقديرَ: «لا مِنْ رَجُلٍ قائمٌ».

---

(١) «اسم» خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو اسم «بمعنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لاسم، ومعنى مضاف، و«من» قصد لفظه: مضاف إليه «مبين» نعت آخر لاسم «نكرة» نعت ثالث لاسم «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب «تمييزاً» حال من نائب الفاعل المستتر في قوله: ينصب «بما» جار ومجرور متعلق بينصب، و«قد فسره» فسر: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وضمير الغائب مفعوله، والجملة لا محل لها صلة ما المجرورة محلًّا بالباء.

(٢) «كشبر» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة «أرضاً» تمييز لشبر «وقفيز» معطوف على شبر «برًّا» تمييز لقفيز «ومنوين عسلاً» مثله «وتمراً» معطوف على قوله: عسلاً.

(3) هذا مما يميز التمييز من الحال، فالحال ـ كما علمتَ ـ تأتي اسماً، وجملةً، وشبه جملةٍ: ظرفاً أو جاراً ومجروراً. ومما يميز التمييز كذلك أنه غالباً ما يكون جامداً، وقلّ أن يأتي مشتقّاً، بعكس الحال؛ فإنها غالباً ما تكون مشتقةً، وقلَّما تجيء جامدة.

(4) «من» الجنسية، أو التي هي لبيان الجنس، لا غيرُها، وقد يحتمل الكلام إظهارَ تقدير «من»، وقد لا يحتمل.

وقولُه: «**لبيانِ ما قبلَه من إجمالٍ**» يشملُ نوعي التمييز، وهما: المبينُ إجمالَ ذاتٍ، والمبينُ إجمالَ نسبةٍ(1).

فالمبينُ إجمالَ الذاتِ هو الواقعُ بعدَ المقاديرِ، وهي: **المَمْسوحاتُ**، نحو: «لهُ شِبْرٌ أَرْضاً» والمكيلاتُ، نحو: «لهُ قَفيزٌ بُرًّا» **والموزوناتُ**، نحو: «لهُ مَنَوانِ عَسَلاً وتمراً»(2) **والأعدادِ**(٣)، نحو: «عِنْدي عِشرونَ درهماً».

وهو منصوبٌ بما فَسَّرَه(4)، وهو: شِبْرٌ، وقَفيزٌ، ومَنَوانِ، وعشرون.

والمُبَيِّنُ إجْمالَ النسبةِ هو: المَسوقُ لبيان ما تَعَلَّقَ به العاملُ من فاعل أو مفعول، نحو: «طابَ زيدٌ نَفساً»، ومثله: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] و«غَرستُ الأرْضَ شَجراً»، ومثله: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢].

فـ«نَفساً» تمييزٌ منقولٌ من الفاعل، والأصْلُ: «طابَتْ نَفْسُ زيْدٍ»، و«شجراً» منقول من المفعول، والأصْلُ: «غَرَسْتُ شَجَرَ الأرْضِ» فَبَيَّنَ «نفساً» الفاعلَ الذي تَعَلَّقَ بهِ الفعلُ، وَبَيَّنَ «شجراً» المفعولَ الذي تَعَلَّقَ به الفعلُ.

---

(1) والحال ـ كما علمتَ ـ تبيّن الهيئة، لا النسبة، وهذا فرقٌ جديدٌ بين الحال والتمييز.

(2) ويدخل تحت المقادير:

الغيرية؛ كقولك: لي غيرُها إبلاً. غيرها: تريد غير هذي الإبل من إبل أخرى.

والمثليّة؛ كقولك: لي مثلُها إبلاً. مثلها: تريد مثل هذي الإبل من إبل أخرى.

(٣) قول الشارح: «والأعداد» عطف على قوله: «المقادير» فأما ما بينهما فهو بيان لأنواع المقادير، وعلى هذا يكون الشارح قد ذكر شيئين يكون تمييز إجمال الذات بعدهما، وهما المقادير والأعداد، **وبقي عليه شيئان آخران:**

أولهما: ما يشبه المقادير مما أجرته العرب مُجراها لشبهه بها في مطلق المقدار وإن لم يكن منها؛ لعدم دلالته على مقدار معين محدود، كقولك: قد صببت عليه ذَنوبًا ماء، واشتريت نِحيًا سمنًا، وقولهم: على التمرة مثلها زبدًا.

وثانيهما: ما كان فرعًا للتمييز، نحو قولك: أهديته خاتمًا فضة، على ما هو مذهب الناظم تبعًا للمبرد في هذا المثال من أن فضة ليس حالاً؛ لكونه جامدًا، وكونِ صاحبه نكرة، وكونه لازمًا، مع أن الغالب في الحال أن تكون منتقلة. وذهب سيبويه إلى أن فضة في المثال المذكور حال، وليس تمييزًا؛ لأنه خصَّ التمييز بما يقع بعد المقادير وما يُشبهها.

(4) وتعليل ذلك أن هذا الاسمَ المبهَمَ ـ رغم جموده ـ شبيهٌ باسم الفاعل في الاسمية وفي الطلب المعنويّ لمعموله.

والنَّاصِبُ له في هذا النوع [هو] العامِلُ الذي قبله[1].

٣٥٨ ـ وَبَعْدَ ذي وَشِبْهِهَا اجْرُرْهُ إذا أَضَفْتَها كَـ«مُدُّ حِنْطَةٍ غِذا»[٢]

٣٥٩ ـ والنَّصْبُ بَعْدَ ما أُضيفَ وَجَبا إنْ كانَ مِثْلَ «مِلْءُ الأرْضِ ذَهَبا»[٣]

أشار بـ «ذي» إلى ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ في البيت من المُقَدَّرات، وهو ما دَلَّ على مساحةٍ أو كَيْلٍ أو وَزْنٍ، فيجوزُ جرُّ التمييز بعد هذه بالإضافة إنْ لم يُضَفْ إلى غيرِه، نحوُ: «عِنْدي شِبْرُ أَرْضٍ، وَقَفيزُ بُرٍّ، وَمَنَوا عَسَلٍ وَتَمْرٍ».

فإنْ أُضيفَ الدّالُّ على مِقْدارٍ إلى غير التمييز، وَجَبَ نَصْبُ التمييز، نحو: «ما في السماء قَدْرُ راحَةٍ سَحاباً»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: ٩١].

وأمَّا تمييزُ العدَدِ، فسيأتي حُكْمُه في بابِ العَدَدِ.

٣٦٠ ـ وَالفاعِلَ المَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلا مُفَضِّلاً كَـ«أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلا»[٤]

---

(1) واختار ابن عصفور ـ ونسبه للمحققين ـ أن ناصبَهُ نفسُ الجملة. «شرح الأشموني» ٢/ ٢٩٠ ـ ٢٩١، «شرح المرادي» ٢/ ٧٢٧ ـ ٧٢٨.

(٢) «بعد» ظرف متعلق باجرر، وبعد مضاف، و«ذي» اسم إشارة مضاف إليه «وشبهها» الواو عاطفة، شبه: معطوف على ذي، وشبه مضاف، وها: مضاف إليه «اجرره» اجرر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «إذا» ظرف أُشرب معنى الشرط «أضفتها» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة في محل جر بإضافة إذا الظرفية إليها «كمد» الكاف جارة لقول محذوف، مد: مبتدأ، ومد مضاف، و«حنطة» مضاف إليه «غذا» خبر المبتدأ.

(٣) «والنصب» مبتدأ «بعد» ظرف متعلق به، وبعد مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صلة «وجبا» فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النصب، والجملة من وجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما أضيف «مثل» خبر كان «ملء» مبتدأ، وملء مضاف، و«الأرض» مضاف إليه، والخبر محذوف تقديره: لي، مثلاً، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة مثل إليها «ذهبا» تمييز.

(٤) «الفاعل» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: انصبن، الآتي «المعنى» منصوب على نزع الخافض، أو مفعول به للفاعل، أو مجرور تقديراً بإضافة الفاعل إليه «انصبن» انصب: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «بأفعلا» جار ومجرور متعلق بانصبن =

التمييزُ الواقعُ بعدَ «أفعل» التفضيلِ إنْ كانَ فاعلاً في المعنى، وَجَبَ نَصْبُهُ، وإنْ لم يَكُنْ كذلك، وجَبَ جَرُّهُ بالإضافة.

وعَلامَةُ ما هو فاعلٌ في المعنى أنْ يصلُحَ جَعْلُهُ فاعلاً بعد جَعْلِ أفعلِ التفضيلِ فعلاً، نحو: «أنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاً، وَأَكْثَرُ مالاً» فـ«منزلاً، ومالاً» يجبُ نصبُهما، إذْ يصِحُّ جَعْلُهما فاعلين بعدَ جَعْلِ أفعل التَّفضيلِ فعلاً، فتقول: أنْتَ عَلا منزلُكَ، وكَثُرَ مالُكَ.

ومثالُ ما ليس بفاعلٍ في المعنى[1]: «زَيْدٌ أفْضَلُ رَجُلٍ، وهِنْدٌ أفْضَلُ امْرَأَةٍ» [فيجبُ جَرُّهُ بالإضافة، إلَّا إذا أُضيفَ «أفْعَلُ» إلى غيرِهِ، فإنه ينصبُ حينَئذٍ، نحو: «أنْتَ أَفْضَلُ النَّاسِ رَجُلاً»][2].

٣٦١ ـ وَبَعْدَ كُلِّ ما اقْتَضَى تَعَجُّبا مَـيِّـزْ كَـ«أَكْـرِمْ بِـأَبِـي بَـكْـرٍ أَبـا»[3]

= «مفضلاً» حال من الفاعل المستتر وجوباً في انصبن «كأنت» الكاف جارة لقول محذوف، أنت: مبتدأ «أعلى» خبر المبتدأ «منزلاً» تمييز.

(١) **ضابط ما ليس بفاعل في المعنى**: أن يكون أفعل التفضيل بعضًا من جنس التمييز، ويعرف ذلك بصحة حذف أفعل التفضيل ووضعِ لفظ «بعض» موضعَه، فنحو: «زيد أفضل رجل» تجد أفعل التفضيل ـ وهو أفضل ـ باعتبار الفرد الذي يتحقق فيه واحدًا من جنس الرجل، وكذلك نحو: «هند أفضل امرأة» تجد أفعل التفضيل بعض الجنس، ويمكن أن تحذف أفعل التفضيل في المثالين وتضع مكانه لفظ «بعض» فتقول: زيد بعض جنس الرجل، أي: بعض الرجال، وهند بعض جنس المرأة، أي: بعض النساء.

(٢) **من تقرير هذه المسألة تعلم** أن تمييز أفعل التفضيل يجب جرُّه في صورة واحدة، وهي: أن يكون التمييز غير فاعل في المعنى، وأفعل التفضيل ليس مضافًا لغير تمييزه. ويجب نصبه في صورتين اثنتين، أولاهما: أن يكون التمييز فاعلاً في المعنى، سواء أضيف أفعل التفضيل إلى غير التمييز، نحو: أنت أعلى الناس منزلاً، أم لم يضف إلى غير التمييز، نحو: أنت أعلى منزلاً. وثانيتهما: أن يكون التمييز غير فاعل في المعنى، بشرط أن يكون أفعل مضافًا إلى غير التمييز، نحو: أنت أفضل الناس بيتًا؛ لأنه يتعذر حينئذ إضافة أفعل التفضيل مرة أخرى.

(٣) «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «ميز» الآتي، وبعد مضاف، و«كل» مضاف إليه، وكل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «اقتضى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «تعجباً» مفعول به لاقتضى، والجملة من اقتضى وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول «ميز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كأكرم» الكاف جارة لقول محذوف، أكرم: فعل ماض جاء على صورة الأمر «بأبي» الباء زائدة، أبي: فاعل أكرم، وأبي مضاف، و«بكر» مضاف إليه «أبا» تمييز.

يقعُ التمييزُ بعدَ كلِّ ما دلَّ على تعجُّبٍ، نحو: «ما أحسَنَ زيداً رَجُلاً، وأَكرِمْ بأبي بكرٍ أباً، ولله دَرُّك عالِماً، وحَسْبُكَ بزيدٍ رَجُلاً، وَكفى بِهِ عالِماً»[١].

ش١٩٣ ـ ويا جارَتا ما أَنْتِ جارَهْ[٢] [مجزوء الكامل]

---

(١) ذهب ابن هشام إلى أن التمييز في كل هذه الأمثلة من تمييز النسبة، وليس بسديد، بل في الكلام تفصيل، وتلخيصه أنه إن كان في الكلام ضمير غائب، ولم يبين مرجعه، كما في قولهم: «لله دره فارسًا» كان من تمييز المفرد؛ لأن افتقاره إلى بيان عينه في هذه الحال أشد من افتقاره لبيان نسبة التعجب إليه، فإن لم يكن ضميرًا أصلاً، نحو: لله در زيد فارسًا، أو كان ضمير خطاب، نحو: لله درك فارساً، أو كان ضمير غائب علم مرجعه، نحو: زيد لله دره فارسًا، فهو من تمييز النسبة. وتلخيص هذا أنه يكون تمييز مفرد في صورة واحدة، ويكون تمييز نسبة في ثلاث صور.

(٢) هذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس، وصدره قوله:

بَـانَـتْ لِـتَـحْـزُنَـنَـا عَـفَـارَهْ

اللغة: «بانت» بعدت وفارقت «لتحزننا» لتُدخِلَ الحزن إلى قلوبنا، وتقول: حزنني هذا الأمر يحزنني، من باب نصر، وأحزنني أيضًا، وفي التنزيل العزيز: ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٣] «عفارة» اسم امرأة.

الإعراب: «**يا**» حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب «**جارتا**» منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفًا، وجارة مضاف، وياء المتكلم المنقلبة ألفًا مضاف إليه «**ما**» اسم استفهام مقصود به التعظيم، مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «**أنت**» خبر المبتدأ «**جاره**» تمييز يقصد به بيان جنس ما وقع عليه التعجب، وهو الجوار.

الشاهد فيه: قوله: «جاره» حيث وقع تمييزًا بعد ما اقتضى التعجب، وهو قوله: «ما أنت»، فإن قلت: أهو تمييز نسبة أم تمييز ذات؟ قلت: لا خلاف بين أحد من العلماء الذين جعلوا «جاره» تمييزًا في أنه من قبيل تمييز النسبة، أما ابن هشام فالأمر عنده ظاهر؛ لأنه جعل هذا النوع كله من تمييز النسبة، وأما على ما ذكرناه قريبًا من الفرق بين بعض المُثُل وبعضِها الآخر، فهو أيضًا من تمييز النسبة؛ لأن الضمير المذكور في الكلام ضمير مخاطب، فهو معلوم ما يراد به.

فإن قلت: فهل يجوز أن أجعل «جاره» شيئًا غير التمييز؟ **قلت**: قد ذهب جمهرة عظيمة من العلماء إلى أنه حال، وأرى لك أن تأخذ به.

٣٦٢ ـ واجْرُرْ بِمِنْ إنْ شِئْتَ غَيْرَ ذي العَدَدْ وَالفاعِلِ المَعْنَى كـ«طِبْ نَفْساً تُفَدْ»[١]

يجوزُ جَرُّ التمييزِ بِمِنْ إنْ لم يكن فاعلاً في المعنى، ولا مميزاً لعدَد[2]، فتقول: «عِنْدِي شِبْرٌ مِنْ أَرْضٍ، وَقَفيزٌ مِنْ بُرٍّ، وَمَنَوانِ مِنْ عَسَلٍ وَتَمرٍ، وغَرَسْتُ الأرضَ مِنْ شَجَرٍ» ولا تقول: «طابَ زيدٌ مِن نَفْسٍ» ولا «عندي عِشْرونَ مِنْ دِرْهمٍ».

٣٦٣ ـ وَعامِلَ التَّمْييزِ قَدِّمْ مُطْلَقا وَالفِعْلُ ذو التَّصْريفِ نَزْراً سُبِقا[٣]

مَذْهَبُ سيبويه رحمه الله[4] أنَّه لا يجوزُ تقديمُ التمييزِ على عامله، سواءٌ كانَ متصرِّفاً أو غيرَ متصرِّفٍ، فلا تقول: «نَفْساً طابَ زيدٌ»، ولا «عندي درهماً عشرون».

---

(١) «واجرر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بمن» جار ومجرور متعلق باجرر «إن» شرطية «شئت» فعل ماض فعل الشرط، وضمير المخاطب فاعله «غير» مفعول به لاجرر، وغير مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«العدد» مضاف إليه «والفاعل» معطوف على ذي «المعنى» منصوب بنزع الخافض أو مضاف إليه، أو مفعول به للفاعل، وهو مجرور تقديراً بالإضافة أو منصوب تقديراً على المفعولية أو على نزع الخافض «كطب» الكاف جارة لقول محذوف، طب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «نفساً» تمييز «تفد» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم في جواب الأمر، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(2) وثمةَ ثالثٌ: إذا كان التمييز منقولاً عن المفعول، كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]. «أوضح المسالك» ٢/ ٢٥٤، «شرح الأشموني» ٢/ ٢٩٦، «شرح المرادي» ٢/ ٧٣٣، «شرح التسهيل» للناظم ٢/ ٣٨٤.

(٣) «وعامل» مفعول به مقدم لقوله: «قدم» الآتي، وعامل مضاف، و«التمييز» مضاف إليه «قدم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مطلقاً» منصوب على الحال من «عامل التمييز» «والفعل» مبتدأ «ذو» نعت للفعل، وذو مضاف، و«التصريف» مضاف إليه «نزراً» حال من الضمير المستتر في قوله: سُبقا، الآتي «سبقا» سبق: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل، والألف للإطلاق، والجملة من سبق ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(4) «الكتاب» ١/ ٢٠٥، وتعليل رأيه: أن التمييز يُوضح ما قبله كالنعت، فكما أن النعت لا يتقدم على منعوته كذلك لا يتقدم التمييز على مميزه.

وأجاز الكسائيُّ والمازنيُّ والمبرِّدُ[1] **تقديمَه على عاملِه المتصرِّفِ، فتقول: «نَفْساً طابَ زيدٌ، وشَيْباً اشْتَعَلَ رَأْسي» ومنه قولُه:** [الطويل]

ش١٩٤ - أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَها   وَمَا كَانَ نَفْساً بِالفِرَاقِ تَطِيبُ[٢]

وقولُه: [البسيط]

ش١٩٥ - ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ في إِبْعادِيَ الأَمَلَا   وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْباً رَأْسِيَ اشْتَعَلَا[٣]

---

(1) «المقتضب» ٣/ ٣٦.

(٢) يُنسب هذا البيت للمخبَّل السعدي، وقيل: هو لأعشى همدان، وقيل: هو لقيس بن الملوح العامري.

المعنى: ما ينبغي لليلى أن تهجر مُحبها وتتباعد عنه، وعهدي بها والشأن أنَّ نفسها لا تطيب بالفراق ولا ترضى عنه.

الإعراب: «**أتهجر**» الهمزة للاستفهام الإنكاري، تهجر: فعل مضارع «**ليلى**» فاعل تهجر «**بالفراق**» جار ومجرور متعلق بتهجر «**حبيبها**» حبيب: مفعول به لتهجر، وحبيب مضاف، وها: مضاف إليه «**وما**» الواو واو الحال، ما: نافية «**كان**» فعل ماض ناقص، واسمها ضمير الشأن «**نفسًا**» تمييز متقدم على العامل فيه، وهو قوله: «تطيب» الآتي «**بالفراق**» جار ومجرور متعلق بتطيب «**تطيب**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى ليلى، والجملة من تطيب وفاعله في محل نصب خبر «كان».

الشاهد فيه: قوله: «نفسًا» فإنه تمييز، وعامله قوله: «تطيب» وقد تقدم عليه، والأصل: «تطيب نفسًا» وقد جوَّز ذلك التقدمَ الكوفيون والمازني والمبرد، وتبعهم ابن مالك في بعض كتبه، وهو - في هذا البيت ونحوه - عند الجمهور ضرورة؛ فلا يقاس عليه.

وذهب أبو إسحاق الزجَّاج إلى أن الرواية في بيت الشاهد:

وَمَا كَانَ نَفسِي بِالفِرَاقِ تَطِيبُ

ونقل أبو الحسن أن الرواية في ديوان الأعشى هكذا:

أَتُؤذِنُ سَلمَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا   وَلَمْ تَكُ نَفسِي بِالفِرَاقِ تَطِيبُ

وعلى هاتين الروايتين لا شاهد في البيت.

وقال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه: والذي وجدته في ديوان أعشى همدان رواية البيت كما رواه الشارح وأكثر النحاة؛ ففيه الشاهد الذي يساق من أجله.

(٣) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «الحزم» ضبط الرجل أمره وأخذه بالثقة «ارعويت» رجعت إلى ما ينبغي لي، والارعواء: الرجوع الحسن.

الإعراب: «**ضيعت**» فعل وفاعل «**حزمي**» حزم: مفعول به لضيع، وحزم مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه =

وَوافَقَهُمُ المصنِّفُ في غيرِ هذا الكتابِ على ذلك[١]، وجعلَه في هذا الكتاب قليلاً.

فإنْ كان العاملُ غيرَ متصرِّفٍ، فقد منعوا التقديمَ[٢]، سواءٌ كانَ فِعلاً، نحوُ: «ما أَحْسَنَ زيداً رجلاً!» أو غيرَه، نحو: «عندي عشرون درهماً».

= «**في إبعادي**» الجار والمجرور متعلق بضيع، وإبعاد مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «**الأملا**» مفعول به للمصدر «**وما**» الواو عاطفة، ما: نافية «**ارعويت**» فعل وفاعل «**وشيباً**» تمييز متقدم على عامله، وهو قوله: «اشتعلا» الآتي «**رأسي**» رأس: مبتدأ، وياء المتكلم مضاف إليه «**اشتعلا**» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرأس، والألف للإطلاق، والجملة من اشتعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: «شيباً» حيث تقدم ـ وهو تمييز ـ على عامله المتصرف، وهو قوله: اشتعل، وقد احتجَّ به من أجاز ذلك، كالمبرد، والكسائي، والمازني، وابن مالك في غير الألفية، ولكنه في الألفية قد نص على ندرة هذا، ومثله قول الشاعر:

أَنَفسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ المُنَى ... وَدَاعِي المَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا

وقول الآخر:

وَلَستُ إذَا ذَرعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ ... ولَا يائِسٍ عِندَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ

وقولُ ربيعة بن مقروم الضبي:

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلَّصٍ ... كَمِيشٍ إذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا

وجعل بعض النحاة من شواهد هذه المسألة قولَ الشاعر:

إذَا المَرءُ عَينًا قَرَّ بِالعَيشِ مُثْرِيًا ... وَلَمْ يُعْنَ بالإحسَانِ كَانَ مُذَمَّمَا

والاستشهاد بهذا البيت الأخير إنما يتم على مذهب بعض الكوفيين الذين يجعلون «المرء» مبتدأ وجملةَ «قر عينًا» في محل رفع خبره، فأما على مذهب جمهور البصريين الذين يجعلون «المرء» فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما بعده، فلا شاهد فيه؛ لأن التقدير على هذا المذهب: إذا قر المرء عينًا بالعيش، فالعامل في التمييز متقدم عليه، وهو الفعل المقدر، إلا أن يدَّعي مدَّعٍ أن تأخير مفسر العامل بمنزلة تأخير العامل نفسه.

(١) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٢/ ٣٨٩:

. . .، والمنعُ مذهب سيبويه، والجواز مذهب الكسائي، والمازني، والمبرد، وبقولهم أقول؛ قياساً على الفضلات المنصوبة بفعل متصرّف، ولصحّة ورود ذلك في الكلام الفصيح، بالنقل الصحيح. .

ثم رد ٢/ ٣٩٠ على مذهب سيبويه.

(٢) وربما تقدم على عامله وهو اسم جامد، وذلك ضرورة من ضرورات الشعر اتفاقاً، كقول الراجز:

ونَارُنَا لَمْ يُرَ نَارًا مِثْلُهَا ... قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّهَا

وقَدْ يكونُ العاملُ متصرِّفاً ويمتنعُ تقديمُ التمييزِ عليه عندَ الجميعِ، وذلك نحو: «كَفَى بِزَيْدٍ رَجُلاً»، فلا يجوزُ تقديمُ «رَجُلاً» على «كَفَى» وإنْ كانَ فعلاً متصرِّفاً؛ لأنَّه بمعنى فعلٍ غيرِ متصرِّفٍ، وهو فعلُ التعجبِ، فمعنى قولِك: «كفى بزيد رجلاً» ما أَكْفَاهُ رَجُلاً[1]!



(١) **من القواعد المقررة أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه، ويجري ذلك في كثير من الأبواب**، ونحن نذكر لك ههنا بعض هذه المتشابهات لتعرف كيف كان العرب يَجرون في كلامهم، ثم لتعرف كيف ضبط أئمة هذه الصناعة قواعدها، ثم لتعود بذاكرتك إلى ما سبق لك أن قرأته في هذا الكتاب وغيره من كتب الفن لجمع أشباه ما نذكره لك.

(أ) المشتقات كلها ـ من اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة ـ أشبهت الفعل في مادته ومعناه، فأخذت حكمه، فرفعت الفاعل، ونصب المتعدي منها المفعول.

(ب) ما، ولا، وإن، ولات، هذه الحروف أشبهت ليس في المعنى، فأخذت حكمها، فرفعت الاسم ونصبت الخبر.

(جـ) إن وأخواتها أشبهت الفعل في معناه، فرفعت ونصبت، وقُدِّم منصوبها وجوبًا على مرفوعها، بعكس الفعل؛ ليظهر من أول وهلة أنها عملت هذا العمل لكونها فرعًا، وجاز أن تنصب الحال لهذه المشابهة.

(د) تشابهت «إلا» و«غير» فأخذت كل واحدة منهما حكم الأخرى، فرفعت «غير» أداة استثناء كإلا، ووقعت «إلا» صفة كغير.

(هـ) تشابهت «عسى» و«لعل» فجاء خبر عسى شذوذًا مفرداً كخبر لعل في نحو: «عسى الغوير أبؤسًا»، وجاء خبر لعل مضارعًا مقترنًا بأن في نحو: «لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته».

(و) أشبه الاسم الموصول أسماء الشرط، فجاز أن تدخل الفاء في خبر الاسم الموصول في نحو: «من يزورني فإني أكرمه» كما تدخل في جواب الشرط.

قد تم بعون الله تعالى وحسن تأييده الجزء الثاني من

شرح العلامة «ابن عقيل» على ألفية ابن مالك،

وحواشينا عليه التي سميناها:

«منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل»

ويليه إن شاء الله تعالى الجزء الثالث مفتتحًا بحروف الجر.

هذا، وقد عنينا بتحقيق مباحث الكتاب في هذه الطبعة، فجاء بحمد الله جلت قدرته على خير ما يرجى من الإتقان، وتلاقت فيه جميع شروح الكتاب وحواشيه على كثرتها،

فصار بحيث يغني عن جميعها،

ولا يغني عنه شيء منها.

كتبه المفتقر إلى عفو الله تعالى

محمد محيي الدين عبد الحميد

فهرس موضوعات الجزء الثاني

لا التي لنفي الجنس

ظن وأخواتها

أعلم وأرى

الفاعل

النائب عن الفاعل

الاشتغال

تعدي الفعل ولزومه

التنازع في العمل

المفعول المطلق

المفعول له

المفعول فيه

المفعول معه

الاستثناء

الحال

التمييز

تمت فهرس الجزء الثاني والحمد لله أولاً وآخراً وصلاته وسلامه على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه